

شرح مَفَصِّلِ الزَّمَاعِشَرِيِّ

لِلْعَلَّامَةِ الْمُحَقِّقِ أَبِي الْبَعَاءِ ابْنِ يَعْيشَ

- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أَحَبُّ الْأَعْمَلِ إِلَى اللَّهِ حِفْظُ اللِّسَانِ،

الجزء الأول

Handwritten signature or mark, possibly a stylized 'H' or 'A' with a vertical line and a horizontal line below it.

IBN JAIS
COMMENTAR
ZU
ZAMACHSARI'S MUFASSAL

NACH DEN HANDSCHRIFTEN
ZU
LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO
AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLÄNDISCHEN GESELLSCHAFT

HERAUSGEGEBEN VON
Dr. G. JAHN,
OBERLEHRER AM KOELLNISCHEN GYMNASIUM IN BERLIN.

ZWEITES HEFT.

LEIPZIG,
IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.
1877.

ذيل التصحيحات

صفحة سطر غلط	صحیح	صفحة سطر غلط	صحیح
١٣ ٣١ وکلمت	وکلمت	٧٢ ٢٤ عجمیان	عجمیان
١٥ ٩ أوضع	أودع	٧٣ ٢٣ والسمير	والسمير
١٩ ١٤ لیسهل	لیسهل	٧٤ ٢٢ وموحد	وموحد
٢٩ ٩ العلمات	العلامات	٨٠ ٢٣ وزنها	وزنها
٣١ ١ أخص	أخص	٨١ ٢٤ ما لا ينصرف	ما ينصرف
٣١ ١٩ وأغلقها	وأغلقها	٨٢ ٩ منع صرف	صرف
٣٣ ٢٢ أسماء فاعلين	أسماء فاعلين	٨٤ ٩ التجريز	جریز
٣٧ ١٥ معاش	معاش	٨٤ ١١ حصيرة	حصيرة
٤٠ ٧ غيره	غيرها	٨٧ ٢٣ لمشاركة	المشاركة
٤١ ٢ إلى	إلى	٨٨ ٥ عن غيره	من غيره
٤٢ ٢ أسماء	أسماء	٨٨ ٩ متعد	متعدبا
٤٢ ١٢ سوى أم الجبين	سوى أم الجبين	٩٣ ٤ الأولية	الأولية
ورأس فيل	ورأس فيل	٩٥ ٤ في الأول	في الأول
٤٩ ٣٢ بالعلم	بالعلم	٩٥ ٩ الأولية	الأولية
٤٨ ٤ الثريا	الثريا	٩٩ ٨ إلى جملة لا	على جملة لا
٤٩ ١٨ مشتق صفة	مشتق صفة	تعلق لأحدهما	تعلق لأحدهما
٥٠ ١٥ أسماء	أسماء	٩٧ ١٠ أذهبت	ذهبت
٥٢ ٩ لخمراء	لخمراء	٩٩ ١٢ الخشن	الخشن
٥٤ ٩ كافتنا	كاننا	١٠٩ ١٩ تحمّل	يحمل
٥٥ ١ ينكر	تنكر	١٢٠ ٢٢ بلغت وعرفت	بلغت وعرفت
٥٥ ٧ ينكروا	تنكروا	١٣٣ ١٥ و١٩ أذن	آذن
٧٠ ١٩ علم	علم	١٢٧ ٢٥ ألب	ألب
٧٢ ٥ أبيض	أبيض	١٧٩ ٣ تأملت	تأملت

بسم الله الرحمن الرحيم
رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

أَحْمَدُ اللَّهِ الَّذِي بَدَأَ بِالْإِحْسَانِ ، وَأَحْسَنَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ ، وَاخْتَصَّ بِنُطْقِ اللِّسَانِ ، وَفَصِيلَةِ
الْبَيَانِ ، وَجَعَلَ لَهُ مِنَ الْعِفْلِ الصَّحِيحِ ، وَالْكَلامِ الْعَصِيجِ ، مُنْبِثًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَمُخْبِرًا عَمَّا وَرَاءَ شَخْصِهِ ، وَصَلَّى
اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ أَنْبِيَائِهِ ، وَمُبْلِغِ أَنْبَاءِهِ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَصْفِيَائِهِ ، بَعْدَ فَلَمَّا كَانَ الْكِتَابُ
الْمَوْسُومُ بِالْمُقَصَّدِ مِنَ نَالِيَةِ الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو الرَّحْمَنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ جَلِيلًا قَدْرُهُ ،
ه نَابِهًا ذِكْرُهُ ، فَدَجَمَعْتُ أَصُولَ هَذَا الْعِلْمِ فَصُولُهُ ، وَأَوْجَزْتُ لِعِظِهِ ، فَتَبَيَّنَ عَلَى الطَّالِبِ تَحْصِيلُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ
مُشْتَمِلٌ عَلَى حُرُوفٍ مِنْهَا لِعِظٍ أَغْرَبَ عِبَارَتُهُ فَاسْتَكَلَّ ، وَلَفْظٌ تَجَاذَبُهُ مَعَانٍ فَهُوَ مُجَمَّلٌ ، وَمِنْهَا مَا هُوَ بِإِ
لِلْأَفْهَامِ إِلَّا أَنَّهُ خَالٍ مِنَ الدَّلِيلِ مُهْمَلٌ ، اسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي إِمْلَاءِ كِتَابٍ أَشْرَحُ فِيهِ مُشْكِلَهُ ، وَأَوْضَحُ
مُجَمَّلَهُ ، وَأَتَّبِعُ كُلَّ حُكْمٍ مِنْهُ حُجَّاجَةً وَعِلَلَةً ، وَلَا ادَّعَى أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَخْلَى بِذَلِكَ تَعْصِيرًا عَمَّا أَتَيْتُ بِهِ فِي
هَذَا الْكِتَابِ إِنْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ كَانَ فَادِرًا عَلَى بَلَاغَةِ الْإِيجَازِ كَانَ فَادِرًا عَلَى بَلَاغَةِ الْإِطْنَابِ ، قَالَ الْخَلِيلُ

ابن أحمد رحمه الله من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القوى والضعيف لفعلنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا، وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون إتمامه عدة موانع منها اعتراض الشواغل ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنايل ومنها أن الزمان فسد حتى علا ناقله على درجة قيس وانحط قسه عن درجة باقل، فلما شرف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان ه الملك العالم العادل المجاهد الم رابط المنصور غياث الدنيا والدين، ملك الاسلام والمسلمين، سلطان الأمة، طهبر الخلافه، محيى العدل فى العالمين، سيد الملوك والسلاطين، أعز الله أنصاره، وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخباره، وسرت الركبان بأنه خلد الله ملكه أحيى من هذا العلم رميما وأعاد مائة جماما ونبتته جميعا، أمليتته حاييا لصروب من فوائد العربيه، وأنفذته خدمته خفت الى مقره الشريف وإن ثقل برجاتها ظهر المطيه، وبالله أستعين على ما نويته واعتقدته، وأستعينه من ١. الزكل فيما نحوته واعتمدته، إنه ولي ذلك والقادر عليه،

قال جابر الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري وزمخشري قرية من قرى خوارزم ولد بها في رجب من سنة سبع وستين وأربع مائة وتوفي ليلة عرفة سنة ثمان وثلثين وخمسمائة وقيل نه جابر الله لكثرة مجاورته بمكة حرسها الله، الله أحمد على أن جعلنى من علماء العربيه قال الشارح الشيخ الإمام العالم العلامة جامع الفوائد مؤلف الدين أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش الخوصي رحمه الله عليه ١٤ الله اسم من أسماء الخالق سبحانه خاص لا يشركه فيه غيره ولا بدعى به أحد سواه قبض الله الألسن عن ذلك، واختلف العلماء فيه هل هو اسم موضوع أو مشتق فذهب سيبويه في بعض أقواله الى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق فلا يجوز حذف الالف واللام منه كما يجوز نزعها من الرحمن الرحيم، وذهب آخرون الى أنه مشتق وسبويه في اشتقاقه فolan احدها أن أصله الإله على رند فعال من قولهم إله الرجل ياله الآهة أى عبد عبادة قال روبة

* لله در الغانيات المده * سجن واسترجعن من ناله *

٢.

ومعنى الاله المعبود وقيل الموجد لا إله الا الله أى لا معبود الا الله وحذفوا منه الهمزة تخفيفا لكثرة وروده واستعماله ثم أدخلت الالف واللام للنعظيم ودفع الشيع الذى ذهبوا اليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلهة فصار لفظه الله ثم لزم الالف واللام كالعوض من الهمزة للحذوفا وصارنا كأحد حروف الاسم لا تغارانه ولذلك قد يفتلون الهمزة فى النداء والقسم نحو قولهم يا الله أغفر لى وقولهم أن الله

لأفعلن، وقيل عوض الف فعال، والقول الثاني من قول سيبيويه أن أصله لآه ومنه قول الراجز
* بحلقة من أبي رباح * يسمعه لاهة اللبار *

أى الالهة ثم أدخلت الالف واللام عليه لما ذكرناه وجرى مجرى العلم نحو الحسن والعباس ونحوهما
مما أصله الصفة ووزن لاه فعل واشتقاقه من لاه يلبه اذا تستر كأنه سبحانه يسمى بذلك لاستتاره
واحتجابه عن إدراك الأبصار، وألف لاه منقلبة عن ياء يدل على ذلك قولهم لهى أبوك ألا ترى كيف
ظهرت الياء لما نقلت الى موضع اللام، وتفتح اللام تعظيما ألا أن يمنع مانع من كسرة او ياء قبلها
نحو بالله ورأيت عبدي الله، وانتصاب اسم الله هنا لوقوع الحمد عليه وأما قدم على العامل فيه لضرب
من العناية والاهتمام بالمحمود سبحانه وتعالى والعرب تقدم ما أقم شأنه أعنى نحو قوله نع أياك نعبد
وأياك نستعين وأصل اللام نعبدك ونستعينك فقدم المفعول لضرب من العناية بالمعبود سبحانه، ولو
أنى به على أصله وقال احمد الله لجاز ألا أنه يكون خبرا سادجا بلا تخصيص ولا دلالة على العناية به
والحمد نوع من المدح وهو الثناء على الرجل لما فيه من حسن يقال حمدت الرجل أحمده تحمدا وتحمده
وتحمده وهو يقارب الشكر فى المعنى والفرق بينهما يظهر بصددهما فصد الحمد الذم وضد الشكر
الكفران وذلك أن الشكر لا يكون إلا عن معروف يقال حمدته على ما فيه وشكرته على ما منه وقد
يوضع احدهما موضع الآخر لتقارب معنييهما وقيل الحمد أعم من الشكر فكل شكر حمد وليس كل
حمد شكرا، وقوله على أن جعلنى من علماء العربية أى صيرنى عالما من علمائها وجعل هذه تتعدى الى
مفعولين ويكون الثانى هو الاول فى المعنى ومثله قوله تعالى إني جاعلك للناس إماما، وجعل مواضع أخر
تكون بمعنى خلق وعمل فتتعدى الى مفعول واحد نحو قوله تعالى وجعل الطلقات والنور وتكون بمعنى
التسمية كقولك جعل حسنى سنيا وكقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إنا وتكون من
أفعال المقاربة معنى طفق تقول من ذلك جعل يقول وأخذ يقول، والعلماء جمع عالم على حد شاعر
٢٠ وشعراء وعقل وعقلاء ويجوز أن يكون جمع عليهم ههنا لأن عليهما معنى عالم وهو أبلغ فى الصفة وأما
فلما أنه جمع عالم مع قلّة ما جاء من جمع فاعل على فعلاء وذلك من قبل أن عالما وعليما لغنان
ويعول علماء من ليس من لغته عليهم فعلم بذلك أنه جمع عالم والمراد بالعربية اللغة وإن كانت
العربية أعم من اللغة لأن اللغة تقع على كل مفرد من كلام العرب والعربية تقع على المفرد والمرتب
وهو وجبلى على الغضب للعرب والعصبية جبلى أى طبعى يقال جبلى الله الخلف على كذا أى

طبعهم وهو مأخوذ من الجيلة وفي الطبيعة يقال ذلك للرجل يثبت على أمر ولا ينفصل عنه ، والغضب خلاف الرضى يقال غضبت له اذا كان حيا وغضبت به اذا كان ميتا والعصبية التعصب مأخوذ من قولهم عصب القوم بفلان اذا احاطوا به وتثبت به العصبية وفي قرابة الرجل لأبيه وأصل ذلك كله العصب وهو أطناب المفاصل لان الأقارب يرتبط بعضهم ببعض كيربط العصب المفاصل ، وقوله وأنى لى أن أنفرد ه عن صميم أنصاره وأمتاز وأنصوى الى لفيف الشعوبية وأحاز قوله أنى لى كره لى يقال أنى يأتى بفتح العين فى الماضى والمضارع وهو فعل نادر ولم يأت منه إلا ما كان عينه أو لامه حرفا حلقيا ، يقال أنفرد بالامر اذا قام فيه وحده من غير مشاركيه وانفرد عنه اذا تركه وفارق الجماعة مأخوذ من الفرد وهو الوتر ، والصميم الخالص من كل شىء وصميم الحر والبرد أشده وأصل الصميم العظم الذى هو قوام العظام ، والأنصار الأعوان الواحد نصير وأنصير والناصر واحد وفعل يجمع على أفعال كشرىف وأشرف وأما ١. فاعل فبابه أن يجمع على فعل كشارب وشرب وناجر ونجر ، وأمتاز أفتعل من مزت الشىء أميزه اذا قرنته يقال امتاز القوم أى تميز بعضهم عن بعض والمراد أنزل وأخرج من جملتهم ومنه قوله تعالى وأمتازوا اليوم أيها ажирمون أى انزلوا عن أهل الجنة وكونوا فرقة على حده ، وأنصوى أى أدخل معهم وأنسب اليهم ، واللفيف ما اجتمع من الناس من قبائل شتى كأنه ههنا ضد صميمهم ، والشعوبية بصم الشين قوم يصغرون شأن العرب وهو منسوب الى الشعوب وهو جمع شعب وهو ما تشعب من قبائل العرب والجم ونظيره من النسب الى الجمع قولهم أبناوى فى النسب الى أبناء فارس وقيل سمو بذلك لتعلقهم بظاهر قوله تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل وقال ابن هبيرة فى احتكم غلبت الشعوبية بلفظ الجمع على جيل من التجم حتى فیل لحتفر أمر العرب شعوبى وإن لم يكن منهم وأضافوا الى الجمع لغلبته على الجيل الواحد كقولهم أنصارى ، وأحاز أى اعتزل ونالوا للذى يبحاز عن العموم واعتزلهم حوزى ، وقوله وعصمتى من مذهبهم الذى لم يجد عليهم إلا الرشق بالسنة اللاعنين والمنشق بأسد الطاعنين يقال عصمتى من كذا أى منعى ودفع عني ، والمذهب المأخذ وأصله مكان الذهاب كالمطلع لموضع الطلوع ومثله المداخل والخروج ، الذى لم يجد عليهم أى لم نعطهم يقال أجدى عليه أى أعطاه وأصله من الجدا وهو المطر العام ، والرشق الإصابة بالمكروه يقال رشعهم باللام اذا نال منهم به وأصله من الرشق بالسهم ، والآل سنة جمع لسان واللسان يذكر ويؤنث فمن ذكره ذهب الى العضو وجمعه على السنة كحمار وأجرة ومن أنته ذهب الى المحارحة وجمعه على السن كذراع واذرع ،

وَاللَّاعِنُونَ جَمْعُ لَاعِنٍ جَمْعُ السَّلَامَةِ وَاللَّعْنُ الطَّرْدُ وَالْبُعْدُ يُقَالُ لِلطَّرِيدِ لَعِينٌ وَرَجُلٌ لَعْنَةٌ بِسُكُونِ
العين يَلْعَنُهُ النَّاسُ كَثِيرًا وَلَعْنَةٌ بِالْخَرِيكِ يَلْعَنُ النَّاسُ كَثِيرًا، وَالْمَشْفُ سُرْعَةُ الطَّعْنِ، وَالْأَسْنَةُ جَمْعُ
سِنَانٍ، وَالطَّاعِنُونَ جَمْعُ طَاعِنٍ يُقَالُ طَعَنَ بِالْقَوْلِ يَطْعُنُ طَعْنًا وَطَعَنَ بِالرَّمْحِ يَطْعُنُ بِالضَّمِّ طَعْنًا وَرَجُلٌ
طَعَانٌ فِي أَعْرَاضِ النَّاسِ وَفِي الْحَدِيثِ لَا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ طَعْنَانًا، وَالْمُرَادُ أَنَّ هَوَاءَ الَّذِينَ يُبَغِضُونَ الْعَرَبَ
وَلُغَاتِهِمْ لَمْ يَكْتَسِبُوا بِهَذَا الْمَذْهَبِ إِلَّا السُّقُوطَ مِنْ أَعْيُنِ النَّاسِ وَالْمَدْمَنَةَ وَقَدْ أَلَمَّ بِهَذَا الْمَعْنَى الْحَبِصُ
بَيَّضُ فِي قَوْلِهِ

* لَا تَضَعُ مِنْ عَظِيمٍ قَدْرًا وَإِنْ كُنْتَ مُشَارًا إِلَيْهِ بِالتَّعْظِيمِ *

* فَالْبَيْرُ الْعَظِيمُ يَصْغُرُ قَدْرًا * بِالتَّجَرِّي عَلَى الْكَبِيرِ الْعَظِيمِ *

* وَلَعِ الْخَمْرُ بِالْعُقُولِ رَمَى الْخَمْرَ بِتَنْجِيسِهَا وَبِالتَّحْرِيرِ *

١. وقوله وإلى أفضل السابقين والمصلين أوجه أفضل صلوات المصلين محمد المحفوظ من بني عبدنان
بجماجمها وأرحائها النازل من قريش في سره بطحاها السابق من الخيل هو الذي يأتي في الحلبنة
أولا والمصلي الذي يتلوه سمي مصليا لأن رأسه يكون عند صلا السابق والصلا مغرور الذنب وكفى
بذلك عن الأولين والآخرين من الثقلين، وقوله أفضل صلوات المصلين أي دعاء الداعين يريد صلواتهم
على محمد صلعم، ومحمد اسم عربي وهو مفعول من الحمد والتكرير فيه للتكثير كما تقول كرمته فهو
١٥ مكرم وعظمته فهو معظم إذا فعلت ذلك مرة بعد مرة وهو منقول من الصفة على سبيل التثقال أنه
سبكتر حمده وكان كذلك صلعم، روى بعض نقلة العلم فيما حكاه ابن دريد أن النبي صلعم لما ولد
أمر عبد المطلب بجزور فحرت ودعا رجال قريش وكانت سنتهم في المولود إذا ولد في استعبال الليل
كفؤوا عليه قدرا حتى يصبح ففعلوا ذلك بالنبي صلعم فأصبحوا وقد انشقت عنه القدر وهو شاخص
إلى السماء فلما حضرت رجال قريش وطعموا نالوا لعبد المطلب ما سميت ابنك هذا قال سميتته محمدا
٢. قالوا ما هذا من أسماء آبائك قال أردت أن أحمدا في السموات والأرض، يقال رجل محمود ومحمد قال
الأعشى

* البك أبيت اللعن كان كلالها * إلى الواحد الفرد الجواد المحمد *

فمحمود لا يدل على اللثرة ومحمد يدل على ذلك والذي يدل على العرق بينهما قول الشاعر

* فلست بمحمود ولا بمحمد * ولتأما أنت الحبط الحباط *

وقد سَمَتِ الْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ رَجَالًا مِنْ أُنْبَاءِهِمْ بِذَلِكَ مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ حُجْرَانَ الْجَعْفِيُّ الشَّاعِرُ وَكَانَ فِي عَصْرِ أَمْرِ الْقَيْسِ وَسَمَاهُ شُوَيْعِرًا وَمُحَمَّدُ بْنُ خُوَلَّى الْهَمْدَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بِلَالٍ بْنُ أُحَيَّةَ وَكَانَ زَوْجَ سَلَمَى بِنْتِ عَمْرِو جَدَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّعَ أُمُّ جَدِّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ سُفْيَانَ بْنِ مُجَاشِعَ بْنِ دَارِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ وَأَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَوْسٍ بْنُ زَيْدٍ شَهِيدَ بَدْرَاءَ وَالْحَقُوفُ الْحَوْطُ الَّذِي قَدْ أُطِيفَ بِهِ يَقَالُ ٥ حَقٌّ بِهِ أَيْ أَضَافَ قَالَ اللَّهُ تَع وَحَقَّقْنَا بِهَا بِخُلِّ أَيْ جَعَلْنَا الْخُلَّ مُطِيفًا بِهِمَا وَالْأَحِقَّةُ الْجَوَانِبُ الْوَاحِدُ حِقَافٌ مِثْلُ جِرَابٍ وَأَجْرِيَّةٍ وَيُقَالُ حَقٌّ بِهِ الْقَوْمُ أَيْ صَارُوا فِي أَحَقَّتِهِ أَيْ جَوَانِبِهِ وَمِنْهُ فَوَلَهُ تَع وَتَرَى أَلْمَلَاثَكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ وَعَدْنَانُ جَدُّ الَّذِي صَلَّعَ الْأَعْلَى انْتَسَبَ إِلَيْهِ الَّذِي صَلَّعَ ثُمَّ قَالَ كَذَبَ النَّسَابُونَ فِيهَا بَعْدَ عَدْنَانَ وَهُوَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُتَّحِلِبِ ابْنِ هَاشِمٍ بْنُ عَبْدِ مَنَافٍ بْنُ قُصَيٍّ بْنُ كِلَابٍ بْنُ مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ بْنُ لُؤَيٍّ بْنُ غَالِبٍ بْنُ فَيْيَرٍ بْنُ مَالِكِ ابْنِ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ مُدْرِكَةَ وَمُدْرِكَةُ لَقَبٌ وَاسْمُهُ عَمْرُو بْنُ الْيَاسِ بْنِ مُصَرَّ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدٍّ بْنِ عَدْنَانَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا أَنَّ الْأَسْمَاءَ مِنْ عَدْنَانَ إِلَى إِسْمَاعِيلَ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ وَجَمَاعَةُ الْعَرَبِ قَبَائِلُهَا الَّتِي تَجْمَعُ الْبُطُونَ فَتَنْسَبُ إِلَيْهَا دُونَهُمْ نَحْوُ كَلْبٍ وَبَنِي إِدْرِيسَ إِذَا قُلْتَ لَدُنِّي اسْتَغْنَيْتَ أَنْ تَنْسَبَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ بَطُونِهِ وَأَرْحَاءُ الْعَرَبِ الْقَبَائِلُ الَّتِي تَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهَا وَتَسْتَغْنَى عَنْ غَيْرِهَا وَالْأَرْحَاءُ خَمْسَةٌ وَقَوْلُهُ النَّازِلُ مِنْ قُرَيْشٍ فِي سُرَّةِ بَطْحَائِهَا قُرَيْشٌ مِنْ وَلَدِ النَّضْرِ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ١٥ مِنْ وَلَدِ النَّضْرِ فَلَيْسَ قُرَشِيًّا وَكَانَ لِقُرَيْشٍ عِظَمٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَشَرَفٌ فِي الْإِسْلَامِ بِمُحَمَّدٍ صَلَّعَ وَالْبَطْحَاءُ مَا اتَّسَعَ مِنَ الْأَرْضِ وَسُرَّتْهَا وَسَطُهَا مَأْخُودٌ مِنْ سُرَّةِ الْإِنْسَانِ وَالْمَرَادُ أَنَّهُ مِنْ صَبِيحٍ قُرَيْشٍ وَوَسَطُ دَرَجَتِهِ أَعْدَلُهُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا قَالَ الْعَرَجِيُّ

* كَأَنِّي لَمْ أَكُنْ فِيكُمْ وَسِيطًا * وَلَمْ تَكُنْ نِسْبَتِي فِي آلِ عَمْرِو *

وَمِنْهُ وَاسِطَةُ الْقِلَادَةِ لِلْجَوْهَرِ الَّذِي يَكُونُ فِي وَسْطِهَا وَهُوَ أَجْوَدُهَا وَبِقَالِ قُرَيْشٍ الْأَبَاضُ وَفَرِيشُ الْبَطْلَحِ وَهُمْ الَّذِينَ سَكَنُوا بَطْحَاءَ مَكَّةَ وَيُقَالُ لِقُرَيْشٍ فَرِيشُ الصَّاحِي وَقُرَيْشُ الْبَطْلَحِ ٢٠ الْفَاضِلُ وَهُمْ بَنُو عَبْدِ مَنَافٍ وَبَنُو عَبْدِ الدَّارِ وَبَنُو عَبْدِ الْعَزَّى وَبَنُو زُهْرَةَ وَبَنُو تَيْمٍ بْنِ مُرَّةَ وَبَنُو سَهْمٍ وَجُمُعَةُ وَبَنُو عَدِيٍّ ابْنِ كَعْبٍ وَبَنُو حِجْلٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ لُؤَيٍّ وَبَنُو هِلَالٍ بْنِ أَهْقَيْبٍ بْنِ صَبَّةَ بْنِ الْحَرِثِ بْنِ فَيْيَرٍ وَيُقَالُ لِبَنِي الْأَبْطَحِيِّينَ أَيْضًا قَالَ الْبُخْتَرِيُّ فِي الْمَتَوَكِّلِ

* مَا ابْنُ الْأَبَاطِحِ مِنْ أَرْضٍ أَبَاطِحُهَا * فِي نِزْوَةِ الْحَدِّ أَعْلَى مِنْ رَوَابِيهَا

فهؤلاء قريش الأباطح، وبطحاء الوادي مسيل فيه دقاق الحصى، وأما قريش الصواحي فهم الذين لم
تسعهم الأباطح فنزلوا صواحي مكة وهم معيص بن عامر بن لؤي وتيمر بن غالب بن فهر ومخارب
والحارث ابن فهر، وقوله المبعوث إلى الأسود والأحمر بالكتاب العرق المنور يريد المرسل إلى جميع الناس
عربهم وعجمهم فالمراد بالأسود العرب لأن الغالب عليهم السمره والسواد والمراد بالأحمر العجم لأن
الغالب عليهم الشقرة والبياض وقيل لعائشة رضى الله عنها الحميراء لبياضها يقال أتاني كل أسود منهم
وأحمر ولا يقال أبيض ومعناه جميع عربهم وعجمهم قال الشاعر

* جَمَعْتُمْ فَأَوْعَيْتُمْ وَجِئْتُمْ مَعْشِرٌ * تَوَافَتْ بِهِمْ حَمْرَانُ عَبْدٍ وَسُودَهَا *

يريد بعبد عبد بن أبي بكر بن كلاب، وقوله بالكتاب العرق المنور ذو النور أي هو ضياء
يهتدى به، وقوله ولآله الطيبين أدعو الله بالرضوان لهم وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعُدوان آله صلعم
١. أهل بيته والالف في آل منقلبه عن هزة هي بدل من هاء أهل ولا يستعمل الآل في كل موضع يستعمل
فيه الأهل فلا يقال آل الأسكاف ولا آل الحياط ولا انصرف إلى آلك كما يقال إلى أهلك وإنما يختص
الآل بالأشراف يقال القراء آل الله والهمم صل على محمد وعلى آل محمد قال الله تع وقال رجل مؤمن
من آل فرعون يكتم إيمانه، وأدعو الله بالرضوان لهم اللام متعلقة بأدعوا بالرضوان والمعنى أسأل الله
لهم الرضوان عنهم وفي في موضع نصب على أنه مفعول له أي من أجلهم، وقوله وأدعوه على أهل
١٥ الشقاق لهم والعُدوان أي أدعو الله لنصرتهم على من شاقهم وعدا عليهم والشقاق المخالفة والعُدوان
الظلم الصراج، وقوله ولعل الذين يغصون من العربية وبضعون من مقدارها ويريدون أن يخفصوا ما
رفع الله من منارها يقال غص منه يغص إذا وضع منه ونفس من مقداره والوضع من الشيء
الانتفاص منه والخط من قدره من فولهم وضعت الشيء إذا حططته يقال وضعت أضعه وضعا وحكى
القراء موضعا وموضوعا، ومقدارها قدرها يقال قدر قدر بفتح الدال وسكونها وهو مبلغ الشيء والخفص
٢. ضد الرفع وهو الاحتياط والله تع يخفص من يشاء ويرفع من يشاء، والمنار الأعلام توضع على الطرق
ليَهْتَدَى بها وذو المنار ملك من ملوك اليمن سمي بذلك لأنه أول من وضع المنار على الطرق ليهتدى
بها الناس، وقوله حيث لم يجعل خيرة رسله وخير كُتِبَ في حَجْم خَلْعِه ولكن في عَرَبِه لا يبعدون عن
الشعوبية منابذة للحق الأبلج وربعا عن سواء المنهج حيث ظرف مكان يتعلّق بقرنه بصعوب
من مقدارها ويجوز أن يتعلّق بقرنه بصعوب وتعلّفه بالأقرب أولى يعنى حيث لم تبعث النبي صلعم

فى العجم ولا نزل القرآن الحَيد بلسان غير العربى ، وقوله لا يبعدون عن الشعوبية هو خبر لعل ، والبعد ضد القرب يقال بعد بالصدر يبعد اذا تباعد وبعد بالكسر اذا هلك فهو باعد وجمعه بعد مثل خادم وحده ، وقوله منابذة للحق الأبلج اى مكاشفة ومجاهرة يقال نابذه الحرب اى كاشفه وانتصابه على انه مصدر فى موضع الحال نحو قتلته صبواً وأنيته ركضاً اى منابذين للحق اى مجاهدين ، والأبلج الأبيض المشرق قال

* حتى بدت أعلام صبج أبلجاً *

ويقال الحق أبلج اى واضح مضى ، والباطل لجج اى يتلجلج فلا يعرف ، والزنج الميل يقال قوم زاعة عن الشىء اى زاعجون ، وسواء المنهج وسطه وسواء الدار وسطها قال الشاعر

* غشيتته وهو فى جأواه بأسلة * عصبا أصاب سواء الرأس فأنقلقا *

١٠ اى وسط الرأس ، والمنهج الطريق البين ، قال والذى يقضى منه العجب حال هؤلاء فى قلة انصافهم وقطر جورهم واعتسافهم يقضى منه العجب اى يوفى منه العجب حقه يقال وقبت هذا الأمر حقه اذا تناهيت فيه وأديته وأقيا وهو من قضيت الدين قال كثيّر

* قضى كل ذى دين فوقى غريمه * وعزة مطول معى غريمها *

ولا تكاد العرب تستعمل هذه اللفظة ألا منقبة نحو ما قضيت العجب من هذا لأنهم يريدون المبالغة

١٥ فى تفخيم الامر وتعظيمه وأنه لا يمكن توفية العجب حقه لعظمه قال الشاعر

* أنبت أن شبيه الوبر أوعدي * وما قضيت بهذا الموعدى عجباً *

هكذا ذكره الأصمعى فى كتابه فيما يلحق فيه العامة قال يقولون قضيت العجب من هذا والصواب ما كدت أقضى منه العجب ولا يبعد جوازه اذا أريد الإكثار من العجب تفخيماً لسببه ، والانصاف خلاف الحور والظلم والقرط تجاوز الحد ، والجور الميل عن القصد والعسف الأخذ على غير قصد

٢٠ يقال عسف واعسف اذا مال عن طريقه ، قال وذلك أنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية ففقهها وكلامها وعلمى تفسيرها وأخبرها ألا واقتنارها الى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتنفع المراد بالعلوم الإسلامية العقيدة وأصول الدين والأخبار عن الرسول صلعم وعلوم الكتاب العزيز وأما اقتصر على الفقه واللام لأن الفقه يشتمل على علم الكتاب والسنة كانه احترز عن علوم الأوائل حول الحجة والفلسفة والهندسة فإن أصول هذه العلوم يونانية ثم نقلت الى العربى فمعاني هذه العلوم لا تعرف على الجمعية

إلا بمعرفة ألفاظها والوصول إلى معرفة ألفاظها معرفة علم العربية، وقوله وذلك بَيِّنَ لَا يُدْفَعُ وَمَكْشُوفٌ لَا يَنْتَقَعُ أَيِ الْاِفْتِقَارُ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ ظَاهِرٌ لَا يُمْكِنُ نَحْوُهُ وَإِدَا لَا يَسْعُ سَتْرُهُ، قَالَ وَيَرَوْنَ اَللَّامَ فِي مُعْظَمِ أَبْوَابِ أَصُولِ الْفَقْهِ وَمَسَائِلِهَا مَبْنِيًّا عَلَى عِلْمِ الْأَعْرَابِ وَالتَّفَاسِيرِ مَشْكُونَةً بِالرِّوَايَاتِ عَنْ سِبْيَوِيَّةٍ وَالْأَخْفَشِ وَالْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ وَالْاِسْتِظْهَارَ فِي مَأْخِذِ النُّصُوصِ بِأَوَائِلِهِمْ ه. وَالتَّشْبِيْثَ بِأَهْدَابِ قَسْرِهِمْ وَتَأْوِيلِهِمُ الْاِسْتِظْهَارَ الْاِسْتِعَانَةَ وَهُوَ اسْتِفْعَالٌ مِنَ الظَّهِيرِ وَهُوَ الْمَعِينُ، وَالْمَأْخِذُ جَمْعُ مَأْخِذٍ وَهُوَ اسْمُ مَكَانٍ كَالْمَقْتَلِ وَالْمَخْرَجِ لِمَكَانِ الْقَتْلِ وَالْمَخْرُوجِ، وَالنُّصُوصُ جَمْعُ نَصٍّ وَهُوَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَهُوَ بِمَعْنَى مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ وَأَصْلُ النَّصِّ الرَّفْعُ يُقَالُ نَصَّ النَّاقَةَ يَنْصُهَا إِذَا رَفَعَهَا فِي السَّيْرِ وَنَصَّ الْحَدِيثَ إِذَا رَفَعَهُ وَعَزَاهُ إِلَى صَاحِبِهِ وَنَصَّ الْعَرُوسَ إِذَا أَقْعَدَهَا عَلَى الْمِنَصَّةِ وَهُوَ مَا يَنْصُ مِنْ كَهْسِيٍّ أَوْ دَكَّةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَيِ يَرْفَعُ، وَالتَّشْبِيْثُ التَّعَلُّقُ يُقَالُ تَشْبِيْثٌ إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ، وَالْأَهْدَابُ جَمْعُ هَذَبٍ وَهُوَ ١. طَرَفُ الثَّرْبِ يُقَالُ تَعَلَّقَ بِأَهْدَابِ الْأَدَبِ وَأَذْيَالِهِ إِذَا كَانَ لَهُ مِنْهُ حَظٌّ، وَالْفَسْرُ الْكَشْفُ وَالتَّفْسِيرُ تَفْعِيلٌ مِنْهُ وَالتَّأْوِيلُ تَفْعِيلٌ مِنْ آلٍ يَأُولُ إِذَا رَجَعَ وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ أَنَّ التَّفْسِيرَ الْكَشْفُ عَنِ الْمُرَادِ مِنَ اللَّفْظِ سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ ظَاهِرًا فِي الْمُرَادِ أَوْ غَيْرَ ظَاهِرٍ وَالتَّأْوِيلُ أَنَّمَا هُوَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنِ الظَّاهِرِ إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ فَإِذَا كُلُّ تَأْوِيلٍ تَفْسِيرٌ وَلِبَسٌ كُلُّ تَفْسِيرٍ تَأْوِيلٌ، قَالَ وَبِهَذَا اللَّسَانِ مَنَاقِلَتُهُمْ فِي الْعِلْمِ وَحَاوِرَتُهُمْ وَتَدْرِيسُهُمْ وَمَنَاطِرَتُهُمْ وَبِهِ تَغَطَّرَ فِي الْفَرَاتِيْسِ أَقْلَامُهُمْ وَبِهِ تَسَطَّرَ الصُّكُوكُ وَالسَّجِلَّاتُ ١٥ حُكَاْمُهُمُ الْمَنَافِلَةُ الْحَادِثَةُ بِعَالٍ نَافِلَتُهُ الْكَلَامَ إِذَا حَدَّثْتَهُ وَحَدَّثَكَ، وَالْمَحَاوِرَةُ الْمَجَابِلَةُ وَهُوَ مَدَاوِلَةُ الْجَوَابِ وَمَرَاجِعُهُ، وَالتَّدْرِيسُ مَصْدَرٌ دَرَسَ يُدْرَسُ تَدْرِيسًا التَّنْصِيفُ فِيهِ لِلتَّعْدِيَةِ كَانَ قَبْلَ التَّنْصِيفِ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ نَحْوُ دَرَسْتُ الْقُرْآنَ وَالدَّرَسَ وَدَرَسْتُهُ إِيَّاهُمَا، وَالْمَنَاطِرَةُ الْمَجَادِلَةُ وَهُوَ مُقَاعَلَةٌ مِنَ النَّظَرِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَنْظُرُ فِيهَا بِفِلَاجٍ بِهِ عَلَى صَاحِبِهِ وَفِيلٌ هُوَ مِنَ النَّظِيرِ وَهُوَ الْمِثْلُ فَعَى الْمَنَاطِرَةُ الْمِمَاطِلَةُ فِيهَا عَمَرَ فِيهِ، قَوْلُهُ وَبِهِ تَغَطَّرَ الْهَاءُ تَرْجِعُ إِلَى عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ وَالنَّحْوِ وَتَغَطَّرَ تَسْيِيلٌ ٢٠ بِقَالَ قَطَّرَ الْمَاءَ وَغَيْرَهُ بَغَطَّرَ وَقَطَّرْتُهُ أَنَا يَكُونُ مَتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مَتَعَدِّ كَرَجَعَ وَرَجَعْتُهُ، وَالْفَرَاتِيْسُ جَمْعُ فَرِطَاسٍ وَهُوَ مَا يُكْتَبُ فِيهِ يُقَالُ فَرِطَاسٌ وَفَرِطَاسٌ بِكَسْرِ الْكَافِ وَضَمِّهَا وَيُقَالُ قَرِطَسٌ أَيْضًا حَكَاهَا أَبُو زَيْدٍ وَتَسَطَّرَ تَكْتَنِبُ وَأَصْلُهُ الصَّفُّ يُقَالُ بَنَى سَطْرًا وَغَرَسَ سَطْرًا وَسُمِّيَتْ الْكِتَابَةُ تَسَطِّيرًا لِأَنَّهَا تُعْمَلُ صُفُوفًا قَالَ الرَّاجِزُ * إِلَى وَأَسْطَارٍ سَطْرُنَ سَطْرًا * وَالصُّكُوكُ جَمْعُ صَكٍّ وَهُوَ الْكِتَابُ، وَالسَّجِلَّاتُ جَمْعُ سَجَلٍ وَهُوَ الْكِتَابُ أَيْضًا مَأْخُذٌ مِنَ السَّجَلِ وَهُوَ الدَّلْوُ الْمَمْلُوءَةُ لِأَنَّهَا تَنْتَضِبُ أَحْكَامًا، وَلِلْحُكْمِ الْقَضَاءُ فَالْ

فهم ملتبسون بالعربية آيةً سلکوا غیر منفکین منها آیتنا وجهوا کلّ علیها حبث سیروا ملتبسون بالعربية ای مخالطون وممازجون لها من قولهم تلبّست بالأمر والثوب ای خالطته ، وقوله آيةً سلکوا ای أى طریق وأى سبيل لأن السبيل يُذكر ويؤنث قال الله تع قل هذه سبيلي أدعو إلى الله وأى قد تؤنث اذا أضيفت إلى مؤنث وترك التأنيث أكثر فيها ، وقوله سلکوا ای مضوا ونفذوا يقال سلکت الشىء فى الشىء اذا أنفذته فيه وطعنه سلکى اذا واجهته بها ، وقوله غیر منفکین ای غیر زائلين يقال انفکت وزال وبرج بمعنى واحد ، وقوله أينما وجهوا يقال وجهه وتوجه بمعنى واحد ومثله نكّب وتككّب ويّن وتبينّ وفى المندل آيتنا أوجه ألقى سعدًا ومنه صرح النبث وتصريح وقدم وتقدم ، وقوله كلّ علیها حيث سیروا اللدّ العيال والثفل قال الله تع وهو كلّ على مولاه ، وسیروا معى ساروا والتضعيف للتكثير كقولهم موت الشاة وربّض الغنم ألا ترى أن الفعل غیر متعدّ كما كان قبل التضعيف ، قال ١٠ ثمّ انهم فى تضاعيف ذلك يجحدون فضلها ويدفعون خصلها وبذهبون عن توفيرها وتعظيمها وبنين عن تعلّمها وتعليمها ويمزقون أدبيها ويضعون لحمها فهم فى ذلك على المندل السائر الشّعير يؤذ وبذمّ التضاعيف جمع تضعيف وهو مصدر ضعفته اذا زدته مثله او أكثر يقال أصعفته إضعافاً وضاعفته مضاعفةً وضعفته تضعيفاً كلّ معنى واحد وأما جمع والمصادر لا تثنى ولا تُجمع لأنّه أراد أنواعاً من التضعيف مختلفة كما يقال العلوم والأشغال ، ويجحدون أى يُنكرون ولا يكون الجحد إلا مع علم ١٥ للجاحد فال الله تع وحجّدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلوّاً والفصل الزيادة والخير والمعنى أنهم يُنكرون زيادة نفعها وخيرها ، ويدفعون خصلها الخصل الغلب فى النضال والسباب يقال تحاكد القوم اذا تراءنوا فى الرمي وأحرز فلان خصله اذا غلب ، وقوله وبذهبون عن توفيرها وتعظيمها أى يعرضون عن ذينك من أمرها بفال ذهبت اليه اذا فصدته ودعيت عنه اذا عرضت عنه ، والنوفير والتعظيم واحد فال الله نع ما لّم لا ترجون لله وقاراً أى عظمتة وحسن عطف أحدنا على الآخر ٢٠ لاختلاف لفظيهما ومنه فوله تع فا وهنوا لما أصابهم فى سبيل الله وما ضعفوا والوهن والضعف واحد ومنه قول الشاعر

*ألا حبداً عند وأرض بها عند * وهند أتى من دونها النأى والبعد *

والنأى والبعد واحد ومنه ١ وأنقى قولها كذباً ومبيناً * واللذب والمين واحد ، وقوله وسمين عن تعلّمها وتعليمها التعلّم مصدر تعلّم والتعليم مصدر علّم والتكثير فيه للتعديده لأنّه معى المعرفة

وَتَعَلَّمَ مَطَاوِعَ عِلْمٍ يَقَالُ عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، وقوله ويجزفون أديها التمزيق التخريق يقال مزقت الثوب أمرقه مرقاً ومزقته تمزيقاً إذا كثر ذلك منه، والأديمر الجلد وجمعه آدم كافيح وأفق والأفيق الجلد قبل دباغته وهذا النوع من الجمع اسم جنس وليس بتكسير ألا ترى أنك تذكره فتقول هو الادم والأفوس ولو كان تكسيراً لكان مؤنثاً كما تقول هي الثياب والجفان، والادم باطن الجلد والبشرة ظاهره يقال رجل مؤدم مبشر أي قد جمع بين لين الأديم وخشونة البشرة، وقوله وبمصغون لحمها أي يأكلون لحمها بالغيبة والعيب من قوله تع أجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً والمصغ إدارة الطعام في الغم يقال مصغ يصغ ويصغ بالضم والفج فالضم على الأصل والفج لمكان حرف الخلق إلا أن الضم هو الأصل وأجود ههنا لقرب الغين من الفم، والمثل السائر الشعير يؤكل وبدم يضرب هذا المثل لكل من ينتفع به ويجازى بالقبح وذلك أن الشعير يؤكل فيسمن ويغنى عن جوع وهو مذموم، وقوله ويدعون الاستغناء ١. عنها وأنهم ليسوا في شقي منها يدعون يزعمون وهو يفتعلون من الدعوى ومنه قول امرئ القيس * لَا يَدْعَى الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرٌ * والشق الناحية والجانب والمعنى أنهم يتبررون منها ويدعون الاستغناء عنها، قال فإن صح ذلك فما بالهم لا يطلّفون اللغة رأساً والإعراب ولا يقطعون بينهما وبينهما الأسباب، فما بالهم فما حالهم وأصل الطلاق الإرسال والتخليّة يقال ناقة طالق ونعجة طالق إذا كانت مرسلة ترمى حيث شاءت ويقال طلعت المرأة تطليقاً وطلعت في طلاقاً ولا يقال طلعت بالضم، واللغة عبارة عن العلم ١٥ بالكلم المفردة، والإعراب عبارة عن اختلاف أواخرها لإبانة معانيها، وقوله لا يقطعون بينهما أي بين اللغة والإعراب وبينهم أي بين هؤلاء القوم أي الشعوبية، والأسباب الوصلات واحداً سبب مثل فلم وأقلام وأصل السبب الحبْل الذي يُشدُّ به الشيء ثم يجعل كل ما جرّ شيئاً سبباً له، وقوله فيطيسوا من تفسير القرآن آبارها وينفضوا من أصول الفقه عبارتها يقال طمس الطريق امحى ودرس وطمسته يستعمل متعدداً وغمر متعدٍ يطمس ويطمس بالكسر والضم والكسر في المتعدى والضم في اللازم هو ٢. القياس ألا أن اللغات تداخلت يريد أنه لا بد في التفسير من استعمال العربية والاستصاء بدلالة ألفاظها أن كان منزلاً باللسان العربي فلا بد من معرفة ألفاظ العرب والاطلاع على مواضعها أن الألفاظ أدلة المعاني فكذلك أصول الفقه مرتبطة بمعرفة العربية لأنه يبتنى على معرفة الكتاب والسنة ولا تعرف معناها إلا بمعرفة العربية ولذلك كانت شرطاً في صحة الاجتهاد، قال ولا يتكلموا في الاستثناء فإنه نحو وفي الفرق بين المعرف والمنكر فإنه نحو وفي المعريّين تعريب الجنس وتعريف العهد فأنهما نحو وفي الحروف

كالواو والفاء وَمَرَّ ولام الملك وَمِنْ التبعيض ونظائرهما يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى شِدَّةِ فَاقَةِ الْفَقِيهِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْعَرَبِيَّةِ
 أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَقْرَفَ فَقَالَ لِفُلَانٍ عِنْدِي مَائَةٌ غَيْرُ دِرْهَمٍ بَرَفِيعٍ غَيْرِ يَكُونُ مُقَرًّا بِالمائة كاملةً لِأَنَّ
 غَيْرُ هُنَا صِفَةً لِلْمائة وَصِفَتُهَا لَا تَنْقُصُ شَيْئاً مِنْهَا وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لَهُ عَلَى مَائَةٍ إِلَّا دِرْهَمٌ كَانَ مُقَرًّا بِالمائة
 كاملةً لِأَنَّ إِلَّا تَكُونُ وَصْفاً كَغَيْرِ قَالَ اللَّهُ تَعِ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا وَلَوْ قَالَ لَهُ عِنْدِي مَائَةٌ
 ه غَيْرُ دِرْهَمٍ أَوْ إِلَّا دِرْهَمًا بِالنَّصْبِ لَكَانَ مُقَرًّا بِتِسْعَةٍ وَتَسْعِينَ دِرْهَمًا لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ وَالْإِسْتِثْنَاءُ إِخْرَاجُ مَا بَعْدَ
 حَرْفِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ أَنْ يَتَنَاوَلَ الْأَوَّلُ وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ مَا لَهُ عَلَى مَائَةٍ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ لَمْ يَلْزِمْهُ شَيْءٌ كَمَا لَوْ قَالَ مَا
 لَهُ عَلَى ثَمَانِيَةٍ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَلَوْ رَفَعَ فَقَالَ مَا لَهُ عِنْدِي مَائَةٌ إِلَّا دِرْهَمَانِ لَكَانَ مُقَرًّا بِدِرْهَمَيْنِ وَالْمَسْأَلُ
 فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ وَمِنْ ذَلِكَ لَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَاتَّه لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِدُخُولِ تِلْكَ
 الدَّارِ الْمَعْيَنَةِ وَلَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتُ دَارًا فَأَنْتِ طَالِقٌ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِدُخُولِ أَيِّ دَارٍ دَخَلْتُهَا لِأَنَّهُ عَلَّقَ
 ١٠ الطَّلَاقَ بِدُخُولِ دَارٍ مَنْكُورَةٍ وَلِشِبَاعِهَا تَعَمُّ فِي الْأَوَّلِ عَلَيَّ الطَّلَاقُ بِدُخُولِ دَارٍ مَعْهُودَةٍ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ
 إِلَّا بِدُخُولِهَا وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ لَامِ الْعَهْدِ وَلَامِ الْجِنْسِ فَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَأَمَّا اللَّفْظُ فَشَيْءٌ وَاحِدٌ وَذَلِكَ
 أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ الرَّجُلُ وَأَرَدْتَ الْعَهْدَ فَاتَّه بِخَصٍّ وَاحِدًا بَعِينَهُ وَمَعْنَى الْعَهْدِ أَنْ تَكُونَ مَعَ إِنْسَانٍ فِي
 حَدِيثٍ ثَالِثٍ غَائِبٍ ثُمَّ يَقْبَلُ الرَّجُلُ فَتَقُولُ وَأَفِي الرَّجُلُ أَيِ الَّذِي كُنَّا فِي حَدِيثِهِ وَذَكَرَ فِدَوَانِي
 وَإِنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَ الْجِنْسِ فَاتَّه بِدَلٍّ عَلَى الْعُمُومِ وَالْكَثَرَةِ وَلَا يَكُونُ مُخَيَّرًا عَنْ إِحْاطَةِ بِجَمِيعِ الْجِنْسِ لِأَنَّ
 ١٥ ذَلِكَ مُتَعَدِّرٌ غَيْرُ مُكْنٍ فَإِذَا قُلْتَ الْعَسَلُ حَلَوٌ وَلِخَلٍّ حَامِضٌ فَاتَّاهُ مَعْنَاهُ الْعَسَلُ الشَّاعِرُ فِي الدُّنْيَا الْمَعْرُوفُ
 بِالْعَقْلِ دُونَ حَاسَّةِ الْمَشَاهِدَةِ حَلَوٌ وَكَذَلِكَ لِلْخَلِّ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ إِذَا أُريدَ بِهِمَا
 الْجِنْسُ تَعَمُّانَ قَوْلُهُ تَعِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَصَحَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ
 الْإِنْسَانِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْجَمَاعَةُ وَمِنْ ذَلِكَ حُرُوفُ الْعَطْفِ نَحْوُ الْوَائِ وَالْفَاءِ وَتَمَّ فَإِنَّ الْوَائِ مَعْنَاهُ
 الْجَمْعُ الْمُطْلَقُ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ وَالْفَاءُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّاسَ بَعْدَ الْأَوَّلِ بِلَا مُهْلَةٍ وَتَمَّ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا
 ٢٠ تَرَاخِيًا فَعَلَى هَذَا إِذَا قَالَ لِرَوْجَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ وَكَلِمَتُكَ فِيهِدَهُ تَطْلُقُ بِوُجُوعِ الْعَلِيِّ
 جَمِيعًا بِدُخُولِ الدَّارِ وَالْكَلَامِ لَا تَطْلُقُ بِأَحَدٍ مِنْهُمَا دُونَ الْآخَرِ فَإِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ وَلَمْ يَكَلِّمِهَا ثُمَّ تَطْلُقُ
 وَإِنْ كَلَّمَهَا وَلَمْ تَدْخُلِ الدَّارَ لَمْ تَطْلُقْ وَلَكِنْ إِذَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا طَلَعَتْ وَلَا يَبَالِي بِأَيِّهِمَا بَدَأَ بِالْكَلَامِ أَمْ
 بِالْدُخُولِ أَيْ ذَلِكَ بَدَأَ بِهِ وَقَعَ الطَّلَاقُ بَعْدَ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ بِالْوَائِ يُجْزَوُ أَنْ يَفْعَ آخِرُهُ
 قَبْلَ أَوَّلِهِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا فَيُجْزَوُ أَنْ يَكُونَ عَمْرُو فِي الرُّبُوبَةِ قَبْلَ زَيْدٍ قَالَ اللَّهُ تَعِ

وَأَسْجَدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّائِعِينَ وكذلك إن قال لعَبْدِهِ إن دخلت الدار وكَلِمَتُ زَيْدًا فَأَنْتَ حُرٌّ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَنِقُ إِلَّا بِوُقُوعِ الْفَعْلَيْنِ جَمِيعًا كَيْفَ وَقَعَا وَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ وَقُوعِ الْأَوَّلِ قَبْلَ الثَّانِي وَالثَّانِي قَبْلَ الْأَوَّلِ فِي الْلفظ ولو قال إن دخلت فكَلِمَتُ عَمْرًا لَا يَفْعُ الْعِتْفُ إِلَّا بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا مُرْتَبَا الْكَلَامِ بَعْدَ الدَّخُولِ بِلا مُهْلَةٍ ولو قال ذلك بَشَمَّرَ لَكَانَ فِي التَّرْتِيبِ مِثْلُ الْفَاءِ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا تِمَادٍ وَتَرَاخُ، وَمِنْ ذَلِكَ حُرُوفُ الْجَرِّ نَحْوِ مِنَ وَاللَّامِ فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَلَفَ وَقَالَ وَاللَّهِ لَا أَكُلُ مِنْ طَعَامِ زَيْدٍ فَإِنَّهُ يَجْنُثُ بِأَكْلِ الْيَسِيرِ مِنْهُ وَلَوْ قَالَ لَا أَكُلُ طَعَامَ زَيْدٍ فَإِنَّهُ لَا يَجْنُثُ إِلَّا بِأَكْلِ الْجَمْعِ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ عَبْدٌ فَقَالَ هُوَ لَزَيْدٌ بِفَتْحِ اللَّامِ وَالرَّفْعِ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ وَلَوْ قَالَ لَزَيْدٍ بِكَسْرِ اللَّامِ وَلِخَفْصِ لَكَانَ مُفْرَا لَهْ بِهِ لِأَنَّ اللَّامَ إِذَا فَتَحَهَا كَانَتْ تَأْكِيدًا وَكَانَ مُحْبَرًا أَنَّ الْعَبْدَ اسْمُهُ زَيْدٌ وَإِذَا كَسَرَ اللَّامَ كَانَتْ لَامَ الْمَلِكِ الْخَافِضَةَ وَكَانَ مُحْبَرًا أَنَّهُ مَلِكُهُ، قَالَ وَفِي الْخُذْفِ وَالْإِضْمَارِ وَفِي أَبْوَابِ الْإِخْتِصَارِ وَالتَّكْرَارِ وَفِي التَّنْطِيلِ بِالمصدر واسم الفاعل وَفِي الْفَرْقِ

١. بَيْنَ إِنْ وَأَنَّ وَإِذَا وَمَتَى وَكَلِمًا وَأَشْبَاهِهَا تَمَّا يَطُولُ ذِكْرُهَا فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الْخَوَرِ وَمِنْ ذَلِكَ مَسَائِلُ الطَّلَاقِ إِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقْتُ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَلَّوْا نَقِيَ بِلَفْظِ الْمَصْدَرِ فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ لَمْ يَفْعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِنَيْتِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ إِنَّمَا هُوَ كِنَايَةٌ عَنْ إِرَادَةِ إِيقَاعِ الْمَصْدَرِ مَوْفَعَ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى حَدِّ مَاءٍ غَوْرٍ أَوْ غَائِرٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ صَرِيحًا يَفْعُ بِهِ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ نَيْتٍ كَاسْمِ الْفَاعِلِ لِكثَرَةِ إِيقَاعِ الْمَصْدَرِ مَوْفَعَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَكَثَرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الطَّلَاقِ حَتَّى صَارَ ظَاهِرًا فِيهِ قَالَ الشَّاعِرُ

* فَإِنْ تَرَفَّقِي بِأَهْدٍ فَالْرِفْقِ أَيْمَنُ * وَإِنْ تَحَرَّقِي يَا هِنْدُ فَالْحَرَقِ أَلَّامُ *
 * فَأَنْتِ الطَّلَاقُ وَالسُّطْلَاقُ عَزِيمَةُ * ثَلَاثًا وَمِنْ يَحْرُقُ أَعْفُ وَأَظْلَمُ *
 * فَبَيْنِي بِهَا إِنْ كُنْتِ غَيْرَ رَفِيفَةٍ * مَا لِأَمْرٍ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ مُقَدَّمُ *

١٥

فَأَوْقَعَ الطَّلَاقَ مَوْفَعَ طَالِقٍ عَلَى مَا تَرَى وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَوْ ذَاتِ طَلَاقٍ كَمَا يُقَالُ صَلَّى الْمَسْجِدُ وَالْمُرَادُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ وَإِسْأَلَ الْقَرْيَةَ وَهُوَ كَثِيرٌ، وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْمَصَادِرَ إِذَا أُجْرِبَتْ مَجْرَى أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَوُضِعَتْ مَوْضِعَهَا فَلَمْ فِيهَا وَجْهَانِ أَجُودُهُمَا أَنْ تَتْرَكَهَا عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ فِي الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ وَالْمَوْثِقِ فَتَقُولُ أَنْتِ طَالِقٌ وَأَنْتُمَا طَالِقٌ وَأَنْتُمْ طَالِقٌ وَأَنْتِ عَدْلٌ وَهَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ وَرَجَالٌ عَدْلٌ وَنِسْوَةٌ عَدْلٌ وَالْآخِرُ أَنْ تَتَنَّى وَتَجْمَعَ فَتَقُولُ عَدْلَانِ وَعُدُولٌ وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ

* طَمِعْتُ بَلِيلِي أَنْ تَرْيَعَ وَإِنَّمَا * يَفْطَعُ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ الْمَطَامِعُ *
 * وَبَايَعْتُ لَبِيلِي فِي خَلَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ * شُهُودٌ عَلَى لَبِيلِي عُدُولٌ مَقَامِعُ *

فجمع عدلاً ومقتعاً كما ترى وقد روى قوله والطلاق عزيمة ثلاث على ثلاثة أوجه الطلاق عزيمة ثلثاً برفع عزيمة ونصب الثلاث والطلاق عزيمة ثلث برفعها والطلاق عزيمة ثلث بنصب العزيمة ورفع الثلاث، فإذا نُصبت الثلاث فكأنه قال أنت طالق ثلثاً ويكون قوله والطلاق عزيمة مبتدأ وخبراً فكأنه قال والطلاق متى جدد غير لغو، وإذا رفعها كانت الثلاث خبراً ثانياً أي الطلاق الذي يقع بمثلها الطلاق هو الثلاث أو يكون موضحاً للعزيمة على سبيل البدل وتقع واحدة لا غير، ويجوز أن يكون المراد أنت طالق ثلاثاً ثم فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلاث كأنه قال والطلاق الذي ذكرته ونوبته عزيمة ثلاث فسر بهذا الدليل هذا إذا نوى الثلاث ودليل على ذلك قوله فيبيّن بها فهذا دليل على إرادة الثلاث والبيّنونة، وأمّا إذا نصب عزيمة مع رفع الثلاث فعلى إصهار فعل كأنه قد والطلاق ثلث أعزم عليك عزيمة ويجوز أن يكون التقدير والطلاق إذا كان عزيمة ثلاث كما تقول عبد الله ركباً أحسن منه ماشياً والمراد إذا كان ماشياً كما تقول هذا بسراً أطيب منه رطباً أي هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً، وقوله ومن يخرق أعق وأظلم قد حذف العاء الذي هو جواب الشرط والمبتدأ ابصا والمعنى فهو أعق وأظلم وهو من ضرورات الشعر المستعجّة، ومن ذلك الفرع بين أن المكسورة الخفيفة وبين المعتوحة وذلك أن المكسورة معناها الشرط والمفتوحة معناه العرض والعلة ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار لم يقع الطلاق حتى تدخل الدار لأن معنى تعليق الشيء على شرط هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ولو فتح أن لكانت طالقاً في الحال لأن المعنى أنت طالق لأن دخلت الدار أي من أجل أن دخلت الدار فصار دخول الدار علة طلاقها لا شرطاً في وقوع طلاقها كما كان في المكسورة وكذلك لو شدد أن يقع الطلاق في الحال كانت دخلت الدار أو لم تكن، ومن ذلك إذا ومضى ولما تستعمل في الشرط كما تستعمل إن إلا أن الفرع بين هذه الأشياء وبين أن أن تعلّق فعلاً بفعل وإذا وكلما للزمان المعين فإذا قال أنت طالق إن دخلت الدار أو قال أنت طالق إذا دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل الدار أمّا إن فشرط لا يقع الطلاق إلا بوجود ما بعدها وأمّا إذا فوّقت مسنّباً فيه معنى الشرط فكأنه قال أنت طالق إذا جاء وقت كذا وكذا فهي تطلق وقت دخول الدار فقد استوت إن وإذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق وتغترقان في موضع آخر فلو قال إذا لم أطلقك أو متى لم أطلقك فأنت طالق وقّع الطلاق على الفور مضيّ زمان يمكن أن تطلق فيه ولم تطلق ولو قال إن لم أطلقك فأنت طالق كان كأنه على

التراخي يمتد إلى حين موت أحدهما وذلك لأنَّ إذا وَمَنَى اسمان للزمان المستقبل ومعناها آتَى وقت ولهذا تقع جوابا عن السؤال عن الوقت فاذا قيل متى ألقاك فيقال اذا شئت كما تقول يوم الجمعة او يوم السبت ونحوها وليست كذلك إنَّ ألا ترى أنه لو قيل متى ألقاك لم يُقَلَّ في جوابه إنَّ شئت وإنما تستعمل إنَّ في الفعل ولهذا يجاب بها عن سؤال عن الفعل فاذا قيل هل تأتي فيقال في الجواب إنَّ شئت. ومتى حالها محال إذا في أنها للزمان، وليس في هذه الكلم ما يقتضى التكرار إلا كلما وذلك أنك اذا قلت كلما دخلت الدار فأنت طالقٌ طلقت بكل دخول إلى أن ينتهى عدد الطلاق لأنَّ ما من كلما مع ما بعده مصدر فاذا قال كلما دخلت ثمنه كل دخول يوجد منك فأنت به طالق وكُلُّ معناه الإحاطة والعموم فلذلك يتناول كل دخول، وقوله وهلا سقوها رأى محمد بن الحسن الشيباني رح فيما أوضع كتاب الأيمان وهو صاحب الامام أبي حنيفة رضى الله عنهما وذلك أنه ضمن كتابه المعروف ١. بالجامع الكبير في كتاب الأيمان منه مسائل فقه تبتنى على أصول العربية لا تنصح إلا لمن له قدم راسخ في هذا العلم فن مسائله الغامضة أنه اذا قال أى عبيدى ضربك فهو حر فصرته للبيع عتقوا ولو قال أى عبيدى ضربته فهو حر فصره للبيع لم يعنى إلا الأول منهم فكلهم هذا الخبر مسوق على كلام النحوى في هذه المسئلة وذلك من قبل أنَّ الفعل في المسئلة الأولى عام وفي المسئلة الثانية خاص وإنما قلنا ذلك لأنَّ الفعل في المسئلة الأولى مسند إلى عام وهو ضمير أى وأى كلمة عموم وفي المسئلة الثانية خاص لأنَّ الفعل ١٥ فيه مسند إلى ضمير المخاطب وهو خاص إذ الراجع إلى أى ضمير المفعول والفعل يصير عامًا بعموم فاعله وذلك أنَّ الفاعل كالخزء من الفعل وإنما كان كذلك لأنَّ الفعل لا يستغنى عنه وقد يستغنى عن المفعول فكأنه أحد أجزائه التى لا يستغنى عنها ويدل على ذلك أمور الأول منها أنه متى اتصل بالفعل الماضى ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وضربنا وذلك لئلا يجتمع في كلمة أربع حركات لوازم لوقيل ضربت ولا يلزم ذلك في المفعول لأنه فضله فهو كالأجنبي من الفعل، الثانى أنك تقول قامت هندا وقعدت ٢. زينب فتوالت الفعل لتأنيث فاعله والقياس أن لا يلحق الكلمة علم التأنيث إلا لتأنيثها في نفسها نحو قائمة وقاعدة وأما أن تلحق الكلمة العلامة والمراد تأنيث غيرها فلا فلو لا أنَّ الفعل والفاعل كل كلمة واحدة لهما جاز ذلك، الثالث أنك تقول يضربان ويضربون وتضربون وتضربين فالنون في هذه الأفعال علامة الرفع وقد تحلل بينه وبين المرفوع ضمير الفاعل وهو الالف والواو والياء في يضربان ويضربون وتضربون وتضربين فلو لم يكن الفاعل والفعل عند كشيء واحد لهما حاز الفصل بين الفعل

وإعرابه بكلمة أخرى ولا يجوز مثل ذلك في المفعول، ومن ذلك أنهم قد قالوا كُنْتُي فنسبوا إلى كُنْتُ قال الشاعر

* فَأَصَبَحْتُ كُنْتِيَا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا * وَشَرَّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ *

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزم الواحد لما جازت النسبة إليه أن الجمل لا ينسب إليها وقد قالوا لا تُحِبُّدُهُ بما لا ينفعه فاشتقوا من الفعل والفاعل فعلا للاتحادهما فبان مما ذكرناه أن الفعل والفاعل عندهم تنى واحد فلذلك لما كان الفاعل في أي عبيدى ضربك عامًا صار انفعال عامًا ولما كان الفاعل في أي عبيدى ضربته خاصًا لأنه كناية عن المخاطب صار الفعل خاصًا، ولنسولاً خوُص هذا الإيham في حجة بحر هذا العلم النفيس ورسوخ قدمه فيه لما آلم بفقه هذه المسئلة ونظائرها مما أودعه كتابه فباحث فضل هذا العلم مكابر والمنكب عنه خاسر، وقوله وما لهم لم يتراطنوا في مجانس التدريس

١. وحلّق المناظرة ثم نظروا هل تركوا للعلم جمالاً وأبهةً وهل أصبحت الخاصة بالعامّة مشبهةً وهل انقلبوا

هزأةً للساخرين وحكمةً للناظرين هذا التراطن التكلّم بكلام العجم قال الشاعر * أَصَوَانُكُمْ تَرَاتُنِي الْقَرْسِ * ومجالس التدريس أماكنه وهو جمع مجلس لمكان الجلوس والتدريس مصدر درس يدرس تدريساً والتضعيف فيه للتعدية تقول درست العلم درساً ودرسته تدريساً صار بالتضعيف يتعدى إلى مفعولين وقيل سُمي أدريس إدريس لكثرة دراسته كتاب الله تعالى وكان اسمه أَخْنُوخَ، وحلّق إلى المناظرة الجامعة يجتمعون للمناظرة وغيرها قيل لهم ذلك لتخلّفهم واستدارتهم تشبيهاً بحلقة الخمر والدرع يقال حلقة بسكون اللام والجمع حلّق بفتح الحاء واللام وهو جمع على غير قياس قال الأصمعيّ الجمع حلّق بكسر الحاء وفتح اللام كبدرّة وبدرٍ وقصعةٍ وقصعٍ وحكى يونس حلقةً في الواحد بفتح الحاء واللام والجمع حلّق بالتحريك أيضاً قال تَعَلَّبَ كَلَمٌ جَبِيْزَةٌ عَلَى ضَعْفِهِ قَالَ أَبُو يُوْسُفَ سَمِعْتُ أَنَا عَمْرُو الشَّيْبَانِي يَقُولُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ حَلَقَةٌ بِالتَّحْرِيكِ إِلَّا جَمْعُ حَالِقٍ الَّذِي جَلَقَ الشَّعْرَ عَلَى حَدِّ كَافٍ

٢. وكفره المناظرة مفاعلة من النظر لأن كل واحد ينظر ويفكر فيما يعلج به على صاحبه وقيل حو من النظم لأن كل واحد منهما نظير صاحبه في النظر والجمال الحسن يقال قد جمل الرجل بانضمّ جمالاً وهو جميل وجمالاً بالتشديد للمبالغة وامرأة جميلة وجمالاً عن الكسائي وأنشد

* فَهَيَّ جَمَلَاءَ كَبَدْرٍ طَالِعِ * بَدَّتِ الْخَلْقَ جَمِيعًا بِالْجَمَالِ *

والأبهة لللال والخاصة خلاف العامة والهزأة بسكون الراء الرجل يهزأ به والهزأة بالتحريك الذي يهش

استنهزاه بالناس والهزأ السُخْرِيَّةُ يقال هَزَأَ بِهِ وَاسْتَهْزَأَ وَمِثْلُهُ الصُّحْكَةُ وَالصَّحْكَةُ فَلَا سَكَانَ لِلْمَفْعُولِ
وَالنَّحْرِيكُ لِلْفَاعِلِ ، وَقَوْلُهُ فَإِنَّ الْإِعْرَابَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيْقِ الْعَصَا أَجْدَى أَنْفَعُ وَهُوَ أَفْعَلُ مِنَ الْجَدَا
وَهُوَ الْعَطِيَّةُ وَأَصْلُ الْجَدَا الْمَطَرُ الْعَالَمُ وَهُوَ مَثَلٌ يُضْرَبُ لِمَنْ يَكْثُرُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ لِأَنَّ الْعَصَا كُلَّمَا كُسِرَتْ
حَصَلَ مِنْهَا مَنَافِعُ وَأَصْلُهُ أَنَّ غَنِيَّةَ الْكِلَابِيَّةِ كَانَ لَهَا وَلَدٌ شَاطِرٌ كَانَ يَلْعَبُ الصِّبْيَانِ فَيَشْجُونَهُ فَتَأْخُذُ
هَ أَرَشَ الشَّجَاجِ حَتَّى اسْتَعْنَتْ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَتْ

* أَحْلَفُ بِالْمُرَّةِ يَوْمًا وَالصَّفَا * إِنَّكَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيْقِ الْعَصَا *

سُئِلَ أَعْرَابِيُّ عَنْ قَوْلِهِمْ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيْقِ الْعَصَا فَقَالَ إِنَّ الْعَصَا تُقَطَّعُ سَوَاجِيرَ لِلْأَسَارَى وَالْكَلابِ قَرَّ
تُقَطَّعُ السَّوَاجِيرُ أَوْتَادًا قَرَّ تَقَطَّعَ الْأَوْتَادُ أَشْطَقَ فَإِنْ جَعَلُوا رَأْسَ الشَّيْطَانِ كَالْقَلَكَةِ صَارَ مِهَارًا لِلْبُخْتِ فَإِنْ
فَرَّقَ الْمِهَارُ صَارَ مِنْهُ تَوَادٍ وَهِيَ خَشَبَاتٌ تُشَدُّ عَلَى خَلْفِ النَّاَقَةِ إِذَا صُرَّتْ فَإِنْ كَانَتْ الْعَصَا قَنَاءً فَكُلُّ
١. شِقَّةٍ مِنْهَا جُلَاعِيْفٌ وَهُوَ قَوْسُ الْبُنْدُقِ وَإِنْ فُرِّقَتْ الشِّقَّةُ صَارَتْ سِهَامًا وَإِذَا فُرِّقَتْ السِّهَامُ صَارَتْ حِطَاءً
وَالْحِطَاءُ جَمْعُ حَظْوَةٍ وَهُوَ السَّهْمُ الصَّغِيرُ فَإِنْ فُرِّقَتْ الْحِطَاءُ صَارَتْ مَغَازِلَ فَإِنْ فُرِّقَتْ الْمَغَازِلُ شَعَبٌ بِهَا
الْمُشْعَبُ أَقْدَاحُهُ الْمَصْدُوعَةُ فَكَيْفَ تَنْشَطَّتْ أَلَتْ إِلَى نَفْعٍ فَضْرَبُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهَا الْمَثَلُ ، وَفِي قَوْلِهِ أَجْدَى
مِنْ تَفَارِيْقِ الْعَصَا نَظَرٌ وَذَلِكَ أَنَّ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ مَا أَفْعَلُهُ وَالتَّعَجُّبُ لَا
يَكُونُ مَا هُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ وَالْجَيِّدُ أَنْ يَقَالَ أَنْفَعُ مِنْ تَفَارِيْقِ الْعَصَا وَجُوزُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى رَأْيٍ مِنْ يَقُولُ
١٥ مَا أَعْطَاهُ لِلدَّرَاهِمِ وَأَوَّلَاهُ لِلْخَيْرِ ، وَقَوْلُهُ وَأَنَارَهُ لِحَسَنِهِ عَدِيدُ لِحَصَا الْآثَارُ مَا بَقِيَ مِنْ رِسْمِ الشَّيْءِ وَسُنَنِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَاحِدُ الْآثَارِ أَثَرٌ وَأَثَرٌ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالتَّاءِ وَكُسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ التَّاءِ وَالْمُرَادُ بِهِ
مَنَافِعُ الْإِعْرَابِ ، وَالْعَدِيدُ وَالْعَدَدُ وَاحِدٌ يَقَالُ عَدَدْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَحْصَيْتَهُ يَقَالُ هُوَ عَدِيدُ لِحَصَا وَالتَّرَابِ
مِبَالِغَةً فِي الْكَثْرَةِ ، قَالَ وَمَنْ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ فِي تَنْزِيلِهِ فَاجْتَرَأَ عَلَى تَعَاظِي نَأْوِيلِهِ وَهُوَ غَيْرُ مُعَرِّبِ النَّزِيلِ
مَصْدَرُ نَزَلَ يُنَزِّلُ تَنْزِيلًا مِثْلُ كُلِّ يَكْلَمُ تَكْلِيمًا وَالْمُرَادُ بِهِ هَهُنَا الْمَفْعُولُ مَعْنَى مُنَزَّلِهِ وَالْمَصْدَرُ يُسْتَعْمَلُ مَعْنَى
٢. الْمَفْعُولِ كَثِيرًا نَحْوُ ضَرْبِ الْأَمِيرِ أَيْ مَضْرُوبِهِ وَخَلْفَ اللَّهِ أَيْ مَخْلُوقِهِ ، وَاجْتَرَأَ أَقْدَمَ وَهُوَ افْتَعَلَ مِنَ الْجَرَاءِ ،
وَتَأْوِيلُهُ تَفْسِيرُ مَا بَوَّلَ إِلَيْهِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُعَرِّبِ أَيْ لَيْسَ بِذِي مَعْرِفَةٍ بِالْإِعْرَابِ يَقَالُ رَجُلٌ مُعَرِّبٌ أَيْ ذُو
حِظٍّ مِنْهُ ، وَقَوْلُهُ رَكِبَ عَمِيَاءَ وَخَبَطَ خَبَطَ عَشْوَاءَ هُوَ مَثَلٌ بِضَرْبِ لِمَنْ يُصِيبُ مَرَّةً وَيُخْطِئُ أُخْرَى
وَالْمُرَادُ بِرُكْبِ عَمِيَاءَ أَيْ نَاقَةً عَمِيَاءَ وَالْخَبَطُ الضَّرْبُ يَقَالُ خَبَطَ الْبَعِيرُ يَدَيْهِ الْأَرْضَ خَبَطًا إِذَا صَرَبَهَا
وَمِنْهُ فِيلٌ خَبَطَ عَشْوَاءَ وَهِيَ النَّافَةُ الَّتِي فِي بَصَرِهَا ضَعْفٌ فَهِيَ تَخْبُطُ إِذَا مَشَتْ لَا تَسْتَوِي شَيْئًا فَالْ

للخليل العشاء هي النافذة التي لا تبصر ما أمامها فهي تحبب بيديها كل شيء وقد يكون ذلك من حديثها فهي ترفع طرفها ولا تتعمد موقع يديها، قال وقال ما هو تقول واقتراء وهراء وكلام الله منه براء والتقول الباطل وهو مصدر تقول تقولاً وهو بناء للدخول في أمر ليس منه كقولهم تقيس وتنزر اذا انتمى الى قيس ونزار وليس منهم، والافتراء الاختلاق افتعالاً من الغربة والخلق وهو الكذب،
 هـ والهراء المنطق الفاسد يقال منه أهراً الرجل في منطق وقيل الهراء الكثير قال ذو الرمة
 * لها يشر مندل للحرير ومنطق * رخيماً للواشي لا هراء ولا نزر *

والبراء بمعنى البرى يقال براء وبرى مثل طوال وطويل، قال وهو المرقاة المنصوبة الى علم البيان المطلق على نكت نظم القرآن المرقاة الدرجة والبيان الكشف عن الشيء والبيان القصاحة المراد به حينما علم الكلام المنشور نحو للناس والطباق ونحوهما، والمطلق المظهر قال أطلعته على الأمر اذا أريته آياه والمراد أنه
 ١. وصلة الى فهم معنى كتاب الله عز وجل ومعرفة فوائده، وقوله الكافل بإبراز محاسنه الكافل الكافي من كفل البتيم اذا كفاه ومنه قوله تع وكفلها زكرياء اى عاها وكفاها المؤنة وهو هنا بمعنى النكف ولذلك عدا بالباء، والإبراز مصدر أبرزه يبرزه اذا أظهره، والحاسن المائر وهو ضد المساوى الواحد حسن جاء على غير بناء واحده كالمذاكير كأن قياس واحده تحسن، وقوله المؤكل بإثارة معادنه المؤكل اى المعتمد من الوكيل يقال وكلته بكذا أوكله والفاعل مؤكل والمفعول مؤكل، والإثارة الإظهار من أثرت الحديث اذا نقلته عن غيره والمراد أن الحو طريق الى ظهور ما فى القرآن من حسن وبديع، والمعاد جمع معدين بكسر الدال ومعدن كل شيء مركزه والمراد أنه المعتمد فى بيان أصوله، وقوله فالصاد عنه كالمساو لطرق الخير كيلاً تسلك الصاد المعرض والمانع يقال صد عن الشيء صدوداً اى أعرض وانسأ فاعل من سددت الشيء سداً اذا منعت النفوذ فيه، والطرق جمع طريق والخير ضد الشر، وانسلوك النفوذ والمعنى أن المانع من تعلم النحو كساد طرق الخير ووجه البر أن ينفذ فيها، وقوله والمريد موارده أن تعاف وتترك المريد فاعل من الإرادة وفي المشيئة والموارد الطرق قال الشاعر

* أمير المؤمنين على صراط * اذا أعوج الموارد مستقيم *

اى المانع منه والمعرض عنه كالمانع من طرق الخير والمريد بطرقه أن تعاف اى تتركه وتتركه، وقوله ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب الى معرفة كلام العرب ندبني دعانى يقال ندبته الى الحرب او غيره اذا دعوته اليه، والأرب والأربة والمأربة الحاجة وخص المسلمين بذلك دون غيرهم لأمرين أحدهما أن

الغالب على المسلمين التكلم بلسان العرب والحوثون^٥ يتوصل به الى كلام العرب والأمر الثاني أنه وسيلة الى معرفة الكتاب العزيز والسنة اللذين بهما عماد الاسلام، وقوله وما بي من الشفقة والحذب على أشياء من حفة الأدب الشفقة بمعنى الحذر يقال أشفقت عليه اذا خشيت عليه وأشفقت منه اذا حذرتة والمصدر الإشفاق والشفقة الاسم، والحذب التعطف يقال حذب عليه وتحذب اذا تعطفه. ^٥ والأشياء الأحزاب والأعوان، والحفة الحدم واحدهم حافد على حد كافر وكفرة، وقوله لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب الإنشاء الاختراع يقال أنشأ خطبة ورسالة وقصيدة اذا اخترع ذلك، وقوله بكافة الأبواب شأ من وجهين أحدهما أن كافة لا تستعمل إلا حالاً وهاهنا قد خففها بالباء على أنه قد ورد منه شيء في الكلام عن جماعة من المتأخرين كالغاري الخطيب والحري وقد عيب عليهما ذلك والذين استعملوه لجؤا الى الفياس والاستعمال ما ذكرناه، والوجه الثاني أنه استعمله في ١. غير الأناسي والكافة للجماعة من الناس لغة، قال مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي وبهلاً سجالهم بأهون السقي الأمد الغاية والسجال جمع سجل وهو الدلو قال الخليل السجل الدلو الملاء، وقوله فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب مقسوماً أربعة أقسام القسم الأول في الأسماء القسم الثاني في الأفعال القسم الثالث في الحروف القسم الرابع في المشترك قلت إني قسمته هذه القسمة ليسهل على الطالب حفظه وعلى الناظر فيه وجدان ما يرومه ويجرى ذلك مجرى الأبواب ١٥ في غيره، قوله وصنفت كلاً من هذه الأقسام تصنيفاً معناه مبرزت كل صنف منها على حدة والصنف النوع من كل شيء، وفصلت كل صنف منها تفصيلاً أي جعلته فصولاً، وقوله حتى رجع كل شيء في نصابه نصاب كل شيء أصله واستقر في مركزه أي في موضعه ومركز الجند موضعهم كأنه موضع ركز الرماح، ولم أذكر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة أذكر أفتعل من الدخر فأبدل من الدال دالا غير معجمة وأدغم فيها التاء وذلك من قبل أن الدال حرف مجهور والتاء حرف مهموس فكروها تجاورها مع ما بينهما من التنافي وإبدال الدال دالا لأنها توافقها في الجهر وتوافق التاء في المخارج تقريباً لأحدهما من الآخر، والمعنى إني لم أبق شيئاً مما عندي من الفوائد إلا أودعته إياه، ونظمت من الفوائد المتناثرة نظمت أي جمعت من قولهم نظمت للحرز واللؤلؤ في خيط والخبط النظام، والفوائد جمع فريدة وهو الكبار من الدرر، والمتناثرة المنبذة والمراد إني جمعت فيه من المسائل الفاخرة ما كان متفرقا في غيره وعبرت عنه بأحسن عبارة، وقوله مع الإيجاز غير المخجل الإيجاز

الاقطال يقال كَلَامٌ وَجَزٌ وَوَجِيزٌ وَوَجَزٌ إِذَا قُلَّ مَعَ تَمَامِ الْمَعْنَى وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ ابْنِ الرُّومِيِّ يَصِفُ
امْرَأَةً تُطِيبُ الْحَدِيثَ شَعْرًا

* وحديثها السِّحْرُ لِلْخَلَالِ لَوَاقِعُهُ * لَمْ يَجْنِ قَبْلَ الْمُسْلِمِ الْمَخْمُورُ *

* إِنْ طَالَ لَمْ يَمْلُدْ وَإِنْ هِيَ أَوْجَزَتْ * وَدَّ لَحْدَتْ أَنْسَهَا لَمْ تُوجِزْ *

* شَرَكُ الْفُلُوبِ وَفِتْنَةُ مَا مِثْلُهَا * لِلْمُطْمِئِنِّ وَعُقْلَةُ الْمُسْتَوْفِرِ *

الْمُخِلُّ الْمُهْمِلُ يُقَالُ أَخَلَّ بِكَذَا إِذَا أَهْمَلَهُ وَتَرَكَهُ كَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ الْخَلَلِ وَهُوَ الْقُرْجَةُ بَيْنَ الشَّيْبَيْنِ
وَالنَّدَاخِصِ غَيْرِ الْمِثْلِ مُنَاقِحَةُ النَّدَاخِصِ الشَّرْحُ وَالتَّبْيِيحُ يُعَالِ لِحَصَتْ لَهُ الْمَعْنَى إِذَا شَرَحَتْهُ وَبَيَّنَتْهُ
لَهُ ، وَالْمِثْلُ السَّامَةُ يُقَالُ مَلَأْتُ الشَّيْءَ أَمَلُهُ إِذَا سَمِئَتْهُ وَالْمَعْنَى إِنِّي أَوْجَزْتُ الْعِبَارَةَ مِنْ غَيْرِ تَرْكِ سِي
مِنَ الْفَوَائِدِ وَبَيَّنَتْهُ بِشَرْحٍ مِنْ غَيْرِ إِمْلَالٍ بِطُولِ الْعِبَارَةِ ، وَالْمُنَاقِحَةُ الْمَفَاعَلَةُ مِنَ الْتَضَمِّ وَهِيَ خِلَافُ
١٠ الْعُشِّ ، وَقَوْلُهُ لِمُعْتَبِسِيهِ أَيْ لِمُسْتَعْبِدِيهِ يُقَالُ أَقْبَسْتُ الرَّجُلَ عِلْمًا وَقَبَسْتُهُ نَارًا وَاقْتَبَسْتُ مِنْهُ عِلْمًا
وَنَارًا فَالْكَسَائِيُّ أَقْبَسْتُ الرَّجُلَ عِلْمًا وَنَارًا سَوَاءً وَقَبَسْتُهُ فِيهِمَا ، وَقَوْلُهُ أَرْحَوُ أَيْ أَمَلُ نَعُولِ رَحْوَتِهِ
أَرْجُوهُ رَجَوًا وَإِرْتَجِبْتُهُ أَرْجَبِيهِ ارْتَجَاءً وَتَرَجَّيْتُهُ أَتَرَجَّاهُ تَرَجُّبًا ، وَقَوْلُهُ أَنْ اجْتَنَيْ مَنْسَبًا نَمَتْنِي دُءُ
يُسْتَجَابُ وَقَنَاءُ يُسْتَطَابُ يُقَالُ جَنَيْتُ الثَّمَرَةَ وَاجْتَنَيْتُهَا اقْتَنَعْتُهَا وَنَمَرٌ جَنَى حِينَ يُقْتَفَى ، وَالثَّمَرَةُ
وَاحِدُ الثَّمَارِ وَالثَّمَرُ جَنْسٌ وَفَمْرَةٌ كُلُّ شَيْءٍ مَا يُنْجَحُّ ، وَالدُّعَاءُ مَصْدَرٌ دَعَا يَدْعُو وَالدَّعْوَةُ الْمَدَدُ الْوَاحِدُ ،
١٥ وَالْمُسْتَجَابُ الْمَقْبُولُ وَالتَّنَاءُ الْكَلَامُ الْجَمِيلُ وَالْمُسْتَطَابُ الطَّيِّبُ ، وَقَوْلُهُ وَاللَّهُ عَزَّ سَلَفَتُهُ وَلِي الْمَعُونَةُ عَلَى
كُلِّ خَيْرٍ وَالتَّنَائِيدُ وَالْمَلِي بِالْتَفْهِيقِ فِيهِ وَالتَّسَدِيدُ فَلْتٌ لَمَّا أَصَافَ كُلًّا إِلَى خَيْرٍ اسْمِعْهُمُ الْخَنَسَ أَنْ
مَعَى الْكُلِّ الْإِحَاطَةُ وَالْبُعُومُ فَصَارَ كَمَا لَوْ أُدْخِلَ عَلَيْهِ الْآلَفُ وَالْإِلَامَ كَأَنَّهُ ذَلْ وَاللَّهُ وَلِي الْمَعُونَةِ عَلَى الْخَيْرِ
وَالْتَّنَائِيدِ فَيَسْتَعْرِقُ الْجَمِيعَ فَاعْرِفْ ذَلِكَ ،

في معنى الكلمة والكلام

فصل ١

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ الْكَلِمَةُ هِيَ اللَّفْظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ بِالْوَضْعِ وَهِيَ حَنْسٌ نَحْنُهُ فَلَنَّهُ امْرَأُجُ الْأَسْمِ
وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ وَالْكَلَامُ هُوَ الْمَرْتَّبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَسْنَدَتْ إِجْدَاعًا إِلَى الْأُخْرَى وَذَلِكَ لَا يَنْدِي إِلَّا فِي
اسْمَيْنِ نَقُولُكَ زَيْدٌ أَخُوكَ وَبَشَرٌ صَاحِبُكَ أَوْ فِي فِعْلٍ وَاسْمٍ نَحْوِ فُؤُوكَ ضَرَبَ زَيْدٌ وَانْزَلَجَ بَدْرٌ وَنَسَمَى
الْحُمْلَةُ ،

قال الشارح وقفه الله موقوف الدين ابو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الخوى اعلم انهم اذا ارادوا الدلالة على حقيقة شئ وتمييزه من غيره تميزوا ذاتيا حدوده بحد يحصل لهم الغرض المطلوب وقد حدد صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر وهذه طريقة الحدود ان يوثق بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول فالجنس يدل على جوهر الحدود دلالة عامة والقريب منه ادل على حقيقة المحدود لانه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة فاللفظة جنس للكلمة وذلك انهما تشتمل الماهل والمستعمل فالمهل ما يمكن ابتلاعه من الحروف ولم يضعه الواضع بآراء معنى نحو ص وكن ونحوهما وهذا وما كان مثله لا يسمى واحدا منها كلمة لانه ليس شيئا من وضع الواضع ويسمى لفظا لانه جماعة حروف ملفوظ بها هكذا قال سيبويه فكل كلمة لفظ وليس كل لفظ كلمة ولو قال عوض اللفظة عرض او صوت لصح ذلك ولكن اللفظة اقرب لانه يتضمنها والأشياء الدالة خمسة ١. الحظ والعقد والإشارة والنسبة واللفظ وحد باللفظة لانها جوهر الكلمة دون غيرها ما ذكرنا انه دال وقوله الدالة على معنى فصل فصله من الماهل الذي لا يدل على معنى وقوله مفرد فصل نان فصله من المركب نحو الرجل والغلام ونحوهما ما هو معرف بالالف واللام فانه يدل على معنيين التعريف والمعرف وهو من جهة التطوى لفظا واحدة وكلمتان ان كان مركبا من الالف واللام الدالة على التعريف وهي كلمة لانها حرف معنى والمعرف كلمة اخرى واعتبار ذلك ان يدل مجموع اللفظ على معنى ولا ١٥ يدل جزؤه على شئ من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له وذلك نحو قولك زيد فهذا اللفظ يدل على المسمى ولو أفردت حرفا من هذا اللفظ او حرفين نحو الراء مثلا لم يدل على معنى البتة بخلاف ما تقدم من المركب من نحو الغلام فانك لو أفردت اللام لدللت على التعريف ان كانت أداة له كالكا في كزبد والباء في بزبد ومن ذلك ضربا وضربوا ونحوهما فان كل واحد من ذلك لفظا وفي الحكم كلمتان الفعل كلمة والألف والواو كلمة لانها تفيد المسند اليه فلو سميت بضربا وضربوا كان كلمة واحدة ٢. لانك لو أفردت الالف والواو لم تدل على جزء من المسمى كما كانت قبل التسمية وقوله بالوضع فصل ثالث احتزبه من أمور منها ما قد يدل بالطبع وذلك ان من الاعاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع وذلك كقول النائم أخ فانه يفهم منه استغراقه في النوم وكذلك قوله عند السعال أخ فانه يفهم منه أداء الصدر فهذه ألقاظ لانها مركبة من حروف ملفوظ بها ولا يقال لها كلم لأن دلالتها لم تكن بالنواضع والاصطلاح الأمر الثاني الانفعال عما قد يغلط فيه العامة وتصحفه وذلك أن اللفظة

إذا فَحَقَّتْ وفهم منها مُصَحِّفُهُ معنى ما فلا تسمى كلمةً صِنَاعِيَّةً لأنَّ دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع، ومنها أن يجتزأ بذلك من التسمية بالجمل نحو بَرَقَ نَحْرُهُ وَتَأَبَّطَ شَرًّا فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ جُمْلٌ خَبَرِيَّةٌ وبعد التسمية بها كَلِمٌ مفردة لا يدلُّ جزءُ اللفظ منها على جزءٍ من المعنى فكانت مفردةً بالوضع فأعرَفَهُ، وفي الكلمة لغتان كَلِمَةٌ بوزن ثَفِنَةٍ وَلَبِنَةٍ وهي لغةُ أهلِ الْحِجَازِ وَكَلِمَةٌ بوزن كِسْرَةٍ وَسِدْرَةٍ وهي لغةُ بَنِي تَيْمٍ وتجمع الكلمة على الكلمات وهو بناءٌ قَلْبٌ لِأَنَّهُ جُمِعَ على منهاجِ التثنية والكثيرِ كَلِمٌ وهذا النوع من الجمع جنسٌ عندنا وليس بتكسير وقد تقدَّم نحو ذلك، قال صاحب الكتاب وهي جنس تحتها ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف قال الشارح الجنس عند الخويعين والفقهاء هو اللفظ العام وكلُّ لفظٍ عَمَّ شَيْئَيْنِ فصاعداً فهو جنسٌ لِمَا تحتَه سواءً اختلف نوعُه أو لم يختلف وعند آخرين لا يكون جنساً حتَّى يختلف بالنوع نحو الحيوان فإنه جنسٌ للإنسان والفرس والطائر ونحو ذلك فاعلمَ جنسٌ ١٠ وما تحتَه نوعٌ وقد يكون جنساً لأنواعٍ ونوعاً لجنسٍ كالحيوان فإنه نوعٌ بالنسبة إلى الجسم وجنسٌ بالنسبة إلى الإنسان والفرس وإن قد فهم معنى للجنس فالكلمة إذا جنسٌ والاسم والفعل والحرف أنواعٌ ولذلك يصدق إطلاقُ اسمِ الكلمة على كلِّ واحدٍ من الاسم والفعل والحرف فتقول الاسمُ كلمةٌ والفعلُ كلمةٌ والحرفُ كلمةٌ كما يصدق اسمُ الحيوان على كلِّ واحدٍ من الإنسان والفرس والطائر فأعرَفَهُ، قال صاحب الكتاب والكلام هو المركَّب من كلمتين أُسَدَّتْ أحدهما إلى الأخرى قال الشارح اعلم أن الكلام عند الخويعين عبارةٌ عن كلِّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مُفِيدٍ لمعناه ويسمى الجِلَّةُ نحو زيدٌ أخوك وفام بكَرٌ وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركَّب من كلمتين أُسَدَّتْ أحدهما إلى الأخرى فالمرادُ بالمركَّب اللفظُ المركَّبُ فحذف الموصوف لظهور معناه، وقوله من كلمتين فصلٌ احتترز به عن ما يأتلف من الحروف نحو الأسماء المفردة نحو زيدٌ وعمروٌ ونحوهما، وقوله أُسَدَّتْ أحدهما إلى الأخرى فصلٌ فإن احتترز به عن مثلٍ مَعْدِي كَرَبٍ وَحَضَرَمَوْتٍ وذلك أن المركَّب على ضربين تركيبُ أفرادٍ وتركيبُ إسنادٍ فتركيبُ الأفراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمةً واحدةً بإزاء حقيقةٍ واحدةٍ بعد أن كند بإزاء حقيقتين وهو من قبيل النقل ويكون في الأعلام نحو معدى كرب وحضرموت وألبقلا ولا تفيد هذه الكلمة بعد التركيب حتى يُخْبَرَ عنها بكلمةٍ أخرى نحو معدى كرب مُقْبِلٌ وحضرموت طَيِّبَةٌ وهو اسمٌ بَلَدٍ بِالْيَمَنِ، وتركيبُ الإسناد أن تتركب كلمة مع كلمة تُنْسَبُ أحدهما إلى الأخرى فَعَرَفَكَ بعوله أُسَدَّتْ أحدهما إلى الأخرى أَنَّهُ لم يُرَدِّ مُطْلَقَ التركيب بل تركيبُ الكلمة مع الكلمة إذا كان

لإحداهما تعلّق بالآخرى على السبيل الذى به يحسن موقع الخبر وتحمّ الفائدة ، وإتّما عبّر بالاسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الاسناد أعمّ من الخبر لأنّ الاسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهى والاستفهام فكلّ خبر مسند وليس كلّ مسند خبراً وإن كان مرجع الجميع الى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أن معنى قولنا قمّ أطلب قيامك وكذلك الاستفهام والنهى فاعرفه ، قال صاحب الكتاب وهذا لا يتأتّى إلا فى اسمين او فى فعل واسم ويسمى الجملة قال الشارح قوله وهذا إشارة الى التركيب الذى ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة فإنّ ذلك لا يحصل إلا من اسمين نحو زيد أخوك واللّه الهنا لأنّ الاسم كما يكون محبّراً عنه فقد يكون خبراً او من فعل واسم نحو قام زيد وانطلق بكر فيكون الفعل خبراً والاسم المحبّر عنه ولا يتأتّى ذلك من فعلين لأنّ الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى تُسندّه الى محدث عنه ولا يتأتّى من فعل وحرف ولا حرف واسم لأنّ الحرف جاء لمعنى فى الاسم والفعل ١٠ فهو كالجُزء منهما وجُزء الشئ لا ينعقد مع غيره كلاماً ولم يفد الحرف مع الاسم إلا فى موطن واحد وهو النداء خاصّةً وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ولذلك ساعدت فيه الإمالة ، واعلم أنّهم قد اختلفوا فى الكلام فذهب قوم الى أنّه مصدر وفعله كَلَمَ جاء محذوف الزوائد ومثله سَلَّمَ سَلَامًا وَأَعْطَى عَطَاءً قالوا والذى يدلّ على أنّه مصدر أنّك تُعْطِيهِ فنقول عجبتُ من كلامك زيدا فأعمالك إياه فى زيد دليل على أنّه مصدر إذ لو كان اسماً لم يجز إعماله وقد أُعْمِلَ قال الشاعر * وَبَعْدَ عَطَانِكَ الْمَائَةِ الرِّتَامَا * ١٥ فَأَعْمَلَ الْعَطَاءُ فى المائة وقال الآخر

* أَلَا هَلْ إِلَى رَبِّمَا سَبِيلٌ وَسَاعِيَةٌ * تَكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِيَا *

* فَأَشْفَى نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحٍ مَا بِهَا * فَإِنَّ كَلَامِهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا *

وذهب الاكثرون الى أنّه اسم للمصدر وذلك أنّ فعله الجارى عليه لا يخلو من أن يكون كَلَمَ مضاعف العين مثل سَلَّمَ او تَكَلَّمَ فكَلَّمَ فعل يأتى مصدره على التفعيل وتَكَلَّمَ مثل تَفَعَّلَ يأتى مصدره على التفعّل ٢٠ فتثبت أنّ الكلام اسم للمصدر والمصدر الحقيقى التكليم والتسليم قال الله تعالى وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا وقال صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا والكلام والسلام اسم للمصدر ولا يمتنع أن يفيد اسم الشئ ما يفيد مسمّاه قال الله تعالى وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وقد يُطلق الكلام بإزاء المعنى القائم بالنفس قال الشاعر

* إِنَّ الْكَلَامَ لَيْفَى الْفُؤَادِ وَإِتْمَا * جُعِلَ اللِّسَانُ عَنِ الْفُؤَادِ دَلِيلَا *

فإذا كان اسم المعنى كان عبارة عما يُتكلَّم به من المعنى وإذا كان مصدراً كان عبارة عن فعل جارحة اللسان وهو المحضد المعنى المتكلَّم به وإذا كان اسماً للمصدر كان عبارة عن التكليم الذي هو عبارة عن فعل جارحة اللسان، ومما يُسأل عنه هنا الفرق بين الكلام والقول والكلم والجواب أن الكلام عبارة عن الجملة المفيدة وهو جنس لها فكل واحد من لجل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها ه كما أن الكلمة جنس للمفردات فيصح أن يقال كل زيد قائم كلام ولا يقال كل كلام زيد قائم وكذلك مع لجل الفعلية، وأما الكلم فجماعة كلمة كلبنة ولين وثقنة وثقن فهو يقع على ما كان جمعا مفيدا كان أو غير مفيد فإذا قلت قام زيد أو زيد قائم فهو كلام لحصول الفائدة منه ولا يقال له كلم لأنه ليس بجمع إذ كان من جزئين وأقل للجمع ثلاثة ولو قلت إن زيدا قائم وما زيد قائم كان كلاما من جهة اذنته وتسمى كلما لأنه جمع، وأما القول فهو أعم منهما لأنه عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان ثم كان ١. أو ناقصا والكلام والكلم أحص منه، والذي قضى بذلك الاشتقاق مع السماع ألا ترى أن اشتقاق الكلام من الكلم وهو الجرح كانه لشدة تأثيره ونفوذه في الأنفس كالجرح لأنه إن كان حسدا أثر سرورا في الأنفس وإن كان قبيحا أثر حزنا مع أنه في غالب الأمر ينزع إلى الشر ويدعو إليه قل الشعر وجرح اللسان كجرح اليد * وقال الآخر

* قوارص تأتيني وتحتقرونها * وقد يملأ الفطر الازة فيقعم *

١٥ وغير المفيد لا تأثير له في النفس، وأما القول فهو من معنى الاسراع والحفة ولذلك فيل لحد ما مدد به اللسان وأسرع إليه تأما كان أو ناقصا قول

القسم الأول في الأسماء

فصل ٢

قال صاحب الكتاب الاسم ما دلّ على معنى دلالة مجردة عن الاقتران وله خصائص منها جواز الاسناد اليه ودخول حرف التعريف والجّر والنون والإضافة.

قال الشارح قد أكثر الناس في حدّ الاسم فأما سيبويه فإنه لم يحدّه بحدّ ينفصل به من غيره بل ذكر منه مثلاً اكتفى به عن الحد فقال الاسم رجل و فرس وكأنّه لما حدّ الفعل والحرف تميّز عنده الاسم، ونحا أبو العباس قريبا من ذلك فقال فأما الأسماء فما كان واقعا على معانٍ نحو رجل وفرس وزيد، وقد حدّه أبو بكر محمد بن السري فقال الاسم ما دلّ على معنى مفرد كأنّه قصد الانفصال من الفعل ان كان الفعل يدلّ على شيئين الحدّ والزمان، فان قيل اليوم واللييلة قد دلت على أزمنة فافرق بينهما وبين الفعل قيل اليوم مفرد للزمان ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر والفعل ليس زمانا فقط، فان قيل فابن وكيف ومن أسماء دلت على شيئين الاسمية والاستفهام وهذا قاصد في الحدّ فالجواب أنّ هذا إنما يكون كاسرا للحدّ ان لو كان الاسم على بابه من الاستعمال فأما وقد نُقل عن بابه واستعمل مكان غيره على طريق النيابة فلا وذلك أنّ من بدلّ على معنى الاسمية بمجردها واستفادها الاستفهام إنما هو من خارج من تقدير هذه الاستفهام معها فكأنك اذا قلت من عندك أصله آمن عندك فهما في الحقيقة كلمتان الهمزة ان كانت حرف معنى ومن الدالة على التسمي لكنه لما كانت من لا تستعمل الا مع الاستفهام استغنى عن هذه الاستفهام لزومها إياها وصارت من نائبة عنها ولذلك بُنيت فدلالة التنب على الاسمية دلالة لعظيمة ودلائلها على الاستفهام من خارج ولو وجد اسم معرب نحو زيد وعمرو وعو بدلّ على ما دلّ عليه من غير نيابة لكان قادحا في الحدّ، وقد حدّه السيرافي بحدّ آخر فقال الاسم كل كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل ففعله كلمة جنس للاسم بشتريك فيه الأضرِب الثلاث الاسم والفعل والحرف وقوله تدلّ على معنى في نفسها فصل اختزبه من الحرف لأن الحرف يدلّ على معنى في غيره وقوله من غير اقتران بزمان محصل فصل بان جمع بها المصادر الى الأسماء ومنع الأفعال أن تدخل في حدّ الأسماء لأن الأحداث تدلّ على أزمنة مُبَهْمَة ان لا يكون حَدَثٌ الا في زمان ودلالة الفعل على زمان معلوم إما ماض وإما غير ماض، وقد اعترضوا على هذا الحدّ

بمَضْرِبِ الشَّوْلِ وَخُفُوقِ النَّجْمِ وَزَعَمُوا أَنَّ مَضْرِبَ الشَّوْلِ يَدُلُّ عَلَى الصِّرَابِ وَزَمِنَهُ وَذَلِكَ وَقْتُ مَعْلُومٌ وَكَذَلِكَ خُفُوقِ النَّجْمِ وَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْمَضْرِبَ وَضَعَ لِلزَّمَانِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الصِّرَابُ دُونَ الصِّرَابِ فَفَوْنًا مَضْرِبَ الشَّوْلِ كَقَوْلِنَا مَشَتْى وَمَصِيفٌ وَقَوْلُهُمْ أَنِّي مَضْرِبُ الشَّوْلِ وَانْقَضَى مَضْرِبُ الشَّوْلِ كَقَوْلِهِمْ أَنِّي وَقْتُهُ وَذَهَبَ وَقْتُهُ وَالصِّرَابُ إِنَّمَا فَهْمٌ مِنْ كَوْنِهِ مُشْتَقًّا مِنْ لَفْظِهِ وَالْحُدُودُ يِرَاعَى فِيهَا الْأَوْضَاعُ لَا مَا يُغَيَّرُ مِنْ هُ طَرِيقِ الْاِسْتِنْفَاقِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا عَوِيَ لَوَازِمُهُ أَلَا تَرَى أَنَّ ضَارِبًا يُفْهَمُ مِنْهُ الصِّرَابُ لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِهِ وَالْمَفْعُولُ لِأَنَّهُ يَقْتَضِيهِ وَلَمْ يُوَضَّعْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَلْ وَضَعَ لِلْفَاعِلِ لَا غَيْرُهُ وَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ فِي حَدِّهِ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ دَلَالَةً مُجَرَّدَةً عَنِ الْاِقْتِرَانِ فَقَوْلُهُ مَا دَلَّ تَرْجُمَةً عَنِ الْحَقِيقَةِ أَنِّي يَشْتَرِكُ فِيهِ الْغُبْلُ الثَّلَاثُ نَحْوُ كَلِمَةٍ وَلَوْ صَرَّحَ بِهَا لَكَانَ أَدَلُّ عَلَى الْحَقِيقَةِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّحْدِيدِ إِذَا مَا عَمَّرَ بِشَمَلٍ دَلَّ دَالٌّ مِنْ لَفْظٍ وَغَيْرِهِ وَالْكَلِمَةُ نَفْظٌ وَالْأَسْمَاءُ تَحْدُودُ مِنْ قَبِيلِ الْاِنْفَاطِ لَكِنَّهُ وَضَعَ الْعَامَّةُ مَوْجِبَ الْخُصِّ ، ١. وَقَوْلُهُ فِي نَفْسِهِ فَصْلٌ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْحَرْفِ إِذَا الْحَرْفُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ ، وَقَوْلُهُ دَلَالَةً مُجَرَّدَةً عَنِ الْاِقْتِرَانِ فَصْلٌ بَلَّ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْفِعْلِ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مَقْتَرَبٍ بِزَمَانٍ وَحَصَلَ عَذَا الْحَدِّ رَاجِعٌ إِلَى الْأَوَّلِ وَعَوِي مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ وَبُرِّدَ عَلَى حَذَا لِلْحَدِّ الْمَصَادِرُ وَسُئِرَ الْأَحْدَاثُ لِأَنِّي تَدَلَّى عَلَى مَعْنَى وَزَمَانٍ وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ الْاِنْخَوِيَيْنِ يَصِيبُ إِلَى ذَلِكَ الزَّمَانِ الْحَصْلَ لِأَنَّ زَمَانَ الْمَصْدَرِ مُبِينٌ وَرَبَّمَا أوردوا نَفْصًا مَقْدَمَ الْحَاجِّ وَخُفُوقِ النَّجْمِ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّنْعُصِ نَقُولُهُ مُحْتَمِلٌ لِأَنَّهُ نَرِيدُ بِدَلَالَةِ الدَّلَالَةِ ١٥ الْاَلْعَظِيَّةِ وَالْمَصَادِرُ لَا تَدَلُّ عَلَى الزَّمَنِ مِنْ جِهَةِ الْاَلْفَظِ وَإِنَّمَا الزَّمَانُ مِنْ لَوَازِمِهِ وَصَرُورَاتِهَا وَحَدِّهِ الدَّلَالَةُ لَا اعْتِدَادَ بِهِ فَلَا يَلْزَمُ اِنْخَمَازُ عَنِهَا أَلَا تَرَى أَنَّ جَمِيعَ الْاَفْعَالِ لَا يَدَّ مِنْ وَقْعِهَا فِي مَدَنٍ وَلَا دَلَّ أَنَّ الْفِعْلَ دَالٌّ عَلَى الْمَكَانِ كَمَا يُقَالُ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الزَّمَنِ ، وَأَمَّا خُفُوقِ النَّجْمِ فَامْرَأَةٌ وَفَتْ خُفُوقِ النَّجْمِ فَالزَّمَنِ مُسْتَعَدٌّ مِنَ الْوَقْتِ لِتَحْدُوفِ لَا مِنَ الْخُفُوقِ نَفْسِهِ عَلَى أَنَّهُ يَقُولُ الْمَضْرِبُ وَالْمَقْدَمُ زَمَنِ الصِّرَابِ وَالْقُدُومُ وَإِنَّمَا يُبَيِّنُ بِإِصْطِفَائِهِ إِلَى الْحَاجِّ وَالشَّوْلِ وَذَلِكَ الزَّمَنِ مَعْلُومٌ نَاعُفُ لَا مَعْبُودٌ مِنَ الْاَلْفَظِ أَلَا تَرَى ٢. أَنَّكَ لَوْ أَخْلَيْتَهُ مِنَ الْاَصْدَفَةِ فَعَلْتَ أَتَيْتَ مَقْدَمًا لَمْ يُفْهَمَ مِنْ ذَلِكَ رَمَنٌ فَعَلِمْتَ أَنَّ حَدِّهِ اَلْاَلْفَظِ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الْاَفْعَالِ اِنْخَمَازُ وَإِنَّمَا اِسْتِنْفَاقُ الْأَسْمَاءِ وَفَعْدُ اِخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ فَدَعَبَ اَلْبَصَرِيَّوْنَ أَنَّ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ السَّمَوِ وَذَهَبَ اَلْاَلْفَوِيَّوْنَ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السِّمَةِ وَبِی الْعِلَامَةِ ، وَالْقَوْلُ عَلَى اَلْمَدْعِيَّيْنَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَلَامَةً عَلَى اَلْمَسْمُوعِ يَعْلَمُونَ وَبَدَلًا عَلَى مَا حَصَلَ مِنَ اَلْمَعْنَى كَالْمَضَاعِ عَلَى اَلدَّارِ وَالْمَدْمَرِ وَالْمَوْسِمِ عَلَى الْأَمْوَالِ ، وَذَهَبَ اَلْبَصَرِيَّوْنَ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّمَوِ وَخَوَالِغُهُ لَا مِنَ السِّمَةِ اَلَّتِي فِي الْعِلَامَةِ دَلَّ اَلْاَلْفَوِيَّوْنَ

جُعل الاسم تنويها للدلالة على المعنى لأن المعنى تحت الاسم وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من السمة التي هي العلامة وكلاهما حسن من جهة المعنى ألا أن اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أنك تقول أَسَمَيْتُهُ إِذَا دَعَوْتَهُ بِاسْمِهِ أَوْ جَعَلْتَ لَهُ اسْمًا وَالْأَصْلُ أَسَمَوْتُهُ فَقَلَبُوا الْوَاوَ يَاءَ لَوُقُوعِهَا رَابِعَةً عَلَى حِدِّ أَدْعَيْتُ وَأَغْرَيْتُ وَلَوْ كَانَ مِنَ السِّمَةِ لَقِيلَ أَوْسَمْتُهُ لِأَنَّ لَامَ السُّمُوِّ وَآوُ تَكُونُ آخِرًا وَفَاءُ السِّمَةِ وَآوُ تَكُونُ أَوَّلًا وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي تَصْغِيرِهِ سُمِّيَ وَأَصْلُهُ سُمِيَّوْ فَقَلَبُوا الْوَاوَ يَاءَ وَأَدْغَمْتَ عَلَى حِدِّ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَلَوْ كَانَ مِنَ الْوَسْمِ لَقِيلَ فِيهِ وَسَيْمٌ فَتَنَفَعَ الْوَاوُ الْأَوَّلَى مَضْمُومَةً فَإِنْ شِئْتَ أَفَرَرْتَهَا وَإِنْ شِئْتَ لَمَرَرْتَهَا عَلَى حِدِّ وَقَنْتُ وَأَقَنْتُ وَفِي عَدَمِ ذَلِكَ وَأَنَّهُ لَمْ يُقَلَّ دَلِيلٌ عَلَى مَا قُلْنَا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي تَكْسِيرِهِ أَسْمَاءُ وَأَصْلُهُ أَسْمَاوُ فَوَقَعَتْ الْوَاوُ طَرَفًا وَقَبْلَهَا أَلِفٌ زَائِدَةٌ فَطُبِعَتْ هَمْزَةٌ بَعْدَ أَنْ قُلِبَتْ أَلِفًا وَلَوْ كَانَ مِنَ الْوَسْمِ لَقِيلَ فِيهِ أَوْسَامٌ فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ دَلٌّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ وَأَنَّهُ مِنَ السُّمُوِّ فَإِنَّ ادَّعَى الْقَلْبُ فَلَيْسَ بِذَلِكَ بِالسَّهْلِ فَلَا بَصَارَ إِلَيْهِ وَعَنْهُ مَبْدُوحَةٌ، وَفِي الْأَسْمِ لَغَاتٌ إِسْمٌ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَأُسْمٌ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَسِمٌ بِكَسْرِ السِّينِ مِنْ غَيْرِ هَمْزَةٍ وَقَالُوا سُمٌ بِضَمِّ السِّينِ قَالَ الشَّاعِرُ * بِاسْمِ الذِّى فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمَةٌ *
وقال الآخر

* وَعَامِنَا أَعْجَبْنَا مُقَدِّمَةً * بُدِّعَى أَبَا السَّمْحِ وَقِرْضَابِ سُمَةٌ *

بروى بضَمِّ السِّينِ وَكَسْرِهَا وَقَدْ ذُكِرَ فِيهِ لُغَةٌ خَامِسَةٌ قَالُوا سُمِيَّ بِنَزَةِ هُدًى وَعُلَى وَأَنْشَدُوا ١٥ وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سَمًا مُبَارَكًا * وَلَا حِجَّةَ فِي ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالِ سُمٌ وَنَصْبِهِ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ فَإِنْ صَحَّتْ هَذِهِ اللَّغَةُ مِنْ حِجَّةٍ أُخْرَى فَجَازَها أَنَّهُ تَمَّ الْأَسْمُ وَلَمْ يَجْذِفْ مِنْهُ شَيْئًا كَمَا تَمَّ الْآخِرُ فِي غَدَا فَعَالَ * إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَا * قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَلَهُ خَصَائِصٌ مِنْهَا جَوَازُ الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ وَدُخُولُ حُرُوفِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ وَالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةِ قَالَ الشَّارِحُ خَتَمَ اللَّهُ بِالصَّالِحَاتِ أَعْمَالَهُ لِلْخَصَائِصِ جَمِيعُ خَصِيصَةٍ وَهِيَ نَائِبَةٌ لِلْخَصِيصِ مَعْنَى الْخَاصِّ ثُمَّ جُعِلَتْ اسْمًا لِلشَّيْءِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالشَّيْءِ وَبِلَازِمِهِ فَيَكُونُ ٢٠ دَلِيلًا عَلَيْهِ وَآمَارَةً عَلَى وَجُودِهِ كَدَلَالَةِ الْحَدِّ إِلَّا أَنَّ دَلَالَةَ الْعَلَامَةِ دَلَالَةٌ خَاصَّةٌ وَدَلَالَةُ الْحَدِّ دَلَالَةٌ عَامَّةٌ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا فَلَكَ الرَّجُلُ دَلَّتِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى خُصُوصِ كَوْنِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ اسْمًا وَلِأَنَّ الدَّلَّ يَدُلُّ عَلَى ضَرْبِ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا وَلِأَنَّ الدَّلَّ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْإِطْرَاوُ وَالْإِنْعَكَاسُ نَحْوُ قَوْلِكَ كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى مَفْرُودٍ فَهُوَ اسْمٌ وَمَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ بِاسْمٍ وَالْعَلَامَةُ يُشْتَرَطُ فِيهَا الْإِطْرَاوُ دُونَ الْإِنْعَكَاسِ نَحْوُ قَوْلِكَ كُلُّ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ فَهُوَ اسْمٌ فَهَذَا مَطَّرَدٌ فِي كُلِّ مَا تَدْخُلُهُ هَذِهِ الْأَدَاةُ وَلَا يَنْعَكُسُ فَيَقَالُ كُلُّ مَا لَمْ

تدخله الالف واللام فليس باسم لأن المصبرات أسماء ولا تدخلها الالف واللام وكذلك غالب الأعلام والمبهمات وكثير من الاسماء نحو أَيْنَ وَكَيْفَ وَمِنْ لَا تدخل الالف واللام شيئا من ذلك وفي مع ذلك أسماء ومن خواص الاسم جواز الاسناد اليه فالاسناد وصف دال على أن المسند اليه اسم ان كان ذلك مختصا به لأن الفعل والحرف لا يكون منهما إسناد وذلك لأن الفعل خبر وإذا اسندت الخبر الى د مثله لم تُفد المخاطب شيئا ان الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر الى مُخَبَّرٍ عنه معروف بحوقه زيد وقعد بكر والفعل نكرة لأنه موضوع للخبر وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لأنه الجزء المستغاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لأن حد الكلام أن تبتدى بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده ولا يصح أن يُسند الى الحرف ايضا سى لأن الحرف لا معنى له في نفسه فلم يُفد الاسناد اليه ولا إسناده الى غيره فلذلك اختص الاسناد اليه بالاسم وحده ومن خواص الاسم دخول حرف التعريف وإما قل حرف التعريف ولم يفل الالف واللام على عدة الحويين لوجهين احدهما أن الحرف عند سيبويه اللام وحدها والهمزة دخلت توتلا الى المنطق بالساكن وعند الخليل أن الحرف عند سيبويه اللام وحدها حرف واحد مرتب من حرفين نحو خل وبطل فقال حرف التعريف ليشمل المذهبين والوجه الثاني أنه احتزبه من اللغة الثانية لأن نغنيهم ابدال لام التعريف ميبا نحو قوله عليه السلام ليس من أمير أمصار في أمسقر فعبر بحرف التعريف ١٥ ليغم اللغة الطائفة وغيرها وإما كان التعريف محتصا بالاسم لأن الاسم يحدث عنه وتحدث عنه لا يكون إلا معرفة والفعل خبر وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن يكون نكرة ولا يصح ايضا تعريف الحرف لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزم منها وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا بكونه فلذلك كانت أداه التعريف محتصة بالاسم فأما ما رواه أبو زيد من قول الشاعر

ويستخرج البرنوع من دققائه * ومن تحريه ذو الشنجة انيتقع

١٦ فشأن في العباس والاسمهال والذي شجعه على ذلك أنه قد رأى الالف واللام معنى أشدى في التصرف فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى ومن خواص الاسم الجر وذلك أنه لا بدون في الفعل ولا الحرف أما الحروف فلأنها مبنية لا تدخلها الجر ولا سى من أنواع الاعراب ولا بنعد منيا لانه مع غيره فاحتم على محلها باعراب ذلك الموضع وأما الفعل فإنه ما هو معرفت وهو المصارع ألا أنه لا بدحاه الجر وستوضح علته امتنعه منه في موضع من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ومن خواص الاسم المنون والمراد

بالتنوين ههنا تنوين التمكين نحو رجل وفرس وزيد وعمر ولا يكون ذلك إلا في الاسماء فهو من خواصها لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الاسماء فلذلك كان خصيصا بها ولم يُرد مُطلق التنوين ألا ترى أن من جملة التنوين تنوين التثنية ولا تمتنع الأفعال منه نحو قوله * وقولي إن أصبت لقد أصابني * ونحو قوله * دأيت أروي والديون تَقْصُص * فبيّن بذلك أنه ليس المراد مُطلق التنوين ، ومن خواص الاسم الإضافة والمراد بالاضافة هنا أن يكون الاسم مضافا لا مضافا اليه وذلك محتص بالاسماء اذ الغرض من الإضافة للحقيقة التعريف ولا معنى لتعريف الأفعال ولا للحروف فأما المضاف اليه فقد يكون فعلا نحو قوله تع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقول الشاعر * على حين عاتبت المشيب على الصبا * فلذلك لم يكن من خواص الاسم فهذه الاشياء من غالب خصائص الاسماء فكل كلمة دخلها شيء من هذه العلامات فهي اسم ولا ينعكس ذلك ،

١٠

ومن اصناف الاسم اسم الجنس

فصل ٣

قال صاحب الكتاب وهو ما عُلّف على شيء وعلى كل ما أشبهه وينقسم الى اسم عيّن واسم معنى وكلاهما ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة فالاسم غير الصفة نحو رجل وفرس وعلم وجهد والصفة نحو ركب وجالس ومفهوم ومضمر ،

قال الشارح اعلم أن اسم الجنس ما كان دالا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد اذا دل على اشياء كثيرة ودل مع ذلك على الامر الذي وقع به تشابه تلك الاشياء تشابها تاما حتى يكون ذلك الاسم اسما لذلك الامر الذي وقع به التشابه فان ذلك الاسم يسمى اسم الجنس وهو المتواطى كالحَيوان الواقع على الانسان والفرس والثور والأسد فالتشابه بين هذه الاشياء وقع بالحَيوة الموجوده في الجميع وكذلك اذا قلت انسان وقع على كل انسان باعتبار الأدمية وكذلك اذا قلت رجل وقع على كل رجل باعتبار الرجلية وفي الذكورية والأدمية وهذا معنى قوله ما عُلّف على شيء وعلى كل ما أشبهه فان دل الاسم المفرد على اشياء كثيرة ولم يدل على الامر الذي تشابهت تلك الاشياء به فانه يسمى المشترك مثل اسم العين الواقع على العضو الذي يبصر به وعلى ينبوع الماء وعلى الذهب وعلى عين الركب ، واعلم ان الشمول تارة يكون بالوجود نحو الانسان والفرس والثور

والاسد وتارة يكون بالاستعداد والقوة نحو الشمس والقمر فأنهما وإن لم يكن لهما في الوجود مشاركتيهما شاملان بالقوة فإننا لو قدرنا خَلَفَ نيرانِ ثَمَانِلِ الشمس والقمر لَأُطْلِقَ عليها اسم الشمس والقمر باعتبار النور، قال وينقسم إلى اسم عين واسم معنى قال الشارح المراد باسم العين ما كان شَخْصًا يُدْرِكُه البصر كرجل وفرس ونحوهما من المَرْتَبَاتِ والمعاني عبارة عن المصادر كالعلم والقدرة مصدرى علم وفدر وذلك لما يُدْرِكُ بالعقل دون حاسة البصر، وكلاهما ينقسم إلى اسم هو صفة وغير صفة فالاسم غير الصفة ما كان جنسا غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة ما كان مأخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعلية واسم وأصغر وما أشبههما من صفات الحلية وبصري ومغربي ونحوهما من صفات النسبة كل هذه صفات تعرفها بأنساب جارية على الموصوفين ومثال جريانها قولك هذا رجل ضارب ومضروب وكذلك الباقي، فإن قيل اشتترتتم في الصفة أن تكون مأخوذة من فعل فما بالكن حكمت على بصري ومغربي بأنهما صفتان وليس من فعل قيل لما أضفتها حدث فيهما معنى الفعل لأنهما صارا في معنى منسوب أو معزوه وانفرد بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى وذلك أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود مثلا فنده الكلمة تدل على شيئين أحدهما الذات والآخر السواد إلا أن دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو من خارج وغير الصفة لا بدل إلا على معنى واحد وهو ذات المسمى، ولما قسم الاعيان والمعاني إلى صفات وغير صفات مثَّلَ بالأمريتين فرجل وفرس من أسماء الاعيان غير الصفات وعلم وجهل من أسماء المعاني وراكب وجالس من صفات الاعيان ألا ترى أنها تجرى صفات على أسماء الاعيان نحو قولك رجل راكب وغلام جالس ومفهوم ومضمر من صفات المعاني ألا تراك تقول هذا معنى مفهوم وحديث مضمر أى غير باد للاعتناء والمراد أن المعنى توصف به توصف الاعيان فاعرفه،

ومن اصناف الاسم العلم

فصل ٤

قال صاحب الكتاب وهو ما علو على سىء بعينه غير متناول ما أشبهه ولا يخلو من أن يكون اسم كريد وجعفر أو كنية كلى عمره وأم كننوم أو لقبا كبثّة وفقة،

فال شارح اعلم ان العَلَم هو الاسمُ الخاصُّ الذي لا أَحْصُ منه ويركَّب على المسمَّى لتخليصه من الجنس بالاسمية فيُفَرَّق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول ماثله في الحقيقة والصورة لانه تسميةُ شيء باسم ليس له في الأصل أن يسمى به على وجه التشبيه وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة ولا معنى في الاسم ولذلك قال أصحابنا أن الأعلام لا تغيد معنى ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفة وقوا واحدا نحو زيد فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما قد يقع على الطويل وليست اسما، الأجناس كذلك لأنها مفيدة ألا ترى أن رجلا يفيد صيغةً مخصوصة ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيدا وزيدٌ يصلح أن يكون علما على الرجل والمرأة ولذلك قال الخويزي العَلَم ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فإنه يجوز أن تنتقل اسمٌ وكذلك وعبدك من خالد الى جعفر ومن بكر الى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسمُ الجنس فإنه لو سُميت الرجل فرسا أو الفرس جملا كان ذلك تغييرا للغة وإنما أتى بالأعلام للاختصار وترك التنويل بتعداد الصفات ألا ترى أنه لولا العَلَم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأغنى الأعلام عن ذلك اجمع، والعَلَم مأخوذ من عَلم الأمير أو عَلم الثوب كأنه علامةٌ عليه يُعرَف به، وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام اسم نحو زيد وعمرو وكنية كالأبي عمرو وأُم كُثُوم ولقب كبطنة وفقة والكنية لم تكن علما في الأصل وإنما كانت عادتهم أن يدعوا الانسان باسمه ١٥ وإذا وُلد له ولدٌ دُعِيَ باسم ولده توقيرا له وتفخيما لشأنه فيقال له أبو فلان وأم فلان ولذلك استنجدوا أن يكنى الانسان نفسه وقد يكنون الوليد بقولون ابو فلان على سبيل التفعّل بالسلامة ويُلَوِّغ سَيِّ الإبلاد يقال منه كنوت الرجل وكنيته وهو من الكناية وفي التورية والكنية من الأعلام وفي جارية مجرى الاسماء المضافة نحو عبد الله وعبد الواحد والذي يدل على أنها أعلام قول الشاعر

* ما زلت أفخّ أبوانا وأغلّفها * حتى أثبت أبا عمرو بن عمار *

٢. فحذف التنوين من أبي عمرو لأنه لو لم يكن علما لما حذف منزلة حذفه من جعفر بن عمار، وأمّا اللَّغَب فهو النَبْر كقولهم فقه وبطة لغبي فقه لغبي وبطة لغبي والفقه كالبفطينة تتخذ من الخوص بشبه بها الكبير يقال شيخ كالفقه وقيل للشجر المالية، وهذه الاقسام الثلاثة كلها ترجع الى معنى واحد وهو العَلَم ولذلك لا يجوز تغييرها وتبديلها فاعرفه،

قل صاحب الكتاب ومنقسم الى مفرد ومركب ومنعول ومرجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب إما

جُمْلَةٌ نَحْوُ بَرَقَ تَحَرُّهُ وَتَأَبَّطَ شَرًّا وَذَرَى حَبًّا وَشَابَ قَرْنَاهَا وَيَزِيدُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ

* نَبَيْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدَ * طُلُمَّا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ *

وَأَمَّا غَيْرُ جُمْلَةٍ اسْمَانِ جُعِلَا اسْمَا وَاحِدًا نَحْوَ مَعْدٍ بِكَرْبَ وَبَعْلَبَكَّ وَعَمْرَوِيَّةٍ وَنِفْطَوِيَّةٍ أَوْ مَصَافٍ وَمَصَافٍ إِلَيْهِ كَعَبْدٍ مَنَافٍ وَأَمْرِي الْقَبِيسِ وَالْكُنَى،

قال الشارح الاسم العلم يكون مفردًا أو مركبًا فالمفرد هو الأصل لأن التركيب بعد الأفراد وذلك نحو زيد وعمرو والمراد بالأفراد أنه يدل على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده والمركب من الأعلام هو الذي يدل على حقيقة واحدة بعد النقل وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك، والمركب على ثلاثة أصناف جملة وهو كل كلام عمل بعضه في بعض نحو ذرى حَبًّا من قوله

* إِنْ لَهَا مُرْكَبًا أَرْوِيَا * كَأَنَّهُ جَبْهَةٌ ذَرَى حَبًّا *

١. ومثله تَأَبَّطَ شَرًّا سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ تَأَبَّطَ حَبِيَّةً فَسَمِيَ بِذَلِكَ وَهِيَ جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ، ومن الجُمْلِ الْمُسَمَّى بِهَا شَابَ قَرْنَاهَا قَالَ الشَّاعِرُ

* كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا * بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصَرُّ وَتَحْلُبُ *

ومنه بَرَقَ تَحَرُّهُ وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ وَهُوَ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمِثْلُهُ يَزِيدُ فِي قَوْلِهِ

* نَبَيْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدَ * طُلُمَّا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ *

١. وهو فَعْلٌ سَمِيَ بِهِ وَفِيهِ ضَمِيرٌ فاعِلٍ وَلِذَلِكَ حَكَاهُ مَرْفُوعًا وَلَوْ كَانَتْ التَّسْمِيَةُ بِالْفِعْلِ وَحْدَهُ لَكَانَ مِنْ فِعْلٍ مَا لَا يَنْصَرَفُ نَحْوَ تَغْلِبَ وَتَشْكُرْ، وَالْقَدِيدُ الصَّوْتُ يُقَالُ قَدَّ الرَّحْلُ يَفِدُّ قَدِيدًا إِذَا صَوَّتَ وَرَحَلَ قَدَادًا شَدِيدُ الصَّوْتِ، وَبَنِي يَزِيدَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ أَخْوَالِي، وَلَهُمْ قَدِيدٌ جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّلَاثِ، وَلَهُمْ بِتَعْلُفٍ بِمَحْذُوفٍ وَعَلَيْنَا بِتَعْلُفٍ بِهِمْ وَلَا يَنْنَعُ تَعْدِيَةً عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ مَعَى كَمَا قَالُوا كُلَّ يَوْمٍ لَكَ نَوْبٌ، وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ قَدِيدٌ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ كَالنَّهْيِيفِ وَالنَّذِيرِ فَلَا يَتَعَدَّمُ عَلَيْهِ مَا كَانَ مِنْ تَمَامِهِ، وَطُلُمَّا مُصَدَّرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَوْ مَفْعُولٌ لَهُ وَالْعَامِلُ فِيهِ فَعْلٌ مُحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ لَهُمْ قَدِيدٌ وَالتَّغْدِيرُ سَمَلُوا عَلَيْنَا أَوْ شَدُّوا عَلَيْنَا طُلُمَّا، وَجُوزُ أَنْ يَكُونَ طُلُمَّا نَصْبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ نَالَتْ أَيْ ذَوَى طُلُمٍ وَيَكُونُ لَهُمْ قَدِيدٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ كَالنَّعْسِيرِ لَعَوْلُهُ طُلُمَّا، وَفِي نُسَخِ الْمُعْتَصِلِ يَزِيدُ بِأَلْبَاءِ وَصَوَابِهِ تَزِيدُ بِالنَّاءِ الْمُعْجَمَةِ بِشَنْتَيْنِ مِنْ فَوْفِهَا وَهُوَ تَزِيدُ بْنُ حُلْوَانَ أَبُو دَبِيلَةَ مَعْرُوفَةٌ أَيْ تَنْسَبُ الْبُرُودُ التَّزِيدِيَّةُ قَالَ عَلَقَمَةُ

* رَدَّ الْقِيَانُ جِمالَ الْحَيِّ فَاحْتَمَلُوا * فكلُّهُمْ بِالْتَزِيدِيَّاتِ مَعْكُومٌ*

وَأَمَّا سَمَوْا بِالْجَمَلِ لِيُشَبِّهُوا حَالَ الْمُسَمَّى بِهَا بِحَالٍ مِنْ بَوْصَفٍ بِالْجَمْلَةِ وَهَذَا يَقْتَضِي لِلْحَاكِيَةِ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى التَّمَثُّلِ فَحَكَوا الْكَلَامَ كَمَا كَانَ فِي أَوَّلِ حَالٍ، الثَّانِي مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ اسْمَانِ رُكِبَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ حَتَّى صَارَا كَالْأَسْمِ الْوَاحِدِ نَحْوَ حَضَرَمَوْتٍ وَبَعْلَبَكَّ وَمَعْدِيكَرَبَ وَبُشْبَهَ مَا فِيهِ تاءُ التَّأْنِيثِ وَلِذَلِكَ لَا هـ يَنْصَرِفُ وَمِنْ هَذَا النُّوعِ سَبَبَوِيَّةٍ وَنَفْطَوِيَّةٍ وَغَمَرَوِيَّةٍ إِلَّا أَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ اسْمٍ وَصَوْتٍ أَعْجَبِيٍّ فَانْحَطَّ عَنْ دَرَجَةِ إِسْمَاعِيلَ وَإِبْرَاهِيمَ فَبُنِيَ عَلَى الْكُسْرِ لِذَلِكَ، الثَّلَاثُ مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ الْمُضَافِ وَهُوَ ضَرْبَانِ اسْمٌ غَيْرُ كُنْيَةٍ نَحْوِ ذِي النُّونِ وَعَبْدُ اللَّهِ وَإِمْرِي الْقَبْسِ وَكُنْيَةٌ نَحْوُ أَيْ زَيْدٍ وَأَيْ جَعْفَرٍ وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَبْلُ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْمَنْقُولُ عَلَى سِتَّةِ أَنْوَاعٍ مَنْقُولٌ عَنْ اسْمٍ عَيْنِ كَثُورٍ وَأَسَدٍ وَمَنْقُولٌ عَنْ اسْمٍ مَعْنَى ١٠ كَقُضَلٍ وَإِيَّاسٍ وَمَنْقُولٌ عَنْ صِفَةٍ كَحَائِرٍ وَنَائِلَةٌ وَمَنْقُولٌ عَنْ فِعْلٍ إِمَّا مَاضٍ كَكَشَمَرٍ وَكَعَسَبٍ وَإِمَّا مُضَارِعٍ كَنَعْلِبَ وَيَشْكُرَ وَإِمَّا أَمْرٍ كَأَصِمْتَ فِي قَوْلِ الرَّاعِي

* أَسْلَى سَلَوَقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا * بَوَحْشٍ إِصِمْتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدٌ*

وَأَطْرَقًا فِي قَوْلِ الْهَدَّادِ

* عَلَى أَطْرَقًا بِالْيَاثِ الْخِيَا * مِ إِلَّا التُّنْمَامَ وَإِلَّا الْعِصَى *

١٥ وَمَنْقُولٌ عَنْ صَوْتٍ كَبَبَّةً وَهُوَ تَبْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْقِلٍ وَمَنْقُولٌ عَنْ مُرَكَّبٍ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ، قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ الْأَعْلَامَ عَلَى ضَرْبَيْنِ مَنْقُولٌ وَمُرْتَجَّلٌ وَالْغَالِبُ عَلَيْهَا النُّقْلُ وَمَعْنَى النُّقْلِ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ بِإِزَاءِ حَقِيقَةٍ شَامِلَةٍ فَتَنْقُلُهُ إِلَى حَقِيقَةٍ أُخْرَى خَاصَّةٍ وَلَيْسَ لَهَا أَنْ يَنْتَسِيَ بِهَا فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ مَنْقُولٌ عَنْ اسْمٍ وَمَنْقُولٌ عَنْ فِعْلٍ وَمَنْقُولٌ عَنْ صَوْتٍ، فَلَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ النُّقْلُ عَنِ الْأَسْمَاءِ فَضَرْبَانِ عَيْنٌ وَمَعْنَى فَالْعَيْنُ بِكَوْنِ اسْمٍ وَصِفَةٍ فَالْمَنْقُولُ عَنِ الْأَسْمِ غَيْرُ الصِّفَةِ نَحْوُ رَجُلٍ سُمِّيَ بِأَسَدٍ أَوْ ٢٠ تَوْرٍ أَوْ حَجَرٍ هِيَ فِي الْأَصْلِ أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ لِأَنَّهَا بِإِزَاءِ حَقِيقَةٍ شَامِلَةٍ وَإِنَّمَا نَقَلْنَاهَا إِلَى الْعِلْمِيَّةِ فَصَارَتْ لِذَلِكَ

تَدَلَّى عَلَى مُخْصَوصٍ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تَدَلَّى عَلَى شَائِعٍ، وَالْمَنْقُولُ عَنِ الصِّفَةِ نَحْوُ مَالِكٍ وَفَاطِمَةَ فَهَذَانِ الْأَسْمَانِ وَصَفَانِ فِي الْأَصْلِ لِأَنَّهُمَا أَسْمَاءُ فَاعِلِينَ تَفْعُولُ هَذَا رَجُلٌ مَالِكٌ فَهُوَ فَاعِلٌ مِنْ أَمْلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ وَقَالَ تَعَالَى قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ أَمْلِكْ، وَفَاطِمَةُ فَاعِلَةٌ مِنْ فَطِمْتُ الْأُمَّ وَلَدَهَا فَهِيَ فَاطِمَةُ وَكَذَلِكَ حَائِرٌ وَنَائِلَةٌ فَاعِلٌ مِنْ حَتَمْتُ الْأَمْرَ إِذَا أَحْكَمْتَهُ أَوْ مِنْ لَحَنَمُ وَهُوَ الْقَضَاءُ وَنَائِلَةٌ فَاعِلَةٌ مِنْ نُلْنَهُ تَوَلَّى

وَنَوْتَنَّهُ اى اَعْطَيْنَهُ فهذه فى الاصل اوصافٌ لَانَّهَا اُسْمَاءُ فاعلين ثم نقلت فصارت اُعلاما كما صار اُسْدٌ وَتَوْرٌ كذلك، وما نُقل عن الصفة وفيه اللامُ المَعْرِفَةُ فَاِنَّهَا تَقَرَّرُ فِيهِ بعد النقل نحو الخارث والعباس، وما نُقل منها مجرّداً من الالف واللام لم يجز دخولهما عليه بعد النقل نحو سَعِيدٍ وَمُكْرَمٍ وحائِرٍ وثالثه وما فيه الالف واللام بعد النقل فاشعارٌ فيه بِنَبْقِيَةِ معنى الصفة ولذلك يجرى عليه اَحْكَامُ الصفة كما
 ٥ قال الأعشى * أَنَانِي وَعَيْدٌ لِّخُوصٍ مِنْ آلٍ جَعْفَرٍ * فجمعه جمع الصفة كما تجمعه قبل النقل على حدِّ أَخْمَرٍ وَخُمْرٍ قال الخليل كأنّهم جعلوه الشىء بعينه يريد أنّهم لحوا اتصافه بمعنى ذلك الاسم، وأمّا ما نقل من الاسماء وهو معنًى نحو فَضْلٍ وأَباسٍ وزَيْدٍ وعمرو فهذه كلّها معانٍ لَانَّهَا مَصَادِرُ فِي الاصل فَفَضْلٌ مَصْدَرٌ فَضْلٌ يَفْضُلُ فَضْلاً وإِبَاسٌ مَصْدَرٌ آسَهُ يُوَوِّسُهُ إِبَاساً وَأَوْساً اذا أَعْطَاهُ وَزَيْدٌ مَصْدَرٌ زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا وَزِيَادَةٌ فَأَمَّا قَوْلُهُ

١. * وَأَنْتُمْ مَعْشَرُ زَيْدٍ عَلَى مِائَةٍ * فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ طَرًّا فِكَيْدُونِي *

فإنّه مصدرٌ وُصِفَ بِهِ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ رَجُلٌ عَدْلٌ وَمَاءٌ غَوْرٌ وأمّا التالى وهو ما نعل عن الفعل فقد نُقل من ثلاثة أفعالٍ الماضى والمضارع والأمر فالماضى نحو شَمَّرَ اسْمَ رَجُلٍ وهو منقولٌ من شَمَرَ إِزَارَةً اذا رَمَعَهُ وشَمَرَ فى الأمر اذا خَفَّ ومنه ناقةٌ شَمِيرٌ اى سُرْبَةٌ ومثله خَضَمَ بن عمرو بن تميم قال الشاعر
 * لَوْلَا إِلَهُ مَا سَكَنَّا خَضَمًا * وَلَا ظَلَلْنَا بِالْمَشَاعِي قُبَمًا *

١٥ اى بِلَادَ خَضَمَ يعنى بلاد بنى تميم، ومن المسمّين بالماضى كَعَسَبٌ وهو من الكعسبة وهو العَدُوّ السريع وهو رُبَاعِيٌّ ومثله تَرَجَّمَ من قولهم تَرَجَّمَ عَنِ الشىء، وأمّا دُئِلَ فقبيلةٌ أُنَى الْأَسَدُ فَإِنْ سَبَّبُوهُ لَمْ يَذَرَهُ فِي أُنْبِيَةِ الْأَسْمَاءِ وَذَكَرَ الْأَخْفَشُ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْمَعَارِفِ وَالْمَعَارِفُ غَيْرُ مَعُولٍ عَلَيْهَا فِي الْأُنْبِيَةِ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَسْمَى الرَّجُلُ عَمَّا لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْكَلَامِ وَذَكَرَ الْأَخْفَشُ أَنَّهُ اسْمُ دَوْبَةٍ تُشَبِّهُ ابْنَ عَرَسٍ وَأَنشَدَ

* جَاؤَا بِجَبِيشٍ لَوْ فَيَسَ مَعْرَسُهُ * مَا كَانَ إِلَّا كَمَعْرَسِ الدُّلَى *

٢. فعلى ذلك فمختل فبيلةٌ اى الأسود أن تكون من هذا فتكون كَأَسَدٍ وَتَوْرٍ والآخر أن يكون منعولاً من الفعل مثل شَمَّرَ وَخَضَمَ من قولك دَأَلٌ يَدَأُلُ وهو مَشْيٌ فِيهِ بَغْيٌ وَنَشَاطٌ كَأَنَّهُ فَبِلٌ دُئِلَ فِي عَذَا اِسْتِكْنَانٍ كما يقال سِيرَ فِيهِ وَعُدِي فِيهِ ثُمَّ سَمِيَ بِهِ مَفْرُداً، وأمّا المضارع فمخوبَشَكَرَ وَتَغْلِبَ وَيَزِيدُ وهو كثير، وأمّا الأمر فمخوفولهم فى الفلاة اَصْمِتْ وَاصْمِنْتَ قال الشاعر

* أَشَلَى سَلْمُوقِيَّةٌ بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا * بَوَحْشٍ اِصْمِتْ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدٌ *

قوله أَشْلَى أى دعا يقال أَشْلَى الْكَلْبَ إِذَا دَعَاهُ وَأَسَدَهُ إِذَا أَغْرَاهُ بِالصَّيْدِ وَالضَّمِيرُ فِي أَشْلَى يَعُودُ إِلَى الصَّائِدِ وَسُلُوفِيَّةٌ مَنْسُوبَةٌ إِلَى سُلُوقٍ وَهِيَ قَرِيبَةٌ بِالْيَمَنِ يُنْسَبُ إِلَيْهَا السُّيُوفُ وَالْكَلابُ وَالضَّمِيرُ فِي بَاتَتْ يَعُودُ إِلَى سُلُوفِيَّةٍ وَالضَّمِيرُ فِي بَاتَ يَعُودُ إِلَى الصَّائِدِ وَأَصْبِتُ فَلَاةٌ بَعِينُهَا كَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ فَعَلَ أَمْرٌ مِنْ صَمَتَ يَصْمِتُ إِذَا سَكَتَ كَأَنَّ إِنْسَانًا قَالَ لِصَاحِبِهِ أَصْبِتْ يُسَكِّتُهُ لِيَسْمَعَ حِسًّا أَوْ يَكُونَ فِي فَلَاةٍ يُسَكِّتُ الْمَرْءَ فِيهَا صَاحِبَهُ هَ خَوْفًا فَسُمِّيَ الْمَكَانُ بِالْفِعْلِ خَالِيًا مِنَ الضَّمِيرِ وَلِذَلِكَ أُعْرِبَهُ وَلَمْ يَصْرِفْهُ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّنَائِيثِ وَالْمَسْمُوعُ فِي مَصَارِعَ صَمَتَ يَصْمِتُ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ هُنَا أَمَّا أَنْ يَكُونَ لُغَةً أَوْ مِنْ تَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ كَمَا قُطِعَتْ الْهَمْزَةُ فِي التَّسْمِيَةِ وَذَلِكَ أَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ أَمَّا حَقُّهَا الدَّخُولُ عَلَى الْأَفْعَالِ وَعَلَى الْأَسْمَاءِ لِلْجَارِيَةِ عَلَى تِلْكَ الْأَفْعَالِ نَحْوُ انْطَلَفَ انْطَلَاةً وَاقْتَدَرَ اقْتِدَارًا فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَيْسَتْ بِجَارِيَةٍ عَلَى أَفْعَالِهَا فَأَلْفُ الْوَصْلِ غَيْرُ دَاخِلَةٍ عَلَيْهَا أَمَّا دَخَلَتْ عَلَى أَسْمَاءٍ قَلِيلَةٍ نَحْوِ ابْنٍ وَابْنَةٍ وَإِثْنَيْنِ وَإِثْنَتَيْنِ وَإِمْرًا وَإِمْرَاءَ وَأَسْمٍ وَأَسْتٍ وَلَيْسَ هَذَا مِنْهَا وَإِذَا نُفِعَ الْفِعْلُ إِلَى الْأَسْمِ لَزِمَتْهُ أَحْكَامُ الْأَسْمَاءِ فَقُطِعَتْ الْأَلْفُ لِذَلِكَ، وَرَبَّمَا أَنْتَلُوا فَقَالُوا أَصْبِتْهُ إِذَا نَا بَغْلَبَتِ الْأَسْمِيَّةُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ وَشَجَّعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ تَأْنِيثُ الْمُسَمَّى وَهُوَ الْمَغَازَةُ، وَالْأَصْلَابُ جَمْعُ صُلْبٍ وَهُوَ الظَّهْرُ، وَالْأَوْدُ الْأَعْوَجَاجُ وَالْمُرَادُ أَنَّهَا ذَاتُ هُبُوطٍ وَصُعُودٍ وَهِيَ مُوَحِّشَةٌ، فَأَمَّا أَطْرَقًا فِي قَوْلِ الْهَذَلِيِّ

* عَلَى أَطْرَقًا بِأَلْيَاتٍ لِحْيَا * مِ إِلَّا الثَّمَامَ وَإِلَّا الْعِصَى *

فَإِنَّ الْبَيْتَ لِأَنِّي ذُو بَيْتٍ الْهَذَلِيُّ مِنْ قَصِيدَةٍ أَوَّلُهَا

* عَرَفْتُ الدِّيارَ كَرِّمَ الدُّوَى * يَزِيرُهَا الْكَاتِبُ الْحَمِيرَى *

١٥

وَهَذِهِ الْقَصِيدَةُ تُرَوَّى مَطْلَعَةً مَرْفُوعَةً وَتُرَوَّى مَقْبِدَةً سَاكِنَةً وَهِيَ مِنَ الْمُنْتَفَارِ بِمَنْ أُطْلِقَهَا كَانَتْ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ وَوَزْنُهُ فَعُولُنْ عَصَى بُو وَمِنْ قَبْدِهَا كَانَتْ مِنَ الضَّرْبِ الثَّلَاثِ وَهُوَ الْمُحَذَوْفُ وَوَزْنُهُ فَعْلٌ عِصَى، وَأَطْرَقًا اسْمُ بَلَدٍ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ سَمِيَ بِقَوْلِهِ أَطْرَقَ أَيْ أَسْكَنَ كَأَنَّ ثَلَاثَةً قَالَ أَحَدُهُمْ لِصَاحِبِيهِ أَطْرَقًا أَيْ أَسْكَنَّا لِنَسْمَعَ فَسُمِّيَ الْمَكَانُ أَطْرَقًا وَمَوْضِعٌ عَلَى أَطْرَقًا نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الدِّيارِ وَكَذَلِكَ بِأَلْيَاتٍ لِحْيَا ٢٠ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ أَيْضًا وَالْمُرَادُ عَرَفْتُ الدِّيارَ عَلَى أَطْرَقًا أَيْ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَقَوْلُهُ إِلَّا الثَّمَامَ وَإِلَّا الْعِصَى بَرَوَى الثَّمَامَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصَبِ بِمَنْ نَصَبَ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مُوجِبٍ وَمِنْ رَفْعٍ فَبِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ مُحَذَوْفٌ وَالتَّنْفِيدُ إِلَّا الثَّمَامَ وَإِلَّا الْعِصَى لَمْ تَبَلَّ وَمِنْ نَصَبِ الثَّمَامِ وَرَفْعِ الْعِصَى فَإِنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ بَلِيَّتٌ إِلَّا الثَّمَامَ كَانَ مَعْنَاهُ بَعَى الثَّمَامَ فَعُطِفَ عَلَى عَذَا الْمَعْنَى وَتَوَقُّمُ اللَّفْظِ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ .

* وَعَصَّ زَمَانُ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ * مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّنًا أَوْ مُجَلَّفَ *

أَلَا تَرَى أَنَّهُ رَفَعَ أَوْ مُجَلَّفَ عَلَى مَعْنَى بَقِيَ مِنَ الْمَالِ مُسَحَّنٌ ، وَحَوْثٌ مِنْهُ قَوْلُهُ

* غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً * حُصَيْنٍ عَبِيَّاتِ السَّدَائِفِ وَالْحَمَرِ *

وَذَلِكَ أَنَّهُ رَفَعَ لِلْحَمَرِ عَلَى تَوَكُّمٍ رَفَعَ الْعَبِيَّاتِ لِأَنَّهُ إِذَا أَحَلَّتْهَا الطَّعْنَةُ فَقَدْ حَلَّتْ فِي ، وَمَنْ قَيَّدَ الْقَافِيَةَ
 هـ جَازٌ أَنْ يَكُونَ الْعَصَى مَرْفُوعًا كَالْمُطْلَقَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَجَازٌ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْعَطْفِ عَلَى انْتِشَامٍ إِلَّا أَنَّهُ
 . أَسْكَنَ لِلْوُفْعِ وَمَا فِيهِ الْاَلِفُ وَاللَّامُ يَكُونُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ كَالْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ ، وَفِي أَطْرَاقٍ ضَمِيرٌ وَعَوَالِيفُ
 السَّخِي فِي ضَمِيرِ التَّنْثِيَةِ فَإِنْ فِيلٌ فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ وَفِيهِ ضَمِيرٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ جَمْلَةً فَيَنْبَغِي أَنْ يُدْخَلَ مَعَ الْجَمْلِ
 الْحَكِّيَّةِ فِي الْمَرْكَبَاتِ نَحْوِ تَأَبَّطَ شَرًّا وَشَابَ قَرْنَاهَا فَالْجَوَابُ أَنَّ أَطْرَاقًا لَهُ جِهَتَانِ جِهَةٌ كَوْنُهُ أَمْرًا وَجِهَةٌ
 كَوْنُهُ جَمْلَةً فَأَوْرَدَهُ هَهُنَا مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ أَمْرٌ وَلَوْ أَوْرَدَهُ فِي الْمَرْكَبَاتِ مِنْ حَيْثُ هُوَ جَمْلَةٌ لَجَازَ ، وَقَدْ رَوَى
 ١. بَعْضُهُمْ عَلَا أَطْرَاقًا بِضَمِّ الرَّاءِ كَأَنَّهُ جَعَلَهُ جَمْعَ طَرِيقٍ وَجَعَلَ عَلَا فِعْلًا مِنَ الْعُلُوِّ وَفِيهِ ضَمِيرٌ كَأَنَّهُ عَلَا
 السَّبِيلَ عَلَا أَطْرَاقًا وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَدْ أَتَتْ الطَّرِيقَ لِأَنَّ فَعِيلًا وَفَعَالًا إِنَّمَا يَجْمَعَانِ عَلَى أَفْعَلَ إِذَا كَانَ
 مَوْثِقًا نَحْوَ عَنَاقٍ وَأَعْنَقِي وَعُقَابٍ وَأَعْقَبَ وَيَكُونُ بِالْبَيَاتِ لِلْيَاكِ مَصْفَاةً أَطْمَقِي ، وَقِيلَ أَطْرَاقٌ بِانْكَسَرِ جَمْعُ
 طَرِيقٍ فِي لُغَةِ هَذَيْلٍ تَفَرَّقَى هَذِهِ الْمَقَالَةُ رَوَايَةٌ مِنْ قَالَ أَطْرَاقًا بِالضَّمِّ وَمَجَازٌ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَعْصُورًا مِنْ
 أَطْرَاقٍ كَأَنَّهُ جَمْعُ فَعِيلًا عَلَى أَفْعَلَاءَ كَصَدِيقٍ وَأَصْدِقَاءَ ثُمَّ حُذِفَتِ الْاَلِفُ الْأُولَى إِلَى اللَّامِ فَعَادَتِ الْاَلِفُ
 ٥. التَّنْثِيَةُ إِلَى أَصْلِهَا وَهُوَ الْفَصْرُ وَيَنْبَغِي أَنْ تُكْتَبَ الْاَلِفُ بِالْبَاءِ عَلَى حَذِّ كُنْتَبِهَا فِي خُبَارِي وَسَمَانِي وَلَا
 شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ، وَالثَّلَاثُ الصُّوْتِ قَدْ نُقِلَ الصُّوْتُ إِلَى الْعَلَمِ كَمَا نُقِلَ الْاِسْمُ وَانْعَمِلَ
 مِنْ ذَلِكَ تَسْمِيَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بَبِيَّةَ فَهِيَ صَوْتٌ كَانَتْ أُمُّهُ تُرْفِضُهُ بِهِ وَهُوَ صَبِيٌّ وَذَلِكَ فَوَيْبٌ

* لَأُنْكَحَنَّ بَبِيَّةَ * جَارِيَةً خِدْبَةً *

* مُكْرَمَةً مُحَبَّةً * تَجِبُّ أَعْلَى الْكَعْبَةِ *

٢. فُغْلِبَ عَلَيْهِ فَسُمِّيَ بِهِ ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْمَرْتَجِلُ عَلَى صُرْبَيْنِ قِيَاسِيٍّ وَشَاذٌ فَالْقِيَاسِيُّ نَحْوُ غَطَفَانَ وَعِمْرَانَ وَحَمْدَانَ وَفَقَعِيٍّ
 وَحَنْتَفٍ وَالشَّاذُّ نَحْوُ مُحَبِّبٍ وَمَوْحِبٍ وَمَوْظِبٍ وَمَكْوَرَةٍ وَحَيَّوَةٍ ،

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ الْمَرْتَجِلَ فِي الْأَعْلَامِ مَا ارْتَجَلَ لِلتَّسْمِيَةِ بِهِ أَيْ اخْتَرَعَ وَلَمْ يَنْقُلْ أَنِيهِ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ
 قَوْلِهِمْ ارْتَجَلَ الْقَصِيدَةَ وَالْخُطْبَةَ إِذَا أُلِيَ بِهَا عَنْ غَيْرِ فِكْرَةٍ وَسَابِقَةٍ رَوْنَةٍ وَاشْتِنَافَةٍ مِنَ الرَّجُلِ كَأَنَّ الشَّاعِرَ

والخطيب أنشأهما وهو على رجله في حال الإنشاء، وهو على ضربين كما ذكر قياسي وشاذ والمراد بالقياسي أن يكون القياس قابلا له غير دافعه وذلك نحو حمدان وعمران وغطفان وفقعس وحنثف فهذه الأسماء مرتجلة للعلمية لأنها لم تكن موضوعة بإزاء شيء من الأجناس ثم نعلت منه إلى العلمية وإنما بنيت صيغها من أول مرة للعلمية وكون القياس قابلا لها من حيث أن لها نظيرا في كلامهم فحمدان في العلم كسعدان اسم ثبت وصقوان للحاجر الأملس وعمران كسر حان وهو الذئب وجرمان وعصيان متعددين وفقعس مثل سلهب وهو الطويل اسم رجل من بني أسد وهو فقعس بن طريف وحنثف اسم رجل أيضا وهما حنثفان حنثف وأخوه سيف ابن أوس بن جري البربوعي وليس فيهما خروج عن مقتضى القياس من إظهار تضعيف أو تصحيح معتدل نحو حيوة ومكوزة ومن المترجل المعدول نحو عمر وزفر وزحل كله مرتجل لأنه لا يعدل إلا في حال التعريف، وأما الشاذ فما كان بالصد مما ذكر مما يدفعه القياس فمن ذلك محبب اسم رجل القياس فيه محب بالادغام نحو مقّر ومردّ لأنه مفعّل من المحبة والميم زائدة لقولك أحببت وحبيت ولو كان أصلا لجاز أن يكون من قبيل مهذب ملحقا بجعفر وإظهار التضعيف لذلك إلا أنه ليس في كلام العرب تركيب م ح ب فلذلك كان من الشاذ ومن ذلك موهب في اسم رجل وموطب في اسم مكان وكلاهما شاذ لأن ما فاءه وأو لا يأتي منه مفعّل بفتح العين إنما هو مفعّل بكسرها نحو موضع وموقع ومورد وموجل وموعد ومن الشاذ مكوزة ومزبد فياسهما مكاره ومراد كمفازة معاش تقلب الواو والياء فيهما ألعا بعد نقل حركتهما إلى ما قبلهما ومثله في الشذوذ مريم ومديين لا فرق بين الأعجمي والعربي في هذا الحكم ومن الشاذ حيوة اسم رجل وأصله حبة مضاعف الباء لأنه ليس في الكلام حيوة فقلبوا الياء واوا وهذا ضد مقتضى القياس لأن القياس يقتضي إذا اجتمعت الياء والواو وضد سبقت الأولى منهما بالسكون أن تقلب الواو ياء على حد سبب وميت وأما أن تجتمع الياء فتقلب الياء واوا فلا

١٠

فصل ٥

قال صاحب الكتاب وإذا اجتمع للرجل اسم غير مصاف ونقّب أصيب اسمه إلى لعبه ففعل هذا سعيد نرز وقيس فقة وزيد بطّة وإذا كان مصافا أو كنية أجزى اللعب على الاسم ففعل هذا عبد الله بطّة وهذا أبو زيد فقة

* وَعَصَّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ * مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَاحَتًا أَوْ مُجَلَّفَ *

أَلَا تَرَى أَنَّهُ رَفَعَ أَوْ مُجَلَّفَ عَلَى مَعْنَى بَقِيَ مِنَ الْمَالِ مُسَاحَتٌ ، وَحَوْثٌ مِنْهُ قَوْلُهُ

* غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً * حُصَيْنٍ عَبِيضَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ *

وَذَلِكَ أَنَّهُ رَفَعَ الْخَمْرَ عَلَى تَوَلَّى رَفَعَ الْعَبِيضَاتِ لِأَنَّهُ إِذَا أَحَلَّتْهَا الطَّعْنَةُ فَقَدْ حَلَّتْ هِيَ ، وَمِنْ قَيْدِ الْقَافِيَةِ

هـ جَازٌ أَنْ يَكُونَ الْعَصَى مَرْفُوعًا كَالْمُطْلَقَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَجَازٌ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْعُطْفِ عَلَى الثَّمَامِ إِلَّا أَنَّهُ

أَسْكَنَ لِلْوُفِّ وَمَا فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ يَكُونُ الْوُفُّ عَلَيْهِ كَالْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ ، وَفِي أَطْرَافِ ضَمِيرٍ وَهُوَ الْآلِفُ

الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ التَّنْثِيَةِ فَإِنْ فِيلٌ فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ وَفِيهِ ضَمِيرٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ جَمْلَةً فَيَنْبَغِي أَنْ يُذَكَّرَ مَعَ الْجَمَلِ

الْمُحْكَمَةِ فِي الْمَرْكَبَاتِ نَحْوِ تَلَبَّطَ شَرًّا وَشَابَ قَرْنَاهَا فَالْجَوَابُ أَنَّ أَطْرَافًا لَهُ جِهَتَانِ جِهَةٌ كَوْنُهُ أَمْرًا وَجِهَةٌ

كَوْنُهُ جَمْلَةً فَأُورِدَهُ هَهُنَا مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ أَمْرٌ وَلَوْ أُورِدَهُ فِي الْمَرْكَبَاتِ مِنْ حَيْثُ هُوَ جَمْلَةٌ لَجَازَ ، وَقَدْ رَوَى

بَعْضُهُمْ عَلَا أَطْرَافًا بِضَمِّ الرَّاءِ كَأَنَّهُ جَعَلَهُ جَمْعَ طَرِيفٍ وَجَعَلَ عَلَا فَعْلًا مِنَ الْعُلُوِّ وَفِيهِ ضَمِيرٌ كَأَنَّهُ قَالَ

السَّبِيلُ عَلَا أَطْرَافًا وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَدْ أَنْتَ الطَّرِيفُ لِأَنَّ فَعِيلًا وَفَعَالًا إِنَّمَا يَجْمَعَانِ عَلَى أَفْعَلَ إِذَا كَانَ

مَوْثِقًا نَحْوَ عَنَانِي وَأَعْنِي وَعُقَابٍ وَأَعْقَبٍ وَيَكُونُ بِالْيَاءِ لِلْيَاءِ صِفَةً أَطْرَافٍ ، وَقِيلَ أَطْرَافًا بِالْكَسْرِ جَمْعَ

طَرِيفٍ فِي لُغَةِ هُذَيْلٍ تَقْوَى هَذِهِ الْمَقَالَةُ رَوَايَةٌ مِنْ قَالَ أَطْرَافًا بِالضَّمِّ وَمَجَازٌ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَقْصُورًا مِنْ

أَطْرَافًا كَأَنَّهُ جَمْعُ فَعِيلًا عَلَى أَفْعَلَاءَ كَصَدِيفٍ وَأَصْدِقَاءَ ثُمَّ حُذِفَتِ الْآلِفُ الْأُولَى إِلَى اللَّامِ فَعَادَتِ الْآلِفُ

هـ التَّنَائِيثُ إِلَى أَصْلِهَا وَهُوَ الْقَصْرُ وَيَنْبَغِي أَنْ تُكْتَبَ الْآلِفُ بِالْيَاءِ عَلَى حَدِّ كَتَبَهَا فِي حُبَارِي وَسَمَانِي وَلَا

شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ، وَالثَّلَاثُ الصُّوَرُ قَدْ نُقِلَ الصُّوَرُ إِلَى الْعَلَمِ كَمَا نُقِلَ الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ

مِنْ ذَلِكَ تَسْمِيَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بَبْتَةً فِيهِ صَوْتٌ كَانَتْ أُمُّهُ تُرْقِصُهُ بِهِ وَهُوَ صَبِيٌّ وَذَلِكَ قَوْلُهَا

* لَأُنْكَحَنَّ بَبْتَةً * جَارِيَةً خِدْبَةً *

* مُكْرَمَةً مُحَبَّةً * نَجْبٌ أَهْلَ الْكَعْبَةِ *

٢. فَعَلِبَ عَلَيْهِ فَسُمِّيَ بِهِ ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْمَرْتَجِلُ عَلَى ضَرَبَيْنِ قِيَّاسِيٌّ وَشَادُّ فَالْقَبَاسِيُّ نَحْوُ غُفْلَانٍ وَعِمْرَانَ وَحَمْدَانَ وَقَفَّعِي

وَحَنْتَفٍ وَالشَّادُّ نَحْوُ مُحَبَّبٍ وَمَوْحِبٍ وَمَوْظِبٍ وَمَكُورَةٍ وَحَبِوَةٍ ،

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ الْمَرْتَجِلَ فِي الْأَعْلَامِ مَا ارْتَجَلَ لِلتَّسْمِيَةِ بِهِ أَيْ اخْتَرَعَ وَلَمْ يُنْقَلِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ

قَوْلِهِمْ ارْتَجَلَ الْقَصِيدَةَ وَالْخُطْبَةَ إِذَا أَلَى بِهَا عَنْ غَيْرِ فِكْرَةٍ وَسَابِقَةٍ رَوِيَّةٍ وَاشْتَعَاثُهُ مِنَ الرَّجُلِ كَأَنَّ الشَّاعِرَ

والخطيب أنشأها وهو على رجله في حال الإنشاء، وهو على ضربين كما ذكر قياسي وشاذ والمراد بالقياسي أن يكون القياس قابلا له غير دافعه وذلك نحو حمدان وعمران وعطفان وقفعس وحننف فهذه الأسماء مرتجلة للعلمية لأنها لم تكن موضوعة بإزاء شيء من الأجناس ثم نقلت منه إلى العلمية وإنما بنيت صيغها من أول مرة للعلمية وكون القياس قابلا لها من حيث أن لها نظيرا في كلامهم فحمدان في العلم كسعدان اسم ثبت وصفوان للحاجر الأمس وعمران كسرحان وهو الذئب وحرمان وعصيان مصدرين وقفعس مثل سلهب وهو الطويل اسم رجل من بني أسد وهو قفعس بن طريف وحننف اسم رجل أيضا وهما حننغان حننف وأخوه سيف ابن أوس بن جري البربري وليس فيهما خروج عن مقتضى القياس من إظهار تضعيف أو تصحيح معتدل نحو حيوة ومكوزة، ومن المرتجل المعدول نحو عمر وزفر وزحل كله مرتجل لأنه لا يعدل إلا في حال التعريف، وأما الشاذ فما كان بالصد مما ذكر مما يدفعه القياس فمن ذلك محبب اسم رجل القياس فيه محب بالأدغام نحو مقّر ومّرّ لأنه مفعّل من المحبة والميم زائدة لقولك أحببت وحبيت ولو كان أصلا لجاز أن يكون من قبيل مهّد ملحقا بجعفر وإظهار التضعيف لذلك إلا أنه ليس في كلام العرب تركيب م ح ب فلذلك كان من الشاذ، ومن ذلك موقب في اسم رجل وموظب في اسم مكان وكلاهما شاذ لأن ما فاءه وأو لا يأتي منه مفعّل بفتح العين إنما هو مفعّل بكسرهما نحو موضع وموقع ومورد وموجل وموعد، ومن الشاذ مكوزة ومزبد قياسهما ١٥ مكازة ومزاد كمغازة معاش تقلب الواو والياء فيهما ألفا بعد نقل حركتهما إلى ما قبلهما ومثله في الشذوذ مريم ومدّين لا فرق بين الأعجمي والعربي في هذا الحكم، ومن الشاذ حيوة اسم رجل وأصله حيّة مضاعف الياء لأنه ليس في الكلام حيوة فغلبوا الياء واوا وهذا ضد مقتضى القياس لأن القياس يفتضى إذا اجتمعت الياء والواو فسد سبقت الأولى منهما بالسكون أن تقلب الواو ياء على حد سبّد وميّت وأما أن يجتمع الياء فتقلب الياء واوا فلا

٢٠

فصل ٥

قال صاحب الكتاب وإذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولعب أصيب اسمه إلى لغبه ففعل هذا سعيد نرّز وقيس ففّعة وربد بطة وإذا كان مضافا أو كنية أجرى اللعب على الاسم ففعل هذا عبد الله بطة وهذا أبو زيد ففّعة

قال الشارح اعلم أنك إذا لقبت مفردا بمفرد وأصفتة اليه نحو سعيد كُرِّزَ كان اسمه سعيدا ولقبه كُرزا فلما جمع بينهما أُضيف العلم إلى اللقب وكذلك قَبِيسُ فُقَّةٌ وزَيْدٌ بَطَّةٌ، وإنما فعلوا ذلك لثلاثا يخرجوا عن منهاج أسمائهم ألا ترى أن أصل اسمائهم إما مفرد كزيد وإما مضاف كعبد الله وأمرئ القيس وأبى بكر وأم جعفر وليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد يُستعمل كل واحد منهما مفردا فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردَيْن لا على سبيل الإضافة فخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير فأضافوا العلم إلى اللقب ليخرجوا على عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم نحو عبد الله وشبهه فإذا أضفت الاسم إلى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية كما إذا أضفتة إلى غير اللقب نحو زيدكم فصار التعريف بالاضافة وجعلت الألقاب معارف لأنها قد جرت مجرى الأعلام وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالالف واللام قبل التلقب كما أتت إذا قلنا الشمس كان معرفة بالالف واللام وإذا قلنا عَبْدُ شَمْسٍ كان من قبيل الأعلام، فان قيل كيف جازت اضافة الاسم إلى اللقب وهما كشيء واحد وهل هو إلا اضافة الشيء إلى نفسه فالجواب ان العلم اذا أُضيف إلى اللقب وابتزوا ما فيه من تعريف العلمية صار للمسمى لا غير والمسمى يضاف إلى الاسم نحو ذات مرة وذا صباح ونحو قوله * إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ * والاضافة على هذا حقيقية بمعنى لام الملك والاختصاص فقولك قَبِيسُ فُقَّةٌ أى المختص بهذا اللقب أو كان هذه اللفظة ملكة اللقب، فان كان العلم مضافا أفردوا اللقب كقولهم عبد الله بَطَّةٌ لبصير بمنزلة أبى بكر زَيْدٍ فيكون من قبيل عطف البيان فعبدُ الله كَأبى بكرٍ وبَطَّةٌ كزَيْدٍ فلم يخرج عن حد استعمالهم،

فصل ٩

قال صاحب الكتاب وقد سموا ما يتخذونه وبألقونه من خيَلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وعبر ذلك بأعلام ٢. كل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه به كالأعلام في الأناسي وذلك نحو أَعْمَجَ ولاحِوٍ وشَدَقَمٍ وعُلَيَّانَ وُحْطَةَ وهَيْلَةَ وضُرَّانَ وكَسَابٍ،

قال الشارح اعلم ان الأعلام وضعت على الأشخاص ليطمئن بعضها من بعض والاسخاص على صريحين آدمية وغير آدمية فالأدمية قد تقدم شرحها وغير الأدمية على صريحين منه ما يتخذ ويؤلف كإخيل والإبل والغنم والكلاب فيحتاجون إلى التمييز بين أفراد ذلك الجنس فوضعوا لها أعلاما ليماز كل شخص

باسم ينفرد به كالأناسي وذلك نحو أعوج وهو فرس مشهور للعرب كان في الجاهلية سابقا بنسب اليه الخيل الأعوجية قال الشاعر

* نَجَوْتُ وَلَمْ تَمْنَنْ عَلَيْكَ طَلَقَةً * سَوَى جَيِّدِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَ *

ولاحق وهو فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان رحمه الله مشهور واسم فحل كان لغنى أيضا ، وشذقم وهو ه فحل من الإبل كان للنعمان وعليان جمل كان لكليب بن وائل قال * وَدُونَ عَلَيَّانَ خَرَطَ الْقِتَادِ * وَخَطَنَ وَهَيْلَةً وَهِيَ عَنَّا سَوْءٌ وَقِيلَ هَيْلَةُ شَاءَ كَانَتْ لِقَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ أَسَاءِ إِلَيْهَا دَرَّتْ لَهُ بَلْبَنُهَا وَمِنْ أَحْسَنِ إِلَيْهَا وَعَلَفَهَا نَطَاحَتُهُ فَكَانَتْ الْعَرَبُ تَضْرِبُ بِهَا الْمَثَلُ وَفِي الْمَثَلِ لَعَنَ اللَّهُ مَعْرَى خَيْرِهَا خُطَّةً وَقَالَ الْكُمَيْتُ بِخَاطِبِ الْأَبْرَشِ الْكَلْبِيِّ

* فَانْكَ وَالْحَوَلَى عَنْ مَعْدٍ * كَهَيْلَةَ قَبْلِنَا وَلِخَالِبِينَا *

١٠ وَضُرَّانُ وَهُوَ كَلْبٌ وَكَسَابٌ وَهِيَ كَلْبَةٌ *

فصل ٧

قال صاحب الكتاب وما لا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج الى التمييز بين أفرادها كالطير والوحوش وأحناش الارض وغير ذلك فإن العلم فيه للجنس بأسره وليس بعضه أولى به من بعض فاذا قلت ابو براقش ١٥ وابن دانة وأسماء وتعالى وابن قنرة وبنيت طوي فكأنك قلت الضرب الذي من شأنه كبت وكبت ومن هذه الأجناس ما له اسم جنس واسم علم كالأسد وأسماء والتعلب وتعالى وما لا يعرف له اسم غير العلم نحو ابن مقرض وجمار قباني ، وقد صنعوا في ذلك نحو صنيعهم في تسمية الأناسي فوضعوا للجنس اسما وكنية فقالوا للأسد أسماء وأبو الحارث والتعلب تعالى وأبو الحصين وللصبيح خضاجر وأمر عامر وللعقرب شنبوة وأم عريظ ، ومنها ما له اسم ولا كنية له كقولهم قُتْمٌ للصبيان وما له كنية ولا اسم ٢٠ له كافي براقش وأبي صبرة وأم رباح وأم عجلان *

قال الشارح اعلم ان العلم في هذا الفصل واقع على الجنس بخلاف ما تقدم من الاعلام فإنه واقع على الأشخاص كريد وعمر فالعلم فيه يختص شخصا بعينه لا يشاركه فيه غيره وعلم الجنس يختص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو أسماء وتعالى فإن هذين الاسمين يقعان على كل ما يُخبر عنه من الأسد ومن التعلب وإنما كان العلم ههنا للجنس ولم يكن كالأناسي وذلك لأن لكل واحد

من الأناسي حالا مع غيره من معاملة او مبايعة فاحتاج الى اسم يخصه دون غيره ليُخبر عنه بما له وعليه وكذلك ما يتخذها الناس ويثبت عندهم ويألفونه من خيلهم وابلهم وكلابهم وقد يجعلون لكل واحد منها لقبا يخصه دون غيره نحو أعوج ولاحي وذلك أنه قد يختص بزيادة حُسن او قُصْل عَدُو فاحتيج لذلك الى التمييز بين أفرادها بالألقاب الخاصة ليُخبر عن كل واحد بما فيه من المعنى او يُؤمر له بزيادة ه نظريه وأما هذه السباع التي لا تثبت عندهم فلا تحتاج الى الفصل بين أفرادها فاذا لحقها لقب كان ذلك لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس أجمع فاذا قلت أسامة او نُعالة او ابن قتره فكأنك قلت هذا الضرب الذي رأيته او سمعت به من السباع او غيره وفي أعلام معارف لا محالة يدل على أنها معارف أن ما كان منها مضافا فتعريفه بين بترك صرّف ما أضيف اليه نحو ابن قتره ومار قبّان وما كان منها مفردا فهو معرفة بامتناعه من الالف واللام اللتين للتعريف ألا ترى أن ابن تخاص وابن لبون وابن ماء لما كنن نكرات دخلت فيما أضيفت اليه الالف واللام لتعرف شيئا من شيء كما تفعل في الخيل والكلاب قال الشاعر

* وَأَبْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُرَّ فِي قَرْنٍ * لَمْ يَسْتَنْطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيْسِ *

وقال الآخر

* وَجَدْنَا نَهْشًا فَضَلَّتْ فُقَيْمًا * كَفَضِلِ ابْنِ الْمُخَاصِ عَلَى الْفَصِيلِ *

١٥ قال الآخر

* مُقَدِّمَةٌ قَرَأَ كَأَنَّ رِقَابَهَا * رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْرَعَهَا الرِّعْدُ *

ومما يدل على تعريف هذه الأشياء أنه يقع بعدها النكرة حالا فعليك هذا أسامة مُقبلا ورأيت نعانه مُؤبدا ولو كانت نكرات لم يقع للحال بعدها وأعلم ان هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا إلا أن تعريفها أمر لفظي وفي من جهة المعنى نكرات لشباعها في كل واحد من الجنس وعدم اختصاصها ٢ شخصا بعينه دون غيره إلا أن الشباع لم يكن لأنه بإزاء حقيقة شاملة بسل لأجل أن هذا اللفظ موضوع بإزاء كل شخص من هذا الجنس فمن ذلك أبو بَرَفَش وهو طائر ذو ألوان من سواد وبياض يتغير في النهار ألوانا يضرب به المثل في التلون قال الشاعر

* يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجِّلِيْنَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا *

* كَأَنِّي بَرَقِشَ كُلِّ كَوْ * بِنِ لَوْنُهُ يَتَحَوَّلُ *

ومن ذلك قولهم ابن دأية للغراب قيل له ذلك لأنه يقع على دأية البعير فينقرها والدأية من البعير
الموضع الذي يقع عليه خشب الرّجل فيعقره، وقالوا ابن قنرة لصرب من الحيات إلى الصغر كأنه سُمي
بذلك تشبيهاً بالسهم الذي لا حديد فيه فيقال له قنرة والجمع قنر كأنه منقول منه، وقالوا بنت
طبّيف لصرب من الحيات وأصله الداهية وقيل بنت طبّيف سَلْحَفَاءُ تزعم العرب أنها تببيض تسعا
وتسعين بيضة وتبيض بيضة تنقف عن أسود، وقالوا ابن مقرض لدويبة دون الفار ولونها إلى
الغبرة وقيل هي الدلق واسمها بالفارسية ذلة تفتل للمام، وقالوا حمار قبان وهو دويبة مستطيلة ذات
أرجل والمسموع فيها ترك الصرف فعلى هذا يكون فعلان من قَب في الأرض إذا ذهب فيها وربما صرفها
بعضهم فجعلها فعلاً من قَبَن وهو مثل قَب فيكون تحسان إن جعل من الحس كانت النون أصلاً
وانصرف وإن جعلته من الحس لم ينصرف قال الشاعر

* يا عَجَباً لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً * حِمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْبَاباً *

١.

فتقول في الجملة رأيت حمار قبان، وقالوا ساء أبرص لصرب من العطاء فسأه اسم فاعل من السمر كأنه
دوسم وأبرص أفعل من البرص قيل له ذلك لبياض لونه، وقالوا ابن آوى وهي دابة قريبة من الثعلب
وتسمى بالفارسية شغال والجمع بنات آوى وآوى منه لا ينصرف لأنه على زنة أفعل معرفة، وقالوا ابن
عرس لدأية دون السنور سوداء في عنقها بياض والجمع بنات عرس وحكى الأخفش بنوعرس ايضاً وعرس
ههنا معرفة بدل على ذلك وفوع النكرة بعدها حالا نحو قوله هذا ابن عرس مقبلاً، وقالوا للصبغ
حصاجر وقتام وجعار وأم عامر فحصاجر جمع حصاجر وهو العظيم البطن قال الشاعر

* حِصَاَجِرٌ كَأَنَّ تَوَعَّمِينَ تَوَكَّاتٍ * على مِرْقِيَّهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٍ *

أراد أنه عظيم البطن كأمراة منتهم ثم لها تسعة أشهر ودخلت في العاشر واتكأت على مرققيها فتتأ
بطنها وعظم فكان الصبغ سميت بذلك لعظم بطنها فجعلت كأنها ذات بطون وغلب عليها فصار
٢. علماء وجعار وقتام معدولان كحذام وقطام وقالوا للدكر من الصباع قنمر كعمر وزقر وقيل لها جعار
وقتام لتلطخها بجعرها ولجعر نجوكل ذات تحلب من السباع ويقال للامة قنمار لتنتنها كما يقال دقار،
وقالوا أم عجلان لطائر أسود أبيض أصل الذنب من تحت وربما كان أحمر واسمه القتاج، وقد أجروا
هذه الاشياء مجرى الأناسي فمنها ما له اسم جنس ولقب وكنية كالأسد والثعلب فأسد وثعلب من
اسماء الأجناس كرجل وفس وأسامه وتعاله علمان كطلحة وخمرة شبهوها بما سمي من المذكرين

وفيه تاء التأنيث وأبو الحارث وأبو الحَصَيْن كَأبَى القاسم وأبَى الحَسَيْن ومثله ضَبْعٌ وَحَصَايِرُ وَأَمَّ عامِرٌ وكذلك عَقْرَبٌ وَشَبَوَةٌ وَأَمَّ عَرِيْطٌ فَضْبَعٌ وعَقْرَبٌ اسماء جنس وحصايرُ وشبوةٌ علمان قال الشاعر

* فَلَا غَضَبَتَ لِبَيْتِ جَا * رَكَ أَنْ تُجَرِّدَهُ حَصَايِرُ *

كما قالوا للمرأة ذَنَابِيرُ وَمَصَابِيحُ وَشَبَوَةٌ كَمِيَّةٌ وَعَزَّةٌ وَأَمَّ عَرِيْطٌ وَأَمَّ عامِرٌ كَنِيتان كَأَمَّ هَانِيٍّ وَأَمَّ سَلِيْمَةٍ هـ ومنها ما له عِلْمٌ ولا كُنْيَةٌ له كقولهم لِلضَّبْعَانِ قَتَمٌ فَقَوْلُهُمْ قَتَمَ بِمَنْزِلَةِ عَمَّرَ وَزُفَّرَ وَحَوَّيْهَا مِنَ الْمَعْدُولِ هـ ومن ذلك حِمَارُ قَبَّانٍ وهو بمنزلة عبد الله وامرء القيس وَحَوَّيْهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُصَافَةِ هـ ومنها ما له كُنْيَةٌ ولا عِلْمٌ له كقولهم أَبُو بَرَاقِشَ وَأَبُو صَبِيْرَةٍ وَأَمَّ رَبَاحٍ لِلْقُرْدِ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْيَمَنِ وَأَمَّ عَجْجَلَانَ وهذه كلها كُنْيَى ولا عِلْمٌ لها وابنُ عَرِسٍ يَجْرَى مَجْرَى الْكُنْيَةِ وهو معرفةٌ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْأَكْفُ وَاللَّامُ فَلَا يُقَالُ ابْنُ الْعَرِسِ هـ ومن الْكُنْيَى أُمُّ جُبَيْنٍ لِدَابَّةٍ قَدَرِ الْكُفِّ وَرُبَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ الْفَصِيحُ أُمُّ الْجُبَيْنِ ١. قال الشاعر

* تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كَالْقَرْنَى * إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَعَصَا الْخَلِيلِ *

* يَقُولُ الْمُجْتَثِلُونَ عَرُوسُ قَيْمٍ * سَوَى أُمِّ الْجُبَيْنِ وَرَأْسِ قَيْلِ *

فَأُمُّ جُبَيْنٍ تَجْرَى مَجْرَى أُمِّ زَيْدٍ وَأُمُّ الْجُبَيْنِ تَجْرَى مَجْرَى أُمِّ الْحَارِثِ وَأُمُّ الْهَيْثَمِ هـ

فصل هـ

١٥

قال صاحب الكتاب وقد أجزوا المعاني في ذلك مُجْرَى الْأَعْيَانِ فَسَمَّوْا التَّسْبِيحَ بِسُبْحَانَ وَالْمُنِيَّةَ بِشُعُوبٍ وَأَمَّ قَشْعَمٍ وَالْغَدْرَ بِكَيْسَانَ وهو في لغة بني فِهْمٍ قال

* إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ * إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ *

ومنه كنوا الضربة بالرجل على مؤخر الإنسان بِأَمَّ كَيْسَانَ وَالْمَبْرَةَ بِبَرَّةٍ وَالْقَجْرَةَ بِقَجَارٍ وَالْكُلْيَةَ بِزَوْبَرٍ قال ٢. * عُدَّتْ عَلَى بَزَوْبَرًا * وقالوا في الْأَوَّاتِ لِقَبِيْئَتِهِ غُدُوَّةٌ وَبُكَرَةٌ وَسَاحَرٌ وَقَبِيْئَةٌ هـ وقالوا في الْأَعْدَادِ سِتَّةٌ ضِعْفُ ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٌ نِصْفُ ثَمَانِيَّةٍ هـ

قال الشارح اعلم أنَّهم قد علَّفوا الأعلام على المعاني أيضا كما علَّفوها على الأعيان أَلَا أَنْ تَعْلِيْفُهَا عَلَى الْمَعَانِي أَقْلٌ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْهَا التَّعْرِيفُ وَالْأَعْيَانُ أَقْدَرُ فِي التَّعْرِيفِ مِنَ الْمَعَانِي وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعِيَانَ يَتَنَاوَلُهَا لظهورها له وليس كذلك المعاني لِأَنَّهَا تَثْبُتُ بِالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ وَفَرَّقَ مَا بَيْنَ عِلْمِ الصُّرُورِ

بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بين، فمن ذلك قولهم سُبْحَانَ هُوَ عَلَّمَ عندنا واقع على معنى التسبيح وهو مصدرٌ معناه البراءة والتنزيه وليس منه فعلٌ وإنما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة جُعِلَ علماً على هذا المعنى فهو معرفةٌ لذلك ولا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون قال الأعشى

* أَقُولُ لَمَّا جَاعَتِ نَحْرُهُ * سُبْحَانَ مِنْ عِلْمَةِ الْفَاخِرِ *

فلم ينوّه لما ذكرناه من أنه لا ينصرف فإن أضغته فقلت سبحان الله فيصير معرفةً بالاضافة وابتدأ منه تعريف العلميّة كما قلنا في الاضافة نحو زيدكم وعركم فيكون معرفة بعد سلب العلميّة فأما قوله * سُبْحَانَهُ تَرَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ * وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجَمْدُ *

الجمد المكان المرتفع وفي تنوين سبحان هنا وجهان أحدهما أن يكون ضرورةً كما يُصَرَّفُ ما لا ينصرف ١. في الشعر من نحو أَحْمَدَ وَعَمَّ والوجه الثاني أن يكون أراد النكرة، وأما قولهم لِلْمَنِيَّةِ شُعُوبٌ فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث فإن جعلته اسماً للموت انصرف لأنه مذكّر، قال اهل اللغة سميت بذلك لأنها تشعب أي تفرق وقد أدخل عليها الالف واللام فقليل الشُعُوبُ ويحتمل إدخال الالف واللام عليها أمرين أحدهما أن تكون زائدة على حدّ زيادتها في قوله * بَاعَدَ أُمُّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا * ويحتمل وهو الأمثل أن يكون رويّ مذهب الوصفية فيها كآه صفة في الأصل ألا ترى أنها على أمثلة الصفات ١٥ نحو أَكُولُ وَضُرُوبٌ فَإِذَا اللام فيها بمنزلتها في العباس والحارث ويؤيد هذا ما قالوه في اشتقاقها أنها سميت بذلك لأنها تشعب أي تفرق ومن قال شُعُوبٌ بلا لام غلب جانب العلميّة وعراها في اللفظ من مذهب الوصفية كما فعل من قال عَبَّاسٌ وَحَسَنٌ وَإِنْ لَمْ يَعْرِ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى، وقد كنوا عنها بآءٍ قَشْعِمٍ على نحو صنيعهم في الاعيان وإنما كنوا عن المنيّة بآءٍ قشعر لأن الرجل اذا قُتِلَ اجتمعت عليه القشاعمر وفي النُسُور، ومن ذلك كَيْسَانُ وهو عَلَّمَ على الغدر معرفةً لإشارتك به الى المعنى المخصوص ٢. فهو لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون، وقد كنوا عن الضربة بالرجل على مؤخر الانسان بآءٍ كَيْسَانُ لأن ذلك يدلّ على تَوَلِيَّةٍ وَغَدَرٍ مَأْخُوذٌ مِنَ الْكَيْسِ لأن الغدر في الحرب والنكوص إنما يكون من الأكياس لأن الإقدام والشجاعة نوعٌ تهوّر، وأما البيت الذي أنشده وهو قوله

* إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ * إِلَى الْغَدْرِ أَذْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدُ *

أورده ابن الأعرابي في نوادره لضمرة بن ضمرة بن جابر ورواه ابن دريد للنمر بن قولب في بني سعد

وهم أخواله وكانوا اغاروا على إبله فقال

* إذا كنت في سَعْدٍ وَأَمَّكَ مِنْهُمْ * غَرِيبًا فَلَا يَغْرُوكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدٍ *

* إذا ما دعوا كيسان الخ وبعده

* فَإِنْ ابْنِ أَخْتِ الْقَوْمِ مُصْغَىٰ إِنَاؤُهُ * إذا لم يُزَاحِمْ خَالَهُ بِأَبٍ جَلْدٍ *

ه وقيل في لغسان بن وعلّة فشاهد على تسمية الغدر بكيسان يهاجروهما وصقهم بأنهما كالكبير والصغير في الغدر فالعقلاء منهم وهم الكهول أسرع اليه من ذوى الجهل وهم المردّ الشبّاب، ومن الأعلام على المعاني قولهم برّة وفجار أمّا برّة فعلم على المبرّة وأنشد سيبويه

* إِنَّا أَقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا * فحملت برّة واحتملت فجار *

فبرّة اسمٌ للخطّة التي في المبرّة وفجار علمٌ على الفاجرة والأصل أن يكون فجار معدولا عن فجرة أو فاجرة علما كما أنّ حذام وقظام معدولان عن حاذمة وقاطمة علمين ويؤيد ذلك أنّه فرنها بقوله برّة فكما أنّ برّة علم بلا ريب فكذلك ما عدل عنه فجار ولو عدل عن برّة هذه لكان القياس يرار كعجار، ومن ذلك زوبن يقال أخذ الشيء بزوبن أي كله قال الطرمّاح

* وَإِنْ قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوحٍ قَصِيدَةً * بها جربٌ عدت على بزوبن *

والمعنى وإن قال غاو من تنوخ أي غير رشيد قصيدة بها جرب أي عيب من هجاء وحجوة عدت على ١٥ بزوبن أي نسبت إلى بكمالها وجعل زوبن علما على هذا المعنى فلذلك لم يصرفه، ومن الأسماء المعلّفة على المعاني غدوة وبكرة وسحر إذا أردت ذلك من يوم بعينه فهي معارف غدوة وبكرة لا ينصرفان للتعريف والتأنيث كأنهما جعلتا علما على هذا المعنى وهو من قبيل النعريف اللفظي ألا ترى أنّه لا فرق بين غدوة وغداة في المعنى وغداة نكرة وأما سحر فعرفته إذا أردت سحر يوم بعينه لا ينصرف للتعريف والعدل عن الالف واللام فإن أردت التنكير صرفته قال الله تعي ألا آل لوط حجّيناهم بسحر، ٢. ومثله فينة وهو اسم من أسماء الزمان بمعنى الحين وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول لعينته قبنة بعد فينة أي الحين بعد الحين تريد الندرى وحكى أبو زيد الفينة بعد الفينة بالالف واللام وهذا يكون ممّا اعتقب عليه تعريفان أحدهما بالالف واللام والآخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لأنه ليس بصفة في الأصل ومثله قولهم للشمس الآهة والآهة في اعتقاب تعريفتين عليه، ومن الأسماء المعلّفة على المعاني أسماء العدد وهي معرفة لأنّها عددٌ معروف القدير ألا ترى أنّ ستة النر من

خمسة بواحد وكذلك ثمانية ضعف أربعة وإذا كانت معروفة المقادير كانت معرفة أعلاما على هذه المقادير، وقد يدخلها اللام فيقال الثلاثة نصف الستة والسبعة تعجز عن الثمانية واحدا فتكون مّا اعتقب عليه تعريفاً فإذا قلت عندى ستة كان المراد الجنس المحدود لا نفس العدد لأن العدد لا يكون عندك، وأعلم أن هذه الأسماء مبنية على السكون لأنها لم ترفع موقع الأسماء فتكون فاعلة أو مفعولة أو مبتدأة والاعراب في أصله إنما هو للفرق بين اسمين معنى كل واحد منهما بخالف معنى الآخر فلما لم تكن هذه الأسماء على الحد الذي يستوجب به الاعراب سكنت وصارت منزلة صوت تصوته نحوصة ومه فإن أوقعتها موقع الأسماء أعربتها وذلك قولك ثمانية ضعف أربعة وأربعة نصف ثمانية فأعربت هذه الأسماء ولم تصرفها للتعريف والتأنيث.

فصل ٩

١.

قال صاحب الكتاب ومن الأعلام الأمثلة التي يوزن بها في قولك فعَلان الذي مؤنثه فعَلَى وأَفْعَلْ صفة لا ينصرف ووزن طَلَحَة وإِصْبَحَ فَعْلَة وأَفْعَلْ

قال الشارح أعلم أن هذه الأمثلة التي يوزن بها الأسماء والأفعال من الأعلام الخاصة المتعلقة على المعاني لا تشارك بها إلى معنى معرفة ومنزلتها منزلة اسم غير صفة وإن مثلت به الصفة فإن أوقعته موقع نكرة ١٥ كان اسماً منكوراً وإن أوقعته موقع معرفة كان اسماً معرفة ثم يُنظر فإن كان فيه في حال التعريف والتذكير ما يمنع الصرف منع صرفه وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفاً مثال ذلك أنا نقول كلُّ أَفْعَلٍ يكون صفة لا ينصرف فتصرف الفعل هذا لأن كلاً نوجب له التنكير كقولك كلُّ رجلٍ وهو اسم ليس بصفة فليس فيه إلا علة واحدة وفي وزن الفعل فأنصرف لذلك وإن كان الممثل به لا ينصرف لأن الذي مثلت به أَهَمَّ وبابه فيه علان وزن الفعل والصيغة ولا يمنع أن ينصرف المثال ولا ينصرف الممثل به لأن كل واحد منهما له حكم نفسه في الصرف ونقول أَفْعَلٌ إذا كان اسماً نكرةً فإنه ينصرف فلا ينصرف أَفْعَلٌ هذا لأنه في موضع معرفة وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وإن كان الممثل منصرفاً نحو أَفْكَلٍ وأَيَّدِعٍ لانهما اسمان نكران فليس فيهما علة سوى وزن الفعل فإننا إذا قلنا فعَلان الذي مؤنثه فعَلَى وأَفْعَلْ صفة لا ينصرف فإن المثال في هتئين المستثنين والممثل به لا ينصرفان جميعاً إلا أن المانع للصرف في المثال غير المانع في الممثل وذلك أن المثال الذي هو فعَلان لا ينصرف للتعريف وزيادة

الالف والنون وكذلك قولك أَفْعَلُ صفةٌ فالمثال الذي هو أَفْعَلُ هنا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل والمثَلُ به نحو سَكْرَانٍ لا ينصرف للصفة وزيادة الالف والنون وكذلك أَجْرٌ لا ينصرف للوزن والصفة فكل واحد من المثال والمثَلُ به له حُكْمٌ في الصرف يَخْصُهُ ، وتقول طَلَحَتْ وَأَصْبَحَ فَعْلَةٌ وَأَفْعَلُ ووزن طَلَحَتْ فَعْلَةٌ لا ينصرف للتعريف والتأنيث وَأَفْعَلُ مثالُ أَصْبَحَ لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر نحو اعْلَمْ ٥ وإِسْلَمْ والمثَلُ به الذي هو أَصْبَحَ ينصرف لأنه نكرةٌ ليس فيه إلا وزن الفعل وحده فاعرفه ،

فصل ١٠

قال صاحب الكتاب وقد يغلب بعضُ الاسماء الشائعة على احد السَمَيْنِ به فيصير عَلَمًا له بالغلبة وذلك نحو ابنِ عُمَرَ وابنِ عَبَّاسٍ وابنِ مسعودٍ غلبت على العبادلة دون مَنْ عداهم من أبناء آبائهم ١٠ وكذلك ابنُ الزُبَيْرِ غلب على عبد الله دون غيره من أبناء الزبير وابنِ الصَّعِقِ وابنِ كُرَاعِ وابنِ رَأْلَانَ غالبيةً على يَزِيدَ وَسُوَيْدٍ وجابرٍ بحيث لا يذهب الوهم الى احد من اخوتهم ،

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء ليست أعلاما على الحقيقة لانَّ العَلَمَ كل اسم علقته على مسمى بعينه فيصير معرفةً بالوضع ولا يدلُّ على وجود معنى ذلك الاسم في مسماه ألا ترى انك تسمى جعفرًا وزيدًا فجعفرُ اسمُ نَهْرٍ قال الشاعر

١٥ * إِلَى بَلَدٍ لَا بَقَّ فِيهِ وَلَا أَدَى * وَلَا تَبْطِيَّاتٍ يُفَاجِئُنَ جَعْفَرًا *

وزيدٌ مصدرُ زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا وَزِيَادَةً وَأَنْتِ اذا سَمَّيتِ رجلا بأحدهما فلم تسمه لأنه نهرٌ او زائدٌ على غيره وهذه الاسماء أعنى ابنِ عمر وابنِ عَبَّاسٍ وابنِ مسعودٍ وغيرها مما ذكره في الأصل شاملةٌ كل مولود لهم والاسم اذا غلب واشتهر صار كالمتواضع عليه وجرى مجرى العلم في افادة التعريف وذهاب الوهم الى شخص بعينه حتى لا يقال لكل من كان ابناً لعمر وعباس ابنُ عمر وابنِ عباس حتى يقيّد باسمه او ٢٠ صفته فابنُ عمر غلب على عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وابنِ عباس غلب على عبد الله ابنِ عباس بن عبد المطلب رضى الله عنه وابنِ مسعود غلب على عبد الله بن مسعود وابنِ الزُبَيْرِ غلب على عبد الله بن الزُبَيْرِ بن العوام وذلك لشهرتهم بالعلم كان يضرب بهم المثل في العفة يقال ففه العبادلة وقوله العبادلة تكسيرُ عبد الله كأنه رُكِبَ من المضاف والمضاف اليه اسمُ رابعٍ نحو عَبْدَلِ فجمعوا على عبادلة كصِبَارَةٍ وَصِبَاغَةٍ وقد يفعلون مثل ذلك في النسب قالوا عَبْدَرَقَى وَعَبْشَمَى في

النسب الى عبد الدار وعبد شمس كأنهم نسبوا الى عَبْدَدٍ وَعَبْشَمٍ فعلى هذا قياس تكسيبه عبادِرَةً وَعَبَاشِمَةً وليس ذلك بقياس ٥ وقالوا ابن الصعق والصعق رجل من كلاب مُعَاصِرُ النُّعْمَانِ بنِ الْمُنْذِرِ واسمه خُوَيْلِدٌ بنِ نُقَيْلٍ بنِ عمرو بن كِلَابٍ كان يطعم الطعامَ بِتِهَامَةٍ فَهَبَّتْ رِيحٌ فسفت التُّرابَ في جِفَانِهِ فَشَتَمَهَا فَرُمَى بِصَاعِقَةٍ قَتَلَتْهُ فقال بعض أهله

* وَإِنَّ خُوَيْلِدًا قَاتَبَنِي عَلَيْهِ * قَتِيلَ الرِّيحِ فِي الْبَلَدِ التِّهَامِي * ٥

فَعُرِفَ خُوَيْلِدٌ بِالصَّعْقِ وَغَلِبَ عَلَيْهِ حَتَّى إِذَا قِيلَ الصَّعْقُ لَا يُفْهَمُ سِوَاهُ وَلَا يَسْبِقُ الْوَهْمُ إِلَى غَيْرِهِ مَنِ أَصَابَتْهُ صَاعِقَةٌ وَعُرِفَ ابْنُهُ يَزِيدُ بِابْنِ الصَّعْقِ لَشَهْرَتِهِ وَكَانَ أَفْضَلَ وَلَدِهِ مَا لَا وَأَغْرَزَهُمْ جُودًا وَأَكْثَرَهُمْ حُرُوبًا وَوَقَاتَعَ فَلِذَلِكَ إِذَا قِيلَ ابْنُ الصَّعْقِ لَا يَذْهَبُ الذَّهَابُ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ بَنِي أَبِيهِ إِلَّا بِقَيْدٍ أَوْ قَرِينَةٍ ١٠ وكذلك إِذَا قَالُوا ابْنُ رَأْلَانَ هُوَ ابْنُ رَأْلَانَ الطَّائِي السِّنِّي لَا يَسْبِقُ الْوَهْمُ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ إِخْوَتِهِ وَمِنْ ذَلِكَ ابْنُ كُرَاعٍ الْعُكْلِيُّ لَا يَنْصَرَفُ الْوَهْمُ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ بَنِي كُرَاعٍ وَذَلِكَ لِغَلْبَةِ الْاسْتِعْمَالِ فَجَرَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَجْرَى الْأَعْلَامِ فِي التَّعْرِيفِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْهَا لِمَا ذَكَرْنَاهُ ١٠

فصل ١١

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ يَدْخُلُهُ لَامُ التَّعْرِيفِ وَذَلِكَ عَلَى نَوْعَيْنِ لَا زَمَ وَغَيْرُ لَا زَمَ فَالْأَوَّلُ فِي ١٥ نَحْوِ النَّجْمِ لِلثَّرْيَا وَالصَّعْقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا غَلِبَ مِنَ الشَّائِعَةِ أَلَّا تَرَى أَنَّهَا هَكَذَا مَعْرِفِينَ بِاللَّامِ أَسْمَانِ لِكُلِّ نَجْمٍ عَهْدُهُ الْمَخَاطَبُ وَالْمَخَاطَبُ وَلِكُلِّ مَعْهُودٍ مَتْنٌ أَصِيبَ بِالصَّاعِقَةِ ثُمَّ غَلِبَ النَّجْمُ عَلَى الثَّرْيَا وَالصَّعْقِ عَلَى خُوَيْلِدِ بْنِ نُقَيْلِ بْنِ عَمْرِو بْنِ كِلَابٍ ١٠

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الَّتِي ذَكَرَهَا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ مِنْ قَبِيلِ الْأَعْلَامِ فِي الشَّهْرَةِ وَإِفَادَةِ التَّعْرِيفِ وَهِيَ عَلَى صَرِيحٍ مِنْهَا مَا يَلْزِمُهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَلَا يَفَارِقَانِهِ وَمِنْهَا مَا لَا يَلْزِمُهُ بَلْ أَنْتَ مُحَبَّرٌ فِي إِنْبَاتِهَا ٢٠ وَإِسْفَاطِهَا فَالْأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِمُ النَّجْمُ لِلثَّرْيَا وَالصَّعْقُ خُوَيْلِدٍ وَالنَّجْمُ أَصْلُهُ نَجْمٌ لِوَاحِدِ النُّجُومِ ثُمَّ أُدْخِلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ فَقَالُوا النَّجْمُ لِأَيِّ نَجْمٍ كَانَ بَيْنَ الْمَخَاطِبِينَ فِيهِ عَهْدٌ ثُمَّ غَلِبَ عَلَى الثَّرْيَا لِلثَّرَا الْاسْتِعْمَالُ قَالَ الْهَذَلِيُّ

* فَوَرَدَنَ وَالْعَبُوفُ مَقْعَدَ رَائِي * الصُّرْبَاءُ خَلْفَ النَّجْمِ لَا بَتَتَّلَعُ *

فَالنَّجْمُ هَهُنَا الثَّرْيَا وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ هُوَ الْجُوزَاءُ وَأَنْكَرَهُ الرِّيَاسِيُّ ١٠ يَصِفُ جُمْرًا وَرَدَنَ الْمَاءَ بَلِيلًا ١٠ وَالْعَبُوفُ كَوَكَبٍ

يطلع بحبال الثريا والرائي الأمين الحافظ يقعد خلف ضارب القِدام كلما نهد قدح حفظه كيلا يبدل،
والضرباء جمع ضارب أو ضربيب يقول فورن بمعنى الحمر والعيوبى من النجم مقعد رائي الضرباء ومقعد
خلفهم وهذا في زمن الحر لأن العيوبى لا يكون من النجم بهذه الحال ألا في زمن الصيف فالنجم علم على
النرى كما ترى فإذا أطلق النجم فلا ينصرف إلا إليه ألا بفرينة، وأما الثريا فتصغير الثرى فعلى من
الثرة قيل لها ذلك لثرتها كواكبها وفي سبعة أو نحوها قال الشاعر

* خَلِيلِي إِنِّي لِلثَرِيَّا لِحَاسِدٌ * وَإِنِّي عَلَى رَبِّبِ الزَّمَانِ لَوَاجِدٌ *

* تَجَمَّعَ مِنْهَا شَمْلُهَا وَفِي سِتَّةٍ * وَأَفْعِدْ مَنْ أَحَبَبْتَهُ وَهُوَ وَاحِدٌ *

وأصلها قُرَبُوا فاجتمعوا الياء والواو وقد سبق الأول منهما بالسكون فغلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في
الياء على حد سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ ثُمَّ دخلت عليها الالف واللام للعهد ثم غلب اللفظ على هذه اللواكب
١. دون سائر ما يوصف بالثرة والثرة، وكذلك الصَّعِفُ أصله صَعِفٌ من قولهم صَعِفَ الرجل فهو صَعِفٌ
على حد حَدَرٍ فهو حَدِرٌ وَفِهِمَ فهو فَهِمٌ فهو وَصَفٌ عامٌ لئلا من أصابته صاعفةٌ ثُمَّ دخلته الالف واللام
لتعريف العهد ليخصه دون غيره ممن أُصيب بالصاعفة على حد دخولها في النجم والثريا ثم غلب على
خَوَيْلِدٍ حتى صار علما وإن كان تعريفها في الأصل بالالف واللام لا بالتسمية فاعرفه،

قال صاحب الكتاب فاللام فيهما والاضافة في ابن رَأْلَانَ وابن كُرَاعٍ مثلان في أنهما لا تَنَزَعَانِ،

١٥ قال الشارح يُشير إلى أن التعريف في ابن عم وابن عباس ونحوهما بالاضافة ألا ترى أنك لو نزعنا الالف
واللام من هذه الاسماء لزال التعريف كما لو حذفنا المضاف إليه من ابن كُرَاعٍ وابن رَأْلَانَ ونحوهما
بطل التعريف لأن تعريف ابن كُرَاعٍ بالاضافة كما كان التعريف في النجم والثريا ونحوهما بالالف واللام
فلذلك قال فاللام فيهما والاضافة في ابن رَأْلَانَ وابن كُرَاعٍ مثلان بمعنى من حيث أن التعريف في
الموضعين بهما لا بالوضع،

٢. قال صاحب الكتاب وكذلك الدَبْرَانُ والعَبُوبُ والسِمَاكُ والثَرِيَّا لأنها غلبت على اللواكب المخصوصة من
بين ما يوصف بالدبور والعوب والسماك والثرة،

قال الشارح ومما جرى بالغلبة محرى الأعلام ولزمته اللام فولهم الدَبْرَانُ والعَبُوبُ والسِمَاكُ ثلجوم
المعروفة فإنها أوصاف في الحقيقة مشتقة بمعنى العاقل ولزمته اللام لأنهم أرادوا فيها معنى الصفة فالدبران
مأخوذ من دَبَرٍ إذا تَأَخَّرَ بمعنى الدابر وهم يزعمون أن الدبران يتبع الثريا خاطبا لها ونظيره من الصفات

الصَّلْتَانُ وهو النشيط مأخوذ من السيف الصَّلْتُ والعَيُّونُ مأخوذ من عَاقَ يَعُوقُ بمعنى العائق قالوا عَاقَ الدبران عن الوصول الى الثريا زعموا أَنَّ الدبران جاء خاطباً وساق مَهْرَهَا كواكب صغاراً معه تسمى القِلاصَ قال الشاعر

*أَمَا ابْنُ طَوَيْ فَقَدْ أَوْقَى بِذِمَّتِهِ * كَمَا وَقَى بِقِلاصِ النَجْمِ حَادِيهَا*

٥ والعَيُّونُ بينهما في العُرْصِ الى ناحية السماء فكأنه يعوقه عنها ونظيرُ العَيُّونِ من الصفات السَّقِيُّومُ، والسماءُ من سَمَكَ اذا ارتفع والسماءُ سَامَكَةٌ اى مرتفعةٌ ومنه النُجُومُ السَّوَامِكُ ومعنى السماءُ السامِكُ فهذه الأسماءُ وإن كانت بمعنى فاعِلٍ فالدبرانُ بمعنى الدابر والعَيُّونُ بمعنى العائق والسماءُ بمعنى السامِكُ فلا يجوز إطلاقه على كَلٍّ ما يُطْلَقُ عليه فاعِلٌ فلا يقال الدبرانُ كَلٌّ ما يقال فيه الدابر وكذلك العَيُّونُ والسماءُ وذلك لأنَّ الاسْمَيْنِ قد يكونان مشتقَّين من شئٍ والمعنى فيهما واحدٌ وبنائهما مختلفٌ ١٠ فيختصُّ احدُ البناءَيْنِ شيئاً دون شئٍ للفرقِ ألا ترى انهم قالوا عَدَدٌ لِمَا يَعَادِلُ من المتاعِ وَعَدِيدٌ لِمَا يَعَادِلُ من الأناسِ والأصلُ واحدٌ وهو د ل والمعنى واحدٌ ولكنهم خصَّوا كُلَّ بناءٍ بمعنى لا يشاركه فيه الآخرُ للفرقِ ومثله بِنَاءُ حَصِينٍ وامْرَأَةٌ حَصَانٌ والأصلُ واحدٌ والمعنى واحدٌ وهو الحَوَزُ فالبِنَاءُ يحْرُزُ من يكون فيه وبلدجاً اليه والمرأةُ تحْرُزُ فَرَجَهَا فكذا هذه النجومُ اختصَّتْ بهذه الأبنية التي هي الدبران والسماءُ والعَيُّونُ ولا يُطْلَقُ عليه الدابر والعائق والسماءُ وإن كانت بمعناها للفرقِ، ومما يجري ١٥ هذا المحرّى في لزوم الالف واللام أسماءُ الآبام نحو الثَلْثاء والأَرْبَعاء بمعنى الثالث والرابع واختصَّ بهذا الزمان كما اختصَّ العَيُّونُ وبابه فلا يقال كَلٌّ ثالثٌ ورابعٌ ثلثاء وأربعاء فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وما لا يُعَرَفُ بالاشتقاق من هذا النوع فلحقَّ بما عُرِفَ،

قال الشارح يريد انك لا تجد اسما يغلب على أمته وفيه اللام لازمةً ألا وهو مشتقٌّ صفةً فإن حاء اسمٍ عربى قد لزمت اللام ولا يُعَرَفُ أصله الذى اشتق منه حكمت عليه بأنه مشتقٌّ تَمْثِلاً على ما ظهر

٢٠ من ذلك لأنَّ عدم اطلاعنا على ذلك جهلٌ بما علم غيرنا،

قال صاحب الكتاب وغيرُ اللازم في نحو الحارث والعباس والمظفر والفصل والعلاء وما كان صفةً في أصله او مصدراً،

قال الشارح هذه الاسماءُ أعنى الحارث والعباس وما كان متلها تدخلها اللام ولا تلزم لزومها في نحو الدبران والعَيُّونُ والسماءُ والصَّعِفُ وذلك أنَّ تعريبَ نحو الدبران والصَّعِفِ وأخواتهما في الحقيقه

باللام فلو نُزعت منها لتَنَكَّرَتْ ولذلك لم يجوز نزعها منها، وأما الحارث والعبّاس ونحوهما فإن تعريفهما بالوضع والعلمية دون اللام والذي يدل على ذلك قولهم أبو عمرو بن العلاء ومحمد بن الحسن بطرح التنوين من عمرو ومحمد وذلك لأنّ إبننا مضاف إلى العلم فجري مجرى أبي عمرو بن بكر ولو كان العلاء معرّفاً باللام لوجب إثبات التنوين كما يثبت مع ما يُعرّف باللام نحو جاعل أبو عمرو ابن العلاء وإذا ثبت أنّها أعلام فهي غير محتاجة في تعريفها إلى اللام ألا أنّها لما كانت منقولة من الصفة من نحو حارث وعبّاس من قولك مررتُ برجلٍ حارثٍ بمعنى الكاسب كأنّه يحثر لدُنْيائه وكذلك عبّاس والعبّاس المحرّب الذي يعبس في الحرب وكذلك تقول رجلٌ مظفرٌ وهو مُقَعَّلٌ من طَقَرَهُ الله، وأما الفضل والعلاء فهما وإن كانا مصدرين في الحقيقة فقد يوصف بالمصادر مبالغةً كما قالوا ماء غورٍ ورجلٌ عدلٌ فجري لذلك عندهم مجرى الأوصاف الغالبة، وهذه الصفات المنقولة ضربان أحدهما ما نُقل وفيه الألف واللام ١٠ من نحو الحسن والعبّاس وما أشبههما والآخَرُ ما نُقل ولا لام فيه من نحو سعيد ومكرم فأما ما نُقل ولا لام فيه فلا تدخله اللام بعد النقل فلا يقال السعيد ولا المكرم لأنّ العلمية تحظر الزيادة كما تحظر انقصاص وأما ما نُقل وفيه اللام فيقرّ بعد النقل عليه وما أدخل فيه الألف واللام بعد النقل فإِعمالاً لمذهب الوصفية قال الخليل جعلها الشيء بعينه أي لم يجعلها كأنّه سُمي بها وأما جعلها أوصافاً مفيدةً معى الاسم في المسمى كما تكون الصفة فإِقرارُ اللام للائذان ببقايا أحكام الصفة ومن لم يثبت اللام وقال ١٥ حارث وعبّاس ومظفر خَلَصَها اسماً وعَرَّاهَا من مذهب الوصفية في اللفظ وإن لم نعر من روائج الصعنة على كلّ حال ألا ترى أنّهم سمّوا الخبز جابراً قالوا لآته يجبر الجائع وقالوا للبلد واسط قال سيبويه سمّوه بذلك لآته وَسَطٌ ما بين العراق والبصرة فقد ترى معنى الصفة فيه وإن لم تدخله اللام، وقوله وما كان صفة في أصله أو مصدرًا يعنى ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف أو مصدرًا موصوفًا به على سبيل المبالغة نحو الفضل والعلاء من نحو هذا رجلٌ فضّلٌ وعلاءٌ ولا يريد لَمَ مصدر ألا ترى ٢٠ أنّ نحو زيد وعمرو أصلهما المصدر ولا تدخلهما اللام،

فصل ١٣

قال صاحب الكتاب وقد يُتَأَوَّلُ العَلَمُ بواحد من الأُمَّة المسمّاه به فلدلك من النّأَوَّلِ يُجْرَى مُجْرَى رَجُلٍ وَفَرَسٍ فَيُجْتَمَرُ عَلَى إِضَافَتِهِ وَإِدْخَالِ اللّامِ عَلَيْهِ قَالُوا مُضَرُّ الْحُمْرَاءِ وَرَبِيعَةُ الْفَرَسِ وَأَمَّا الشَّاهِدُ قَالِ

* عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ * بَابِيصَ مَاصِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ *

وقال أبو النجّم

* بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسِيرِهَا * حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا *

وقال الآخر

* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكًا * شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلَهُ *

وقال الأخطل

* وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ * أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ *

وعن ابن العباس إذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد قيل له فإيهم زيد الأول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد وهو قليل.

١. قال الشارح اعلم أن العلم الخاص لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر ألا أنه ربما شورك في اسمه أو اعتقد ذلك فخرج عن أن يكون معرفة وبصير من أمّة كل واحد له مثل اسمه ويجرى حينئذ مجرى الاسماء الشائعة نحو رجل وفرس فحينئذ يجتزأ على إضافته وإدخال الالف واللام عليه كما بفعل ذلك في الاسماء الشائعة فالإضافة نحو قولك زيدكم وعمركم وقد أنشدوا أبياتا تشهد بصحة الاستعمال ومن ذلك قول الشاعر * عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا الْحِجْ * ١٥ فالشاهد فيه أنه اضاف زيدا الى المصغر فجرى في تعريفه بالإضافة مجرى أخيك وصاحبك والنقا الكتيب من الرمل وكتبه بالالف لأنه من الواو بدليل ظهورها في التثنية نحو نقول ومن قال نقيان تنبه بالياء يذكركم بوقع جرّت في ذلك المكان وكانت الغلبة لهم ومن ذلك قول ابن النجّار * بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسِيرِهَا الْحِجْ * الشاهد فيه إدخال اللام على عمرو يريد بأسيرها نفسه لأنه في أسرها لعشقه أباه ومن ذلك قول ابن ميادة * رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكًا الْحِجْ * الشاهد فيه قوله اليزيد والمراد به يزيد وأما الوليد فهو من باب الحسن والعباس ومن ذلك قول الأخطل * وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ الْحِجْ * الشاهد فيه إدخال الالف واللام على زيد ومن ذلك أنشد ابن الأعرابي

* يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرُو كَانَتْ صَاحِبِي * مَكَانَ مَنْ أَشْنَى عَلَى الرُّكَّابِ *

فأدخل اللام على عمرو ومن ذلك قول الآخر

* يَزِيدُ سُلَيْمٍ سَالِمٍ الْمَالِ وَالْفَتَى * فَتَى الْأَزْدِ لِلْأَمْوَالِ غَيْرُ مُسَالِمٍ *

فقال يزيد سليم فأضافه لما كان ثم شريك في الاسم يوم تنكيره وأضافه للتعريف وقوله سالم المال يهجو به بذلك وينسبه إلى البخل، ومثله في الإضافة قوله

* يَا عُمَرَ الْخَبِيرَ جُنِبَتِ الْجَنَّةُ * أَكْسِ بُنْيَانِي وَأُمَّهَتَهُ *

٥ ومن ذلك مصر لخمراء وربيعه الفرس وأمار الشاة هؤلاء بنو نزار وكان أبوه مات وخلف لهم ثرانا ناطقا وصامنا فأنوا أفتى تجران حكيم الزمان فجعل الفبة لخمراء والذهب لمصر والأفراس لربيعه والشاة لأمار وأضيف كل واحد إلى ما حكم له به تعريفا له بذلك، وأعلم أن هذه الأعلام متى أضفتها سلبتها ما كان فيها من تعريف العلمية وكسوتها بعد تعريفا إضافيا وجرت مجرى أخيك وغلأمك في تعريف بالإضافة فعلى هذا لو سئلت عن زيد عمرو في قول من قال رأيت زيد عمرو ومهرت يزيد عمرو لقلت من ١. زيد عمرو بالرفع لا غير ولم يجز للحكاية فلا تقول من زيد عمرو بالنصب ولا من زيد عمرو بالجر كما لو سئلت عن صاحب عمرو لقلت من صاحب عمرو بالرفع، والذي يدل على أن الاسم لا يضاف إلا وهو نكرة أن ما لا يمكن تنكيره من الأسماء لا يجوز إضافته نحو الأسماء المضمرة وأسماء الإشارة لا تقول هو بكر ولا هؤلاء زيد كما تقول غلام زيد وأصحاب بكر لأن تعريف هذه الأسماء لا يفارقها ولا يمكن اعتقاد التنكير فيها وإن قد علمت أن العلم متى أضفته ابتزته تعريفه وكسوته تعريفا إضافيا فتعلم ١٥ أنه إذا أضيف إلى نكرة فهو نكرة نحو مهرت يزيد رجل وعمرو امرأ إلا أنه يحدث فيه نوع تخصيص إذا جعلته زيد رجل ولم تجعله زيدا شائعا في الزيديين كما أنك إذا قلت غلام رجل استغبد منه أنه ليس لامرأة، وأما إدخال اللام عليه فقليل جدا في الاستعمال وإن كان الغيلاس لا يبادل إلا بالاء لأنك إذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى رجل وفرس ولا تستنصر أن تدخل عليه لام التعريف وقد جاء في الشعر وما أفاد نحو ما تقدم من الأبواب وذلك أنه ما اعتد ٢. فيه التنكير لمشار إليه في الاسم إما توها أو وجودا عرفه باللام، ومن ذلك للحكاية عن أبي العباس أنه إذا ذكر جماعة اسم كل واحد منهم زيد فبعول الخبيث لما بين الزيد الأول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد فمجازها ما ذكرنا من اعتداد التنكير مع قلته في الكلام وما ورد من ذلك في الشعر فضرورة وقد استبعد بعضهم دخول اللام على العلم فحمل ما جاء منه على أنها زيادة على حد زيادتها في اللات والعزى والذي والآن، وأما قول الشاعر * بَلَى الظَّلَامَةُ مِنْهُ السَّوَدُ السَّوْفَرُ

فإن الرَّمْ هنا صفةٌ وليس بعَلَم ومعناه السَّيِّد والنوْفُل الكثير العطاء فلوسَّيِّت رجلاً بزر هذا بعد خَلْعك منه اللام لوجب صرفه لانه حينئذ كَصْرَدٍ ونُعْمٍ وجُعِلَ وما لا ينصرف معدولاً عن فاعِلٍ لا يجوز دخول اللام عليه كزَحَلٍ وقُتِمَ وجُشِمَ، وأما كثرت الاضافة في الاعلام ولم يستنقبوا ذلك فيها استنقباحهم تعريفها باللام لوجهين احدهما ان الاضافة قد تجدها في انفس الاعلام كثيراً واسعا نحو عبد الله وعبد الصمد وذى الرمة وأبى محمد وسائر الكنى فلم يتناف اللغزان أعنى العلم والاضافة والوجه الثانى ان الاضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم فلا تفيد التعريف نحو قوله تع هَذَا يَالِغَ الْكَعْبَةِ وَهَذَا عَارِضٌ مُّطِرًا وعامة اسماء الفاعلين اذا أريد بها الحال والاستقبال وكذلك باب الحَسَنِ الوَجْهِ وليست اللام كذلك لانه لا يَنْوَى فيها الانفصال ولا تجد اللام معرفة في الاعلام كما تعريفها الاضافة، فأما الصَّعِقَ والدَّبْرَانِ فانهما ليست اعلاما في الحقيقة على ما تقدّم وأما تعريفها بالسلام وأما الحَارِثَ ١. والعباس ونظائرها فإن تعريفهما بالعلمية وأما دخلت اللام لانها كانت ثابتة فيها قبل النقل فأُفِرَّت بعده أيذانا بمعنى الوصفية وقد تقدّم ذلك،

فصل ١٣

قال صاحب الكتاب وكلّ مثني أو مجموع من الاعلام فنعرّفه باللام ألا نحو أَبَانَيْنِ وَهَامَانَيْنِ وَعَرَفَاتٍ ١٥ وَأَذْرَعَاتٍ قال

* وَفَبَلَى مَاتَ لِلْحَالِدَانِ يَلَاهِمَا ٢ عَمِيدُ بَنِي حَخُولَانَ وَابْنُ الْمُصَلِّلِ *

أراد خالد بن نضلة وخالد بن قيس بن المصلد وقالوا لكعب بن كلاب وكعب بن ربيعة وعامر بن مالك بن جعفر وعامر بن الطقيّل وفيّس بن عَنَابٍ وفيّس بن هَزَمَةَ الكَعْبَانِ والعامرمان والعيسان قال * أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعْدِيْنَ * وفي حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه هؤلاء الْمُحَمَّدُونَ بالباب ٢. وقالوا طَلَحَةُ الطَّلَحَاتِ وَابْنُ قَيْسِ الرُّقِيَّاتِ وكذلك الْأَسْمَتَانِ وَالْأَسَامَاتُ ونحو ذلك،

قال الشارح اعلم انك اذا ثَبِتَ الاسم العلم يُنْكَرُ وزال عنه تعريف العلمية لمشاركة غيره له فى اسمه وصيروته بلفظ لم يبع به التسمية فى الأصل فيجرى مجرى رجل وفرس ففيل زيدان وعمران كما قيل رجلان وفرسان والفرق بينهما أنّ الزبدين والعمرين مشتركان فى التسمية بزبد وعمر والفرجلان والفرسان مشتركان فى الحقيقة وفى الذكورية والأدمية ألا ترى انك لو سَمَّيت امرأة او فرسا بزبد

وجمعت بينه وبين رجل اسمه زيد لقلت الزيدان في التننية لاشتراكهما في القلب مع اختلاف
 للحقيقتين ويؤيد عندك أنه نكرة أنك تصفه بالنكرة فتقول جاءني زيدان كرهان ورأيت زيدتين كرهين
 وممرت بزیدین كرهين كرهان نكرة لا محالة وقد جرى وصفا عليه فعلت بذلك أنه نكرة فإذا
 أردت التعريف كان بالالف واللام والاضافة نحو الزيدان والعمران وزيداك وعمراك فتعريفه بعد التننية
 من غير وجه تعريفه قبل فإذا لا تكون التننية إلا فيما يصح تنكيره فأما المضمرات من نحوهما وأنتما
 والموصولات من نحو قولك اللذان واللتان والمبهمات من نحو هتان وهذان فكلها صيغ صيغت للتننية
 وليس تننية صناعية على ما سذكر في موضعه ، وقد جاءت أعلام معارف بلفظ التننية والجمع
 وذلك إما جاء في الأماكن من الجبال والبقاع التي لا يفارق بعضها بعضا نحو أبائين وعمايتين وعرفات
 وأذرات فأبانان جبلان متقابلان متصل أحدهما بالآخر فلما كانتا متصلتين لا يفارق واحد منهما
 صاحبه وحال كل واحد منهما في الحُصْب والفاطحة واحد لا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر
 جريا مجرى الشيء الواحد نحو يثرب ويدبل فخصا باسم علم كما خص يثرب وبذبل بذلك قال الشاعر
 * لو بأبائين جاء يحطبها * رمى ما أنف خاطب بدم *

وحال عمايتين وهما جبلان متناوحيان حال أبائين قال الشاعر

* لو أن عصم عمايتين ويدبل * سمعا حديثك أنزلا الأوعالا *

١٥ ومثل ذلك من الجمع عرفات وهي معرفة لأنها اسم لبقاع معلومة غير متفرقة ولا موجودة بعضها دون
 بعض ويدل على أنها معارف ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم هذه عرفات مباركاً فيها فانصب الحال
 بعدها يدل على أنها معرفة ، وفيها لغنان الصرف وترويه والصرف أفصح من حيث كان جمع لمواقع
 مجمعة كان كل موضع منهم عرفه فجعلت مكانا واحدا ووضع له اسم خاص ونوبتها في الخبقة تنوين
 مقابلة والتاء للجمع لا لمجرد التانيث فالله تع فإذا أفصت من عرفات بالنوين ، وحال أذرات
 ٢٠ كحال عرفات قال امرؤ القيس

* تنورنهن من أذرات وأهلها * يثرب أدنى دارها نظر على *

يروى بالصرف وترويه على ما ذكر ، وكذلك يقولون هذان أبانان بينين فيقع بعده الحال كما تقول هذا
 زيد واقفا وربما قيل لكل واحد منهما أبان ، وما عدا ما ذكر من التننية والجمع فتعريفه باللام نحو قولك
 الزيدان والعمران فأما الأسماء التي ذكرها وهي الخالدان والكعبان وسائر ما مثل به فشاهد على ما ادعاه

مِنْ أَنَّهُمْ إِذَا تَنَوَّاهُ اسْمًا أَوْ جَمْعًا يُنَكَّرُ فَإِذَا أَرَادُوا تَعْرِيفَهُ فَبِالْإِلَامِ فِي ذَلِكَ لِلْخَالِدَانِ وَأُنْشِدْ

* وَقَبْلِي مَاتَ لِلْخَالِدَانِ الْحَجَّ * وَالصَّوَابُ قَبْلِي بِالْفَاءِ وَهُوَ لِلْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرَ وَقَبْلَهُ

* فَإِنَّ يَكْ يَوْمِي قَدْ دَنَا وَخَالَهُ * كَوَارِدَةٍ يَوْمًا إِلَى طَمِّهِ مَنَهْلٍ *

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ لِلْخَالِدَانِ وَالْمُرَادُ خَالِدُ بْنُ فَيْسٍ مِنْ بَنِي حُحْلَانَ مِنْ بَنِي أَسَدٍ وَخَالِدُ بْنُ قَيْسٍ مِنْ
 ٥ نَصْلَةِ بْنِ الْمُصَلَّلِ وَهُوَ مِنْ بَنِي أَسَدٍ أَيْضًا وَقَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ فِي إِصْلَاحِهِ لِلْخَالِدَانِ خَالِدُ بْنُ نَصْلَةِ
 بْنِ حُحْلَانَ بْنِ قَعْقَسٍ وَخَالِدُ بْنُ قَيْسٍ مِنَ الْمُصَلَّلِ بْنِ مَالِكِ الْأَصْغَرِ بْنِ مُنْقِذِ بْنِ طَرِيفِ بْنِ عَمْرِ بْنِ
 قُعَيْنٍ وَوَجْهُ الشَّاهِدِ فِيهِ أَنَّهُ لَمَّا تَنَوَّى لِلْخَالِدَانِ يُنَكَّرُ وَإِذَا أُرِيدَ تَعْرِيفُهُمَا عَرَّفَهُمَا بِالْإِلَامِ وَصَارَ تَعْرِيفُهُمَا
 بَعْدَ التَّنْثِيَةِ تَعْرِيفَ عَهْدٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ تَعْرِيفَ عِلْمِيَّةٍ يَقُولُ إِنْ كَانَ قَدْ دَنَا يَوْمِي فَلَسْتُ بِأَوَّلِ الْمَوْتَى
 حَتَّى مَاتَ قَبْلِي لِلْخَالِدَانِ وَكَانَا سَيِّدَيْنِ وَإِخَالُ أَظُنُّ أَنَّهُ قَدْ قَرَّبَ وَبَقِيَ مِنْهُ كَمَا بَقِيَ مِنْ مَسِيرِ الْإِبِلِ إِلَى
 ١٠ الْمَاءِ لِلشَّرْبِ وَالْمَنَاهِلِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَاءُ الْوَاحِدُ مَنَهْلٌ وَمِثْلُهُ الْكَعْبَانِ وَهِيَ كَعْبُ بْنُ
 كِلَابٍ وَكَعْبُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ عُقَيْلٍ بْنِ كَعْبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَامِرٍ مِنْ بَنِي صَعَصَعَةَ وَالْعَامِرُونَ عَامِرُ بْنُ
 الطُّفَيْلِ بْنِ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ كِلَابٍ وَهُوَ أَبُو عَلِيٍّ وَعَامِرُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ كِلَابِ بْنِ رَبِيعَةَ مِنْ
 بَنِي مُلَاعِبِ الْأَسِنَّةِ وَهُوَ أَبُو بَرَاءٍ وَقَالُوا الْقَيْسَانِ وَهِيَ مِنْ طَبِئِ قَيْسِ بْنِ عَتَابِ بْنِ أَبِي حَارِثَةَ مِنْ بَنِي
 عَتُودٍ وَفَيْسُ بْنُ قَرْمَةَ بْنِ عَتَابٍ وَقَدْ رَوَى عَتَابُ بِالنُّونِ وَعَتَابُ بِالتَّاءِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ ابْنُ أَبِي حَارِثَةَ
 ١٥ وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ وَهُوَ رُبَّةٌ * أَنَا ابْنُ سَعْدِ أَكْرَمِ السَّعْدِيْنَ * فَالْرَوَايَةُ بِنَصْبِ أَكْرَمٍ عَلَى الْفَخْرِ وَالْمَدْحِ
 وَلَوْ خَفَضْتَ عَلَى النَّعْتِ لِحَازَ وَقَالَ السَّعْدِيُّ لَأَنَّ السُّعُودَ فِي الْعَرَبِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ فِي
 رَبِيعَةَ وَسَعْدُ بْنُ ذُبْيَانَ فِي غَطَفَانَ وَسَعْدُ بْنُ بَكْرِ فِي حَوَارِينَ وَسَعْدُ بْنُ هُدَيْمٍ فِي قُضَاعَةَ وَرُبَّةٌ مِنْ بَنِي
 سَعْدِ بْنِ زَيْدٍ مَنَاهُ بْنُ نَيْمٍ وَفِيهِمُ الشَّرَفُ وَالْعُدَّةُ وَأَمَّا الْحَمْدُونَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ نَهْمُ
 مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاطِبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي
 ٢٠ طَالِبٍ وَأَمَّا طَلْحَةُ الطَّلَحَاتِ فَهِيَ طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلْفِ الْحِزَامِيِّ وَفِيهِ يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
 فَيْسِ الرُّقِيَّاتِ

* رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا * بِسَجِسْنَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ *

فَبِإِلَاقَةِ قَبِيلٍ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ فِي أَجْدَادِهِ جَمَاعَةٌ يَسْمَوْنَ بِطَلْحَةَ فَاضْبِيفَ إِلَيْهِمْ لِأَنَّهُ كَانَ أَكْرَمَهُمْ
 وَفَبِإِلَاقَةِ زَمَانِهِ جَمَاعَةٌ اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ طَلْحَةُ فَعَلَّاهُمْ بِالْكَرَمِ وَالطَّلَحَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالْكَرَمِ هُمْ

طلحة بن عمر بن عبّيد الله بن عمرو بن يَمْرَ بن عثمان النّيمى وهو طلحة الجود وطلحة بن عبد الله بن عوف بن ابي عبد الرحمن بن عوف الرّبيرى وهو طلحة الندى وطلحة بن الحسن بن علي وهو طلحة الخير وطلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي بكر وهو طلحة الدرام، وأما ابن قيس الرقيّات فهو عبّيد الله بن قيس الرقيّات بن شريح بن مالك بن ربيعة وهو النّويعم وأما نسب قيس ه الى الرقيّات لانه تزوّج عدّة نسوة وافق اسماءهنّ كلّهن رقيّة وقال غيره كانت له عدّة جدّات اسماءهنّ كلّهن رقيّة وفيل أما اضيغ اليهنّ لانه كان يُشَبَّب بعدّة نساء تسمّين رقيّة وهو قول السّكّرى وقيل سمّى رقيّات كما يسمّى الرجل بمساجد ومنه قوله وقد يقال ابن قيس الرقيّات بتدوين قيس ورفع الرقيّات على عطف البيان كانه لقب له كفولك عبد الله بطلّة، وأسامة علم للأسد لا يدخله الالف واللام والتثنية الأسامتان اذا اريد التعريف والأسامات للجمع كالطلحات كُ ذك معرف باللام حين ا. تُنكر تثنيته وجمعه فاعرفه

فصل ١٤

قال صاحب الكتاب وفلان وفلان وأبو فلان وأمّ فلانة كناية عن أسامي الأناسي وكندهم وقد ذكروا أنهم اذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة، وأما قنّ وخنة فللندانيات عن ١٥ اسماء الاجناس

قال الشارح اعلم ان المراد بالكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاسحسن والابجاز ومن ذلك قوله نع كانا يا كلان الطعام كنى بذلك عن قضاء الحاجة لأنّ ك من رد، النعمة يحتاج الى قضاء الحاجة ومنه قوله نع فال يا قوم لييس في سقاعة وكدي رسول من ربّ أعشّى كنى عن تكذيبهم في قولهم لهود عم انا لنراك في سقاعة وهو مأخوذ من نوب عن النسي، ونوب بنوؤ وانوب ٢٠ اذا عبرت عنه بعبارة أخرى تورية والمضمرات لها نوبات مما تقدمها من الضواحي، وفلان وفلان نوبات عن أعلام الأناسي خاصّة ولا يدخلها اللام ابداً فانّ المكسّي عنه كذلك قال الشاعر

* في لجة أمسك فلاناً عن فل * أراد فلاناً عن فلان وإما حذف تخفيعاً وهذا الحذف من تعبيرات النداء واستعماله ههنا في غير النداء ضرورة، وأبو فلان وأمّ فلان كناية عن الندى نحو أبي محمد وأبي الفاسم وأمّ هاني، واذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وذلك لنعمانين عن

درجة الأناسي في التعريف ان العلمية فيها إنما كان على التشبيه بالأناسي، فأما هن وهنة فكنايات عن الأجناس فهن كناية عن المذكر وهنة كناية عن المؤنث تقول عندي هوزيد وإذا سئلت عنه قلت كناية أو تورية بياناً له وإيضاحاً فإن نكرت وقلت هن وهنة كان كناية عن النكرات كما كان فلان كناية عن المعارف والأعلام فإن أضفت كانت كناية عن المعارف المضافة وأكثر ما يستعمل في المنكرات ° والشدائد قال الشاعر

* وقد رآني قولها يا هنا * ° وَجَّحَ أَتَّحَتَ شَرًّا بِشَرٍّ *

معنى يا هنا يا رجل وهنا لا يستعمل إلا في النداء وقال الآخر

* رُحِتَ وَفِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا * وقد بدأ هنك من المنور *

أراد هنك بالرفع أعربه بالحركة في حال الاضافة وهي لغة وسكنه تشبيهاً بعصده وليس بأبعد من قول ١٠ امرء القيس

* فاليوم أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْفِبٍ * إنما من الله ولا واعل *

لأنه في البيت منفصل وهنا متصل.

ومن اصناف الاسم المعرب

١٥

فصل ١٥

قال صاحب الكتاب الكلام في المعرب وإن كان خليفاً من قبيل اشتراك الاسم والفعل في الإعراب بأن يقع في القسم الرابع ألا أن اعتراضاً موجباً صوب إيراد في هذا القسم أحدهما أن حق الإعراب للاسم في أصله والفعل إنما تنطق عليه فيه بسبب المضارعة والثاني أن لا بد من تقدم معرفة الإعراب ٢٠ للخاص في سائر الأبواب.

قال الشارح اعلم أن المعرب يفيد الكلمة والإعراب فالكلمة ذات المعرب التي وقع بها الإعراب اسماً كان أو فعلاً ألا أن دلالة على الكلمة دلالة تسمية ومطابقة ودلالة على الإعراب دلالة التزام فهو من خارج من جهة الاشتقاق أن كان من لفظه والمراد بالمعرب ما كان فيه إعراباً أو قابلاً للإعراب وليس المراد منه أن يكون فيه إعراباً لا محالة ألا ترى أنك تقول في زيد ورجل أنهما معربان وإن لم يكن فيهما

فى الحال اعراب لأن الاسم اذا كان وحده مفردا من غير ضميّة اليه لم يستحقّ الاعراب لأن الاعراب انما يأتى به للفرق بين المعالى فاذا كان وحده كان كصوت تصوت به فان ركبته مع غيره تركيبا تحصل به الفائدة نحو قولك زيد منطلق وفام بكر فحينئذ يستحقّ الاعراب لإخبارك عنه، وقدم الكلام على المعرب قبل الاعراب وإن كان المعرب مشتقا من الاعراب والمشتق منه قبل المشتق وذلك من قبل أنه لما كان المعرب يقوم بنفسه من غير اعراب والاعراب لا يقوم بنفسه صار المعرب كالحلّ له والاعراب كالعرض فيه فكما يلزم تقديم الحّل على الحال كذلك يلزم تقديم المعرب على الاعراب، واعلم أنه لما رتب كتابه أربعة أقسام قسمها فى الاسماء وقسمها فى الأفعال وقسمها فى الحروف وقسمها فى المشترك قصت القسمه بإيراد الكلام على المعرب فى قسم المشترك من حيث كان يشترك فيه الاسم والفعل فاعتذر عن الوفاء بذلك بأمري أحدهما أن أصل الاعراب أن يكون للأسماء دون الافعال والافعال محمولة فى الاعراب على الاسماء ١٠ على ما سيوضح أمره فى موضعه فقدم ذكره فى قسم الاسماء باعتبار أنه الأصل فى ذلك والأمر الثانى أنه لما كانت الحاجة ماسة الى تقديمه لأن إدراك المعالى مرتبط به قدمه لذلك

فصل ١٩

قال صاحب الكتاب والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تحلا بحركة او حرف ١٥ فاختلافه لفظا بحركة فى كلّ ما كان حرف اعرابه هجيا او جاريا مجراه كقولك جاء الرجل وأبست الرجل ومررت بالرجل

قال الشارح فوله ما اختلف آخره يريد من الاسماء لكّنه تركه ثقة بعلم المخاطب به ولولا ذلك التفسير لكان اللفظ علما بشمل الاسم والععل المعريين وانما مراده تفسير الاسم المعرب لا غير ويجوز ان يكون أطلق العام وأراد به الخاص واحترز بذلك من المبني لأن المبني لا يختلف آخره وانما يلزم طريقة ٢٠ واحدة من سكون او حركة فحركة آخره كحركة أوله وحشوه فى اللزوم والثبات والمراد باختلاف الآخر اختلاف الحركات عليه لا أن الحرف فى نفسه يختلف ويتغير، وقوله باختلاف العوامل يحترز مما قد سحرّك من المبيّيات على السكون بغير حركة لالتقاء الساكنين او لإلقاء حركة غيره عليه فالأول نحو شُدَّ وشُدَّ وشُدَّ ومُدَّ ومُدَّ ومُدَّ فهذا واشباهه يجوز فيه ثلاثة أوجه الصمّ والفتح والكسر فالصمّ للاتباع والفتح للتخفيف والكسر لالتقاء الساكنين ومن ذلك قولك أخذت من الرجل فنفتح النون لالتقاء

الساكنين بسكونها وسكون اللام بعدها وتقول أخذت من أبنيك فتكسرهما لسكون النون وما بعدها ،
وأما ما حرك لالقاء حركة غيره عليه فاحو قولك كم خذت في كم أخذت وكم يلك في كم إيلك وكم
خذت لك في كم أخذت لك ألفت حركات الهمزات على الميم تخفيفا للهمزة وقد قرئ قد فَلَاحَ الْمُؤْمِنُونَ
وهذا يأتي في موضعه مستوفى ، وهذا اختلاف كائن في المبتنيات وليس بأعراب لأنه لم يحدث بعامل
٥ فلذلك قيد الاختلاف أن يكون بعامل ولم يُطْلَقْهُ ، وقوله لفظا أو محلا احتريزه من الاسماء التي لا
ينبغي فيها الاعراب وإنما يدرك البيان من العوامل قبلها وذلك نحو الاسماء المقصورة من نحو عصا ورخي
والمنقوص في حالتي الرفع والجر لأن هذه الاسماء معربة وإن لم يظهر فيها أعراب وإنما لم يظهر فيها
اعراب لنُبُو حروف الاعراب عن تحمل للحركات ، وجملة الأمر أن المعرب على ضربين أحدهما باختلاف
في اللفظ باد للاسماع والآخر باختلاف في المحل يعذر تعديدا من غير أن يُلْفَظَ به فالاختلاف في
١٠ اللفظ يكون بحركة أو حرف فالاختلاف بالحركة يكون في كل اسم حرف إعرابه صحيح أو جار مجرى
الصحيح فالصحيح ما لم يكن حرف إعرابه حرف علة كالواو والياء والالف وذلك نحو رجل وفسرس
فالأخر من هذه الكلم قد اختلف بحسب تعاقب العوامل في أولها وهو الابتداء ورأيت والياء ، وقوله
أو ما كان جاريا مجراه يريد أو ما كان جاريا مجرى الصحيح من المعتل وذلك إذا سكن ما قبل حرف
العلّة منه وإنما يتأتى ذلك في الواو والياء فأما الالف فلا يمكن سكون ما قبلها وإذا سكن ما قبل حرف
١٥ العلّة جرى مجرى الصحيح في تعاقب حركات الاعراب عليه نحو قولك هذا غَزَوَ وَطَيَّ ورأيت غَزَوَا
وطبياً ومررت بغَزَوٍ وطَيٍّ وإنما كان كذلك لأن الواو إذا انصم ما قبلها والياء إذا انكسر ما قبلها أشبهتا
الألف وصارتا مَدَّتَيْنِ كما أن الألف كذلك حينئذ تنتقل الضمة والكسرة عليهما كتعلهما على الالف
إلا أن امتناع الالف من الحركة للتعذر وامتناع الواو والياء منها نوع استحسانٍ للتغل مع إمكان
الإتيان بهما فيهما فأما إذا سكن ما قبل الواو والياء زال المدّ منهما وفارقنا الالف بذلك فجرتا لذلك
٢٠ مجرى الصحيح ولم ينتقل عليهما ضمة وكسرة ، وكذلك الواو المشددة والياء المشددة تدخلهما
حركات الاعراب من غير تغل تقول هذا عَدُوٌّ وَكُرْسِيٌّ ورأيت عَدُوًّا وَكُرْسِيًّا ومررت بعَدُوٍّ وَكُرْسِيٍّ وذلك
لأن الحرف المشدّد يَعدّ بحرفين الأول منهما ساكنٌ والثاني متحركٌ والواو الأولى من عدو والياء الأولى من
كرسي بمنزلة الراي من غَزَوٍ والياء من طَيٍّ ولحاء من نُحِّي في السكون فلذلك كان حكمهما في تعاقب
الحركات عليهما واحداً ، فإن قيل قد اشترطتم في الاسم المعرب بالحركات أن يكون حرف إعرابه صحيحاً

فما تعنون بحرف الاعراب فالجواب ان المراد بقولنا حرف الاعراب محل الاعراب وهو من كل معرب آخره نحو الدال من زيد والباء من يضرب وعلى هذا لا يكون للمبتى حرف اعراب لانه لا اعراب فيه وربما سمي آخر الكلمة مطلقا حرف اعراب سواء كانت معربة او لم تكن معربة فعلى هذا حرف الاعراب من صرَب الباء على معنى انه لو أعرب او كان مما يُعرب لكان محل الاعراب، فان قيل ولم كان الاعراب في آخر الكلمة ولم يكن في أولها ولا في وسطها قيل انما كان كذلك لوجهين احدهما ان الاعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح إقامة الدليل الا بعد تقدم ذكر المدلول عليه فلذلك كان الاعراب آخر الوجه الثاني انه لما احتيج الى الاعراب لم يتخل من ان يكون أولا او وسطا او اخر فلم يجز ان يكون أولا لان الحرف الاول لا يكون الا متحركا فلو جعل الاعراب أولا لم يعلم اعراب هو أم بناء ومع ذلك فان من جملة الاعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الافعال فلو كان الاعراب أولا لامتنع منها الجزم ان الاول لا يمكن ان يكون ساكنا، ولم يجعل وسطا لان بوسط الكلمة يعرف وزنها حل في على فعل كقرس او فعل ككتف او على فعل كعصدي مع ان من الاسماء ما هو رباعي لا وسط له فلما امتنع الاول والوسط ما ذكرناه لم يبق الا جعل الاعراب آخر فاعرفه،

قال صاحب الكتاب واختلافه لفظا بحرف في ثلثة مواضع في الاسماء الستة مضافة وذلك نحو جاعى أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال ورأيت أباة ومررت بأبيه وكذلك الباقية وفي كلا مضافا الى مضمر تقول جاعى كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وفي التنبيه والجمع على حدها تقول جاعى مسلمان ومسلمون ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين،

قال الشارح اعلم ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب بالحروف فرع عليها وانما كان الاعراب بالحركات هو الأصل لوجهين احدهما انما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت للحركات أولى لانها أقدر وأخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو أتعق ولذلك نشرت في بابها ٢٠ أعني للحركات دون غيرها مما أعرب به وقد رغبنا فيها ولم تعدر في به، الوجه الثاني انما افتقرنا الى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالظيراز في الثوب ولذلك كانت الحركات هي الأصل هذا هو القياس وقد خولف الدليل وأعربوا بعض الكاثر بالحروف لأمر اقتضاه وذلك في مواضع منها الاسماء الستة المعتلة اذا كانت مضافة ومنها كلاً ومنها التنبيه والجمع السالم فلما الاسماء الستة المعتلة وفي أخوص

وأَبوكَ وجموع وفوك وهنوك وذو مال فهذه الأسماء إذا أُصِيفَتْ إلى غير ضميمٍ متكلمٍ كان رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء نحو قولك هذا أخوك وأبوك ورأيت أخاك وأباك ومهرت باخيك وأبيك وكذلك سائرُها وأما أُعربت هذه الأسماء بالحروف لأنها أسماءٌ حُذفت لاماتها في حال أفرادها وتضمّنت معنى الإضافة فجعل أعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها واحترزنا بقولنا وتضمّنت معنى الإضافة عن ه مثل يَدٍ ودمٍ وغَدٍ وشَبَّهها ممّا حُذفت لامة، فإن قيل قولكم تضمّنت معنى الإضافة زيادةً وصف لا تأثير له ولجأه بالعلّة يكون حشواً فلا يكون جُزءاً للعلّة فالجواب لا نُسلّم أنّهُ لا تأثير له وذلك لأنه إذا تضمّن معنى الإضافة صار في معنى التثنية لدلالته على شبيّهين مع أنّا نقول أنّ الجأى الوصف بالعلّة مع عدم المناسبة إذا ذكر احترازاً من ورود نَقصٍ جاز كما لو كان له تأثيرٌ وذلك لأنّ الأوصاف في العلّة تفتقر إلى شبيّهين أحدهما أن يكون لها تأثيرٌ والثاني أن تكون للاحتراز فكما لا يكون ما له تأثير حشواً كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً، وقال قوم أمّا أُعربت هذه الأسماء بالحروف توطئةً لأعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك أنّهم لما اعتزموا أعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتّى لا يُستوحش من الأعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف، ونظيرُ التوطئة ههنا قول ألى إسحاق أنّ اللام الأولى في نحو قولهم واللّه لئن زُرّنتى لأكرمتك أمّا دخلت زائدةً مؤدّنةً باللام الثانية التى هي جواب القسم ومعتمده، وقد اختلفوا في هذه الحروف فذهب سيبويه إلى أنّها حروف أعرابٍ والأعراب فيها د مفدّرٌ كما يقدّر في الأسماء المفصورة وأما فُلبت في النصب ولجّر للدلالة على الأعراب المقدّر فيها ولا يلزم مثل ذلك في الأسماء المفصورة لأنهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الأسماء توطئةً للتثنية والجمع على ما ذكرنا فلم يلزم في غيرها ممّا كان في معناها، وذهب الأخفش إلى مثل مذهب سيبويه في أنّها حروف أعرابٍ وبَدَل على الأعراب في أحد قوليه ألا أنّه لا يقول أنّ فيها أعراباً منوّباءً، وذهب الجرّمى إلى أن الانقلاب فيها بمنزلة الأعراب وفيه ضعف لأنّه يلزم أن نكون في حال الرفع غيرَ معربة لأنّ الواو لامُ الكلمة في الأصل ولم تنقلب عن غيرها، وذهب المازنى إلى أنّها معربة بالحركات وأنّ الباء في أببك حرف الأعراب والخاء في أخبك حرف الأعراب وكذلك الباقية وهذه الحروف أعنى الواو والالف والباء إشباعٌ حدث عن الحركات وإشباع حركات الأعراب حتّى ينشأ عنها هذه الحروف كثيرٌ في الشعر وغيره وتؤيّدُه عنده لغةٌ من بُعِبَ بالحركات في حال الإضافة نحو هذا أبك ورأيت أبك ومهرت بأبك وهو ضعيف أيضاً لأنّ هذا الإشباع أمّا يكون في ضرورة الشعر ولا داعي يدعوا اليه في حال الاختيار ولا دليل عليه

مع أنه يلزم منه أن يكون لنا اسمٌ ظاهرٌ معربٌ على حرف واحد وهو فوك وذو مالٍ وذلك معدومٌ ،
 وذهب الزبدي إلى أنها أنفَسَها اعرابٌ وذلك فاسدٌ أيضا لأنه يلزم منه أن يكون اسمٌ معربٌ على حرف
 واحد وهو فوك وذو مالٌ ، وكان علي بن عيسى الرِّبَعِيّ يذهب إلى أنها معربةٌ بالحركات وأن هذه
 الحروف أعني الواو والالف والياء لاماتٌ فإذا قلت هذا أخوك فأصله أَخَوَكَ وإنما نُفِلت الضمة من الواو
 ه إلى الخاء لثلاثا تنقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وإذا قلت أخيك فأصله أَخَوَكَ فنقلت الكسرة من
 الواو إلى الخاء ثم قلبتها ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ولا ينفك من ضَعْف أيضا لأن نفل الحركة انما
 يكون إلى حرف ساكن ، وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكائين بالحروف والحركات التي قبلها فإذا
 قلت هذا أخوك فهو مرفوع والواو علامة الرفع والضمة التي قبلها وإذا قلت رأيت أخاك فالالف علامة
 النصب والفتحة التي قبلها وإذا قلت مررت بأخيك فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها وهو قول
 ١. ضعيف من قبل أن الاعراب امارَةٌ على المعنى وذلك يحصل بعلامة واحدة ولم يكن لنا حاجة إلى أكثر
 منها ، وأعلم أن هذه الأسماء قد خولف فيها القياس بحذف لاماتها في حال إفرادها لأنك إذا قلت
 أَخٌ فأصله أَخَوَأَبٌ فأصله أَبَوٌ وَحَمٌ فأصله هَمَوٌ وَهَنٌ فأصله هَمَوٌ والذى يدل على ذلك قولهم في التننية
 أَخَوَانٌ وَأَبَوَانٌ وَهَمَوَانٌ وَهَنَوَانٌ وقالوا في الجمع هَمَوَاتٌ قال الشاعر

* أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي * على هَمَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعٌ *

١٥ وكان مقتضى القياس فيها أن تغلب الواو فيها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ألا أنهم حذفوها تخفيفا
 مبالغته في التخفيف والقياس ما قدمناه ألا ترى أنهم لم يحذفوا اللام في مثل عَصَا وَرَحَى وَجَحَى أن
 بَلَحَارٍ بأتون بها على القياس مفسورة فيقولون هذا أَبَا وَأَخَا ورأيت أَبَا وَأَخَا قال الشاعر

* إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * قَدْ بَلَغَا فِي الْحُجْدِ غَابَا *

وَجَحَى أن منهم من حذف لاماتها في كل حال وبُعِثَها بالحركات في حال اضافتها فيقول هذا أَبَا ورأيت
 ٢. أَبَا ومررت بِأَبَا ، وَأَمَّا فَمَ فَأصله قَوٌّ بزنة فَوَزٍ بدلتك على ذلك فولك في تكسيره أَفَوَاهُ وفي تصغيره
 قَوِيَّةٌ فهذا وحده لأمه هاءٌ والهاء مشبهة بحروف العلة لحفائها وفربها في الخرج من الالف فحذفت
 كحذف حرف العلة فبعيت الواو إلى هـ عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها ألفا لتحركها بحركات
 الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم بدخل التنوين على حد دخول التنوين في نحو عَصَا وَرَحَى فتحذف الالف
 لالتقاء الساكنين فبقي الاسم المعرب على حرف واحد وذلك معدومٌ النظير فلما كان القياس يُؤدِّي

الى ما ذكر أبدلوا من الواو مبمبا لأن الميم حرف جَلَدٌ بِحَمَلِ الحركات من غير استئصال وهما من الشفَتَيْنِ
 فهما متقاربان وفلت هذا فَمَرَّ ورَأَيْتَ فَمَا ومَرَرْتَ بِقَمَرٍ ، وَأَمَّا ذُو مَالٍ فَاصِلٌ ذُو فِيهِ ذُوًا مِثْلُ عَصَا وَقَفَا
 يدلُّ على ذلك قوله تع ذُوَانَا أَفَنَانٍ وَأَنْ تَكُونَ لَامَةً يَاءٌ أَمْثَلُ مِنْ أَنْ تَكُونَ وَاوًا وذلك لأنَّ القصاء
 عليها بالواو يُصْبِرُهَا مِنْ بَابِ الْقُوَّةِ وَالْهُوَّةِ تَمَّا عَيْنُهُ وَلَامَةٌ مِنْ وَاوٍ وَاحِدٍ وَالْقَصَاءُ عَلَيْهَا بِالْيَاءِ يُصْبِرُهَا مِنْ
 ه بَابِ شَوَيْتُ وَلَوَيْتُ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاوِ وَالْعَمَلُ أَمَّا هُوَ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَأَمَّا ذُو فَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَصَافَةً وَلَا
 تنضاف إِلَّا الى اسم جنس من نحو مَالٍ وَعَقْلٍ وَنَحْوِهَا وَلَا تنضاف الى صفة ولا مضمر فلا يقال ذُو صَالِحٍ وَلَا
 ذُو طَالِحٍ وَلَا بجوز ذُوُهُ وَلَا ذُوَكَ لِأَنَّهَا لَمْ تَدْخُلْ إِلَّا وَصْلَةً الى وصف الاسماء بالأجناس كما دخلت اللَّذِي
 وَصْلَةً الى وصف المعارف بالجَمَلِ وكما أُتِيَ بِآيٍ وَصْلَةً الى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ فِي قَوْلِكَ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ
 وَيَا أَيُّهَا النَّاسُ ، وَقَدْ جَاءَ مَصَافًا الى المضمر قال كَعَبٌ بَنَ زُهَيْرٍ

* صَبَحْنَا الْفَزَّاجِيَّةَ مُرَهَفَاتٍ * أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذُورُهَا *

١.

وقال الآخر

* إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْقُضَلِ مِنَ النَّاسِ ذُورُهُ *

والذي جَسَرَ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُ الضمير عائداً الى اسم الجنس وَأَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ اأَلْهَمَ صَدِّ
 عَلَى مُحَمَّدٍ وَذَوِيهِ مِنْ فَبَلٍ أَنْ مَضْمَرُهُ لَا يَعُودُ الى جنس والذي حَسَنَهُ قَلِيلًا أَنَّهَا لَيْسَتْ بِصِفَةٍ مُوجُودَةٍ
 ١٥ الموصوفِ فَجَرَتْ مَجَرَّتُ مَا لَيْسَ بِصِفَةٍ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَع فِي فِرَاعَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالَمٍ عَلَيْهِمُ فَلَا تُشَبِّهُ
 بِالْفِيلِ أَنْ يَكُونَ الْعَالَمُ هَاهُنَا مُصَدَّرًا كَالْفَالِجِ وَالْبَاطِلِ فَكَأَنَّهُ قَالَ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِمُ فَالْعَرَاثَانِ
 فِي الْمَعْنَى سَوَاءٌ وَجَبَّزَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ بَرَى زِيَادَةَ ذِي فَيَكُونُ حَاصِلُهُ وَفَوْقَ كُلِّ عَالَمٍ عَلَيْهِمُ
 وَجَبَّزَ أَنْ يَكُونَ مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى الى الاسمِ أَيْ وَفَوْقَ كُلِّ شَخْصٍ بِسَمَى عَالِمًا أَوْ بَعَالٍ لَهُ عَالَمٌ عَلَيْهِمُ وَذَلِكَ
 عَلَى حَدِّ قَوْلِ الشَّاعِرِ

* إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعْتُ * نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وَاللَّبُّبُ *

٢.

على ما سَنَدَكَ فِي مَوْضِعِهِ ، وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي مَا اخْتَلَفَ آخِرُهُ فِي اللَّفْظِ بِحَرْفٍ وَهُوَ كَلَّا أَعْلَمَ أَنَّ كَلَّا
 اسْمٌ مَفْرُودٌ بِغَيْدٍ مَعْنَى التَّنْنِيَةِ كَمَا أَنَّ كَلَّا اسْمٌ مَفْرُودٌ بِغَيْدٍ مَعْنَى الْجَمْعِ وَالْكَثَرَةِ هَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ ،
 وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ الى أَنَّهُ اسْمٌ مُتَنَّى لَفْظًا وَمَعْنَى وَالصَّوَابُ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ بِدَلِيلِ جَوَازِ وَقُوعِ الْخَبَرِ
 عَنْهُ مَفْرُودًا نَحْوَ قَوْلِكَ كَلَّا أَخْبَرْتُكَ مُقْبِلٌ قَالَ الشَّاعِرُ

* كَلَا يَوْمَى أَمَامَةَ يَوْمَ صَدِّ * وَإِنْ لَمْ تَأْتِهَا إِلَّا لِمَا *

وقال الآخر

* أَكْشَرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا * عَلَى مَا شَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ *

فأخبر عنها بالمفرد وهو يوم صَدِّ وحريص وكلاهما مفرد ولو كانت تثنية حقيقية لفظاً ومعنى كما زعموا ٥
لَمَّا جازَ الْيَوْمَا صَدِّ وحريصان ألا ترى أَنَّهُ لَا يجوز بوجهٍ أَنْ تقول الريدان قائمٌ ومَّا يدلُّ على إفرادها من جهة اللفظ جوازُ إضافتها إلى المثنى كقولك جاعني كلاً أَخَوَيْكَ وكلاً الرجلَيْنِ ومررت بهما كليهما ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك وَلَكِنْ من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه وذلك مُتَنَعٌ ألا ترى أنه لَا يقال مررت بهما اثْنَيْهِمَا كما تقول مررت بهما كِلَيْهِمَا ٥ ومَّا يدلُّ على إفرادها أَنَّهُ مَنى أَضَفْتَهَا إلى ظاهر كانت بالالف على كلِّ حال وليس المثنى كذلك ٥ فإِنْ قِيلَ فَقَدْ عَادَ الضمير إليها بلفظ التثنية ١٠

* كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ لَجَرَى بَيْنَهُمَا * قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْعَيْهِمَا رَأَى *

فقال قد أَقْلَعَا وَأَنْتَ لَا تقول زَيْدٌ قَامَا فَالجواب أَنَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى كَمَا يُحْمَلُ عَلَى مَعْنَى كُلِّ وَحَدٍ نَحْوُ قَوْلِهِ تَع وَكُلُّهُمُ آتِيهِ يَوْمَ الْعِبَامَةِ فَرَدًا وقوله تَع وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ وقوله تَع وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وفي موضع آخر وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَقَالَ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَأَعَادَ الضمير على ١٥ اللفظ تَارَةً بِالْإِفْرَادِ وَعَلَى الْمَعْنَى أُخْرَى بِالْجَمْعِ فَكَذَلِكَ كِلَا لَفْظَةٌ مَفْرَدَةٌ وَمَعْنَاهَا التثنية فَلَمْ يَكُنْ أَنْ تَحْمِلْ الْخَبَرَ تَارَةً عَلَى الْلفظِ فَتَفْرُدَهُ وَتَارَةً عَلَى الْمَعْنَى فَتُثْنِيهِ ٥ وَنَوْنُهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ فَقَالَ كِلَا لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مَفْرَدٌ مِنْ قَبِيلِ الْمَقْصُورِ وَهُوَ غَيْرُ مَضَافٍ وَأَلْفٌ كِلَا لَأَنَّهُ وَلَيْسَتْ زَائِدَةٌ لَثَلًا يَبْقَى الْاسْمُ الظَّاهِرُ عَلَى حَرْفَيْنِ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي كِلَامِهِمْ أَصْلًا ٥ وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا مَنْفَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ رَأَاهَا قَدْ أُمِيلَتْ دَلَّ سَبَبُهُ لَوْ سَمِيَتْ بِكِلَا وَثْنِيَتْ لَغَلَبَتْ الْآلِفُ يَاءً لِأَنَّهُ قَدْ سَمِعَ فِيهَا الْإِمَالَةَ ٥ وَالْأَمْثَلُ أَنْ تَكُونَ مَنْعَلَبَةٌ ٢٠ عَنْ وَآوٍ لِأَنَّهُ قَدْ أُمِيلَتْ نَاءً فِي كِلَانَا وَإِبْدَالُ النَّاءِ مِنَ الْوَآوِ وَأَصْعَفُ إِبْدَالِهَا مِنَ الْيَاءِ وَالْعَمَلُ أَمَّا حَوْ عَلَى الْأَثَرِ وَأَمَّا أُمِيلَتْ لِكُسْرَةِ الْكَافِ وَلِأَنَّهُ تَنْغَلَبُ يَاءً وَذَلِكَ إِذَا أَضِيفَتْ إِلَى مَضْمَرٍ فِي حَالِ النِّصْبِ وَالْجَرِّ نَحْوُ ضَرَبْتَ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا وَمررت بهما كِلَيْهِمَا وَأَمَّا قَلْبُوهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ تَشْبِيهًا بِعَلْبِكَ وَإِلَيْكَ وَلَدَبَاكُ وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا أَنَّ آخِرَهَا أَلْفٌ كَأَوَّلِ هَذِهِ الْكَلِمِ وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلْإِضَافَةِ كَمَا أَنَّ تِلْكَ كَذَلِكَ وَلَيْسَ لَهَا تَصَرُّفٌ غَيْرُهَا مِمَّا يُسْنَعَلُ مَفْرَدًا وَمُضَافًا فَجَرَتْ مَجْرَى الْأَدَوَاتِ نَحْوِ عَلَى وَإِلَى وَالظُّرُوفِ غَيْرِ الْمُنْمَكِنَةِ

نحو لَدَى فقلبوها أَلَفُها لذلك ياء كما قبلوا الألف في عليك وإليك ولديك ولم يقلبوها في الرفع ياء فيقولوا قام الرجلان كليهما لأنها بُعِدَت برفعها عن شَبَّهِ عليك وإليك ولديك إذ كُنَّ لا حَظَّ لهنَّ في الرفع فهذه الألف وإن فهم من اختلافها الأعراب فليس الاختلاف في الحقيقة لأجل الأعراب بل لما ذكرت لك، وحال كَلْنَا كحال كَلَا في الأفراد والانقلاب ألا أنها مؤنثة قال الله تَعِ كَلْنَا أَجْنَتَيْنِ آتَتَا هُ أَكَلَهَا وقد اختلف العلماء في هذه التاء فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بَنَتْ وَأَخَتْ ووزنها فَعَلَى كَذِكْرَى وَحِقْرِى وهو نَبَتْ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما كانت في كَلَا، والأوجه الأول وذلك لأن الجرمي أحدهما ندرَةُ البناء وأنه ليس في الأسماء فَعَتَلَّ والثاني أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة ألا وقبلها مفتوحٌ نحو حَمْرَةٌ وَطَلْحَةٌ وَثَامَةُ وقاعدة وكلنا اسم مفردٌ عندنا وما قبل التاء فيه ساكنٌ فلم ١. تكن تاء للتأنيث مع أن تاء التأنيث لا تكون حشواً في كلمة فلو سُمِّيت رجلاً بـكَلْنَا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سُمِّيت بِذِكْرَى وَسَكْرَى لأن الألف للتأنيث وقياس مذهب أبي عمر الجرمي أن لا تصرفه في المعرفة وتصرفه في النكرة لأنه كعائمة وقاعدة إذا سُمِّيَ بهما فاعرفه، فأما التنثية وجمع السلامة فإِنَّهُمَا يُعْرَبَانِ بالحروف ويختلف أَوَاخِرُهُمَا بها فأما التنثية فَإِنَّ إِعْرَابَهَا بحرفَيْنِ الألف والياء فالألف للرفع والياء للنصب والجَرِّ ألا أنك تفتح ما قبل الياء فتقول جاعى الزبدان والعمران ورأيت الزبدَيْنِ ١٥ والعَرَيْنِ ومررت بالزبدَيْنِ والعَرَيْنِ والجمع السائر أعرابه بحرفَيْنِ أيضاً وهما الواو والياء فالرفع بالواو نحو قولك جاعى الزبدون والمسلمون والجَرِّ والنصب بالياء ألا أنك تكسر ما قبل الياء في الجمع فرقاً بينها وبين التنثية تقول رأيت الزبدَيْنِ والعَرَيْنِ ومررت بالزبدَيْنِ والعَرَيْنِ وللتثنية والجمع فصلان بسننصص الكلام عليهما فيهما

قال صاحب الكتاب واختلافه محلاً في نحو العَصَا وسَعْدَى والعاصِي في حالِي الرفع والجَرِّ وهو مِ

٢. النصب كالضارب،

قال الشارح يريد أن اختلاف الآخر يقدر تعديراً من غير أن يُلْقَظَ به وذلك إذا كان حرف الأعراب نائياً عن حمل الحركة بأن يكون حرف عِلَّة كالالف في عَصَا وَحُبْلَى والياء في قَاصٍ لأن الكلمة في نفسها معربة بحُكْمِ الاسمِنة إذ لم يعرض فيها ما يُخْرِجُهَا عن التمكن واستحقاق الأعراب وإنما حرف الأعراب في عصا وشَبَّهِ الف والألف لا تحرك حركة لأنها مَدَّةٌ في الحَلْف وحريكها يمنعها من الاستطالة

والامتداد ويُقْصَى بها الى مُخْرَجِ الحُرْكَه فكونُ الاعراب لا يظهر فيها لم يكن لأن الكلمة غير معربة بل
لنُبُوْفى محلّ الحُرْكَه بخلاف مَنْ وَكَمْ وَحَوَّها من المبنيات فإنّ الاعراب لا يتعدّد على حرف الاعراب
منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة فى نفسها معربة لظهر الاعراب فيها وانما الكلمة
جَمْعاً فى موضع كلمة معربة وكذلك باء الفاضى والداعى لا يظهر فيهما الرفع والجَرُّ لِثَقَلِ الضمة والكسرة
ه على الباء المكسورة ما قبلها فهى نايبة عن تحمّل الضمة والكسرة، واعلم ان صاحب الكتاب لم
يستغنى الكلام على المقصور والمنقوص وانما أشار اليهما إشارة ولا بدّ من التنبيه على نكث بأبيهما
بما فيه مَقْتَعٌ ان شاء الله تعالى، المقصور اعلم ان المقصور كل اسم وقعت فى آخره الف مفردة نحو
العَصَا والفَتَى وَحُبْلَى وَسَكْرَى وقولنا مفردة احتراز من مثل حَمْرَاءَ وَهَرَاءَ وبأبيهما فإن هذه الاسماء فى
آخرها ألفان الف التانيث المنقلبة هزّة وألف اخرى قبلها للمد وانما سمى مقصوراً لانه قصر عن
١. الاعراب كلّ اى حبس عنه فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر فتقول فى الرفع هذه عصا ورحى با فتى
وفى الجر مررت بعصاً ورحى يا فتى وفى النصب رأيت عصاً ورحى با فتى والفصر للحبس ومنه قوله
تعالى حَوْزٌ مَقْصُورَاتٌ فِى الْحِيَامِ اى محبوسات وانما لم يدخله نى من حركات الاعراب لان فى آخره
ألفاً والالف لا تتحرك بحركة على ما تقدّم فكان فيها مقدراً فاذا قلت فى الرفع هذه عصا ففى الالف
ضمة منوية واذا قلت فى النصب رأيت عصا ففى الالف فتحة منوية واذا قلت فى الجر مررت بعصا
ه ففى الالف كسرة منوية، والمقصور على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما يدخله التنوين
وحده نحو عصا ورحى ثم يلتقى ساكنان الالف الى هى لام الكلمة والتنوين بعدها ساكن فيحذف
لالتقاء الساكنين وكانت الالف أولى بالحذف من التنوين لوجوه ثلاثة احدها ان التنوين دخل لمعنى
ويزول بزوال ذلك المعنى وليست الالف كذلك لانها لام الكلمة الثانى أن الالف اذا حذفت بقى قبلها
ما يدل على الالف المحذوفة وهى الفتحة قبلها وليس على حذف التنوين دليل الثالث ان الساكن
٢. الأول هو المانع من النطق بالثانى فكان حذفه هو الوجه لازالة المانع فلذلك تقول هذا عصاً ورأيت
عصاً ومررت بعصاً بالتنوين من غير ألف وغير المنصرف ما كان فى آخره الف التانيث المفردة نحو
حُبْلَى وَسَكْرَى فهذا لا يدخله نى من الاعراب لان فى آخره الفا والالف لا تقبل للحركة ولا يدخله
التنوين لانه غير منصرف لأجل التانيث اللازم فتقول هذه حُبْلَى وَسَكْرَى ورأيت حُبْلَى وَسَكْرَى ومررت
بحُبْلَى وَسَكْرَى فالالف نابتة على كل حال لا تُحذف الا اذا لقيها ساكن بعدها من كلمة اخرى نحو

حُبْلَى الْقَوْمِ وَسَكَرَى أَبْنِكَ فاعرفه ، والمنقوص كل اسم وقعت في آخره ياء قبلها كسرة نحو القاضى والداعى وقاضٍ وداعٍ فهذا يدخله النصب وحده مع التنوين ولا يدخله رفع ولا جر وإنما سمي منقوصا لأنه نقص شيبين حركة وحرفا فالحركة هي الضمة أو الكسرة حذفت للنقل والحرف هو الياء حذفت لالتقاء الساكنين فتقول في الرفع هذا قاضٍ يا فتى وفي الجر مرت بقاضٍ يا فتى وكان الاصل هذا قاضٍ بضم الياء وتنوينها ومررت بقاضٍ بكسر الياء وتنوينها أيضا فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها لأنها قد صارت مَدَّة كالالف لِسَعَةِ تَحْرَجُهَا وكون حركة ما قبلها من جنسها على ما تقدم فحذفت الضمة والكسرة لما تقدم ولما حذفت سكنت الياء وكان التنوين بعدها ساكنا فحذفت لالتقاء الساكنين على ما ذكرناه في المقصور فلذلك تقول في الرفع هذا قاضٍ وفي الجر مرت بقاضٍ قال الله تع قَاضٍ مَا أَنتَ قَاضٍ وَقَالَ عَلَى شَفَا جُرْفٍ حَارٍ وَقُولُ فِي النِّصْبِ رَأَيْتَ قَاضِيًا تُنْبِتُ الْفَحَاةَ ١٠ لِحَقَّتْهَا قَالِ اللَّهُ تَعِ إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ وَقَالَ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفي حركات الاعراب والتنوين كزَيْدٍ وَرَجُلٍ وَبِسْمِي الْمُنْصَرَفِ ونوعٌ يُخْتَزَلُ عَنْهُ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ لِشَبَهِ الْفِعْلِ وَجَرَّكَ بِالْفَتْحِ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ كَأَحْمَدَ وَمَرْوَانَ أَلَا إِذَا أَضِيفَ أَوْ دَخَلَ لَمْ التَّعْرِيفُ وَيُسَمَّى غَيْرُ الْمُنْصَرَفِ وَاسْمُ الْمُتَمَكِّنِ بِجَمْعِهِمَا وَقَدْ يُقَالُ لِلْمُنْصَرَفِ الْأَمْكَنُ ، ١٥ قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ الْاسْمَ الْمَعْرَبَ عَلَى صَرِيحٍ مُنْصَرَفٍ وَغَيْرِ مُنْصَرَفٍ فَالْمُنْصَرَفُ مَا دَخَلَتْهُ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ مَعَ التَّنْوِينِ سِوَاءِ كَانِ دُخُولُهَا عَلَيْهِ لَفْظًا أَوْ تَغْدِيرًا فَالْفَتْحُ نَحْوُ هَذَا رَجُلٌ وَفَرَسٌ وَزَيْدٌ وَعِمْرٌ وَرَأَيْتَ رَجُلًا وَفَرَسًا وَزَيْدًا وَعِمْرًا وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَفَرَسٍ وَزَيْدٍ وَعِمْرٍ وَالتَّغْدِيرُ نَحْوُ قَوْلِكَ هَذَا عَصًا وَرَحَى وَرَأَيْتَ عَصًا وَرَحَى وَمَرَرْتُ بِعَصَا وَرَحَى فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ كُلُّهَا مُتَمَكِّنَةٌ وَمَا كَانَ مِثْلَهَا وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فِيهَا الْأَعْرَابُ ٢٠ لَاقَ عَدَمَ ظُهُورِ الْأَعْرَابِ أَمَّا كَانَ لِنُبُوْ حَرْفِ الْأَعْرَابِ عَنْ تَحْمُلِ الْحَرَكَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَالتَّمَكِّنُ وَصْفٌ رَاجِعٌ إِلَى جُمْلَةِ الْمَعْرَبِ وَأَصْلُ الصَّرْفِ التَّنْوِينُ وَحَدُّهُ عَلَى مَا سَنَذَكُرُ فِي مَوْضِعِهِ وَهَذَا الصَّرْفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ سُمِّيَ الْمُتَمَكِّنُ الْأَمْكَنُ فَالْمُتَمَكِّنُ أَعْمَرُ مِنَ الْأَمْكَنِ فَكُلُّ أَمْكَنٍ مُتَمَكِّنٌ وَلَيْسَ كُلُّ مُتَمَكِّنٍ أَمْكَنٍ وَالتَّمَكِّنُ رُسُوحُ الْقَدَمِ فِي الْأَسْمَاءِ وَقَوْلُنَا اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ أَيْ رَاسِخٌ الْقَدَمُ فِي الْأَسْمَاءِ وَقَوْلُنَا اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ أَيْ هُوَ عَمَّا كَانَ مِنْهَا أَيْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى شَبَهِ الْحَرْفِ فَيَمْنَعُ مِنَ الْأَعْرَابِ وَالْأَمْكَنُ عَلَى زِنَةِ أَفْعَلَ إِلَى التَّفْصِيلِ أَيْ هُوَ أَثَرُ

تَمْكُنًا مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَعْضُ فِيهِ شَبَهُ لِحَرْفِ فَيُخْرِجُهُ إِلَى الْبِنَاءِ وَلَمْ يَشَابِهِ الْفِعْلَ فَيَنْقُصَ تَمْكُنُهُ وَبِمَنْعٍ مِنْهُ
بَعْضُ حَرَكَاتِ الْأَعْرَابِ وَهُوَ الْجَمْ وَبِمَنْعٍ مِنْهُ التَّنْوِينُ الَّذِي هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمَاءِ فَكَانَ بِذَلِكَ أَمَكُنَ
مِنْ غَيْرِهِ أَيْ أَرْسَخَ قَدَمًا فِي مَكَانِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمَكَانَ مَا خُوِّدَ مِنْ كَانَ يَكُونُ
فَهُوَ مَفْعَلٌ مِنْهُ كَالْمَقَامِ وَالْمَرَاكِحِ وَلَا أَرَاهُ صَحِيحًا لِقَوْلِهِمْ تَمْكُنَ وَلَوْ كَانَ مِنَ الْكُونِ لَقِيلَ تَكُونُ فَأَمَّا تَمْسُكُنَ
وَتَمْدَرُغَ فَقِيلَ مِنْ فَبِيلِ الْغُلَطِ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ وَقَدْ قَالُوا فِي الْجَمْعِ أَمْكِنَتُهُ وَهَذَا نَصُّ الضَرْبِ الثَّانِي وَهُوَ
غَيْرُ الْمَنْصَرَفِ وَهُوَ مَا يَشَابِهُ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ فَلَمْ يَدْخُلْهُ جَمْ وَلَا تَنْوِينٌ وَيَكُونُ آخِرُهُ فِي الْجَمْ مَفْتُوحًا
نَحْوَ هَذَا أَتَمَّذُ وَعَمَّ وَرَأَيْتُ أَهْمَدَ وَعَمَّ وَمَرَرْتُ بِأَهْمَدَ وَعَمَّ وَالْبَغْدَادِيُّونَ يَسْمُونُ بَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ بَابَ
مَا لَا يَجُزَى وَالضَرْفُ قَرِيبٌ مِنَ الْإِجْرَاءِ لِأَنَّ صَرْفَ الْأَسْمَاءِ إِجْرَاءُ عَلَى مَا لَهُ فِي الْأَصْلِ مِنْ دُخُولِ الْحَرَكَاتِ
الْثَلَاثِ الَّتِي فِي عِلَامَاتِ الْأَعْرَابِ وَبَدَخْلَهُ التَّنْوِينُ أَيْضًا وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ بِإِطْلَاقِهِ يَسْتَحَقُّ وَجُوهَ الْأَعْرَابِ
لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعْنَى الظَّاهِرَةِ عَلَيْهِ بَعْدَ دَلَالَتِهِ عَلَى مَسْمَاهُ وَالْأَسْمَاءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ نَكْرَةً وَمَعْرِفَةً وَالنَّكْرَةُ فِي
الْأَصْلِ وَالْأَخْفُ عَلَيْهِمُ وَالْأَمَكُنُ عِنْدَهُمُ وَالْمَعْرِفَةُ فَرَعٌ فَلَمَّا كَانَتِ النَّكْرَةُ أَخْفَ عَلَيْهِمْ أَلْخَفُوهَا التَّنْوِينُ
دَلِيلًا عَلَى لُحْفَتِهِ وَلِذَلِكَ لَمْ يُلْحَقِ الْأَفْعَالُ لِثِقَلِهَا وَلَا بَدَّ مِنْ بَيَانِ ثِقَلِ الْأَفْعَالِ فَإِنَّ مَدَارَ عَذَا الْبَابِ
عَلَى شَبَهِ مَا لَا يَنْصَرَفُ الْفِعْلُ فِي الثَّعْلِ حَتَّى جَرَى مَجْرَاهُ فِيهِ وَلِذَلِكَ حُذِفَ التَّنْوِينُ مِمَّا لَا يَنْصَرَفُ
لِثِقَلِهِ تَحْمَلًا عَلَى الْفِعْلِ وَإِنَّمَا قُلْنَا أَنَّ الْأَفْعَالَ أَنْفَعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَوْجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْأَسْمَاءَ أَكْثَرُ مِنَ الْفِعْلِ
لَا مِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لَا يَدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ أَسْمٍ يَكُونُ مَعَهُ وَقَدْ يَسْتَعْنِي الْأَسْمُ عَنِ الْفِعْلِ وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّهُ
أَكْثَرُ فِي الْكَلَامِ كَانَ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا وَإِذَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ خَفَّ عَلَى الْأَلْسِنَةِ لِكَثْرَةِ تَدَاوُلِهِ أَلَا تَرَى أَنَّ
الْعَجَمِيَّ إِذَا تَعَاظَى كَلَامَ الْعَرَبِ ثَعَلَ عَلَى لِسَانِهِ لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ لَهُ وَكَذَلِكَ الْعَرَبِيُّ إِذَا تَعَاظَى كَلَامَ
الْعَجَمِ كَانَ ثَقِيلًا عَلَيْهِ لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ لَهُ الْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ الْعَمَلَ بِفَتْحِ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ فَصَارَ كَالْمَرْكَبِ
مِنْهُمَا إِنْ لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُمَا وَالْأَسْمَاءُ لَا يَقْتَضِي شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِذْ هِيَ سَمَةٌ عَلَى الْمَسْمَى لَا غَيْرُ فَهُوَ مَعْرُودٌ
وَالْمَعْرُودُ أَخْفُ مِنَ الْمَرْكَبِ فَقَدْ ثَبِتَ بِهَذَا الْبَيَانِ أَنَّ الْأَفْعَالَ أَنْفَعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَفِي مَعَ ثِقَلِهَا فَرُوعٌ فِي
الْأَسْمَاءِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مُشْتَقَّةً مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي فِي ضَرْبٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ وَأَنَّهَا
مَفْتُوحَةٌ إِلَى الْأَسْمَاءِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا وَكَانَ فِي الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ فَرَعٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ
أَنَّهُ نَائِلٌ لَهُ وَدُخِيلٌ عَلَيْهِ فَحَصَلَ بَيْنَ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَبَيْنَ الْأَفْعَالِ مِشَارَكَةٌ وَمِشَابَهَةٌ فِي الْقَرَعَةِ
وَالشَّيْءِ إِذَا أَشْبَهَ الشَّيْءَ أُعْطِيَ حُكْمًا مِنْ أَحْكَامِهِ عَلَى حَسَبِ قُوَّةِ الشَّبَهِ وَلَيْسَ كُلُّ شَبَهِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ

يُوجِب لأحدهما حُكْمًا هو في الأصل للأخر ولكن الشبهة إذا قوى أَوْجَبَ للحكم وإذا ضعف لم يُوجب فكلما كان الشبه أخص كان أقوى وكلما كان أعم كان أضعف فالشبهة الأعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معنى فهذا لا يُوجب له حكمًا لأنه عامٌّ في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبهة من جهة أنه ناهٍ باجتماع السببين فيه لأن هذا يختص نوعًا من الأسماء دون سائرهما فهو خاصٌّ مُقَرَّبٌ ٥ الاسم من الفعل فإذا اجتمع في الاسم عِلْتَانِ قَرَعَيْنِ من العِلْ التوسع أو عِلَّةٌ واحدة مكررة على ما سيوضح فيما بعد أن شاء الله تعالى فإنه يُشَبَّه الفعل من وجهين ويسرى عليه ثقل الفعل فينبذ منع الصرف فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ واختلَفوا في منع الصرف ما هو فقال قومٌ هو عبارة عن منع الاسم للجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعًا للآخر إذ كان الفعل لا يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ وهو قولٌ بظاهر الحال وقال قوم ينتمون إلى التحقيق أن الجر في الأسماء نظير للجر في الأفعال فلا يمتنع الذي لا ١. ينصرف ما في الفعل نظيره وإنما المحذوف منه علم الحقيقة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ثم يتبع الجر التنوين في الزوال لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضًا فتتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا مدخل للجر فيه إنما يذهب منه التنوين لا غيره فالأبو على لو جرَّ الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقبل مررت بأحمد وإبراهيم لأشبه المبتنيات نحو أمس وجبر ثم لما منع الجر ولا بد للجر من عمل وتأثير شاركه نصب في حركته لتواخيها كما ٢. شارك نصب الفعل جزمته في مثل لم يفعلوا ولن يفعلوا وأخواتهما على أن أبا الحسن وأبا العباس رجهما الله ذهبا إلى أن غير المنصرف مبنى في حال فتحه إذا دخله الجر والمحققون على خلاف ذلك وهو رأى سببونه فعلى هذا القول إذا قلت نظرت إلى الرجل الأسمر وأسمركم فلا سم باقي على منع صرفه وإن أُجِّر لأن الشبه قائم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الأول يكون الاسم منصرفًا لأنه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعد عن الأفعال وغلبت الاسمية فأنصرف وقوله ٣. واسم المتمكن يجمعهما يريد أن ما لا ينصرف متمكن لأن التمكن هو استحقاق الاسم الأعراب بحكم الاسمية وما لا ينصرف مُعَرَّبٌ فهو متمكن لذلك وإن كان غيره أمكن منه فاعرفه

قال صاحب الكتاب والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد

وهي العَلَمِيَّة والتَّأْنِيث اللّازِم لفظاً او معنًى فى نحو سَعَادَ وَطَلَحَةَ وَوزنُ الفعل الذى يغلبه فى نحو أَفْعَلَ فَإِنَّهُ فيه أكثر منه فى الاسم او يَخْصُهُ فى نحو ضَرَبَ إِنْ سُمِّيَ به والوصْفِيَّة فى نحو أَحْمَرَ وَالْعَدْلُ عن صِيغَةٍ الى أُخْرَى فى نحو عَمَرَ وَثَلَاثَ وَأَنْ يَكُونَ جَمْعاً لَيْسَ على زِنْتِهِ وَاحِدٌ كَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ أَلَا مَا اعْتَدَلَ آخِرُهُ نَحْوَ جَوَارٍ فَإِنَّهُ فى الرفع والجَرِّ كَقَاصٍ وفى النصب كَصَوَارِبَ وَخَصَاجِرُ وَسَرَاوِيلُ فى التقدير ٥ جَمْعُ حِصَاجِرٍ وَسِرْوَالَةٍ وَالتَّرْكِيبُ فى نحو مَعْدِيكَرِبَ وَبَعْلَبَكَّ وَالْحُجْمَةُ فى الأعلام خَاصَّةً وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ المضارعَتَانِ لَأَلْفِي التَّأْنِيثِ فى نحو سَكْرَانٍ وَعُثْمَانٍ أَلَا إِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَصَرَفَ،

قال الشارح الأسباب المانعة من الصرف تسعة وهي العَلَمِيَّة والتَّأْنِيث وَوزنُ الفعل والوصف والعِدْلُ والجمع والتَّرْكِيبُ وَالْحُجْمَةُ وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ الزوائد فهذه التسعة متى اجتمع منها اثنتان فى اسم أو واحدٌ يقوم مقام سببَيْنِ اِمْنَعِ من الصرف فلم يدخله جَرٌّ ولا تنوينٌ ويكون فى موضع الجَرِّ مفعولاً ١٠ وذلك قولك هذا أَحْمَدُ وَعَمْرٌ وَأَيُّهُ أَحْمَدُ وَعَمْرٌ ومررت بأحمد وعمر، وأما كان كذلك لشَبَهِهِ بالفعل لاجتماع السببَيْنِ فيه وذلك أَنَّ كُلَّ واحدٍ فرَعٌ على غيره فإذا اجتمع فى الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرعان فصار فرعاً من جهَتَيْنِ احديهما أَنَّهُ لا يفوم بنفسه ويفتقر الى اسم يكون معه والاسم لا يفنفر الى فعل فكان فرعاً عليه والآخَرُ أَنَّهُ مشتَقٌّ من المصدر الذى هو ضَرَبٌ من الاسماء فلما أَشْبَهَهُ فى الفرعية اِمْتَنَعَ منه الجَرُّ والتنوينُ كما اِمْتَنَعَ من الفعل، والتعريفُ فرَعٌ على التَّنْكِيرِ لِأَنَّ اصل الاسماء ١٥ أَنْ تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامةٍ وافتنقارٍ الى وَضْعٍ لِنَعْلِهِ عن الاصل كنعيلٍ جَعْفَرٍ عن اسم النهر الذى هو نكرةٌ شائعٌ الى واحدٍ بعينه فالتعريفُ المانعُ من الصرف هو الذى ينقل الاسم من جهةٍ أَنَّهُ متصَمَّنٌ فيه من غير علامةٍ تدخل عليه وهو تعريفُ العَلَمِيَّةِ، والتَّأْنِيثِ فرَعٌ على التَّنْكِيرِ لوجهَيْنِ احدهما أَنَّ الاسماء قبل الاقْلَاعِ على تَأْنِيثِهَا وتذكيرها يعْبَرُ عنها بلفظ مذكَّرٍ نحو سَيِّءٌ وَحَيَّوَانٍ وَإِنْسَانٍ إِذَا عُلِمَ تَأْنِيثُهَا رُكِبَ عَلَيْهَا الْعَلَامَةُ وليس كذلك المَوْثُتُ، الثانى أَنَّ المَوْثُتَ له علامةٌ على ٢٠ ما سبق فكان فرعاً، وقوله التَّأْنِيثُ اللّازِمُ وصفٌ احتراز به عن تَأْنِيثِ الْعَرَقِ وهو الفارقُ بين المذكر والمَوْثُتِ فى مثل قائمةٍ واعدةٍ ونحوهما من الصفات وامرئٍ وامرأةٍ ونحوهما من الأجناس ومن ذلك ما كان من التَّأْنِيثِ فارقاً بين الواحد والجمع مثلاً تَجَّحَّ وَتَحَكَّ وَشَعِيرٌ وَشَعِيرَةٌ فهذا التَّأْنِيثُ لا اعتدادَ به وأما المانعُ من الصرف التَّأْنِيثُ اللّازِمُ فَإِنْ سُمِّيَ بشيءٍ ممَّا ذُكِرَ وفيه ناء التَّأْنِيثِ العارضةُ لزمه التَّأْنِيثُ بالتسمية فلم يجز سقوطها واعتدُّ بها سبباً مانعاً من الصرف إِذَا انصَمَّرَ اليه غيره نحو طَلَحَةَ وَحَمْرَةَ

فَاتَّهَمَا لَا يَنْصَرِفَانِ لِاجْتِمَاعِ التَّأْنِيثِ وَالتَّعْرِيفِ فَإِذَا تَكَرَّرَ انْصَرَفَ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى فِيهِ إِلَّا التَّأْنِيثُ وَحَدَهُ ٤
فَأَمَّا الْفَاءُ التَّأْنِيثُ الْمَفْصُورَةُ وَالْمَمْدُودَةُ نَحْوُ حُبْلَى وَبُشْرَى وَسَكْرَى وَتَهْرَاءَ وَصَفْرَاءَ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا
مَانِعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ بِانْفِرَادِهَا مِنْ غَيْرِ احتِياجٍ إِلَى سَبَبٍ آخَرَ فَلَا يَنْوَنُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي النِّكَرَةِ فَإِذَا لَمْ
يَنْصَرَفْ فِي النِّكَرَةِ فَأَحْرَى أَنْ لَا يَنْصَرَفَ فِي الْمَعْرِفَةِ لِأَنَّ الْمَانِعَ بَاقٍ بَعْدَ التَّعْرِيفِ وَالتَّعْرِيفُ مِمَّا يَزِيدُهُ
ه ثِقْلًا وَأَمَّا كَانَ هَذَا التَّأْنِيثُ وَحَدَهُ كَافِيًا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ لِأَنَّ الْآلِفَ لِلتَّأْنِيثِ وَهِيَ تَزِيدُ عَلَى تَاءِ
التَّأْنِيثِ قُوَّةً لِأَنَّهَا يُبْنَى مَعَهَا الْأِسْمُ وَتَصْبِيرُ كَبَعْضِ حُرُوفِهِ وَتَغْيِيرُ الْأِسْمِ مَعَهَا عَنْ بِنْيَةِ التَّذْكِيرِ نَحْوَ
سَكْرَانَ وَسَكْرَى وَأَهْمَرَ وَتَهْرَاءَ فَبِنْيَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْثُوثِ غَيْرُ بِنْيَةِ الْمَذْكَرِ وَلَيْسَتْ التَّاءُ كَذَلِكَ أَمَّا
تَدْخُلُ الْأِسْمَ الْمَذْكَرَ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ بِنْيَتِهِ دَلَالَةً عَلَى التَّأْنِيثِ نَحْوَ قَائِمٍ وَقَائِمَةٍ وَبَوَيْدٍ عِنْدَكَ ذَلِكَ
وَصُوحَا أَنَّ الْفَاءَ التَّأْنِيثُ إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً تَثْبُتُ فِي التَّكْسِيرِ نَحْوَ حُبْلَى وَحَبَالَى وَسَكْرَى وَسَكَارَى كَمَا
١ تَثْبُتُ الرَّاءُ فِي حَوَافِرَ وَالْمِيمُ فِي دَرَاهِمَ وَلَيْسَتْ التَّاءُ كَذَلِكَ بَلْ تُحْدَفُ فِي التَّكْسِيرِ نَحْوَ طَلْحَةٍ وَطِلَاحٍ
وَجَفْنَةٍ وَجِفَانٍ فَلَمَّا كَانَتْ الْآلِفُ مُخْتَلِطَةً بِالْأِسْمِ الْاِخْتِلَاطُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ كَانَتْ لَهَا مَزِيَّةٌ عَلَى التَّاءِ
فَصَارَتْ مُشَارِكَةً لَهَا فِي التَّأْنِيثِ عَلَّةً وَمَزِيَّتُهَا عَلَيْهَا عَلَّةٌ أُخْرَى كَأَنَّهُ تَأْنِيثَانِ فَلِذَلِكَ قَالَ صَاحِبُ
الْكِتَابِ مَنِ اجْتَمَعَ سَبَبَانِ أَوْ تَكَرَّرَ وَاحِدٌ وَبَعَثَ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا عَلَّةٌ تَقُومُ مَقَامَ عَلَتَيْنِ وَالْفِقْهُ فِيهِمَا مَا
ذَكَرْنَاهُ ٥ فَأَمَّا الْآلِفُ الرَّائِدَةُ لِلْإِخْلَاقِ نَحْوَ أَرْطَى وَحَبْنَطَى وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَذْكَرَةِ الَّتِي فِي
١٥ آخِرِهَا الْفَاءُ زَائِدَةٌ فَهِيَ تَنْصَرَفُ فِي النِّكَرَةِ نَحْوَ هَذَا أَرْطَى وَرَأَيْتُ أَرْطَى وَمَرَرْتُ بِأَرْطَى فَتَنْوِبُهُ دَلِيلٌ
عَلَى تَذْكِيرِهِ وَصَرَفَهُ فَإِنْ سَمَّيْتُ بِهِ رَجُلًا لَمْ يَنْصَرَفْ لِلتَّعْرِيفِ وَشَبَّهِ الْفَاءُ بِالْفَاءِ التَّأْنِيثِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا
زَائِدَةٌ وَأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ تَحْظُرُ الزِّيَادَةَ كَمَا تَحْظُرُ النِّقْصَ فَتَقُولُ هَذَا أَرْطَى
مُعْبِلًا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ وَقَوْلُهُ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى يَرِيدُ بِاللَّفْظِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ فِي اللَّفْظِ وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ مَسْمَاهُ مَوْثُوثًا كَطَلْحَةٍ وَجَمْرَةٍ فَاتَّهَمَا لَا يَنْصَرِفَانِ لِلتَّعْرِيفِ وَلَفْظُ التَّأْنِيثِ وَإِنْ كَانَ مَسْمَى كُلِّ وَاحِدٍ
٢ مِنْهُمَا مَذْكَرًا وَيُرِيدُ بِالْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ مَسْمَاهُ مَوْثُوثًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ ظَاهِرَةً وَأَمَّا يَقْدَرُ
فِيهِ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَعْدِيرًا نَحْوَ حُنْدٍ وَجَمَلٍ وَسُعَادٍ وَزَيْنَبٍ وَالَّذِي بَدَلُ أَنْ عِلْمُ التَّأْنِيثِ مَقْدَرٌ أَنَّهُ
يُظْهِرُ فِي التَّصْغِيرِ فَتَعْمَلُ حُنَيْدَةً وَجَمِيلَةً فَتُظْهِرُ التَّاءَ فَأَمَّا زَيْنَبُ وَسُعَادُ فَإِنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ لَا تَظْهَرُ فِي
تَصْغِيرِهَا لِأَنَّ الْحُرُوفَ الرَّائِدَةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ يَتَنَزَّلُ مِنْزِلَةً عِلْمُ التَّأْنِيثِ وَلَوْ سَمَّيْتُ رَجُلًا بِزَيْنَبٍ وَسُعَادَ لَمْ
تَنْصَرَفْهُمَا أَيْضًا لِغَلَبَةِ التَّأْنِيثِ عَلَى الْأِسْمِ فَكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتَهُ بَعْنَانٍ لَكَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ سَعَادٍ فِي عِلْبَةِ

التأنيث فلا ينصرف ، وأما وزن الفعل فهو من الأسباب المانعة للصرف وهو فرع لأن البناء للفعل ان كان يَحْضَهُ او يغلب عليه فكان أولى به وجملته الأمر أن وزن الفعل على ثلاثة أضرب وزن يخص الفعل لا يوجد في الاسماء وضرب يكون في الافعال والاسماء ألا أنه في الافعال أغلب وضرب يكون فيهما من غير غلبة لأحدهما على الآخر فالأول نحو ضَرَبَ وضُوبَ فهذان بناءان يخصان الافعال لأنه بناء ما لم يسم فاعله فلا يكون مثله في الاسماء وأما جاء دُئِلَ وهو اسم قبيلة أُنَى أَسَوَدَ وقد تقدم الكلام عليها في الاعلام فاذا سميت بضرب أو ضُوبَ لم ينصرف ذلك الاسم في المعرفة للتعريف ووزن الفعل فلو خُفِّف هذا الاسم أعني ضَرَبَ ونحوه بأن أسكنت عينه فقلت ضُربَ على حد قولهم في كَتَبَ كَتَفَ يسكون التاء فسيبويه رج بصرفه لزوال لفظ بناء الفعل ولأن العباس فيه تفصيلاً ما أحسنه وهو ان كان التخفيف قبل النقل والتسمية انصرف للزوم الاسكان له ومصيره الى زنة الاسم نحو قُفِّلَ وبرِدَ وإن كان الاسكان بعد النقل والتسمية لم ينصرف ان الاسكان عارض بدليل جواز استعمال الأصل فالحركة وإن كانت محذوفة من اللفظ فهي في حكم المنطوق بها ولو سميت بمثل رُدَّ وشُدَّ وقِيلَ وبِيعَ لأنصرف لان هذا اعلال لازم لرَفِص أصله وهو عدم استعماله فصار كأنه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه والحق رُدَّ وشُدَّ حُبَّ ودِرَّ وقِيلَ وبِيعَ بفيلٍ وديكٍ ، ومن ذلك فَعَلَ مثل ضَرَبَ وكَسَرَ بتضعيف العين اذا سميت بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وينصرف في النكرة لزوال احد السببين وهو التعريف لأن هذا ايضا بناء خاص للفعل لا حظ فيه للاسماء وأما وردت الفاعل في الاعلام قالوا خَضَمَ وهو اسم رجل وهو خَضَمَ بن عمرو بن كلاب بن نمير قال الشاعر

* لولا إله ما سكنا خَضَمًا * ولا طَلَلْنَا بالمشاعى قُبَاً

يريد بلاد خَضَمَ اى بلاد بنى نمير ، قالوا عَثَرُ وبَدَرُ فَعَثَرُ اسم مكان وبَدَرُ ماء معروف قال الشاعر وهو زُفَيْرٌ

* لَيْثٌ يَعَثَرُ يصطاد الرجال اذا * ما كَذَبَ اللَّيْثُ عن أَفْرَانِهِ صَدَقًا *

وقال الآخر وهو كُثَيْرٌ

* سَقَا اللَّهُ أَمْوَالَهَا عَرَفَتْ مَكَانَهَا * جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَدَرًا وَالْغَمْرًا *

وهذه اعلام ولا اعتداد بالاعلام في الأبنية وقد تقدم شرح ذلك فأما بَقَمَرُ للنبت المصبوغ به وشَلَمَرُ لبنيث المقدس فهما عجميان ، وأما الضرب الثاني وهو ما يغلب وجوده في الافعال نحو أَفْكَلٍ وهو اسم

لِلرَّعْدَةِ وَأَيَّدَعَ وَهُوَ صَبَّغٌ وَأَرْمَلٌ وَأَكْلَبٌ وَأَصْبَعَ وَيَرْمَعُ وَهِيَ حَجَارَةٌ ذُقَاقٌ تَلْمَعُ وَيَعْمَلُ وَهُوَ جَمْعُ يَعْجَلُ وَهِيَ
النَّاقَةُ السَّرِيعَةُ وَيَلْمُقِي وَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الْقَبَاءِ فَهَذِهِ الْأُبْنِيَّةُ فِي الْأَسْمَاءِ وَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً الْعِدَّةِ فَهِيَ فِي
الْأَفْعَالِ أَعْمٌ وَأَغْلَبُ لَأَنَّ فِي أَوَّلِهَا هَذِهِ الزَّوَائِدَ وَهِيَ تَكْثُرُ فِي أَوَائِلِ الْأَفْعَالِ الْمُضَارَعَةِ فَكَانَ الْبِنَاءُ لِلْفِعْلِ
لِذَلِكَ فَأَفْكَدَ وَأَيَّدَعَ وَأَرْمَلٌ بِمَنْزِلَةِ أَذْهَبَ وَأَشْرَبَ مِنَ الْأَفْعَالِ وَأَكْلَبٌ بِمَنْزِلَةِ أَقْتُلَ وَأَخْرَجَ وَأَصْبَعَ بِمَنْزِلَةِ اعْلَمْ
وَأَسْمَعُ فِي الْأَمْرِ وَفِي الْمُضَارَعِ فَيَمِينُ يَكْسِرُ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مَا عَدَا الْيَاءَ وَيَرْمَعُ وَيَعْمَلُ وَيَلْمُقُ بِمَنْزِلَةِ
بَذْهَبَ وَيَرْكَبُ فَإِذَا سُمِّيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ لِلتَّعْرِيفِ وَوُزِنَ الْفِعْلُ لِأَنَّهُ لَمَّا غَلِبَ
فِي الْفِعْلِ كَانَ الْبِنَاءُ لَهُ وَالْأَسْمَاءُ دَخِيلَةً عَلَيْهِ، وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّلَاثُ وَهُوَ الْبِنَاءُ الَّذِي يَشْتَرِكُ فِيهِ
الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ وَذَلِكَ بَأَن يَسْمَى بِمِثْلِ ضَرَبَ وَعَلِمَ وَطُرِفَ فَإِنَّهُ مَنْصَرَفٌ مَعْرِفَةً كَانَ أَوْ نَكْرَةً لِأَنَّهُ يَكْثُرُ فِي
الْأَسْمَاءِ كَثَرَتُهُ فِي الْأَفْعَالِ مِنْ غَيْرِ غَلْبَةٍ فَنَظِيرُ ضَرَبَ فِي الْأَفْعَالِ مِنَ الْأَسْمَاءِ جَبَلٌ وَقَلَمٌ وَنَظِيرُ عَلِمَ كِتَفٌ
وَرَجُلٌ وَنَظِيرُ طُرِفَ عَصْدٌ وَيَقْطُ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي أَحَدِهِمَا أَغْلَبَ مِنْهُ فِي الْآخِرِ فَلَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ أَوَّلَى بِهِ
فَلَمْ يَكُنْ سَبَبًا وَقَدْ ذَهَبَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ مَنْصَرَفٍ مَا سُمِّيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَاحْتِجَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ
* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَّلَا الثَّنَائِيَا * مَيَّ أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

قَالَ الرَّوَايَةُ جَلَا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ وَهُوَ فَعْلٌ سُمِّيَ بِهِ أَبُوهُ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ حِجَّةٌ عِنْدَ سَبَبِيَّةٍ لِاحْتِمَالِ أَنْ
يَكُونَ سُمِّيَ بِالْفِعْلِ وَفِيهِ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ فَيَكُونُ جَمْلَةً وَالْجَمْلُ تَحَكَّى إِذَا سُمِّيَ بِهَا نَحْوُ بَرَقَ نَحْرُهُ وَشَابَ
١٥ قَرْنَاهَا أَوْ يَكُونُ جَمْلَةً غَيْرَ مَسْمًى بِهَا فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِحَذَوِيٍّ وَالنَّفْدِيرُ أَنَا ابْنُ رَجُلٍ حَلَا كَمَا قَالَ
* كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَفَيْشٍ * يَقْعَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ *

وَالْمُرَادُ جَمْلٌ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَفَيْشٍ فَلَا يَكُونُ مِنْهُ عَلَى سِوَا الْوَجْهِينِ حِجَّةً، وَأَمَّا الْوَصْفُ فَهُوَ مَرْعٍ عَلَى
الْمَوْصُوفِ وَهُوَ عِلَّةٌ فِي مَنْعِ الضَّرْفِ لَأَنَّ الصِّفَةَ تَحْتَاجُ إِلَى الْمَوْصُوفِ كَاِحْتِيَاجِ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ وَالْمَوْصُوفِ
مُنْتَقِذٌ عَلَى الصِّفَةِ كَقَوْلِكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسْمَرٍ وَثَوْبٍ أَحْمَرَ وَالصِّفَةُ مُشْتَقَّةٌ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ مُشْتَقٌّ فَكَانَ
٢٠ فِرْعَا كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ فِرْعٌ فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ سَبَبٌ آخَرُ مَنَعَا الضَّرْفَ نَحْوُ أَحْمَرَ وَأَصْفَرَ وَعَطَّشَانٍ وَسَكْرَانٍ وَأَحْمَرُ
وَشَبَّهَةٌ لَا يَنْصَرَفُ لِلصِّفَةِ وَوُزِنَ الْفِعْلُ وَكَذَلِكَ لَوْ صَغُرَتْهُ لَكَانَ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ أَيْضًا لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ قَدْ
صَغُرَ فِي التَّعَجُّبِ قَالَ الشَّاعِرُ

* يَا مَا أَمِيلُحَ غَزَلَانَا شَدَنَّا لَنَا . مِنْ هُوَلِيَّائِكُنَّ الصَّالِ وَالسَّهَرِ *

وَأَمَّا الْعَدْلُ فَهُوَ اشْتِنَاعُ اسْمٍ عَنْ اسْمٍ عَلَى طَرِيفٍ التَّغْيِيرِ لَهُ نَحْوُ اشْتِنَاعِ عَمْرٍ عَنْ عَامِرٍ وَالْمُشْتَقُّ مَرْعٌ

على المشتق منه، والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لانه اشتق من الاصل بمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ فلذلك ه كان سببا لانه فرع على المعدول عنه فعمر علم معدول عن عامر علم ايضا وكذلك زفر معدول عن زافر علم ايضا وفي الأعلام زافر وإليه تنسب الزافرية والزافر من زفر الحبل يزفره اذا حملاه، وقثم معدول عن قائم علما وهو منقول من القائم وهو اسم الفاعل من قثم اذا أعطى كثيرا، وزحل معدول عن زاحل سمي بذلك لبعد هذه الاسماء كلها معدولة ألا ترى أن ذلك ليس في اصول النكرات، وفعل يأتي على ضروب منها ما ذكرناه من المعدول ومنها أن يجيء جنسا نحو ضرب ونغر وسبد لطائر وجيء صفة ١. تحطم قال الشاعر * قد لقيها الليل بسواقي حطم * وزفر من قوله * يائي الظلامه منها النوفل الزفر * ويجيء جمعا نحو ثقبه وثقب ورطب ورطب فلو سمي بشيء من ذلك لآنصرف لانه منقول من نكره واعتبار العدل من ضروب فعل بامتناع الالف واللام منه وعرفنا أنه معدول أنه ورد في اللغة غير منصرف وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف وكان عمر علما معدولا عن عامر وصفاً وهو مصروف على اصل ما ينبغي أن يكون عليه الاسماء وعمر لفظاً من لفظ عامر وهو غير مصروف فعلم أن سببه مع ١٥ التعريف كونه مغيرا عنه، والمعدول بأبه السماع ألا ترى أنهم لم يقولوا في مالِك مُلْك ولا في حارث حُرث كما قالوا عمر وزفر، والمعدول على ضربين معرفة ونكرة فالمعرفة قد تقدم ذكرها وهو نحو عمر وزفر وهو من قبيل المرتجل لانه يغير في حال العلمية فلو نكر لآنصرف نحو قولك مررت برُحَل وزحل آخر وعمر وعمر آخر لبقائه بلا سبب لانه لما زال التعريف بالتنكير زال العدل ايضا لانه إنما كان عدل عن معرفة علم فاذا نكر لم يكن ذلك العلم مرادا فانصرف، وأما المعدول في حال التنكير فنحو أحاد وثلاث ٢. ورباع وما كان منها نكرات بدليل قوله تع أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع مثنى وثلاث ورباع في موضع الصفة لأجنحة وهي نكرة قال الشاعر

* لَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ * ذِثَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدًا

فأجراه وصفا لذئاب وهو نكرة وصفة النكرة نكرة والمانع له من الصرف على هذا الوصف والعدل عن العدد المكرر فأما الوصف فظاهر وأما العدل فالمراد بمثنى اثنتين اثنتين وكذلك ثلاث ورباع فالعدل هنا

يوجب التكرير فاذا قال جاء القوم ثلث ورباع ثمانية اثم تحزبوا وقت المجيء ثلاثه ثلاثه واربعه اربعه وقالوا موحّد كمثني ومثلث فأما مثلث ومربع الى العقد بقياس ولم يسمع ونظير ثلاث ورباع في الصفة والوزن اُحَادٌ وَثْنَاءٌ وقد سمعنا قال الشاعر

* مَنَنْتُ لَكَ أَنْ تُتْلِقَ بَيْنِي الْمُنَايَا * أَحَادٌ أَحَادٌ فِي شَهْرِ حَلَالٍ *

هـ وأما ما وراء ذلك الى عشار فغير مسموع والقياس لا يدفعه على أنه قد جاء في شعر الكُمَيْتِ
 * خِصَالًا عَشَارًا * فإن سُمِيَ رجلٌ بِمَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ونظائرها انصرف في المعرفة فتقول فيه هذا مَثْنَى وَثَلَاثَ بالتثنية لأن الصفة بالتسمية قد زالت وزال العدل أيضا لزوال معنى العدد بالتسمية وحدث فيه سبب آخر غيرها وهو التعريف فانصرف لبغائه على سبب واحد فإن تكرره بعد التسمية لم ينصرف على قياس قول سيبويه لأنه أشبه حاله قبل النقل وينصرف على قياس قول أبي الحسن لخلوه
 ١٠ من سبب البتة ، وحكى أن ابن تيسان قال قال أهل الكوفة مَثْنَى وَمَوْحِدٌ بمنزلة عَمَرٍ وإِنَّ هذا الاسم معرفة فاذا سميت به رجلا لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل ، ولسائر المعدولة فصول يأتي الكلام عليها هناك مفصلاً إن شاء الله تعالى ، وأما الجمع المانع من الصرف فهو كل جمع يكون ثالثه ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أو سطها ساكن كدَوَابٍّ وَنَحَادٍ وَمَسَاجِدَ وَمَنَابِرَ وَدَنَابِرَ وَمَفَاتِيحَ فكل ما كان من هذا النوع فإنه لا ينصرف نكرة ولا معرفة قال الله تع فَادْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ وقال الله تع لَهْدِمَتِ ١٥ صَوَامِعُ وَبَيْعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ وقال تع بَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَمَتَائِلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ فهذا الجمع وما كان مثله مما فيه شبه بالتصغير ووجه الشبه بينهما أن ثالثه حرف لين زائد وبعد الثالث مكسور كما أنه في التصغير كذلك فدراهم في الجمع كدراهم ودنانير كدنانير ليس بينهما فرق إلا صم أول الاسم المصغر وفتح أول هذا الجمع وهو غير مصروف والذي منعه من الصرف لونه جمعا لا نظير له في الآحاد فصار بعدهم النظير كأنه جمع مرتين وذلك أن كل جمع له نظير من الواحد وحكمه في التفسير والصرف تحكيم نظيره فكلاهما منصرف في النكرة والمعرفة لأن نظيره في الواحد يناسب وإن كان كذلك فلو كان كلاب مما يجمع لكان قياس جمعه كلب على حد كتاب وكتب وكذلك باقي الجوع وهذا الجمع أعني مساجد ودراهم لما كان الجمع الذي ينتهي اليه الجوع ولا نظير له في الآحاد مكسور على حده صار كأنه جمع مرتين نحو كلب وأكلب وأكالب ورهط وأرهط وأراهط وثرت العلة وقامت مقام علتين كما قلنا في ألف التانيث وليس في الأسباب ما يمنع الصرف وحده ويفهم معام علتين سوى

ألف التأنيث وهذا الضرب من الجمع فإذا كان هذا الجمع صحيحاً غير معتل فإنه غير منصرف نحو هذه مساجد ودراهم ويكون في موضع الجر مفتوحاً فإن كان معتلاً بالياء نحو جوارٍ وغواشٍ فإنه ينسحب في الرفع والجر ويُفتح في النصب من غير تنوين نحو هذه جوارٍ وغواشٍ ومررت بجوارٍ وغواشٍ ورأيت جوارٍ وغواشٍ كما تقول رأيت صوارب وفيه مذهباً أحدهما قول للخليل وسيبويه أنه لما كان جمعاً والجمع أثقل من الواحد وهو الجمع الذي ينتهي إليه الكثرة على ما تقدم نحو أكلب وأرايط وأشاف وكان آخره ياء مكسوراً ما قبلها وكانت الضمة والكسرة مقدرتين فيهما وهما مستثقلتان وذلك لما يزيد ثقلها فحذفوا الياء حذفاً تخفيفاً فلما حذفوا الياء نقص الاسم عن مثال مفاعل فدخله التنوين على حد دخوله في قصاع وجفان لأنه صار على وزنه والذي يدل على ذلك أنك إذا صرت إلى النصب لم تحذف الياء لحقة الفتحه ولأنهم لما حذفوا الياء في الرفع والجر ودخله التنوين وافق المفرد المنقوص فصار قولك ١. هذه جوارٍ وغواشٍ ومررت بجوارٍ وغواشٍ كقولك هذا قاصٍ ومررت بقاصٍ أرادوا أن يوافقوه في النصب لئلا يختلف حالهما، وذهب أبو إسحق الزجاج إلى أن التنوين في جوارٍ وغواشٍ ونحوه بدل من الحركة الملقاة عن الياء في الرفع والجر لثقلهما ولما دخل التنوين عوضاً على ما ذكرنا حذفت الياء لالتفاء الساكنين سكونها وسكون التنوين بعدها على ما قلنا في قاصٍ وغارٍ ولا يلزم ذلك في النصب لثبوت الفتحه وهذا الوجه فيه ضعف لأنه يلزم أن يعوض في نحو يغزو ويرمي، فإن قيل أن الأفعال لا يدخلها التنوين فلذلك لم يعوضوا في يغزو ويرمي فالجواب أن الأفعال إنما يمتنع منها تنوين التمكين وهو الدال على الحقة فأمّا غير ذلك من التنوين فإنه يدخلها ألا ترى إلى قوله * وقولٍ إن أصبت لقد أصابن * وقوله * ألا أيها الليل الطوبى ألا أتجلن * وقول العجاج * من طلل كالأحيمي أنهاجن * وتنوين جوارٍ وغواشٍ ليس بتنوين تمكين إنما هو عوض فلا يمتنع من الأفعال كما لا يمتنع تنوين الترتيم، وكان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي فيما حكاه أبو عثمان ينظرون إلى جوارٍ ونحوه من المنقوص فكلموا ٢. كان له نظير من الصحيح مصروف صرفوه وما لم يكن نظيره مصروفاً لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون في غير معتل ويسكنونه في موضع الرفع خاصة قال الفرزدق

* ولو كان عبد الله مؤي هاجوته * ولكن عبد الله مؤي موالياً

ففتح في موضع الجر وهو قول أهل بغداد والصرف قول للخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحق وسائر البصريين، فأمّا قول صاحب الكتاب وخصاجر وسراويل في التقدير جمع حصاجر وسراويل فاشكال

أوردته على نفسه لأنه قد تقدّم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعا لا نظير له في الآحاد وحصاجر
على زنة دراهم وسواهم الصبغ مفرد قال الشاعر

* فَلَا غَضِبْتَ لِرَحْلِ جَا * رِكَ إِذْ نُجِّدَهُ حَصَاجِرْ *

وسراويل اسم مفرد لهذا اللباس فكان في ذلك هدم هذه القاعدة بإيراد نظير لهذا الجمع من الآحاد ثم
انفصل عنه بأن قال أما حصاجر فجمع عند سيبويه سميت به الصبغ وهو معرفة والمعارف من أسماء
المدن والناس قد سمي بالجمع نحو قولهم للقبيلة كلاب وقالوا المدائن لموضع معروف وهو كثير فواحد
حصاجر حصاجر وقد تقدّم الكلام عليه ، وأما سراويل فهو عند سيبويه والنحويين أعجمي وقَعَ في
كلام العرب فوافق بناء بناء ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو قناديل ودنانير قال الشاعر وهو
ابن مقبل

* يَمْشِي بِهَا ذُبُّ الرِّيَادِ كَأَنَّهُ * فَتَى فَارِسِيٍّ فِي سِرَاوِيلِ رَامِحْ *

ويروى أني دونها ذب الرياد هكذا أنشده صاحب الصحاح، قوله ذب الرياد الثور الوحشي والمراد فتى
فارسي رامح في سراويل ومن الناس من يجعله جمعا لسروالة وهي قطعة خرقه منه كدخايرص وأنشدوا
* عليه من اللوم سروالة * فلبس يرق يستعطف *

فيكون عثكالة وعثاكيل وهو رأي أبي العباس ويضعف من جهة المعنى لأنه لا يريد أن يكون عليه
١٥ من اللوم قطعة وأما هو هَجْوٌ والسراويل ثَمَامُ اللباس فأراد أنه تَأَمَّ التَّرَدَّى باللوم، قال أبو الحسن من العرب
من يجعله واحدا فيصرفه والسماع حجة عليه قال أبو علي الوجه عندى أن لا ينصرف في النكرة لأنه
مؤنث على بناء لا يكون في الآحاد فمن جعله جمعا فأمره واضح ومن جعله مفردا فهو أعجمي ولا اعتداد
بالأبنية الأعجمية ، وأما التركيب فهو من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعا على
الواحد وبأنيا له لأن التبسيط قبل التركيب وهو على وجهين أحدهما أن يكون من اسمين ويكون لكل
٢٠ واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر فهذا يسحق البناء لتضمنه
معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه ألا ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة
مراد كما لو عطف أحدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذف حرف العطف وتضمن
الاسمان معناه بنية كما بُنى كيف وأنس لما تضمننا معنى هرة الاستفهام وكما بُنى من حين تضمن
معنى حرف الجزاء وهي إن ، وأما القسم الثاني وهو الداخل في باب ما لا ينصرف فهو أن يكون الاسمان

كشياء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التانيث فما كان من هذا النوع فإنه يجري مجرى ما فيه تاء التانيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو حَضَرَمَوْتُ تقول هذا حَضَرَمَوْتُ ورأيت حَضَرَمَوْتُ ومررت بحَضَرَمَوْتُ فلا ينصرف لأنه معرفة مركَّب والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تاء التانيث مما دخلت عليه ألا ترى أنك تفتح آخر الأول منهما كما تفتح ما قبل تاء التانيث فإن نكرتَه صرفته تقول هذا حَضَرَمَوْتُ وحَضَرَمَوْتُ آخرُ منعت الأول الصرف لأنه معرفة وصرفت الثاني لأنه لما زال التعريف بقيت علَّة واحدة وهو التركيب فأنصرف وفتح الاسم الأول للتركيب وينزل الثاني من الأول منزلة تاء التانيث ويمتنع الثاني من الصرف للتركيب والتعريف وكل ما كان من ذلك كان على ما ذكرنا من منع الصرف ويجوز فيه إضافة الأول الى الثاني فاذا أضفت أعربت الأول بما يستحقه من الاعراب ونظرت في الثاني فإن كان مما ينصرف صرفته وإن كان مما لا ينصرف لم تصرفه ١٠ فتقول فيما يضاف الى المنصرف هذا حَضَرَمَوْتُ وَبَعْلُ بَيْكِ وَإِنْ أَضَعْتَ الى ما لا ينصرف قلت هذا رَامُ هَرَمَزٍ وَمَارُ سَرَجَسَ ورأيت رَامَ هَرَمَزٍ وَمَارَ سَرَجَسَ ومررت برَامَ هَرَمَزٍ وَمَارَ سَرَجَسَ قال جرير

* لَقِيتُم بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ * فَقُلْتُم مَارَ سَرَجَسَ لَا قِتَالًا *

انشد على قول من أضاف فن لم يصف يقول مَارَ سَرَجَسَ بالصم لأنه يجعله كالاسم الواحد حكما يقول يا مَارَ سَرَجَسَ وَأَمَّا مَعْدِيكَرْبُ ففيه الوجهان التركيب والاضافة فإن ركبتهما جعلتهما اسما واحدا وأعربتهما أعراب ما لا ينصرف فتقول هذا معديكرب ورأيت معديكرب ومررت بمعديكرب كما تقول هذا طلحة ورأيت طلحة ومررت بطلحة واذا أضفت كان لك في الثاني منع الصرف وصرفه فاذا صرفته اعتقدت فيه التذكير واذا منعتَه الصرف اعتقدت فيه التانيث فتقول في المنصرف هذا معدي كرب ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كرب كما تقول هذا غلام زبد ورأيت غلام زبد ومررت بغلام زبد وتقول في غير المنصرف هذا معدي كرب ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كرب كما تقول هذا غلام زَيْتَبَ ورأيت غلام زَيْتَبَ ومررت بغلام زَيْتَبَ واعلم أن في معديكرب شدوذبن احدهما من جهة البنية لأنهم قالوا مَعْدِي بالكسر على زنة مَفْعِلٍ والقياس مَفْعَلٌ بالغ فتح نحو المَرْمَى والمَغْرَى وما اعتلت فاءه يجيء المكان منه على مَفْعِلٍ بالكسر نحو المَوْرِدِ والمَوْضِعِ فهذا وجه من الشذوذ والوجه الثاني سكن الباء من معديكرب وهو في موضع حركة ألا ترى أنك اذا ركبت فقلت هذا معديكرب كانت الباء بإزاء الراء من حَضَرَمَوْتُ واللام من بَعْلُكِ وكلاهما مفتوح واذا أضفت كان ينبغي أن تُسكن

في موضع الرفع والجر وتفتح في موضع النصب كما في سائر المنقوصة من نحو هذا قاضى زيد ومررت بقاضى زيد ورأيت قاضى زيد ولم يجز الأمر في معديكرب كذلك بل سكنت في حال النصب كما سكنت في حال الرفع والجر وذلك لأنهم شبهوها في حال التركيب وحصولها حشوا بما هو من نفس الكلمة نحو الياء في درديس والياء في عيصموزة قال الخليل شبهوها بالالف في مثنى ومعنى وأما في حال الإضافة فسكنوها أيضا تشبيها لها بالمرتبة للزوم هذا الاسم الإضافة ولأنهم لما سكنوها في المرتب وهو موضع لا يكون فيه إلا مفتوحة سكنوها ههنا لأنه موضع قد تسكن فيه ألا ترى أنها قد تسكن في الرفع والجر فحمل النصب في مثل هذا على الرفع والجر لحوازي إسكانه في ضرورة الشعر حملا على المرفوع والمجرور تشبيها لها بالالف فأعرفه ، وأما العجمة فأنها من الأسباب المانعة من الصرف لأن العجمة دخيلة على كلام العرب لأنها تكون أولا في كلام العجم ثم تعرب فهي تانية له وفرع عليه ، وأعلم أن قولهم ١٠ العجمة ليس المراد منه لغة فارس لا غير بل كل ما كان خارجا عن كلام العرب من روم ويونان وغيرهم وتنقسم العجمة الى قسمين أحدهما ما عرب من أسماء الأجناس فنقل الى العربى جنسا شائعا واستعمل استعمال الأجناس فجرى مجرى العربى فلا يكون من أسباب منع الصرف واعتباره بدخول الالف واللام عليه وذلك كالأبريسم والديباج والفريد واللجام والاستبرى فهذا النوع من الأعجمى جار مجرى العربى يمنع من الصرف ما يمنعه ويوجب له ما يوجب ، والثانى من العرب ما نقل علما نحو إسحق ويعقوب ١٥ وفرعون وهامان وختلج وتكين فهذه في لغتها الأعجمية أعلام والأعلام معارف والمعرفة أحد الأسباب المانعة من الصرف وقد عربت بالنقل فزادها ذلك ثقلًا ، والأسماء الأعجمية تعرف بعلامات منها خروجها عن أبنية العرب نحو اسمعيل وجبريل ومنها مقاربة ألفاظ العجم ألا أنها غيرت الى المعربة نحو إبراهيم ان قالوا إبراهيم على الإخلاص ومنها ترك الصرف نحو إبليس ولو كان عربيا لأنصرف ومن زعم أنه من إبليس اذا يمس فقد غلط لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية ، وأما الالف والنون المضارعتان ٢٠ لألقى التانيث فهي من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتين والرائد فرع على المريد عليه وهما مع ذلك مضارعتان لألقى التانيث نحو ثمراء وحرّاء والالف في حمراء وحمراء يمنع الصرف وكذلك ما أشبهه وذلك نحو عطشان وسكران وغرّان وغضبان واعتباره أن يكون فعلاً وموئته فعلى نحو قولك في المذكر عطشان وفي المؤنث عطشى وسكران وفي المؤنث سكرى وغرّان وفي المؤنث غرنى لا نقول سكرانة ولا عطشانة ولا غرانة في اللغة الفصحى وأما قلنا فعلاً وموئته فعلى استمرارا من

فَعَلَّانَ آخَرَ لَا فَعَلَى لَهُ فِي الصِّفَاتِ قَالُوا رَجُلٌ سَيِّفَانٌ لِلطَّوِيلِ الْمَشُوقِ وَقَالُوا امْرَأَةٌ سَيِّفَانَةٌ وَلَمْ يَقُولُوا
سَيِّفَى وَقَالُوا رَجُلٌ نَدْمَانٌ وامْرَأَةٌ نَدْمَانَةٌ وَلَمْ يَقُولُوا نَدَمَى فِهَذَا وَنَحْوُهُ مَصْرُوفٌ لَا مُحَالَةً وَوَجْهُ الْمُضَارَعَةِ
بَيْنَ الْاَلِفِ وَالنُّونِ فِي سَكْرَانٍ وَبَيْنَ اَلْفَى التَّأْنِيثِ فِي حَمْرَاءٍ وَقُصْبَاءٍ اُنْهُمَا زَيْدَتَا زَيْدًا مَعَ كَمَا
اُنْهُمَا فِي حَمْرَاءٍ كَذَلِكَ وَاَنَّ الْاَوَّلَ مِنَ الزَّائِدَيْنِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اَلْفٌ وَاَنَّ صَبِيغَةَ الْمَذَكَّرِ فِيهِمَا مُخَالَفَةٌ
ه لِصَبِيغَةِ الْمُؤَنَّثِ وَاَنَّ الْآخِرَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمْتَنِعُ مِنَ اِلْحَاقِ تَاءِ التَّأْنِيثِ فَكَمَا لَا تَقُولُ فِي حَمْرَاءٍ وَصَفْرَاءٍ
حَمْرَاءَةً وَصَفْرَاءَةً كَذَلِكَ لَا تَقُولُ فِي عَطْشَانٍ عَطْشَانَةً وَلَا فِي غَضْبَانٍ غَضْبَانَةً بَلْ تَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ غَضَبَى
وَعَطْشَى وَقَوْلُنَا فِي اللُّغَةِ الْفُصْحَى احْتِرَازٌ عَمَّا رَوَى عَنْ بَعْضِ بَنِي اُسْدٍ غَضْبَانَةً وَعَطْشَانَةً فَالْحَقُّ النُّونَ
تَاءِ التَّأْنِيثِ وَفَرَقَ بَيْنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ بِالْعِلَامَةِ لَا بِالصَّبِيغَةِ وَقِيَاسُ هَذِهِ اللُّغَةِ الصَّرْفُ فِي النِّكَرَةِ كَنَدْمَانٍ
فَتَقُولُ هَذَا عَطْشَانٌ وَرَأَيْتَ عَطْشَانًا وَمَرَرْتُ بِعَطْشَانٍ ، وَاَمَّا الْاَعْلَامُ نَحْوُ مَرَّوَانٍ وَعَدْنَانَ وَغَيْلَانَ فَهِيَ
١ اِسْمَاءٌ لَا تَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَزِيَادَةِ الْاَلِفِ وَالنُّونِ وَاَعْلَمُ اَنْ هَذِهِ الْاَلِفُ وَالنُّونُ فِي هَذِهِ الْاَعْلَامِ وَمَا كَانَ
نَحْوَهَا مَحْمُولَاتٌ عَلَى بَابِ عَطْشَانٍ وَسَكْرَانٍ لِقُرْبٍ مَا بَيْنَهُمَا اَلَا تَرَى اُنْهُمَا زَائِدَتَانِ كَرِيَادَتُهُمَا وَاَنَّهُ لَا
يَدْخُلُ عَلَيْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ لَا تَقُولُ مَرَّوَانَةً وَلَا عَدْنَانَةً لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ تَحْظُرُ الزِّيَادَةَ كَمَا تَحْظُرُ النِّقْصَ وَلَيْسَ
الْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ كَوْنُهُ عَلَى زَنْهِ فَعَلَّانَ اَلَا تَرَى اَنَّ عُثْمَانَ وَذُبْيَانَ وَسُفْيَانَ حَكَمَهَا حَكْمُ عَدْنَانَ وَغَيْلَانَ
فَإِنْ قِيلَ فَأَنْتَ تَقُولُ سَلْمَانٌ وَسَلَمَى فَهَلَا كَانَ كَعَطْشَانٍ وَعَطْشَى فَيَلِيسَ سَلْمَانٌ وَسَلَمَى مِنْ قَبِيلِ
ه عَطْشَانٍ وَعَطْشَى اَمَّا ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ تَلَاقِي اللُّغَةِ وَأَمْرٌ حَصَلَ بِحَكْمِ الْاِتِّفَاقِ لَا أَنَّهُ كَانَ مَعْصُودًا ، وَفَدِ
كَثُرَتْ زِيَادَةُ الْاَلِفِ وَالنُّونِ آخِرًا عَلَى هَذَا لِأَنَّ جُهْلَ أَمْرُهَا فِي مَوْضِعٍ قُضِيَ بِزِيَادَةِ النُّونِ فِيهِ إِلَى اَنْ
تَقُومَ الدَّلَالَةُ بِخِلَافِهِ فَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِسِرْحَانٍ أَوْ امْرَأَةً مِنْعَتَهُ الصَّرْفَ لِأَنَّهُ صَارَ حَكْمُهُ حَكْمَ عَدْنَانَ
وَذُبْيَانَ فَإِنْ نَكَّرْتَهُ انْصَرَفَ لَا مُحَالَةً فَإِنْ سَمَّيْتَ بَرْمَانَ فَسَبِيْبِيَّةً وَالتَّخْلِيلُ لَا يَصْرَفَانِهِ وَحَكْمَانِ عَلَى الْاَلِفِ
وَالنُّونِ بِالزِّيَادَةِ حَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ وَأَبُو الْحَسَنِ يَصْرَفُهُ وَجَمَلُهَا عَلَى أَنَّهَا أَصْلٌ وَحِجَّتُهُ أَنَّهُ قَدْ دُرِيَ فِي النَّبَاتِ
٢ فَعَالٌ نَحْوُ سَمَاقٍ وَجَمَاقٍ وَعُنَابٍ وَجُمَارٍ ، وَقَوْلُهُ اَلَا إِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَصَرَفَ يَعْنِي اَنَّ الْاِسْمَ إِذَا اجْتَمَعَ
فِيهِ سَبَبَانِ مِنَ الْأَسْبَابِ التَّسْعَةِ امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ وَلَمْ يَجْزِ صَرْفُهُ اَلَّا فِي صَرُورِهِ الشَّعْرُ فَإِنَّ صَرُورَةَ الشَّعْرِ
تُبَيِّحُ كَثِيرًا مِمَّا يَحْظُرُهُ النَّثَرُ وَاسْتِعْمَالُ مَا لَا يَسُوغُ اسْتِعْمَالُهُ فِي حَالِ الْاِخْتِيَارِ وَالسَّعَةِ فَجَمِيعُ مَا لَا يَنْصَرِفُ
يَجُوزُ صَرْفُهُ فِي الشَّعْرِ لِأَمَامِ الْقَافِيَةِ وَإِفَامَةٍ وَرَنَاهَا بِزِيَادَةِ التَّنْوِينِ وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ الصَّرُورَاتِ لِأَنَّهُ رَدٌّ إِلَى
الْأَصْلِ وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ اَلَّا مَا كَانَ فِي آخِرِهِ اَلْفٌ التَّأْنِيثِ الْمَعْصُورَةُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ لِلصَّرُورَةِ لِأَنَّهُ لَا

ينتفع بصرفه لأنه لا يسدّ ثُلُمَةً في البيت من الشعر وذلك أنك إذا نوّنت مثلاً حُبْلَى وَسَكْرَى فقلت حُبْلَى وَسَكْرَى فحذف الف التانيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لأنك زدّت التنوين وحذفت الالف فما ربحنا إلا كسر قياس ولم تحظ بغائدة ، واعلم أنك إذا نوّنت اسماً غير منصرف ضرورة جهرته أيضاً لأنك تردّه الى أصله فتحركه بالحركات الثلاث التي تنبغى له نحو قوله

* إذا ما غزوا بالجيش حلق فوقهم * عصائب طير تهتدي بعصائب *

فخفض عصائب لما ردها الى أصلها ،

قال صاحب الكتاب وأما السبب الواحد فغير مانع أبداً وما تعلّق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثابت ،

قال الشارح السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة وقد أجاز الكوفيون والأخفش

١٠ وجماعة من المتأخّرين البصريين كالأعلى وابن البرهان وغيرهما ترك صرف ما ينصرف وأباه سيبويه وأكثر البصريين وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد وقال ليس لمنع الصرف أصلٌ يردّ اليه وقد أنشد من أجاز ذلك أبيانا صالحة العدة قال عباس بن مرداس

* فما كان حصن ولا حابس * يغوثان مرداس في مجمع *

فلم يصرف مرداسا وهو أبوه ، ومن ذلك قول الأصمعي العدواني

* وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض *

١٥

ولم يصرف عامراً وأنشدوا

ومصعب حين جد الأمر أكبرها وأطيبها *

الى أبيات أخر غير هذه جاءت في أشعار العرب أضعاف ما ذكرناه ، وقد تأولها أبو العباس وروى شيئاً منها على غير ما رواه فلما بيت عباس فإن الرواية الصحيحة بغوثان شجى في مجمع وشجّه عود داس

٢٠ وإن صحت روايتهم فإنه جعله قبيلة لتقدمه وكثرة أشياعه ، وأما عامر ذو الطول فأبو القبيلة ويجوز أن يكون جعله القبيلة نفسها فلم بصرفه ثم ردّ الكلام في الصفة الى اللفظ ومنه قوله تعالى ألا أن تموداً كفروا ربهم ألا بعداً لثمود صرف الاول جعله أبا القبيلة ومنعه الصرف بانبا لأنه جعله نفس القبيلة ، وأما قوله مصعب حين جد الأمر فإن الرواية الصحيحة وأنتم حين جد الأمر وإن صحت تلك الرواية جملة على إرادة القبيلة ، وكان أبو بكر بن السراج يقول لو صحت الرواية في ترك صرف ما لا ينصرف ما

كان بأبعد من قوله

* فَبَيَّنَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ * لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ تَجِيبُ *

أما هو فبيّننا هو فحذف الواو من هُوَ وهي متحركة من نفس الكلمة وإذا جاز حذف ما هو من نفس الحرف كان حذف التنوين الذي هو زيادة للضرورة أولى، والذي ذكره أبْن السَّراج لا أراه لأن التنوين حرف دخل لمعنى فإذا حذف أُخِلَّ بذلك المعنى وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة ألا ترى أنّه لما اجتمع التنوين مع ياء المنقوص في مثل قاصٍ ومع المقصور في مثل عصا واقتضت الحال حذف أحدهما حذف لام الكلمة وبقي التنوين لأن حذف التنوين ربما أوقع لبسا وليس كذلك حذف الواو من قوله فبيّنناه يشري رحله، وأعلم أنّ النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الاسماء إذا كان فيه علّة واحدة من العِلل التسع حتّى لو اجتمع معها ١. علّة أخرى امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعة فللمضرورة اعتُبر مُطلق الثقل وفي حال الاختيار اعتُبر ثقل مخصوص فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاما معارف فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببين فلو جاء مثل رجل وفرس وأريد منعه الصرف للضرورة لم يجز عندي فأما صاحب الكتاب فإنه اختار منع جواز صرف ما ينصرف في الضرورة وهو مذهب سيبويه والأكثر من البصريين وقد ذكرت حجّتهم في ذلك،

١٥ قال صاحب الكتاب وما أحد سببيه أو أسبابه العلميّة فحكمه الصرف عند التنكير كقولك ربّ سعاد وقطام لبقاءه بلا سبب أو على سبب واحد،

قال الشارح قد ذكرنا أنّ العلميّة أحد الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان التعريف فرعا والتنكير أصلا على ما مضى والعلميّة تجامع ستّة أسباب من موانع الصرف أحدها العجمة في مثل إبرهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب فهذه الاسماء لا تنصرف للتعريف والعجمة قال الله تع وَأَذِ تَرْفَعِ إِبْرَاهِيمَ الْقَوَاعِدَ ٢. مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ وَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ٣. الثّاني وزن الفعل نحو يَزِيدُ وَتَغْلِبُ وَيَشْكُرُ وَيَعْرِضُ وَخَصَمَ وَضَرَبَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ فهذا وما كان مثله لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل ٤. الثالث العدل في مثل عَمْرٍ وَزُفَرٌ وَحَدَامٌ وَقَطَامٌ عدل من عامر وزافر وخادمة وفاطمة أعلاما ٥. الرابع زيادة الالف والنون في نحو عُثْمَانُ وَذُبْيَانُ وَسَلْمَانٌ وَعَدْنَانٌ فهذا لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون ٦. الخامس التركيب نحو بَعْلَبَكَّ وَمَعْدِيكِرَبَ وَرَأَمَ هُوَمَزٌ وما كان مثلها ممّا جعل الاسمان فيه اسما واحدا فهذه

الاسماء لا تنصرف للتعريف والتركيب، السادس التأنيث في مثل طَلْحَة وَحَمْرَة وَسَعَاد وَقَطَامِر فهذه لا تنصرف للتعريف والتأنيث فالتأنيث في نحو طلحة وحمرة بالتاء وفي سعاد بتفدير التاء ألا أنه لا يظهر لكون الحرف الرائد على الثلاثة ينزل منزلة علامة التأنيث ولذلك يتعاقبان ألا فيما لا يُعْتَد به وذلك في تصغير وراء وقدام فقد قيل وَرَيْبَة وَقَدِيدِيَّة وهو قليل، وأما سَقَر وما كان مثله فإن حركته عينه ه قامت مقام الحرف الرابع على ما سنده، فهذه الستة إحدى عِلَّتَيْهَا التعريف فإذا نُكِرَتْ زالت إحدى العِلَّتَيْن وهو التعريف فبقيت عِلَّة واحدة فينصرف فتقول هذا إبراهيم وإبراهيم آخر وأحمد وأحمد آخر وعمر وعمر آخر وعثمان وعثمان آخر وهذا بعلبك وبعلبك آخر وهذا حمزة وحمزة آخر، وقوله نحو رَبِّ سَعَادِ وَقَطَامِر لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد فالمراد أن سعاد وما كان مثله مثل طلحة فيه التعريف والتأنيث فإذا نُكِرَ انصرف لزوال التعريف وقطامر فيه ثلث عِلَل التعريف والتأنيث ١. والعدل إذا نُكِرَ زال التعريف وزال أيضا العدل لزوال التعريف لأنه إنما كان معدولا في حال التعريف فبقى في كل واحد منهما سبب واحد وهو التأنيث وهذا الضرب من التأنيث لا أثر له إلا مع التعريف فإذا زال التعريف بطل حكمه وصار الاسم في حكم ما لا سبب فيه فإن شئت أن تقول بقي بلا سبب لأن السبب الباقي لا أثر له وإن شئت أن تقول بقي على سبب واحد وهو التأنيث لفظاً ومثله عمر إذا نُكِرَ زال التعريف وزال العدل بزواله أيضاً وهذا إنما يطرد فيما متدل به من سعاد وقطامر ونظائرها ١٥ لا في كل ما أحد سببيه التعريف ألا ترى أن أَدْرَبَجَانَ قد اجتمع فيه التعريف والتركيب والحممة وزيادة الالف والنون فإذا زال التعريف جاز أن يقال لبقائه بلا سبب إذ كان لا أثر لهذه الأسباب إلا مع التعريف ولا يقال بقي على سبب واحد لأنه لما زال التعريف بقي فيه أكثر من سبب واحد فاعرفه

قال صاحب الكتاب ألا نحو أَمَّهَرٍ فَإِنَّ فِيهِ خِلَافاً بَيْنَ الْأَخْفَشِ وَصَاحِبِ الْكِتَابِ

٢. قال الشارح لما أطلق وقال وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند النكير استثنى أَمَّهَرٍ ونحوه من الصفات إذ كان فيه خلاف إذا سُمي به ثم نُكِرَ فَإِنَّ سَبَبِيَّهَ يَمْنَعُ مِنْ صَرْفِهِ بَعْدَ تَنْكِيرِهِ كَمَا كَانَ يَمْنَعُهُ فِي حَالِ تَعْرِيفِهِ إِلَّا أَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الصَّرْفِ مُخْتَلِفٌ فِي حَالِ التَّعْرِيفِ الْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ التَّعْرِيفُ وَوُزْنُ الْفِعْلِ فِي حَالِ النِّكَيرِ شَبَهَهُ بِحَالِهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، وَذَعَبَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ إِلَى صَرْفِهِ لِأَنَّهُ بِالتَّسْمِيَةِ فَارَقَ الصِّفَةَ وَعَرَضَ فِيهِ التَّعْرِيفُ وَوُزْنُ الْفِعْلِ عَلَى مَا ذُكِرَ فَإِذَا نُكِرَ زَالَ التَّعْرِيفُ وَبَعِيَ فِيهِ

عِلَّةٌ واحدةٌ وهى الوزنُ وحده فانصرف وأرى القياسَ ما قاله أبو الحسن وكذلك ما كان نحوه مثل سَكَرَانَ وَعَطَشَانَ اذا سَمِيَ بشيء من ذلك ثم نُكِرَ فهو على الخِلافِ ،

قال صاحب الكتاب وما فيه سببان من الثلاثى الساكن الحَشْوِ كَنُوحٍ وَلُوطٍ منصرفٌ فى اللغة الفصيحة التى عليها التنزيلُ لمقاومةِ السُّكونِ احدى السببَيْنِ وقومٌ يُجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما هـ الشاعرُ فى قوله

* لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَها * دَعَدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فى العَلْبِ *

قال الشارح اعلم ان ما كان ساكنَ الوسط من الثلاثى المؤنث اذا كان معرفة فالوجهُ منعه الصرفُ لاجتماع السببَيْنِ فيه وقد يصرفه بعضهم لُحْفَتِهِ بسكونِ وسطه فكانَ لُحْفَةً فَأَوَمَّتْ احدى السببَيْنِ فبقى سببٌ واحدٌ فانصرف عند هَوْلَاءٍ وفيه رَدٌّ الى الاصل وقد أنشد قول الجَرِيرِ * لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ السَّحْ * والشاهد فيه صرفُ دَعْدٍ وتركُ صرفِها ، والتَلَفَّعُ التَّقَنُّعُ والترَدَّى والعَلْبُ جمعُ عُلْبَةٍ كُطْلَمَةٍ وَطَلَمٍ وهو إِثْلٌ من جِلْدٍ يشرب به الأعرابُ يصفها بأنها حَصِيرَةٌ رقيقةُ العيش لا تلبس ما يلبسه العرب ولا تشرب مما يشربون ، ومثله قول الآخر

* أَلَا حَبْدًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِها هِنْدٌ * وهِنْدٌ أَلَى مِنْ دُونِها النَّأَى والبُعْدُ *

فصرف هندا فى موضعين من البيت وليس ذلك من قبيل الضرورة لأنه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت والعياسُ الصرف لان مُراعاةَ اللفظ فيما لا ينصرف هو البابُ أَلَا ترى أنهم قالوا ذَلِذًا وَجَنَدِلًا فصرفوه وإن كان المراد ذَلِذِلٌ وَجَنادِلٌ غيرَ مصروفين لانهما بزنةِ مَساجِدَ لكنهم حذفوا الالف منها تخفيفا وما حذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به وبَيِّدَ وضوحا أن الالف مرادةٌ أنه قد اجتمع فيها اربعُ متحرّكاتٍ متوالياتٍ فى كلمةٍ مع كون الالف مرادةً فهو مصروفٌ لمراعاةِ اللفظ ، وكان الرَجَّاجُ لا يرى صرفَ نحوِ هِنْدٍ ودَعْدٍ وَجُمْلٍ ولا صرفَ نِىءٍ من المؤنث يسمى باسمٍ على ثلاثة أحرف أو سطرها ٢. ساكنٌ ، فأما الاسمُ الأعجمى الثلاثى الساكنُ الوسطُ فصروفُ البتَّةِ نحو لُوطٍ ونُوحٍ قال الله تعالى تَعِ امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا ، واعلم أن اعتمادهم فى نحو هِنْدٍ ودَعْدٍ وما كان مثلها الصرفَ ومنعه واعتمادهم فى نحو نوحٍ ولوطٍ الصرفَ البتَّةَ مع تساويهما فى الحقيقة لسكونِ أوسطهما دليلٌ على أن حكمَ التأنيث أقوى فى منع الصرف من التَّحْمَةِ وصاحبُ الكتاب لم يفرق بين هِنْدٍ وجُمْلٍ وبين لوطٍ ونُوحٍ وجعل حكمَ نوحٍ ولوطٍ فى الصرف ومنعه كهِنْدٍ ودَعْدٍ وهو انقياسُ ألا أن المسموع ما ذكرناه

قال صاحب الكتاب وأما ما فيه سبب زائد كماه وجور فإن فيهما ما في نوح مع زيادة التأنيث فلا مقال في امتناع صرفه ،

قال الشارح أما ماه وجور اذا سمي بهما امرأتان فلا كلام في منع صرفهما لانه قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب التعريف والتأنيث والعجمة ولذلك لو سميت امرأة بدك او حش لكان غير مصروف لما ذكرناه ولو سميت بهما رجلا لكان حكمهما حكم نوح ولو ط ،

قال صاحب الكتاب والتكرار في نحو بشرى وحرى ومساجد ومصاييح نزل البناء على حرف تأنيث لا بفع منفصلا بحال والنونة التي لا واحد عليها منزلة تأنيث نان وجمع ثان ،

قال الشارح لما ذكر في أثناء هذا الفصل أن السبب الواحد لا يكون مانعا من الصرف البتة خاف أن ينوهم متوقع أن نحو حبلى وبشرى وحرى ومساجد نافض لما قرره فتبه عليه وعرف أن العلة ههنا متكررة وذلك أن ألف التأنيث المقصورة والمدودة في نحو حبلى وسكرى وحرى ومساجد هي المانعة من الصرف وحدها وأن الصفة لا أثر لها بل هي سبب زائد على المانع ألا ترى أن نحو حبارى وبهيمى وشككى اسماء غير صفات ولمس فيها إلا الألف وحدها وأن حمرى وطرفاء ليست بصفة وليس مع الألف المدودة فيهما سواها وإنما منعت الصرف لأنها لازمة للتأنيث وقد بنيت الكلمة عليها فتتنزل منزلة الجزء منها فلذلك تثبت في التفسير نحو حبلى وحبلى وسكرى وسكرى وحرى وحرى وليست ١٠ البناء كذلك في نحو طلحة وهنود إنما هي علامة منفصلة منزلة اسم صم إلى اسم ولذلك تحذف في السكير في نحو قرينة وفري وطمه وجفنة وجفان وطلحة وطلاح فالألف تشارك البناء في التأنيث وتزبد عليها بالضرورة فصار لروم التأنيث منزلة تأنيث نان فهذا معنى تكرر العلة وكذلك نحو مساجد ومصاييح وذلك أن هذا الجمع لما لم يكن له نظير في الآحاد وليس في الجمع جمع إلا وله نظير في الآحاد على ما تقدم فصار هذا الجمع لعدم النظير كأنه جمع نائبا فمكررت العلة وقد تقدم ذلك مبسوطا ،

٢٠

القول في وجوه أعراب الاسم

قال صاحب الكتاب في الرفع والنصب والجر وكذا واحد منها علم على معنى فالرفع علم الغايبية والعاقل

واحد ليس إلا وأما المبتدأ وخبره وخبر أن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس فالحركات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة
أضرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب أن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول، والخبر علم الإضافة، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخله تحت أحكام المنبوعات ينصب عمل العامل على الفيولين انصبابة واحدة، وأنا أسوق هذه الأجناس كلها مرتبة مفصلة بعون الله وحسن تأييده.

قال الشارح اعلم أن الإعراب في اللغة البيان يقال أعرب عن حاجته إذا أبان عنها ومنه قوله عليه السلام الثيب تعرب عن نفسها وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه وذلك لما يعزى اليهم من الفصاحة ١. يقال أعرب وتعرب إذا تخلف بخلف العرب في البيان والفصاحة كما يقال تعدد إذا تكلم بكلام معد، والاعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعائب العوامل في أولها ألا ترى أنك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لصاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الأعراب ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمرو وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه ١٥ والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر، فان قيل فأنت تقول ضرب هذا هذا وأكرم عيسى موسى وتغنصر في البيان على المرتبة قيل هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الأعراب فيهما ولو ظهر الأعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت فرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب عيسى زيد فظهر الرفع في زيد عرفك أن عيسى مفعول ولم يظهر فيه الأعراب وكذلك لو قيل أكل كثرى عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الخاطر إلى أن الكثرى مأكول وكذلك لو نيتيها ٢. أو نعتيها أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فتقول ضرب موسى العيسيين وضرب عيسى الكريم موسى فحينئذ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن، واعلم أنهم قد اختلفوا في الأعراب ما هو فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى قالوا وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها نحو هذا زيد ورأيت زيدا ومهرت بريد والاختلاف معنى لا محالة، وذهب قوم من المناظرين إلى أنه نفس الحركات وهو رأي ابن درستويه فالاعراب عندهم لفظ لا معنى فهو عبارة

كل حركة او سكون يَطْرَى على آخر الكلمة في اللفظ يُحْدَثُ بعاملٍ وَيَبْطُلُ بِبُطْلَانِهِ، والأظهر المذهب الأول لاتّفاقهم على أنّهم قالوا حركات الاعراب ولو كان الاعراب نفس الحركات لكان من اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممتنع، وقوله وجوه الاعراب يريد به أنواع اعراب الاسماء الى هي الرفع والنصب والجّر لانه لما كانت معاني المسمى مختلفة تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافا اليها كان الاعراب المضاف اليه مختلفا ليكون الدليل على حسب المدلول عليه، واعلم ان سيبويه فصل بين ألقاب حركات الاعراب وألقاب حركات البناء فسمي حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا وجزما وحركات البناء ضمّا وفتحاً وكسراً ووقفاً للفرق بينهما فاذا قيل هذا الاسم مرفوع او منصوب او مجرور علم بهذه الألقاب أنّ عاملا عمل فيه يجوز زواله ودخول عامل آخر يُحْدَثُ عمله ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ وأغنى عن أن يقول ضمة حدثت بعامل أو فتحة حدثت بعامل أو كسرة حدثت بعامل فكان في التسمية ١. فائدة الإيجاز والاختصار، وقد خالفه الكوفيون وسموا الضمة اللازمة رفعا والفتحة والكسرة نصبا وجرا والصواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة، واعلم ان اعراب الاسماء من هذه الأربعة الرفع والنصب والجّر ولا يدخل الاسم جزم وأما لم تُجْزَم الاسماء لتمكّنها ولزوم الحركة والتنوين لها فلو جُزمت لأبطل الجازم الحركة وإذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين لأن التنوين تابع للحركة ولوزال اختلت الكلمة بدّهاب شيئين أحدهما للحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافا اليها والآخر التنوين الذي ١٥ هو دليل كونه منصرفا، فان قيل فهلا أذهب الجازم للحركة وحدها قيل لو حذفت للحركة للجازم لزوم تحريك حرف الاعراب لسكونه وسكون التنوين بعده ولو فعلنا ذلك لعاد لفظ المجزوم الى لفظ غير المجزوم فلم يصحّ للجزم فيه لانه لا يسلم سكونه، ويجئني عن المازني أنّه قال لم يدخل الجزم الاسماء لانه بعوامل يمنع دخولها على الاسماء من جهة المعنى نحو كم ولما وإن المجازية وما جرى مجراها، وفوله وكل واحد منها علم على معنى يريد الرفع والنصب والجّر كل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم ٢. الى هي الفاعلية والمفعولية والاضافة ولولا إرادته جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة الى كثرتها وتعددها، ثم قال فالرفع علم الفاعلية فعدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لا سيّما المبتدأ لمشاركة في الإخبار عنه وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب أما احتسب للفرق بين المعاني الى لولاها وقع كبس الرفع أما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدأ والخبر لم يكن

لأمرٍ يُجشَى التباسه بل لضربٍ من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مُخْبَرًا عنه واقتضار المبتدأ إلى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذى قبله ولذلك رُفِعَ المبتدأ والخبر، وذهب سيبويه وابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمولٌ عليهما ومنه قول سيبويه أعلم أن الاسم أوله الابتداء يريد أوله المبتدأ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لأن المبتدأ يكون مُعْرَى من العوامل اللفظية وبُعْرَى الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقتصرن به غيره، والذى عليه جذائى أصحابنا اليوم المذهب الأول وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولاً وحمل عليه المبتدأ والخبر واسم كان وخبر إن وخبر لا التى لنفى الجنس واسم ما ولا التى بمعنى ليس وجعل لكل واحد منها فصلاً يأتى عقيب هذا مرتباً هذا الترتيب ويستقصى عليها الكلام هناك، وقوله والفاعل واحد ليس إلا يريد أن كل فعلٍ منعّد كان أو غير منعّد لا يكون له إلا فاعلٌ واحدٌ والعلة في ذلك أن الفعل حديثٌ وخبرٌ فلا بد له من مُحدّثٍ عنه يُسند ذلك للحديث إليه ويُنسب إليه وإلا عِدِمَتْ فائدته فاذا ذكرت بعده اسماً وأسندت ذلك الفعل إليه اشتغل به وصار حديثاً عنه وإن جئت بعده باسم آخر وقع فصلاً فينتصب انتصاب الفصلات وهو المفعول به، وقوله ليس إلا يريد ليس إلا ذلك فحذف المستثنى منه تخفيفاً وحذف المستثنى أيضاً وحذف المستثنى بعد إلا سائغ إذا وقعت بعد ليس وسيوضح في موضعه من الاستثناء ان شاء الله تعالى.

ذكر المرفوعات

الفاعل

فصل ٢٠

٢٠ قال صاحب الكتاب هو ما كان المُسند إليه من فعلٍ أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك ضربَ زيدٌ وزيدٌ ضاربٌ غلامه وحسنٌ وجهه، وحقه الرفع ورافعه ما أسند إليه،

قال الشارح أعلم أنه قدّم الكلام في الاعراب على المرفوعات لأنها اللوازم للجملّة والعُدّة فيها وإلى لا تخلو منها وما عداها فصلاً يستقلّ الكلام دونها ثم قدّم الكلام على الفاعل لأنه الأصل في اسحقاق الرفع وما عداه محمولٌ عليه على ما تقدّم شرحه، وأعلم أن الفاعل في عرف الخوئين كل اسم ذكرته

بعد فعلٍ وأُسندت ونُسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواءً، وبعضهم يقول في وصفه كل اسم تقدّمه فعلٌ غيرٌ مغيّرٍ عن بُنيته وأُسندت ونُسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ويريد بقوله غير مغيّرٍ عن بُنيته الانفصال من فعلٍ ما لم يُسمّر فاعله ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك لأنّ الفعل إذا أُسند إلى المفعول نحو ضَرَبَ زَيْدٌ وأَكْرَمَ بَكْرٌ صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون مُوجداً للفعل أو مؤثراً فيه، وقال بعضهم في وصفه هو الاسم الذي يجب تقديم خبره لمجرّد كونه خبراً كأنه احتراز بقوله لمجرّد كونه خبراً من الخبر إذا تضمن معنى الاستفهام من نحو أَيْنَ زَيْدٌ وَكَيْفَ مُحَمَّدٌ وَمَتَى الْخُرُوجُ فَإِنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ الَّتِي وَقَعَتْ أَخْبَاراً يَجِبُ تَقْدِيمُهَا لَكِنْ لَا لِمَجْرَدِ كَوْنِهِ خَبِراً بَلْ لِمَا تَضَمَّنَهُ الْخَبَرُ مِنَ الاسْتِفْهَامِ الَّذِي لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وهذا الكلام عندي ليس بِمَرْضَى لأنّ خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدّم لمجرّد كونه خبراً إذ لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو زَيْدٌ قائمٌ وعبدُ الله ذاهبٌ فلما لم يجب ذلك في كل خبر علم أنّه أتما وجب تقديم خبر الفاعل لأمرٍ وراء كونه خبراً وهو كونه عاملاً فيه ورتبة العامل أن يكون قبل المفعول وكونه عاملاً فيه سببٌ أوجب تقديمه كما أن تضمن الخبر هجرة الاستفهام في قولك أَيْنَ زَيْدٌ ونظائره سببٌ أوجب تقديمه فاعرفه، وفي الجمله الفاعل في عَرَفَ أَهْلَ هَذِهِ الصَّنْعَةِ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَسْمِيَتُهُمْ إِيَّاهُ فاعلاً في الصُّورِ الْمُخْتَلِفَةِ مِنَ النِّفْيِ وَالْإِجَابِ وَالْمُسْتَقْبَلِ وَالْاسْتِفْهَامِ مَا دَامَ مُقَدِّماً عَلَيْهِ وَذَلِكَ نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ وَسَيَقُومُ زَيْدٌ وَهَلْ يَقُومُ زَيْدٌ فَزَيْدٌ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّورِ فاعلٌ من حيث أنّ الفعل مسندٌ إليه ومقدّمٌ عليه سواءً فَعَلَ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ وَيُؤَيِّدُ إِعْرَاضَهُمْ عَنِ الْمَعْنَى عِنْدَكَ وَضَوْحاً أَنَّكَ لَوْ قَدِّمْتَ الْفَاعِلَ فَقُلْتَ زَيْدٌ قَامَ لَمْ يَبْوَ عِنْدَكَ فاعلاً وَأَتَمَّا يَكُونُ مُبْتَدَأً وَخَبِراً مَعْرِضاً لِلْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وقوله وَحَقُّهُ الرُّفْعُ يَعْنِي وَحَصَّنَتْهُ مِنَ الْحَرَكَاتِ الرُّفْعُ، وَرَافَعُهُ مَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ مِنَ الْفِعْلِ أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِثْلَ الْفِعْلِ قَامَ زَيْدٌ رَفَعْتَ زَيْدًا بِقَامَ وَمِثْلُ مَا هُوَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ نَحْوُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ ٢٠ وَالصِّفَاتِ الْمَشَبَّهَةِ بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ نَحْوَ قَوْلِكَ زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ وَحَسَنٌ وَجْهُهُ وَمَضْرُوبٌ أَخُوهُ فَهَذَا فِي تَقْدِيرِ يَضْرِبُ غُلَامَهُ وَحَسَنٌ وَجْهُهُ وَيَضْرِبُ أَخُوهُ فَارْتِفَاعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْغُلَامِ وَالْوَجْهِ وَالْأَخِ كَارْتِفَاعِ زَيْدٍ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِكَ ضَرَبَ زَيْدٌ، وَرَبَّمَا قَالُوا بَعْضُهُمْ فِي عِبَارَتِهِ الْفَاعِلُ مَا ارْتَفَعَ بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ وَهُوَ تَقْرِيبٌ وَهُوَ فِي الْخَفِيفَةِ غَيْرُ جَائِزٍ لِأَنَّ الْإِسْنَادَ مَعْنَى وَلَا خِلَافَ أَنَّ عَامِلَ الْفَاعِلِ لَفْظِيٌّ، فَإِنْ فِيلَ وَلَمْ كَانَ حَقُّ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ أَحَدِهَا أَنَّ الْفَاعِلَ رُفِعَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

المفعول الذى لولا الاعرابُ لجاز أن يُنَوِّقَ أنه فاعلٌ وكان الغرضُ اختصاصَ كلِّ واحدٍ منها بعلامةٍ تُميِّزه عن صاحبه وكان زمامُ هذا الأمرِ بيدِ الواضعِ ، وثانيها أنَّ الفاعلَ إنما اختصَّ بالرفعِ لقُوَّتِهِ والمفعولُ بالنصبِ لضعفه والمعنى بقوةِ الفاعلِ تمكُّنه بلزومه الفعلَ وعدمِ استغناء الفعل عنه وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه وحذفه ألا ترى أنك تقول ضَرَبَ زيدٌ ويكون الكلامُ مستقلاً وإن لم تذكر مفعولاً ولو أخذت تحذف الفاعلَ ولم تُقِمْ مقامه شيئاً نحو ضَرَبَ زيداً من غير فاعلٍ لم يكن كلاماً وإذا كان الفاعلُ أقوى والمفعولُ أضعفُ والضمَّةُ أقوى من الفتحة لأنَّ الضمَّةَ من الواو والفتحة من الالف والواو أقوى من الالف لأنها أَضْيَقُ مَخْرَجاً ولذلك يسوغ تحريكُ الواو ولا يمكن ذلك في الالف لسعةِ مخرجها ومخرجُ الحرفِ كلما اتسع ضعفُ الصوتِ الخارجُ منه وإذا ضاق صلبُ الصوتِ وقوى فناسبوا بأن أعطوا الأقوى الأقوى والأضعفُ الأضعفَ ، ووجهُ ثالثٌ أنَّ الفاعلَ أقلُّ من المفعول إذ الفعلُ لا يكون له إلا فاعلٌ واحدٌ وقد يكون له مفعولاتٌ كثيرةٌ نحو ضَرَبَ زيدٌ عمراً وأعطيتُ زيداً درهماً وأعلمتُ زيداً عمرواً خيراً الناس فيتعدى الى مفعول واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة ولك أن تأتى بالمصدر بعد ذلك والظرف من الزمان والظرف من المكان والمفعول له والمفعول معه والحال والاستثناء والضمَّةُ أثقلُ من الفتحة فأعطوا الفاعلَ الذى هو قليلُ الرفعِ الذى هو ثقيلٌ وأعطوا المفعولَ الذى هو كثيرُ النصبِ الذى هو خفيفٌ وأما فعلوا ذلك لوجهين أحدهما لِيَقْلَ في كلامهم ما يستعملون وهو الضمَّةُ والثانى أنَّهم خصوا الفاعلَ بالرفعِ ١٥ والمفعولَ بالنصبِ ليكون ذلك عدلاً في الكلام فيكون ثقلُ الرفعِ مؤازراً لقلَّةِ الفاعلِ وخِفَّةُ النصبِ مؤازرةً لكثرةِ المفعولِ ومثله مثلُ مَنْ نُصِبَ بين يديه حَجْرانِ أحدهما خمسةُ أرطالٍ والاخرُ عشرةُ أرطالٍ قد قيل له عالجٌ إن شئتُ الخفيفةُ عشرَ مرَّاتٍ وإن شئتُ عالجٌ الثقيلُ خمسَ مرَّاتٍ فنكون كثرةَ ممارسةِ الخفيفِ مؤازرةً لقلَّةِ ممارسةِ الثقيلِ فيكون ذلك جازياً على منهجِ الحكمةِ والعَدْلِ فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والأصل أن يلي الفعلَ لأنه كاجتزأ منه فإذا قُدِّمَ عليه غيره كان في النيةِ مؤخراً ومن ٢٠ ثم جازَ ضَرَبَ غلامه زيدٌ وامتنع ضرب غلامه زيداً ،

قال الشارح أعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركةُ الفاعلِ في الأصل أن يكون بعد الفاعل لأنَّ وجوده قبل وجودِ فعله لكنَّه عَرَضَ للفعل أن كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلُّقهما به واقتضائهما إيَّاهما وكانت مرتبةُ العاملِ قبل المفعول فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلمُ بأسحقاقِ تقدُّمِ الفاعل على فعله من حيث هو مُوجِّدُهُ نائياً فأعني أَمَّنُ اللَّبْسِ فيه عن وضعِ اللفظ عليه فلذلك قُدِّمَ الفعل

وكان الفاعل لازماً له ينتزَل منزلةً للجزء منه بدليل أنه لا يستغنى عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعله ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا وَضَرَبْتُمْ عَلَى مَا سَنَذَكُرُ فِي الْفَصْلِ الَّذِي بَعْدَهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنَ الدَّلِيلِ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ عَلَى شِدَّةِ اتِّصَالِ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ وَاخْتِلَاطِهِ بِهِ مَا فِيهِ مَقْنَعٌ وَإِذَا كَانَ الْفَاعِلُ كَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ وَجِبَ أَنْ يَتَرْتَّبَ بَعْدَهُ وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ كَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ عَلَى أَوَّلِهَا وَوَجِبَ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ مِنْ حَيْثُ كَانَ فَضْلُهُ لَا يَتَوَقَّفُ انْعِقَادُ الْكَلَامِ عَلَى وَجُودِهِ فَإِذَا رُتِبَتِ الْفِعْلُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلًا وَرُتِبَةُ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ وَرُتِبَةُ الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ آخِرًا وَقَدْ تَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ لَصَرْبٍ مِنَ التَّوَسُّعِ وَالْإِهْتِمَامِ بِهِ وَالنِّيَّةِ بِهِ التَّأْخِيرُ وَلِذَلِكَ جَازٌ أَنْ يُقَالَ ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ فَالْغُلَامُ مَفْعُولٌ وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ الْفَاعِلِ وَهُوَ بَعْدَهُ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ فَهُوَ فِي الظَّاهِرِ إِصْبَارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مَفْعُولًا كَانَتِ النِّيَّةُ بِهِ التَّأْخِيرَ لِأَنَّهُ لَمَّا وَقَعَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ كَانَتِ النِّيَّةُ بِهِ التَّأْخِيرَ إِلَى مَوْضِعِهِ وَيَكُونُ الضَّمِيرُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي الْفِظِ دُونَ الْمَعْنَى وَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَوْ قُلْتُ ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدًا بَرَعَ الْغُلَامُ مَعَ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِضَمِيرِ الْمَفْعُولِ لَكَانَ مُتَنَعًا لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الظَّاهِرِ لَفْظًا وَمَعْنَى لِأَنَّ الْفَاعِلَ وَقَعَ أَوَّلًا وَهُوَ مُرْتَبِتُهُ وَالشَّيْءُ إِذَا وَقَعَ فِي مُرْتَبِتِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنَوَّى بِهَا غَيْرُهَا وَقَدْ أَقْدَمَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ جَنِّيٍّ عَلَى جَوَازِ مِثْلِ ذَلِكَ وَجَعَلَهُ قِيَاسًا قَالَ وَذَلِكَ لِكثْرَةِ مَا جَاءَ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ حَتَّى صَارَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ كَالْأَصْلِ وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ

* جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَائِرٍ * جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ *

وَذَلِكَ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ لِلْجَهْرِ وَالصَّوَابُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ عَائِدَةً إِلَى الْمَصْدَرِ وَالتَّقْدِيرُ جَزَى رَبُّ الْجَزَاءِ وَصَارَ ذِكْرُ الْفِعْلِ كَتَقْدِيمِ الْمَصْدَرِ إِذَا كَانَ دَالًّا عَلَيْهِ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ أَيْ كَانَ الْكِذْبُ شَرًّا لَهُ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ الضَّمِيرُ فِي الْبَيْتِ يَعُودُ إِلَى الْمَفْعُولِ بَعْدَهُ وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الضَّرُورَةِ وَلَا يَجُوزُ مِثْلُهُ فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ وَسَعَةِ الْكَلَامِ فَاعْرِفْهُ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَمَضَرُّهُ فِي الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ كَمَا ظَهَرَ تَقُولُ ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا وَضَرَبُوا وَضَرَبْتُمْ وَتَقُولُ زَيْدٌ ضَرَبَ فَتَنَوَّى فِي ضَرَبَ فَاعِلًا وَهُوَ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى زَيْدٍ شَبِيهٍ بِالتَّاءِ الرَّاجِعَةِ إِلَى أَنَا وَأَنْتَ فِي أَنَا ضَرَبْتُ وَأَنْتَ ضَرَبْتَ

قال الشارح لا فرق بين إسناد الفعل الى الفاعل الظاهر وبين إسناده الى المضمر من جهة حصول الفائدة واشتغال الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر ألا أنك اذا أسندته الى ظاهر كان مرفوعا وظهر الاعراب فيه واذا أسندته الى مضمر لم يظهر الاعراب فيه لانه مبني وإنما يحكم على محله بالرفع فاذا قلت ضربتُ كانت التاء في محل مرفوع لأنها الفاعلة، واعلم ان الفعل الماضي اذا اتصل به ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربتُ وقيلتُ وذلك لثلاث يتوالى في كلمة اربع متحرّكات لوازم فقولنا لوازم تحرّز من ضمير المفعول لأن الفعل لا يسكن لأنه اذا اتصل به ضمير المفعول لأن ضمير المفعول ليس بلازم للفعل ألا ترى أنه يجوز إسقاطه وحذفه وأن لا تذكره فتقول ضربتك بالتحريك فيجتمع فيه اربع متحرّكات ان لم تكن لوازم لأن ضمير المفعول في حكم المنفصل فعلى هذا تقول ضربتُ يسكون الباء اذا أردت الفاعل ويقع الظاهر بعده منصوبا لأنه المفعول وتقول ضربتُ بحركة الباء اذا أردت المفعول ويقع الظاهر بعده مرفوعا لأنه الفاعل فقد بان الفرق بين ضربتُ وضربتُ وحدتُنا وحدتُنا اذا أسكنت فالضمير فاعلٌ واذا حرّكت فالضمير مفعولٌ وقوله فهو ضميرٌ يرجع الى زيد يريد بذلك أنك اذا أخبرت عن أنا وهو ضميرٌ منفصلٌ فقلت أنا ضربت وعن أنت في قولك أنت ضربت فكما يعود الى كل واحد منهما ضميرٌ متصلٌ يظهر في اللفظ له صورةٌ تدركها الحاسة في الخط كان كذلك في الغائب ولم يظهر له صورةٌ ولا لفظٌ حملاً لما جهل أمره على ما علم فاعرفه

فصل ٢٣

قال صاحب الكتاب ومن إضمار الفاعل قولك ضربتُ وضربتُ زيدا تُضمر في الاول اسم من ضربك وضربته إضماراً على شريطة التفسير لأنك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلاً ومفعولاً فوجهت الفعلين اليه استغنيت بذكرة مرة ولما لم يكن بُد من إعمال احدهما فيه عملت الذي أوليته إياه ومنه قول طُويل أنشده سيبويه * جَرى فوقها واسنشعرتُ لَوْنٌ مُدْهَبٌ*

قال الشارح هذا الفصل من باب إعمال الفعلين وهو باب الفاعلين والمفعولين، اعلم أنك اذا ذكرت فعلين او نحوهما من الاسماء العاملة ووجهتهما الى مفعول واحد نحو ضربتُ وضربتُ زيدا فإن كل واحد من الفعلين موجّه الى زيد من جهة المعنى ان كان فاعلاً للاول ومفعولاً للثاني ولم يجوز أن يعمل جميعاً فيه لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة على أن الغراء قد ذهب الى أنك اذا قلت

قَالَ وَقَعَدَ زَيْدٌ فَكِلَا الْفَعْلَيْنِ عَامِلٌ فِي زَيْدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّ مِنَ الْجَائِزِ تَغْيِيرَ أَحَدِ الْعَامِلَيْنِ بِغَيْرِهِ مِنَ
النَّوَاصِبِ وَحِينَئِذٍ يُوَدَّى إِلَى أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الْوَاحِدَ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ وَذَلِكَ فَاسِدٌ وَإِنْ
لَمْ يَجْزِ أَنْ يَعْمَلَ مَعًا فِيهِ وَجِبَ أَنْ يَعْمَلَ أَحَدُهُمَا فِيهِ وَتُقَدَّرُ لِلْآخَرِ مَعْمُولًا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ، وَذَهَبَ
لِلْجَمْعِ إِلَى جَوَازِ إِعْمَالِ أُيْهِمَا شَتَّى وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَوَّلِيَّةِ فَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّ إِعْمَالَ الثَّانِي أَوَّلَى وَذَهَبَ
الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ إِعْمَالَ الْأَوَّلِ أَوَّلَى فَإِذَا قُلْتَ ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا نَصَبْتُ زَيْدًا لِأَنَّكَ أَعْمَلْتَ فِيهِ ضَرَبْتُ
وَلَمْ تُعْمَلِ الْأَوَّلُ فِيهِ لَفْظًا وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَذَهَبَ سَبِيحِيَّةٌ إِلَى أَنَّ فِي ضَرَبَنِي فَاعِلًا مَضْمُرًا دَلَّ عَلَيْهِ
الْمَذْكُورُ وَحَمَلَهُ عَلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ امْتِنَاعُ خُلُوعِ الْفِعْلِ مِنْ فَاعِلٍ فِي الْفِظَةِ، وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّ الْفَاعِلَ
مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ، وَكَانَ الْفَرَّاءُ لَا يَرَى الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَأَثَرُ هَذَا الْخِلَافِ يَظْهَرُ فِي التَّنْثِيَةِ
وَالْجَمْعِ فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ سَبِيحِيَّةٍ فِي التَّنْثِيَةِ ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ وَفِي الْجَمْعِ ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ
١٠ فَتُظْهِرُ عَلَامَةَ التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ لِأَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا وَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا وَفِي التَّنْثِيَةِ
ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ وَفِي الْجَمْعِ ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ فَتُوجِدُ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ فِي كُلِّ حَالٍ تُخْلُوهُ مِنْ
الضَّمِيرِ، وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ سَبِيحِيَّةٍ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ قَدْ وَرَدَ عَنْهُمْ فِي مَوَاضِعَ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ
مِنْ ذَلِكَ إِضْمَارُ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ وَالْحَدِيثِ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَمَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا نَحْوُ قَوْلِهِ نَعِ قُلُ هُوَ
أَلَّهُ أَحَدٌ وَهُوَ إِضْمَارُ الشَّأْنِ وَالْحَدِيثِ وَفَسَّرَهُ بَعْدَهُ وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ

* إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ * وَآخَرُ مُثْنٍ بِالذِّي كُنْتُ أَصْنَعُ*

١٥

الْمُرَادُ كَانَ الشَّأْنُ وَالْأَمْرُ النَّاسُ نِصْفَانِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ فَفِي نَعَمْ فَاعِلٌ مَضْمُرٌ فَسَّرْتَهُ
النُّكْرَةَ بَعْدَهُ وَالنَّقْدِيرُ نَعَمْ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ أَيْ الْمَضْمُرُ كِنَايَةٌ عَنْ رَجُلٍ، وَمِثْلُهُ رَبُّهُ رَجُلًا أَدْخَلَ رَبُّ
عَلَى مَضْمُرٍ لَمْ يَنْتَقِمْ لَهُ ذِكْرُ ظَاهِرٍ وَفَسَّرَهُ بِمَا بَعْدَهُ وَيَسْمِيهِ الْكُوفِيُّونَ الْمَضْمُرَ الْمَجْهُولَ، وَأَمَّا حَذْفُ الْفَاعِلِ
الْبَتَّةَ وَإِخْلَاءُ الْفِعْلِ عَنْهُ فَغَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي سَاءٍ مِنْ دِلَامِهِمْ فَكَانَ مَا قُلْنَاهُ وَهُوَ الْحَمْلُ عَلَى الْإِضْمَارِ يَشْرُطُ
٢. التَّفْسِيرَ أَوَّلَى إِنْ كَانَ لَهُ نَظِيرٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فَكَانَ أَقْلَ مَحَافَظَةٍ، وَقَوْلُهُ تَضْمُرُ فِي الْأَوَّلِ اسْمٌ مِنْ ضَرَبِكَ
وَضَرَبْتَهُ يَرِيدُ مَضْمُرَ الْأَسْمِ الْمَذْكُورِ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى إِنْ كَانَ ضَارِبًا وَمَضْرُوبًا وَلِذَلِكَ
يُتَرَجَّمُ بِبَابِ الْفَاعِلَيْنِ وَالْمَفْعُولَيْنِ اللَّذَيْنِ يَفْعَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ مِثْلَ مَا يَفْعَلُ بِهِ الْآخَرُ فَإِذَا
قُلْتَ ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا أَصْبَرْتَ فِي الْأَوَّلِ اسْمَ زَيْدٍ الَّذِي فَعَلَ بِكَ مِنَ الضَّرْبِ مِثْلَ مَا فَعَلْتَ بِهِ،
فَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ وَهُوَ مِنْ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ لَطْفِيبِ الْعَنَوِيِّ

* وَكُنْتَا مُدَمَّاهُ كَأَنَّ مُتَوَنِّهًا * جَرَى قَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُدْهَبٌ *

فشاهد على إعمال الثاني وهو اختيار سيبويه ، نصب اللون باستشعرت وأضمر في جرى فاعلا دل عليه لون مذهب ولو كان أعمل الأول لرفع اللون بالفعل الأول وكان أظهر ضمير المفعول في استشعرت وقال واستشعرت كانه يصف خيلا وأن ألوانها كُنت مشوبة بحمرة كان عليها شعار ذهب والشعار ما يلي للجسد من الثياب والمذهب ههنا من أسماء الذهب فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وكذلك اذا قلت ضربت وضربني زيد رفعتك لا يلائمك إياه الرفع وحذفت مفعول الأول استغناء عنه ، وعلى هذا يُعْمَلُ الأقرب أبدا فتقول ضربت وضربني قومك ، قال سيبويه ولو لم تحمِل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربني قومك ، وهو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل قال الله تعالى آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا وَهَؤُمُ اقْرَؤْ كِتَابِيَهُ واليه ذهب أصحابنا البصريون ،

١. قال الشارح اذا قلت ضربت وضربني زيد برفع زيد أعملت الثاني وهو فعل ومفعول وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل والفاعل حقه الرفع وهذا معنى قوله لا يلائمك إياه الرفع يشير بذلك الى قرينه منه وحذفت مفعول الأول استغناء عنه ولم تُضْمَرْه لأن المفعول فضلة فلم تحتج الى إضماره ، وعلى هذا يُعْمَلُ الأقرب أبدا وذلك مقتضى القياس فتقول ضربت وضربني قومك أعملت الثاني ولذلك رفعت القوم وحدثت الفعل لخلوة من الضمير ولو أعملت الأول لقلت ضربت وضربني قومك بنصب القوم وإظهار ضمير الجماعة في الفعل الثاني لأن تقديره ضربت قومك وضربوني ، والوجه المختار ضربت وضربني قومك وبه ورد الكتاب العزيز قال الله تع آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ان التقدير آتُونِي قِطْرًا أُفْرِغْ عَلَيْهِ ، ومثله قوله تع هَؤُمُ اقْرَؤْ كِتَابِيَهُ أعمل الثاني وهو اقروا ولو أعمل الأول لقال هَؤُمُ اقْرَؤْ كِتَابِيَهُ ، واعلم ان هذا الاستدلال بالظاهر والغالب وذلك لانه يجوز ان يكون أعمل الأول وحذف مفعول الثاني لأن المفعول فضلة يجوز ان لا يأتي به ، ومثله قول الفرزدق

* وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْ * بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ بَنِي مَنَاةٍ وَهَاشِمٍ *

٢.

فهذا مثل قولهم ضربت وضربني قومك أعمل الثاني وهو سبى ولو أعمل الأول لقال وسبوني لأن التقدير لو سببت بني عبد شمس وسبوني ،

قال صاحب الكتاب وقد يُعْمَلُ الأول وهو قليل ومنه قول عمر بن ابي ربيعة * تُخَلِّدُ فَاسْنَاكَتْ بِهِ عُوْدُ اسْحَلِ * وعليه الكوفيون ، وتقول على المذهبيين قاتما وقعد أخواك وقام وقعدا أخواك ، وليس قول امرئ

القبس * كَفَانِي وَهُوَ أَطْلَبُ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ * من قبيل ما نحن بصَدَدِهِ اِنْ لَمْ يُوَجَّهْ فِيهِ الْفِعْلُ الثَّانِي
إِلَى مَا وَجَّهَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ،

قال الشارح قد ذكرنا أنه لا خلاف في جواز إعمال أَيْ الفعلين شئت لتعلق معنى الاسم بكل واحد
من الفعلين وأما الخلاف في الأول منهما فذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى وتعلقوا بأبيات
أنشدوها منها قول عمر بن أبي ربيعة

* إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ * تُنْخَلُ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحَلِ *

الشاهد فيه رفع عود إسحل بالفعل الأول والتقدير تُنْخَلُ عودُ إسحل فاستاكت به ولو أعمل الثاني
لعمال تُنْخَلُ فاستاكت بعود إسحل، فقله نُخَلُ أي اختير والإسحل شجرٌ يشبه الأثل يُسْتَاكُ به
ينبت بالحجاز. وهذا لا دليل فيه لأن ذلك يدل على الجواز ولا خلاف فيه وأما أن يدل على الأوليّة
١. فلاء ووجه البصريين في ترجيح إعمال الثاني أنه أقرب إلى المعمول وليس في إعماله تغيير المعنى إذ لا فرق
في المعنى بين إعمال الأول والثاني وتكتسب به رعاية جانب القرب وحُرْمَةِ المجاورة، ومما يدل على رعايتهم
جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا نُحْرُصُ صَبَّ حَرِبٍ وَمَاءٍ شَنِ بَارِدٍ فَاتَّبَعُوا الْأَوْصَافَ إِعْرَابَ مَا قَبْلَهَا وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ الْمَعْنَى عَلَيْهِ إِلَّا تَرَى أَنَّ الصَّبَّ لَا يُوَصَّفُ بِالْحَرَابِ وَالشَّنَّ لَا يُوَصَّفُ بِالْبُرُودَةِ وَأَمَّا هَا مِنْ صِفَاتِ
لِلْحَرِّ وَالْمَاءِ، وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى مِرَاعَةِ الْقُرْبِ وَالْمَجَاوِرَةِ قَوْلُهُمْ خَشَّنتُ بَصْدْرَهُ وَصَدِرَ زَيْدٌ فَأَجَاوَزَا فِي
١٥. الْمُعْطُوفِ وَجْهَيْنِ أَجَوَدُهَا الْخَفْضُ فَاخْتِيرَ الْخَفْضُ ههنا حملاً على الباء وإن كانت زائدة في حكم الساقط
للقرب والمجاورة وكان إعمال الثاني فيما نحن بصَدَدِهِ أولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحداً، قال وتقول

على المذهبين قأما وقعد أخواك وقأم وقعد أخواك قد تقدّم من قولنا أنه إذا وَجَّهَ الفعلان إلى اسم
واحد لا يجوز أن يعمل فيهما جميعاً وإن كانت الْقَضِيَّةُ كذلك وجب أن يعمل فيهما أحدهما لفظاً ومعنى
ويعمل الآخر فيه من جهة المعنى لا غير فنقول على مذهب سيبويه قأما وقعد أخواك فتنتهي الفعل الأول
٢. لأن فيه ضميراً ونقول قأم وقعد أخواك على مذهب الكسائي وتوحد الفعلين جميعاً الأول لأن فاعله
محذوف عنده والثاني لأنه عمل في الظاهر بعده، وتقول على مذهب الفراء قأم وقعد أخواك فنوحد
الفعلين جميعاً ابضاً لخلوهما من الضمير لانهما جميعاً عملاً في هذا الاسم الظاهر ورفعه، فأما بيت
امرئ القيس

* فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ * كَفَانِي وَهُوَ أَطْلَبُ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ *

فليس من هذا الباب لأن شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجّها الى ما وجه اليه الآخر وهو الاسم المذكور وليس الامر في البيت كذلك لأن الفعل الاول موجّه الى القليل من المال والثاني موجّه الى الملك ولم يجعل القليل مطلوبا وإنما كان مطلوبة الملك وتلخيص معنى البيت أنني لو سعيْتُ لمنزلة دَنِيَّةٍ كفايَ قليلٌ من المال ولم أطلب الكثير ألا ترى أنه قال في البيت الثاني

* وَلَكِنَّمَا أَسَعَى لِحَاجِدٍ مُّوَقَّلٍ * وقد يُدْرِكُ الْحَاجِدُ الْمُوَقَّلَ أَمَثَالِي *

ولو نصب قليلا بأطلب استحال المعنى وصار التقدير كفايَ قليلٌ ولم أطلب قليلا فيكون هذا عطف جملة الى جملة لا تعلّق لأحدهما بالآخرى كقولك ضربني زيدٌ ولم أُكْرِمْ بكرا وحذف المفعول من الجملة الثانية لدلالة البيت الثاني عليه. يصف بعدّ هُجْنَةٍ فيقول لو كان سَعِيٌّ في الدَنِيَّةِ لَأَدْنَى حَظٌّ فيها لَكَفَتْنِي الْبُلْغَةُ مِنَ الْعَيْشِ ولم أَتَجَشَّمْ ما أَتَجَشَّمُ وإنما طَلَى معالي الأمور كالمَلَك ونحوه فاعرفه.

١. قال صاحب الكتاب ومن إضماره قولهم اذا كان غداً فأتني أي اذا كان ما نحن عليه غداً.

قال الشارح يريد ومن إضمار الفاعل أن الإنسان يقول لمن يخاطبه في أمر بطلبه اذا كان غداً فأتني يريد اذا كان ما نحن عليه غداً فأتني، فكان ههنا معنى الحدوث والتقدير اذا حدث هذا الامر غداً فأتني فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كتنفيذ الظاهر، ونحو منه

* فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي * الى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيَا *

١٥ المراد فإن كان لا يرضيك ما جرى في الحال التي نحن عليها.

فصل ٢٣

قال صاحب الكتاب وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر بقال من فعل فتقول زيدٌ بإضمار فعلٍ ومنه قوله عز وجل يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رَجَالٌ فِيمَنْ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةً الباء أي يسبح له رجالاً، ومنه بيت

٢. الكتاب * لِيَبْكَ يَرِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ * أي لِيَبْكِهِ ضَارِعٌ.

قال الشارح اعلم ان الفاعل قد يُدْكَرُ وفعله الرفع له محذوفٌ لأمر بدل عليه وذلك أن الانسان قد يرى مضروباً او مقتولاً ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب او القتل وكل واحد منهما يقتضى فاعلاً في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول من ضربته او من قتله فيقول المسؤول زيدٌ او عمرو يريد ضربته زيدٌ او قتله عمرو فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدّر وإن لم يُنْطَقْ به لأن السائل لم يشك في الفعل وإنما

يشك في فاعله ولو أظهره فقال ضربه زيد لكان أجود شيء وصار ذكر الفعل كالتأكيد ومن ذلك قوله
 تع يسبح له فيها بالعدو والآصال رجالاً بفتح الباء في قراءة عاصم وابن عامر وذلك أنه بناء لما لم يسر
 فاعله فاعلم الجار والمجرور بعده مقام الفاعل ثم فسّر من يسبح على تقدير سؤال سائل من يسبح فقال
 رجالاً أي يسبح له رجالاً فرفع رجالاً بهذا الفعل المضمر الذي يدل عليه يسبح لأنه لما قال يسبح له
 ه دل أن ثم مستجاء ومثله بيت الكتاب

* لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ * وَخَتَبْتُ مِمَّا تُطِجُ الطَّوَائِحُ *

البيت لابن نهيك النهشلي والشاهد فيه رفع ضارع بفعل محذوف كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع
 حصومة أي يبكيه ضارع لخصومة، والمختبط المحتاج وأصله ضرب الشجر للابل ليسقط ورقها وتعلقه
 بصيف أنه كان مقيماً بحاجة المظلوم ناصرًا له مؤسياً للفقير المحتاج، والصارع الذليل الخاضع وتطج
 ١. تذهب وتهلك يقال أطاحت السنون إذا أذهبت به في طلب الرزق وأهلكته، والطوائح جمع مطيخة
 وهي القوافض يقال طوخت الطوائح أي ترامت به المهالك والقياس أن يقال المطاوح لأنه جمع مطيخة
 وإنما جاء على حذف الروائد كما قال الله تع وأرسلنا الرياح لواقح والقياس ملاقيح لأنه جمع ملقحة
 وإنما جاء محذوف الروائد، ورواه الأصمعي ليبك يزيد ضارع لخصومة على بنية الفاعل ولا شاهد فيه
 على هذه الرواية، فعلى قياس قوله تعالى يسبح له فيها بالعدو والآصال رجالاً أجاز سببه ضرب زيد
 ١٥ عمرو لانتك لما قلت ضرب علم أن له ضارباً والتقدير ضربه عمرو، ومثله قراءة من قرأ زين لكثير من
 المشركين قتل أولادهم شركائهم قال أبو العباس المعنى زين شركائهم فرفع الشركاء بفعل مضمر دل
 عليه زين،

قال صاحب الكتاب والمرفوع في قولهم هل زيد خرج فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر، وكذلك في قوله
 عز وجل وأن أحد من المشركين استجارك وبيت الحماسة * إن ذو لؤفة لانا * وفي مثل للعرب لو
 ٢. ذات سوار لظمتني، وقوله تعالى ولو أنهم صبروا على معني ولو ثبت، ومنه المثل ألا حظية فلا ألبية
 أي إن لا تكن لك في النساء حظية تأتي غير ألبية،

قال الشارح اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل وبطلبه وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو
 عن الفعل لانتك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله والشك إنما وقع في الفعل وأما الاسم فعلم
 عندك، وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل

من أجله وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعلٌ فالاختيار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر دلّ عليه الظاهر لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل كان جملة على الأصل أولى وذلك نحو قولك أزيد قام ورفعته بالابتداء حسنٌ جيّدٌ لا قُبْحٌ فيه لأنّ الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر، وأبو الحسن الأخفش يختار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر على ما قلناه، وأبو عمر الجرمي يختار أن يكون مرتفعاً بالابتداء ه لأنّ الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر كما ذكرناه ولا يفتقر إلى تكلفٍ تقديرٍ محذوف، وأما تمثيل صاحب الكتاب بقوله هل زيد قام فلم يمثّل بالهمزة فيقول أزيد قام وذلك من قبل أن سيبويه يفرق بين الهمزة وهل فعنده إذا قلت أزيد قام جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازاً حسناً وإذا قلت هل زيد قام يقع إضمار الفعل لازماً ولم يرتفع الاسم بعده ألا بفعل مضمر على أنه فاعلٌ وقُبْحٌ رفعه بالابتداء ولم يجز تقدير الاسم ههنا إلا في الشعر فلذلك مثله بهل دون الهمزة، وأما قُبْحٌ رفعه بعد هل بالابتداء ولم يقبَحْ بعد الهمزة وذلك من قبل أن الهمزة أمّ الباب وأعمّ تصرفاً وأقواها في باب الاستفهام لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها ممّا يستفهم به يلزم موضعاً ويختصّ به وينتقل عنه إلى غير الاستفهام نحو مَنْ وَكَمْ وَهَلْ فَنَ سَوَّالٌ عَنْ يَعْقِلُ وقد تنتقل فتكون بمعنى أَلَدِي وَكَمْ سَوَّالٌ عَنْ عَدَدٍ وقد تستعمل بمعنى رَبِّ وَهَلْ لَا يُسَالُ بها في جميع المواضع ألا ترى أنك تقول أزيد عندك أم عمرو على معنى أَيُّهُمَا عندك ولم يجز في ذلك المعنى أن تقول هل زيد عندك أم عمرو وقد تنتقل عن ١٥ الاستفهام إلى معنى قَدْ نحو قوله تعالى هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ إِي قَدْ أَتَى وقد تكون بمعنى النفي نحو قوله تعالى هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ، وإن كانت الهمزة أعمّ تصرفاً وأقوى في باب الاستفهام توسّعوا فيها أكثر ممّا توسّعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستعجوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ويكون الخبر فعلاً واستفجع ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلّة تصرفها، فإن قيل إذا كان الاستفهام يقتضي الفعل على ما أفرتم فما بالكم ترفعون بعده المبتدأ والخبر فتقولون ٢٠ أزيد قائمٌ وهل زيد قائمٌ فالجواب أن الجملة قبل دخول الاستفهام تدلّ على فائدةٍ فدخل الاستفهام سؤالا عن تلك الفائدة، وذكر قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فَأَجِرْهُ فَأَحَدٌ هنا مرتفعٌ بفعل مضمر تفسيره الظاهر الذي هو استجارك والتقدير إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك فَأَجِرْهُ وذلك أن في باب الجزاء بمنزلة الالف في باب الاستفهام وذلك لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف الجزاء نحو مَنْ وَمَتَى لَهَا مَوَاضِعٌ مَخْصُوصَةٌ فَنَ شَرَطٌ فِيمَنْ يَعْقِلُ وَمَتَى شَرَطٌ فِي الزَّمَانِ

وليبست أن كذلك بل تأتي شرطاً في الأشياء كلها فلذلك حسن أن يليها الاسم في اللفظ ويُقدَّر له عاملٌ وذلك نحو إن زيد أتاني آتية ترفع زيدا بفعل مضمر يُفسِّره هذا الظاهر والتقدير إن أتاني زيد أتاني آتية قال النمر بن تَوَلَّب

* لا تَجْزَعِي إِنْ مُنِغْسَا أَهْلَكْتَهُ * وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي *

٥ نصب منغسا بعد أن بإضمار فعلٍ تقديره إن أَهْلَكْتُ منغسا أَهْلَكْتَهُ ويجوز رفع منغس فيقال إن منغس أَهْلَكْتَهُ على تقدير إن هَلَكْتُ منغس ولا بد من تقدير فعلٍ إمَّا ناصبٍ وإمَّا رافعٍ وزعم القراء أن أحدًا في الآية يرتفع بالعائد الذي عاد إليه وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك وهو قول فاسد لأنَّ إذا رفعناه بما قال فقد جعلنا استجارك خبراً لأحد وصار الكلام كالمبتدأ والخبر، وأمَّا بيت الحماسة

* إِذَا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرُ خُشْنٍ * عِنْدَ الْفَيْظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَنَا *

١٠ الشاهد فيه رفعُ ذُو لُوثَةٍ بفعل مضمر دلَّ عليه لَنَا والتقدير إن لَانَ ذُو لُوثَةٍ لَنَا لِمَكَانٍ حَرَفٍ لُجْزَاءٍ وهي إِنْ واقتضائها الفعل وأنه لا يقع بعدها مبتدأ وخبرٌ لا يجوز أن يقال إن زَيْدٌ قَاتَمٌ أَكْرَمْتَكُ، والخُشْنُ جمعُ أَخْشَنَ بمعنى الخُشْنِ والجمعُ خُشْنٌ بسكون الشين نحو قوله

* أَلَيْنُ مَسَا فِي حَوَايَا الْبَطْنِ * مِنْ يَثْرِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنٍ *

وتحريكُ الشين في البيت ضرورةً، والْفَيْظَةُ الغَضْبُ واللُوثَةُ الضَّعْفُ والاسترخاءُ أي أَتَمُّ بِخُشْنُونِ

١٥ إذا لَانَ الضعيفُ لعَجْزٍ أو ذَلَّةٍ يصفهم بِالْمَنَعَةِ، وأمَّا المَثَلُ وهو قولهم لو ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي فَالاسْمُ

الذي هو ذَاتُ سِوَارٍ مرتفعٌ بعدَ لَوْ بفعلٍ مقدَّر دلَّ عليه لَطَمْتَنِي والتقدير لو لَطَمْتَنِي ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي

من قَبْلِ أَنْ لَوْ تقتضي الفعل اقتضاءً إِنْ الشرطيَّةَ لأنَّ لَوْ شرطٌ فيما مضى كما أنَّ إِنْ شرطٌ فيما

يستقبل، وجكى أنَّ حاتم الطائي أُسِرَ في بلادِ بَنِي عَنَزَةَ فغاب عنها الرجالُ وبقي فيما بين نساءهم

حاتمٌ مقبداً مغلولاً ثمَّ اتَّفَقَ لَهُنَّ الْارْتِحَالُ فَارْتَحَلْنَ بِحَاتِمٍ فَلَمَّا بَلَغْنَ بَعْضَ الطَّرِيفِ مَسَّهِنَّ الْجُوعُ

٢٠ وكان عادةُ الجاهليَّةِ أَكْلُ الْفَصِيدِ فِي الْخَمَصَةِ فَقَالَ أَفْكَنَّ عَنِّي الْعُلَّ لَا فُرْدَ فَفَكَّكُنْ عَنْهُ فَنَزَلَ عَنِ النَّاقَةِ

وَحَرَّهَا ففعل له في ذلك فقال هكذا فَرَدِي أَنَّهُ فَلَطَمْتَهُ جاريةً بما فعل فقال لو ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي يَرِيدُ

لَوْ حُرَّةٌ لَطَمْتَنِي والمعنى لو لَطَمْتَنِي مَنْ كَانَتْ فِي الشَّرَفِ لِي كَفَوْا لَهَا عَلَى ذَلِكَ، وأمَّا المَثَلُ الآخر وهو قول

العرب إِنْ لَا حَظِيَّةَ فَلَا أَلِيَّةَ فَعَنَاهُ إِنْ لَا تَكُنْ لَكَ فِي النِّسَاءِ حَظِيَّةٌ فَإِنَّ غَيْرَ أَلِيَّةٍ كَانَتْهَا فَالْتِ إِنْ كُنْتَ

مَنْ لَا تَحْطِي عَنْدهُ امْرَأَةٌ فَإِنَّ غَيْرَ أَلِيَّةٍ، وَلَوْ عَنَتْ بِالْحَظِيَّةِ نَفْسَهَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْباً إِنْ التَّعْدِيرُ إِلَّا

أَنَّ حَظِيَّةً فَيَكُونُ مَنْصُوبًا لِأَنَّهُ خَبَرُ كَانَ ، يُضْرَبُ لِمَنْ أَخْطَأَتْهُ لِحُطُوءُهُ فَيُقَالُ إِنَّ أَخْطَأَتْكَ لِحُطُوءُهُ فِيمَا تَطْلُبُ فَلَا تَأَلَّ أَنْ تَتَوَدَّدَ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّكَ تُدْرِكُ بَعْضَ مَا قَرِيدٌ وَأَصْلُهُ فِي الْمَرْأَةِ تَصَلَّفُ عِنْدَ زَوْجِهَا ، وَحَظِيَّةٌ وَأَلِيَّةٌ فَعِيْلَةٌ مِنَ الْحُطُوءِ وَالْأَلْوِ وَالْوَتِ أَيْ قَصَّرْتُ وَالْأَصْلُ حَظِيوَةٌ وَأَلِيوَةٌ وَأَمَّا قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءَ لَوْقُوعِ الْبَاءِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا عَلَى حَدِّ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا فَلَآنَ وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ بِنَاءً وَيَلِ مَصْدَرٍ مِنْ لَفْظِ الْخَبَرِ مَصْطَفٍ إِلَى الْأَسْمِ وَهُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَتَقْدِيرُهُ وَلَوْ ثَبِتَ صَبْرُهُمْ أَوْ وَقَعَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ لَوْ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفَعْلُ ، وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَأَكْرَمْنَاهُ لَمْ يَجْزِ وَإِذَا قُلْتَ لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ لَأَكْرَمْنَاهُ جَازٌ وَذَلِكَ لَوْقُوعِ الْفِعْلِ فِي خَبَرٍ أَنَّ فَيَكُونُ مَفْسُورًا لِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ الرَّافِعِ كَأَنَّا قُلْنَا لَوْ صَحَّ أَنَّ زَيْدًا قَامَ أَوْ لَوْ ثَبِتَ ، فَإِنْ قِيلَ فَكَيْفَ يَكُونُ قَامَ مِنْ قَوْلِكَ لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ دَالًّا عَلَى صَحِّهِ وَثَبَّتَ وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ قِيلَ لَمَّا كَانَا فِي الْمَعْنَى شَيْئًا وَاحِدًا جَازٍ أَنْ يَفْسَّرَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ قَامَ زَيْدٌ وَبَيْنَ أَنْ تَقُولَ صَحَّ قِيَامُ زَيْدٍ أَوْ ثَبَّتَ قِيَامُ زَيْدٍ فَلَمَّا كَانَ إِيَّاهُ فِي الْمَعْنَى جَازٍ أَنْ يَدُلَّ قَامَ عَلَى صَحِّهِ لِأَنَّ الصِّحَّةَ لِلْقِيَامِ فَيَجُوزُ أَنْ يَدُلَّ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ مِنْ حَيْثُ هُمَا فَعْلَانِ مَاضِيَانِ وَأَحَدُهُمَا مُلْتَبِسٌ بِالْآخَرِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ أَنَّ وَمَا اتَّصَلَ بِهِمَا فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ وَالْفِعْلِ الْمَصْمُومِ مُسْتَدًّا إِلَيْهِ ، وَقَدْ أَجَازَ سَبِيوِيَّةٌ أَنْ تَكُونَ أَنَّ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا بَعْدَ لَوْ وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَعْنَى الْمَجَازَةِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَجَازٌ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ خَبَرُ أَنَّ يُصَدِّحُ لَهَا مَعْنَى الْمَجَازَةِ وَسَاغَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ عَامِلَةً كَانِ الشَّرْطِيَّةُ فَجَازَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا الْمُبْتَدَأُ ، وَقَالَ السَّيْرَاقِيُّ لَوْ كَانَتْ أَنَّ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ لَجَازَ أَنْ يَقَالَ لَوْ أَنَّ زَيْدًا جَالِسٌ أَتَيْنَاكَ عَلَى مَعْنَى لَوْ وَقَعَ هَذَا وَلِخُفِّ الْأَوَّلِ لِاقْتِنَاعِهَا الْفِعْلَ ،

المبتدأ والخبر

فصل ٢٤

٢٠

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هُمَا الْأَسْمَانِ الْحَجْرَانِ لِلْإِسْنَادِ نَحْوُ قَوْلِكَ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ، وَالْمُرَادُ بِالتَّجْرِيدِ إِخْلَاؤُهُمَا مِنَ الْعَوَامِلِ الَّتِي هِيَ كَانٌ وَإِنْ وَحَسِبْتُ وَأَخَوَاتُهَا لِأَنَّهُمَا إِذَا لَمْ يَخْلُوَا مِنْهَا تَلَعَّبَتْ بِهِمَا وَغَضِبَتْهُمَا الْقَرَارَ عَلَى الرَّفْعِ ، وَأَمَّا اشْتُرْطَ فِي التَّجْرِيدِ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَجْلِ الْإِسْنَادِ لِأَنَّهُمَا لَوْ جُرِّدَا لَا لِلْإِسْنَادِ لَكُنَا فِي حَكْمِ الْأَصْوَاتِ الَّتِي حَقَّقَهَا أَنْ يَنْعَقَ بِهَا غَيْرَ مَعْرَبَةٍ لِأَنَّ الْأَعْرَابَ لَا يُسَاقِفُونَ إِلَّا بَعْدَ الْعَقْدِ وَالتَّرَكِيبِ

أولاً وآخراً في حال واحدة ، ومما يؤيد فساد ما ذهبوا اليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو
كان زيد أخاك وإن زيدا أخوك وطمنت زيدا أخاك فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز
أن يدخل عليه عاملٌ غيره ، وأما الآيات التي أوردوها فإن الجواب عنها من وجهين أحدهما أننا لا نسلم
أن الجزم في الفعل بنفس الاسم المنصوب وإنما هو بتقدير حرف الشرط الذي هو وإن والنصب في الاسم
بالفعل المذكور فإذا العامل في كل واحد منهما غير الآخر ، الثاني أننا نسلم أن كل واحد منهما عامل في
الآخر ألا أنه باعتبارين فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط لا من حيث هو اسم والنصب في الاسم
بالفعل نفسه فهما شيان مختلفان وليس كذلك ما نحن فيه لأنه باعتبار واحد يكون عاملاً ومعمولاً
وهو كونه مبتدأً وخبراً ، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ثر اختلفوا فيه
فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعرّي من العوامل اللفظية وقال الآخرون هو التعرّي وإسناد
الخبر اليه وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب ، والقول على ذلك أن التعرّي لا يصح أن يكون
سبباً ولا جزءاً من السبب وذلك أن العوامل توجب عملاً والعدم لا يوجب عملاً إذ لا بدّ للموجب
والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة ، فإن قيل العوامل
في هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيراً حسيّاً كالإحراق للنار والبرد والبذل للماء وإنما هي إمارات ودلالات
والإمارة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز
أحدهما من الآخر وصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز منزلة صبغ
الآخر فكذلك هنا قيل هذا فاسد لأنه ليس الغرض من قولهم أن التعرّي عامل أنه معرف للعامل إذ
لوزعم أنه معرف لكان اعترافاً بأن العامل غير التعرّي ، وكان أبو إسحق يجعل العامل في المبتدأ ما
في نفس المتكلم يعني من الأخبار عنه قال لأن الاسم لما كان لا بدّ له من حديث بُحِثَ به عنه صار
هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ ، والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لئلا كان خبراً
٢٠ عنه والأولى معنى قائم به يكسبه قوة إذ كان غيره متعلقاً به وكانت رتبته متقدمة على غيره ، وهذه
القوة تُشبه به الفاعل لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل وأن الفاعل قد أُسند اليه غيره كما أن
المبتدأ كذلك ألا أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله وفيما عدا ذلك هما فيه سواء ، وأما العامل
في الخبر فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا ترى إلى قوله
وكونهما مجردتين للإسناد هو رافعهما وأما قلنا ذلك لأنه قد ثبت أنه عامل في المبتدأ فوجب أن يكون

عاملاً في الخبر لانه يقتضيهما معا ألا ترى أن كَانَّ لما اقتضت مشبهها ومشبهها به كانت عاملة في الخبرين كذلك ههنا هذا معنى قوله لانه معنى يتناولهما معا تناوُلًا واحداً يعنى الابتداء، وذهب اخرون الى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعلمان في الخبر قالوا لاآنا وجدنا الخبر لا يقع ألا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعمل فيه وهذا القول عليه كثير من البصريين ولا ينفك من ضعف وذلك من قبل أن المبتدأ اسم والاصل في الاسماء أن لا تعمل وإذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير فاضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له، ويمكن أن يقال أن الشيين اذا تركباً حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب، والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر كما كان عاملاً في المبتدأ ألا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل ألا أنه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدرة ووضعتها على النار فإن النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك ههنا، وذهب قوم الى أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ وحده عمل في الخبر وهذا ضعيف لأن المبتدأ اسم كما أن الخبر اسم وليس احدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه لأن كل واحد منهما يقتضى صاحبه،

قال صاحب الكتاب والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس ونكرة أما موصوفة كالتي في قوله عز وجل وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ وَإِمَا غَيْرٌ مَّوصُوفَةٌ كالتى في قولهم أرجل في الدار أمر امرأة وما أحد خير منك وشراً هذا ناب وتحت رأسى سرج وعلى أبيه ذرع، قال الشارح اعلم أن اصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لأن الغرض في الاخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ألا ترى أنك لو قلت رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة لانه لا يستنكم أن يكون رجل قائماً وعالم في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب وليس هذا الخبر الذى تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة لانه اذا ابتدأت بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فتما ينتظر الذى لا يعلمه فإذا

قلت قائم أو حكيم فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم يكن بعلمه حتى يُشاركك في العلم، فلو عكست
قلت قائم زيد فقائم منكور لا يعرفه المخاطب لم تجعله خبراً مقدماً يستفيد منه المخاطب ولا يصح أن
يكون زيد الخبر لأن الأسماء لا تستفاد ولا يساوي المتكلم المخاطب لأن النكرة ما لا يعرفه المخاطب
وإن كان المتكلم يعرفه ألا ترى أنك تقول عندي رجل فيكون منكوراً وإن كان المتكلم يعرفه فالمعرفة
و النكرة بالنسبة إلى المخاطب فلذلك قال المبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس، وقد ابتدأوا بالنكرة
في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك المواضع النكرة الموصوفة والنكرة إذا اعتمدت على استفهام أو
نفي وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدم عليها نحو تحت رأسى سرج ولي مال وإذا
كان في تأويل النفي نحو قولهم شر أهر ذا ناب، فاما النكرة الموصوفة فحقوقك رجل من بنى نعيم
جاعلى ومثله قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك لما وصف الرجل بأنه من بنى نعيم والعبد بأنه مؤمن
يُخص من رجل آخر ليس له تلك الصفة فُقرب بهذا التخصيص من المعرفة فحصل بالإخبار عنه فائدة
وأما يُرأى في هذا الباب الفائدة، وكذلك إذا اعتمدت النكرة على استفهام أو نفي لأن الكلام صار
غير موجب فنصنعت النكرة معنى العُوم فأفادت فجاز الابتداء بها لذلك وذلك نحو قولك أَرَجُلٌ
عندك أمر امرأة وما أحد خير منك، وقالوا في المثل شر أهر ذا ناب فالابتداء بالنكرة فيه حسن لأن
معناه ما أهر ذا ناب ألا شر فالابتداء ههنا محمول على معنى الفاعل وجرى مثلاً فاحتمل والأمثال تُحتمل
ولا تُغَيَّر، ومعنى شر أهر ذا ناب أنهم سمعوا هريز كلب في وقت لا يهر مثله فيه ألا لسوء ظن ولم يكن
غرضهم الإخبار عن شر وإنما يريدون الكلب أهره شر وإنما كان محمولاً على معنى النفي لأن الإخبار
به أقوى لأنه أوكد ألا ترى أن قولك ما قام إلا زيد أوكد من قولك قام زيد وإنما احتيج إلى التوكيد
في هذه المواضع من حيث كان أمراً مهماً لما ذكرناه، ومما جاء من ذلك قولهم في المثل شىء ما جاء
بك يفوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت أى ما جاء بك ألا شىء أى حادث
٢. لا يُعهد مثله، وأما قولهم تحت رأسى سرج وعلى أبيه درع ولك مال فالذى سوغ ذلك كونك صدرت
في الخبر معرفة في الحديث عنها في المعنى ألا ترى أن السرج من قولك تحت رأسى سرج وإن كان الحديث
عنه في اللفظ فالرأس مضاف إلى ضمير المتكلم وهو الباء من رأسى وهذا الضمير هو الحديث عنه في
المعنى كأنك قلت أنا متوسد سرجاً وكذلك على أبيه درع كأنك قلت أبوه مندرع وكذلك لك مال المعنى
أنت ذو مال فلما كان المعنى مُفهِداً جاز وإن كان اللفظ على خلافه، والذي يؤيد عندك ما قلناه أنك

لوقلت تحت رأس سرج وعلى رجل درع ولرجل مائل لم يكن كلاماً وأما اشترط ههنا أن يكون الخبر مقدماً لوجهين أحدهما أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها لآته في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقاً باستقّر وهو فعل ويدل أنه جملة أنه يقع صلة والصلات لا تكون إلا جملاً وإذا كان كذلك فلو قلت سرج تحت رأسى أو درع على أبيه أو قال درعاً لى لتوهم المخاطب أنه ه صفة وينتظر الخبر فيقع عنده لبس، والوجه الثانى أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب فلما سمج ذلك عندهم في اللفظ آخروا المبتدأ وقدموا الخبر وأما كان تأخيرها أحسن من تقديمها لآته وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ وإن كنا قد أخطأنا علماً أنه المبتدأ ومن ذلك قولهم سلام عليك وويل له قال الله تع سلام عليك ساستغفر لك ربى وويل للمطقيين ومن ذلك أمت في حجر لا فيك، فهذه الاسماء كلها أما جاز الابتداء بها لآتها ليست أخباراً في المعنى أما هي ١. دعا أو مسئلة فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة والتقدير ليسلم الله عليك وليلزمه الويل، وقولهم أمت في حجر لا فيك معناه ليكن الأمت في الحجارة لا فيك والأمت اختلاف الخفاص وارتفاع قال الله تع لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً والمعنى أبقاك الله بعد فناء الحجارة لأن الحجارة مما يوصف بالبقاء قال الشاعر

* ما أطيب العيش لو أن الفقى حجر * تنبؤ الحوادث عنه وهو مملوم *

١٥ فلما كانت في معنى الفعل كانت مفيدة كما لو صرحت بالفعل، والفرق بين الرفع والنصب أنك إذا رفعت أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر وإذا نصبت أنك نعت في حال حديثك في إثباتها،

فصل ٢٦

قال صاحب الكتاب والخبر على نوعين مفرد وجملة فالمفرد على ضربين خال عن الضمير ومتضمن له ٢. وذلك زيد غلامك وعمرو منطلق،

قال الشارح اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذى يستفيدة السامع وبصير مع المبتدأ كلاماً تاماً والذى يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنك إذا قلت عبد الله منطلق فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة في انطلاقه وأما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند اليه الخبر الذى هو الانطلاق، وخبر المبتدأ على ضربين مفرد

وجملة فاذا كان الخبر مفردا كان هو المبتدأ في المعنى او منزلا منزلة فلاول نحو قولك زيد منطلق
 ومحمد نبينا فالمنطلق هو زيد ومحمد هو النبي صلعم ويؤيد عندك ههنا أن الخبر هو المبتدأ أنه
 يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه ألا تراك لو سئلت عن زيد من قولك زيد منطلق فقيل من
 زيد هذا الذي ذكرته لقلت هو المنطلق ولو قيل من المنطلق لقلت هو زيد فلما جاز تفسير كل
 ه واحد منهما بالآخر دل على أنه هو. وأما المنزل منزلة ما هو هو فالحق قولهم أبو يوسف أبو حنيفة فأبو
 يوسف ليس أبا حنيفة إنما سد مسدده في العلم وأغنى غناه. ومنه قوله تعالى وأزواجه أمهاتهم أي
 هن كالأمهات في حرمة التنزيح وليس بأمهات حقيقة ألا ترى إلى قوله تعالى إن أمهاتهم إلا اللاتي
 ولدنهم فبقي أن لا تكون أمهات حقيقة إلا الوالدات، ثم المفرد على ضربين يكون محملا للضمير
 وخاليا منه فالذي يحتمل الضمير ما كان مشتقا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
 ١. المشبهة باسم الفاعل وما كان نحو ذلك من الصفات وذلك قولك زيد ضارب وعمرو مضروب وخالد حسن
 ومحمد خير منك ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لا بد منه لأن هذه الأخبار
 في معنى الفعل فلا بد لها من اسم مسند اليه ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى ولا يصح
 تقديم المسند اليه على المسند أسند إلى ضميره وهذا هو التحقيق، والذي يدل على تحملها الضمير
 المرفوع أنك لو أوفعت موقع المضمر ظاهرا لكان مرفوعا نحو زيد ضارب أبوه ومكرم أخوه وحسن وجهه
 ١٥ وإذا عملت في الظاهر لكونه فاعلا عملت في المضمر إذا أسندت اليه لكونه فاعلا وذلك من حيث
 كان الخبر في حكم الفعل من حيث لا يعرى الفعل من فاعل كذلك هذه الاسماء وتحمل هذه
 الاشياء الضمير مجمع عليه من حيث كان الخبر منسوبا إلى ذلك المضمر ولو نسبته إلى ظاهر لم يكن
 فيه ضمير نحو زيد ضارب غلامه لأن الفعل لا يرفع فاعلن وكذلك ما كان في حكه وجاريا مجراه،
 وأما القسم الثاني وهو ما لا تحمّل الضمير من الأخبار وذلك إذا كان الخبر اسما محصا غير مشتق من
 ٢. فعل نحو زيد أخوك وعمرو غلامك فهذا لا يحتمل الضمير لأنه اسم محص عار من الوصفية، والذي
 يتضمن الضمير من الاسماء ما تقدم وصفه من الأخبار المشتقة كاسم الفاعل وغيره مما ذكرناه وهذه
 الاسماء ليست كذلك وإنما الأخبار بأنه مالك للغلام ومختص بأخوة زيد، وقد ذهب الكوفيون وعلى
 بن عيسى الرماني من المتأخرين من البصريين إلى أنه يحتمل الضمير قالوا لأنه وإن كان اسما جامدا غير
 صفة فإنه في معنى ما هو صفة ألا ترى أنك إذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم تُرد الأخبار عن

الشخص بأنه مسمى بهذه الاسماء وأما المراد إسناد معنى الأخوة وفي القرابة ومعنى الغلامية وفي الخدمة اليه وهذه المعاني معاني أفعال، والصحيح الأول وعليه الأكثر من أصحابنا لأنَّ تحمّل الضمير أتما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم ههنا، وأعلم أنَّ خبر المبتدأ إذا كان مفردا سواء كان مشتقا أو غير مشتق فإنه يكون مرفوعا مثل المبتدأ لأنَّ الابتداء والتعري كما رفع المبتدأ على ما ذكرناه كذلك رفع الخبر لأنَّ تناوله آية كناؤه المبتدأ ألا أنَّ تناوله المبتدأ بلا واسطة وتناوله الخبر بواسطة المبتدأ فكان المبتدأ شرطا لا علة وقد تقدم ذلك،

قال صاحب الكتاب والجملة على أربعة أصرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك زيد ذهب أخوه وعمرو أبوه منطلق وبكر إنَّ تعطيه يشكر وخالد في الدار،

١٠ قال الشارح اعلم أنَّ الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد ألا أنها إذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا، والذي يدل على أنَّ المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران أحدهما أنَّ المفرد بسيط والجملة مركب والبسيط أول والمركب ثانٍ فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه، والأمر الثاني أنَّ المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما والخبر فيهما ١٥ هو الجزء المستفاد فكما أنَّ الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد، وأعلم أنه قسم الجملة الى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية وهذه قسمة ألى على وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية لأنَّ الشرطية في التحقير مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل، فمثال الجملة الفعلية زيد قام أبوه فزيد مرتفع بالابتداء وقام في موضع خبره وفيه ضمير يرتفع بأنه فاعل كارتفاع الأب في قوله زيد قام أبوه وهذا الضمير يعود الى المبتدأ الذي هو زيد ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبرا عن هذا المبتدأ وذلك لأنَّ الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى نصير خبرا ونصير الجملة من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ ولا تكون خبرا عنه ألا ترى أنك لو قلت زيد قام عمرو لم يكن كلاما لعدم العائد فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بد من العائد وتكون الجملة التي العائد منها في موضع رفع خبرا، وأما الجملة الاسمية فأن يكون الجزء الأول منها اسما

كما سُميت الجملة الأولى فعلية لأن الجزء الأول فعلٌ وذلك نحو زيدٌ أبوه قائمٌ ومحمدٌ أخوه منطلقٌ فزيدٌ مبتدأٌ أولٌ وأبوه مبتدأٌ ثانٍ وقائمٌ خبرُ المبتدأِ الثاني والمبتدأُ الثاني وخبرُه في موضعٍ رفعٍ لوقوعه موقعَ خبرِ المبتدأِ الأولِ كما كان قولك قام أبوه كذلك في المسئلة الأولى فأخبرت عن المبتدأِ الثاني وهو الأب بمفرد ولذلك لم تحتج إلى ضميرٍ وأخبرت عن المبتدأِ الأولِ بجملةٍ من مبتدأٍ وخبرٍ وهى أبوه قائمٌ والهاء عائدةٌ إلى المبتدأِ ولولا هـ لم يصح الخبرُ كما قلنا في الجملة الفعلية، وأما الجملة الثالثة وهى الشرطية فـ نحو قولك زيدٌ إن يقيمَ أقمرَ معه فهذه الجملة وإن كانت من أنواعِ الجملِ الفعليةِ وكان الأصلُ في الجملة الفعلية أن يستقلَّ الفعلُ بفاعله نحو قام زيدٌ ألا أنه لما دخل ههنا حرفُ الشرطِ ربط كلَّ جملةٍ من الشرطِ والجزاء بالآخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأِ والخبرِ فكما أن المبتدأ لا يستقلُّ إلا بذكرِ الخبرِ كذلك الشرطُ لا يستقلُّ إلا بذكرِ الجزاءِ ولصيرورة الشرطِ والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدأِ منها عائداً واحداً نحو زيدٌ إن تُكْرِمَهُ يَشْكُرَكَ عمروٌ فالهاء في تكريمه عائدةٌ إلى زيدٍ ولم يَعُدْ من الجزاءِ ذكرٌ ولو عاد الضميرُ منهما جاز وليس بلازم نحو زيدٌ إن يقيمَ أُكْرِمَهُ ففى يَقُمُ ضميرٌ من زيدٍ وكذلك الهاء في أُكْرِمَهُ تعود إليه أيضاً، الرابعة الظرفُ والظرفُ على ضربين ظرفٌ من الزمان وظرفٌ من المكان وحقيقة الظرف ما كان وعاءَ وسمى الزمان والمكان ظرفاً لوقوعِ الحوادثِ فيهما وقد يقع الظرفُ خبراً عن المبتدأِ نحو قولك زيدٌ خَلَقَكَ والقِتالُ اليومَ، وأعلم أن الظرف على ضربين ١٥ ظرفُ زمانٍ وظرفُ مكانٍ والمبتدأُ أيضاً على ضربين جُتَّةٌ وَحَدَثٌ فَالجُتَّةُ ما كان شخصاً مَرُوءياً وَلِلْحَدَثِ ما كان معنًى نحو المصادرِ مثلِ العِلْمِ والفُدْرَةِ فإذا كان المبتدأُ جُتَّةً نحو زيدٍ وعمرو وأردت الإخبارَ عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرفُ إلا من ظروفِ المكانِ نحو قولك زيدٌ عِنْدَكَ وعمرو خَلَقَكَ وإذا كان المبتدأُ حَدَثًا نحو القِتالِ والخروجِ جاز أن يُخْبَرَ عنه بالمكان والزمان، والعلة في ذلك أن الجُتَّةَ قد تكون في مكان دون مكان فإذا أُخْبِرَتْ باستقرارها في بعضِ الأماكنِ يثبت اختصاصُها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره، وكذلك لحدثٍ يقع في مكان دون مكان مثال ذلك قولك زيدٌ خَلَقَكَ فخلفك خبرٌ عن زيدٍ وهو مكانٌ معلومٌ بجواز أن يخلو منه زيدٌ بأن يكون أمامك أو يمينك أو في جهةٍ أخرى غيرها فإذا خصصته بخَلَقَكَ استفاد المَخاطَبُ ما لم يكن عنده وكذلك القِتالُ أمامك يجوز أن يقع في مكانٍ غير ذلك، وأما ظرفُ الزمانِ فإذا أُخْبِرَتْ به عن لَحْدَتِ أفاد لأن الأحداث ليست أمورا ثابتة موجودة في كل الأحيان بل هي أعراضٌ منقضية تحدث في وقت دون وقت فإذا قلت القِتالُ اليومَ

او الخروج بعد غد استغاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث ،
وأما الجئت فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها لا اختصاص لخلوها بزمان دون زمان إذ كانت
موجودة في جميع الأزمنة فإذا أخبرت وقلت زيد اليوم او عمرو الساعة لم تغد المخاطب شيئا ليس
عنده لأن التقدير زيد حال او مستقر في اليوم وذلك معلوم لأنه لا يخلو أحد من أهل عصره من
اليوم ان كان الزمان لا يتضمن واحدا دون واحد ، فان قيل فأنت تقول الليلة الهلال والهلال جنة
فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدم فالجواب أنه أما جاز في مثل الليلة الهلال على تقدير حذف
المضاف والتقدير الليلة حدوث الهلال او طلوع الهلال فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه لدلالة
قرينة الحال عليه لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه فلو قلت الشمس اليوم او القمر الليلة لم يجز ألا
أن يكونا متوقعين وكذلك لو قلت اليوم زيد لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز ، واعلم أن الخبر اذا
وقع ظرفا او جاريا ومجرورا نحو زيد في الدار وعمرو عندك ليس الظرف بالخبر على الحقيقة لأن الدار
ليست من زيد في شيء وأما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير زيد استقر عندك او حدث
او وقع ونحو ذلك فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين وأما حذفها وأنت الظرف
مقامها إيجازا لما في الظرف من الدلالة عليها ان المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص على
ما تقدم بيانه فلو أردت بقولك زيد عندك أنه جالس او قائم لم يجز للحذف لأن الظرف لا يدل عليه
لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالسا او قاعدا ، واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك
لحذف هل هو اسم او فعل فذهب الأكثر الى أنه فعل وأنه من خبر الجمل وتقديره زيد استقر في
الدار او حل في الدار ويدل على ذلك أمران أحدهما جواز وقوعه صلة نحو قولك الذي في الدار زيد
والصلة لا تكون إلا جملة ، فان قيل التقدير الذي هو مستقر في الدار كما قال ما أنا بالذي قائل لك
شيئا والمراد بالذي هو نائل فكذلك هنا يكون الظرف متعلفا باسم مفرد على تقدير مبتدأ محذوف
٢٠ قيل أطراد وقوع الظرف خبرا من غير هو دليل على ما قلناه فان ظهرت في اللفظ كان حسنا وإن لم
تأت بها فحسن أيضا ولم يقبح فبح ما أنا بالذي قائل لك ولا هو في قلته فاطران جاعلى الذي في الدار
وقلته ما أنا بالذي قائل لك شيئا تدل على ما ذكرناه ، والأمر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لا بد لهما
من متعلق به والاصل أن يتعلق بالفعل وإنما يتعلق بالاسم اذا كان في معنى الفعل ومن لفظه ولا شك
أن تقدير الاصل الذي هو الفعل أولى ، وقال قوم منهم ابن السراج أن المحذوف المقدر اسم وأن

الإخبار بالظرف من قبيل المفردات إذ كان يتعلق بمفرد فتقديره مستقر أو كائن ونحوها والحقبة في ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفردا على ما تقدم والجملة واقعة موفعه ولا شك أن إضمار الأصل أولى ووجه ثان أنك إذا قدرت فعلا كان جملة وإذا قدرت اسما كان مفردا وكلما قل الإضمار والتقدير كان أولى، وأعلم أنك لما حذف الخبر الذي هو استقر أو مستقر وأثبت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه وهو مغاير المبتدأ في المعنى ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار أصلا مرفوعا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف، وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره والقول عندى في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلا مرفوعا فإن ذكرته أولا وقلت زيد استقر عندك لم يمنع منه مانع، وأعلم أنك إذا قلت زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلا أو اسما وفيه ضمير مرفوع والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ وإذا قلت زيد في الدار أو من الكرام فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك إذا قلت زيد عندك ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ، وذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت زيد عندك أو خلقتك لم ينتصب عندك وخلقتك بإضمار فعل ولا بتقديره وإنما ينتصب بخلاف الأول لأنك إذا قلت زيد أخوك فزيد هو الأخ فكل واحد منهما رفع الآخر وإذا قلت زيد خلقتك فإن خلقتك مخالف لزيد لأنه ليس إياه فنصبناه بالخلاف، وهذا قول فاسد لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لأنصب الأول كما ينتصب الثاني لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني أيضا لأن الخلاف عدم المماثلة فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به، وأيضا فإن من مذهبهم أن المبتدأ مرتفع بعائد يعود إليه من الظرف إذا قلت زيد عندك وذلك العائد مرفوع وإذا كان مرفوعا فلا بد له من رافع وإذا كان له رافع في الظرف كان ذلك الرفع هو الرفع الناصب فاعرفه.

فصل ٢٧

قال صاحب الكتاب ولا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يرجع إلى المبتدأ وقولك في الدار معناه استقر فيها، وقد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره وذلك في مثل قولهم البر الكبريتين والسمن

مَنَوَانِ بِدَرَمٍ وَقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ

قال الشارح قد تقدم قولنا أن خبر المبتدأ إذا وقع جملة فعلية كانت أو اسمية أو شرطية أو ظرفية فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ يربطها بالمبتدأ لئلا تقع أجنبيّة من المبتدأ إذا كانت غير الأولى، وقوله إذا قلت زيد في الدار معناه استقرّ فيها يعني أنّه يتعلّق بمحذوف وقد تقدم بيان ذلك، هـ وقوله وقد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره يعني أن الراجع إلى المبتدأ إذا كان الخبر جملة فأنّه يجوز حذفه وإسقاطه مع شدة الحاجة إليه وذلك إذا كان موضع المصمر معلوما غير ملتبس كقولهم السمن مَنَوَانِ بِدَرَمٍ فالسمن مبتدأ ومَنَوَانِ مبتدأ ثانٍ وبدرم خبر المبتدأ الثاني والمَنَوَانِ وخبره خبر المبتدأ الأول والعائد محذوف تقديره مَنَوَانِ منه بدرم فوضع منه المحذوف رفع لانه صفة لمَنَوَانِ وفيه ضميران أحدهما مرفوعٌ يعود إلى الموصوف وهو المَنَوَانِ والثاني الهاء المجرورة وهي تعود إلى السمن لا بد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ ولم يتصل به وساغ حذف العائد ههنا لأن حصول العلم به أغنى عن ظهوره وذلك أن السمن هنا جنس وما بعده بعض من الجنس وإنما يذكر هذا الكلام لتسعير الجنس يقابل كل مقدار منه بمقدار من الثمن فكانه قال السمن كله مَنَوَانِ منه بدرم ولولا هذا التقدير لكان المعنى أن السمن كله مَنَوَانِ وأنه بدرم والمراد غير ذلك ومثله البر الكَرُ بَسْتَيْنِ ألا أن المحذوف ههنا شيان أحدهما ما هو من الكلام وفيه العائد وهو منه وتقديره البر الكَرُ منه بَسْتَيْنِ ألا أن موضع منه هنا نصب على الحال لانه لا يجوز أن يكون نعتا للكرّ أن كان معرفة والعامل في الحال الجار والمجرور الذي هو الخبر وهو بَسْتَيْنِ وصاحب الحال المصمر المرفوع فيه وجاز تقديمه عليه وإن كان العامل معني لأن لفظ الحال جارٌ ومجرورٌ فصار كقولك كل يوم لك ثوبٌ وفي منه ضميران على ما ذكر أحدهما مرفوعٌ يعود إلى المصمر في بَسْتَيْنِ والآخر الهاء العائدة إلى المبتدأ الأول الذي هو البر وهي الرابطة، والثاني من المحذوفين ما هو من نفس الكلام وليس فيه عائد وهو التمييز والتقدير البر الكَرُ بَسْتَيْنِ درهما فترك ذكر الدرهم للعلم به وهو من تمام الكلام ألا ترى أنك لو لم تُرِدْهُ لالتبس ولم يُعْلَمَ من أي الأنواع هو الثمن، ولا يستبعد حذف العائد من الخبر أو شيء من الخبر للدلالة عليه فأنه قد جاء حذف الجملة التي هي خبر بأسرها للدلالة عليها نحو قوله تعالى وَاللَّيْلِ يَتَسَنَّنَ مِنَ الْخَبِيصِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّيْلِ لَمْ يَحْضَنْ معناه فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ألا أنه حذف لدلالة الأول عليه وإذا جاز حذف الجملة بأسرها كان حذف شيء منها أسهل، وأما قوله تعالى وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ

إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ فَمَنْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالابتداءِ وَصَبَرَ وَغَفَرَ الصِّلَةُ وَالْعَائِدُ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ فِيهِمَا وَقَوْلُهُ
إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ وَإِنَّ الْمَكْسُورَةَ تُقَدَّرُ تَقْدِيرَ الْجَمَلِ فَلِذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا اقْتَضَتْ
إِلَى ضَمِيرِ عَائِدٍ إِلَى الْمَبْتَدَأِ كَمَا تَقْتَضِي الْجُمْلَةُ إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا وَلَمْ يَوْجَدْ الْعَائِدُ فِي الْآيَةِ فَكَانَ مُرَادًا
تَقْدِيرًا وَأَمَّا حُذْفُ لَفْظِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ وَالْمَعْنَى إِنَّ ذَلِكَ الصَّبْرَ مِنْهُ أَيْ مِنَ الصَّابِرِ

فصل ٢٨

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَيجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك تَمِيمِي أَنَا وَمَشْنُوهُ مِنْ يَشْنُوكُ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى
سَوَاءٌ مَحْيَاكُمْ وَمَمَاتِكُمْ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ الْمَعْنَى سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِنْذَارُ وَعَدْمُهُ وَقَدْ
الْتَزَمَ تَقْدِيمُهُ فِيهِمَا وَقَعَ فِيهِ الْمَبْتَدَأُ نَكْرَةً وَالْخَبْرُ ظَرْفًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي الدَّارِ رَجُلًا

- ١٠ قَالَ الشَّارِحُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ مُفْرَدًا كَانَ أَوْ جُمْلَةً فَمِثَالُ الْمَفْرَدِ قَوْلُكَ قَائِمٌ زَيْدٌ وَذَاهِبٌ عَمْرُو وَقَائِمٌ
خَبْرٌ عَنْ زَيْدٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ ذَاهِبٌ خَبْرٌ عَنْ عَمْرُو وَمِثَالُ الْجُمْلَةِ أَبُوهُ قَائِمٌ زَيْدٌ وَأَخُوهُ ذَاهِبٌ
عَمْرُو فَأَبُوهُ مَبْتَدَأٌ وَقَائِمٌ خَبْرُهُ وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ عَنْ زَيْدٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ أَخُوهُ ذَاهِبٌ
مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ عَنْ عَمْرُو وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى مَنْعِ جَوَازِ ذَلِكَ وَاحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا أَمَّا
قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُوَدَّى إِلَى تَقْدِيمِ الضَّمِيرِ الْأَسْمَرِ عَلَى ظَاهِرِهِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ قَائِمٌ زَيْدٌ كَانَ فِي قَائِمٍ
١٥ ضَمِيرُ زَيْدٍ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يَظْهَرُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فَتَقُولُ قَائِمَانِ الزَيْدَانِ وَقَائِمُونَ الزَيْدُونَ وَلَوْ كَانَ خَالِيًا
عَنِ الضَّمِيرِ لَكَانَ مُوَحَّدًا فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ أَبُوهُ قَائِمٌ زَيْدٌ كَانَتْ الْهَاءُ فِي أَبُوهِ ضَمِيرَ زَيْدٍ
فَقَدْ تَقَدَّمَ ضَمِيرُ الْأَسْمَرِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَلَا خِلَافَ أَنَّ رُتْبَةَ ضَمِيرِ الْأَسْمَرِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ ظَاهِرِهِ وَالْمَذْهَبُ
الْأَوَّلُ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَالُوا مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكُ وَتَمِيمِي أَنَا فَمَنْ يَشْنُوكُ مَبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ مَشْنُوهُ
الْخَبْرُ وَهُوَ مُقَدَّمٌ وَكَذَلِكَ تَمِيمِي أَنَا أَنَا مَبْتَدَأٌ وَتَمِيمِي خَبْرٌ مُقَدَّمٌ أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَائِدَةَ لِلْحُكْمِ بِهَا أَمَّا فِي
٢٠ كَوْنِهِ تَمِيمِيًّا لَا أَنَا الْمُتَكَلِّمُ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّهُ يُوَدَّى إِلَى تَقْدِيمِ الْمُضْمَرِّ عَلَى الظَّاهِرِ فَتَقُولُ أَنَّ تَقْدِيمَ الْمُضْمَرِّ
عَلَى الظَّاهِرِ أَمَّا يَجْتَنَعُ إِذَا تَقَدَّمَ لَفْظًا وَمَعْنَى نَحْوِ ضَرْبٍ غُلَامُهُ زَيْدًا وَأَمَّا إِذَا تَقَدَّمَ لَفْظًا وَالنِّيَّةُ بِهِ
التَّأْخِيرُ فَلَا بَأْسَ بِهِ نَحْوِ ضَرْبٍ غُلَامَهُ زَيْدٌ أَلَا تَرَى أَنَّ الْغُلَامَ هُنَا مَفْعُولٌ وَمُرْتَبَةٌ الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ
الْفَاعِلِ فَهُوَ وَإِنْ تَقَدَّمَ لَفْظًا فَهُوَ مُؤَخَّرٌ تَقْدِيرًا وَحُكْمًا وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَع فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى الْهَاءُ
فِي نَفْسِهِ عَائِدَةٌ إِلَى مُوسَى وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ مُتَأَخِّرًا لِأَنَّهُ فِي حَكْمِ الْمَقْدَّمِ مِنْ حَيْثُ كَانَ فَاعِلًا وَمِثْلُهُ

قولهم في المثل في أكفانه لُقِّ الميِّتُ وقالوا في بيته يُؤْتَى للحكم فقد تقدّم المصمّر على الظاهر فيهما لفظاً لأن النية بهما التأخير والتقدير لُقِّ الميِّتُ في أكفانه ويؤْتَى للحكم في بيته وإذا ثبت ما ذكرناه جاز تقديم خبر المبتدأ عليه وإن كان فيه ضمير لأن النية فيه التأخير من قبل أن مرتبة المبتدأ قبل الخبر فاعرفه، وأمّا قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وسواء عليهم محييهم ومماتهم ه فحييهم مبتدأ ومماتهم عطْفٌ عليه وسواء خبر مقدّم وأما وَجَدَ أَخْبَرَ ههنا والمخبر عنه اثنان لوجهين أحدهما أن سواء مصدر في معنى اسم الفاعل في تأويل مُسْتَوٍ والمصدر لا يثنى ولا يُجْمَع بل يُعَبَّرُ بلفظة الواحد عن التثنية وللجَمْعِ فيقال هذا عدلٌ وهذان عدلٌ وهؤلاء عدلٌ فكذلك ههنا، والوجه الآخر أن يكون أراد التقديم والتأخير كأنه قال محييهم وسواء ومماتهم كما قال * فإني وقيار بها لغريب * أراد فإني لغريب بها وقيار، وكذلك قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم الفعل ههنا في تأويل المصدر والمعنى سواء عليهم الإنذار وعدم الإنذار فالإنذار وما عطف عليه مبتدأ في المعنى وسواء الخبر وقد تقدّم وسواء مصدر في معنى اسم الفاعل والتقدير مستويان على ما تقدّم ألا ترى أن موضع الفائدة للخبر والشكّ إنما وقع في استواء الإنذار وعدمه لا في نفس الإنذار ولفظ الاستفهام لا يمنع من ذلك إذ المعنى على التعيين والتحقيق لا على الاستفهام وأما الهمزة ههنا مستعارة للتسوية وليس المراد منها الاستفهام وإنما جاز استعارتها للتسوية لاشتراكهما في معنى التسوية ألا ترى أنك تقول في ١٥ الاستفهام أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد والنسيان اللذان يُسألُ عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول في التسوية ما أبالي أفعل أم لم يفعل فأنْتَ غير مستفهم وإن كان اللفظ الاستفهام وذلك لمشاركته الاستفهام في التسوية لأن معنى ما أبالي أفعل أم لم يفعل أي هما مستويان في علمي كما قال في الاستفهام كذلك هذا هو التحفيظ من جهة المعنى، وأمّا إعراب اللفظ فقالوا سواء مبتدأ والفعلان بعده كالخبر لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيته حقه، وقوله ٢٠ وقد النزم تغديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً وذلك قولك في الدار رجل قد تقدّم في العصل قبله لم ابتدئ بالنكرة هنا ولم النزم تغديمه بما أغنى عن إعادته،

قال صاحب الكتاب وأمّا سلامٌ عليك وويلٌ لك وما أشبههما من الأدعية فتروكة على حالها إذا كانت منصوبة منزلة منزلة الفعل، وفي قولهم آيّن زيد وكيف عمرو ومي الغتال، قال الشارح لما تقدّم من كلامه أنّه قد النزم تقديم الخبر إذا وقع المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً آورد على

نفسه إشكالا وهو قولهم سلامٌ عليك ووبَّيْلٌ له فإنَّ المبتدأ نكرةٌ والخبر جارٌ ومجرورٌ ولم يتقدّم على المبتدأ
 ثمَّ أجاب بأنَّ المبتدأ في قولك لك مالٌ وتحتك بساطٌ إنما التزم تقديم الخبر هناك خوفاً من التباس
 الخبر بالصفة وههنا لا يلبس لأنه دُعَا ومعناه ظاهرٌ ألا ترى أنك إذا قلت سلامٌ عليك ووبَّيْلٌ له بالرفع
 كان معناه كمعناه منصوبا وإذا كان منصوبا كان منزلاً منزلةً الفعل فقولك سلاما عليك ووبَّيلا لك بمنزلة سَلَّمَ
 ٥ الله عليك وعَدَبَكَ الله فلما كان المعنى فيه ينزِع الى معنى الفعل لم يُغَيَّر عن حاله لأنَّ مرتبة الفعل
 أن يكون مقدّما ، وأمّا قوله وفي قولهم آيَنَ زيدٌ وكيف عمرو ومتى القتال يريد أنه قد التزم ههنا
 تقديم الخبر أيضا وإما قدّم الخبر في هذه المواضع لتضمّنه همزة الاستفهام وذلك أنك إذا قلت آيَنَ
 زيدٌ فأصله أريدٌ عندك فحذفوا الطرف وأتوا بأيَّنَ مشتبهةً على الأمكنة كلّها وضمنوها معنى همزة
 الاستفهام فقدموها لتضمّنها الاستفهام لا لكونها خبراً ، وكذلك إذا قلت كيف زيدٌ معناه على أي
 ١٠ حالٍ زيدٌ وإذا قلت متى القتال فعناه أَلقتالٌ غداً ونحوه فعيل فيه ما عمل بأيَّنَ وستوضح أحوال هذه
 الظروف المستفهم بها في أماكنها ان شاء الله تعالى

فصل ٢٩

قال صاحب الكتاب ويجوز حذف أحدهما من حذف المبتدأ قول المستهمل الهلال والله وقولك وقد
 ١٥ شيمت رجلاً المسك والله أو رأيت شخصاً فقلت عبد الله وربّي ومنه قول المرقش * إن قال الخبيس
 نعم * ومن حذف الخبر قولهم خرجت إذا السبع وقول ذى الرمة
 * فبأ طيّبة الوعاء بين جلاجل * وبين النقا أنّيت أم أم ساهل *
 وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الأمرين أي فأمرى صبراً جميلاً أو فصبراً جميلاً أجمل ،
 قال الشارح اعلم ان المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة
 ٢٠ والخبر محل الفائدة فلا بدّ منهما ألا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما
 فيجذف لدلالتهما عليه لأنّ الألفاظ إنما جىء بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز
 أن لا تأتى به ويكون مراداً حكماً وتقديراً ، وقد جاء ذلك محياً صالحاً فحذفوا المبتدأ مرةً والخبر
 أخرى فما حذف فيه المبتدأ قول المستهمل الهلال والله أي هذا الهلال والله والمستهل طالب الهلال
 كما يقال لطالب الفهم مستفهم ولطالب العلم مستعلم ، ومثله إذا شيمت رجلاً طيّبة قلت المسك

والله اى هو المسك والله او هذا المسك، وكذلك لو رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص فالدا رأيت بعد قلت عبد الله ورقي كانه قلت ذاك عبد الله او هذا عبد الله وكذلك لو حدثت عن شمائل رجل ووصف بصفات مثل مررت برجل را حمر المساكين بار بالذيه فعرف بتلك الأوصاف فقلت زيد والله اى هو زيد او المذكور زيد، وأما بيت المرقش الأكبر

* لا يُبْعِدُ اللَّهَ التَّلَبُّبَ وَالْغَارَاتِ اذ قال الخميس نَعَمْ *

فالتلبيب لبس السلاح والخميس للجيش والنعم الإبل قال الفراء هو ذكر لا يؤثت يقال هذا نَعَمْ واردة والمعنى أنه يتأسف على الغير ولا سيما في أوقات إقبالهم على الغنائم فيقول للجيش نَعَمْ اى هذا نَعَمْ فأطلبوه ألا أنه حذف للعلم به، وقد حذف الخبر ايضا كما حذف المبتدأ وأكثر ذلك في الجوابات يقول القائل من عندك فتقول زيد والمعنى زيد عندي ألا أنك تركته للعلم به اذ السؤال إنما كان عنه، ١. ومن ذلك قولهم خرجت فإذا السبع أعلم أن إذا تكون على ضربين زماناً وفيها معنى الشرط وتضاف الى الجملة الفعلية واذا وقع بعدها اسم كان قر فعل مقدراً نحو إذا السماء انشقت وإذا الأرض مدت والتقدير اذا انشقت السماء انشقت واذا مدت الأرض مدت كان ذلك لتضمنه معنى الشرط والشرط يفترض الفعل، وتكون بمعنى المفاجأة وهي في ذلك على ضربين تكون اسما وتكون حرفاً واذا كانت اسما كانت طرفاً من ظروف الأمانة واذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة كما أن أن حرف دال على معنى المجازاة والهمزة حرف دال على معنى الاستفهام فاذا قلت خرجت فإذا السبع وأردت به الظرفية لم يكن قر حذف وكان السبع مبتدأ واذا الخبر قد تقدم كما تقول عندي زيد ويتعلق الظرف باستقرار محذوف فإن ذكرت اسما آخر كان منصوباً على الحال نحو خرجت فاذا السبع واقفاً او عادياً والعامل في الحال الظرف وإن شئت رفعتَه على الخبر وجعلت الظرف من صلته، فإن جعلتها حرفاً كان الخبر محذوفاً لا محالة والتقدير خرجت فاذا السبع حاضر او موجود لان المبتدأ لا بد له من خبر ولا خبر لها ههنا ظاهراً فوجب أن يكون مقدراً، وأما قول ذى الرمة * فيا طيبة الوعاء الخ * فالخبر محذوف فيه والتقدير أنت الطيبة أم أم سائر والمراد أنكما التبتنما على لشدة تشابهكما فلم أعرف احداكما من الاخرى، والوعاء الارض اللينة ذات الرمل، وجلاجل موضع ويروى بالحاء غير المعجمة، والنقا الكثيب من الرمل، وقوله تع فصبر جميل احتمال الامرين وذلك أن يكون صبر مبتدأ والخبر محذوف والمعنى فصبر جميل أجمل من غيره او فعندي صبر جميل

وجاز الابتداء بقوله صبر جميل وهو نكرة لأنها قد وصفت والنكرة إذا وصفت جاز الابتداء بها وقد تقدم بيان ذلك ، ويجوز أن يكون صبر جميل خبرا والمبتدأ محذوف والتقدير فأمرى صبر جميل أو صنعي صبر جميل.

قال صاحب الكتاب وقد التزم حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا لسد الجواب مسدداً ، ومما حذف فيه الخبر لسد غيره مسدداً قولهم أقاتم الزيدان وصروني زيدا قائما وأكثر شرقي السوييف ملتوتا وأخطب ما يكون الأمير قائما وقولهم كل رجل وضيعته .

قال الشارح اعلم أن لولا حرف يدخل على جملتين إحداها مبتدأ وخبر والأخرى فعل وفاعل فتعلق إحداها بالآخرى وتربطها بها كما يدخل حرف الشرط على جملتين فعليتين فيربط إحداها بالآخرى فتصيران كالجملتين الواحدة فتقول قام زيد خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان لا تعلق لإحداها بالآخرى فإذا أتيت بأن الشرطية فقلت إن قام زيد خرج محمد ارتبطت الجملتان وتعلقت إحداها بالآخرى حتى لو ذكرت إحدى الجملتين منفردة لم تفد ولم تكن كلاماً ، وكذلك لولا تقول زيد قائم خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان إحداها مبتدأ وخبر والآخرى فعل وفاعل فإذا أتيت بلولا وقلت لولا زيد قائم خرج محمد ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى فصارتا كالجملتين الواحدة ألا أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رُفص ظهوره ولم يجز استعماله فإذا قلت لولا زيد خرج محمد كان تقديره لولا زيد حاضر أو مانع ومعناه أن الثاني امتنع لوجود الأول وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ لأنه لا عائد منها إلى زيد والجملة إذا وقعت خبراً فلا بد فيها من عائد إلى المبتدأ وإنما اللام وما بعدها كلاماً يتعلق بلولا وجواب لها ، وقد شبه سيبويه ما حذف من خبر المبتدأ بعد لولا بقولهم أمّا لا ومعناه أن رجلاً أمر بأشياء يفعلها وقد شبهت عليه فوقف في فعلها فقبل له أفعل كذا وكذا إن كنت لا تفعل الجبيع وزادوا على أن ما وحذفوا الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الأصل مهجوراً ، وربما وقع بعد لولا هذه الفعل والفاعل لاشتراكهما في معنى الآخر ألا ترى أنه لا فرق من جهة المعنى بين زيد قائم وقام زيد قال الجوج

* قالت أمانة لما جئت زائرهما * فلا رميت ببعض الأسهم السود *

* لا در دَرَكِ اِنِّي قد رَمَيْتُهُم * لولا حَدِثْتُ ولا عُدَرِي لِحُصُونِ *

والمراد لولا لحد ، وقال الكوفيون الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها لنيابتها عن الفعل والتقدير

لولا يمنع زيدٌ وهذا ضعيفٌ لوجوهٍ منها أنه لو كان الامرُ على ما ادَّعوه لجاز وقوعُ أحدٍ بعدها لأنَّ أحدًا يعمل فيها النفي ولم يسمع عنهم مثل ذلك، الوجه الثاني أنه لو كان معناه النفي على ما ادَّعوه لجاز أن تعطف عليه بالواو ولا لتأكيد النفي فتقول لولا زيدٌ ولا خالدٌ لأكرمتهك نحو قوله تعالى وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ فَلَمَّا لم يجز ذلك ولم يستعمل دلٌّ على أنَّ المجحود قد زایلها، الوجه الثالث أنَّ الحرف إنما يعمل إذا اختص بالمعول نحو حروف الجرِّ فإنها مختصةٌ بالاسماء ونحو حروف الجزم اختصت بالدخول على الأفعال ولولا هذه غير مختصة بل تدخل على الاسماء نحو لولا زيدٌ لأكرمتهك وتدخل على الأفعال في نحو ما أنشدناه من البيهقي فاعرفه، قال ومن ذلك قولهم أَقَاتَمَ الزيدان يعني أنه حذف الخبر لِسَدِّ الفاعل مَسَدَّهُ، واعلم أن قولهم أَقَاتَمَ الزيدان إنما أفاد نظرًا إلى المعنى إذ المعنى أيقوم الزيدان فتَمَّ الكلام لاقته فعلٌ وفاعلٌ ١. وقَاتَمَ هنا اسمٌ من جهة اللفظ وفعلٌ من جهة المعنى فلما كان الكلام تامًا من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا أَقَاتَمَ مبتدأً والزيدان مرتفعٌ به وقد سدَّ مسدَّ الخبر من حيث أنَّ الكلام تمَّ به ولم يكن تمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة، ولو قلت قَاتَمَ الزيدان من غير استفهام لم يجز عند الأكثر وقد أجازته ابنُ السَّراج وهو مذهبٌ سيبويه لتضمنه معنى الفعل وإن كان فيه قُبْحٌ لأنَّ اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتَّى يعتمد على كلامٍ قبله من مبتدأٍ نحو زيدٌ ضاربٌ أبوه أو موصوفٍ نحو مررتُ برجلٍ ضاربٍ ٥ أبوه أو ذى حالٍ نحو هذا زيدٌ ضاربًا أبوه أو على استفهامٍ أو نفيٍ بخلاف الفعل فإنه يعمل معتمدًا وغير معتمد وسنذكر أحكامه مستقصى في فصل اسم الفاعل، وأما قولهم ضَرَبَ زيدا قَاتِمًا فهي مسئلةٌ فيها أدنى إشكالٍ يحتاج إلى كشفٍ وذلك أنَّ المعنى ضربتُ زيدا قَاتِمًا أو أَصْرَبُ زيدا قَاتِمًا فالكلام تامٌ باعتبار المعنى ألا أنه لا بدَّ من النظر في اللفظ وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر وذلك أنَّ قولك ضَرَبَ زيدا وهو مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعل وزيدا مفعولٌ به وقَاتِمًا حالٌ وقد سدَّ مسدَّ خبر المبتدأ ولا ٢. يصحُّ أن يكون خبرا فيرتفع لأنَّ الخبر إذا كان مفردا يكون هو الأوَّل والمصدر الذى هو الضرب ليس القَاتِمَ، ولا يصحُّ أن يكون حالا من زيد هذا لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو ضربه لأنَّ العامل في الحال هو العامل في ذى الحال ولو كان المصدر عاملًا فيه لكان من صلته وإذا كان من صلته لم يصحَّ أن يسدَّ مسدَّ الخبر لأنَّ السادَّ مسدَّ الخبر يكون حكمه حكم الخبر فكما أنَّ الخبر كان جزئًا غير الأوَّل فكذلك ما سدَّ مسدَّه ينبغي أن يكون غير الأوَّل، وإذا كان الامرُ كذلك كان

العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير فاعل يعود الى زيد وهو صاحب الحال والخبر ظرف زمان مقدّر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربي زيدا اذا كان قائما فاذا هي الخبر ولحقفاتها في موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف تقديره استقر او مستقر ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه على ما تقدم ونقل الضمير من الفعل الى الظرف وصار الظرف وما ارتفع به في موضع مرفوع لانه خبر مبتدأ فالظرف وحده في موضع نصب يدل على ذلك انه يظهر النصب فيما كان معربا نحو القتال اليوم وعندك ونحو ذلك والظرف مع الضمير في موضع خبر المبتدأ فاذا اريد المضي قدر باذ واذا اريد المستقبل قدر باذا والظرف الذي هو اذا او اذ يضاف الى الفعل والفاعل الذي هو كان والضمير الذي فيه وكان هذه المقدرة هي التامة وليست الناقصة فحذف الفعل وأقيم الظرف مقامه ثم حذف الفعل لدلالة الظرف عليه فان قيل ولم قدر الخبر باذا او اذ دون غيرها من ظروف المكان قيل لانها طرفا زمان وظروف الزمان يكثر الاخبار بها عن الأحداث والاخبار بها مختص بالحدث فكان تقديره به أولى وكانت اذ واذا أولى من غيرها من ظروف الزمان لتشمل جميع ما مضى واذا تشمل جميع المستقبل فلما اريد تقدير جزء من الزمان كان أولى بذلك لما ذكرناه فان قيل ولم قلتم ان كان المقدرة هي التامة دون ان تكون الناقصة قيل لو كانت كان المقدرة الناقصة لكان قائما من قولك ضربي زيدا قائما للخبر ولو كان خبرا لجاز ان يقع معرفة لان اخبار كان تكون معرفة ونكرة فالمعرفة نحو قولك كان زيد أخاك وكان محمد القائم ومثال النكرة كان زيد قائما فلما اقتصر ههنا على النكرة ولم تقع المعرفة فيه البتة دل ذلك على انه حال وليس بخبر، وأما المسئلة الثانية وهي أكثر شرى السوييف ملتوتا فالكلام عليها كال كلام على المسئلة قبلها في تقدير الخبر والعامل فيه الا ان قوله أكثر شرى ليس بمصدر وأما لما أضيفت أكثر الى شرى الذي هو المصدر صار حكمه حكم المصدر لان أفعل بعض ما يضاف اليه تقول زيد أفصل القوم فيكون بعض القوم والباقيون أفصل الحجارة لانه بعض الحجارة ولو قلت ٢٠ الياقوت أفصل الزجاج لم يجز لانه ليس من الزجاج فكذلك اذا قلت صنت أحسن الصيام تنصب أحسن على المصدر لانه لما أضيفته الى المصدر صار مصدرا فكذلك لما أضيفت أكثر الى الشرب الذي هو مصدر صار مصدرا وجاز ان يجبر عنه بالزمان كما يجبر عن سائر المصادر، وأما المسئلة الثالثة وهي أخطب ما يكون الأمير قائما فهي في تقدير حذف الخبر كالمسئلة الأولى الا ان فيها اتساعا أكثر من الأولى وذلك ان فيها وجهين من التقدير احدهما نحو المسئلة قبلها فقولك أخطب ما يكون

الأمير بمعنى أخطب كَوْنِ الأمير لأنَّ ما مع الفعل بتأويل المصدر نحو قول الشاعر * يَسُرُّ المَرءَ ما
 ذَهَبَ اليَالي * وكذلك ما يَكُونُ بمعنى الكون والمراد بكونه وجوده والتقدير أُخْطِبُ وجود الأمير اذا
 كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة ويكون اذا الخبر وهو في موضع نصب بالاستقرار على ما تقدم
 يدل على ذلك انه قد حكي عن بعض العرب أُخْطِبَ ما يكون الأمير يوم الجمعة بنصب يوم فدل
 ه ذلك على ان اذا في موضع نصب كما تقول زيدٌ عندك وفيه ضمير والظرف والضمير في موضع رفع لانه
 الخبر، الوجه الثاني أن يكون قوله اخطب ما يكون بمعنى الزمان لأنَّ ما تكون بمعنى الزمان لانها في
 تأويل المصدر والمصدر يُستعار للزمان على تقدير حذف مضاف كانه قال أُخْطِبُ أَوَّاتِ كَوْنِ الأمير كما
 يقال مَقْدَمَ الحَاجِّ وَخُفُوقَ النَجْمِ اى زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ويكون الخبر اذا كان قائما على
 ما تقدم ألا ان اذا على هذا في موضع رفع خبرا عن الاول كما تقول وقت القتال يوم الجمعة فكانه قال
 ١٠ أُخْطِبُ الأَوَّاتِ النى يكون الأمير فيها خطيبا اذا كان قائما، ومثله على سعة الكلام بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ
 وَالنَّهَارِ وهما لا يمكنان لكن لما كان فيهما جعله لهما، ومثله أَمْ يَرَوْنَ أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لَيْسَكُنَا فِيهِ
 وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا وَالنَّهَارَ لَا يُبْصِرُ إِنَّمَا يُبْصِرُ فِيهِ، والذي أحوَج الى تقدير المصدر بالزمان ههنا انه قد
 نفل عنهم أُخْطِبَ ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع فكذلك قُدر الاول بالزمان وقضى على اذا التى هي
 الخبر بالرفع فاعرفه، وأما قولهم كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ الْمَرَادُ كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونَانِ أَلَا إِنَّكَ حَذَفْتَ الْخَبَرَ
 ١٥ وَاكْتَفَيْتَ بِالْمَعْطُوفِ لِأَنَّ مَعِيَ الْوَاوُ ههنا كمعنى مَعَ فَقَوْلُكَ كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَعْنَى مَعَ وَضِيعَتُهُ وَهَذَا
 كَلَامٌ مَكْتَفٍ فَالْوَاوُ ههنا كَالْوَاوُ فِي قَوْلِكَ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ أَلَا إِنَّ قَوْلَنَا اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ أَوَّلُهُ
 فَعَلٌ يَعْمَلُ فِيهِ وَلَيْسَ ههنا فَعَلٌ وَأَمَّا هُوَ اسْمٌ عَطَفَ عَلَى اسْمٍ بِالْوَاوِ الِى مَعْنَاهَا مَعْنَى مَعَ فَعُطِفَتْ
 لِفِظًا وَالْمَعْنَى الْمَلَابَسَةُ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَاوِ الِى مَعْنَى مَعَ لَا يَدْ فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْمَلَابَسَةِ وَالْوَاوِ الِى
 لِمُطْلَقِ الْعَطْفِ قَدْ تَخْلُو مِنْ ذَلِكَ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ الْمَعْنَى مَا صَنَعْتَ مَعَ أَبِيكَ وَمَا
 ٢٠ صَنَعَ أَبُوكَ مَعَكَ وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ لَأنَّ مَعْنَاهُ مَعَ وَضِيعَتُهُ وَلَوْ قُلْتَ زَيْدٌ وَعَبْرُو خَارِجَانِ
 لَمْ يَجْزِ حَذْفُ الْخَبَرِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَعَ
 وَضِيعَتُهُ وَمَعَ تَدَلَّى عَلَى الْمَقَارَنَةِ فَاعْرِفْ

قال صاحب الكتاب وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا كقولك زيد المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا ومنه قولك أنت أنت وقول ابي النجم * أنا أبو النجم وشعري شعري * ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ.

ه قال الشارح قد تقدم من قولنا أن حق المتدأ أن يكون معرفة وحق الخبر أن يكون فكرة بما أغنى عن إعادته وقد يكون المبتدأ والخبر معا معرفتين نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا فإذا قلت زيد أخوك وأنت تريد أخوة النسب فاما يجوز مثل هذا اذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده ولا يعلم انه أخوه لفرقة كانت بينهما او لسبب آخر او يعلم أن له أخا ولا يدري انه زيد هذا فنقول زيد أخوك أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك الذي استفادته المخاطب في كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعهما فإن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الاخبار فائدة وكذلك اذا قلت زيد المنطلق فالمخاطب يعرف زيدا ويعرف أن شخصا انطلق ولا يعلم أنه زيد فيقال زيد المنطلق فزيد معروف بهذا الاسم منفردا والمنطلق معروف بهذا الاسم منفردا غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر ألا ترى أنك لو سمعت بزيد وشهر امره عندك من غير أن تراه لكنت عارفا به ١٥ ذكرا وشهرة ولو رأيت شخصا لكنت عارفا به عينا غير أنك لا تتركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذي رأيته إلا بمعرفة أخرى بأن يقال لك هذا زيد فاعرفه فاما قولهم الله ربنا ومحمد نبينا فاما يقال ذلك ردا على المخالف والكافر او يقال على سبيل الاقرار والاعتراف لطلب الثواب بقوله واما قولهم أنت أنت فظاهر اللفظ فاسد لانه قد أخبر بما هو معلوم وأنه قد اتحد الخبر والخبر عنه لفظا ومعنى وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ واما جاز ههنا لأن المراد من التكرير ٢٠ بقوله أنت أنت أي أنت على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة لم تتغير معنى وتكرير الاسم بمنزلة أنت على ما عرفته وهذا مفيد ينتصن ما ليس في الجزء الاول وعليه قول ابي النجم * أنا ابو النجم وشعري شعري * معناه وشعري شعري المعروف الموصوف كما بلغت وعرفت وعلى هذا قياس الباب واذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجوز تقديم الخبر لانه مما يشكك ويلتبس ان كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرا وخبرا عنه فأيهما قدمت كان المبتدأ ونظير ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا

يظهر فيهما الاعراب فإنه لا يجوز تقديم المفعول وذلك نحو ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى اللَّهُمَّ ألا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما نحو قوله * لُعَابُ الْأَفْأَى الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ * وقوله * بَنُونَا بَنُوا أَبْنَانَنَا وَبَنَاتَنَا * بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبْعَدِ *

ألا ترى أنه لا يحسن أن يكون بنونا هو المبتدأ لأنه يلزم منه أن لا يكون له بنون إلا بني أبائهم ° وليس المعنى على ذلك فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس وصار هذا مجاوز تقديم المفعول على الفاعل إذا كان عليه دليل نحو أكل كُمَثَرَى مُوسَى وَأَبْرَأَ الْمَرْضَى عِيسَى ،

فصل ٣١

قال صاحب الكتاب وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً منه قولك هذا حُلُو حَامِضٌ وقوله عز وجل ١. وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ،

قال الشارح يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك كما قد يكون له أوصاف متعدده فنقول هذا حُلُو حَامِضٌ تريد أنه قد جمع بين الطَّعِينِ كَأَنَّكَ قُلْتَ هذا مُرٌّ فَالْخَبَرُ وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّداً من جهة اللفظ فهو غير متعدّد من جهة المعنى لأن المراد أنه جامع للطعنين وهو خبر واحد ، ونقول هذا قائمٌ قاعدٌ على معنى راعى قال الشاعر

* مَنْ بَكَ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِي * مُقَيِّطٌ مُصَيِّفٌ مُشْنِي * ١٥
* أَخَذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتٍّ * سُودٍ جِعَادٍ مِنْ نِعَاجِ الدَّشْتِ *

ومثله قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ، واعلم أنك إذا أخبرت بخبرين فصاعداً كان العائد على الخبر عنه راجعاً من مجموع الجزئين والمراد العائد المستقل به جميع الخبر وذلك إنما يعود من مجموع الاسمين فأما كل واحد منهما على الانفراد ففيه ضمير يعود إليه لا محالة من ٢. حيث كان راجعاً الى معنى الفعل فيعود من كل واحد منهما ضميرٌ عَوْدَ الضمير من الصفة الى الموصوف والظرف الى المظروف فأما عَوْدَ الضمير من الخبر المستقل به الى المبتدأ فأما يكون من المجموع سواء كان الخبران صِدْقَيْنِ أم لم يكونا ،

قال صاحب الكتاب اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين الاسم الموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا كقول الله تعالى الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَقوله وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وكقولك كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم فاذا دخلت كَيْتَ او لَعَلَّ لم تدخل الفاء بالاجماع وفي دخول ان خلافا بين الأخفش وصاحب الكتاب

قال الشارح اعلم ان الاسماء على ضربين منها ما هو عار من معنى الشرط والجزاء وضرب ينتصم معنى الشرط والجزاء فالاول نحو زيد وعمرو وشبههما فا كان من هذا القبيل لم يدخل الفاء في خبره تقول زيد منطلق ولو قلت زيد فنطلق لم يجزء وكان ابو الحسن الأخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء وذكر ان ذلك ورد عنهم كثيرا حتى اخوك فوجد على معنى اخوك وجد والفاء زائدة وأنشد

* وقائلة خولان فأنكح فتاتهم * وأكرمته لحيين خلوا كما هيا *

والمراد وقائلة خولان أنكح فتاتهم وسيبويه لا يرى زيادتها ويتأول ما ورد من ذلك على انها عاطفة وأنه من قبيل عطف جملة فعلية على جملة اسمية وما كان متصفا معنى الشرط فالاسماء الموصولة والنكرات الموصوفة فالاسماء الموصولة نحو الذي والى وأخواتهما فهذه الاسماء لا تنتم الا بصلات وحائد ١٥ وصلاتها تكون جملة خبرية محمولة للصدق والكذب وهي للجملة التي تقع اخبارا للمبتدأ فالموصول لا يجبر عنه حتى يتم بصلته فاذا استوفى صلته صار بمنزلة الاسم الواحد فقوله الذي ابوه قائم او الذي فام ابوه بمنزلة زيد او عمرو ويقتصر الى جزء اخر يكون خبرا حتى يتم كلاما كما يقتصر زيد وعمرو فتقول الذي ابوه قائم منطلق فيكون الذي ابوه قائم بمنزلة زيد ثم أخبرت عنه بمنطلق كما تقول زيد منطلق فاذا كان الموصول شائعا لا لشخص بعينه وكانت صلته جملة من فعل وفاعل او ظرف او جار

٢٠ ومجروا وأخبرت عنه جاز دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى الجزء وذلك قولك الذي يأتي في درهم والذي عندي فمكرم قال الله تعالى الذين ينفقون اموالهم الخ وقال تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وقوله الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سِرًّا وَعَلَانِيَةً كُلُّهُ مِنْ صِلَةِ الَّذِينَ وهو في موضع اسم مرفوع بالابتداء وقوله فلهم أجرهم في موضع الخبر وكذلك قوله وما بكم من نعمة فمن الله فعوله من الله الخبر وأما اشتراطنا لدخول الفاء أن يكون شائعا غير محصور وأن تكون صلته فعلا او جارا ومجروا لانه

إذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء فدخلت فيه الفاء كما تدخل في الشرط المخصوص وذلك أنه إذا كان شائعاً كان مُبْهِمًا غير مخصص وباب الشرط مبني على الإيهام فإن جعلته لواحد مخصص نحو زيد الذي أتاني فله درهم لم يجز دخول الفاء في خبره لبعده عن الشرط والجزاء ألا ترى أنك تقول من يخرج فله درهم فيكون مُبْهِمًا غير مخصص فكذلك إذا قلت الذي يأتيني فله درهم لا بد أن يكون ه شائعاً لا لمخصص ، فان قيل فأنت تقول إن أتاني زيد فله درهم فيكون الأول مخصوصاً فهلاً جاز ذلك في الذي إذا أردت به مخصوصاً فالجواب أن الشرط لا بد فيه من إيهام فأنت إذا قلت من يأتيني فله درهم فالإيهام واقع في الفعل والفاعل معاً ألا ترى أن الفعل مبهم بجمله أن يوجد وأن لا يوجد والفاعل مبهم يعود إلى مَنْ وإذا قلت إن أتاني زيد فله كذا فالفاعل وإن كان مخصوصاً بالفعل مبهم وأنت إذا قلت الذي يأتيني وأردت به مخصوصاً لم يكن فيه إيهام البتة لأن الموصول مخصوصٌ والفعل مبني على ١. تيقني وجوده فخلا من إيهام البتة فقارَق الشرط ، وأما اشتراط وصله بالفعل لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل البتة فلو قلت الذي أبوه قائم له درهم لم يجز دخول الفاء في الخبر ههنا لعدم مشابهة الشرط ، وأما إذا وصل الموصول بظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ فإنه وإن لم تكن صلته فعلاً ملفوظاً به فإنه مقدَّرٌ حكماً فإذا قلت الذي في الدار أو عندك فكأنك قلت الذي استقرَّ أو وجد أو نحو ذلك فإذا وجدت هذه الشرائط في الموصول جاز دخول الفاء في خبره ، فان قيل فما الفرق بين الخبر عن الموصول إذا كان فيه ه الفاء وبينه إذا لم يكن قيل إذا كان الخبر عن الموصول بالفاء أذن ذلك بأن الخبر مستحقٌّ بالفعل الأول ألا ترى أنك إذا قلت الذي يأتيني فله درهم أذن ذلك بأن الدرهم مستحقٌّ له بإتيانه لأن الفاء للنعيب والمسبب يوجد عقيب السبب وإذا قلت الذي يأتيني له درهم يدل على استحقاق الدرهم من غير أن يدل على أنه بالإتيان ، وكذلك النكرة الموصوفة بالفعل أو الظرف أو الجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم حكمه حكم الموصول في دخول الفاء في خبرها لشبهها بالشرط والجزاء ٢. كالموصول لأن النكرة في إيهامها كالموصول إذا لم يرد به مخصص والصفة كالصلة فإذا كانت بالفعل أو ما هو في تقدير الفعل من جارٍ ومجرورٍ كانت كالموصول في شبه الشرط والجزاء فدخلت الفاء في خبره كدخولها في خبر الموصول ، فإن وقع في الصلة شرطٌ وجزاء لم تدخل الفاء في آخر الكلام وذلك قولك الذي إن يزرني أزره له درهم ولو قلت هنا فله لم يجز لأن الشرط لا يجاب دفعتين وكذلك كل رجل إن يزرني أكرمه له درهم ولا يجوز فله درهم لأن الصفة قد تضمنت الجواب ولم يجتزأ إلى إعادته ولو قلت

الذى أبوه أبوك قريباً لم يجز لأنه لم يتقدم في الصلة ما يصح به الشرط وكذلك لو قلت كل إنسان
 فله درهم لم يجز لأنه لم تتقدم صفة يستفاد منها معنى الشرط فجري هذان في الامتناع مجرى زيد
 فقائم وعمر وفتلف، فإن دخلت على هذا الموصول أو النكرة الموصوفة للحروف الناصبة للمبتدأ الرافعة
 للخبر وهي أن وأن وكان وليت ولعل ولكن فذهب سببويه إلى أن كان وليت ولعل ولكن تمنع من
 دخول الفاء في الخبر لأنها عوامل تغيير اللفظ والمعنى فهي جارية مجرى الأفعال العاملة فلما عملت في هذه
 الموصولات والنكرة الموصوفة بعدت عن الشرط والجزاء فلم تدخل الفاء في خبرها كدخولها في خبر
 الموصولات إذا لم يكن فيها أدوات الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الأفعال وغيرها، وأما أن فذهب
 سببويه إلى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه الأشياء لأنها وإن كانت عاملة فإنها غير مغيرة معنى
 الابتداء والخبر ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء، وقال الأخفش لا يجوز دخول
 الفاء مع أن لأنها عاملة كأخواتها والاول اقرب إلى الصحة وقد ورد به التنزيل قال الله تعالى ان الذين
 قالوا ربنا الله ثم استغفموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال ان الذين يكفرون بآيات الله الى أن قال
 فبشرهم بعذاب اليم وقال قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم فأدخل الفاء في الخبر فالأخفش
 حمل الفاء في ذلك كله على الزيادة والاول أظهر لأن الزيادة على خلاف الاصل وسيوضح ذلك في حروف
 العطف إن شاء الله تع

١٥

خبر إن وأخواتها

فصل ٣٣

قال صاحب الكتاب هو المرفوع في نحو فولك إن زيدا اخوك ولعل بشر صاحبك، وارتفاعه عند أصحابنا
 بالحرف لانه أشبه الفعل في لزومه الاسماء والماضى منه في بنائه على الفتح فالحرف منصوب بالمفعول ومرفوعه
 بالفاعل ونزل فولك إن زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك وكان عمرا الأسد منزلة فرس عمرا الأسد،
 وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك زيد اخوك ولا عمل للحرف فيه

قال الشارح اعلم ان هذه الحروف هي إن وأخواتها وهي ستة أن وأن ولكن وليت ولعل وكان من
 العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فنصيب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبراً وأما عملت لشبهها
 بالأفعال وذلك من وجوه منها اختصاصها بالاسماء كاختصاص الأفعال بالاسماء الثاني أنها على نفي الأفعال

ان كانت على أكثر من حرفين كالافعال الثالث أنها مبنية على الفتح كالافعال الماضية الرابع أنها يتصل بها المصمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو **صَرَبَكَ** و**صَرَبَهُ** و**صَرَبَنِي** فلما كانت بينها وبين الافعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلية على المبتدأ والخبر وهي مفتضية لهما جميعا ألا ترى أن لتأكيد الجملة ولكن للاستدراك فلا بد من الخبر لاقه المستدرك ولا بد من المبتدأ ليُعلم خبر من قد استدرك ، وليت في قولك ليت زيدا قادم تمنى لقدوم زيد ولعل ترجى وكان تقتضى مشبها ومشبها به فلما اقتضت لهما جميعا جرت مجرى الفعل المتعدى فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر وشبهت من الافعال بما قدم مفعوله على فاعله فقولك إن زيدا قائم بمنزلة **صَرَبَ** زيدا رجلا ، وأما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل في العمل جرى على سبب قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب ان كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعا على الافعال ومحمولة عليها جعلت دونها بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع خطأ لها عن درجة الافعال ان تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل اصل على ما ذكر ، وذهب الكوفيون الى ان هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع وأما تعمل في الاسم النصب لا غير وأما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ وهو فاسد وذلك من قبل ان الابتداء قد زال وبه والمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه ، ومع ذلك فإننا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ عمل في خبره نحو ظننت وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وكذلك كان وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وليس فيه تسوية بين الاصل والفرع لأنه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع فاعرفه

فصل ٣٤

٢. قال صاحب الكتاب وجب ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه ما خلا جواز تقديمه ألا اذا وقع ظرفا كقولك إن في الدار زيدا ولعل عندك عمرا وفي التنزيل **إِنَّ إِلَيْنَا أِيَابَهُمْ** ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ

قال الشارح يعني أن هذه الحروف داخلية على المبتدأ والخبر وكل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز في هذه الحروف لا فرق فالمراد بأصنافه كونه مفردا وجملة وبأحواله كونه معرفة ونكرة وبشرائطه افتقاره الى عائد

من الخبر إذا كان جملة ، وقوله من اصنافه يعنى أن خبر المبتدأ كما يكون مفردا أو جملة أو ظرفا كذلك فى هذه الحروف تقول فى المفرد إن زيدا قائم كما تقول فى المبتدأ زيد قائم وفى الجملة إن زيدا أبوه قائم كما تقول زيد أبوه قائم وإن زيدا قام أبوه كما تقول زيد قام أبوه وتقول فى الظرف إن زيدا عندك وإن محمدا فى الدار فموضع الظرف رفع لأنه خبر إن كما كان خبر المبتدأ قبل دخول هذه الحروف ، فإن كان اسما إن جئت وأخبرت عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف إلا ظرف مكان ولا تخبر عنه بالزمان فتقول إن زيدا عندك ولو قلت إن زيدا اليوم لم يجوز لأن هذه الأخبار فى الحقيقة إنما هى أخبار أسماء هذه الحروف وأما قولهم خبر إن وخبر كان فتقريب لأن الحروف والأفعال لا يخبر عنها ، وقوله واحواله يعنى أن أحوال أخبار هذه الحروف كأحوال أخبار المبتدأ من أنه يكون الخبر نكرة ومعرفة كما يكون كذلك فى المبتدأ والخبر فتقول إن زيدا قائم وإن زيدا اخوك كما تقول ذلك فى المبتدأ ، وأما شرائطه فإنه إذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم هو المعرفة والخبر هو النكرة كما كان كذلك فى المبتدأ والخبر وإذا كان جملة فلا بد فيها من عائد إلى المبتدأ كما كان كذلك فى المبتدأ والخبر فكل ما جاز فى المبتدأ والخبر جاز مع إن وأخواتها لا فرق بينهما إلا أن الذى كان مبتدأ مرفوعا ينتصب ههنا بأن وأخواتها ، ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك فى المبتدأ وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على الأفعال فى العمل فاتحطت عن درجة الأفعال ١٥ فجاز التقديم فى الأفعال نحو قائما كان زيد وكان قائما زيد ولم يجوز ذلك فى هذه الحروف اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فلا يجوز أن تقول إن منطلق زيدا ويجوز أن تقول إن فى الدار زيدا وذلك أنهم قد توسعوا فى الظروف وخصوها بذلك لكثرتها فى الاستعمال ألا ترى أنهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف إليه فى نحو قوله * لله در اليوم من لأمها * والمعنى لله در من لأمها اليوم ومثله

٢٠ * كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا * أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْغَرَارِيجِ *

والمراد أصوات أواخر الميس من إيغالهن بناء ومنه

* كَمَا حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا * يَهُودِيٌّ يُفَارِبُ أَوْ يُزِيلُ *

والمراد بكف يهودى يوما ، وإذا جاز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشئ الواحد كان جوازها فى إن وأسمه أسهل إذ هما شيان منفصلان ، ومما سوغ الفصل بالظرف هنا كون هذه الحروف

ليست مما يجعل في الظروف وإنما العامل الاستقراء المحذوف فاعرفه.

فصل ٣٥

قال صاحب الكتاب وقد حذف في نحو قولهم إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا وَإِنَّ عَدَدًا أي إِنَّ لَهُم مَالًا ويقول
الرجل للرجل هل لكم أحدٌ إِنَّ النَّاسَ عَلَيْكُمْ فيقول إِنَّ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا أي إِنَّ لَنَا وقال الأعشى
* إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًا * وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا *

وتقول إِنَّ غَيْرَهَا إِبِلًا وَشَاءَ أي إِنَّ لَنَا وقال * يَا لَيْتَ أَبْلَمَ الصَّبَى رَوَاجِعًا * أي يا ليت لنا ومنه
قول عمر بن عبد العزيز لُقْرِشِي مَتَّ إِلَيْهِ بِقَرَابَةٍ فَإِنَّ ذَاكَ ثَرٌّ ذَكَرَ حَاجَتَهُ فقال لَعَلَّ ذَاكَ أي فَإِنَّ ذَاكَ
مصدق ولعلَّ مطلوبك حاصل وقد التزم حذفه في قولهم لَيْتَ شِعْرِي .

١٠ قال الشارح اعلم أن أخبار هذه للحروف إذا كانت طرفا أو جارا ومجرورا فإنه قد يجوز حذفها والسكوت
على أسمائها دونها وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها على ما ذكرناه ودلالة قرائن الأحوال عليها.

وذلك قولهم إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا وَإِنَّ عَدَدًا كان ذلك وقع في جواب هل لهم مالٌ وهل ولدٌ وهل عددٌ
فقبل في جوابه إِنَّ مَالًا وان ولدا وان عددا أي إِنَّ لَهُم مَالًا وان لهم ولدا وان لهم عددا ولم تحتج
إلى إظهاره لتقدم السؤال عنه، ولم يأت ذلك ألا فيما كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، قال ويقول الرجل

١٥ للرجل هل لكم أحدٌ إِنَّ النَّاسَ عَلَيْكُمْ أي أَلْبَ فيقول إِنَّ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا المعنى إِنَّ لَنَا زَيْدًا وَإِنَّ لَنَا

عمرًا واستغنى عن ذكره لتقدمه في السؤال، قال الأعشى * إِنَّ مَحَلًّا الخ * وَيُورَى وَإِنَّ للسفر ان
مضوا مهلا ومعناه إِنَّ لَنَا محلا يعني في الدنيا إذا عشنا وَإِنَّ لَنَا مرتحلا إلى الآخرة وأراد بالسفر
المسافرين من الدنيا إلى الآخرة فيقول في رحيل من رحل ومضى مهلا أي لا يرجع، وقيل إن في
السفر يريد من قدم لآخرته فاز وظفر والمهل السبف، فهذا كله عند سيبويه على حذف الخبر كتحو

٢٠ ما تقدم تعديره، ولا يرى الكوفيون حذف الخبر إلا مع النكرة والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة،
وكان القراء يذهب إلى أنه إنما يحذف متل هذا إذا كررت إِنَّ ليعلم أن أحدهما مخالف للآخر عند
من يظنه غير مخالف، وحكى أن أعرابيا قيل له الزَّابَةُ الْغَارَةُ قال إِنَّ الزَّابَةَ وَإِنَّ الْغَارَةَ ومعناه إِنَّ
هذه مخالفة لهذه والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر، والفائدة إِنَّ المحذوف خلاف المرتحل وهو

قول غير مريض عند أصحابنا فإنه قد ورد في الواحد الذي لا مخالف معه قال الأخطل

* خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَصَّلُوا * عَلَى النَّاسِ أَوْ إِنَّ الْأَكَاكِمَ نَهَشَلَا *

وقالوا إن غيرها إبلا وشاء فقولهم غيرها اسم إن والخبر مضمرة على النحو الذى ذكرناه كأنه قال إن لنا غيرها أو عندنا غيرها وانتصب إبلا وشاء على التمييز، ويجوز أن يكون إبلا وشاء اسم إن وغيرها حالا، وقد نص سيبويه على أن الإبل والشاء انتصابهما انتصاب الفارس إذا قلت ما فى الناس مثله ه فارسا كأنه يقدره بالمشتق أى ما يشبهه، ولا يحسن أن يكون عطف بيان لأن عطف البيان لا يكون إلا فى المعارف، ومنه قول رُبَّة * يا ليت أياهم الصبى راجعا * على تقدير يا ليت لنا أياهم الصبى راجعا فيكون أياهم الصبى اسم لبيت والخبر للجار والمجرور المقدر وراجعا حال وتنبه ضرورة، وقيل تقديره أقبلت راجعا فيكون أقبلت الخبر وراجعا أيضا حال، وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد لبت تشبيها لها بوجدت وتمنيت لأنها فى معناها وهى لغة بنى تميم بقولون ليت زيدا قائما كما يقولون ظننت زيدا قائما وعليه الكوفيون والأول أقيس وعليه الاعتماد وهورأى البصريين، فأما ما حكى عن عمر بن عبد العزيز فالحبر محذوف أى فإن ذاك مصدق ولعل مطلوبك حاصل فأما ساع حذف الخبر ههنا وإن لم يكن ظرفا لدليل الحال عليه كما يحذف خبر المبتدأ عند الدلالة عليه نحو قولك من القائم فيقال زيد أى زيد القائم، والجيد أن يقدر المحذوف ظرفا نحو إن لك ذاك أى حذف الغرابه ولعل لك ذاك فالمعنى واحد ألا أنه من جهة اللفظ جار على منهاج الفيلسوف، وقوله مت عليه بقرابه المت المد والمراد تدلى إليه بقرابه والموات الوسائل، قال وقد التزم حذفه فى قولهم لبت شعري يجوز فى قد الكسر والضم فالكسر أجود لأنه الأصل فى التقاء الساكنين والضم للاتباع لتقل الخروج من كسر الى ضم من نحو وعذاب أركض وعيون أدخلوها، والمراد قد التزم حذف الخبر وذلك أن شعري مصدر شعرت أشعر شعرا وشعرة إذا فطن وعلم ولذلك سمي الشاعر شاعرا لأنه فطن لما خفى على غيره، وهو مضاف الى الفاعل فقولك لبت شعري بمعنى لبت علمى والمعنى لبتى أشعر فأشعر هو الخبر ١٠ وناب شعري الذى هو المصدر عن أشعر ونابت الياء فى شعري عن اسم لبت الذى فى قولك لبتى، وأشعر من الأفعال المتعدية وقد يعلق عن العمل فيقال لبت شعري أزيد فام أم عمرو ومعنى التعليق إبطال عمله فى اللفظ وإعماله فى الموضع فيكون موضع الاستفهام وما بعده نصبا بالمصدر فهو داخل فى صلتته، وقيل الخبر محذوف وقد ناب معمول المصدر عن الخبر فلم يظهر خبر لبت ههنا لسد معمول المصدر مسده وصار ذلك كقولهم لولا زيدا لأكرمته فى حذف الخبر لسد جواب لولا مسده، وقالوا

ليت شعري زيدٌ عندك أم عند عمرو رفعوا زيدا ولم يُعملوا فيه المصدر لآته داخلٌ في الاستفهام ،
وفيل أن الجملة بعد شعري في موضع الخبر والاول أقيس لعدم العائد من الجملة فاعرفه ،

خبر لا النى لنفي الجنس

فصل ٣٦

قال صاحب الكتاب هو في قول اهل الجواز لا رجل أفضل منك ولا احدٌ خيرٌ منك ، وقول حاتم
* ولا كريم من الولدان مصبوح * يجتمل أمرين احدهما أن يترك فيه طائيتته الى اللغة للجواز
والثاني أن لا يجعل مصبوحا خبرا ولكن صفةً محمولةً على محذٍ لا مع المنفى ، وارتفاعه بالحرف ايضا
لان لا محذٍ بها حدو ان من حيث أنها نقيضتها ولازمة للأسماء لزومها ،

١. قال الشارح انما خص اهل الجواز دون غيرهم لان اهل الجواز يُظهرون الخبر فيظهر فيه العمل وينوئيم
لا يُظهرونه البتة فلا يظهر فيه عمل لاء ، واعلم ان لا النافية على صريين عاملةً وغير عاملةً فالعاملة التي
تنفى على جهة استغراق الجنس لانها جواب ما كان على طريقة هل من رجل في الدار فدخل من في
هذا لاستغراق الجنس ولذلك تختص بالنكرات لشمولها ألا ترى أنه لا يجوز هل من زيد في الدار كما
يجوز هل زيد في الدار ، فهذه التي لاستغراق الجنس عاملةً النصب فيما بعدها من النكرات المعردة
١٥ ومبنيةً معها بناء خمسة عشر وانما استحققت أن تكون عاملةً لشبهها بأن الناصبة للأسماء ووجه الشبه
بينهما أنها داخله على المبتدأ والخبر كما ان كذلك وأنها نقيضة ان لان لا للنعي وان للإيجاب
وحق النقيض أن يُخرج على حد نقيضه من الاعراب نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا فقولك ضربت
زيدا فعل وفاعل ومفعول وقولك ما ضربت زيدا نفى لذلك ومع ذلك فقد أعربت إعرابه من حيث
كان نقيضه يُشعر بمعنى الرفع لاء فلما أشبهت لا ان وكانت ان عاملة في المبتدأ والخبر كانت لا كذلك
٢. عاملة في المبتدأ والخبر لانها تفتنصيهما جميعا كما تفتنصيهما ان ولما نصبوا بها لم تعمل الا في نكرة على
سبيل حرف الحذف الذي في المسئلة لانها كالنائبة عنها الا ان لا بُنيت مع النكرة لانها لما وضعت
في جواب هل من رجل عندك على سبيل الاستغراق وجب أن يكون الجواب ايضا بحرف الاستغراق
الذي هو من ليكون الجواب مطابقا للسؤال فكان قياسه لا من رجل في الدار ليكون النعي عاما كما
كان السؤال عاما ثم حذفت من من اللفظ تخفيفا ونضمن الكلام معناها فوجب أن يُبنى لتضمنه معنى

الحرف كما بُنى خمسة عشرَ حين تَضَمَّنَ معنَى حرفِ العَطْفِ، فإن قيل أَيْكون الحرفُ مع الاسمِ اسماً واحداً قيل هذا موجودٌ في كلامهم ألا ترى أنك تقول قد علمتُ أن زيدا منطلقٌ فإنَّ حرفٌ وهو مع ما عمل فيه اسمٌ واحدٌ والمعنى علمتُ انطلاقي زيداً، وكذلك أنَّ الحَفِيفَةُ مع الفعل المضارع إذا قلت أريدُ أن تقومَ والمعنى أريدُ قيامَكَ فكَذلك لَا والاسمُ المنكَّرُ بعدها بمنزلةِ اسمِ واحدٍ، ونظيره قولك يا ابنَ أُمِّ فالاسمُ الثاني في موضعٍ خفضٍ بالاضافة وجُعلا اسماً واحداً وكذلك لا رجلٌ في الدارِ فرَجَلٌ في موضعٍ منصوبٍ منوَّنٍ لكتِّه جُعلَ مع لَا اسماً واحداً ولذلك حُذِفَ منه التنوينُ وبُنِيَ على حركةٍ لأنَّ له حالةً تمكِّنُ قبل البناءِ فُمِيزَ بالحركةِ عما بُنى من الاسماءِ ولم يكن له حالةٌ تمكِّنُ نحو مَنْ وَكَمْ وَخُصَّ بالفتحة لأنها أخفُّ للحركاتِ وليس الغرضُ ألا تحريكه فلم يكن بنا حاجةً إلى تكليفٍ ما هو أثقلُ منها فلذلك تقول لا رجلٌ عندك ولا غلامٌ لك تريدُ النفيَ العامَّ، قال الله تع لَا عَصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ وَقَالَ ١. لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ، وموضعُ لَا وما علمتُ فيه مبتدأً لأنها جوابُ ما حاله كذلك ألا ترى أنَّ قولك هل من رجلٍ في الدارِ في موضعٍ رفعٍ بالابتداء كذلك لا رجلٌ، فإنَّ قدَّرت دخولها على كلامٍ قد عمل غيرها فيه لم تعمل فيه شيئاً وكان الكلامُ على ما كان عليه موجباً وذلك قولك أريدُ في الدارِ أم عمرو فتقول لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرو وكذلك تقول أرجلٌ في الدارِ أم امرأةٌ والجوابُ لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ وكذلك إن جعلتها جواباً كقولك هل رجلٌ في الدارِ قلت لا رجلٌ في الدارِ وهذا قليلٌ إذ ٢. كان التكريرُ والبناءُ أغلبَ عليها وكان هذا في مواضعٍ لَا وَنَعَمْ، وأعلم أنَّه قد ذهب الكوفيون وأبو إسحقَ الزجاجُ وجماعةٌ من البصريين إلى أنَّ حركةَ لا رجلٌ ولا غلامٌ حركةٌ إعرابٍ واحتجَّوا لذلك بقولهم لا رجلٌ وغلاماً عندك بالعطفِ على اللفظِ فلولا أنَّه معرَّبٌ لم يجزِ العطفُ عليها لأنَّ حركةَ البناءِ لَا يُعْطَفُ عليها لأنَّه أَمَّا يُعْطَفُ للاشتراكِ في العاملِ، والقول هو الأولُ لحذفِ التنوينِ منه إذ لو كان معرباً لثبت فيه التنوينُ كما ثبت في قولك لا خيراً منك في الدارِ ونحو ذلك من الموصوفاتِ، ٣. وأما قولهم أنَّه جاز العطفُ على اللفظِ نحو لا رجلٌ وغلاماً فتقول أَمَّا جاز كما جاز فيه الوصفُ على اللفظِ نحو لا رجلٌ ظريفاً بالتنوينِ وذلك من قِبَلِ أنَّها وإن كانت حركةً بناءً فهي مشبهةٌ بحركةِ الاعرابِ وذلك لأطرادها في كلِّ نكرةٍ منفيَّةٍ بلا من غيرِ اختصاصٍ باسمٍ بعينه فجرتُ لذلك مجرى العاملِ الذي يجعل في كلِّ اسمٍ بياشِرةً وبلاقيَّةً، ومثله الصمَّةُ في الاسمِ المفردِ المنادى العَلِمُ نحو يا حَكَمَ لأطرادها في كلِّ منادى مفردٍ عليمٍ، وأعلم أنَّ أصحابنا قد اختلفوا في رفعِ خبرٍ لَا فذهب بعضهم إلى أنَّها لا تعمل

فصل ٣٧

في الخبر لضعفها عن العمل في شيئين بخلاف أن فإنها مشبهة بالفعل فنصبته ورفعته كالفعل ولا هذه لا تشبه الفعل وإنما تشبه أن المشددة فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو أن ولن وهي لا ترفع شيئا كذلك هذه، وذهب أبو الحسن ومن يتبعه إلى أن لا هذه ترفع الخبر وذلك لأنها داخلية على المبتدأ والخبر فهي تقتضيهما جميعا وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر وليس كذلك نواصب الأفعال لأنها لا تقتضى ألا شيئا واحدا وهو المختار، وأما الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان وهي قاعدتهم في أن وأخواتها،

فصل ٣٧

قال صاحب الكتاب ويحذفه الجازيون كثيرا فيقولون لا أقول ولا مال ولا بأس ولا فتى إلا على ولا سيف إلا ذو الفقار ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلا الله، وينوهم لا يثبتونه في كلامهم أصلا،

قال الشارح اعلم أنهم يحذفون خبر لا من لا رجل ولا غلام ولا حول ولا قوة وفي كلمة الشهادة نحو لا إله إلا الله والمعنى لا رجل ولا غلام لنا ولا حول ولا قوة لنا وكذلك لا إله في الوجود إلا الله ولا اهل لك ولا مال لك ولا بأس عليك ولا فتى في الوجود إلا على ولا سيف في الوجود إلا ذو الفقار فالخبر الجائر ١٥ مع المجرور وهو محذوف، ولا يصح أن يكون الخبر الله في قولك لا إله إلا الله وذلك لأنهم أحدهما إذ معرفة ولا لا تعمل في معرفته الثاني أن اسم لا هنا علم وقولك إلا الله خاص والخاص لا يكون خبرا عن العام ونظيره الحيوان إنسان فإنه ممنوع لأن في الحيوان ما ليس بإنسان وقولك الإنسان حيوان جائز لأن الإنسان حيوان حقيقة وليس في الإنسان ما ليس بحيوان، ويجوز إظهار الخبر نحو لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك هذا مذهب أهل الجاز، وأما بنو عيمر فلا يجيزون ظهور خبر لا البتة ٢٠ ويقولون هو من الأصول المرفوضة وينأولون ما ورد من ذلك فيقولون في قولهم لا رجل أفضل منك أن أفضل نعت لرجل على الموضع وكذلك خير منك نعت لأحد على الموضع، وكان أبو العباس المبرد يجوز أن يكون أفضل منك مرفوعا بلا على الخبر ويجوز أن يكون رفعا بخبر الابتداء إذ كانت لا وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدم، وأما البيت الذي هو * ولا كريم من الولدان مصبوح * أنشده لحائمه الطائي وما أظنه له قال الجرمي هو لاني ذؤيب الهذلي وقبله

* فَلَا سَأَلَتْ هَذَاكَ اللَّهُ مَا حَسَبِي * عند الشِّتَاءِ إِذَا مَا قَبَّتِ الرِّيحُ *

* وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْقًا مَصْرُومَةً * وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

المصبوح الذي سقى اللبن صباحاً، وصف سنة شديدة الجذب قد ذهبت بالمرتفق فالبين عندهم متعذر لا يسقاه الوليد الكريم فضلاً عن غيره لعدمه فجازرهم يرد عليهم من المرمى ما يحترقونه للضيف
 ٥ إن لا لبين عندهم، والخرف الناقة المستنة، ومصبوح يجوز أن يكون صفة للمنقى على الموضع ويضم الخبر وعليه بنو تميم ويجوز أن يكون خبراً كما قال أهل الحجاز واختاره الجرمي، فإن قيل لم جاز أطراؤه في المنقى نحو لا رجل ولا غلام ولا ملاحاً ولم يطرده في الإثبات نحو إن مالا وإن إبلاً فالجواب أن عموم النفي تنبئ عن معنى الخبر وليس للإثبات عموم كعموم النفي فإن أردت خبراً خاصاً لم يكن بُدٌّ من ذكره نحو لا رجل في الدار لأن عموم النفي لا يدل على الخبر الخاص فإن وقع النفي في جواب هل من رجل في الدار مصرحاً به فقلت في جوابه لا رجل ومعناه في الدار جاز وإن لم تذكره لنقدم ذكره ودلالة ما سبق عليه،

اسْمُ لَا وَمَا الْمَشْبَهَتَيْنِ بَلَيْسَ

فصل ٣٨

١٥ قال صاحب الكتاب هو في قولك ما زيد منطلقاً ولا رجل أفضل منك، وشبهها بلييس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر ألا أن ما أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال ولذلك كانت داخلية على المعرفة والنكرة جميعاً ففيل ما زيد منطلقاً وما أحد أفضل منك ولم تدخل إلا على النكرة ففيل لا رجل أفضل منك وامتنع لا زيد منطلقاً واستعمال لا بمعنى ليس قليلاً ومنه بيت الكتاب
 * مَن صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا * فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ *

٢٠ قال الشارح أعلم أن ما حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال وفيأسه أن لا يعمل شيئاً وذلك لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء على حد هـ الاستفهام وهل ألا ترى أنك لما قلت هل قام زيد وهل زيد قائم فوليته الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر لم يجز إعمالها في شيء من الأسماء والأفعال لعدم اختصاصها فهذا هو القياس في ما لا تك تقول ما قام زيد كما تقول ما زيد قائم فيليبها الاسم والفعل غير أن أهل الحجاز يشبهونها بلييس ويرفعون بها الاسم وينصبون

بها الخبر كما يُفعل بليّس كذلك تقول ما زيدٌ منطلقا وما اخوك خارجا فاللغة الأولى اقبس والثانية افصح وبها ورد الكتاب العزيز قال الله تع ما هذا بشرا وقال ما هن أمهاتهم وبروى عن الأصمعي أنه قال ما سمعته في شيء من أشعار العرب يعنى نصب خبر ما المشبهة بليّس، وما هذه وإن كانت مشبهة بليّس وتعمل عملها فهي اضعف عملا منها لأن ليّس فعل وما حرف ولذلك من الضعف اذا تقدم خبرها على اسمها او دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر نحو قولك ما قائم زيد وما مسمى من اعتب وما زيد الا قائم قال الله تع وما محمد الا رسول، وأما ليّس فانها تعمل على كل حال تقول ليس زيد قائما وليس قائما زيد وليس زيد الا قائما ووجه الشبه بين ليّس وما أنّهما جميعا لنفي ما في الحال وأنّ ليّس مختصة بالمبتدأ والخبر فاذا دخلت ما على المبتدأ والخبر أشبهتها من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر، وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم لم يكن لها عمل لانتقاص النفي بدخول الا وكذلك اذا تقدم الخبر نحو ما قائم زيد لأن نضد الابتداء والخبر قد غيّر، وذهب الكوفيون الى أنّ خبر ما في قولك ما زيد قائما ليس منتصبا بما وإنما هو منصوب بإسقاط الحافض وهو الباء كان اصله ما زيد بقائم فلما سقطت الباء انتصب الاسم وهذا غير مرضي لأن الحافض اذا سقط أنّما ينتصب الاسم بعده اذا كان الجار والمجرور في موضع نصب فاذا سقط الحافض وصل الفعل او ما هو في معناه الى المجرور فنصبه فالنصب أنّما هو بالفعل المذكور ١٥ لا بسقوط الحافض ألا ترى أنّك تقول كفى بالله شهيدا فيكون الاسم مجرورا بالباء فاذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعا نحو كفى الله لأنه لم يكن موضعها نصبا بل رفعا وكذلك تقول بحسبك زيد فاذا سقط الحافض قلت حسبك زيد بالرفع لأنه كان في موضع مبتدأ وكذلك تقول ما جاعني من أحد وتقول ما جاعني أحد فترفع لأن موضعه كان مرفوعا فبان بما ذكرته أنّ خبر ما ليس منصوبا بما ذكره من سقوط الباء وإنما هو بنفس الحرف الذي هو ما للشبه الذي ذكرناه، وأما بنو ميم فانهم لا يعملونها ويجرون فيها على الفيلاس ويجعلونها بمنزلة هل والهمزة ونحوها مما لا عمل له لعدم الاختصاص على ما تقدم، وأما لا المشبهة بليّس فحكمها حكم ما في الشبه والأعمال ولها شرائط ثلاث أحدها أن تدخل على نكرة والثاني أن يكون الاسم مقدما على الخبر والثالث أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيره فتقول لا رجل منطلقا كما تقول ليس زيد منطلقا ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر ليّس وما تقول لا رجل بقائم كما تقول ليس زيد بقائم، ويجوز حذف الخبر منه قال

سعد بن مالك * من صد عن نيرانها الح * وصف نفسه بالشجاعة والثبات في الحرب اذا فر الأقران، والهاء في نيرانها تعود الى الحرب، جعل لا بمنزلة ليس ورفع براح بها والخبر محذوف وتقديره لا براح لي، ويجوز ان يكون رفع براح بالابتداء وحذف الخبر وهو رأي ابي العباس المبرد، والاول أجود لانه كان يلزم تكرير لا كقوله تعالى لا يبيع فيه ولا خلّة ولا شفاعة هذا رأي سيبويه، ومن ذلك قوله تع ولات حين مناص هي لا هذه دخلت عليها التاء لتأنيث الكلمة لان لا كلمة ومثلها تاء ثمت، وقيل دخلت للمبالغة في النفي كما قالوا علامة ونسابة، والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص فالاسم محذوف الا ان عملها مختص بالحين فللات حال مع الحين ليست لها مع غيره كما كان لدن مع غدوة حين نصبتها نحو لدن غدوة، ولا يكون اسمها الا مضمرًا وقد شبهها سيبويه بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث ان اسمها لا يكون الا مضمرًا من نحو اتاني القوم ليس زيدًا ولا يكون زيدًا ١٠. والتقدير ليس بعضهم زيدًا ولا يكون بعضهم زيدًا وكذلك لات مع الحين، وقد قالوا لات حين مناص بالرفع على انه الاسم والخبر محذوف وهو قليل والاول أكثر، وما أفعد وأوغل في شبه ليس لان ما لنفي ما في الحال لا غير ولا قد يكون لنفي الماضي نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلي اي لم يصدق ولم يصل ومنه قول الشاعر * وأي أمر سيء لا فعلة * اي لم يفعله، فلما كانت ما ألزم لنفي ما في الحال كانت أوغل في الشبه بليس من لا فلذلك قل استعمال لا بمعنى ليس وكثر استعمال ما فكانت لذلك ١٥. أعمر تصرفًا فعلت في المعرفة والنكرة نحو ما زيد قائما وما احد مثلك ولا ليس لها عمل الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك، وقال ابو الحسن الأخفش لا ولات لا يعملان شيئًا لانهما حرفان وليسا فعلين فاذا وقع بعدهما مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف واذا وقع بعدهما منصوب فبإضمار فعل فاذا قال ولات حين مناص كان التقدير ولا أرى حين مناص، ونحو قول جرير

* فلا حسبا فخرت به لتبيم * ولا جدًا اذا أزدحم الجدود *

٢. على تقدير فلا ذكرت حسبا كذلك في لات،

ذكر المنصوبات

المفعول المطلق

فصل ٣٩

٥ قال صاحب الكتاب هو المصدر سُمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه ، ويسميه سببويه الحدث والحدثان ورثما سماء الفعل ، وينقسم الى مَبْهَم نحو ضربت ضرباً والى مَوْقِف نحو ضربت ضربةً وضربتني ، قال الشارح اعلم ان المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يُحْدِثُهُ ويُخْرِجُهُ مِنَ الْعَدَمِ الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والافعال كلها متعدية اليه سواء كان يتعدى الفاعل او لم يتعدّه نحو ضربت زيدا ضرباً وقام زيدٌ قِياماً ، وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى ان زيدا من قولك ضربت زيدا ليس مفعولاً لك على الحقيقة وإنما هو مفعولٌ لله سبحانه وأما قيل له مفعولٌ على معنى أن فَعَلَكَ وقع به ، وإنما سُمي مصدراً لأن الفعل صدر عنه وأخذ منه ولهذا قيل للمكان الذي يصدر عنه الإِبْلُ بعد الرقي مصدرٌ كما قيل مَوْرِدٌ لمكان الرود ، ويسميه سببويه الحدث والحدثان وذلك لأنها أحداثُ الاسماء التي تُحْدِثُهَا والمُرَادُ بالاسماء أصحاب الاسماء وهم الفاعلون ، ورثما سماء الفعل من حيث كان حركة الفاعل ، واعلم ان الافعال مشتقة من المصادر كما ان اسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ولذلك ٥٥ قال لأن الفعل صدر عنه ، وإنما قلنا ذلك لأن المصادر تختلف كما يختلف سائر اسماء الأجناس ألا تراك تقول ضربت ضرباً وذهبت ذهاباً وقعدت قعوداً وكذبت كذاباً ولم تأت على منهاج واحد ولو كانت مشتقة من الافعال لَجَرَتْ على سَنَنِ واحد في القياس ولم تختلف كما لم تختلف اسماء الفاعلين والمفعولين ألا ترى ان الفاعل من الثلاثي يأتي على فاعِلٍ لا يختلف نحو ضاربٌ وقتل فهو قَاتِلٌ ومن الرباعي على مُفْعِلٍ نحو أَخْرَجَ فهو مُخْرِجٌ وأَكْرَمَ فهو مُكْرِمٌ ومن فاعِلٍ على مُفَاعِلٍ نحو ضاربٌ فهو مُضَارِبٌ وقَاتِلٌ فهو مُقَاتِلٌ ، فلما اختلفت المصادر اختلفت اسماء الأجناس نحو رَجُلٍ وفَرَسٍ وُعْلَامٍ ولم تكن على منهاج واحد كاسماء الفاعلين والمفعولين دل على أنها الاصل ، ومما يدل على ان المصادر اصلٌ وأن الافعال مشتقة منها أن الفعل يدل على الحدث والزمان ولو كانت المصادر مشتقة من الافعال لَدَلَّتْ على ما في الافعال من الحدث والزمان وعلى معنى نالت كما دلت اسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول وكذلك كل مشتق يكون فيه الاصل وزيادة المعنى الذي اشتق له فلما

لم تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال، وذهب الكوفيون إلى أن الأفعال هي الأصل والمصادر مشتقة منها واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتل باعتلال الأفعال وتصح بصحتها ألا ترى أنك تقول قام قياماً فيعتل المصدر اعتلالاً ألفه باعتلال عين الفعل تقلبها ألفاً وتقول لاؤد لاؤداً فيصح المصدر وإن كان على زنته لصحة فعله وهو لاؤد، وقالوا أيضاً رأينا الفعل عاملاً في المصدر ورتبة العامل أن يكون قبل المفعول ومقدماً عليه، وهذا الذي ذكره لا حجة لهم فيه أما قولهم أنه يعتل باعتلال الفعل وبصح بصحته فلا يدل على أن المصدر فرع لأنه يجوز أن يعتل الفرع باعتلال الأصل لما بينهما من الملازمة طلباً للتشاكل ولا يدل على أنه أصل ألا ترى أن بعض الأفعال قد تعتل باعتلال الآخر ولا يدل ذلك على أن بعضها أصل لبعض ألا ترى أنك قلت أقام وأقال فأعللتها بقلب عينهما ألفاً بالحمل على قام وقال حين اعتلا لتجري الأفعال على سنن واحد ومنهاج واحد في الاعتلال والصحة وكذلك قالوا أغزيت وأغزيت فقلبوا الواو باء حملاً على يغري ويدعى فقد رأيت كيف اعتل كل واحد من الأفعال لاعتلال الآخر ولا يدل على أن بعضها فرع على بعض، وأما قولهم أن الأفعال تكون عاملة في المصادر فنقول يجوز أن تكون عاملة فيها ولا تكون أصلاً لها وذلك لأننا قد أجمعنا على أن الأفعال والحروف عاملة في الأسماء ولم يقل أحد أنها أصل لها كذلك ههنا، وأما قوله وينفسر إلى مبهم نحو ضربت ضرباً وإلى موقت نحو ضربت ضربةً وضربتني فاعني به أن المصدر بذكر لتأكيد الفعل نحو قتت ١٥ قياماً وجلست جلوساً فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك ألا ترى أنك إذا قلت ضربت دل على جنس الضرب مبهم من غير دلالة على كميته أو كيفيته فإذا قلت ضربت ضرباً كان كذلك فصار منزلة جاعلي العموم كلهم من حيث لم يكن في كلهم زيادة على ما في القوم، وبذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل نحو قولك ضربت ضربةً وضربتني فالمصدر ههنا قد دل على الكمية لأن بذكره عرفت عدد الضربات ولم يكن ذلك معلوماً من الفعل، ومثله في زيادة الفائدة ٢. ضربته ضرباً شديداً وقت قياماً طويلاً أفدت أن الضرب شديد والقيام طويل، وقوله موقت يعني أن له مقداراً معيناً وإن لم يتعين هو في نفسه كما تقول في الأزمنة سرت يوماً وليلة فيكون لها مقدار معين وإن لم يتعين اليوم والليلة ومثله في الأمكنة سرت قَرْسَحًا ومبلاً فهو موقت لأن له مقداراً معيناً وإن لم يتعين في أنفسهما فاعرفه.

فصل ٤٠

قال صاحب الكتاب وقد يُقرن بالفعل غير مصدره مّا هو معناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فالمصدر على نوعين ما يلاقى الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى وَاللّٰهُ اَنْبَتَكُمْ مِنَ الْاَرْضِ فَبَاتًا وقوله وَتَبْتَلُ اِلَيْهِ تَبْتِيْلًا وما لا يلاقيه فيه كقولك قعدت جلوسا وحبست منعا وغير المصدر نحو قولك ضربته أنواعا ه من الضرب وأتى ضرب وأتيا ضرب ومنه رَجَعَ الْفَقْهَرَى وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءُ وَقَعَدَ الْقُرْفُصَاءُ لِأَنَّهُمَا أَنْوَعٌ مِنَ الرُّجُوعِ وَالِاشْتِمَالِ وَالْقُعُودِ وَمِنْهُ ضَرْبُهُ سَوَاطٍ

قال الشارح قد تقدّم أنّ المصدر أحد المفعولات ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان لأنّ الفعل يتضمّن كلّ واحد منهما والفعل إنّما ينصب ما كان فيه دلالة عليه فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف نحو مِتَ فَيَمًا وضربت ضربًا لقوة دلالته عليه إذ كانت دلالته عليه لفظيةً وكذلك يعمل فيما كان في ١٠ معناه وإن لم يكن جاريًا عليه وهو على ضربين أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه وهذا معنى قوله ما يلاقي الفعل في اشتقاقه يريد أنّ فيه حروف الفعل والثاني ما لا يكون فيه لفظ الفعل ولا فيه حروفه فالأول نحو قولك اجْتَرَوْا تَجَاوَرًا وَتَجَاوَرُوا اجْتَرًا لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحداً ومثله قوله تعالى وتبتّل عليه تبتيلاً ألا ترى أنّ التبتيل ليس بمصدر تبتّل وأما هو مصدر بتّل فهو فَعَلْ مثل كَسَرَ ومصدره الجارى عليه التَكْسِيرُ وَتَبْتَلُ تَفْعَلْ مثل تكسر وتجرع ومصدره أَمَا هو التَبْتَلُ مثل ١٥ التَجَرُّع فجرى التبتيل على تبتّل وليس له في الحقيقة لأن معناهما يؤول الى شيء واحد ومنه قوله تعالى وَاللّٰهُ اَنْبَتَكُمْ مِنَ الْاَرْضِ فَبَاتًا فَبَاتٌ في الحقيقة مصدر نَبَتَ وقد جرى على اَنْبَتَ وفي قراءة ابن مسعود وَأَنْزَلَ تَنْزِيْلًا ان معنى أَنْزَلَ وَنَزَلَ واحداً ومنه بيت الكتاب

* وَخَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ * وليس بأن تَتَّبَعَهُ أَتْبَاعًا *

فإنه أكد قوله تنبّعه بقوله أتباعاً وإتباعاً افتعالاً وهو في الحقيقة مصدر اتّبعَ وعباسه أن يقول تَتَّبَعًا ولكن ٢٠ لما كان معنى تَتَّبَعُ وإِتَّبَعُ واحداً أَكَّدَ كلّ واحد منهما مصدر صاحبه وقال رُبْنَةً * وقد تَطَوَّيْتُ أَنْطَوَاءَ الْحِصْبِ * الحِصْبُ بالحاء غير المعجمة والضاد المعجمة الحَبَّةُ لأن تَطَوَّيْتُ وَأَنْطَوَيْْتُ في المعنى واحدٌ وهكذا كلّ مصدرين يرجعان الى معنى واحد فهذه المصادر التي الخويين يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى وهو رأى ألى العباس المبرد والسيرافي وبعضهم يَصْمِرُ لها فعلاً من لفظها فيقول التقدير اجنوروا فاجاوروا وتجاوروا فاجتوروا اجتوراً وكذلك قوله تعالى اَنْبَتَكُمْ من

الأرض نباتاً أى أنبتكم فنبئتكم نباتاً فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر وهو مذهب سيبويه ، وأما الضرب الثانى وهو ما لا يلاقى الفعل فى الاشتقاق بأن يكون من غير لفظه وإن كان معناهما متقارباً نحو قولك شئتته بغضاً وأبغضته كراهةً وقعدتُ جلوساً وحبستُ منعاً فأكثر الخويين يُجيز أن يعمل الفعل فى مصدر الآخر وإن لم يكن من لفظه لاتفاقهما فى المعنى نحو أعجبني الشئ حُباً لأنه إذا أعجبك فقد أحببته قال الشاعر

* يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ * وَالتَّمَرُ حُبّاً مَا لَهُ مَزِيدُ *

وقالوا رُضْتُهُ إِذْلاًءً ، وذهب الآخرون الى أن الفعل لا يعمل فى شئ من المصادر إلا أن يكون من لفظه نحو قُتُ قِياماً لأن لفظه يدل عليه إذ كان مشتقاً منه وما كان مما تقدم ذكره نحو قعدتُ جلوساً وحبستُ منعاً فهو منصوب بفعل مقدّر دل عليه الظاهر فكانت قلت قعدتُ فجلستُ جلوساً وحبستُ ١. فنعت منعاً وكذلك كل ما كان من هذا الباب ، وهو رأى سيبويه لأن مذهبه أنه إذا جاء المصدر منصوباً بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه بإضمار فعلٍ من لفظ ذلك المصدر ، فأما قولهم ضربته أنواعاً من الضرب وأتى ضربٍ وأيما ضربٍ فهذه تعمل فيها الأفعال التى قبلها بلا خلاف وانتصابها على المصدر ولحق فيها أنها صفاتٌ قد حذفت موصوفاتها فكانت إذا قال ضربته أنواعاً من الضرب فقد قال ضربته ضرباً متنوعاً أى مختلفاً وإذا قال أتى ضربٍ وأيما ضربٍ فقد قال ضربته ضرباً أى ضربٍ وأيما ضربٍ ١٥ على الصفة ثم حذفت الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، وأما رجع القهقرى واشتمل الصماء وقعد القرفصاء فقد قال سيبويه أنها مصادر وهى منصوبة بالفعل قبلها لأن القهقرى نوعٌ من الرجوع فإذا تعدى الى المصدر الذى هو جنس عام كان متعدياً الى النوع إذ كان داخلاً تحته وكذلك القرفصاء نوعٌ من القعود وهى قعدةٌ المحتبى والصماء أن يلقى طرف رداءه الأيمن على عاتقه الأيسر ، وقال ابو العباس هذه حُلَى وتَلْقِيَّاتٌ وصفت بها المصادر ثم حذفت موصوفاتها فإذا قال رجع القهقرى فكانت قال الرجعة القهقرى ٢. وإذا قال اشتمل الصماء فكانت قال الاشتمال الصماء وإذا قال قعد القرفصاء فكانت قال القعدة القرفصاء ، والفرق بين انتصابه إذا كان صفةً وبين انتصابه إذا كان مصدراً وإن كان العاملُ الفعل فى كلا الحالتين أن العامل فيه إذا كان مصدراً عمل مباشرةً من غير واسطة وإذا كان صفةً عمل فيه بواسطة الموصوف المقدّر ، وأما ضربته سوطاً فهو منصوبٌ على المصدر وليس مصدراً فى الحقيقة وإنما هو آلة للضرب فكان التقدير ضربته ضرباً بالسوط فموضع قولك بالسوط نصبٌ صفةً لصيغة ثم حذفت الموصوف وأقامت

الصفة مقامه ثم حذف حرف الجر فتعدى الفعل فنصب وأفاد العدو الدلالة على الآلة فاعرفه

فصل ٤١

قال صاحب الكتاب والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرّة على ثلاثة أنواع ما يستعمل إظهار فعله وإضماره وما لا يستعمل إظهار فعله وما لا فعل له أصلاً وثلاثتها تكون دعاءً وغير دعاء فالنوع الأول قولك للقادم من سفره خيرٌ مقدّمٌ ولئن يقرمط في عداته مواعيد عرقوب والغضببان غصب الحيل على اللجم ومنه قولهم أوفرًا خيرًا من حبٍ بمعنى أو أوفرًا قرًا خيرًا من

قال الشارح قد تقدّم من قولنا أنّ المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات وقد جُذِفَ فعله لدليل المحال عليه وهو في قولك على ثلاثة أصرب منها ضربٌ جُذِفَ فعله ويجوز ظهوره فأنت فيه بالخيار ١. إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته وضربٌ لا يجوز استعمال فعله ولا إظهاره وضربٌ ليس له فعل البتّة فالضرب الأول نحو قولك لمن لقيته وعليه وعناء السفر ومعه آتته فعلمت أنّه آتٍ من سفره فقلت خيرٌ مقدّمٌ أي قدّمت خيرٌ مقدّمٌ فخيرٌ منصوبٌ على المصدر لآتته أفعلٌ وأما حذفت ألفه تخفيفاً وأفعلٌ بعض ما يضاف إليه فلما أضفته إلى مصدر صار مصدرًا ومن ذلك إذا رأيت رجلاً يبعد ولا يفي قلت مواعيد عرقوب أي وعدتني مواعيد عرقوب فهو مصدرٌ منصوبٌ بوعدتني ولكنه ترك لفظه ١٥ استغناء عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد قال الشماخ * وواعدتني ما لا أحاول نفعه * مواعيد عرقوب أخاه ييترّب *

ويروى للأشجعي

* وعدت وكان الخلف منك ساجية * مواعيد عرقوب أخاه ييترّب *

وهذا عرقوب وعد وعدًا فأخلف فضرب به المثل وذلك أنّه أتاه أخٌ له بسأله شيئاً فقال عرقوب إذا أطلع ٢. تخلى فلما أطلع قال إذا أبّلت فلما أبلح قال إذا أزّيت فلما أزي قال إذا أرطب فلما أرطب قال إذا صار تمرًا فلما صار تمرًا أخذه من الليل ولم يعطه شيئاً أنكر أبو عبّيد يترّب لأن عرقوباً رجلاً من العبايف وكانوا بالبعد من يثرب مدينة الرسول عم وأما في يترّب بناءً معجبةً تنتين من فوقها وراء مفتوحة وهي موضع قريب من اليبامة ومن ذلك قولهم غصب الحيل على اللجم وذلك مثلاً يضرب لمن يغصب على من لا يرضيه والمراد غضبت غصب الحيل على اللجم ويجوز أن يكون المراد شدة الغضب فنصب

المصدر بالفعل المحذوف، ومن العرب من يرفع هذا كله فيقول للقدام من سقره خيرٌ مقدّم اي قدومك خيرٌ مقدم فيكون خيرٌ مقدم خبرٌ مبتدأ محذوف وكذلك مواعيدٌ عرقوب اي عداثتك مواعيدٌ عرقوب ومثله غضبٌ للخيّل على اللجم اي غضبك غضبٌ للخيّل على اللجم، وأما قولهم أوفراً خيراً من حبٍ فتكلّم بذلك رجلٌ عند الحاجة وذلك أنّه كان قد منع عملاً فاستجاده فقال الحاجّ أكلُ هذا حبّاً ه فقال الرجلُ مُجيباً أوفراً خيراً من حبٍ اي فعلتُ هذا لأنّي أفرقتُ فرّاً خيراً من حبٍ فهو أنبلُ لك وأجلُّ ولورفع لجاز كأنه قال أوأمري فرقٌ خيرٌ من حبٍّ، فهذا النوع أنت محيرٌ فيه بين إظهارِ العامل وحذفه فإن أظهرته فزيادةٌ في البيان وإن حذفته فتقوّى بدليلٌ للحال عليه،

قال صاحب الكتاب والنوع الثاني قولك سقياً ورعياً وخيبنةً وجداً وعقراً وبؤساً وبعداً وسحقاً وحمداً وشكراً لا كُفراً وتجباً وأفعل ذلك وكرامةً ومسرةً ونعمراً ونعمةً عيّن ونعام عيّن ولا أفعل ذلك ولا كيّداً ١. ولا هيّاً ولا فعلن ذلك ورغباً وهواناً،

قال الشارح اعلم أنّ هذه المصادر قد وردت منصوبةً بإضمار فعلٍ وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولك في الدعاء للإنسان سقياً ورعياً والمراد سفاك الله سقياً وراك الله رعيّاً فانتصباً بالفعل المضمر وجعلوا المصدرَ بدلاً من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنّهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل كما قالوا المحذّر المحذّر والمعنى إحذّر المحذّر ولم يذكروا إحذّر فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك سقياً ورعياً كقولك سفاك الله وراك الله فلو أظهرت الفعل صار كتنكرار الفعل، ومن ذلك قولك للدعوى عليه خيبنةً وجداً وعقراً وبؤساً وبعداً وسحقاً فقولك خيبنةً بدلاً عن خيبتك الله وهو مصدرٌ منصوبٌ به وكذلك جداً معناه جدّ عك الله ومثله عقراً وبؤساً وبعداً وسحقاً اي عقرة الله عقراً وأباسة الله بؤساً وأبعده الله بعداً وأسحقه الله سحقاً على حذف الروائد، وكلّ هذه المصادر دعاءٌ عليه أو له وفي منصوبةً بفعل مضمر متروكٍ إظهاره لأنها صارت بدلاً من الفعل، وبعضهم يُظهر الفعل ٢. تأكيداً فيقول سفاك الله سقياً وراك الله رعياً وليس بالكثير، ومنهم من يرفع فيقول سقياً لك ورعياً والمعنى مفهومٌ كما يقال سلامٌ عليكم وإنما يُخرجه مُخرَج ما قد ثبت قال الشاعر

* أَنَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةً * لِأَوَّلِ مَنْ يَلْفَى وَشَرِّ مَيْسَرٍ*

بصف أسداء، وأما قولهم حمداً وشكراً الخ فهذه المصادر ليست من المصادر التي قبلها من وجهٍ وفي منها من وجهٍ آخر وذلك أنّ هذه المصادر أفعالها الناصبة لها المضمره أخبارٌ يُخبر بها المتكلّم عن

نفسه وليست بدعاء لأحد أو عليه فلم تكن منها من هذا الوجه ومن جهة أن الفعل المضمر مستقبل
 أشبهت الدعاء لاستقباله فعناها أحمد الله حمداً وأشكره شكراً وأعجب عجباً وأكرمك كرامةً وأسرك مسرةً،
 وأما قولهم لا كَيْدًا ولا تَبًا فعناه لا أكاد كَيْدًا أن أفعل وهو من كَدْتُ أكاد من أفعال المقاربة وليس من
 الكَيْد الذى هو المَكْر ولا أَكُّم به تَبًا من الهِمَّة لا من الهم الذى هو الحزن كانه يُؤكِّد ما ينغى أن يفعل،
 وقوله لأفعلن ذلك ورغما وهوانا أى أرغمتك بفعله رَغْمًا وأهينتك به هَوَانًا وأصل الرَغْم لصوق الأنف
 بالتراب وهو كناية عن الدلء وقد جاء بعض هذه المصادر مرفوعاً بأنه خبر مبتدأ محذوف قال رُبَّةٌ
 *عَجَبٌ لِنِئْكَ قِصِيَّةٌ وإقامتى * فيكم على تلك القِصِيَّةِ عَجَبٌ *

حكاه يونس مرفوعاً كانه قال أمرى عجبٌ، قال سيبويه وسمعا من العرب الموثوق بعربيتهم من يقال له
 كيف أصبحت فيقول حمد الله وتناء عليه بالرفع كانه قال أمرى وشأنى حمد الله وتناء عليه، والنصب هو
 الوجه على الفعل المتروك إظهاره،

قال صاحب الكتاب ومنه أنما أنت سَيْرًا سَيْرًا وما أنت ألا قَتَلًا قَتَلًا وإلا سَبِيرَ البَرِيدِ وإلا ضَرَبَ الناس
 وإلا شَرَبَ الإبل، ومنه قوله تعالى فَاَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَاَمَّا فِدَاءٌ، ومنه مررت فإذا له صَوْتُ صوت حِمَارٍ وإذا له
 صُرَاخٌ صُرَاخُ الثَّكَلَى وإذا له ذَقٌّ ذَقٌّ بالمحاز حَبُّ القَلِيلِ،

قال الشارح إنما يقال هذا لمن يكثر منه ذلك الفعل وبوإيابه فاستغنى بدلالة المصدر عن إظهاره وليس
 ذلك مما يختص بالمخاطب بل تستعمله في الإخبار عن الغائب كما تستعمله في مخاطب فتقول زيدٌ
 سَيْرًا سَيْرًا إذا أخبرت عنه بمثل ذلك المعنى وتقول أنت الدهر سَيْرًا سَيْرًا وأنت هذا اليوم سَيْرًا سَيْرًا وكان
 عبد الله سَيْرًا سَيْرًا إذا أخبرت بشيء متصل بعضه ببعض، وإن رفعت وقلت ما أنت ألا سَيْرٌ سَيْرٌ
 على معنى ما أنت ألا صاحب سَيْرٍ وحذفت الصاحب وأقيمت السير مقامه لم يدل على كثرة ومواصلة
 كما دل النصب إنما أخبرت أنه صاحب سَيْرٍ لا غير، وأعلم أنك إذا رفعت كان على وجهين أحدهما
 أن يكون على حذف مضاف وهو صاحب على ما تقدم والثانى أن تجعله نفس السير والقنل لما كثر
 ذلك منه توسعاً ومجازاً كما يقال رجلٌ عدلٌ ورضى إذا كثر عدله والرضى عنه كما يقال
 *تَرْتَعُ ما غَفَلْتُ حتى إذا أَذْكَرْتُ * فإما هي إقبال وإدبار *

جعلها نفس الإقبال والإدبار مبالغةً وتوسعاً، فالرفع في ذلك كله على ما ذكرت لك والنصب على تقدير
 فعل مضمر لا يظهر إذ قد صار المصدر بدلاً منه فقولك أنت سَيْرًا سَيْرًا وما أنت ألا قَتَلًا قَتَلًا

معناه تسير سيرا سيرا وتقتل قتلا قتلا، وقوله ألا سير البريد وألا ضرب الناس وألا شرب الإبل معناه ما أنت ألا تسير سيرا مثل سير البريد وما أنت ألا تشرب شربا مثل شرب الإبل ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ثم حذف المضاف وهو مثل وأقام المضاف إليه مقامه على حذف وأسأل القرية وهذا الحذف والإضمار وإن كثر فهو فاش في كلام العرب مطرد، وأما ضرب الناس فتقديره ما أنت ألا تضرب الناس ضربا ويجوز في هذا وحده التنوين ونصب الناس لآله مصدر مضاف إلى مفعول ولا يكون مضافا إلى الفاعل لآله يصير معناه يضربه مثل ضرب الناس وهو من الناس ألا أن يريد أن يضربه الضرب المعهود المتعارف فحينئذ يكون من قبيل شرب الإبل وسير البريد، وأما قوله تعالى فإما منا بعد وإما فداء فالمعنى فإما أن تموتوا منا وإما أن تغادوا فداء فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر، وأما قولهم مررت فإذا له صوت صوت حمار الخ فهو منصوب وفي نصبه وجهان أحدهما أن يكون منصوبا بالمصدر المذكور أن كان في معنى الفعل وذلك أن قولنا له صوت في معنى يصوت فالمصدر نائب عن الفعل وانتصاب صوت حمار على هذا إما على المصدر وإما على الحال وعلى كلا الوجهين في صوت حمار معنى التشبيه فإذا نصبته على المصدر فتقديره فإذا هو يصوت تصويتا مثل صوت حمار ثم حذف على ما ذكرنا متقدما وإذا كان حالا فتقديره فإذا هو مشيها صوت حمار أو ممثلا صوت حمار، والوجه الثاني أن يكون نصبه بإضمار فعل يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت ويجوز أن يكون من غير لفظه فإذا كان من لفظه فتقديره فإذا له صوت يصوت صوت حمار ويكون نصب صوت حمار على المصدر أو على الحال نحو ما تقدم وإذا قدرت الفعل العامل من غير لفظ الأول لم يكن نصب صوت حمار على الحال لا غير كأنك قلت له صوت يخرج صوت حمار أو مبتله صوت حمار، ومثله له صراخ صراخ التكليل وله دق دقك بالبحار حب القليل والمخازن الهاوون والغفل بالكسر وقافين حب أسود وهو أصلب ما يكون من الحبوب والعامّة تقول فلغل بالضم والغاء وهو تصحيف منهم والكلام عليها كالكلال في المسئلة المتقدمة، والنكتة في ذلك أنه يريد مررت به وهو يصوت ولم يريد أن يصفه بذلك أو ببديله منه فاعرفه، قال صاحب الكتاب ومنه ما يكون توكيدا إما لغيره كقولك هذا عبد الله حقا ولحق لا الباطل وهذا يريد غير ما تقول وهذا القول لا قولك وأجدك لا تفعل كذا أو لنفسه كقولك له على ألف درهم عرفا وقول الأحوص

* إني لأمنحك الصدود وإنني * قسمًا اليك مع الصدود لأميل*

وقوله تعالى صُنِعَ اللَّهُ ووَعَدَ اللَّهُ وكِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وصِبْغَةَ اللَّهِ وقولهم اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ الْحَقِّ

قال الشارح اعلم ان حقا والحق ونحوها مصادر والناصب لها فعل مقدّر قبلها دل عليه معنى الجملة فتؤكد الجملة وذلك الفعل أحقّ وما جرى مجراه وذلك أنك اذا قلت هذا عبد الله جاز ان يكون إخبارك عن يقين منك وتحقيق وجاز ان يكون على شك فأكدته بقولك حقا كأنك قلت أحقّ ذلك هـ حقا وهذه المصادر يجوز أن تكون نكرة نحو حقا ويجوز ان تكون معرفة نحو الحق لا الباطل وذلك لأن انتصابها انتصاب المصدر المؤكّد لا على الحال التي لا يجوز ان تكون الا نكرة واذا قلت هذا عبد الله للحق لا الباطل فالحق منصوب على المصدر المؤكّد لما قبله والباطل عطف عليه بلا كما يقال رأيت زيدا لا عمرا واذا قال هذا عبد الله غير ما تقول فغير منصوب على المصدر وتحقيقه هذا عبد الله حقا غير ما تقول اي غير قولك فحذفت الموصوف وأثبت الصفة مقامه والمفهوم من هذا الكلام ان المتكلم قد اعتقد ان قول مخاطب باطل وتلخيص معناه هذا عبد الله حقا لا باطلا واذا قال هذا القول لا قولك فكأنه قال هذا القول لا أقول قولك اي مثل قولك يعني اني أقول للحق ولا أقول باطلا مثل قولك ولو أسقطت الاضافة وقلت هذا القول لا قولاً وهذا القول غير قول لم يحسن الحذف لسقوط الفائدة لانه لم يكن فيما بقي ما يدل على البطلان فلو وصفته بما يدل على البطلان نحو هذا القول لا قولاً كذبا او غير قيل ضعيف ونحو ذلك مما يدل على صده او تحته لجاز لحصول الفائدة والتوكيد وهذا هو المطلوب من هذا الفصل وقال الزجاج اذا قلت هذا زيد حقا وهذا زيد غير قيل باطل لم يجز تقديم حقا لا تقول حقا هذا زيد فإن ذكرت بعض هذا الكلام فوسطته وقلت زيد حقا اخوك جاز وأما سيبويه فلم يمنع من جواز تقديم حقا بل قال في الاستفهام أجدك لا تفعل كذا وكذا كأنه قال أحقا لا تفعل كذا وكذا ففي ذلك إشارة الى جوازه واعلم ان قولهم في الاستفهام أجدك لا تفعل كذا أصله من الجد الذي هو نقيض الهزل كأنه قال أجدك ذلك جدا غير انه لا يستعمل الا مصافا حتى يعلم من صاحب الجد ولا يجوز ترك الاضافة نحو لبنيك ومعاذ الله على ما سيأتي قال الشاعر * أجدكما لا تفصيان كراكما * وأما ما يكون تأكيداً لنفسه فمخو قولهم له على الف درهم عرقاً ومثله قوله * إني لأمنحك الصدود الخ * وذلك أنه لما قال له على الف درهم فعد أقر واعترف فاذا قال عرقاً بمعنى اعترف فلم يزد بذكره عما تقدّم من الكلام فكان تأكيداً نحو ضربت ضرباً والفرق بين هذا والذي قبله حتى جعل هذا تأكيداً لغيره وجعل هذا تأكيداً لنفسه أنك اذا قلت هذا

عبد الله حقاً فقولك من قبل أن تذكر حقاً يجوز أن يُظن أن ما قلته حقاً وأن يظن أن ما قلته باطل فتأتي بحقاً فتجعل الجملة مقصورة على أحد الوجهين للجائزين عند السامع وقوله له على ألف درهم هو اعتراف حقاً كان أو باطلاً فصار هذا تأكيداً لنفسه أن كان الذي ظهر هو الاعتراف، وأما قوله في البيت قسماً فهو مصدر مؤكّد وذلك أن قوله وإني اليك مع الصدود لأميل يفهم منه القسم فإذا قال ه قسماً كان تأكيداً لنفسه، وأما قوله تعالى صنع الله فهو مصدر من هذا القبيل وذلك أن قبله وتري أجبلاً تحسبها جامدة وفي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء فصنع الله منصوب على المصدر المؤكّد لأن ما قبله صنع الله في الحقيقة، وكذلك وعد الله لأن قبله ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم وعد الله لا يخلف الله وعده نصب وعد الله لأن ما قبله وعد من الله فكان تأكيداً لذلك، وأما قوله كتاب الله عليكم فقد اختلف الخويعون فيه وذهب ١ أصحابنا والفرّاء من الكوفيين إلى أنه نصب على المصدر المؤكّد وذلك أنه لما تقدّم من قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم إلى قوله وأحصنات من النساء إلا ما ملكتم أيمنكم كتاب الله عليكم فقوله كتاب الله عليكم منزهة فرض الله عليكم وتحريم الله عليكم لأن الابتداء بحريم المذكورات من النساء إلا من سبي وأخرج من دار الحرب فإنها حلال لمن ملكها وإن كان لها زوج لأنه تقع الفرقة بينها وبين زوجها فهذه شريعة شرعها الله وكتاب كتبه عليكم فانتصب المصدر بما دل عليه سباق الآية كأنه فعلٌ تقديره كتب الله عليكم فأضيف المصدر إلى الفاعل، وقال الكسائي كتب الله منصوبٌ بعلينكم على الإغراء كأنه قال عليكم كتاب الله فعلم المنصوب دل وذلك جائز قد ورد به السماع وهو العباس فالسماع قول الراجر

* يا أيها المائح دلوي دونك * إلى رأيت الناس يحمدونك *

والمراد دونك دلوي وأما القياس فإن الطرف نائب عن الفعل تقديره أرموا كتاب الله وتوضهر الفعل ٢ لجاز تقديره معوله عليه فكذلك ما ناب عنه، ولحق المذهب الأول لأن هذه الظروف ليست أفعالا وإنما هي نائبة عن الفعل وفي معناه فهي فروغ في العمل على الأفعال والعروغ أبداً محطّة عن درجات الأصول فاعمالها فيما تقدّم عليها تسوية بين الأصل والعروغ وذلك لا يجوز، وأما ما أنشده من البيت فلا حجة فيه لأننا نقول دلوي رفع بالابتداء والظرف الخبر كما تقول دلوي عندك، وأما القيس الذي ذكره فليس بصحيح لأنه يؤدى إلى التسوية بين الأصل والعروغ، وقد اجاز بعض الخويعين أن يكون

دلوى منصوبا بإضمار فعلٍ كأنه قال إِمْلَأْ دلوى وبَيِّدْ ذلك أَنَّهُ لو قال يا أَيُّهَا المَائِحِ دلوى ولم يَزِدْ عليه جاز لدليل الحال عليه ، ومن ذلك قولهم اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةُ الْحَقِّ لَأَنَّ قولك اللَّهُ أَكْبَرُ إِنَّمَا هُوَ دَعْوَةٌ إِلَى الْحَقِّ وَأَنَّ يَثْنِي السَّامِعُ إِلَى جُمْلَةِ الْقَائِلِينَ بِالتَّوْحِيدِ وَإِلَى مَنْ شِعَارُهُمْ قَوْلُ اللَّهِ أَكْبَرُ فَيَكُونُ دَعْوَةً يَتَدَاعَوْنَ بِهَا كَأَنَّهُ قَالَ دَعُوا دَعَا الْحَقِّ ، ومثله قوله

* إِنْ نِزَارًا أَصْبَحْتَ نِزَارًا * دَعْوَةُ أَبْرَارٍ دَعَا أَبْرَارًا *

نصب دعوة على المصدر لأنَّ معنى أَصْبَحْتَ نِزَارًا أى يَتَدَاعَوْنَ نِزَارًا وذلك أَنَّ نِزَارًا وهو أَبُو رَبِيعَةَ وَمُضَرَّمًا وقع بين ربيعة ومضر تبائن وحروب بالبصرة وصارت ربيعة مع الأزد في قتالٍ مضر وكان رَئِيسُهُمْ مَسْعُودَ بن عمرو الأزدى ثُمَّ إِنَّ ربيعة صالحت مضر فصار كأن نزارا تفرقت ثُمَّ اجتمعت فقال أَصْبَحْتَ نِزَارًا أى أَصْبَحْتَ مَجْتَمِعَةً الأولاد ان دعا بعضهم بعضا وفي حالِ النبائين كان يقول المَضَرِيُّ بالمضر ويقول الرَبِيعِيُّ بالربيعة لأنَّ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ ما كان يَنْصُرُ الْآخَرَ ، فقوله أَصْبَحْتَ نِزَارًا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ دَعَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِهَذَا اللَّفْظِ ثُمَّ جَاءَ بِالمصدر وهو دَعْوَةُ أَبْرَارٍ وَأَصَافَهُ إِلَى الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ أَبَيَّنَ أَنَّ لَوْ قَالَ تَتَمَرَّأَنَّ السَّحَابُ صُنْعًا أَوْ كِتَابًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ مَا فِيهِ مَعَ الْإِضَافَةِ ، وفي الْجُمْلَةِ هَذَا الْعَصْلُ الَّذِي فِيهِ الْمَصْدَرُ الْمَوْكُودُ لِغَيْرِهِ نَحْوُ هَذَا زَيْدٌ حَقًّا وَمَا أَكَّدَ نَفْسَهُ نَحْوُهُ عَلَى الْفِ دَرَجَةً عُرْفًا يَنْتَسِبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ غَيْرِ كَلَامِكَ الْاَوَّلِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَالٍ وَلَا مَفْعُولٍ لَهُ كَأَنَّهُ قَالَ أَحَقُّ حَقًّا وَأَتَجِدُّ جِدًّا وَلَا أَقُولُ قَوْلَكَ وَكَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كِتَابًا وَلَا يَظْهَرُ الْفِعْلُ كَمَا لَمْ يَظْهَرِ فِي بَابِ سَقْبَا لَكَ وَتَمَّيْدًا فَاعْرِفْ ،

قال صاحب الكتاب ومنه ما جاء مُثْنًى وَهُوَ حَنَانِيَّكَ وَلَبِيَّكَ وَسَعْدِيَّكَ وَدَوَالِيَّكَ وَهَذَا ذِيكَ ، ومنه ما لَا يَنْتَصِرُ نَحْوُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَعَادَ اللَّهِ وَعَمَرَكَ اللَّهُ وَقَعْدَكَ اللَّهُ ،

قال الشارح اعلم أَنَّ هَذِهِ الْمَصَادِرَ الَّتِي وَرَدَتْ بِلَفْظِ التَّنْثِيَةِ الْغَرَضُ مِنَ التَّنْثِيَةِ فِيهَا التَّكْثِيرُ وَأَنَّهُ سَيُجْعَلُ بَعْدَ مَرَّةٍ بَعْدَ مَرَّةٍ وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهَا الْاِثْنَيْنِ فَقَطْ كَمَا تَقُولُ ادْخُلُوا الْاَوَّلَ فَالْاَوَّلُ وَالْغَرَضُ أَنَّ يَدْخُلَ ٢. لِجَمِيعٍ وَجِئْتَ بِالْاَوَّلِ فَالْاَوَّلُ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ سَيُجْعَلُ بَعْدَ شَيْءٍ ، ومنه يُقَالُ جَاعَتِ الْقَوْمُ رَجُلًا رَجُلًا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَلَا يُجْتَنَاجُ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْ تَكْرِيرِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وانتصابه على المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير نَحْنُ عَلَيْنَا نَحْنًا وَثْنِي مَبَالِغَةٌ وَتَكْثِيرٌ أَيْ نَحْنًا بَعْدَ نَحْنٍ وَلَمْ يُقْصَدْ بِهَا فَصْدُ التَّنْثِيَةِ خَاصَّةً وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا التَّكْثِيرُ فَجُعِلَتِ التَّنْثِيَةُ عَلَمًا لِذَلِكَ لِأَنَّهَا أَوَّلُ تَضْعِيفِ الْعَدَدِ وَتَكْثِيرِهِ ، وهذا الْمُنْتَى لَا يَنْتَصِرُ وَمَعْنَى عَدَمِ التَّنْصُرِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَصْدَرًا مَنْصُوبًا وَلَا يَكُونُ مُنْتَى إِلَّا فِي حَالِ

الاضافة كما لم يكن سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَعَادَ اللَّهِ إِلَّا مَصَاقِفِينَ، وأما لم يتمكن اذا ثَبِّتَ لآتِهِ دخله بالتنبيه لفظا معنى التكتير فدخل هذا اللفظ هذا المعنى فى موضع المصدر فقط فلذلك لم يتصرفوا فيه، وربما وحدوا حَنَانًا قَالَ اللَّهُ تَع وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وقال الشاعر

* قَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا * أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ *

ه فرغ لما أَفْرَدَ لآتِهِ لم يدخله معنى غير الذى بوجبه اللفظ كما كان ذلك فى حال التنبيه، فاذا قلت حَنَانِيكَ فهو منصوب بفعل مضمر تقديره تَحْنَنُ تَحْنُنًا بعد تَحْنُنٍ لكنهم حذفوا الفعل لأن المصدر صار بدلًا منه كما كان ذلك فى سَقِيًّا لك ورَعِيًّا قال الشاعر

* أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِ بَعْضَنَا * حَنَانِيكَ بَعْضَ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ *

والتحْنَنُ الرَّحْمَةُ وَلِخَيْرٍ فَعْنَى قول العاقل حَنَانِيكَ تَحْنُنًا بعد تَحْنُنٍ اى كلما كنت فى رحمة وخير فلا

١٠ تقطعن ذلك وليكن موصولًا بآخر من رحمتك، وأما لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ فهما مثنيان ولا يُفْرَدُ منهما نىء ولا يُستعملان إلا مصافين لما ذكرته لك من إرادة معنى التكتير فلما تضمن لفظ التنبيه ما ليس له فى الاصل من معنى التكتير لم طريقة واحدة لينبئ عن ذلك المعنى، فلَبَّيْكَ مأخوذ من قولهم أَلَبَّ بالمكان اذا أقام به وأَلَبَّ على كذا اذا أقام عليه ولم يفارقه وسَعْدَيْكَ مأخوذ من المساعدة والمنابعة، واذا قال الانسان لَبَّيْكَ فكأنه قال دَوَامًا على طاعتك وإقامة عليها مرة بعد مرة وكذلك سَعْدَيْكَ اى ١٥ مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة فهما اسمان مثنيان وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر

تقديره من غير لفظه بل من معناه كأنك قلت فى لَبَّيْكَ دَاوَمْتُ وَأَمْتُ وفى سَعْدَيْكَ تَابَعْتُ وَطَاعْتُ، وليس من قبيل سَقِيًّا لك ورَعِيًّا تقديره سفاك الله ورعاك الله ان لا بحسن أن يعال أَلَبَّ لَبَّيْكَ وَأَسْعَدُ سَعْدَيْكَ ان ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبهما ان كانت غير متصرفه ولا هى مصادر معروفة

دَسَقِيًّا ورَعِيًّا، وأما قولهم لَبَّيْ يُلَبِّي فهو فعل مشنوق من لفظ لَبَّيْكَ كما دالوا سَبَحَلَّ وَحَمْدَلَّ مِنْ سُبْحَانَ ٢٠ الله والحمد لله، وقد ذهب يونس الى ان لَبَّيْكَ اسم مفرد غير منتهى وأن الياء فيه كالياء التى فى عَلَيْكَ وَلَدُنْكَ وَأَصْلُهُ لَبَّبٌ ووزنه فَعْلَلٌ ولا يكون فَعْلًا لَفَلَّةٌ فَعَلَّ فى الكلام وكثيره فَعْلَلٍ فُعْلِلَتِ الياء الى هى لَامٌ من لَبَّبَ ياءً قَرَبًا من التضعيف فصارت لَبَّى ثم أبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت لَبَّا ثم لما أضيفت الى الكاف فى لَبَّيْكَ فُلِبَتِ الألف باءً كما فُلِبَتِ الألف فى الى وَلَدَى اذا وصلتَهما بالضمير فعلت اليك وعليك ولديك، ووجه الشبه بينهما أن لَبَّيْكَ اسم ليس له تصرف غيره من

الاسماء لأنه لا يكون إلا مضافا كما أن إليك وعليك ولديك لا تكون إلا منصوبة المواضع ملازمة
 الاضافة فقلوبوا ألقه باء فقالوا لبيك كما قالوا لديك وعليك ، واحتج سيبويه على يونس فقال لو كانت
 الباء في لبيك بمنزلة باء لديك وإليك لوجب أنك منى أضفتها الى ظاهر أقررت ألقها بحالها كما أنك
 اذا أضفت لدى وعلى وإلى الى الظاهر أقررت ألقها وكننت تقول هذا لبي زيد ولبي جعفر كما تقول
 ٥ لدى زيد وإلى عمرو وأنشد

* دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا * فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَى مِسُورٍ *

فجعل لبي يدى مسور بالباء وإن كان مضافا الى الظاهر الذى هو يدى دليل على أنه تثنية ولو كان
 مفردا من قبيل لدى وكلا لكان بالالف ، وبعض العرب يقول لب لب مبنية على الكسر ويجعله صوتا
 معرفة مثل غاني كانه على صوت الملبى فاعرفه ، ومن ذلك قولهم دَوَالِيكَ كانه مأخوذ من المداولة وفي
 ١ المناوبة فدواليك تثنية دوال كما أن حَوَالِيكَ تثنية حَوَالٍ ودَوَالٍ وقع موقع مداولة والمراد الكثرة لا
 نفس التثنية قال الشاعر عبد بن الحساس

* إِذَا شَقَّ بَرْدٌ شَقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ * دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسٌ *

فدواليك فى البيت فى موضع الحال ومعناه اذا شَقَّ بَرْدٌ شَقَّ بِالْبُرْدِ مثله دواليك اى متداولين وذلك
 أن من عادة العرب كانت اذا أرادت عقد تأكيد المودة بين الرجل والمرأة لبس كل واحد منهما بُرْدَ الآخر
 ٥ ثم تَدَاوَلَا على تخريفه هذا مرة وهذه مرة فهو يصف تداولتهما على شَقِّ البرد حتى لا يبعس فيه
 ملبس ، وقالوا هَذَا ذِيكَ والكلام عليه على ما تقدم وهو مأخوذ من هَدَّ يَهْدُ اذا أسرع فى العِراءه
 والضرب نال العجاج * ضَرْبًا هَذَا ذِيكَ وَطَعْنَا وَخَصْنَا * كانه بفعل هَدَّ بعد هَدَّ من كل جهة فضربًا
 منصوب على المصدر اى يضرب ضربًا وهذا ذيك نصب على المصدر وهو بدل من الاول وثنى للتكثير
 كانه يقطع الأعناق بضربه ويبلى الأجواف بطعنه والوخس الطعن للجائف ، وأما فَوَيْهَم سُبْحَانَ اللَّهِ
 ٢ فهو مصدر منصوب غير متصرف ولا منصرف وأما كونه غير متصرف فإنه لم يستعمل إلا منصوبا ولا
 ندخله رفع ولا جر ولا الف ولا م كما تدخل على غيره من المصادر نحو السقى والرعى وهو من المصادر
 الى لا تستعمل أفعالها كانه قال سَبَحَ سُبْحَانًا بخفيف الباء كقولك كَفَرَ كُفْرَانًا وشَكَرَ شُكْرَانًا ومعناه
 التَّنْزِيهِ والبراءه ، وقد استعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يُصَفْ ترك صرْفه فعيل سحان من زيد كانه
 جعل علما على معنى البراءه وفيه الالف والنون زائدان نحو قول الأعشى

* أَقُولُ لَمَّا جَاعَ فِخْرُهُ * سُبْحَانَ مِنْ عِلْمَةِ الْفَاخِرِ *

وهو مثل عُثْمَانَ في منع الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون، فَمَا سَبَّحَ يُسَبِّحُ فهو فعلٌ ورد على سبحان بعد أن ذكر وعُرف معناه فاشتقوا منه فعلا قالوا سَبَّحَ زَيْدٌ اى قال سبحان الله كما تقول بِسْمَلٍ اذا قال بسم الله، وقد يجيء سبحان منوفا في الشعر قال الشاعر

* سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ * وَقَبْلُنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُدُّ *

وفي تنوينه وجهان احدهما أن يكون نكرة والثاني ان يكون معرفة الآ أنه نونه ضرورة، ويروى نَعُوذُ بِهِ بالبدال غير المحجمة اى نعاوده مرة بعد مرة، وقالوا مَعَاذَ اللَّهِ وَعِيَاذَ اللَّهِ وكلاهما منصوبٌ على المصدر تقول أَعُوذُ بِاللَّهِ اى أَتَجَأُ إِلَى اللَّهِ عَوْذًا وَعِيَاذًا فهذان مصدران منصرتان تقول الْعَوْذُ بِاللَّهِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ وَأَمَّا مَعَاذَ اللَّهِ فلا يكون آلا منصوبا ولا يدخله الالف واللام ولا الرفع والجزم، وأما قولهم عَمَرَكَ اللَّهُ فهو ١٠ مصدرٌ لم يُسْتَعْمَلْ آلا في معنى الْقَسَمِ ونصبه على تعدس فعلٍ وفي تفسير ذلك الفعل وجهان منهم من يُقَدِّرُ أَسْأَلُكَ بِعَمْرِكَ اللَّهُ وَبِتَعْمِيرِكَ اللَّهُ اى وَصَفِكَ اللَّهُ بِالْبَقَاءِ وَالْعَمْرُ وَالْعَمْرُ الْبَقَاءُ تقول بِعَمْرِ اللَّهِ كَأَنَّكَ تَحْلِفُ ببقاء الله قال

* اِذَا رَضِيَتْ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ * بِعَمْرِ اللَّهِ أَفْجَبَنِي رِضَاهَا *

ومنهم من يقدر أَنَشُدُكَ بِعَمْرِ اللَّهِ فيكون الناصبُ انشدك ولم يستعملون انشدك في هذا المعنى كثيرا ١٥ ثُمَّ حُذِفَ الْبَاءُ فوصل الفعل فنصب عَمَرَكَ ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ فبقى عَمَرَكَ اللَّهُ وَاللَّهُ مَنْصُوبٌ بِالمصدر الذى هو عَمَرَكَ كَأَنَّهُ قَالَ بِوَصْفِكَ اللَّهُ بِالْبَقَاءِ، وقد أجاز الأَخْفَشُ الرفع في الله بالمصدر كَأَنَّهُ قَالَ بِذِكْرِ اللَّهِ إِلَيْكَ بِالْبَقَاءِ، وقالوا فَعَدَّكَ اللَّهُ مَعْنَى عَمَرَكَ اللَّهُ وفيه لغتان عِدَّكَ اللَّهُ وَقَعَّدَكَ اللَّهُ ومعناه أَسْأَلُكَ بِفَعْدِكَ اى بِوَصْفِكَ اللَّهُ بِالنَّبَاتِ وَالْدَّوَامِ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوَاعِدِ الْبَيْتِ وهى أَصُولُهُ، والاصل في ذلك الْقُعُودُ الذى هو صِدْقُ الْقِيَامِ لثبوتِهِ وعدم الحركة معه، ولا يُسْتَعْمَلُ عَمَرَكَ اللَّهُ وَقَعَّدَكَ اللَّهُ آلا في الْقَسَمِ،

٢٠ قال صاحب الكتاب والنوع الثالث نحو دَفَرًا وَبَهْرًا وَأَفَّةً وَتَفَّةً وَوَجَّحَكَ وَوَبَّسَكَ وَوَبَّلَكَ وَوَبَّكَ،

قال الشارح وأما الْقِسْمُ الثالث وهو نحو دَفَرًا وَبَهْرًا وَأَفَّةً وَتَفَّةً فهذه ايضا من قبيل ما قبلها من المصادر من حيث أنها غير منصرفة بأن تكون مرفوعة او مجرورة او بالالف واللام وأنها منصوبة بأفعالٍ غير مستعملة آلا ان الفرق بينهما أن ما قبلها لها افعالٌ ولم تُسْتَعْمَلْ وهذه لا تُؤْخَذُ منها فعلٌ البتة فاذا سُئِلَتْ عنها مثلت بقولك نَتْنَا لِقُرْبٍ معناها وليس مِنْ أَفَّةً وَتَفَّةً وَبَهْرًا وَدَفَرًا فعلٌ وأما تَرَدُّدُهَا إِلَى نَتْنَا

لآته مصدرٌ لفعل معروف وهو تَنَنَنْ تَنَنَاءً وقد قالوا بَهَرَ الْقَمَرُ الْكَوَاكِبَ إِذَا غَطَّاهَا وَمِنْهُ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ

* حَتَّى بَهَرَتْ نَا تَحْقَى عَلَى أَحَدٍ * أَلَا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا *

وَيُقَالُ بَهَرَا فِي مَعْنَى عَجَبًا وَمِنْهُ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ

* ثُمَّ قَالُوا نُحِبُّهَا قُلْتُ بَهَرَا * عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَا وَالتُّرَابِ *

وَيُقَالُ بَهَرَا لِفُلَانٍ إِذَا دُعِيَ عَلَيْهِ بِسُوءٍ كَأَنَّهُ قَالَ تَعَسَّأَ لَهُ وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَعَرَّضَ لِنَفْسِيرٍ ذَلِكَ إِلَّا سَبِيبُوهٗ

وَتَفْسِيرُ دَفَرَا نَتْنَا أَيْضًا وَالدَّفَرُ النَّتْنُ وَلِذَلِكَ سَمَّيْتُ الدُّنْيَا أُمَّ دَفَارٍ وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهُ فَعْلٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ وَجَّحَكَ وَوَبَّسَكَ وَوَيْلَكَ وَوَيْبَكَ فَهِيَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي لَا أَفْعَالَ لَهَا كَأَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَبِينُوا مِنْهَا فَعَلًا لِاعْتِلَالِ عَيْنِهَا وَفَاتِهَا لِمَا بَلَزَمَ مِنَ الثِّقَلِ فِي تَصْرِيفِ فَعْلِهَا لَوْ اسْتَعْمِلَ فَاطَّرَحَ لِذَلِكَ وَأَجْرُهَا مُجَرَّى الْمَصَادِرِ الْمَفْرُودَةِ الْمَدْعُوبِ بِهَا وَجَعَلُوا الْإِضَافَةَ فِيهَا بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ فِي قَوْلِهِمْ سَقِيَا لَكَ لَآتَهُ لَوْلَا اللَّامُ فِي سَقِيَا لَكَ لِمَا عَلِمَ مَنْ يُعْنَى ١. وَكَذَلِكَ لَوْلَا الْإِضَافَةُ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ لَمْ يَعْلَمْ الْمَكْلَمُ مَنْ يُعْنَى وَالْإِضَافَةُ فِيهَا مَسْمُوعَةٌ وَلَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ سَقِيكَ قِيَاسًا عَلَى وَجَّحَكَ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَدْعُ بِهِ وَأَمَّا وَجِبَ اتِّبَاعُ الْعَرَبِ فِيهَا

اسْتَعْمَلُوهُ هَهُنَا وَلَمْ يُجَاوِزُوهُ لِأَنَّهَا أَشْيَاءٌ قَدْ حُذِفَ مِنْهَا الْفَعْلُ وَجُعِلَتْ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ عَلَى مَذْهَبِ أَرَادُوهُ مِنَ الدُّعَاءِ فَلَا يَجُوزُ تَجَاوُزُهُ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ وَالْحَذْفَ اللَّازِمَ وَإِفَادَةَ الْمَصَادِرِ مُقَامَ الْأَفْعَالِ حَتَّى لَا تَظْهَرَ الْأَفْعَالُ مَعَهَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ مُسْتَمِرٍّ فَاجْتَاوَزَ فِيهِ الْمَوْضِعَ الَّذِي لِرُمُوهٖ، فَفَدَّ شَبَّهَ سَبِيبُوهٗ هَذَا الْمَوْضِعَ

١٥ بِقَوْلِهِمْ عَدَدْتُكَ وَعَدَدْتُ لَكَ وَوزَنْتُكَ وَوزَنْتُ لَكَ وَكَلَنْتُكَ وَكَلَنْتُ لَكَ لَا تَتَجَاوَزُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ فَلَا يُقَالُ

وَهَبْتُكَ فِي مَعْنَى وَهَبْتُ لَكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ سَبِيبُوهٗ وَالْبَصْرِيِّينَ أَجْمَعِينَ أَنَّ أَصْلَهَا وَبَّحٌ وَوَبَّلٌ وَوَبَّسٌ

وَوَبَّبَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا كَافٌ لِلْخَطَابِ، وَهَذَا الْفَرَاءُ أَصْلُهَا كُلُّهَا وَوَى فَأَمَّا وَبَلَكَ فَهِيَ وَوَى عِنْدَهُ زِيدَتْ عَلَيْهَا

لَامٌ لِلْجَرِّ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا مَصْرُورٌ كَأَنَّ اللَّامَ مَفْتُوحَةً كَقَوْلِكَ وَبَلَكَ وَوَبَّلَهُ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا طَاهِرٌ جَازَ فَنُحِ

اللام وكسرها ففتح اللام مع الظاهر لغةً وهو الأصلُ فيها والكسرُ على قياس الاستعمال وأنشد

* يَا زَبْرَفَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ * مَا أَنْتَ وَبَلِّ أَبْيَكُ وَالْعَاخِرُ *

٢.

أنشده بفتح اللام وكسرها فالذين كسروا اللامَ تركوها على أصلها والذين فتحوها خلطوها بَوَى كَمَا

قَالَتِ الْعَرَبُ يَالَ تَيْمَرٍ ثُمَّ أَفْرَدَتْ هَذِهِ اللَّامَ فَخَلَطَتْ بَيَائِهَا كَأَنَّهُ مِنْهَا ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فَادْخَلُوا عَلَيْهَا

لَا مَّا أُخْرَى فَقَالُوا وَيَلِّ لَكَ، وَأَمَّا وَبَّحٌ وَوَبَّسٌ وَوَبَّبَ فَكُنَادَاتٌ عَنِ الْوَيْلِ فَوَبَّلَ كَلِمَةً تَعَالَى عِنْدَ الشُّتَمْرِ

وَالنُّوْبِيخِ مَعْرُوفَةٌ وَكَثُرَتْ حَتَّى صَارَتْ لِلتَّعَجُّبِ بِعَوْلِهَا أَحَدٌ لِمَنْ يُحِبُّ وَلِمَنْ يُبْعَضِرُ، وَكُنُوا بِالْوَيْسِ

عنها ولذلك قال بعض العلماء وَيَسُّ تَرْحُمُ كما كنوا عن غيرها فقالوا قَاتَلَهُ اللَّهُ ثُمَّ استنظموا ذلك فقالوا قَاتَعَهُ اللَّهُ وَكَاتَعَهُ وَلَهُ نظائرُ، والقول ما قاله سيبويه ولو كان الأمر على ما قال الفراء لَمَا قِيلَ وَيَلُّ لِرَيْدٍ بِضَمِّ اللام والتنوين ، وأعلم أن هذه المصادر إذا أُضِيفَتْ لَمْ تَنْتَصِرْفْ وَلَمْ تَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبَةً لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَلَا تَكُنْ لَوْ رَفَعْتَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ لَمْ يَكُنْ لَهَا خَبَرٌ فَإِنْ أَفْرَدْتَهَا وَجِئْتَ بِاللَامِ جَازَ الِرْفَعُ فَتَقُولُ وَيَلُّ لَكَ ه وَوَيَلُّجْ لَهُ فَيَكُونُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ لِلْخَبَرِ ، ويجوز النصب مع اللام فتقول وَجَحُّ لَهُ وَوَيْلًا لَهُ قَالَ جَرِيرٌ

* كَسَا اللُّومُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا * فَوَيْلًا لَتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ *

والفرق بين النصب والرفع أنك إذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئاً قد ثَبَتَ عندك واستقرَّ وفيها ذلك المعنى أعنى الدعاء كما أن حَسْبُكَ فيه معنى النَهْيِ وإذا نصبتَ كُنْتَ تَرْجَاهُ فِي حَالِ حَدِيثِكَ وَتَعْمَلُ فِي اثْبَاتِهِ فَاعْرِفْهُ

١.

فصل ٤٢

قال صاحب الكتاب وقد تُجْرَى أسماءُ غيرِ مصادرٍ ذلك المُجْرَى وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ جَوَاهِرُ نَحْوُ قَوْلِهِمْ تَرَبًّا وَجَنْدَلًا وَأَهَا لِيْفِيكَ وَصَفَاتٌ نَحْوُ قَوْلِهِمْ هَنِيئًا مَرِيئًا وَعَائِدًا بِكَ وَأَقَائِمًا وَفَدَ قَعَدَ النَّاسُ وَأَقَاعِدًا وَفَدَ سَارَ الرُّكْبُ

١٥ قال الشارح أعلم أن الأسماء على ضربين جواهر ومعاني والمراد بالجواهر في عُرْفِ الْخَوِيِّينَ الشُّخُوصُ وَالْأَجْسَامُ الْمُتَشَخِّصَةُ وَالْمَعَانِي فِي الْمَصَادِرُ كَالْعِلْمِ وَالْعُدْرَةُ فَكَمَا نَصَبُوا أَشْيَاءَ مِنَ الْمَصَادِرِ بِفَعْلٍ مَتْرُوكٍ إِظْهَارُهُ نَحْوَمَا تَقْدَمُ مِنْ نَحْوِ سَقِيًا وَرَعِيًا وَحَنَاتِيكَ وَلَتَبِيكَ وَوَيْلًا وَوَيْجَهًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا دُعِيَ بِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ فَكَذَلِكَ أَجْرُوا أَشْيَاءَ مِنَ الْجَوَاهِرِ غَيْرِ الْمَصَادِرِ مُجْرَاهَا فَنَصَبُوهَا نَصْبَهَا عَلَى سَبِيلِ الدُّعَاءِ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ تَرَبًّا لَكَ وَجَنْدَلًا وَمَعْنَاهُ أَلَزَمَكَ اللَّهُ أَوْ أَطْعَمَكَ اللَّهُ تَرَبًّا أَيْ تَرَابًا وَجَنْدَلًا أَيْ صَخْرًا وَاخْتَزَلَ ٢. الْفَعْلُ هَهُنَا لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنْ قَوْلِكَ تَرَبَّتْ بَدَاكَ وَجَنْدِلَتْ فَإِنْ أَدَخِلْتَ لَكَ هَهُنَا وَفَلَتْ تَرَبًّا لَكَ وَجَنْدَلًا لَكَ كَانَ دَخُولُهَا كَدَخُولِهَا فِي سَقْبًا لَكَ لِبَيَانِ مَنْ تَعَيَّ بِالْدُّعَاءِ فَإِنْ عَلِمَ الدَّاعِي أَنَّهُ فَدَ عُلِمَ مَنْ يَعْنِي جَازَ أَنْ لَا يَأْتِيَ بِهِ لظهوره وربما جاء به مع العلم تأكيداً وإن لم نَعْلَمْ الْمَعْنَى بِالْدُّعَاءِ فَلَا بَدَّ مِنَ الْإِتْيَانِ بِهِ ، وربما رفعت العرب هذا فقالوا تَرَبُّ لَهُ فَرَفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ قَالَ الشَّاعِرُ

* لَفَدَ أَلْبَ الْوَأَشُونَ أَلْبًا لِبَيِّنِهِمْ * فَتَرَبَّ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاهِ وَجَنْدَلُ *

وَتَرَبَّ مَبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ لَأَقْوَاهُ الْوُشَاةُ وفيه معنى المنصوب في الدعاء كما كان في قولك سلاماً عليك معنى الدعاء. وأما قولهم فَاَهَا لِفَيْكَ فَقَدْ حَكَى أَبُو زَيْدٍ فَاَهَا لِفَيْكَ بِمَعْنَى الْحَيَبَةِ لَكَ وَأَنْشَدَ لِرَجُلٍ مِنْ بَلْهَجِيمٍ وَهُوَ أَبُو سِدْرَةَ الْأَسَدِيِّ

* فَقُلْتُ لَهُ فَاَهَا لِفَيْكَ فَأَنهَا * قُلُوصُ أَمْرِي قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَازِرٌ *

هـ وأما يعنون به فَمِ الدَاهِيَةِ فَالضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى الدَاهِيَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ

* وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِيِ الْمُنُو * نِ جَحَسَبُهَا النَّاسُ لَا قَا لَهَا *

وفاها منصوب بمنزلة توباً وجندلاً كأنك قلت توباً لفيك وأما يَحْصُونَ الْقَمَ بِذَلِكَ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْمُتَأَلِّفِ فِيهَا بِأَكْثَرِ الْإِنْسَانِ وَيُشْرِبُهُ وَصَارَ فَاَهَا بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بِقَوْلِكَ دَهَاكَ اللَّهُ وَأَمَّا قُلْنَا بَدَلًا مِنْ هَذَا الْفِعْلِ تَقْرِيْبًا لِأَنَّهُ فَمِ الدَاهِيَةِ فِي التَّفْدِيرِ فَقَدَّرَ الْفِعْلُ الْمُنْصَرِفُ مِنَ الدَاهِيَةِ وَلَيْسَ الْقَصْدُ إِلَّا تَفْدِيرَ فَعْلٍ نَا لَيْسَ شَيْئًا مَعِيْنًا لَا يُنْجِزُ وَأَمَّا يُقْصَدُ مَا بُلَاثَمُ الْمَعْنَى وَبُقَارِبِ الْفِعْلِ. وَقَالُوا هَنِيئًا مَرِيئًا وَهِيَ صِفَتَانِ ١. تَقُولُ هَذَا شَيْءٌ هَنِيٌّ مَرِيٌّ كَمَا تَقُولُ هَذَا رَجُلٌ جَمِيلٌ صَبِيحٌ وَنَحْوُهَا مِمَّا هُوَ عَلَى فَعِيلٍ مِنَ الصِّفَاتِ. وَهِيَ بَيِّنَاتٌ مِنَ الصِّفَاتِ مَا يُدْعَى بِهِ إِلَّا هَذَانِ الْخَرَفَانِ وَلَيْسَا بِمَصْدَرَيْنِ أَمَّا هُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الْجَوَاهِرِ كَالْتَرَابِ وَالْجَنْدَلِ وَانْتِصَابُهُمَا بِفِعْلِ مَقْدَرٍ تَفْدِيرُهُ تَبَيَّنَ لَكَ ذَلِكَ هَنِيئًا مَرِيئًا فَتَكُونُ حَفِيْعَةً نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ وَذَلِكَ تَقَوْلُهُ لَشَيْءٍ تَرَاهُ عِنْدَهُ مِمَّا يَأْكُلُ أَوْ يَسْتَمْتِعُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الدُّعَاءِ بِلَفْظِ الْخَبَرِ كَمَا تَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَرَّ حُذَفَ الْفِعْلُ وَجُعِلَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بِقَوْلِهِمْ يَهَنَّاكَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ يَهَنَّاكَ فِي الشَّعْرِ عَلَى ١٥ سَبِيلِ الدُّعَاءِ قَالَ الْأَخْطَلُ

* إِلَى إِمَامٍ تُعَادِينَا قَوَاضِيَهُ * أَظْفَرَهُ اللَّهُ فَلْيَهَيِّ لَهَ الظَّفَرُ *

دَعَاءٌ لَهُ يَهَيِّ وَالظَّفَرُ فَاعِلُهُ فَصَارَ يَهَيِّ لَهُ الظَّفَرُ بِمَنْزِلَةِ هَنِيئًا لَهُ الظَّفَرُ وَصَارَ اخْتِرَالُ الْفِعْلِ وَحَذْفُهُ فِي هَنِيئًا لَهُ كَحَذْفِهِ فِي قَوْلِهِمُ الْحَدَّرَ وَتَعْدِيرُهُ إِحْدَرِ الْحَدَّرَ. وَقَالُوا عَائِدًا بِكَ قَالَ الشَّاعِرُ

* أَفْحَقَّ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَغَوْا * وَعَائِدًا بِكَ أَنْ يَعْلَوْا فَيَطْغَوْا *

٢. وَقَالُوا أَدَائِمًا وَفَدَّ فَعَدَّ النَّاسُ وَأَقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرُّكْبُ فَإِنَّ هَذِهِ أَسْمَاءُ فَاعِلِينَ وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ وَفَدَّ قَدَّرَ سَبَبُوبَهُ الْعَامِلَ فِيهَا بِأَفْعَالٍ مِنَ أَلْفَاظِهَا عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ أَقْبَامًا وَالنَّاسُ فُعُودٌ * أَطَرَبًا وَأَنْتَ قَنَسَرِي * فَكَأَنَّهُ قَالَ أَعُوذُ عَائِدًا بِكَ وَأَتَعُوذُ قَاعِدًا وَحَذْفُهُ اسْتِغْنَاءً. وَفَدَّ أَنْكَرَهُ بَعْضُ الْخَوْبَتَيْنِ وَقَالَ الْفِعْلُ لَا يَجْعَلُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ حَالًا مِنْ لِعِظِ الْفِعْلِ لِعَدَمِ انْفِائِدِهِ إِذَا فَدَّ عَلِمَ

أنه لا يقوم ألا قائما ولا يقعد ألا قاعدا لأن الفعل قد دلّ عليه وإذا ورد نفي من ذلك فنأوله بالمصدر فيكون تقدير عائذا وقائما وقاعدا إذا جعلت العامل أعوذ وتقوم وتقعد بتقدير عيان وقيام وقعود وهو رأي أبي العباس ، والذي قدره سيبويه لا يمتنع لأن الحال قد يرد مؤكدا كما يرد المصدر مؤكدا وإن كان الفعل قد دلّ على ما دلّ عليه اسم الفاعل قال الله تعالى وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا فذكر رسولا وإن كان الفعل قد دلّ عليه على سبيل التأكيد ، وأعلم أنه لا يجوز إضمار الفعل الدالّ على الحال ألا أن تكون الحال مشاهدة تدلّ عليه لو قلت مبتدئا من غير حال تدلّ عليه قائما أو قاعدا كما تقول في المصدر قياما يا زيد لم يجز لأن المصدر مأخوذ من لفظ الفعل فهو دالّ على فعل معين وليس كذلك الحال لأنه لا يدلّ على فعل مخصوص لأنه يجوز أن تقول قُتِبْتَ قائما أو جاء قائما أو ضحك قائما وأما جاز أن تقول أقائم وقد قعد الناس لما شوهده منه من أمارات القيام والتأهب له حتى صار منزلة الذي رآه في حال قيام وقعود وكذلك عائذا بك لأنه رأى شيئا يتقى فصار عند نفسه في حال استعاذته فقال عائذا بك لأنه قال أعوذ عائذا بك وإذا ذكرت شيئا من هذا الباب فالفعل متصل في حال ذكره أيّاه فأنّت تعمل في تنبيهه فاعرفه ،

فصل ٤٣

١٥ قال صاحب الكتاب ومن إضمار المصدر قولك عبد الله أظنه منطلق تجعل الهاء ضمير الظن كأنك قلت عبد الله أظن ظني منطلق ، وما جاء في الدعوة المرفوعة وأجعله الوارث منا محتمل عندي أن نوجه على هذا ،

قال الشارح قوله ومن إضمار المصدر يؤمّ أنه قد تقدّم إضمار مصدر حتى عطف عليه والذي تقدّم إضمار فعل عامل في المصدر ، وقوله عبد الله أظنه منطلق فعبد الله مبتدأ ومنطلق الخبر والظن ملغى والهاء ضمير المصدر أضمير لتقدّم ذكر الفعل والفعل دالّ على مصدره إذ كان من لفظه ومشتقا منه فصار تقدّم المصدر فكما بُكِنِي عن المصدر إذا تقدّم فكذلك يُكِنِي عنه إذا تقدّم الفعل وذلك قولهم من كذب كان شرا له أي كان الكذب شرا له فكذلك تقول عبد الله ظننته منطلق فنكون الهاء عائدة إلى الظن قال الشاعر العبدى

* فجال على وحشيته وتخاله * على ظهره سببا جديدا يمانيا *

فالهاء في تخالعه عائدة على المصدر كأنه قال فتحال لخال ألا ترى أنه أتى بمفعول تخال وهو الجار والمجرور الذي هو على ظهره وسبباً فاستوفى الفعل ما يقتضيه فلم يبق إلا أن يكون ضمير المصدر، وأعلم أنك إذا أنبت بضمير المصدر نحو عبد الله ظننته منطلق فبح الغاء الفعل لأن الاتيان بضمير المصدر كالاتيان به أن كان كناية عنه والمصدر مؤكّد للفعل وقبح الغاءه بعد تأكيده، وأقبح من ذلك أن تصرّح بالمصدر ثم تلغيه نحو عبد الله ظننت ظناً منطلقاً لأن التصريح بالمصدر كتكثير الفعل فلذلك كان أقبح، ولو قلت ظننته عبد الله منطلقاً لم يجز الالغاء البتة لأنك إذا قدّمت الفعل على مفعوليّه لم يجز الالغاء فإذا أكّد بالمصدر مع ذلك كان الغاءه أجدر بالامتناع، قال وما جاء في الدعوة المرفوعة وأجعلّه الوارث منا يجوز أن تكون الهاء عائدة الى ما تقدّم لأن من جملة الدعاء وأمتنعنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا ما أحييتنا فيجوز أن تكون الهاء عائدة الى المذكور كأنه قال واجعل الامتناع الوارث منا، قال ويمكن أن يوجّه على إضمار المصدر كأنه قال واجعل الوارث منا أي أعضاءنا إشارة الى السمع والبصر جعلاً ثم كنى عن الجعل،

المفعول به

فصل ٤٤

١٥ قال صاحب الكتاب هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيداً عمراً وبلغت البلد وهو الفارق بين المنعدي من الافعال وغير المنعدي ويكون واحدا فصاعداً الى الثلاثة على ما سيأتيك بيانه في مكانه إن شاء الله، وجبى منصوباً بعامل مضمر مستعمل إظهاره أو لازم إضماره، قال الشارح قد تقدّم القول أن المصدر هو المفعول في الحقيقة فإذا قلت قام زيد وفعل زيد فيأماً كانا في المعنى سواءً ألا ترى أن الفاعل إذا قال من فعل هذا القيام فتقول زيد فعله، والمفعول به ليس كذلك ٢٠ ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدا لم يصحّ تعبيره بأن تقول فعلت زيدا لأن زيدا ليس ممّا تفعله أنت وإنما أحللت الضرب به وهو المصدر وهذا معنى قوله هو الذي يقع عليه فعل الفاعل يريد يقع عليه المصدر لأن المصدر فعل الفاعل وذلك نحو ضرب زيداً عمراً وأكرم محمداً خالداً وقوله هو الفارق بين المنعدي من الافعال وغير المنعدي يعني أن اعتبار المنعدي أمّا هو بالمفعول به لأن جميع الافعال لازمها ومتعديها يتعدى الى المصدر والطرف من الزمان والطرف من المكان وأمّا المفعول به فلا يصل

اليه ألا ما كان متعدياً ومعنى التعتدي أن المصدر الذي هو مدلول الفعل وهو فعل الفاعل على ضربين ضرب منهما يلاقى شيئاً ويؤثر فيه فيسمى متعدياً وضرب منهما لا يلاقى شيئاً فيسمى غير متعدي فكل حركة للجسم كانت ملاقيّة لغيره سميت متعديّة وكل حركة له لم تكن ملاقيّة لغيره كانت لازمة أي هي لازمة للفاعل لا تتجاوزة نحو قام وقعد وسيوضح ذلك في قسم الأفعال ويكون واحداً فصاعداً ه إلى الثلاثة يعني أن الفعل قد يتعدى إلى مفعول واحد نحو ضرب زيداً عمراً وقد يتعدى إلى مفعولين نحو أعطى وظن وقد يتعدى إلى ثلاثة نحو أعلم وأرى وسيوضح امر ذلك في فصل الأفعال وقد جُذِف العامل في المفعول وذلك على ضربين أحدهما ما يجوز إظهاره وحذفه والثاني ما لا يجوز ظهوره ولا يستعمل إلا محذوف العامل وسيوضح ذلك في فصل عقيب هذا الفصل فاعرفه ،

المنصوب بالمستعمل إظهاره

فصل ٤٥

قال صاحب الكتاب هو قولك لمن أخذ يضرب القوم أو قال أضرب شر الناس زيدا بإضمار أضرب و لمن قطع حديثه حديثك و لمن صدرت عنه أفاعيل البخلاء أكل هذا جحلاً بإضمار هات وتفعّل ، قال الشارح قد تقدم قولنا أن قرائن الأحوال قد تُغني عن اللفظ وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة ه على المعنى فإذا ظهر المعنى بعريضة حالية أو غيرها لم يحتاج إلى اللفظ المطابق فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وإن لم يوت به فلا استغناء عنه فلذلك يجوز حذف العامل وهو في ذلك على ثلاثة أضرب ضرب لا يجوز حذف العامل وضرب يجوز حذفه وإثباته و ضرب جُذِف ولا يجوز إثباته ، فالأول أن تقول زيدا مثلاً وتريد أضرب زيدا وليس مَرَّ قريئة تدل عليه فهذا لا يجوز لاحتتمال أن يكون المراد أضرب زيدا أو أكرم زيدا أو اشتتم زيدا أو غير ذلك مما لا يخصى فهذا يكون إلباساً ٢. فلذلك لا يجوز مثله ، والضرب الثاني وهو ما يجوز استعماله وحذفه وأنت مخير فيه فهو أن ترى رجلاً يضرب أو يشتم فتقول زيدا تريد أضرب زيدا ويجوز إظهاره فتقول أضرب زيدا أو قال أضرب شر الناس فقال بعض السامعين زيدا أي أضرب زيدا فإنه شر الناس ، وكذلك إذا كان رجل في حديث ثم حصر من قطع الحديث من أجله فتقول حديثك معناه هات حديثك أو أمّر حديثك ، وكذلك إذا صدرت من إنسان أفاعيل البخلاء مثل أن يطلب منه ما جرت العادة أن لا يرد من مثله أو يجبر عنه

يمثل ذلك فتقول أَكَلَّ هَذَا بُحْلًا معناه أَتَفَعَلُ كُلَّ هَذَا بُحْلًا، وهذه الأشياء كلها منصوبةً بالعامل المحذوف للدلالة عليه ولو ظهر لجاز.

فصل ٤٩

٥ قال صاحب الكتاب ومنه قولك لَمَنْ زَكَنْتَ أَنَّهُ يُرِيدُ مَكَّةَ مَكَّةَ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ وَلِمَنْ سَدَّدَ سَهْمًا الْقِرْطَاسَ وَاللَّهِ وَلِلْمُسْتَهْلِينَ إِذَا كَبَرُوا الْهِلَالَ وَاللَّهِ تُضْمِرُ يُرِيدُ وَيُصِيبُ وَأَبْصَرُوا وَلِرَأْيِ الرَّوْيَا خَيْرًا وَمَا سَرَّ وَخَيْرًا لَنَا وَشَرًّا لَعَدُونَا أَيْ رَأَيْتَ خَيْرًا وَلَمَنْ يَذْكُرُ رَجُلًا أَهْلَ ذَاكَ وَأَهْلَهُ أَيْ ذَكَرْتَ أَهْلَهُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ
* لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ آلا * وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبًا *

أَيْ وَتَرَى لَهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ كَالْيَوْمِ رَجُلًا بِاضْمَارِ لَمْ أَرَّ قَالَ أَوْس * كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَلَبًا *
١. قال الشارح قوله ومنه يريد مما حذف منه الفعل ويجوز إظهاره فإن حذفته فلاستغناء عنه وإن أظهرته فلتأكيد البيان، فمن ذلك إذا رَأَيْتَ رَجُلًا مَتَوَجِّهًا وَجْهًا لِلْحَاجِّ قَاصِدًا فِي هَيْئَةٍ لِلْحَاجِّ قُلْتَ مَكَّةَ وَاللَّهِ كَأَنَّكَ قُلْتَ يُرِيدُ مَكَّةَ وَاللَّهِ وَإِنْ شِئْتَ أَضْمَرْتَ لَفْظَ الْمَاضِي كَأَنَّكَ قُلْتَ أَرَادَ مَكَّةَ كَأَنَّكَ أَخْبَرْتَ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ أَنَّهُ كَانَ فِيهَا أَمْسٌ وَلَوْ أَظْهَرْتَ مَا أَضْمَرْتَ لِحَاجَازٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا رَأَيْتَ أَنَّ رَجُلًا قَدْ سَدَّدَ سَهْمًا قَبْلَ الْقِرْطَاسِ قُلْتَ الْقِرْطَاسَ وَاللَّهِ أَيْ يُصِيبُ الْقِرْطَاسَ كَأَنَّكَ لَمَّا شَاهَدْتَ إِجَادَةَ التَّسْدِيدِ أَحْدَسْتَ الْإِصَابَةَ وَكَذَلِكَ لَوْ سَمِعْتَ وَقَعَ السَّهْمُ فِي الْقِرْطَاسِ قُلْتَ الْقِرْطَاسَ وَاللَّهِ أَيْ أَصَابَ الْقِرْطَاسَ، وَمِنْ ذَلِكَ لَوْ رَأَيْتَ نَاسًا يَرْفُقُونَ الْهِلَالَ وَأَنْتَ مُتَبَاعِدٌ مِنْهُمْ فَكَبَرُوا لَفَلْتَ الْهِلَالَ وَاللَّهِ أَيْ أَبْصَرُوا الْهِلَالَ وَاللَّهِ، وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا قَصَّ انْسَانٌ عَلَيْكَ رُؤْيَا رَأَاهَا فَعَبَّرَ نَهَا لَه قُلْتَ خَيْرًا لَنَا وَمَا سَرَّ وَخَيْرًا لَنَا وَشَرًّا لَعَدُونَا تَقُولُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّنْفِؤْلِ كَأَنَّكَ قُلْتَ رَأَيْتَ خَيْرًا وَأَبْصَرْتَ خَيْرًا وَرَأَيْتَ مَا سَرَّ أَيْ الَّذِي سَرَّ وَرَأَيْتَ خَيْرًا لَنَا وَشَرًّا لَعَدُونَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا ذَكَرَ رَجُلٌ فَأَنْبَى عَلَيْهِ خَيْرًا أَوْ شَرًّا فَعَلْتَ ٢. أَهْلَ ذَاكَ أَوْ أَهْلَهُ مَعْنَاهُ ذَكَرْتَ أَهْلَ ذَاكَ أَوْ أَهْلَهُ وَالتَّاءُ تَعُودُ إِلَى الذِّكْرِ أَوْ الثَّنَاءِ كَأَنَّكَ قُلْتَ ذَكَرْتَ أَهْلًا لِذَاكَ الذِّكْرِ أَوْ الثَّنَاءِ لِأَنَّهُ فِي ذِكْرِهِ فَحَمَلُهُ عَلَى الْمَعْنَى، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ * لَنْ تَرَاهَا الْحَجَّ * فَغَدَّ ذَهَبَ سَبَبِيهِ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ لَنْ تَرَاهَا آلا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبًا دَلَّ عَلَى أَنَّ الطِّيبَ دَاخِلٌ فِي الرُّوْيَةِ فَتَنْصَبُهُ عَلَى هَذَا التَّنْوِيلِ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ

* تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا * أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا *

لأنَّ الأخوال والأعمام قد دخلوا في التذكُّر، وقد رَدَّ هذا وأشباهه أبو العباس المبردُ وذكر أنَّ مثلَ هذا لا يجوز لأنَّه لا يُجْمَلُ على المعنى إلَّا بعد تمام الكلام الأوَّل لأنَّه حملٌ على التَّأويل ولا يصحُّ تأويل الكلام إلَّا بعد تمامه، وأمَّا التقديرُ لن تراها وإن تأملت إلَّا رأيتَ لها في مفارقِ الرأس طيباً فهو منصوبٌ باضمار فعلٍ وإليه ذهب صاحبُ هذا الكتاب،

٥

فصل ٤٧

قال صاحب الكتاب قال سيبويه وهذه حُجَجٌ سمعت من العرب يقولون اللَّهُمَّ صَبِّعَا وَذُبِّبَا وإذا سألتهم ما تعنون قالوا اللَّهُمَّ أَجْمَعْ فِيهَا صَبِّعَا وَذُبِّبَا، وسمع أبو الخطَّاب بعض العرب وقيل له لِمَ أفسدتم مكانكم فقال الصَّبَّيَّانَ بَأَيِّ أَى لِمَ الصَّبَّيَّانَ، وقيل لبعضهم أَمَا بِمَكَانٍ كَذَا وَجَدْتُ فَقَالَ بَلَى وَجَاذًا أَى ١٠ أَعْرِفُ بِهِ وَجَاذًا،

قال الشارح قوله وهذه حُجَجٌ سمعت من العرب يعنى شواهد من كلام العرب على جواز حذف الفعل العامل وذلك قولهم في مثَلٍ من أمثالهم اللَّهُمَّ صَبِّعَا وَذُبِّبَا كَانَ قَاتِلُهُ يَدْعُو عَلَى غَنَمٍ غَيْرِهِ فَإِذَا قِيلَ مَا تَعْنُونَ قَالُوا اللَّهُمَّ أَجْمَعْ فِيهَا صَبِّعَا وَذُبِّبَا فَاضْمَرَ الْعَامِلُ، قال سيبويه كُلُّهُمْ يُفَسِّرُ مَا يَنْوِي يَعْنِي يُقَدِّرُ الْمُحْذَوْفَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، قال أبو العباس سمعنا أنَّ هذا دَعَاءٌ لَهَا لَا دَعَاءٌ عَلَيْهَا لِأَنَّ الصَّبَّعَ وَالذُّبَّ ١٥ إِذَا اجْتَمَعَا تَقَاتَلَا فَأَقْلَنْتِ الْغَنَمُ، قال وَأَمَّا مَا وَضَعَهُ سيبويه عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَرِيدُ ذُبًّا مِنْ ههنا وَصَبِّعَا مِنْ ههنا فَلَا يَصِلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى الْآخَرِ وَإِنْ اجْتَمَعَا فِي الْغَنَمِ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أَى لِحَطَّابِ الْأَخْفَشِ وَكَانَ مِنْ مَشَايِخِ سيبويه أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ الْعَرَبِ وَقَدْ قِيلَ لَهُ لِمَ أَفْسَدْتُمْ مَكَانَكُمْ فَقَالَ الصَّبَّيَّانَ بَأَيِّ كَأَنَّهُ خَافَ أَنْ يُلَامَ فَقَالَ لِمَ الصَّبَّيَّانَ فَاضْمَرَ مَا بِنَصْبٍ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه قال وَحَدَّثَنِي مَنْ يُوثَقُ بِهِ أَنَّهُ قِيلَ لِبَعْضِهِمْ أَمَا بِمَكَانٍ كَذَا وَجَدْتُ بِالْجِيمِ الْمُحْمَمَةِ وَالذَّالِ الْمُحْمَمَةِ وَهُوَ نُقْرَةٌ فِي

٢٠ الْجَبَلِ تُمْسِكُ الْمَاءَ فَقَالَ بَلَى وَجَاذًا أَى أَعْرِفُ بِهِ وَجَاذًا فَاضْمَرَ الْعَامِلُ،

المنصوب باللائم اضماره

المنادى

فصل ٤٨

٥ قال صاحب الكتاب منه المنادى لأنك اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت يا أريد أو أعني عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلا منه ، ولا يخلو من ان ينتصب لفظا أو محلا فانتصابه لفظا اذا كان مصافا كعبد الله أو مضارعا له كقولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه ويا حسنا وجه الأخ ويا ثلثه وثلثين أو نكرة كعوله * قيا راكبيا إما عرضت قبله *

قال الشارح اعلم ان المنادى عند البصريين احدى المفعولات والاصل في كل منادى أن يكون منصوبا وانما بنوا المفرد المعرفة على الضم لعلته نذكرها والذي يدل على ان الاصل في كل منادى النصب قول العرب يا أيك لما كان المنادى منصوبا وكنوا عنه أتوا بصير المنصوب هذا استدلال سيبويه ، وقد قالوا يا أنت ايضا فكنوا عنه بصير المرفوع نظرا الى اللفظ كما قالوا يا زيدا الطريف فأتبعوا النعت على اللفظ قال الشاعر

* يا مري ابن واقع يا أنتا * أنت الذى طلقت عاما جعتا *

١٥ فاذا قلت يا أبك كان تقديره يا أيك أعني ، ومن قال ان أبك مضاف على ما سيشرح فى موضعه قال لم ينصب أنت لأنه مفرد ونصب أيك لأنه مضاف ، ومما يدل على ان اصل المنادى النصب نصبهم المضاف فى قولهم يا عبد الله والمشابة له من نحو يا خيرا من زيد والمنكور من نحو يا رجلا ويا راكبيا والناصب له فعل مضارع تقديره أنادى زيدا أو أريد أو أدعوا أو نحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا اللفظ به لان يا قد نابت عنه ولأنك اذا صرحت بالفعل وقلت أنادى أو أريد كان إخبارا عن نفسك ٢٠ والنداء ليس بإخبار وانما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد فتقول ناديت زيدا ، وكان ابو العباس المبرد يقول الناصب نفس يا لنيابتها عن الفعل قال ولذلك جازت إالتهاء وكان ابو علي يذهب فى بعض كلامه الى ان يا ليس بحرف وانما هو اسم من اسماء الفعل والمذهب الاول وهو مذهب سيبويه ، والمنصوب فى النداء على ضربين منصوب فى اللفظ ومنصوب فى المحل فالمنصوب فى اللفظ على ثلثة أصرب مضاف ومشابهة للمضاف ونكرة فاما المضاف فهو منصوب على اصل

النداء الذى يجب فيه النصب كما بيّنا المعرفة والنكرة في ذلك سواء فتقول في المعرفة يا عبد الله أقبل يا غلام زيد أفعل وتقول في النكرة يا عبد امرأة تعال يا رجل سوء تبء وأما المصارع للمضاف فحكمه النصب أيضا كما كان المضاف كذلك وذلك قولك يا خيرا من زيد يا ضاربا زيدا يا مصروبا غلامه يا حسنا وجه الأخر وبالثلاثين كله منصوب لما ذكرناه من شبه المضاف ووجه الشبه بينهما ه من ثلاثة أوجه أحدها أن الأول عامل في الثانى كما كان المضاف عاملا في المضاف اليه، فان قيل المضاف عامل في المضاف اليه لهذا وهذا عامل نصبا او رفعا فقد اختلفا قيل الشىء اذا أشبه الشىء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات اخرى ولولا تلك المفارقة لكان إياه فلم تكن المفارقة قاذحة في الشبه، الوجه الثانى من المشابهة أن الاسم الأول مختص بالثانى كما أن المضاف يختص بالمضاف اليه ألا ترى أن قولنا يا ضاربا رجلا أخص من قولنا يا ضاربا، الثالث أن الاسم الثانى من تمام الأول كما أن المضاف اليه من تمام المضاف ألا ترى أن الجار والمجرور في قولك يا خيرا من زيد من صلة خير واذا كان من صلتها ومتعلقا به كان من تمامه وكذلك يا ضاربا زيدا فزيد منصوب بضارب فهو من تمامه وكذلك يا مصروبا غلامه فالغلام مرتفع باسم المفعول الذى هو مصروب وكذلك يا حسنا وجه الأخر نصبت الوجه على الشبه بالمفعول ولا يحسن رفعه لأنه بفتقر الى عائد، فهذه كلها منصوبة سواء جعلتها أعلاما او لم تجعلها فان جعلتها أعلاما نصبتها لشبهها بالمضاف وإن جعلتها معرفة بالقصد فهي منصوبة لذلك وإن كانت نكرة كانت منصوبة كسائر النكرات، والتنوين في جميع ذلك كحرف من وسط الاسم ان كان ما بعده من تمامه وصلته فصارت الراء من خير والباء من ضارب بمنزلة الياء من الذى، وأما قوله يا ثلاثة وثلاثين فان سميت بهما وجعلتهما علما نصبتهم كما لو سميت بزيد وعمر لأنك جعلتهما بإزاء حقيقة واحدة فكان الثانى من تمام الأول وتابعا له في إعرابه بإشراك الواو فصار كأن الأول عامل في الثانى فان نصب كما ينتصب يا خيرا من زيد فحرف النداء نصب الاسم الأول والثانى يتبعه في الاعراب لزوما لطبيعته التى ١٥ كان عليها قبل التسمية وهى متابغة المعطوف المعطوف عليه فى الاعراب، فان ناديت جماعة هذه عدتهم قلت يا ثلاثة وثلاثون وإن شئت نصبت الثانى فقلت يا ثلاثة وثلاثين كما تقول يا زيد والحرف والحرف فالرفع عطف على اللفظ والنصب عطف على التحل لأنهما اسمان متغايران كل واحد منهما بإزاء حقيقة غير الاخرى وليس كذلك اذا سميت بهما وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة، الثالث النكرة وهى منصوبة أيضا في النداء وذلك قولك يا رجلا يا غلاما فغلام ورجل في هذا الموضع يراد به

الشائع لانه لم يُوجَّه الخطاب نحوها مختصاً بالنداء، ومثال ذلك الأعشى يقول يا رجلاً خُذ بيدي ويا غلاماً أجزني فلا يقصد بذلك غلاماً بعينه ولا رجلاً بعينه فالنصب في هذه الأقسام الثلاثة من جهة واحدة، وأما قول الشاعر وهو عبدُ يَغُوث

* قَبَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضَتْ فَبَلَغْنِ * نَدَامَايَ مِنْ تَجْرَانِ أَنْ لَا تَلْقِيَا *

هـ فالشاهد فيه نصب راکب لانه منادى منكورٌ إذ لم يقصد قصد راکب بعينه إنما أراد راکباً من الرُكبان يُبلِّغ خبره ولو أراد راکباً بعينه لبناه على الضم، وأما قال هذا لانه كان أسيراً، قال صاحب الكتاب وانتصابه محلاً إذا كان مفرداً معرفة كقولك يا زيدُ ويا غلامُ ويا أيُّها الرجلُ او داخلته عليه لامُ الاستغانة او التمجيد كقوله * يا لِعَطَافِنَا ويا لِرِيَّاحِ * وقولهم يا للماء ويا للدَّوَاهِي او مندوباً كقولك يا زيداهُ.

١. قال الشارح وأما انتصابه محلاً فإذا كان المنادى مفرداً معرفة فانه يبتى على الضم ويكون موضعه نصباً وذلك على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء والثاني ما كان متعرباً في النداء ولم يكن قبل كذلك وذلك نحو يا زيدُ ويا رجلُ فرجلاً نكرةً في الاصل وإنما صار معرفةً في النداء وذلك أنك لما قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفةً باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره قال الأعشى

* قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا * وَيَلِي عَلَيْكَ وَيَلِي مِنْكَ يَا رَجُلُ *

هـ لما أرادت رجلاً بعينه بناء على الضم وأما يا زيدُ ويا حَكَمُ فهي معارف ايضاً، فان قيل هل التعريف الذي في يا زيدُ ويا حَكَمُ في النداء تعريفٌ العلمىةً بقى على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء ام تعريفٌ حَدَثٍ فيه غير تعريف العلمىة فالجواب ان المعارف كلها اذا نُودِيَتْ تَنَكَّرَتْ ثم تكون معارف بالنداء هذا قولُ ابى العباس المبرد، وقد خالفه ابوبكر بن السراج اى خلاف الصواب وزعم ان قول ابى العباس داسدٌ قال وذلك انه قد وقع في الاسماء المفردة ما لا يشار به فيه غيره نحو فَرَزْدَقٍ وزعم ان معنى تنكير اللفظ أن نجعله من أمةٍ كُلِّ واحد منهم له مثل اسمه، والقول ما قاله ابو العباس وما أورده ابوبكر فغير لازم لانه ليس ممنوعاً أن يسمى الرجلُ ابنه او عبده الساعةً فرزداً فتحصل الشركة بالقوة والاستعداد، ونظير ذلك أن الشمس والعمر من أسماء الأجناس فتعربهما بالالف والسلام وإذا نرعناهما منهما صاراً نكرتين وإن لم يكن لهما شريك في الوجود فإما ذلك بالاستعداد لانه ليس مسخياً أن يخلق الله مثلهما وإذا جاز ذلك في أسماء الاجناس كان في الاعلام أسوغ فصَحَّ بما ذكرناه أنك اذا

* نَادَيْتَ الْعَلَمَ تَنَادَرْنَا جُعِلَ فِيهِ تَعْرِيفٌ آخَرُ قَصْدِي غَيْرُ التَّعْرِيفِ الَّذِي كَانَ فِيهِ وَصَارَ ذَلِكَ كَإِضَافَةٍ
إِلَى الْعِلْمِ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّكَ لَمَّا أَضَفْتَهَا فَقَدْ ابْتِزَزْتُهَا تَعْرِيفُهَا وَحَصَلَ فِيهَا تَعْرِيفُ الْإِضَافَةِ وَذَلِكَ نَحْوُ
زَيْدُكُمْ وَعَمْرُكُمْ فَكَذَلِكَ هَهُنَا فِي النِّدَاءِ، وَإِنْ قِيلَ إِذَا قُلْتَ يَا زَيْدُ وَيَا خَالِدُ أَمَبَيُّ هُوَ امْرُؤٌ مَعْرُوبٌ وَهَلْ
الضَّمَّةُ فِيهِ حَرَكَةُ بِنَاءٍ أَوْ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ مَبَيَّنٌ عَلَى الضَّمِّ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَذْفُهُمُ
الْتَنَوِيْنَ مِنْهُ وَلَوْ كَانَ مَعْرَبًا لَمَّا حُذِفَ النِّتَوِيْنَ مِنْهُ كَمَا لَمْ يُحْذَفْ مِنَ النِّكْرَةِ نَحْوُ * فَيَا رَاكِبًا أَمَّا عَرَضَتْ *
وَمِمَّا يَدُلُّ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْرَبٍ أَنَّ مَوْضِعَهُ نَصَبٌ أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمُضَافَ إِذَا وَقَعَ مَوْضِعَهُ يَكُونُ مَنْصُوبًا نَحْوُ يَا
عَبْدَ اللَّهِ وَأَنَّ نَعْتَهُ الْمَفْرُودَ وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ يَجُوزُ فِيهِ الِرْفَعُ عَلَى اللفظ والنصب نَحْوُ يَا زَيْدُ الطَّرِيفُ
وَالطَّرِيفُ وَيَا زَيْدُ وَلَحَرْتُ وَلَحَرْتُ قَالَ الشَّاعِرُ

* أَلَا يَا قَيْسُ وَالصَّاحَاكَ سِيرًا * وَقَدْ جَاوَرْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيفِ *

١٠. بَرُوِي يَرْفَعُ الصَّاحَاكَ وَنَصْبِهِ وَلَوْلَا أَنَّ مَوْضِعَهُ نَصَبٌ لَمَّا جَازَ النَّصْبُ فِي نَعْتِهِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ أَنَّ
الْعَامِلَ إِذَا عَمِلَ عَمَلَهُ مِنْ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ الْأِسْمِ مَوْضِعٌ سِوَى مَا ظَهَرَ أَلَّا تَرَى أَنَّ
الْمُضَافَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَوْضِعٌ سِوَى مَا هُوَ عَلَيْهِ لَمْ يَجْزِ فِي نَعْتِهِ غَيْرُ النَّصْبِ فَبَانَ بِذَلِكَ أَنَّهُ مَبَيَّنٌ
مُضْمُومٌ، وَفَدَّ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ بَيْنَ الْمَعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ أَلَّا أَنْ حَرَكَتَهُ وَإِنْ كَانَتْ حَرَكَةُ بِنَاءٍ
أَلَّا أَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مَتِمِّكِنٍ يَفْعُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يُضَمُّ فَأَشْبَهَ مِنْ أَجْلِ
١٥. ذَلِكَ الْمَرْفُوعَ بِقَامٍ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ لِأَنَّ كُلَّ اسْمٍ مَتِمِّكِنٍ يُسْنَدُ إِلَيْهِ الْعَمَلُ فَهُوَ مَرْفُوعٌ وَلِذَلِكَ حُسِّنَ
أَنْ يَتَّبِعَهُ النَّعْتُ عَلَى اللفظ فتعولُ بِا زَيْدُ الطُّوبُلُ كَمَا تَقُولُ فَا م زَيْدُ الطُّوبُلُ، فَإِنْ قِيلَ فَلِمَ بُنِيَ وَحُفَّ
الْأَسْمَاءُ أَنْ تَكُونَ مَعْرَبَةً فَالْجَوَابُ أَنَّهُ أَمَّا بِي لَوْضُوعِهِ مَوْضِعَ غَيْرِ الْمَتِمِّكِنِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ وَقَعَ مَوْضِعَ الْمَصْرُورِ
وَالْمَتِمِّكِنَةُ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَمَّا جُعِلَتْ الْعَبِيَّةُ فَلَا تَعُولُ فَا م زَيْدُ وَأَنْتَ تُحَدِّثُهُ عَنْ نَفْسِهِ أَمَّا إِذَا أَرَدْتَ أَنْ
تُحَدِّثَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَتَأْتِي بِضَمِيرِهِ فَتَعُولُ فَمَتَّ وَالنِّدَاءُ حَالٌ خِطَابٍ وَالْمُنَادَى مُحَاطَبٌ فَالْعَبَّاسُ فِي قَوْلِكَ
٢. بِا زَيْدُ أَنْ تَعُولُ بِا أَنْتَ وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنَادِي صَاحِبَهُ إِذَا كَانَ مُقْبِلًا عَلَيْهِ وَمِمَّا
لَا يَلْتَنِبِسُ نِدَاءُهُ بِالْمَكْنَى فَبِنَادِيهِ بِالْمَكْنَى عَلَى الْأَصْلِ فَيَعُولُ يَا أَنْتَ قَالَ الشَّاعِرُ

* يَا مَرُّ يَا ابْنَ وَافِعٍ يَا أَتْنَا * أَنْتَ الَّذِي طَلَفْتَ عَامًّا جُعْتَا *

غَيْرَ أَنَّ الْمُنَادَى قَدْ يَكُونُ بَعِيدًا مِنْكَ أَوْ غَافِلًا فَإِذَا نَادَيْتَهُ بِأَنْتَ أَوْ أَبَاكَ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّكَ تَخَاطَبُهُ أَوْ تَخَاطَبُ
غَيْرَهُ فَجِئْتَ بِالْأَسْمِ الَّذِي بَحْصَهُ دُونَ غَيْرِهِ وَهُوَ زَيْدُ فَوَضَعَ ذَلِكَ الْأِسْمَ مَوْضِعَ الْمَكْنَى فَبِنَادِيهِ لَمَّا صَارَ إِلَيْهِ

V o r w o r t.

Von den auf dem Titel angeführten Handschriften sind nur die Leipziger und die Konstantinopolitaner vollständig. Ueber die Leipziger und Oxforder vgl. das Vorwort zu meiner Schrift Abul-Bakâ Ibn Ja'is Commentar zu dem Abschnitte über das حال Halle, Waisenhaus 1873. Die Leipziger, welche aus sehr heterogenen Stücken besteht, gehört für das vorliegende Heft, abgesehen von den شواهد, zu den besseren. Die Handschrift der Bibliothek in Cairo, von welcher ich eine durch die gütige Vermittlung des Herrn Dr. Stern, Custos der ägyptischen Abtheilung des Königl. Museums in Berlin, angefertigte sehr sorgfältig geschriebene, aber ziemlich fehlerhafte Abschrift benutzt habe, enthält nur die erste Hälfte (bis zum Ende des Abschnitts über das مصغر Mufaṣṣal p. ٨٨) und ist auch in dieser nicht ohne Lücken. Von den Konstantinopolitanen, welche zu den besten gehören, habe ich die der Muḥammed (Fâtih)-Moschee, welche der Zeit des Verfassers sehr nahe steht, vollständig collationirt, die der Wâlîde, Bâjazed und La'lelî für einzelne Stellen, besonders für die Sawâhid. Vgl. darüber meinen Reisebericht in der Zeitschrift der D. M. G. vom J. 1876, Band XXX, Heft 1, S. 125—131. Der Text der S'awâhid ist ausserdem fast durchgängig durch Collation anderer arabischer Texte, und ihre Vocalisation durch S'awâhid-Commentare (den grossen und kleinen von El-'Ainî, jener in Konstantinopel mehrfach, dieser in Berlin, den Commentar von Sujûtî zum مغنى اللبيب des Ibn Hisâm in Berlin, den Commentar von El-S'antâmarî zu Sibaweihî in Oxford und Konstantinopel und einen Herrn Professor Socin angehörenden جامع الشواهد) sicher gestellt.

Keine der angeführten Handschriften des Ibn Ja'is ist grammatisch fehlerfrei; besonders leiden sie an Ungenauigkeiten in der Concordanz des Genus und Numerus, namentlich im Gebrauch der Suffixe. Ich habe solche offenbaren Fehler, wo ich sie bemerkt habe, verbessert, zweifle aber nicht, dass ich einige werde übersehen haben, welche ich den Leser zu verbessern bitte. Ausführlicheres über die Handschriften später.

Das Verzeichniss der Emendationen beruht fast durchweg auf Mittheilungen von Herrn Geheimrath Fleischer, dessen aufopfernde, unermüdliche Unterstützung den Fortschritt des Werkes unausgesetzt begleitet hat. Die hier nicht erwähnten von demselben vorgeschlagenen Aenderungen hoffe ich in den textkritischen und sachlichen Erläuterungen zu besprechen, welche, so Gott will, den dritten Band des Werkes bilden werden.

Schliesslich spreche ich Herrn Professor Wüstenfeld für die gütige Besorgung der Revision hiermit meinen Dank aus.

G. Jahn.

Göttingen,

Druck der Dieterichschen Univ.-Buchdruckerei
W. Fr. Kastner.

IBN / JAIS.
COMMENTAR
ZU
ZAMACHSARÏ'S MUFASSAL.

NACH DEN HANDSCHRIFTEN
ZU
LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO
AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLANDISCHEN GESELLSCHAFT

HERAUSGEGEBEN VON
Dr. G. JAHN,
PROFESSOR AM KÖNIGLICHEN GYMNASIUM IN BERLIN

ERSTES HEFT.

LEIPZIG,
IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.
1876.

شرح مَقْصَدِ الزَّمَاعِشَرِيِّ

للعلامة المحقق أبي البقاء ابن يعيش

الجزء الثاني

ذيل التصحيحات

صفحة	سطر	مغلط	صحيح
١٩٣	١٩	فى انه	فانه
١٧٣	٩	تَأْتِيرُ	تَأْتِيرُ
١٧٤	٤	يكون	تكون
١٧٥	١٣	طَلَحَ	طَلَحَ
١٧٩	٨	يَتَّصِلُ	تَتَّصِلُ
١٧٧	٢٤	يُلْبِسُ	يُلْبِسُ
١٧٨	١٥	الظريغاه و	الظريغاه
١٨٠	١٧	يُمِيلُ	يُمِيلُ
١٨١	١٩	اَللّٰهُمَّ	اَللّٰهُمَّ
١٨١	٢٣	يَنْعَتُ	يَنْعَتُ
١٨٢	٩	انفسهم وما	انفسهم وما
١٧٤	٤	يُقْصِدُ	تَقْصِدُ
١٨٧	١٧	اسم	اسم
١٨٨	٢٤	اسم	اسم
١٨٨	٢٤	يا	يا
١٨٩	٤	اسم	اسم
١٨٩	١١	يا	يا
١٩٧	٣	بعينه	يُغْنِيهِ
١٩٧	٥	وأهلا	أهلا
٢٠٠	٩	رَأَيْتُ	رَأَيْتُ
٢٠٠	١٧	الأكرام	الأكرام
٢٠٣	١٩	وَأَهَنْتَ	وَأَهَنْتَ
٢١٢	٢	لله	لله
٢١٢	١٣	لأزمنة	لأزمنة
٢٧٩	١٤	الجر	الجر

من مشاركة المكثى الذى يجيب بناؤه، فان قيل فالمندادى المنكور والمضاف قد وقعا الموقع الذى ذكرته من حيث أنهما مخاطبان فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن المندادى المفرد المعرفة أما بنى مع وقوعه الموقع الذى وصفناه لأنه فى التقدير بمنزلة أنت وأنت لا يكون إلا معرفة غير مضاف فخرج المنكور ان كان مخالفاً لأنك من جهة التنكير والمضاف لأنك أنت غير مضاف فلم يبين لذلك مع تمكنه بالاضافة،
 ٥ والوجه الثانى أن المفرد يؤثر فيه النداء ما لم يؤثر فى المضاف والنكرة فالمضاف معرفة بالمضاف اليه كما كان قبل النداء والنكرة فى حال النداء كما كانت قبل ذلك وزيد وما أشبهه فى حال انداء معرفة بالاشارة والإقبال عليه منتقل عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف فلما لم يؤثر النداء فى معناه لم يؤثر فى بنائه، فان قيل فلم بنى على حركة ولم كانت حركته ضمة فالجواب أما تحريكه فلأن له أصلاً فى التمكن فوجب أن يميز عن ما بنى ولا أصل له فى التمكن فبنى على حركة غميماً له عن مثل من وسم وغيرها مما لم يكن له سابقة إعراب، وخص بضم لوجهين أحدهما شبهه بالغايات نحو قبل وبعد ووجه الشبه بينهما أن المندادى اذا اضيف أو نكر أعرب واذا أفرد بنى كما أن قبل وبعد تعربان مضافتين ومنكورتين وتبينان فى غير ذلك فكما بنى قبل وبعد على الضم كذلك المندادى المفرد يبنى على الضم،
 والثانى أن المندادى اذا كان مضافاً الى مناديه كان الاختيار حذف ياء الاضافة والاكتفاء بالكسر منها واذا كان مضافاً الى غائب كان منصوباً وكذلك اذا كان منكوراً فلما كان الفتح والكسر فى غير حال البناء وبنى جعل له فى حال البناء من الحركات ما لم يكن له فى غير حال بنائه وهو الضم فذلك علته بنائه على الضم، وانتصابه محلاً قولهم يا أيها الرجل فأتى مندادى مبهم مبنى على الضم لكونه مقصوداً مشاراً اليه بمنزلة يا رجل وهما تنبيه والرجل نعت والغرض نداء الرجل وأما كرهوا إيلاء أداة النداء ما فيه الالف واللام فأتوا بآي وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام فصار آي وهما وصفته بمنزلة اسم واحد ولذلك كانت صفة لازمة، وكان الأخفش يذهب الى أن آي من قولك يا أيها الرجل موصولة وأن الرجل بعدها صلتها فال لأن آي لا تكون اسماً فى غير الاستفهام والجزاء إلا بصلة وهو قول فاسد لأنه لو كان الأمر على ما ذكرنا لما جاز ضمه لأنه لا يبنى فى النداء ما كان موصولاً ألا ترى أنه لا يقال يا خير من زيد بالضم إنما تقول يا خيراً من زيد بالنصب لأن من زيد من مام خير فذلك الرجل من تمام آي، واعلم أن حقيقة هذا النعت وما كان مثله فى نحو هذا الرجل إنما هو عطف بيان وقول المحتويين أنه نعت تقريب وذلك لأن النعت تحليلة الموصوف بمعنى فيه أو فى سىء من سببه وهذه أجناس فهى تشرح

وبيانٍ للآول كالبَدَل والتأكيِد فلذلك كان عطف بيان ولم يكن نعتاء ومما هو منصوبٌ في التقدير والموضع وإن لم يكن لفظه منصوباً ما دخل عليه لامُ الاستغاثة نحو يا لزيد إذا استغثت به لغيره ودعوته لنصرته وحق هذه اللام أن تكون مكسورةً لأنها لامُ الاضافة ولأمر الاضافة تكون مكسورةً مع الظاهر نحو قولك المأل لزيد غير أنه وقعت هذه اللامُ لمعنيين أحدهما المستغاث به والآخر المستغاث من أجله فلم يكن بُدٌّ من التفرقة بينهما ففتحت لامُ المستغاث به وتركزت لامُ المستغاث من أجله مكسورةً بحالها للفرق إذا قلت يا لزيد بالفتح علم أنه مستغاث به وإذا قلت يا لزيد بالكسر علم أنه مستغاث من أجله قال الشاعر

* تَكْنَقِي الوُشاةُ فَازْجَحُونِي * فَيَا لِلنَّاسِ لِلوَيْسِ الْمُطاعِ *

فتح اللام الأولى من الناس لأنهم مستغاث بهم وكسر الثانية لأنه مستغاث من أجله، ومنه ما يروى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما ضربه العِلْجُ قال يا لله للمسلمين، وموضع هذه اللام المفتوحة نصبٌ والعامل فيها العامل في المنادى المضاف النصب وهو ما ينوب عنه حرف النداء من الفعل فإذا قال يا لزيد فكأنه قال أدعوكم لزيد وكان اللامُ المكسورة مفعولاً نائباً، وأمّا قوله * يا لِعَظَايِنَا ويا لِرِيَّاحِ * فهو إشارة إلى قول الشاعر وهما من أبيات الكتاب

* يا لِقَوْمِي مِنَ الْعُلَى وَالْمَساعِي * يا لِقَوْمِي مِنَ اللَّدى وَالسَّماحِ *

* يا لِعَظَايِنَا ويا لِرِيَّاحِ * وأنى الحُشْرَجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ *

يَرْتَحِي رجالاً من قومه هذه أسماءهم بعول لم يبق للعلی والمساعي من يفوم بهما بعدهم، والنَّفَّاحِ الْكَنْزُ الْعَطاءُ وبُروى الوَصَّاحِ من الوَصَح وهو البياض كأنه أبيض الوجه لكرمهم، وأمّا دخول اللام للتعجب فحوقولهم يا لئلاء كأنهم رأوا عجباً وماء كثيراً فقالوا تعال يا عجب ويا ماء فإنه من إبانك ووَفَنِكَ، وقالوا يا لئلاء أي تعالين فإنه لا نستنكر لكن لأنه من أحيائكن وكل قولهم هذا في معنى التعجب ٢. والاستغاثة ومثله قول الشاعر

* لِحُطَّابٍ لَيْلَى يا لِبَرْتَنٍ مِنْكُمْ ٢ أَدُلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَفانِبِ *

كأنه رأى عجباً من كثرة خطاب ليلَى وإفسادها عليه فقال يا لبرتَن على سبيل التعجب أي مثلكم من يدعى للعظيم، وقال الخليل هذه اللام بدل من الزيادة اللاحقة في النُدبة آخر الاسم من نحو يا زيدا ولذلك تتعاضبان فلا تدخل اللام مع ألف النُدبة ومجرأهما واحداً لأنك لا تدعو أحداً منهم

ليستجيب في الحال كما في النداء، وقال الفراء أصل يا فلان يا آل فلان وإنما خُفف بالحذف وهو ضعيف لأن الآل والأهل واحد فلو كان الأصل ما ذكره نجاز أن يقع موقعه الأهل في بعض الاستعمال ولم يرد ذلك فاعرفه، ومن ذلك قولهم في النديبة وأ زيدا وأ عمراه موضعه نصب وهو في تقدير مضموم حيث كان معرفة مفردا وإنما فتح آخره لمجاورة الالف النديبة كما يَكْسَرُ لمجاورة ياء الاضافة في قولك يا زيدا وسيوضح ذلك في موضعه،

توابع المنادى

فصل ٤٩

قال صاحب الكتاب توابع المنادى المضموم غير المُبْهَم إذا أفردت جُمِلَتْ على لفظه ومَحَلِّه كقولك يا زيد
 ١. الطويل والطويل يا نعيم اجمعون واجمعين يا غلام بشر وبشرا يا عمرو والحارث والحارث وقرئ والطير
 رفعا ونصبًا إلا البَدَل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات فإن حُكِمَها حكم المنادى بعينه تقول يا زيد زيد
 ويا زيد وعمرو بالصم لا غير وكذلك يا زيد او عمرو ويا زيد لا عمرو،
 قال الشارح اعلم أن لك أن تصف المنادى المفرد إذا كان معرفة وتؤكد وتبدل منه وتعطف عليه
 بحرف العطف وعطف البيان، وأما الوصف فقوله يا زيد الضمير لك أن ترفع الصفة جملا على اللفظ
 ١٥ وتنصبه جملا على الموضع، فان قيل فهذا المضموم في موضع منصوب فلم لا يكون منزلة أمس في أنه لا
 يجوز حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيدا أمس الدابر بالخفض على النعت لم يجوز وكذلك قوله
 مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ قيل الفصل بينهما أن صمّة النداء في يا زيد صمّة
 بناء مشابهة لحركة الاعراب وذلك لأنه لما أطرد البناء في كل اسم منادى معد صار كالعلة لرفعها وليس
 كذلك أمس فإن حركته متوعلّة في البناء ألا ترى أن كل اسم معد معرفة يقع منادى في أنه يكون
 ٢٠ مضموما وليس كل طرف يقع موقع أمس يكون مكسورا ألا تراكم تقول فعلت ذلك اليوم واضرب عمرا
 غدا فلم يجب فيه من البناء ما وجب في أمس، وكذلك عثمان فإنه غير منصرف وليس كل اسم
 مبنوا من الصرف، ومنه قوله يا حَكَمُ الوارث عن عبد الملك * فرفع الصفة على اللفظ وهو الأكثر
 في الكلام، وتقول في التأكيد بالمرء يا نعيم اجمعون وأجمعين إن شئت رفعت على اللفظ وإن شئت
 نصبت على الموضع فحكم التأنيد كحكم الصفة ألا أن الصفة يجوز فيها النصب على إصهار أعني ولا

يجوز مثل ذلك في اجمعين ، وأما عطف البيان فإنه يكون بالاسماء الجامدة كالاعلام تكون كالشرح له
والبيان كالتأكيد والبدل فنقول يا غلام بَشُرْ وبَشُرْ الأول محمول على اللفظ والثاني محمول على
الموضع وقد أنشدوا بيت رُبَّة

* إِنِّي وَأَسْطَارٌ سَطِرْنَ سَطْرًا * لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا *

٥ فنصر الثاني محمول على لفظ الأول والثالث محمول على الموضع كما تقول يا زيد العاقل والعاقل لأن
مجرى عطف البيان والنعنة واحد ، وقد أنشدوا البيت على ثلاثة أوجه يا نصر نصر نصر وهو
اختيار الى عمرو وبنا نصر نصر نصر المجرى المنصوبين مجرى صفتين منصوبتين بمنزلة يا زيد العاقل
الليبي وكان المازي يقول يا نصر نصر نصر ينصبهما على الإغراء لأن هذا نصر حاجب نصر بن سيار
كان حجب رُبَّة ومنعه من الدخول فقال اضرب نصر او لمه ، ويروى يا نصر نصر نصر يجعل الثاني بدلا
١٠ من الأول ولذلك لم يتوّن والثالث منصوب على المصدر كانه قال أنصرتي نصرًا وسيوضح أمر البدل وعطف

البيان في موضعهما من هذا الكتاب ان شاء الله تع ، وأما العطف بحرف فحو يا عمرو والحِث والحِث
اذا عطف اسمًا فيه الالف واللام على مفرد جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول في الرفع يا زيد
والحِث وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني وقرا الأعرج يا جبال أوبي معه والطير ، وتقول في النصب يا
زيد والحِث وهو اختيار الى عمرو وبونس وعيسى بن عمر وأبي عمر الجرمي وقراة العائمة يا جبال أوبي
١٥ معه والطير بالنصب ، وكان ابو العباس المبرد يرى أنك اذا قلت يا زيد والحِث فالرفع هو الاختيار
عنده واذا قلت يا زيد والرجل بالنصب هو المختار وذلك أن الحِث وحرًا علما وليس في الالف
واللام معنى سوى ما كان قبل دخولهما والالف واللام في الرجل قد أفادنا معنى وهو معاقبة الاضافة
فلما كان الواجب في الاضافة النصب كان المختار والوجه مع الالف واللام النصب ايضا لانهما بمنزلة
الاضافة ، فان عطف اسمًا مفردا علما على مثله نحو يا زيد وعمرو لم يكن فيه الا البناء لأن العلة
٢٠ الموجبة لبناء الاسم الأول موجودة في الثاني لأن حرف العطف أشرك الثاني في حكم الأول ولذلك لو

أبدلت الثاني من الأول وهو مفرد لم يكن فيه الا البناء والضم نحو يا زيد وعمرو يا أخانا خالد لأن
عبرة البدل أن يجعل محل الأول ولو أحللت محل الأول لم يكن فيه الا البناء ولذلك استثناه فقال
ألا البدل ، وقوله ونحو زيد وعمرو يعنى في العطف بالحرف ويجتله بقوله يا زيد وعمرو وبنا زيد او عمرو وبنا
زيد لا عمرو بشير الى ان جميع حروف العطف في ذلك سواء وإن اختلفت معانيها وإن كان المنادى

مَبْهُمَا كَانَ حَكْمُهُ كَحَكْمِ غَيْرِهِ إِلَّا أَنَّهُ يُوصَفُ بِالرَّجُلِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْأَجْنَاسِ فَتَقُولُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ أَقْبِلْ
فَيَكُونُ أَيُّ وَالرَّجُلُ كَأَسْمٍ وَاحِدٍ فَأَيُّ مَدْعُوٍّ وَالرَّجُلُ نَعْتُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفَارِقَهُ النَّعْتُ لِأَنَّ أَيُّ اسْمٌ مَبْهُمٌ
لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا بِصِلَةٍ إِلَّا فِي الِاسْتِفْهَامِ وَالْجَزَاءِ فَلَمَّا لَمْ يُوصَلِ أَلَزَمَ الصِّفَةُ لِتَبْيِينِهِ كَمَا تُبَيِّنُهُ الصِّلَةُ وَقَدْ
أَجَازَ الْمَازِي نَصَبَ ذَلِكَ تَمَلُّاً عَلَى الْمَوْضِعِ قِيَاسًا عَلَى غَيْرِ الْمَبْهُمِ وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرْنَا لِلْمَانِعِ الْمَذْكُورِ
٥ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَإِذَا أُضِيفَتْ فَالنَّصَبُ كَقَوْلِكَ يَا زَيْدُ ذَا الْحِجَّةِ وَقَوْلُهُ * أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ * وَيَا
خَالِدُ نَفْسَهُ وَيَا نَعِيمُ كُلُّكُمْ أَوْ كُلُّهُمْ وَيَا بَشْرُ صَاحِبِ عَمْرٍو وَيَا غُلَامُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَيَا زَيْدُ وَعَبْدُ اللَّهِ
قَالَ الشَّارِحُ وَإِنْ كَانَ التَّابِعُ مَصَافًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا النَّصَبُ صِفَةً كَانَ أَوْ غَيْرَ صِفَةٍ مِثَالُ الصِّفَةِ يَا زَيْدُ
ذَا الْحِجَّةِ وَيَا زَيْدُ أَخَانَا قَالَ الشَّاعِرُ

* أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ نَائِرًا * فَقَدْ عَرَضْتَ أَحْنَاءَ حَقِّ فَخَاصِمِ *

١٠ الشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ الصِّفَةِ لِأَنَّهَا مَصَافَةٌ وَرَقَاءُ حَتَّى مِنْ قَيْسٍ وَالتَّائِرُ طَالِبُ الدَّمِ يَقُولُ إِنْ كُنْتَ طَالِبًا
لثَّارِكِ فَقَدْ أَمَكَّنَكَ ذَلِكَ فَاطْلُبْهُ وَخَاصِمٌ فِيهِ وَالْأَحْنَاءُ لِلْجَوَانِبِ وَهِيَ جَمْعُ حِنُوٍّ وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ هَذِهِ
الصِّفَةِ بِحَالٍ لِأَنَّ الْمُنَادَى إِذَا وُصِفَ بِالْمَصَافِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا النَّصَبُ وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الصِّفَةُ مِنْ تَمَامِ
الْمُوصُوفِ لِأَنَّهَا مَخْصُصَةٌ لِلْمُوصُوفِ مُوضِحَةٌ لَهُ كَتَخْصِيصِ الْإِلْفِ وَاللَّامِ فِي نَحْوِ الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ وَلِذَلِكَ لَا
يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ، وَيُؤَيِّدُ عِنْدَكَ أَنَّ الصِّفَةَ وَالْمُوصُوفَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ قَوْلُهُ تَعَالَى قُلْ إِنْ أَمُوتَ أَلَّذِي
١٥ تَتَفَرَّغُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَافِيكُمْ فَدُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِ الْمَوْتِ دَلِيلٌ عَلَى اتِّحَادِ الصِّفَةِ وَالْمُوصُوفِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ
قُلْتَ إِنْ الرَّجُلَ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكَ لَمْ يَجْزِ وَأَمَّا جَازُ فِي الْآيَةِ لِأَنَّكَ وَصَفْتَهُ بِقَوْلِكَ الَّذِي تَتَفَرَّغُونَ مِنْهُ وَالْفَاءُ
تَدْخُلُ فِي خَبَرِ الْمُوصُولِ بِالْفِعْلِ فَلَمَّا وَصَفُوا الْمَوْتَ بِمَا يَجُوزُ دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِهِ جَازَ دُخُولُهَا فِي خَبَرِ
مُوصُوفِهِ وَإِنْ كَانَتْ مَنَزَلَتُهَا مِنَ الْمُوصُوفِ هَذِهِ الْمَنَزَلَةُ جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهَا مِنَ الْحُكْمِ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ فَكَمَا
لَمْ يَكُنْ فِي الْمُنَادَى إِذَا كَانَ مَصَافًا إِلَّا النَّصَبُ نَحْوِ غُلَامٍ زَيْدٍ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي صِفَةِ الْمُنَادَى إِذَا
٢٠ كَانَتْ مَصَافَةً غَيْرُهُ كَقَوْلِكَ يَا زَيْدُ أَخَانَا وَلَمْ يَجْزِ أَنْ تَقُولَ يَا زَيْدُ أَخَوَانَا وَيَا بَكْرُ صَاحِبُ بَشَرٍ فَتَرْفَعَ جَمَلًا
عَلَى اللَّعْظِ كَمَا فَعَلْتَ فِي الْمَفْرَدِ حَيْثُ قُلْتَ يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَتَدَّتْ فَقُلْتَ يَا زَيْدُ نَفْسَهُ
وَيَا نَعِيمُ كُلُّكُمْ وَيَا قَيْسُ كُلُّكُمْ فَنَنْصَبُ لِأَنَّ مَجْرَى التَّأْكِيدِ مَجْرَى النَّعْتِ فَلِذَلِكَ اسْتَوِيَا فِي الْحُكْمِ وَجَازَ
أَنْ تَقُولَ كُلُّكُمْ بِلَفْظِ الْمُخَاطَبِ لِأَنَّ الْمُنَادَى مُحَاطَبٌ وَجَازَ أَنْ تَقُولَ كُلُّهُمْ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ لِأَنَّ الْمُنَادَى وَإِنْ
كَانَ مُحَاطَبًا إِلَّا أَنْ لَفْظَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ مَوْضُوعٌ لِلْغَيْبَةِ أَلَا تَرَاكَ تَقُولَ زَيْدٌ فَعَلٌ وَلَا تَقُولَ فَعَلْتَ وَإِنْ

يجوز مثل ذلك في اجمعين ، وأما عطف البيان فإنه يكون بالاسماء الجامدة كالاعلام تكون كالشرح له والبيان كالتأكيد والبدل فتقول يا غلام بَشْرٌ وبَشْرٌ فبَشْرُ الأول محمولٌ على اللفظ والثاني محمولٌ على الموضع وقد أنشدوا بيتَ رُبَّةَ

* إِنِّي وَأَسْطَارُ سَطِرْنَ سَطْرًا * لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا *

٥ فنصر الثاني محمول على لفظ الأول والثالث محمول على الموضع كما تقول يا زيد العاقل والعاقل لأن مجرى عطف البيان والنعن واحد ، وقد أنشدوا البيت على ثلاثة أوجه يا نصر نصر نصر نصر وهو اختيار ابن عمرو وبنا نصر نصر نصر المجري المنصوبين مجرى صفتين منصوبتين بمنزلة يا زيد العاقل اللبيب وكان المازني يقول يا نصر نصر نصر ينصبهما على الإغراء لأن هذا نصر حاجب نصر بن سيار كان تحجب رُبَّةَ ومنعه من الدخول فقال اضرب نصرًا أو لمه ، وروى يا نصر نصر نصر يجعل الثاني بدلا من الأول ولذلك لم يتوَّنه والثالث منصوب على المصدر كانه قال أنصرتني نصرًا وسيوضح أمر البدل وعطف

البيان في موضعهما من هذا الكتاب ان شاء الله تع ، وأما العطف بحرف فحوى يا عمرو والحِثُّ والحِثُّ اذا عطف اسمًا فيه الالف واللام على مفردٍ جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول فى الرفع يا زيد والحِثُّ وهو اختيار الخليل وسببونه والمازني وقرأ الأعرج يا جبال أوبي معه والطير ، وتقول فى النصب يا زيد والحِثُّ وهو اختيار ابن عمرو وبنونس وعيسى بن عمر وأبى عمر الجرمي وقراءة العامة يا جبال أوبي معه والطير بالنصب ، وكان ابو العباس المبرد يرى أنك اذا قلت يا زيد والحِثُّ فالرفع هو الاختيار عنده واذا قلت يا زيد والرجل فالنصب هو المختار وذلك أن الحِثُّ وحرًا علما وليس فى الالف واللام معنى سوى ما كان قبل دخولهما والالف واللام فى الرجل قد أفادنا معنى وهو معاينة الاضافة فلما كان الواجب فى الاضافة النصب كان المختار والوجه مع الالف واللام النصب ايضا لأنهما بمنزلة الاضافة ، فان عطف اسمًا مفردًا علمًا على مثله نحو يا زيد وعمرو لم يكن فيه ألا البناء لأن العلة

٢. الموجبة لبناء الاسم الأول موجودة فى الثانى لأن حرف العطف أشرك الثانى فى حكم الأول ولذلك لو أبدلت الثانى من الأول وهو مفرد لم يكن فيه ألا البناء والصم نحو يا زيد ويا أخانا خالد لأن عبرة البدل أن يجعل محل الأول ولو أحللتَه محل الأول لم يكن فيه ألا البناء ولذلك استثناه فقال ألا البدل ، وقوله ونحو زيد وعمرو يعنى فى العطف بالحرف ويجتله بقوله يا زيد وعمرو ويا عمرو ويا زيد لا عمرو يشير الى أن جميع حروف العطف فى ذلك سواء وإن اختلفت معانيها وإن كان المنادى

مُبَهَمًا كَانَ حَكْمُهُ كَحَكْمِ غَيْرِهِ إِلَّا أَنَّهُ يُوصَفُ بِالرَّجُلِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْأَجْنَاسِ فَتَقُولُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ أَقْبِلْ
فَيَكُونُ أَيُّ وَالرَّجُلُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ فَأَيُّ مَدْعُوٌّ وَالرَّجُلُ نَعْتُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُغَارِقَهُ النَّعْتُ لِأَنَّ أَيًّا اسْمٌ مُبْهَمٌ
لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا بِصِلَةٍ إِلَّا فِي الِاسْتِفْهَامِ وَالْجَزَاءِ فَلَمَّا لَمْ يُوصَلِ أَلْزِمَ الصِّفَةُ لِتَبْيِينِهِ كَمَا تُبَيِّنُهُ الصِّلَةُ وَقَدْ
أُجَازَ الْمَازِيُّ نَصَبَ ذَلِكَ تَحْمَلًا عَلَى الْمَوْضِعِ قِيَاسًا عَلَى غَيْرِ الْمُبْهَمِ وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرْنَا لِلْمَانِعِ الْمَذْكُورِ
٥ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَإِذَا أُصِيفَتْ فَالنَّصَبُ كَقَوْلِكَ يَا زَيْدُ ذَا الْحِجَّةِ وَقَوْلِهِ * أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ * وَيَا
خَالِدُ نَفْسِهِ وَيَا تَمِيمُ كُلُّكُمْ أَوْ كُلَّهُمْ وَيَا بَشْرُ صَاحِبِ عَمْرٍو وَيَا غُلَامُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَيَا زَيْدُ وَعَبْدُ اللَّهِ
قَالَ الشَّارِحُ وَإِنْ كَانَ التَّابِعُ مَصَافًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا النَّصَبُ صِفَةً كَانَ أَوْ غَيْرَ صِفَةٍ مِثَالُ الصِّفَةِ يَا زَيْدُ
ذَا الْحِجَّةِ وَيَا زَيْدُ أَخَانَا قَالَ الشَّاعِرُ

* أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ نَائِرًا * فَقَدْ عَرَضْتُ أَحْنَاءَ حَقِّ فُخَاصِمِ *

١ الشَّاعِدُ فِيهِ نَصَبُ الصِّفَةِ لِأَنَّهَا مَصَافَةٌ وَرْقَاءَ حَتَّى مِنْ قَيْسٍ وَالتَّائِرُ طَالِبُ الدَّمِ يَقُولُ إِنْ كُنْتَ طَالِبًا
لِثَّارِكَ فَقَدْ أَمَكَّنَكَ ذَلِكَ فَاطْلُبْهُ وَخَاصِمٌ فِيهِ ، وَالْأَحْنَاءُ لِلْجَوَانِبِ وَهِيَ جَمْعُ حَنْوٍ وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ هَذِهِ
الصِّفَةِ بِحَالٍ لِأَنَّ الْمُنَادَى إِذَا وُصِفَ بِالْمَصَافِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا النَّصَبُ وَذَلِكَ مِنْ فِعْلِ أَنْ الصِّفَةُ مِنْ تَمَامِ
الْمَوْصُوفِ لِأَنَّهَا مَخْصِيصَةٌ لِلْمَوْصُوفِ مَوْصِيحَةٌ لَهُ كَتَخْصِيصِ الْآلِفِ وَاللَّامِ فِي نَحْوِ الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ وَلِذَلِكَ لَا
يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ ، وَيُؤَيِّدُ عِنْدَكَ أَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَوَلَّهُ تَعَالَى قُلْ إِنْ أَمُوتَ الَّذِي
١٥ تَفَرَّقُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ فَدُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِ الْمَوْتِ دَلِيلٌ عَلَى اتِّحَادِ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ
قُلْتَ إِنْ الرَّجُلَ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكَ لَمْ يَجْزِ وَأَمَّا جَازُ فِي الْآيَةِ لِأَنَّكَ وَصَفْتَهُ بِقَوْلِكَ الَّذِي تَفَرَّقُونَ مِنْهُ وَالْفَاءُ
تَدْخُلُ فِي خَبَرِ الْمَوْصُولِ بِالْفِعْلِ فَلَمَّا وَصَفُوا الْمَوْتَ بِمَا يَجُوزُ دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِهِ جَازَ دُخُولُهَا فِي خَبَرِ
مَوْصُوفِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ مَنْزِلَتُهَا مِنَ الْمَوْصُوفِ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهَا مِنَ الْكَلِمِ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ فَكَمْ
لَمْ يَكُنْ فِي الْمُنَادَى إِذَا كَانَ مَصَافًا إِلَّا النَّصَبُ نَحْوِ يَا غُلَامَ زَيْدُ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي صِفَةِ الْمُنَادَى إِذَا
٢٠ كَانَتْ مَصَافَةً غَيْرَهُ كَقَوْلِكَ يَا زَيْدُ أَخَانَا وَلَمْ يَجْزِ أَنْ تَقُولَ يَا زَيْدُ أَخَوَا وَيَا بَكْرُ صَاحِبُ بَشَرٍ فَتَرْفَعُ تَحْمَلًا
عَلَى اللَّفْظِ كَمَا فَعَلْتَ فِي الْمَفْرُودِ حَيْثُ قُلْتَ يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَكَّدْتَ فَقُلْتَ يَا زَيْدُ نَفْسِهِ
وَيَا غَيْمُ كُلُّكُمْ وَيَا قَيْسُ كُلُّكُمْ فَتَنْصَبُ لِأَنَّ مَجْرَى التَّأَكِيدِ مَجْرَى النَّعْتِ فَلِذَلِكَ اسْتَوْبَا فِي الْكَلِمِ وَجَازَ
أَنْ تَقُولَ كُلُّكُمْ بِلَفْظِ الْخُطَابِ لِأَنَّ الْمُنَادَى مُحَاطَبٌ وَجَازَ أَنْ تَقُولَ كُلُّهُمْ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ لِأَنَّ الْمُنَادَى وَإِنْ
كَانَ مُحَاطَبًا إِلَّا أَنْ لَعَطَ الْأَسْمَ الظَّاهِرَ مَوْضُوعًا لِلْغَيْبَةِ أَلَا تَرَكَ تَعْمَلُ زَيْدٌ فَعَلٌ وَلَا تَعْمَلُ تَعْلَتُ وَإِنْ

كُنْتُ تَخاطِبَ زَيْدًا الْمَذْكُورَ ، وَتَقُولُ يَا هَشْرُ صَاحِبَ عَمْرٍو وَبَا غَلَامُ أبا عَبْدِ اللَّهِ تَنْصِبُ الثَّانِي لَا غَيْرُ
سَوَاءً جَعَلْتَهُ عَطْفَ بَيَانٍ أَوْ بَدَلًا لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ حَكْمُهُ حَكْمُ الصِّفَةِ وَالصِّفَةُ إِذَا كَانَتْ بِمُصَافٍ لَمْ
يَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبًا فَكَذَلِكَ عَطْفُ الْبَيَانِ ، وَالْبَدَلُ عِبْرَتُهُ أَنَّ يَحُلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ وَأَنْتَ لَوْ أَحْلَلْتَهُ مَحَلَّ
الْأَوَّلِ وَأَوَّلِيَّتَهُ حَرْفَ النِّدَاءِ وَهُوَ مُصَافٍ لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا ، وَكَذَلِكَ إِذَا عَطَفْتَ عَلَى الْمُنَادَى الْمَغْرُودِ
مُصَافًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا نَحْوَ يَا زَيْدُ وَعَبْدَ اللَّهِ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ شَرِيكَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَكَمَا أَنَّ الْأَوَّلَ إِذَا
كَانَ مُصَافًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبًا فَكَذَلِكَ الثَّانِي لِأَنَّهُ شَرِيكُهُ فِي الْعَامِلِ ،

فصل ٥٠

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْوَصْفُ بِإِنِّ وَإِبْنَةٍ كَالْوَصْفِ بِغَيْرِهَا إِذَا لَمْ يَقْعَا بَيْنَ عَظْمَيْنِ فَإِنْ وَقَعَا أَتْبَعْتَ
١٠ حَرَكَةَ الْأَوَّلِ حَرَكَةَ الثَّانِي كَمَا فَعَلُوا فِي ابْنِمْ وَإِمْرِي تَقُولُ يَا زَيْدَ ابْنَ أَخِينَا وَيَا هِنْدَ ابْنَةَ عَاصِمٍ ،
قَالَ الشَّارِحُ إِذَا وَصَفَ الْأَسْمَ الْمُنَادَى الْمَغْرُودَ الْعَلَمَ بِإِنِّ أَوْ ابْنَةٍ كَانَ حَكْمُهُمَا كَحَكْمِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُصَافَةِ
إِذَا وَصَفَ بِهَا مِنْ اسْتَحْقَاقِ الْأَعْرَابِ بِالنَّصْبِ نَحْوِ يَا زَيْدَ ابْنَ أَخِينَا بِضَمِّ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ مُنَادَى مَغْرُودٌ عَلِمَ
وَيَنْصِبُ الصِّفَةَ لِأَنَّهَا مُصَافَةٌ كَمَا قُلْتَ يَا زَيْدُ ذَا الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ وَصَفْتَ بِهِمَا عَلَمًا مُصَافَيْنِ إِلَى عِلْمٍ أَوْ كُنْيَةٍ
أَوْ لَقَبٍ نَحْوِ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو وَيَا جَعْفَرَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ وَبَا زَيْدَ بْنَ بَطْنَةٍ كَانَتْ الصِّفَةُ مَنْصُوبَةً عَلَى كُلِّ
١٥ حَالٍ وَجَازٍ فِي الْمُنَادَى وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا الْإِتْبَاعُ وَهُوَ أَنَّ تَقُولُ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو فَتَتَّبِعُ حَرَكَةَ الدَّالِّ فَحَذَّ
النُّونَ وَحَقَّقَهَا الضَّمُّ وَهُوَ غَرَبٌ لِأَنَّ حَقَّ الصِّفَةِ أَنْ تَتَّبِعَ الْمَوْصُوفَ فِي الْأَعْرَابِ وَهِنَا قَدْ تَبَعَ الْمَوْصُوفُ
الصِّفَةَ ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّكَ جَعَلْتَهُمَا لَكُنْزَ الاسْتِعْمَالِ كَالْأَسْمِ الْوَاحِدِ إِنْ كُلُّ إِنْسَانٍ مَعْرُوفٌ إِلَى أَبِيهِ عِلْمًا
كَانَ أَوْ كُنْيَةً أَوْ لَقَبًا فَيُوصَفُ بِذَلِكَ فَجَعَلَا كَالْأَسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ رُكِبَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ قَالَ الشَّاعِرُ
* يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ * فَفُجِعَ مَيْمَ حَكَمٍ مَعَ أَنَّهُ مُنَادَى مَغْرُودٌ مَعْرِفَةً وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا
٢٠ كَالْأَسْمِ الْوَاحِدِ فَلَمَّا فَتَحُوا نُونَ ابْنٍ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَح. فَا فَتَحُوا ابْنًا مَيْمَ حَكَمٍ لِأَنَّهُمْ لَهَا أَضَافُوا ابْنًا
كَأَنَّهُمْ قَدْ أَضَافُوا مَا قَبْلَهُ ، وَلِذَلِكَ مِنْ شِدَّةِ انْعِقَادِهَا شَبَّهَ سَبَبُوهَ حَرَكَةَ الدَّالِّ مِنْ زَيْدٍ بِحَرَكَةِ الرَّاءِ
مِنْ إِمْرِي وَحَرَكَةِ النُّونِ مِنْ ابْنِمْ فَكَمَا أَنَّ الرَّاءَ مِنْ إِمْرِي ذَبَعَتْ لِلْهَمْزَةِ وَالنُّونَ فِي ابْنِمْ تَابَعَتْ لِلْمِيمِ ذَلِكَ
أَتَّبَعُوا الدَّالَّ مِنْ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو النَّونَ مِنْ ابْنٍ لِأَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ كَالصِّلَةِ وَالْمَوْصُولِ وَأَنْصَدَفَ إِلَى ذَلِكَ
كَثْرَةُ الاسْتِعْمَالِ فَقَوِيَ الْإِتِّحَادُ وَلِذَلِكَ لَا جَسْنَ الْوَقْفِ عَلَى الْأَسْمِ الْأَوَّلِ وَيَبْتَدَأُ بِالثَّانِي فَيَقَالُ ابْنُ فُلَانٍ ،

والوجه الثاني أن تقول يا زيد بن عمرو بضم الدال من زيد على الاصل لا تتبعها فتحة النون من ابن عمرو وهي لغة فاشية فعلى هذا يكون الالف من عيسى في قوله اذ قال الله يا عيسى ابن مريم على القول الاول في تقدير مفتوح وعلى القول الثاني في تقدير مضموم فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وقالوا في غير النداء ايضا اذا وصفوا هذا زيد ابن اخينا وهند ابنة عمنا وهذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم وكذلك النصب والجر فاذا لم يصفوا بالتنوين لا غير ، وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر كقوله * جارية من قبس ابن ثعلبة *

قال الشارح قد جروا على هذه القاعدة في غير النداء ايضا لا فرق بين النداء وغير النداء في هذا الحكم وذلك انه لما كثر اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى علم او ما يجرى مجرى الاعلام من الكنى واللقاب نحو زيد بن عمرو وأبي بكر بن قاسم وسعيد بن بطة وعبد الله بن الدمينه ١٠ فلما كان ابن لا ينفك من ان يكون مضافا الى أب أو أم وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره فحذفوا الف الوصل من ابن لانه لا يقوى فصله مما قبله ان كانت الصفة والموصوف عندهم كالشئ الواحد وهي مضارعة للصلة والموصول من وجوه تذكر في موضعها ، وحذفوا تنوين الموصوف ايضا كانهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال وأتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثاني ولذلك شبهه سيبويه بامرئ وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون في ابنم ١٥ تابعة لحركة الميم على ما تقدم ، فاذا قلت هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته وضمته زيد ضمة اتباع لا ضمة اعراب لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر له ولذلك لا يجوز السكوت على الاول ، وكذلك النصب تقول رأيت زيد بن عمرو فتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول في الجر مررت بزيد بن عمرو فتكسر الدال من زيد اتباعا لكسرة النون من ابن عمرو ، وقد ذهب بعضهم الى ان التنوين اما سقط ٢٠ لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو قول فاسد لانه قد جاء عنهم هذه هند بنت عمرو فيحذف التنوين وإن لم يلقه ساكن بعده فعلم بذلك ان حذف التنوين اما كان لكثرة استعمال ابن ، فإن لم نضيف ابنا الى علم نحو هذا زيد ابن اخينا وهذه هند ابنة عمنا لم تحذف التنوين وأثبتت الهمزة خطأ لانه لم يكثر استعماله كثره اضافته الى العلم ، وكذلك اذا لم يصفوا به وجعلوه خبرا لم يحذف التنوين وأثبتت مره الوصل خطأ فتقول زيد ابن عمرو فيكون زيد مبتدأ وابن عمرو الخبر ،

ومثله إن بكرا ابن جعفر وظننت محمدا ابن عليّ ، وكذلك إن ثنيت فقلت ضربت الريدتين ابني جعفر أثبتت الالف والنون لوجهين أحدهما أنّه لم يكثر ذلك في التثنية كثرته في الافراد والثاني أنّه لم يبق بالتثنية علما وصار تعريفه بالالف واللام نحو الرجل والغلام ، فأما قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله فقد قرئ بالتنوين وبغير التنوين فمن قرأ جعله مبتدأ وابن الله الخبر حكاية عن مقال اليهود ومن حذف التنوين منه جعله وصفا وقدر مبتدأ محذوفا تقديره هو عزير بن الله فيكون هو مبتدأ وعزير الخبر وابن الله صفته ، وهذا فيه ضعف لأن عزيرا لم يتقدم له ذكر فيمكنى عنه ، والأشبه أن يكون ايضا خبرا ألا أنّه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة وله نظائر نحو قوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد بحذف التنوين من أحد ، ومنه ما رواه ابو العباس عن عمار بن عقيّل أنّه قرأ ولا آلئيل سابق النهار ينصب النهار على إرادة التنوين ، ومنه قول الشاعر

* فالفينته غير مستعتب * ولا ذاكر الله ألا قليلا *

أراد ولا ذاكر الله ألا قليلا بالتنوين ولذلك نصب ألا أنّه حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقوله وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر بمعنى أنهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوين وذلك اذا وقع ابن وصفا بين علمين نحو قول الشاعر

* جارية من قبس ابن ثعلبة * كأنها حليّة سيف مدّهبه *

١٥ البيت للأعلب الجليّ ، وقيس بن ثعلبة بن عكابة قبيلة عظيمة معروفة ، وقال الحطيئة

* فإن لا يكن مأل يثاب فانه * سيأتي فنائي زيدا ابن مهلهل *

ومن فعل ذلك لزمه إثبات الالف في الخط والجيد في البيتين أن يكون أراد البدل لا الوصف ليخرج عن عهدة الضرورة ،

المنادى المبهم

٢.

فصل اد

قال صاحب الكتاب والمنادى المبهم شيان أي واسم الإشارة فأى يوصف بشيئين بما فيه الالف واللام مقحمة بينهما كلمة التنبيه وباسم الإشارة كقولك يا أيها الرجل يا أيها قال ذو الرمة * ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه * واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه الالف واللام كقولك يا هذا الرجل يا هؤلاء الرجال

وَأَنشُدْ سَبِيْبِيَه فُحْزَرِ بْنِ لَوْدَانَ * يَا صَاحِ يَا ذَا الصَّامِرِ الْعَنَسِ * وَلَعْبِيدِ * يَا ذَا الْمُخَوِّفُنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ *
 قَالَ الشَّارِحُ الْمُبْتَهَمُ فِي النَّدَاءِ شَيْئَانِ أَحَدُهُمَا أَتَى وَالثَّانِي اسْمُ الْإِشَارَةِ فَلَمَّا أَتَى فَخَوِّقُولُكَ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ
 وَهِيَ أَشَدُّ إِبْهَامًا مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَا تُنْتَهَى وَلَا تُجْمَعُ فَتَقُولُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَيَا أَيُّهَا الرَّجُلَانِ
 وَيَا أَيُّهَا الرِّجَالُ وَلِذَلِكَ لَزِمَهَا النِّعْتُ فَبِأَدَاءِ النَّدَاءِ وَأَيُّ الْمُنَادَى وَهِيَ تَنْبِيْهٌ وَالرَّجُلُ نَعْتُهُ ، وَالْأَصْلُ
 هـ فِيهِ أَتَاهُمْ أَرَادُوا نَدَاءَ الرَّجُلِ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْمُنَادَى وَفِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ فَلَمَّا لَمْ يُمْكِنْ نَدَاءُهُ وَلِحَالَتُهُ هَذِهِ
 كَرِهُوا تَرْغَمَهَا وَتَغْيِيرَ اللَّفْظِ عِنْدَ النَّدَاءِ إِذَا الْغَرَضُ أَنَّمَا هُوَ نَدَاءُ ذَلِكَ الْاسْمِ فَجَاوَوْا بِأَيِّ وَصْلَةٍ إِلَى نَدَاءِ
 الرَّجُلِ وَهُوَ عَلَى لَفْظِهِ وَجَعَلُوهُ الْاسْمَ الْمُنَادَى وَجَعَلُوا الرَّجُلَ نَعْتَهُ وَلَزِمَ النِّعْتُ حَيْثُ كَانَ هُوَ الْمَقْصُودُ
 وَأَدْخَلُوا عَلَيْهِ هَاءَ التَّنْبِيْهِ لِأَنَّهُ لَتَكُونَ دَلَالَةً عَلَى خُرُوجِهَا عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ وَعَوَضًا مِمَّا حُذِفَ مِنْهَا ،
 وَالَّذِي حُذِفَ مِنْهَا الْإِضَافَةُ فِي قَوْلِكَ أَيُّ الرِّجَالَيْنِ وَأَيُّ الْغُلَامَيْنِ وَالصَّلَةُ فِي نَظِيرَتِهَا وَهِيَ مَنْ أَلَا تَرَى
 ١٠ أَتَيْكَ إِذَا نَادَيْتَ مَنْ قُلْتَ يَا مَنْ أَبُوهُ قَاتِلٌ وَيَا مَنْ فِي الدَّارِ ، وَتَوْصَفُ أَيُّ فِي النَّدَاءِ بِشَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا
 الْإِلْفُ وَاللَّامُ وَقَدْ ذُكِرَ وَالثَّانِي اسْمُ الْإِشَارَةِ نَحْوِ يَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ فَذَا صِفَةٌ لِأَيِّ كَمَا وَصَفْتَ بِمَا فِيهِ
 الْإِلْفُ وَاللَّامُ وَجَازَ الْوَصْفُ بِهِ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ مِثْلُهُ كَمَا تَصِفُ مَا فِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ بِمَا فِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ ،
 وَالنُّكْتَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ ذَا يُوصَفُ بِمَا يُوصَفُ بِهِ أَيُّ مِنَ الْجِنْسِ نَحْوِ الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ فَوَصَفُوا بِهِ أَبَا فِي النَّدَاءِ
 تَأْكِيدًا لِمَعْنَى الْإِشَارَةِ إِذَا النَّدَاءُ حَالُ إِشَارَةٍ وَالْغَرَضُ نَعْتُهُ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالنَّدَاءِ مِنْ قَوْلِكَ بـ
 هـ أَيُّهَذَا الرَّجُلُ أَنَّمَا هُوَ الرَّجُلُ وَذَا وَصْلَةٌ كَأَيِّ قَوْلِ الشَّاعِرِ

* أَلَا أَيُّهَذَا الْمُنَزَّلُ الدَّارِسُ الَّذِي * كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الْخَيَّ عَاهِدٌ *

وَقَالَ الْآخِرُ

* أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيَ * وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِيْ *

وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ

* أَلَا أَيُّهَذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ * لِشَيْءٍ نَحْنُهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَعَادِرِ *

٢٠

وَقَدْ بَسَنَغْنُونُ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ عَنْ أَيِّ فَيُوقِعُونَهَا مَوْقِعَهَا فَيَقُولُونَ يَا ذَا الرَّجُلُ وَيَا هَذَا الرَّجُلُ فَيَكُونُ ذَا
 وَصْلَةً كَمَا كَانَتْ أَيُّ وَتَلَزِمُهَا الصِّفَةُ كَمَا تَلَزِمُ أَيًّا وَلَا يَجُوزُ فِي صِفَتِهَا إِلَّا الرُّفْعُ كَمَا كَانَتْ أَيُّ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ
 لَا يَنْتَمِ بَيِّنًا ذَا النَّدَاءِ هَهُنَا لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى يَا أَيُّهَا وَلَا يَدَّ مِنَ الرَّجُلِ إِذَا هُوَ الْمُنَادَى فِي الْحُكْمِ وَالتَّعْدِيرِ
 وَلَا يَلَزِمُهَا هَاءُ التَّنْبِيْهِ كَمَا لَزِمَ أَبَا لِأَنَّهُ لَمْ يُجْزَأْ مِنْ اسْمِ الْمَشَارِ الْبَيِّنَةِ كَمَا حُذِفَ مِنْ أَيِّ ، فَلَمَّا

هَذَا فَلَهَا مَذْهَبَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ وَصْلَةً لِنَدَاءِ الرَّجُلِ فَيَكُونُ حَكْمُهَا حَكْمَ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَالْآخَرُ أَنْ تَكُونَ مَكْتَنِيَّةً لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ يَا هَذَا أَقْبَلْ وَلَا تَصِفَ فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ يَا هَذَا الرَّجُلُ وَالرَّجُلَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَيَا هَذَا الظَّرِيفُ وَالظَّرِيفَ وَأَجَازَ الْمَازِنُ بِأَيُّهَا الرَّجُلُ وَالرَّجُلَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ

* يَا صَاحِ يَا ذَا الصَّامِرِ الْعَنْسِ * وَالرَّحِلِ وَالْأَقْتَابِ وَالْحِلْسِ *

فَالشَّاهِدُ فِيهِ وَصْفٌ ذَا بِمَا فِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ وَالصَّامِرُ رَفْعٌ وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى الْعَنْسِ لِأَنَّهُ أَضَافَتْهُ غَيْرُ مَحْضَةٍ إِذِ التَّقْدِيرُ يَا ذَا الَّذِي ضَمَرْتُ عَنْسَهُ، وَالْعَنْسُ النَّاقَةُ الشَّدِيدَةُ وَاصِلُ الْعَنْسِ الصَّخْرَةُ فِي الْمَاءِ قَبِيلٌ لَهَا ذَلِكَ لَصَلَابَتِهَا، وَمِثْلُهُ يَا ذَا الْحَسَنِ الْوَجْهِ تَقْدِيرُهُ يَا هَذَا الْحَسَنُ وَجْهَهُ، وَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الرِّوَايَةَ يَا صَاحِ يَا ذَا صَامِرِ الْعَنْسِ بِخَفْصِ الصَّامِرِ وَيُضَيِّفُونَ ذَا إِلَى الصَّامِرِ وَيَجْعَلُونَهُ ١. مِثْلَ يَا ذَا الْجُمَةِ وَتَكُونُ ذُو مَعْنَى صَاحِبٍ وَهُوَ الَّتِي تَتَغَيَّرُ فَتَكُونُ فِي الرَّفْعِ بِالْوَاوِ وَفِي النَّصْبِ بِالْأَلْفِ وَفِي الْجَرِّ بِالْبَاءِ قَالُوا أَلَا تَرَى أَنَّهُ عُطِفَ عَلَيْهِ وَالرَّحِلُ وَالْأَقْتَابُ وَالْحِلْسُ بِالْخَفْصِ وَلَوْ كَانَ الصَّامِرُ مَرْفُوعًا عَلَى مَا أَنْشَدَهُ سَبَبِيَّةً لَكَانَ الرَّحِلُ مَحْفُوضًا بِالْعُطْفِ عَلَى الْعَنْسِ فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ يَا الَّذِي ضَمَرْتُ عَنْسَهُ وَرَحْلُهُ وَهَذَا فَاسِدٌ، وَسَبَبِيَّةً بِجَمَلِ ذَلِكَ عَلَى مِثْلِ قَوْلِ الْآخَرِ * عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا * فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ يَا ذَا الصَّامِرِ الْعَنْسِ وَالْمَتَغَيَّرُ الرَّحِلُ لِأَنَّ الصُّمُورَ يَدُلُّ عَلَى تَغْيِيرٍ،

٥. قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَتَقُولُ فِي غَيْرِ الصِّفَةِ يَا هَذَا زَيْدٌ وَزَيْدًا وَيَا هَذَا زَيْدٌ وَعَمْرُو زَيْدًا وَعَمْرًا وَتَقُولُ بَ هَذَا ذَا الْجُمَةِ عَلَى الْبَدَلِ،

فَالشَّارِحُ قَوْلُهُ فِي غَيْرِ الصِّفَةِ بَعْنَى عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْبَدَلُ فَأَمَّا عَطْفُ الْبَيَانِ فَخَوُ يَا هَذَا زَيْدٌ وَزَيْدًا تَرْفَعُ عَلَى الَّلَفْظِ وَتَنْصَبُ عَلَى الْمَوْضِعِ فَهُوَ كَالنِّعْتِ يَعْمَلُ فِيهِ الْعَامِلُ وَهُوَ يَا لَا عَلَى تَقْدِيرِ مَبَاشَرَةِ حَرْفِ النِّدَاءِ بِخِلَافِ الْبَدَلِ فَإِنَّ الْعَامِلَ يَعْمَلُ فِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ وَبِمَبَاشَرَةِ حَرْفِ النِّدَاءِ فَلِذَلِكَ ٢. تَقُولُ يَا هَذَا زَيْدٌ بِالضَّمِّ لَا غَيْرُ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ يَا زَيْدًا، وَتَقُولُ فِي الْمُضَافِ يَا هَذَا ذَا الْجُمَةِ تَنْصَبُ لَا غَيْرُ فِي الْبَدَلِ وَغَيْرِهِ فَاعْرِضْ،

فصل ٥٢

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَلَا يَنَادَى مَا فِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لِأَنَّهُمَا لَا تَعَارِقَانِهِ كَمَا لَا تَعَارِقَانِ

التَّجَمَّعَ مَعَ أَتَمَّهَا خَلَفَ عَنْ هَمْزَةِ إِلَهٍ وَقَالَ

* مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَبَّتْ قَلْبِي * وَأَنْتِ بَحِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي *

شَبَّهَ بَيَّا اللَّهَ وَهُوَ شَادَّ

قال الشارح قد تقدّم قولنا أنّ حروف النداء لا تجامع ما فيه الالف واللام وإذا أريد ذلك تُوصَل إليه بآيٍ وهذا ، والعلة في ذلك أمران أحدهما أنّ الالف واللام تفيدان التعريف والنداء يُفيد تخصيصاً وإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفةً كأنك أشرت إليه والتخصيص ضربٌ من التعريف فلم يُجمَع بينهما لذلك لأن أحدهما كافٍ وصار حرفُ النداء بدلاً من الالف واللام في المنادى فاستغنى به عنهما وصارت كالاسماء التي هي للإشارة نحو هذا وشبهه ، الثاني أنّ الالف واللام تفيدان تعريف العهد وهو معنى الغيبة وذلك أنّ العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب والنداء خطابٌ لحاضر فلم يُجمَع بينهما لتنافي التعريفين ، فان قيل فأنتم تقولون يا هذا وهذا معرفةً بالإشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فلمَ جاز ههنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضعين فالجواب عنه من وجهين أحدهما أنّ تعريف الإشارة إيماءً وقصدٌ إلى حاضرٍ لتعريفه لحاسة النظر وتعريف النداء خطابٌ لحاضر وفصدٌ لواحد بعينه فلتنفارٍ معنى التعريفين صاراً كالتعريف الواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالإشارة في نحو هذا وشبهه لأنه في الموضعين فصدٌ وإيماءٌ إلى حاضرٍ ، والوجه الثاني وهو قول المازني أنّ أصل هذا أن يُشير به الواحد إلى واحد فلما دعوته نزعته منه الإشارة إلى كانت فيه وألزمته إشارة النداء فصارت يا عوضاً من نزع الإشارة ومن أجل ذلك لا يقال هذا أفيد بإسقاط حرف النداء ، فأما قولهم يا الله فأما جاز فنداءه وإن كان فيه الالف واللام من قبل أنه تلزمه الالف واللام ولا تُعارِضه وتنزِلان منه بمنزلة حرف من نفس الاسم ، وأصل اسم الله تعالى والله أعلم الله قد دخلت عليه الالف واللام فصار الإله ثم تخفف الهمزة التخفيف الصناعي بأن تُلَبَّن وتُلَقَّى حركتها على الساكن قبلها وعو ١. لام التعريف فصار تعديره إِلَاهُ بكسر اللام الأولى وفتح الثانية فأدغموا اللام الأولى في الثانية بعد إسكانها وقدموها تعظيماً ، وقال بعضهم حذفوا الهمزة حذفاً على غير وجه التليين ثم خلفتها الالف واللام ومثل ذلك أناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام في الناس عوضاً منها ولذلك لا تجتمعان فأما قولهم

* إِنَّ أَمْنَايَا بَطَلَعْنَ عَلَى الْإِنْسَانِ الْآمِنِينَ *

فمردود لا يُعَرَّفُ قائله ويجوز ان يكون جمعاً بين العوض والمعوض منه ضرورة، فلما كثر استعمال اسم الله تعالى وكانت الالف واللام فيه عوضاً من المحذوف صارتا تحريف من حروفه وجاز نداءه وان كانتا فيه، وتشبيهاً لزوم الالف واللام في اسم الله تعالى بلزومهما الحجم فذلك أنك اذا قلت تجمر كان لواحد من النجوم فاذا عنيت نجماً بعينه أدخلت الالف واللام وقد غلب النجم على الثريا حتى اذا أطلق لا ينصرف الى غيره وصار علماً بالغلبة كالدبران والعبيق ولا يجوز نزع الالف واللام منها لانها هي المعرفة في الحقيقة، فهما سيان من جهة الزوم والغلبة ألا ان الفرق بينهما أنه اذا نزع الالف واللام من النجم تنكر والتنكير في اسم الله تعالى محال، وأما بيت الكتاب * من اجلك الحج * فشاذ قياساً واستعمالاً فالما القياس فلما في نداء ما فيه الالف واللام على ما ذكر وأما الاستعمال فظاهر لم يأت منه إلا ما ذكر وهو حرف او حرفان ووجه تشبيهاً بين الله من جهة لزوم الالف واللام وإن لم يكن ١. مثله والفرق بينهما أن الذي والذى صفتان يمكن ان ينادى موصوفهما ويُنَوَّى بهما صفتين كقولك يا زيد الذي في الدار ويا هند التي أكرمتني ويقع صفة لأيهما نحو قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ وليستنا اسمين ولا يكون ذلك في اسم الله تعالى لانه اسم غالب جرى مجرى الاعلام كزيد وعمر، وأقبح من ذلك قوله فيما أنشده ابو العلاء

* فَيَا الْغُلَامَانِ الَّذَانِ قَرَأَا * أَيَاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا *

١٥ وكان الذي حسنه قليلاً وصفه بالذنان والصفة والموصوف كالشيء الواحد فصار حرف النداء كأنه بآشَر الذنان، ومثله قوله تعالى قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلْذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ فَعَامَلْ موصوف الذي معاملة الذي في دخول الفاء في الخبر وقد تقدم بيان ذلك فاعرفه،

فصل ٣٥

٢. قال صاحب الكتاب واذا كُتِرَ المنادى في حال الاضافة ففيه وجهان احدهما أن يُنصَبَ الاسمان معاً كقول جرير * يا تَيْمَرُ تَيْمَرُ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ * وقول بعض ولده * يا زَيْدُ زَيْدُ الْيَعْلَلَاتِ الذُّبَلِ * والثاني أن يُضَمَّ الاول،

قال الشارح اذا كان المنادى مضافاً وكُتِرَ المضاف دون المضاف اليه وذلك نحو يا زَيْدُ زَيْدُ عَمْرٍو فإنه يجوز فيه وجهان احدهما نصب الاول والثاني والوجه الآخر ضم الاول ونصب الثاني قال الخليل ويونس

هما سواء في المعنى وهما لغة العرب ، فإذا نصبتَهما جميعاً فسيبويه يزعم أنّ الأول هو المضاف الى عمرو والثاني تكرر لصرب من التأكيد ولا تأثير له في خفص المضاف اليه قال لأنّنا قد علمنا أنّك لو لم تُكثّر الاسم الثاني لم يكن الا منصوباً فلما كثرته بقي على حاله ، وذهب ابو العباس محمد بن يزيد الى أنّ الأول مضاف الى اسم محذوف وأنّ الثاني هو المضاف الى الظاهر المذكور وتقديره عنده يا زيد عمرو زيد ه عمرو وحذف عمرو الأول اكتفاءً بالثاني ، وقد شبه الخليل يا تيم تيم عديّ بقولهم لا أباً لك وذلك أنّ الأب مضاف الى الكاف غير ذي شك بدليل نصب الأب بالالف والأب لا يكون اعرابه بالحروف الا في حال اضافته الى غير متكلم فلما نصب بالالف دلّ على اضافته ثمّ أقحمت اللام فلم يكن لها تأثير في خفص الكاف الا تأكيد معنى الاضافة ، ومثله * يا بُوس للحرب * البوس مضاف الى الحرب وأقحمت اللام فلم يكن لها تأثير ، والوجه الثاني ان يُصمّر الأول ويُنصب الثاني وهو القياس لأنّ الأول منادى مفرد معرفة يبين باسم مضاف إما بدلاً وإما عطف بيان ، وأما البيتان اللذان انفشدهما فالأول لجريير وهو * يا تيم تيم عديّ لا أباً لكم * لا يُلقيَنَّكم في سوءة عمر *
فقد روى على الوجهين المذكورين يزيد تيم بن عبد مناة وهو من قوم عمر بن لُحيا وعديّ اخوهم ، يقول تنبّهوا حتّى لا يُلقيَكم عمر في مكروه اى يوقعكم في هجاء فاحش من أجل تعرضه كانه بينهما عن أداه ويأمرهم بالإقرار بفضله ، وأما البيت الآخر وهو

١٥ * يا زيد زيد اليعملات الذبّل * تطاول الليل هديت فانزل *

البيت لبعض ولد جريير وهو من أبيات الكتاب والقول في اعرابه كالقول في البيت الأول وهو زيد بن أرقم وأضافه الى اليعملات لانه كان يجذو بها ولهذا قال تطاول الليل فانزل اى انزل عن ظهرها وأحد بها فقد تطاول الليل فاعرفه ،

نداء المضاف الى ياء المتكلم

٢٠

فصل ٥٤

قال صاحب الكتاب وقالوا في المضاف الى ياء المتكلم يا غلامى ويا غلام ويا غلاماً وفي التنزيل يا عباد فاتقون وقرئ يا عبادى ويقال يا ربّ تجاوز عني وفي الوقف يا ربّاه ويا غلاماه ، والتاء في يا أبت ويا أمّ ناء نأنيث عوضت عن الياء ألا تراهم يُبدّلونها هاء في الوقف ،

قال الشارح منى أضافوا اننادى الى ياء النفس ففيه لغات أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة وذلك نحو يا قوم لا يأس ويا غلام أقبل وقال تعالى يا عباد فاتقون لم يثبتوا الياء ههنا كما لم يثبتوا التنوين في المفرد نحو يا زيد لأنها منزلة ان كانت بدلاً منه وذلك ان الاسم مضاف الى الياء والياء لا معنى لها ولا تقوم بنفسها الا أن يكون في الاسم المضاف اليها كما أن التنوين لا يقوم بنفسه حتى يكون في اسم فلما كانت الياء كالتنوين وبدلاً منه حذفوها في الموضع الذي يُحذف فيه التنوين تخفيفاً لكثرة الاستعمال والنداء ولم يُحذف حذفها بالمقصود ان كان في اللفظ ما يدل عليها وهو الكسرة قبلها ألا ترى انه لو لم يكن قبلها كسرة لم تحذف نحو مصطفى ومعلّى اذا اضفتهما قلت مصطفى ومعلّى فلا يجوز إسقاط الياء منها لأنه لا دليل عليها بعد حذفها، وان كانوا قد حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة قبلها في غير النداء كان جوازها في النداء الذي هو باب حذف وتغيير أولى وأجدر بالجواز ألا ترى أنك تحذف منه التنوين نحو يا زيد وتُسوّغ فيه الترخيم نحو يا حار فاعرفه، اللغة الثانية اثبات الياء نحو يا غلامى وكان أبو عمرو يقرأ يا عبادى فاتقون وقال عبد الله بن عبد الأعلى القرشي

*كنت ان كنت الالهى وحدا * لم يك شىء يا إلهي قبلكما *

فأثبت الياء لأنها اسم منزلة زيد اذا اصبحت اليه فكما لا تحذف زيدا في النداء كذلك لا تحذف الياء وليس اثباتها بالمختار، اللغة الثالثة أن تقول يا غلامى بفتح الياء وهو الاصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف فى أخوك وأبوك والإسكان فيها ضرب من التخفيف، اللغة الرابعة أن تبدل من الياء ألفاً لأنها أخف وذلك أنهم استعملوا الياء وقبلها كسرة فيما كثر استعماله وهو النداء فأبدلوا من الكسرة فتحة وكانت الياء متحركةً فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فقالوا يا غلاماً ويا زيدا فى يا غلامى ويا زيدى واذا وقفوا أخلصوا الياء للسكوت فقالوا يا غلاماً ويا زيداً تخفاء الالف، ومن يقول يا غلاماً ويا زيداً قليلاً لأن الالف بدل من الياء، وليس الاختيار يا غلامى حتى تبدل منها الالف على أن فى لغة طيى يبدلون من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفاً فيقولون فى قنّى قنّا وفى بعى بقّا قال الشاعر * وما الدنيا ببقاة علينا * يريد بباقيّة وفى جاربة جارة وهو كثير واذا ساغ ذلك فى غير النداء ففى النداء أولى لكثرة استعماله، ومنهم من يقول يا ربّ ويا قوم بالصمّ يريدون يا ربّ ويا قوم واما بفعلون ذلك فى الاسماء الغالب عليها الاضافة لانهم اذا لم يصيغوها الى طاهر او الى مضمر

غير المتكلم علم أنها مضافة إلى المتكلم والمتكلم أولى بذلك لأن ضميره الذى هو الياء قد يحذف فاعرفه، فأما الناء في يا أبتِ ويا أمتِ فتاء التانيث بمنزلة الناء في قائمة وامرأة قال سيبويه سألت الخليل عن الناء في يا أبتِ لا تفعل ويا أمتِ فقال هذه الناء بمنزلة الهاء في خالة وعمّة يعني أنها للتانيث والذى يدل على أنها للتانيث أنك تقول في الوقف يا أبة ويا أمة فتبدلها هاء في الوقف كقاعده وقاعده على حدّ خال وخاله وعم وعمّة ودخلت هذه الناء كالعوض من ياء الاضافة والاصل يا أبى ويا أمتى فحذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها ثم دخلت الناء عوضاً منها ولذلك لا تجتمعان فلا تقول يا أبتى ولا يا أمتى لئلا يجتمع بين العوض والمعوّض منه ولا تدخل هذه الناء عوضاً فيما كان له مؤنث من لفظه ولو قلت في يا خالى ويا حمى يا خالت ويا عمّ لم تجز لأنه كان يلتبس بالمؤنث فأما دخول الناء على الأمّ فلا إشكال فيه لأنها مؤنثة وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامّة، وفيه لغات قالوا يا أبت بالكسر ويا أبت بالفخ ويا أبت بالالف وإذا وقفت قلت يا أبتاه ويا أمتاه وحكى يونس عن العرب يا أبّ ويا أمّ، فمن قال يا أبت بالكسر فإنه أراد يا أبتى بالاضافة إلى ياء النفس ثم حذف الياء وأبقى الكسرة دليلاً عليها مؤنثة بأنها مرادة، ومن قال يا أبت بالفخ فيجتمعت امرئ أحدهما أن يكون مثل يا طلحة أفيل ووجهه أن أكثر ما بدى هذا النحو مما فيه تاء التانيث مرخماً فلما كان كذلك وردّ المحذوف ترك الآخر يجرى على ما كان يجرى عليه في الرخيم من الفخ ١٥ ولم يعتد بالهاء وأفحموها كما أنه لما كان أكثر ما يعول العرب اجتمعت اليمامة وهم يريدون أهل انيمامة فإذا ردوا الأهل جروا على ما كانوا عليه من التانيث فعالموا اجتمعت أهل اليمامة ولم يعتدوا بالاهل وجعلوه من قبيل المُفَحَّم على حدّ قوله ~ كِلِينِي لِيَهْمِ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ * والوجه الثاني أن يكون أراد يا أبتاً فحذف الالف تخفيفاً وساغ ذلك لأنها بدل من الياء فحذفوها كما تحذف الياء وبقيت الفتح قبلها تدل على الالف كما أن الكسرة تبقى دليلاً على الياء، وأما من قال يا أبتاً ويا أمتاً فإنه أراد الياء ألا أنه استعملها فأبدل من الكسرة فتحاً ثم قلبها ألفاً لأنها محرّكة مفتوحة ما قبلها قال الشاعر * يا أبتاً علّك أو عساكاً . وقال

* يا أبتاً ويا أبة * حسنت ألا الرقة ١

وقد كثر إبدال هذه الياء ألفاً قال الشاعر

* وقد رعموا إلى جرعت عليهم . وحل جرّح أن قلت وأباً لهما .

وقال رُوبَةُ * فهي تُرْتَى بِأَبَا وَأَبْنَيْبَا * وكثرة ما جاء من ذلك تزيد قول من قال يا أَبَتَ بالغنى أنه أراد يا أَبَنًا بالالف قوَّةً

قال صاحب الكتاب وقالوا يا ابْنَ أُمِّي ويا ابْنَ عَمِّي ويا ابْنَ أُمِّ ويا ابْنَ عَمِّ ويا ابْنَ عَمِّ وقال ابو النجم * يا بِنْتَ عَمَّا لا تَلُمِي وَأَهْجَعِي * جعلوا الاسمين كاسم واحد

قال الشارح اذا قلت يا ابْنَ أخى ويا غُلامَ غلامى فالقياس في هذه البيات أن لا تُحذف لأن النداء لم يقع على الاخ ولا على الغلام الثانى فهما بمنزلة غيرها في غير النداء ألا تراكم تقول في الخبر جاء غلام أخى فكما أن الاخ ليس له حَظٌّ في المجيء فكذلك اذا قلت يا غلام أخى ليس للاخ حَظٌّ في النداء والياء أما تُحذف اذا وقعت موقعا يُحذف فيه التنوين وهو أن يتصل بالاسم المنادى هذا هو القياس ألا أنه قد ورد عنهم في قولهم يا ابْنَ أُمِّي ويا ابْنَ عَمِّي على الخصوص اربعة أوجه مسموعة من العرب ١. حكاها الخليل ويونس فالوجه الأول يا ابْنَ أُمِّي ويا ابْنَ عَمِّي بإثبات الياء قال الشاعر

* يا ابْنَ أُمِّي ويا شَقِيقَ نَفْسِي * أَنْتَ خَلَفْتَنِي لَدَهْرٍ شَدِيدِ *

ولذلك وجهان من المعنى أحدهما أن تكون أثبتتها كما أثبتتها في يا غلامى واذا ساغ ثبوتها في المنادى كان ثبوتها في المصاف الى المنادى أسوغ والثانى وهو أجودهما أن تُثبت كما أثبتتها في يا ابْنَ أخى وفي يا غلام غلامى والوجه الثانى من الأوجه اربعة أن تقول يا ابْنَ أُمِّ ويا ابْنَ عَمِّ بالغنى وقد قرأ به ١٥ ابن كَثِيرٍ ونافع وابو عمرو ويحتمل ذلك امرئ أحدهما أن يكون الاصل يا ابْنَ أُمَّا بالالف ثم حذفت الالف تخفيفا وساغ ذلك لأنها بدل من الياء فحذفت كما تُحذف الياء في يا غلامى في قولك يا غلام وحذفت الياء من المصاف اليه وإن كانت لا تُحذف من المصاف اليه اذا قلت يا غلام غلامى كما تُحذف من المصاف اذا قلت يا غلام لأن هذا الاسم أعى يا ابْنَ أُمِّ ويا ابْنَ عَمِّ قد كثر استعماله فجاز فيه ما لم يجوز فى نظائره والفتحة في ابْنَ على هذا فتحة إعراب كما أنها في يا غلام غلامى ٢. كذلك والثانى أن تجعل ابْنَا وأُمَّ جميعا بمنزلة اسم واحد فنبنى الاسم الآخر على الفتح وتبنى الاسم الذى هو الصدر لأنه كالبعض للثنائى فالفتحة في الأول ليست نصبة كما كانت في الوجه الأول وأما هى بمنزلة الفتحة من خمسة عشر وهما في موضع مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمس عشرة وهو مفصود ويجوز أن يكون فتح الثانى إتياناً لفتحة النون في ابْنَ وموضع أُمِّ وعَمِّ خفضاً بالاضافة والوجه الثالث الكسر فتقول يا ابْنَ أُمِّ ويا ابْنَ عَمِّ وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى يا ابْنَ أُمِّ بالكسر

وَيَحْتَمِلُ امْرَأَتَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ أَصَافُ ابْنًا إِلَى أُمِّ وَحَذَفَ الْبَاءَ مِنَ الثَّانِي وَكَانَ الْوَجْهُ إِثْبَاتُهَا مِثْلُ يَا غَلَامَ غَلَامِي، وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهُمَا لَمَّا جُعِلَا كاسِمٍ وَاحِدٍ وَأَصَافُهُمَا إِلَى نَفْسِهِ حَذَفَ الْبَاءَ وَيَقِيَّتُ الْكُسْرَى دَلِيلًا كَمَا يُفْعَلُ بِالْأَسْمِ الْوَاحِدِ نَحْوِ يَا غَلَامَ وَيَا قَوْمٍ وَمِثْلُهُ يَا أَحَدَ عَشَرَ أَقْبِلُوا، الْوَجْهُ الرَّابِعُ أَنْ تَقُولَ يَا ابْنَ أُمِّ يَا ابْنَ عَمَّا فَتَجْعَلَ مَكَانَ الْبَاءِ الْفَا كَمَا قَالَ * يَا بِنْتَ عَمَّا لَا تَكُلُمِي وَأَهْجَعِي * كَمَا ٥ تَقُولُ يَا غَلَامًا فَتَفْتَحَ مَا قَبْلَ الْبَاءِ تَخْفِيفًا وَهُوَ مَنَحْرُكَةٌ فَتَنْقَلِبُ الْفَا فَلَعْرِفَهُ،

الْمَنْدُوبُ

فصل ٥٥

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَلَا بَدَّ لَكَ فِي الْمَنْدُوبِ مِنْ أَنْ تُلْحِصَ قَبْلَهُ يَاءَ أَوْ وَاءَ وَأَنْتَ فِي الْحَاقِ الْآلِفِ فِي آخِرِهِ ١. مَخِيرٌ فَتَقُولُ وَاءَ زَيْدًا أَوْ وَاءَ زَيْدٌ وَالْهَاءُ الْآخِرَةُ بَعْدَ الْآلِفِ لِلْوَقْفِ خَاصَّةً دُونَ الدَّرَجِ وَيَلْحَقُ ذَلِكَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فَيُقَالُ وَاءَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَلْحَقُ الصِّفَةُ عِنْدَ الْخَلِيلِ فَلَا يُقَالُ وَاءَ زَيْدٍ الظَّرِيفَاءُ وَيَلْحَقُهَا عِنْدَ يُونُسَ، وَلَا يُنْدَبُ إِلَّا الْأَسْمَرُ الْمَعْرُوفُ فَلَا يُقَالُ وَاءَ رَجُلًا وَلَمْ يُسْتَقْبَحْ وَاءَ مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْرَمَاءَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ يَاءِ عَبْدِ الْمُطْلِبَاءِ،

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ الْمَنْدُوبَ مَدْعُوٌّ وَلِذَلِكَ ذُكِرَ مَعَ فُصُولِ النِّدَاءِ لَكُنَّ عَلَى سَبِيلِ التَّفَجُّعِ فَأَنْتَ ٥ تَدْعُوهُ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَسْتَجِيبُ كَمَا تَدْعُو الْمَسْتَعَاتِ بِهِ وَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ كَأَنَّهُ تَعَدَّهِ حَاضِرًا وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ فِي كَلَامِ النِّسَاءِ لُضْعَفِ احْتِمَالِهِنَّ وَقِلَّةِ صَبْرِهِنَّ وَلَمَّا كَانَ مَدْعُوًّا بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ أَتَوْا فِي أَوَّلِهِ يَاءَ أَوْ وَاءَ لِمَدِّ الصَّوْتِ وَلَمَّا كَانَ يُسَلَّكُ فِي النَّدْبَةِ وَالنَّوْحِ مَذْهَبُ التَّطْرِيبِ زَادُوا الْآلِفَ آخِرًا لِلتَّرْتُّمِ كَمَا يَأْتُونَ بِهَا فِي الْقَوَائِمِ الْمَطْلُوعَةِ وَخَصَّوْهَا بِالْآلِفِ دُونَ الْوَائِ وَالْيَاءِ لِأَنَّ الْمَدَّ فِيهَا أَمَكُنٌ مِنْ أُخْتِيَّهَا، وَاعْلَمْ أَنَّ الْآلِفَ تَفْتَحُ كُلَّ حَرَكَةٍ قَبْلَهَا صَمَةً كَانَتْ أَوْ كُسْرَى لِأَنَّ الْآلِفَ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا ٢. مَفْتُوحًا أَلَلَّهُمْ إِلَّا أَنْ يُخَافَ لَبْسٌ فَيُحِينُثِدُ لَا تُغَيِّرُ الْحَرَكَةَ فَتَقُولُ وَاءَ زَيْدًا وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى الْآلِفِ أَلْحَقْتَ الْهَاءَ فِي الْوَقْفِ مُحَافَظَةً عَلَيْهَا لِحَفَائِهَا فَتَقُولُ وَاءَ زَيْدًا وَيَا عَمْرَأَهُ فَإِنْ وَصَلَتْ أَسْقَطْتَ الْهَاءَ لِأَنَّ حَفَاءَ الْآلِفِ قَدْ زَالَ بِمَا اتَّصَلَ بِهَا فَتَقُولُ وَاءَ زَيْدًا وَعَمْرَأَهُ تُسْقِطُ الْهَاءَ مِنَ الْأَوَّلِ لِاتِّصَالِهِ بِالثَّانِي وَتُثْبِتُهَا فِي الثَّانِي لِأَنَّكَ وَقَفْتَ عَلَيْهِ، وَيجوزُ أَنْ تَأْتِيَ بِالْآلِفِ النَّدْبَةِ وَتُجَرِّى لَفْظَهُ مُجَرِّى لَفْظِ الْمُنَادَى نَحْوِ وَاءَ زَيْدٍ وَيَا عَمْرُو وَلَا يُلَبَسُ بِالْمُنَادَى أَنْ قَرِينَةُ الْحَالِ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَتَلْحَقُ عَلَامَةُ النَّدْبَةِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فَيُقَالُ وَاءَ أَمِيرِ

المؤمنين^١ ووا غلام زيده لأن المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد من حيث كان ينزل منزلة التنوين من المضاف فإن كان المضاف إليه اسما ظاهرا فتحت آخره لأجل الف الندبة وتحذف التنوين من المضاف إليه في الندبة لأنه لا يجتمع ساكنان التنوين والالف ولم تحرك التنوين لأن أداة الندبة زيادة غير منفصلة كما أن التنوين كذلك فلم يجتمع في آخر الاسم زادتان على هذه القضية فعاقبوا ه بينهما لذلك هذا إذا كان المضاف إليه ظاهرا فإن كان مضمرًا فإن كان المضمر منكليا فلا تخلوياه من أن تكون محذوفة وقد اجتزى بالكسرة منها نحويا غلام أو تكون ثابتة وفيها لغتان السكون والحركة فإن كانت الأولى فالتبديل من الكسرة فتحة لأجل الالف بعدها وتقول وا غلاما وإن كانت ثابتة وهي ساكنة كان لك فيها وجهان أحدهما حذف الياء لسكونها وسكون الالف بعدها ويستوى في ذلك لغة من أثبتتها ومن حذفها والوجه الثاني أن لا تحذفها بل تفتحها لأجل الالف بعدها وإذا كانوا قد فتحوا ما ليس أصله الفتح كان فتح ما أصله الفتح أجدر وأولى وإن كانت الياء مفتوحة نحو وا غلامي فليس فيه آ وجه واحد وهو اثباتها وتحريكها وإن كان المضاف إليه مضمرًا غير ياء النفس أثبتته بالالف وفتحت ما قبلها إذا لم يلتبس نحو قولك في المضاف إلى مخاطب وا غلامكاه فإن كان مما يلتبس قلبت الالف إلى جنس الحركة قبلها نحو يا غلامكاه إذا كان المخاطب مؤنثا أن لو قلت وا غلامكاه ألتبس بالذكور وكذلك تقول وا غلامهوا إذا كان المضمر غائبا أن لو قلت وا غلامهاه ه ألتبس بالمؤنث وعلى هذا فقس كل ما يأتي منه ولا تلحق الف الندبة الصفة لا تقول وا زيد الطريفا هو عند سيبويه والتحليل لأن الصفة ليست المقصود بالندبة وإنما المدوب الموصوف وذهب الكوفيون ويونس من البصريين إلى جوازها وقالوا أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد والمذهب الأول أن ليست الصفة كالمضاف إليه لأن المضاف إليه داخل في المضاف ولذلك يلزمه وأنت في الصفة بالخيار إن شئت تصف وإن شئت لا تصف وأعلم أن الندبة لما كانت بكاء ونوحا بتعداد مآثر المدوب وقصائله ٢٠ وإظهار ذلك ضعف وخور ولذلك كانت في الأكثر من كلام النسيوان لضعفهن عن الاحتمال وقلة صبرهن وجب أن لا يندب إلا بأشهر أسماء المدوب وأعرفها لكى يعرفه السامعون فيكون عذرا له عندهم ويعلم أنه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبر عند مثله فلهذا المعنى لا تندب نكرة ولا مبهم فلا يقال وا رجلاه ولا وا هذا لابهامهما ويستفحون وا من في الداراه لعدم وضوحه وإبهامه ولا يستفحون وا من حفر بئر زمزماه لأنه منقبة فضيلة صار ذلك علما عليه يعرف به بعينه فجرى مجرى الاعلام

نحووا عبد المطلب وذلك ان عبد المطلب هو الذي أظهر زمزم بعد ثورها من عهد اسمعيل عليه السلام بأن أتى في المنام فأمر بحفر زمزم فقال وما زمزم قال لا تنزف ولا تهدم وتسقى الحجيج الأعظم وهي بين القرث والدمر فعدا عبد المطلب ومعه الحرث ابنه ليس له يومئذ ولد غيره ووجد الغراب ينقر بين أساف وثائلة فحفر فلما بدا الطوى كبر وقصته معروفة فالندبة نوع من النداء فكل مندوب ه منادى وليس كل منادى مندوباً ان ليس كل ما ينادى يجوز ندبته لانه يجوز ان ينادى المنكور والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة فاعرفه

حذف حرف النداء

١. قال صاحب الكتاب ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أى قال الله تعالى يوسف أعرض عن هذا وقال رب أرني أنظر إليك وتقول أيها الرجل وأيتها المرأة ومن لا يزال محسناً أحسن إلى ولا يحذف عما يوصف به أى فلا يقال رجل ولا هذا

قال الشارح قد تقدم القول ان الغرض بالنداء التصويت بالمندى ليُقْبَل والغرض من حروف النداء امتداد الصوت وتنبية المدعو فاذا كان المندى متراخياً عن المندى او معرضاً عنه لا يُقْبَل الا بعد اجتهدا او نائبا قد استثنى في نومه استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة وهي يا وأيا وهيا وأى يمتد الصوت بها ويرتفع فان كان قريباً نادوه بالهمزة نحو قول الشاعر * أريد أخا ورقة إن كنت نائراً * لانها تغيد تنبيه المدعو ولم يرد منها امتداد الصوت لقرب المدعو ولا يجوز نداء البعيد

بالهمزة لعدم المد فيها ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء تنوكيداً وقد يجوز حذف حرف النداء من القريب نحو قوله * حار بن كعب ألا أحلام تزجركم * ونحو قوله تعالى يوسف اعرض

٢. عن هذا وقد كثر حذف حرف النداء في المصنف نحو قوله تعالى رب قد آتيتني من الملك وقال تعالى فاطر السموات والأرض وقال ربنا أنزل علينا مائدة من السماء وقال رب أرني كيف نخبي الموق وهو كثير في الكتاب العزيز وفي الجملة حذف الحروف مما يباه القياس لان الحروف إنما جىء بها اختصاراً ونائبة عن الافعال فإنا النافية نائبة عن أنفى وهزة الاستفهام نائبة عن أستفهم وحروف العطف عن أعطف وحروف النداء نائبة عن أنادى فاذا اخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو إجحاف ألا أنه قد ورد

فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف فصار القرائن الدالة كالتلفظ به، وقوله يجوز حذف حرف النداء مما لا يوصف به أى جعل ذلك شرطاً في جواز حذفه لا علته، ومنهم من جعل ذلك علته وإنما هو اعتبار وتعريف للموضع الذى يحذف منه حرف النداء فقالوا كل ما يجوز أن يكون وصفاً لأى ودعوته فإنه لا يجوز حذف حرف النداء منه لأنه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه ٥ فيكون إجحافاً فلذلك لا تقول رجل أقبل ولا غلام تعال ولا هذا قلّم وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء لأن هذه الأشياء يجوز أن تكون نعوذاً لأى نحو يا أيها الرجل ويا أيها الغلام ويا أيها لأن أياً مبهم والمبهم ينعت بما فيه الالف واللام أو بما كان مبهماً مثله قال الله تعالى يا أيها الناس أنا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى قال الشاعر

* يا أيها الرجل المعلم غيره * هلاً لنفسك كان ذا التعليم *

١. وقال الآخر * ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه * فوصف أياً باسم الإشارة كما وصفه بما فيه الالف واللام أن كان مبهماً مثله كما يوصف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام واحتج سيبويه بأن أصل هذا أن يستعمل بالالف واللام فتقول يا أيها الرجل فلم يجر حذف ما كان يتعرف به وتبقيته على التعريف إلا بعوض، وكذلك المبهم يكون وصفاً على ما تقدم لأى فإذا حذفت أياً صارياً بدلاً في هذا كما صار بدلاً في رجل، وقال المازنى في نحو هذا أقبل أن هذا اسمٌ تُشير به إلى غير المخاطب ٥ فلما ناديته ذهبته منه تلك الإشارة فَعُوضَ منها التنبيه بحرف النداء، وقد أجاز قوم من الكوفيين هذا أقبل على إرادة النداء وتعلقوا له بقوله تعالى فَرَأَيْتُمْ هَؤُلَاءِ يَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ قَالُوا وَالْمَرَادُ يَا هَؤُلَاءِ وقد عمل به المتنبي في قوله * هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَتْ رَسِيْسًا * وكان يُميل كثيراً إلى مذهب الكوفيين ولا حجة في الآية لاحتمال أن يكون هَؤُلَاءِ منصوباً بإضمار أعني بمعنى الاختصاص ويكون انتم مبتدأ وتقتلون الخبر، وقيل انتم مبتدأ والخبر هَؤُلَاءِ وتقتلون أنفسكم من صلة هَؤُلَاءِ وقد يكون ٢. اسم الإشارة موصولاً نحو قوله

* عَدَسٌ ما لعبادٍ عليك إمارَةً * أَمِنَتْ وهذا تحمّلين طليق *

أى والذى تحمّلينه طليقاً، وجعل قول المتنبي على أن يكون إشارة إلى المصدر أى هذه البرزة أو إلى الطرف على إرادة البرّة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقد شدّ قولهم أَصْبَحَ لَيْلٌ وَافْتَدَى مَحْنَقٌ وَأَطْرَفَ كَرَا * جَارِي لا تَسْتَنْكِرِي

عَذِيرِي * ولا عن المستغاث والمندوب، وقد التزم حذفه في اللهم لوقوع الميم خلْقاً عنه،

قال الشارح قد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة قالوا أَصْبَحَ لَيْلٌ وَأَقْتَدِ مَحْنُوقٌ وَأَطْرُقَ كَرًا يريد ترخيم كروان على قول من قال يا حار بالصم وذلك أن هذه امثالٌ معروفةٌ فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها، وقال ابو العباس المبرد الأمثالُ يُستجَاز فيها ما يستجَاز في الشعر ٥ لكثرة الاستعمال لها، فأما قول الحجاج * جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي * فإنه يريد يا جارية فأما

رَحِمَ فحذف تاء التانيث وحذف أداة النداء ضرورة، ولا يجوز حذف حرف النداء من المستغاث به فلا تقول لَزِيدٍ وَأَنْتَ تَرِيدُ يَا لَزِيدٍ لأنَّ المستغِيث يبالغ في رفع صوته وامتدادَه لتوقُّفه في المستغاث به الغفلة والتراخي، وكذلك المندوب قال سيبويه لا يجوز حذف حرف النداء منه لأنهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم والاختلاط الاجتهاد في الغضب ولا تهم يريدون به مذهب الترتيم ومد الصوت ولذلك زادوا الالف أخيراً مبالغة في الترتيم، فأما قولهم اللَّهُمَّ فهو نداء والصمّة فيه بناء بمنزلتها في يا زَيْدٌ والميم فيه عوض من حرف النداء ولذلك لا يجتمع يا مع الميم إلا في شعر أنشده الكوفيون لا يُعَرَفُ قَاتِلُهُ وَيَكُونُ ضَرُورَةً وَذَلِكَ قَوْلُهُ

* إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا * نَعَوْتُ يَا أَلَلَّهُمَّ يَا أَلَلَهُمَّا *

فجمع لضرورة بين يا والميم، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن أصله يا الله أَمَّنَا بحيرٍ ألا أنه لما كثرت في كلامهم واشتهرت في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً كما قالوا قَلَمٌ وَالْأَصْلُ هَا أَلَمُّ فحذفوا الهمزة تخفيفاً وأدغموا الميم في الميم كما قالوا وَيَلْبِيهِ وَالْأَصْلُ وَيَلُّ لَأَمَّةً وَأَمَّا حذفوا وخففوا، وهو قولٌ واهٍ جداً لوجوه منها أنه لو كان الأمر كما ذكروا لما حُسِّنَ أن يقال اللَّهُمَّ أَمَّنَا بحيرٍ لأنه يكون تكراراً فلما حُسِّنَ من غير قُبْحٍ دلَّ على فساد ما ذهب إليه، وأيضاً فإنه لو كان الأمر على ما ظنَّ لما جاز استعماله في المكاره نحو اللَّهُمَّ أَهْلِكْهُمْ وَلَا تُهْلِكْنَا لأنه يكون تناقضاً قال الله تعالى اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَاباً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ أُنْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ مع أنه لو كانت الميم أصلاً من الفعل لم يحتج الشرط إلى جواب في الآية ولست أدت مسدً للجواب فلما افتقرت إلى جواب وأجيببت بالغاء دلت على أنها زائدة وليست من الفعل، وأعلم أن سيبويه لا يرى نَعَتَ اللَّهُمَّ لأنه لفظ لا يقع إلا في النداء فهو في منزلة يا هَنَاهُ وَيَا مَلَكْعَانُ وَقُلْ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا بِنَعْتٍ، وخالفه ابو العباس في ذلك وقال إذا كانت الميم عوضاً من يا فكما تقول يا الله الكريم كذلك تقول اللهم الكريم واستدل بقله تعالى

اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فسيبويه يحمل فاطر السموات على أنه نداء بان لا أنه نعت ٥

الاختصاص

فصل ٥٧

٥ قال صاحب الكتاب وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء وذلك قولهم
أَمَا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ونحن نفعل كذا أَيُّهَا الْقَوْمُ وَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ جعلوا آيا مع
صفته دليلا على الاختصاص والتوضيح ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة إلا انفسهم ٥ وما كنوا عنه
بأننا ونحن والضمير في لنا كأنه قيل أَمَا أَنَا فَأَفْعَلُ مَخَصَصًا بِذَلِكَ مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ ونحن نفعل مَخَصَصِينَ
من بين الأقوام واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب ٥

١ قال الشارح اعلم أن كل منادى يختص تختصه فتناديه من بين من حَضَرْتِكَ لِأَمْرِكَ وَنَهْيِكَ أو خبرِكَ
ومعنى اختصاصك إياه أن تقصده وتختصه بذلك دون غيره ٥ وقد أجرت العرب أشياء اختصاصها على
طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه في الاختصاص
كما أجروا التَّسْوِيَةَ مُجَرًى الاستفهام إذ كانت التَّسْوِيَةُ موجودة في الاستفهام وذلك قولك أَرَيْدُ عِنْدَكَ
أَمْ عَمْرُوٌّ وَأَرَيْدُ أَفْضَلَ أَمْ خَالِدٌ فَالشَّيْئَانِ اللَّذَانِ تَسْأَلُ عَنْهُمَا قَدْ اسْتَوَى عِلْمُكَ فِيهِمَا تَرَى تَقُولُ مَا أَبَالِي
٥ أَقْنَتَ أَمْ قَعَدْتَ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمُ أَلَّنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ فَأَنْتَ غَيْرُ مُسْتَفْهِمٍ وَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الاستفهام
لِتَشَارِكُهُمَا فِي مَعْنَى التَّسْوِيَةِ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ لَا أَبَالِي أَفْعَلْتَ أَمْ لَمْ تَفْعَلْ أَيْ هَا مُسْتَوِيَانِ فِي عِلْمِي فَكَمَا
جاءت التَّسْوِيَةُ بِلَفْظِ الاستفهام لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي مَعْنَى التَّسْوِيَةِ كَذَلِكَ جَاءَ الْاِخْتِصَاصُ بِلَفْظِ النداء
لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي مَعْنَى الْاِخْتِصَاصِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنَادٍ ٥ وَالَّذِي بَدَّلَ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَنَادٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
دُخُولُ حَرْفِ النداء عَلَيْهِ لَا تَقُولُ أَنَا أَفْعَلُ كَذَا يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ إِذَا عَنِيتَ نَفْسَكَ وَلَا نَحْنُ نَفْعَلُ كَذَا
٢ يَا أَيُّهَا الْقَوْمُ إِذَا عَنِيتَ نَفْسَكَ لَأَنَّكَ لَا تُنَبِّهَ غَيْرَكَ ٥ وَهَذَا الْاِخْتِصَاصُ يَقَعُ لِلْمُتَكَلِّمِ نَحْوِ نَحْنُ نَفْعَلُ
أَيُّهَا الْعِصَابَةُ وَتَعْنِي بِالْعِصَابَةِ انْفِسَكُمْ وَالْمَخَاطَبِ نَحْوِ أَنْتُمْ تَفْعَلُونَ أَيُّهَا الْقَوْمُ وَلَا يَجُوزُ لِلْغَائِبِ لَا
تَقُولُ إِنَّهُمْ فَعَلُوا كَذَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ ٥ وَقَوْلُهُمْ أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَنَحْنُ نَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ
فَأَيُّ وَصْفَتُهَا مَرْفُوعٌ بِالْاِبْتِدَاءِ وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ أَوْ خَبْرٌ مَحْذُوفٌ الْمُبْتَدَأُ إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً فَكَأَنَّهُ قَالَ الرَّجُلُ
الْمَذْكُورُ أَوْ الْعِصَابَةُ الْمَذْكُورَةُ مَنْ أُرِيدَ وَإِذَا كَانَ خَبْرًا فَكَأَنَّهُ قَالَ مَنْ أُرِيدَ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ أَوْ الْعِصَابَةُ

المذكورة ان لا يقدر فيها حرف النداء بل هي جملة في موضع الحال لان الكلام قبلها تام ولذلك مثلها صاحب الكتاب بقوله انا افعل كذا متخصّصا من بين الرجال ونحن نفعل متخصّصين من بين الاقوام وذكر اتي هنا وصفته توضيحا وتأكيذا ان الاختصاص حاصل من انا ونحن فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ومما يجرى هذا المجرى قولهم انا معشر العرب نفعل كذا ونحن آل فلان كرماء هـ وانا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المرأة الا انهم سوغوا دخول اللام ههنا فقالوا نحن العرب اقربى الناس للضعيف وبك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ومنه قولهم الحمد لله الحميد والملك لله اهل الملك واتاني زيد الفاسق للبيث وقرئ حباله الخطب ومررت به المسكين والباتس ، وقد جاء نكرة في قول الهدى

* وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غَطْلٍ * وَشَعْنًا مَرَضِيْعٍ مِثْلَ السَّعَالِي *

١. وهذا الذي يقال فيه نصب على المدح والشتم والترحم ،

قال الشارح اعلم ان هذا النحو من الاختصاص يجرى على مذهب النداء من النصب بفعل مضارع غير مستعمل اظهاره وليس بنداء على الحقيقة بدليل ان الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم في نحو يا زيد ويا بكر ولم يقولوا في * بِنَا تَمِيْمًا يُكْشَفُ

الضباب * بنا تميم بالضم كما فعلوا في النداء ولاته ايضا يدخل عليه الالف واللام نحو نحن العرب

هـ اقربى الناس للضعيف وما فيه الالف واللام لا يباشرة حرف النداء واذا ارادوا ذلك توصّلوا اليه بأي ونحوها كقولك يا ايها الرجل فلما قلت ههنا نحن العرب من غير وصلة دلّ انه غير منادى ، وقوله فما

يجرى هذا المجرى يريد مجرى الاول في الاختصاص وانما فصله من الاول وان كانا جميعا اختصاصا

لاتهما مختلفان من جهة اللفظ وذلك ان الفصل الاول مرفوع نحو نحن نفعل كذا ايّنها العصابة وأنا

افعل كذا ايّها الرجل وهذا الفصل منصوب نحو قوله * انا بنى منقر * وقول الآخر * بنا تميم

٢. يُكْشَفُ الضباب * وذلك الفصل مختص بأي دون غيرها من الاسماء وهذا الفصل يكون بسائر الاسماء

نحو بنى فلان وآل فلان وغيرها من الاسماء ، واعلم ان هذا الضرب من الاختصاص ليس نداء على

الحقيقة وان كان جاريا مجراه وذلك من قبل انه منصوب بفعل مضارع غير مستعمل اظهاره ولا يكون الا

للمتكلم والمخاطب وهما حاضران ولا يكون لغائب كما ان النداء كذلك والذي يدل على انه ليس

بنداء ان الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم

نحو يا زيد ويا حَكَمَ ولم يقولوا في قول الشاعر بقا تميم بالصمر كما فعلوا في النداء ولآله ايضا يدخل عليه الالف واللام نحو قولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولا يجوز ذلك في النداء، والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أنك في النداء تختص واحدا من جماعة ليعطى عليك عند توفيق غفلة عنك وفي هذا الباب تختصه بفعل يعمل فيه النصب يقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفصيل له، والاسم المنسوب في هذا الباب لا بد أن يتقدم ذكره ويكون من أسماء المتكلم والمخاطب نحو قوله

* أَيْيَ اللَّهِ أَلَا أَنَا آلَ خِنْدِفٍ * بِنَا يَسْمَعُ الصَّوْتِ الْأَنَامُ وَيُبْصِرُ *

قال خندف في النون والالف في أنا وكذلك قولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف فالعرب هم نحن، ونصب هذه الاسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم باضمار أريد أو أعني أو أختص فلا اختصاص ١. نوع من التعظيم والشتم فهو أخص منهما لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم، فمن ذلك الحمد لله الحميد والمُلك لله أهل الملك وكل ذلك نصب على المدح ولم تُرد أن تفصله من غيره وتقول أتانى زيد الحبیب الفاسق ومنه قراءة من قرأ وأمرأته جملة ١٥ للخطب بالنصب على الذم والشتم ومن ذلك مررت به البائس المسكين فجوز خفض البائس والمسكين على البدل ولا يجوز أن يكون نعتا لأن المصمرات لا تنعت ويجوز نصبه على الترحم باضمار أعني وهو من قبيل المدح والذم فاعرفه

الترخيم

فصل ٥٨

٢٠

قال صاحب الكتاب ومن خصائص النداء الترخيم ألا إذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء، وله شرائط إحداها أن يكون الاسم علما والثانية أن يكون غير مضاف والثالثة أن لا يكون مندوبا ولا مستغنا والرابعة أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف ألا ما كان في آخره تاء تأنيث فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين يقولون يا عادل ويا جاري لا تستنكرى ويا شُبَّ أقبلي ويا شَا أرجني،

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ يَا صَاحٍ وَأَطْرَقَ كَرًا فَنِ الشَّوَادءُ

قَالَ الشَّارِحُ أَمَّا قَالَ وَمِنْ خَصَائِصِ النَّدَاءِ التَّرْخِيمُ لِأَنَّ التَّرْخِيمَ الْمَطْرُودَ أَمَّا يَكُونُ فِي النَّدَاءِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ أَمَّا يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ النَّدْرَةِ وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الصَّرْوَةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ وَلِذَلِكَ قَالَ أَلَّا إِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَرَّخَمَ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ جَعَلَهُ خَاصَّةً لِلنَّدَاءِ ، وَالتَّرْخِيمُ مَا خُوذَ مِنْ قَوْلِهِمْ صَوْتُ رَخِيمٌ إِذَا كَانَ لِنَبْنَا ضَعِيفًا وَالتَّرْخِيمُ ضَعْفٌ فِي الْأَسْمِ وَنَقُصٌ لَهُ عَنْ تَمَامِ الصَّوْتِ قَالَ الشَّاعِرُ

* لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ * رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاةً وَلَا نَزْرُ*

يَصِفُ امْرَأَةً بَعْدُودَةً الْمَنْطِقَ وَلِيْبِي الْكَلَامَ وَذَلِكَ مَسْتَحَبٌّ فِي النِّسَاءِ ، وَالتَّرْخِيمُ لَهُ شَرْطٌ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ مَنَادَى وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ النَّدَاءِ فِي كَلَامِهِمْ وَسَعَةِ اسْتِعْمَالِهِ وَالْكَلِمَةُ إِذَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا جَازَ فِيهَا مِنَ التَّخْفِيفِ مَا لَمْ يَجْزُ فِي غَيْرِهَا فَلِذَلِكَ رَخَّمُوا الْمَنَادَى وَحَذَفُوا آخِرَهُ كَمَا حَذَفُوا مِنْهُ التَّنْوِينَ وَكَمَا حَذَفُوا الْيَاءَ فِي يَا قَوْمٍ عَلَى مَا سَبَقَ ، وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ عَلَمًا لِأَنَّ الْأَعْلَامَ يَدْخُلُهَا مِنَ التَّنْغِيرِ مَا لَمْ يَوْجَدْ فِي غَيْرِهَا أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا حَيَّوَةً وَالْقِيَّاسَ حَيَّةً وَقَالُوا مَزِيدٌ وَمَوْهَبٌ وَمَحَبَّبٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَنَةُ ذَلِكَ فِي فَصْلِ الْأَعْلَامِ ، وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ مَفْرُودًا غَيْرَ مَصْصَافٍ لِأَنَّ الْأَسْمَ الْمَفْرُودَ قَدْ أَثَّرَ فِيهِ النَّدَاءُ وَأَوْجَبَ لَهُ الْبِنَاءَ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَعْرَبًا وَالْمَصْصَافُ وَالْمَصْصَافُ إِلَيْهِ لَمْ يُوَثَّرَ فِيهِ النَّدَاءُ بَلْ حَالُهُمَا بَعْدَ النَّدَاءِ فِي الْأَعْرَابِ كَحَالِهِمَا قَبْلَ النَّدَاءِ فَلَمَّا كَانَ حَكْمُ الْمَفْرُودِ فِي النَّدَاءِ مُخَالِفَ حَكْمِهِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ وَكَانَ التَّرْخِيمُ أَمَّا يُسَوِّغُهُ النَّدَاءُ جَازَ وَمَا كَانَ الْمَصْصَافُ وَالْمَصْصَافُ إِلَيْهِ جَارِيَيْنِ عَلَى الْأَعْرَابِ فِي النَّدَاءِ تَجَرَّبَهُمَا فِي غَيْرِ النَّدَاءِ وَكَانَ غَيْرُ النَّدَاءِ لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّرْخِيمُ لَمْ يَجْزُ فِيهِمَا هَذَا مَعَ عَدَمِ السَّمْعِ وَالذِّهْنِ وَرَدَ مِنَ التَّرْخِيمِ عَنِ الْعَرَبِ أَمَّا هُوَ فِي الْمَفْرُودِ نَحْوِ يَا حَارِيًّا وَيَا عَامَ ، وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ وَالْقَرَّاءُ إِلَى جَوَازِ التَّرْخِيمِ فِي الْمَصْصَافِ وَيُوقِعُونَ الْحَذْفَ عَلَى آخِرِ الْأَسْمِ الثَّانِي فَيَقُولُونَ يَا أَبَا عُرْوَةَ يَا آلَ عِكْرِمَ وَأَنْشَدُوا بَيْتًا لَمْ يُعْرِفْ قَائِلُهُ

* أَبَا عُرْوَةَ لَا تُبْعِدْ فُكْلُ ابْنِ حُرَّةٍ * سَيَدْعُوهُ دَائِي مَبْتَنَةً فُجِيبُ*

٢. وَقَالَ زُهَيْرٌ

* حُذِّدُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَأَذْكُرُوا * أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمَ بِالْغَيْبِ يُذَكِّرُ*

فَرَّخَمَ الْمَصْصَافُ إِلَيْهِ فِيهِمَا وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَيْنَا عَلَى الصَّرْوَةِ وَحَالُهُ حَالٌ مَا رَخَّمُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ لِلصَّرْوَةِ لِأَنَّ الْمَصْصَافَ إِلَيْهِ غَيْرُ مَنَادَى ، وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ عِدَّتُهُ زَائِدَةً عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَقْلَ الْأَصُولِ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةٍ فَإِذَا حَذَفَتْ مِنَ الْخَمْسَةِ حَرْفًا أَلْحَقْتَهُ بِالْأَرْبَعَةِ وَقَرَّبْتَهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ تَخْفِيفًا لَهُ بِقُرْبِهِ مِنَ

الثلاثة الذي هو أقل الأبنية وإذا حذفت من الأربعة بلغت الثلاثة وإذا بلغت الثلاثة لم يحذف من الثلاثة الذي هو أقل الأبنية وإذا حذفت من الأربعة بلغت الثلاثة وإذا بلغت الثلاثة لم يحذف منه شيئا لأنه لم يكن دونها شيء من الأصول فتبلغه لأنها هي الغاية، فأما ما كان فيه هاء التأنيث فيجوز ترخيمه وإن كان على ثلاثة أحرف لأنه بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضر موت ورامهرمز فجاز حذف الثاني منه كما جاز في حضر موت وبقي على حرفين معتلا كيد وتم لأنه كان كذلك ه والهاء فيه إذ الهاء بمنزلة المنفصلة ولا يشترط فيما كان فيه هاء التأنيث العلمية بل يجوز في الشائع كما يجوز في الخاص، وأما ساع الترخيم فيما كان فيه تاء التأنيث وإن لم يكن علما نحو يا ثب وبأ عص في ثبة وعصة لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث فإنه لم يكثر في شيء ككثرته لما تقدم من أنه كاسم ضم إلى اسم ولأن تاء التأنيث تبدل هاء في الوقف أبدا مطردا ودخولها الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيدا ١. ومبالغة نحو علامة ونسابة فلما كانت الهاء كذلك ساع حذفها وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة مع عدم الإخلال ببنية الكلمة لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لأن التغيير مؤنس بالتغيير، فإذا كانت في الكلمة لم يحذفوا غيرها قللت حروفها أو كثرت شائعا كان أو خاصا تقول في الخاص يا سلمر أقبل وفي مرجانة يا مرجان أقبل وفي النكرة قالوا يا عادل أقبل يربدون عادل وقالوا يا جاري يربدون يا جارية قال العجاج * جاري لا تستنكري عذيري * ١٥ أراد يا جارية وقالوا يا ثب في يا ثبة وهي الجماعة وقالوا يا شا أرجني وهو زجر لها عن السرح والانبعاث ومعناه أقبمي في البيت، وقولهم هنا يا شا أما هو على لغة من قال يا حار بالكسر فأما من قال يا حار بالضم فقباسه يا شاه برد الهاء التي هي لام بعد حذف تاء التأنيث ثلثا يبغى الاسم على حرفين الثاني منهما حرف مد وهو عديم النظير، وأعلم أنهم قد قالوا يا صاح وهم يريدون يا صاحبا وقالوا أطرق كرا وهم يريدون كروانا فرخم على لغة من قال يا حار بالضم كانه حذف الالف والنون وبقيت الواو وحققها ٢. الصم فقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو كان على لغة من قال يا حار بالكسر لقال يا كرو بفتح الواو لأن الحذف مراد، وفي الجملة ترخيم هاذين الاسمين شاذ قياسا واستعمالا فالقياس لما ذكرناه من أن الترخيم بأبه الأعلام وأما الاستعمال فظاهر لفظة المستعملين له ففي قولهم يا صاح شذوذ واحد وهو ترخيم النكرة وليس فيها تاء التأنيث وفي قولهم أطرق كرا شذوذ من جهتين أحدهما حذف حرف النداء منه وهو مما يجوز أن يكون وصفا لأي نحو يا أيها الكروان والوجه الثاني أنه رخمه وهو نكرة

ليس فيه تاء تأنيث وذلك معدوم فلهرفه.

قال صاحب الكتاب والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط ثم إما أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير وهو الكثير أو يجعل ما بقي كأنه اسم برأسه فيعامل بما يعامل به سائر الاسماء فيقال على الأول يا حار يا هرق يا قمو يا بنو في المسمى بنون وعلى الثاني يا حار يا هرق يا قمي ٥ يا بني

قال الشارح اعلم أن الترخيم في كلام العرب على ضربين ترخيم يكون في باب التحقير وهو حذف زوائد الاسم إن كانت فيه نحو قولك في أسود سويد وفي أزهر زهير وفي كتاب كتيب وفي حمراء وحمراء خبير وخبير وهذا يوضح في فصله من هذا الكتاب وترخيم يختص باب النداء وهو ما نحن بصدد فسرته وشرحه وهو حذف آخر الاسم المفرد المعرفة في النداء وقوله على سبيل الاعتباط يعنى من غير علة موجبة وإنما ذلك لنوع من التخفيف من قولهم اعتبط البعير إذا مات من غير علة قال أمية ١٠ * من لم يمت عبطة يمت قوما * للموت كاس والمرء ذائقها *

يقول من لم يمت شاباً طرياً يمت لعله الكبير والهرم لا بد من ذلك، ثم هذا الترخيم على وجهين أحدهما وهو الأكثر أن يحذف آخر الاسم ويكون المحذوف مراداً في الحكم كالثابت المنطوق به تدع ما قبله على حاله في حركته وسكونه إيداناً وإشعاراً بإرادته والثاني أن يحذف ما يحذف من آخره ويبقى ١٥ الاسم كأنه قائم برأسه غير منقوص منه فيعامل معاملة الاسماء التامة من البناء على الصم فيقال على الوجه الأول في حار يا حار وفي أمية يا أمية وفي برثن يا برثن وفي هرق يا هرق وفي قمو يا قمو وفي بنون اسم رجل يا بنو لا يغير الاسم بعد الحذف وقد خالف الفراء في الاسم الذي قبل آخره ساكن فرعم أن ترخيم نحو هرق وسبطر وما كان مثلهما يحذف حرفين نحو يا هرو يا سب قال وإنما كان كذلك لئلا يشبه الأدوات يعنى الحروف نحو نعر وأجل والاسماء غير المتمكنة نحو كم ومن وهو قول واه لانا ٢٠ آتفقنا على أن المرخم الذي قبل آخره متحرك تبقى حركته على ما هي عليه من ضم وفتح وكسر وأما فعلنا ذلك لانا قدرنا ثبوت المحذوف وكمال الاسم فصارت هذه الحركات كأنها حشو وضمة البناء الذي يحدثها النداء مقدرة على حرف الاعراب المحذوف وما قبل المحذوف فليس بحرف اعراب فلذلك بقي على حاله من الحركة كما أن الزاى من زيد والباء من بكر على حال واحدة منصوباً كان الاسم أو مرفوعاً أو مجروراً كذلك هنا ولولا ذلك لحرك المرخم بحركة واحدة كله وإذا كان ذلك كذلك فينبغى أن

يبقى السكون ايضا كما لو كان المحذوف باقيا لأن الثابت حُكِمَا كالثابت لفظا ولو اعتبر الباسه بالادوات في حال سكونه لوجب ان يُعتبر الباسه بالمضاف في حال كسره وهذا واضح، ويقال على الوجه الثاني في حارث يا حار وفي أمامة يا أمام وفي برثن يا برث كله بالصمّر ألا أن الصمّة في برث غير الصمّة الأصلية إنما هي صمّة النداء وقد اُحذفت الصمّة الأصلية كما حذفت الكسرة من يا حارث وأثبتت بالصمّة وتقول في ترخيم قمود وبنون علما يا قمي ويا بني لئلا يبقى الاسم آخره وأقبلها صمّة وذلك معدوم في الاسماء المتمكنة فأبدل من الصمّة كسرة ومن الواو ياء كما فعل بأذل وأجر جمع دلو وجرو وحجة هذا الوجه أنك لما رخمته وحذفت آخره صارت المعاملة مع ما بقي وصار ما قبل المحذوف حرف اعراب كما كان ذلك في يد ودم فصم كسائر الاسماء المناداة المفردة فأعرفه،

قال صاحب الكتاب ولا يخلو المرخم من ان يكون مفردا او مركبا فان كان مفردا فهو على وجهين ١. احدهما ان يُحذف منه حرف واحد كما ذكرت والثاني ان يُحذف منه حرفان وهما على نوعين إما زيادتان في حكم زيادة واحدة كاللتين في أعجاز أسماء ومروان وعثمان وطائفي وإما حرف صحيح ومدة قبله وذلك في مثل منصور وعمار ومسكين وإن كان مركبا حُذف آخر الاسمين بكماله ففيل يا بُحْت ويا عَمَر ويا سيب ويا خمسة في بُحْت نُصِر وعَمَرَوِيه وسَيَبَوِيه والمسمى بخمسة عشر وأما نحو تَابَط شراً وتمرّ تحره فلا يرخم،

١٥ قال الشارح اعلم أن المرخم يكون مفردا او مركبا والمفرد على ضربين احدهما ما لا يُحذف منه في النداء ألا حرف واحد نحو قولك في عامر وحارث وشبههما يا عام ويا حار ويجوز فيه الصمّر والكسر قال مهلهل * يا حار لا تجهل على أشياءنا * إنا ذوو السورات والأحلام *

وفال زهير

* يا حار لا أرمين منكم بداهية * لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك *

٢. بنشدان بكسر الراء وضمتها، وسمع بعضهم قارنا يقرأ ونادوا يا مال ليقتص علينا ربك فقال ما أشغل أهل النار عن الترخيم فقال ذلك لأنهم لا يقدرّون على التلقظ بتمام الكلمة لصُعْف قواهم، والثاني ما يُحذف منه في الترخيم حرفان وذلك شيان احدهما ما كان في آخره زائدتان زيّدا معا فن ذلك ما كان في آخره ألف ونون نحو مروان وسعدان ورجل سميت مسلمان وكذلك ما كان في آخره ألفا التأنيث نحو حمراء وقرآء اذا سميت بهما وأسماء اسم امرأه وكذلك حكم ياء النسب نحو بصرى وطائفي اذا

سميت بهما، وتقول في ترخيم ما في آخره ألف ونون يا مَرَوَ ويا سَعَدَ ويا مُسَلِّمَ قال الشاعر
 * يا مَرَوَ إِنَّ مَطِيئَتِي مَحْبُوسَةٌ * تَرْجُو لِحْيَاهُ وَرَبُّهَا لَمْ يَبْئَسْ *

وتقول فيما كان في آخره ألفا التانيث يا حَمَرُ أَقْبَلِي ويا صَحْرُ فَي حَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ عَلَمَيْنِ ويا أَسْمَ في أسماء
 اسم امرأة قال الشاعر

* قَفِي فَأَنْظُرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينِي * أَهَذَا الْمُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُدْكَرُ *

فَأَسْمَاءُ اسمُ امرأةٍ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ حَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ وَيَكُونُ وَزْنُهُ فَعْلَاءَ وَاصْلُهُ وَسَمَاءُ مِنَ الْوَسَامَةِ وَهِيَ
 الْمَلَاخَةُ فَفَلَبُوا الْوَاوَ الْمَفْتُوحَةَ هَمْزَةً عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ أَحَدٌ وَاصْلُهُ وَحَدٌّ وَامْرَأَةٌ أَنَاةٌ وَهِيَ وَنَاةٌ وَيَحْتَمَلُ أَنْ
 يَكُونَ مِنْ قَبِيلٍ مَنْصُورٍ وَعَمَّارٍ وَهُوَ أَفْعَالٌ جَمْعُ إِسْمٍ وَاصْلُهُ أَسْمَاءُ فَفَلَبْتَ الْوَاوَ الْأَخِيرَةَ هَمْزَةً بَعْدَ قَلْبِهَا
 أَلْفًا عَلَى حَدِّ كِسَاءٍ وَشَقَاءٍ وَسُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثًا فَامْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّأْنِيثِ وَالتَّعْرِيفِ وَرُخِمَ فَحُذِفَ الْحَرْفُ
 ١. الْآخِرُ الَّذِي هُوَ أَصْلٌ وَمَا قَبْلَهُ مِنْ حَرْفِ الْمَدِّ كَمَا فُعِلَ فِي مَنْصُورٍ وَعَمَّارٍ إِذَا رُخِمَا، وَتَقُولُ فِيْمَا كَانَ فِي
 آخِرِهِ يَاءُ النِّسْبَةِ يَا طَائِفٍ وَيَا بَصْرَ تَرْخِيمَ طَائِفِي وَبَصْرِي عَلَمَيْنِ تَحْذِفُ الْحَرْفَيْنِ مَعَ لَاتَهُمَا زَائِدَانِ
 زَيْدًا مَعَ لَمَعْنِي وَاحِدَ فَنَزَلَا مِنْزَلَةَ الزِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ فَلَمَّا زَيْدًا مَعَ حُذْفًا مَعَ، وَأَمَّا الثَّانِي مِمَّا يُحْذَفُ
 مِنْهُ حُرْفَانِ فِي التَّرْخِيمِ وَذَلِكَ مَا كَانَ آخِرُ الْاسْمِ مِنْهُ حَرْفًا أَصْلِيًّا وَقَبْلَهُ حَرْفٌ مَدِّي زَائِدٌ فَإِنَّكَ تَحْذِفُ
 الْأَصْلَ وَمَا قَبْلَهُ مِنَ الزَّائِدِ مَعَ وَتُجْرِيهِمَا مَعَ مُجْرَى الزَّائِدَيْنِ إِذَا بَقِيَ بَعْدَ حَذْفِهِمَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ
 ٢. نَحْوَ عَمَّارٍ وَمَنْصُورٍ وَمِسْكِينٍ وَتَقُولُ يَا مَنْصُورُ وَيَا عَمْرُ وَيَا مِسْكٍ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا جَرِيَا مُجْرَى الزَّائِدَيْنِ وَذَلِكَ
 مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْأَصْلَ يُحْذَفُ لِلتَّرْخِيمِ لِأَنَّهُ طَرَفٌ كَمَا يُحْذَفُ الزَّائِدُ الثَّانِي مِنْ مَرَوَانَ وَنَحْوِهِ وَقَبْلَهُ حَرْفٌ
 مَدِّي كَمَا كَانَ قَبْلَ النُّونِ فِي مَرَوَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ سَاوَى الْأَصْلُ وَالزَّائِدُ قَبْلَهُ الزَّائِدَيْنِ مِنَ الْجِهَةِ الْمَذْكُورَةِ
 فَجَرِيَا فِي الْحَذْفِ مَجْرَاهُمَا وَلَوْ كَانَ قَبْلَ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ زَائِدٌ غَيْرُ مَدِّي لَمْ يُحْذَفْ لِمَقَارَفَتِهِ الزَّائِدُ الْأَوَّلُ فِي
 مَرَوَانَ وَحَمْرَاءَ وَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِسِنُورٍ وَبِرَدُونٍ لَقُلْتَ فِيمَنْ قَالَ يَا حَارٍ بِالْكَسْرِ يَا سِنُوْاقْبَلُ وَيَا بَرْدُوْ
 ٣. أَقْبَلُ وَعَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ يَا حَارُ بِالضَّمِّ يَا سِنًا وَيَا بَرْدًا فَفَلَبْتَ الْوَاوَ الْفَا لَتَحَرَّكَهَا وَانْفَتْحَ مَا قَبْلُهَا، وَأَمَّا
 الْمُرْكَبُ فَأَمْرُهُ فِي التَّرْخِيمِ كَأَمْرِ تَاءِ التَّأْنِيثِ تَحْذِفُ الْكَلِمَةَ الَّتِي ضُمَّتْ إِلَى الصَّدْرِ رَأْسًا كَمَا تَحْذِفُ تَاءُ
 التَّأْنِيثِ فَتَقُولُ فِي بُحْتٍ نَصَرَ اسْمِ رَجُلٍ يَا بُحْتٍ بِحَذْفِ الْاسْمِ الْآخِرِ لَا غَيْرُ كَمَا تَقُولُ فِي مَرْجَانَةٍ
 اسْمِ امْرَأَةٍ يَا مَرْجَانُ فَلَا تَزِيدُ عَلَى حَذْفِ التَّاءِ فِي حَضَرَمَوْتَ يَا حَضَرَوُ فِي مَارَ سَرَجَسَ يَا مَارَوُ فِي
 عَمْرَوِيَّةٍ يَا عَمْرُ فِي سَيْبَوِيَّةٍ يَا سَيْبَ فِي الْمُسَمَّى بِخَمْسَةِ عَشَرَ يَا خَمْسَةَ جَعَلُوا الْاسْمَ الْآخِرَ مَنْزِلَةَ الْهَاءِ

في نحو تَحْرَهُ إِذَا كَانَ حُكْمُ الْأَسْمِ الْآخِرِ كَحُكْمِ الْهَاءِ فِي كَثِيرٍ مِنْ كَلَامِهِمْ ، وَمِنْ ذَلِكَ التَّصْغِيرُ فَإِنَّهُ إِذَا جُعِلَ الْأَسْمَانُ اسْمًا وَاحِدًا وَلِحِقَهُ التَّصْغِيرُ فَإِنَّهُ أَيْضًا يَصْغُرُ الصَّدْرُ مِنْهُمَا ثُمَّ يُوْتَى بِالْأَسْمِ الثَّانِي بَعْدَ تَصْغِيرِ الصَّدْرِ كَمَا يَصْغُرُ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّأْنِيثِ فَتَقُولُ حُصَيْرَمَوْتُ وَبَعِيلَبُكَ وَغَيْرَ ذَلِكَ كَمَا تَقُولُ تَمِيرَةُ وَطَرِيفَةُ ، وَمِنْ ذَلِكَ النَّسَبُ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى حُصَيْرَمَوْتُ حُصَيْرِي وَإِلَى مَعْدَى كَرِبَ مَعْدَى كَمَا تَقُولُ فِي ٥ النَّسَبِ إِلَى الْبَصْرَةِ بَصْرِي وَإِلَى مَكَّةَ مَكِّيٌّ فَيَقَعُ النَّسَبُ إِلَى الصَّدْرِ لَا غَيْرُ كَمَا يَكُونُ كَذَلِكَ فِيهَا فِيهِ الْهَاءُ ، وَمِمَّا يُوْتَدُّ عِنْدَكَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ هَاءَ التَّأْنِيثِ لَا تُلْحَقُ بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ بِالْأَرْبَعَةِ وَلَا بِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ بِالْخَمْسَةِ كَمَا أَنَّ الْأَسْمَ الثَّانِي لَا يُلْحَقُ الْأَسْمَ الْأَوَّلَ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَبْنِيَةِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْأَسْمَ الثَّانِي إِذَا دَخَلَ عَلَى الْأَوَّلِ وَرُكِبَ مَعَهُ لَمْ يُغَيَّرْ بَنِيَّتُهُ كَمَا أَنَّ النَّاءَ كَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ الْأَسْمَ الْمُؤَنَّثَ لَمْ تُغَيَّرْ بِنَاءُهُ كَتَمَرٍ وَتَمَرَةٍ وَقَائِمَةٍ فَلَمَّا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّقَارُبِ مَا ذَكَرْنَاهُ حَذَفُوا الْآخِرَ مِنَ الْمُرَكَّبِ فِي التَّرْخِيمِ ١٠ كَمَا يَحْذِفُونَ مِنْهُ تَاءَ التَّأْنِيثِ وَكَانَ لِلْحَذْفِ فِي التَّرْخِيمِ أَجْدَرُ إِذَا كَانَ يُحْذَفُ فِي التَّرْخِيمِ مَا لَا يُحْذَفُ فِي الْإِضَافَةِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي جَعْفَرٍ يَا جَعْفَرُ فَتَحْذِفُ الرَّاءَ فِي التَّرْخِيمِ وَتَقُولُ فِي النَّسَبِ جَعْفَرِي فَتُثَبِّتُهَا وَإِذَا سَأَلَ حَذْفُ مَا يَثْبُتُ فِي الْإِضَافَةِ فِي التَّرْخِيمِ كَانَ حَذْفُ مَا لَا يَثْبُتُ فِيهَا أَوْلَى ، وَلَوْ رَحِمْتَ اثْنًا عَشَرَ عَلَمًا لَقُلْتَ يَا أَثْنَيْنِ فَتَفْعُلُ النُّونَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ يَا حَارٍ بِالْكَسْرِ وَمَنْ يَقُولُ يَا حَارُ بِالضَّمِّ قَالَ يَا أَثْنَيْنِ لِأَنَّ عَشَرَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ النُّونِ مِنْ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ لَوْ رَحِمْتَ اثْنَانِ لَقُلْتَ يَا أَثْنَيْنِ ، وَأَمَّا ١٥ مَا يُحْكِي مِنْ نَحْوِ تَأْتِي شَرًّا وَيَرْقُ تَحْرَهُ وَنَحْوِهَا فَإِنَّهُ لَا يَرُخَّمُ لِأَنَّ النَّدَاءَ لَمْ يُوْتَرَفِ فِيهِ وَأَمَّا فِي جُمْلٍ مُحْكِيَةٍ وَالتَّرْخِيمُ أَيْضًا يَكُونُ فِيهَا أَثَرُ فِيهِ النَّدَاءُ بِنَاءً عَلَى مَا قَالَ سِيبَوِيهٌ وَلَوْ رَحِمْتَ هَذَا لَرَحِمْتَ رَجُلًا يَسْمَى يَقُولُ عَنَتْرَةُ يَا دَارَ عَبْلَةٍ بِالْجَوَاءِ تَكْلَمِي وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَأَنَّهَا جُمْلٌ مُحْكِيَةُ الْأَعْرَابِ لَا حَظَّ لِلْبِنَاءِ فِيهَا فَاعْرِضْ ،

حذف المنادى

٢٠

فصل ٥٩

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُنَادَى فَيَقَالُ يَا بُؤْسَ لَزِيدٍ بِمَعْنَى يَا قَوْمُ بُؤْسَ لَزِيدٍ وَمِنْ أَيْبَاتِ الْكِتَابِ

٢٠ يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ * وَالصَّالِحُونَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ *

وَفِي التَّنْزِيلِ أَلَا يَا أَسْجُدُوا ،

قال الشارح اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه كذلك أيضا قد يحذفون المنادى لدلالة حرف النداء عليه فن ذلك قولهم يا بؤس لزيد والمراد يا قوم بؤس لزيد فبؤس رفع بالابتداء والجار والمجرور بعده خبره وساغ الابتداء به وهو نكرة لأنه دعاء ومثله قولهم يا ويئل لزيد ويا ويئج لك فيما حكاه أبو عمرو وكأنه نبه إنسانا ثم جعل الويل له وليس كقوله يا بؤس للحرب لأنه هناك مدعو ٥ ولذلك نصبه إذ كان مضافا والمراد يا بؤس للحرب واللام دخلت زائدة مؤكدة لمعنى الإضافة على حد زيادتها في لا أيا لك ولا تزداد هذه اللام ألا في هذين الموضعين ، ويجوز أن يكون يا هنا تنبيها لا للنداء فلا يكون ثم مدعو محذوف وما بعدها كلام مبتدأ كالك قلت بؤس لزيد وويل له وويئج له ، وأما بيت الكتاب الذى أنشده فيجتمل الوجهين المذكورين وهو أن يكون ثم منادى محذوف والمراد يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان والآخر أن يكون يا لمجرد التنبيه كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دُعائه واللعنة رفع بالابتداء وعلى سمعان الخبر ولو كانت اللعنة مناداة لنصبها لأنها مضافة ، قال سيبويه فبا لغير اللعنة يشير إلى أن المنادى محذوف وهو غير اللعنة ، ويروى والصالحون والصالحين مرفوعا ومخفوضا فالحفص امره ظاهر وهو العطف على لفظ اسم الله فحفص المعطوف الثانى كما حفص المعطوف الأول ومن رفع فعلى وجهين أحدهما أن يكون محمولا على معنى اسم الله تعالى أن كان فاعلا فى المعنى والفاعل مرفوع ومثله قوله * طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ * يرفع المظلوم على الصفة ١٥ للمعقب على المعنى ، والوجه الآخر أن يكون معطوفا على المبتدأ الذى هو لعنة الله أى ولعنة الصالحين ثم حذف المضاف وأعرب المضاف اليه بإعرابه على حدِ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ أَى اَهْلِ الْقَرْيَةِ ، وسمعان هذا قد روى بكسر السين وفتحها والفتح أكثر وكلاهما قياس فن كسر كان كعمران وحِطَّانَ ومن فتح كان كقحطان ومروان ، وقوله تعالى أَلَا يَا أَسْجُدُوا فَقَدْ قَرَأَهَا الْكَسَائِي أَلَا خَفِيفَةٌ وَقَرَأَهَا الْبَاقُونَ بِالتَّشْدِيدِ فَمَنْ خَفَفَ جَعَلَهَا تَنْبِيْهَا وَيَا نَدَاءَ وَالتَّقْدِيرُ أَلَا يَا هَؤُلَاءِ أَسْجُدُوا لِلَّهِ وَيجوز أن يكون يا تنبيها ولا ٢. منادى هناك وجمع بين تنبيهين تأكيداً لأن الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر ومثله قول الشاعر

* أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ * وَإِنْ كَانَ حَتَّى قَاعِدًا آخِرَ الدَّهْرِ *

وأما قراءة الجماعة فعلى أن الناصبة للفعل دخلت عليها لا النافية والفعل المضارع بعدها منصوب وحذف النون علامة النصب فالفعل هنا معرب وفي تلك القراءة مبني فاعرفه ،

التحذير

فصل ١٠

قال صاحب الكتاب ومن المنصوب باللام إضماره قولك في التحذير إياك والأسد أي اتَّقِ نفسك أن تتعرض للأسد والأسد أن يهلكك ونحو رأسك ولخائط وماز رأسك والسيف ويقال إياي والشر وإياي ه وأن يحذف أحدكم الأَرَب أي تحي عن الشر ونحو الشر عني وتحني عن مشاهدة حذف الأرب ونحو حذفها عن حَضَرِي ومبشاهدني والمعنى النهي عن حذف الأرب

قال الشارح قد اشتمل هذا الفصل على ضروب من الامر والتحذير تقول اذا كنت تحذّر إياك ومثله أن تقول نفسك وهو منصوب بفعل مضمر كأنك قلت إياك بعد أو إياك نَحْ وإتق نفسك فحذف الفعل واكتفى بإياك عنه وكذلك نفسك لدلالة الحال عليه وظهور معناه وكثر ذلك محذوفاً حتى لزم الحذف ١. وصار ظهور العامل فيه من الاصول المرفوضة فمن ذلك قولهم إياك والأسد فإياك اسم مضمر منصوب الموضع والناصب له فعل مضمر وتقديره إياك بعد وإياك نَحْ وما أشبه ذلك والأسد معطوف على إياك كما تقول زيدا اضرب وعمرًا فان قيل كيف جاز ان يكون الأسد معطوفاً على إياك والعطف بالسواو يقتضي الشراكة في الفعل والمعنى ألا تراك تقول ضربت زيدا وعمرًا فالضرب واقع بهما جميعاً وأنت ههنا لا تأمر بمعاودة الأسد على سبيل التحذير كما أمرته بمعاودة نفسه على سبيل التحذير فيكون المخاطب ١٥ محذوراً محوفاً كما كان الاسد محذوراً مخوفاً فالجواب أن البعد والقرب بالاضافة فقد يكون الشيء بعيداً بالاضافة الى شيء وقريباً بالاضافة الى شيء آخر غير ههنا اذا تباعد عن الاسد فقد تباعد الاسد عنه فاشتركا في البعد وأما اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف الاسد عليه لأن العامل قد يعمل في المفعولين وإن اختلف معناهما ألا تراك تقول أعطيت زيدا درهما فيتعدى الفعل اليهما تعدياً واحداً وإن كان زيد آخذاً والدرهم مأخوذاً فهما مختلفان من جهة المعنى فكذلك ههنا اذا عطفت الاسد ٢. على إياك شاركه في عمل الفعل المحذوف وإن اختلف معناهما فالمخاطب حذر خائف والأسد محذور منه مخوف وإن كان الفعل قد تعدى اليهما ألا أن تعدية الى الأول بنفسه والى الثاني بحرف فان قيل هل يجوز حذف الواو من الاسد فتقول إياك الاسد قيل لا يجوز ذلك لأن الفعل المقدر لا يتعدى الى مفعولين فلم يكن بد من حرف العطف أو حرف الجر نحو إياك والأسد وإياك من الاسد فتكون قد عديته الى الأول بنفسه ثم عديته الى الثاني بحرف جر فان قيل فهلا حاز حذف حرف الجر فقلت

أَيَّكَ الْأَسَدَ قِيلَ لَيْسَ ذَلِكَ بِالسَّهْلِ وَلَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ السَّمَاعُ مِنَ الْعَرَبِ وَرَبَّمَا جَاءَ مِثْلُ ذَلِكَ بِغَيْرِ وَאו فِي
صُرُورَةِ الشَّعْرِ حَقْوُ قَوْلِهِ

* فَيَايَاكَ أَيَّاكَ الْمِرَاءَ فَأَنَّهُ * إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ *

وَالْمِرَادُ وَالْمِرَاءُ بِحَرْفِ الْعُطْفِ أَوْ مِنَ الْمِرَاءِ بِحَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ وَسَبِيحِيَّةٌ يَنْصَبُ الْمِرَاءُ بِفِعْلِ غَيْرِ الْفِعْلِ الَّذِي
ه نَصَبَ أَيَّاكَ كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ أَيَّاكَ أَيَّاكَ اِكْتَفَى ثُمَّ قَالَ اِتَّقِ الْمِرَاءَ أَوْ جَانِبِ الْمِرَاءِ ، وَقَوْلُهُ أَيْ اِتَّقِ نَفْسَكَ أَنْ
تَتَعَرَّضَ لِلْأَسَدِ وَالْأَسَدُ أَنْ يُهْلِكَكَ فَهُوَ تَفْسِيرُ الْمَعْنَى وَالْأَعْرَابُ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ رَأْسَكَ
وَالْحَائِطَ فَيَنْتَصِبُ الرَّأْسُ هَهُنَا بِفِعْلِ مَضْرُوعٍ وَالْحَائِطُ مَفْعُولٌ مَعَهُ وَالتَّقْدِيرُ نَحْ رَأْسَكَ وَالْحَائِطُ أَيْ مَعَ
الْحَائِطِ كَقَوْلِكَ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ ، وَيجوز أن يكون التقدير اِتَّقِ رَأْسَكَ وَالْحَائِطُ وَهُوَ تَحْذِيرُ كَأَنَّهُ
عَلَى تَقْدِيرَيْنِ أَيْ اِتَّقِ رَأْسَكَ أَنْ يَدُقَّ الْحَائِطُ وَاتَّقِ الْحَائِطَ أَنْ يُصِيبَ رَأْسَكَ فَيَنْتَصِبُ كُلُّ وَاحِدٍ
١٠ مِنْهُمَا بِفِعْلِ مَقْدَّرٍ ، فَإِذَا كُرِّرَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ أَزْدَادُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ فُجْأً لِأَنَّ أَحَدَ الْأَسْمَاءِ كَالْعَوَاصِفِ مِنَ
الْفِعْلِ فَلَمْ يُجْمَعْ بَيْنَهُمَا ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ مَارِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ فَهَذَا كَقَوْلِهِمْ رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ وَهُوَ تَحْذِيرُ
وَالْمِرَادُ بِقَوْلِهِ مَارِ مَارِزٌ ثُمَّ رَحِمَ وَلَمْ يَكُنْ اسْمُ الَّذِي خُوطِبَ بِهِذَا مَارِزًا وَلَكِنَّهُ مِنْ بَنِي مَارِزِ بْنِ الْعَنْبَرِ
ابْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ وَكَانَ اسْمُهُ كِرَامًا أَسْرَ بَجِيرًا الْقُشَيْرِيُّ فَجَاءَهُ قَنْعَبُ الْيَرْبُوعِيِّ لِيَقْتُلَهُ فَمَنَعَهُ الْمَارِزِيُّ مِنْهُ
فَقَالَ لِلْمَارِزِيِّ مَارِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ سَمَاءَ مَارِزًا إِنْ كَانَ مِنْ بَنِي مَارِزٍ وَجَحْتُمُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ مَارِزِيٌّ وَلَمَّا غَلِبَتْ
١٥ عَلَيْهِ هَذِهِ النِّسْبَةُ صَارَتْ كَاللَّقَبِ فَرَحِمَ بِحَذْفِ يَاءِ النِّسْبَةِ كَمَا تَقُولُ يَا طَائِفُ فِي يَا طَائِفِي فَبَقِيَ
مَارِزٌ ثُمَّ رَحِمَهُ نَائِيًا وَمِثْلُهُ فِي التَّرْخِيمِ كَثِيرٌ ، وَفَالُوا إِيَّايَ وَالشَّرَّ وَلَيْسَ لِلْخَطَابِ لِنَفْسِهِ وَلَا بِأَمْرٍ وَأَمَّا
يَخَاطَبُ رَجُلًا يَقُولُ لَهُ إِيَّايَ بَاعِدْ عَنِ الشَّرِّ وَيُوقِعُ الْفِعْلَ الْمَقْدَّرَ عَلَيْهِ فَيَجِيءُ بِالْوَاوِ لِجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي عَمَلِ
الْفِعْلِ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ عَامِلًا فِي الْأَوَّلِ ، وَمِثْلُهُ إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الْأَرَنْبَ يَعْنِي يَرْمِيهِ بِسَيْفٍ أَوْ مَا
أَشْبَهَهُ فَإِنَّ فِي مَوْضِعِ نَصَبِ كَأَنَّهُ قَالَ إِيَّايَ وَحَذَفَ أَحَدُكُمُ الْأَرَنْبَ ، وَقَالَ الرَّجُلُ أَنْ مَعْنَاهُ إِيَّايَ وَإِيَّاكُمْ
٢٠ وَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَإِنْ يَحْذِفُ أَحَدُكُمُ الْأَرَنْبَ وَلَوْ حَذَفَ الْوَاوَ هُنَا لَجَازَ مَعَ أَنَّ فَيُقَالُ أَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ
الْأَرَنْبَ وَلَوْ صَرَّحَ بِالْمَصْدَرِ لَمْ يَجْزِ حَذْفُ الْوَاوِ وَلَا مِنْ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْفِعْلِ وَمَا
يَعْمَلُ فِيهِ مَصْدَرٌ فَلَمَّا طَالَ جَوَزُوا فِيهِ مِنَ الْحَذْفِ مَا لَمْ يَجْزِ فِي الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ فَاعْرِفْ ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَمِنْهُ شَأْنُكَ وَالْحَجَّ أَيْ عَلَيْكَ شَأْنُكَ مَعَ الْحَجِّ وَإِمْرًا وَنَفْسَهُ أَيْ دَعَا مَعَ نَفْسِهِ
وَأَهْلَكَ وَاللَّيْلَ أَيْ بَادِرَهُ قَبْلَ اللَّيْلِ وَمِنْهُ عَذِيرُكَ أَيْ أَحْضَرُ عَذْرَكَ أَوْ عَذْرَكَ وَمِنْهُ هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ أَيْ

وَلَا أَتَوْتُمْ زَعَمَاتِكُمْ وَقَوْلُهُمْ كَلَيْبُهُمَا وَتَمَرًا أَيْ أُعْطِيَ وَكُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيبَةً حَرًّا أَيْ إِبْتِ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَرْتَكِبُ شَتِيبَةً حَرًّا .

قال الشارح اعلم أن قولهم شَأْنُكَ وَالْحَجَّ هُوَ مَنَزَلَةُ رَأْسِكَ وَالْحَائِطُ فِي تَقْدِيرِ الْعَامِلِ أَيْ خَلِّ رَأْسَكَ مَعَ الْحَائِطِ وَدَعْ شَأْنَكَ مَعَ الْحَجِّ وَكَذَلِكَ إِمْرًا وَنَفْسَهُ كَأَنَّكَ قُلْتَ دَعْ امْرَأً وَنَفْسَهُ فَيَكُونُ انْتِصَابُهُ انْتِصَابَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى حَدِّ مَا صَنَعْتَ وَزَيْدًا ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ فَعِنَاهُ بَادِرُ أَهْلِكَ قَبْلَ اللَّيْلِ وَأَمَّا تَقْدِيرُ الْأَعْرَابِ فَكَأَنَّهُ قَالَ بَادِرُ أَهْلِكَ وَسَابِقُ اللَّيْلِ فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ وَقَدْ عَطَفَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، وَيجوز أن يكون التقدير بَادِرُ أَهْلِكَ وَاللَّيْلَ فَيَكُونُ اللَّيْلُ مَعْطُوفًا عَلَى الْإِهْلِ عَطَفَ مَفْرُودٍ عَلَى مَفْرُودٍ وَجَعَلَهُمَا مَبَادِرَيْنِ لِأَنَّ مَعْنَى الْمَبَادِرَةِ مَسَابَقَتُكَ الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ فَكَأَنَّهُ أَمَرَ الْمُخَاطَبَ أَنْ يَسَابِقَ اللَّيْلَ إِلَى أَهْلِهِ لِيَكُونَ عِنْدَهُ قَبْلَ اللَّيْلِ وَمَعْنَاهُ تَحْذِيرُهُ أَنْ يُدْرِكَهُ كَتَحْذِيرِهِ مِنَ الْأَسَدِ ، ١. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ عَذِيرَكَ فَهُوَ مُصَدَّرٌ كَالْعُدْرِ يُقَالُ لِمَنْ جَنَى جِنَايَةً وَاحْتُمِلَتْ مِنْهُ عَذِيرَكَ مِنْ فُلَانٍ قَالَ الشَّاعِرُ *أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي * عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ *

وهو مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْعُدْرِ وَقَدْ وَرَدَ مَنْصُوبًا وَمَرْفُوعًا فَالْمَنْصُوبُ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ كَأَنَّهُ قَالَ هَاتِ عَذِيرَكَ أَوْ أَحْصِرْهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ وَوَضَعَ مَوْضِعَ الْفِعْلِ فَصَارَ كَالْعَوَاضِ مِنَ اللَّفْظِ بِهِ وَلِذَلِكَ قُبِحَ إِظْهَارُ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ أَقْبَرُ مَقَامًا الْفِعْلُ وَدُخُولُ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ مُحَالٌّ ، وَالرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ مَا فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بَعْدَهُ وَمَعْنَاهُ مَنْ يَعْذِرُنِي ٥. فِي احْتِمَالِي إِيَّاهُ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ الْعَذِيرُ مُصَدَّرًا وَأَمَّا هُوَ بِمَعْنَى عَاذِرٍ يُقَالُ عَاذِرٌ وَعَذِيرٌ كَشَاهِدٌ وَشَهِيدٌ وَقَادِرٌ وَقَدِيرٌ وَضَعُفٌ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا بِمَعْنَى الْعُدْرِ قَالَ لِأَنَّ فَعِيلًا لَمْ يَأْتِ فِي الْمَصَادِرِ إِلَّا فِي الْأَصْوَاتِ نَحْوِ الصَّهِيلِ وَالنَّصِيرِ فَإِذَا قَالَ عَذِيرَكَ عَلَى مَعْنَى عَاذَرَكَ فَكَأَنَّهُ قَالَ هَاتِ عَاذَرَكَ أَوْ أَحْصِرْ عَاذَرَكَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيحِهِ وَهُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّهُ وَضَعَ مَوْضِعَ الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرُ يَطْرُدُ وَضَعُهُ مَوْضِعَ الْفِعْلِ نَحْوُ رَوَيْدَكَ وَحَدَرَكَ وَلَا يَطْرُدُ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا وَجَبَ الْقَلْبُ وَجِيبًا فَجَاءَ الْمَصْدَرُ عَلَى فَعِيلٍ فِي غَيْرِ الْأَصْوَاتِ ٢. فَجَازَ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ قَالَ ذُو الرِّمَّةِ

*لَقَدْ خَطَّ رُومِيٌّ وَلَا زَعَمَاتِهِ * لَعْتَبَةً خَطًّا لَمْ تُطَبَّقْ مَفَاصِلُهُ *

فهذا مَثَلٌ يُقَالُ مَنْ يَزْعُمُ زَعَمَاتٍ وَيَصِيحُ غَيْرَهَا فَلَمَّا صَحَّ خِلَافُ قَوْلِهِ قِيلَ هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ أَيْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ وَلَا أَتَوْتُمْ زَعَمَاتِكَ أَيْ مَا زَعَمْتَهُ وَانزَعَمَ فَوَلَّى عَنْ اعْتِفَادٍ وَلَا يَجُوزُ ظُهُورُ هَذَا الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ أَتَوْتُمْ وَشَبَّهَهُ لِأَنَّهُ جَرَى مَثَلًا وَالْأَمْثَالُ لَا تُغَيَّرُ وَظُهُورُ عَامِلِهِ صَرْبٌ مِنَ النَّغْبِيرِ وَقَالُوا كَلَيْبُهُمَا وَتَمَرًا وَيُرْوَى كَلَامًا

ونمرا وكثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلاً وأصله أن إنساناً خيّر بين شيئين فطلبهما اختيّر جميعاً وزيادة عليهما فمن نصب فياضمار فعل كأنه قال أعطى كليهما ونمرا ومن رفع كليهما فبالابتداء والخبر محذوف كأنه قال كلاهما لي ثابت وزدني نمرا والنصب أكثر، وقالوا في مثل كل شيء ولا شتيمة حر ويروى بنصبهما جميعاً ورفع الأول ونصب الثاني فمن نصبهما فياضمار فعليّن كأنه قال آيت كل شيء ولا ترتكب ه شتيمة حر ومن رفع الأول فبالابتداء كأنه قال كل شيء أمّر ولا تشتمن حرًا أي كل شيء محتمل ولا تشتمن حرًا ومثله كل شيء ولا هذا أي آيت كل شيء ولا هذا ولم تظهر الأفعال في هذه الأشياء كلها لأنها أمثلة.

قال صاحب الكتاب ومنه قولهم أنته امرأ قاصداً لأنه لما قال أنته علم أنه محمول على أمرٍ يخالف المنهى عنه قال الله تعالى انتهوا خيراً لكم ويقولون حسبك خيراً لك ووراءك أوسع لك ومنه من أنت زيدا ١٠ أي تذكر زيدا أو ذاكراً زيدا.

قال الشارح أما قولهم انته امرأ قاصداً فإن امرأ منصوب بفعل مضمر تقديره انته وأنت امرأ قاصداً فلما قال انته علم أنه محمول على أمرٍ يخالف المنهى عنه لأن النهى عن الشيء أمرٌ بصدده ألا أنه ههنا يجوز لك إظهار الفعل العامل لأنه لم يكثر استعماله كثرة الأول، فأما قوله تعالى انتهوا خيراً لكم وما كان مثله نحو قوله تعالى فآمنوا خيراً لكم فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون كالمسئلة التي ١٥ قبلها فيكون التقدير والله أعلم انتهوا وآمنوا خيراً لكم وآمنوا وآمنوا خيراً لكم هذا مذهب سيبويه والخليل قال سيبويه لأنك حين قلت انته فأننت تريد أن تُخرجه من أمرٍ وتُدخله في أمرٍ آخر فكأنه أمرٌ أن يكف عن الشر والباطل ويأتى للخير، الثاني وهو مذهب الكسائي أنه منصوب لأنه خبرٌ كان محذوفاً والتقدير انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم، الثالث وهو مذهب الفراء أن يكون خيراً متصلاً بالأول ومن جملته ويكون صفةً لمصدر محذوف كأنه قال انتهوا انتهاء خيراً لكم وآمنوا إيماناً خيراً لكم، ٢٠ ومن ذلك حسبك خيراً لك ووراءك أوسع لك فهذان المثلان من قبيل الأول فعولك حسبك أمرٌ كأنك قلت أكف عن هذا الأمر وأقطع وأنت خيراً لك وقولهم وراءك أوسع لك معناه خَل هذا المكان الذى هو وراءك وأنت مكاناً أوسع لك فالأول منهى عنه والثاني مأمورٌ به ألا أن أفعال هذه الأشياء لا تظهر لأنه كثر استعمالها وعلم المخاطب أنه محمول على أمرٍ غير ما كان فيه فصارت هذه الأسماء عوضاً من اللفظ بالفعل، ومما جاء منصوباً باضمار فعلٍ لم يُستعمل إظهاره قولهم من أنت زيدا وأصله أن

رجلا غير معروف بفضل تسمى بريد وكان زيد مشهورا بالفصل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذى الفصل دفع عن ذلك فقيلا له من انت زيدا على جهة الإنكار كأنه قال من انت تذكر زيدا او ذاكرا زيدا لكنه لا يظهر ذلك الناصب لانه كثر في كلامهم حتى صار مثلا ولانه قد علم ان زيدا ليس خبرا فلم يكن بُد من تحمله على فعل ولا يقال ذلك الا جوابا كأنه لما قال انا زيد قيل من انت تذكر زيدا او ذاكرا زيدا. وبعض العرب يرفع ذلك فيقول من انت زيد فيكون خبرا عن مصدر محذوف كأنه قال من انت كلامك زيد فان قيل كيف يجوز ان يكون خبر المصدر والخبر اذا كان مفردا يكون هو المبتدأ في المعنى وليس الخبر ههنا المبتدأ قيل ثم مضاف محذوف والتقدير من انت كلامك كلام زيد او ذكرك ذكر زيد ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه توسعا على حد وأسأل القرية والنصب أجود لانه أقل اضمارا وتجوزا لانك تضمن فعلا لا غير وفي الرفع تضمن مبتدأ وتحذف مضافا فان كان مرجوحا لذلك، ويجوز ان تقول من انت زيدا لمن ليس اسمه زيدا على سبيل المثل اى انت بمنزلة الذى يقال له ذلك كما قالوا أطري فانك ناعلة والصيف صيغت اللبن فخطب الرجل بهذا وإن كان اللفظ للموت وأما يقال للرجل ذلك على معنى انت عندى بمنزلة التى قيل لها هذا وربما صرح باسمه فقيلا من انت عمرا على التشبيه بالمثل.

قال صاحب الكتاب ومنه مرحبا وأهلا وسهلا اى أصبت رَحبا لا ضيفا وأتيت أهلا لا أجانب ١٥ ووطئت سهلا من البلاد لا حَرنا وإن تأتني فأهل الليل وأهل النهار اى فانك تأتى أهلا لك بالليل والنهار قال الشارح وقالوا مرحبا وأهلا وسهلا فان تصاب هذه الاسماء بأفعال مقدرة فقدرها سيبيويه فقال تقديرها رَحبتُ بلادك وأهلكتُ وأما قدرها بالفعل لان الدعاء انما يكون بفعل فردّه الى فعل من لفظ المدعو به كما يقدرون ترحبا وجندلا بتربت يداك وجندلتُ وأما الناصب له أصبت ترحبا وجندلا على حسب المعنى المقصود وهذا انما يستعمل فيما لا يستعمل الفعل فيه ولا بحسن الا فى موضع الدعاء به ألا ترى ان الانسان الزائر اذا قال له المزور مرحبا وأهلا فليس يريد رحبتُ بلادك وأهلكتُ وأما يريد أصبت رَحبا وسَعَةً وأنسا عندنا لان الانسان انما يأنس بأهله واذا قال سهلا كأنه قال أصبت سهلا اى مكانا سهلا لا حَرنا وخشونة ونظير ذلك انك اذا رأيت رجلا يسد سبيلكما فتقول القرطاس والله اى أصبت القرطاس على طريق التفاول والتحدس لصحة التسديد فكذلك اذا رأيت رجلا قاصدا مكانا وطالبا أمرا قلت مرحبا وأهلا وسهلا اى أدركت ذلك وأصبتَه فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالته للحال

عليه، ويقول الرائد وبك وأهلاً وسهلاً فإذا قال وبك وأهلاً وسهلاً فكأنه لَقَطَ مرحباً بك وأهلاً وسهلاً ولذلك عطف وإذا قال وبك. أهلاً فأنما اقتصر في الدعاء على الأهل فقط من غير أن يعطفه على شيء قبله كأن الرُحْب والسعة قد استقرّا استقراراً بعينه عن الدعاء فإذا رددت فأنما تعني أنك لو جئتني لكنت بمنزلة من يقال له هذا إن لا بحسن أن يقول الزائر للمزور أهلاً لأن الحال لا تقتضي من الزائر أن بصادف عنده المزور ذلك وأنما جئت بك في قولك وبك وأهلاً ليتبين أنه المعنى بالدعاء لا لأنه متصل بالفعل المقدر كما كان في قولك سَقِيًّا لك كذلك وتقديره سقاك الله سَقِيًّا ولك أنه قال هذا الدعاء لك فيجىء لك على تقدير آخر لا على تقدير سقاك الله، ومن العرب من يرفع فيقول مرحبٌ وأهلاً أي هذا مرحبٌ فيكون هذا مبتدأً محذوفاً ومرحبٌ الخبر قال طَقِيْلُ الغَنَوِي

* وبالسَّهْبِ مَيِّمُونَ النَّقِيبَةِ قوله * مُلْتَمِسِ المعروفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ *

١. قال سيبويه ومنهم من يرفع فيجعل ما يُضَمَّر هو ما يُظْهَر يريد أنه إذا رفع أضمر مبتدأً فيكون ذلك المبتدأ هو الخبر المظهر في المعنى بخلاف ما إذا نصبت لأنك في حال النصب تُضَمَّر فعلاً والفعل ليس بالاسم الظاهر، وقالوا إن تَأَنَّى فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ على معنى فأنك تألى أهل الليل وأهل النهار أي تألى من يكون لك كالأهل بالليل والنهار فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ويقولون الأسد الأسد والجدار الجدار والصبى الصبى إذا حذروه الأسد والجدار المتداعى وإيطاء الصبى ومنه أخاك أخاك أي الزمّه والطريق الطريق أي خله، وهذا إذا تئى لزم اضمار عامله وإن أفرد لم يلزم،

قال الشارح اعلم أن هذا الضرب مما ينتصب على اضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك في التحذير الأسد الأسد والجدار الجدار والصبى الصبى والطريق الطريق إذا كنت تُحذِّره من الأسد أن يُصادفه ومن الجدار المتداعى أن يقرب منه لئلا يقع عليه أو يناله ومن الصبى أن يطأه إذا كان في طريقه وهو غافل عنه ومن الطريق الخوف أن يمر فيه، وكذلك قالوا في الإغراء أخاك أخاك وانتصاب هذه الأسماء بفعل مصر تقديره اتَّقِ الأسد أن يصادفك واتَّقِ الجدار أن ينالك وجانب الصبى لئلا تطأه وحل الطريق والزَّم أخاك فحذفت هذه الأفعال لكثرتها في كلامهم ودلالة الحال وما جرى من الذكر عليها،

فإذا كرّروا هذه الاسماء لم يجوز ظهور هذه الافعال العوامل فيها لأنّ المفعول الاول لما كرّر شبه بالفعل فأغنى عنه وصار بمنزلة إتيك النائب عن الفعل كما كانت المصادر كذلك في قولهم الحكدر الحكدر والتجاء التجاء جعلوا الاول بمنزلة ألزم وعليك ونحوه من تقدير الفعل ويقبح دخول فعل على فعل، فلو أفردت جاز ظهور العامل فإذا قلت الأسد الأسد لم يجوز أن تقول اتف الأسد الأسد أو جانب ولو أفردت ه فقلت الأسد جاز ظهور الفعل فتقول حاذر الأسد أو اتف الأسد وكذلك إذا قالوا الصبي الصبي لم يجوز أن تقول بعيد الصبي الصبي أو جانب الصبي الصبي وإذا أفردت جاز أن تقول ذلك ولا تقول خلد الضيق الطريق وإذا قلته مفردا حسن أن تقول خلد الطريق قال الشاعر

* خلد الطريق لمن يبني المنار به * وأبرز ببرزة حيث أضطرك القدر *

واعلم أنّ هذه الاسماء المنصوبة على إضمار الفعل إن كان الفعل فيها ممّا يجوز أن يظهر كان الاسم خالياً من الضمير وكان خالص الأفراد وإن كان ممّا لا يجوز أن يظهر عامله كان فيه ضمير وكان فيه شائبة لنيابته عن الفعل وتضمنه ضميره الذي كان فيه، وكان أبو الحسن يذهب الى أنّ في نحو سقياً ورعياً وشبههما ضميرين لانهما في معنى سقاك الله سقياً ورعياً وهو وإن كان كذلك فهو على كل حال مفرد وليس كصه ومه ودراك وقراك لأنّ هذه الاشياء تجري مجرى الجمّل لاستقلالها بما فيها من الضمير وهي مع ذلك مبنية وسقيا ورعيا معرفة مبقاة على ما كانت عليه من الاعراب فاعرف ذلك وقس عليه ما كان مثله في قولك الليل الليل وآله الله في أمرى ونحو ذلك نصب ان شاء الله،

ما أضمر عامله على شريطة التفسير

فصل ٩٣

قال صاحب الكتاب ومن المنصوب باللام اضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك زيدا ضربته كنتك قلت ضربت زيدا ضربته ألا أنك لا تبرزه استغناء بتفسيره قال ذو الرمة

٢٠ * إذا ابن ألى موسى بلالاً بلغنه * فقام بغاس بين وصليك جازر *

ومنه زيدا مررت به وعمر لقيت اخاه وبشرا ضربت غلامه باضمار جعلت على طريقى ولا بسنت وأهنت قال سيبويه نصب عرى كثير والرفع اجود،

قال الشارح اعلم أنّ هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر والفعل والفاعل فإذا قلت زيدا ضربته فانه

يجوز في زيد وما كان مثله أبداً وجهان الرفع والنصب فالرفع بالابتداء والجملة بعده الخبر وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في ضربته ولولا الهاء لم يجوز رفعه لوقوع الفعل عليه، فإن حذفت الهاء وأنت تريد ما فقلت زيداً ضربت جاز عند البصريين على ضعف لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها قل الشاعر

* قد أصبحت أم الحيار تدعى * على ذنباً كله لم أصنع *

والنصب باضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره ضربت زيدا ضربته وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدى فلم يجوز أن يتعدى إلى زيد لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين ولما لم يجوز أن يعمل فيه أضمر له فعلاً من جنسه وجعل هذا الظاهر تفسيراً له ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل لأنه قد فسر هذا الظاهر فلم يجوز أن يجمع بينهما لأن أحدهما كافٍ فلذلك لزم اضمار عامله وصار ذلك بمنزلة قولك نِعَم رجلاً زيداً أضمر الرجل في نِعَم وجعلت النكرة تفسيراً له ولم يجوز إظهار ذلك المضمر اكتفاءً بالتفسير بالنكرة فكذلك ههنا وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر وإن كان قد اشتغل بضميره لأن ضميره ليس غيره وإذا تعدى إلى ضميره كان متعدياً اليه وهو قول فاسد لأن ما ذكره وإن كان من جهة المعنى صحيحاً فإنه فاسد من جهة اللفظ وكما يجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ وذلك أن الظاهر والمضمر ههنا غيران من جهة اللفظ وهذه صناعة لفظية وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديده إلى ضميره واشتغاله به فلم يجوز أن يتعدى إلى آخره والذي يدل أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر أنك قد تقول زيداً مررت به فتنصب زيدا ولو لم يكن ثم فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل لأن مررت لا يتعدى إلا بحرف جرء فأما قوله * إذا ابن إلى موسى بلالا الخ * فالببيت لذي

٢. الرمة وقبله

* أقول لها إذ شمّر الليل وآستوت * بها البيد وأشدت عليها الحرائر *

وبلالت هذا ابن إلى بردة قاضي البصرة وأبو موسى جدّه واسم إلى بردة عامر واسم إلى موسى عبد الله بن قيس الأشعري والشاهد فيه نصب ابن إلى موسى بفعل مضمر تفسيره بلغته كأنه قال إذا بلغت ابن إلى موسى بلالا بلغته وربما رفع على تقدير فعل ما لم يسم فاعله كأنه قال إذا بلغ ابن إلى موسى لأن إذا

ما أضمر عامله على شريطة التفسير

فيها معنى الشرط فلا يليها إلا فعلٌ هذا هو الوجه، والمعنى أنه يخاطب ناقتَه يقول إذا أوصلتني إلى بلال استغنيتُ عنك لأنني أستغني به عن الرحيل إلى غيره، وقوله فقام بفأس بين وصليكَ جازرٌ دعاءٌ ولولا ذلك لم يجز دخولُ الغاءِ ألا ترى أنك تقول إن أتاني زيدٌ أتيتُه ولا يجوز فأتيتُه وتقول إن أتاني زيدٌ فأحسن الله جزاءه لأن فيه دعاءً، والوصل بالكسر واحد الأوصال، وقد عيبَ عليه ذلك قالوا هـ كان سبيله إذا أوصلته إلى مقصوده ومطلوبه أن يعاملها بالحسنى وينظر إليها لا أن يخرها فهو إذا إلى الهجاء أقرب ولحق أنه مديحٌ والمراد ما ذكرناه من أنه تقع الغنيّة عنك، ومثله قول الشاعر

* إذا بلغتني وحملت رجلي * عرابة فأشركي بدم الوتين *

وليس ذلك بهجاء ألا ترى أنه يقول في أثناء القصيدة

* إذا ما رأيته رفعت لحي * تلقاها عرابة باليمين *

١٠. فأما قولهم زيدا مررتُ به فهو منصوبٌ بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر ألا أن النصب ههنا أضعفُ منه في قولك زيدا ضربته لأنك إذا قلت زيدا مررتُ به أضمرتُ فعلا على غير لفظ الأول كأنك قلت لقيت زيدا أو جُزْتُ زيدا أو جعلتُ زيدا على طريقى لأنك إذا جزتُ وجعلتُه على طريقك فقد مررتُ به وإذا قلت زيدا ضربته أضمرتُ فعلا من لفظه فكأنك قلت ضربتُ زيدا ضربته فيكون الظاهر دالّا على مثل لفظه ومعناه وفي قولك زيدا مررتُ به يكون الظاهر دالّا على مثل معناه دون لفظه وما اجتمع ١٥ فيه اللفظ والمعنى كان أقوى في الدلالة وإذا ضعف النصب قوى الرفع، ومثله قولك عمرا لقيتُ أخاه وبشرا ضربتُ غلامه في جوازِ النصب لأن الفعل إذا وقع بشيء من سببه فكأنه قد وقع به والدليل على ذلك أن الرجل يقول أهنتُ زيدا بإهانتك أخاه وأكرمتُ عمرا إذا أوصلتُ الإكرام إلى غيره بسببه فإذا قلت زيدا ضربتُ أخاه فنصبتُ الآخرَ جاز أن تُضمر فعلا ينصب زيدا تقديره لابسْتُ زيدا ضربتُ أخاه أو أهنتُ زيدا ضربتُ أخاه ولا تُضمر ضربتُ لأن ضربتُ الثاني ليس واقعا على ضميره ٢٠. وأما هو واقعٌ على الآخر والنصب ههنا أضعفُ منه في مررتُ بزيدا وإذا ضعف النصب قوى الرفع فإذا الرفع في زيدٌ لقيتُ أخاه أقوى من الرفع في قولك زيدٌ مررتُ به والرفع في قولك زيدٌ مررتُ به أقوى من الرفع في قولك زيدٌ ضربته، قل سببوه النصب عرقٌ جيّدٌ والرفع أجودٌ منه يعنى أن النصب في زيدا ضربته عرقٌ فصيحٌ في كلام العرب والرفع أجود لأن الرفع لا يفتقر إلى اضمار ولا تقدير محذوف والنصب يفتقر إلى اضمارٍ فعلٍ وفاعلٍ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ثم إنك ترى النصب مختاراً ولازماً فاختار في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية كقولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ورأيت عبد الله وزيدا مررت به وفي التنزيل يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً ومثله فريقاً هدى وفريقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضلالة.

- ه قال الشارح يريد أن المسائل التي تقدمت وفي زيد ضربته وعمرو مررت به وزيد ضربت أخاه المختار فيها الرفع ثم يعرض في هذا الباب أمور يصير النصب بها مختاراً ولازماً لا يجوز غيره، قال فاختار في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية الخ وذلك لأن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تُفسد عليهم المعاني فإذا جئت جملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى وفيها فعل كان الاختيار تقدير الفعل في الجملة الثانية وبناء الاسم عليه سواء ذكرت في الجملة الأولى منصوباً أو لم تذكره نحو قام زيد وعمراً كَلِمَتُهُ إِذَا الْغَرَضُ تَوَافُقَ الْجُمْلِ وَقَطْبُهَا لَا تَخْتَلِفُ ١. وليس الغرض أن يكون فيها منصوب، قال الله تعالى وَالْقَمَرُ قَدَرًا مَنَازِلَ فَرَعَ الْقَمَرُ ههنا لأن قبله وَأَيُّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالابتداء وقال الله تعالى وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ فنصب كلاً لأن قبله فعلاً وهو وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ وَأَضْمَرُ لَهُ فَعَلًا نَصَبَهُ بِهِ ثُمَّ عطفها على الأولى لتشاكلهما في الفعلية وإذا كان النصب من غير تقدم فعل جائزاً كان مع تقدمه مختاراً إذ فيه ١٥ تشاكل للجمليتين من غير نقص للمعنى، قال الله تعالى يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً لما كان قد تقدم يدخل من يشاء في رحمته نصب الظالمين باضمار يُعَذِّبُ الظالمين أو يُهَيِّئُ، وقال تعالى فريقاً هدى وفريقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضلالة نصب فريقاً لأن قبله فريقاً هدى ونظائره في القرآن كثيرة، ويجوز الرفع في الجملة الثانية وإن كان قبلها جملة فعلية فتكون الجملة النائية جملة مبتدأة وليس قبلها فعل وذلك قولك لقيت زيدا ومحمد أكرمته لم تحتفل بتقدم الفعل الذي هو لقيت ٢. زيدا إذ كانت جملة قائمة بنفسها فصار كاتك فات محمد أكرمته ابتداء فعطفت جملة على جملة كقولك قام زيد ومحمد أفضل منه فهذا لا يجوز فيه إلا الرفع،
- قال صاحب الكتاب فأما إذا قلت زيد لقيت أباه وعمراً مررت به ذهب النعاضل بين رفع عمرو ونصبه لأن الجملة الأولى ذات وجهين،

قال الشارح قد تقدم من قولنا أنه إذا كان الكلام مبتدأ وخبراً وعضمت عليه جملة في أولها اسم

وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره كان الاختيارُ رفعَ الاسمِ الثاني بالابتداء نحو قولك زيدٌ أخوك وعمرو كلمته
 لأنه لم يتقدم للجملة الثانية ما يصرِّفه إلى النصب فجري كحاله لو لم تتقدمه جملةٌ أصلاء فأمّا إذا كان
 الكلام مصدراً بفعلٍ كان الاختيارُ في الاسمِ الذي في الجملة الثانية النصب على اضمار فعلٍ على ما
 أصلناه، فإذا قلت زيدٌ لقينته ففيه جملتان أحدهما اسميةٌ وهي الجملة الكبرى التي هي المبتدأ والخبر
 ه وهي زيدٌ لقينته بكمالها والثانية فعليةٌ وهي الخبر الذي هو لقينته وهي الجملة الصغرى فالجملة الأولى لا
 موضع لها من الأعراب لأنها لم تقع موقعَ المفرد والجملة الثانية لها موضعٌ من الأعراب لأنها وقعت
 موقعَ المفرد الذي هو الخبر في زيدٌ قائمٌ وشبهه وإن قد تقرر ذلك فأنت إذا قلت زيدٌ لقينته وعمرو
 كلمته كنت في عمرو بالخيار إن شئت رفعتَه وإن شئت نصبتَه لأنه قد تقدمه جملتان أحدهما اسميةٌ
 وهي قولك زيدٌ لقينته بكمالها والثانية قولك لقينته فإن عطفت على الجملة الاسمية رفعتَ عمراً لأن صدرَ
 ١. الجملة اسمٌ وإن عطفت على الجملة التي هي لقينته نصبتَ لأن صدرَ الجملة فعلٌ وليس أحدهما أولى من
 الأخرى فهذا معنى قوله ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه يعنى نيس النصب أولى من الرفع ولا
 الرفع أولى من النصب، قال لأن الجملة الأولى ذاتٌ وجهين يعنى أنها مشتملةٌ على جملة اسمية وجملة
 فعلية فهي ذات وجهين لذلك، وهذا موضعٌ فيه إشكالٌ وذلك أنك إذا قلت زيدٌ لقينته وعمرو كلمته
 لم يجز حملُ عمرو كلمته على لقينته وذلك لأن لقينته جملةٌ لها موضعٌ من الأعراب ألا ترى أنك تقول
 ١٥ زيدٌ قائمٌ فيقع موقعها اسمٌ واحدٌ وهو خبرُ زيدٍ فكلُّ سىء عطف عليها صار في حكمها خبراً لزيد
 وأنت نوجعلت عمراً ضربته خبراً عن زيدٍ لم يجز خلوه من العائد إلى زيدٍ إذ الهاء في ضربته إنما
 تعود إلى عمرو فإن جئت بعائد فيها فعلت زيدٌ عمراً ضربته عنده جازت المسألة فالهاء في ضربته تعود
 إلى عمرو والهاء في عنده تعود إلى زيدٍ ولا شك أنه إنما لم يذر ذلك لأنه معلوم فلم يحتج إلى التعرض
 له فأجاز الوجهين بشرط وجود شرائطه من الضمير وغيرها فاعرفه،

٢. قال صاحب الكتاب فإن اعترض بعد الواو ما بصرف الكلام إلى الابتداء تقولك لقيتُ زيدا وأما عمرو
 فقد مررت به ونفيتُ زيدا وإذا عبدُ الله بضربه عمرو عادت الحال الأولى جدعةً وفي التنزيل وأما ثمودُ
 فهديناهم وقرى بالنصب،

قال الشارح يعنى بعد وجود ما يختار معه النصب نحو تعدم جملة فعلية أو غير ذلك إذا وُجد في
 الجملة المعنوفة ما يصرف الكلام إلى الابتداء صار الاختيار فيه الرفع ونصير المعترض من قبيل المانع

وذلك قولك لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به ورأيت زيدا وإذا عبد الله يشتبه عمرو فالرفع ههنا هو الوجه المختار وإن كان قد تقدمت جملة فعلية لأنَّ أمَّا وإذا ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمل بهما الثاني على الأول وأما هما حرفا ابتداء يقطعان ما بعدها عما قبلهما فيكون ما بعدهما بمنزلة جملة ليس قبلها شيء فكما أنك إذا قلت زيد ضربته ابتداء وليس قبله كلام كان المختار الرفع فكذلك بعد أمَّا وإذا التي للمفاجأة لانهما بمنزلة كلام مبتدأ ومن قال زيداً ضربته وإن لم ينتدمه كلاماً فينصب وإن كان المختار الرفع قال ههنا لقيت زيدا وأما عمراً فأكرمته فينصب وليس بالاختيار وهذا معنى قوله عادت الحال الأولى جذعة أي شابة طرية كأن لم يتقدمها كلاماً فاما قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم فالقراءة بالرفع على الابتداء وإن كان قبله قارسلنا عليهم رجاً صرّوا لما ذكرناه من حال أمّا وقد قرأ بعضهم وأما ثمود فهديناهم بالنصب وليس ذلك على حدّ زيداً ضربته لأن ذلك ليس بالمختار والكتاب العزيز يختار له والذي حسنه عند هذا الفارئ ما في أمّا من معنى الشرط والشرط يقتضى الفعل فاعرفه

قال صاحب الكتاب والثاني أن تقع موقعا هو بالفعل أولى وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام كقولك أعبد الله ضربته ومثله السوط ضرب به زيد وأخوان أكل عليه اللحم وأزيدا أنت محبوب عليه وأزيدا أنت مكابر عليه وأزيدا سميت به

قال الشارح والموضع الآخر الذى يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفاً على فعل وذلك إذا ولى الاسم حرف هو بالفعل أولى وجاء بعده فعل واقع على ضميره فالاختيار نصب الاسم باضمار فعل وذلك إذا وقع بعد حرف الاستفهام نحو قولك أعبد الله ضربته وأعمراً مررت به وأزيداً ضربت أخاه أنصب في ذلك كله هو الوجه المختار والرفع جائز فالنصب باضمار فعل يكون الظاهر تفسيره وتفديره أصربت عبد الله ضربته وألقيت زيدا مررت به وآهنت زيدا ضربت أخاه فالنصب مع الاستفهام بالعامل الذى بغدر بعد الاستفهام وهو فى الاستفهام مختار كب أن الرفع مع الابتداء مختاراً وأما الرفع مع الاستفهام فجائز بالابتداء وما بعده الخبر ألا أنه مرجوح وأما كان النصب هو المختار من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم لأن السؤال إنما يكون عما وقع الشك فيه وانت إنما تشك في الفعل لا في الاسم ألا ترى أنك إذا قلت أزيداً ضربته فأما تشك في الضرب الواقع بزبد ولست تشك في ذاته فلما كان حرف الاستفهام أما دخل الفعل لا الاسم كان الأولى أن يليه الفعل

الذى دخل من أجله، وأما دخل على الاسم ورفع الاسم بعده بالابتداء لأن المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام يُوجب فائدة فإذا استفهمت فأما تستفهم عن تلك الفائدة فاعرفه، وأما السوط ضرب به زيد وأخوان أكل عليه اللحم وأزيدا سُميت به فإن الاختيار في السوط وأخوان وأزيدا النصب وذلك أنك إذا قلت ضرب زيد بالسوط وأكل اللحم على أخوان وسُميت بزيد فهذه الحروف الجارة مع ما يليها ه من أجروا في موضع نصب وذلك أنك أثبت الاسم مقام الفاعل فصار الجار والمجرور في موضع نصب وحل محل قولك مرّ زيد بعمره ونزل زيد على خالد فلما اتصلت حروف الجر بكنائيات هذه الاسماء وقد تقدّمت الاسماء وجب أن تنصبها لأن الحروف التي اتصلت بكنائياتها في موضع نصب فصار بمنزلة أزيدا مرت به، والذى يدل على أن موضع هذه الحروف نصب أنك لو حذفتها وكان الفعل مما يتعدى بنفسه لم تكن الاسماء الأولى إلا منصوبة وذلك نحو السوط ضرب وأخوان أكل وأزيدا سُميت لو كان يُتكلم به لم يكن إلا كذلك لأن الفعل الواحد لا يرفع اسمين فإذا رفعت أحدهما فلا بد من نصب الآخر، وأما قولهم أزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه فاختار فيهما النصب لمكان حرة الاستفهام وذلك لما كان اسم الفاعل واسم المفعول مجريان مجرى الفعل في عمله فقولك أزيدا أنت ضارب بمنزلة قولك أزيدا أنت تضربه وأزيدا أنت مضروب به بمنزلة أزيدا أنت تُضرب به فكما تفسر قولك أزيدا أنت تضربه بالفعل الناصب فكذلك تفسر باسم الفاعل في قولك أزيدا أنت ضارب ه لاقه في معناه والنية التنوين والانفصال فالضمير وإن كان مجرورا في اللفظ فهو منصوب في الحكم كما كان أزيدا مرت به كذلك كيف وأبو الحسن يذهب إلى أن الضمير في موضع منصوب البتة، وكذلك إذا قلت أزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه فحُبوس ومكابر من أسماء المفعولين الجارية مجرى الفعل فحُبوس في معنى تُحبس ومكابر في معنى تُكابر فلذلك جاز نصب زيد فيهما بفعل نفسه محبوس ومكابر أنك قلت أنتتظر زيدا أنت محبوس عليه وأشكيت زيدا أنت مكابر عليه واختير النصب مكان حرف الاستفهام وفي كل واحد من محبوس ومكابر ضمير مستتر يرجع إلى أنت ٢. يقوم مقام الفاعل إذ كان في معنى تُكابر وتُحبس، فإن لم يجز اسم الفاعل واسم المفعول مجرى الفعل كاذ كغلام وأخ ووجب رفع الاسم نحو أزيد أنت ضارب وأزيد أنت محبوس به وأزيد أنت مكابر عليه كاذ قلت أزيد أنت اخوه أو غلامه وما أشبههما من الاسماء،

قال صاحب الكتاب ومنه أزيدا ضربت عمرا وأخاه وأزيدا ضربت رجلا يُحبّه لأن الآخر ملتبس بالاول

بالعطف أو الصفة

قال الشارح ومن ذلك ازيدا ضربت عمرا وأخاه ازيدا ضربت رجلا بجبته فيختار فيه النصب أيضا لأن الفعل واقع على ما هو من سببه وقد وليه حرف الاستفهام فكان كقولك ازيدا ضربت أخاه وذلك أن الجملة إذا كان فيها ضمير اسم قد تقدم ذكره فهي من سبب ذلك الاسم وإن كان في الجملة اسم ليس فيه ضمير ولا تبالى في أي موقع من الجملة وقع ذلك الضمير فإذا قلت ازيدا ضربت عمرا وأخاه فعمر والأخ منصوبان متصلان به داخلان في الجملة فصار بمنزلة ازيدا ضربت أخاه لاتحاد المعطوف والمعطوف عليه وكذلك لو قلت أعمرا ضربت زيدا في دارة لكان الوجه أيضا النصب لأن قولك في دارة ظرف وقع فيه الضرب فهو من جملة ضربت وكذلك لو قلت ازيدا ضربت رجلا بجبته فيجبته نعت لرجل والنعت والمنعوت يتسلط عليهما العامل تسلطا واحدا فكان بجبته من جملة ضربت ١. فصار الاسم المنصوب بضربت من سبب الاسم الأول أن كان في جملته عائدا إليه، ولو كان الذي يلي الاسم جملة ليس فيها ذكر ثم جئت بجملة أخرى فعطفتها على الجملة الأولى وفيها ذكر للاسم لم يجز وذلك قولك ازيدا ضربت عمرا وضربت أباه لأن قولك وضربت أباه جملة أخرى قائمة بنفسها والجملة الأولى قد مضت بلا ذكر فلم تلتبس بها

قال صاحب الكتاب فإن قلت أزيد ذهب به فليس ألا الرفع،

١٥ قال الشارح وأما قوله أزيد ذهب به فليس فيه ألا الرفع لأنك إذا قلت ذهب بزيد فالباء وما عملت فيه في موضع رفع اسم ما لم يسم فاعله لأنه لا بد للفعل من فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل وليس معك ما يقوم مقام الفاعل ألا الباء وما اتصلت به فأقيمت مقام الفاعل فكانت في موضع رفع لذلك فوجب أن يكون الاسم مرفوعا لأن الذي اتصلت به كناية مرفوعة وصار بمنزلة أزيد ذهب أخوه لأن كنيائته قد اتصلت مرفوعة وهو الأخ، وارتفع زيد في قولك أزيد ذهب به على وجهين أحدهما بالابتداء والآخر ٢. بأنه فاعل فعل محذوف، وإن أسندت الفعل في قولك أزيد ذهب به إلى مصدره كان الجار والمجرور في محل منصوب وتقديره ذهب الذهاب به وجاز نصب الاسم الذي هو زيد وكان مختارا لأن ضميره في محل نصب وهذا لاختلاف فيه بين أصحابنا

قال صاحب الكتاب وأن تقع بعد إذا وحيت قولك إذا عبد الله تلقاه فأكرمه وحيث زيدا تجده

فأكرمهم

قال الشارح ومن ذلك إذا الزمانية وحيث إذا وقع بعدها اسمٌ وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره فيختار فيه النصب وذلك نحو قولك إذا زيدا تلقاه فأكرمهُ وحيث زيدا تجده فأعطه لأن فيهما معنى المجازاة والمجازاة إنما تكون بالفعل فلما كان الموضع موضع فعل اختير نصب الاسم بعدها باضمار فعل يفسره الظاهر فإذا قلت إذا زيدا تلقاه فتقديره إذا تلقى زيدا تلقاه وكذلك حيث تقول حيث زيدا تجده فأكرمهُ وتقديره حيث تجد زيدا تجده فأكرمهُ لما ذكرناه من أن فيهما معنى المجازاة وذلك لأن قولنا إذا عبد الله تلقاه يوجب الأوقات المستقبلية كلها ولا يخص وقتاً من وقت فهي بمنزلة متى وحيث توجب الأماكن كلها ولا تخص مكاناً دون مكان فهي بمنزلة أين غير أن متى وأين تجزمان وإذا وحيث لا تجزمان عند البصريين إلا في ضرورة الشعراء وقد أجاز سيبويه رفع الاسم بعدها بالابتداء والذي أراه أن ذلك جائز في حيث لأنها قد تخرج من معنى الجزاء إلى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر تقول لعيتته حيث زيدٌ جالس فتكون نظيرة إذ في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها نحو قولك لعيتته أن زيدٌ جالسٌ وأما إذا فلا تنفك من معنى المجازاة لأنها لا تقع إلا للمستقبل فإذا وليها الاسم فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقدراً مرفوعاً كان أو منصوباً تقول إذا زيدٌ جلس أجلس تقديره إذا جلس زيد جلس وبدل على ذلك أنه لا بد من وقوع فعل بعد ذلك الاسم ألا تراك لو قلت أجلس إذا زيدٌ جالسٌ لم يجوز ذلك مع حيث

قال صاحب الكتاب وبعد حرف النفي كقولك ما زيدا ضربته وقال جرير

* فلا حسباً فخرت به لتيم * ولا جدًا إذا أرّحمت الجدود *

قال الشارح ومن ذلك النفي إذا وقع الاسم بعد حرف نفي وكان بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره أو على ما هو متصل بضميره فلاختيار فيه النصب نحو ما زيدا لعيتته ولا زيدا قتلته وما زيدا لعيت أباه ولا عمراً مهراً به وإنما صار النصب هنا مختاراً لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام وحروف الجزاء وحروف الأمر والنهي ووجه الشبه أن ما بعد النفي غير واجب كما أن ما بعد كل واحد من هذه الأشياء كذلك فالحال بين النصب والرفع متعارف فعولك ما زيدا ضربته أقوى من قولك ما زيدٌ ضربته بالرفع والنصب فيه أضعف من النصب بعد حروف الاستفهام وحروف الجزاء والرفع فيه أقوى من الرفع في قولك أزيدٌ ضربته لشبه النفي بالابتداء ولذلك كان قرأً ومحمولاً على غيره في النصب وشبهه بالابتداء أنه نفيض المبتدأ ونفى له والنفي يجري مجرى الإيجاب ألا ترى أنك إذا قلت قام زيد فنفي هذا أن

تقول ما قام زيد فترد الكلام على لفظه فشبهه بالمبتدأ أنك ترد فيه لفظ المبتدأ قال الشاعر
 * فلا حسبا فخرت به الخ * فنصبه باضمار فعل تقديره فلا ذكرت حسبا فخرت به ، وأجاز يونس
 أن تكون الفتح في قوله فلا حسبا فتحا بناء بمنزلة لا رجل في الدار ونونه للضرورة ، البيت تجرير
 بهجوم بن نجاش وهو من تميم عدي بقول له تكتسب لهم حسبا يفخرون به ولا لك جد تعول عليه
 ه عند ازدحام الناس للمفاخرة أي ليس لك قديم ولا حديث ومثله

* فلا ذا جلال هبته لجلاله * ولا ذا ضياع هن يتركن للفقر *

نصب ذا جلال بفعل محذوف دل عليه هبته فكانه قال فلا هبن ذا جلال هبته ،

قال صاحب الكتاب وأن تقع في الأمر والنهي كقولك زيدا أضربه وخالدا أضرب أباه وبشرا لا تشتم
 أخاه وزيدا ليضربه عمرو وبشرا ليقتل أباه عمرو ، ومثله أما زيدا فأقتله وأما خالدا فلا تشتم أباه ،

١٠ قال الشارح ومن ذلك إذا كان بعد الاسم فعل أمر أو نهى واقع على ضميره أو ما اتصل بضميره فإنه

مختار فيه النصب نحو قولك زيدا أضربه وخالدا أضرب أباه وزيدا ليضربه عمرو وبشرا ليضرب أخاه
 جعفر وزيدا لا تشتمه وخالدا لا تضرب أباه النصب في ذلك كله الوجه المختار والرفع جائز وأما كان
 النصب مختارا لأجل الأمر والنهي أو الأمر والنهي لا يكونان إلا بالافعال لأنك إنما تأمره بإيقاع فعل وتنهاه
 عن إيقاع فعل وذلك أنك حين تأمره فأنت تطلب منه إيقاع ما ليس بموجود وإذا نهيتَه فأنت تمنعه

١٥ من الإتيان به ، فأما الدوات فإنها موجودة بابتداء لا يصح الأمر بها ولا النهي عنها وإذا كان الأمر كذلك

فإنه أنيت باسم قد وقع الفعل الذي بعده على ضميره نصبت باضمار فعل على نحو ما ذكرناه في
 الاستفهام وكان النصب في الأمر والنهي أقوى منه في الاستفهام من قبل أن الأمر والنهي لا يكونان إلا
 بالافعال وقد يكون الاستفهام بغير فعل نحو قولك أريد أخوك وأعبد الله عندك ، وأما قال في التمثيل

ريدا أضربه وزيدا ليضربه عمرو ليبريك أنه لا فرق في ذلك بين الأمر للحاضر والأمر للغائب فعوله زيدا

٢٠ أضربه أمر للحاضر وزيدا ليضربه عمرو أمر للغائب فثل بهما ، والرفع جائز على الابتداء والجملة بعده

سدت مسد الخبر وأما فلنا سدت مسد الخبر ولم نقل الخبر لأن حقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب

وذلك معدوم في الأمر والنهي ، ومثله أما في قولك أما زيدا فأقتله وأما خالدا فلا تشتم أباه في اختيار

النصب وذلك من قبل أن أما تقطع ما بعدها عما قبلها وبصير ما بعدها كالللام المستأنف فنصب

لما ذكرناه في الأمر والنهي غير أنك لا تعدر الفعل بعد أما لأن أما لا يليها فعل لتضمنها معنى الفعل

ولكن تغدّر الفعل بعد الاسم بلا ضمير وتُعديّه الى الاسم ثمّ تحذفه ثمّ تأتي بالفعل المفسّر وتقديره أمّا زيداً فقتل فقتله وأمّا خالداً فلا تُهَيّ فلا تشتم أباه ولا بدّ من الفاء بعد أمّا لأنها جواب لما تضمنته من معنى الشرط،

قال صاحب الكتاب والدعاء بمنزلة الامر والنهي تقول اللهم زيدا فأغفر له ذنبه وزيدا أمر الله عليه أنغيث قال أبو الأسود * فكلّا جزاه الله عني بما فعل * وأمّا زيدا فجداً له وأمّا عمراً فسقياً له،

قل الشارح والدعاء بمنزلة الامر والنهي في اختيار النصب لأن سبيله سبيل الامر والنهي في الاعراب من كل وجه وهو في المعنى مثل الامر وذلك أن الداعي ملتزم من المدعو إيقاع ما يدعوه به ألا أن الجمهور لا يستعملون مسألة من هو فوقك أمراً وربما سماه بعضهم أمراً واحتج عليه بقول الشاعر

* أمرتك أمراً جازماً فعصيتني * وكان من التوفيق قتل أبي هاشم *

١. البيت نعمرو بن العاصي يخاطب معاوية وكان فوفه والأعمر الأكثر ما فدمناه ويجوز أن يكون عمرو رأى نفسه من طريق المشورة والرأي وحاجة معاوية اليه فوفه فسمى سؤاله أمراً لذلك، وقال أبو الأسود

* أميران كانا صاحبي كلاهما * فكلّا جزاه الله عني بما فعل *

فإن نصب كلاً باضمار فعل لما بعده من الدعاء والتقدير فجيزا الله كلاً جزاه الله، ومن الدعاء أمّا زيدا فجداً له وأمّا عمراً فسقياً له فالاختيار النصب لأنك تريد جدّة الله جدّاً وسفاه الله سقياً ولو كان الدعاء بغير فعل ولا في تقدير فعل لم ينصب الاسم الاول نحو أمّا زيداً فسلاماً عليه وأمّا الكافر فويل له لعدم ما يفسر الفعل،

قال صاحب الكتاب واللازم أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل تقولك إن زيدا تره تضربه هل لا تجزي إن منفساً أهلكته * وهلاً وآلاً ولولاً ولوماً منزلة إن لأنهن يطلبن الفعل ولا تبنداً

٢. بعدد الاسماء

ول انشراح اعلم أن الاسم اذا وقع بعد حرف الجزاء وكان بعده فعل واقع على ضميره نصبتّه باضمار فعل يفسره الظاهر كما قلنا في الاستفهام ألا أن النصب ههنا يقع لازماً وفي الاستفهام مختاراً وذلك لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً ولا يليه مبتدأ وخبر فلا تقول إن زيداً قائم أقم وقد يجوز في الاستفهام أن تقول أزيد قائم فقد علمت أن حروف الجزاء ألزم للفعل من حروف الاستفهام ولذلك كان نصب

الاسم في الاستفهام اذا وقع الفعل على ضميره مختاراً مع جواز الرفع على الابتداء وكان نصبه مع حروف الجزاء لازماً ولا يجوز رفعه على الابتداء لما ذكرنا من ان الشرط لا يكون الا فعلاً فاذا قلت ان زيدا ترة تضربه نصبت زيدا باضمار فعل لانك شغلت الفعل الذي بعده بضميره وتقديره ان ترة زيدا ترة ومنه قول الشاعر

* لا تجزعي ان منفساً أهلكته * واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي *

البيت للنمر بن تولب والشاهد فيه نصب منفسا بفعل مقدر محذوف وتقديره لا تجزعي ان أهلك منفساً أهلكته ولو رفع على تقدير ان هلك منفساً لجاز لانه اذا أهلكه فقد هلك كانه يصف نفسه بالكرم وأنه لا يصغى الى من يلومه في ذلك فهو يقول ان امرأته لامته على ائلاف ماله جزعاً من الفقر فقال لها لا تجزعي لا تلاقى نفيس المال فاتي قادر على اخلافه وأما اذا هلكت فاجزعي فانه لا خلف لك ا. عني، ولو قدمت الاسم على حرف الجزاء فقلت زيدا ان ترة تضربه لم يجوز لأن الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حرف الجزاء واذا لم يعمل فيه لم يجوز ان يفترسه، ومن ذلك هلاً ولولاً وآلاً ولوماً اذا وقع الاسم بعدها وكان بعدها فعل واقع على ضميره لم يكن بُد من نصب ذلك الاسم بفعل مضمر يفسره الظاهر فحكمها حكم ان الشرطية وذلك من قبل ان معاني هذه الحروف التخصيص والتوبيخ اذا وليها المستقبل كن تخصيصاً واذا وليها الماضي كن توبيخاً وهذه المعاني واقعة على الافعال لا حظ للأسماء فيها فلذلك لا يقع بعدها المبتدأ والخبر فاذا وقع بعدها اسم فلا يكون الا على تقدير فعل قال جرير

* تعدون عقر النيب أفضل مجدكم * بني صوطرى لولا الكمي المقنعا *

فعناه لولا تعدون الكمي المقنعا فنصب الكمي المقنعا باضمار فعل لدلالة ما تقدم من قوله تعدون عقر النيب عليه، وجملة الامر ان الحروف حين كانت لمعان في الاسماء والافعال وليس لها في أنفسها معنى فنها ما يختص بالاسم ولا يدخل الفعل نحو ان وأخواتها وحروف الجر وغيرها ومنها ما يختص بالفعل ولا يلي الاسم نحو حروف الجزاء وحروف الجر وغيرها ومنها ما يدخل على القبيكين الاسم والفعل نحو حروف النفي وحروف الاستفهام فأما ما يختص بالفعل وهو ما نحن بصده فذلك ضربان ضرب بجسن ان يحذف الفعل منه ويليه الاسم في الظاهر نحو ما ذكرناه من حرف الجزاء وهو ان وحروف التخصيص المذكورة وهي هلاً وأخواتها وضرب لا بجسن حذف الفعل منه وإيلاء الاسم وذلك نحو قولك قد والسين وسوف فهذه لا بجسن حذف افعالها ولا الفصل بينها وبين افعالها بمجولها فلا

تقول سوف زيدا أضربه ولا سوف زيدا أضرب وذلك لأن هذه الحروف تننزل منزلة المجزء من الفعل فهي من الفعل بمنزلة الألف واللام من الاسم وذلك لأن السين وسوف تقصران الفعل لوقت بعينه وهو المستقبل بعد أن كان شائعاً في الاستقبال والحال كما تقصر الألف واللام الاسم على واحد بعينه بعد شياعه ولذلك قد تقرب الماضي من الحال وهو نوع تخصيص ولهذا المعنى لم تكن عاملة في الفعل وإنما جاز ضمها للفعل بعد لولا وأخواتها والفصل بينها وبين الفعل الواقع بعدها بمفعوله من قبل أن معانيها المحص في المستقبل وهو استدعاء واللوم والتوبيخ في الماضي أشبهت الأفعال فجاز أن يليها الاسم كما يلي الفعل.

حذف المفعول به

فصل ٩٣

١٠

فل صاحب الكتب وحذف المفعول به كثير وهو في ذلك على نوعين أحدهما أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً والثاني أن يجعل بعد الحذف نسبياً منسياً كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به فن الأول قوله تعالى اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وقوله لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ لأنه لا بد لهذا الموصول من أن يرجع إليه من صلته مثل ما ترى في قوله تعالى الَّذِي يَخْتَبِطُهُ الشَّيْطَانُ وقري قوله تعالى وَمَا عَلَّمَهُ أُيْدِيهِمْ وما علمت ومن انشأ قولهم فلان يعطى ويمنع وبصل ويقطع ومنه قوله عز وجل وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي وقول ذي الرمة * وإن تعنيد بأحد من ذى ضروعها - إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي

هل الشرح اعلم أن المفعول لما كان فصلاً تستقل الجملة دونه ويبعد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسعوضه وإن كان الفعل يفتضيه وحذفه على ضربين أحدهما أن يحذف وهو مراد ملحوظ فيكون سعوضه لضرب من التخفيف وهو في حكم انطوق به والثاني أن تحذفه معوضاً عنه انبثت وذلك أن يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل فيصير من قبيل الأفعال اللازمة نحو حُفِرَ وَشْرِقَ وَدُمَ وَقَعِدَ فالأول نحو قوله تعالى اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ويقدر وقوله أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ومنه قوله تعالى لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى وَأَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ نُنْتُمْ تَزْعُمُونَ فكل هذا على إرادة الهاء وحذفها

تخفيفاً لطول الكلام بالصلة ألا ترى أنه لولا إرادة الهاء بقى الموصول بلا عائد فكان في حكم المنطوق به لأن الدلالة عليه من جهتين من جهة اقتضاء الفعل له ومن جهة اقتضاء الصلة أن كان العائد ومنه قوله تعالى وما عملت أيديهم قرأ عاصم في رواية أبي بكر وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وما عملت بغير هاء وقرأ الباقون وما عملته بالهاء فمن أثبتتها فهو الأصل ومن حذفها فلطول الأمر بالصلة حذفت الهاء تخفيفاً ٥ ويكون التقدير ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم فما في موضع خفض بالعطف على ثمره ويجوز أن تكون ما نافية ويكون المعنى ليأكلوا من ثمره ولم تعمله أيديهم فيكون أبلغ في الامتنان ويقوى ذلك قوله تعالى أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ وإذا قدرته هذا التقدير لم تكن الهاء مرادة لإرادتها لو كانت موصولة والثاني قولهم فلان يعطى ويمنع ويصتر وينفع ويصل ويقطع والمراد يعطى ذوى الاستحقاق ويمنع غير ذوى الاستحقاق وينفع الأولاد ويصتر الأعداء إلا أنه حذف ولم يكن ثم موصول يقتضى راجعاً ولم يكن المراد إلا الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير فصار كالفعل اللازم في الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل وشبهه بالفعل إذا بنى للمفعول من حيث لم يكن الغرض الإخبار عن الفاعل وإنما كان الغرض بيان من وقع به الفعل فصار الفاعل نسيباً منسياً واشتغل الفعل بالمفعول وارتفع وتم الكلام به من غير تشويف إلى سواء فذلك قد يكون الغرض الإخبار عن الفاعل لا غير من غير تعرض لذكر المفعول فأما قول ذى الرمة * وإن تعتذر المحل الخ * فالشعر فيه ٥ قوله يجرح والمراد يجرحها فحذف المفعول لما ذكرنا يصف نفسه بالكرم وقرى الصبيح والتاء للتأنيث والضمير يعود إلى النوق بعول إن اعتذرت النوق بغلة اللبن لأجل المحل عقرنها للأضياف والمراد بذى ضروعها اللبن كما يقال ذو بطنونها والمراد الولد

قال صاحب الكتاب ومن حذف المفعول به حذف المنادى وقد تقدم الكلام عليه

قال الشارح اعلم أن المنادى وإن كان مفعولاً في الحقيقة فإن حذفه لا يحسن كما حسن حذف ٢٠ المفعول فيما تقدم وذلك لأن الفعل العامل فيه وفاعله قد حذفاً وناب حرف النداء عنهما وبقي المنادى من الجملة المحذوفة يدل أنه هو المدعو فإذا حذفه لم يبق من الجملة المحذوفة شيء ولا يعرف المدعو أن حرف النداء إنما يدل على النداء ولا يدل على مدعو محصور لأن حرف النداء إنما ناب مناب الفعل والفاعل نحو أدعو وأنادى ولم ينب عن المفعول فإن وقع بعد حرف النداء جملة أو أمر يدل على المدعو ساغ حذفه ومن ذلك قولهم يا بؤس لزبد والمراد يا قوم بؤس لزبد ومنه بيت الكتاب

* يَا نَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ * والصالحين على سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ*

ويُروى والصالحون وكذلك قوله تعالى أَلَا يَا آتِجِدُوا لِلَّهِ وقد تقدّم الكلام على ذلك بما أغنى عن إعادته،

المفعول فيه

فصل ٩٤

قال صاحب الكتاب هو ظرفُ الزمان والمكان وكلاهما منقسمٌ إلى مُبْهَمٍ ومَوْقُوتٍ ومستعملٍ اسماً وظرفاً ومستعملٍ ظرفاً لا غير فالبهم نحو الحين والوقت والجهات الست والموقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار والمستعمل اسماً وظرفاً ما جاز أن تعتقب عليه العوامل والمستعمل ظرفاً لا غير ما لزم النصب نحو قولك سرنا ذات مرة وبكرة وسحر وساحيراً وطحى وعشاء وعشبة وعنمة ومساء إذا أردت سحراً بعينه وصحى يومك وعشيتك وعشاءك وعنمة ليلتك ومساءها ومثلها عند سوي وسواء ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان تقول سير عليه طويلاً وكثيراً وقليلًا وقديماً وحديثاً

قال الشارح اعلم أن الظرف ما كان وراء لشيء وتسمى الأولي ظروفًا لأنها أوعية لما يجعل فيها وقيل للأمنه والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها والظرف على ضربين ظرف زمان ومكان فالزمان عبارة عن الليالي والآيام قال الشاعر

* قَلِ الدَّهْرُ أَلَا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا * وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَابُهَا*

١٥

وذلك نحو وقت يومًا وساعةً وليلةً وعشاءً وعشبةً ومساءً وما أشبه ذلك من أسماء الزمان نحو السنة والشهر والدَّهْرُ واعلم أن الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق بل الظرف منها ما كان منتصباً على تقدير في واعتباره بجواز ظهورها معه فتقول قلت في اليوم وقت في اليوم ففي مرادة وإن لم تذكرها والذي يدل على ذلك أنك إذا قلت إني عن اليوم قبلت فيه وكذلك سائر الظروف وليس الظرف متضمنًا معنى في فيجب بناءه لذلك كما وجب بناء نحو من وكَم في الاستفهام وأما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ألا ترى أنه يجوز ظهور في معه ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكَم في الاستفهام فلا يقال آمَنَ ولا آمَرٌ وذلك من قبل أن من وكَم لما تضمننا معنى الهمزة صاراً كالمشتبكين عليها فظهور الهمزة حينئذٍ كالتكرار وليس كذلك الظرف فإن الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فأعرف الفرق

بين المتصين للحرف وغير المتصين له بما ذكرته، والظرف ينقسم الى مبهم وموقت والمراد بالمبهم النكرة التي لا تدل على وقت بعينه نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك والمراد بالموقت ما دل على زمان بعينه مخصوص نحو اليوم والليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان وشهر المحرم، وهو ينقسم قسمين قسم يستعمل اسما وظرفا وقسم لا يستعمل الا ظرفا لا غير فالاول كل متمكن من الظروف من اسماء السنين والشهور ه والايام والليالي مما يتعاقب عليه الالف واللام والاضافة من نحو سنة وشهر ويوم وليلة فهذا يجوز ان تستعمله اسما غير ظرف فتزعمه وتجره ولا تقدر معه في نحو اليوم طيب والسنة مباركة وأعجبنى اليوم وعجبت من يومك فتجربها مجرى سائر الاسماء ويجوز ان تنصبها على الظرف فتقول صبت اليوم وقدمت السنة فهذا مقدّر بغى والتقدير صبت في اليوم وقدمت في السنة فكل اسم من اسماء الزمان لك ان تجعله اسما وظرفا الا ما خصته العرب بالظرفية ولم تستعمله مجرورا ولا مرفوعا وذلك يؤخذ سماعا عنهم، والقسم الثاني هو ما لا يستعمل الا ظرفا وذلك ما لزم النصب لخروجه عن التمكن بتضمنه ما ليس له في الاصل من ذلك سحر وسحيرا اذا اردت به سحر يومك فانه غير متصرف ولا منصرف والذي منعه من الصرف انه معدول عن الالف واللام معرفة ومعنى ذلك انه اذا اردت به سحر يومك الذى انت فيه فتريد فيه الالف واللام للتعريف ثم غير عن لفظ ما فيه الالف واللام مع ارادة معناها كما عدل جمع في قولك جاءت النسوة جمع وهو معرفة فاجتمع فيه العدل والتعريف فلم ينصرف لذلك، ه فان قيل العدل انما هو ان تلفظ ببناء وانت تريد بناء آخر لصرب من التوسع في اللغة كعدل عمر عن عمر وجمع عن جمع ساكن الحشو وانت تدعى ان سحر معدول عن السحر والصورتان واحدة قبل العدل وبعده فالجواب ان سحر وان كان فعلا كما ان السحر كذلك فانه لما اتصلت به لام التعريف صارت لامتنزاجها بما عرفته كانتا جزء منه فجرت اللام في السحر مجرى هزة أحمر واجفيل واخريط وتاء تجفاف وياه يرمع فلما عدلت سحر صار كانه عدلت مثالا من هذه الأمثلة الى فعل فان نكر انصرف نحو قوله تعالى الا آل لوط نجينا بسحر لانه قد زال السببان معا بالتنكير لانه انما كان معدولا في حال التعريف وكذلك اذا ادخلته الالف واللام صرفته نحو السحر لانك قد رددته الى الاصل فالعدل ومعنى قولنا غير متصرف انه لا يدخله رفع ولا جر ولا يكون الا منصوبا على الظرف وكذلك كل ظرف غير متصرف والذي منع سحر من التصرف انه يعرف من غير جهة التعريف لان وجوه التعريف خمسة تعريف الاضمار وتعريف العلمية وتعريف الاشارة وتعريف الالف واللام وتعريف

الاضافة الى واحدة من هذه المعارف وليس التعريف في سَحَرَ واحدا منها فلما تعرّف من غير جهة التعريف المعهود خرج عن نظائره فُمنع التصرف لذلك ، فإن صغرته وأنت تريد سَحَرَ يومٍ بعينه انصرف ودخله التنوين ولم ينصرف فلا يدخله الرفع والجَرُّ ولا يكون الا منصوبا أما التنوين فلتنكيره بزوال العدل وذلك أنهم لم يضعوا المصغر مكان ما فيه الالف واللام فيكون معرفة معدولا وأما هونكرة كضَحْوَةٍ وَغُدْوَةٍ وَعَتَمَةٍ وَعِشَاءٍ الا أنه فهم منه ما يفهم من المعارف فلم يتمكن ، وكذلك ضَحَى وَضَحْوَةٌ وَعِشَاءٌ وَعِشِيَّةٌ وَمَسَاءٌ اذا اردت ذلك من يومك لم تكن الا طروفاً وذلك أنك اذا قلت أنا أتيتك عشاء لم يذهب اللفظ الا الى عشاء يومك وكذلك عَتَمَةٍ فلما كان يفهم بها ما يفهم بالمعارف من حَصَرٍ وقت بعينه لم تتسكن عندهم فترفع وتجرّ لا تقول غداً ضَحَى ولا موعداً مساءً ، ومن ذلك ذات مرةٍ تقول سير عليه ذات مرةٍ فنقيم الجارّ والجورّ مقامَ الفاعل ولا نقيم الظرف لانه غير متصرف ١٠ فلا يكون الا نصبا وأما امتنع من التصرف لانها قد استعملت في ظروف الزمان وليست من اسماء الدهر ولا من اسماء ساعاته وأما المرة في الاصل مصدرٌ ألا ترى أنك تقول ضربت مرةً ومرةً والمراد بذاتك ضربةً وضربتين فلما استعمل في الدهر ما ليس من اسماءه ضعف ولم يتمكن في الزمان تمكّن اسماء نحو اليوم والليلة ، فان قيل فأنتم تقولون سبر عليه مقدّم الحاج وخفوق النجم فترفعونه وفي مصادر استعبرت للزمان فما الفرق بينها وبين ذات مرةٍ فيل أن مقدّم الحاج وخفوق النجم وخلافه ١٥ فلان وما أشبهها استعبرت للزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال وقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان لم حذف المضاف وعومرأه فتصرفت بالرفع والجَرِّ حسب تصرف المضاف الحذوف وليس كذلك ذات مرةٍ فانه استعبر للزمان لا على تقدير حذف مضاف بل كأنه اسم من اسماء الزمان ألا ترى أنه لا يجوز إظهار الوقت معه فلا تقول وقت ذات مرةٍ ولا وقت مرةٍ فافترقاء ومثله في منع التصرف ذات يوم وذات ليلة لا تقول سبر عليه ذات يوم او ذات ليلة بالرفع بل هو نصب على الظرف لا غير لأن نفس ذات ليست من اسماء الزمان فجري مجرى ذات مرةٍ ، ومن ذلك بُعِيدَاتٍ يَبِينُ فهو جمعٌ بَعْدَ مصغراً وبَعْدَ وَقَبْلَ لا يمتنان فلا يجوز ان يقال سير عليه قبلك ولا بَعْدَكَ بالرفع والذي منعها من التصرف وانتمكن أنبها ليسا اسمين لشئ من الأوقات كالليل والنهار والساعة والظهر والعصر وأما استعلا في الوقت للدلالة على التقدم والتأخر فلم يتمكن تمكّن اسماء الزمان ، وأما قولهم فعلت ذلك بكرة فهو كضَحْوَةٍ وَعَتَمَةٍ اذا اردتهم من يومٍ بعينه فلا ينصرف لانه نكرة فهم منها ما يفهم من المعارف فخرج

عن اصناف فلم يتمكن وقد تقدم شرح ذلك ، ومما يختار فيه الظرفية ولا يتمكن تمكن اسماء الزمان صفات الاحيان نحو طويل وقليل وحديث تقول سير عليه طويلا وسير عليه حديثا وسير عليه قليلا فلا يحسن ههنا الا النصب على الظرف وهو المختار وذلك لانك اذا جئت بالنعته ولم تجئ بالمنعوت ضعف وكان الاختيار فيه ان لا تخرج عن الظرفية لانك اذا قلت سير عليه طويلا فالطويل يقع على كل شيء طال من زمان وغيره فاذا اردت به الزمان فكأنك استعملت غير لفظ الزمان فصار بمنزلة قولك ذات مرة وبُعَيْدَاتِ بَيْنٍ فلم يقع موقع الاسماء واختير نصبها على الظرف الا ان ينقدما موصوف فحينئذ تقول سير عليه زمن طويل وسير عليه وقت حديث وبويد عندك ضعف الصفة انه لا يحسن ان تقول اتيتك بجيد وانت تريد بدرهم جيد وتقول اتيتك به جيذا لما لم تقع الصفة الا ان يتقدم الموصوف جعلوه حالا ، واعلم ان جميع الافعال يتعدى الى كل ضرب من الازمنة مبهما كان او مختصا ١٠ كما يتعدى الى كل ضرب من ضروب المصادر لان دلالة عليهما واحدة وهي دلالة مطابقة ودلالته على كل واحد منهما تضمن لان الافعال صيغت من المصادر بأقسام الزمان فلما استويا في دلالة الفعل عليهما استويا في تعدييه اليهما فتقول تمت اليوم وقت يوما كما تقول ضربت ضربا وضربت الضرب الذي تعلم ، واما المكان فكل ما تصرف عليه واستقر فيه من اسماء الارضين وهي على ضربين مبهم ومختص فالمبهم ما لم يكن له نهاية ولا أقطار حصره نحو الجهات الست كخلف وقدام وفوق وتحت وبمنة وبسرة ووراء ومكان ونحو ذلك والمختص ما كان له حد ونهاية نحو الدار والمسجد والجامع والسوق ونحو ذلك ، وليست الأمكنة كالآزمنة التي يعمل فيها كل فعل فتنصب نصب الظروف وذلك لان الفعل يدل على زمان مخصوص إما ماضٍ وإما حاضٍ وإما مستقبل وإذا دل على الخاص كان دالا على المبهم انعم لان الخاص يدل على انعام وزيادة اذ العام داخل في الخاص فكل يوم جمعة زمان وليس كل زمان يوم جمعة والفعل إنما يتعدى بما فيه من الدلالة فلذلك يتعدى كل فعل الى كل زمان مبهما كان او مختصا ٢٠ وليست الأمكنة كذلك لان دلالة الفعل على المكان ليست لفظية وإنما هي التزام ضرورة ان الحدوث لا يكون الا في مكان ولا يدل على ان ذلك امكن للجامع او مكة او السوق ولذلك يتعدى الى ما كان مبهما منه لدلالته عليه تقول جلست مجلسا ومكانا حسنا ووقفت قدامك ووراءك فتنصب ذلك كله على الظرف ، فان قيل فأنت تزعم ان الفعل إنما يعمل بحسب دلالة وليس في الفعل دلالة على مكان حسن ولا على قدام زبد ولا على وراء الخواب ان الفعل غير المتعدى إنما يتعدى الى

المكان المبهم وقد ذكرنا أنّ المبهم ما ليس له نهايةٌ ولا أقطارٌ تحصره وأنت إذا قلت قلت مكانا حسنا لم يخصر بالنهاية والحدود وكذلك إذا قلت قلت خلف زيد لم يكن لذلك الخلف نهايةً تقف عليها وكذلك إذا قلت قدام زيد لم يكن لذلك حدٌ ينتهي اليه فكان مبهما من هذه الجهة فانتصب على الطرف بلا خلاف، وقال ابو العباس إذا قلت جلست مكانا حسنا وقت خلف زيد فالفعل إنما يتعدى إلى مكان مبهم وإنما نعتته بعد أن عمل فيه الفعل وكذلك جلست خلفك ووراءك لأن خلفا لا ينفك منه شيء أن يكون خلف واحد وإنما أضافه بعد أن كان مطلقا وعمل فيه الفعل فإن كان المكان مخصوصا لم يتعد اليه ألا كما يتعدى إلى زيد وعبرو فكما أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول به ألا بحرف جر كذلك لا يتعدى إلى ظرف من الأمكنة مخصوص ألا بحرف جر نحو وقفت في الدار وقفت في المسجد وجلست في مكة لأن الفعل لا يدل على أنه في الدار أو المسجد أو مكة فلم يجوز أن يتعدى اليه بنفسه، فأما قولهم دخلت البيت وذهبت الشام فهو شأن وجوازه على إرادة حرف الجر نحو قوله أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * والمراد أمرتك بالخير ألا أن دخلت مختلف في كونه متعديا بنفسه أو غير متعد فقال قوم هو غير متعد لأمر منها أن مصدره على فعول نحو الدخول وفعول غالب في الافعال غير المتعدية نحو الخروج والقعود ولأن نظيره ونقيضه كذلك فنظير دخلت عبرت ونقيضه خرجت وكلاهما لازم غير متعد فحكم عليه بالضرورة لذلك قالوا وإنما قيل دخلت البيت على ١٥ تقدير حرف الجر ثم حذف لكثرة الاستعمال، وقال ابو العباس هو من الافعال التي تتعدى تارة بأنفسها وتارة بحرف الجر نحو نصحت زيدا ونصحت لزيد وشكرته وشكرت له فكذلك قلت دخلت الدار ودخلت فيها وهو الصواب لأنه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكانا واحدا كثر استعماله فيه كما كانت ذهبت مقصورة على الشام فلما كان دخلت شائعا في سائر الأمكنة دل على صحة مذهب ابى العباس وأما ذهبت فتفق على كونه غير متعد بنفسه وقد حذف منه حرف الجر، واعلم أن ٢. ظرف المكان على ضربين أيضا متصرف وغير متصرف فالتصرف منه ما جاز رفعه وخفضه ودخلته الالف واللام نحو خلف وقدام وفوق وتحت ومكان وموضع فهذه كلها متصرفة تقول قدامك قضاة وخلفك واسع قال الشعر

* قَعَدْتُ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ * مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا *

فرع خلفها وأمامها لأنه بدل من مولى المخافة، وغير المتصرف نحو عند وسوى إذا كان بمعنى غير فهذه

لا تدخلها لأمر المعرفة ولا يجوز رفعها قَماً عِنْدَ فلا يدخلها من حروف الجر سوى مِنْ وحدها وذلك
لكثرة تَوَرُّقٍ مِنْ وَسَعَةٍ مواضعها وضمومٍ تصرفها فنقول جئْتُ من عِنْدِهِ ولا نقول جئْتُ الى عِنْدِهِ لَعَدَمِ
تصرفِ إِلَى، وأما سِوَى فلا يجوز فيها إلا النصب على الظرف والذي يدل على أنها ظرفٌ أنها تقع
صلةً للموصول فنقول جاعنى مَنْ سِوَاكَ ولا يحسن جاعنى مَنْ غَيْرِكَ، وايضا فإن العامل قد يخطأها ويجعل
هـ فيما بعدها نحو قوله * إِنْ سِوَاءِهَا * دَقًّا وَجُودًا * وهذا المعنى لا يكون إلا فى الظرف وقد دخلها
حرف الجر شاذًّا قال * وما قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَاتِكَا * كأنه حملها للضرورة على غَيْرٍ ومعناها
المكان فاعرفه،

فصل ٩٥

١. قال صاحب الكتاب وقد يجعل المصدر حيناً لَسَعَةِ الكلام فيقال كان ذلك مَقْدَمَ الحَاجِّ وَخُفُوقِ
النَّجْمِ وَخِلَافَةَ فُلَانٍ وَصَلَوَةَ الْعَصْرِ ومنه سِيرَ عَلَيْهِ تَرَوِّجَتَيْنِ وَأَنْتَظِرَ بِهِ تَحَرَّ جَزُورَيْنِ وقوله تعالى وَأَذْبَارَ
الْأَنْجُمِ،

قال الشارح اعلم أنهم قد جعلوا المصادر أحياناً وأوقاتاً توسعاً وذلك نحو خُفُوقِ النجم بمعنى مَغِيبِهِ
وَخِلَافَةَ فُلَانٍ وَصَلَوَةَ الْعَصْرِ فَالْخِلَافَةُ وَالصَّلَاةُ مصدران فى الحقيقة جُعِلَا حيناً توسعاً وإيجازاً فَالتَّوَسُّعُ
١٥ بِجَعْلِ الْمَصْدَرِ حيناً وليس من أسماء الزمان والإيجاز الاختصارُ بحذف المضاف اذ التقديرُ فى قولك
فعلته خُفُوقِ النجم وَصَلَوَةَ الْعَصْرِ وَقَتَ خُفُوقِ النجم وَوَقْتَ صَلَاةِ الْعَصْرِ فحذف المضاف وأقيم المضاف
اليه مقامه واختص هذا التوسُّعُ بالأحداث لأنها منقضية كالأزمنة وليست بابتنة كالأعيان فجاز جعل
وجودها وانقضائها أوقاتاً للأفعال وظروفاً لها كاسماء الزمان، قال سيبويه وليس ذلك بآبعد من قولهم وُلِدَ
له سِتْنُونَ عاماً يعنى أن حذف الوقت من مقدم الحَاجِّ وخُفُوقِ النجم وإقامة المضاف اليه مقامه ليس
٢. بآبعد من قولهم وُلِدَ له سِتْنُونَ عاماً اذ التقديرُ وُلِدَ له الْأَوْلَادُ فى سِتِّينَ عاماً فحذفت الأولاد وفى فالحذف
شيئان ولحذف وفى قولك خُفُوقِ النجم شىء واحد وهو زَمَنٌ أو وَقْتُتٌ إلا أن الصيغة تقتضى فى وُلِدَ
له سِتْنُونَ عاماً أن يكون التقديرُ وُلِدَ له أَوْلَادٌ سِتِّينَ عاماً ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه
وجعل الأولاد للأعوام مجازاً اذ كانت فيها كما يقال لَيْلٌ نَائِمٌ ونهارٌ صَائِمٌ لأنَّ النَّوْمَ فى الليل وَالصَّوْمَ
فى النهار ومن ذلك سِيرَ عَلَيْهِ تَرَوِّجَتَيْنِ وَأَنْتَظِرَ بِهِ تَحَرَّ جَزُورَيْنِ يريد زَمَنَ تَرَوِّجَتَيْنِ وزَمَنَ تَحَرَّ جَزُورَيْنِ

والمراد مُدَّةُ هذا الزمن، والترويحَين تثنيةُ الترويجةِ واحدةِ التروايحِ في الصلوة يقال صلى ترويحَين وصلى خمسَ ترويحَاتٍ. وهي أزمانٌ مُوقَّنةٌ تقع في جوابِ متى من حيثُ هي موقَّنةٌ فيقال متى سِيرَ عليه فيقال خفوقَ النجم ومقدمَ الحاجِّ وصلوةَ العصر وتقع في جوابِ كم من حيث كانت مُدَّةٌ معلومةٌ فإذا قيل كم سِيرَ عليه جاز أن يكون جوابُه مقدمُ الحاجِّ وخلافةُ فلان إن شئتَ رفعتَه بفعلٍ ما لم يسمَّ فاعله وإن شئتَ نصبتَه على الظرف كلَّ ذلك عرَبِيٌّ جَيِّدٌ وقد تقدَّم علَّةُ ذلك، فأما قوله تعالى وإدبارَ النجوم فُرى بكسر الهمزة وفتحها فن كسر كانت مصدراً جعل حيناً توسعاً فهو من بابِ خفوقَ النجم ومقدمَ الحاجِّ ومن فتح الهمزة كان جمعَ دُبُرٍ على حدِّ قُفُلٍ وأَقْفَالٍ أو دُبُرٍ على حدِّ طُنُبٍ وأَطْنَابٍ وقد استعمل ذلك ظرفاً كقولك جئتُك في دُبُرِ كلِّ صلوةٍ وفي أدبارِ الصلوات قال الشاعر

* على دُبُرِ الشَّهْرِ الحَرَامِ بَارِضْنَا * وما حَوْلَهَا جَدَّتْ سِنُونُ تَلَمَّعْ *

١. ففَرَّاءَةٌ من كسر الهمزة أُدْخِلَ في الظرفِيَّةِ من قِراءةٍ من فتح ولذلك يَقْدَلُ ظَهْرُ في مع المكسورة بحلافٍ من فتح،

فصل ٩٩

قال صاحب الكتاب وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى في اتساعاً فيجري لذلك مجرى المفعول ١٥ به فيقال الذي سِرَّتْهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وقال * وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَهَامِرًا * وبضاف إليه كقولك * يا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ * وقوله تعالى بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَلَوْلَا الْاِتِّسَاعُ لَقِيلَ سِرْتُ فِيهِ وَشَهِدْنَا فِيهِ، قال الشارح قد تقدَّم قولنا أن الظرف ما كان منتصباً على تقديرٍ في وذلك لأن الظرفِيَّةَ معنى زائدٌ على الاسم فعلم أن ثَمَّ حرفاً أفاده وليس ثَمَّ حرفٌ هذا معناه سوى في فلذلك قيل أنها مقدرةٌ مرادةٌ فإذا قلت صُمْتُ الْيَوْمَ وجلسْتُ خَلْفَكَ جاز أن يكون انتصابُه على الظرف على تقديرٍ في وجاز أن يكون مفعولاً على السَّعَةِ فإذا جعلته ظرفاً على تقديرٍ صُمْتُ في اليوم وجلسْتُ في خَلْفِكَ فتقديرُ وصولِ الفعل إلى الاسم بتوسطِ الحرف الذي هو في فأنت تنبئ بها وإن لم تُلِظْ بها وإذا جعلته مفعولاً به على السَّعَةِ فأنت غيرُ نَائِلٍ بل تَقْدِرُ الْفِعْلَ وَفَعِ بِالْيَوْمِ كما يقع ضربتُ بزبد إذا قلت ضربتُ زيدا وهو مَحْزٌ لأنَّ الصَّوْمَ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْيَوْمِ كما يُؤَثِّرُ الضَّرْبُ فِي زَيْدٍ فَالْفِعْلُ عَلَى ضَرْبِ زَيْدٍ وَالْمَعْنَى أَنَّمَا هُوَ فِي الْيَوْمِ وَفِي خَلْفِكَ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ مَعْنَى الظَرْفِيَّةِ وَلِذَلِكَ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْعَمَلُ اللَّازِمُ نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ الْيَوْمَ

وَالْمُنْتَهَى فِي التَّعَدَّى نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَوْمَ وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَاهِمَ السَّاعَةِ أَلَا تَرَى أَنَّ ضَرَبْتُ أَمَّا
يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ وَأَعْطَيْتُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَا غَيْرَ فَلَوْلَا بَقَاءُ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ مَا جَازَ تَعَدَّى
الْلازِمَ وَالْمُنْتَهَى فِي التَّعَدَّى لِأَنَّ الْمُنْتَهَى كَالْلازِمِ، وَلَا يَكُونُ هَذَا الْاِتِّسَاعُ إِلَّا فِي الظَّرُوفِ الْمُمْكِنَةِ وَهِيَ
مَا جَازَ رَفْعُهَا نَحْوُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَزْمَنَةِ وَخَلْفِ وَقُدَّامِ وَشِبْهَيْهِمَا مِنَ الْأَمْكِنَةِ فَأَمَّا غَيْرُ الْمُمْكِنَةِ
نَحْوُ سَاخَرُ وَبُكَرَةٌ إِذَا أُرِيدَ بِهِمَا مِنْ يَوْمٍ بَعِينَةٍ وَعِنْدَ وَسَوَى وَنَحْوِهَا مِمَّا تَقْدَمُ وَصَفُهُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا
الْاِتِّسَاعُ إِذَا قُلْتَ ثَمْتُ سَاخَرُ وَصَلَّيْتُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لَمْ يَكُنْ فِي نَصْبِهَا إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الظَّرْفِيَّةُ،
وَفَائِدَةُ هَذَا الْاِتِّسَاعُ تَظْهَرُ فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْكَ إِذَا كُنَّيْتَ عَنْهُ وَهُوَ ظَرْفٌ لَمْ يَكُنْ بُدًّا مِنْ ظَهْوَرٍ فِي
مَعْمُورَةٍ تَقُولُ الْيَوْمَ قُمْتُ فِيهِ لِأَنَّ الْأَضْمَارَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا وَإِنْ اعْتَقَدْتَ أَنَّ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى
السَّعَةِ لَمْ تَظْهَرِ فِي مَعْدِ لَاتِهَا لَمْ تَكُنْ مَنُورِيَّةً مَعَ الظَّاهِرِ فَتَقُولُ الْيَوْمَ قُمْتُ وَالَّذِي سَرَتْهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَمَّا
١٠. قَوْلُ الشَّاعِرِ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ

* وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا * قَلِيلَ سَوَى الطَّعْنِ الْنِهَالِ نَوَافِلُهُ *

فَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يُظْهَرْ فِي حِينَ أَضْمَرَهُ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مَفْعُولًا بِهِ تَجَاوَزًا وَلَوْ جَعَلَهُ ظَرْفًا عَلَى أَصْلِهِ لَفَاعِلُ
شَهِدْنَا فِيهِ وَسُلَيْمٌ وَعَامِرٌ قَبِيلَتَانِ مِنْ قَيْسِ بْنِ عِيلَانَ وَالنَّوَافِلُ هُنَا الْغَنَائِمُ يَقُولُ لَمْ نَعْنَمْ إِلَّا النُّفُوسَ
بِمَا أَوْلَيْنَاهُمْ مِنْ كَثَرَةِ الطَّعْنِ وَالنِّهَالِ الْمُتَوَاتِرَةِ بِالدَّمِ وَأَصْلُ النَّهْلِ أَوَّلُ الشَّرْبِ، وَالثَّانِي أَنْكَ إِذَا جَعَلْتَهُ

١٥ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى السَّعَةِ جَازَتْ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ * يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ * أَضَافُوا اسْمَ
الْفَاعِلِ إِلَى اللَّيْلَةِ كَمَا تَقُولُ يَا ضَارِبَ زَيْدٍ إِذَا أَصَفْتَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ وَإِذَا قُلْتَ سَرَقَ
عَبْدُ اللَّهِ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ جَازَ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا وَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَع مَالِكِ
يَوْمَ الدِّينِ فَيَوْمَ الدِّينِ ظَرْفٌ جُعِلَ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ وَلِذَلِكَ أُصِيبَ إِلَيْهِ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

* رَبِّ ابْنِ عِمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ * طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلُ *

٢٠ جَعَلَهُ مَفْعُولًا بِهِ حِينَ أَضَافَ إِلَيْهِ وَرَبَّمَا نَصَبُوا هُنَا الظَّرْفَ وَخَفَضُوا الزَّادَ وَبِفَصْلٍ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ
إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ * لِلَّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مِنْ لَامِهَا * وَهَذَا الْفَصْلُ أَمَّا يَجْسُنُ فِي الشَّعْرِ وَهُوَ قَبِيحٌ
فِي الْكَلَامِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَع بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَإِنَّهُ أَضَافَ الْمَصْدَرَ إِلَيْهِمَا وَجَعَلَ ذَلِكَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ
يَكُونَ عَلَى إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَجْنِكَ وَالْمَعْنَى بِسُؤَالِهِ
نَجْنَكَ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ بَلْ مَكْرُكَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارَ جَعَلَهُمَا مَفْعُولَيْنِ عَلَى السَّعَةِ لَمْ أَضَافَ إِلَيْهِمَا، وَالْأَمْرُ

الثاني أن يكون جعل المكر لهما لانه يكون فيهما كما يقال ليئلا نائم ونهار صائم جعل ذلك لهما لحدوثه فيهما فيكون حينئذ من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ونحو قوله * طلب المعقب حقه المظلوم * وأما امتنعت الاضافة الى الطرف لان معنى الطرف ما كانت فيه في مقدرة محذوفة فاذا صرحنا بقي او بغيرها من حروف الجر فقد زال عن ذلك المنهاج واذا أضفنا اليه فقد صارت الاضافة بمنزلة حروف الجر فخرج من أن يكون طرفا فاعرفه،

فصل ٩٧

قال صاحب الكتاب وينصب بعامل مضمر كقولك في جواب من يقول لك متى سرت يوم الجمعة وفي المثال السائر * أسائر اليوم وقد زال الظاهر * ومنه قولهم لمن ذكر امرا قد تقدم زمانه حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ وأسمع الآن * ويضمر عامله على شريطة التفسير كما صنع في المفعول به تقول اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله مقدرا سرت اليوم وأينطلق يوم الجمعة،

فال شارح لما كان الطرف احد المفعولات كان حكمه حكم المفعول فكما ان المفعول به ينتصب بعامل مضمر لدلالة قرينة حالية او لفضية على ما مضى شرحه فكذا الطرف قد يضمر عامله اذا دل الدليل عليه في ذلك قولك في جواب من قال لك متى سرت فتقول يوم الجمعة وذلك أن متى ظرف في موضع نصب بسرت فوجب ان يكون للجواب منصوبا ان اختيار أن يكون للجواب على حد السؤال ولا يكون منصوبا بسرت هذه الظاهرة لانها قد اشتغلت بمتى ولا يكون للفعل الواحد طرفا زمان فوجب أن يكون منصوبا بسرت أخرى منوية دل عليها هذا الظاهر والتقدير سرت يوم الجمعة ولو أظهر لكان عربيا جيدا وحذفه حسن لما في اللفظ من الدليل عليه وصار بمنزلة قولك من عندك فان شئت قلت زيدي ولم تأت بالخبر لدليل ما في السؤال عليه وإن شئت أقيت به وقلت زيدي عندي فكذاك ههنا،

٢. ومن ذلك قولهم في امثال السائر * أسائر اليوم وقد زال الظاهر * هذا المثل يضرب لمن يرجو تجاح صلبته وتبين له اليأس منها والمراد أنك تسير سائر اليوم اي باقي اليوم مأخوذا من السور وهو البقية ومنه للحديث اذا شربتم فاستروا اي اتركوا في الاناء بقية هكذا ذكره الفارابي، ومن ذلك قولهم حينئذ الآن يحين ظرف اضيف الى ان وفيه لغتان منهم من يبينه على الفتح لضافته الى غير متمكن ومنهم من يعربه على الاصل والتنوين فيه تنوين عوض من الجملة الى حرف ان أن تصاف اليها والآن ظرف

ايضا ولا بد لكل واحد منهما من عامل ولا عامل في اللفظ فكانا مقدَّرتين في النية والتقدير كان هذا حينئذٍ وأسمع الآن إلى كان رجلا سمع آخر يذكر شيئا في زمن ماضٍ لا يُهْم ولا يعنى فأراد ان يصرفه عن ذلك وبخاطبه على ما يعنیه فقال حينئذٍ الآن كأنه قال الذى تذكر كان حينئذٍ وأسمع إلى الآن فكان تامَّةً وهي عاملة في حينئذٍ وأسمع عامل في الآن ولا تكون كأن عاملة فيهما لأن الفعل الواحد لا يكون له ظرفا زمانا ، وقد شبهه سيبويه بقولهم تالله كاليوم رجلا والمراد ما رأيت رجلا كرجل أراه اليوم فأضافوا الرجل المرتضى الى اليوم فصار لفظه كرجل اليوم ثم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف اليه مقامه ، ومما حذف فيه عامل الظرف اذا شغلت الفعل عنه بصميره نحو قولهم اليوم سرت فيه وأيسر الجمعة ينطلق فيه عبد الله والتقدير سرت اليوم سرت فيه وأينطلق عبد الله يوم الجمعة ينطلق فيه لما شغلت الفعل عنه بصميره لم يصل الى هذا الظاهر فأضمرت ناصبا صار هذا الفعل تفسيرا له كما تقول زيدنا ضربته ، فاذا كان الظرف متمكنا وقد تقدم وصف المتمكن كان لك في نصبه وجهان على ما تقدم احدهما أن تنصبه من طريق الظرف وتنوى في مقدرة والآخر أن تنصبه ولا تنوى في وهذا هو المفعول على سعة الكلام واذا شغلت الفعل عنه وقد قدرته تقدير الظرف قلت يوم الجمعة قتت فيه وإن كان بتقدير المفعول قلت قتته من غير في ومنه قول الشاعر * ويوم شهدناه * والرفع جائز نحو يوم الجمعة القتال فيه واليوم سرت فيه واختير الرفع والنصب هنا لاختياره في زيد ضربته فكل موضع يختار فيه الرفع هناك يختار فيه الرفع ههنا وكل موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب ههنا فاعرفه ،

المفعول معه

فصل ٩٨

قال صاحب الكتاب هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وإنما ينتصب اذا تضمن الكلام فعلا نحو قولك ما صنعت وأباك وما زلت أسير والنيل ومن أبيات الكتاب ١ وكونوا أنتم وبني أبيكم * مكان الكليتين من الطحال * ومنه قوله عز وجل فاجمعوا أركم وشركاءكم أو ما هو بمعناه نحو قولك ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا لأن المعنى ما تصنع وما تلبس وكذلك حسبك وزيدا درهم وقطك وكعبك مثله لأنها بمعنى كفاي دل * فما لك والتلدد حول تجدد * وهل * فحسبك والصحاك سيف مهتد .

قال الشارح اعلم ان المفعول معه لا يكون الا بعد الواو ولا يكون الا بعد فعل لازم او مُنتَهٍ في التعدى نحو قولك ما صنعت وأباك وما زلت أسير والنيل ولو تُرِكَت الناقة وفصيلها لَرَضَعَهَا وأما افتقرت الى الواو لضعف الافعال قبل الواو عن وصولها الى ما بعدها كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الاسماء ونصبها ايها فكما جاؤا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الافعال لضعفها عن مباشرة الاسماء بأنفسها عُرْفًا واستعمالًا فكذلك جاؤا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل فاذا قلت استنوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيبالسة فالاصل استنوى الماء مع للخشبة وجاء البرد مع الطيبالسة وكانت الواو ومع ينتقار مَعْنِيَاهُمَا وذلك ان معنى مع الاجتماع والانضمام والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه اليه فأقاموا الواو مقام مع لانهما أخف لفظا وتُعطى معناها ولم تكن الواو اسما يعمل فيه الفعل كما عمل في مع النصب فانتقل العمل الى ما بعد الواو كما صنعت في الاستثناء ألا ترى أنك اذا استثنيت باسم أكثر فيه الفعل نحو قام القوم غير زيد نصبت غيراً بالفعل قبله لانه اسم يعمل فيه العامل فاذا جئت بالواو قلت قام القوم الا زيدا انتقل العمل الى ما بعد الواو لان الواو حرف لا يعمل فيه العامل فان قيل هلا خفصتم ما بعد الواو ان الدليل يقتضى ذلك لوجهين احدهما انها موصلة للفعل قبلها الى الاسم الذى بعدها كايصل حروف الجر التالى انها نائبة عن مع ومع خافضة فكان ينبغي أن تكون خافضة ايضا فالجواب ان الواو هنا تفارق ما ذكرتم وذلك ان الواو في المفعول معه من نحو فت وزيدا جارية هنا مجرى حروف العطف والذى يدل على ذلك ان العرب لم تستعملها قط بمعنى مع الا في الموضع الذى لو اسنعت فيه عاطفة لحاز ألا ترى أنك اذا قلت قت وزيدا لم يمنع أن تقول قت وزيد فتعطفه على ضمير الفاعل وكذلك اذا قلت لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها لو رفعت الفصيل بالنعطف على الناقة لحاز ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس اى مع طلوع الشمس لم يجز عند احد من النحويين والعرب وأما لم يجز ذلك عندهم لانك لو رمت أن تجعلها عاطفة على التاء لم يجز لان الشمس لا يسوغ فيها انتظار احد كما يسوغ في قت وزيدا قت وزيد فتعطف زيدا على التاء لانه يجوز من زيد القيام كما يجوز من المتكلم ويؤيد عندك كون الواو في مذهب العاطفة وإن كانت بمعنى مع أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل كما يجوز في غيره من المفعولين وفي مع اذا أنشئت بهاء واذا كنت في مذهب العاطفة لم يجز ان تعمل جرًا ولا غيره لان حروف العطف لا اختصاص لها بالاسماء دون الافعال بل تُبَاشِرُ الافعال مباشرة الاسماء والحروف التى تباشر الاسماء والافعال لم يجز

أن تكون عاملةً إذ العامل لا يكون ألا مختصاً بما يعمل فيه وإذا لم يجز أن تعمل الواو شيئاً كان ما بعدها منصوباً بالفعل الذي قبلها هذا مذهب سيبويه ، وكان أبو الحسن الأخفش يذهب في المفعول معه إلى أنه منصوبٌ انتصابَ الظرف قال وذلك أن الواو في قولك قمت وزيدا واقعةٌ موقعٌ مع فكأنك قلت قمت مع زيد فلما حذف مع وقد كانت منصوبةً على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيدٌ بعدها على حذف انتصاب مع الواقعة الواو موقعها وقد كانت مع منصوبةً بنفس قمت بلا واسطةٍ فكذلك يكون انتصابُ زيد بعد الواو جازياً مجزئاً انتصابِ الظروف والظروف مما تتناولها الأفعال بلا واسطةٍ حرف لأنها مقدرةٌ بحرف الجر فإذا الواو ليست موصلةً للفعل إلى زيد على مذهبه كما يفول سيبويه وأصحابنا وإنما هي مصلحةٌ لزيد أن ينصب على الظرف بتوسطها ، وكان الزجاج يقول أنك إذا قلت ما صنعت وزيدا إنما تنصب زيدا باضمار فعل كانه قال ما صنعت ولا بست زيدا قال وذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في مفعول وبينهما الواو ، وذهب الكوفيون في المفعول معه إلى أنه منصوبٌ على الخلاف قالوا وذلك أنا إذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوى الخشبة لأن الخشبة لا تكون معوجةً فتستوى فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف قالوا وهذا قاعدتنا في الظرف نحو قولك زيدٌ عندك ، والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول لأنه وإن لم يكن متعدياً فقد قوى بالواو النابتة عن مع فتعدى كما تعدى الفعل المفعول ١٥ بحرف الجر نحو مررت بزيد ألا إن الواو لا تعمل لما ذكرناه من أنها في مذهب العطف وذلك لأنها في الأصل عاطفةٌ والعاطفة فيها معنيان العطف والجمع فلما وضعت موضع مع خلعت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع فيها كما أن فاء العطف فيها معنى العطف والاتباع فإذا وقعت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وبقي معنى الاتباع ، وأما ما ذهب إليه أبو الحسن من أن ما بعد الواو منصوبٌ على الظرف فضعيف لأن قولك استوى الماء والخشبة وسرت النيل وكنيت وزيدا كالأخوين لبست ٢٠ الاسماء فيها ظروفاً فلا تنتصب انتصابها ، وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوبٌ باضمار فعل فهو ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحةٌ وقوله الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو فهو فاسدٌ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه وقد بينا أن المفعول معه قد تعلّق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغي أن يعمل مع وجودها ألا ترى أنك تقول ضربت زيدا وعمرًا فيعمل الفعل في

عمره بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى كذلك ههنا ، وأما ما ذهب اليه الكوفيون فضعيف جداً لأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للآول فجاز نصب الآول أيضاً لأنه مخالف للثاني لأن الثاني اذا خالف الآول فقد خالف الآول الثاني فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الآول ، ثم هو باطل بالعطف الذى يخالف فيه الثاني الآول نحو قولك قام زيد لا عمرو ونظائر ذلك فلو كان ما ذكره من المخالفة لازماً لم يكن ما بعد لا فى العطف الا منصوباً فان قيل نحن متى عطفنا اسماً على اسم بالواو دخل الثاني فى حكم الآول واشتركا فى المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم اختصاصتم هذا الباب بمعنى مع قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أن الواو التى للعطف توجب الاشتراك فى الفعل وليس كذلك الواو التى بمعنى مع لأنها توجب المصاحبة فاذا عطف بالواو شيئاً على شئ دخل فى معناه ولا توجب بين المعطوف والمعطوف اليه ملازمة ومقارنة كقولك قام زيد وعمرو فليس احداً ملازماً للآخر ولا ١. مصاحباً له واذا قلت ما صنعت وأباك فلما تريد ما صنعت مع أبيك وأين بلغت فيما فعلته وفعل بك واذا قلت استوى الماء والخشبة وما زلت أسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة فاما قول الشاعر * وكونوا أئتمروا ببنى أبيكم الخ * البيت من أبيات الكتاب والشاهد فيه نصب بنى أبيكم بالفعل الذى قبله وهو فكونوا بوساطة الواو والمراد أنه يجتهد على الائتلاف والتغارب فى المذهب وضرب لهم المثل بقرب الكلبيين من الطححال اى لتكن نسبتمكم الى بنى أبيكم ونسبة بنى أبيكم اليكم نسبة الكلبيين الى الطححال ، وأما قوله تعالى فاجمعوا أمركم وشركاءكم فإن الفراء السبعة أجمعوا على قطع الهمزة وكسر الميم يقال أجمعت على الأمر وأجمعت فذهب قوم الى أنه من هذا الباب مفعول معه وذلك لأنه لا يجوز ان يعطف على ما قبله لأنه لا يقال أجمعت شركائى إنما يقال جمعت شركائى وأجمعت امرى فلما لم يجوز فى الواو العطف جعلوها بمنزلة مع مثل جاء البرن والطيايسة وجوز ان تضمن للشركاء فعلا يصح ان يحمل عليه الشركاء ويكون نفديرة فاجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم ٢. كما دل

* لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا * متقلداً سيقاً ورمحاً *

يريد متقلداً سيفاً ومتعللاً ربحاً لتعذر حمله على ما قبله لأنه لا يقل تغللت الرمح كما لا يقال أجمعت الشركاء ، وروى الأصمعى عن نافع فاجمعوا امركم وشركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم فعلى هذه الفراءة يجوز ان يكون الشركاء معطوفاً على ما قبله وأن يكون مفعولاً معه ، وأما قولهم ما لك وزيد وما

شأنك وعمراً فهو نصبٌ أيضاً وأما نصبوا فهنا لأنه شريك الكاف في المعنى ولا يصح عطفه عليها لأن الكاف ضميرٌ مخفوضٌ والعطف على الصمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة الخافض ولم يجز رفعه بالعطف على الشأن لأنه ليس شريكاً للشأن لأنه لم يرد أن يجمع بينهما وأما المراد ما شأنك وشأن عمرو وقال سيبويه فإن أراد ذلك كان ملغزاً يعني إن أراد ما شأنك وما شأن عمرو كان خلاف المفهوم من اللفظ ٥ فيكون المتكلم به ملغزاً فلما لم يجز خفضه ولا رفعه حمل الكلام على المعنى وجعل ما شأنك وما لك بمنزلة ما تصنع فصار كأنك قلت ما صنعت وزيدا ولزم النصب هنا لأنه قد كان فيما يمكن فيه العطف جائزاً نحو قولك ما شأن عبد الله وزيدا وما لزيد وأخاه فصار هنا لازماً وهو من قبيل أحسن القبيحين لأن الاضمار والحمل على المعنى فيه ضعفٌ مع جواره والعطف على المصير المخفوض ممتنع فصار هذا كما لو تقدمت صفة النكرة عليها من نحو * لَيْتَ مَوْحِشًا طَلًّا * لأن الحال من النكرة ١٠ ضعيفٌ وتقديم الصفة على الموصوف ممتنع فحمل على الجائز وإن كان ضعيفاً كذلك ههنا، وأما قول الشاعر

* فَأَ لَكَ وَالتَّلْدَدَ حَوْلَ أَجْدٍ * وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرِّجَالِ ١

البيت لمسكين الدارمي والشاهد فيه نصبُ التلدد باضمار فعل تغديره ما تصنع وتلبس التلدد والمعنى ما لك تُقيم بجدي تتردد فيها مع جديها وتترك تهمامة مع لحاق الناس بها لحصبيها والتلدد ٥ الذهاب والنجى * حَبْرَةٌ، ومنه قولهم حسبك وزيدا درهم وكفيك وقطك في معنى حسبك كله منصوب لأنه يقبح حماله على الكاف لأنها ضميرٌ مجرورٌ فحمل على المعنى أن المعنى كفاك فكأنه قال كفاك وزيدا درهم وحسبك وزيدا درهم قال الشاعر

* إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَى * فَحَسْبُكَ وَالصَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ *

فنصب الصحاك لامتناع حمله على الصمير المخفوض وكان معناه يكفيك ويكفى الصحاك،

قال صاحب الكتاب وليس لك أن تجره حملاً على المكثي فإذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار كقولك ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه وما شأن قيس والبر تسرقه والنصب جائز، قال الشارح قد تقدم قولنا أن الجر لا يجوز حملاً على المصير المجرور نحو قولك ما لك وزيد وما شأنك

وعبر لأن العطف على المضمر المجزور لا يجوز إلا بإعادة الخافض ولذلك استضعفوا قراءة حمزة وأنقوا الله
الذى تساءلون به والأرحام فحملها قوم على اضمار الجار كأنه قال وبالأرحام ثم حذف الباء وهو يريد بها
على حد ما روى عن ربيعة أنه قيل له كيف أصبحت فقال خير عافاك الله يريد بخير وجملاً قوم على
القسم كأنه أقسم بالأرحام لأنهم كانوا يعظمونها كل ذلك لتعذر الحمل على المضمر المجزور، فإن جئت
ه باسم ظاهر نحو قولك ما شأن عبد الله وزيد وما لمحمد وعبر جاز للجر والنصب والجر أجود لأنه حمل
على الظاهر وليس فيه تكلف اضمار ولا عدول عن الظاهر إلى غيره والنصب جائز وإن كان مرجوحاً
لأن المعنى يعطيه وليس ثم مانع منه فاعرفه موثقاً،

فصل ٧٠

١. قال صاحب الكتاب وأما في قولك ما أنت وعبد الله وكيف أنت وقصعة من تريد فالرفع قال * ما أنت
ويب أبيك والفخر * وقال * وما القيسى بعدك والفخر * إلا عند ناس من العرب ينصبونه على
تأويل ما كنت أنت وعبد الله وكيف تكون أنت وقصعة من تريد قال سيبويه لأن كنت وتكون
تقعان ههنا كثيراً وهو قليل ومنه * فإنا والسبير في متلف * وهذا الباب قياس عند بعضهم
وعند الآخرين مقصور على السماع،

١٥ قال الشارح أما قولك ما أنت وزيد وكيف أنت وقصعة من تريد فالرفع ههنا هو الوجه لأنه ليس
معك فعل ينصب ولا يمتنع عطفه على ما قبله لأن الذى قبله ضمير مرفوع منفصل والضمير المنفصل
يجرى مجرى الظاهر فيجوز العطف عليه فلذلك كان الوجه الرفع ومنه قوله
* يا زريقان أخا بني خلف * ما أنت ويب أبيك والفخر *
البيت المخبيل السعدى وبعده

* هل أنت إلا في بني خلف * كالأسكتين علاما البطر *

٢٠

والشاهد فيه رفع الفخر بالعطف على أنت مع ما فى الواو من معنى مع وامتناع النصب منه إذ ليس
قبله فعل يتعدى إليه فينصبه كما كان فى الذى قبله، ومعنى ويب أبيك التصغير له والتحقير وبنو
خلف رقط الزريقان بن بذر والأذى إليه من تميم ويقول من ساد مثل قومك فلا فخر له فى سيادتهم
وشبههم إذا اجتمعوا حوله بالبطر بين الاسكتين والاسكتان بكسر الهمزة جانباً الفرج وما فدتاه،

وقول الآخر

* وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٌ * فَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخَارُ *

الشاهد فيه رفع الفخار بالعطف على القيسى يرتى رجلا من سادات قيس يقول كنت كريمها ومعتد فخرها فلم يبق بعدك فخر، وحكى سيبويه في هذين الحرفين النصب باضمار كُنت وتكون فيكون
٥ التقدير كيف تكون انت وقصعة من ثريد وما كنت انت وزيدا وحسن تقدير الفعل هنا لانه موضع قد كثر استعمال الفعل فيه، فنظير ذلك قول زهير

* بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى * وَلَا سَابِقُ شَيْءٍ إِذَا كَانَ جَائِيًا *

وقول الآخر

* مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً * وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا *

١. لما كثر استعمال الباء في خبر ليس ثوب وجودها فحفص بالعطف على تقدير وجودها وإن لم تكن موجودة وإذا جاز اضمار حرف الجر مع ضعفه فاضمار الفعل أولى لقوته وكثرة استعماله فيه والرفع أجود لانه لا اضمار فيه، قال وهو قليل يعنى ان النصب قليل لتقدير وجود ما ليس فى اللفظ ومنه قول الهذلي

* فَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ * يَبْرَحُ بِالذِّكْرِ الصَّابِطِ *

٥ الشاهد فيه نصب السير باضمار فعل كانه قال فَا كُنْتُ أَنَا وَالسَّيْرُ أَوْ فَا أَكُونُ أَنَا وَالسَّيْرُ ولو رفع لكان أجود يقول ما لي أنجشم المشاق بالسير فى القلوات المتلفة وأران بالذكر جملاً لأن الذكر أقوى من الناقة والصابط القوى والتبريح المشقة، قال أبو الحسن الأخفش قوم من الخويين يقيسون هذا فى كل شىء لكثرة ما جاء منه وهو مذهب ابى الحسن ورأى ابى على وقوم يقصرونه على السماع لانه نى وقع موقع غيره فلا يصار اليه الا بسماع من العرب ويوقف عنده،

المفعول له

فصل ٧١

قال صاحب الكتاب هو علة الاقدام على الفعل وهو جواب لمة وذلك قولك فعلت كذا تخافة الشر وادخار فلان وضرته تأديباً له وقعدت عن الحرب جبناً وفعلت ذلك أجل كذا وفى التنزيل حذر الموت

قال الشارح اعلم ان المفعول له لا يكون الا مصدرا ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذي قبله واتما يذكر علة وعدرا لوقوع الفعل وأصله أن يكون باللام واتما وجب ان يكون مصدرا لانه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعى اتما يكون حدثا لا عينا وذلك من قبل ان الفعل اما أن يجتذب به فعل آخر كقولك احتملتك لاستدامة مودتك وزرتك لا ابتغاء معروفك فاستدامة المودة معنى يجذب به الاحتمال وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزبارة واتما أن يدفع بالفعل الاول معنى حاصل كقولك فعلت هذا حذر شرك فالحذر معنى حاصل يتوصل مما قبله من الفعل الى دفعه والمصدر معان تحدث وتنقصى فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة، واتما وجب ان يكون العامل فيه من غير لفظه نحو قولك زرتك طمعا في برك وقصدتك رجاء خيبرك فالطمع ليس من لفظ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك ولا تقول قصدتك لا قصد ولا زرتك للزبارة لان المفعول له علة لوجود الفعل والشئ لا يكون علة لنفسه ١٠ اتما يتوصل به الى غيره، واتما قلنا انه علة وعدر لوقوع الفعل لانه يقع في جواب لم فعلت كما يقع لحال في جواب كيف فعلت واتما كان أصله أن يكون باللام لان اللام معناها العلة والغرض نحو جئتكم لتكرمى وسرت لادخل المدينة اى الغرض من مجيئى الاكرام والغرض بالسير دخول المدينة والمفعول له علة الفعل والغرض به والفعل يكون لازما او منتهيا في التعدى فعدى باللام وقد تحذف هذه اللام فية ال فعلت ذاك حذار الشر وانتبتك مخافة فلان وأصله لحذار الشر ومخافة فلان فلما حذفت اللام ١٥ وكان موضعها نصبا تعدى الفعل بنفسه فنصب كما يقال واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفرت الله ذنباً، فاللام هنا بخلاف واو المفعول معه فانه لا يسوغ حذفها لا تقول استنوى الماء الخشبة وذلك لان دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالة على المفعول معه وذلك لانه لا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته او لم تذكره ان العاقل لا يفعل فعلا الا لغرض وعلة وليس كل من فعل شيئا يلزمه أن يكون له شريك او صاحب، وقد يحذف المصدر ويكتفى بدلالة اللام على العلة فيقال ٢٠ زرتك لزبد وقصدتك لعبر ولا يجوز حذف اللام والمصدر معا فتقول في قصدتك لكرام زيد قصدتك زيدا وانبت تريد لزبد لزوال معنى العلة وربما أوقع في بعض الاماكن لبسا بالمفعول به ألا ترى انك اذا قلت جئت زيدا وانت تريد لزبد لتبس بالمفعول به، وقوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فحذر الموت نصب لانه مفعول له وكذلك موضع من الصواعق نصب على المفعول له اى من خوف الصواعق لان من قد تدخل بمعنى اللام فتقول خرجت من أجل زيد ومن

أَجَلٍ ابْتِغَاءَ الْخَيْرِ وَاحْتِمَلْتُ مِنْ خَوْفِ الشَّرِّ قَالَ الشَّاعِرُ

* يُغْضَى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ * فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَئِسُ *

فَقَوْلُهُ مِنْ مَهَابَتِهِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ لَهُ وَاسْمٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ الْمَصْدَرُ الْمَقْدَرُ وَلَا يَكُونُ مِنْ مَهَابَتِهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لَأَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ لَا يَقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ لِثَلَاثِ تَرْوِيلِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْعِلَّةِ فَاعْرِفْهُ

فصل ٧٣

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَفِيهِ ثَلَاثُ شَرَائِطَ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا وَفَعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلَلِ وَمُقَارِنًا لَهُ فِي الوجودِ فَإِنْ فَقَدَ شَيْءٌ مِنْهَا فَالْإِلَامُ كَقَوْلِكَ جِئْتُكَ لِلْسَّهْنِ وَاللَّيْلِ وَلَا إِكْرَامَكَ الزَّائِرَ وَخَرَجْتَ الْيَوْمَ لِمَخَاصِمَتِكَ زَيْدًا أَمْسٍ

١. قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمَ أَنَّهُ لَا بَدَّ لِكُلِّ مَفْعُولٍ لَهُ مِنْ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الشَّرَائِطِ الثَّلَاثِ أَمَّا كَوْنُهُ مَصْدَرًا فَعَدَّ تَقَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ مَصْدَرًا وَأَمَّا اشْتِرَاطُ كَوْنِهِ فَعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلَلِ فَلَا تَنْهَ عِلَّةٌ وَعُدُّ لوجودِ الْفِعْلِ وَالْعِلَّةُ مَعْنَى يَنْتَضِمُنَهُ ذَلِكَ الْفِعْلُ وَإِذَا كَانَ مُتَضَمِّنًا لَهُ صَارَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ يَقْتَضِي وجودَهُ وَجُودَهُ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَإِذَا فَعَلَ الْفَاعِلُ هَذَا فَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ نَحْوَ ضَرْبَتِهِ تَقْوِيمًا لَهُ وَتَأْدِييًا فَكَمَا أَنَّ الضَرْبَ لَكَ فَكَذَلِكَ التَّقْوِيمُ وَالتَّأْدِيَةُ لَكَ أَيْ هُوَ مَعْنَى دَاخِلٌ تَحْتَهُ وَلَوْ جَازٍ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ لَهُ لِغَيْرِ فَاعِلٍ ٥ الْفِعْلُ تَحْتَ الْفِعْلِ عَنْ عِلَّةٍ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْعَاقِلَ لَا يَفْعَلُ فَعْلًا إِلَّا لِعِلَّةٍ مَا لَمْ يَكُنْ سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا وَأَمَّا اشْتِرَاطُ كَوْنِهِ مُقَارِنًا لَهُ فِي الوجودِ فَلَا تَنْهَ عِلَّةُ الْفِعْلِ فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَخَالِفَهُ فِي الزَّمَانِ فَلَوْ قُلْتَ جِئْتُكَ إِكْرَامَكَ الزَّائِرَ أَمْسٍ كَانَ مُحَالًا لِأَنَّ فَعْلَكَ لَا يَنْتَضِمُنُ فَعْلَ غَيْرِكَ وَأِذَا قُلْتَ ضَرْبَتُهُ تَأْدِييًا لَهُ وَقَصْدَتُهُ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفَةٍ فَقَدْ جُمِعَ هَذِهِ الشَّرَائِطُ الثَّلَاثُ فَإِنْ فَقَدَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الشَّرَائِطِ لَمْ يَحْسُنِ انْتِصَابُهُ وَلَمْ يَكُنْ بَدًّا مِنَ الْإِلَامِ فَلَا تَقُولُ جِئْتُكَ زَيْدًا وَلَا إِكْرَامَكَ الزَّائِرَ وَلَا خَرَجْتَ الْيَوْمَ مَخَاصِمَتَكَ زَيْدًا أَمْسٍ ٢. وَأَمَّا تَقُولُ جِئْتُكَ لَزَيْدٍ وَلَا إِكْرَامَكَ الزَّائِرَ وَلِمَخَاصِمَتِكَ زَيْدًا أَمْسٍ وَأَمَّا وَجِبَ النَّصْبُ فِيمَا اجْتَمَعَ الشَّرَائِطُ الثَّلَاثُ الْمَذْكُورَةُ وَامْتَنَعَ فِيمَا خَرَجَ عَنْهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ لِمَا تَضَمَّنَ الْمَفْعُولُ لَهُ وَدَلَّ عَلَيْهِ وَكَانَ موجودًا بِوجودِهِ أَشْبَهَ الْمَصْدَرَ الَّذِي يَكُونُ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ نَحْوَ ضَرْبَتُ ضَرْبَةً وَضَرْبًا فَكَمَا نَصَبْتَ ضَرْبَةً وَضَرْبًا بِضَرْبَتُ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْفِعْلَ كَانَ مُتَضَمِّنًا ضَرْبَ الْمَصَادِرِ وَدَلَّ عَلَيْهَا فَكَذَلِكَ نَصَبْتَ الْمَفْعُولَ لَهُ إِذَا اجْتَمَعَ فِيهِ الشَّرَائِطُ الْمَذْكُورَةُ نَحْوَ ضَرْبَتُهُ تَأْدِييًا وَصَارَ فِي حَكْمِ آدَبَتِهِ تَأْدِييًا وَجَرَى مَجْرَى مَا يَنْتَصِبُ

به من المصادر اذا كان قَوْماً من الاول وان لم يكن من لفظه نَحَوْرَجَعَ الْقَهْقَرَى وَعَدَا الْجَمَزَى ، فَمَا اذا
فقد منه شرط من هذه الشروط خرج عن شَبَه المصدر وجرى مجرى سائر الاسماء الْأَجَنَبِيَّة فلم يتعدَّ
اليه الفعل اللازم والمنتهى في التعدى الا بحرف جرٍ وَخَصَّ باللام لانها تدلُّ على الغرض والعلَّة فاعرفه،

فصل ٧٣

٥

دل صاحب الكتاب ويكون معرفة ونكرة وقد جَمَعَهُمَا الْعَجَّاجُ في قوله

*يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُنْهُورٍ * مَخَافَةً وَزَعَلَ الْخُبُورَ * وَالْهُولَ مِنْ تَهَوَّلِ الْهُبُورِ *

قال الشارح انما قال ذلك رَدًّا على مَنْ زعم ان هذه المصادر التي هي المفعول له نحو ضربه تأديبا له من
قبيل المصادر التي تكون حالا نحو قتلته صَبْرًا وأتيتُه رَكْضًا اى صَابِرًا وراكضًا حكى ذلك ابن السراج
١. وغيره وهو مذهب ابى عمر الجَرْمِيِّ والرياسِيِّ فهو عندهم نكرة ومخافة الشر ونحوها مما هو مضاف من
قبيل مثلك وغيرك وضارب زيد غدا في نية الانفصال قال أبو العباس أَخْطَأَ الرِّيَاسِيُّ أَفْجَحَ الْخَطَا لِأَنَّ
بَابَنَا هذا يكون معرفة ونكرة، قال سيبويه وحسن في ذلك الالف واللام لانه ليس بحال فيكون في
موضع فاعل، فَمَا جاء فيه نكرة قول النابغة

*وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مَمْنَعٍ * تَخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا *

*حِذَارًا عَلَى أَنْ لَا تُصَابَ مَقَادِقِي * وَلَا نِسْوَتِي حَتَّى يَمْتَنَ حَرَاتِرًا *

١٥

وفال الحرث بن هشام

*فصددت عنهم والأحبة فيهم * طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُغْسِدٍ *

ومما جاء فيه معرفة قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فقوله حذر الموت
منصوب لانه مفعول له وهو معرفة بالاضافة ومثله قول حاتم

*وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ آدِخَارَهُ * وَأَعْرِضْ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا *

٢٠

فأنى بالمعرفة والنكرة في بيت واحد، فَمَا قول العجاج الذى أنشده فشاهد لصحة ما اتاه من ان
المفعول له يكون معرفة ونكرة فالنكرة قوله مخافة والمعرفة قوله وزعل الخبور تُعَرَّفُ بالاضافة والهول معطوف
على كل عاقر ولذلك نصب، يصف ثورًا وحشيًا يقول يركب كل عاقر لنشاطه والعاقر من الرمل الذى
لا ينبت وذلك خوفا من الصائد او من سبع او لزعله وسروره والزعل المسرور للخبور، والهوبور جمع

هَبْرٌ وَهُوَ الْمُظْمِئُ مِنَ الْأَرْضِ لِأَنَّهَا مَكْمَنُ الصَّائِدِ فَهُوَ يَخَافُهَا فَيَعْدِلُ عَنْهَا إِلَى كُلِّ عَاقِرٍ وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ
الْهَوْلُ أَيْضًا مَفْعُولًا لَهُ أَيْ يَرْكَبُ ذَلِكَ لِهَوْلٍ يَهْوِلُ كَهَوْلِ الْقَبْرِ عَلَى مَنْ رَوَى الْقُبُورَ

الحال

فصل ٧٤

٥

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ شَبَهُ الْحَالُ بِالْمَفْعُولِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا فَصْلَةٌ مِثْلُهُ جَاءَتْ بَعْدَ مُضِيِّ الْجِلَّةِ وَلِهَا بِالْظَرْفِ
شَبَهُ خَاصٍّ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا مَفْعُولٌ فِيهَا وَتَجِبُهَا لِبَيَانِ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ ضَرِبْتُ
زَيْدًا فَأَتَمَّا تَجْعَلُهُ حَالًا مِنْ أَيْهَمَا شَتَّتَ وَقَدْ تَكُونُ ٥ نَهْمَا ضَرْبَةً عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ كَقَوْلِكَ لَقَيْتَهُ رَاكِبِينَ
قَالَ عَنَنْزَةَ

*مَتَّبِعًا تَلْقَى قَرْدَيْنِ قَرَجَفَ * رَوَانِفُ أَلَيْتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا*

١٠

وَلَقَيْتَهُ مُصْعِدًا وَمُنْحَدِرًا

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمَ أَنَّ الْحَالَ وَصْفٌ هَيْئَةُ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ وَذَلِكَ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا وَأَقْبَلَ مُحَمَّدٌ
مُسْرِعًا وَضَرِبْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِأَكْبَا وَلَقَيْتُ الْأَمِيرَ عَادِلًا وَالْمَعْنَى جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَلَقَيْتُ الْأَمِيرَ فِي
هَذِهِ الْحَالِ ٥ وَاعْتِبَارُهُ بِأَنْ يَقَعَ فِي جَوَابِ كَيْفَ فَإِذَا قُلْتَ أَقْبَلَ عَبْدُ اللَّهِ ضَاحِكًا فَكَانَ سَأَلًا سَأَلَ كَيْفَ
٥ أَقْبَلَ فَقُلْتَ أَقْبَلَ ضَاحِكًا كَمَا يَفْعُ الْمَفْعُولُ لَهُ فِي جَوَابِ لِمَ فَعَلْتَ ٥ وَأَتَمَّا سُمِّيَ حَالًا لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِيهَا إِلَّا لِمَا أَنْتَ فِيهِ تَطَاوُلَ الْوَقْتُ أَمْ قَصَرَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِمَا مَضَى وَانْقَطَعَ
وَلَا لِمَا لَمْ يَأْتِ مِنَ الْأَفْعَالِ إِذْ الْحَالُ أَمَّا هِيَ هَيْئَةُ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ وَصِفَتُهُ فِي وَقْتِ ذَلِكَ الْفِعْلِ ٥ وَالْحَالُ
تَشْبِيهُ الْمَفْعُولِ وَلَيْسَتْ بِهِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ يَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْلَ اللَّازِمُ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا وَأَقْبَلَ
عَبْدُ اللَّهِ مُسْرِعًا فَأَقْبَلَ وَجَاءَ فَعْلَانِ لِأَزْمَانٍ غَيْرِ مُتَعَدِّيَيْنِ وَقَدْ عَمِلَا فِي الْحَالِ فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّهَا لَيْسَتْ
٢. مَفْعُولَةٌ كَضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَمِمَّا يَدُلُّ أَنَّهَا لَيْسَتْ مَفْعُولَةٌ أَنَّهَا فِي الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى وَلَيْسَتْ غَيْرُهُ
فَالرَّائِبُ فِي جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا هُوَ زَيْدٌ وَلَيْسَ الْمَفْعُولُ كَذَلِكَ بَلْ لَا يَكُونُ إِلَّا غَيْرَ الْفَاعِلِ أَوْ فِي حُكْمِهِ
نَحْوُ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ ضَرْبَتِي وَضَرْبَتَكَ لِاتِّحَادِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فَأَمَّا قَوْلُهُمْ ضَرَبْتُ نَفْسِي
فَالنَّفْسُ فِي حُكْمِ الْأَجْنَبِيِّ وَلِذَلِكَ يُخَاطَبُهَا رَبُّهَا فَيَقُولُ يَا نَفْسِي أَقْلَعِي مُحَاطَبَةُ الْأَجْنَبِيِّ وَلَوْ كَانَتْ الْحَالُ
مَفْعُولَةً لَجَازَ أَنْ تَكُونَ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً كَسَائِرِ الْمَفْعُولِينَ فَلَمَّا اخْتَصَّتْ بِالنَّكْرَةِ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مَفْعُولَةٌ

وإذ قد ثبت أنها ليست مفعولة فهي تُشبه المفعول من حيث أنها تَجِيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وأن في الفعل دليلاً عليها كما كان فيه دليل على المفعول ألا ترى أنك إذا قلت قمت فلا بد أن تكون قد قمت في حال من الأحوال فأشبه قولك جاء عبد الله راكباً قولك ضرب عبد الله رجلاً ولأجل هذا الشبهة استحكمت أن تكون منصوبةً مثله، وقوله ولها بالظرف شبه خاص يعنى أن الحال تُشبه المفعول على سبيل العموم من الجهات التي ذكرناها ولا تخص مفعولاً دون مفعول ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصاً ظرف الزمان وذلك لأنها تُقدَّر بغيري كما يُقدَّر الظرف بغيري فإذا قلت جاء زيدٌ راكباً كان تقديره في حال الركوب كما أنك إذا قلت جاء زيدٌ اليوم كان تقديره جاء زيدٌ في اليوم وخُصَّ الشبهة بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى كما أن الزمان مُنْقَص لا يبقى ويخلفه غيره ولذلك لا يجوز أن تكون الحال خِلْفَةً فلا يجوز جأني زيدٌ أحمر ولا أَحْوَل ولا طويلاً فإذا قلت محمداً أو منتظراً جاز لأن ذلك شيءٌ يفعلُه وليس بخِلْفَةٍ فيجوز انتقاله، والحال تكون بياناً لهيئة الفاعل أو المفعول فتقول جاء زيدٌ قائماً فتكون بياناً لهيئة الفاعل الذي هو زيد وتقول ضربتُ زيداً قائماً فتكون بياناً لهيئة المفعول، وقوله تجعله حالاً من أيَّهما شئت يعني أنك إذا قلت ضربتُ زيداً قائماً إن شئت جعلته حالاً من الفاعل الذي هو التاء وإن شئت جعلته حالاً من المفعول الذي هو زيد، وهذا فيه تسبُّحٌ وذلك أنك إذا جعلت الحال من التاء وجب أن تلاصقه فتقول ضربتُ زيداً فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللبس ألا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه فإن كان غير معلوم لم يجز وكان إطلافه فاسداً، وقد تكون الحال منهما معاً فإن كانتا متَّفِقَتَيْنِ نحو قائمٍ وفائمٍ أو صاحكٍ وصاحكٍ فأنت مخيرٌ إن شئت فرقتَ بينهما فقلت ضربتُ زيداً قائماً قائماً تجعل أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ولا تُبالي أيَّهما جعلت للفاعل لأنه لا لبس في ذلك وإن شئت جمعتَ بينهما فقلت ضربتُ زيداً قائمَيْنِ لأن الاشتراك قد وقع في الحال والفاعل واحدٌ وصار كأنك قلت ضربتُ قائماً زيداً قائماً واستغنيت بالتثنية عن التفريق دل الشاعر

عن التفريق دل الشاعر - منيماً تلقى فردَيْنِ الح * البيت لعنتره وقوله

أحولي تنقص أستاذك مدرونها * لتقتلني قها أنا ذا عمراً

والشاهد فيه قوله فردَيْنِ وهو حالٌ من الفاعل والمفعول أي أنا فردٌ وأنت فردٌ والروائف جمع رائفة والرائفة أسفل الألية وصرفيها مما يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً وأما قوله وتُسْتَطَاراً فيحتمل

وَجَوْهَا أَحَدَهَا أَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا بِحَذْفِ النُّونِ وَالْأَصْلُ تَسْتَطَارَانِ فَالضَّمِيرُ لِلرَّوَانِفِ وَعَلَى إِلَيْهَا الضَّمِيرُ بِلِغْظِ التَّنْبِيْهِ وَأِنْ كَانَ جَمْعًا لَأَنَّهَا تَنْبِيْءٌ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ كُلَّ أَلْيَةٍ لَهَا رَانِفَةٌ فَهُوَ مِنْ قَبِيلٍ وَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمْ وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ عَائِدًا إِلَى الْأَلْيَتَيْنِ وَالثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مَقْرُونًا عَائِدًا إِلَى الْمُخَاطَبِ وَالْأَلْفُ بَدَلٌ مِنْ نُونِ التَّأْكِيدِ وَالْأَصْلُ تَسْتَطَارَنْ فَأَيْدَلُّ مِنَ النُّونِ الْقَا كَمَا فِي قَوْلِهِ * وَلَا تَعْبُ

٥ الشَّيْطَانُ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا * يُخَاطَبُ قَرِيْنَهُ وَيُصِفُ نَفْسَهُ بِالشَّهَامَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ رَأَيْتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا وَرَأَيْتُ زَيْدًا مَاشِيًا رَاكِبًا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مُصْعِدًا وَالْآخَرُ مُنْحَدِرًا وَأَحَدُهُمَا مَاشِيًا وَالْآخَرُ رَاكِبًا فَالْمُرَادُ أَنْ تَكُونَ أَنْتَ الْمُصْعِدُ وَزَيْدُ الْمُنْحَدِرِ فَيَكُونُ مُصْعِدًا حَالًا لِلنَّاءِ وَمُنْحَدِرًا حَالًا لِلزَّيْدِ وَكَيْفَ قَدَّرْتَ بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ الْمُخَاطَبُ الْمُصْعِدَ مِنَ الْمُنْحَدِرِ فَإِنَّهُ لَا يَأْسَ عَلَيْكَ بِتَقْدِيمِ آتِيِ الْحَالَيْنِ شَتَّى، وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ الْوَاحِدِ حَالَانِ فَصَاعِدًا لِأَنَّ الْحَالَ خَيْرٌ وَالْمَبْتَدَأُ قَدْ يَكُونُ لَهُ ١٠ خَبْرَانِ فَصَاعِدًا فَتَقُولُ هَذَا زَيْدٌ وَاقْفَا صَاحِبًا مُتَحَدِّثًا وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِنْ تَصَادَتِ الْأَحْوَالُ نَحْوَ هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا كَمَا لَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا زَيْدٌ قَائِمٌ قَاعِدٌ فَإِنْ أُرِدْتَ أَنْ تَسْبِكَ مِنَ الْحَالَيْنِ حَالًا وَاحِدَةً جَازَ كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَسْبِكَ مِنَ الْخَبْرَيْنِ خَبْرًا وَاحِدًا فَتَقُولُ هَذَا الطَّعَامُ حُلُوٌّ حَامِصٌ كَأَنَّكَ أُرِدْتَ هَذَا الطَّعَامَ مُرًا فَسَبَكْتَ مِنَ الْحَالَيْنِ مَعْنَى كَمَا تَقُولُ فِي الْخَبَرِ هَذَا حُلُوٌّ حَامِصٌ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْعَامِلُ فِيهَا أَمَّا فَعَلٌ وَشَبَّهَهُ مِنَ الصِّفَاتِ أَوْ مَعْنَى فَعَلٍ كَقَوْلِكَ فِيهَا زَيْدٌ مُقِيمًا وَهَذَا عَمْرُو مَنْطَلَقًا وَمَا شَأْنُكَ قَائِمًا وَمَا لَكَ وَاقْفَا وَفِي التَّنْزِيلِ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا وَقَمَا لَهُمْ عَنِ التَّنْذِيرَةِ مُعْرِضِينَ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ يَنْصِبْنَهَا أَيْضًا لَهَا فِيهِنَّ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ فَالْأَوَّلُ يَعْمَلُ فِيهَا مُتَقَدِّمًا وَمُتَأَخِّرًا وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا الثَّانِي إِلَّا مُتَقَدِّمًا وَقَدْ مَنَعُوا فِي مَرَّتِ رَاكِبًا بِزَيْدٍ أَنْ يُجْعَلَ الرَّاكِبُ حَالًا مِنَ الْمَجْزُورِ، ٢٠ قَالَ الشَّارِحُ اعْلَمْ أَنَّ الْحَالَ لَا يَدُلُّ لَهَا مِنْ عَامِلٍ إِذَا كَانَتْ مُعَرَّبَةً وَالْمُعَرَّبُ لَا يَدُلُّ لَهُ مِنْ عَامِلٍ وَلَا يَكُونُ الْعَامِلُ فِيهَا إِلَّا فَعْلًا أَوْ مَا هُوَ جَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَوْ شَيْئًا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ لِأَنَّهَا كَالْفِعْلِ فِيهَا، فَنُتَالِ الْعَامِلَ إِذَا كَانَ فَعْلًا قَوْلُكَ جَاءَ زَيْدٌ صَاحِبًا فَرِيْدٌ مُرْتَفِعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ وَصَاحِبًا حَالٌ مِنْهُ وَالْعَامِلُ فِيهِمَا الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ الَّذِي هُوَ جَاءَ لِأَنَّ الْحَالَ صِفَةٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ فِيهَا مَا يُشْتَرَطُ فِي الصِّفَاتِ مِنَ الْأَشْتِقَاقِ نَحْوِ ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ وَشَبَّهِيْهِمَا فَكَمَا أَنَّ الصِّفَةَ يَعْمَلُ فِيهَا عَامِلُ الْمَوْصُوفِ فَكَذَلِكَ

الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال ألا أن عمله في الحال على سبيل الفصلة لأنها جارية مجرى المفعول وعمله في الصفة على سبيل الحاجة اليها إذ كانت مبيّنة للموصوف فجرت مجرى حرف التعريف وهذا أحد الفروق بين الصفة والحال وذلك أن الصفة تغرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر وإن لم يكن الاسم مشاركاً في لفظه ألا ترى أنك إذا قلت مررت بزيد القائم ه فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجلاً آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم وتقول مررت بالقرزقي قائماً وإن لم يكن أحد اسمه القرزقي غيره فصممت إلى الإخبار بالمرور خبراً آخر متصلاً به مفيداً ألا أن الخبر بالمرور على سبيل الزوم لأنه به انعقدت الجملة والإخبار بالقيام زيادة يجوز الاستغناء عنها ومثال ما كان جارياً مجرى الفعل من الأسماء اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك زيد ضارب عمراً قائماً فقائم حال من عمرو ١. والعامل فيه اسم الفاعل وتقول زيد مضروب قائماً فتكون الحال من المضمر في اسم المفعول وهو العامل وتقول زيد حسن قائماً فتكون الحال من المضمر في الصفة وهي العاملة في الحال لأنها مشبهة باسم الفاعل على ما سيأتي بيانه، ومثال العامل فيها إذا كان معنى فعل قولك زيد في الدار قائماً فقائم حال من المضمر في الجار والمجرور وهو العامل فيها لنيابته عن الاستقرار فهذا العامل معنى فعل لأن لفظ الفعل ليس موجوداً هذا إذا جعلته ظرفاً لزيد ومستقراً له فإن جعلته ظرفاً للقائم قلت زيد ١٥ في الدار قائم فترفع قائماً بالخبر ويكون الظرف صلة له، وأعلم أنه إذا كان العامل فيها فعلاً جاز تقديم الحال عليه فتقول جاء زيد قائماً وجاء قائماً زيد وقائم جاء زيد كل ذلك جائز لتصرف الفعل وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه إذا كان عاملاً فيها فتقول زيد ضارب عمراً قائماً وقائم زيد ضارب عمراً وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حُكْمُ الجيع شيء واحد، فإن كان العامل في الحال معنى فعل لم يجوز تقديمها على العامل تقول فيها زيد مقيماً وعندك عمرو جالساً فزيد مرتفع ٢. بالابتداء وفيها الخبر قد تقدم ومقيماً حالاً من المضمر في فيها والعامل فيها الجار والمجرور لنيابته عن الفعل الذي هو استقرّ فقولك عندك ظرف منصوب باستقرّ العامل المقدر وكذلك فيها في محل نصب باستقرّ المقدر وهذا الظرف والصير الذي فيه في محل مرفوع على الخبر وليس الظرف خبراً في الحقيقة إذ كان مفرداً وليس الأول وأما هو موضع له ومكان وإذا كان كذلك فالعامل إذا معنى الفعل لا لفظه ألا ترى أن الفعل ليس موجوداً في اللفظ ولذلك لا تقول مقيماً فيها زيد فتقدم الحال هنا إذ كان

العامل معني هذا مذهب سيبويه في أن الاسم يُرفع بالابتداء، وقال الكوفيون إذا تقدّم الظرف ارتفع الاسم به وإذا تأخّر ارتفع الاسم بضمير مرفوع في الظرف، وحجّة سيبويه أنّ رأيناهم إذا أدخلوا على الظرف أنّ ونحوها من عوامل الابتداء انتصب الاسم بعد الظرف بها كقولك إنّ في الدار زيدا فلو كان في الدار يرفع زيدا قبل دخول إنّ لَمَّا غيّرتهَا أنّ عن العمل كما أنّا لو قلنا أنّ يقوم زيد لم يجز أن يبطل عمل يقوم في زيد بل يقال أنّ يقوم زيد كذلك أنّ في الدار زيدا، ومما يدلّ على بطلان ما قالوه إجماعهم على جواز في دارة زيد فلو كان ارتفاع زيد بالظرف لم تجز المسألة لأن فيها إضرارا قبل الذّكر إذ الظرف قد وقع في مرتبته فلم يجز أن ينوي به التأخير وإنّما يجيز سيبويه وأصحابه في دارة زيد لانه خبر قدّم اتّساعا فجاز أن ينوي به التأخير إلى موضعه فاعرفه، فعلى هذا يكون الظرف لزيدا ويتعلّق باستقرار محذوف على ما شرحنا ويجوز أن ترفع قائما على الخبر ويكون الظرف له ويتعلّق به لا بمحذوف، ومن ذلك هذا عمرو منطلقا فهذا مبتدأ وعمرو الخبر ومنطلقا نصب على الحال والعامل فيه أحد شيئين إمّا التنبيه وإمّا الإشارة فالتنبيه بها والإشارة بدّا فإذا عملت التنبيه فالتقدير أنظر إليه منطلقا أو انتبه له منطلقا وإذا عملت الإشارة فالتقدير أشير إليه منطلقا والغرض أنّك أردت أن تنبيه المخاطب لعمرو في حال انطلاقه ولا بد من ذكر منطلقا لأن الفائدة به منعقدة ولم تُرد أن تُعرفه إياه وأنت تُقدّر أنّه يجّهله كما تقول هذا عبد الله إذا أردت هذا المعنى، ولا يستبعد لزوم الحال ههنا فانه قد بتصل بالاسم والخبر ما ليس باسم ولا خبر ولا ينتم الكلام إلا به نحو قوله تعالى ولم يكن له كفوا أحد فانه ليس باسم ولا خبر ولو حذف لفسد الكلام لانه معطوف على الخبر وهو جملة فلا بد من عائِد والعائِد له ولو حذف لبقيت الجملة الخبرية بلا عائِد ونظائر ذلك كثيرة، فان قيل فأنتم قد قررتم أنّ العامل في الحال يكون العامل في ذى الحال والحال ههنا في قولك هذا زيد منطلقا من زيد والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصبا فالجواب أنّ هذا كلام محمول على معناه دون لفظه والتقدير أشير إليه أو انتبه له على ما تقدّم في قولنا فهو مفعول من جهة المعنى وصل الفعل إليه بحرف الجر فيكون من قبيل مررت بزيد قائما فاعرفه، ويجوز الرفع في قولك منطلقا من قولك هذا عبد الله منطلقا قال سيبويه هو عربي جيّد حكاه يونس وأبو الخطاب عن من يوثق به من العرب وارتفاعه من وجوه منها أنّك حين قلت هذا عبد الله منطلقا أضمرت هذا أو هو كأنك قلت هذا منطلقا أو هو منطلقا، والوجه الآخر أن تجعلهما جميعا خبرا لهذا كقولك هذا خلّو

حامض لا نريد أن تنقص الخلاوة ولكنك ترغم أنه قد جمع الطعنين ونحو قوله تعالى كَلَّا إِنَّهَا لَأُطَى
 نَرَاةٌ لِلشَّوَى ، والوجه الثالث أن تجعل عبد الله معطوفاً على هذا عطْفَ بيان كالوصف فيصير كأنه
 قال عبد الله منطلق ، ووجه رابع أن تجعل منطلقاً بدلاً من عبد الله كأنك قلت هذا عبد الله رجل
 منطلق فيكون رجلاً بدلاً من عبد الله بذلك النكرة من المعرفة ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ،
 ٥ وأما قولهم ما شأنك قائماً وما لك واقفاً فما استفهام وهو في موضع رفع بالابتداء وشأنك الخبر أو يكون
 شأنك مبتدأً وما الخبر قد تقدم وقائماً حالاً والناصب لغائماً شأنك لأنه في معنى ما تصنع أو ما تلبس
 في هذه الحال وكأنه شيء عرّف المتكلم من المسؤول الذي هو الكاف في شأنك فسأله عن شأنه في هذه
 الحال وقد يكون فيه إنكار لقيامه ويسأله عن السبب الذي أدى إليه فكأنه قال لم قت ، وعلى
 هذا المعنى يجوز أن يكون قوله تعالى فما لهم عني التذكيرة معرضين كأنه أنكر إعراضهم فوَجَّههم على
 ١٠ السبب الذي أداهم إلى الإعراض فأخرجه فخرج الاستفهام في اللفظ ، وتأويل ما لك قائماً وتأويل ما شأنك
 قائماً كأنه قال ما تصنع ، فأما قولهم مررتُ بزيد ركباً على أن تكون الحال من زيد فإن ذلك جائز لأن
 الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب إذا كان العامل في الموضع فعلاً لا خلاف في جواز
 ذلك فإن قدمت الحال من المجرور على الجار والمجرور نحو قولك مررتُ ركباً بزيد وأنت تجعل ركباً
 لزيد فإن سببويه وأبا بكر بن السراج ومن تبعهما منعا من جواز ذلك لأن العامل وإن كان الفعل
 ١٥ لكنه لما لم يصل إلى ذي الحال الذي هو زيد إلا بواسطة حرف الجر لم يجوز أن يعمل في حاله قبل
 ذكر ذلك الحرف وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه
 وقد أجاز ابن كيسان قياساً إذا كان العامل فيه الفعل في الحقيقة ،

فصل ٧٩

٢. قال صاحب الكتاب وقد يقع المصدر حالاً كما تقع الصفة مصدراً في قولهم قُم قائماً وفي قوله * ولا
 خارجاً من في زور كلام * وذلك قتلته صبراً ولقيته فجاءةً وعياناً وكفاحاً وكلمته مشافهةً وأتيته ركضاً
 وعدواً ومشياً وأخذت عنه سمعاً أي مصبوراً ومفاجئاً ومعياناً وكذلك البواقى وليس عند سببويه
 بقياس وأنكر أانا رجلاً وسرعةً وأجازة المبرد في كل ما دل عليه الفعل ،

دل الشارح اعلم أن المصدر قد يقع في موضع الحال فيقال أتيته ركضاً وقتلته صبراً ولقيته فجاءةً

وعياناً وكلمته مُشَاهِدَةٌ والتقدير أَتَيْتُهُ رَاكِصًا وقتلته مصبوراً إذا كان الحال من الهاء فإن كان من التاء فتقديره قتلته صابراً ولقيته مُفَاجِئًا ومُعايِناً وكلمته مُشَاهِدَةٌ هذه المصادرُ وشبَّهها وقعتْ موقعُ الصفة وانتصبتْ على الحال كما قد تقع الصفة في موقع المصدر المؤكِّد نحو قُمْ قائماً والاصلُ قُمْ قِيَاماً ألا ترى أنه لا يحسن أن يُحمَل على ظاهره فيقال أنه حالٌ لأنك لا تأمر بفعلٍ من هو فيه ومثله قوله

* على حِلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً * ولا خارجاً من في زورٍ كلام *

البيت للفرزدق وقبله

* أَلَمْ تَرِنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي * لَبَيِّنَ رِتَاجٍ قَائِماً وَمَقَام *

الشاهد فيه نصبٌ خارجاً من في زورٍ كلام ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير عاهدت ربِّي لا يخرج من في زورٍ كلام خروجاً ويجوز أن يكون قوله ولا خارجاً حالاً والمراد عاهدت ربِّي غير شائِم ولا خارج أي عاهدته صادقاً وهو رأي عيسى بن عمرو والمعنى أنه تاب عن الهجاء وقذف المُخَصَّنات وعاهد الله على ذلك بين رِتَاجِ الكعبة وهو بابها ومقام إبراهيم صلوات الله عليه والاولُ مذهب سيبويه وليس ذلك بقياس مُطَرِد وإنما يُستعمل فيما استعملته العرب لأنه شيء وضع موضع غيره كما أن باب سَقِيَا ورَعِيَا وحَمْدًا لا يطرِد فيه القياس فيقال فيه طَعَامًا وشَرَابًا وكان أبو العباس يُجيز هذا في كل شيء يدل عليه الفعل فأجاز أن تقول أنا رُجَلَةٌ وأنا سُرْعَةٌ ولا يقال أنا صَرَبًا ولا أنا ضَحْكًا لأن الصرب والضحك ليسا من ضروب الاتيان لأن الآتي ينقسم إتيانه إلى سُرْعَةٍ وإبطاء وتوسط وينقسم إلى رُجَلَةٍ ورُكُوبٍ ولا ينقسم إلى الصرب والضحك وكان يقول أن نصبَ مَشْيًا وشبَّهه إنما هو بالفعل المقدر كأنه قال أنا يَمْشِي مَشْيًا والضحِك مذهب سيبويه وعليه الرَّجَاجُ لأن قولَ القائل أنا زيدٌ مَشْيًا يصح أن يكون جواباً لقائل قال كيف أناكم زيدٌ ومما يدل على صحة مذهب سيبويه أنه لا يجوز أن تقول أنا زيدٌ المَشْيَ مُعَرِّفًا وعلى قياس قول أبي العباس يلزم أن يجوز ذلك لأنه يكون تقديره أنا زيدٌ يَمْشِي المَشْيَ كما قالوا أرسلها العِراكَ والتقدير أرسلها تعترِك العِراكَ وقد ذهب السيرافي إلى جواز أن يكون قولك أنا زيدٌ مَشْيًا مصدرًا مؤكِّداً والعامل فيه أنا لأن المَشْيَ نوعٌ من الاتيان ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل نحو أَعْجَبَنِي حُبًا وكَرِهْتُهُ بُغْضًا وتَبَسَّمتَ وَمِيصَ البرق وهو قولٌ ألا أن كونه لم يرد إلا نكرةً يدل على ضَعْفه إذ لو كان مصدرًا على ما ادَّعى لم يمنع من وقوع المعرفة فيه فأعرفه

فصل ٧٧

قال صاحب الكتاب والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتها في هذا الباب تقول هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطْبًا وجاء البرُّ قَفِيئَيْنِ وصاعَيْنِ وكلمته فاه إلى قفى وبأبعثه يَدًا يَيْدٍ وبعث الشاة شاةً ودرهماً وبيئت له حسابه باباً باباً

٥ قال الشارح اعلم ان هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أبواب متعددة لكنه جمعتها كلها كونها أسماء غير صفات وقعت أحوالاً من ذلك قولهم هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه تَمَرًا فهذا مبتدأ وبسراً حال وأطيب منه خبر المبتدأ وبسراً وتَمَرًا حالان من المشار اليه لكن في زمنين لأن فيه تفصيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ويجوز ان يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضياً ويجوز ان يكون مستقبلاً ولا بد من إضمار ما يدل على المضى فيه او على الاستقبال على حسب ما يراد فإن كان زماناً ماضياً أضمرت إذ وإن كان زماناً مستقبلاً أضمرت إذا وكانت الإشارة اليه في حال ما هو بَلَجٌ والعامل في الحال كَانَ المضمر وفيها ضمير من المبتدأ وهذه كَانَ التامة وليست الناقصة ان لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة وكنت تقول هذا البسر أطيب منه التمر لأن كَانَ تعمل في المعرفة عملها في النكرة فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر والعامل في الظرفين ما تضمنه معنى أَفْعَلْ وجاز ان تعمل في الظرفين لأنها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر ألا ترى أنك اذا قلت زيدٌ أَفْضَلُ من عمرو فعنه يزيد فضله عليه وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز ان يعمل، وذهب ابو علي الى ان العامل في الحال الاول ما في هذا من معنى الإشارة والتنبيه والعامل في الحال الثاني أَفْعَلْ قال وذلك أنه لا يخلو العامل في قولهم بُسْرًا من ان يكون هذا او أَطْيَبُ او مضراً وهو اذ كَانَ او اذَا كَانَ فلا يجوز ان يكون العامل فيه اطيب وقد تقدم عليه لأن أَفْعَلْ هذا لا يَقْوَى قوة الفعل فيعمل فيما قبله ألا ترى أنك لا تحجز أنت مِمَّنْ أَفْضَلُ ولا مِمَّنْ انت أَفْضَلُ فتقدم الجار والمجرور عليه لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه وإذا لم يعمل فيما كان متعلقاً بحرف جر اذا تقدم مع ان حرف الجر يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو هذا مَرٌّ بزيد وهذا مُعْطٍ بزيد أمس درهماً فلأن لا يعمل فيما لا يتعلق بحرف الجر فما شأنه المفعول به أولى فلما قول القزويني

* فقلت لنا أهلاً وسهلاً وزودت * جنى الخَلِ او ما زودت منه أَطْيَبُ *

فضرورةً واذا كان كذا لم يعمل اطيب في بسراً لتقدمه عليه واذا لم يجز ان يكون العامل أَفْعَلْ كان

إِذَا هَذَا وَإِذَا الْمَضْمَرُ فَإِنْ أَعْمَلْتَ فِيهِ الْمَضْمَرَ الَّذِي هُوَ إِذْ كَانَ لَمْ يَكُنْ يُكْمَلُ فِي إِثْرِ الْمَضْمَرِ هَذَا
أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ غَيْرَهُ فَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ كَذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ بَدْءًا مِنْ أَعْمَالِ عَامِلٍ فِي الظَّرْفِ أَعْمَلْتَ
هَذَا فِي نَفْسِ الْحَالِ وَاسْتَغْنَيْتَ عَنْ أَعْمَالِ ذَلِكَ الْمَضْمَرِ وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ كَانَ مَا قَالَ النَّاسُ أَنَّهُ
مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ إِذْ كَانَ عَلَى إِرَادَتِهِمْ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ لَا حَقِيقَةً لَفْظَةً وَأَمَّا قَوْلُهُمْ تَمَرًا فَالْعَامِلُ
فِيهِ أَطِيبٌ وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ فِي بَسْرًا لِأَنَّ مَا تَأَخَّرَ عَنْهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ
كَمَا عَمِلَ فِي الظَّرْفِ فِي قَوْلِ أُوسٍ

* فَأَنَا وَجَدْنَا الْعَرَضَ أَحْوَجَ سَاعَةً * إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ مُلَاءَ مُسْتَهْمٍ *

أَلَا تَرَى أَنَّ سَاعَةً مَعْبُولٌ أَحْوَجُ فَكَمَا عَمِلَ فِي الظَّرْفِ كَذَلِكَ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ إِذَا تَأَخَّرَ عَنْهُ، وَهَذَا إِذَا
يَكُونُ فِيهِمَا يَتَحَوَّلُ مِنْ نَوْعٍ إِلَى نَوْعٍ آخَرَ حَتَّى هَذَا عِنَبًا أَطِيبٌ مِنْهُ زَيْبِيًّا لِأَنَّ الْعِنَبَ يَتَحَوَّلُ زَيْبِيًّا وَلَوْ
أَقَلْتَ هَذَا عِنَبًا أَطِيبٌ مِنْهُ تَمَرًا لَمْ يَجْزِ لِأَنَّ الْعِنَبَ لَا يَتَحَوَّلُ تَمَرًا وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ فِيهِ إِلَّا الرُّفْعُ
فَتَقُولُ هَذَا عِنَبٌ أَطِيبٌ مِنْهُ تَمَرٌ فَيَكُونُ هَذَا مُبْتَدَأً وَعِنَبُ الْخَبَرِ وَأَطِيبٌ مِنْهُ مُبْتَدَأٌ آخَرَ وَتَمَرُ الْخَبَرِ
وَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ فِي مَوْضِعِ صِفَةِ لَعْنٍ فَاعْرِضْ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ جَاءَ الْبُرُّ قَفِيزَيْنِ وَصَاعَيْنِ فَالْمُرَادُ جَاءَ الْبُرُّ
قَفِيزَيْنِ بِدَرَمٍ وَصَاعَيْنِ بِدَرَمٍ فَقَوْلُهُمْ قَفِيزَيْنِ حَالًا مِنَ الْبُرِّ وَكَذَلِكَ صَاعَيْنِ فَهِيَمَا حَالَانِ وَقَعَا مَوْضِعَ
الْمُسْتَنَقِ فَكَانَتْ جَاءَ الْبُرُّ مُسْعَرًا أَوْ رَخِيصًا وَالْكَلَامُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَبِحُجُوزِ رَفْعِهِ فَتَقُولُ جَاءَ الْبُرُّ قَفِيزَانِ
١٥ بِدَرَمٍ فَيَكُونُ قَفِيزَانِ مُبْتَدَأً وَبِدَرَمٍ الْخَبَرُ وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَالْكَلَامُ حِينَئِذٍ جُمْلَتَانِ، وَرَبَّمَا قَالُوا
جَاءَ الْبُرُّ قَفِيزَيْنِ وَصَاعَيْنِ وَلَا يُذَكَّرُ الدَّرَمُ فَيَحْدِثُونَ التَّمَيَّنَ لِأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ مِمَّا جَرَى مِنْ عَادَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ
فِي ذَلِكَ لَا تَهْمُ إِذَا اعْتَادُوا ابْتِياعَ شَيْءٍ بِثَمَنِ بَعِيْنِهِ مِنْ دَرَمٍ أَوْ دِينَارٍ تَرَكَوا ذِكْرَهُ لِمَا فِي نَفْسِهِمْ مِنْ
مَعْرِفَتِهِ كَقَوْلِكَ الْبُرُّ الْكُرُّ بَسْتَيْنِ تَرِيدُ بَسْتَيْنِ دَرَمًا وَالْخَبَرُ عَشْرَةُ أَرْطَالٍ تَرِيدُ بِدَرَمٍ فَتَرَكَوا ذِكْرَهُ لَعَلَّيْهِ
الْمَعَامَلَةُ فِيهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ كَلِمَتُهُ فَاهُ إِلَى فِي فَقَوْلُهُمْ فَاهُ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ وَجَعَلُوهُ نَائِبًا عَنْ مَشَافَهَةٍ وَمَعْنَاهُ
٢٠ مَشَافَهًا فَهُوَ اسْمٌ نَائِبٌ عَنْ مَصْدَرٍ فِي مَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ وَالنَّاصِبُ لِلْحَالِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ الَّذِي هُوَ كَلِمَتُهُ
وَتَقْدِيرُهُ كَلِمَتُهُ مَشَافَهًا وَلَيْسَ تَمَرٌ إِضْمَارٌ عَامِلٌ آخَرَ فَيَكُونُ مِنَ الشَّائِدِّ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ بِمَنْزِلَةِ الْجَمَاءِ الْغَفِيرِ
وَرَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدَائِهِ هَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ بَنِي إِسْرَافِيلَ وَالْكَوْفِيِّينَ يَنْصِبُونَ فَاهُ إِلَى فِي بِإِضْمَارٍ
جَاعِلًا أَوْ مُلَاصِقًا كَأَنَّهُ قَالَ كَلِمَتُهُ جَاعِلًا فَاهُ إِلَى فِي أَوْ مُلَاصِقًا فَاهُ إِلَى فِي، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ وَهُوَ رَأْيُ سَبِيحِيَّةِ
أَنْ لَوْ كَانَ بِإِضْمَارٍ جَاعِلًا لَمَا كَانَ مِنَ الشَّائِدِّ الَّذِي لَا يُعَاسَرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَجَازٍ أَنْ تَقُولَ كَلِمَتُهُ وَجْهَهُ إِلَى

وَجَهَى وَعَيْنَهُ إِلَى عَيْنِي وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ فِي امْتِنَاعِهِ دَلِيلٌ عَلَى مَا قُلْنَاهُ ٥ وَبَعْضُ الْعَرَبِ تَقُولُ كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى
 فِي فَيْرَعُونَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ وَالْجُمْلَةِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ كَأَنَّكَ قُلْتَ وَفُوهُ إِلَى فِي أَلَا أَنْتَكَ اسْتَغْنَيْتَ بِإِضْمَارِ
 الْعَائِدِ إِلَيْهِ عَنِ الْوَاوِ وَلَوْلَا الصَّبِيرُ الْمَصْطَفَى إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ بَدٌّ مِنَ الْوَاوِ ٥ وَأَمَّا بَايَعْتُهُ يَدًا بَيِّدٌ فَهُوَ أَيْضًا
 مِنْ بَابِ كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِي لِأَنَّهُ اسْمٌ نَائِبٌ عَنْ مَصْدَرٍ فِي مَعْنَى الصِّفَةِ كَأَنَّهُ قَالَ بَايَعْتُهُ مَنَاقِدَةً أَيْ نَاقِدًا أَلَا أَنَّ
 ٥ مَعْنَاهُمَا مُخْتَلِفٌ وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي بَايَعْتُهُ يَدًا بَيِّدٌ أَنْ تَقُولَ بَايَعْتُهُ يَدَهُ بَيِّدٌ بِالرَّفْعِ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ
 النِّصْبِ بِخِلَافِ كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِي لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِكَ بَايَعْتُهُ يَدًا بَيِّدٌ التَّجْبِيلُ وَالنَّقْدُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 بَيْنَهُمَا قُرْبٌ فِي الْمَكَانِ وَالْمُرَادُ بِقَوْلِكَ كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِي الْقُرْبِ فِي الْمَكَانِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةٌ فَمَعْنَاهُمَا
 مُخْتَلِفٌ وَإِنْ كَانَ طَرِيقُهُمَا فِي تَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ وَاحِدًا ٥ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ بَعْتُ الشَّاءَ شَاءً وَدَرَهُمَا فَشَاءً نَصَبٌ
 عَلَى الْحَالِ وَصَاحِبُ الْحَالِ الشَّاءُ وَالْعَامِلُ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ بَعْتُ وَالشَّاءُ وَإِنْ كَانَ اسْمًا جَامِدًا فَهُوَ نَائِبٌ
 ١٠ عَنْ الصِّفَةِ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْضِعَ مَسْعَرًا فَإِذَا قُلْتَ بَعْتُ الشَّاءَ شَاءً وَدَرَهُمَا فَمَعْنَاهُ بَعْتُ الشَّاءَ مَسْعَرًا عَلَى
 شَاءَ بِدَرٍّ وَجُعِلَتِ الْوَاوُ فِي مَعْنَى الْبَاءِ فَبَطَلَ الْخَفْضُ وَجُعِلَ مَعْطُوفًا عَلَى شَاءَ فَاقْتَرَنَ الدَّرَهُمُ وَالشَّاءُ
 فَالشَّاءُ مُثَنًى وَالدَّرَهُمُ تَمَنَّهُ ٥ وَأَجَازَ لِلْخَلِيلِ بَعْتُ الشَّاءَ شَاءً وَدَرَهُمُ بِالرَّفْعِ وَالْمُرَادُ شَاءً بِدَرٍّ فَشَاءَ بِدَرٍّ
 ابْتِدَاءً وَخَبَرٌ وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ فَأَمَّا إِذَا قَالَ شَاءً وَدَرَهُمُ فَتَقْدِيرُهُ شَاءً وَدَرَهُمُ مَقْرُونَانِ فَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ
 كَمَا تَقُولُ كُلُّ رَجُلٍ وَصَيِّعَتُهُ بِمَعْنَى مَعَ صَيِّعَتِهِ لِأَنَّ فِي الْوَاوِ مَعْنَى مَعَ فَصَحَّ مَعْنَى الْكَلَامِ بِذَلِكَ وَكَذَلِكَ
 ١٥ بَعْتُ الشَّاءَ شَاءً وَدَرَهُمُ لَمَّا رَفَعَ الدَّرَهُمُ وَعَظَفَهُ عَلَى الشَّاءِ قَدَّرَ خَبْرًا لَا يَخْرُجُ عَنْ مَعْنَى مَعَ وَهُوَ مَقْرُونَانِ ٥
 وَمِثْلُهُ يَبَيَّنُ لَهُ حِسَابُهُ بَابًا بِأَبًا نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مُصَنَّفًا وَمُرْتَبًا ٥ وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي فِي
 هَذَا الْبَابِ لَا يَنْفَرِدُ مِنْهَا شَيْءٌ وَلَا بَدٌّ مِنْ اتِّبَاعِهِ بِمَا بَعْدَهُ فَلَا يَجُوزُ كَلَّمْتُهُ فَاهُ حَتَّى تَقُولَ إِلَى فِي لِأَنَّكَ
 أَنْتَ تَرِيدُ مَشَاقِفَةً وَالْمَشَاقِفَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ بَايَعْتُهُ يَدًا حَتَّى تَقُولَ بَيِّدٌ لِأَنَّ
 الْمُرَادَ أَخَذَ مَتَى وَأَعْطَانِي فَهُمَا مِنْ اثْنَيْنِ أَيْضًا وَكَذَلِكَ يَبَيَّنُ لَهُ حِسَابُهُ بَابًا بِأَبًا لَوْ قُلْتَ بَابًا مِنْ غَيْرِ
 ٢٠ تَكْرِيرٍ لَتَوَقَّعَ أَنَّهُ رَتَبَهُ بَابًا وَاحِدًا وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ وَأَمَّا الْمُرَادُ بِهِ جَعَلَهُ أَصْنَافًا فَاعْرِضْهُ ٥

فصل ٧٨

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً وَذُو الْحَالِ مَعْرِفَةٌ وَأَمَّا *أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ* وَمَرَرْتُ بِهِ وَحَدَّه
 وَجَاؤًا قَضَاهُمْ بِقَضَائِهِمْ وَفَعَلْتَهُ جَهْدَكَ وَطَاقَتَكَ فَمَصَادِرُ قَدْ تُكَلِّمُ بِهَا عَلَى نِيَّةٍ وَضَعَهَا فِي مَوْضِعٍ مَا لَا

تعريف فيه كما وضع فاه الى فتي موضع شفاها وعنى معتزكة ومنفردا وقاطبة وجاهدا ومن الاسماء المحدثو بها حدو هذه المصادر قولهم مررت بهم الجماء الغفير، وتنكير نى الحال قبيح الا اذا قدمت عليه كقوله * لِعَزَّةٍ مُّوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ *،

قال الشارح انما استحققت الحال ان تكون نكرة لانها في المعنى خبر نان الا ترى ان قولك جاء زيد راكبا قد تضمن الاخبار بما يجي زيد وركوبه في حال مجيئه واصل الخبر ان يكون نكرة لانها مستفادة وأيضا فانها تشبه التمييز في الباب فكانت نكرة مثله وانها تفع في جواب كيف جاء وكيف سؤال عن نكرة، وانما لزم ان يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من انها خبر نان والخبر عن النكرة غير جائز ولانه اذا كان نكرة أمكن ان تجرى الحال صفة ولا حاجة الى مخالفتها اياه في الاعراب ان لا فرق بين الحال في النكرة والصفة في المعنى، وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة وفي تأويل النكرات ١. فمنها ما فيه الالف واللام ومنها ما هو مضاف قائما ما كان بالالف واللام فحق قولهم أرسلها العيراك قال ليبيد

* فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَدْنَهَا * وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعَصِ الدِّخَالِ *

فنصب العيراك على الحال وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعيراك وجعل العيراك في موضع الحال وهو معرفة ان كان في تأويل معتزكة وذلك شاذ لا يقاس عليه وانما جاز هذا الاتساع في المصادر لان لفظها ليس ١. بلفظ الحال ان حقيقة الحال ان تكون بالصفات ولو صرح بالصفة لم يجز دخول الالف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتزكة ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال والتحقيق ان هذا نائب عن الحال وليس بها وانما التقدير أرسلها معتزكة ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهة له فصار تعترك ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه يقال أورد إبله العيراك اذا أوردها جميعا الماء من قولهم اعترك القوم اي أزدحموا في المعتزكة، وانما ما جاء مضافا فحق قولك مررت به وحده ومررت بهم وحدهم فوحده ٢. مصدر في موضع الحال كانه في معنى إيجاد جاء على حذف الزوائد كاتك قلت أوحده بمرورى إيجادا او إيجاد في معنى موحدا اي منفردا فاذا قلت مررت به وحده فكذلك قلت مررت به منفردا، ويجتمل عند سيبويه ان يكون للفاعل والمفعول وكان الزجاج يذهب الى ان وحده مصدر وهو للفاعل دون المفعول فاذا قلت مررت به منفردا فكذلك قلت أفردته بمرورى أفرادا، وقال يونس اذا قلت مررت به وحده فهو بمنزلة موحدا او منفردا وتجعله للممرور به، وليونس فيه قول آخر ان وحده معناه علي

حياله وعلى حياله في موضع الطرف وإذا كان الطرف صفة أو حالا قُدِّر فيه مستقر ناصب للطرف ومستقر هو الأول، وأعلم أن وحده لم يستعمل إلا منصوبا إلا ما ورد شاذًا قالوا هو نسيجٌ وحده وعُبِيرٌ وحده ونَحْيَشٌ وحده وأما نسيجٌ وحده فهو مدحٌ وأصله أن الثوب إذا كان رقيقا فلا ينسج على منواله معه غيره فكانه قال نسيجٌ إفراده يقال هذا للرجل إذا أقرَدَ بالفصل، وأما عُبِيرٌ وحده ونَحْيَشٌ وحده فهو تضيغِيرٌ عُبِيرٌ وهو للجمار يقال للوحشي والأهلي ونَحْيَشٌ وحده وهو وَلَدٌ للجمار فهو قَمٌّ يقال للرجل المتعجب برأيه لا يُخَالِطُ أحدا في رأي ولا يدخل في معونة أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه، وأما قولهم

جاءوا قَضَهُم بِقَضِيصِهِمْ أي جميعاً ولما كان معناه التنكير جاز أن يقع حالا قال الشماخ

* أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيصِهَا * تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالِهَا *

فَقَضَّهَا منصوبٌ على الحال وقد استعمل على ضربين منهم من ينصبه على كل حال فيكون بمنزلة المصدر ١. المضاف المَجْعُولُ في موضع الحال كقولك مررت به وحده ومنهم من يجعل قَضَّهَا تابعاً مؤكداً لما قبله فَيَجْرِي لُكْهُم فيقول أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيصِهَا ورأيت سليماً قَضَّهَا بِقَضِيصِهَا ومررت بسليم قَضَّهَا بِقَضِيصِهَا ومعناه أَجْمَعِينَ وهو مأخوذ من الْقَضَّ وهو الْكَسْرُ وقد يستعمل في موضع الوقوع على الشيء بِسُرْعَةٍ كما يقال عَقَابٌ كَاسِرٌ فكان معنى قَضَّهِمْ وَقَعَ بعضهم على بعض، وأما قولهم فعلته جهداً وطاقتك فهو مصدرٌ في موضع الحال فهو وإن كان معرفة فمعناه على التنكير كأنه قال فعلته مجتهداً، ٢. وأما قولهم مررت بهم الجماء الغفير فهما من الاسماء التي تجيء بها مجيء المصادر فالجماء أسر والغفير نعت له وهو في المعنى بمنزلة قولك الجمر الكثير لأنه يراد به الكثرة والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم من قولنا غفرت الشيء إذا غطيته ومنه المِغْفَرُ الذي يوضع على الرأس لأنه يغطيه ونصبه على الحال لأنهما قد جعلتا في موضع المصدر كالعراك كأنك قلت الجموم الغفير على معنى مررت بهم جامين غافرين، وذهب يونس إلى أن الجماء الغفير اسم لا في موضع مصدر وأن الالف واللام في نية الطرح وهذا غير سديد إذ لو جاز مثل هذا لجاز مررت به الفائم فتنصبه على الحال وتنبؤ بالالف واللام الطرح وذلك غير جائز، وتنكير نى الحال قبيح وهو جائز مع قبحه لو قلت جاء رجلٌ ضاحكاً لقبُحٍ مع جوازه وجعله وصفاً لما قبله هو الوجه فإن قدمت صفة النكرة نصبته على الحال وذلك لا ممتنع جواز تقديم الصفة على الموصوف لأن الصفة تجرى مجرى الصلة في الإيضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول وإذا لم يجوز تقديمها صفة عدل إلى الحال وحمل

النصب على جواز جاء رجل ضاحكا وصار حين قدم وجه الكلام ويسميه المحوون أحسن القبيحين وذلك أن الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف أقبح قال الشاعر

* وتحت العوالي بالقنا مستظلة * طباء أعارتها العيون المجاذر *

أراد طباء مستظلة فلما قدم الصفة نصبها على الحال وشرط ذلك أن تكون النكرة لها صفة تجرى عليها ويجوز نصب الصفة على الحال والعامل في الحال شيء متقدّم ثم تقدّم الصفة لغرض يعرض فحينئذ تنصب على الحال ويجب ذلك لامتناع بقائه صفة مع التقدّم ، وأما ما أنشده من قول الشاعر

* لعزة موحشا طلل قديم * فالبيت لكثير وعجزه * عفاه كل أسحَم مُستدِير * والشاهد فيه تقديم موحش على الطلل ونصبه على الحال يصف آثار الديار وأندراسها وتعفّية السحب أيها فاعرفه ،

فصل ٧٩

١٠

قال صاحب الكتاب والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير موداه ونفي الشك عنه وذلك قولك زيد أبوك عطوفاً وهو زيد معروفاً وهو الحفّ بيتاً ألا تراكم كيف حققت بالعطوف الأبوة والمعروف والبيت أن الرجل زيد وأن الأمر حفّ وفي التنزيل وهو الحفّ مصدّقاً وكذلك أنا عبد الله أكلاً كما يأكل العبيد فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها وتقول أنا ١٥ فلان بطلاً شجاعاً وكريماً جواداً فنحقق ما أنت متيسم به وما هو نابت لك في نفسك ، ولو قلت زيد أبوك منطلقاً أو أخوك أخلت ألا إذا أردت التبتّي والصدقة والعامل فيها أثبتته أو أحقه مصمراً ،

قال الشارح الحال على ضربين فالضرب الأول ما كان منتقلاً كقولك جاء زيد راكباً فراكباً حالاً وليس الركوب بصفة لازمة ثابتة إنما هي صفة له في حال مجيئه وقد ينتقل عنها إلى غيرها وليس في ذكرها تأكيد لما أخبر به وإنما ذكرت زيادة في الفائدة وفضلة في الخبر ألا ترى أن قولك جاء زيد راكباً فيه ٢٠ إخبار بالمجيء والركوب ألا أن الركوب وقع على سبيل الفصلة لأن الاسم قبله قد استوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل ، وأما الضرب الثاني فهو ما كان ثابتاً غير منتقل يذكر توكيداً لمعنى الخبر وتوضيحاً له وذلك قولك زيد أبوك عطوفاً وهو الحفّ بيتاً وأنا زيد معروفاً فقولك عطوفاً حالاً وهي صفة لازمة للأبوة فلذلك أكدت بها معنى الأبوة وكذلك قوله وهو الحفّ بيتاً أكد به الحق لأن ذلك مما يؤكد به الحق أن الحفّ لا يزال واضحاً بيتاً وكذلك قوله أنا زيد معروفاً فمعروفاً حالاً أكدت به كونه زيدا لأن معنى

مَعْرُوفًا لَا شَكَّ فِيهِ فَإِذَا قُلْتَ أَنَا زَيْدٌ لَا شَكَّ فِيهِ كَانَ ذَلِكَ تَأْكِيدًا لِمَا أَخْبَرْتَ بِهِ، قَالَ اللَّهُ تَع وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا فَصَدَقَ حَالُ مُؤَكِّدَةٍ إِذِ الْحَقُّ لَا يَنْقُكُ مُصَدِّقًا، وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ دَارَةَ

* أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي * وَقَدْ بَدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ*

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا مَا أَشَبَّهَ الْمَعْرُوفَ مِمَّا يُعَرِّفُ وَيُؤَكِّدُ لَوْ قُلْتَ هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا لَمْ يَجْزِلَ أَنَّهُ لَوْ صَحَّ انْطِلَاقُهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى صِدْقِهِ فِيمَا قَالَهُ كَمَا أَوْجَبَ قَوْلُهُ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي أَنَّهُ ابْنُهَا، وَلَوْ قُلْتَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ كَرِيمًا جَوَادًا أَوْ هُوَ زَيْدٌ بَطَلًا شَجَاعًا لَجَازَ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَمَا شَاكَلَهَا مِمَّا يَكُونُ مَدْحًا فِي الْإِنْسَانِ يُعَرِّفُ بِهَا فَجَازَ أَنْ تَجِيءَ مُؤَكِّدَةٌ لِلْخَبَرِ لِأَنَّهَا أَشْيَاءُ يُعَرِّفُ بِهَا فَذَكَرَهَا مُؤَكِّدَةٌ لِدَاتِهِ، وَتَقُولُ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ إِذَا صَغُرْتَ نَفْسُكَ لِرَبِّكَ قَدْ تُفَسِّرُ حَالُ الْعَبِيدِ بِقَوْلِكَ آكِلًا كَمَا يَأْكُلُ الْعَبِيدُ فَقَوْلُكَ آكِلًا كَمَا يَأْكُلُ الْعَبِيدُ قَدْ حَقَّقَ أَنَّكَ عَبْدُ اللَّهِ فَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَحَوِّهِ يَصِحُّ وَيُفْسَدُ ١. فَكُلُّ مَا صَحَّ بِهِ الْمَعْنَى فَهُوَ جَيِّدٌ وَكُلُّ مَا فَسَدَ بِهِ الْمَعْنَى فَهُوَ مُرْدُودٌ، وَقَوْلُهُ تَجِيءُ عَلَى أَثَرِ جُمْلَةٍ عَقْدُهَا مِنْ اسْمَيْنِ لَا عَمَلٍ لِهَمَا يَعْنِي أَنَّ الْحَالِ الْمُؤَكِّدَةَ تَأْتِي بَعْدَ جُمْلَةٍ ابْتِدَائِيَّةٍ الْخَبَرُ فِيهَا اسْمٌ صَرِيحٌ وَلَا يَكُونُ فَعْلًا وَلَا رَاجِعًا إِلَى مَعْنَى فَعْلٍ لِأَنَّ الْحَالَ هَهُنَا تَكُونُ تَأْكِيدًا لِلْخَبَرِ بِذِكْرِ وَصْفٍ مِنْ أَوْصَافِهِ الثَّابِتَةِ لَهُ وَالْفَعْلُ لَا ثَبَاتَ لَهُ وَلَا يُوصَفُ، وَقَوْلُهُ وَلَوْ قُلْتَ زَيْدٌ أَبُوكَ مُنْطَلِقًا أَوْ أَخُوكَ أَهْلَتْ يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِخَاهُ أَوْ أَبَاهُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ أَوْ وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ إِخْوَةٌ مِنْ حَيْثُ الصَّدَاقَةُ أَوْ أَبَوَةٌ مِنْ ١٥ حَيْثُ أَنَّهُ تَبَنَّى بِهِ جَازَ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَنْتَقِلُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، وَأَمَّا الْعَامِلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ فَهُوَ عِنْدَ سَبَبِيَّيْهِ فَعْلٌ مُصَرَّرٌ تَقْدِيرُهُ أَعْرِفُ ذَلِكَ أَوْ أَحَقُّهُ وَحَوِّ ذَلِكَ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْحَالُ فَيَكُونُ فِيهَا تَوْكِيدٌ الْخَبَرِ بِأَحَقِّ وَأَعْرِفُ كِتَوَكُّيدَهُ بِالْيَمِينِ فَإِذَا قُلْتَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ مَعْرُوفًا فَكَأَنَّكَ قُلْتَ لَا شَكَّ فِيهِ أَوْ أَعْرِفُهُ أَوْ أَحَقُّهُ وَجَرَى ذَلِكَ فِي التَّأْكِيدِ بِالْجُمْلَةِ مَجْرَى قَوْلِكَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَاللَّهِ، وَذَهَبَ أَبُو اسْحَقَ الرَّجَّاجُ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ الْخَبَرُ لِنِيَابَتِهِ عَنْ مُسَمًّى أَوْ مَدْعُوٍّ وَيُجْعَلُ فِيهِ ذِكْرٌ مِنْ ٢٠ الْأَوَّلِ وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ،

فصل ٨٠

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْجُمْلَةُ تَقَعُ حَالًا وَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً أَوْ فَعْلِيَّةً فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً فَالْوَاوُ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ كَلِمَتَهُ قُوَّةً إِلَى قِيٍّ وَمَا عَسَى أَنْ يُعْتَرَّ عَلَيْهِ فِي النَّدَرَةِ وَأَمَّا لَقِيَّتُهُ عَلَيْهِ جَبَّةٌ وَشَيْءٌ فَمَعْنَاهُ

مستقرّة عليه جبة وشى وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً فإن كان مضارعاً لم يخل من أن يكون مثبتاً أو منفيّاً فالمثبت بغير واو وقد جاء في المنقّى الأمران وكذلك في الماضى ولا بدّ معه من قدّ ظاهرة أو مقدّرة.

قال الشارح اعلم أنّ الجملة قد تقع في موضع الحال ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية فنثال

٥ الاسمية قولك بهرت بزيد على يده باز وجاء زيد وسيفه على كتفه اى جاء وهذه حاله ولا يقع بعد هذه الواو الا جملة مركبة من مبتدأ وخبر واذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالا كنت في تصميمها ضمير صاحب الحال وترك ذلك مخيراً بالتنصين كقولك أقبل محمد ويده على رأسه وجاء أخوك وثوبه نظيف وترك التنصين كقولك جاء زيد وعمرو ضاحك وأقبل بكر وخالد يقرأ، وأما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها الى صاحب الحال من قبل أن الواو أغنت عن ذلك برابطها ١٠ ما بعدها بما قبلها فلم تحتج الى ضمير مع وجودها فإن جئت بالضمير معها فجيد لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها وأما اذا لم تذكر هناك واوا فلا بد من ضمير وذلك نحو قولك أقبل محمد على رأسه قلنسوة ولو قلت أقبل محمد على عبد الله قلنسوة وأنت تريد الحال لم يجز لأنك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام لا واو ولا ضمير يعود من آخر الكلام الى أوله فيدل على أنه معقود بأوله قال الشاعر

* نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءَ غَامِرُهُ * وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي *

١٥ يصف غائصاً غاص في الماء حتى انتصف النهار ورفيقه على شاطئ الماء لا يدري ما كان منه فيقول انتصف النهار على الغائص وهذه حاله والهاء في غامره ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالا، ومن ذلك قوله تعالى يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وأما قول امرئ القيس

* وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا * بِمُجَرِّدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ *

٢. فوضع الشاهد أنه جعل الجملة التي هي والطير في وكُنَاتِهَا حالا مع خلوها من عائِد الى صاحب الحال اكتفاءً برابط الواو فهذه الواو وما بعدها في موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل الى يجوز بها نصب الحال، واذا قلت جاء زيد وثوبه نظيف في موضع جاء زيد نظيفاً ثوبه فكما أن نظيفاً نصب بما قبله من الفعل فكذلك الجملة الواقعة موقعه في موضع منصوب والعامل فيها ذلك الفعل، فاما قوله فإن كانت الجملة اسمية فالواو فلشارة الى أنه اذا وقعت الجملة الاسمية حالا فيلزم الاتيان بالواو

ففيها وليس الأمر كذلك إنما يلزم أن تأتي بما يُعلِّفُ الجِلَّةُ الثانيةً بالأولى لأنَّ الجِلَّةَ كلامٌ مستقلٌّ بنفسه مُفِيدٌ لمعناه فإذا وقعت الجِلَّةُ حالا فلا بدَّ فيها ممَّا يُعلِّفُها بما قبلها ويربطها به لئلاَّ يُنَوِّمَ أنَّها مستأنفةٌ وذلك يكون بأحدٍ أمرين إمَّا الواوَ وإمَّا ضميرٌ يعود منها إلى ما قبلها على ما تقدَّم فمثال الواو جاء زيدٌ والأميرُ راكبٌ وقولنا والأميرُ راكبٌ جملَةٌ في موضع الحال ومثال الضمير أقبل محمدٌ يده على رأسه ٥ فقوله يده على رأسه جملَةٌ في موضع الحال ، فأما قوله ألا ما شَدَّ من قولهم كلمته فوه إلى في فإن أراد أنه شادَّ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجودِ الرابط في الجِلَّةِ للحالية وهو الضميرُ في فوه وإن أراد أنه قليلٌ من جهة الاستعمال فقريبٌ لأنَّ استعمالَ الواو في هذا الكلام أكثرُ لأنها أدلُّ على الغرض وأظهرُ في تعليقٍ ما بعدها بما قبلها ، فأما لقينته عليه جَبَّةٌ وشيٌ فيحتملُ الجارُّ والمجرورُ فيه أمرين أحدهما أن يكون في موضع نصب على الحال ويتعلّقُ حينئذٍ بمحذوفٍ ويكون ارتفاعُ جَبَّةٍ وشيٍ بالجارِّ والمجرور ارتفاعُ الفاعل وهذا لا خلاف في جَوَازِهِ ههنا لاعتماده على ذى الحال والأمرُ الثاني أن يكون جَبَّةٌ وشيٌ مبتدأً والجارُّ والمجرورُ الخبرُ وقد تقدَّم عليه وهو شاهدٌ على جَوَازِ خُلُوِ الجِلَّةِ الاسميّةِ من الواو وصاحبُ الكتاب خَرَجَهُ على الوجه الأوّلِ لأنه لا يَرى خُلُوَ الجِلَّةِ الاسميّةِ من الواو إذا وقعت حالا ، وقد يقع الفعلُ موقعَ الحال إذا كان في معناه وكان المرادُ به الحالُ المصاحبةُ للفعل تقول جاء زيدٌ يَضْحَكُ أي ضاحكًا وضربتُ زيداً يَرْكَبُ أي راكبًا فاللّٰه تعالى فَجَاءَتْهُ أَحَدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى ١٥ أَسْحَابٍ أَي مَاشِيَةً وقال الشاعر

* مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى صَوِّ نَارِهِ * تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ *

والمرادُ عَاشِيًا ولا حاجةَ إلى الواو لما بين الفعل المصارع واسم الفاعل من المناسبة ، فأما الفعل المستقبل فلا يقع موقعَ الحال لأنه لا يدلُّ على الحال لا تقول جاء زيدٌ سَيْرَكَبٌ ولا أقبل محمدٌ سَوَفَ يَضْحَكُ وكذلك الفعلُ الماضي لا يجوز أن يقع حالا لعدمِ دلالته عليها لا تقول جاء زيدٌ ضَحِكَ في معنى ٢٠ ضاحكًا فإن جئت معه بقَدِّ جاز أن يقع حالا لأنَّ قَدَّ تَقَرُّبِهِ من الحال ألا تراك تقول قد قامت الصلوة قبل حالٍ فيامها ولهذا يجوز أن يقتنر به الآن أو الساعة فيقال قد قام الآن أو الساعة فنقول جاء زيدٌ قد ضحك وأقبل محمدٌ وقد علاه الشَّيْبُ ونحوه قال الشاعر

* ذَكَرْتُكَ وَالْحَطِيَّ يَخْطُرُ بَيْنَنَا * وَفَدَّ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُتَقَفَّةُ السَّمَرُ *

فوضع قد نهلت نصبً على الحال والتقديرُ ناهلةً ، وربما حذفوا منه وَقَدَّ وهم يريدونها فتكون مقدرةً

الوجود وإن لم تكن في اللفظ قال الشاعر

* وَطَعْنِي كَفَمِ النَّزْقِ * غَدَا وَالنَّزْقُ مَلَانٌ *

والمراد قد غدا وقد تَأَوَّلُوا قوله تعالى أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ على تقدير قد حصرت ويؤيد ذلك قِرَآءَةُ مَنْ قَرَأَ حَصْرَةً بالنصب، وذهب الكوفيون الى جواز وقوع الفعل الماضى حالا سواء كان معه قد ٥ او لم تكن واليه ذهب ابو الحسن الأخفش من البصريين واحتجوا لذلك بما تقدم من النصوص والمعنى بالنصوص قوله تعالى او جاءكم حصرت صدورهم وقول الشاعر * وطعني كفم النزق الخ * ونحو قول الآخر

* وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لَذِكْرًا كِثْفَةً * كَمَا أَتَنَقَّصُ الْعَصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ *

وقوله حَصْرَتْ من الآية حال وتؤيده قِرَآءَةُ مَنْ قَرَأَ حَصْرَةً على ما تقدم وكذلك غَدَا من قوله غدا والنزق ١٠ ملآن وكذلك قوله بَلَلَهُ الْقَطْرُ في موضع حال، وأما المعنى فإن الفعل الماضى يقع صفة للنكرة وكل ما جاز ان يكون صفة فانه يجوز ان يكون حالا ألا ترى أنك تقول جاء زيدٌ يصحك كما تقول جاء زيدٌ ضاحكاً لا أنك تقول جاء رجلٌ يصحك كما تقول جاء رجلٌ ضاحكٌ فيكون صفة للنكرة، وقد تقدم الجواب عن النصوص بأن قد مرادة فيها ولذلك حسن الحال بالماضى، وأما ما ذكره من المعنى ففاسدٌ والأمر فيه بالعكس فإن كل ما يجوز ان يكون حالا يجوز ان يكون صفة للنكرة وليس كل ما يجوز ١٥ ان يكون صفة للنكرة يجوز ان يكون حالا ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز ان يكون صفة للنكرة نحو هذا رجلٌ سَيَكْتُبُ او سَيَضْرِبُ ولا يجوز ان يقع حالا فضاحكاً ونحوهما وقع حالا لانه اسم فاعل واسم الفاعل قد يكون للحال وليس كذلك الفعل الماضى ولا الفعل المستقبل فلا يكون كل واحد منهما حالا، وأعلم أن الفعل الماضى اذا اقترن به قد والفعل المضارع اذا دخل عليه نافية وقع كل واحد منهما حالا كنت محيراً في الإتيان بواو الحال وتركها تقول جاء زيدٌ قد علاه الشيب وإن شئت ٢٠ قلت وقد علاه الشيب ومثله قوله * وقد نهلت منا المثقة السمر * وذلك أن قد تُقَرَّبُ الماضى من الحال وتُلحِقُه بحكمه وهذه واو الحال ولانها بدخول قد أشبهت الجملة الاسمية من حيث أن الجزء الأول من الجملة ليس فعلاً وكذلك الفعل المضارع اذا دخل عليه النافية جاز دخول الواو عليه وتركها لما ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل قال الله تع فى فِرَاقَةِ ابْنِ عَامِرٍ وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ بخفيف النون وكسرها ففوله لا تتبعان فى موضع الحال

فهو مرفوعٌ والنون علامةُ الرفع وليس بنهيٍ لثبوتِ النون فيه ولا تكون نون التأكيد لأن نون التأكيد الخفيفة لا تدخل فعل الاثنين عندنا والتقديرُ قَسَّتَيْمًا غيرَ مُتَّبِعِينَ ومثله قول الشاعر

* بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيْمُوا سِيُوفَهُمْ * ولم يَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سَلَّتِ *

وقال الله تع قَاصِرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى فَقوله لا تخاف دركًا ولا ه تخشى في موضع الحال فأتى بالواو في موضع ولم يأت بها في موضع فاذا أتى بها فليشبهه الجملة الفعلية بالاسمية لمكان حرف النفي ومن لم يأت بها فلائه فعلٌ مضارعٌ

فصل ٨١

قال صاحب الكتاب ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع الى ذى الحال إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد ١٠ الشبه بين الحال وبينه تقول أَنَيْتَكَ وَزَيْدٌ قَاتِمٌ وَلَقَيْتَكَ وَالْجَيْشُ قَادِمٌ قال * وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكَانَتِهَا *

قال الشارح قد تقدم القول أن الغرض من الضمير في الجملة الحالية ربطها بما قبلها فاذا وجد إما الواو وإما الضمير وجد ما حصل به الغرض، وقوله إجراء لها مجرى الظرف فيعنى بالظرف إذ وقد شبه سببونه وأو الحال بأن وقدرها بها وذلك من حيث كانت إذ منتصبه الموضع كما أن الواو منتصبه ١٥ الموضع وأن ما بعد إذ لا يكون إلا جملة كما أن الواو كذلك وكل واحد من الظرف والحال يُقدَّر بحرف النجر فاذا قلت جاء زيدٌ وسيُفَع على عاتقه كأنك قلت جاء زيد في هذه الحال والحال مفعولٌ فيها كما أن الظرف كذلك فكما أن الجملة بعد إذ لا تفتقر الى ضمير يعود الى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو وهذا معنى قوله لانعقاد الشبه بينهما

فصل ٨٢

٢٠

قال صاحب الكتاب ومن انتصاب الحال بعاملٍ مضمرٍ قولهم للمرتجل راشداً مهدياً ومُصَاحِبًا مُعَانًا بِاضْمِرِ إِذْ هَبْ وَلِلْقَادِمِ مَاجُورًا مَبْرُورًا اى رجعت وإن أنشدت شعراً أو حدثت حديثاً قلت صادقاً بِاضْمِرِ قَالَ وَإِذَا رَأَيْتَ مَنْ يَنْعَرِّضُ لِأَمْرِ قُلْتَ مَنْعَرِّضًا لَعَنِي لَمْ يَعْني اى دَنَا مِنْهُ مَنْعَرِّضًا

قال الشارح اعلم أن الحال قد يُحذف عامله اذا كان فعلاً وفي الكلام دلالة عليه إما قرينة حالٍ أو مغالٍ

فمن ذلك أن ترى رجلاً قد أزمع سَفَرًا أو أراد حِجًّا فتقول راشدًا مَهْدِيًا وتقديره إِذْهَبْ راشدًا مَهْدِيًا ومثله أن تقول لمن خرج إلى سَفَرٍ مُصَاحِبًا مُعَانًا وتقديره إِذْهَبْ أو سَافِرٌ مُصَاحِبًا مُعَانًا فدللت قرينة الحال على الفعل وأغنيت عن اللفظ به، ولو رفعت هذه الأشياء وقلت راشدٌ مَهْدِيٌّ ومُصَاحِبٌ مُعَانٌ لكان جيّدًا عربيًّا على معنَى أنت راشدٌ مَهْدِيٌّ ومُصَاحِبٌ مُعَانٌ فالرفع بإضمار مبتدأ هو الظاهر في المعنى والنصب بإضمار فعل، وكذلك لو رأيت رجلاً قد قدم من سفرٍ أو حَجٍّ أو زيارةٍ لقلت مأجورًا مبرورًا والمعنى قدمت مأجورًا مبرورًا أو رجعت مأجورًا مبرورًا، ومن ذلك إن حدثت فلانٌ بكذا وكذا قلت صادقًا والله أو أنشد شعراً فتقول صادقًا والله أي قاله صادقًا لأنه إذا أنشد فكانه قد قال قال كذا فقلت قال صادقًا فالرفع جائز على إضمار مبتدأ كما جاز في راشدٌ مَهْدِيٌّ ومُصَاحِبٌ مُعَانٌ، ومن ذلك أن ترى رجلاً قد أوقع أمرًا أو تعرّض له فتقول متعرّضًا لعنٍ لم يَعْنِهِ كانه قال فعل هذا متعرّضًا لعنٍ ١. أو دنا من هذا الأمر متعرّضًا والعن ما عَنَ لك أي عرض لك والمعنى أنه دخل في شيء لا يعنيه.

قال صاحب الكتاب ومنه أخذته بدرهم فصاعداً أو بدرهم فرائداً أي فذهب الثمن صاعداً أو زائداً ومنه أتبيها مرةً وقيسياً أخرى كاتك قلت أتحول ومنه قوله تعالى بلى قادرين أي تجمعها فادرين،

قال الشارح أما قولهم أخذته بدرهم فصاعداً وبدرهم فرائداً فصاعداً وزائداً نصب على الحال وقد حذف صاحبُ الحال والعاملُ فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال والتقدير أخذته بدرهم فذهب الثمن ٥ صاعداً فالثمن صاحبُ الحال والفعل الذي هو ذهب العاملُ في الحال وكذلك أخذته بدرهم فرائداً تقديره أخذته بدرهم فذهب الثمن زائداً كانه أبتاع متاعاً بأثمانٍ مختلفةٍ فأخبر بأدنى الأثمان ثم جعل بعضها يتلو بعضها في الزيادة والصعود وصار بعضها مثلاً بدرهم وقيراطٍ وبعضها بدرهم ودانقٍ وحسن حذف الفعل لأن اللبس، ولا يحسن عطفه على الباء في قولك بدرهم لوجهٍ منها أن صاعداً وزائداً صفةٌ ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوفِ والوجهُ الثاني أن الثمن لا يُعطف بعضه على بعض بالفاء ٢. لأنه لا يتقدم بعضه على بعض أما يقع دفعةً واحدةً فلا تقول اشتريت الثوبَ بدرهمٍ فدانقٍ أما ذلك بالنوا لا أنها للجمع بين الشئيين من غير ترتيب والوجه الثالث أن صاعداً صفةٌ فلا يحسن أن تجعل ثمنًا في موضع الاسم الموصوف، ولا يقع في هذا الموضع من حروف العطف ألا الفاء وقر لو قلت أخذته بدرهمٍ وصاعداً لم يجوز لأن الأثمان يتلو بعضها بعضاً والفاء وقر تدلان على ذلك لإفادتهما الترتيب والنوا لا تدل على ترتيب الفعل فلذلك لم يجوز ألا الفاء وقر والفاء أكثر في كلام العرب

لا تتصلها بما قبلها ، وأما قولهم أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى فإنه منصوبٌ على الحال وإن كان اسماً جامداً غير مشتق من حيث كان منسوباً والنسب يُخرجُه من حَيْزِ التَّجْمِيدِ إلى حُكْمِ المشتقات حتى يصير وصفاً والعاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ تقديره أَحْوَلُ تَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى أو تَتَنَقَّلُ كأنه رأى رجلاً في حالٍ يكون وينحول من حال إلى حال لا يثبت على شيء فقال أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى والمعنى أَتَخَلَّقُ مَرَّةً بأخلاق تميمٍ وتارةً بأخلاق قيسٍ ولا تعتمد على خُلُقٍ واحدٍ منهما كأنه يثبت له هذه الحال ويُوتَّحَ عليها وليس يستترشدُ عما يجمله وإن كان بلفظ الاستفهام ، وحكى سيبويه أن رجلاً من بني أسدٍ قال يومَ جَبَلَةٍ وهو يومٌ لبني تميمٍ وعامرٍ على بني أسدٍ وذُبيانٍ وقد أُستقبله بغيرِ أَعْوَرٍ فنظر الأسدُ إلى قومه فقال يا بني أسدٍ أَعْوَرٌ وذنا نابٍ أَنَّى بلفظ الاستفهام ولم يرِدْ أن يستترشدَ لتجبره عن عَوْرِهِ لكنه حقق ذلك حَدَرَهُ وَأَنهَزَمُوا فقتل منهم والفعلُ الناصبُ لأَعْوَرٍ وذنا نابٍ محذوفٌ تقديره أَنسَتَقْبِلُون ودلَّ عليه الحالُ المشاهدةُ ، وهذه المسئلة من قبيل قولهم أَقَاتِمَا وقد قعد الناسُ إلا أن الاسمَ المنصوبَ هنا لم يكن مأخوذاً من فعلٍ فَاحْتِيجَ إلى تقدير فعلٍ من غيرِ لفظه وقياسه لو قُدِّرَ من لفظه أَتَتَمَرُ تَمِيمًا مَرَّةً وَتَتَقَيْسُ قَيْسِيًّا أُخْرَى كما قلت في قولك أَقَاتِمَا وقد قعد الناسُ ، ويجوز الرفعُ في قولك أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى فتقول أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى على معنى أَأَنْتَ تَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى فيكون مبتدأً وخبراً وجاز الرفعُ بتقدير المبتدأ كما ترفعُه لو ظهر ذلك المبتدأُ المقدَّرُ

١٥ فإما قوله تعالى أَيُّحْسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بلى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُنْشِئَ بَنَانَهُ فانتصابُ قَادِرِينَ عند سيبويه بفعلٍ مقدَّرٍ تقديره نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ ودلَّ على ذلك الفعلُ قوله تعالى أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ونُسُوبَةُ الْبَنَانِ ضَمٌّ بعصهما إلى بعضٍ ، وذهب القرآني إلى أن انتصابه باضمارِ فعلٍ دلَّ عليه الفعلُ المذكورُ أولاً وهو قوله أَيُّحْسِبُ الْإِنْسَانُ وتقديره بلى فليحسبنا قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُنْشِئَ بَنَانَهُ فهذا لجعله مفعولاً دليلاً ومفعولاً حسبتُ وأخوانها لا يجوز ذكرُ أحدهما دون الآخر ، وذهب بعضهم إلى أن تقديره بلى

٢. فَعَدِرُ قَادِرِينَ وهو ضعيفٌ أيضاً لأن اسمَ الفاعلِ إذا وقع حالاً لم يجز أن يعمل فيه فعلٌ من لفظه لا تقول ثَمْتُ ذَاتِمَا وَأَنْتَ تَرَبَّدُ الْحَالُ لَأَنَّ الْحَالُ لَا يَدَّ فِيهَا مِنْ فَائِدَةٍ أَنْ كَانَتْ فَصْلَةً فِي الْخَبَرِ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ فَائِدَةٌ لِأَنَّكَ لَا تَقُومُ إِلَّا ذَاتِمَا وَالْوَجْهُ هُوَ الْأَوَّلُ وهو مذهب سيبويه ،

التمييز

فصل ٨٣

قال صاحب الكتاب وبقال له التبيين والتفسير وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته فمثاله في الجملة طاب زيدٌ نفساً وتصيب عرقاً وتفققاً شحماً و * أبرحت جارا * وإمتلا الأناء ماءً وفي التنزيل واشتعل الرأس شيباً وفجرت الأرض عيونا ومثاله في المفرد عندى راقودٌ خلا ورطلٌ زيتنا ومَنوان سَمْنَا وقفيزان بُراً وعشرون درهما وثلاثون ثوباً ومِلا الأياء عسلاً وعلى التمرة مثلها زبدا وما في السماء موضع كَفٍ سحاباً، وشبه المبيد بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في ضرب زيد عمراً وفي ضاربٌ زبدا وضاربان زبدا وضاربون زبدا وضربٌ زيد عمراً

قال الشارح أعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحدٌ والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس وذلك نحو ١. أن تخبر بخبرٍ أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد

محتملاته تبييناً للغرض ولذلك سُمي تمييزاً وتفسيراً وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد فالجملة قولك طاب زيدٌ نفساً وتصيب عرقاً وتفققاً شحماً ألا ترى أن الطيبة في قولك طاب زيدٌ مسندة إليه والمراد نية من أشيائه ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه ومَنوله وغير ذلك وكذلك التصيب والتفقو يكون من أشياء كثيرة فجرت لذلك مجرى عشرين في احتماله أشياء كثيرة فكما أن إبانة العشرين

١٥ بنكرة جنس كذلك إبانة هذه للجمال بنكرة جنس، وأما المفرد فحق قولك عندى راقودٌ خلا ورطلٌ

زيتنا ومَنوان سَمْنَا فالتمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة وإنما لبيان نوع الراقود أن الإبهام وقع فيه وحده لاحتتماله أشياء كثيرة كالثمل والخمر والعسل وغير ذلك مما نوي والراقود وعاء الخشب، وكذلك قولك عندى رطلٌ زيتاً التمييز فيه لإبهام الرطل أن الرطل مقدارٌ بوزن به ويحتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن ويقال فيه رطلٌ ورطلٌ بكسر الراء وفتحها فالكسر أقيس ٢. والفتح أنصح وكذلك المنوان تننيةً مناً وهو مقدارٌ يوزن به وكذلك باقي الأمثلة وهذا معنى قوله

رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته، وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن وأما كان نكرة لانه واحدٌ في معنى الجمع ألا تراك إذا قلت عندى عشرون درهما معناه عشرون من الدراهم فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة، ووجهه بأن التمييز يشبهه الحال وذلك أن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام ألا ترى أنك إذا قلت عندى عشرون احتتمل أنواعاً من

المعدودات فإذا قلت درهما أو دينارا فقد أزلت ذلك الإبهام وأتضح بذكركه ما كان متردداً مبهماً كما أتت إذا قلت جاء زيدٌ احتمل أن يكون على صفاتٍ فلما قلت ركباً فقد أوضحت وأزلت ذلك الإبهام فلما استنوي في الإيضاح والبيان استنوي في لفظ التنكير ووجهٌ ثالثٌ أن المراد ما بين النوعين بالنكرة لأنها أخفُ الاسماء كما تختار الفتحة إذا أريد تحريك حرفٍ لمعنى لأن الفتحة أخفُ الحركات ألا أن يعرض ما يوجب العدول عنها إلى غيرها وكانت جنساً لأن الغرض تخليص الأجناس بعضها من بعض وقد رت بمن لأنها لبيان الجنس فأتى بها لذلك وحذفت تخفيفاً وهي مرادة، واعلم أن المميز يكون واحداً ويكون جمعاً فإذا وقع بعد عددٍ نحو عشرين وثلاثين ونحوها لم يكن المميز ألا واحداً نحو قولك عندي عَشْرُونَ ثَوْباً وثلاثون عِمَامَةً لأن العدد قد دلَّ على الكثرة ولم يبق بنا حاجةٌ ألا إلى بيان نوع ذلك المبلغ وكان ذلك ممّا يحصل بالواحد وهو أخفُ، وأمّا إذا وقع مُفسِّراً لغير عدد نحو هذا أفره منك عبداً وخيرٌ منك مملأً جاز الأفراد والجمع لأحتمال أن يكون له عبدٌ واحدٌ وعبيدٌ فإذا قلت هو أفره منك عبداً أو خيرٌ منك أعمالاً دلت بلفظ الجمع على معنيين النوع وأنهم جماعة قال الله تعالى هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً فهم من ذلك النوع وأنه كان من جهات شتى لا من جهة واحدة وإذا أفردت فهم منه النوع لا غيره، وقوله وشبه التمييز بالمفعول يعني أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه يعني أن التمييز يشبه المفعول من حيث أن موقعه آخرًا نحو طاب زيدٌ نفساً وهذا راقودٌ خلاً كما أن المفعول كذلك فإنه يأتي فصلاً بعد تمام الكلام ونعني بقولنا فضلة أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله كما أن المفعول كذلك ولذلك وجب أن يكون منصوباً كما أن المفعول كذلك، فإن قيل لم زعمت أن التمييز مشبه بالمفعول ولم تفل أنه مفعولٌ في الحقيقة فيل أمّا ما كان من نحو عشرين درهماً وراقودٌ خلاً وشبهه فإن العامل فيه معنى والمعاني لا تعمل في المفعول به وأمّا ما كان من نحو طاب زيدٌ نفساً وتصيب عرقاً وتفقأ شحماً فإنه وإن كان العامل فيه فعلاً فإن الفعل فيه غير متعدٍ فطاب فعلٌ غير متعدٍ لأنه إذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئاً وأمّا تصيب وتفقأ ففعلان لازمان لأنهما للمطابقة فالتاء ههنا بمنزلة النون يقال صببته فتصبب وتفقأته فتفقأ كما تقول صببته فأنصب وتفقأته فأنفقاً ولذلك لا تقول تصببته ولا تفقأته وشئت بذلك أنه مشبه بالمفعول وليس مفعولاً فقولك طاب زيدٌ نفساً بمنزلة ضرب زيدٌ عمراً في وقوعه طراً بعد التمام كوفوع المفعول ورطّل زيتاً ونحوه بمنزلة ضاربٌ زيدا ونحوه من أسماء الفاعلين وذلك من حيث أنه مفردٌ فإذا نونت نصبت ما

بعده وإذا أزلت التنوين خفصت ما بعده وهو يقتضى ما بعده من النوع المميز كما أن اسم الفاعل إذا توثته نصبت به نحو ضارب زيداً وإذا حذفت التنوين خفصت نحو ضارب زيد وهو يقتضى ما بعده من المفعول فلذلك وجب أن يعمل الراقود والرطل وإن كانا من الاسماء للجامدة ومنوان وقفيزان بمنزلة ضاربين من الجهة المذكورة وعشرون وثلاثون ونحوهما بمنزلة ضاربين من حيث أنه مجموع بالواو والنون كما أن ضاربون كذلك وتسقط نونه للاضافة ويقتضى المفسر بعدها على ما تقدم ، وقولك

مِلْءُ إِيْنَاءِ مَاءٍ وَمِثْلُهَا زَيْدٌ وَمَوْضِعُ كَفِّ سَحَابٍ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ الْمَصَافِ إِلَى الْفَاعِلِ نَحْوِ أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمراً فَالْمَصَافُ إِلَيْهِ حَالٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُمَيِّزِ فَامْتَنَعَ مِنَ الْإِضَافَةِ كَمَا حَالَ التَّنْوِينُ فِي رَطْلٍ زَيْتٍ وَالنُّونُ فِي عِشْرُونَ دِرْهَمٍ فَاعْرِفْ ،

فصل ٨٤

١.

قال صاحب الكتاب ولا ينتصب المميز عن مفرد الآ عن تأمّر والذي يتم به أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة وذلك على ضربين زائد ولازم فالزائد التمام بالتنوين ونون التثنية لآنك تقول عندى رطل زيت ومَنَوَا سَمِي وَاللَّازِمُ التَّمَامُ بِنُونِ الْجَمْعِ وَالْإِضَافَةِ لآنك لا تقول مِلْءُ عَسَلٍ وَلَا مِثْلُ زَيْدٍ وَلَا عِشْرُو دِرْهَمٍ ،

١٥ قال الشارح يريد أن المميز إذا كان بعد مفرد فلا بد أن يستوفى ذلك المفرد جميع ما يتم به ويؤنن بانفصاله مما بعده بحيث لا يصح اضافته الى ما بعده أن المضاف والمضاف اليه كالأشياء الواحد فإذا لم يكن هناك ما يمنع الاضافة كان في حكم الناقص الذي لا يتم معناه إلا بما بعده من المضاف اليه ، والذي يتم به الاسم أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة لأن هذه الأشياء تفصل ما تدخل عليه عما بعده وتؤنن بانتهائه ، وجملة الأمر أنك إذا قلت عندى راقود خل ورطل زيتنا ٢. فلا يحسن أن يجزى وصفاً على ما قبله فتقول راقود خل ورطل زيت لآنه اسم جامد غير مشتق من فعل فلا يكون وصفاً كالمشتقات وكانت الاضافة غير ممتنعة بحكم الاسمية فقلت عندى راقود خل ورطل زيت وتكون اضافته من قبيل اضافة النوع الى الجنس والبعض الى الكل نحو هذا ثوب خزر وجبة صوف والمعنى من خزر ومن صوف فإذا دخل التنوين الاسم المميز نحو رطل وراقود أو نون التثنية نحو قولك رطلان ومَنَوَانِ أو نون الجمع نحو عشرين وثلاثين ونحوهما من الأعداد آذن ذلك بآكتفاء الاسم

وتمايزه وحال بينه وبين الاضافة وكذلك الاضافة في نحو مِلًّا الاثناء عَسَلًا ومثلها زَيْدًا وموضع كَفِّ سَحَابًا حالت بين المميز والمميز ومنعته من الاضافة منع التنوين والنون فنصب على الفصلة تشبيهاً بالمفعول وتنزيلاً للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من الجهة التي ذكرناها فعمل النصب وأحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة كما أحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا جرى على غير من هوله وجب إبراز ضميرة نحو قولك زيدٌ هندٌ ضاربها هو، وأما قوله وذلك على ضربين زائلٌ ولازمٌ يريد أن هذه الاشياء التي يتم بها الاسم المميز حتى ينصب ما بعده منها ما يزيل وأنت فيه مخيرٌ إن شئت أثبتته ونصبت ما بعده وإن شئت حذفته وخفصت ما بعده وذلك التنوين ونون التننية تقول هذا راقودٌ خلًا ورطلٌ سمنًا وأوقيةٌ ذهبًا تثبت التنوين وتنصب المميز وإن شئت حذفته التنوين وخفصت ثقلت راقودٌ خلٍ ورطلٌ سمنٍ وأوقيةٌ ذهبٍ لأن التنوين معاقبٌ للاضافة، وكذلك نون التننية أنت في حذفها وإثباتها مخيرٌ تقول عندي منوانٌ سمنًا ورطلانٌ عسلًا تنصب سمنًا وعسلًا بعد النون ولك حذفها والخفض نحو منوا سمنٍ ورطلا عسلًا، وأما اللانم فحونون الجمع في نحو عشرين وثلثين الى التسعين النون فيه لازمةٌ والتبشير بعدها منصوبٌ ولا يجوز حذف النون منه واضافته الى المميز لأن نصبه ما بعده بالحمل والشبه باسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك ضاربون وحسنون ولم يقو قوتها فيتصرف تصرفها وأما لصعف شبهه ألزم طريقة واحدة في التفسير والبيان فان أضفته الى مالِكٍ نحو عَشْرُوكَ وعَشْرُوكَ زيدٌ جاز حذف النون كما جاز اضافة المركب وإن كان مبنياً نحو قولك ثَلَاثَةُ عَشْرُوكَ وخَمْسَةُ عَشْرُوكَ، وكذلك التبشير بعد الاضافة يقع لازماً نحو مِلًّا الاثناء عَسَلًا وعلى التمرة مثلها زَيْدًا لأن المضاف والمضاف اليه معا هو المقدار المبهمة الذي وقع التفسير له فلم يجوز ان تقول مِلًّا عسلٍ ولا مثل زيدٍ فاعرفه،

فصل ٨٥

٢٠

فل صاحب الكتاب ويميز المفرد اكثره فيما كان مقداراً كَيْلًا كَفْفِيزَانٍ او وَزَنًا كَمَنَوَانٍ او مِسَاحَةً كموضع كَفِّ او عَدَدًا كعشرون او مِقْيَاسًا كَمِلْوَةٍ ومثلها، وقد يقع فيما ليس اياها نحو قولهم وَجَّهَ رجلاً وِلَّةَ دَرَّةٍ فَارِسًا وَحَسْبُكَ به ناصراً،

فل الشارح تميز المفرد أكثر ما يجي بعد المقادير والمعدار هو المقابل للشيء يعدله من غير زيادة ولا

نُقْصَانٍ وَالْمُقَادِيرُ أَرْبَعَةٌ أَضْرِبُ مَكِيلٌ وَمُوزُونٌ وَمَمْسُوحٌ وَمَعْدُودٌ فَالْمَكِيلُ نَحْوُ قَوْلِكَ مَكُونَانِ دَقِيقًا وَقَفِيزَانِ
بُرًّا وَالْمُوزُونُ مَنَوَانِ سَمْنَا وَرَطْلَانِ عَسَلًا وَالْمَمْسُوحُ بَلَغَتْ أَرْضُنَا خَمْسِينَ جَرِيْبًا وَمَا فِي السَّمَاءِ مَوْتَعٌ
كَفِّ سَحَابًا وَالْمَعْدُودُ نَحْوُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا وَكُلُّهَا مُحْتَاجَةٌ إِلَى إِبَانَتِهَا بِالْأَنْوَاعِ لِأَنَّهَا تَقَعُ عَلَى أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ
فَإِذَا قُلْتَ مَكُونَانِ احْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حِنْطَةً أَوْ شَعِيرًا أَوْ غَيْرَهُمَا مِمَّا يَكَالُ وَإِذَا قُلْتَ مَنَوَانِ احْتَمَلُ
ه أَشْيَاءَ كَثِيرَةً مِمَّا يوزَنُ نَحْوُ السَّمَنِ وَالْعَسَلِ وَإِذَا قُلْتَ بَلَغَتْ أَرْضُنَا وَأَرَدْتَ الْمِسَاحَةَ احْتَمَلُ أَشْيَاءَ مِنْ
الْمُقَادِيرِ الْمُتَنَاسِجِ بِهَا نَحْوُ الْجَرِيبِ وَالذِّرَاعِ وَالْمُدَى وَنَحْوِ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ عِنْدِي عَشْرُونَ احْتَمَلُ
دَنَابِيرَ وَدِرَاهِمَ وَثِيَابًا وَعَبِيدًا وَغَيْرَهَا مِنَ الْمَعْدُودَاتِ فَوَجِبَ لَذَلِكَ إِبَانَتُهَا بِالنَّوْعِ، وَحَقُّ النَّوْعِ الْمَفْسَّرِ أَنْ
يَكُونَ جَمْعًا مَعْرُوفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نَحْوَ عَشْرِينَ مِنَ الدِّرَاهِمِ أَمَّا كَوْنُهُ جَمْعًا فَلأنَّهُ وَقَعَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ
ذَلِكَ النَّوْعِ فَكَانَ وَقَعًا عَلَى جَمَاعَةٍ وَأَمَّا كَوْنُهُ مَعْرُوفًا بِاللَّامِ فَلتَعْرِيفِ الْجِنْسِ فَإِذَا قُلْتَ عَشْرُونَ مِنْ
١٠ الدِّرَاهِمِ كُنْتَ قَدْ أَتَيْتَ بِالْكَلَامِ عَلَى وَجْهِهِ وَمُقْتَضَى الْقِيَاسِ فِيهِ وَإِنْ أَرَدْتَ التَّخْفِيفَ قُلْتَ عَشْرُونَ
دِرْهَمًا فَتَحْذِفُ لَفْظَ الْجَمْعِ وَجَرَفَ التَّعْرِيفَ وَاكْتَفَيْتَ بِوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ مِنْكَوْرٍ لِأَنَّ الْوَاحِدَ الْمَنْكَوْرَ شَائِعٌ
فِي الْجِنْسِ فَلِشِيَاعِهِ جَرَى مَجْرَى الْجَمْعِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ أَوْ مَقْيَاسًا فَالْمَقْيَاسُ الْمَقْدَارُ يَقَالُ قِسْتُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ
إِذَا قَدَّرْتَهُ بِهِ وَقَوْلُهُ مِلْءُهَا فَإِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِمْ مِلْءُ الْإِنَاءِ عَسَلًا وَعَلَى التَّمَثُّلِ زَيْدًا وَالْفَرْقُ بَيْنَ
الْمَقْيَاسِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُقَادِيرِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّ تِلْكَ الْمُقَادِيرَ الْمَذْكُورَةَ أَشْيَاءَ مُحَقَّقَةٌ مُحَدَّدَةٌ وَأَنْفِيَاسُ مَقْدَارٍ
١٥ عَلَى سَبِيلِ النَّعْرَبِ لَا التَّحْدِيدِ أَلَا تَرَى أَنَّ مِلْءَ الْإِنَاءِ وَمِثْلَ التَّمْرِ لَيْسَا بِكَيْلٍ مَعْرُوفٍ وَلَا مِيزَانٍ وَلَا
مِسَاحَةٍ وَأَمَّا هُوَ تَقَرُّبٌ لِمَقْدَارِهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَقَدْ يَقَعُ فِيهِمَا لَيْسَ أَيَّاهَا يُرِيدُ أَنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ بَأْنَى بَعْدَ مَفْرَدٍ
لَيْسَ مَقْدَارًا مِنَ الْمُقَادِيرِ الْمَذْكُورَةِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ وَجَّحَ رَجُلًا وَلَهُ دَرَّةٌ فَارِسًا وَحَسْبُكَ بِهِ نَاصِرًا فَوَحَهُ مِنَ
الْمَصَادِرِ الَّتِي لَمْ يُنْخَفَ لَهَا بِفَعْلٍ وَمَعْنَاهُ التَّرَحُّمُ وَلَهُ دَرَّةٌ فَارِسًا جَمْلَةً أَسْبِيَّةً وَمَعْنَاهُ الْمَدْحُ وَالْمُرَادُ لِلَّهِ
عَمَلُهُ وَمِثْلُهُ حَسْبُكَ بِهِ نَاصِرًا فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ مَبْهَمَةٌ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ الْمَدْحُ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ فَالْنَكْرَةُ فِيهَا مَنْصُوبَةٌ
٢٠ عَلَى التَّمْيِيزِ وَهُوَ الْمَمْدُوحَةُ فِي الْمَعْنَى وَنَحْوُهُ هُوَ أَشْجَعُ النَّاسِ فَارِسًا إِذَا أَرَدْتَ أَنَّهُ هُوَ الْمَمْدُوحُ بِالشَّجَاعَةِ
وَالْمِصَافِ إِلَيْهِ الْمَجْرُورُ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ النَّونِ فِي عَشْرِينَ وَالتَّنْوِينِ فِي رَطْلٍ فِي مَنَعِهِ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمُبَيَّنِّ كَمَا
مَنْعَتِ النَّونُ فِي عَشْرِينَ وَالتَّنْوِينُ فِي رَطْلٍ مِنْ ذَلِكَ وَالتَّنْفِيدُ وَجَّحَ مِنْ رَجُلٍ وَلَهُ دَرَّةٌ مِنْ فَارِسٍ وَحَسْبُكَ
بِهِ مِنْ نَاصِرٍ، فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ جَازَ دَخْلُ مِنْ هَهُنَا عَلَى النُّكْرَةِ الْمَنْصُوبَةِ مَعَ بَقَائِهَا عَلَى أَفْرَادِهَا فَعَلَتْ مِنْ
رَجُلٍ وَمِنْ فَارِسٍ وَمِنْ نَاصِرٍ وَحَسُنَ ذَلِكَ وَأَنْتَ لَا تَقُولُ هُوَ أَفَرُّ مِنْكَ مِنْ عَبْدٍ وَلَا عِنْدِي عَشْرُونَ مِنْ

درهم بل تَرَدَّه عند ظهور من إلى الجمع نحو من العبيد ومن الدراهم فالجواب أن هذا الموضع ربما ألتبس فيه التبسيط بالحال فأتوا بمن لئلا يخلط للتمييز ألا ترى أنك إذا قلت وجه رجلا والله درة فارسا وحسبك به ناصرا جاز أن تعني في هذه الحال فلما كان قد يقع فيه لبس مشتبهين فصل بينهما بدخول من،

فصل ٨٩

قال صاحب الكتاب ولقد أتى سيبويه تقدّم المميز على عامله وقرى أبو العباس بين النوعين فأجاز نفسا طاب زيد ولم يجز لي سمننا متوان وزعم أنه رأى المازني وأنشد قول الشاعر * وما كاد نفسا بالفراق تطيب *

قال الشارح اعلم أن سيبويه لا يرى تقدّم المميز على عامله فعلا كان العامل أو معني لا يجوز أن تقول ١٠ عرقا تصبب زيد ولا نفسا طبت وكذلك لا يجوز سمننا عندى متوان ولا براء عندى قفيزان على تقدير عندى متوان سمننا وقفيزان براء أما إذا كان العامل معني غير فعل فأمر امتناع تقديم معوله عليه ظاهر لصعف عامله وكذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنوي فلا تقول قائما في الدار زيد على ارادة في الدار زيد قائما، وأما إذا كان العامل فعلا متصرفا فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله ألا أنه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا في المعنى من حيث كان الفعل ١٥ مسندا اليه في المعنى والحقيقة ألا ترى أن التصبب في قوله تصبب زيد عرقا وتفقأ شحما في الحقيقة للعرق والتفقأ للشحم والتقدير تصبب عرق زيد وتفقأ شحمه فلو قد مناهما لأوقعناهما موقعا لا يقع فيه الفاعل لأن الفاعل إذا قد مناه خرج عن أن يكون فاعلا وكذلك إذا قد مناه لا يصح أن يكون في تقدير فاعل نقل عنه الفعل أن كان هذا موقعا لا يقع فيه الفاعل، فان قيل فأنت إذا قلت جاء زيد راكبا نصبت راكبا على الحال وجاز لك تقديمه فنقول راكبا جاء زيد والمنصوب هنا هو المرفوع في ٢٠ المعنى فإ الفرق بينهما قيل نحن إذا قلنا جاء زيد راكبا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقي المنصوب فصلة فجاز تقديمه وأما إذا قلنا طاب زيد نفسا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ولم يستوفه من جهة المعنى فلذلك لم يجز تقديم المنصوب كما لم يجز تقديم المرفوع، وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين إلى جوازه واحتجوا لذلك ببيت أنشدوه وهو

* أتهجر سلمى بالفراق حبيبها * وما كاد نفسا بالفراق تطيب *

أراد وما كاد تطيب نفسا بالفراق ولا حجة في ذلك لقلته وشذونه مع أن الرواية وما كاد نفسى بالفراق تطيب هكذا قال أبو إسحق الزجاج،

فصل ٨٧

٥ قال صاحب الكتاب وأعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مُزَالَّةٌ عن أصلها ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصيفة بما هي متنصبة عنه ومنادية على أن الأصل عندى زيت رطل وسمن منون ودراهم عشرون وعسل ملأ الإناء وزيد مثل التمرة وسحاب موضع كف وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب والعرق بالتصيب والشيب بالاشتعال وأن يقال طابت نفسه وتصيب عرقه واشتعل شيب رأسى لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد.

١. قال الشارح أعلم أنك إذا أردت أن تخبر أن عندك جنساً من الأجناس وله مقدار معلوم إما كيل وإما وزن وإما غيرها من المقادير جعلت المقدار وصفاً لذلك الجنس لتوضحه وتبين كميته لأن الأوصاف توضح الموصوفين وتزيل إبهامها فتقول عندى خل راقود وثوب ذراع وعشرون ومن ذلك قول العرب أخذ بنو فلان من بنى فلان إبلاً مائة قال الأعشى

لأن كنت في جب ثمانين قامة ورقبت أسباب السماء بسلم*

١٥ وساغ ذلك لأن المقادير إذا انفردت كانت نعتاً لما قبلها لما تضمن لفظها من الطول والقصر والقلّة والكثرة فإذا قال رأيت ثوباً ذراعاً فكأنه قال قصيراً وإذا قال رأيت ثوباً خمسين ذراعاً فكأنه قال طويلاً وإذا قال مررت بإبل مائة فكأنه قال كثيرة وكذلك تقول مررت ببر قفيز ويعسل رطل فيكون جميع ما مررت به من البر قفيزاً واحداً وجميع ما مررت به من العسل رطلاً واحداً ألا أنهم قد يقدّمون الوصف الذى هو المقدار لضرب من المبالغة وتأكيد العناية به فيقولون عندى راقود خل ورطل عسلاً ولم يحسن أن يجعل وصفاً لما قبله من المقدار إذ كان جوهراً ليس فيه معنى فعل وكانت إضافة الأول إليه سائغة إذ كان منه فتقول راقود خل ورطل عسل والمعنى من خل ومن عسل كما تقول ثوب خمر وخاتم ذهب والمراد ثوب من خمر وخاتم من ذهب وإن شئت نونت ونصبت على التمييز على ما تقدّم وإذا قلت عندى عسل رطل وخل راقود فقد أنبت به على الأصل وإذا قدّمت قلت عندى رطل عسلاً وراقود خل فقد غيرتهما عن أصلهما لما ذكرناه من إرادة المبالغة والتأكيد في الإخبار عن مقدار ذلك

النوع فهذا المراد من قوله ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما هي منتصبة عنه يريد أنها منتصبة بالمقادير التي قبلها لشبهها بأسماء الفاعلين على ما تقدم وهذه المقادير الناصبة لها أوصاف في الحقيقة على ما بينا أن الأصل في قولك عندى راقودٌ خلا ورطلٌ زيتا عندى خلٌ راقودٌ وزيتٌ رطلٌ وقوله ومنادية على أن الأصل كذا يريد أنه مفهوم منها معنى الوصفية وإن لم يكن اللفظ على ذلك وكذلك القول في قولك طاب زيدٌ نفسا وتصبب عرقا وتفقأ شحما المعنى على وصف النفس بالطيب والعرق بالتصبب والشحم بالتفقؤ والشيب بالاشتعال فإذا قلت طاب زيدٌ نفسا فتقديره طابت نفس زيد وإذا قلت تصبب عرقا فتقديره تصبب عرقه وإذا قلت تفقأ شحما زيدٌ فتقديره تفقأ شحم زيد وأما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثانى إلى الأول فارتفع بالفعل المنقول اليه وصار فاعلا في اللفظ واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلا على التشبيه بالمفعول إذ كان له به تعلّق والفعل ينصب كل ما تعلّق به بعد ١٠ رفع الفاعل وقوله لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث وذلك وصف في الفاعل فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالا نحو قولك تكلم للحجر وطار الغرس فالحجر لا يوصف بالكلام ولا الغرس بالطيران ألا أن تريد المجاز كذلك قولك طاب زيدٌ وتصبب وتفقأ لا يوصف زيدٌ بالطيب والتصبب والتفقؤ فاعلم بذلك أن المراد المجاز وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه وأما أسند اليه مبالغة وتأكيدا ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسندا إلى جزء منه فصار مسندا ١٥ إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الاسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى ثم لما احتتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفوا أجلاله تبين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل طاب زيدٌ نفسا وكذلك الباقي فهذا معنى قوله والسبب في هذه الإزالة قصد إلى ضرب من المبالغة والتأكيد فاعرفه .

المنصوب على الاستثناء

٢٠

فصل ٨١

قال صاحب الكتاب المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بالآ من للام موجب وذلك جاعى القوم ألا زيدا .

قال الشارح أعلم أن الاستثناء استفعال من تناء عن الأمر يثنى إذا صرفه عنه فلاستثناء صرف اللفظ عن عمومته بإخراج المستثنى من أن يتناول الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء فإذا قلت قام القوم ألا زيدا تبين بقولك ألا زيدا أنه لم يكن داخلا تحت الصدر إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازا وهذا معنى قول الخويين الاستثناء إخراج بعض من كل أي إخراج من أن يتناول الصدر فالأ تخرج الثاني مما دخل في الأول فهي شبه حرف النفي فقولنا قام القوم ألا زيدا بمنزلة قام القوم لا زيد ألا أن الفرق بين الاستثناء والعطف أن الاستثناء لا يكون ألا بعضا من كل والمعطوف يكون غير الأول ويجوز أن يعطف على واحد نحو قولك قام زيد لا عمرو ولا يجوز في الاستثناء أن تقول قام زيد ألا عمرا والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة وهما بمنزلة اسم مضاف فإذا قلت جاءني قومك ألا قليلا منهم فهو بمنزلة قولك جاءني أكثر قومك فكانه اسم مضاف لا يتم ألا بالاضافة وأصل المستثنى أن يكون منصوبا لأنه كالمفعول وإنما يعدل عنه لغرض يذكر بعده ولنقدم الكلام على العامل في المستثنى ثم على أقسامه وفي العامل في المستثنى أقوال منها قول سيبويه أن العامل فيه الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة ألا فان قيل الفعل المتقدم لازم غير متعدي فكيف يجوز أن يعمل في المستثنى النصب قيل لما دخلت عليه ألا قوته وذلك أنها أحدثت فيه معنى الاستثناء كما يقوى بحرف الجر في مررت بزيدا فان قيل فهلا أعملوا ألا فيما بعدها كما أعملوا حرف الجر لما أوصلت الفعل إلى ما بعدها فالجواب أن ألا إنما لم تعمل جرًا ولا غيره من قبل أنها لم تخلص للأسماء دون الأفعال والحروف ألا تراك تقول ما جاءني زيد قط ألا يقرأ ولا مررت بمحمد قط ألا يصلي ولا لقيت بكرا ألا في المسجد ولا رأيت خالدا ألا على الفرس فلما لم تخلص للأسماء بل باشرت بها الأفعال والحروف كما باشرت بها الأسماء لم يجز لها أن تعمل جرًا ولا غيره وذلك لأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه فلما لم يكن لألا اختصاص بالاسم لم يجز لها أن تعمل فيه وإذا قلت قام القوم اقتضى ذلك كل من يدخل تحت عموم اللفظ فإذا أنيت بالاستثناء بينت أن مدلول الأول وعمومه ليس مرادا فافتضى البيان فنصب المستثنى لأقتضائه إياه على حدة اقتضاء العشرين ما بعدها إذا قلت عندي عشرون درهماً وذهب أبو العباس المبرد وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى إلا نيابة عن استثنى فإذا قال أثنى القوم ألا زيدا فكانه قال أثنى القوم استثنى زيدا وهو ضعيف لأنك تقول أثنى القوم غير زيد فنصب غيرا ولا يجوز أن تقدر

بأستثنى غير زيد لأنه يُفسد المعنى وليس قبل غير حرف تقيمه مقام الناصب ولأن فيه إعمال معنى الحرف وإعمال معاني الحروف لا يجوز ألا ترى أنك لا تقول ما زيدا قائما على معنى تقيمت زيدا قائما وأما لم يجر ذلك لأنهم إنما أتوا بالحروف نائبات عن الأفعال إيجازا واختصارا فإذا أخذت تعمل معاني هذه الحروف كان فيه تطلع إلى الأفعال وفيه نقص للغرض وتراجع عما أعتزموه فلم يجر ذلك كما لم يجر الإدغام في مثل جَلَبَبَ ومَهْدَدَ لأن فيه إبطال غرضهم وهو الإلحاق، وذهب الفراء وهو المشهور من مذهب الكوفيين إلى أن الألف مركبة من حرفين أن التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار ولا التي للعطف فصار أن لا تحققت النون وأدغمت في اللام فأعملوها فيما بعدها عملين فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بأن وعطفوا بها في النفي اعتبارا بـلا فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل لا فجعلوها عاطفة وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل أن وزيدا اسمها وقد كُفِتْ لا من الخبر والتأويل أن زيدا ١. لم يقر وهو قول فاسد أيضا لأننا نقول ما أتاني ألا زيد فنرفع زيدا وليس قبله مرفوع يعطف عليه ولم يجر فيه النصب فيبطل تأثير الحرفين معاً، وحكى عن الكسائي أنه قال إنما نصبنا المستثنى لأن تأويله قام القوم ألا أن زيدا لم يقر وقد رده الفراء بأن قال لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع لا في قولك قام زيد لا عمرو كذلك وقيل قول الكسائي يرجع إلى قول سيبويه وأما هذا القول لتقرير معنى الاستثناء لا لتحقيق نفس العامل، فإما قول صاحب الكتاب المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب

١٥ أحدها منصوب أبدا وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بالألف من كلام موجب وذلك جاعلي القوم ألا زيدا فإنه على ما ذكر وذلك أن المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب منها ما هو منصوب أبدا فلا يجوز غيره من الأعراب وهو ثلاثة أشياء أحدها ما استثنى بالألف من كلام موجب وألا أمر حروف الاستثناء وهي المستولية على هذا الباب، وقوله من كلام موجب فالموجب من الكلام ما ليس معه حرف نفي والمثبت من الأفعال ما وقع وحدث فقولك قام زيد موجب مثبت موجب لأنه ليس بمنفي ولا جار مجرى ٢. المنفي بأن يكون معه حرف نفي أو استفهام ومثبت من حيث أنه قد وقع وكان فكل مثبت موجب وليس كل موجب مثبتا فقولك يقوم زيد موجب لعدم النافي أو ما يجري مجراه وليس بمثبت والعبرة في الاستثناء بالموجب سواء كان مثبتا أو غير مثبت فالمستثنى من الموجب منصوب أبدا نحو قولك أتاني القوم ألا زيدا ورأيت القوم ألا زيدا ومررت بالقوم ألا زيدا ليس فيه ألا النصب وأما كان منصوبا لشبهه بالمفعول ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعد الكلام التام فضلا وموقعه من الجملة الآخر كموقعه وأما

قلنا أنه مشبّه بالمفعول ولم نقل أنه مفعول لأن المستثنى أبداً بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل وكذلك قلنا في خبر كان أنه مشبّه بالمفعول ويؤيد ما قلناه أنه يعمل في المستثنى المعاني نحو قولك القوم في الدار ألا زيدا والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه إلا لفظ الفعل إما ظاهراً وإما مضمراً فاعرفه ، قال صاحب الكتاب وبعداً وخلاً بعد كل كلام وبعضهم يجزّ خلا وقيل بهما ولم يُورد هذا القول سيبويه

٥ ولا المبرّد ،

قال الشارح ومن ذلك المستثنى بخلاً وعداً فإن المستثنى بهما لا يكون إلا نصباً سواء كان الاستثناء من موجب أو منفى تقول قام القوم خلا زيدا وعدا عمرا وما قام أحد خلا زيدا وعدا عمرا وما بعدها مُخَرَّجٌ مما قبلهما فهو بعد الموجب منفى وبعد المنفى موجب مُتَّبِعٌ وأما كان المستثنى بهما منصوباً لانهما فعلا ماضيان وفاعلهما مضمر مستتر فيهما لا يظهر في تنبيه ولا جمع فتقول قام القوم خلا زيدا وحلا الزيدَين وخلا الزيدَين وكذلك عدّاً والتقدير خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم الزيدَين وعدا بعضهم الزيدَين وكذلك في الجمع والفاعل المضمر المقدّر بالبعض موحّد أبداً وإن كان المستثنى منه مُتَّحِياً أو مجموعاً لأن البعض يقع على الاثنين والجمع على حسب المستثنى منه فانتصاب ما بعدها بأنه مفعول فاما خلا فإنه فعل لازم في أصله لا يتعدى إلا في الاستثناء خاصة وأما عدّاً فهو متعدّ في أصله من عدّاه الأمر يَعْدُوهُ إذا جاوزته وأما استثنى بهما وإن لم يكن لفظهما تحداً لما فيهما من معنى المجاوزة والخروج عن الشيء فجرباً في هذا المكان مجرى لَيْسَ وَلَا يَكُونُ وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التقدير كما كان كذلك في ليس ولا يكون ، وبعض العرب يجعل خلا حرق خفض فيجفع المستثنى على كل حال كما أن حاسى كذلك فيكون لفظها مشتركاً بين الحرف والفعل فإن اعتقدت فيها الحرفية جهرت ما بعدها وإن اعتقدت فيها الفعلية نصبت بها وصارت كلفظ على مشتركة بين الحرف والفعل وهذا لا خلاف فيه ، وأما عدّاً فهي فعل ولم يجزّ سيبويه ولا أبو العباس

٢٠ المبرّد فيها الحرفية وأما حكاها أبو الحسن الأخفش فعدها مع خلا مما يجزّ ،

قال صاحب الكتاب فاما ما عدّاً وما خلا فللنصب ليس إلا وكذلك لَيْسَ وَلَا يَكُونُ وذلك جاعلي القوم أو ما جأوني عدّاً زيدا وخلا زيدا وما عدّاً زيدا وما خلا زيدا قال لبيد * ألا كل نبيء ما خلا الله باطل * وليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه أفعال مضمر فاعلوها ،

قال الشارح أما ما خلا وما عدّاً فلا يقع بعدها إلا منصوب لأن ما فيهما مصدرية فلا تكون صلتها إلا

فَعَلَا وَفَاعِلُهَا مَضْمَرٌ مَقْدَرٌ بِالْبَعْضِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ مَصْدَرٍ مَنْصُوبٍ فَإِذَا قُلْتَ قَامَ الْقَوْمُ مَا خِلا زَيْدًا وَمَا عَدَا بَكْرًا كَأَنَّكَ قُلْتَ خَلُّوْا زَيْدًا وَعَدَّوْا بَكْرًا كَأَنَّكَ قُلْتَ قَامَ الْقَوْمُ مَجَاوِزَتَهُمْ زَيْدًا وَذَلِكَ الْمَصْدَرُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ كَمَا قَالُوا رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدَنِهِ وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ، فَأَمَّا قَوْلُ لَبِيدٍ * أَلَا كُلُّ نَسِيٍّ مَا خِلا إِلَهًا بَاطِلٌ * وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا تَحَالَةَ زَائِلٌ *

٥ الشاهد فيه نصبُ اسمِ الله تعالى بقوله ما خلا على ما قدَّمناه ومعنى البيت ظاهرٌ، وكذلك الاستثناءُ بَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ لَا يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى بِهِمَا إِلَّا مَنْصُوبًا مَنفِيًّا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَوْ مُوجِبًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي الْمَوْجِبِ قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ زَيْدًا وَتَقُولُ فِي الْمَنفِيِّ مَا قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ زَيْدًا وَانْتِصَابُ الْمُسْتَثْنَى هُنَا بِأَنَّهُ خَبَرُ لَيْسَ وَلَا يَكُونُ وَاسْمُهُمَا مَضْمَرٌ وَالتَّقْدِيرُ لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَلَا يَظْهَرُ هَذَا الْأِسْمُ الْمَقْدَرُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي خَلَا وَعَدَا لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ أُثْبِتَتْ فِي ١٠ الِاسْتِثْنَاءِ عَنْ إِلَّا فَكَمَا لَا يَكُونُ بَعْدَ إِلَّا فِي الِاسْتِثْنَاءِ إِلَّا اسْمٌ وَاحِدٌ فَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَّا اسْمٌ وَاحِدٌ لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَاهُمَا، وَالْكُوفِيُّونَ يَقُولُونَ التَّقْدِيرُ لَا يَكُونُ فَعَلُهُمْ فَعَلَ زَيْدٌ أَضْمَرَتْ الْفِعْلَ وَهُوَ الْمَضْمَرُ الْمَجْهُولُ وَوَضَعْتَ الْأِسْمَ الْمَنْصُوبَ مَوْضِعَ الْفِعْلِ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ أَمْثَلُ لِأَنَّهُ أَقْلُ إِضْمَارًا فَكَانَ أَوَّلُهُ، وَقَدْ يَكُونُ لَيْسَ وَلَا يَكُونُ وَصَفَيْنِ لِمَا قَبْلَهُمَا مِنَ النِّكَرَاتِ تَقُولُ أَتَتْنِي امْرَأَةٌ لَا تَكُونُ هُنَا فَوْضَعُ لَا تَكُونُ رَفَعَ بِأَنَّهُ وَصَفَ لَامْرَأَةً وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ رَأَيْتُ امْرَأَةً لَيْسَتْ ١٥ هُنَا وَلَا تَكُونُ هُنَا وَهَرَتْ بِامْرَأَةِ لَيْسَتْ هُنَا وَلَا تَكُونُ هُنَا، وَلَا يُوَصَفُ بِخَلَا وَعَدَا كَمَا وَصَفَ بَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ لَا تَقُولُ أَتَتْنِي امْرَأَةٌ خَلَتْ هُنَا وَعَدَتْ جُمْلًا وَذَلِكَ أَنَّ لَيْسَ وَلَا يَكُونُ لَفْظُهُمَا تَحَدُّ فَخَالَفَ مَا بَعْدَهُمَا مَا قَبْلَهُمَا فَجَرِيًا فِي ذَلِكَ مَجْرَى غَيْرِ فَوْضَعٍ بِهِمَا كَمَا يُوَصَفُ بِغَيْرٍ وَأَمَّا خَلَا وَعَدَا فَلَيْسَا كَذَلِكَ وَأَمَّا يُسْتَثْنَى بِهِمَا عَلَى التَّأْوِيلِ لَا لِأَنَّهُمَا تَحَدُّ وَلَمَّا كَانَ مَعْنَاهُمَا الْمَجَاوِزَةَ وَالْمَجَاوِزَ ٢٠ عَنْ الشَّيْءِ فَهُمُ مِنْهُمَا مَفَارِقَةُ الْأَوَّلِ فَاسْتَثْنَى بِهِمَا لِهَذَا الْمَعْنَى وَلَمْ يُوَصَفَ بِهِمَا لِأَنَّ لَفْظَهُمَا لَيْسَ تَحَدًا ٢٥ فَجَرِيًا مَجْرَى غَيْرٍ، فَإِنْ قِيلَ فَمَا مَوْضِعُ لَيْسَ وَلَا يَكُونُ مِنَ الْأَعْرَابِ فِي الِاسْتِثْنَاءِ قِيلَ يَجْتَمِعُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ لَا يَكُونُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ بَلْ يَكُونُ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا خُصَّصَ بِهِ ذَلِكَ الْعَامُّ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ جَاعَنِي النَّاسُ وَمَا جَاعَنِي زَيْدٌ عَقِيبَ كَلَامِهِ بِجُمْلَةٍ مِنْ غَيْرِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ بَيَّنَّ بِهَا خُصُوصَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ ثُمَّ قَالَ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ فَجَرِي ذَلِكَ مَجْرَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ إِخْوَةٌ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ

فإذا قلت جاعني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا فتقديره جاعني القوم وليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا كما تقول جاعني زيد وليس معه عمرو ويجوز إسقاط الواو فتقول جاعني زيد ليس معه عمرو فيلزم إسقاط الواو في الاستثناء لأن لَيْسَ وَلَا يَكُونُ نائبان عن إِلَّا ولا يكون مع إِلَّا الواو فكذلك في لَيْسَ وَلَا يَكُونُ ويكون التقدير جاعني القوم خالين من زيد وعادين عن زيد وتكون الجملتان كلاماً واحداً فاعرفه ٥

قال صاحب الكتاب وما قُدم من المستثنى كقولك ما جاعني ألا أخاك أحد قال
* وما لي إلا آل أحمد شيعة * وما لي إلا مشعب الحق مشعب *

قال الشارح هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها ألا منصوباً وذلك المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه نحو قولك ما جاعني ألا زيدا أحد وما رأيت ألا زيدا أحداً وما مررت ألا زيدا بأحد وإنما لزم النصب في المستثنى إذا تقدم لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان البَدَلُ والنصب فالبدل هو الوجه المختار على ما سيذكر بعد والنصب جائز على أصل الباب فلما قدمته امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح لأن البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد وليس قبله ما يكون بدلاً منه فتعين النصب الذي هو المرجوح للضرورة ومن الخويين من يسميه أحسن القبيحين، ونظير هذه المسئلة صفة النكرة إذا تقدمت نحو فيها قائما رجلاً لا يجوز في قائم ألا النصب لأنك إذا أخرته فقلت فيها رجلاً قائم جاز في قائم وجهان الرفع على النعت والنصب على الحال ألا أن الحال ضعيف لأن نعت النكرة أجود من الحال منها فإذا قدم بطل النعت وإذا بطل النعت تعين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان جائزاً مرجوحاً مختاراً، فلما قول الشاعر الذي أنشده فإن البيت للكميت ومشعب الحق طريقه والشبيعة الأعوان والأحزاب والأصل فما لي شيعة إلا آل أحمد وما لي مشعب إلا مشعب الحق وقال الآخر وهو كعب بن مالك
* والناس ألب علينا فيك ليس لنا * إلا السيوف وأطراف القنا وزر *

٢٠ يخاطب النبي صلعم والألب المتألبون المجتمعون والوزر الملجأ وأصله المجبل.

قال صاحب الكتاب وما كان استثناءه منقطعاً كقولك ما جاعني أحد إلا حمارة وهي اللغة الجارية ومنه قوله عز وجل لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم وقولهم ما زاد إلا ما نقص وما تقع إلا ما ضر قال الشارح هذا هو الوجه الثالث مما لا يكون المستثنى فيه ألا منصوباً وهو ما كان المستثنى فيه من

غير نوع الأول ويسمى المنقطع لانقطاعه منه ان كان من غير نوعه وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه لان استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول ولذلك كان تخصيصا على ما سبق، فأما اذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ واذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج الى ما يخرج منه ان اللفظ اذا كان موضوعا بإزاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه ه واذا كان كذلك فاما يصح بطريق المجاز والحمل على لكن في الاستدراك ولذلك قدرها سيبويه بلكن وذلك من قبل ان لكن لا يكون ما بعدها ألا مخالفا لما قبلها كما ان إلا في الاستثناء كذلك ألا ان لكن لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها بخلاف إلا فإنه لا يستثنى بها إلا بعض من كل فعلى هذا تقول ما جاءني أحد إلا حمارا وما بالدار أحد إلا وقدأ فهذا المستثنى وما كان مثله منصوباً ابداً وذلك لتعذر البديل ان لا يُبدل في الاستثناء ألا ما كان بعضاً للأول واذا امتنع البديل تعيين النصب ا على ما ذكرنا في الاستثناء المفدّم، وهذا الاستثناء على ضربين احدهما ما النصب فيه مختار والآخر واجب فالأول نحو قولك ما جاءني أحد إلا حمارا وما بالدار أحد إلا دابةً فهذا وشبهه فيه مذهبان مذهب أهل الجواز وهي اللغة الفصحى وذلك نصب المستثنى على كل حال لما ذكرناه من الاعتلال ومذهب بنى تميم وهو أن يجيزوا فيه البديل والنصب فالنصب على اصل الباب والبديل على تأويلين احدهما انك اذا قلت ما جاءني أحد إلا حمار فكأنك قلت ما جاءني إلا حمار ثم ذكرت أحدا توكيدا ه فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الشركة فيه بين الأحدين والحمار وهي الحيوانية مثلا او الشبيهة ويكون تقديره ما جاءني حيوان أو شيء أحد أو غيره إلا حمار، الثاني من التأويلين أن تجعل الحمار يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل كما يقال عتابك السيف وتحيتك الصرب كما قال * وخيل قد دلفت لها خيل * تحية بينهم صرب وجيع * .

وقال الآخر

* ليس بيني وبين قيس عتاب * غير طعن الكلى وضرب الرقاب *

هـ

اي هذا الذي أدامه مقام الحية والعتاب، ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى ما لهم به من علم إلا اتباع الظن وقوله تعالى وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى وكسوف يرضى وبنو تميم يقرؤونها بالرفع يجعلون اتباع الظن عليهم وابتغاء وجهه سبحانه نعمة لهم عنده، ومنه

قول الشاعر

* وَبَلَدَةٌ لَيْسَ لَهَا أَنْيْسٌ * إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ *

جعل اليعافير أنيس ذلك المكان ومثله قول النابغة

* وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أَسْأَلُهَا * عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ *

* إِلَّا الْأَوَارِقُ لَأَيًّا مَا أَبَيَّنْهَا * وَالنَّوَى كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلَمَةِ الْجَلْدِ *

٥ يُنْشَدُ بِرَفْعِ الْأَوَارِقِ وَنَصْبِهَا فَمَنْ رَفَعَ جَعَلَهَا مِنْ أَحَدٍ ذَلِكَ الْمَكَانَ وَالْوَجْهَ النَّصْبُ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّاسِ،

وَأَمَّا الصَّرْبُ الثَّانِي وَهُوَ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ فَقَطْ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ

إِلَّا مَنْ رَحِمَ فَمَنْ فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ لَاتَهُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ لِأَنَّ عَاصِمَ فَاعِلٌ وَمَنْ رَحِمَ مَعْصُومٌ أَيْ مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالْفَاعِلُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمَفْعُولِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ اسْتِثْنَاءً مُتَّصِلًا فَيَكُونُ عَاصِمَ فَاعِلًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَيْ

ذُو عِصْمَةٍ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ أَيْ مَدْفُوقٍ وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ أَيْ مَرْضِيَةٍ وَمِنْهُ قَوْلُ

الشَّاعِرِ * أَنَا شَرُّ لَا زَالَتِ يَمِينُكَ آشِرَةً * بِمَعْنَى مَأْشُورَةٍ أَيْ مَقْطُوعَةٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ

وَأَمَّا يَصَارُ إِلَى مِثْلِهِ مَا لَمْ يُوجَدْ عَنْهُ مَدَوْحَةٌ، وَيجوز أن يكون متصلاً من وجهٍ آخر وذلك أن يكون

مَنْ رَحِمَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ هُوَ الرَّاحِمُ وَالْمَعْنَى لَا يَعِصِمُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ

عَنْ أُنَى الْخُطَّابِ مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ وَمَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ فَمَا الْأُولَى دَافِيَةٌ وَمَا الثَّانِيَةُ مَعَ الْفِعْلِ بَعْدَهَا فِي

مَوْضِعٍ مَصْدَرٍ مَنْصُوبٍ وَفِي زَادَ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى مَذْكُورٍ وَكَذَلِكَ فِي نَفَعَ وَالْمَعْنَى مَا زَادَ أَلْزَمَ إِلَّا النُّقْصَانَ

١٥ وَمَا نَفَعَ زَيْدٌ إِلَّا الضَّرَّ أَقَامَ النُّقْصَانَ مُغَامَ الزِّيَادَةِ وَالضَّرَّ مُغَامَ النِّفَعِ كَمَا يَقَالُ الْجُوعُ زَادَ مَنْ لَا زَادَ لَهُ،

فَهَذَا وَأَشْبَاهُهُ لَا يَجُوزُ فِي الْمُسْتَثْنَى فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ وَغَيْرِهِمْ لِنَعْدَرِ الْبَدَلِ إِذَا لَا يُمْكِنُ

فِيهِ تَقْدِيرُ حَذْفِ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ وَإِيقَاعُ الْمُسْتَثْنَى مَوْضِعَهُ كَمَا أُمْكِنَ ذَلِكَ إِذَا قُلْتَ مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حِمَارٌ

فَلَا يَقَالُ لَا الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ، وَكَذَلِكَ إِذَا رَدَدْتَ الْحَذُوفَ الَّتِي هِيَ خَبَرُ عَاصِمٍ لَمْ يَجْزِ

أَيْضًا لَوْ قُلْتَ فِي لَا عَاصِمَ لَهُمُ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ لَا لَهُمُ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ لَمْ يَجْزِ

٢٠ الْبَدَلُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَبْقَى الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ الَّتِي هِيَ الْخَبَرُ بَلَا مُحْبَرٍ عَنْهُ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَلَا مَعْنَى لِذَلِكَ،

وَالنُّكْتَةُ فِيهِ أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مِنَ الْجِنْسِ تَخْصِيصٌ وَفِي هَذَا الْبَابِ اسْتِدْرَاكٌ فَاعْرِفْهُ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالثَّانِي جَائِزٌ فِيهِ النَّصْبُ وَالْبَدَلُ وَهُوَ الْمُسْتَثْنَى مِنْ كَلَامٍ تَمَّ غَيْرَ مُوجِبٍ كَقَوْلِكَ مَا

جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا رَيْدًا وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا وَالِاخْتِيَارُ الْبَدَلُ قَالَ

اللَّهُ تَعَالَى مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا أَمْرَاتُكَ فَيَمَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ فَسُتْنَى مِنْ قَوْلِهِ فَاسْرَ بِأَهْلِكَ،

قال الشارح قوله الثاني يريد النوع الثاني من القسم الأول وهي الأنواع الخمسة وهذا المستثنى من كل كلام غير موجب تام وغير الموجب ما كان فيه حرف نافية أو استفهام أو نهى نحو قولك ما جاعني من أحد إلا زيدا وهل في الدار أحد إلا زيدا ولا يقيم أحد إلا زيد فهذا يجوز في المستثنى فيه النصب والبدل أما النصب فعلى أصل الاستثناء على ما تقدم وأما البدل وهو الوجه فعلى أن تجعل زيدا بدلا من أحد فيصير التقدير ما جاعني إلا زيد لأن البدل يحل محل المبدل منه ألا ترى أن قولك مررت بأخيك زيد إنما هو بمنزلة مررت بزيد لأنك لما نحييت الأخ قام زيد مقامه فعلى هذا تقول ما جاعني أحد إلا زيد وما رأيت أحدا إلا زيدا وما مررت بأحد إلا زيدا، وأما كان البدل هو الوجه لأن البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى وفي البدل فصل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى، وكان الكسائي والفراء يجعلان ما جعله سيبريه ههنا بدلا من قبيل العطف، وقيل أبو العباس ثعلب كيف يكون بدلا وأحد منفي وما بعد إلا موجب والجواب أنه بدل منه في عمل العامل فيه وذلك أذا فلنا ما جاعني أحد فالرفع لأحد هو جاعني وإذا لم نذكر أحدا وقلنا ما جاعني إلا زيد فالرفع لزيد هو جاعني أيضا فكل واحد من أحد وزيد يرتفع بجاعني إذا أفردته فإذا جمعنا بينهما فلا بد من رفع الأول منهما بالفعل لأنه يتصل به ويكون الثاني تابعا له كما يتبعه إذا قلت جاعني أخوك زيد إذ الفعل لا يكون له فاعلان، وأما اختلافهما في النفي والإيجاب فلا يخرجهما ١٥ عن البدل لأنه ليس من شرط البدل أن يعد في موضع الأول إذا قدر زواله بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الأول في موضعه الذي رتب فيه وقد يقع في العطف والصفة نحو ذلك وهو أن يكون الأول موجبا والثاني منقيا فالعطف نحو جاعني زيد لا عمرو ومررت بزيد لا عمرو ورأيت زيدا لا عمرا فالثاني معطوف على الأول وهما مختلفان في المعنى من حيث النفي والإثبات وكذلك تقول في الصفة مررت برجل لا كريم ولا عالم فكريم مخفوض لأنه نعت لرجل وأحدهما موجب والآخر منفي وإذا جاز ٢٠ ذلك في العطف والنعت جاز مثله في البدل لأنه مثلها من حيث هو تابع، فان قيل فلم لا جاز البدل في الإيجاب كما جاز في النفي فقلت جاعني الفوم إلا زيد كما قلت في طرف النفي وإلا فما الفرق بينهما قيل لأن عبارة البدل أن يحل محل المبدل منه وفي المنع يصح حذف الاسم المبدل منه قبل إلا ولا يصح ذلك في الموجب لا يقال أناي إلا زيد وأما كان كذلك من قبل أن النفي الذي قبل إلا قد وقع على ما لا يجوز إثباته من الأشياء المتضادة ألا ترى أنا إذا قلنا ما أتاني أحد كذا قد

نَقِينَا إِنِّي أَنَا عَلَى سَبِيلِ الْاجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ وَلَوْ أَخَذْنَا نُنَبِّتُ إِنِّي أَنَا هَذَا لَكَ لَكَ
 مُحَالًا لَأَنَّكَ تَوَجِّبُ لَهُمُ الْإِتْيَانَ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ الْمُتَضَادَّةِ وَالَّذِي يُؤَيِّدُ عِنْدَكَ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ مَا زَيْدٌ
 إِلَّا فَأَتَمَّ نَفَيْتَ عَنْهُ الْقَعُودَ وَالْإِصْطِحَاجَ وَأُثْبِتَ لَهُ الْقِيَامَ وَلَا تَقُولُ زَيْدٌ إِلَّا فَأَتَمَّ فَتَوَجِّبُ لَهُ كُلَّ حَالٍ إِلَّا
 الْقِيَامَ إِذْ مِنْ أَمْحَالِ اجْتِمَاعِ الْقَعُودِ وَالْإِصْطِحَاجِ فَلِذَلِكَ سَاغَ الْبَدَلُ فِي الْمُنْفَى وَلَمْ يُسْغَ فِي الْمَوْجِبِ، فَأَمَّا
 هـ قَوْلُهُ تَعَالَى مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ فَشَاهِدٌ عَلَى اخْتِيَارِ الْبَدَلِ فِي النَفَى وَذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ الْقُرَاءِ عَلَى رَفْعِ
 قَلِيلٍ إِلَّا أَهْلَ الشَّمِّ فَإِنَّهُمْ نَصَبُوهُ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى إِلَّا أَمَرَأْتُكَ فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ قَرَأُوا بِالنَّصَبِ
 إِلَّا أَبَا عَمْرٍو وَابْنَ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمَا قَرَأَا أَمَرَأْتُكَ بِالرَّفْعِ وَأَمَّا كَانَ الْأَكْثَرُ النَّصَبَ هَهُنَا لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مَوْجِبٍ
 وَهُوَ قَوْلُهُ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ وَلَمْ يَجْعَلُوهُ مِنْ أَحَدٍ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَكُنْ مُبَاحًا لَهَا الْإِلْتِفَاتُ وَلَوْ كَانَتْ مُسْتِثْنَاءً مِنْ
 الْمُنْهَى لَمْ تَكُنْ دَاخِلَةً فِي جُمْلَةٍ مِنْ نُهَى عَنِ الْإِلْتِفَاتِ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُبَاحًا لَهَا الْإِلْتِفَاتُ قَوْلُهُ
 ١. تَعَالَى مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ فَلَمَّا كَانَ حَالُهَا فِي الْعَذَابِ كَحَالِهِمْ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ دَاخِلَةً تَحْتَ النُّهَى
 دُخُولِهِمْ، وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ فِقِرَاءَةً ضَعِيفَةً وَقَدْ أَنْكَرَهَا أَبُو عُبَيْدٍ وَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَعْنَى وَتَجَازَاهَا
 عَلَى أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ نَهْيًا وَالْمَعْنَى عَلَى الْخَبَرِ كَمَا جَاءَ الْأَمْرُ بِمَعْنَى الْخَبَرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ
 مَدًّا أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلأَمْرِ هَهُنَا وَأَمَّا الْمَرَادُ مَدَّةُ الرَّحْمَنِ مَدًّا وَمِنْهُ أَسْمَعُ بِهِمْ وَأَبْصُرُ وَهُوَ كَثِيرٌ
 فِي كَلَامِهِمْ،

هـ قَالَ صَاحِبُ الْكَذَابِ وَالثَّلَاثُ مَجْرُورٌ أَبَدًا وَهُوَ مَا اسْتَنْثَى بَغْيٍ وَحَاشَا وَسُوءٍ وَسَوَاءٌ وَالْمَبْرُورُ يُجْبَسُ
 النَّصَبَ بِحَاشَاءِ

قَالَ الشَّارِحُ أَصْلُ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنْ يَكُونَ بِأَلَا وَأَمَّا كَانَتْ إِلَّا فِي الْأَصْلِ لِأَنَّهَا حَرْفٌ وَأَمَّا يُنْقَلُ الْكَلَامُ مِنْ حَدِّ
 إِلَى حَدٍّ بِالْحُرُوفِ كَمَا نَقَلْتُ مَا فِي قَوْلِكَ مَا قَامَ زَيْدٌ مِنَ الْإِجَابِ إِلَى النَفَى وَكَذَلِكَ حَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ
 يُنْقَلُ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْإِسْتِخْبَارِ فِي قَوْلِكَ أَمَامَ زَيْدٍ وَكَذَلِكَ حَرْفُ التَّعْرِيفِ يُنْقَلُ مِنَ النِّكَرَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ فَعَلَى
 ٢. هَذَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْأَصْلِ لِأَنَّهَا تَنْقَلُ الْكَلَامَ مِنَ الْعُمُومِ إِلَى الْخُصُوصِ وَتَكْتَفِي مِنْ ذِكْرِ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ إِذَا
 قُلْتَ مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا عَدَاهَا مِمَّا يُسْتَنْثَى بِهِ فَوْضُوعٌ مَوْضِعُهَا وَمَحْمُولٌ عَلَيْهَا لِمِثَابَهَةِ بَيْنَهُمَا فَمِنْ
 ذَلِكَ غَيْرُ وَسُوءٍ وَحَاشَا فَأَمَّا غَيْرُ فَمَحْمُولَةٌ عَلَى إِلَّا وَمِثَابَهَةِ بِهَا لِأَنَّ غَيْرًا يَلْزَمُهَا أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا عَلَى
 خِلَافٍ مَا قَبْلُهَا فِي النَفَى وَالْإِثْبَاتِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ فَالَّذِي وَقَعَ بِهِ الْمُرُورُ لَيْسَ
 زَيْدًا وَزَيْدٌ لَمْ يَعْ بِهَ الْمُرُورُ وَلَوْ قُلْتَ مَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ لَكَانَ الَّذِي نَفَى عَنْهُ الْمُرُورُ لَيْسَ بِزَيْدٍ وَلَمْ

يُنْفَ المرور عن زيد فلما كان في غير من مخالفة الاسم الذي بعدها مثل مخالفة ما قبل إلا لما بعدها
 حُملت عليها وجُعِلَتْ هـ وما أُضِيفَتْ اليه بمنزلة إلا وما بعدها إلا أن ما بعد غير لا يكون إلا مخفوضا
 لأنها تلزم الإضافة لقرط إبهامها، وأما سوى فطرف من ظروف الأمكنة ومعناه إذا أُضِيفَ كمعنى مكانك
 فإذا قلت جاءني رجل سواك فكأنك قلت رجل مكانك أي في موضعك وبدل منك فتنصب سواك على
 كل حال لأنه طرف، وفي سوى ثلث لغات فتح السين وكسرهما وضُمها فإذا فتحت مددت وإذا ضمت
 قصرت وإذا كسرت جاز فيه الأمران وإذا مددت تبين فيه الإعراب وظهر النصب وإذا قصرت كان
 النصب متواليا كما يكون في عصا ورحى، والذي يدل على ظرفيتها أنها تقع صلة فتقول جاءني الذي
 سواك ورأيت الذي سواك ومررت بالذي سواك كما تقول جاءني الذي عندك، وما يدل على ظرفيتها
 أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفا فال لبيد

* وَأَبْدَلُ سَوَامَ الْمَالِ ١ * نَ سَوَاءَهَا دُهْمًا وَجُودًا *

فنصب سواءها على الظرف ودُها وجودًا اسمُ أن وتخطاه العامل إلى ما بعده كما تقول إن عندك زيدا
 قال الله تع أن لدينا أنكالا وحجيبا إلا أن فيه معنى الاستثناء كما كان في غير ألا ترى أن الذي هو
 مكانه وبدل منه غيره وليس آياه فلذلك تقول مررت بالقوم سواك وجاءني سواك ورأيتهم سواك فإما بعد
 سوى مجرور وليس داخلا فيما قبلها كما كان في غير كذلك إلا أن بين غير وسوى قرنا وذلك أن
 ١٥ سوى لا تُضاف إلى معرفة وهي باقية على تنكيرها كما كانت غير كذلك لأن سوى ظرف إضاافته كإضافة
 خَلَقَكَ وَقَدَّمَكَ فوجب لذلك أن يكون معرفة، فإن قيل فأنتم تصفون النكرة بسوى كما تصفونها
 بغير فتقولون مررت برجل سواك كما تقولون بغيرك فإلحكم فترقم بينهما قيل الوصف بسوى لا على
 حد الوصف بغير لأنه لا يجري عليه في إعرابه أنما هو منصوب على الظرف والعامل فيه الاستقرار
 وذلك الاستقرار هو الصفة كما تقول مررت برجل عندي، وذهب الكوفيون إلى أنها إذا استثنى بها
 ٢٠ خرجت عن حكم الظرفية إلى حكم الاسمية فصارت بمنزلة غير في الاستثناء واستدلوا على ذلك بجواز
 دخول حروف الجر عليها كما تدخل على غير نحو قول الشاعر

* تَجَانَّفُ عَنْ جَوِّ الْبِمَامَةِ نَاقِي * وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَاتِكَا *

وقال أبو ذؤاد

* وَكُلٌّ مِنْ ظَنٍّ أَنَّ الْمَوْتَ مُحْطَةٌ * مُعَلِّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مُكْذِبٌ *

ولا دليل في ذلك لِقَلَّتْهُ وَشَذَوْنَهُ وَامْتِنَاعَهُ مِنْ سَعَةِ الْكَلَامِ وَحَالِ الْاِخْتِيَارِ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الصَّرُورَةِ،
وَأَمَّا حَاشَا فَهُوَ حَرْفٌ جَرَّ عِنْدَ سَبَبِيَّهِ يُجَرُّ مَا بَعْدَهُ وَهُوَ مَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ بِمَا قَبْلَهُ وَفِيهِ مَعْنَى
الِاسْتِثْنَاءِ كَمَا أَنَّ حَتَّى حَرْفٌ يَجَرُّ مَا بَعْدَهُ وَفِيهِ مَعْنَى الْاِتِّهَاءِ تَقُولُ أَتَانِي الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ وَمَا أَتَانِي
الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ وَالْمَعْنَى سِوَى زَيْدٍ قَالَ الشَّاعِرُ

* حَاشَا أَيْ ثَوْبَانِ إِنْ بِهِ * ضَنَا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ *

وَزَعِمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ حَاشَا فَعْلٌ وَلَا فاعِلَ لَهُ وَأَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِكَ حَاشَا زَيْدٍ حَاشَا لَزَيْدٍ فَحُذِفَتِ اللَّامُ لِكَثْرَةِ
الِاسْتِنْعَالِ وَخَفِضُوا بِهَا وَهَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّ الْفَعْلَ لَا يَخْلُو مِنْ فاعِلٍ، وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ إِلَى أَنَّهُمَا
تَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ كَمَا ذَكَرَ سَبَبِيَّهِ وَتَكُونُ فَعْلًا يَنْصَبُ مَا بَعْدَهُ وَأَحْتِجُّ لِدَلَالَةِ بَأْشِيَاءَ مِنْهَا أَنَّهُ يَنْصَرَفُ
• فَتَقُولُ حَاشَيْتُ أُحَاشِي قَالَ النَّابِغَةُ

* وَلَا أَرَى فاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ * وَلَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ *

وَالنَّصَرَفُ مِنَ خِصَائِصِ الْأَفْعَالِ وَمِنْهَا أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى لَامٍ لِلْجَرِّ فَتَقُولُ حَاشَا لَزَيْدٍ قَالَ اللَّهُ تَعِ حَاشَا لِلَّهِ
وَلَوْ كَانَ حَرْفَ جَرٍّ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى مِثْلِهِ وَمِنْهَا أَنَّهُ يَدْخُلُ لِحَذْفِ نَحْوِ حَاشَا لَزَيْدٍ وَقَدْ قَرَأْتَ الْقُرَّاءَ إِلَّا
أَبَا عَمْرٍو حَاشَا لِلَّهِ وَلَيْسَ الْقِيَاسُ فِي الْحُرُوفِ لِحَذْفِ أَمَّا ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ نَحْوِ أَيْحَ وَيَدٍ وَفِي الْأَفْعَالِ نَحْوِ لَمْ
يَكْ وَلَا أَدْرٍ وَهُوَ قَوْلُ مَتِينٍ يُؤَيِّدُهُ أَيْضًا مَا حَكَاهُ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ الْعَرَبَ تَخْفِضُ بِهَا وَتَنْصَبُ،
١٥ وَحَكَى أَبُو عَنَمَانَ الْمَازَنِيُّ عَنْ أَبِي زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ اَللَّهُمَّ اأَغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَ حَاشَا الشَّيْطَانَ
وَأَبْنَ الْأَصْبَغِ فَنَصَبَ بِحَاشَا فَإِذَا يَكُونُ حَالُهَا كَحَالِ خَلَاءٍ وَقَالَ أَبُو إِسْحَقٍ حَاشَا لِلَّهِ فِي مَعْنَى بَرَاءَةِ اللَّهِ
مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ كُنْتُ فِي حَشَا فَلَانٍ أَيْ فِي نَاحِيَّتِهِ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ * بَائِي الْحَشَا أَمْسَى الْخَلِيطُ
الْمُبَايِنُ * فَإِذَا قَالَ حَاشَا لَزَيْدٍ فَعْنَاهُ تَبَاعَدَ فَعْلُهُمْ وَصَارَ فِي حَشَا مِنْهُ أَيْ فِي نَاحِيَّتِهِ كَمَا أَنَّكَ إِذَا
قُلْتَ قَدْ تَنَحَّيْتُ مَعْنَاهُ قَدْ صَارَ فِي نَاحِيَّةٍ مِنْهُ فَاعْرِفْهُ،

٢. قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالرَّابِعُ جَائِزٌ فِيهِ الْجَرُّ وَالرَّفْعُ وَهُوَ مَا اسْتُثْنِيَ بَلَا سَيِّمًا وَقَوْلُ أَمْرِي الْقَيْسِ * وَلَا
سَيِّمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ * وَيُرْوَى مَجْرُورًا وَمَرْفُوعًا وَقَدْ رُويَ فِيهِ النِّصْبُ،

قَالَ الشَّارِحُ لَا سَيِّمًا كَلِمَةً يُسْتُثْنَى بِهَا وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْمَرْفُوعُ وَالْمَخْفُوضُ فَمَنْ خَفِضَ جَعَلَ مَا زَائِدَةً مُؤَكَّدَةً
وَخَفِضَ مَا بَعْدَهَا بِإِضَافَةِ السِّيِّمِ إِلَيْهِ كَأَنَّهُ قَالَ وَلَا سَيِّمًا زَيْدٍ أَيْ وَلَا مِثْلَ زَيْدٍ وَمَنْ رَفَعَ جَعَلَ مَا بِمَعْنَى
الَّذِي رَفَعَ مَا بَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذُوفٌ وَالْمَعْنَى سَيِّمًا الَّذِي هُوَ زَيْدٌ وَهُوَ الْعَائِدُ إِلَى الَّذِي

ومثله قوله تعالى تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ بَرِّعَ أَحْسَنَ عَلَى تَقْدِيرِ الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ وَكَقَرَاءَةٍ مَن قَرَأَ
مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ وَهُوَ قَبِيحٌ جَدًّا لِحَذْفِ مَا لَيْسَ بِفَضْلَةٍ، وَالسِّيَّ مَنْصُوبٌ بِلَا وَلَيْسَ بِمَبْنِي لِأَنَّهُ مَصَافٌّ
إِلَى مَا بَعْدَهُ وَلَا يُبْنَى مَا هُوَ مَصَافٌّ لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ مُشَابِهٌ لِلْحُرُوفِ وَلَا يَصَحُّ إِضَافَةُ الْحُرُوفِ مَعَ أَنَّ فِيهِ جَعَلَ
ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ وَذَلِكَ إِحْخَافٌ وَالسِّيُّ الْمِثْلُ قَالَ الْمُحْطِئَةُ

٥ * فَأَيَّاكُمْ وَحَيَّةٌ بَطْنٍ وَادٍ * فَهَوَزَ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسَيِّ *
والتثنية سَيَّانٍ قَالَ أَبُو ذُوؤَيْبٍ

* وَكَانَ سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا * أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَأَغْبَرَتْ السُّوْحُ *

وَلَا يُسْتَثْنَى بِسَيِّمَا إِلَّا وَمَعَهُ تَحَدُّ لَوْ قُلْتَ جَاعَنِي الْقَوْمُ سَيِّمَا زَيْدٌ لَمْ يَجْزِ حَتَّى تَأْتِيَ بِلَا وَلَا يُسْتَثْنَى
بِلَا سَيِّمَا إِلَّا فِيمَا يَرَادُ تَعْظِيمُهُ فَأَمَّا بَيْتُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ

١٠ * أَلَا رَبُّ يَوْمٍ كَانَ مِنْهُمْ صَالِحٌ * وَلَا سَيِّمَا يَوْمٍ بِدَارَةٍ جُلُجُلٍ *

فَأَنَّهُ رَوَى جَرَّ يَوْمٍ وَرَفَعَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَقَدْ رَوَى مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِ وَهُوَ قَلِيلٌ شَاءَ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْخَامِسُ جَارٍ عَلَى إِعْرَابِهِ قَبْلَ دُخُولِ كَلِمَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَذَلِكَ مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ وَمَا
رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ

قَالَ الشَّارِحُ إِذَا اسْتِثْنَيْتَ بِإِلَّا مِنْ كَلَامٍ مَنْفَى غَيْرِ تَامٍ وَذَلِكَ بَأَنَّ يَكُونُ مَا قَبْلَ إِلَّا مُحْتَاجًا إِلَى مَا بَعْدَهَا

١٥ وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا جَاعَنِي إِلَّا زَيْدٌ وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ وَمَا ذَهَبَ إِلَّا عَمْرُو فَهَذَا لَا يَكُونُ

فِيهِ إِلَّا الِرْفَعُ لِأَنَّ لِلْفِعْلِ الْمَفْرَغِ لَمَّا بَعْدَ إِلَّا أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ وَالْأَصْلُ أَنْ تَقُولَ مَا جَاعَنِي أَحَدٌ وَمَا ذَهَبَ أَحَدٌ

أَوْ سَيِّ لِيَصَحَّ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ تَخْصِيصُ صِفَةٍ عَامَّةٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَا إِلَّا أَنَّكَ حَذَفْتَ الْفَاعِلَ

اسْتِغْنَاءً عَنْهُ لِعُجُومِ النَّفْيِ وَأَنْتَ تَرِيدُهُ وَلَسْنَا نَعْنِي أَنَّهُ مُضَرٌّ وَأَنَّ الْمَذْكُورَ بَعْدَ إِلَّا بَدَلٌ مِنْهُ وَأَمَّا

نَعْنِي أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ وَمَا حَذَفْتَ مَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يُشْغَلَ بِهِ الْفِعْلُ الْمَنْفَى لَمْ يَجْزِ تَرْكُ الْفِعْلِ بِلَا

٢٠ فَاعِلٍ أَوْ مَا يَنْوِبُ عَنِ الْفَاعِلِ فَلَمْ يَكُنْ بَدٌّ مِنْ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى مُحَدَّثٍ عَنْهُ وَشُغِلَ هَذَا الْفِعْلُ

بِشَيْءٍ يَرْتَفِعُ بِهِ كَمَا لَمْ يَكُنْ بَدٌّ مِنْ شُغْلِ الْفِعْلِ بِالْمَعْمُولِ إِذَا لَمْ يَسْمَرْ الْفَاعِلُ فَرَفَعَتْ بِهِ مَا بَعْدَ إِلَّا

وَأَمَّا مَقَامُ مَنْ لَمْ يُذَكَّرْ أَنْ كَانَ بَعْضُهُ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِأَبْعَدَ مِنْ إِثَامَةِ الْمَفْعُولِ مَعَ الْفَاعِلِ وَلَيْسَ مِنْهُ

وَمَا أَقْتَنَهُ مَقَامُ الْفَاعِلِ وَشُغِلَتْ الْفِعْلُ بِهِ لَفْظًا دَلَّ الْإِسْتِثْنَاءَ عَلَى الْخُذُوفِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى كَمَا دَلَّ تَغْيِيرُ

بِنْيَةِ الْفِعْلِ فِي مَا لَمْ يَسْمَرْ فَاعِلُهُ بَعْدَ إِثَامَةِ الْمَفْعُولِ مَقَامَ الْفَاعِلِ عَلَى أَنَّ تَرَّ فَاعِلًا لِهَذَا الْفِعْلِ غَيْرَ

المذكورة، والذي يدل على أن الفعل عامل فيما بعد إلا ومسند إليه أمران أحدهما أن هنا فعلاً لا بد له من فاعل وليس هنا فاعل سوى الموجود ولا يقال الفاعل محذوف إن الفاعل لا يجوز حذفه والثاني أنه قد يوثق الفعل لتأنيث المستثنى فيقال ما قامت إلا هند قال ذو الرمة

* بَرَى الْحَزْ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا * مَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ الْجَرَّاشِعُ *

هـ ومن ذلك قراءة الحسن وجماعة من القراء غير السبعة قاصحوا لا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ فَأَنَّكَ إِنْ كَانَ الْقِيَاسُ التَّذْكِيرَ لَأَنَّ مِنْ مَوَاضِعِ الْعُمُومِ وَالتَّذْكِيرِ إِنْ التَّقْدِيرُ مَا بَقِيَ سَيٌّ وَلَا يَرَى سَيٌّ فَإِذَا قُلْتَ مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ وَمَا رَأَيْتَ إِلَّا زَيْدًا وَمَا مَرَرْتَ إِلَّا بِزَيْدٍ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَامَ زَيْدٌ وَرَأَيْتَ زَيْدًا وَمَرَرْتَ بِزَيْدٍ فِي أَنَّ الْفِعْلَ عَامِلٌ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بَعْدَ إِلَّا كَمَا يَعْمَلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَذْكُورًا وَهَذَا مَعْنَى فَوَلَهُ جَارٍ عَلَى إِعْرَابِهِ قَبْلَ دُخُولِ كَلِمَةِ الِاسْتِثْنَاءِ وَفَائِدَةُ الِاسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِكَ مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ اثْبَاتُ الْقِيَامِ لَهُ وَنَقْيُهُ عَنْ سِوَاهُ ١. وَلَوْ قُلْتَ قَامَ زَيْدٌ لَا غَيْرُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى نَقْيِهِ عَنْ غَيْرِهِ فَاعْرِفْهُ،

قال صاحب الكتاب والمشبّه بالمفعول منها هو الأول والثاني في أَحَدٍ وَجْهِيَّةٌ وَشَبَّهَهُ بِهِ لِحَبِيْثَتِهِ فَصْلَةٌ وَلَهُ شَبَّهٌ خَاصٌّ بِالْمَفْعُولِ مَعَهُ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ بِتَوْسُطِ حَرْفٍ،

قال الشارح قوله والمشبّه بالمفعول منها هو الأول يريد المستثنى من الموجب نحو قولك قام القوم إلا زيدا لأن الاستثناء جاء بعدما تَرَى الْكَلَامُ بِالْفَاعِلِ كَمَا بَأْنَى الْمَفْعُولُ كَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، قوله ١٥ والثاني في أَحَدٍ وَجْهِيَّةٌ يَرِيدُ بِهِ مَا يَجُوزُ مِنَ النِّصْبِ وَالبَدَلِ فِي الْمُسْتَثْنَى مِنَ الْمُنْفَى التَّامَّ نَحْوَ قَوْلِكَ مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ النِّصْبُ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ وَهُوَ الْمَشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ وَالبَدَلُ، والفرق بين البَدَلِ والنِّصْبِ فِي قَوْلِكَ مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ أَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ جَعَلْتَ مَعْتَمِدَ الْكَلَامِ الْمُنْفَى وَصَارَ الْمُسْتَثْنَى فَصْلَةً فَتَنْصِبُهُ كَمَا تَنْصِبُ الْمَفْعُولَ بِهِ وَإِذَا أَبْدَلْتَهُ مِنْهُ كَانَ مَعْتَمِدَ الْكَلَامِ إِجَابَ الْغِيَابِ لِيُرِيدَ وَكَانَ ذِكْرُ الْأَوَّلِ كَالْتَوْطِئَةِ كَمَا تَرَفَعُ الْخَبَرُ لِأَنَّهُ مَعْتَمِدُ الْكَلَامِ وَتَنْصِبُ لِحَالِ لَأَنَّهُ تَبِيعُ لِلْمَعْتَمِدِ فِي نَحْوِ

٢. زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَاتِمًا، وقوله وَلَهُ شَبَّهٌ خَاصٌّ بِالْمَفْعُولِ مَعَهُ يَرِيدُ أَنَّ الْفِعْلَ كَمَا لَمْ يَتَعَدَّ إِلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ إِلَّا بِوَاسِطَةِ الْوَاوِ وَتَقْوِيَّتِهِ كَذَلِكَ إِلَّا تَقْوِيَّةً لِلْفِعْلِ قَبْلُهَا لَا يَتَعَدَّى إِلَى الْمُسْتَثْنَى إِلَّا بِوَاسِطَتِهَا وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَامِلًا فِيهَا دَخَلَا عَلَيْهِ فَاعْرِفْهُ،

فصل ٨٩

قال صاحب الكتاب وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد إلا تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم وتجزير فيه البدل والنصب في غير الموجب، وقالوا إنما عمل فيه غير المتعدى لشبهه بالظرف لإيهامه، قال الشارح لما كانت إلا حرفاً لا يعمل شيئاً ولا يعمل فيه عامل وكان ما قبلها مقتضياً لما بعدها تخطى ٥ عمل ما قبلها إلى ما بعدها فعلم فيه كقولنا ما قام ألا زيد وما رأيت ألا زيدا وما مررت ألا بزيدا، وغير اسم تعمل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه سواها لأن إضافتها إليه لازمة فصار الأعراب الواجب للاسم الواقع بعد إلا حاصل في نفس غير فإذا استثنيت بها من موجب نصبت نحو قولك قام القوم غير زيد كما نصبت ما بعد إلا نحو قام القوم ألا زيدا وكذلك إذا كان الثاني منقطعاً ليس من جنس الأول كقولك جاءني القوم غير حمار كما تقول ألا حماراً وكذلك إذا قدمته على المستثنى منه نحو قولك ١٠ ما جاءني غير زيد أحد كما قلت ما جاءني ألا زيدا أحد وتقول ما جاءني أحد غير زيد فيجوز في غير الرفع والنصب كما كان ذلك جائزاً مع إلا، فإن قيل كيف جاز أن تقول قام القوم غير زيد فتنصب غيراً بالفعل قبله وهو لازم غير متعد فالجواب أن غيراً ههنا لما كانت مشابهة لسوى بما فيها من الإيهام ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل غيرك فهو غير متميز كما أن سوى كذلك فكما يتعدى الفعل اللازم إلى سوى بنفسه كذلك يتعدى إلى غير لانه في معناه وهذا معنى قوله وقالوا إنما عمل فيه ١٥ الفعل غير المتعدى لشبهه بالظرف يريد سوى،

فصل ٩٠

قال صاحب الكتاب وأعلم أن إلا وغیراً يتقارضان ما لكل واحد منهما، فالذى لغیر في أصله أن يكون وصفاً يسمه إعراب ما قبله ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة، ودلالته عليها من جهتين من جهة الذات ٢٠ ومن جهة الصفة تقول مررت برجل غير زيد قاصداً إلى أن مرورك كان بإنسان آخر أو بمن ليست صفته صفته، وفي قوله عز وجل لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله الرفع صفة للقاعدون والجر صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء، ثم دخل على إلا في الاستثناء، قال الشارح قوله يتقارضان ما لكل واحد منهما يعني أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكماً هو أحص به فحكم غير الذي هو مختص به الوصفية أن يكون جارياً على ما قبله تحلية له بالمغايرة

فأصل غير أن يكون وصفاً والاستثناء فيه عارضٌ مُعارٍ من إلّا ويوضح ذلك ويُؤكده أن كل موضع يكون فيه غير استثناء يجوز أن يكون صفة فيه وليس كل موضع يكون فيه صفة يجوز أن يكون استثناء وذلك نحو قولك عندى مائة غير درهم إذا نصبت كانت استثناء وكنيت مُخبراً أن عندك تسعة وتسعين درهماً وإذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغايرٌ لها وكذلك إذا قلت عندى درهم غير دانيق وغير دانيق إذا استثنيت نصبت وإذا وصفت رفعت وتقول عندى درهم غير زائف ورجل غير عقل فهذا لا يكون فيه غير إلّا وصفاً لا غير لأن الزائف ليس بعضاً للدراهم ولا العاقل بعض الرجل وحقيقة الاستثناء إخراج بعض من كل والفرق بين غير إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء أنها إذا كانت صفة لم تُوجب للاسم الذى وصفته بها شيئاً ولم تنف عنه شيئاً لأنه مذكور على سبيل التعريف فإذا قلت جاعنى رجل غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجيء وأنا هو بمنزلة قولك جاعنى رجل ليس بزيد وأنا إذا كانت استثناء فإنه إذا كان قبلها إيجاباً فما بعدها نفى وإذا كان قبلها نفى فما بعدها إيجاباً لأنها ههنا محمولة على إلّا فكان حكمها كحكمه وقوله يمسّه إعراب ما قبله يُشير إلى أنه وصف يتبع ما قبله في إعرابه كما تتبع سائر الصفات فتقول هذا رجل غيرك فترفعه لأن موصوفه مرفوع وتقول رأيت رجلاً غيرك ومررت برجل غيرك كما تقول هذا رجل عالم ورأيت رجلاً عالماً ومررت برجل عالم فيكون إعراب عالم كإعراب الرجل من حيث هو نعت له وقوله ودلالته عليها من وجهين ١. من جهة الذات ومن جهة الصفة يريد أنه قد دلّ على شيئين على الذات الموصوفة وهو الإنسان مثلاً وعلى الوصف الذى استحق به أن يكون غيراً وهو امغايرة كما أنك إذا قلت أسود فقد دلّ على شيئين على الذات والسواد الذى استحق به أن يكون أسوداً فهما شيان حاملٌ ومحمولٌ فالحمول الذات والمحمول السواد وكذلك صارب دلّ على الضرب وذات الضارب، فالما قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضّرر الخ فقد قرئ بالرفع والجّر والنصب فالرفع على النعت للقاعدون ٢. ولا يكون ارتفاعه على انبديل في الاستثناء لأنه يصير التفدير فيه لا يستوى إلّا أولو الضرر وليس المعنى على ذلك إنما المعنى لا يستوى القاعدون الأصحاء والمجاهدون ولجّر على النعت للمؤمنين والمعنى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون والمعنى فيهما واحد والنصب على الاستثناء وقوله ثم دخل على إلّا في الاستثناء يريد أن أصل غير أن يكون صفة لما ذكرناه ثم دخل على إلّا للمصارعة بينهما فاستثنى به كما يُستثنى بالآء

قال صاحب الكتاب وقد دخل عليه إلّا في الوصفية وفي التنزيل لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدنا أي غير الله ومنه قوله

* وكل أخ مفارقة أخوه * نَعَمْ أَيْبِكَ إلّا الفرقدان *

ولا يجوز إجراؤه مجرى غير إلّا تابعا لو قلت لو كان فيهما إلّا الله كما تقول لو كان فيهما غير الله لم يجوز وشبهه سيبويه بأجمعون ٥

قال الشارح وقد حملوا إلّا على غير في الوصفية فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة وأنه ليس إياه أو من صفته كصفته ولا يراد به إخراج الثاني مما دخل في الأول فتقول جاعني القوم إلّا زيدا فيجوز نصبه على الاستثناء ورفع على الصفة للقوم وإذا قلت ما أتاني أحد إلّا زيدا جاز أن يكون إلّا وما بعدها بدلا من أحد وجاز أن يكون صفة بمعنى غير قال الله تعالى لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدنا والمراد غير الله فهذا لا يكون إلّا وصفا ولا يجوز أن يكون بدلا يراد به الاستثناء لأنه يصير في تقدير لو كان فيهما إلّا الله لفسدنا وذلك فاسد لأنّ لو شرط فيما مضى فهي بمنزلة إن في المستقبل وأنت لو قلت إن أتاني إلّا زيدا لم يصح لأنّ الشرط في حكم الموجب فكما لا يصح أن أتاني إلّا زيدا كذلك لا يصح إن أتاني إلّا زيدا فلو نصبت على الاستثناء فقلت لو كان فيهما آلهة إلّا الله لجاز، ومن ذلك قول الشاعر عمرو بن معدى كرب * وكل أخ مفارقة أخوه الخ * فالأ وما بعدها بمعنى غير صفة ٥ لكل ولو جعله وصفا لأخ فحفص وقال إلّا الفرقدان لأنّ ما بعد إلّا في الوصف يكون إعرابه تابعا لأعراب ما قبلها والمراد كل أخ مفارقة أخوه غير الفرقدان فإلهما لا يفتريان في الدنيا كأفتراق الأخوين، وأعلم أنه لا يجوز أن تكون إلّا صفة إلّا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد في معنى الجمع إما نكرة منغية وإما فيه اللف واللام لتعريف الجنس لأنّ هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي وغير فنقارضا ولم تكن بمنزلة في غير هذا الموضع ٢. لأنهما لم تجتمعا فيه لو قلت مررت برجل إلّا زيدا على معنى غير زيدا لم يجوز لأنّ إلّا موضوعة لأن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها وليس زيدا بعضا لرجل فامتنع لذلك، وقوله لا يجوز إجراؤه مجرى غير إلّا تابعا يريد أن إلّا وما بعدها إنما تكون صفة إذا كان قبلها اسم مذكور ولا يجوز حذف الموصوف فيه وإقامة الصفة مقامه كما جاز ذلك مع غير لأنّ غيرا اسم متمكن تعمل فيه العوامل فيجوز أن يُقام مقام الموصوف فإذا قلت مررت بمثلک وإن كان تقديره برجل مثلك فليس خفضه

هنا بحكم التبعيّة بل بالحرف الخافض وكذلك اذا قلت قام غيرك فارتفاعه بالفعل قبله كما كان ارتفاع الموصوف لو ذكره وكذلك النصب في قولك رأيت غيرك هو منصوب بوقوع الفعل عليه لا بحكم أنّه صفة تابع فالّا أنّما وُصف بها حملاً على غيرٍ واذا كانت غير نفسها اذا حُذف موصوفها لا تبقى نعتاً اذ النعت يقتضى منعوتاً متقدّماً عليه كان ما حُمِل عليه وهو حرف لا يعمل فيه عاملٌ ه لا رافع ولا ناصب ولا خافض اشدّ امتناعاً فلم يجوز لذلك حذف الموصوف وإقامته مقامه فلا تقول ما قام ألا زيد وأنت تريد الصفة كما جاز ما قام غير زيد، وقد شبهه سيبويه بأجمعون في التأكيد من حيث أنّه لا يكون إلا تأكيداً كالنعت ولا يجوز حذف المؤكّد وإقامته مقام المؤكّد فلا يكون إلا بعد مذكور كما انّ إلا في الصفة كذلك،

فصل ٩١

١٠

قال صاحب الكتاب وتقول ما جاعني من احدٍ ألا عبد الله وما رأيت من احدٍ ألا زيدا ولا احدٍ فيها ألا عمرو فتحمل البدل على محلّ الجار والمجرور لا على اللفظ وتقول ليس زيد بشيء ألا شيئاً لا يُعبأ به قال طرفة

* أَبْنَى لِبَيْتِي لَسْتُمْ بِيَدٍ * أَلَا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَصْدُ *

١٥ وما زيد بشيء ألا شيء لا يُعبأ به بالرفع لا غير،

قل الشارح اعلم أنّ من الحروف ما قد تُراد في الكلام لصربٍ من التأكيد وتختصّ زيادتها بموضع دون موضع فمن ذلك من قد تُراد مؤكّدة وتختصّ بالنفي والدخول على النكرة لاستغراق الجنس فتارة تُفيد الاستغراق بعد أن لم يكن وتارة تُؤكّده فتأل الأول قولك ما جاعني من رجلٍ فمن أفادت العموم واستغراق الجنس لا تك لو قلت ما جاعني رجلٌ جاز ان يكون نافياً لمّا جى رجل واحد وقد جاءك أكثر ومثال الثاني قولك ما أثنى من احدٍ والمعنى ما أثنى احدٌ لأنّ احداً عامٌ من غير دخولٍ من كطوري وعريبٍ وأما أكذت، فاذا قلت ما أثنى من احدٍ ألا زيدٌ جاز في إعراب زيد وجهان النصب على الاستثناء والرفع على البدل من الموضع لأن موضعه لو لم يكن الخافض رفعٌ لأنّ من لو لم تدخل لقلت ما أثنى احدٌ ألا زيدٌ ولا يجوز خفض زيد على البدل من اللفظ لأنّ خفضه بين ولا يجوز دخول من هذه على موجبٍ وما بعد إلا ههنا موجبٌ لآته استثناء من منفي والمستثنى من المنفي موجبٌ فامتنع البدل

من اللفظ ههنا لذلك ولو قلت ما أخذت من أحدٍ ألا زيدٌ لجاز الحفص فيما بعد إلا على البدل من
الحفوص لأن من هذه من صلة أحدٍ فهي تدخل على المنفى والموجب بخلاف الأولى، وتقول لا أحد
فيها ألا زيدٌ ولا آله إلا الله بالرفع على البدل من موضع لا أحد لآله في موضع اسم مبتدأ ولا يجوز حمل
ما بعد إلا على النصب الذي توجب له النافية لأن لا آله تعمل في منفى وما بعد إلا هنا موجب
٥ ولأن المنفى ههنا مقدّر بمن والمعنى لا من أحدٍ ولذلك وجب بناؤه فلم يصح البدل منه لآله لا يصح
تقدير من هذه بعد إلا، ومن ذلك قولك ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعَبَّأ به ولا يجوز فيه إلا
النصب على البدل من المحل لأن محله نصب والتقدير ليس زيدٌ شيئاً إلا شيئاً لا يُعَبَّأ به ولا يجوز
الحفص على البدل من اللفظ لأن خفصه بتقدير الباء وهذه الباء تأتي زائدة لتأكيد النفى ولا تكون
مع الموجب وما بعد إلا هنا موجب فلذلك لم يجز الحفص، قال الشاعر * أبني لبيتي الخ * البيت
١٠ لطرفة بن العبد والشاهد أنه نصب يدا الثانية لوقعها بعد إلا بدلاً من محل الجار والمجرور لتعذر
حمله على لفظ الحفوص لأن ما بعد إلا موجب والباء مؤكدة للنفى ويروى تحبولة العصد والخبذل
الفساد والمعنى أنتم في الضعف وقلة الانتفاع كيد لا عضد لها، وتقول ما أنت بشيءٍ إلا نتي لا
يُعَبَّأ به بالرفع لا غير وذلك لأن الجار والمجرور عند بنى تميم في موضع رفع لأنهم لا يعلمون ما لعدم
اختصاصها وإذا كان في موضع رفع تعذر حمله على اللفظ الذي هو الجر لما ذكرناه من أن هذه الباء
١٥ لا تُراد مع الموجب وما بعد إلا هنا موجب فحمل على الموضع وهو الرفع، وعند أهل الحجاز أن الجار
والمجرور في موضع نصب لأنهم يحملون ما على ليس لشبهها بها من جهة النفى فإذا دخلت إلا بطل
عملها لتنفاض النفى وصاروا إلى أقيس الغتتين وهي لغة بنى تميم فلذلك رفعت، ومثله ما كان زيدٌ
بغلام ألا غلاماً صالحاً بنصب الغلام لأنه بدل من محل الغلام الأول ومحل نصب بأنه خير كان ويدل على
ذلك أنك لو حذف الاسم المستثنى منه لقلت ما أنت إلا سي لا يُعَبَّأ به بالرفع وما كان زيدٌ إلا
٢٠ غلاماً صالحاً بالنصب، وقد أجاز الكوفيون فيما بعد إلا الحفص إذا كان نكرة ولا يجوز في المعرفة فتقول
على هذا ما أتى من أحدٍ إلا رجلٍ وما أنت بشيءٍ إلا سي لا يُعَبَّأ به ولو قلت ألا زيدٌ وما أنت بشيءٍ
ألا الشيء التانيه لم يجز والصواب المذهب الأول وهو رأى سيبويه لما ذكرناه من أن حرف الحفص في
هذا الموضع إنما دخل لتأكيد النفى ولا يتعلف بموجبٍ وما بعد إلا موجب فاعرفه،

فصل ٩٢

قال صاحب الكتاب وإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان أحدهما وهو اختيار سيبويه أن لا تكثر للصفة وتحملة على البدل والثاني أن تنزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف فتنبه وذلك قولك ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد وما مررت بأحدٍ إلا عمرو خيرٌ من زيد
 ٥ أو تقولُ إلا أباك وألا عمرا

قال الشارح إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما مذهب سيبويه وهو اختيار أبي العباس المبرد أن تبدله بما قبله لأن الاعتبار بتقديم المُبدل منه وهو الاسم ولا تكثر للصفة لأنها فصلٌ والثاني أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيار أبي عثمان المازني وذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد وإذا كانا كالشيء الواحد كان تقديمه على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف
 ١٠ فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثنى منه كذلك يلزم النصب بتقديمه على الصفة، وما يدل أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى قل إن الموت الذي تفرعون منه فأنه ملائكم ألا ترى أنه أدخل الفاء في الخبر ههنا لوصفك إياه بالذي كما تدخل إذا كان المخبر عنه الذي وكان موصولا بالفعل
 أو ما يجري مجرى الفعل من ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ مثال ذلك قولك ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد فقولك خيرٌ من زيد وصفٌ لأحدٍ المستثنى منه والأب هو المستثنى وقد تقدم على الصفة وأبدلته
 ١٥ منه وإن شئت نصبت وقلت ألا أباك، وتقول ما مررت بأحدٍ إلا عمرو خيرٌ من زيد فقولك خيرٌ من زيد نعتٌ لأحدٍ وعمرو مخفوضٌ لأنه بدلٌ منه وإن شئت نصبت على الاستثناء

فصل ٩٣

قال صاحب الكتاب ونقول في تثنية المستثنى ما أتاني إلا زيداً وألا عمراً وألا زيدا وألا عمرو ترفع السدى
 ٢٠ أسندت إليه وتنصب الآخر وليس لك أن ترفعه لأنك لا تعمل تركبني إلا عمرو، ونقول ما أتاني إلا عمراً ألا بشراً أحدٌ منصوبين لأن التقدير ما أتاني إلا عمراً أحدٌ ألا بشراً على إبدالٍ بشر من أحد فلما قدّمته نصبته

قال الشارح إذا قلت ما أتاني إلا زيداً أو إلا عمراً أو إلا زيدا وألا عمرو فلا بد من رفع أحدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعاً ولا نصبهما وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفيقاً ما يستحقه وذلك أن المستثنى

منه محذوفٌ والتقدير ما أتاني أحدٌ ألا زيدا ألا عمرا لكن لما حُذِفَ المستثنى منه بقى الفعل مفرغا بلا فاعلٍ ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعلٍ في اللفظ فرفع أحدهما بأنه فاعلٌ ولما رفعت أحدهما بأنه فاعلٌ لم يجوز رفع الآخر لأن المرفوع بعد ألا إنما يُرفع على أحد وجهين إما أن يُرفع بالفعل الذي قبله إذا فُرِغَ الفعل وإما أن يُرفع لأنه بدلٌ من مرفوع قبله ولا يسوغ ههنا وجهٌ من الوجهين المذكورين لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فُرِغَ له ولا يكون بدلا لأن الثاني ليس الأول ولا بعضا له ولا مشتملا عليه مع أنه ليس المراد أن يُثبت للثاني ما نفى من الأول فبيدَل منه وإما المعنى على أنهما لم يدخلوا في نفي الاتيان ، وقوله لأنك لا تقول تركوني ألا عمرو إشارة إلى أن الثاني مستثنى من الأول والأول موجبٌ والمستثنى من الموجب لا يكون مرفوعا، فإن قيل كيف استثنيتَه منه وليس بعضا له قيل لأن زيدا بعضُ القوم فجاز الاستثناء منه من حيث هو بعضٌ والبعض يقع على العليل والثبير ، ولم يجوز نصبهما جميعا لأن الفعل لا ينصب مفعولين من غير فاعلٍ فلما امتنع رفعهما معا ونصبهما معا تعين رفع أحدهما ونصب الآخر ، والاسمان جميعا مستثنيان فمعناهما في ذلك واحد وإن اختلف إعرابهما ولما يدل على أنهما مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه وقدمتهما عليه لكنت تنصبهما نحو قولك ما أتاني ألا زيدا ألا عمرا أحدٌ والذي يوضح ذلك قول الكبيت

* مَا لِي إِلَّا اللَّهُ لَا رَبَّ غَيْرَهُ * وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرُ *

هـ نفى كل ناصِرٍ سِوَى اللَّهِ وَسِوَى الْمُخَاطَبِ وَهَذَا وَاضِحٌ ،

فصل ٩٤

قال صاحب الكتاب وإذا قلت ما مررت بأحد ألا زيد خير منه كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحدٍ وألا لغو في اللفظ مُعْطِيَةٌ في المعنى فائدتها جاعلة زيد خيرا من جميع من مررت بهم ،
٢. قال الشارح اعلم أن ألا تدخل بين المبتدأ وخبره وبين الصفة وموصوفها وبين الحال وصاحبه مثال دخولها بين المبتدأ وخبره قولك ما زيدٌ ألا قائمٌ فقائم خبر زيد فكأنك قلت زيد قائم لكن فائدة دخول ألا إثبات الخبر للأول ونفى خبر غيره عنه والمستثنى منه كانه مقدّر والتقدير ما زيدٌ نى ألا قائمٌ فشى هنا في معنى جماعة لأن المعنى ما زيدٌ نى من الأشياء ألا قائمٌ ومثال دخولها بين الصفة والموصوف قولك ما مررت بأحدٍ ألا كريمٍ وما رأيت فيها أحدا ألا عالما أفدت بالآ إثبات مرورك بقوم كرام

وَأَنْتِفَاءُ الْمُرُورِ بِغَيْرٍ مِنْ هَذِهِ صِفَتُهُمْ وَكَذَلِكَ أَثْبَتَ رُؤْيَا فَوْحٍ عُلَمَاءَ وَنَفَيْتَ رُؤْيَا غَيْرِهِمْ ، وَتَقُولُ فِي الْحَالِ مَا جَاءَ زَيْدٌ إِلَّا ضَاحِكًا فَتَنْفِي تَجْيِيزًا إِلَّا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ، وَقَدْ تَقَعُ الْجُمْلَةُ مَوْقِعَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بَعْدَ إِلَّا كَمَا تَقَعُ مَوْقِعُهَا فِي غَيْرِ الْأَسْتِثْنَاءِ فَتَقُولُ مَا زَيْدٌ إِلَّا أَبُوهُ مَنْطَلَقٌ فَأَبُوهُ مَنْطَلَقٌ جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ وَتَقُولُ فِي الصِّفَةِ مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ فَقُولُكَ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فِي مَوْضِعِ مَخْفُوضٍ نَعَتْ لِأَحَدٍ كَأَنَّكَ فُلْتُ مَرَرْتُ بِقَوْمٍ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُمْ وَأَفَادَتْ إِلَّا أَنْتِفَاءً مُرُورًا بِغَيْرٍ مِنْ هَذِهِ صِفَتُهُمْ ، وَتَقُولُ فِي الْجُمْلَةِ إِذَا وَقَعَتْ حَالًا مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ إِلَّا أَبُوهُ قَائِمٌ وَمَا مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُمْ فَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ لَوْقُوعِهَا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ وَقَدْ يَجُوزُ فِي قَوْلِكَ مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَيْضًا لِأَنَّ الْحَالِ مِنَ النِّسْبَةِ جَائِزٌ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا وَيَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ الْوَاوُ فَتَقُولُ مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا وَزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ وَمَا كَلِمَتُ أَحَدًا إِلَّا وَزَيْدٌ حَاضِرٌ فَزَيْدٌ حَاضِرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْوَاوِ مِنْ هَهُنَا كَمَا جَازَ حَذْفُهَا مِنَ الْأَوَّلِ لِحُلُولِ الْجُمْلَةِ مِنَ الْعَائِدِ الرَّابِطِ وَأَمَّا الْوَاوُ فِي الرَّابِطَةِ وَلَيْسَ الْأَوَّلُ كَذَلِكَ لِأَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا رَابِطًا فَإِنْ أَتَيْتَ بِالْوَاوِ كَانَ تَأْكِيدًا لِلْأَرْتِبَاطِ وَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِهَا فَالضَّمِيرُ كَافٍ ، وَلَا تَقَعُ الْجُمْلَةُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ وَلَا تَكُونَ فَعْلِيَّةً لِأَنَّ إِلَّا مَوْضُوعَةٌ لِإِخْرَاجِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ فَازَا تَقْدَمُ إِلَّا الْأَسْمُ فَلَا يَكُونُ بَعْدَهَا إِلَّا الْأَسْمُ لِأَنَّهَا جَنْسٌ وَاحِدٌ فَيَصَحُّ أَنْ يَكُونَ بَعْضًا لَهُ فَلَوْ قُلْتُ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَامَ ١٥ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ قَامَ خَبْرًا وَمَا أَنَا إِلَّا قَامَ أَخُوهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ لِي ذِكْرُكَ لَكَ ، وَلَوْ قُلْتُ مَا زَيْدٌ إِلَّا يَعْمُ أَوْ مَا أَنَا إِلَّا يَصْحَكُ لَكَ جَيِّدًا لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَصَارِعَ مُشَابِهًا لِلْأَسْمِ فَكَانَ لَهُ حُكْمُهُ ، وَقَوْلُهُ وَإِلَّا لَعَوَّ فِي الْفِعْلِ مُعْطِيَّةٌ فِي الْمَعْنَى فَاتَّدَّتْهَا جَاعِلَةٌ زَيْدًا خَيْرًا مِنْ جَمِيعِ مَنْ مَرَرْتُ بِهِمْ يَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْفِعْلِ مُسْتَثْنَى مِنْهُ وَأَمَّا مَعَكَ فِي مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَفِي قَوْلِكَ مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ صِفَةٌ وَمَوْصُوفٌ أَوْ حَالٌ وَذُو حَالٍ فَجَرَى مَجْرَى الْعَامِلِ الْمَفْرَغِ لِلْعَمَلِ مِنْ نَحْوِ مَا دَامَ إِلَّا زَيْدٌ ٢٠ وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا مِنْ حَيْثُ أَنْ مَا قَبْلُ إِلَّا يَعْتَصَى مَا بَعْدَهَا اقْتِضَاءً لَا يَتِمُّ الْمَعْنَى إِلَّا بِهِ إِلَّا أَنَّهَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى تُفِيدُ الْأَسْتِثْنَاءَ مِنْ حَيْثُ جَعَلْتُ زَيْدًا خَيْرًا مِنْ جَمِيعِ مَنْ مَرَرْتُ بِهِ فِي قَوْلِكَ مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ وَنَفَيْتَ زَيْدًا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا إِلَّا قَائِمًا فِي قَوْلِكَ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ،

فصل ٩٥

قال صاحب الكتاب وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم نشدتُك باللة إلا فعلت والمعنى ما أطلب منك إلا فعلك وكذلك أقسمتُ عليك إلا فعلت وعن ابن عباس بالايواء والنصر إلا جلستم وفي حديث عمر عزمْتُ عليك لَمَّا ضربت كاتِبَكَ سَوْطًا بمعنى إلا ضربت،

٥ قال الشارح قد أوقع الفعل موقع المصدر المستثنى لدلالة الفعل على المصدر فقالوا نشدتُك الله إلا فعلت والمراد فعلك وذلك أن نشد فعلٌ قد استعمل على وجهين أحدهما أن يكون متعديًا إلى مفعول واحد والآخر أن يكون متعديًا إلى مفعولين فالمتعدى إلى مفعول واحد قولهم نشدتُ الصائفة إذا طلبتها وأنشدوا لنصيب

* طَلَبْتُ بِذِي دُرَّانٍ أَنَّنَشْدُ نَاقِي * وما لي عليها من قُلُوبٍ وَلَا بَكْرٍ *

١٠ والناشد الطالب وأنشد الأصمعي عن أبي عمرو

* يُصَبِّحُ لِلنَّبَاةِ أَسْمَاعُهُ * إِصَاخَةَ النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ *

الإصاخة الاستماع والناشد الطالب والمنشد المعرف،

الضرب الآخر أن يتعدى إلى مفعولين من باب نشدتُ وذلك قولهم نشدتُك الله إلا فعلت هكذا حكاه سيبويه وهو كلامٌ محمولٌ على المعنى كأنه قال ما أنشدُ إلا فعلك أي ما أسألك إلا فعلك ومثله ١٥ ذلك شرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ ونى؟ ما جاء بك، وجاز وقوع فعلت ههنا بعد إلا من حيث كان دالًّا على مصدره كأنهم قالوا ما أسألك إلا فعلك ونحوه ما أنشده أبو زيد

* فقالوا ما تَشَاءُ فَقُلْتُ أَلَّهُو * إلى الإصباح أَتَرَى أَثِيرَ *

فأوقع الفعل على مصدره لدلالته عليه فكأنه قال في جواب ما تَشَاءُ اللَّهُو وإذا سَأَلَ أن تحمل شرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ على معنى المنفى كان معنى النفى في نشدتُك الله إلا فعلت أظهر لقوة الدلالة على النفى ٢٠ لدخول إلا لدلالته عليه ألا ترى أنهم قالوا ليس الطيبُ إلا المسك فجاز دخولُ إلا في قول أبي الحسن بين المبتدأ والخبر وإن لم يجز زيدٌ إلا منطلقٌ لما كان عاريًا من معنى النفى، ومثله من الحمل على المعنى قول الآخر * وَإِنَّمَا * يُدَافِعُ عَنْ أَعْرَاضِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي * والمراد ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا ولذلك فصلَ الضمير حيث كان المعنى ما يدافع إلا أنا ولولا هذا المعنى لم يستقيم لائقك لا تقول يقوم أنا فكما جاز يدافع أنا لأنه في معنى ما يدافع إلا أنا كذلك جاز أسألك إلا فعلت لأنه في معنى لا أسألك إلا

فَعَلَّكَ ۚ وَأَمَّا أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتَ فِقْيَاسُهُ لَوْ أُجْرِىَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَنْ يُقَالَ لَنَفَعَلَنَّ لَأَنَّهُ جَوَابُ الْقَسَمِ فِي طَرَفِ الْإِيجَابِ بِالْفِعْلِ فَتَلَزَمَهُ اللَّامُ وَالنُّونُ لَكِنَّهُمْ حَمَلُوهُ عَلَى نَشْدَتِكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ ۚ قَالَ سِيبَوِيهٌ سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِمْ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ وَإِلَّا فَعَلْتَ لَمْ يَجَزْ هَذَا وَأَمَّا أَقْسَمْتُ هَهُنَا كَقَوْلِكَ وَاللَّهِ فَقَالَ وَجْهُ الْكَلَامِ لَنَفَعَلَنَّ وَلَكِنَّهُمْ أَجَازُوا هَذَا لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِقَوْلِهِمْ نَشْدَتُكَ ۚ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ إِنْ كَانَ الْمَعْنَى فِيهِمَا الطَّلَبُ ۚ وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْإِيوَاءِ وَالنَّصْرِ إِلَّا جَلَسْتُمْ فَهُوَ حَدِيثٌ مشهور ذكره التَّوْحِيدِيُّ فِي كِتَابِ الْبَصَائِرِ وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ دَخَلَ عَلَى بَعْضِ الْأَنْصَارِ فِي وَلِيْمَةٍ فَقَامُوا فَقَالَ بِالْإِيوَاءِ وَالنَّصْرِ إِلَّا جَلَسْتُمْ وَأَرَادَ بِالْإِيوَاءِ وَالنَّصْرِ قَوْلَهُ تَعَالَى وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا فَاسْتَعْظَمَهُمْ بِمَا وَرَدَ فِيهِمْ وَمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِهِمْ ۚ وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطًا فَقَدْ هَذَا لِلْحَدِيثِ رِوَايَةٌ أُخْرَى عَنْ يَحْيَى بْنِ أُنَى كَثِيرٌ أَنَّ كَاتِبًا لَأَنَّى مُوسَى كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنْ أَبِي مُوسَى فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ إِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَأَضْرِبْهُ سَوْطًا وَأَعِزِّلْهُ عَنْ عَمَلِكَ ۚ فَقَوْلُهُ لَمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ بِمَعْنَى إِلَّا ضَرَبْتَ أَيْ لَا أَطْلُبُ إِلَّا ضَرْبَهُ وَقَوْلُهُ عَزَمْتُ عَلَيْكَ مِنْ قَسَمِ الْمُلُوكِ وَكَانُوا يُعْظَمُونَ عَزَامَةَ الْأُمَرَاءِ ۚ

فصل ٩٩

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْمُسْتَتْنَى يُحذفُ تَخْفِيفًا وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ لَيْسَ إِلَّا وَلَيْسَ غَيْرُ الشَّارِحِ قَدْ حَذَفُوا الْمُسْتَتْنَى بَعْدَ إِلَّا وَغَيْرِ ذَلِكَ مَعَ لَيْسَ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهَا مِمَّا يُسْتَتْنَى بِهِ مِنَ الْأَفْظَانِ لِجَلْدِ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِمُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ لَيْسَ غَيْرُ وَلَيْسَ إِلَّا وَالْمُرَادُ لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ وَلَيْسَ غَيْرُ ذَلِكَ وَلَوْ قُلْتُ بَدَلُ لَيْسَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَوْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُ لَمْ يَجْزْ فَإِذَا قَالُوا لَيْسَ إِلَّا وَلَيْسَ غَيْرُ فَإِنَّهُمْ حَذَفُوا الْمُسْتَتْنَى مِنْهُ اِكْتِفَاءً بِمَعْرِفَةِ الْمُخَاطَبِ نَحْوًا مَا جَاءَ عَلَى الْأَزِيدِ وَالْمُرَادُ مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا مِنْهُمْ إِلَّا قَدْ قَالَ ذَلِكَ يَرِيدُ مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا قَدْ قَالَ ذَلِكَ وَإِذَا قُلْتُ لَيْسَ غَيْرُ فَاسْمُ لَيْسَ مُسْتَتْنَى فِيهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَغَيْرُ الْخَبَرِ وَهِيَ مُنْتَصِبَةٌ وَأَمَّا لَمَّا حُذِفَ مِنْهَا مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ وَقُطِعَتْ عَنْهُ الْإِضَافَةُ بُنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهًا بِالْغَايَةِ ۚ وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ إِذَا أَضْغَتْ غَيْرًا فَقُلْتُ غَيْرُكَ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ الرُّفْعُ وَالنَّصْبُ تَقُولُ جَاعِي زَيْدٌ لَيْسَ غَيْرُهُ وَلَيْسَ غَيْرُهُ فَإِذَا رَفَعَ فَعَلَى أَنَّهُ اسْمُ لَيْسَ وَأَضْمَرَ الْخَبَرَ كَأَنَّهُ قَالَ لَيْسَ غَيْرُهُ صَحِيحًا وَإِذَا نَصَبَ فَعَلَى أَنَّهُ الْخَبَرُ وَأَضْمَرَ الْاسْمَ كَأَنَّهُ قَالَ لَيْسَ لِلْجَامِئِ أَوْ لَيْسَ الْأَمْرُ غَيْرُهُ وَإِذَا لَمْ يُصِفْهَا أَجَازَ فِي غَيْرِ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ وَشَبَّهَهَا بِبَابِ تَيْمٍ تَيْمٌ عَدِيٍّ وَزَعَمَ

أن تيمم الأول قد حذف منه المضاف اليه وبقي على لفظ ما هو مضاف من غير تنوين ان كانت الاضافة منوئية فيه ، وقد أجاز بعضهم تنوين غير اذا حذف من المضاف اليه نظراً الى اللفظ كما ينون كل وبعض اذا لم يضافا وإن كانت الاضافة فيهما منوئية مرادة من نحو قوله تعالى وكل أتوه ذخيرين ونحو ذلك ،

٥

الخبر والاسم في بائى كان وإن

فصل ٩٧

قال صاحب الكتاب لما شبه العامل في البائين بالفعل المتعدى شبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول ، قال الشارح لما حضر المنصوبات وجب عليه أن يعيد ذكر كان وأخواتها وإن وأخواتها ههنا لأن لكل واحد منهما منصوب كما أن له مرفوعاً فحبر كان وأخواتها واسم أن وأخواتها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول وذلك أنه شبه كل واحد من كان وإن بالفعل المتعدى لاقتضاء كل واحد منهما اسمين بعده وقد تقدم بيان مشابهة أن الفعل في المرفوعات بما أغنى عن إعادته ، وأما كان وأخواتها فهي من أفعال العبارة واللفظ لأنه تدخلها علامات الأفعال من نحو قد والسين وسوف وتنصرف تصرف الأفعال نحو كان يكون فهو كائن وكُنْ ولا تكن وليست أفعالا حقيقة لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث ١٥ وزمان ذلك للحدث وكان وأخواتها موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمان يؤتى به مع الجملة للدلالة على زمن وجود ذلك الخبر فقولك كان زيد قائما بمنزلة قولك زيد قائم أمس وقولك يكون زيد قائما بمنزلة زيد قائم غدا فتثبت بما قلناه أنها ليست أفعالا حقيقة إذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وأما هي مشبهة بالأفعال لفظاً وإذا كانت أفعالا من جهة اللفظ كان مرفوعها بالفاعل ومنصوبها بالمفعول ويؤيد عندك أن مرفوعها ليس بالفاعل وأن منصوبها ليس مفعولا على الحقيقة أن الفاعل والمفعول قد يتغايران نحو ضرب زيد عمرا فزيد غير عمرو والمرفوع في باب كان لا يكون ألا المنصوب في المعنى نحو كان زيد قائما فالقائم ليس غير زيد فالعرفه ،

فصل ٩٨

قال صاحب الكتاب ويضمّر العامل في خبر كان في مثل قولهم الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن

شراً فشرٌّ والمرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خَنَجَرًا فخنَجَرٌ وإن سَيْفًا فسيْفٌ أي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خيراً وإن كان شراً فجزاؤه شرٌّ ومنهم من ينصبهما أي إن كان خيراً كان خيراً والرفع أحسن في الآخر ومنهم من يرفعهما ويضمر الرفع أي إن كان معه خنجرٌ فالذي يُقتل به خنجرٌ قال النعمان ابن المنذر * قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً *

٥ قال الشارح اعلم أن كان قد تحذف كثيراً وهي مرادة وذلك لكثرةها في الكلام فمن ذلك قولهم الناس مجزئون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌّ فلك في هذه المسئلة أربعة أوجه من الاعراب أن تنصبهما جميعاً وأن ترفعهما جميعاً وأن تنصب الأول وترفع الثاني وأن ترفع الأول وتنصب الثاني فإذا نصبتهما جميعاً قلت الناس مجزئون بأعمالهم إن خيراً فخيراً وانتصابهما بفعلين مصمرين أحدهما شرطٌ والآخر جزاءٌ حذفاً لدلالة أن عليهما إذ لا يقع بعدها إلا فعلٌ والتقدير إن كان عمله خيراً فيكون جزاءه خيراً أو فهو يجزى خيراً فالأول خبرٌ كان المحذوف والثاني خبرٌ كان الثانية إن قدرت كان أو مفعول ثانٍ إن قدرت يجزى، وإذا رفعتهما قلت إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌّ فشرٌّ فالأول مرفوعٌ بفعل محذوف والتقدير إن كان في عمله خيرٌ فجزاءه خيرٌ ولا يرتفع إلا على هذا التقدير لوقوعه بعد أن الشرطية وحرف الشرط لا يقع بعده مبتدأً لأن الشرط لا يكون بالاسماء فيكون ارتفاع خبر الأول على أنه اسمٌ كان والخبر محذوفٌ وهو الجار والمجرور وهو عرقٌ جيدٌ ويجوز أن يكون المصمر كان التامة فلا يحتاج إلى خبرٍ وأما خبر الثاني فترفع لأنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ لأن للجزء قد يكون بالجملة الاسمية إذا كان معها الفاء نحو قولك إن أناني زبدٌ فله درهم، وإذا نصبت الأول ورفعت الثاني قلت إن خيراً فخيرٌ وهو الوجه المختار فيكون انتصاب الأول بتقدير فعل كأنك قلت إن كان عمله خيراً على ما ذكرنا في الوجه الأول ويكون ارتفاع خبر الثاني على أنه خبرٌ مبتدأٌ وتقديره فجزاءه خيرٌ على ما ذكرنا في الوجه الثاني وأما كان هذا الوجه المختار لأن أن من حيث في شرطٍ تقتضي الفعل لأن الشرط بالاسم لا يصح فلم يكن بد من تقدير فعلٍ إما كان أو نحوها فإذا نصبنا كذا قد أضمرنا كان والفعل لا بد له من فاعلٍ وهما كالشيء الواحد وإذا رفعنا أضمرنا كان وخبراً لها أو شيئاً في موضع الخبر والخبر بمنزلة المفعول والمفعول منفصلٌ من الفعل أجني منه فهما شيئان وكلما كثر الإضمار كان أضعف واختير رفع الثاني لدخول الفاء في الجواب والفاء إنما أتت بها في الجواب إذا كان مبتدأً وخبراً فاما إذا كان فعلاً لم يجزئ إلى الفاء نحو قولك إن أكرمتني أكرمتك وإن نكرمتني أكرمتك ولو قلت إن أكرمتني لك درهم أو إن

أَتَيْتَنِي زَيْدٌ مُقِيمٌ عِنْدِي لَمْ يَجْزِ حَتَّى تَأْتِيَ بِالْغَاءِ فَتَقُولُ إِنَّ أَكْرَمَتَنِي فَلَمْ دَرْهَمٌ وَإِنْ أَتَيْتَنِي فَرِيدٌ مُقِيمٌ عِنْدِي ، وَإِذَا رَفَعْتَ الْأَوَّلَ وَنَصَبْتَ الثَّانِي فَقُلْتَ إِنَّ خَيْرٌ فَخَيْرًا وَإِنْ شَرٌّ فَشَرًّا فَتَرْفَعُ الْأَوَّلَ بِأَنَّهُ اسْمٌ كَانَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَتَنْصِبُ الثَّانِي عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فَهُوَ يُجْزَى خَيْرًا ، وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا لِلحذف والإضمار لا يسوغ مع كل حرف لا يقع بعده إلا الفعل وإنما ذلك مسموعٌ منهم نُصِيرُ حَيْثُ أَضْمَرُوا هـ وَتُظْهِرُ حَيْثُ أَظْهَرُوا تَقِفْ فِي ذَلِكَ حَيْثُ وَقِفُوا فَأَمَّا قَوْلُهُ

* قَدْ قَبِلَ ذَلِكَ إِنَّ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا * وَمَا أَعْتَذَرُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَ *

فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهُ الْأَرْبَعَةُ فَالْنَصْبُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا وَالرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ إِنْ وَقَعَ حَقٌّ وَإِنْ وَقَعَ كَذِبٌ أَوْ عَلَى إِنْ كَانَ فِيهِ حَقٌّ وَإِنْ كَانَ فِيهِ كَذِبٌ ، وَالْبَيْتُ لِلنُّعْمَانِ بْنِ الْمُثَنِّدِ قَالَهُ لِلرَّبِيعِ بْنِ زِيَادٍ الْعَبْسِيِّ حِينَ دَخَلَ عَلَيْهِ لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ وَالرَّبِيعُ يُؤَاكِلُهُ فَقَالَ

* مَهْلًا أَبَيْتَ اللَّعْنَ لَا تَأْكُلْ مَعَهُ * إِنْ أَسْتَهْ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَعَةٍ *

فَأَمْسَكَ النُّعْمَانُ عَنِ الْأَكْلِ فَقَالَ الرَّبِيعُ أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنْ لَبِيدًا كَانِيبٌ فَقَالَ النُّعْمَانُ * قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا * الْبَيْتُ فَقَالَ قَوْمٌ هُوَ وَقِيلَ هُوَ لغيره وإنما يمتثل به ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَمِنْهُ أَلَا طَعَامَ وَلَوْ تَمَرًا وَإِنِّي بَدَائِيَّةٌ وَلَوْ حِمَارًا وَإِنْ شَبْتِ رَفَعْتَهُ بِمَعْنَى وَلَوْ يَكُونُ تَمَرٌ وَحِمَارٌ وَإِدْقَعَ الشَّرُّ وَلَوْ أَصْبَعًا وَمِنْهُ أَمَّا أَنْتَ مَنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ وَالْمَعْنَى لِأَنَّ كُنْتَ مَنْطَلِقًا وَمَا مَزِيدَةٌ هـ مَعْرُوضَةٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمَضْمَرِ وَمِنْهُ قَوْلُ الْهُدَلِيِّ * أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ * وَرَوَى قَوْلُهُ

* أَمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلًا * فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ *

بِكسْرِ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّانِي ،

قَالَ الشَّارِحُ قَوْلُهُ وَمِنْهُ أَيْ وَمِنِ الْمَنْصُوبِ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، قَوْلُهُ وَلَوْ تَمَرًا يَرِيدُ وَلَوْ كَانَ تَمَرًا فَتَمَرًا مَنْصُوبٌ لِأَنَّهُ خَبَرٌ كَانَ وَاسْمُهَا مَضْمَرٌ فِيهَا وَالتَّقْدِيرُ وَلَوْ كَانَ الطَّعَامُ تَمَرًا لَكِنْ حَذَفَتِ الْفِعْلَ لِلْعِلْمِ بِمَوْضِعِهِ إِذْ كَانَتْ لَا تَوْلَا بَقَعَ بَعْدَهَا إِلَّا فِعْلٌ لِأَنَّهَا شَرْطٌ فِيمَا مَضَى كَمَا أَنَّ إِنْ شَرْطٌ فِيمَا يَسْتَقْبَلُ فَلَا يَفْعُ بَعْدَهَا إِلَّا فِعْلٌ ، وَلَوْ رَفَعْتَ التَّمَرَ فَقُلْتَ وَلَوْ تَمَرٌ لَجَازَ ابْضَا عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ رَافِعٍ كَأَنَّكَ فُلْتَ وَلَوْ كَانَ عِنْدَنَا أَوْ وَلَوْ سَقَطَ إِلَيْنَا تَمَرٌ ، وَمِثْلُهُ إِبْنِي بَدَائِيَّةٌ وَلَوْ حِمَارًا عَلَى ذَلِكَ أَيْ وَلَوْ كَانَ حِمَارًا وَلَوْ رَفَعْتَ وَقُلْتَ وَلَوْ حِمَارٌ لَكُنَّ جَائِزًا حَسَنًا عَلَى تَقْدِيرِ وَلَوْ وَفَعِ حِمَارٌ وَلَوْ خَفَضْتَ الْحِمَارَ لَجَازَ أَيْضًا عَلَى تَقْدِيرِ الْبَاءِ كَأَنَّكَ قُلْتَ وَلَوْ أَتَيْتَنِي حِمَارٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّكَ تُنْصِرُ فِعْلًا وَالْبَاءُ وَكَلَّمَا كَثُرَ الْإِضْمَارُ كَانَ أَوْضَعُ ، وَمِثْلُهُ إِدْقَعَ

الشر ولو أصبعا نصبت إصبعا على معنى ولو كان الدفع إصبعا أى قدر إصبع يعنى يسيرا، وأما قولهم
أما أنت منطلقا انطلقت معك فنطلقا منصوب بفعل مضمر وأصل أما ههنا أن وفي المصدرية ضمت
اليها ما زائدة مؤكدة ولزمت الزيادة ههنا عوضا من الفعل المحذوف والمعنى لأن كنت منطلقا انطلقت
معك أى لأنطلاقك فى الماضى انطلقت معك وأما قدرناها فى الماضى لآنك أوليتها الماضى ولو أوليتها
المستقبل لقدرتها بالمستقبل وحسن حذف الفعل لإحاطة العلم بأن أن هذه الخفيفة لا يقع بعدها
الاسم مبتدأ وصار لذلك بمنزلة إن الشرطية فى دلالتها على الفعل وأنت مرتفع بالفعل الذى صار ما
عوضا عنه وهو كان وأن من أما فى موضع نصب بانطلقت والمعنى انطلقت لأن كنت منطلقا فلما
أسقطت اللام وصل الفعل فنصب وليست أما هذه جزاء، قال سيبويه وسألته يعنى الخليل أما أنت
منطلقا أنطلق معك فرفع وهو قول أنى عمرو ويونس ولو كان جزاء لجرمه، والكوفيون يذهبون الى أن
أن المفتوحة هنا فى معنى الشرط وما زائدة والفعل الناصب محذوف على ما ذكرنا حكى ذلك أبو
عمر الجرمي عن الأصمعي ويحملون قوله تعالى أن تصل أحداهما فتذكر أحداهما الأخرى على ذلك
وتؤيده قراءة حمزة أن تصل أحداهما بكسر الهمزة المعنى عندهم واحد، وأما قوله
أبا حراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الصبغ.

فإن البيت لعباس بن مرداس والشاهد فيه نصب ذا نفر على أن كان ذا نفر فحذفت كان وجعلت
١٥ زيادة ما لازمة عوضا من الفعل المحذوف ولأجل أن الثانى مستحق بالاول دخلت الفاء فى الجواب،
والصبغ ههنا السنه أى لأن كنت نبيز العموم عزيزا فإن قومي موفورون لم تهلكهم السنون فلما أن
فى البيت فريضها نصب بفعل يدل عليه قوله لم تأكلهم الصبغ تغديره بفييت أو سلمت وحوها مما
يدل عليه قوله لم تأكلهم الصبغ ولا يكون منصوبا بنفس لم تأكلهم الصبغ لانه فى خبر إن وما بعد أن
لا يعمل فيما قبلها، وأعلم أن البيت يقوى مذهب الجزاء فى أما لانه ليس معك ما يتعلق به أن
٢٠ كما كان معك فى قولهم أما أنت منطلقا انطلقت معك، ولا يجوز إظهار الفعل بعد أما هنا كما ذكرناه
من كون ما نائبة عنه وإن أظهرت الفعل لم تكن أما إلا مكسورة نحو قولك أما كنت منطلقا انطلقت
معك فيكون شرطا تحضا ولا يجوز حذف الفعل بعد أما مكسورة كما لم يجوز إظهاره بعد أما المفتوحة
وذلك أن أما المفتوحة كثر استعمالها حتى صارت كالمثلى الذى لا يجوز تغييره، فلما قول الشاعر
إما أئمت وأما أنت مرخلا الحج فالشاهد فيه إما أئمت بكسر الهمزة وقد روى فى إما أئمت وأما أنت

مرجحلا وأما كُنْتَ فَن رَوَاهُ كُنْتَ كَسَرَ أَمَّا فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي لظهور الفعل معهما وَمَنْ رَوَاهُ وَأَمَّا أَنْتَ كَسَرَ
أَمَّا الْأَوَّلِي لظهور الفعل معها وَفُتِحَ الثَّانِيَةِ لِحذفِ الفعل ، وَلَا يَمْتَنِعُ عِنْدَ الْمَبْرَدِ وَغَيْرِهِ إِذَا حُذِفَتْ مَا
وَأْتَيْتَ بِالْفِعْلِ أَنْ تَفْتَحَ وَتَكْسَرَ وَالْأَوَّلُ أَجُودٌ

المنصوب بـلا التي لنفى للجنس

فصل ٩٩

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هِيَ كَمَا ذَكَرْتُ مَحْمُولَةً عَلَى أَنَّ فَلِذَلِكَ نُصِبَ بِهَا الْأِسْمُ وَرُفِعَ الْخَبَرُ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ
الْمَنْفِيُّ مُضَافًا كَقَوْلِكَ لَا غُلَامَ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ وَلَا صَاحِبَ صِدْقٍ مُوجُودٌ أَوْ مُضَارِعًا لَهُ كَقَوْلِكَ لَا خَيْرًا
مِنْهُ قَائِمٌ هُنَا وَلَا حَافِظًا لِلْقُرْآنِ عِنْدَكَ وَلَا ضَارِبًا زَيْدًا فِي الدَّارِ وَلَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا لَكَ

١٠ قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ لَا مِنْ الْحُرُوفِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ فَحُكْمُهَا أَنْ لَا تَعْمَلُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا
غَيْرَ أَنَّهُا عَمِلَتْ فِي النِّكَرَاتِ خَاصَّةً لِعَلَّةٍ عَارِضَةٍ وَهِيَ مُضَارِعَتُهَا أَنَّ كَمَا أَعْمَلْتُ مَا فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ
لِمُضَارِعَتِهَا لَيْسَ وَالْأَصْلُ أَنَّ لَا تَعْمَلُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا وَبَيَّانُ مُضَارِعَتِهَا لِأَنَّ وَذَكَرْنَا أَنَّ حُكْمَ
النِّكَرَةِ الْمَفْرُودَةِ بَعْدَ لَا الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ نَحْوَ لَا رَجُلَ عِنْدَكَ وَلَا غُلَامَ لَكَ وَهِيَ حَرَكَةُ بِنَاءٍ نَائِبَةٌ عَنْ حَرَكَةِ
الْأَعْرَابِ وَأَوْضَحْنَا لِلْخَلَّافِ فِيهِ فِي فِصْلِ الْمَرْفُوعَاتِ بِمَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ النِّكَرَةُ بَعْدَ لَا مُضَافَةً

١٥ أَوْ مُشَابِهَةً لِلْمُضَافِ تَبَيَّنَ النِّصْبُ فَظَهَرَ الْأَعْرَابُ فَالنِّكَرَةُ الْمُضَافَةُ قَوْلُكَ لَا غُلَامَ رَجُلٍ لَكَ وَلَا صَاحِبَ
صِدْقٍ مُوجُودٍ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْإِضَافَةَ تُبْطِلُ الْبِنَاءَ لِأَنَّكَ لَوْ بَنَيْتَ نَحْوَ لَا غُلَامَ رَجُلٍ لَجَعَلْتَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ
بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ وَذَلِكَ يُجَحِّفُ مَعْدُومٌ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَجِدُ اسْمَيْنِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا وَأَحَدُهَا
مُضَافٌ أَنَّمَا يَكُونَانِ مَفْرُودَيْنِ كَحَضْرَمَوْتَ وَخَمْسَةَ عَشَرَ وَبَيَّنْتَ بَيَّنْتَ فَهِيَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَلَا تَرَى أَنَّ
قَوْلَهُمْ يَا ابْنَ أُمِّ لَمَّا جُعِلَ أُمٌّ مَعَ ابْنِ اسْمَا وَاحِدًا حُذِفَتْ يَاءُ الْإِضَافَةِ ، وَالنِّكَرَةُ الْمُشَابِهَةُ لِلْمُضَافِ قَوْلُكَ

٢٠ لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ وَلَا ضَارِبًا زَيْدًا وَلَا حَافِظًا لِلْقُرْآنِ وَلَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ مُشَابِهَةٌ لِلْمُضَافِ
وَجَارِبَةٌ مَجْرَاهُ لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ فِيهَا بَعْدَهَا كَمَا أَنَّ الْمُضَافَ عَامِلٌ فِيهَا بَعْدَهُ وَالْمَعْمُولُ مِنْ تَمَامِ الْمُضَافِ فَقَوْلُكَ
مِنْ زَيْدٍ مِنْ تَمَامِ خَيْرٍ لِأَنَّهُ مُوصُولٌ بِهِ وَزَيْدًا مِنْ تَمَامِ ضَارِبًا لِأَنَّهُ مَفْعُولُهُ وَالْقُرْآنَ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ حَافِظًا
وَدِرْهَمًا مِنْ تَمَامِ عَشْرِينَ لِأَنَّهُ مُنْتَصِبٌ بِهِ ، فَانْتِصَابُ النِّكَرَةِ الْمُضَافَةِ بَعْدَ لَا انْتِصَابٌ صَرِيحٌ كَانَتْصَابُهَا بَعْدَ
إِنَّ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ فَكَمَا انْتَصَبَ خَيْرٌ وَثَبِتَ فِيهِ التَّنْوِينُ ثَبَاتُهُ فِي الْمُعَرَّبِ كَذَلِكَ

تكون الفتحة في لا غلام رجل فتحة اعراب لا فتحة بناء لامتناع بناء المضاف مع غيره وجعلها كالشيء الواحد فعلى هذا تقول لا مرور يزيد ان جعلت الجار والمجرور خبرا وعلقتة بمحذوف كان المرور مبنيا مع لا ولا يجوز تنوينه وكان تقديره لا مرور ثابت او واقع يزيد وان علقت الجار والمجرور بنفس المرور كان من صلته وكان منصوبا معربا ووجب تنوينه وأصبرت الخبر ويكون تقديره لا مرورا يزيد ه واقع او موجود وان شئت أظهرته ، وقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله من قبيل لا رجل في الدار فالجار والمجرور الذي هو من أمر الله في موضع رفع بأنه الخبر ويتعلق بمحذوف والظرف يتعلق به وقد تقدم عليه وتقديره لا عاصم كائن من أمر الله اليوم ، ومثله قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم فقوله عليكم في موضع الخبر وتعلقه بمحذوف واليوم متعلق بالجار والمجرور ، وأما قوله لا بشرى يومئذ للمجرمين فيحتمل ان يكون من قبيل لا رجل في الدار ويكون الظرف متعلقا بالجار والمجرور وقد تقدم عليه والجار والمجرور في موضع الخبر ويكون بشرى مبنيا مع لا ويحتمل ان يكون من قبيل لا خيرا من زيد ويكون الظرف متعلقا ببشرى ويكون منصوبا في تقدير المنون ألا أنه لا ينصرف لمكان ألف التانيث المقصورة فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب فاذا كان مفردا فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك لا رجل افضل منك ولا احد خير منك ويقول المستفتح ولا الله غيرك ،

وقال الشارح اذا قلت لا رجل افضل منك ولا احد خير منك ولا الله غيرك كان مبنيا مفتوحا لوجود علة البناء وهو تضمنه معنى الحرف الذي هو من على ما تقدم ان المراد العموم واستغراق الجنس ولم يوجد ما يمنع من البناء ، فأما المضاف والمشابه له نحو لا غلام رجل عندك ولا خيرا من زيد في الدار فإنه وإن كانت العلة المفتضية للبناء موجودة وهو تضمنه معنى من فإنه وجد مانع من البناء وهو الاضافة وطول الاسم فعدم البناء فيهما لم يكن لعدم تمكنه بل لوجود مانع منه ،

٢. قال صاحب الكتاب وأما قوله * لا نسب اليوم ولا خلعة * فعلى إصبار فعل كانه قال ولا أرى خلعة كما قال الخليل في قوله * ألا رجلا جراه الله خيرا * كنه قال ألا ترونى رجلا وزعم يونس أنه نون مضطرا ، قال الشارح أما قوله

* لا نسب اليوم ولا خلعة * اتسع الخرق على الراح *

البيت لأنس بن العباس واللام في نصب الخلعة وتنوينها يحتمل أمرين أحدهما أن تكون لا مزيدة

لتأكيد النفى دخولها كخروجها فنصبته الثانى ونوشتته بالعطف على الاول بالواو وحدها واعتمد بلا
الاولى على النفى وجعل الثانية مؤكدة للتجسد كما يكون كذلك فى كَيْسٍ اذا قلت ليس لك غلامٌ
ولا جاريةً فيكون فى الحكم كقوله

* ولا أَبَ وَأَبْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ * اذا هو بالجَدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

ه الثانى أن تكون نافية عاملة كالاولى كانه استأنف بها النفى فيكون حينئذ فى تنوين الخلة إشكال فذهب
سيبويه والخليل الى أنها معربة منتصبة باضمار فعل محذوف كانه قال لا نَسَبَ اليومَ ولا أَرَى خُلَّةً
ومثله قوله

* أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا * يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبَيَّنَتْ *

وانتصابه فى قول الخليل بفعل محذوف تقديره أَلَا تُرَوْنِي رجلاً، وذهب يونس الى أن انتصابه من
١ قبيل الضرورة والذى دناه الى ذلك أن الف الاستفهام اذا دخلت على لا فلها معنيان احدهما الاستفهام
والآخر التمتي واذا كانت استفهاما فحالها كحالها قبل أن تلحقها الف الاستفهام فتقول أَلَا رَجُلًا فى
الدار وأَلَا غَلَامٌ أَفْضَلُ مِنْكَ كما كنت تقول لا رَجُلًا فى الدار ولا غَلَامٌ أَفْضَلُ مِنْكَ تفتح الاسم المنكور
بعدها وترفع الخبر لا تَرْقَ بينهما فى ذلك قال الشاعر * حَارِبَنَّ كَعْبٌ أَلَا أَحْلَامُ تَزْجُرُكُمْ * واذا
كانت تَمَنِّيَا فلا خلاف فى الاسم أنه مبني مع لا كما كان إنما للخلاف فى الخبر فأكثر النحويين لا يجيزون
١٥ رفع الخبر وهو رأى سيبويه والخليل والجزمي وإنما ينصبونه لأنه قد دخله معنى التمتي وصار مستغنيا
كما استغنى اللَّهُمَّ غُلَامًا ومعناه اللَّهُمَّ قَبْ لِي غُلَامًا ولا يحتاج الى خبرٍ ومعناه معنى المفعول، وذهب أبو
عُثْمَانَ المازني الى أنه ببقى على حاله من نصب الاسم ورفع الخبر ويكون على مذهب الخبر وإن كان
معناه التمتي كما أن فولك غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَرَحِمَهُ اللَّهُ اللفظ خبرٌ ومعناه الدعاء، واذا كان ما بعد أَلَا فى
كِلَا وجهيها لا يكون أَلَا مبنيًا على الفتح أَشْكَلَ الامرُ فى قول الشاعر * أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا *
٢٠ فحمله الخليل على تقدير فعل كانه قال أَرُونِي رَجُلًا جَعَلَهُ مِنْ قَبِيلٍ هَلَّا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ و * لَوْلَا الْكَمِيُّ
الْمُقَنَّنَا * وجماعه يونس على أن تنوينه ضرورة وهو مذهب ضعيف لأنه لا ضرورة ههنا

فصل ١٠٠

قال صاحب الكتاب وحقه أن يكون نكرةً فال سيبويه وأعلم أن كل شيء حسن لك أن تجعل فيه رب

حَسَنَ لَكَ أَنْ تَعْمَلَ فِيهِ لَا وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ * لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ * وَقَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيِّ
* أَرَى لِلْحَاجَاتِ عِنْدَ أُنَى حُبَيْبٍ * نَكِيدَنَّ وَلَا أُمَيَّةَ بِالْبِلَادِ *

وقولهم لَا بَصَرَةَ لَكُمْ وَقَصِيئَةً وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا فَعَلَى تَقْدِيرِ التَّنْكِيرِ وَأَمَّا لَا سَيِّمًا زَيْدٍ فَثَلَّ لَا مِثْلَ زَيْدٍ
قَالَ الشَّارِحُ وَقَوْلُهُ وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً يَعْنِي الْأِسْمَ الَّذِي تَعْمَلُ فِيهِ لَا فَاتَّه لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً مِنْ حَيْثُ
كَانَتْ تَنْفَى نَفْيًا عَامًّا مُسْتَعْرَفًا فَلَا يَكُونُ بَعْدَهَا مَعْيْنٌ فَلَا فِي هَذَا الْمَعْنَى نَظِيرَةُ رَبٍّ وَكَمْ فِي الْأَخْتِصَاصِ
بِالنَّكْرَةِ لِأَنَّ رَبَّ لِلتَّقْلِيلِ وَكَمْ لِلتَّكْثِيرِ وَهَذَا الْإِبْهَامُ أَوَّلَى بِهَاءٍ وَقَدْ جَاءَتْ أَسْمَاءُ قَلِيلَةً ظَاهِرُهَا التَّعْرِيفُ
وَالْمُرَادُ بِهَا التَّنْكِيرُ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ * لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ * أَنْشَدَهُ سَيِّبِيُّهُ وَالشَّاهِدُ فِيهِ
نَصْبُ هَيْثَمَ بَلَا وَهُوَ اسْمٌ عَلَمٌ وَهِيَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ وَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَمَثَالَ هَيْثَمٍ مِمَّنْ يَقُومُ مَقَامَهُ
فِي جُودَةِ الْخِدَاءِ لِلْمَطِيِّ وَنَحْوُهُ قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ

* هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيَّ لَا أَهْلَكَ جَبِيَّةً * لِيَايَا لَا أَمَثَالُهُنَّ لِيَايَا *

فَلَمَّا قُدِّرَ بِمِثْلِ تَنْكَرَ لِأَنَّ مِثْلًا نَكْرَةً وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَقَدْ يُطْلَقُ مِثْلٌ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ مَا
أُضِيفَ إِلَيْهِ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ لِمَنْ يَخَاطِبُهُ مِثْلُكَ لَا يَتَكَلَّمُ بِهَذَا وَمِثْلُكَ لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ
تَعَالَى فَجَزَاءَ مِثْلٍ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ فِي قِرَاعَةِ الْجَاعَةِ غَيْرِ أَهْلِ الْكُفَّةِ بِخَفِصٍ مِثْلٍ وَالْإِضَافَةُ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ أَمَّا
يَلْزِمُهُ جَزَاءُ الْمَقْتُولِ لَا جَزَاءَ مِثْلِهِ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَلَا أُمَيَّةَ فِي الْبِلَادِ فَهُوَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُبَيْرٍ بِنِ فَصَالَةَ بْنِ شَرِيكٍ
الْوَالِي مِنْ أَسَدٍ بِنِ خُزَيْمَةَ وَالزُّبَيْرُ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِ الْبَاءِ وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ أُمَيَّةَ بَلَا وَهُوَ عَلَمٌ عَلَى إِرَادَةِ
وَلَا أَمَثَالَ أُمَيَّةَ كَالَّذِي قَبْلَهُ يَقُولُ هَذَا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ حِينَ أَنَاهُ مُسْتَمِنًا فَلَمَّا مَثَلَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ
قَالَ لَهُ إِنَّهُ نَفِدَتْ نَفَقَتِي وَنَقِبْتُ رَاحِلَتِي فَغَالِ أَحْضِرْهَا فَأَحْضِرْهَا فَغَالِ أَقْبِلْ بِهَا فَأَقْبِلْ ثُمَّ قَالَ أَدِيرُ بِهَا
فَادِيرُ فَقَالَ ارْقَعْهَا بِسَبْتٍ وَأَخْصِفْهَا بِهَلْبٍ وَأَجِدْ بِهَا يَبْرَدُ خُفَّهَا السَّبْتُ جُلُودُ الْبَقَرِ تُدْبَغُ بِالْقَرْطِ
تُحْدَى مِنْهُ النِّعَالُ وَالْهَلْبُ شَعْرُ الْخَنْزِيرِ الَّذِي يُحْرَزُ بِهِ فَغَالِ لَهُ ابْنُ فَصَالَةَ إِنِّي أَنَيْتُكَ مُسْتَحْمِلًا
لَا مُسْتَوْصِفًا فَلَعَنَ اللَّهُ نَافَةَ جَمَلَتْنِي إِلَيْكَ فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ إِنَّ وَرَاكِبَهَا وَأَنْصَرَفَ عَنْهُ وَكَانَ مُبْتَاحًا فَدَمَّهُ
وَمَدَحَ بَنَى أُمَيَّةَ فَقَالَ

* أَقُولُ لِعِلْمَتِي شُدُّوا رِكَائِي * أَجَاوِزُ بَطْنِ مَكَّةَ فِي سَوَادٍ *

* فَمَا لِي حِينَ أَفْطَعُ ذَاتَ عِرْيٍ * إِلَى ابْنِ الْكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَعَادٍ *

* أَرَى لِلْحَاجَاتِ عِنْدَ أُنَى حُبَيْبٍ * نَكِيدَنَّ وَلَا أُمَيَّةَ فِي الْبِلَا *

قوله ابن الكاهلية يعنى أمه وكانت من كاهل وهو حى من هذيل ولما بلغ عبد الله هذا الشعر قال علم أنها شر أمهاتى فعبرنى بها وفي خير عماته * وأبو حبيب عبد الله بن الربير وخبيب ابنه وهو أكبر أولاده وكان يكنى به قال الراعى

* ما إن أتيت أبا حبيب وإفدا * إلا أريد لبيعتى تبديلاً *

ه وقوله نكدن أى ضغن ونعدن والنكد ضيق العيش وأراد بالبلاد ما كان من بلاد عبد الله وفي طاعته زمن خلافته ، وأما قوله لا بصرة لكم فالمراد لا مثل بصرة لكم والبصرة هنا أحد العراقيين ، وقولهم قصية ولا أبا حسني لها فالمراد على بن ابي طالب رضوان الله عليه أى مثل أبا الحسن كانه نفى منكورين كلهم في صفة على أى لا فاضل ولا قاصى مثل أبا الحسن فالمراد بالنفى هنا العموم والتنكير لا نفى هؤلاء المعرفين وعلم المخاطب أنه قد دخل هؤلاء في جملة المنكورين وليس المعنى على نفى كل من اسمه حيث أمية أو علي وأما المراد نفى منكورين كلهم في صفة هؤلاء فالعلم اذا اشتهر بمعنى من المعانى ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى فالمعنى الذى يقال هذا الكلام عنده هو الذى يسوغ التنكير وذلك أنه إنما يقال لإنسان يقوم بأمر من الأمور له فيه كفاية ثم يحضر ذلك الأمر ولم يحضر ذلك الانسان ولا من كفى فيه كفايته فاعرفه ، وأما لا سيماً زيد فاليسى المثل فكأنه لا مثل زيد فهو نكرة من جهة المعنى ،

فصل ١٠

قال صاحب الكتاب وتقول لا أب لك قال نهار بن توسعة اليشكري

* أبا الإسلام لا أب لى سواه * اذا افتخروا بغييس أو تميم *

ولا غلامين لك ولا ناصرين لك ، وأما قولهم لا أبا لك ولا غلامى لك ولا ناصري لك فشبّه في الشذوذ ٢٠ بالملامح والمذاكير ولذن غدوة وقصدهم فيه الى الإضافة وإثبات الالف وحذف النون لذلك وأما أقحمت اللام المصيفة توكيدا للإضافة ألا تراهم لا يقولون لا أبا فيها ولا رقيبى عليها ولا مجيرى منها وقصاء من حق المنفى في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال ،

قال الشارح اذا كان بعد الاسم المنفى لأم الإضافة نحو لا غلام لك ولا ناصر لزيد فلك في الاسم المنفى وجهان أحدهما أن يبنى مع لا ويكون حذف التنوين معه كحذفه مع خمسة عشر وبابه وتكون اللام

في موضع الخبر أو في موضع الصفة للاسم ويكون الخبر محذوفاً وهذا الوجه هو الأصل والقياس والوجه الثاني أن يكون مضافاً إلى ما بعد اللام وتكون اللام زائدة مقحمة ويكون حذف التنوين منه كحذفه من قولك لا غلام رجل عندك ويكون المنفى معرباً غير مبني منفصلاً من لا النافي وليس كالشئ الواحد فعلى هذا تقول لا أب لك ولا أخ لعمر فيكون الاسم المنفى مبنيّاً مع النافي ويكون الجار والمجرور في موضع الخبر أو في موضع الصفة والخبر محذوف فإذا كان صفة جاز أن يكون محلّه نصباً على اللفظ وجاز أن يكون محلّه رفعاً على الموضع ويجوز أن يكون الجار والمجرور بياناً لا صفة ولا خبراً على تقدير أعني قال الشاعر * أئني الإسلام لا أب لي سواه الخ * الشاهد فيه قوله لا أب على البناء وتركيب النافي والمنفى وجعلهما شئ واحدًا ومعناه ظاهر يقول أئني لا أفتخر بآبائي وأنتماهي إلى قبائل العرب من قيس وتميم ونحوهما كما يفعل غيري وأما افتخاري بالاسلام وكفى به فخراً، ويجوز أن تقول لا أباً لزيد ولا أخاً لعمر قال الشاعر

يا تيم تيم عدي لا أباً لكم * لا يلقينكم في سوءة عمر *

فيكون لفظ الاسم بعد لا كلفظ الاسم المضاف ولا عاملة فيه غير مبنيّة معه كأنك أضفت الاسم المنفى إلى المجرور فقلت لا أباك ولا أخاك وهذا تمثيل ولا يتكلم به وربما جاء في الشعر قول الشاعر

* وقد مات شماخ ومات مزرد * وأنى كريم لا أباك تخلد *

١٥ وقال الآخر

* أباؤنا الذي لا بدّ آني * ملاني لا أباك تخوفيني *

ثم دخلت اللام لتأكيد الإضافة كما كانت كذلك في قوله * يا بُؤس للحرب * إلا أن النية في هذه الإضافة التنوين والانفصال ولا يتعرف المنفى بالإضافة كما كان كذلك في قولك لا مثل زيد عندك وكلّ شاة وسأخلتها بدرهم ولذلك عملت لا فيه، وتقول لا غلامين لك ولا ناصرين لزيد فالاسم المنفى مبني مع لا بناء خمسة عشر كما كان كذلك في قولك لا أب لك لأن الموضع موضع بناء لا مانع من ذلك وتثبت النون فيه كما تثبت مع الالف واللام وتنبيه ما لا ينصرف نحو قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين وذلك لقوة النون مع الحركة هذا مذهب الخليل وسيبويه، وذهب أبو العباس المبرّد إلى أنّهما معربان وليس مبنيين مع لا قال لأنّ الأسماء المنتنة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً فلم يجوز ذلك كما لم يوجد ولا الموصول

مع ما قبله بمنزلة اسم واحد وهذا إشارة الى عدم النظير وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنثاً وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا، ومن قال لا أبا لك فجعل المنفى مضافاً وجعل اللام مقحمة قال لا غلامى لزيد ولا ناصرى لك بحذف النون لأنه أراد الإضافة ثم أقحم اللام لتأكيد الإضافة، وقوله فشبّه بالملاح والمذاكير ولأن غداة يريد أن هذا الإقحام ورد شاذاً على غير قياس كما أن الملاح والمذاكير كذلك ألا ترى أن الواحد من الملاح لمحة والواحد من المذاكير ذكر ولا يجمع واحد من هذين البنائين على مفاعل ومفاعيل وأما جاء في هذين الاسمين شاذاً كأنه جمع ملامحة وجمع مذكار جاء للجمع على ما لم يستعمل كما جاء لا أبا لك ولا غلامى لك على إرادة الإضافة وإن لم يكن الإضافة مستعملة إلا على تذكير وضرورة، وكذلك لأن غداة نصبت غداة بلدن على التشبيه باسم الفاعل شُبّهت نونها بتنوين اسم الفاعل والحركة قبلها بحركة الاعراب واختص هذا الشبهة والنصب بغداة فلا ينصب غيرها، وقوله وقصدهم الى الإضافة وإثبات الالف وحذف النون لذلك يريد أن الغرض بقولهم لا أبا لك ولا غلامى لزيد الإضافة وأن التقدير لا أباك ولا غلاميك وإن كانت اللام فاصلة في اللفظ يدل على ذلك ثبوت الالف في الأب في قولك لا أبا لك وحذف النون في التثنية من قولك لا غلامى لك ولو كان الأب منفصلاً غير مضاف لكان ناقصاً محذوف اللام كما تقول هذا أب ورأيت أبا ومررت بأب ولا يستعمل تأملاً إلا في حال الإضافة ١٥ نحو قولك هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك وكذلك النون في التثنية لا تسقط في حال الأفراد إنما تسقط للإضافة فحذفها هنا دليل على إرادة الإضافة لفظاً، وقوله وإنما أقحمت اللام المصيفة لتأكيد الإضافة يريد أنها خصت هذه اللام بالإقحام دون غيرها من حروف الإضافة لما فيها من تأكيد الإضافة أن الإضافة هنا معنى اللام وإن لم تكن موجودة فإذا قلت أبو زيد فتقديره أب لزيد فإذا أتيت بها كانت مؤكدة لذلك المعنى غير مغيرة له ألا ترى أن معنى الملك والاختصاص مفهوم منها في حال عدم اللام كما يفهم عند وجودها فلا فرق بين قولك غلام زيد وغلام لزيد فلذلك لم يقولوا لا أبا فيها ولا نجيرى منها ولا ربيى عليها ولم يقحموا غير اللام لأنها لا تؤكد الإضافة كما تؤكد اللام، وقوله وقصاء من حق المنفى في التنكير يريد أن زيادة اللام في لا أبا لك أفادت أمرين أحدهما تأكيد الإضافة والآخر لفظ التنكير لفصلها بين المضاف والمضاف إليه فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الالف في الأب ومن جهة تهيبته الاسم لعمل لا فيه يعتد بها فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقد شبهت في أنها مزيدة ومؤكدة بتيمم الثاني في * يا تيمم تيمم عدي * والفرق بين المنفى في هذه اللغة وبينه في الأولى أنه في هذه معرب وفي تلك مبني، وإذا فصلت فقلت لا يديين بها لك ولا أب فيها لك امتنع الحذف والإثبات عند سيبويه وأجازها يونس، وإذا قلت لا غلامين طريقين لك لم يكن بد من إثبات النون في الصفة والموصوف،

٥ قال الشارح قد شبهت اللام هنا في أنها مزيدة للتأكيد بتيمم الثاني من قوله يا تيمم تيمم عدي فعدي مخفوض باضافة تيمم الأولى اليه وتيمم الثاني مقحّم زائد للتأكيد ومثله إقحام التاء في قولهم يا طلحة أقبل بفتح التاء قال الشاعر

* كليلي لهم يا أميمة ناصب * وليل أقاسيه بطي اللواكب *

ووجه الشاهد فيه أنه أراد الترخيم بحذف التاء ثم أقحمها وهو لا يعتد بها ففتحها كما يفتح ما

١ قبل التاء في الترخيم، قال والفرق بين المنفى في هذه اللغة وبينه في الأولى أنه في هذه معرب وفي تلك مبني يعني أنك إذا قلت لا أب لك من غير الف كان الأب مبنيًا مع لا ويكون الجار والمجرور في موضع الصفة والخبر محذوف أو يكون في موضع الخبر وإذا قلت لا أبًا لك كان معربًا منصوبًا لأنه مضاف إلى ما بعد اللام فالاسم بعد اللام مخفوض باضافة المنفى اليه لا باللام ولا يتعلّق اللام ههنا بشيء وفي الأولى تتعلّق بمحذوف، فإن فصلت بين المنفى وما اضيف اليه بظرف أو جارٍ ومجرور مع اللام المقحمة قبج ١٥ عند الخليل وسيبويه لأن اللام بمنزلة ما لم يذكر فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف اليه حاجز نحو لا مثل زيد فكما يقبج لا مثل بها لك زيد قبج لا أبًا فيها لك ألا ترى أنك إذا فصلت بين كم ومفسرها في الخبر بشيء فقلت كم بها رجلًا مصابًا عدل إلى لغة من ينصب وإن كان لغة من يخفص بها مع غير الفصل أكثر لقبج الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالجار والمجرور وهو مع قبج جائر في الشعر نحو قوله * لله در اليوم من لأمها * وقوله

* كأن أصوات من إيغاليهن بنا * أواخر الميس أصوات الفاريج *

٢.

وإذا قبج الفصل مع اعتقاد الاضافة كان الاختيار الوجه الأول وهو البناء وإثبات النون في التننية وحذف الالف من الأب فتقول لا يديين بها لك ولا أب فيها لك وهذا معنى قوله امتنع الحذف والإثبات عند سيبويه يريد حذف النون من التننية وإثبات الالف في الأب فلا تقول لا يدي بها لك ولا أبًا فيها لك لأن حذف النون من التننية وإثبات الالف في الأب يؤذنان بالاضافة والفصل

يُبْطِل ذلك، وكان يونس يذهب الى جواز الفصل بالظرف او ما جرى مجراه من جازٍ ومجرور من غير قُبْح اذا كان الظرف ناقصاً لا يتم به اللام نحو لا يَدَى بها لك ومعناه لا طاقة بها لك فهذا جائزٌ عنده لانَّ بها في هذا المكان لا يتم به اللام لانه ليس خبراً وعند سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبجٍ سواء كان ممّا يتم به اللام او لا، فان وصفت المنفى فقلت لا غلامين ظريفيين لك لم يجز حذف النون من المنفى ولا من صفته اما امتناع الحذف من المنفى فلانك وصفته وانت تنوي اضافته الى ما بعد اللام والمضاف اليه من تمام المضاف ينزل منه منزلة التنوين من الاسم ولا يصح وصف الاسم الا بعد تمامه ولانَّ الفصل في الشعر اما جاز بين المضاف والمضاف اليه بالظرف او للجاز والمجرور لا بغيره ولا يجوز إسقاط النون من الصفة لان ذلك اما جاء في المنفى لا في صفته.

فصل ١٠٢

١٠

قال صاحب الكتاب وفي صفة المفرد وجهان احدهما ان تُبْنَى معه على الفج كقولك لا رجلَ ظريف فيها والثاني ان تُعَرَّبَ مَحْمُولَةً على لفظه او محلّه كقولك لا رجلَ ظريفًا فيها او ظريف، فان فصلت بينهما أعربت وليس في الصفة الزائدة عليها الا الاعراب، فان كررت المنفى جاز في الثاني الاعراب والبناء وذلك قولك لا ماء ماء بارداً وان شئت لم تُنَوِّنْ.

١٥ قال الشارح اما قال المفرد تحرزا من المضاف نحو لا غلام رجل فان وصفت المضاف لم يجز فيه البناء البتة فاذا وصفت المنفى المفرد جاز لك في الصفة وجهان احدهما ان تبني الصفة والموصوف وتجعلهما اسما واحدا على خمسة عشر وذلك لان الموضع موضع بناء وتركيب وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو جاري يبيت بيت ونحوه فكان الثاني دخل عليهما بعد تركيبهما ولم يجز تركيبهما معا ايضا لانه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئا واحداً، والوجه الثاني ان تُعَرَّبَ ولك في اعرابه وجهان احدهما ان تُتَّبِعَهُ اللفظ فتنصبه وتُنَوِّنْهُ فتقول لا رجلَ ظريفًا عندك فان قلت كيف جاز حمل الصفة على اللفظ والاول مبني والثاني معرب قيل لما أُطرد البناء ههنا في كل نكرة تقع هذا الموضع أشبهت حركته حركة المعرب فجاز ان يوصف على لفظه وبُعْطِفَ عليه وإن كان مبنيًا ومثله الحمل على حركة البناء في المنادي العَلَمِ نحو قولك يا زيد الظريف بالرفع حملاً على اللفظ وإن كان مبنيًا وليس لك حركة بناء تُشَبِّه حركة الاعراب مشابهة تامة الا الفتحة في قولك

لا رجل في الدار والصفة في المنادى نحو قولك يا زيد ، ويجوز في نصب الصفة وجه آخر وهو أن يكون محمولا على محل المنفى لأن محله نصب بالنافي الذي هو لا لمصارعتها أن على ما تقدم وأما بئى التركيب مع لا فالفتحة فيه فتحة بناء نائبة عن فتحة إعراب ، ويجوز في الصفة أيضا الرفع حملا على موضع النافي والمنفى لأن لا وما عملت فيه بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء يدل على ذلك أنا إذا قلنا لا فيها رجل ه فصلنا بين لا واسمها بظرف أو جار ومجرور بطل عملها وارتفع اسمها بالابتداء مع فتحة للتحد بها وبقاء معنى المنصوب ومنه قوله تعالى لا فيها غول فذلك جاز في النعت فيما بعد لا والعطف عليه الرفع على موضع لا مع الاسم والنصب على الاسم الذي بعد لا وقد شبهه سيبويه بقوله * فلستنا بالجبال ولا للديد * في إجرائه على موضع الباء إذ كان موضعها نصبا على خبر لئس ولو أجراه على اللفظ لقال ولا للديد ، وأعلم أنه إذا فصل بين المنفى وصفته بظرف أو جار ومجرور نحو لا رجل اليوم طريقا ولا ١٠ رجل فيك راعبا امتنع البناء لأنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسة عشر ووجه الأعراب والتنوين إما بالنصب وإما بالرفع نحو قولك لا رجل طريقا عندك ولا رجل طريقا عندك فالنصب على اللفظ والرفع على المحل ، فإن أثبت بصفة زائدة نحو لا غلام طريقا عاقلا عندك كنت في الوصف الأول بالخيار إن شئت بنيت ومنعته التنوين وإن شئت أعريت ونونته ولا يكون الثاني إلا منونا معربا إما بالنصب وإما ١٥ بالرفع ولا يجوز فيه البناء لأنك لا تجعل ثلاثة أشياء شيئا واحدا ، فإن كررت الاسم المنفى نحو قولك لا ماء ماء باردا فأنت في الاسم الثاني بالخيار إن شئت نونته وإن شئت لم تنونته لأنك جعلته وصفا كما قالوا مررت بحائط آجر وباب ساچ فكما وصفوا بآجر وساج وهما اسمان جمدان غير مشتقين فكذلك وصف بالاسم الثاني وإن كان اسما غير مشتق فقالوا لا ماء ماء باردا فإذا نونت جاز رفعه ونصبه كما قلت لا رجل طريقا وظريف وإذا لم تنون بنيت وركبت الأول والثاني وجعلتهما اسما ٢٠ واحدا وأما باردا فلا يكون فيه إلا الأعراب والتنوين لأنه وصف نون وقد تقدم علمته ،

فصل ١٠٣

قال صاحب الكتاب وحكم المعطوف حكم الصفة ألا في البناء قال * لا أب وأبنا مثل مروان وأبنيه * وقال * لا أم لي إن كان ذاك ولا أب * وإن تعرف فالحمل على المحل لا غير كقولك لا غلام لك ولا العباس ،

قال الشارح حكمُ المعطوف كحكمِ الصفة لآتهما من التوابع ألا في البناء فأنه لا يجوز بناء المعطوف وجعله مع ما عطف عليه شيئاً واحداً لأنه قد تخلل بينهما حرفُ العطف فُنع ذلك من البناء والتركيب كما منع الفصل بين الصفة والموصوف إذا قلت لا رجلٌ عندك ظريفاً ولأنه يودى إلى جعل ثلاثة أشياء الاسمَ المعطوفَ والمعطوفَ عليه وحرفَ العطف شيئاً واحداً وذلك إجحافٌ ، وما عدا البناء مما كان جائزاً في الصفة فهو جائزٌ ههنا من الاعراب والتنوين وهما شيان النصب والرفع فالنصب بالحمل على لفظ المنفى لأن الفتحة مشبهة بحركة الاعراب على ما ذكرنا والثاني بالحمل على موضع المنفى لأن موضعه نصبٌ بـلَا ولولا البناء كان منوناً ، والامر الثاني الرفع بالحمل على موضع المنفى والسناسي وموضعها رفعٌ على ما ذكر في الصفة ومثله قوله تعالى فَأَصْدَقَ وَأَكْنُ مِنَ الصَّالِحِينَ جُزِمَتْ أَكْنُ حَمَلًا على موضع فَأَصْدَقَ لأن موضعه جزمٌ كأنك قلت أَصْدَقَ وَأَكْنُ مِنَ الصَّالِحِينَ ، وأما قول الشاعر

* فلا أَبَ وَأَبْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ * إذا هو بالجَدِ أَرْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

١. فالشاهد فيه أنه عطف ابننا على المنصوب بـلَا وفونه لتعذر البناء على ما ذكرنا ونَصَبَ مِثْلًا على أنه وصفٌ للمنفى وما عطف عليه ومِثْلُ يكون وصفًا للاثنتين والجمع وإن كان لفظها مفردا لما فيها من الإيهام قال الله تَعِ أَنْتُمْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا ، والخبر محذوفٌ وقد روى رفع الابن ههنا بالعطف على الموضع ورفعٌ مِثْلُ على النعت أو الخبر ، يمدحُ مَرْوَانَ بن الحَكَمِ وابنه عبدَ المَلِكِ ، وأما قول الآخر * لا أُمُّ لِي هـ إن كان ذاك ولا أَبَ * وقبله

* هَلْ فِي الْقَصِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَعْنَيْتُمُو * وَأَمِنْتُمْ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ *

* وإذا تكون كَرِيهَةً أَدْعَى لَهَا * وإذا يُحَاسُ لِحَيْسٍ يُدْعَى جُنْدَبُ *

* هذا لَعَرُكُمُ الصَّغَارُ بَعَيْنَهُ * البيت

٢. فالشعر لرجل من مَرَجَحَ والشاهد فيه عطفُ الأَبِ على موضعِ النافي والمنفى على ما تقدّم وصفه ، فإن كان المعطوف معرفةً نحو لا غلامَ لك وزيدٌ ولا غلامَ لك والعباسُ لم يجز نصبه بالحمل على عملٍ لا لأن لا لا تعمل إلا في النكرة وأما ترفعه على موضع لا وما عملت فيه لأن موضعها ابتداء وقد تقدّم بيانه ،

فصل ١٠٤

قال صاحب الكتاب ويجوز رفعه اذا كرر قال الله تعالى فلا رفث ولا فسوق وقال لا يبيع فيه ولا خلعة فان جاء مفصلاً بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرير كقولك لا فيها رجل ولا امرأة ولا زيد فيها ولا عمرو.

ه قال الشارح قد تقدم القول ان لا تعمل في النكرة النصب وتبنى معها على الفتح بناء خمسة عشر وذلك نحو لا رجل في الدار فرجل ههنا في موضع منصوب منون وانما حذف منه التنوين للبناء والتركيب وهو في تقدير جواب قد من رجل فان كررتها وأردت إعمالها على هذا الوجه جاز فقلت لا رجل ولا امرأة ويكون جواب هل من رجل ومن امرأة فان كررت لا على انها جواب كلام قد عمل بعضه في بعض من المبتدأ والخبر وتكرر جاء للجواب على التكرير الذي في السؤال وذلك قولك لا غلام عندك ١٠ ولا جارية كان السؤال أغلام عندك او جارية وهذا سؤال من قد علم ان احدهما عنده ولا يعرفه نفسه فسأل ليعرف عينه فان كان عند المسؤل واحد منهما قال غلام ان كان غلاماً او امرأة ان كان امرأة فان لم يكن عنده واحد منهما قال لا غلام عندي ولا امرأة ولا يحسن ان يقول لا غلام عندي من غير تكرير لا من قبل ان هذا جواب من قال أغلام عندك وجواب مثل هذا ان يقول المسؤل نعم ان كان عنده او لا ان لم يكن عنده ولا يزيد على لا شيئاً كما لا يزيد على نعم شيئاً فلذلك خالف ١٥ حال التكرير حال الأفراد ولم يجز الرفع في الأفراد وجاز مع التكرير وقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق وقوله تعالى لا يبيع فيه ولا خلعة شاهد لجواز الرفع مع التكرير ومثله قول الراعي

* وما هَجَرْتُكَ حَتَّى فَلَيتِ مُعَلَّنَةٌ * لا نَافَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ *

فان فصلت بين المنفى والنافي نحو لا لك غلام ولا في بيتك جارية لم يجز ان تجعلها مع اسم واحد لان الاسم لا يفصل بين بعضه وبين بعض ولا يجوز ان ينصب بها مع الفصل لان لا لا تعمل لضعفها ٢٠ الا فيما يليها واذا لم يجز إعمالها مع الفصل تعين ان يرفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولزم تكريرها لما ذكرناه قال الله تع لا فيها غول ولا ثم عنها ينزفون وكذلك اذا كان المنفى معرفة لم يجز فيه الا الرفع لان لا لا تعمل في معرفة فلزم التكرير نحو قولك لا زيد عندي ولا عمرو فاعرفه

قال صاحب الكتاب وقولهم لا نؤلك ان تفعل كذا كلام موضوع موضع لا ينبغي لك ان تفعل كذا وقوله * حيوتك لا نفع * وقوله * ان لا الينا رجوعها * ضعيف لا يجيء الا في الشعر وقد أجاز

المبرّد في السّعة أن يقال لا رجلٌ في الدار ولا زيدٌ عندنا،

قال الشارح لما قرّر أنّ المنفى إذا كان معرفة لم يجز فيه الّا الرفع ويلزمه التكرير أورد هذه الألفاظ التي وردت ناقصة للقاعدة وذلك أنّها معارف مرفوعة ولم تُكرّر وخرّجها فأما قولهم لا نولك أن تفعل كذا فهي كلمة تنقل في معنى لا ينبغي لك وهي معرفة مرفوعة بالابتداء وما بعدها الخبر ولم يُكرّروا لا من حيث أنّها جرت مجرى الفعل إذ كانت بمعناه والفعل إذا دخل عليه لا لم يلزم فيه التكرير فأجروا لا نولك مجرى لا ينبغي لك لأنّه في معناه كما قالوا لا سلام عليك فلم يكرّروا لأنّه في معنى لا سلم الله عليك كما أجروا يذّر مجرى يدع في حذف الواو التي هي فاء لأنّها مثلها في المعنى وإن لم يكن في يذّر حرف خلقي، فأما قول الشاعر

* وَأَنْتَ أَمْرٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا * حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ *

١. البيت لرجل من بني سلول والشاهد فيه رفع ما بعد لا من غير تكرير وقد تقدّم فبحه والذي سوّه أنّ ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى لأنّ قوله حياتك لا نفع وموتك فاجع بمعنى لا نفع ولا ضرر يقول أنّه منّا في النسب الّا أن نفعه لغيرنا فحياته لا ينفعنا وموته يحزننا، وأما قول الآخر

* قَصَصْتُ وَطَرًا وَأَسْتَرْجَعْتُ ثُمَّ آذَنْتُ * رَكَاتَيْهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا *

فالشاهد فيه الرفع بـ لا من غير تكرير ضرورة وسوّه شبه لا بليس من حيث النفي، وصف أنّها ١٥ فارقته فبكنت واسترجعت ومعنى آذنت أشعرت والركائب جمع ركوبة وهي الراحلة تُركب، وهو عند سبويه ضعيف من قبيل الضرورة لأنّه لم يُكرّر لا على ما تقدّم من لزوم تكريرها إذا رفع ما بعدها، وكان أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد لا يرى بأساً أن تقول لا رجلٌ في الدار في حال الاختيار وسعة اللام ويجعله جواب قوله هل رجلٌ في الدار ويجوز أن يكون لرجل واحد ويجوز أن يكون في موضع جمع كما كان في قولك هل رجلٌ في الدار وكذلك يُجيز لا زيدٌ في الدار على تقدير هل زيدٌ في الدار ٢. وإن كان الأوّل أكثر فاعرفه،

فصل ١٥

قال صاحب الكتاب وفي لا حول ولا قوة الّا بالله سنّة أوجه أن تفتحهما وأن تنصب الثاني وأن تبرفعه وأن ترفعهما وأن ترفع الأوّل على أن لا بمعنى ليس أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني وأن

تَعَكِّسَ هَذَا

قال الشارح لك في لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وما أَشْبَهَهُ أَنْ تَبْنِيَهُمَا عَلَى الْفَتْحِ وَتَكُونَ لَا الثَّانِيَةَ نَافِيَةً كَالأُولَى كَأَنَّكَ اسْتَأْنَفْتَ النَفْيَ بِهَا فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُمْلَةً قَائِمَةً بِنَفْسِهَا فَلَا الأُولَى وَاسْمُهَا فِي مَوْضِعٍ مُبْتَدَأٍ وَلَا الثَّانِيَةَ وَاسْمُهَا فِي مَوْضِعٍ مُبْتَدَأٍ ثَانٍ وَيَقْدَرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَبَرٌ مَرْفُوعٌ، وَلَكِنْ أَنْ تَفْتَحَ الأَوَّلَ وَتَنْصِبَ الثَّانِيَّ نَصْبًا مَرِجًا بِالتَّنْوِينِ فَتَقُولَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فَتَعْطِفَ الْمَنْصُوبَ الْمَنْوَنَ عَلَى الْمَرْكَبِ إِمَّا عَلَى فَتْحِ الْبِنَاءِ لَشَبْهِهَا بِحَرَكَةِ الْأَعْرَابِ وَإِمَّا عَلَى عَمَلٍ لَا فِي الْمَنْفَى وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مَنُونًا إِلَّا أَنْ الْبِنَاءَ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا تَقُولُ مَرَرْتُ بِعَثْمَانَ وَزَيْدٍ فَوَضَعُ عَثْمَانَ خَفَضَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ فَجَرَى مَجْرَى الْمَعْطُوفِ عَلَى مَوْضِعِهِ كَذَلِكَ هَهُنَا وَيَكُونُ الْاعْتِمَادُ فِي النَفْيِ عَلَى لَا الأُولَى وَتَكُونَ لَا الثَّانِيَةَ زَائِدَةً مُؤَكِّدَةً لِلنَفْيِ قَالَ الشَّاعِرُ

* لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ * اتَّسَعَ الْحَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ *

وَلَكِنْ أَنْ تَفْتَحَ الأَوَّلَ وَتَرْفَعِ الثَّانِيَّ فَتَقُولَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فَتَعْطِفَ الثَّانِيَّ عَلَى مَوْضِعٍ لَا وَاسْمُهَا لِأَنَّهُمَا فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ كُلُّ رَجُلٍ طَرِيفٌ فِي الدَّارِ إِنْ شَتَّتْ خَفَضَتْ طَرِيفًا عَلَى النِّعَةِ لِرَجُلٍ وَإِنْ شَتَّتْ رَفَعَتْهُ عَلَى النِّعَةِ لَكَذَلِكَ لَا رَجُلٌ وَلَا غَلَامٌ لَكَ إِنْ شَتَّتْ حَمَلَتْ عَلَى الْمَنْفَى وَإِنْ شَتَّتْ حَمَلَتْ عَلَى مَوْضِعِ النَّافِي وَالْمَنْفَى فَيَكُونُ الثَّانِيَّ أَيْضًا مُبْتَدَأً لِأَنَّ مَا عُطِفَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ مُبْتَدَأٌ وَجَازٌ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ عَنْهُمَا وَاحِدًا لِأَنَّهُ ظَرْفٌ وَتَكُونَ لَا الثَّانِيَةَ زَائِدَةً لِلتَّأْكِيدِ وَالْاعْتِمَادِ فِي النَفْيِ عَلَى لَا الأُولَى وَجَازٌ أَنْ تَجْعَلَ لَا الثَّانِيَةَ مَعْنَى لَيْسَ وَتُقَدِّرَ لَهَا خَبَرًا مَنْصُوبًا، وَلَكِنْ أَنْ تَرْفَعَهُمَا جَمِيعًا فَتَقُولَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَقَدْ قُرِئَ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ قَالَ الشَّاعِرُ

* وَمَا هَاجَرْتُكَ حَتَّى قَلَّتْ مُعْلِنَةٌ * لَا نَافَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ

فَجَازٌ أَنْ يَكُونَ لَا فِي هَذَا الْوَجْهِ مَعْنَى لَيْسَ تَرْفَعُ الْاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ وَيَكُونُ الظَّرْفُ فِي مَوْضِعٍ خَبَرٍ مَنْصُوبٍ وَجَازٌ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً وَمَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ وَيَكُونُ الظَّرْفُ فِي مَوْضِعٍ خَبَرٍ مَرْفُوعٍ، وَلَكِنْ أَنْ تَرْفَعُ الأَوَّلَ وَتَفْتَحَ الثَّانِيَّ فَتَقُولَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَيَكُونُ رَفْعُ الأَوَّلِ عَلَى أَنْ تَكُونَ لَا بِمَعْنَى لَيْسَ تَرْفَعُ الْاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ وَجَازٌ أَنْ تَكُونَ لَا الثَّانِيَةَ وَمَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ وَجَازٌ ذَلِكَ غَيْرَ مُكَرَّرٍ عَلَى رَأْيِ أُنَى الْعَبَّاسِ وَهُوَ الْمَذْعَبُ الضَّعِيفُ عِنْدَ سَيِّبُونِهِ وَحَسَنَ ذَلِكَ وَقُوعُ لَا الثَّانِيَةَ بَعْدَهَا وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهَا الْاسْتِثْنَاءُ وَلَا الثَّانِيَةَ الْمُسَبَّهَةَ بِأَنَّ وَلِذَلِكَ رَكَّبَتْ مَعَهَا وَبْنِيَتْ فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ مِنْ جِهَةِ

اللفظ وهي ستة أوجه من حيث التقدير وجعل لا بمعنى ليس فأعرفه

فصل ١.٦

قال صاحب الكتاب وقد حذف المنقّى في قولهم لا عليك أى لا بأس عليك

ه قال الشارح اعلم أنهم قد حذفوا اسم لا النافية كما حذفوا الخبر فقالوا لا عليك والمراد لا بأس عليك أى لا شيء عليك وإنما حذفوا الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفاً وقالوا لا كالعشبة عشبة والمراد لا عشبة كالعشبة اليلة ومثله لا كزيد رجل والمراد لا أحد كزيد رجل فلاسم محذوف والجار والمجرور فى موضع الخبر وعشبة مرفوعة لأنه عطف بيان على الموضع وكذلك رجل من قوله لا كزيد رجل ويجوز النصب على اللفظ أو التمييز على حدّ النعت فى قوله * فهل فى معدّ دون ذلك من قدا * ومما حذف اسم لا فيه قول امرئ القيس

* وَيَلْمِيهَا فِى هَوَاءٍ لِّلْجَوَّاطِلَةِ * ولا كهذا الذى فى الأرض مَطْلُوبٌ *

كأنه قال لا شيء له كهذا الذى فى الأرض، فأما قول جرير * لا كالعشبة زائراً ومزوراً * فلا يكون منصوباً ألا بفعلٍ مقدّرٍ لأنه قد علم أنّ الزائر والمزور غير العشبة فلا يكون بياناً لها فعلم أنّ المراد لا أرى كالعشبة زائراً ومزوراً ونحو ذلك مما يلائم معناه من الأفعال

١٥

فصل ١.٧

قال صاحب الكتاب هذا التشبيه لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء ويقرّون ما لهذا بشرّ ألا من درى كيف هو فى المصاحف، فإذا انتقص النغى بالاً أو تقدّم الخبر بطل العمل ففعل ما زيدّ ألا منطلق ولا رجلاً ألا أفضل منك وما منطلق زيدّ ولا أفضل منك رجلاً

قال الشارح هذا الفصل بيّن من كلام صاحب الكتاب وقد تقدّم شرحه فى المرفوعات بما أغنى عن إعادته

فصل ١.٨

قال صاحب الكتاب ودخول الباء فى الخبر نحو قولك ما زيدّ بمنطلق إنما يصحّ على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول زيدّ بمنطلق

قال الشارح أعلم أن الباء قد زيدت في خبر ليس لتأكيد النفي ومعنى قولنا زيدت أنها لم تُحْدَثْ معنى لم يكن قبل دخولها وذلك قولك ليس زيدٌ بقاءم والمعنى ليس زيدٌ قائماً قال الله تع أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَتَقْدِيرُهُ كَافِيًا عَبْدَهُ وقال تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ اى أَلَسْتُ رَبِّكُمْ ، وَمَا مَشَبَّهُةٌ بَلِيسَ عَلَى مَا تَقْدَمُ فَأَدْخَلُوا الْبَاءَ فِي خَبَرِهَا عَلَى حَدِّ دُخُولِهَا فِي خَبَرِ لَيْسَ نَحْوَ قَوْلِكَ مَا زَيْدٌ بَقَائِمٌ قَالَ اللَّهُ تَع ٥ مَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا اى مُؤْمِنًا وَمَا أَنَا بِطَارِدٍ الْمُؤْمِنِينَ اى طَارِدَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَقَدْ زِيدَتْ الْبَاءُ فِي غَيْرِ الْمَنْفَى زَادُوهَا مَعَ الْمَفْعُولِ وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَيْهَا قَالَ اللَّهُ تَع وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَالْمُرَادُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَيْدِيَكُمْ وَقَالَ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى اى أَنَّ اللَّهَ يَرَى وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى تَنْبِئُ بِالذَّهْنِ عَلَى زِيَادَةِ الْبَاءِ وَالْمُرَادُ تَنْبِئُ الدَّهْنَ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

* شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّحْرَضِيِّنِ فَأَصْبَحْتُ * زَوْرًا تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلِمِ *

١٠ اى ماء الدحرضيين ، وَقَدْ زِيدَتْ مَعَ الْفَاعِلِ نَحْوَ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ أَمَّا هُوَ كَفَى اللَّهَ وَكَفَيْنَا يَدًا عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ سُحَيْمٍ * كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا * وَقَدْ زَادُوهَا مَعَ الْمُبْتَدَأِ فَقَالُوا بِحَسْبِكَ زَيْدٌ قَالَ الشَّاعِرُ

* بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا * بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَيٌّ مُضِرٌّ *

وَالْمُرَادُ حَسْبُكَ قَالَ اللَّهُ تَع يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَزَادُوهَا مَعَ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ١٥ قَالَ اللَّهُ تَع جَزَاءَ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْبَاءُ زَائِدَةٌ وَتَقْدِيرُهُ وَجَزَاءَ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَجَزَاءَ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ، وَالْأَصْلُ فِي زِيَادَةِ الْبَاءِ فِي الْمَنْفَى مَعَ لَيْسَ لَاتِهِ فَضْلَةٌ وَالْمَعْنَى بِالْفَضْلَةِ الْمَفْعُولُ وَفِيهِ مُعْظَمُ زِيَادَةِ الْبَاءِ وَجُمِلَتْ مَا الْحِجَازِيَّةُ عَلَى لَيْسَ إِذَا كَانَ خَبَرُهَا مَنْصُوبًا كَخَبَرِ لَيْسَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ أَمَّا دَخَلَتْ الْبَاءُ فِي خَبَرِ لَيْسَ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَةٍ فَتَنْزَلَتْ بِذَلِكَ مَنْزِلَةً فَعَلَّ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِحَرْفٍ جَرَّ فَعْدِيَّتْ إِلَى مَنْصُوبِهَا بِالْحَرْفِ الَّذِي هُوَ الْبَاءُ وَجُمِلَتْ مَا عَلَى لَيْسَ فِي ذَلِكَ ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ أَصْلَ دُخُولِ الْبَاءِ أَمَّا هُوَ مَعَ مَا لَصَرْبٍ مِنَ التَّغَابُلِ وَذَلِكَ أَنَّ الْقَائِلَ يَقُولُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ فَيَقُولُ النَّافِي لَذَلِكَ الْخَبَرِ مَا زَيْدٌ قَائِمًا فَيَدْخُلُ مَا بِإِزَاءِ إِنَّ فَازَا قَالَ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ قَالَ النَّافِي مَا زَيْدٌ بَقَائِمٌ فَيَأْتِي بِالْبَاءِ لِتَأْكِيدِ النِّفَى كَمَا أَتَى بِاللَّامِ لِتَأْكِيدِ الْإِيجَابِ فَصَارَ لِلْخَرَفَانِ إِزَاءٌ لِلْخَرَفَيْنِ ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَى خَبَرِ لَيْسَ لِأَنَّهَا يَقَعَانِ لِنَفْيِ مَا فِي الْحَالِ ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَقُولُونَ أَمَّا دَخَلَتْ الْبَاءُ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ يَرِيدُونَ أَنَّ الَّذِي يَرْتَفِعُ بَعْدَ مَا أَمَّا ارْتِفَاعُهُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَالْبَاءُ لَا تَقْضَعُ

في خبر المبتدأ فلا يقال ما زيد بقائم وأنت تريد قائم كما لا تقول زيد بقائم وإنما يستعمل الباء من
 ب الخبر وهو فاسد لأن الاعراب يفصل بينهما ، وقوله لا يصح دخول الباء إلا على لغة أهل الحجاز
 لأنك لا تقول زيد بقائم يريد أن ما بعد ما التمييزية مبتدأ وخبر والباء لا تدخل في خبر المبتدأ
 وهذا فيه إشارة إلى مذهب اللوفيين وليس بسديد وذلك لأن الباء إن كان أصل دخولها على لئس
 ٥ وما محمولة عليها لأشتراكها في النفي فلا فرق بين الحجازية والتمييزية في ذلك وإن كانت دخلت في
 خبر ما بإزاء اللام في خبر إن فالتمييزية والحجازية في ذلك سواء وبدل على ذلك مسئلة الكتاب وهو
 قولهم ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به برفع شيء على البديل من موضع الباء لتعذر الحذف والنصب
 وقد تقدّم اللام على هذه المسئلة ، وقالوا ليس زيد أبوه بقائم فأدخلوا الباء في خبر المبتدأ إذ كان
 في خبر النفي أما إذا كان خبر المبتدأ موجباً لم يصح دخول هذه الباء عليه كما ذكر وقالوا ما كان
 ١٠ زيد بـ غلام إلا غلاماً صالحاً أدخلوا الباء في خبر كان هنا حيث كان في خبر المنفى فاعرفه ،

فصل ١٠٩

قال صاحب الكتاب ولا التي يكسعونها بالتاء هي المشبهة بليّس بعينها ولكنهم آبوا ألا أن يكون المنصوب
 بها حيناً قال الله تعالى ولأت حين مناص أي ليس للحين حين مناص ،
 ١٥ قال الشارح قد تقدّم القول أن لا تُشَبَّه بليّس وتعمل عملها كما شُبِّهت بها ما في لغة أهل الحجاز
 فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر فقالوا لا رجل أفضل منك ولا أحد خيراً منك وربما أدخلوا في
 خبرها الباء تشبيهاً بما فقالوا لا رجل بأفضل منك ولا أحد بخير منك ألا أن ما أفعُد من لا في
 الشبهة بليّس ولذلك كانت أعم تصرفاً وأكثر استعمالاً ، والكثير في لا أن تنصب النكرة حملاً على أن
 ولما جوزوا فيها رفع الاسم ونصب الخبر لم يخرجوا عن حكمها في أقوى حالها وهونصب الاسم ورفع
 ٢٠ الخبر فلم يفصل بينها وبين ما عملت فيه ولم تعمل إلا في نكرة ، فأما إذا لحقها تاء التأنيث وقيل لآت
 فالقياس أن تكون المشبهة بليّس لآتها في معنى ما تدخله تاء التأنيث وليست كذلك الناصبة لآتها
 في معنى إن وليست إن مما تدخله تاء التأنيث ولآته وقع بعدها المرفوع من غير تكرير فعلم أنها
 بمعنى ليس إذ لو لم تكن بمعنى ليس لزم تكريرها ، وقوله يكسعونها أي يتبعونها في آخر الكلمة يقال
 كَسَعَهُ أي ضربه من خلف وهذه استعارة لزيادة التاء آخرها ، ولا تعمل هذه إلا في الأحيان خاصة

سواء نَصَبَتْ أو رَفَعَتْ وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ فَلَيْسَ أَقْوَى لَأَنَّهَا الْأَصْلُ ثُمَّ مَا تَرَى لَاتَ ،
فَإِذَا قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ فَإِنَّهُ قَدْ قُرِئَ وَلَاتُ حِينَ مَنَاصٍ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ أَكْثَرُ فَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ
الْخَبَرُ وَالْإِسْمُ مَحْذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ وَلَاتَ حِينَ نَحْنُ فِيهِ حِينَ مَنَاصٍ وَلَا يَقْدَرُ الْإِسْمُ الْمَحْذُوفُ إِلَّا نَكْرَةً
لِأَنَّ لَا إِذَا كَانَتْ رَافِعَةً لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ كَمَا إِذَا كَانَتْ نَاصِبَةً وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي
٥ الْمَرْفُوعَاتِ فَاعْرِضْهُ ،

ذكر المجرورات

فصل ١١.

١. قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ لَا يَكُونُ الْإِسْمُ مُجْرُورًا إِلَّا بِالْإِضَافَةِ وَهِيَ الْمَقْتَضِيَّةُ لِلْجَرِّ كَمَا أَنَّ الْفَاعِلِيَّةَ وَالْمَفْعُولِيَّةَ هُمَا
الْمَقْتَضِيَتَانِ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْعَامِلُ هُنَا غَيْرُ الْمَقْتَضَى كَمَا كَانَ ثُمَّ وَهُوَ حَرْفُ الْجَرِّ أَوْ مَعْنَاهُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ وَغُلَامٌ زَيْدٍ وَخَاتَمٌ فَضَّةٌ ،
قَالَ الشَّارِحُ لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْمَرْفُوعَاتِ وَالْمَنْصُوبَاتِ أَخَذَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمَجْرُورَاتِ وَالْجَرِّ مِنْ عِبَارَاتِ
الْبَصْرِيِّينَ وَالْحَقِصِّ مِنْ عِبَارَاتِ الْكُوفِيِّينَ فَالْجَرُّ أَمَّا يَكُونُ بِالْإِضَافَةِ وَلَيْسَتْ الْإِضَافَةُ هِيَ الْعَامِلَةُ لِلْجَرِّ وَأَمَّا
١٥ هِيَ الْمَقْتَضِيَّةُ لَهُ وَالْمَعْنَى بِالْمَقْتَضَى هَهُنَا أَنَّ الْغِيَّاسَ يَقْتَضِي هَذَا النُّوعَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِنَقْعِ الْخَالَفَةِ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ إِعْرَابِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فَيَتَمَيَّزُ عَنْهُمَا أَنْ الْأَعْرَابَ أَمَّا وَضَعُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعْنَى ، وَالْعَامِلُ هُوَ حَرْفُ
الْجَرِّ أَوْ تَقْدِيرُهُ فَحَرْفُ الْجَرِّ نَحْوُ مِنْ وَإِلَى وَعَنْ وَعَلَى وَنَحْوِهَا مِنْ حُرُوفِ الْإِضَافَةِ وَتُتَذَكَّرُ فِي مَوْضِعِهَا مَفْصَلَةٌ
وَأَمَّا قِيلَ لَهَا حُرُوفُ الْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا تُصَيِّفُ مَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي هِيَ صِلَتُهُ إِلَى الْإِسْمِ الْمَجْرُورِ بِهَا وَمَعْنَى
إِضَافَتِهَا مَعْنَى الْفِعْلِ إِصَالُهُ إِلَى الْإِسْمِ فَالْإِضَافَةُ مَعْنَى وَحُرُوفُ الْجَرِّ لَفْظٌ وَهِيَ الْأَدَاةُ الْمُحْصَلَةُ لَهُ كَمَا كَانَتْ
٢٠ الْفَاعِلِيَّةُ وَالْمَفْعُولِيَّةُ مَعْنِيَّيْنِ يَسْتَدْعِيَانِ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالْفِعْلُ أَدَاةٌ مُحْصَلَةٌ لِهَئِهِمَا
فَالْمَقْتَضَى غَيْرُ الْعَامِلِ ، وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ فَالْعَامِلُ حَرْفُ الْجَرِّ أَوْ مَعْنَاهُ أَنَّ الْجَرَّ يَكُونُ بِحَرْفِ الْجَرِّ أَوْ تَقْدِيرِهِ
فَحَرْفُ الْجَرِّ نَحْوُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ فَالْعَامِلُ فِي زَيْدٍ هُوَ الْبَاءُ وَالْعَامِلُ فِي الدَّارِ فِي وَأَمَّا
الْمَقْدَرُ فَنَحْوُ غُلَامٌ زَيْدٍ وَخَاتَمٌ فَضَّةٌ فَالْعَامِلُ هُنَا حَرْفُ الْجَرِّ الْمَقْدَرُ وَالنَّائِثُ لَهُ وَتَقْدِيرُهُ غُلَامٌ لَزَيْدٍ
وَأَمَّا مِنْ فَضَّةٍ لَا يَنْفَكُ كُلُّ إِضَافَةٍ حَقِيقِيَّةٍ مِنْ تَقْدِيرِ أَحَدِ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ وَلَوْلَا تَقْدِيرُ وَجُودِ الْحَرْفِ

فلذلك لمَّا سَأَلَ الْجُرُّ أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَصَافِ وَالْمُصَافِ إِلَيْهِ اسْمٌ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ فِي الْآخِرِ
لَا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي أَحَدِهِمَا بَأْوَلٌ مِنَ الْعَكْسِ وَأَمَّا الْخَفْضُ فِي الْمَصَافِ إِلَيْهِ بِالْحَرْفِ الْمَقْدَّرِ الَّذِي هُوَ اللَّامُ
أَوْ مِنْ وَحْسُنِ حَذْفِهِ لِنِيَابَةِ الْمَصَافِ إِلَيْهِ عَنْهُ وَصَيَّرَوْتَهُ عَوَضًا عَنْهُ فِي اللَّفْظِ وَلَيْسَ بِمَعْتَبَرَةٍ فِي الْعَمَلِ
وَنَظِيرُ ذَلِكَ وَأَوْ رَبُّ مِنْ قَوْلِهِ * وَبَلَدَةٍ لَيْسَ لَهَا أَنْ يَسَّ * وَنَحْوِ قَوْلِهِ * وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاءُ * وَنَحْوِ قَوْلِهِ
* وَقَاتِلِ الْأَعْمَى خَاوِي الْخَتَرِ * وَتَقْدِيرُهُ رَبُّ كَذَا فَالْخَفْضُ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِالْوَاوِ بَلْ بِتَقْدِيرِ رَبِّ
لَاَنَّ الْوَاوَ حَرْفُ عَطْفٍ وَحَرْفُ الْعَطْفِ لَا يَخْتَصُّ وَأَمَّا يَدْخُلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْعَامِلِ
يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَهُ اخْتِصَاصٌ بِمَا يَجْعَلُ فِيهِ ، وَمِمَّا يَدُلُّ أَنَّ الْوَاوَ لِلْعَطْفِ وَالْجُرُّ بِرَبِّ الْمَرَادَةِ أَنَّهُ قَدْ
أُنِيبَ عَنْهَا غَيْرُ الْوَاوِ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ نَحْوَ قَوْلِهِ

* فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ * نَوَاعِمٌ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ *

١. وَقَوْلِ الْآخِرِ * بَلْ جَوَزَ تَيِّبُهُ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ * فَكَمَا أَنَّ الْفَاءَ وَبَلْ وَإِنْ كَانَتْمَا بَدَلًا مِنْ رَبِّ حَرْفِ عَطْفٍ
لَا مُحَالَةً فَكَذَلِكَ الْوَاوُ نَائِبَةٌ فِي اللَّفْظِ عَنْ رَبِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَثَرٌ فِي الْعَمَلِ فَكَذَلِكَ الْعَامِلُ فِي
الْمَصَافِ إِلَيْهِ حَرْفُ الْجُرِّ الْمَرَادُ لَا مَعْنَاهُ وَقَوْلُهُ أَوْ مَعْنَاهُ تَسَامُحٌ لَّانَّ الْمَعْنَى لَا تَجْعَلُ جُرًّا فَاعْرِفْ ،

فصل ١١١

١. قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَاضَافَةُ الْأَسْمِ إِلَى الْأَسْمِ عَلَى ضَرِيحَيْنِ مَعْنَوِيَّةٍ وَلَفْظِيَّةٍ فَالْمَعْنَوِيَّةُ مَا أَفَادَ تَعْرِيفًا كَقَوْلِكَ
دَارُ عَمْرٍو أَوْ تَخْصِيصًا كَقَوْلِكَ غُلَامٌ رَجُلٌ وَلَا تَخْلُو فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى اللَّامِ كَقَوْلِكَ مَا
زَيْدٌ وَأَرْضُهُ وَأَبُوهُ وَإِبْنُهُ وَسَيِّدُهُ وَعَبْدُهُ أَوْ بِمَعْنَى مِنْ كَقَوْلِكَ خَاطَمٌ فَضَّةٌ وَسِوَارٌ ذَهَبٌ وَبَابُ سَاجٍ .
قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ إِضَافَةَ الْأَسْمِ إِلَى الْأَسْمِ إِصْطَالُغٌ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ قَصَلٍ وَجَعَلَ الثَّانِي مِنْ تَمَامِ الْأَوَّلِ يَتَنَزَّلُ
مِنْهُ مَنْزِلَةُ التَّنْوِينِ وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ عَلَى ضَرِيحَيْنِ إِضَافَةُ لَفْظٍ وَمَعْنَى وَاضَافَةُ لَفْظٍ فَقَطْ فَالْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ
٢. سَتَذَكَّرُ بَعْدُ وَأَمَّا الْإِضَافَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ فَإِنَّ تَجْمُعَ فِي الْأَسْمِ مَعَ الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ إِضَافَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ وَذَلِكَ بِأَنْ
يَكُونَ قَدْ حُرِفَ إِضَافَةُ مَقْدَّرٌ يُوَصِّلُ مَعْنَى مَا قَبْلَهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ الَّتِي تُفِيدُ التَّعْرِيفَ
وَالْتَخْصِيصَ وَتُسَمَّى الْخَصَّةَ أَيْ الْخَالِصَةَ بِكَوْنِ الْمَعْنَى فِيهَا مُوَافِقًا لِلْفَرْقِ وَإِذَا أَصْغَفْتَهُ إِلَى مَعْرِفَةِ تَعْرِفَ
وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ غُلَامٌ زَيْدٌ فغُلَامٌ نَكْرَةٌ وَلَمَّا أَصْغَفْتَهُ إِلَى زَيْدٍ أَكْتَسَبَ مِنْهُ تَعْرِيفًا وَصَارَ مَعْرِفَةً بِالْإِضَافَةِ
وَإِذَا أَصْغَفْتَهُ إِلَى نَكْرَةٍ أَكْتَسَبَ تَخْصِيصًا وَخَرَجَ بِالْإِضَافَةِ عَنْ إِطْلَاقِهِ لِأَنَّ غُلَامًا يَكُونُ أَعَمُّ مِنْ غُلَامٍ رَجُلٌ

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ كُلَّ غُلَامٍ رَجُلٌ غُلَامٌ وَلَيْسَ كُلُّ غُلَامٍ رَجُلًا ۚ وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ تَكُونُ عَلَىٰ مَعْنَىٰ أَحَدِ حَرْفَيْنِ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ وَهِيَ اللَّامُ وَمِنْ فَادَا كَانَتْ الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى اللَّامِ كَانَ مَعْنَاهَا الْمِلْكُ وَالِاخْتِصَاصُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ مَالُ زَيْدٍ وَأَرْضُهُ أَيْ مَالٌ لَهُ وَأَرْضٌ لَهُ أَيْ يَمْلِكُهَا وَأَبُوهُ وَإِبنُهُ وَسَيِّدُهُ وَالْمُرَادُ أَبٌ لَهُ وَابْنٌ لَهُ وَسَيِّدٌ لَهُ أَيْ كُلُّ وَاحِدٍ مُسْتَحَقٌّ مُخْتَصَّ بِذَلِكَ وَالْغَالِبُ الْإِخْتِصَاصُ لِأَنَّ كُلَّ مِلْكٍ اخْتِصَاصٌ ۝
وَإِذَا كَانَتْ الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى مَنْ كَانَ مَعْنَاهَا بَيَانُ النُّوعِ نَحْوَ قَوْلِكَ هَذَا ثَوْبٌ خَزٍّ وَخَاتَمٌ حَدِيدٌ وَسِوَارٌ ذَهَبٌ أَيْ ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ وَخَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ وَسِوَارٌ مِنْ ذَهَبٍ لِأَنَّ الْخَاتَمَ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْحَدِيدِ وَغَيْرِهِ وَالثَّوْبُ يَكُونُ مِنَ الْخَزِّ وَغَيْرِهِ وَالسِّوَارُ يَكُونُ مِنَ الذَّهَبِ وَغَيْرِهِ فَبَيَّنَ نَوْعَهُ بِقَوْلِهِ مِنْ خَزٍّ وَمِنْ حَدِيدٍ وَمِنْ ذَهَبٍ ۚ وَالَّذِي يُفَصِّلُ بِهِ بَيْنَ هَذَا الضَّرْبِ وَالَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ الْمَصَافَ إِلَيْهِ هَهُنَا كَالْجِنْسِ لِلْمَصَافِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ اسْمُهُ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الْبَابَ مِنَ السَّاحِ سَاحٍ وَالثَّوْبَ مِنَ الْخَزِّ خَزٌّ كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ مِنَ الْخَبْيَوانِ ۱۰
لَهُ وَيَدٌ لَهُ لَأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ بَعْضًا لِلثَّانِي فَاتَّه لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الثَّانِي فَعَيْنُ زَيْدٍ لَيْسَتْ زَيْدًا وَيَدُ عَمْرٍو لَيْسَتْ عَمْرًا فَاعْرِفِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا ۚ وَقَوْلُهُ فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ يَرِيدُ أَنَّ الْغَالِبَ فِي الْإِضَافَةِ الْحَقِيقِيَّةُ مَا قَدَّمَناه وَرَبَّمَا جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَىٰ غَيْرِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ قَالُوا فَلَا تَقْبَلُ الْغَدْرَ بِفَتْحِ الْغَيْنِ وَالِدَالِ أَيْ تَابَتْ الْقَدَمُ فِي الْحَرْبِ وَالْكَلَامُ يَقَالُ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ لِسَانُهُ يَتَّبِعُ فِي مَوْضِعِ الزَّكْلِ وَالْخُصُومَةِ قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ ۱۵
يُقَالُ مَا أَتَّيَبَتْ غَدَرُهُ يَعْنِي الْقَرَسُ أَيْ مَا أَتَّيَبَتْ فِي الْغَدْرِ وَفِي الْحِجَارَةِ وَاللَّخَاقِيْفِ أَيْ خُرُوقِ الْأَرْضِ وَشُقُوقِهَا ۚ وَعِنْدِي أَنَّ إِضَافَةَ اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ مَاضِيًّا مِنْ ذَلِكَ لَيْسَ مَقْدَرًا بِحَرْفِ جَرٍّ مَعَ أَنَّ إِضَافَتَهُ تَحْصَنَةٌ ۚ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْفُطَيْيَّةُ أَنَّ تَصَافَ الصِّفَةِ إِلَىٰ مَفْعُولِهَا كَقَوْلِكَ هُوَ ضَارِبٌ زَيْدٍ وَرَاكِبٌ فَرَسٍ بِمَعْنَى ضَارِبٌ زَيْدًا وَرَاكِبٌ فَرَسًا أَوْ إِلَىٰ فَاعِلِهَا كَقَوْلِكَ زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ وَمَعْمُورُ الدَّارِ وَهِنْدٌ جَائِلَةُ الْوُشَاحِ ۲۰
بِمَعْنَى حَسَنٌ وَجْهُهُ وَمَعْمُورَةٌ دَارُهُ وَجَائِلٌ وَشَاحُهَا وَلَا تُفِيدُ إِلَّا تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى كَمَا هُوَ قَبْلُ الْإِضَافَةِ وَلَا اسْتِوَاءَ لِلْحَالَيْنِ وَصِفَ النُّكْرَةَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مَصَافَةً كَمَا وَصَفَ بِهَا مَفْصُولَةً فِي قَوْلِكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ وَبِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَخِيهِ ۚ

قَالَ الشَّارِحُ الْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ أَنَّ تَصْصِيفَ اسْمَا إِلَىٰ اسْمٍ لَفْظًا وَالْمَعْنَى عَلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ وَيُقَالُ لَهَا غَيْرُ تَحْصَنَةٍ أَمَّا يُحْصَلُ تَرْتُّ اتِّصَالًا وَإِسْنَادًا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ لَا غَيْرٍ وَذَلِكَ ضَرْبَانِ أَحَدُهُمَا اسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا أَضْفَعْتَهُ وَأَنْتَ

تريد التنوين وذلك قولك هذا ضاربٌ زيدٌ غداً اذا أردت الاستقبال وكذلك الحال وأصله التنوين والنصب لما بعده نحو هذا ضاربٌ زيداً وجائز أن يكون في الحال وأن تُوقعه فيما يُستقبل ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف وتخفيف ما بعده وأنت تريد معنى التنوين كأنك تُشبهه بالاصافة لخصّة بحكم أنه اسم والنصب به أنما هو عارضٌ لشبه الفعل فالاسم الأول نكرة وإن كان مضافاً الى معرفة ه لأن المعنى على الانفصال بإرادة التنوين ولذلك تقول هذا رجلٌ ضاربٌ زيدٌ غداً كما تقول هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً غداً لأن التنوين المقدّر حكماً كالموجود لفظاً ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفاً على النكرة قال الله تع هذا عارضٌ مُطَرَّنَا والمعنى مطرٌ لنا من قبل أنه وصف به عارضا وهونكرة والنكرة لا تنعت بالمعرفة ومثله قول الشاعر

* سَلِ الْهُنُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ * نَاجِ مُخَالِطَ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ *

١. والتقدير مُعْطَى رَأْسِهِ لَانَّ كُلًّا لَا يَقَعُ بعدها الواحدُ اَلَا نَكْرَةً لِأَنِّهَا تَقَعُ عَلَى وَاحِدٍ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ، وقوله أَن تُضَافُ الصِّفَةُ إِلَى مَفْعُولِهَا يُرِيدُ بِالصِّفَةِ اسْمُ الْفَاعِلِ نَحْوَ ضَارِبٍ وَقَاتِلٍ وَشَبَّهَهُمَا فَإِنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَفْعُولِهِ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ وَلِذَلِكَ لَا يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ هُوَ فِي الْمَعْنَى وَالشَّيْءُ لَا يُضَافُ إِلَى نَفْسِهِ فَلَا يُقَالُ هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا عَلَى مَعْنَى يَضْرِبُ عَمْرًا لَأنَّ الضَّارِبَ هُوَ زَيْدٌ، الثَّانِي الصِّفَةُ لِلْجَارِ إِعْرَابُهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا وَهِيَ فِي الْمَعْنَى لَمَّا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ وَذَلِكَ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ وَمَعْمُورٍ الدَّارِ وَامْرَأَةٍ جَائِلَةٍ ٥ الْوِشَاحِ فَالتَّحْدِيدُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا الْإِنْفِصَالُ لِأَنَّ الْأَصْلَ حَسَنٍ وَجْهٌ وَمَعْمُورَةٌ دَارَةٌ وَجَائِلٌ وَشَاحُهَا تَرْفَعُ الْوَجْهَ بِقَوْلِكَ حَسَنٍ لِأَنَّ الْحُسْنَ لَهُ فِي الْمَعْنَى، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعْمُورٍ الدَّارِ إِذَا الْمَعْنَى مَعْمُورَةٌ دَارَةٌ وَامْرَأَةٌ جَائِلَةٌ الْوِشَاحِ أَيْ جَائِلٌ وَشَاحُهَا فَالْعِبَارَةُ لِلدَّارِ وَالْجَوْلَانُ لِلْوِشَاحِ وَالْإِزَارُ، فَإِنْ قُلْتَ إِذَا كَانَ الْحُسْنُ لِلْوَجْهِ وَالْوَجْهُ هُوَ الْفَاعِلُ فَكَيْفَ جَازَ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يُضَافُ إِلَى نَفْسِهِ فَالْجَوَابُ أَنَّكَ لَمْ تَصِفْهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ نَفَلْتَ الصِّفَةَ عَنْهُ وَجَعَلْتَهَا لِلرَّجُلِ دُونَ الْوَجْهِ فِي ٢. الْفِظِ وَصَارَ فِيهِ ضَمِيرُ الرَّجُلِ فَإِذَا قُلْتَ حَسَنُ الْوَجْهِ كَانَ الْحُسْنُ شَائِعًا فِي جَمَلَتِهِ كَأَنَّهُ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ حَسَنُ الْقَامَةِ بَعْدَ أَنْ كَانَ الْحُسْنُ مَقْصُورًا عَلَى الْوَجْهِ دُونَ سَائِرِهِ فَلَمَّا أُريدَ بَيَانُ مَوْضِعِ الْحُسْنِ أُضِيفَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ صَارَ أَجْنَبيًّا أَلَا تَرَكَ تَنْصِبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ فَتَقُولُ مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ وَجْهًا وَالتَّمْيِيزُ فَصْلَةٌ، وقوله يُضَافُ إِلَى فَاعِلِهِ يُرِيدُ أَنَّهُ فَاعِلٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى لَا مِنْ جِهَةِ الْفِظِ فَإِنَّهُ مِنْ جِهَةِ الْفِظِ فَصْلَةٌ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ هَذِهِ امْرَأَةٌ حَسَنَةُ الْوَجْهِ فَتَأْنِيهِمُ الصِّفَةَ إِذَا قَدْ جَرَتْ عَلَى مُؤَنَّثٍ دَلِيلٌ عَلَى مَا

قلناه لأن الفعل إنما تلاحقه علامة التأنيث إذا أُسند إلى ضمير مؤنث فتأنيث الصفة ههنا دليل على أنها مُسندة إلى ضمير الموصوف المؤنث ولو كان على أصله قبل الإضافة لوجب التدكير ولم يجز التأنيث لأن الوجه مذكّر، وهذا القبيل من المضاف لا يتعرّف بالإضافة لأن النية فيه الانفصال على ما بيّنا ويدل على ذلك أنك تصف به النكرة وإن أضفته إلى معرفة نحو قولك مررت برجلٍ حسنٍ الوجه فلولا تقدير الانفصال وإرادة التنوين لما جاز أن تصف به النكرة وهذا معنى قوله ولأستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصفت بها مفصلةً يعني أن حاليتها قبل الإضافة وبعدها في التنكير وعدم التعريف سواءً فلذلك تقع صفة للنكرة مفصلةً ومضافةً لأستوائها في كلا الحالين فتقول مررت برجلٍ حسنٍ الوجه كما تقول مررت برجلٍ حسنٍ وجهه، ويدل على التنكير جواز دخول الالف واللام عليه مع اضافته فتقول مررت بالرجل الحسن الوجه ولو كانت الإضافة صحيحةً لما جاز أن تجتمع ١. الإضافة مع الالف واللام،

فصل ١١٢

قال صاحب الكتاب قصبة الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف وما تقبله السوفيون من قولهم الثلاثة الأتواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء قال الفرزنجي ١٥ * فَمَا وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ أَشْبَارٍ * وقال ذو الرمة * ثَلُثُ الْأَبَايِ وَالْدِيَارِ الْبَلَاغُ * قال الشارح أعلم أنك لا تصيف إلا نكرةً نحو قولك غلامٌ زيدٌ وصاحبٌ عمرو لأن الإضافة يبتغى بها التعريف أو التخصيص لأن المضاف يكتسى من المضاف إليه تعريفه إن كان معرفةً وتخصيصاً إن كان نكرةً فإذا قلت غلامٌ زيدٌ فالغلام كان نكرةً شاملاً كل غلام فلما أضفته إلى زيد صار معرفةً وخَصَّ واحداً بعينه فإذا قلت غلامٌ رجلٌ فإن المضاف إليه وإن كان نكرةً إلا أنه حصل للمضاف بإضافته إليه نوعٌ ٢. تخصيص ألا ترى أنه خرج عن شياعه ويُمَيِّزُ عن أن يكون غلاماً امرأةً فعلى هذا لا يجوز إضافة المعرفة مع بقاء تعريفها فيها فإذا أُريدَ إضافة المعرفة سلب تعريفها عنها حتى تصير شائعةً في التقدير كرجلٍ وفرسٍ ثم تكتسى تعريفاً إضافياً غير التعريف الذي كان فيها ولذلك لا يُجمع بين الالف واللام والإضافة لأن ما فيه الالف واللام لا يكون إلا معرفةً ولم يمكن اعتقاد التنكير مع وجودها، فاما الخمسة الأتواب والأربعة الغلمان فهو شىء صار إلى جوارز الكوفيين فاما على أصل أصحابنا فإذا قلت ثلاثة

دراهم وأردت تعريف الأول منهما عرفت الثاني لأن الأول يكون معرفة بما أضفته اليه ألا ترى أنك تقول هذا غلام رجل فيكون نكرة فإذا أردت تعريفه قلت هذا غلام الرجل وصاحب المال وكذلك هذه ثلاثة الدراهم وخمسة الأتواب فلما قول الشاعر

* ما زال مذ عقدت يده إزاره * قسما وأدرك خمسة الأشبار *

ه البيت للفرزدق وبعده

* يَدْنِي خَوَافِقٍ مِنْ خَوَافِقٍ تَلْتَقِي * فِي ظِلِّ مُعْتَبِطِ الْغُبَارِ مُثَارِ *

والشاهد فيه تعريف الثاني بالالف واللام والاكتفاء بذلك عن تعريف الأول بمدح بذلك يزيد بن المهلب أي ما زال مذ كان صغيرا إلى أن مات يقود للجيش ويحضر للحروب وعنى بالخوافق الرايات ومعتبط الغبار مكانه فكانه لم يُقاتل فيه قبل ولا أثار غيره عبارة من قولهم مات فلان عبطة أي شاباً، وقوله مذ عقدت يده إزاره إشارة إلى حال الصغر وأوائل العقل وعنى بخمسة الأشبار القبر أي ما زال أميراً مذ عقل إلى أن مات، وأما قول الآخر

* وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى * ثَلَاثُ الْأَنَافِ وَالرُّسُومُ الْبَلَاغُ *

البيت لذي الرمة والشاهد فيه تعريف الأنافى حين أراد تعريف ما أضيف اليه وهو الثلاث ولم يحتج مع ذلك إلى الالف واللام، والأنافى للقدر أن توضع ثلاثة أحجار ثم يوضع القدر عليها عند الأطباخ، والبلاغ جمع بَلَّغَ وهو الخراب وأصله الأرض التي لا شيء فيها، والرسوم جمع رَسَمَ وهو ما بقي من آثار الديار، يقول أن الأنافى ورسوم الدار لا ترد سلاماً ولا تنبئ عن خبر إذا استخبرت وهو معنى قوله أو يكشف العمى، فاما ما تعلف الكوفيين من إجازته وتشبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح لأن المضاف في الحسن الوجه صفة والمضاف اليه يكون منصوباً ومجروراً وأما ذلك نبي رواه الكسائي وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء ولم يقولوا النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم وأمتناعه من الأطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس،

قال صاحب الكتاب وتقول في اللفظية مررت بنبي الحسن الوجه ويهتد للجائلة الوشاح وهما الصاربان يزيد ولم الصاربان زيد قال الله تعالى وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَلَا تَقُولِ الصَّارِبُ زَيْدٌ لَا تَقِيدُ فِيهِ خِفَّةً بِالْإِضَافَةِ كَمَا أَفَدْتَهَا فِي الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ وَقَدْ أَجَازَهُ الْفَرَّاءُ وَأَمَّا الصَّارِبُ الرَّجُلُ فَشَبَّهَ بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ،

قال الشارح وقد جاءت الالف واللام فيما اضافته لفظيَّة قالوا مررت بزيد الحسن الوجه وهند لائلته
 الوشاح وساغ ذلك من قبل ان الاضافة لا تكسوها تعريفا من حيث كان النية فيها الانفصال ان
 التنوين مراد والمضاف اليه في نية المرفوع ان كان فاعلا في المعنى فلما كانت الاضافة لا تكسوها تعريفا
 ولا تخصيصا لم يمتنع دخول الالف واللام اذا احتيج الى التعريف كما لا يمتنع دخولهما على النكرة
 ه غير المضافة ، وقالوا هذان الصاربا زيد والصاربو زيد قال الله تع والمفيمى الصلوة لما كانت الاضافة
 منفصلة والنية ثبوت النون والنصب لم يتعرف بما اُضيف اليه وكان سببان اضافته واثبات النون وفصله
 مما بعده من حيث التنكير فلما لم يقع التعريف بالاضافة كما يقع في غلام زيد وأريد تعريفه ادخلوا
 ما يقع به التعريف من الالف واللام واقادت الاضافة ههنا ضربا من التخفيف بحذف التنوين والنون
 في هذا صارب زيد غدا والصاربا زيد والصاربو زيد فاما الصارب زيد فانه لا يجوز لان الالف واللام
 ا اذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذى وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له قبله
 اعماله فيما بعده ولا فرق بين الماضى في ذلك وغيره ان كان التقدير في الصارب الذى ضرب فلذلك
 عمل عمله ، وانما جازت الاضافة في قوله هما الصاربا زيد والصاربو زيد لما يحصل بالاضافة من التخفيف
 بحذف النون فاما اذا قلت الصارب زيد فهو تغيير له عن مقتضاه من الاعمال من غير فائدة لانه لم
 يحصل بالاضافة تخفيف لانه لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة ، فاما القراء فانه اُجاز ذلك
 ه نظرا الى الاسمىة وأن الاضافة لفظيَّة لم يحصل بها تعريف فيكون مانعا من الاضافة والقياس ما ذكرناه
 فاما قولهم الصارب الرجل فلما ساعدت اضافته وان لم تستند بالاضافة تعريفا ولا خفة اما التعريف
 فلان اضافته لفظيَّة لا تكسب المضاف تعريفا واما الخفة فلم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة
 فقضيَّة الدليل أن لا تصح اضافته كما لا تقول الصارب زيد وذلك من قبل انه محمول على الحسن
 الوجه ومشبه به من جهة أن الصارب صفة كما أن الحسن صفة وما بعده يكون مجرورا او منصوبا
 ٢ فتقول هذا صارب زيدا وصارب زيد كما تقول مررت برجل حسن وجهها وحسن الوجه فلما أشبهه
 جاز إدخال الالف واللام عليه مع انه مضاف اذا أريد تعريفه كما كان كذلك فى الحسن الوجه وإن
 لم يكن مثله من كل وجه ألا ترى أن المضاف اليه فى الصارب زيد مفعول منصوب فى المعنى والمضاف
 اليه فى الحسن الوجه فاعل مرفوع ،

فصل ١١٣

قال صاحب الكتاب وإذا كان المضاف اليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوين أو نون وما عديم واحد
منهما شراً في صحة الإضافة لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين
الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعاً فقالوا الضاربك والضاربتك والضاربتي والضاربتي كما
ه قالوا ضاربك والضاربك والضاربك والضاربتي والضاربتي قال عبد الرحمن بن حسان
* أيها الشائبي لحسب مثلي * إنما أنت في الضلال تهييم *
وقوله * لئلا يأمروا للخير والفاعلة * مما لا يعمل عليه

قال الشارح قد فرق بين إضافة اسم الفاعل الى الظاهر وبين إضافته الى المضمر فإضافته الى المضمر تقع
كالضرورة وذلك أن ما فيه تنوين أو نون يلزم إضافته لأنه لا سبيل الى النصب لأن النصب يكون
١٠ بثبوت التنوين أو النون نحو قولك ضارب زيداً وضاربان زيداً ومع المضمر لا يثبت التنوين ولا النون
لأن بينهما معاقبة فلا يجتمع التنوين أو النون مع المضمر فلما لم يجتمعا معه أضيف اسم الفاعل
الى المضمر ثم حمل ما لم يكن فيه تنوين أو نون في الإضافة على ما هما فيه ليكون الباب على منهاج
واحد ولا يختلف ، وقوله جاء ما فيه تنوين أو نون وما عديم واحد منهما شراً في صحة الإضافة أي صار
ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما يعنى التنوين والنون ، وقوله شراً أي سؤاً يقال
١٥ القوم في هذا الأمر شرع سؤاً بجر ك وبسكن ويستوى فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ،
والمراد أنه يتساوى ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما في صحة الإضافة وذلك نحو الضاربك
والضاربتك أضفت الضارب والضاربات الى ضمير المخاطب وليس فيهما تنوين ولا نون وكذلك تقول
الضاربى والضارباتى فتضيفهما الى ضمير النفس كما أضفت ما فيه تنوين أو نون نحو قولك ضاربك
والضاربك والضاربوك والضاربتي فحذف من ضاربك التنوين لأنه قبل الإضافة ضارب منون والضاربك
٢٠ تثنية والضاربوك جمع وقد حذف منهما النون للإضافة والضاربتي تثنية وأصله ضاربتين حذف نونه
للإضافة ثم ادغمت ياء التثنية في ياء النفس ولو كان مرفوعاً لقيل ضارباتى بالالف ، والضاربتي جمع
وأصله الضاربون فلما أضيف الى ياء النفس حذفت النون للإضافة فاجتمعت الواو والياء وسبق الأول
منهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وادغمت الياء المنقلبة في ياء الإضافة على حد طويته طياً وشويته شيئاً
وكذلك تقول في الجر والنصب نحو مررت بالضاربتي ورأيت الضاربتي وأصله الضاربين سقطت النون

للاضافة وأدغمت الياء في الياء، فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضميرٌ إلا مجرورٌ ولا أعرف هذا المذهبَ وقيل أنه رأى لسببويه وقد حكاه الرَّمَانِيُّ في شرح الاصول والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافي في الشرح أنَّ سببويه يعتزِر المصمرَ بالمظهر في هذا الباب فيقول الكَلَفُ في ضاربوك في موضع مجرور لا غير لآتك تقول ضاربو زيدٍ بالخفض لا غير والكَلَفُ في الضارباك والضاربوك يجوز أن تكون في موضع ه جر وهو الاختيار وأن تكون في موضع نصب لآتك قد تقول الضاربو زيدا على مَنْ قال لِخَافِظٍ عَوْرَةً الْعَشِيرَةَ بالنصب وهو الاختيار وإذا قلت الضاربُكُ كانت في موضع نصب لا غير لآتك لو وضعت مكانه ظاهرا لم يكن إلا نصبا نحو الضاربُ زيدا، وكان أبو الحسن الأَخْفَشُ فيما حكاه أبو عثمان الزِيَادِيُّ يجعل المصمرَ إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كلِّ حال ويقول أنَّ اتِّصالَ الكناية قد عاقبتِ النونَ والتنوينَ فلا تقول ضاربُكَ بالتنوين ولا هما ضاربُكَ ولا هم ضاربُكَ كما تقول هو ضاربٌ ١. زيدا وهما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا فلما امتنع التنوين والنون لاتِّصالِ الكناية صار بمنزلة ما لا ينصرف وهو يعمل من غير تنوين نحو قولك للنساء هنَّ ضاربٌ زيدا وللجامع بينهما أنَّ التنوين من ضارب حُذِفَ لَمَنَعَ الصرف لا للاضافة وحُذِفَ من ضاربك لاتِّصالِ الكناية لا للاضافة فهذان المذهبان، فالما ما ذكره صاحب الكتاب فذهبَ ثالثٌ لا أعرفه وأما لزم حذفُ التنوين والنون مع علامةِ المصمر المتَّصل لأنَّ علامةَ المصمر غير منفصلة من الاسم الذي اتَّصلت به ولا يُتكلم بها وحدها وهي زائدةٌ ٢. ومحلُّها آخرُ الكلمة كما أنَّ النون والتنوين كذلك فلما كان بينهما هذه المُقَابَرَةُ تَعاقبا فلم يُجْمَعْ بينهما لذلك، فالما البيت الذي أنشده وهو * أَيُّهَا الشَّامِيُّ الْحَجَّ * البيتُ لعبد الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانٍ أنشده شاهداً على ما أدعاه وزعم أنَّ الياء في موضع جر والصواب أنها في موضع نصب وذلك على رأي سببويه وأنى الحسن جميعاً، فالما فوله

* لَمْ الْآمِرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَهُ * إذا ما خَشَوْا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا *

٢. فأنه أنشده سببويه وزعم أنه مصنوع وموضعُ الشاهد للجمع بين النون والضمير في قوله الفاعلونه وحكم المصمر أن يُعاقِبَ النونَ والتنوينَ لأنه بمنزلة كليهما في الاتِّصالِ والضعف ومثله قول الآخر * وَلَمْ يَرْتَفِفْ وَالنَّاسُ تُحْتَضِرُونَهُ * جَبِيحًا وَأَيَّدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهُ * ٣.

أنشده سببويه والشاهد فيه أيضاً للجمع بين النون والمصمر والوجهُ الفاعلونه ومحتضروه يصفه بالبذل والعطاء يقول غَشِيَهُ الْمُعْتَفُونَ وهم السائلون واحتضروه الناسُ للعطاء وجلس لهم جُلُوسَ مَبْتَذِلٍ غير

متوَّج ، فسببويه يجعل الهاء في الفاعلونه ومحتضرونه كنايةً وينزعُ أن ذلك من ضرورة الشعر وكان أبو العباس المبرد يذهب إلى أنها هاء السكت وكان حقها أن تسقط في الوصل فاضطرَّ الشاعر فأجراها في الوصل فُجَّراها في الوقف وحركها لأنها لما ثبتت في الوصل أشبهت هاء الإضمار نحو غلامه ، وكلاهما ضعيفٌ والأول أمثل لأن فيه ضرورةً واحدةً وفي هذا ضرورتان فاعرفه

فصل ١١٤

قال صاحب الكتاب وكلُّ اسم معرفة يتعرَّف به ما أُضيف إليه إضافةً معنويةً ألا أسماء توعَّلت في إبهامها فهي نكراتٌ وإن أُضيفت إلى المعارف وهي نحو غيرٍ ومثلٍ وشبهٍ ولذلك وصفت بها النكرات فقل مررتُ
١. برجلٍ غيركِ ومثلك وشبهكِ ودخل عليها رَبٌّ قال * يا رَبِّ مِثْلِكَ في النساءِ غَيرَةُ * اللَّهُمَّ أَلَا إِذَا شُهر المضاف بِمُغَايَرَةِ المضاف إليه كقوله تعالى غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ أو بِمِثْلَتِهِ

قال الشارح قد تقدَّم القول أن المضاف يكتسب من المضاف إليه تعريفه إن كان معرفةً إذا كانت الإضافة محضةً نحو غلامُ زيدٍ ومالُ عمرو وقد جاءت أسماءُ أُضيفت إلى المعارف ولم تتعرَّف بذلك للإبهام الذي فيها وأنها لا تختصَّ واحداً بعينه وذلك غيرٌ ومِثْلٌ وشَبَهٌ فهذه نكراتٌ وإن كنَّ مضافاتٍ إلى معرفةٍ وإنما نكَّرهنَّ معانيهنَّ وذلك لأنَّ هذه الأسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومائلتها لم تتعرَّف ألا ترى أن كلَّ مَنْ عَداه فهو غيرٌ وجهه المماثلة والمشابهة غيرُ منحصرة فإذا قلت مِثْلَكَ جاز أن يكون مِثْلَكَ في طولكِ وفي لَوْنكِ وفي عِلْمكِ ولن يُحاطَ بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء فلذلك من الإبهام كانت نكراتٍ فلذلك هذه الأشياء كانت مضافاتٍ معنَى اسمِ الفاعل في موضعٍ مُغَايَرٍ ومُأْتَلٍ ومُشَابِهٍ كانَّ المماثلة في قولكِ مررت برجلٍ مِثْلِكَ موجودةً في وقتٍ مُرورك به فهو للحال فكان نكرةً ٢. كاسمِ الفاعل إذا أُضيف وهو للحال وبدل على تنكيره أنك تصف به النكرة فتقول مررت برجلٍ غيركِ فإما قوله

* يا رَبِّ مِثْلِكَ في النساءِ غَيرَةُ * بَيِّنَاةٌ قد مَتَّعَتْهَا بِطَلَاقٍ *

البيت لأبي حنبلٍ التَّقَفَى أنشده سببويه والشاهد دخولُ رَبٍّ على مثلك ورُبٌّ لا تدخل إلا على نكرة ، وغَيرَةُ أي مُغْتَرَّةٌ بِلَيْنِ الْعَيْشِ غافلةٌ عن صُروفِ الدَّهْرِ ومَتَّعَتْهَا بِطَلَاقٍ أي أعطيتها شيئاً تستمتع

به عند طلاقها كأنه يهدد زوجته بذلك ، تقول مررت برجلٍ مثلك اى صورته مشبهةً بصورتك ومررت
 برجلٍ غيرك اى ليس بك وأنه لم يمر بآنتين ألا ترى أنه اذا قال مررت بغيرك بإسقاط المنعوت جاز ان
 يكون مر بأكثر من واحد فاذا قال مررت برجل غيرك علم أنه مر بواحد لا أكثر من ذلك ، وقد
 يكون هذه الاشياء معارف اذا شهر المضاف بمغايرة المضاف اليه او بمماثلته فيكون اللفظ بحاله
 ه والتقدير مختلف فاذا قال القائل مررت برجلٍ مثلك او شبهك وأراد النكرة فعناه بمشابهك او بمثلك
 فى ضربٍ من صروب المماثلة والمشابهة وهى كثيرة غير محصورة واذا أراد المعرفة قال مررت بعبد الله مثلك
 فكان معناه المعروف بشبهك اى الغالب عليه ذلك ، ونحوه قوله تعالى اَعِدْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ
 الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ لَانَّ المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون والمغضوب عليهم
 الكفار فهما مختلفان ونحوه مررت بالمتحرك غير الساكن والقائم غير القاعد ، وأما شبهك فعرفة بما
 اُضيف اليه وذلك لأنه على بناء قَعِيلٍ وقَعِيلٌ بناءً موضوعاً للمبالغة فكانك قلت بالرجل الذى يُشبهك
 من جميع الجهات ،

فصل ١٥

قال صاحب الكتاب والاسماء المضافة اضافةً معنويةً على ضربين لازمةٌ للاضافة وغير لازمة لها فاللازمة
 ه على ضربين ظروف وغير ظروف فالظروف نحو فوق وتحت وأمام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وجزاء
 وجزاء وعند ولدى وبين ووسط وسوى ومع ودون ،
 قال الشارح قد تقدم ان الاضافة على ضربين لفظية ومعنوية فالمعنوية ما كان اللفظ على الاضافة والمعنى
 كذلك نحو غلام زبد وثوب خمر واللفظية ما كان اللفظ على الاضافة والمعنى بخلافها نحو ضارب زيد
 غداً فهذه اضافة لفظية لا غير لان المعنى ضارب زيداً غداً ما كان من الاضافة كذلك فانها لا تقع
 م لازمة البتة لانها اما تصاف لضربٍ من التخفيف والنية غير الاضافة ، وما كان منها معنوية فهو على
 ضربين يكون لازماً وغير لازم وذلك أن من الاسماء ما يلزم الاضافة وبغلب عليها ولا يكاد يستعمل
 مفرداً وذلك ظروف وغير ظروف فمن الظروف الجهات الست وهى فوق وتحت وأمام وقدام وخلف ووراء
 وتلقاء وتجاه وجزاء وهذه الظروف تلزم الاضافة واما لزمت الاضافة هذه الاشياء لانها أمور
 نسبية فان فوقاً يكون بالنسبة الى شئ فوقاً وتحتاً بالنسبة الى شئ آخر وكذلك أمام وسائرهما فلزمتها

الاضافة للتعريف وتحقيق الجهة ، وقال ابو العباس المبردُ انما لزمّت هذه الظروف الاضافة لعدم افادتها مفردةً ألا ترى أنك اذا قلت جلستُ خلفاً فالمخاطبُ يعلم ان كل مكان لا بد أن يكون خلفاً لشيء فاذا أضفته عُرِف وحصل منه فائدةٌ ، وقال الكوفيون انما لزمّت الاضافة لانها تكون اخباراً عن الاسم كما يكون الفعل خبراً عن الاسم اذا قلت زيدٌ يذهب ويركب فلما كان الفعل يحتاج الى فاعل ٥ وقد يتصل به أشياء يقتضيها من المصدر والمكان والزمان والمفعول ألزموا الظرف الاضافة ليسدّ المضاف اليه مسدّاً ما يطلبه الفعل ويدلّ عليه ، فاذا أفردت وقيل قام زيدٌ خلفاً وذهب عمروٌ قدّما فهو عند البصريين نصبٌ على الظرف كما يكون مضافاً نحو قام قدّامك وذهب خلفك ألا أنّه مبهمٌ منكورٌ كأنك قلت قام خلف غيره وذهب قدّام شيء ومنع الكوفيون من ذلك وقالوا لا تكون ظروفًا إلا مضافةً واذا أفردت صارت اسماً وكانت في تقدير الحال كأنه قال قام متأخراً وذهب متقدّماً وفائدةٌ للخلاف تظهر في الخبر فعند البصريين تقول زيدٌ خلفاً وعمروٌ قدّماً فيكون خبراً كما يكون مضافاً والكوفيون يرفعون ويقولون زيدٌ خلف أي متأخراً وقدّام أي متقدّم ويكون الخبر مفرداً هو الأوّل كما تقول زيدٌ قائمٌ ، ومن ذلك عندُ ولَدُنْ ولَدَا وهي ظروفٌ معناها القُربُ والخَصَرَةُ ولذلك لزمّت الاضافة للبيان ان كانت مبهمّةً لانها لا تختصّ مكاناً معيّناً لانّ القرب والجاورة أمرٌ إضافيٌّ ان الشيء يكون قريباً من شخص بعيداً من آخر وهي لأبتداء الغاية في الزمان والمكان وذلك قولك من لدُنْ صلاةُ العصر الى وقت كذا ١٥ ومن لدن الحائط الى مكان كذا فهي مشتركةٌ في البابين وليست كمنذ الذي هو ابتداء غاية الزمان ولا كمن الذي هو ابتداء غاية المكان ، وفي عند لغتان عندٌ وعندٌ بفتح العين وكسرها ، ولَدُنْ في معنى عند ألا ان عند معربةٌ ولدن مبنيةٌ وفي لدن ثمانى لغات يقال لدُنْ ولَدَا ولَدُنْ ولَدٌ بفتح الفاء وضمّ العين ولُدْ بضمّهما ولَدُنْ بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون ولَدُنْ بفتح النون ولُدْ بفتح الفاء وسكون العين ، فالما لدُنْ بفتح الفاء وضمّ العين فهو الاصل لكثرة ورود التنزيل به ٢٠ ومن قال لدُنْ فوجهه أنّه أسكن العين في لدُنْ كما أسكنها في عَصِدٍ وعَجِزٍ فالتقى بعد الحذف ساكنان الدال والنون فحرّك الأوّل بالفتح كما حرّك الأوّل منهما بالفتح في قولهم اضربن اذا دخلت النون الخفيفة في اضرب ، وأما لدَا فلغةٌ قائمةٌ بنفسها ليست من لفظ لدُنْ والقياس في ألفها أن لا تكون أصلاً فالما أنقلبها مع المضمر ياءً فعلى التشبيه بألف عَالِيٍ وآلِيٍ على ما سيوضح أمره ان شاء الله تع ، وأما لدُ بالضمّ فاحذوثةٌ من لدُنْ قال الراجز

* يَسْتَوْعِبُ الْبَوَعَيْنِ مِنْ جَرِيرَةٍ * مِنْ لَدُنْ لَحْيَيْهِ إِلَى حُجُورِهِ *

والذى يدل على أنها منتقصة منها أنها لو كانت أصلاً على حبالها ولم تكن مخففة من لدن لكانت ساكنة على أصل البناء ومثله قولهم رَبِّ وَرَبِّ مَخْفَفَةٌ ومشددة أبقوا حركتها بعد الحذف ليكون ذلك دلالة على أنها منتقصة من غيرها وليست أصلاً قائماً بنفسه. ومن قال لَدُنْ بصم الفاء والعين فإنه أتبع ه الصم الصم بعد حذف اللام. ومن قال لَدُنْ بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون فإنه كسر النون لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة العين وذلك على أصل التقاء الساكنين ومن فتح النون فهو لالتقاء الساكنين وقصد التخفيف كَأَيِّنْ وَكَيْفَ. وأما من قال لَدُنْ بسكون الدال وفتح الفاء فإنه بناء على السكون بعد الحذف جعلها قائمة بنفسها. فان قيل ولم ينبت لَدُنْ ولم تكن معربة عند قيل لما لم يتجاوزوا بَلَدُنْ حَضْرَةَ الشَّيْءِ وَالْقُرْبَ منه ولم يتصرفوا فيه بأكثر من ذلك جرت مجرى الحرف ١. الموضوع بإزاء معنى لا يتجاوزهُ فنبيت لذلك كبنائه وأما عند فتوسعوا فيها وأوقعوها على ما بحضرتك وما يبعد وإن كان أصلها الحاضر فقالوا عندي مأل وإن كان غائباً في بلد آخر فلما دخلها من التمكن والتصرف ما ذكرناه فارتقت الحروف فأعربت لذلك. ومن الظروف يَبْنَ وَوَسَطَ وَسَوَى وَمَعَ وَدُونَ كُلُّهَا تلزمها الإضافة فأما يَبْنَ فهو ظرف من ظروف الأمانة بمعنى وَسَطَ ولذلك يقع خبراً عن الجثة نحو قولك الدار بين زيد وعمرو والمأل بين القوم وهي توجب الاشتراك من حيث كان معناها وَسَطَ وَالشَّرْكَ لا تكون من واحد وأما تكون بين اثنين فصاعداً نحو المأل بين الزيدَيْن والدار بين القوم فإن أضفتها إلى واحد وعطفت عليه بالواو جاز نحو المأل بين زيد وعمرو لأن الواو لا توجب ترتيباً ولو أتيت بالفاء فقلت المأل بين زيد وعمرو لم يحسن لأن الفاء توجب الترتيب وقصّل الثاني من الأول فأما قول امرئ القيس * يَبْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ * فقد عابه الأصمعي ورواه بالواو وحجته من رواه بالفاء أن الدخول وَحَوْمَلِ موضعان يشتمل كل واحد منهما على أماكن كالشَّامَ والعِرَاقَ فلو قلت عبد الله بين الدخول ٢. تريد بين مواضع الدخول لتمر اللام وصلح كما تقول سِرْنَا بين الشَّامَ والمراد بين مواضع الشَّامَ فعلى هذا قال بين الدخول أى بين مواضع الدخول ثم عطف بالفاء فقال فَحَوْمَلِ. وأما وَسَطَ فيكون اسماً وظرفاً فإذا أردت الظرف أسكنت السين وإذا أردت الاسم فتحت فنقول وَسَطَ رَأْسُكَ ذَهْنٌ إذا أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع أسكنت السين ونصبت لأنه ظرف وتقول وَسَطَ رَأْسُكَ ضَلَبٌ فتحت السين ورفعت لأنه اسم غير ظرف وتقول حفرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بئراً بسكون السين كان البئر في بعض الوسط

وتقول ضربت وَسَطَهُ لانه مفعول به ء وأما سَوَى وَسَوَاءَ مقصورا ومحدودا فبمعنى واحد وذلك أنك اذا قلت عندى رجلٌ سَوَى زيدٍ فعناه عندى رجلٌ مكان زيدٍ أى يسدّ مسدّه ولزم الاضافة لان معناه معنى غير وقد تقدم الكلام عليهما ء وأما مَعَ فهو ظرفٌ من ظروف الأمكنة ومعناه المصاحبة والذي يدل على أنه اسمٌ أنه اذا أُفرد نُونٌ فيقال جاءَ مَعًا وَأَقْبَلَ مَعًا وربما أدخلوا عليه حرف الجر قالوا جئتُ مِ مَعِهِ أى من عِنْدِهِ ولو كانت أداةً لكانت ساكنة الآخر على حدّ هل وقد وبّل ان لا علةٌ تُوجب الفتح وربما ذهب بها مذهب الحرف فسكن آخرها قال الشاعر

* قَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ * وإن كانت زيارتكم لما

لما اعتقد فيها الحرفية سكنها والقياس فيها أن تكون مبنية لفرط إيهامها كدُنْ وَحَيْثُ وأما أعربت ونصبت على الظرفية لانهم تصرفوا فيها على حدّ تصرفهم في عندٌ فيقولون مَعِيَ مَالٌ أى هو فى مِلْكِي ١. وإن كان غائباً كما يقال عندى مَالٌ ء وأما دُونَ فلها معنيان أحدهما الظرفية فى معنى المكان تشبيهاً بالمكان فيقال زيدٌ دُونَ عمرو فى الشرف والعلم وفى الخبر ونحو ذلك جعل هذه الاشياء منازل يعلو بعضها بعضاً كالأماكن التى بعضها أعلى من بعض وجعل بعض الناس فى موضع من الشرف او من العلم وهذه لا تكون الا ظرفاً منصوبة ء والموضع الآخر لدُونَ أن تكون اسماً صفةً بمعنى حقيرٍ ومستردل فتقول ثوبٌ دُونَ أى رَبِىَّ ويقال هذا دُونَكَ أى حقيرك ومستردلٌك ويمكن ان يكون هذا القسم هو ١٥ الاول واستعمل اسماً توسعاً لضرب من التأويل لأنك اذا جعلته فى مكانٍ أسفل من مكانك صار بمنزلة أسفل وتحت وأسفل وتحت قد يجوز رفعهما فى الشعر قال لبيد

* فَعَدَتْ كِلَا الْفَرْجَيْنِ نَحْسَبُ أَنَّهُ * مَوَلَى الْخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا *

على ان أسفل اذا كان نقيض أعلى كان متمكناً تقول هذا أسفل للحائط وهذا أعلاه كما تقول هذا رأسه وهذا آخره ء

٢. قال صاحب الكتاب وغير الظروف نحو مِثْلٍ وَشِبْهِهِ وَغَيْرٍ وَبَيِّدٍ وَقَيِّدٍ وَقَدًّا وَقَابٍ وَقَيْسٍ وَأَيٍّ وَبَعْضٍ وَكُلٍّ وَكِلَا وَذُوٍّ وَمَوْتَنَةٍ وَمِثْنَةٍ وَمَجْمُوعَةٍ وَأُولُوٍّ وَأُولَاتٍ وَقَدْ وَقَطَّ وَحَسَبُ ء وغير اللازمة نحو ثوبٍ ودارٍ وقَيسٍ وغيرها مما يضاف فى حالٍ دون حالٍ ء

قال الشارح اعلم ان من الاسماء أسماء غير ظروف تصاف الى ما بعدها وهى على ضربين لازمة للاضافة وغير لازمة فاللازمة نحو مِثْلٍ وَشِبْهِهِ وَنَحْوٍ وَغَيْرٍ ونحوها مما ذكرها صاحب الكتاب وأما مِثْلٌ وَشِبْهُ فبمعنى

واحدٍ وغيرَ وَبَيِّدَ بمعنى واحدٍ وقِيدَ وَقَدَّأَ وَقَابَ وقَيْسُ بمعنى مقدارِ الشيءِ يقالُ بيني وبينه قيدٌ رَمَحَ وَقَابَ رَمَحَ وقَيْسُ رَمَحَ قالَ اللهَ تَعَالَى قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى وقَيْسُ رَمَحَ بمعنى قَدَّرَ رَمَحَ والقَدَّرُ بالقَمْعِ والسكونِ واحدٌ وهو مَبْلَغُ الشيءِ فهذه الأسماءُ كُلُّها تلزمُ الإضافةَ ولا تُفارقُها وإذا أُفردتْ كان معناها على الإضافةِ ولذلك لا يحسنُ دخولُ الالف واللامِ عليها فلا يقالُ المِثْلُ ولا الشِبْهُ ولا الكُلُّ ولا البَعْضُ ٥ لأنَّ ذلكَ كالجمعِ بينِ الالف واللامِ ومعنى الإضافةِ من جهةٍ تضمُّنها معنى الإضافةِ فصارت الإضافةُ فيها كالملفوظِ بها وذلكَ من قِبَلِ أنَّ مِثْلًا يقتضى مِثَالًا وشِبْهًا يقتضى مُشَبَّهًا بهِ وكذلك سائرُها من نحو قيدٍ وقَدَّأَ وَقَابَ وقَيْسُ كُلُّها مقاديرٌ لا تُذكرُ إلَّا مع المقدَّرِ بهِ ، وكذلك أَيْ وبَعْضٌ وكُلٌّ وكِلَا الإضافةُ فيها لازمةٌ أمَّا أَيْ فَإنَّها اسمٌ مبهمٌ يقعُ على كلِّ شيءٍ مِمَّنْ يعقلُ وما لا يعقلُ من حيوانٍ وغيرِهِ فافتقرَ إلى الإضافةِ للإيضاحِ كافتقارِ الموصولِ إلى الصلَّةِ وفي بعضِ ما أُضيفتِ إليه فإذا قلتُ أَيْ القومُ كانت ١٠ من القومِ وإذا قلتُ أَيْ الثيابُ فهي من الثيابِ فلزومُها الإضافةُ لذلكِ وبَعْضٌ يُفيدُ البعْضيَّةَ فهو يقتضى الشيءَ المَبْعُوضَ وكُلٌّ اسمٌ لأجزاءِ الشيءِ فهو يقتضى المَجْزَأَ وكِلَا اسمٌ مفردٌ عندنا معناه التثنيةُ ولا يدلُّ بلفظه على جنسٍ ذلكَ المثنى فلزمتِ إضافتهُ إلى جنسه ليُعْلَمَ نحو جاعني كِلَا أَخَوَيْكَ ورَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ ومررتُ بكِلَا أخويك ويكونُ تأكيدًا للمثنى نحو جاعني الرجلانِ كِلَاهُمَا ورَأَيْتُ الرجلَيْنِ كِلَيْهِمَا ومررتُ بالرجلَيْنِ كِلَيْهِمَا فتلزمُ إضافتهما إلى ضميرِ المؤكِّدِ ليُعْلَمَ أنَّها تأكيدٌ له وليسَتْ اسمًا شائعًا بخلافِ ١٥ أَجْمَعَ وَأَجْمَعَيْنِ ونحوِهما فَإنَّها لا تلي العوَامِلَ ولا تكونُ إلَّا تأكيدًا فَاستغْنَتْ عن الإضافةِ ، ومنها ذُو التي بمعنى صاحبٍ فَإنَّكَ تقولُ هذا رجلٌ ذُو مالٍ ورَأَيْتُ رجلًا ذَا مالٍ ومررتُ برجلٍ ذِي مالٍ أى صاحبٍ مالٍ وتقولُ في التثنيةِ هذانِ رجلانِ ذَوَا مالٍ وأصلُهُ ذَوَانِ وإنَّما حُذِفَتْ نونُهُ للإضافةِ وفي النصبِ والجَرِّ نحو رأيتُ رجلَيْنِ ذَوَى مالٍ ومررتُ برجلَيْنِ ذَوَى مالٍ وتقولُ في الجمعِ هؤلاءِ رجالٌ ذَوُو مالٍ ورَأَيْتُ رجالًا ذَوَى مالٍ ومررتُ برجالٍ ذَوَى مالٍ وأصلُهُ ذَوُونَ وذَوِينَ لأنَّه جمعُ سَلَامَةٍ وإنَّما حُذِفَتْ نونُهُ للإضافةِ وإنَّما جُمِعَ ٢٠ جمعُ السَلَامَةِ لأنَّه وُصِفَ بهِ من يعقلُ فجرى مجرى مُسلمينَ وصالحينَ وتقولُ في المؤنثِ ذَاتٌ نحو هذه امرأةٌ ذَاتُ جَمَالٍ ومالٍ والتثنيةُ ذَوَانَا قالَ اللهَ تَعَالَى ذَوَانَا أَفَنَانٍ والجمعُ ذَوَاتٌ وأولواي جمعُ سَلَامَةٍ والواحدُ ذُو قالَ اللهَ تَعَالَى نَحْنُ أُولُوا قُوَّةً وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وقالَ تعالى أُولَى أَجْحَحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ والمؤنثُ أُولَاتُ قالَ اللهَ تَعَالَى وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ جاءَ الجمعُ ههنا على غيرِ واحدِهِ المستعملِ وقياسُ واحدِهِ أَلْ مِثْلُ عِمٍ وشيخٍ فهي في السَلَامَةِ بمنزلةِ المذاكِيرِ والملاحِ في التفسيرِ جاءَ على ما لم

يُستعمل وأما لزومته الإضافة لأن المضاف اليه هنا هو المقصود وذلك أنهم أرادوا وصف الأسماء بالأجناس نحو هذا رجلٌ مألٌ فلم يسع ذلك فأتوا بذي التي بمعنى صاحب وأضيفت إلى اسم الجنس وجعلوها وصلةً إلى وصف الأسماء بالأجناس كما كانت أي وصلةً إلى نداء ما فيه الالف واللام وكانت الإضافة لازمةً كما كان النعت لازماً للشيء في النداء نحو يا أيها الرجل ويا أيها الغلام ومن ذلك قد وقط وحسب كلها بمعنى واحد ألا أن قد وقط مبنيان على السكون وحسب معربةٌ وذلك من قبل أن قد وقط وقعاً موقع فعل الأمر في أول أحوالهما فبنياً كبنائه تقول قدك درهمان وقطك ديناران أي اكتف بذلك وأقطع وحسب اسم متمكن أريد به معنى الفعل بعد أن وقع منصرفاً ولم يوقع موقع الفعل في أول أحواله ألا ترى أنك تقول أحسبني الشيء إحساباً أي كفاً ويقال هذا لك حساب أي كاف قال الله تع جزاء من ربك عطاءً حساباً فأنصرف حسب ولم يبين كبناء قد وقط واشتقاق قد من قددت الشيء واشتقاق قط من قططت الشيء إذا قطعته فأصلهما لذلك التثقيب وأما خففتا بحذف لاميهما وغلب عليهما التخفيف لكثرة استعمالهما وأما لزمت هذه الأسماء الإضافة لأنها واقعة موقع فعل الأمر وفعل الأمر لا بد له من فاعل ولم تكن هذه الأسماء مما يرفع فأضيفت إلى الفاعل فإذا قلت قدك وقطك فكأنك قلت اكتف وأقطع فالفاعل مضمر وإذا قلت قد زيد أو قط عمرو فكأنك قلت ليكتف زيد أو عمرو بذلك وقد يدخل قد وقط نون الوقاية فيقال قدني وقطني لحافظة على ما سكونهما وصيانة لآخرهما عن الكسر كما قالوا ميني وعني فأتوا فيهما بنون الوقاية قال الشاعر

* اَمْتَلًا لِحَوْضٍ وَقَالَ قَطْنِي * مَهْلًا رَوِيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي *

وقال الآخر * قدني من نصير الحبيبين قدني * فأتى بنون الوقاية وتركها وربما استعملوا قط وحسب مفردتين من غير إضافة فقالوا رأيته مرة واحدة فقط وأعطاني ديناراً فحسب أي اكتف بذلك وأقطع والإضافة أكثر وأغلب فأعرفه وأما الإضافة غير اللازمة ففي أكثر الأسماء نحو ثوب ودار وغيرها من الأسماء المنكورة مما يضاف في حال دون حال وذلك على حسب إرادة المتكلم فإذا قال رأيت ثوباً فقد أخبر عن واحد من الثياب غير معين وكذلك رأيت داراً وإذا قال رأيت ثوباً فقد أخبر عن ثوب من هذا الجنس دون غيره فهو أخص من الأول وإذا قال ملكت دار زيد فقد أخبر عن واحدة بعينها معرفة فأعرفه

فَتَى الْعَائِدَ حِينَ عَنَى اثْنَيْنِ وَلَا يَكُونُ مَنْ فِي قَوْلِكَ أَيَّ مَنْ رَأَيْتَ أَفْضَلَ إِلَّا مَوْصُولَةً لَا غَيْرُ وَالْعَائِدُ
مَحْذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ رَأَيْتَهُ كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا وَالْمَعْنَى بَعَثَهُ وَلَا يَكُونُ مَنْ اسْتَنْفَهَامَا
هِنَا وَلَا جَزَاءَ لِأَنَّ أَيًّا لَا يَصَافُ إِلَى الْجَمَلِ، فَلَمَّا تَمَثَّلَهُ بِأَيِّ الَّذِي لَقِيتَ أَكْرَمَ فَفِيهِ نَظَرٌ وَالصَّوَابُ أَيُّ
الَّذَيْنِ أَوْ الَّذِينَ بَلَّغْتَ التَّشْبِيهَ أَوْ لِلْجَمْعِ وَإِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ عَنْهُ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ فُجَّازَةٌ أَنَّ الَّذِي قَدْ
ه يَرَادُ بِهَا الْكَثْرَةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِ فَعَبَدَ
الصُّبَيْرُ إِلَى الَّذِي مَرَّةً مَفْرَدًا وَمَرَّةً مَجْمُوعًا كَمَا كَانَ فِي مَنْ كَذَلِكَ وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الَّذِي، وَلَوْ قُلْتُ أَيُّ
زَيْدٍ أَحْسَنُ فُجَّازَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَرِيدَ النِّكَرَةَ مُشَارِكًا لَهُ فِي اسْمِهِ فَأَجْرَاهُ لِمَجْرَى الْأَنْوَعِ نَحْوِ
رَجُلٍ وَفَرَسٍ كَمَا أَجْرَاهُ كَذَلِكَ وَأَدْخَلَ عَلَيْهِ الْآلِفَ وَاللَّامَ فِي قَوْلِهِ

* بَعْدَ أَمْ الْعَجْرُ مِنْ أَسِيرِهَا * حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا *

١٠. وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنْ يَرِيدَ أَيُّ شَيْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ أَحْسَنُ أَعْيَنُهُ أَمْ أَنْفُهُ أَمْ حَاجِبُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَلَمَّا قَوْلُهُمْ
أَيُّي وَأَيُّكَ كَانَ شَرًّا فَأَخْرَاهُ اللَّهُ فَأَصَافَ أَيًّا إِلَى الْمَصْرُورِ الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ النَّفْسِ وَهُوَ مَعْرُوفَةٌ فَلَمَّا سَوَّخَ ذَلِكَ
أَنَّهُ عَظِفَ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ بِالْوَاوِ وَالْوَاوُ لَا تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ وَأَمَّا تَجْمَعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ
أَوْ الْأَشْيَاءِ فَقَطْ وَصَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ كَأَنَّكَ قُلْتَ أَيُّنَا فَهُوَ كَقَوْلِكَ أَخْرَجَ اللَّهُ الْكَاذِبَ مَتَى
وَمَنْكَ وَالْمُرَادُ مَتَى وَكَقَوْلِكَ هُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ وَالْمُرَادُ بَيْنَنَا وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ أَيُّنَا فَقَدْ اشْتَرَكَا
١٥. فِي أَيِّ وَإِذَا قُلْتَ أَيُّي وَأَيُّكَ فَقَدْ أَخْلَصْتَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَهُوَ أَبْلَغُ، فَلَمَّا بَيْتُ الْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ
* فَأَيُّي مَا وَأَيُّكَ كَانَ شَرًّا الْخ * وَبَعْدَهُ

* وَلَا وَلَدَتْ لَهُمْ أَبَدًا حَصَانٌ * وَخَالَفَ مَا يُرِيدُ إِذَا بَغَاها *

فَالشَّاهِدُ فِيهِ إِفْرَادُ أَيُّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَإِخْلَاصُهُ لَهُ تَوْكِيدًا وَالْمُسْتَعْمَلُ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِمَا مَعًا
فَيُقَالُ أَيُّنَا وَالْمُرَادُ أَيُّنَا كَانَ شَرًّا مِنْ صَاحِبِهِ فَتَقِيدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا أَيُّ أَعْمَاءِ اللَّهِ وَالْمَقَامَةُ جَمَاعَةٌ
٢٠. النَّاسِ وَقَوْلُهُ لَا يَرَاهَا أَيُّ يَعْصِي عَنْ رُؤْيَيْنِهِمْ، وَيُرْوَى إِلَى الْمُنْبِيَةِ أَيُّ جَاءَتْهُ الْمُنْبِيَةُ وَيَدْعُو عَلَيْهِمْ فِي الْبَيْتِ
الثَّانِي بِإِنْقِطَاعِ النَّسْلِ وَمِثْلُهُ قَوْلُ جُمَيْجٍ

* وَفَدَ عَلِمَ الْأَقْوَامُ أَيُّي وَأَيُّكُمْ * بَنَى عَامِرٌ أَوْفَى وَفَاءً وَأَكْرَمَ *

وَقَوْلُ خِدَاشِ بْنِ زُهَيْرٍ

* لَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرِّجَالُ تَنَاهَزُوا * أَيُّي وَأَيُّكُمْ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ *

قال صاحب الكتاب وأى أضافته الى اثنتين فصاعداً اذا اضيف الى المعرفة كقولك أى الرجلين وأى الرجال عندك وأيهما وأيهم وأى من رأيت أفضل وأى الذين لقيت أكرم وأما قولهم أئبى وأئيك كان شراً فأخزاه الله فكقولك أخزى الله الكاذب متى ومنك وهو بينى وبينك المعنى أئنا ومنا وبيننا قال ه العباس بن مرداس

* فأبى ما وأئيك كان شراً * فقيد الى المقامة لا يراها *

وإذا اضيف الى النكرة اضيف الى الواحد والاثنتين والجماعة كقولك أى رجل وأى رجلين وأى رجال، ولا تقول أيا ضربت وأبى مررت ألا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه كقوله تعالى أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى، ولاستجابته الاضافة عوضاً منها توسيط المقام بينه وبين صفته في النداء،
١. قال الشارح اعلم ان أيا إنما تقع على شىء في بعضه وذلك قولك أى أخويك زيد فقد علمت ان زيدا احدهما ولم تدّر أيهما هو وفي الكلام على ثلاثة أصرب الاستفهام والجزاء ومعنى الذى فإذا كانت استفهاما او جزاء كانت تامة ولم تحتج الى صلة إنما تحتج الى الصلة اذا كانت موصولة لا غير كما تحتج الى الذى ومن وما اذا كانت موصولة وفي موضوعة على الاضافة لأنها في الاحوال الثلاثة بعض ما أضيفت اليه فلا تُفيد ألا بذكر المضاف اليه وهذا المعنى يوجب أن لا يكون المضاف اليه إلا ما ينبغى، ولا تقتضى جوابا ألا اذا كانت استفهاما وجوابها التعيين لأنها في الاستفهام مفسرة بالهمزة وأم فاذا قلت أى الرجلين عندك فعناه أريد عندك ام عمرو فكما يلزم للجواب في الهمزة وأم اذا قلت أريد عندك ام عمرو والتعيين فتقول زيد او عمرو ولا يكفى لا او نعم كذلك يلزم فى أى لان المعنى واحد ولو قلت هل زيد منطلق ام عمرو او نحوها من أدوات الاستفهام لم يكن لأى ههنا مدخل فذلك كانت أى واقعة على كل جملة اذا كانت بعضا لها، فعلى هذا يجوز اضافتها الى المعرفة والنكرة
٢. فاذا أضيفت الى المعرفة وجب أن تكون تلك المعرفة مما ينبغى وذلك بأن تكون المعرفة اما تنبيه او جمعا نحو قولك أى الرجلين عندك وأى الرجال وأيهما رأيت وأيهم مررت به وتقول أى من رأيت أفضل لان من قد تعنى بها الكثرة وإن كان لفظها واحدا قال الله تع ومنهم من يستمع إليك وقال ومنهم من يستمعون إليك فحمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى ومنه قول الشاعر
* تعش فإن عاهدتني لا تخونني * تكن مثل من يا زئب يصطحبان *

وصار ذلك كقولك زيدٌ وعمرو قَامَا كما تقول الريدان قَامَا ولا يجوز مثله في حال الاختيار والسعة ألا ترى أنك لا تقول كَلَا أخيك وأبيك ذَاهِبٌ كما لم يجز كُلُّ عبدِ الله وأخيه وأبيه ذَاهِبُونَ ، ولو قلت كَلَا زيدٌ وعمرو جاعني لم يجز في الشعر ولا غيره لأنك كنت تصيف كلا إلى مفردٍ مخصوصٍ وأما يضاف إلى اثنين أو إلى مفرد في معنى التثنية أو إلى لفظٍ مشتركٍ بين التثنية والجمع فاعرفه ، وقوله وحكمه إذا

هـ اضيف إلى الظاهر أن يُجْرَى مُجْرَى عَصَا وَرَحَى يريد أن آخره يكون بالالف إذا اضيف إلى ظاهر في حال الرفع والنصب والجر وهو القياس لأنه عندنا اسم مفردٌ ومقصودٌ كعصا ورحى ولا إشكال في ذلك على أصلنا أما الاشكال على أصل الكوفيين لأنها عندهم تثنيةٌ صحيحةٌ ، وقوله وإذا اضيف إلى المصغر أن يُجْرَى مُجْرَى المثنى يعني أن ألفه تنقلب ياء في حال النصب والجر كما تنقلب في التثنية فتقول جاعني أخواك كلاهما ورأيت أخويك كليهما ومررت بأخويك كليهما تثبت الالف في حال الرفع ١. وتنقلب ياء في حال النصب والجر كما أن التثنية كذلك ألا أن انقلابها في التثنية للأعراب واختلاف العامل وانقلابها في كلا وكلتا لا للأعراب بل للحمل على لَدَا وَعَلَى على ما تقدم ، ومن العرب من يجرى في كلا وكلتا على القياس فيُقَرَّر الالف بحالها ولا يقلبها لا مع ظاهر ولا مضمر فاعرفه ،

فصل ١١٨

هـ قال صاحب الكتاب وَأَفْعَلُ التفصيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه أي تقول هو أفضل الرجلين وأفضل القوم وتقول هو أفضل رجلٍ وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجالٍ والمعنى في هذا إثبات القُصْل على الرجال إذا قُصِلوا رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعةً جماعةً ،

قال الشارح وَأَفْعَلُ الذي يراد به التفصيل يضاف إلى ما بعده وحكمه في الاضافة حكمُ أي لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه نحو قولك زيدٌ أفضل الناس وأفضل القوم أضفته إليهم لأنه واحدٌ منهم وتقول ٢. حمارك أقره للخمير وعبدك خير العبيد فاضافةُ أَفْعَلُ إلى ما بعده اضافةُ البعض إلى الكل والواحد إلى الجنس ولو قلت عبدك أحسن الأحرار وحمارك أقره البغال لم يجز لأنك لم تُصِفْهُ إلى ما هو بعض له وأما وجبت اضافته إلى ما هو بعض له لأنك إذا أردت تفصيل الشيء على جنسه فلم يكن بدٌّ من أن تُصِفْهُ إلى الذي تُفَصِّلُهُ عليه ليُعْلَمَ أنه قد فصل أمثاله من ذلك للجنس ولو أردت تفصيله على غير جنسه لَأَتَيْتَ مِنْ فَاصِلَةٍ له عن الاضافة ويكون الأول في حكم المنون فقلت عبدك أحسن من

الأحرار وجمارك أفره من البغال ، والذي يدل على أن الأول في حكم المنون ألا أنه لا ينصرف لوزن الفعل والصفة أنه إذا نقص عن وزن الفعل يدخله التنوين نحو قولك عبدك خير من الأحرار وبغلك شر من الحبير لما حذفت الهمزة تخفيفاً نقص الاسم عن لفظ الفعل فأنصرف والذي يدل على أن ما لا ينصرف في حكم المنون وإن لم يكن فيه تنوين قولك هؤلاء حواج بيت الله وضارب زيداء ، واعلم أن إضافة أفعال هذه التي يراد بها التفضيل من الإضافات المنفصلة غير المختصة فلا تفيد تعريفاً لأن النية فيها التنوين والانفصال لتقديرها فيها من وأما كانت من فيها مقدرة لأن المراد منها التفضيل فإذا قلت زيد أفضل من عمرو فقد زعمت أن فضل زيد ابتدأ من فضل عمرو راقياً صاعداً في مراتب الزيادة فعلم بهذا أنه أفضل من كل من كان مقداره فضله كفضل عمرو وأنه علا من هذا الابتداء ولم يعلم موضع الانتهاء كما تقول سار زيد من بغداد فعلم المخاطب ابتداء مسيره ولم يعلم أين انتهى فلما كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل على مقدار الفضل عليه وكل من كان في منزلته لم يكن بد من الدلالة على هذا المعنى وقد يجذف من اللفظ تخفيفاً ويضاف الاسم الأول إلى الثاني وهي مرادة مقدرة وإذا كانت من مقدرة فصلته مما قبله فذلك كانت إضافته منفصلة ولا يضاف إلا إلى ما هو بعضه نحو قولك زيد أفضل الرجال لأنه واحد منهم ، وتقول هو أفضل رجل وأصله أفضل الرجال ألا أنك خففت فنزعت الالف واللام وغيّرت بناء الجمع إلى الواحد الشائع دالاً على السمع ١٥ معني عن لفظ الجمع الدال على ذلك المعنى وإن أنيت بالالف واللام والجمع فقد خففت وجئت بالأصل وأعطيت الكلام حقه وإن أقرت التخفيف والاختصار اكتفيت بالواحد المنكور لأنه يدل على الجنس فكان كقولك أفضل الرجال إذ المراد بالرجال الجنس لا رجالاً معهودون فهو كقولهم أهلك الناس الدرهم والدينار أي جنس الدراهم والدنانير ، ومثل ذلك في ترك الالف واللام والاستغناء عن الجمع بالواحد المنكور قولك كل رجل والمراد الرجال ومثله قولهم عشرون درهما والمراد من الدراهم ، وتقول ٢ هما أفضل رجلين وهم أفضل رجال والمعنى أنهما يفضلان هذا الجنس إذا ميزوا رجلين ورجلين ويفصلونه إذا ميزوا جماعة جماعة فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وله معنيان أحدهما أن يراد أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو و هم فيها شركاء والثاني أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف لا للتفصيل على المضاف إليهم لكن لجرد التخصيص كما يضاف ما لا تفصيل فيه وذلك نحو قولك الناقص والأشج أعداء بني مروان

كَانَكَ قُلْتَ عَادِلًا بَنِي مَرْوَانَ فَأَنْتَ عَلَى الْأَوَّلِ يَجُوزُ لَكَ تَوْحِيدُهُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَأَنْ لَا تَوَثِّقَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَتَجِدَنَّاهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ وَعَلَى الثَّانِي لَيْسَ لَكَ إِلَّا أَنْ تُثْنِيَهُ وَتَجْمَعَهُ وَتَوَثِّقَهُ،

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ أَفْعَلَ عَلَى صَرِيحٍ أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ مَصَافًا إِلَى جَمَاعَةٍ هُوَ بَعْضُهُمْ تَزِيدُ صِفَتُهُ عَلَى صِفَتِهِمْ وَجَمِيعُهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي الصِّفَةِ فَتَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ فَهُوَ أَحَدُ الْقَوْمِ وَلَمْ يَشْرَكَهُ فِي الْفَضْلِ الْمَذْكُورِ يَزِيدُ فَضْلَهُ عَلَى فَضْلِهِمْ وَالَّذِي قَضَى بِذَلِكَ كَلِمَةُ أَفْعَلَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مَقْدَرَةً بِالْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ فَإِذَا قُلْتَ زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ فَالتَّقْدِيرُ أَنَّهُ يَزِيدُ فَضْلَهُ عَلَيْهِمْ أَوْ يَرْجَحُ فَضْلَهُ وَالرَّحْجَانُ أَمَّا يَكُونُ بَعْدَ التَّسَاوِي وَكَذَلِكَ لَفْظُ الزِّيَادَةِ يَقْتَضِي مَزِيدًا عَلَيْهِ فَلِذَلِكَ مِنَ الْمَعْنَى اشْتَرَطُوا الشَّرْكَةَ فِي الصِّفَةِ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ اشْتِرَاطَ الْإِشْتِرَاقِ فِي الصِّفَةِ لَا يَلِزُمُهُ وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ ابْنُ الْعَمِّ أَحَقُّ بِالْمِيرَاثِ مِنْ ابْنِ الْحَالِ وَإِنْ كَانَ لَا حَقَّ لَابْنِ الْحَالِ فِي الْمِيرَاثِ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا وَإِنْ كَانَ لَا خَيْرَ فِي مُسْتَقَرِّ أَهْلِ النَّارِ وَلَا حُسْنٍ فِي مَقِيلِهِمْ، وَهَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لِأَنَّ ذَلِكَ جَاءَ عَلَى زَعْمِهِمْ وَاعْتِقَادِهِمْ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ مُطْلَقَ الْقَرَابَةِ يُوجِبُ الْمِيرَاثَ سَوَاءً كَانُوا مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ أَوْ الْعَصَبَاتِ فَقِيلَ ابْنُ الْعَمِّ أَحَقُّ بِالْمِيرَاثِ مِنْ ابْنِ الْحَالِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا جَاءَ عَلَى زَعْمِهِمْ وَاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ مَقِيلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ حَسَنٌ وَمُسْتَقَرُّهُمْ جَمِيلٌ فَقَالَ إِنْ نَزَلْنَا مَعَكُمْ نُزُولٌ نَظَرِ فَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ١٥ وَأَحْسَنُ مَقِيلًا، وَالثَّانِي أَنَّ تَوَخُّدَ الزِّيَادَةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ إِلَى ابْتِدَائِهَا وَلَا أَنْتَهَائِهَا وَتَصْصِيرٍ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ بِمَنْزِلَةِ الْفَاضِلِ إِلَّا أَنَّ فِي الْأَفْضَلِ مِبَالِغَةً لَيْسَتْ فِي الْفَاضِلِ وَتُصَيِّفُهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ لَا لَتَفْصِيلِهِ عَلَيْهِمْ وَتَقْدِيرٍ مِنْ عَلَى مَا كَانَ فِي الْأَوَّلِ لَكِنْ لِلتَّخْصِصِ كَمَا تَكُونُ إِضَافَةٌ مَا لَا تَفْصِيلَ فِيهِ فَتَقُولُ أَفْضَلُكُمْ كَمَا تَقُولُ فَاضِلُكُمْ أَيْ الْفَاضِلُ الْمُخْتَصُّ بِكُمْ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمُ النَّاقِصُ وَالْأَشْجُّ عَدْلًا بَنِي مَرْوَانَ فَقَوْلُهُمْ عَدْلًا هَهُنَا بِمَعْنَى الْعَادِلِينَ مِنْهُمْ أَلَا تَرَى أَنَّهُ ثَنَاءٌ وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ التَّفْصِيلَ لَكَانَ مُوَحَّدًا ٢. عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَالْأَشْجُّ هَهُنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ وَكَانَ يُقَالُ لَهُ أَشْجُّ بَنِي أُمَيَّةَ مِنْ أَجْلِ شَجَّةٍ حَافِرٍ دَابَّةٍ كَانَتْ حَبَّهَتْهُ وَكَانَ عَدْلًا أَهْلَ زَمَانِهِ وَأُمُّهُ أُمُّ عَاصِمٍ بِنْتُ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ يَقُولُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِنَّ مِنْ وَلَدِي رَجُلًا بَوَّجَّهَهُ أَثَرُ يَمَلُّهُ الْأَرْضَ عَدْلًا كَمَا مُلَأَتْ جَوْرًا وَمَا نَفَقَحَهُ حِمَارٌ بِرِجْلِهِ فَأَصَابَ جَبْهَتَهُ وَأَثَرُ فِيهَا قَبِيلَ هَذَا أَشْجُّ بَنِي أُمَيَّةَ يَمْلِكُ وَيَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا فُلُكُ بَعْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ سَنَةً سِتٍّ وَتِسْعِينَ وَكَانَتْ وَلَايَتُهُ سَنَتَيْنِ وَتِسْعَةً أَشْهُرًا، وَالنَّاقِصُ هُوَ يَزِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ

ابن يزيد بن عبد الملك بن مروان وفي الخلافة ستة أشهر أو أقل وفي سنة ست وعشرين ومائة وكان عادلاً مُنْكَرًا لِلْمُنْكَرِ وهو الذي قتل ابن عمه الوليد إذ كان مُسْرِفاً على نفسه وكان يقال له الناقص لأنه نقص من أرزاق الجُند وحطّ منها يقال نقصته فأنا ناقصه ونقص الشيء فهو ناقص يكون متعدياً وغير متعدّ، فالنوع الأول منهما لا يُنتهى ولا يُجمع ولا يُؤنث لأنه مقدّر بالفعل والمصدر فإذا قلت زيدٌ أفضلُ القوم ه كان معناه يزيد فضله عليهم فكل واحد من الفعل والمصدر لا يصح تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه فكذلك ما كان في معناها ولذلك لا يدخله ألف ولا م قال الله تع وتجدّتهم أحرص الناس على حيوة فوحد وإن كانوا جماعة، وقال بعضهم إنما لم يُثنَّ أفعُل ولم يُجمع ولم يُؤنث لأنه مضارع لبعض الذي يقع للتذكير والتأنيث والواحد والاثني والجمع إذ كان بعضاً لما اضيف إليه ولا يكون إلا نكرة كما أن الفعل كذلك إذ حلّ محله، وقال الكوفيون إذا اضيف على معنى من فهو نكرة وهو رأى أُنَى على ١. وإذا اضيف على معنى اللام فهو معرفة وقال البصريون هو معرفة بالاضافة على كل حال ألا أن يضاف الى نكرة، وأما النوع الثاني فإنك تُثنيّه وتجمعه وتؤنثه وتدخل فيه الألف واللام فتقول زيدٌ الأفضلُ أباً والأكرمُ خالاً وتقول في التثنية هما الأفضلان وفي الجمع هم الأفضلون والأفاضلُ قال الله تع قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً ويكون بناء المؤنث على غير بناء المذكر فتقول هندُ الفضلى وفي التثنية الفضليان وفي الجمع الفضلياتُ والفصل كما تقول الفاضلُ والفاضلةُ والفاضلان ولا يصح دخول من فيه لا تقول ١٥ الأفضل منك لأن من إنما يُؤنث بها إذا كان أفضل بمعنى الفصل فتدخل لابتداء الغاية التي منها ابتداء الفصل فإذا نقلته الى الذات بطل ذلك المعنى فأما قوله

* وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصّاً * وإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ *

فإن منهُم لا يتعلّق بالأكثر الملفوظ بها ويجتمل أمرين أحدهما أن يتعلّق بأكثر محذوفة دلّ عليها قوله بالأكثر كأنه قال ولست بالأكثر بأكثر منهم لأنه إذا جاز أن تقول زيدٌ الأفضلُ أباً جاز أن تقول ٢. زيدٌ أفضلُ أباً لأن كل واحد يدلّ على الآخر والثاني أن يكون معناه التبيين فيتعلّق بمحذوف كأنه قال أعني منهم ويكون المعنى ولست بالأكثر من قبيلتك أي فيهم من هو أكثر منك،

قال صاحب الكتاب وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقر بكم متى مجالس يوم القيمة أحاسنكم أخلاقاً الموطون أكنافاً الذين يألّفون ويؤلّفون ألا أخبركم بأبغضكم إلى وأبعدكم متى مجالس يوم القيمة أسوأكم أخلاقاً الثرثارون المتفهبون،

قال الشارح هذا الحديث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بحث فيه على حسن الخلق ولين الجانب فاللوطون الذين من قولهم وطأت الفراش أي لبينته ومهدته والأكناف جمع كنف وهو الجانب ومنه كنف الطائر جناحه وقوله الذين يألغون ويولغون أي يصاحبون الناس بالمعروف فيرغب في محبتهم لبيهم ويرفقهم من قوله المؤمنون قينون لينون أي منقادون وقوله الثرثارون المتغيبون يريد الذين يكثرون الكلام ويتكلمون فيه فيخرجون عن القصد والحق يقال رجل ثرثار وهو المكثار في الكلام ومنه عين ثرة وثرارة إذا كانت واسعة الماء ويقال الثرثار نهر بعينه كأنه سمي بذلك لكثرة مائه وليس الثرثار من لفظ الثرة إنما هو من بعض حروفه إنما هو كسبسط وسبطر ودمث ودمثر فثرة من باب حب ودر وثرارة من باب زلزل وققل والمتغيب هو الذي يتوسع في كلامه ويغف به فيه وقد جاء تفسير الحديث فيه قيل ما المتغيبون قال المتكثرون وكأنه يؤول إلى الأول لأنه يكون ١. من التثنية والشاهد فيه أنه وحد أحبكم وأقربكم لأنه أراد المعنى الأول وهو أفعل الذي بمعنى التفصيل لأنه يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وجمع أحاسنكم وهو جمع أحسن لأنه لم يرد به التفصيل وإنما المراد به الذات نحو الحسن وكذلك أبغضكم وأقربكم وحدهما لأن المراد بهما التفصيل وجمع أساؤكم وهو جمع أسوأ لأنه بمعنى السيء.

قال صاحب الكتاب وعلى الوجه الأول لا يجوز أن تقول يوسف أحسن أخوته لأنه لما أضفت الإخوة إلى ضميره فقد أخرجته من جملتهم من قبل أن المضاف حقه أن يكون غير المضاف إليه ألا ترى أنك إذا قلت هؤلاء إخوة زيد لم يكن زيد في عداد المضافين إليه وإذا خرج من جملتهم لم يجز إضافة أفعل الذي هو هو إليهم لأن من شرطه إضافته إلى جملة هو بعضها وعلى الوجه الثاني لا يمتنع ومنه قول من قال لنصيب أنت أشعر أهل جلدتك كأنه قال أنت شاعرهم.

قال الشارح قد تقدم قولنا أن أفعل على ضربين أحدهما أن يكون بمعنى الفعل نحو زيد أفضل القوم ٢. أي أفضلهم والثاني أن يكون من صفات الذات بمعنى الفاضل فيهم فإذا قلت زيد أفضل القوم وأردت تفصيله عليهم فلا بد من تقدير من فيه وإن لم تكن ملفوظا بها لأن التفصيل لا بد أن يذكر فيه ابتداء الغاية التي منها بدء الفصل راقياً وذلك إنما يكون بمن فإن أظهرتها فهو حق الكلام وإن حذفها فليعلم المخاطب أن التفصيل لا يقع إلا بها ألا أنك إذا أظهرتها فقد فصلته على غيره وإذا أضفته ولم تأت بمن كنت قد فصلته على جنسه الذي هو بعضه وإن قد علم أن أفعل إنما يضاف إلى

ما هو بعضه فليُعلم أنه لا يجوز أن تقول يوسف أحسن إخوته وذلك أنك إذا أضفت الإخوة الى ضميره خرج من جملتهم وإذا كان خارجاً منهم صار غيرهم وإذا صار غيرهم لم يجز أن تقول يوسف أحسن إخوته كما لا يجوز أن تقول اليافوت أفضل الرجاء لأنه ليس من الرجاء فحينئذ يلزم من المسئلة أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع أحدهما ما ذكرناه من اضافة أفعال الى غيره أن إخوة زيد غير زيد والأمر الثاني اضافة الشيء الى نفسه وذلك أننا إذا قلنا أن زيدا من جملة الاخوة نظرنا الى مقتضى اضافة أفعال ثم أضفنا الاخوة الى ضمير زيد وهو من جملتهم كنت قد أضفناه الى نفسه بإضافتك إياه الى ضميره وذلك فاسد، فاما على النوع الثاني وهو أن يكون أفعال فيه للذات بمعنى فاعل فإنه يجوز أن تقول يوسف أحسن إخوته ولا يمتنع فيه كإمتناعه من القسم الأول أن المراد أنه فاضل فيهم لأنه لا يلزم في هذا النوع أن يكون أفعال بعض ما اضيف اليه وعليه جاء قولهم لنصيب أنت أشعر أهل جلدتك لأن أهل جلدته غيره وإذا كانوا غيره لم تسع اضافة أفعال اذا كان هو إياه اليهم لما ذكرته ويجوز على الوجه الثاني لأنه بمعنى الشاعر فيهم أو شاعرهم فاعرفه،

فصل ١١٩

قال صاحب الكتاب ويضاف الشيء الى غيره بأدنى ملابسة بينهما كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه ١٥ خذ طرفك وقال * اذا كوكب الحرقاء لاج بسحرة * أضاف الكوكب اليها لجدها في عملها اذا طلع وقال

* اذا قال قدني قال بالله خلعة * لتغني عني ذا إنائك أجمعاً *

لملابسته له في شربه وهو لساق اللبن،

قال الشارح قد تقدم قولنا أن الاضافة للخصه على ضربين اضافة اسم الى اسم هو بعضه لبيان جنس ٢. المضاف لا لتعريف شخصه وبقدر لذلك بمن نحو قولك ثوب خمر وباب ساج والثاني اضافة اسم الى اسم غيره بمعنى اللام لتعريف شخص المضاف وتخصيصه بالتعريف نحو غلام زيد عرفت الغلام بإضافتك إياه الى معرفة والتخصيص نحو قولك راكب فرس فاضافته ههنا الى نكرة لا تفيد التعريف وإنما تفيد ضرباً من التخصيص وإخراج المضاف من نوع الى نوع أحص منه ألا ترى أن راكب فرس أحص من راكب، فالمراد بالاضافة الأولى التبعية وأن الثاني أعم من الأول وأن له اسمه والمراد بالاضافة الثانية المملوك أو

الاختصاص فالملك نحو غلام زيد ومعناه أَنَّهُ يملكه والاختصاص نحو سيّد الغلام أى يختص به بما بينهما من الملابس والاختلاط ومنه جُل الدابة وسرَج الفرس، ويضاف الشيء الى الشيء بأدنى ملابسة نحو قولك لقيتُه في طريقى أضغت الطريق اليك لمجرّد مرورك فيه ومثله قول أحد حاملي الخشبة خذ طرّفك أضاف الطرف اليه لملابسته أيّاه في حال الحمل فاما قول الشاعر

* اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة * سهيل أذاعت غزلها في القرائب *

الشاهد فيه أنّه اضاف الكوكب اليها لجدها في عملها عند طلوعه وذلك أنّ الكليسة من النساء تستعدّ صيفاً فتنام وقت طلوع سهيل وهو وقت البرد والخرقاء ذات الغفلة تكسل عن الاستعداد فاذا طلع سهيل وبردت تجدد في العمل وتفرّق فطنها في قبيلتها تستعين بهنّ فخصصها لذلك، وكذلك قول الآخر * اذا قال قدنى الحج * كذا أنشده ابو الحسن باللام للقسر وفتح آخر العمل على إرادة نون التأكيد وحذفها ضرورة وأنشد أحمد بن يحيى لتغني عنى بنون التأكيد الشديدة، والشاهد فيه أنّه أضاف الإناء الى مخاطب ملابسته أيّاه وقت أكله منه او شربه ما فيه من اللبن والإناء في الحقيقة لساقى اللبن، والمعنى لتأكلن وتعبن ذا الإناء وذو الإناء ما فيه من لبن او مأكول والعرب تقول أغني عنى وجهك أى اجعله بحيث يكون غنياً عنى لا يحتاج الى روتى، يقول له الصيف قدنى أى حسبى ما أكلت او شربت فيقول المصيف لتغنين عنى جميع ما فى الإناء ولا تردّه على بل أشربه ١٥ كنه يصف رجلاً مضياً فاف

فصل ١٢٠

قال صاحب الكتاب والذى أبوه من اضافة الشيء الى نفسه أن تأخذ الاسمين المعلقين على عين او معنى واحد كالبيت والأسد وزيد وأنى عبد الله والحبس والمنع ونظائرهنّ فتضيف احدهما الى الآخر ٢٠ فذاك بمكان من الإحالة فاما نحو قولك جميع القوم وكل الدارم وعين الشيء ونفسه فليس من ذلك، فل الشارح اضافة الشيء الى نفسه ممّا لا يصحّ وذلك من قبل أنّ الغرض من الاضافة التعريف والخصيص والشيء لا يعرف بنفسه لانه ان كان معرفة كان مستغنياً عن الاضافة بما فيه من التعريف لانّ نفسه موجودة غير مفقودة وليس فى الاضافة الا ما فيه وإن كان عارياً منه كان أذهب فى الإحالة والامتناع لانّ الاسمين المترادين على حقيقة واحدة لا يصيران غيّرين باضافة احدهما الى الآخر

وَجَدْتُ بِذَلِكَ تَخْصِصًا كَمَا يَحْدُثُ مِنْ إِضَافَةِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَبَايِنَةِ نَحْوِ غُلَامٍ زَيْدٍ وَرَاكِبٍ فَرَسٍ مَعَ أَنَّ
التَّضَايُفَ إِنَّمَا يَقَعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ الْآخَرِ كَمَا أَنَّ التَّفْرِيقَ تَكُونُ أَيْضًا فِيمَا كَانَ كَذَلِكَ
فَلِذَلِكَ لَا تُضَيَّفُ اسْمًا إِلَى اسْمٍ آخَرَ مُرَادِفٍ لَهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَلَا إِلَى كُنْيَتِهِ سِوَاكَ كَانَ ذَلِكَ الْأِسْمُ مُعَلَّقًا
عَلَى عَيْنٍ أَوْ مَعْنَى فَالْعَيْنُ نَحْوُ قَوْلِكَ اللَّيْثُ وَالْأَسَدُ لَا تَقُولُ لَيْثُ الْأَسَدِ وَلَا أَسَامَةُ أَيْ الْحَرِثِ وَلَا زَيْدُ
هـ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ زَيْدٍ وَالْمَعْنَى نَحْوُ الْحَبَسِ وَالْمَنْعِ فَلَا تَقُولُ حَبَسُ مَنْعٍ إِذَا لَحَبَسَ وَالْمَنْعُ وَاحِدٌ
فَإِذَا إِضَافَةُ الْأِسْمِ إِلَى اللَّقَبِ نَحْوُ سَعِيدٍ كُرْزٍ وَقَيْسُ بَطْنَةٍ فَذَلِكَ جَائِزٌ غَيْرُ مُنْتَنِعٍ وَإِنْ كَانَا لَعَيْنٍ وَاحِدَةٍ
وَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ لَمَّا اشْتَهَرَ بِاللَّقَبِ حَتَّى صَارَ هُوَ الْأَعْرَفُ وَصَارَ الْأِسْمُ مَجْهُولًا كَانَتْهُ غَيْرُ الْمُسَمَّى بِأَنْفِرَادِهِ
اعْتَقَدَ فِيهِ التَّنْكِيرُ وَأُضِيْفَ إِلَى اللَّقَبِ لِلتَّعْرِيفِ وَجَعَلُوا الْأِسْمَ مَعَ اللَّقَبِ بِمَنْزِلَةِ مَا أُضِيْفَ ثُمَّ سَمِيَ بِهِ
نَحْوَ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ الدَّارِ وَكَانَ اللَّقَبُ أَوْلى أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ صَارَ أَعْرَفَ، فَإِذَا قَوْلُهُمْ جَمِيعُ الْقَوْمِ
١. وَكُلُّ الدَّرَاهِمِ وَعَبْنُ الشَّيْءِ وَنَفْسُهُ فَعَلَى تَنْزِيلِ الْأَوَّلِ مِنَ الثَّانِي مَنْزِلَةَ الْأَجْنَبِيِّ وَإِضَافَتُهُ رَاجِعَةٌ إِلَى مَعْنَى
اللَّامِ وَمِنْ جَمِيعٍ وَكُلُّ أَسْمَانٍ لِأَجْزَاءِ الشَّيْءِ وَنَفْسُهُ وَعَيْنُهُ مَنْزِلَانِ عِنْدَهُمْ مَنْزِلَةُ الْأَجْنَبِيِّ بِمَعْنَى خَالِصِ
الشَّيْءِ وَحَقِيقَتِهِ فَيَقُولُونَ نَفْسُ الشَّيْءِ وَعَيْنُهُ فَتَكُونُ مَنْزِلَتُهُ مِنَ الشَّيْءِ مَنْزِلَةَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ وَالثَّانِي
مِنْهُ لَيْسَ بِالْأَوَّلِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ لَهُ نَفْسٌ وَلَهُ حَقِيقَةٌ كَمَا يُقَالُ لَهُ عِلْمٌ وَلَهُ مَالٌ وَنَحْوُهَا وَلِذَلِكَ يُخَاطَبُونَ
أَنْفُسَهُمْ وَيُرَاجَعُونَهَا مُرَاجَعَةَ الْأَجْنَبِيِّ فَيُقَالُ يَا نَفْسُ لَا تَفْعَلِي كَذَا قَالَ الشَّاعِرُ
* وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا * تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي *

١٥

وقال الآخر

* أَقُولُ لِلنَّفْسِ تَأْسَاءً وَتَعَزِيبَةً * أَحْدَى يَدَيَّ أَصَابَتْنِي وَلَمْ تُرِدْ *

وَيُؤَيَّدُ ذَلِكَ أَنَّكَ لَا تَقُولُ ضَرَبْتَنِي بِضَمِّ التَّاءِ وَلَا ضَرَبْتَكَ بِفَتْحِهَا لِاتِّحَادِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَتَقُولُ ضَرَبْتُ
نَفْسِي كَمَا تَقُولُ ضَرَبْتُ غُلَامِي فَاعْرِفْ،

٢٠

فصل ١٢١

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَلَا يَجُوزُ إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ وَلَا الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا وَقَالُوا دَارُ الْآخِرَةِ وَصَلَوَةُ
الْأُولَى وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ وَجَانِبُ الْغَرْبِيِّ وَبَقْلَةُ الْحَمَاءِ عَلَى تَأْوِيلِ دَارِ الْحَيَاةِ الْآخِرَةِ وَصَلَوَةُ السَّاعَةِ الْأُولَى
وَمَسْجِدُ الْوَقْتِ الْجَامِعِ وَجَانِبُ الْمَسْكَانِ الْغَرْبِيِّ وَبَقْلَةُ الْحَبَّةِ الْحَمَاءِ، وَقَالُوا عَلَيْهِ سَحَفٌ عِمَامَةٌ وَجَرْدٌ

قَطِيفَةٌ وَأَخْلَاقٌ ثِيَابٍ وهل عندك جَائِبَةٌ خَبَرٌ وَمُغَرَّبَةٌ خَبَرٌ على الذَّهَابِ بهذه الْأَوْصَافِ مذهبَ خاتمِ
وسوارٍ وبَابٍ وَمِائَةٍ لَكُونُهَا مُحْتَمِلَةً مِثْلَهَا لِيُتَلَخَّصَ أَمْرُهَا بِالْإِضَافَةِ كَفَعْلِ النَّابِغَةِ فِي إِجْرَاءِ الطَّيْرِ عَلَى
الْعَائِدَاتِ بَيَانًا وَقَلَخِيصًا لَا تَقْدِيمًا لِلصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ حَيْثُ قَالَ * وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ *

قال الشارح الصفة والموصوف شيء واحد لأنهما لِعَيْنٍ واحدة فإذا قلت جاءني زيد العاقل فالعاقل هو
ه زيد وزيد هو العاقل ألا ترى أنك إذا سئلت عن كل واحد منهما تجاز أن تُفَسِّرَهُ بِالْآخِرِ فتقول في
جواب من العاقل زيد وفي جواب من زيد العاقل فإن كانت الصفة والموصوف شيئاً واحداً لم يجز
إضافة أحدهما إلى الآخر فلا تقول هذا زيد العاقل وهذا عاقل زيد بالإضافة وأحدهما هو الآخر وقد
ورد عنهم ألفاظٌ ظاهرها من إضافة الموصوف إلى صفته والصفة إلى موصوفها والتأويل فيها على غير ذلك
فمن ذلك قولهم صَلَوةُ الْأَوَّلَى وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ وَجَانِبُ الْغَرْبِ وَبَقْلَةُ الْحَمَاءِ فهذه الأشياء حقها أن تكون
ه صفةً للأول أن الصلوة هي الأولى والمسجد هو الجامع وإنما أُزيل عن الصفة وأضيف الاسم إليه على تأويل
أنه صفة لموصوفٍ محذوفٍ والتقدير صَلَوةُ السَّاعَةِ الْأَوَّلَى يَعْنِي مِنَ الزَّوَالِ وَمَسْجِدُ الْوَقْتِ الْجَامِعِ أَوْ
الْيَوْمِ الْجَامِعِ وَجَانِبُ الْمَكَانِ الْغَرْبِ وَبَقْلَةُ الْحَبَّةِ الْحَمَاءِ سُمِّيَتْ حَمَاءً لِأَنَّهَا تَنْبُتُ فِي مَجَارِي السَّبِيلِ
فَتَجَرُّفُهَا السَّبِيلَ، فَإِنْ قُلْتَ الصَّلَوةُ الْأَوَّلَى وَالْمَسْجِدُ الْجَامِعُ فَأَجْرِيَّتَهُ وَصْفًا لَهُ فَهُوَ الْجَيِّدُ وَالْأَكْثَرُ وَإِنْ
أَصَفْتَ فَوَجْهَهُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَهُوَ قَبِيحٌ لِأَنَّمَتَكَ فِيهِ الصِّفَةُ مُقَامَرِ الْمَوْصُوفِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالسَّهْلِ وَمِثْلُهُ
ه دَارُ الْآخِرَةِ وَحَقُّ الْيَقِينِ وَحَبُّ الْحَصِيدِ وَتَأْوِيلُهُ دَارُ السَّاعَةِ الْآخِرَةِ وَلِذَلِكَ تُسَمَّى الْقِيَامَةُ السَّاعَةُ
وَحَقُّ الْأَمْرِ الْيَقِينِ وَحَبُّ النَّبْتِ الْحَصِيدِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا جَاءَ مِنْهُ، وَقَالُوا عَلَيْهِ سَحَفٌ عِمَامَةٌ وَجَرْدٌ
قَطِيفَةٌ وَأَخْلَاقٌ ثِيَابٍ وهل عندك جَائِبَةٌ خَبَرٌ وَمُغَرَّبَةٌ خَبَرٌ فهذا ظاهره عَكْسُ مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ
فِيهِ إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ وَهَذَا فِيهِ إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَحَفٌ
وَهِيَ الْبَالِيَةُ وَقَطِيفَةٌ جَرْدٌ وَهِيَ الْخَلْفُ وَثِيَابٌ أَخْلَاقٌ أَيْ بِالْبَيْتِ فَقَدَّمَ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَأَزَالَهَا عَنِ الْوَصْفِيَّةِ
ه وَأَضَافَهَا إِلَى الْأَسْمِ إِضَافَةً الْبَعْضِ إِلَى الْكُلِّ عَلَى مَذْهَبِ خَاتَمِ ذَهَبٍ وَالْمُرَادُ مِنْ ذَهَبٍ وَسِوَارٍ فَضَّةٌ أَيْ
مِنْ فَضَّةٍ كَأَنَّهُ سَحَفٌ مِنْ عِمَامَةٍ جَعَلَ السَّحَفَ بَعْضَ الْعِمَامَةِ وَكَذَلِكَ جَرْدٌ قَطِيفَةٌ أَيْ مِنْ قَطِيفَةٍ
وَأَخْلَاقٌ مِنْ ثِيَابٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ جَائِبَةٌ خَبَرٌ وَمَعْنَاهُ خَبَرٌ يَجُوبُ الْأَرْضَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ أَيْ يَقْطَعُهَا
يُقَالُ جُبْتُ الْبِلَادَ أَجُوبُهَا إِذَا قَطَعْتَهَا فَلَمَّا قَدَّمَهَا وَأَزَالَهَا عَنِ الْوَصْفِيَّةِ احْتَمَلْتُ أَشْيَاءَ وَتَرَدَّدْتُ فِيهَا
فَأَضَافَهَا إِلَى الْخَبَرِ إِضَافَةً بَيَانٍ كَقَوْلِكَ مِائَةٌ دَرِّمٍ لَمَّا احْتَمَلْتَ الْمِائَةَ مَعْدُودَاتٍ أَضَافَهَا إِلَى نَوْعٍ مِنْهَا لِلْبَيَانِ،

ومثله مُغْرِبَةٌ خبرٌ يقال هل جاءكم مُغْرِبَةٌ خبرٌ يعنى خبراً طراً عليهم من بلدٍ سوى بلدكم فهو لذلك غريبٌ فلما قدمها احتملت للخبر وغيره فأضافها الى الخبر على ما تقدم لتلخيص أمرها وتببينه والهاء في جائبة ومغربة للمبالغة كعلامة ونسابة فاما قوله

* والمؤمن العائذات الطير تمسحها * رُكبان مَكَّة بين الغيل والسند *

ه فالبيت للنايعة والشاهد فيه اضافة العائذات الى الطير فهو من قبيل سَحَفَ عِمَامَةً لَانَّ العائذات من صفة الطير وجملة الامر انَّ المؤمن اسم فاعل من آمن كما قال الله تع أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ فالمؤمن هو الله تع اى آمنهم من الخوف تلونهم في الحرم وحلولهم فيه ، والعائذات بجنتم أمرين أن يكون مجروراً وأن يكون منصوباً فن جعله مجروراً كانت السرورة عنده علامة للجر على حد الحسن الوجه والصارب الرجل وجَرَّ الطير باضافة العائذات اليه على حد هذا الصارب الرجل والحسن الوجه ١٠. وذلك أنك لما أوقعت اسم الفاعل الذى هو المؤمن على العائذات وأضفتته اليه تخفيفاً على إقامة الصفة مقام الموصوف احتمل أشياء من أناسي وغيرهم فبين ذلك باضافته الى الطير، ومن نصبه كانت السرورة عنده علامة النصب على حد قولك الصارب الرجل بالنصب ويجوز مع ذلك خفض الطير ونصبه فالخفض على الاضافة على ما سبق على حد رأيت الصارب الرجل ومن نصبه فعلى البدل من العائذات او عطف البيان او على التشبيه بالمفعول ،

١٥

فصل ١٢٢

قال صاحب الكتاب وقد أضيف المسمى الى اسمه في نحو قولهم لَفِيتُهُ ذَاتَ مَرَّةٍ وَذَاتَ لَيْلَةٍ وَمَرَرْتُ بِهِ ذَاتَ يَوْمٍ وَذَاتَ الْبَيْمِينَ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَسِرْنَا ذَا صَبَاحٍ قَالَ أَنَسُ بْنُ مُدْرِكَةَ لِحَتَمِيَّ * عَرَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ * لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ *

٢٠

وقال الكبيتي

* إِلَيْكُمْ ذِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ * نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءً وَالْبُبُ *

قال الشارح اعلم أنهم قد اضافوا المسمى الى الاسم مبالغة في البيان لانَّ الجمع بينهما أكد من افراد احدهما بالذكر وفي ذلك دليل من جهة الخوان الاسم عند غير المسمى ان لو كان إياه لما جاز

أضافته اليه وكان من إضافة الشيء الى نفسه فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة عيناً كانت تلك الحقيقة او معنى تمييزاً لها باللقب ممن يُشاركها في النوع والمسمى تلك الحقيقة وهي ذات ذلك اللقب اى صاحبه فمن ذلك قولهم لقينته ذات مرة والمراد الزمن المسمى بهذا الاسم الذى هو مرة ومثله ذات ليلة ومررت به ذات يوم ودأره ذات الشمال وسرنا ذا صباح كل هذا معناه وتقديره دائرة شمالا ه وسرنا صباحا بالطريق الذى ذكرناها ألا ان فى قولنا ذا صباح وذات مرة تفخيماً للامر ومن ذلك قول الشاعر * عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ الْحَجَّ * المراد على إقامة صاحب هذا الاسم وصاحبه هو صباح فكانه قال على إقامة صباح، وما مجرورة الموضع لانتها وصف الامر اى عَنِيْدٍ وَمَوْثِرٍ يَسُوْدُ من يسود، ومثله قول الكُتَيْبِ * أَلَيْكُمُ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ الْحَجَّ * المراد اليكم يا آل النبى اى يا أصحاب هذا الاسم الذى هو آل النبى ولو قال يا آل النبى لم يكن فيه ما فى قوله يا ذوى آل النبى من المدح والتعظيم ١. وفائدة هذا الأسلوب ظاهرة لانه لما قال يا ذوى آل النبى فقد جعلهم أصحاب هذا الاسم وهو آل النبى ومن كان صاحب هذا الاسم كان مدوحا معظما لا محالة، وكان قياس البيت أَلْبُ بِالادغام وأما فكه لضرورة الشعر على حد قوله * إِنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ صَنِنُوا * ومنه قول الأعشى * فَكَدَّبُوهَا بِمَا قَالَتْ فَصَبَّحَهُمْ * ذو آل حَسَّانَ يُزْجِي الْمَوْتَ وَالشَّرْعَا * اى صبحهم للجيش الذى يقال له آل حَسَّانَ ومثله قول الآخر

* اِذَا مَا كُنْتُ مِثْلَ ذَوَى عَدِي * وَدِينَارٍ فَقَامَ عَلَيَّ نَاعِي *

١٥

اى مثل كل واحد من الرجلين المسميين عَدِيًّا وَدِينَارًا، وعليه قراءة ابن مسعودٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالٍ عَلِيْمٌ اى وفوق كل شخص يُسمى عالماً عليهم ويحتمل ان يكون العالم هنا مصدراً بمعنى العلم كالفالاحج والباطل فيكون كقراءة الجماعة اى وفوق كل ذى علم عليهم، وحكى عن العرب هذا ذو زيد ومعناه هذا صاحب هذا الاسم وقد كثر ذلك عندهم، وربما لطف هذا المعنى على قوم فحملوه على زيادة ذى ٢. وذات والصواب ما ذكرناه.

قال صاحب الكتاب وقالوا فى نحو قول لبيد * الى الخَوْلِ نَرَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَا * وفى قول ذى الرمة * دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ * و * تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَتَلِّمٍ * ان المضاف يعنون الاسم

مَقَّحَمَ خُرُوجَهُ وَدُخُولَهُ سَوَاءً ، وَحَكُّوا هَذَا حَتَّى زَيْدٍ وَأَتَيْتُكَ وَحَتَّى فُلَانٍ قَاتَمٌ وَحَتَّى فُلَانَةَ شَاهِدٌ
وَأَنشَدُوا

* يَا قُرَّانَ أَبَاكَ حَتَّى خُوَيْلِدٍ * قَدْ كُنْتُ خَائِفَهُ عَلَى الْإِحْمَاقِ *

وَعَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ فِي أَبْيَاتٍ قَالَهُنَّ حَتَّى رِبَاجٍ بِإِقْحَامِ حَتَّى وَالْمَعْنَى هَذَا زَيْدٌ وَإِنْ
هَ أَبَاكَ خُوَيْلِدًا وَقَالَهُنَّ رِبَاجٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّمَاخِ * وَتَفَيَّيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذِّثْبِ * أَيْ الذِّثْبُ ،
قَالَ الشَّارِحُ هَذَا الْفَصْلُ يُخَالِفُ مَا قَبْلَهُ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ إِضَافَةُ الْإِسْمِ إِلَى الْمُسَمَّى وَالَّذِي قَبْلَهُ فِيهِ إِضَافَةُ
الْمُسَمَّى إِلَى الْإِسْمِ فَقَوْلُ لَبِيدٍ

* إِلَى الْحَوْلِ ثَرَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا * وَمَنْ يَبْكِي حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ أَعْتَدَرُ *

فَإِنَّ الْمُرَادَ ثَرَّ اسْمُ مَعْنَى السَّلَامِ عَلَيْكُمَا فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَاسْمُ مَعْنَى السَّلَامِ هُوَ السَّلَامُ فَكَانَتْهُ قَالَ ثَرَّ
السَّلَامُ عَلَيْكُمَا فَكَذَا قَوْلُنَا بِاسْمِ اللَّهِ الْمُرَادُ بِاسْمِ مَعْنَى اللَّهِ أَوْ اسْمِهِ مَعْنَاهُ اللَّهُ فَكَانَتْهُ قَالَ بِاللَّهِ وَمِثْلُهُ
قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ

* لَا يَنْعَشُ الطَّرْفُ إِلَّا مَا تَحَوَّنَتْ * دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٌ *

الْمُرَادُ بِاسْمِ مَعْنَى الْمَاءِ فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَاسْمُ مَعْنَى الْمَاءِ هُوَ الْمَاءُ وَمَاءٌ حِكَايَةُ صَوْتِ الشَّاةِ قَالَ الشَّاعِرُ
* وَنَادَى بِهَا مَاءٌ إِذَا نَارَ ثَوْرَةٍ * أَصْبِيحُ نَوَامٍ إِذَا فَا مَ يَحْرَقُ *

١٥ وَإِذَا كَانَ أَصْلُ الصَّوْتِ مَاءً فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ زَائِدَةٌ لِأَنَّهَا لَا تَلْحَقُ بِهَذَا الْقَبِيلِ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ
يُلْحِقُوا بِهَا تَغَايَ وَصَةً وَنَحْوَهُ مِنْ قَبْ وَطَفَ قَالَ سَبِيوِيَّةٌ فِي لَو وَلَيْتَ إِذَا جَعَلَا اسْمَيْنِ جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ ابْنِ
عَرَسٍ وَقَالَ فِي لُحَاءٍ وَلِجِيمٍ جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْعَبَّاسِ وَبِجُوزَانٍ يُشَبِّهُ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ الْأَلْفُ
وَاللَّامُ لِأَنَّهُ كَثُرَ دُخُولُهَا فِيهِ وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ * يَدْعُونَنِي بِالْمَاءِ مَاءً أَسْوَدًا * يَعْنِي يَدْعُونَنِي بِالْغَنَمِ بِالْمَاءِ
أَيْ يَقْلَنَ لِي بِهَذَا الصَّوْتِ الَّذِي هُوَ مَاءٌ أَصْبَتَ مَاءً أَسْوَدًا ، وَأَمَّا قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ

* تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَنَتَلِمٍ * جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَامٍ *

فَإِنَّ شَيْبَ حِكَايَةُ صَوْتِ جَدِّهَا الْمَاءِ وَرَشَقِهَا عِنْدَ الشَّرْبِ قَالَ الشَّاعِرُ

* فَلَمَّا دَعَتْ شَيْبًا بِجَنَبِي عُنْبَرَةٍ * مَشَافِرُهَا فِي مَاءٍ مَزْنٍ وَبَاقِلٍ *

وَأَبُو عُبَيْدَةَ بِحَمِلِ الْمُضَافِ فِي ذَلِكَ كَلَهُ عَلَى الزِّيَادَةِ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَالَّذِي قَبْلَهُ فَالْمُرَادُ عِنْدَهُ بِقَوْلِهِ
* ثَرَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا * أَيْ السَّلَامُ عَلَيْكُمَا فَالْمُضَافُ الَّذِي هُوَ اسْمُ زَائِدٌ مُقَّحَمٌ وَكَذَلِكَ اسْمُ مَنْ

بِسْمِ اللَّهِ الْمُرَادُ بِاللَّهِ، وكذلك قوله * اليكم دَوَى آلِ النَّبِيِّ * المراد آل النبي وَدَوَى زَائِدَةٌ عنده وَلَعَرِيَّ
 إِنَّ الْمَعْنَى عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الطَّرِيقَيْنِ مُخْتَلِفَانِ فَهُوَ يَعْتَقِدُ فِي اللَّفْظِ زِيَادَةَ مُصَافٍ وَحَسْنَ نَعْتٍ فِيهِ
 حَذْفَ مُصَافٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَصَاحِبُ الْكِتَابِ قَدْ اعْتَقَدَ زِيَادَةَ الْمُصَافِ الَّذِي هُوَ اسْمٌ هُنَا وَلَمْ
 يَعْتَقِدْهُ فِي الَّذِي قَبْلَهُ فَكَانَتْهُ مَذْهَبٌ نَالَتْ وَلَحُفَّ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ حَتَّى زَيْدٍ وَأَتَيْتُكَ وَحَتَّى
 هَ فُلَانٍ قَائِمٌ وَحَتَّى فُلَانَةً شَاهِدٌ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى إِلَى الْاسْمِ كَالْفَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ فَالْحَتَّى هُنَا لَيْسَ
 بِالْقَبِيلَةِ مِنْ قَوْلِكَ حَتَّى تَعِيمَ وَقَبِيلَةُ كَلْبٍ أَمَّا هُوَ مِنْ قَوْلِكَ هَذَا رَجُلٌ حَتَّى وَأَمْرَةٌ حَبِيَّةٌ وَتَلْخِيصُهُ
 الشَّخْصُ لِلْحَتَّى الَّذِي اسْمُهُ زَيْدٌ وَأَتَيْتُكَ وَالشَّخْصُ لِلْحَتَّى الَّذِي اسْمُهُ فُلَانٌ قَائِمٌ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ
 * يَا قُرَّانَ أَبَاكَ حَتَّى خُوْبَيْدٍ الْحَجَّ * كَأَنَّهُ قَالَ أَبَاكَ الشَّخْصَ لِلْحَتَّى خُوْبَيْدًا مِنْ أَمْرَةٍ كَذَا وَكَذَا وَمِثْلُهُ
 قَوْلُ الْآخِرِ

* أَلَا قَبَحَ الْإِلَهُ بَنَى زَيْدٍ * وَحَتَّى أَبِيهِمْ قَبَحَ الْجَارِ *

١. يريد وأباهم الشَّخْصَ لِلْحَتَّى، وَأَبُو عُبَيْدَةَ يَحْمِلُ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى الزِّيَادَةِ وَالِاقْتِحَامِ فَاعْرِفْهُ،

١٥. قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَتَصَافُ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ إِلَى الْفِعْلِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ
 وَتَقُولُ جِئْتُكَ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَيْتُكَ إِذَا أَحْمَرُ الْبُسْرُ وَمَا رَأَيْتُكَ مِنْذُ دَخَلَ الشِّتَاءُ وَمُنْذُ قَدِمَ فُلَانٌ
 وَقَالَ * حَنْتُ نَوَارُ وَلَاتَ هُنَا حَنْتِ * وَتَصَافُ إِلَى الْجِلَّةِ الْأَبْنَدِائِيَّةِ أَيْضًا كَقَوْلِكَ أَتَيْتُكَ زَمَنَ الْحَجَّاجِ
 أَمِيرٍ وَإِنَّ الْخَلِيفَةَ عَبْدُ الْمَلِكِ، وَقَدْ أَضْيَفَ الْمَكَانَ إِلَيْهِمَا فِي قَوْلِهِمْ اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ وَحَيْثُ
 زَيْدٌ جَالِسٌ،

٢. قَالَ الشَّارِحُ قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ أَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الْأَفْعَالِ مِمَّا لَا يَصَحُّ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ يَنْبَغِي بِهَا تَعْرِيفُ
 الْمُصَافِ وَإِخْرَاجُهُ مِنْ إِبْهَامٍ إِلَى تَخْصِيصٍ عَلَى حَسَبِ خُصُوصِ الْمُصَافِ إِلَيْهِ فِي نَفْسِهِ وَالْأَفْعَالُ لَا تَكُونُ
 إِلَّا نَكَرَاتٍ وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهَا أَخْصَ مِنْ شَيْءٍ فَأَمْتَنَعَتْ الْإِضَافَةُ إِلَيْهَا لِعَدَمِ جَدِّوَاهَا إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ
 أَضَافُوا أَسْمَاءَ الزَّمَانِ إِلَى الْأَفْعَالِ فَقَالُوا هَذَا يَوْمٌ يَقُومُ زَيْدٌ وَسَاعَةً يَذْهَبُ عَمْرُو قَالَ اللَّهُ تَع هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ
 الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ وَقَالَ وَيَوْمٌ يَقُومُ النَّاسُ وَقَالَ الشَّاعِرُ

* عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَى * وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصَحَّ وَالشَّيْبُ وَارِعُ *

- فأضاف للحين إلى الفعل الماضي ، فقال قوموا الأضافة إنما وقعت إلى الفعل نفسه تنزيلاً له منزلة الفعل المسمى مصدراً وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع نحو قولهم تسمع بالعبيدي خير من أن تراه وكقوله تعالى سواك عليهم أئذرتهم أمر لم تنذرتهم والمراد الإنذار وعدم الإنذار ومنه قول الشاعر
- ٦ فقالوا ما تشاء فقلت ألهو * قالوا وأختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملازمة بين الفعل وبينه وذلك أن الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولأختصان الزمان بالحدث فلما كان بينهما هذه المناسبة اختص بالأضافة ولما كان الفعل لا ينفك من الفاعل صارت الأضافة في اللفظ إلى الجملة والمراد الفعل نفسه ، وقال قوم إنما أضيف الزمان إلى الفعل لأن الفعل يدل على الحدث والزمان فالزمان أحد مدلولي الفعل فساغت الأضافة إليه كإضافة البعض إلى الكل ، وذهب قوم إلى أن الأضافة إنما هي إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده فأضافوا الزمان إلى الجملة من الفعل والفاعل كما أضافوه إلى الجملة ١. من المبتدأ والخبر فقالوا هذا يوم يقوم زيد كما قالوا رأيت يوم زيد أمير وزمن أبوك غائب وتكون الأضافة في اللفظ إلى الجملة والمراد المصدر فإذا قلت هذا يوم يقوم زيد أو يوم زيد قائم فإما تريد يوم قيام زيد فكأنه أضاف إلى مدلولات الجملة ومدلولاتها معان وإن كانت تتركب من الأعيان والمعاني والأزمنة تكون ظروفا للمعاني دون الأعيان نحو قولك القنائل اليوم ولو قلت زيد اليوم لم يصح فالملازمة إذاً بين الزمان والمعنى ظاهرة ، والأضافة تصح بأدنى ملازمة فإذا قلت أئيتك زمن الحجاج
- ١٥ أمير وعبد الملك خليفة والمعنى زمناً كان ظرفاً لإمارة الحجاج وخلافة عبد الملك فالأضافة في الحقيقة إنما هي إلى الحدث الدال عليه الجملة لا إلى الجملة إذ الأضافة لا تجوز إلا إلى ما تجوز اضافته ، وقد رد ابن دُستريه القول الأول وقال الزمن إنما أضيف إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده وبدل على ذلك أن موضع الجملة خفص بلا خلاف ولو كانت الأضافة إلى الفعل لكان مخفوضاً أو كان مفتوحاً في موضع الخفص فالأضافة إلى الجملة والمراد مدلولها الذي هو الحدث فإما قول صاحب الكتاب وتصاف أسماء الزمان إلى الفعل فالمراد إلى الجملة من الفعل والفاعل ولم يذكر الفاعل للعلم بأن الفعل لا بد له من فاعل لا أنه أراد أن الزمان مضاف إلى الفعل مفرداً من الفاعل والذي يدل على ذلك قوله فيما بعد وتصاف إلى الجملة الابتدائية أيضاً فقوله أيضاً دليل على ما قلناه ، فلما أن وأذا فظرفان من ظروف الزمان أيضاً وبصافان إلى الجمل كسائر أسماء الزمان إلا أن غيرهما من أسماء الزمان الباب فيه اضافته إلى المفرد نحو صمت يوم الجمعة وصليت يوم الخميس وإضافتها إلى الجملة على طريق الجواز والتأويل

إِذَا لا تصافان إلا إلى الجِلِّ فأذ تصاف إلى الجُمْلَتَيْنِ الفَعْلِيَّةِ وَالْاِسْمِيَّةِ نَحْوَ جُمْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَإِذَا قَامَ زَيْدٌ وَإِذَا لا تصاف إلا إلى جملة فعلية نَحْوَ أَتَيْكَ إِذَا أَحْمَرُ الْبُسْرُ وَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا مُسْتَقْصًى أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَع ، فَأَمَّا مُنْذُ فَهِيَ فِي نَفْسِهَا لا تصاف البتَّة لِأَنَّهَا تَكُونُ عَلَى صَرِيحٍ حَرْفٍ وَاسْمٍ فَإِذَا كَانَتْ حَرْفًا كَانَتْ بِمَعْنَى الْحَاضِرِ وَكَانَتْ الْإِضَافَةُ فِيهَا أَبْعَدَ وَكَانَ مَا بَعْدَهَا مَخْفُوضًا بِمَعْنَى فِي نَحْوِ قَوْلِكَ مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ اللَّيْلَةِ أَيْ فِي اللَّيْلَةِ وَإِذَا كَانَتْ اسْمًا كَانَتْ بِمَعْنَى الْأَمَدِ وَكَانَتْ مَرْفُوعَةً بِالْإِبْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهَا خَبَرُهَا فَهِيَ لا تَكُونُ مُضَافَةً الْبَتَّةَ فَإِذَا قُلْتَ مَا رَأَيْتَكَ مُنْذُ دَخَلَ الشِّتَاءُ وَمُنْذُ قَامَ زَيْدٌ فَالْتَقْدِيرُ مَا رَأَيْتَكَ مُنْذُ زَمْنٍ قَامَ زَيْدٌ أَوْ وَقْتُ قَامَ زَيْدٌ فَالزَّمَنُ وَالْوَقْتُ مُضَافٌ إِلَى الْفِعْلِ ثُمَّ حُذِفَ الْمَضَافُ لِلْعِلْمِ بِمَكَانِهِ ، فَيُقَالُ بِهِ لِأَنَّهُ مُوضَعٌ يُضَافُ فِيهِ الزَّمَانُ إِلَى الْفِعْلِ لَا أَنَّ مُنْذُ فِي نَفْسِهَا هِيَ الْمَضَافَةُ فَالزَّمَنُ وَالْوَقْتُ مُضَافٌ إِلَى الْفِعْلِ فَأَمَّا قَوْلُ سَبَبِيهِ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْفِعْلِ وَمِمَّا أَضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ قَوْلُهُمْ مُنْذُ كَانَ كَذَا فَلَيْسَ يَرِيدُ أَنَّ مِثْلَ مُضَافَةٍ إِلَى الْفِعْلِ وَأَمَّا الْمُرَادُ أَنَّ الْمَضَافَ إِلَى الْفِعْلِ الزَّمَنُ لِلْحُذُوفِ وَالَّذِي يَقَعُ بَعْدَ مُنْذُ خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ وَذَلِكَ أَتَى إِذَا قُلْتَ مَا رَأَيْتَهُ مِثْلَ كَانَ كَذَا وَكَذَا فَتَقْدِيرُهُ مِثْلَ زَمْنٍ كَانَ كَذَا وَكَذَا فَحُذِفَ الزَّمَنُ وَأُقِيمَ الْفِعْلُ مُقَامَهُ فَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُنْذُ نَفْسُهَا مُضَافَةً لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ لَوِ اضْفَعْتُهَا إِلَى الْفِعْلِ أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا وَمُنْذُ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَبْتَدَأَةً وَلِذَلِكَ مَنَعُوا جَوَازَ الْإِخْبَارِ عَنْهَا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ * وَلَاتَ هَئِنَا حَنَّتِ * فَالشَّاهِدُ ١٥ فِيهِ أَنَّهُ أَضَافَ هَئِنَا إِلَى حَنَّتِ وَهَئِنَا أَصْلُهَا الْمَكَانُ وَفِيهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ هَئِنَا وَهَئِنَا وَهَئِنَا وَفَدِ أُجْرِيَتْ مُجْرَى الزَّمَانِ تَجَازًا قَالَ الْأَعَشَى

* لَاتَ هَئِنَا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ * جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ *

أَيْ لَيْسَ هَذَا أَوْ أَنَّ ذِكْرَى جُبَيْرَةَ وَهِيَ امْرَأَةٌ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ * حَنَّتْ نَوَارٌ وَلَاتَ هَئِنَا حَنَّتِ * أَيْ لَيْسَ هَذَا أَوْ أَنَّ حَنِينٍ وَنَوَارُ اسْمُ امْرَأَةٍ ، وَقَدْ أَضِيفَ حَيْثُ مِنَ الْأَمْكِنَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ وَذَلِكَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِإِذَا ٢. وَإِذَا فِي الزَّمَانِ مِنْ جِهَةِ إِبْهَامِهَا وَذَلِكَ أَنَّ حَيْثُ ظَرْفٌ مِنْ ظُرُوفِ الْأَمْكِنَةِ يَقَعُ عَلَى الْجِهَاتِ السِّتِّ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَمْكِنَةِ فَنَاسَبَ إِذَا وَإِذَا فِي وَقْعِهِمَا عَلَى جَمِيعِ الزَّمَانِ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ فَأَمَّا إِذَا فَبَهْمَةٍ فِي جَمِيعِ الزَّمَانِ الْمَاضِي لَا اخْتِصَاصَ لَهَا بِزَمَانٍ مِنْهُ دُونَ آخَرٍ بَلْ هِيَ مَبْهَمَةٌ فِي الْجَمِيعِ وَإِذَا كَذَلِكَ مَبْهَمَةٌ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ كُلِّهَا ، فَاحْتِاجَتْ إِلَى جُمْلَةٍ بَعْدَهَا تُرَوِّحُهَا وَتُبَيِّنُهَا كَمَا كَانَتْ إِذَا وَإِذَا كَذَلِكَ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا مُسْتَقْصًى فِي مَوْضِعِهَا مِنَ الظُّرُوفِ الْمَبْهَمَةِ

قال صاحب الكتاب ومما يضاف الى الفعل آيَةٌ لِقُرْبٍ معناها من معنى الوقت قال
 * بآيَةٍ يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْنًا * كَأَن عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا *

وقال

* أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمًا * بآيَةٍ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامًا *

هـ وذو في قولهم إِذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ وَإِذْهَبَا بِذِي تَسْلَمَانِ وَإِذْهَبُوا بِذِي تَسْلَمُونَ اى بذى سلامتك
 والمعنى بالامر الذى يُسَلِّمُك

قال الشارح قد اضيف الى الفعل غير الزمان مما هو جار مجراه ومُشَبَّه له قالوا أَتَيْتَنِي بآيَةٍ قَامَ زَيْدٌ
 فأضافوا آيَةً الى الجملة من الفعل والفاعل لانها بمنزلة الوقت وذلك أَنَّ الآيَةَ الْعَلَامَةَ وَالْأَوَاقَاتُ عِلَامَاتُ
 لِمَعْرِفَةِ الْحَوَادِثِ وَتَرْتِيبِهَا فِي كَوْنِهَا مَا يَتَقَدَّمُ مِنْهَا وَمَا يَتَأَخَّرُ وَمَا يَقْتَرِنُ وَجُودُهُ بِوُجُودِ غَيْرِهِ وَالْمِقْدَارِ الَّذِي
 ١٠ بَيْنَ وَجُودِ الْمُتَقَدِّمِ مِنْهَا وَالْمَتَأَخَّرِ فَصَارَ ذِكْرُ الْوَقْتِ عَلَمًا لَهُ أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَكُونُ عِلَامَاتٍ لِحُلُولِ الدُّيُونِ
 وَغَيْرِهَا فَصَحَّ إِضَافَةُ الْآيَةِ إِلَى الْفِعْلِ كَمَا تُصَيِّفُ الْوَقْتَ لِأَنَّهَا فِي التَّحْصِيلِ يُوَلِّدَانِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فَأَمَّا
 قول الشاعر * بآيَةٍ يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْنًا الْح * فالشاهد فيه اضافة الآيَةِ الى الفعل الذى هو يقدمون
 يقول أَبْلَغُهُمْ كَذَا بِعَلَامَةٍ إِقْدَامُهُمُ الْخَيْلَ شُعْنًا مُتَغَيِّرَةً مِنَ الْجَهْدِ وَشَبَّهَ مَا يَنْصَبُّ مِنْ عَرَقِهَا وَدَمِهَا
 بِالْمَدَامِ لِحَرَّتِهِ وَالسَّنَابِكِ جَمْعُ سُنْبُكِ وَهُوَ مُقَدَّمٌ لِلْوَافِرِ يَرِيدُ أَنَّهُ لَمَّا صَارَ ذَلِكَ عِلَّةً لَهُمْ وَأَمْرًا لَازِمًا

١٥ صَارَ عِلَامَةً، وكذلك قال الآخر * أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ الْح * البيت لزيد بن عمرو بن الصَّعَفِ والشاهد
 فيه ايضا اضافة الآيَةِ الى يُحِبُّونَ والمعنى اذا رَأَيْتَ تَمِيمًا فَبَلِّغْهُمْ عَنِّي الرِّسَالَةَ فَكَأَنَّ قَائِلًا قَالَ بِأَيِّ عِلَامَةٍ
 تُعْرِفُ تَمِيمٌ فَقَالَ بِعِلَامَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَ وَأَمَّا ذِكْرُ حُبِّ تَمِيمِ الطَّعَامِ وَجَعَلَ ذَلِكَ آيَةً لَهُمْ يُعْرِفُونَ بِهَا
 لَمَّا كَانَ مِنْ أَمْرِهِمْ فِي تَحْرِيقِ عَمْرِو بْنِ هِنْدٍ لَهُمْ وَوُفُودِ الْبُرْجُمِيِّ عَلَيْهِ ثُمَّ رَائِحَةِ الْمُحْرَقِينَ فَظَنُّهُمْ
 طَعَامًا يُصْنَعُ فَخَذِفَ بِهِ إِلَى النَّارِ وَالْبَرَّاجِمُ حَيٌّ مِنْ تَمِيمٍ وَخَبَرُهُمْ مشهورٌ وَذَلِكَ أَنَّ عَمْرًا بْنَ هِنْدٍ كَانَ
 ٢٠ نَذَرَ أَنْ يُحْرِقَ مِائَةَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي دَارِمٍ بِسَبَبِ قَتْلِهِمْ أَخًا لَهُ فَأَحْرَقَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ رَجُلًا مِنْ بَنِي
 دَارِمٍ وَأَرَادَ أَنْ يُكَيِّلَ مِائَةَ فَلَمْ يَجِدْ فَوَفَدَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ عَمْرٌو مَا جَاءَ بِكَ فَقَالَ حُبُّ الطَّعَامِ قَدْ
 أَقْوَيْتُ الْآنَ ثَلَاثًا لَمْ أَذُقْ طَعَامًا وَلَمَّا سَطَعَ الدُّخَانُ ظَنَنْتُهَا نَارَ طَعَامٍ فَقَالَ لَهُ عَمْرٌو مِمَّنْ أَنْتَ فَقَالَ مِنْ
 الْبَرَّاجِمِ فَقَالَ * إِنَّ الشَّقِيَّ وَافِدُ الْبَرَّاجِمِ * فَذَهَبَتْ مَثَلًا وَرُمِيَ بِهِ إِلَى النَّارِ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ
 خَمْسَةٌ مِنْ أَوْلَادِ حَنْظَلَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ يُقَالُ لَهُمُ الْبَرَّاجِمُ وَدَارِمٌ مِنْ أَوْلَادِ حَنْظَلَةَ وَأَمَّا

قولهم اِذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ فعناه بذى سلامتك فهو من اضافة المسمى الى الاسم فكأنه قال اذهب بسلامتك فنزل الفعل منزلة المصدر على حد قوله * فقالوا ما تشاء فقلت أَلَهُو * وقد ذكر بعض العلماء أن ذى هنا بمعنى الذى كانه قال اذهب بالذى تَسْلَمُ والهاء محذوفة وهو مصدر كانه قال بالسلامة الذى تَسْلَمُهُ وقد ذكر لانه أراد السلام وإن لم يستعمل فاعرفه،

٥

فصل ١٢٥

قال صاحب الكتاب ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف في الشعر من ذلك قول عمرو بن قميئة * لَهِ دَرُ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا * وقول درنا * هُا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَحَا لَهُ * وأما قول الفرزدق ١٠ * بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ * وقول الأعشى * إِلَّا عَلَانَةً أَوْ بُدَاهَةَ سَابِجٍ * فعلى حذف المضاف اليه من الاول استغناء عنه بالثاني وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله * فَرَجَّجْتُهَا بِمَرْجَةٍ * زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَرَادَةٍ *

فسيبويه يرى من عهدته،

قال الشارح الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيح لانهما كالشيء الواحد فالمضاف اليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والتنوين كذلك لا يحسن الفصل بينهما، وقد فصل بينهما بالظرف في الشعر ضرورة فيما جاء في الشعر من ذلك قول عمرو ابن قميئة

* لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا أَسْتَعْبَرَتْ * لَهِ دَرُ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا *

ساتيدما جبلاً بعينه قيل لا يمر عليه يوم من الزمان لا يسفك فيه دم فسمى ساتيدما، يصف امرأة ١٠ أنها مرت بهذا الجبل فذكرت بلادها لقربه من بلادها فبكت فقال لله در اليوم من لامها على بكائها وشوقها، فمن في موضع خقص باضافة در اليه واليوم نصب على الظرف وقد فصل به بينهما ولا يجوز اضافة در الى اليوم على سبيل الاتساع في الظروف وجعله مفعولاً به لأنك لو خفضت اليوم بالاضافة لم يكن لمن ما يعمل فيه بخلاف قول الآخر

* رَبِّ ابْنِ عَمِّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٍ * طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكِسْلُ *

فهذا يُنشد بنصب الزاد واصافة طبّاخ الى ساعات وساغ ذلك لانه لما اُصفت طبّاخ الى ساعات صار بمنزلة المنون وكان ممّا يَنْصِبُ لِمَا فِيهِ من معنى الفعل فَصَبَّ الزادَ وليس كذلك دُرٌّ من قوله لله دُرٌّ اليوم من لامها لانك لو نَوْنْتَ دُرّاً لم يكن له أن يَنْصِبَ فلذلك لزم نصب اليوم على الظرف والحكم على مَنْ بالخفض، ويجوز في طبّاخ ساعات الكرى خفض الزاد ويكون ساعات الكرى منصوباً على الظرف ه وقد فصلت به مضطراً، وممّا جاء الفصل فيه ايضاً قولُ دُرّاً بنتِ عَبَّعَةَ من بنى قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَةَ

* هَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ * إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةَ فِدَايَا * *

الشاهد فيه اضافة الأخوين الى مَنْ مع الفصل بالجاء والمجور وهو كالذى تقدّم، تَرثِي أَخَوَيْهَا تقول كانا لِمَنْ لَا أَخَ لَهُ في الحرب ولا ناصرَ كالأخوين ينصرانه، وأما قول الفرزدق

* يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَرَقْتُ لَهُ * يَبِينُ ذِرَاعِي وَجَبْهَتِ الْأَسَدِ *

١. أنشده سيبويه على أنه فصل بين المضاف والمضاف اليه وأن المعنى بين ذِرَاعِي الْأَسَدِ وَجَبْهَتُهُ مُقَامَةً على نَبْية التأخير، وقد رد ذلك عليه محمد بن يزيد وقال لو كان كما ظن لقال وَجَبْهَتُهُ لَكِنَّهُ من باب العطف والتقدير بين ذِرَاعِي الْأَسَدِ وَجَبْهَتِ الْأَسَدِ ومثله في حذف المضاف السيه من الاول لدلالة الثاني عليه قوله * يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي * والمراد يا تَيْمَ عَدِي تَيْمَ عَدِي فهو من قبيل مررت بخير وأفضل من ثرّ والمراد بخير من ثرّ وأفضل من ثرّ، وقد اختار صاحب هذا الكتاب هذا الوجه .

١٥ وهذا لا يقدر فيما ذهب اليه سيبويه لانه يجوز ان يكون المراد ما ذكره ويكون الفصل صحيحاً بالجهة، ويجوز ان يكون كما ذكره ابو العباس ولا يخرج عن الفصل وإن كان المضاف اليه مقدراً لأن المضاف اليه لما حذف من اللفظ وَلِيَ المضاف شيئاً غير المضاف اليه وهذه صورة الفصل بين المضاف والمضاف اليه ألا ترى أنه استنبح علمت أن يقوم زيداً وإن كانت الهاء مقدرة لانها لما لم تخرج الى اللفظ وَلِيَ الحرف الفعل ففُجَّ عندهم حتى تعوضوا السين او سَوَّ او قَدْ فكما ان هذا المحذوف لما لم يخرج الى اللفظ لم يعتد به كذلك المضاف اليه اذا حذف لم يقع به اعتداد فحصل

الفصل بين المضاف والمضاف اليه، وأما قوله كان يلزم أن تقول وجبته فتقول وعلى ما ذهب اليه ابو العباس يلزمه أن يقول وجبته ايضاً فعُدّه عن ذلك عُدَّ سيبويه، وأما معنى السبيت فإنه وصف عارضٍ سحابٍ اعترض بين نَوِّ الذراع ونَوِّ للجهة وهما من أنواع الأسد وأنواء من أجد الأنواء وذكر الذراعين والنَوِّ للذراع المقبوضة منهما لأشتراكهما في أعضاء الأسد والتسمية، ونظيره قوله

تعالى يَخْرِجُ مِنْهُمَا اللَّوْثُ وَالْمَرْجَانُ يريد من البحرَيْنِ وأما يخرج اللؤلؤ والمرجان من أحدهما، وأما قول الأعشى

* وَلَا تُقَاتِلْ بِالْعِصِيِّ وَلَا تُرَامِي بِالْحِجَارَةِ * إِلَّا عُلَّالَةً أَوْ بُدَاهِنَةً سَابِجٍ نَهْدٍ لِحُزَارَةٍ *

فالشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف اليه مثل الذى قبله والخلاف فيه كالذى قبله والتقدير ه فيه ألا عُلَّالَةً سَابِجٍ أَوْ بُدَاهِنَةً، فأما الفصل بغير الظرف فلم يرد به بيت والقياس يدفعه فأما قوله * فَتَرْجَجْتُهَا بِمَرْجَةِ الْحَجِّ * فإنه أنشده الأخفش في هذا الباب والشاهد فيه أنه أضاف المصدر الى الفاعل وفصل بينهما بالمفعول وذلك ضعيف جداً لم يصح نقله عن سيبويه على أن ابن كيسان قد نقل عن بعض الخوئين أنه يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف اليه إذا جاز أن يسكت على الأول منهما لأنه يصير ما فرق بينهما كالسكتة التى تقع بينهما، وقد قرأ ابن عامر وكذلك زين ليكتير ١٠ مَنِ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ بنصب الاولاد وحُفِصَ الشركاء فهذا فصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول، وحكى الكسائى أخذته بأدى ألف درهم وهذا أفحش مما تقدم لأنه أدخل حرف الجر على الفعل وفصل به بين الجار والمجرور ولا يقاس على شئ من ذلك، وأما جاز بالظرف لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان فكانت كالموجودة وإن لم تذكر فكان ذكرها وعدمها سبيان فلذلك جاز إقحامها فاعرفه.

١٥

فصل ١٣٢

قال صاحب الكتاب وإذا أمِنُوا الالباسَ حذفوا المضاف وأقاموا المضاف اليه مقامه وأعربوه بإعرابه والعلم فيه قوله عز وجل وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ لَآتِهِ لَا يُلْبِسُ أَنَّ الْمُسُوْلَ أَهْلُهَا لا هي ولا يقال رأيت هندا يعنون غلام هند وقد جاء الملبس في الشعر قال ذو الرمة

* عَشِيَّةً فَرَّ لِلْحَارِثِيِّونَ بَعْدَمَا * قَضَى تَحَبُّهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرٌ *

١٥

وقال * مِمَّا أَعْيَا التِّطَاسِيَّ حِذْيَمًا * أى ابن هَوْبَرٍ وابن حِذْيَمٍ،

قال الشارح اعلم أن المضاف قد حذف كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكّل وأما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب أن الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقربة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً وإذا حذف المضاف أقيم

المضاف إليه مقامه وأُعرب بإعرابه ، والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ والمراد أهل القرية لأنه قد علم أن القرية من حيث هي مَدْرٌ وَحَجْرٌ لا تُسأل لأن الغرض من السؤال ردّ الجواب وليس الحجر والمدْر مما يجيب واحد منهما ، وقوله والعلم فيه يريد أن الآية قد اشتهر أمرها بذلك حتى صارت علما على جواز حذف المضاف إذا الأمر واضح فيها من جهة المعنى ، ومن ذلك قوله تعالى وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وقوله وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى تقديره بِرٌّ مَنْ وإن شئت كان تقديره ولكن ذا البر من اتقى فلا بد من حذف المضاف لأن البر حدث ومن اتقى جنة فلا يصح أن يكون خبرا عنه لأن الخبر إذا كان مفردا كان هو الأول أو منزلا منزلة فلذلك جمل على حذف المضاف ، والأول أشبه لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع والخبر أولى بالاتساع من المبتدأ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور ، ومن ذلك قولهم الليلة الهلال لا بد من حذف المضاف رفعت الليلة أو نصبتها فإن رفعت كان التقدير الليلة ليلة الهلال وإن نصبت كان التقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوعه ، ومن ذلك قول الشاعر

* المال يُزرى بأفوام ذوى حَسَبٍ * وقد يُسود غير السيّد المال *

أى فقد المال يُزرى وهو كثير واسع وكان أبو الحسن مع كثرته لا يقيسه بل يقصره على المسموع منه فاما ما يلبس فلا يجوز لنا استعماله ولا القياس عليه لو قلت رأيت هندا وأنت تريد غلام هندی لم يجوز لأن الرؤية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام ، وقد جاء من ذلك شيء يسير للثقة بدلالة الحال عليه وإخبار القائل أو معرفة المخاطب قال الشاعر * عَشِيَّةَ فَرِّ الْخَارِثِيِّونَ الخ * قال ابن الكلبي الهويّ هو يزيد بن هويّ كان قتل في المعركة فحذف المضاف لأن المخاطب مُشاهد لذلك في الحرب فلا يُشكل عليه المقتول يُؤيد صحة ما قلناه قول عمر بن لُجّا

* وَحَنُ صَرْبَنَا بِالْكَلَابِ ابْنِ هَوَيْرٍ * وَجَمَعَ بَنِي الدِّيَانِ حَتَّى تَبَدَّدُوا *

٢٠ فصرح بابن هويّ ، ومثله قوله * كَمَا أَعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَمًا * هكذا يقع في نسخ المفضل كما بالالف وأما هو بالباء وصدّره

* قَهْلُ لَكُمْ فِيهَا إِلَى فَانِي * بَصِيرٌ بِمَا أَعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَمًا *

والنطاسيّ الطبيب يقال نطيس مثل فسيف وِنطاسيّ بكسر النون وقال أبو عبيدة هو بفتح النون والمراد ابن حذيم فحذف المضاف ، ومن ذلك قول كثير

* حَزِيَّتْ لِي بِحَزْمٍ قَبِيْدَةٍ تُحْدِي * كَالْيَهُودِيِّ مِنْ نَطَاةِ الرِّقَالِ *

قَبِيْدَةُ مَوْضِعٌ وَنَطَاةٌ قَصْبَةٌ خَبِيرٌ وَالْمُرَادُ كَتَخَلَّ الْيَهُودِيُّ وَالرَّقْدُ طَوَالُ الْخَلِّ وَحَزِيَّتْ قُدِّرَتْ يُقَالُ حَزِيَّتْ الْخَلَّ أَحْزَبَهَا إِذَا قُدِّرَتْ مَا عَلَيْهَا ، وَقَدْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ أَبْيَاتٌ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِلْبَاسِ كَانَ ذَلِكَ لثِقَةِ الشَّاعِرِ بَعْلَمِ الْمُخَاطَبِ أَوْ نَظَرًا إِلَى كَثَرَةِ حَذْفِ الْمَصَافِ الَّتِي لَا لَبَسَ فِيهِ فَلَمْ يَعْصَبْ بِالْإِلْبَاسِ فَاعْرَفَهُ هـ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَكَمَا أُعْطُوا هَذَا الثَّابِتَ حَقَّقَ لِمُحْذَوِّفٍ فِي الْإِعْرَابِ فَقَدْ أَعْطَوْهُ حَقَّهُ فِي غَيْرِهِ قَالَ حَسَّانُ

* يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِم * بَرَدَى يُصَقِّفُ بِالرَّحِيْفِ السَّلْسَلِ *

فَذَكَرَ الضَّمِيرَ فِي يَصَقِّفُ حَيْثُ ارَادَ مَاءَ بَرَدَى وَقَدْ جَاءَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَمَنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ عَلَى مَا لِلثَّابِتِ وَلِلْمُحْذَوِّفِ جَمِيعًا

١. قَالَ الشَّارِحُ قَدْ أَعْرَبُوا الْمَصَافَ إِلَيْهِ بِأَعْرَابِ الْمَصَافِ لَوُقُوعِهِ مَوْقَعَهُ وَمُبَاشَرَتِهِ الْعَامِلَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَسْعَالِي وَأَسَّالِ الْقَرْيَةَ فَلَا صُلَّ فَاسْأَلِ أَهْلَ الْقَرْيَةِ فَالْقَرْيَةُ مَخْفُوضَةٌ كَمَا تَرَى بِإِضَافَةِ الْإِهْلِ إِلَيْهَا فَلَمَّا حُذِفَ الْمَصَافُ أَقِيمَ الْمَصَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ فَبَاشَرَهُ الْعَامِلُ فَأَنْتَصَبَ أَنْتَصَابَ الْمَفْعُولِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِيَّاهُ فِي الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ أُعْطِيَ حُكْمُهُ فِي غَيْرِ الْإِعْرَابِ مِنَ التَّنَائِيثِ وَالتَّذْكِيرِ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ حَسَّانَ بْنِ نَابِتٍ * يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ الْخَجَ * الشَّاهِدُ فِيهِ تَذْكِيرُ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى بَرَدَى وَهُوَ مُؤَنَّثٌ أَلَا تَرَى أَنَّ أَلْفَهُ كَأَلْفِ حَمْرَاءَ وَبَشَكِي وَهَذَا الْبِنَاءُ لَا تَكُونُ أَلْفُهُ إِلَّا لِلتَّنَائِيثِ هَذَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْمُومُ عَائِدًا إِلَى الْمُحْذَوِّفِ وَهُوَ الْمَاءُ فَيَكُونُ الْمُحْذَوِّفُ مُرَادًا مِنْ وَجْهِ وَغَيْرِ مُرَادٍ مِنْ وَجْهِ فَمِنْ جِهَةِ عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ كَانَ مَلْحُوظًا مُرَادًا وَمِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ غَيْرِ مُرَادٍ ، وَالْبَرِيصُ هَهُنَا مَوْضِعٌ بِدَمِشَقَ بِالْإِصْدَاقِ الْمُهْمَلَةِ وَبَرَدَى نَهْرٌ بِهَا وَتَصْفِيْفُ الشَّرَابِ تَحْوِيلُهُ مِنْ إِنْاءٍ إِلَى إِنْاءٍ وَالرَّحِيْفُ صَفْوَةُ الْخَمْرِ وَالسَّلْسَلُ الطَّيِّبُ يُفَالُ مَاءَ سَلْسَلٍ أَيْ سَهْلُ الْمَشْرَبِ عَذْبٌ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ٢. فَالْمُرَادُ وَمَنْ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ لَمْ يَحْذَفِ الْمَصَافَ وَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى الْأَمْرِ بِنَسْ فَانْتَبَهَ فِي قَوْلِهِ فَجَاءَهَا بَأْسُنَا نَظَرًا إِلَى التَّنَائِيثِ فِي اللَّفْظِ وَهُوَ الْقَرْيَةُ وَذَكَرَ فِي قَوْلِهِ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ مُلَاحَظَةً لِلْمُحْذَوِّفِ ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَقَدْ حُذِفَ الْمَصَافُ وَتُرِكَ الْمَصَافُ إِلَيْهِ عَلَى إِعْرَابِهِ فِي قَوْلِهِمْ مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا

بَيِّضَاءُ شَحْمَةٌ قَالَ سِيبَوِيهٌ كَأَنَّكَ أَظْهَرْتَ كُلَّ فَقُلْتَ وَلَا كُلَّ بَيِّضَاءٍ وَقَالَ أَبُو دُوَادٍ
* أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِينًا أَمْرًا * وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا *

وَيَقُولُونَ مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ وَلَا أُخِيهِ وَمِثْلُهُ مَا مِثْلُ أُخِيكَ وَلَا أُبِيكَ يَقُولَانِ ذَاكَ وَهُوَ فِى
الشَّدُوذِ نَظِيرُ إِصْمَارِ الْجَارِ

٥ قال الشارح اعلم أن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال أما ضعفه في
القياس فلوجهين أحدهما أن المضاف نائب عن حرف الجر وخلف عنه فإذا قلت غلام زيد فأصله غلام
لزيد وإذا قلت ثوب خبز فأصله ثوب من خبز فحذفت حرف الجر وبقي المضاف نائباً عنه ودليلاً عليه
فإذا أخذت تحذفه فقد أجمعت بحذف النائب والمنوب عنه وليس كذلك في الفصل قبله نحو وأسأل
القرية لأنك أتت المضاف إليه مقامه وأعربته بإعرابه فصار المضاف المحذوف كال مطرح المنسي وصارت
١. المعاملة مع التانيث الملقوظ به والوجه الثانى أن المضاف عامل في المضاف إليه للجر ولا يحسن
حذف الجار وتبقيته عمله فن ذلك قولهم فى المثل ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة موضع الشاهد
أن ترفع كلاهما وتخفص سوداء بالاضافة والفاضة علامة الخفض لانه لا ينصرف وثمره منصوب لانه خبر
ما وبيضاء مخفوض ايضاً على تقدير كل كأنك لفظت بها فقلت ولا كل بيضاء وشحمة منصوب عطفاً على
ثمره وكان ابو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يميلون ذلك وما كان مثله على العطف على
١٥ عاملين وهو رأى الكوفيين وذلك أن بيضاء جر عطفاً على سوداء والعامل فيها وما كل وقوله شحمة
منصوب عطفاً على خبر ما ومثله عندهم ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو تخفص قاعدا بالعطف على قائم
المخفوض بالباء وترفع عمراً بالعطف على اسم ما فهما عاملان الباء وما كما كان فى المثل عاملان كل وما
قالوا وقد عطفت شيئين على شيئين والعامل فيهما شيان مختلفان وسيبويه والخليل لا يريان ذلك
ولا يجيزانه والحجة لهما فى ذلك أن حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه وما قام مقامه غيره
٢. فهو أضعف منه فى سائر أبواب العربية فلا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم
مقامه فإذا اقيم مقام الفعل لم يجز أن يتسلط على عمل الجر فلهذه العلة لم يجز العطف عندهما على
عاملين فلذلك حملوه على حذف المضاف فان قيل حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل
وهو ضعيف والعطف على عاملين ضعيف ايضاً فلم كان حملُهُ على الجار أولى من حملهِ على العطف
على عاملين قيل لأن حذف الجار قد جاء فى كلامهم وله وجه من القياس فالما مجيئه فحوى قوله

* وَبَلَدَةٌ لَيْسَ لَهَا أَنْبَسٌ * والمراد وَرَبُّ بَلَدَةٍ وَقَوْلُهُمْ فِي الْقَسَمِ اللَّهُ لَا فَعَلْنَ وَجَحَى عَنْ رُؤْيَا أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ لَهُ كَيْفَ أَصْبَحْتَ فَيَقُولُ خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ بِرَيْدٍ بِخَيْرٍ وَقَدْ حَمَلَ أَصْحَابُنَا قِرَاءَةَ حَمَزَةٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ عَلَى حَذْفٍ لِلْجَارِ وَأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ وَبِالْأَرْحَامِ ، وَالْأَمْرُ فِيهَا لَيْسَ بِالْبَعِيدِ ذَلِكَ الْبُعْدُ فَقَدْ ثَبَتَ بِهَذَا جَوَازُ حَذْفِ الْجَارِ فِي الِاسْتِعْمَالِ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا وَلَمْ يَثْبُتْ فِي الِاسْتِعْمَالِ الْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ فَكَانَ حَمْلُهُ عَلَى مَا لَهُ نَظِيرٌ أَوَّلَى وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ أَحْسَنِ الْقَبِيحَيْنِ وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ فَلَا يَنْفَعُ الْفِعْلُ لَمَّا كَانَ يَكْثُرُ فِيهِ الْحَذْفُ وَشَارَكَهُ الْحَرْفُ فِي كَوْنِهِ عَامِلًا جَازٍ فِيهِ مَا جَازَ فِي الْفِعْلِ عَلَى سَبِيلِ التَّنْذِيرِ ، وَقَدْ كَثُرَ التَّقْلُبُ بِهَذَا الْمَثَلُ وَأَجَازُوا فِيهِ وَجُوهًا مِنَ الْأَعْرَابِ وَجُمَلَتُهَا خَمْسَةٌ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا مَا تَقَدَّمَ وَالْآخَرُ أَنْ تَقُولَ مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٌ وَلَا بَيْضَاءُ شَكْمَةٌ تَرْفَعُ وَلَا تُعْمَلُ مَا وَتَعَطِفُ جَمْلَةً عَلَى جَمْلَةٍ ، الثَّلَاثُ مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٌ وَلَا بَيْضَاءُ شَكْمَةٌ تَنْصِبُ الْأَوَّلَ عَلَى إِعْمَالِ مَا وَتَرْفَعُ بَيْضَاءَ وَشَكْمَةً عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ كَانَتْكَ عَطَفْتَ جَمْلَةً عَلَى جَمْلَةٍ ، الرَّابِعُ مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٌ وَلَا بَيْضَاءَ شَكْمَةٌ لَا تُعْمَلُ مَا وَلَكِنْ تَحْذِفُ كُلًّا وَتُبْقِي أُتْرَاهَا ، الْخَامِسُ مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٌ وَلَا بَيْضَاءَ شَكْمَةٌ وَهُوَ أَحْسَنُهَا لِأَنَّهُ لَا حَذْفَ فِيهِ ، فَمَا قَوْلُ أَبِي ذُوَادٍ * أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِينًا أَمْرًا الْخ * فَسَيَبُوهُ بِجَمْلَةٍ عَلَى حَذْفٍ مَصَافٍ تَقْدِيرُهُ وَكُلُّ نَارٍ إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ وَيُقَدَّرُهَا مَوْجُودَةٌ وَأَبُو الْحَسَنِ يَحْمِلُهُ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ فَيُخَفِّضُ نَارًا بِالْعَطْفِ عَلَى أَمْرِي الْمُخْفُوضِ بِكُلٍّ وَيَنْصِبُ نَارًا بِالْعَطْفِ عَلَى الْخَبَرِ وَهَذَا الْبَيْتُ

١٥ مِنْ أَوْكَدِ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ وَلَا أَخِيهِ فَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ وَلَا مِثْلُ أَخِيهِ وَجُوزُ أَنْ لَا يَقْدَرُ مِثْلٌ بَلْ يَكُونُ الْأَخُ مَعْطُوفًا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَالْعَامِلُ فِيهِمَا مِثْلُ الْأَوَّلِ وَدَلَّ عَلَى مَعْنَى خَبَرِهِ خَبَرُ الْأَوَّلِ فَاسْتَغْنَى عَنْهُ فَلَوْ أَظْهَرَ خَبَرَ الثَّانِي وَقَالَ مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ وَلَا أَخِيهِ يَكْرَهُهُ لَمْ يَكُنْ بَدًّا مِنْ تَقْدِيرِ مِثْلٍ أَوْ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ إِذَا كَانَ الْأَخُ مُجْرُورًا بِعَامِلٍ وَيَكْرَهُهُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ بِعَامِلٍ آخَرَ وَإِنْ كَانَ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَأَحَدُهَا لَا يَصَحُّ وَجَبَّ حَمْلُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ مَصَافٍ مُحْذُوفٍ وَهُوَ مِثْلٌ ، وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ يَمْنَعُ جَوَازَ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَنَظَائِرِهَا لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى حَذْفَ الْجَارِ وَلَا يَرَى الْعَطْفَ عَلَى عَامِلَيْنِ وَلَا مَحْمَلًا لَهَا سِوَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ، فَمَا قَوْلُكَ مَا مِثْلُ أَخِيكَ وَلَا أَبِيكَ يَقُولَانِ ذَاكَ فَهَذَا لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ تَقْدِيرِ مِثْلٍ أَيْضًا وَلَيْسَ مِنْ جِهَةِ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ لَكِنْ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ الْأَبَ عَلَى الْأَخِ لَمْ يَجَزْ تَنْثِيَةُ الْخَبَرِ لَوَجْهَيْنِ أَحَدُهَا أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْخَبَرِ عَامِلَانِ وَهُوَ مِثْلٌ وَمَا النَّافِيَةُ

الحجازية إذا جعلت موضع يقولان نصباً لأن العامل في الخبر هو العامل في الخبر عنه وإن لم تعملها كان العامل في الخبر أيضاً شيئاً الابتداء ومثلاً وذلك لا يجوز، والوجه الثاني أن ما لا تعمل في خبر ما لا تعمل فيه ولا عمل لما في الأب فلم يجوز أن تعمل في خبره فلذلك وجب تقديره مثلاً مع الأب وساغ حذفها لتقدم ذكرها ويكون التقدير ما مثلاً أخيك ولا مثلاً أهلك يقولان ذلك لأن ما قد عملت في مثلاً الأول ومثلاً الثاني لأن حرف العطف يُشرك بين المعطوف عليه والمعطوف في عمل العامل،

وقوله وهو في الشذوذ نظير إصمار الجار يعنى حذف المضاف وإبقاء عمله نحو قوله

* رَسَمَ دَارٍ وَقَعْتُ فِي طَلَلِهِ * كَذْتُ أَقْصَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَلِهِ *

ونحو قول رُبَّةَ خَيْرَ عَافَاكَ اللَّهُ يَرِيدُ بَخِيرٍ وكلاهما قليل في الاستعمال والقياس معاً والجامع بينهما أنهما جميعاً من عوامل الخفض،

١٠

فصل ١٢٨

قال صاحب الكتاب وقد حذف المضاف اليه في قولهم كان ذلك إذ وحينئذٍ ومررت بكل قائما قال الله تعالى وكلاً آتيناها حكماً وعِلْماً وقال وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ وَقَالَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وفعلته ١٥ أول يريدون إذ كان كذا وكُلِّمَ وبعضهم وقبل كل شيء وبعده وأول كل شيء، وقد جاءا محذوفين معاً في قول أبي ذؤاد يصف البرق * أَسَالَ الْجَارَ فَاتَّخَذَ لِلْعَقِيقِ * وقول الأسود * وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ أَصْبَعَا * قال الفسوي أي أسال سقياً سحابه وذا مسافة أصبغ،

قال الشارح أعلم أنه قد جاء عنهم حذف المضاف اليه وهو أقل من حذف المضاف وأبعد قياساً وذلك لأن الغرض من المضاف اليه التعريف والتخصيص وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان ٢٠ فقصاً للغرض وتراجعاً عن المقصود فمن ذلك قولهم إذ وحينئذٍ وأصله أن إذ تكون مضافة إلى جملة إما ابتدائية وإما فعلية نحو جئتكَ إذ الحجاج أميرٌ وإذ قام زيدٌ وإن كانت إنما تصاف إلى جملة لتوضيحها وتزليل إبهامها فإذا تقدمتها جملة إما فعلية وإما اسمية ربما حذفوا الجملة المضاف إليها إذ لدلالة الجملة المتقدمة عليها فجاءوا بالتنوين بعد إذ عوضاً من المحذوف وذلك نحو قولهم إذ من قول الشاعر

* نَهَيْتَكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو * بعافيةٍ وَأَنْتَ إِذٍ فَحْبُجُ *

وأصله وَأَنْتَ إِذْ نَهَيْتُكَ فَحَذَفَ لِلْجِلَّةِ وَعَوَّضَ مِنْهَا التَّنْوِينَ ، ومثله حِينَئِذٍ وَسَاعَتِئِذٍ وَيَوْمِئِذٍ والمراد حِينَ إِذْ كَانَ كَذَا وَكَذَا وَسَاعَةً إِذْ كَانَ كَذَا وَكَذَا وَيَوْمَ إِذْ كَانَ كَذَا وَكَذَا قَالَ اللَّهُ تَع إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا يَوْمِئِذٍ تُخْبِتُ أَخْبَارَهَا وَالتَّقْدِيرُ يَوْمَ إِذْ تَزُولُ الْأَرْضُ وَإِذْ أُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَإِذْ قَالَ الْإِنْسَانُ فُحِذَفَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ بِأَسْرَها لِدَلَالَةِ مَا هـ تقدم من الْجِلِّ وَعَوَّضَ مِنْهَا التَّنْوِينَ فَدَخَلَ وَهُوَ سَاكِنٌ وَكَانَتْ الذِّمَالُ قَبْلَهُ سَاكِنَةً فَكُسِرَتْ الذِّمَالُ لالتقاء السَّاكِنِينَ فَقِيلَ يَوْمِئِذٍ وَلَيْسَتْ الْكُسْرُ فِي الذِّمَالِ بِإِعْرَابٍ وَإِنْ كَانَتْ إِذْ هُنَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةٍ مَا قَبْلَهَا إِلَيْهَا ، وَالَّذِي يَدُلُّ أَنَّ الْكُسْرَ لالتقاء السَّاكِنِينَ لَا لِإِعْرَابٍ قَوْلُهُ وَأَنْتَ إِذْ هَجَّجٌ أَلَا تَرَى أَنَّ إِذْ فِي هَذَا الْبَيْتِ لَيْسَ قَبْلَهَا نَتِ بِمُصَافٍ إِلَيْهَا فَتَكُونُ مَجْرُورَةً بِهِ فَتُبَيِّنُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهَا حُرْكََةُ بِنَاءٍ لَا إِعْرَابٍ عَلَى أَنَّهُ قَدْ حُكِيَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ إِذْ هُنَا مَجْرُورَةٌ بِمُصَافٍ مُحذُوفٍ كَأَنَّهُ أَرَادَ ١. حِينَئِذٍ ثُمَّ حَذَفَ حِينَ وَهُوَ يَرِيدُهَا فَهِيَ مَجْرُورَةٌ بِالْمُصَافِ الْمُقَدَّرِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ * وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا * وما أَبْعَدَ اعْتِقَادَ مِثْلِ هَذَا مِنْ فَضْلِ ذَاكَ السَّيِّدِ وَحَمِلَهُ إِنْ صَحَّ عَلَى التَّقْرِيبِ أَوْ أَنَّهُ يَرِيدُ مَجْرُورَةَ الْمَوْضِعِ لَا اللَّفْظِ أَلَا تَرَى أَنَّ إِذْ مَبْنِيَّةٌ فِي حَالٍ إِضَافَتِهَا إِلَى الْجِلَّةِ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى وَنَحْوِ إِذِ الْأَعْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ فَإِنَّ هَذِهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السَّكُونِ وَمَوْضِعُهَا نَصَبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ وَأَذْكُرُوا إِذْ قُلْتُمْ وَنَحْوَهُ وَإِنْ كَانَتْ مَبْنِيَّةٌ فِي حَالٍ الْإِضَافَةِ فَهِيَ إِذَا لَمْ تُصَفَّ بِالْبِنَاءِ أَجْدَرُ لِأَنَّ حَذْفَ الْمُصَافِ إِلَيْهِ ١٥ اقْتِطَاعُ جُزْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، فَإِنْ قِيلَ فَلِمَ كَانَتْ النُّونُ أَوَّلَى بِالْعَوَّضِ مِنْ غَيْرِهَا قِيلَ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ لِحَقَّتْهَا وَكَثُرَتْ زِيَادَتُهَا لِكُنْهَمُ لَمَّا كَانَتْ مَعْتَلَّةً لَا تَثْبُتُ عَلَى حَالٍ لَمْ تَزِدْ أَخِيرًا إِذِ الذِّمَالُ قَبْلَهَا سَاكِنٌ وَإِذَا زِيدَ حَرْفُ الْمَدِّ وَكَانَ سَاكِنًا وَجِبَ تَحْرِيكُ الذِّمَالِ لالتقاء السَّاكِنِينَ فَإِنْ كُسِرَتْ الذِّمَالُ وَكَانَ حَرْفُ الْمَدِّ أَلْفًا أَوْ وَاوًا أُنْقَلِبَتْ يَاءً وَإِنْ كَانَتْ يَاءً مِنْ أَوَّلِ مَرَّةٍ لَمْ يُوْمَنْ حَذْفُهَا إِذَا لَقِيَها سَاكِنٌ بَعْدَهَا فَلَمَّا كَانَ زِيَادَةُ حَرْفِ الْمَدِّ تُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرِهِ أَوْ حَذْفِهِ تَأَبَّوْا زِيَادَتَهُ وَعَدَلُوا إِلَى ٢. النُّونِ لِأَنَّهُ يُجَامِعُ حُرُوفَ اللَّيْنِ فِي الزِّيَادَةِ وَبُنَاسِبِهَا مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ غُنَّةٌ تَمْتَدُّ فِي الْخَيْشُومِ فَكَانَ كَالْأَلْفِ الَّتِي تَمْتَدُّ فِي الْحَلْفِ وَلَا مُعْتَمِدَ لَهَا فِيهِ مَعَ أَنَّهَا قَدْ جَاءَتْ عَوَضًا مِنَ الْحُرْكَةِ فِي يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ وَزَادُوهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَلِجَمْعِ عَوَضًا مِنَ الْحُرْكَةِ وَالتَّنْوِينَ نَحْوَ قَوْلِكَ جَاعَنِي الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَ وَرَأَيْتِ الزَّيْدَيْنِ وَالزَّيْدِيْنَ وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ وَالزَّيْدِيْنَ فَالنُّونُ هُنَا عَوَضٌ مِنَ الْحُرْكَةِ وَالتَّنْوِينَ فَلَمَّا كَانَتْ النُّونُ قَدْ زِيدَتْ عَوَضًا فِيهَا ذَكَرْنَاهُ وَاحْتِيجُ إِلَى حَرْفٍ يَكُونُ عَوَضًا فِي يَوْمِئِذٍ

وحينئذ كانت النون أولى لأنها مأنوس بزيادتها عوضاً، وأما كل وبعض فحذوف منهما المضاف اليه وهو مراد يدل على ذلك أنهما معرفتان ولولا إرادة المضاف اليه فيهما لكانا نكرتين نحو قولك غلام زيد إذا أردت المعرفة وغلام إذا أردت النكرة، والذي يدل على تعريفهما وقوع الحال منهما نحو قولك مررت بكل قائماً وبعض جالساً والحال إنما تكون من المعرفة ولا تكون للحال من النكرة إلا على ضعف ه وضرورة، وأما يحذف المضاف اليه إذا جرى ذكر قوم فنقول مررت بكل أي بكلهم ومررت ببعض أي ببعضهم وتستغنى بما جرى من الكلام ومعرفة المخاطب عن إظهار الضمير المضاف اليه، فذهب بعضهم إلى أن التنوين عوض من المضاف اليه كالذي في يومئذ وحينئذ قال وأما قلنا ذلك لأن هذا لا يدخله تنوين التمكين من حيث كان في نية الإضافة كما لا يدخله الالف واللام فلما نون مع إرادة الإضافة علم أن التنوين عوض من المحذوف، وأما مذهب الجماعة فإنه التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة والإضافة كانت المانعة من إدخال التنوين فلما زال المانع وهو الإضافة عاد اليه ما كان له من التنوين وتقدير الإضافة لا يمنع من إدخال التنوين لأن المعاملة مع اللفظ، وأما امتناع الالف واللام من الدخول عليه فأنما كان لأجل أنه معرفة والالف واللام لا يدخلان المعارف هذا هو الأصل وامتناع الالف واللام من الإضافة غير المحضة أنما كان بالحمل على المحضة المعرفة وليس كذلك التنوين فإنه يكون مع المعرفة نحو زيد وعمرو ونحوهما، وأما قبل وبعد ونحوها من الظروف فحذوف ه منها المضاف اليه فإذا قلت جئت قبل وبعد فالمراد قبل كذا وبعد كذا مما قد عرقه المخاطب قال الله تع لله الأمر من قبل ومن بعد والمراد والله أعلم من قبل الأشياء ومن بعدها فحذف ذلك وهو مراد فذهب لفظه وبقي حكمه وهو التعريف وبني الاسم لأن المضاف اليه من تمام المضاف فإذا قطع عنه فكأنه قد بقي بعض الاسم وبعضه لا يستحق الأعراب فقام البناء فيه مقام العوض إذ لو عوضوا النون كما في يومئذ وحينئذ ونظائرها لم يؤمن التباسه بالمنكور المعرب وسنستقصى الكلام عليه في ٢. موضعه إن شاء الله، وقوله وقد حذف معاً يريد المضاف والمضاف اليه وذلك إذا تكررت الإضافة فن ذلك مسئلة الكتاب أنت متى قرئ خان والمراد ذو مسافة فرسخين فحذف المضاف والمضاف اليه وأقيم المضاف اليه الثاني مقام المضاف للعلم به، ومن ذلك قوله تعالى فقبضت قبضة من أثر الرسول أي من ثراب أثر حافر قرس الرسول، ومنه قول أبي ذؤاد

* أيا من رأى لي رأى برقي شريف * أسأل الجار فأتأخى للعقيق *

يصف بَرَقًا والمراد سُقْيَا سَحَابِهِ اى سحابِ البرق والصمير اذا كان مفردا منصوبا او مجرورا فانه يكون بارزا واذا كان مرفوعا يكون مستترا فسُقْيَا فاعلُ أسالُ لا البرق فان البرق لا يُسِيل فلما حُذِف المضاف والمضاف اليه معاً أُقيم الصمير المجرور مُقام المضاف وصار مرفوعا فاستكن في الفعل حين أُسند اليه الفعل ، والبحار جمعُ بحرٍ وهو المكان المتسع ومنه سُمِيَ البحرُ بحرًا لاتساعه ، واما قول الأسود

* فَأَدْرَكَ أَبْقَاءَ الْعَرَادَةِ ظُلْعَهَا * وقد جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ أَصْبَعًا *

فالمراد ذا مَسَافَةٍ أَصْبَحَ فحذف المضاف والمضاف اليه لما تكرر وأقام المضاف اليه الثاني مقام المضاف الاول وأعربه بإعرابه وهو النصب ، وحزيمَةٌ هذه بالزاي المحجمة بظن من باهلة بن عمرو بن ثعلبة ويقال الحزيمتان والزبيمتان وهما حزيمَةٌ وزبيمتَةٌ ،

قال صاحب الكتاب وما اضيف الى ياء المتكلم فحكها الكسر نحو قولك في الصحيح والجاري مجراه غلامى ودلوى إلا اذا كان آخره الفا او ياء منحركا ما قبلها او واوا أما الالف فلا تتغير إلا في لغة هذيل في نحو قوله * سَبَقُوا قَوًى وَأَعْنَقُوا لَهَوًا * وفي حديث طلحة رضي الله عنه فوضعوا اللج على قفسي ١٥ يجعلونها اذا لم تكن للتثنية ياء ويدغمونها وقالوا جميعا لدنى ولدني ولدنيك كما قالوا على وعليه وعليك وياء الاضافة مفتوحة ألا ما جاء عن نافع تحيائي ومماي وهو غريب ،

قال الشارح اعلم ان ياء المتكلم حكها أن يكسر ما قبلها نحو قولك غلامى وصاحبي ودلوى وأما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم ليسلم الياء من التغيير والانقلاب وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة فلو لم يكن يكسر ما قبلها لكانت تنقلب في الرفع واوا في لغة من أسكنها وكان اللفظ في الرفع هذا ١٠ غلامو فيذهب صيغة الاضافة وكانت تنقلب في النصب ألفا في لغة من فتحها فكنت تقول رأيت غلاما فلما كان اعراب ما قبلها يودى الى تغييرها وأنغلابها الى لفظ غيرها رفضوا ذلك وعدلوا الى كسر ما قبلها البتة ، فان قيل فأنتم قد فلبتموها ألفا في النداء نحو يا غلاما قيل ذلك نبي اختص به النداء كما اختص بالعدل نحو يا غدار يا فساق يا غدر يا فسف ويا هناه ولا يستعمل ذلك في غير النداء ، وليس كسر ما قبلها لثقل الصمة ألا ترى ان الفتحة أخف للحركات ومع ذلك كسرت

فَعَلِمَ أَنَّ الْكُسْرَةَ فِيهَا لَغَيْرِ الْاسْتِنْقَالِ فَتَقُولُ هَذَا غَلَامِي وَصَاحِبِي وَنَحْوَهَا مِنَ الصَّحِيحِ اللَّامِ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَى الصَّحِيحِ فَالصَّحِيحُ مَا لَمْ يَكُنْ حَرْفُ إِعْرَابِهِ أَلِفًا وَلَا وَاوًا وَلَا يَاءَ نَحْوُ رَجُلٍ وَفَرَسٍ وَالجَّارِي مَجْرَى الصَّحِيحِ مَا كَانَ آخِرُهُ يَاءً أَوْ وَاوًا قَبْلَهُمَا سَاكِنٌ نَحْوُ ظَنِّي وَذَلُّوْا لِأَنَّهُ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُمَا بَعْدَتَا عَنْ شَبِّهِ الْأَلِفِ وَجَرَتْ مَجْرَى الصَّحِيحِ فِي تَحْمِيلِ حَرَكَاتِ الْأَعْرَابِ فَلِذَلِكَ تَقُولُ هَذَا ذَلُّوْا وَظَبَّيْوْا ه فَتَكْسِرُ مَا قَبْلَ يَاءِ الْإِضَافَةِ كَمَا تَكْسِرُ مَا قَبْلَهَا مِنَ الصَّحِيحِ ، وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْكُسْرَةِ فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا حَرَكَةُ بِنَاءٍ وَلَيْسَتْ إِعْرَابًا لِأَنَّهَا لَمْ تَحْدُثْ بِعَامِلٍ وَأَمَّا حَدُوثُهَا عَنْ عَلَّةٍ وَهُوَ وَقُوعُ يَاءِ النَّفْسِ بَعْدَهَا وَلِذَلِكَ لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ إِلَّا تَرَكَ تَقُولُ جَاءَ غَلَامِي وَرَأَيْتُ غَلَامِي وَمَرَرْتُ بِغَلَامِي فَتَخْتَلِفُ الْعَوَامِلُ فِي أَوَّلِهِ وَلَا تَخْتَلِفُ حَرَكَةُ حَرْفِ الْأَعْرَابِ بَلْ يَلْزِمُ الْكُسْرَ الْبَيِّنَةُ مَعَ امْكِانِ تَحْرِيكِهَا إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْكُسْرَةُ وَإِنْ كَانَتْ بِنَاءً فَهِيَ عَارِضَةٌ فِي الْأَسْمِ لَوُقُوعِ الْيَاءِ بَعْدَهَا وَلَيْسَتْ لِلْحَرَكَةِ ١. فِيهَا كَالْحَرَكَةِ فِي الْمَبْنِيِّ مُشَابَهَةً لِلْحُرُوفِ أَوْ تَضَمُّنٍ مَعْنَاهَا أَوْ الَّتِي تَحْدُثُ فِي الْأَسْمِ بَعْدَ وَجُوبِ بِنَاءِهَا وَتَلْزُمُ كَالَّذِي فِي أَمْسٍ وَهَوْلَاءُ إِلَّا تَرَى أَنَّ الْبِنَاءَ فِيهِمَا وَجِبَ لَتَضَمُّنِ الْحَرْفِ ثُمَّ عَرَضَ التَّحْرِيكُ لِلاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَالسَّاكِنَانِ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَنْفَصِلُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ فَصَارَ مِمَّا يَثْبُتُ الْكَلِمَةُ عَلَى الْحَرَكَةِ فَحَرَكَةُ الْآخِرِ كَحَرَكَةِ أَوَّلِهَا وَمَا هُوَ حَاشُو فِيهَا مِنْ جِهَةِ الزُّومِ وَالتَّثْبَاتِ ، وَإِذَا كَانَتْ عَارِضَةً لَمْ تَقْصِرِ الْكَلِمَةُ بِهَا مَبْنِيَّةً وَنَظِيرُ ذَلِكَ حَرَكَةُ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ نَحْوُ لَمْ يَقُمْ الرَّجُلُ وَلَمْ تَذْهَبِ الْجَارِيَةُ فَهَذِهِ الْكُسْرَةُ ١٥ لَيْسَتْ إِعْرَابًا إِلَّا تَرَى أَنَّ لَمْ لَا تَعْمَلُ الْكُسْرَةُ وَأَمَّا عَمَلُهَا لِلزُّومِ الَّذِي هُوَ سَكُونٌ مَعَ أَنَّ الْحَرَكَةَ لِلاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ بِنَاءً فَالْكَلِمَةُ بَاقِيَةٌ عَلَى إِعْرَابِهَا لَكُونِهَا عَارِضَةً تَزُولُ عِنْدَ زَوَالِ السَّاكِنِ فَالْكُسْرَةُ هُنَا كَالصَّمَةِ فِي نَحْوِ لَمْ يَضْرَبُوا وَالْفَاتِحَةِ فِي نَحْوِ لَمْ يَضْرِبَا فِي كَوْنِهَا عَارِضَتَيْنِ لِلْوَاوِ وَالْأَلِفِ ، وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحَرَكَةَ لَهَا حَكْمٌ بَيْنَ حَكَمَيْنِ وَلَيْسَتْ إِعْرَابًا وَلَا بِنَاءً أَمَّا كَوْنُهَا غَيْرَ إِعْرَابٍ فَلِأَنَّ الْأَسْمَ يَكُونُ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا وَفِي فِيهِ فِدَالٌ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ إِعْرَابٍ وَأَمَّا كَوْنُهَا غَيْرَ بِنَاءٍ فَلِأَنَّ الْكَلِمَةَ لَمْ يُوجَدْ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ٢. أَسْبَابِ الْبِنَاءِ وَأَسْبَابِ الْبِنَاءِ مُشَابَهَةٌ لِلْحَرْفِ نَحْوُ الَّذِي وَالَّذِي أَوْ تَضَمُّنٍ مَعْنَى الْحَرْفِ نَحْوُ أَتَيْنَ وَكَيْفَ أَوْ وَقُوعِهِ مَوْقِعَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ نَحْوُ تَزَالِ وَتَرَكَ فَلَمَّا لَمْ يُوجَدْ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ مَتِمِّئَةً إِذْ لَمْ يَعْرِضْ فِيهَا مَا يُخْرِجُهَا عَنِ التَّمَكُّنِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ غَلَامِي وَقَوْلِكَ غَلَامَكَ وَغَلَامُهُ فِي التَّمَكُّنِ وَاسْتِحْقَاقِ الْأَعْرَابِ فَكَمَا أَنَّ غَلَامَهُ وَغَلَامَكَ مَعْرَبَانِ فَكَذَلِكَ غَلَامِي مَعْرَبٌ وَالْأَوَّلُ أَقْبَسُ ، فَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ الْمَصَافِ مَعْتَلًا مَا كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا فَإِنَّكَ إِذَا أَصَفْتَهُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَثْبَتَ الْأَلِفَ

وفتحت الياء وذلك نحو قولك عَصَايَ وَهَدَايَ وَبُشْرَايَ وأما فتحت الياء لسكون الألف قبلها فلما
وجب تحريكها كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة غريبة، ومن العرب من يقلب
هذه الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم فيقول هَوَيَّ وَعَصَيَّ وَهَدَيَّ وله وجه صالح في القياس وذلك
أنه لما كانت ياء المتكلم أبداً بكسر الحرف الذي قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً نحو هذا غلامى ورأيت
ه غلامى ومررت بغلامى وكانت الياء وسيلة الكسرة في نحو أخيك وأبيك وفي التنبيه والجمع من نحو
الزيتين والزيتين وجب أن لا يقولوا رأيت عَصَايَ بِإِثْبَاتِ الألف كما لم يقولوا رأيت غُلامَى بفتح
الميم فأبدلوا من الألف ياء كما أبدلوا من الفتحة كسرة فقالوا هذه عَصَى وَهَدَى كما قالوا صاحبي
وغلامى وهو كثير قال أبو ذؤيب الهذلي

* سَبَقُوا هَوَى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ * فَتَحَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَع *

١. والشاهد فيه هَوَى والمراد هَوَاى فأبدل من الألف ياء لوقوعها موقع كسرة ولا يمكن الكسرة فيها،
يَرْتَضَى أَوْلَادَهُ وكان له عشرة أولاد فأتوا فقال كنت أهُوَى حياتهم فسبقوا هَوَى أى أنقضوا كلهم،
ومن ذلك حديث طَلَحَةَ رضى الله عنه يومَ الجمل حين قال له عَلَى كَرَمِ اللَّهِ وجهه عرفتني بالحجاز
وأكرتني بالعراق بنا عداها بدا فقال طلحة بايعت واللج على ققى أى مكرها، واللج السيف يشبه
السيف لكثرة مائه وبصيصه باللج وهو الماء الكثير، ويحكى عن يونس النحوي أنه قال لأن مكنتني
١٥ الله من ثلاثة يوم القيمة لأحجتهن منهم آدم أقول أنت خلقتك الله من تراب وأسكنك الجنة بغير عمل
ومكنتك مما فيها من ثمار ونعيم ونهاك عن شجرة فلم خالفت حتى أوقعت بنيك في هذا العناء
والتعاب والثاني يوسف الصديف أقول أنت فارقت أباك مدة وأنت بمصر وهو بارص كنعان بينكما
مسافة يسيرة هلا كتبت إليه أننى في عافية وخففت ما به والآخر طلحة والزبير أقول لهما أنتما
بايعتما علياً بالمدينة وخلعتماه بالكوفة أى ساء أحدث لكما، وقد قرئ يا بُشْرَى هذا غلامى،
٢. وبروى قطرب

* بَطَوْفٌ بى عَكَبٌ فى مَعَدٍ * وَيَطْعُنُ بالصُّلَّةِ فى قَفْيَا *

* فإن لم تتأرانى من عَكَبٍ * فلا رَوَيْتُمَا أبداً صَدْيَا *

الصُّلَّةُ العصا والصِّلُ الصرب بالعصا، ومن قال هذا لم يقل هذان غلامى فيقلب ألف التنبيه فى
الرفع ياء كما قلبها فى عَصَى وَهَدَى لئلا يذهب الدلالة على الرفع فان قيل فأنتم تقولون فى

الصحيح هذا غلامى ورأيت غلامى ومررت بغلامى فيزول علم الاعراب فهلا أجزر ذلك في التثنية
 قيل الدليل يقتضى ثبوت الاعراب في الجميع للبيان وأما خالفناه في الصحيح خوفاً على لفظة ياء
 الاضافة وانقلابها ومع ألف التثنية فقد أمنا تغيير الياء وانقلابها فكان لنا عن تغيير ألف التثنية
 وانقلابها مندوحة قال وقالوا جميعاً لدى ولديك ولديك يعنى العرب وذلك أن الذى يقلب ألف
 عاصاً ورخى أما هو بعض العرب لا كلهم وكل العرب تقلب ألف لدى اذا اتصل بالمضمر سواء كان
 المضمر متكلماً او مخاطباً او غائباً نحو لدى ولديك ولديك فعلوا ذلك تشبيهاً لها بالأدوات نحو على
 وإلى فكما قالوا على وإلى وعليك وأليكَ وعليه وأليه كذلك قالوا لدى ولديك ولديك وأما قلبوا ألف
 على وإلى تشبيهاً لها بالأفعال من جهة لزومها الاسماء وعملها فيها فكما كانت الأفعال تنقلب ألفاتها
 عند اتصال ضمير الفاعل بها من نحو رميت وسعيت كذلك قلبوا ألف على وإلى فقالوا عليه وإليه
 لأن المجرور ينزل من الجار منزلة الفاعل من الفعل من جهة لزومه له واقتضاه اليه وحضت ألف
 الأدوات بالياء دون الواو لوجهين أحدهما أن الياء أخف من الواو والغرض انقلاب الألف الى أحدهما
 بحكم الشبه فكان قلبها الى الأخف أولى الثانى أن الغالب على الألف اذا كانت لأما الياء والغالب
 عليها اذا كانت عيناً الواو فلذلك قلبت الى الياء وربما جاءت هذه الألف مع المضمر غير منقلبة
 على حد مجيئها مع الظاهر أنشد أبو زيد

* طاروا علاهن فطر علاها * وأشدد يمتنى حقب حقواها *

١٥

قال الجرجاني أما قلبوها مع الضمير ياء ساكنة ليدلوا بذلك على أنها أصل وليست منقلبة عن غيرها
 مما أصله الحركة نحو الأفعال مثل غزا وسعى فاعرفه قال وباء الاضافة مفتوحة يعنى مع الألف لما
 ذكرناه من التقاء الساكنين فأما قراءة نافع محبى ومماتى بسكون الياء فهو غريب لخروجه عن
 القياس وما عليه الجمهور ووجه هذه القراءة اعتقاد الوقف فإنه فى الوقف يجوز أن يجمع بسين
 ساكنين فيكون الوقف كالساد مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يزيد فى صوته مع أنه استغنى
 بأحد الشرطين وهو المد الذى فى الألف والشرطان المرعيان فى الجمع بين ساكنين أن يكون الساكن
 الأول حرف مد ولين والثانى مدغماً كالدابة وشابة فاعرفه

قال صاحب الكتاب وأما الياء فلا تخلو من أن ينفخ ما قبلها كياء التثنية وياه الأشقيين والمضطفين
 والمؤمنين والمؤمنين او ينكسر كياء الجمع والواو لا تخلو من أن ينفخ ما قبلها كالأشقيين وأخواته او

ينضمّ كالمُسْلِمُونَ والمُصْطَفُونَ فما انفتح ما قبله من ذلك فمدغم في ياء المتكلم ياء ساكنة بين مفتوحين وما انكسر ما قبله او انضمّ فمدغم فيها ياء ساكنة بين مكسور ومفتوح.

قال الشارح اذا كان آخر الاسم ياء قبلها مفتوح كياء التثنية نحو غُلامَيْن ومُسْلِمَيْن ونحو ياء جمع المقصور كالآشَقَيْن والمُصْطَفَيْن والمرَامَيْن والمُعَلِّين فالآشَقَيْن جمعُ الأشَقَى والمُصْطَفَيْن جمعُ المِصْطَفَى والمرَامَيْن جمعُ المرَامَى والمُعَلِّين جمعُ المُعَلِّ ما كان من ذلك وأضيف الى ياء النفس فان نونه تحذف للاضافة ثم يدغم في ياء الاضافة فنقول رأيتُ غلامَي وصاحبَي وتقول هؤلاء مصطفَي وآشَقَي فتحصل الياء بين فتحين فتحة ما قبل الياء وفتحة ياء النفس، فان كان الآخر من المضاف ياء مكسورا ما قبلها بأن يكون الاسم منقوصا نحو قاصٍ وداعٍ او ياء جمع السلامة نحو مسلمين وصالحين فان المنقوص تدغم ياءه في ياء الاضافة مفتوحة نحو قاصِي وداعي تشدد الياء لأجل الادغام وتفتح ياء النفس لسكون الياء المدغمة فتحصل الياء المدغمة بين كسرة ما قبل الياء وفتحة ياء النفس، فان كان المضاف جمعا فان ياء الجمع تدغم في ياء النفس بعد حذف النون ولا تكون ياء الاضافة الا مفتوحة نحو رأيتُ

مسلمي وصالحِي، فان كان آخر الاسم المضاف واوا فانك تغلب الواو ياء وتدغمها في ياء الاضافة سواء كان ما قبلها مفتوحا كالآشَقُونَ وأخوانه مما هو جمع سلامة المقصور نحو المُعَلُّون والأَعْلُونَ او مضموما نحو المُسْلِمُونَ والمُصْطَفُونَ في جميع مُصْطَفٍ وهو اسم فاعل من اصْطَفَى يَصْطَفِي فالفاعل مُصْطَفٍ وجمعه ١٥ مُصْطَفُونَ بضم الفاء والاصل مُصْطَفِيُونَ استثقلت الضمة على الياء المكسور ما قبلها فحذفت ثم حذفت الياء لسكونها وسكون واو الجمع بعدها ثم ضموا الفاء لتصح الواو كما قالوا غَاوُونَ وقَاوُونَ وتقول في الاضافة هؤلاء آشَقَي ومُعَلَي فتغلب الواو ياء وتدغمها في ياء النفس فتصير الياء المنقلبة عن الواو بين فتحين وكذلك تقول في الواو المضمو ما قبلها هؤلاء مسلمِي ومُصْطَفِي وأصله مسلموِي ومُصْطَفوِي فحذفت النون للاضافة وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء النفس ساكنة على ٢٠ حَدٍ شَوَّبَتْ شَيْبًا وَلَوَيْتُ لَبِيًّا وأدغمت في ياء الاضافة فحصلت الياء المنقلبة هنا بين الكسرة المُبْدَلَة من الضمة وفتحة ياء النفس وانما أُبدل من الضمة هنا كسرة لان الواو هنا جعلت مدّة حركة ما قبلها من جنسها، وكان القياس في ياء التثنية أن تكون كذلك ألا اتهم فتحوا ما قبلها للفرق بينها وبين ياء الجمع، فلما وجب قلب الواو ياء أُبدل ابضا من الضمة كسرة لتناسبها ولئلا يخرج عن المد، وإن شئت ان تقول ان الواو هنا في موضع كسرة لمكان ياء النفس بعدها ان ياء النفس لا يكون ما

قبلها آلا مكسورا والياء وسيلة الكسرة على ما تقدم فقلبت الواو ياء كما تُقلب الصمّة كسرة في هذا غلامى، فان قيل يلزم من ذلك قلب الالف ياء في التثنية اذا أضفتها الى ياء النفس ولا مُبالاة بالاعراب كما أبدلتهم من الواو ياء وثم تُبالوا بالاعراب في قولك هذان غلاماى لأنها في موضع كسرة قيل الواو أقرب الى الياء من الألف الى الياء ألا ترى أنّهما تتفقان في الرفع وتنفرد الالف بالتأسيس ٥ فلقرب ما بين الواو والياء اجتذبتّها الهاء مع كونها في موضع كسرة ولبعد ما بين الالف والياء لم يقدّر السبب على قلبها مع وجود المانع وهو زوال الدلالة على الاعراب، فان قيل اذا زعمتم أنّ ياء الجمع أو واو الجمع اذا اضيف الى ياء النفس فإنّ الياء لا تكون إلا مفتوحة ثا وجه القراءة في قوله تعالى وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِحِينَ قيل هذه قراءة حمزة والأعرش وهي قليلة النظم جدا على أنها ليست في البعد من القياس بالمكان الذى تُعزى اليه وذلك أنّ الإسكان فى ياء النفس لما كثر صار كالأصل فلما تقدمها ساكن حركوها بالكسرة لانتفاء الساكنين ليدلوا بذلك أنّ الحركة لانتفاء الساكنين لا للبناء فلم يُراعوا أصل حرف اللين فأعرفه،

فصل ١٣٠

قال صاحب الكتاب والاسماء الستة متى اضيفت الى ظاهر أو مضمر ما خلا الياء فحكمها ما ذكر فاما اذا اضيفت الى الياء فحكمها حكمها غير مضافة اى تُحذف الآخر إلا ذو فإنه لا يضاف إلا الى اسماء الأجناس الظاهرة وفي شعر كعب

* صَبَحْنَا لِحَرْجِيَّةٍ مُرْهَفَاتٍ * أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذُؤُوهَا *

وهو شاذ ولقّم مجريان أحدهما مجرى أخواته وهو أن يقال فَمِى والفصيح فَمِى فى الأحوال الثلاث وقد أجاز المبرد أبى وأخى وأنشد * وَأَبِى مَا لَكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارٍ * وَهَجْهُ تَحْمِيلُهُ عَلَى الْجَمْعِ فَمِى قَوْلُهُ ٢٠ * وَقَدْ يَنِينَا بِالْأَيِينَا * تَدْفَعُ ذَلِكَ،

قال الشارح قد تقدم فى أول هذا الكتاب الكلام على أحكام هذه الاسماء الستة اذا اضيفت الى ظاهر أو مضمر ليس بمتكلم بما أغنى عن إعادته والذى يختص بهذا المكان ببيان حكمها اذا اضيفت الى ياء النفس وحكمها اذا اضيفت الى ياء النفس أن لا يعاد المحذوف بل تبقى على حالها محذوفة اللام كما لو لم تُصِفْها فتقول هذا أَخِى وَأَبِى وَحَمِى ورأيت أَخِى وَأَبِى وَحَمِى ومررت بِأَخِى وَأَبِى وَحَمِى كما

تقول هذا أَخٌ وَأَبٌ وَحَمْرٌ ورأيت أَخًا وَأَبًا وَحَمْرًا ومررت بِأَخٍ وَأَبٍ وَحَمْرٍ تحذف لاماتها في الاضافة الى ياء النفس كما تحذفها في الافراد وأما لم تُعِدْ لاماتها في الاضافة الى ياء النفس كما تُعِيدُها اذا أَصَفْتَهَا الى غير ياء النفس في قولك أَخُو زَيْدٍ وَأَخُوكَ لأن حذف لامات هذه الاسماء في حال الافراد إنما كان لصِرب من التخفيف على غير قياس وإنما أُعِيدَتْ حين أريد إعرابها بالحروف للمعنى الذى ذكرناه ه فكان إعادة ما هو منها أولى من اجتلاب حرف غريب أجنبى، وأما اذا اضيفت الى ياء النفس فلا يظهر فيها الاعراب لانه موضع يلزمه الاعلال بالقلب وقد استمر فيه الحذف فأمضى ذلك فيه ولم يُرَدَّ اليه ما كان يلزمه من الاعلال، وقد أجاز المبرد رد اللام اذا اضيفت الى ياء النفس كعادتها اذا اضيفت الى غيرها فيقول هذا أَخِي وَأَبِي وانشد

* قَدَرْتُ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى * وَأَبِي مَا لَكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارِ *

١. والشاهد فيه قوله وَأَبِي ببناء مدغمة على إعادة اللام للحدوقية ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون اراد جمع السلامة لأنهم يقولون أَبٌ وَأَبَوْنَ وَأَخٌ وَأَخُونَ كما قال

* فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصَوَاتُنَا * بَكَيْنَ وَقَدَيْنَا بِالْأَيِّنَا *

وقال الآخر * يَذْفِنُ الْبُعُولَةَ وَالْأَيِّنَا * ثم اضاف هذا للجمع الذى هو أَيْنَ فقال أَبِي كما تقول مسلمي وعشيري ومثله قوله

* وَقَدْ شِنَنْتُ بِهَا الْأَقْوَامَ قَبْلِي * فَمَا شِنَنْتُ أَبِي وَلَا شِنَنْتُ *

١٥

فعلى هذا تكون البناء المدغمة ياء للجمع دون أن تكون منقلبة عن الواو التى هي لام في قولك أَبَوَانِ لأن هذا الموضع لما كان يلزمه الاعلال بالقلب واستمر فيه الحذف أمضى ذلك فيه ولم يُرَدَّ فيه ما كان يلزمه الاعلال له، وذو المجاز موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية قال الحارث بن حِزْرَةَ * وَأَذْكُرُوا حَلْفَ ذِي الْمَجَازِ وَقَدْ قُدِّمَ فِيهِ الْعُهُودُ وَالْكَفَالَةُ *

٢. فاعرفه، وأما ذو فاتها لا تصاف الى مضمير ولا تصاف الا الى اسم جنس وقد تقدم ذلك فاما قول الكَيْتِ وقيل لَكَعْبٍ * صَبَحْنَا لِلْحَرْجِيَّةِ الْحِجْ * فهو غريب وحسنه قليلا عَوْدُ الضمير الى المرفعات وهى وإن كانت فى الاصل صفة فالمراد بها هنا الموصوف وهو السيوف والسيوف جنس ولا يفلس عليه ومثله

* إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْقَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ *

وهو في هذا البيت أُسهلُ أمراً لَعَوْدِ الضمير إلى الفصل وهو اسمُ جنسٍ، وأما القَمَرُ إذا اضميغ إلى ياء النفس ففيه وجهان أحدهما أن تُجَرِّبَهُ على لفظِ إفراده كما فعلت في أخواته فنقول هذا يَمْسِي وفاحت يَمْسِي ووضعته في يَمْسِي كما نقول أَخِي وَأَبِي والوجه الثاني أن تَرَدَّ للحدوْف فنقول هذا في وفاحت في وضعته في في فيكون في الاحوال الثلاث بلفظ واحدٍ وهي الياء المشددة وأما كان كذلك لأنك تقول هذا فَوَكَّ ورأيت فَاكَّ ومررت بِفِيكَ فتكون حركةُ الفاء تابعةً لحركة ما بعدها من الحروف فإن كان واواً كان مصموماً وإن كان ألفاً كان مفتوحاً وإن كان ياءً كان مكسوراً وقد تقدم أن هذه الحروف وسيلةٌ للحركات وجاريةٌ مجراها فكما يلزم أن يكون ما قبل ياء الاضافة مكسوراً في قولك غلامِي كذلك يجب أن تأتي بالياء هنا وإذا جاءت الياء لزم أن تكسر الفاء لأن حركة الفاء تابعة لما بعدها نحو قولك إِبْنِيَّ وَأَمْرِيَّ تَدْعُمُ في ياء النفس فصار اللفظ في الاحوال الثلاث واحداً وهذا الوجه هو القياسي الأكثر والأول قليل، فإن قيل لِمَ قلبتم الالف هنا ياءً مع أنها دالةٌ على الاعراب وأمتنعتم من قلب ألف التثنية وما الفرق بينهما فالجواب أن في ألف التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها ياءً وعارضة الإخلال بالاعراب وههنا وجد سببان لقلبها ياءً وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث أن الفاء في قولك هذا فَوَكَّ ورأيت فَاكَّ ومررت بِفِيكَ يكون تابعة لما بعده فقوى سبب قلبه ولم يُعْتَد بالمعارض فاعرفه،

ذكر التواضع

فصل ١٣١

٢. قال صاحب الكتاب في الاسماء التي لا يمشها الاعراب ألا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب تأكيداً وصفتاً وبدلاً وعطف بيان وعطف بحرف،

قال الشارح التواضع هي التواضع المساوية للاول في الاعراب بمشاركتها له في العوامل ومعنى قولنا تواضع أي فروغ في استحقاق الاعراب لأنها لم تكن المفصولة وأما في من لوازم الاول كالتثنية له وذلك نحو قولك قام زيد العاقل فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند اليه والعاقل ارتفع بما قبله ايضاً من حيث كان

تابعاً لزيد كالتَّكْمِلَة له ان الإسناد إنما كان الى الاسم في حال وصفه فكانا لذلك اسماً واحداً في الحكم ألا ترى ان الوصف لو كان مقصوداً لكان الفعل مسنداً الى اسمين وذلك مُحالٌ ونظير ذلك أن الرجل ذا العبيد والاتباع يُدعى الى وَلِيْمَةٍ فَيُنال العبيد من الكرامة مثل ما نال السيّد لكن ذلك بِحُكْمِ التَّبَعِيَّةِ والمقصود بذلك السيّد كأنهم ليسوا غيره لأنهم من كوازمه كذلك ههنا الاعراب يدخل التابع هـ والمتبوع لكن المتبوع بِحُكْمِ أَنَّهُ أَصْلٌ ومقصودٌ والتابع بِحُكْمِ الْفَرْعِيَّةِ وَأَنَّهُ تَكْمِلَة الْأَوَّلِ ، والتوابع خمسة تأكيد وصفة وعطف بيان وبَدَلٌ وعطف بحرفٍ وإنما رتبناها هذا الترتيب فُقدِمَ التأكيد لأن التأكيد هو الأول في معناه والنعت هو الأول على خلاف معناه لأن النعت ينتصن حقيقة الأول وحالاً من أحواله والتأكيد ينتصن حقيقته لا غير فكان مُحالفاً له في الدلالة وقد يكون النعت بالجملة وليس كذلك التأكيد وفُقدِمَ النعت على عطف البيان لأن عطف البيان ضربٌ من النعت ١. وفُقدِمَ عطف البيان على البَدَل لأن البَدَل قد يكون غير الأول وأُخِرَ العطف بالحرف لأنه يتبع بواسطة وما قبله يتبع بلا واسطة ٢.

التأكيد

فصل ١٣٣

١٥ قال صاحب الكتاب هو على وجهين تكريرٌ صريحٌ وغير صريح فالصريح نحو قولك رأيت زيدا زيدا وقال أعشى همدان

* مَرَّأَيْ قَدْ أَمْتَدَحْتَكْ مَرًّا * وَائْتَقَا أَنْ تُثَيِّبَنِي وَتَسُورَا *

* مَرَّيَا مَرَّةً بَنَ تَلَيِّدٍ * مَا وَجَدْنَاكَ فِي الْحَوَادِثِ غَرًّا *

وغير الصريح نحو قولك فعَل زَيْدٌ نَفْسَهُ وَعَيْنُهُ وَالْقَوْمُ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْيَانُهُمْ وَالرِّجَالُ كِلَاهُمَا وَلَقِيتُ ٢. قَوْمَكَ كُلَّهُم وَالرِّجَالَ أَجْمَعِينَ وَالنِّسَاءَ جُمَعًا ،

قال الشارح أعلم أنه يقال تأكيدٌ وتوكيدٌ بالهمزة والواو والخالصة وهما لغتان وليس أحدٌ الحرفين بدلاً من الآخر لأنهما يتصرفان تصرفاً واحداً ألا تراكي تقول أَكْدَ يُوكِدُ تأكيداً وَوَكَّدَ يُوكِدُ توكيداً ولم يكن أحدٌ الاستعمالين أَغْلَبَ فَيَجْعَلُ أصلاً فلذلك قلنا أنهما لغتان ، والتأكيد على ضربين لفظيٌّ ومعنويٌّ فاللفظي يكون بتكرير اللفظ وذلك نحو قولك ضربت زيدا زيدا فهذا تأكيدٌ لزيد وحده

بإعادة لفظه وضربت زيدا وضربت زيدا فهذا تأكيد للجملة بأسرها كما أكدت المفرد ومنه قول الشاعر

* أَلَا يَا أَسْلَمِي ثُمَّ أَسْلَمِي تَمَّتْ أَسْلَمِي * ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تُكَلِّمِي *

أَكَّدَ الْجُمْلَةَ الْأَمْرِيَّةَ بِتَكْرِيرِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَمْرٍ فِي خِدَاجٍ فِيهِ خِدَاجٌ، فَأَمَّا قَوْلُهُ * مَرَّ إِنِّي قَدِ
 ٥ أَمْتَدَحْتُكَ مَرًّا * الْبَيْتَيْنِ الشَّعْرَ لَأَعْشَى قُدَّانَ يَدْحٍ مَرَّةً بِنِ تَلِيدٍ وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَأْكِيدٌ مَرَّةً بِتَكْرِيرٍ
 لَفْظِيٍّ وَهُوَ مَرَحَمٌ بِإِسْقَاطِ التَّأْنِيثِ، وَأَمَّا التَّأْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ فَيَكُونُ بِتَكْرِيرِ الْمَعْنَى دُونَ لَفْظِهِ نَحْوَ قَوْلِكَ
 رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ وَرَأَيْتُكُمْ أَنْفُسَكُمْ وَمَرَرْتُ بِكُمْ كَلِمَةً، وَجُمْلَةُ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يُوَكِّدُ بِهَا فِي الْمَعْنَى تِسْعَةٌ
 أَلْفَاظٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ أَجْمَعُ أَجْمَعُونَ جَمْعَاءَ جَمْعُ كُلِّهِمْ كِلَاهُمَا كِلَتَاهُمَا، فَأَمَّا أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ كَتَعَاءَ
 بَصْعَاءَ كُنْعٌ بَصْعٌ فَكُلُّهَا تَوَابِعٌ لِأَجْمَعِ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَهُ وَلَا تُسْتَعْمَلُ مُنْفَرِدَةً فِيهِ شَبِيهَةٌ بِقَوْلِهِمْ
 ١٠ شَيْطَانٌ كَيْطَانٌ وَقِيلَ أَنَّ مَعْنَاهَا كَمَعْنَى أَجْمَعِينَ وَهُوَ الْإِحَاطَةُ وَالْعُمُومُ فَأَجْمَعُونَ مِنْ مَعْنَى الْجَمْعِ
 وَنَفْظُهُ وَأَكْتَعُونَ مِنْ قَوْلِهِمْ أَتَى عَلَيْهِ حَوْلٌ كَتَبِعَ أَيْ نَامَ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ مَا بِالْدَارِ كَتَبِعَ أَيْ أَحَدٌ، وَأَبْصَعُونَ
 مِنَ الْبَصْعِ وَهُوَ الْجَمْعُ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ أَبْصَعُونَ بِالضَّادِ الْمُحْجَمَةِ وَلَيْسَتْ بِالْفَاشِيَةِ كَأَنَّهُ مِنْ تَبْصَعِ الْعَرَقِ
 إِذَا سَأَلَ إِلَّا أَنَّ أَجْمَعَ أَظْهَرَ فِي التَّأْكِيدِ فَلِذَلِكَ كَانَتْ مُقَدِّمَةً، وَأَمَّا نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ فَيُوَكِّدُ بِهِمَا مَا
 تُثَبَّتُ حَقِيقَتُهُ، وَكُلٌّ وَأَجْمَعُ نَعْنَاهُمَا الْإِحَاطَةُ وَالْعُمُومُ فَلَا يُوَكِّدُ بِهِمَا إِلَّا مَا يَتَّبَعُ وَيَتَجَزَّأُ، وَتَقُولُ
 ٥ أَمَّا زَيْدٌ نَفْسُهُ وَذَهَبَ عَمْرُو عَيْنُهُ فَالْعَيْنُ هُنَا بِمَعْنَى نَفْسِ الشَّيْءِ، فَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ فَعَلَّ زَيْدٌ
 نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَالْقَوْمُ أَنْفُسُهُمْ وَأَعْيَانُهُمْ فَالْمُرَادُ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مِنَ الْأَلْفَاظِ التَّأْكِيدِ وَتُوَكِّدُ بِأَيِّهَا شَتَّى
 لَا أَنَّكَ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِحَرْفِ الْعَطْفِ لِأَنَّ أَسْمَاءَ التَّأْكِيدِ لَا يُعْطَفُ بِعَضْمِهَا عَلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ جَاعَتِي
 الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ فَتُنْفِذُ بِذَلِكَ أَسْتِيفَاءَ عَدَّةِ الْقَوْمِ وَلَوْ قُلْتَ جَاعَتِي زَيْدٌ كُلُّهُ أَوْ أَجْمَعُ لَمْ يَجْزِ لِأَنَّ
 زَيْدًا لَيْسَ مِمَّا يَتَجَزَّأُ وَيَتَّبَعُ فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ جَاءَ سَائِرَ الْأَعْضَاءِ وَالْأَجْزَاءِ جَازٍ وَتَقُولُ أَكَلْتُ الرِّغِيفَ
 ٢٠ كُلَّهُ لِأَنَّ الرِّغِيفَ مِمَّا يَتَجَزَّأُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَكْلُ الْأَكْثَرِ مِنْهُ فَنَفْسُهُ وَعَيْنُهُ يُوَكِّدُ بِهِمَا مَا يَتَّبَعُ وَمَا
 لَا يَتَّبَعُ لِأَنَّهُمَا لَا ثَبَاتَ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ وَكُلٌّ وَأَجْمَعُ لَا يُوَكِّدُ بِهِمَا إِلَّا مَا يَتَّبَعُ فَاعْرِفْ،

فصل ١٣٣

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَجَدَوِي التَّأْكِيدَ أَنَّكَ إِذَا كَرَّرْتَ فَقَدْ قَرَّرْتَ الْمُؤَكَّدَ وَمَا عُلِّقَ بِهِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ

ومَكْنَتَه في قلبه وأَمَطَت شُبُهَةً رُبَّمَا خَالَجَتْهُ أَوْ تَوَقَّعَتْ غَفْلَةً وَذَهَابَا عَمَّا أَنْتَ بِصَدَدِهِ فَأَرْزَلْتَهُ وَكَذَلِكَ إِذَا جِئْتَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَإِنَّ لَظَانِ أَنْ يَظُنَّ حِينَ قُلْتَ فَعَلَ زَيْدٌ أَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَيْهِ تَجَوُّزٌ أَوْ سَهْوٌ أَوْ نِسْيَانٌ وَكُلُّ وَأَجْمَعُونَ يُجْدِيَانِ الشُّمُولَ وَالْإِحَاطَةَ،

قال الشارح فائدة التأكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الغلط في التأويل وذلك من قبل أن
 ٥ المجاز في كلامهم كثير شائع يُعْبَرُونَ بِأَكْثَرِ الشَّيْءِ عَنْ جَمِيعِهِ وَبِالْمُسَبَّبِ عَنِ السَّبَبِ وَيَقُولُونَ قَامَ زَيْدٌ وَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ غَلَامَةً أَوْ وَلَدَةً وَقَامَ الْقَوْمُ وَيَكُونُ الْقَائِمُ أَكْثَرُهُمْ وَنَحْوَهُ مِمَّنْ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْقَوْمِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَقُلْتَ جَاءَ زَيْدٌ رُبَّمَا تَقْتَوِيهِ مِنَ السَّمَاعِ غَفْلَةً عَنْ اسْمِ الْخَبَرِ عَنْهُ أَوْ ذَهَابًا عَنْ مُرَادِهِ فَيَحْمِلُهُ عَلَى الْمَجَازِ فَيُزَالُ ذَلِكَ الْوَقْفُ بِتَكَرِيرِ الْأَسْمِ فَيُقَالُ جَاعَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ وَكَذَلِكَ النَّفْسُ وَالْعَيْنُ إِذَا قُلْتَ جَاعَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ فَيُزِيلُ التَّأَكِيدُ ظَنَّ الْمَخَاطَبِ مِنْ إِرَادَةِ الْمَجَازِ وَيُؤَمِّنُ غَفْلَةَ الْمَخَاطَبِ،
 ١٠ وَكُلُّ وَأَجْمَعُ يُجْدِيَانِ الشُّمُولَ وَالْعُمُومَ وَالتَّأَكِيدُ بِهِمَا لِإِفَادَةِ ذَلِكَ فَإِذَا قُلْتَ جَاعَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ جِئْتَ بِالتَّأَكِيدِ لَثَلَا يُفْهَمُ غَيْرُ الْمُرَادِ وَلَكِنَّ أَنْ تَأْتِيَ بِكُلِّ وَحْدَهَا وَأَجْمَعَ وَحْدَهَا لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ فِي التَّأَكِيدِ مِنْ جِهَةِ الْإِحَاطَةِ وَالْعُمُومِ فَإِنْ جُمِعَتْ بَيْنَهُمَا فَلِلْمُبَالَغَةِ فِي التَّأَكِيدِ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ فِي أَجْمَعَ فَائِدَةً لَيْسَتْ فِي كُلِّ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ جَاعَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ جَازَ أَنْ يَجْبِئُوكَ مَجْتَمِعِينَ وَمُفْتَرِقِينَ فَإِذَا قُلْتَ أَجْمَعُونَ صَارَتْ حَالُ الْقَوْمِ الْاجْتِمَاعَ لَا غَيْرَ وَذَلِكَ لَيْسَ بِسَدِيدٍ
 ١٥ وَالصَّوَابُ أَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَصَلَ التَّأَكِيدُ إِعَادَةَ اللَّفْظِ وَتَكَرُّرَهُ وَإِنَّمَا كَرِهُوا تَوَالِيَهُمَا بِلَفْظِ وَاحِدٍ فَأَبْدَلُوا مِنَ الثَّانِي لَفْظًا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهُ فَجَاؤَا بِكُلِّ وَأَجْمَعَ لِيَبْدَلُوا بِهِمَا عَلَى مَعْنَى الْأَوَّلِ وَلَوْ كَانَ فِي الثَّانِي زِيَادَةٌ فَائِدَةٌ لَمْ يَكُنْ تَأَكِيدًا لِأَنَّ التَّأَكِيدَ تَمْكِينُ مَعْنَى الْمُؤَكَّدِ أَلَّا تَرَاكَ إِذَا قُلْتَ ضَرَبْتُ ضَرْبًا كَانَ الْمَصْدَرُ تَأَكِيدًا وَلَوْ قُلْتَ ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا أَوْ الضَّرْبَ الْمَعْرُوفَ لَمْ يَكُنْ تَأَكِيدًا لِأَنَّهُ قَدْ دَلَّ عَلَى مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ فَكَذَلِكَ لَوْ دَلَّ أَجْمَعَ عَلَى مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ لَمْ يَكُنْ تَأَكِيدًا وَمَعَ هَذَا لَوْ
 ٢٠ أُرِيدَ بِأَجْمَعَ مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ لَوَجَبَ نَصْبُهُ لِأَنَّهُ يَكُونُ حَالًا لِأَنَّ التَّنْقِيدَ فَعَلَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْحَالِ،

قال صاحب الكتاب والتأكيد بصريح التكرير جارٍ في كل شيء في الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر

والمضمر تقول ضربت زيدا وضربت ضربت زيدا وإنّ زيدا منطلق وجاعني زيد جاعني زيد
وما أكرمني ألا أنت أنت

قال الشارح التأكيد بتكرير اللفظ ليس عليه باب يحصره لأنه يكون في الاسماء والافعال والحروف والجمل
وكل كلام تريد تأكيدته تقول في الاسم رأيت زيدا زيدا وهذا زيدٌ زيدٌ ومررت بزيدٍ زيدٍ وفي الفعل
ه قامَ قامَ وقمَ قمَ قال الشاعر * ألا يا أسلمى ثمَّ أسلمى ثمَّتَ أسلمى * وتقول ضربت زيدا ضربت زيدا
وجاعني محمدٌ جاعني محمدٌ واللّه أكبرُ اللّه أكبرُ فتؤكد الجملة من الفعل والفاعل والمبتدا والخبر وكذلك
كل كلام تريد تأكيدته نحو وإنّ زيدا منطلق فتؤكد الحرف المؤكد وتقول زيدٌ قائمٌ في الدار قائمٌ
فيها فتعيد فيها تأكيداً قال الله تع قَامَا آلِدَيْنِ سَعِدُوا فَيَ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا أَلَا إِنَّ الْحَرْفَ إِنَّمَا
يُكْرَرُ مع ما يتصل به لا سيما إذا كان عاملاً وتقول ما أكرمني ألا أنت أنت فتؤكد الاسم المضمر لأن
١. التأكيد بصريح التكرير يرجع الى لفظ المؤكد كائناً ما كان

فصل ١٣٥

قال صاحب الكتاب ويؤكد المظهر بمثله لا بالمضمر والمضمر بمثله وبالمظهر جميعاً ولا يخلو المضمران من
١٥ أن يكونا منفصلين كقولك ما ضربني ألا هو هو او متصلاً أحدهما والآخر منفصلاً كقولك زيدٌ قام هو
وانطلقت أنت وكذلك مررت بك أنت وبه هو وبنا نحن ورأيتني أنا ورأيتنا نحن ولا يخلو المضمر
إذا أكد بالمظهر من أن يكون مرفوعاً او منصوباً او مجروراً فالرفع لا يؤكد بالمظهر إلا بعد أن يؤكد
بالمضمر وذلك قولك زيدٌ ذهب هو نفسه وعينه والقوم حضروا هم أنفسهم وأعيانهم والنساء حضرن
هن أنفسهن وأعيانهن سواء في ذلك المستكن والبارز وأما المنصوب والمجرور فيؤكدان بغير شريطة
٢. تقول رأيتنه نفسه ومررت به نفسه

قال الشارح الاسم على صريحتين مظهر ومضمر فالمظهر لا يؤكد إلا بظاهر مثله ولا يؤكد بمضمر فلا تقول
جاعني زيدٌ هو ولا مررت بزيدٍ هو وذلك من قبل أن التأكيد بالنفس والعين من التأكيد الظاهرة
جارية مجرى النعت في الإيضاح والبيان ولذلك اشتركا في اشتراك الموصوف والمؤكد في الاعراب
والتعريف فلما كان بين التوكيد والصفة من المناسبة والمقارنة ما ذكر وكان من شرط النعت أن لا

يكون أَعْرَفَ من المنعوت امتنع ذلك من التوكيد أيضا والمضمرُ أَعْرَفُ من المظهر فلم يجوز أن يكون توكيدا له لأن التوكيد كالصفة من الجهة المذكورة وأيضا فإن الغرض من التوكيد الإيضاح والبيان وإزالة اللبس والمضمرُ أَخْفَى من المظهر فلا يصلح أن يكون مُبَيِّنًا له، وأما المضمرُ فيؤكد بالمظهر وبمثله من المضمرات أيضا فاما تأكيدُه بالمظهر فيكون بالنفس والعين وكلُّ وأَجْمَعَ وتوابعهما وذلك لأن المظهر هـ أَيِّنُ من المضمر فيصلح أن يكون تأكيداً له ومُبيِّناً ولا يخلو المضمر من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً فإن أَكْدَتِ المضمرَ المرفوعَ بالنفس والعين لم يحسن حتى تَوَكَّدَه أولاً بالمضمر ثم تَأَنَّى بالنفس أو العين فتقول قَتَّ أَنْتَ نَفْسُكَ ولو قلت قَتَّ نَفْسُكَ أو عَيْنُكَ لكان ضعيفاً غيرَ حسن لأن النفس والعين يَلِيانِ العواملَ ومعنى قولنا يليان العوامل أن العوامل تعمل فيهما لا بِحُكْمِ التَّبَعِيَّةِ بل يكونان فاعليْنِ ومفعوليْنِ ومضافيْنِ وذلك أنَّهما لم يَتِمَّكُنَا في التأكيد بل الغالبُ عليهما الاسميَّةُ ألا تراه ١. تقول طابَتْ نَفْسُهُ وَصَحَّتْ عَيْنُهُ ونزلتُ بِنَفْسٍ لَاجِلٍ وأخرجَ اللَّهُ نَفْسَهُ فلما لم يكن التأكيدُ فيهما ظاهراً فكان الغالبُ عليهما الاسميَّةُ لم يحسن تأكيدُ المضمرِ المرفوعِ بهما لأنه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنعت وعطف البيان فقبُحَ لذلك كما قبُحَ العطفُ عليه من غيرِ تأكيدٍ، فاما كُلٌّ وإن كانت تلي العواملَ فتقول جاعني كُلُّ القومِ ورأيت كُلَّ القومِ ومررت بكُلِّ القومِ فإن التأكيدَ غالبٌ عليها لما فيها من معنى الإحاطة والعموم فكانت مشابهةً لأجمعين فلذلك جاز تأكيدُ المضمرِ المرفوعِ بهما من غيرِ تقدُّمِ تأكيدٍ ١٥ آخر بضميرٍ ووجهٌ ثانٍ أن التأكيدَ بالنفس والعين من غيرِ تقدُّمِ تأكيدٍ آخر ربما أَوْقَعَ لَبْساً في كثيرٍ من الأمر ألا ترى أنك لو قلت هُنْدُ ضَرَبَتْ نَفْسُهَا لم يُعْلَمَ أَرْفَعَتْ نَفْسُهَا بالفعل وأُخْلِيتَ الفعلُ من الضميرِ أم جعلتَ في الفعلِ ضميراً لِهِنْدٍ وأَكْدَدْتَهُ بالنفس فإذا قلت هُنْدُ ضَرَبَتْ نَفْسُهَا حُسِّنَ من غيرِ قُبْحٍ لأنك لما جئتَ بالمضمرِ المنفصلِ عُلِمَ أن الفعلَ غيرُ خالٍ من المضمرِ لأنه لا يخلو إما أن يكون هُوَ الفاعلُ أو تأكيداً فلا يجوز أن يكون فاعلاً لأنك لا تأتى بالمنفصل مع القُدْرَةِ على المتصل ألا ترى أنك لا تقول ضَرَبْتُ أَنَا لأنك قادرٌ على أن تقول ضَرَبْتُ وإذا لم يجوز أن يكون فاعلاً تَعَيَّنَ أن يكون تأكيداً وإذا كان في الفعلِ ضميراً مَوْكَّدً بالضميرِ المنفصلِ أَيْمَنَ اللبسِ وجاز توكيدُه بالنفس والعين فاعرفه، فاما إذا كان الضميرُ المَوْكَّدَ منصوباً أو مجروراً جاز تأكيدُه بالنفس والعين من غيرِ حاجةٍ إلى تقدُّمِ تأكيدٍ بمضمرٍ فتقول ضَرَبْتُكَ نَفْسُكَ ومررت بك نَفْسُكَ لأنه لم يوجد من اللبسِ هنا ما وُجد في المرفوعِ فإن أَكْدَدْتَهُ بالضميرِ ثم جئتَ بالنفس فقلت ضَرَبْتُكَ أَنْتَ نَفْسُكَ ومررت بك

انت نفسك كان أبلغ في التأكيد وإن لم تأت به فعنه مندوحة ومنه بدء، وأما تأكيد المصير بمثله من المصبرات فتحو قولك قمت انت ورأيتك انت ومررت بك انت فيكون تأكيد المرفوع والمنصوب والمجرور بلفظ واحد وهو ضمير المرفوع وأما كان كذلك من قبل ان أصل الضمير أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر كما كانت الاسماء الظاهرة على صيغة واحدة والاعراب في آخرها يبين أحوالها وكما كانت الاسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة وعواملها تدل على إعرابها ومواضعها نحو جاعني هذا ورأيت هذا ومررت بهذا، وقد فصلوا بين ضمير المرفوع والمنصوب والمجرور في بعض المواضع فقالوا ضربت زيدا وضربتك زيداً ومررت بغلامى فالتاء ضمير المرفوع والكاف ضمير المنصوب والياء ضمير المجرور ولفظ كل واحد منها غير لفظ الآخر وقد ساووا بين المرفوع والمنصوب والمجرور في بعض المواضع وذلك نحو قمتنا ودعبتنا النون والالف في موضع رفع وأكرمنا زيداً وأعطانا عمرو النون والالف في موضع نصب ولذلك وقع الظاهر بعده مرفوعاً بحق الفاعل وتفعل نزل علينا وغلامنا فيكون النون والالف في موضع جر، وأصل الضمير المنفصل المرفوع لأن أول أحواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فاذا أضمر فلا بد أن يكون ضميره منفصلاً والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلا لفظاً فاذا أضمر اتصلاً به فصار المرفوع مختصاً بالانفصال فاذا أكد المصير لتحقيق الفعل له دون من يقوم مقامه احتجنا الى ضمير منفصل وأصل الضمير المنفصل المرفوع ولم يكن للمجرور ضمير منفصل وكان المجرور والمنصوب من وان واحد فحلاً عليه مع أنهم أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد فاذا قالوا رأيتك إياك كان بدلاً واذا قالوا رأيتك انت كان تأكيداً فلذلك استعمل ضمير المرفوع في المنصوب والمجرور واشترك الجميع فيه كما اشتركن في نا وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد كما ذكرنا فاذا قلت قمت انت فأنت في موضع رفع لانه تأكيد مرفوع والتأكيد تابع للمؤكد يدل على ذلك أنك لو أتيت بالنفس والعين لكان مرفوعاً نحو قولك قمت انت نفسك واذا قلت رأيتك انت فأنت في موضع نصب لانه تأكيد منصوب واذا قلت مررت بك انت فأنت في موضع مجرور، فان قيل فهل هذا التأكيد من قبيل التأكيد اللفظي او من قبيل التأكيد المعنوي قيل لا بل هو بالتأكيد اللفظي أشبه لأن التأكيد المعنوي له ألفاظ مخصوصة وشروط وسيوضح أمرها ب

فصل ١٣٤

قال صاحب الكتاب والنفس والعين تختصّتان بهذه التفصيلة بين الضمير المرفوع وصاحبيه وفيما سواهما لا فصل في الجواز بين ثلثتها تقول الكتاب قرئ كله وجاؤني كلهم وخرجوا أجمعون ،

قال الشارح قد تقدّم قولنا أنّ تأكيد المصمر المرفوع بالنفس والعين من غير تقدّم تأكيد مضمير منفصل هـ قبج وهو جائز مع قبجه وهو مع بعض المضمرات أقبح فقولك زيد جاء نفسه أقبح من قولك جئت نفسي لأنه في المسئلة الأولى ربما أوقع لبساً وقولك نئت نفسي أقبح من قولك قمنا أنفسنا لأن في هذه المسئلة الضمير بارز وهو على حرفين كالاسماء الظاهرة من نحو يد وأب وفي المسئلة الأولى على حرف واحد فكان بعيداً من المتمكنة ، وأما الضمير المنصوب والمجرور فيجوز تأكيدهما بالنفس والعين وإن لم يتقدّمهما تأكيد لأنه لا لبس فيهما وليس من الفعل كالجاء منه كما كان ضمير الفاعل ،

١. فالن تأكيد بالنفس والعين مختصّ بهذه التفصيلة أي بين تأكيد ضمير المرفوع بالنفس والعين وبين تأكيد ضمير المنصوب والمجرور بهما للفرق الذي ذكرناه ، وليس بين تأكيدهنّ بغير النفس والعين فصل بل ذلك سائغ جائز فلذلك قال وفيما سواهما يعني النفس والعين لا فصل في جواز ثلاثتها فلذلك تقول الكتاب قرئ كله فتؤكد الضمير المستكنّ من غير تقدّم تأكيد مضمير لما ذكرناه من غلبة التأكيد على كلّ فكانت كأجمعين فاعرفه ،

١٥

فصل ١٣٥

قال صاحب الكتاب ومتى اكّدت بكّل وأجمع غير جمع فلا مذهب لصحتته حتى تقصد أجزاءه كقولك قرأت الكتاب وسرّ النهار كلّ وأجمع وتجرّرت الارض وسرّ الليلة كلّها وجمعاء ،

٢. قال الشارح قد تقدّم قولنا أنّ كلّاً وأجمع معناهما الإحاطة والعموم فلا يؤكد بهما إلّا ما يتبع بعض وبصحّ تجرّرتنه فتقول قرأت الكتاب كلّ لأنه يمكن قراءة بعضه وسرّ النهار أجمع لإمكان سير جزء منه وتجرّرت الارض أي توسعت فيها وسرّ الليلة جمعاء كلّ هذه الاشياء يجوز تأكيدها بكّل وأجمع لإمكان تجرّرتها وتبعيضها ، وقوله لا مذهب لصحتته حتى تقصد أجزاءه يريد إذا كان العامل متّاً يقبل التجزئة نحو رأيت زيدا وضربت عمرا لأن الرؤية والضرب يجوز أن يقعا ببعضه وأن يقعا بكّله

فجاز تأكيدُه بكُلِّ وأجمع إذا ارِيد جميعُ أجزائه ولو قلت جاء زيدٌ أو أقبلَ محمدٌ كُلُّهُ أو أجمعُ لم يصحَّ لأنَّ المَجْئىءَ والإقبالَ لا يصحُّ من أجزائهما فإن أردتَ أنه جاء سالمَ الأعضاء لم يُفقد منها شيءٌ نحو اليَدَيْنِ والرِجْلَيْنِ لم يبعد جوازُه.

فصل ١٣٨

قال صاحب الكتاب ولا يقع كلُّ واجمعون تأكيدَيْن للنكرات لا تقول رأيتُ قوماً كُلَّهُم ولا اجمعين وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدوداً كقوله * قد صرَّت البكرة يوماً أجمعاً *

قال الشارح أعلم أنَّ النكرات لا تُؤكد بالتأكيد المعنوي وأما تُؤكد بالتأكيد اللفظي لا غير لو قلت أكلتُ رغيفاً كُلَّهُ أو قرأتُ كتاباً أجمعَ لم يجز وأما تقول أكلتُ رغيفاً رغيفاً أو قرأتُ كتاباً كتاباً وأما لم تُؤكد النكرات بالتأكيد المعنوي لأن النكرة لم يثبت لها حقيقةً والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقدير حقيقته وتمكين ما لم يثبت في النفس محالاً فاما التوكيد اللفظي فهو أمرٌ راجعٌ إلى اللفظ وتمكينه من ذهنِ المخاطب وسمعه خَوْفاً من توكُّي المَجاز أو توكُّي غفلةً عن استماعه فاللفظ هو المقصود في التأكيد اللفظي فاما المعنوي فاما المراد منه الحقيقة ولذلك أُعيد المعنى في غير ذلك اللفظ، وأمرٌ آخر أنَّ الألفاظ التي يُؤكد بها في المعنى معارف فلا تتبع النكرات توكيداً لها لأنَّ

١٥ التوكيد كالصفة، وذهب الكوفيون إلى جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي إذا كانت النكرة محدودة أي معلومة المقدار نحو يوم وشهر وقَرْسَخ ومِبل وصرْبَة وأَكْلَة ونحو ذلك واستدلوا على جوازه بقوله * يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبٌ * فحجَّر كُلَّهُ على التأكيد لحَوْل وهو نكرةٌ وأنشدوا أيضاً * إذا القَعُودُ كَرَّ فيها حَقْدًا * يوماً جديداً كُلَّهُ مُطَرِّداً *

وقال الآخر * قد صرَّت البكرة يوماً اجمعاً * فأكد يوماً وهو نكرةٌ ولا حجةٌ في هذه الآبيات لقلتها ٢٠ وشذوذها في القياس مع أنَّ الرواية * يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبٌ * بالاضافة وإذا اُضيف كان معرفةً والرواية في قوله * يوماً جديداً كُلَّهُ مُطَرِّداً * برفع كلٍّ على تأكيد المصمر في جديد والمصمرات كُلُّها معارف، وأما قوله * قد صرَّت البكرة يوماً اجمعاً * فلا يُعرف قائله مع شذوذه، فإن قيل ومن أين زعمتم أنَّ هذه الأسماء التي يُؤكد بها معارف فالجوابُ أمَّا ما اُضيف منها إلى المصمر فلا إشكال في تعريفه نحو قوله كُلُّهُ ونفسه وعينه وأما أجمع واجمعون وتوابعهما فقد اختلف الناس في تعريفها

مِنْ أَيْ وَجِهَ وَقَعَ لَهَا التَّعْرِيفُ فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا فِي مَعْنَى الْمُصَافِ إِلَى الْمُضْمَرِ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ رَأَيْتَ
 لِلْجَيْشِ أَجْمَعَ كَانَ فِي تَقْدِيرٍ رَأَيْتَ لِلْجَيْشِ جَمِيعَهُ وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ رَأَيْتَ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ كَانَ فِي
 تَقْدِيرٍ رَأَيْتَ الْقَوْمَ جَمِيعَهُمْ وَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَقُولَ جَاعِزُ الْقَوْمِ كُلُّهُمْ أَجْمَعُهُمْ أَكْتَنَّهُمْ أَبْصَعُهُمْ فَحَذَفُوا
 الْمُصَافَ إِلَيْهِ وَعَوَّضُوا مِنْ ذَلِكَ لِلْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَصَارَتِ الْكَلِمَةُ بِذَلِكَ لِلْجَمْعِ يَرَادُ بِهَا الْمُصَافُ وَالْمُصَافُ
 هـ إِلَيْهِ وَلِهَذَا لَمْ يَجْزِ أَنْ يُجَرِّبَنَّ عَلَى نَكْرَةٍ وَصَارَ ذَلِكَ كَجَمْعِهِمْ أَرْضٌ عَلَى أَرْضَيْنِ عَوَّضًا مِنْ تَأْهِ التَّأْنِيثِ فَإِنْ قِيلَ أَنَّ
 تَأْهِ التَّأْنِيثِ تَنْتَزِلُ مِنَ الْأَسْمِ مَنْزِلَةً جُزْءٌ مِنْهُ وَلِذَلِكَ كَانَتْ حُرُوفُ الْأَعْرَابِ مِنْهُ فَقَالُوا قَائِمَةٌ وَقَاعِدَةٌ
 عَوَّضُوا مِنْهَا كَمَا عَوَّضُوا مِمَّا حُذِفَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ نَحْوِ مَائَةٍ وَمِائَتَيْنِ وَقَلَّةٍ وَقَلِيلَيْنِ وَثُبَّةٍ وَثُبَيْنِ وَالْمُصَافُ
 إِلَيْهِ كَلِمَةٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا وَحُرُوفُ الْأَعْرَابِ مَا قَبْلَهَا فَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُصَافَ إِلَيْهِ أَيْضًا يَنْتَزِلُ مِنَ الْمُصَافِ مَنْزِلَةً
 مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْأَسْمِ وَلِذَلِكَ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا وَإِذَا صَغُرَتْ نَحْوَ عَبْدِ اللَّهِ وَإِمْرَأَةِ الْقَيْسِ وَنَحْوِهَا مِنْ
 ١. الْأَعْلَامِ الْمُصَافَةِ أَيْ تَصْغِيرِ الْأَسْمِ الْمُصَافِ دُونَ الْمُصَافِ إِلَيْهِ فَتَقُولُ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ وَهِيَ الْقَيْسُ كَمَا
 تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ التَّأْنِيثِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ طُلْحَةَ وَنَحْوِهَا طُلْحَةُ وَفِي تَصْغِيرِ حَبْرَاءَ
 حَبْرَاءَ فَتُصْغَرُ الصِّدْرُ وَتُبْقَى عِلْمُ التَّأْنِيثِ بِحَالِهِ فَلَمَّا تَنْزَلُ الْمُصَافُ إِلَيْهِ مِنَ الْمُصَافِ مَنْزِلَةً لِلْجُزْءِ مِنْ
 الْكَلِمَةِ جَازَ أَنْ يُعَوَّضَ مِنْهُ إِذَا حُذِفَ وَأُرِيدَ مَعْنَاهُ وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى أَنَّ تَعْرِيفَ هَذِهِ
 الْأَسْمَاءِ بِالْوَضْعِ وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ تَعْرِيفِ الْأَعْلَامِ نَحْوِ زَيْدٍ وَعِمْرُو وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّ أَجْمَعَ وَجُمَعَ لَا
 ٢. يَنْصَرِفَانِ فَأَمَّا أَجْمَعَ فَلَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَوزن الفعل وَأَمَّا جُمَعَ فَلَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدْلُ فَذَهَبَ
 قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ جُمَعَ لِأَنَّ فَعْلَاءَ مِمَّا مُذَكَّرُهُ عَلَى أَفْعَلَ تُجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ نَحْوَ حَمْرَاءَ وَحُمْرٍ وَصَفْرَاءَ
 وَصُفْرٍ وَهُوَ رَأَى إِلَى عِثْمَانَ الْمَازِنِيِّ وَكَانَ يُعْتَقِدُ فِي التَّأَكِيدِ أَنَّهُ ضَرْبٌ مِنَ الصِّفَةِ وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ
 مَعْدُولٌ عَنْ جَمَاعَى لِأَنَّ فَعْلَاءَ أَيْمًا تُجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ إِذَا كَانَتْ صِفَةً نَحْوَ حَمْرَاءَ وَحُمْرٍ وَصَفْرَاءَ وَصُفْرٍ وَأَمَّا
 إِذَا كَانَتْ اسْمًا فَبَابُهَا أَنْ تُجْمَعَ عَلَى فَعَالٍ نَحْوَ صَحْرَاءَ وَصَحَارَى وَأُجْمَعَ وَجُمُعُ اسْمَانِ غَيْرِ صِفَتَيْنِ،
 ٣. وَيُنْقَلُ عَنْ صَاحِبِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ أَجْمَعَ وَأُجْمَعِينَ وَمَا بَعْدَهُمَا مَعَارِفُ لِأَنَّهَا
 مَعْدُولَةٌ عَنِ الْآلِفِ وَاللَّامِ وَالْمُرَادُ الْأُجْمَعُ وَالْأُجْمَعُونَ كَمَا أَنَّ أَمْسَ مَعْدُولٌ عَنِ الْأَمْسِ وَقَدْ تَكَرَّرَ الْعَدْلُ
 فِي جُمُعَ كَأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ شَبِيئَيْنِ الْآلِفِ وَاللَّامِ وَعَنْ جَمَاعَى كَصَحَارَى فَاعْرِفْهُ

فصل ١٣٩

قال صاحب الكتاب وَأَكْتَعُونَ وَأَبْتَعُونَ وَأَبْصَعُونَ أَتْبَاعَاتٍ لِأَجْمَعُونَ لَا يَجْتَنُّ إِلَّا عَلَى إِثْرِهِ وَعَنْ ابْنِ كَيْسَانَ تَبْدَأُ بِأَيَّتِهِنَّ شَتَّى بَعْدَهَا وَسَمِعَ أَجْمَعُ أَبْصَعُ وَجُمِعَ كُتْعُ وَجُمِعَ بُتْعُ وَعَنْ بَعْضِهِمْ جَاءَنِي الْقَوْمُ أَكْتَعُونَ.

ه قال الشارح الاسماء التي يُوكَّدُ بها مُرْتَبَةٌ فبعضها مقدَّمٌ فنفسه وعينه مقدَّمان على كُلِّ لائهما أَشَدُّ تَحْكُمًا فِي الْأَسْمَاءِ مِنْ كُلِّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَكُلُّ مُقَدَّمَةٍ عَلَى أَجْمَعٍ لَأَنَّ كَلًّا تَكُونُ تَأْكِيدًا وَغَيْرَ تَأْكِيدٍ وَأَجْمَعُ لَا تَكُونُ إِلَّا تَأْكِيدًا تَقُولُ إِنَّ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ فِي الدَّارِ فَيَجُوزُ رُفْعُ كُلِّ وَنَصْبُهَا فَالْنَصْبُ عَلَى التَّأْكِيدِ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ لِلْخَبَرِ وَأَمَّا الرُّفْعُ فَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَخَبَرُهُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بَعْدَهُ وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ خَبَرُ إِنَّ قَالَ اللَّهُ تَعِ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ رُويَ بِنَصْبٍ كُلِّ وَرَفْعِهَا فَالْنَصْبُ عَلَى التَّأْكِيدِ وَالرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَأَمَّا ١٠ مَا بَعْدَ أَجْمَعٍ فَتَوَابِعٌ لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَهَا فَأَكْتَعُ تَابِعٌ لِأَجْمَعٍ يَقَعُ بَعْدَهُ كَقَوْلِنَا حَسَنٌ بَسَنٌ وَأَبْصَعُ تَابِعٌ لِأَكْتَعُ يَقَعُ بَعْدَهُ هَذَا تَرْتِيبُهَا، وَحَكَى ابْنُ كَيْسَانَ أَنَّكَ تَبْدَأُ بِأَيَّتِهِنَّ شَتَّى بَعْدَ أَجْمَعٍ كَأَنَّهُ يَجْعَلُ هَذِهِ الِالْفَظَاتِ لِأَجْمَعٍ فَلَا يُقَدِّمَنَّ عَلَيْهَا بَلْ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ بِأَيَّتِهِنَّ شَتَّى بَعْدَ أَجْمَعٍ وَتُوَخَّرَ الْبَاقِي، وَقَدْ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ أَجْمَعُ أَبْصَعُ وَجُمِعَ كُتْعُ وَجُمِعَ بُتْعُ فَيُقَدِّمُونَ أَجْمَعُ ثُمَّ يَتَّبِعُونَهَا مَا شَاءُوا مِنْ هَذِهِ التَّوَابِعِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ جَاءَ الْقَوْمُ أَكْتَعُونَ فَيَجْعَلُونَهَا كَأَجْمَعِينَ وَلَيْسَتْ تَابِعَةً ١٥ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَجْعَلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا تَوَاقِيدَ وَمَعْنَاهَا كَمَعْنَى أَجْمَعٍ فَأَيُّهَا شَتَّى قَدَمَتْ وَأَيُّهَا شَتَّى أَكْدَتْ فَاعْرِفْ.

الصفة

فصل ١٤٠

٢٠

قال صاحب الكتاب هِيَ الْأَسْمُ الدَّالُّ عَلَى بَعْضِ أَحْوَالِ الذَّاتِ وَذَلِكَ نَحْوُ طَوِيلٍ وَقَصِيرٍ وَعَاقِلٍ وَأَخْفَفٍ وَقَاتِمٍ وَقَاعِدٍ وَسَقِيمٍ وَصَحْبٍ وَفَقِيرٍ وَغَنَى وَشَرِيفٍ وَوَضِيعٍ وَمُكْرَمٍ وَمُهَانَ وَالَّذِي تُسَاقُ لَهُ الصِّفَةُ هُوَ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الْمَشْتَرِكَيْنِ فِي الْأَسْمِ وَيُقَالُ إِنَّهَا لِلتَّخْصِصِ فِي النِّكَرَاتِ وَلِلتَّوَضُّيْعِ فِي الْمَعَارِفِ، قَالَ الشَّارِحُ الصِّفَةُ وَالنَّعْتُ وَاحِدٌ وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ النَّعْتَ يَكُونُ بِالْجِلْيَةِ نَحْوِ طَوِيلٍ وَقَصِيرٍ

والصفة تكون بالافعال نحو ضارب وخارج فعلى هذا يقال للبارئ سُجَّانَه موصوف ولا يقال له منعوت وعلى الاول هو موصوف ومنعوت، والصفة لفظ يتبع الموصوف في اعرابه تحليلية وتخصيصا له بذكر معنى في الموصوف او في شئ من سببه وذلك المعنى عَرَضُ الذات لازم له، وقوله الاسم الدال على بعض احوال الذات فتقريب وليس بحدد على الحقيقة لان الاسم ليس بجنس لها ألا ترى ان الصفة قد تكون بالجملة ه والظرف نحو مررت برجل قام ومررت برجل أبوه قائم وبرجل في الدار ومن الكرام فقولنا لفظ أسد لانه يشمل الاسم والجملة والظرف، وقوله الدال على بعض احوال الذات لا يكفي فصلا ألا ترى ان الخبر دال على بعض احوال الذات نحو زيد قائم وإن زيدا قائم وكان زيد قائما فإن أضاف الى ذلك الجارى عليه في اعرابه او التابع له في اعرابه استقام حداً وفصلا من الخبر ان الخبر لا يتبع الخبر عنه في اعرابه والغرض بالنعوت تخصيص نكرة او ازالة اشتراك عارض في معرفة مثال صفة النكرة قولك هذا رجل عالم ١. ورأيت رجلا عالما ومررت برجل عالم او من بنى تميم فرجل عالم او من بنى تميم أخص من رجل ومثال صفة المعرفة قولك جاعني زيد العاقل ورأيت زيدا العاقل ومررت بزيد العاقل فالصفة ههنا فصلته من زيد آخر ليس بعاقل وأزالت عنه هذه الشركة العارضة اي أنها اتفقت من غير قصد من الواضع ان الاصل في الاعلام أن يكون كل اسم بإزاء مسمى فينغصل المسميات بالألقاب ألا أنه ربما أزدحم المسميات بكثرتها فحصل ثر اشتراك عارض فأتى بالصفة لازالة تلك الشركة ونقي اللبس فصفة المعرفة للتوضيح ١٥ والبيان وصفة النكرة للتخصيص وهو إخراج الاسم من نوع الى نوع أخص منه، وقوله والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم يريد أن الصفة تُزيل الاشتراك الجنسي نحو رجل وفرس والاشتراك العارض في المعارف وقيل أنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف على ما ذكرناه ولما كان الغرض بالنعوت ما ذكرناه من تخصيص النكرة وإزالة الاشتراك العارض في المعرفة وجب ان يجعل للمنعوت حال تعرى منها مشارك في الاسم ليمتيز به وذلك يكون على وجه إما بحلقه نحو طويل ٢. وقصير وأبيض وأسود ونحوها من صفات الجلية وإما بفعل اشتهر به وصار لازما له وذلك على ضربين آلي وهو ما كان علاجاً نحو قائم وقاعد وضارب وآكل ونحوها ونفساني نحو عاقل وأحمق وسقيم وصحيح وقصير وغني وشريف وظريف ووضع ومكرم ومهان اذا اشتهر بوقوع ذلك به وإما بحرفة او أمر مكتسب نحو بزاز وعطار وكاتب ونحو ذلك وإما بنسب الى بلد او أب نحو قرشي وبغدادى وعربى ونجمي ونحو ذلك من الخاصة التي لا توجد في مشاركة فاعرفه،

فصل ١٤١

قال صاحب الكتاب وقد تجيء مَسْوَقةٌ لمَجْرَدِ الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه أو لما يُصاد ذلك من الذم والتحقيق كقولك فعل فلان الفاعل الصانع كذا والتأكيد كقولهم أمس الدابر وقوله عز وجل نَفَخَتْ وَاحِدَةً

ه قال الشارح وقد يجيء النعت لمَجْرَدِ الثناء والمدح لا يراد به إزالة اشتراك ولا تخصيص نكرة بل لمَجْرَدِ الثناء والمدح أو صِدِّها من ذم أو تحقير وتعريف المخاطب من أمر الموصوف ما لم يكن يعرفه وذلك نحو قولك جاعني زيد العاقل الكريم الغاضل تريد بذلك تنويه الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال الحميدة ومن ذلك صفات البارئ سبحانه نحو لحي العالم القادر لا تريد بذلك فصله من شريك الله تعالى عن ذلك وإنما المراد الثناء عليه بما فيه سبحانه على جهة الإخبار عن نفسه بما فيه لمعرفة ذلك والندب اليه وتقول في الذم رأيت زيدا للجاهل للبيث نعتة بذلك لا أنك أردت أن تفصله من شريك له في اسمه ليس متصفاً بهذه الأوصاف وقد تجيء الصفة للتأكيد نحو قولهم أمس الدابر وأمس لا يكون إلا دابرًا والبيث العابر والميث لا يكون إلا عابرا ونحو قوله تعالى إنما الله واحد وإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ومعنى التأكيد هنا أن مدلول الصفة استنفيد مما في الموصوف فصار ذكره في الصفة كالتكرار إذ ليس فيه زيادة معنى بخلاف قولك رجل طريف ألا ترى أن الظرف لا يفهم من قولك رجل فافهم

فصل ١٤٢

قال صاحب الكتاب وهي في الأمر العام إما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة وقولهم ١. تَمَيَّيْ وَبَصُرْ على تأويل منسوب ومَعَزْ وَذُو مال وذات سوار متاَوِّل بمتَمَوِّل ومتَسَوِّر أو بصاحب مال وصاحبة سوار وتقول مررتُ برجل أُمِّي رجل وأَيُّها رجل على معنى كامل في الرجولية وكذلك أنت الرجل كل الرجل وهذا العالم جِدُّ العالم وحَفُّ العالم يُراد به البليغ الكامل في شأنه ومررتُ برجل رجل صِدِّق ورجل رجل سَوَّه كأنك قلت صالح وفاسد والصدق ههنا بمعنى الصلاح والجودة والسوء بمعنى الفساد والرداءة وقد استضعف سيبويه أن يقال مررتُ برجل أسد على تأويل جرى

قال الشارح ولا تكون الصفة إلا مأخوذة من فعلٍ أو راجعاً الى معنى الفعل وذلك كاسم الفاعل نحو صارب وآكل وشارب ومكرم ومحسن وكاسم المفعول نحو مضروب ومأكول ومشروب ومكرم ومحسن اليه أو صفة مشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وبطل وأبيض وأسود وذلك ليدلّ باشتقاقه على الحال التي اشتق منها مما لا يوجد في مشاركته في الاسم فيتميز بذلك، وقد وصفوا باسماء غير مشتقة ٥ ترجع الى معنى المشتق قالوا رجلٌ تميميٌّ وبصريٌّ ونحوها من النسب فهذا ونحوه ليس بمشتق لانه لم يؤخذ من فعلٍ كما أخذ صاربٌ من صرَبَ وإنما هو متأولٌ بمنسوبٍ ومعزٍ فهو في معنى اسم المفعول ان منسوبٌ ومعزٍ من اسماء المفعولين تفول نسبته فهو منسوبٌ وعزوته فهو معزٍ، وقالوا هذا رجلٌ ذو مالٍ وامرأةٌ ذاتٌ مالٍ فهذا ايضا ليس مأخوذاً من فعلٍ وإنما هو واقعٌ موقعٌ اسم الفاعل وفي معناه لان قولك ذو مالٍ بمعنى صاحبٍ مالٍ أو متمولٍ لانه اذا كان ذا مالٍ كان متمولاً وذاتٌ سوارٍ بمعنى صاحبةٍ سوارٍ أو متسورةٍ فهو في تأويلٍ اسم الفاعل كما كان الذي قبله في تأويلٍ اسم المفعول، وقالوا مررتُ برجلٍ أي رجلٍ وأيّما رجلٍ وبرجلينٍ أي رجلينٍ وبرجالٍ أي رجالٍ وأيّما رجالٍ أرادوا بذلك المبالغة فأى هنا ليس بمشتق من معنى يُعرف وإنما يضاف الى الاسم للمبالغة في مدحه مما يوجب ذلك الاسم فكأنك قلت كاملٌ في الرجولية، وقالوا أنت الرجلُ كُلُّ الرجلِ وهذا العالمُ جِدُّ العالمِ وحَقُّ العالمِ جاؤا بهذه اللفاظ في صفات المدح والذم والمراد بها المبالغة فيما تضمنه ١٥ لفظ الموصوف فاذا قالوا الرجلُ كُلُّ الرجلِ فعناه الكامل في الرجال قال الشاعر

* هو القنَى كُلُّ القنَى فأعلموا * لا يفسد اللحم لذيهِ الصلؤل *

أي هو الكامل في القنَيان واذا قالوا هو العالمُ جِدُّ العالمِ وحَقُّ العالمِ فعناه البالغ الكامل في العلم وكذلك لو قال اللّيم جِدُّ اللّيم أو حَقُّ اللّيم لكان معناه المبالغة في اللؤم والجِدُّ والحَقُّ هنا واحدٌ يقال جادٌ في الأمر أي حاقه، ولا يحسن هذا عبدُ الله كُلُّ الرجلِ لانه ليس في لفظ عبد الله معنى ٢٠ يكون كُلُّ الرجلِ مبالغة فيه وهو مع فُبحه جائز لانه لو لم يذكر عبد الله وقال هذا كُلُّ الرجلِ جاز ودلّ على معنى المبالغة والكِبَالِ ولان عبد الله رجلٌ فكأنك قلت هذا الرجلُ المدعو عبد الله كُلُّ الرجلِ، ولا فرق بين المعرفة والنكرة في صفات المدح تفول مررت برجلٍ كُلِّ رجلٍ وهذا عالمٌ حَقٌّ عالمٌ كما لا فرق بين أن تقول مررت بعالمٍ الكامل في علمه وبين مررت برجلٍ كاملٍ في علمه، وتفول مررت برجلٍ رجلٍ صدقٍ وبرجلٍ رجلٍ سوءٍ كأنك قلت مررت برجلٍ صالحٍ ومررت برجلٍ فاسدٍ لان الصديق صلاحٌ

وَالسُّوءُ فَسَادٌ وَلَيْسَ الصَّدِيقُ هَهُنَا صَدِيقَ اللِّسَانِ أَلَا تَرَكَ تَقُولُ ثَوْبٌ صِدِّيقٌ وَحِمَارٌ صِدِّيقٌ أَيْمَا الصَّدِيقُ فِي مَعْنَى الْجَوْدَةِ وَالصَّلَاحِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي صَلَاحٍ وَكَذَلِكَ السُّوءُ لَيْسَ مِنْ سَاعَتِي يَسُوءُنِي أَيْمَا السُّوءُ هَهُنَا بِمَعْنَى الْفُسَادِ فَكَأَنَّهُ قَالَ بِرَجُلٍ صَاحِبٍ فَسَادٍ وَحِمَارٍ ذِي رَدَاءَةٍ وَقَوْلُهُمْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ ضَعِيفٌ عِنْدَ سَيِّبِيَّةٍ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِأَنَّ الْأَسَدَ اسْمُ جَنْسٍ جَوْهَرٌ وَلَا يُوصَفُ بِالْجَوَاهِرِ لَوْ قُلْتَ هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ أَوْ فِصَّةٌ لَمْ يَحْسُنْ أَيْمَا طَرِيقُ الْوَصْفِ التَّحْلِيلِيُّ بِالْفِعْلِ نَحْوُ آكَلَ وَشَارَبَ وَحَوَّاهَا وَنُجَازَةً عَلَى حَذْفِ مُصَافٍ تَقْدِيرُهُ مِثْلُ أَسَدٍ وَمِثْلُ بَعْنَى مُمَاقِلٍ فَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْفِعْلِ وَإِنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ جَرِيِّ أَوْ شَدِيدٍ وَقَدْ أَجَازَ أَنْ يَكُونَ حَالًا فَتَقُولُ هَذَا زَيْدٌ أَسَدٌ شِدَّةٌ مِنْ غَيْرِ فُجٍّ وَأَحْتِجُّ بِأَنَّ لِلْحَالِ مَجْرَاهَا مَجْرَى الْخَبَرِ وَقَدْ يَكُونُ خَبَرًا مَا لَا يَكُونُ صِفَةً أَلَا تَرَكَ تَقُولُ هَذَا مَالِكٌ دَرَهْمًا وَهَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا نَظَرٌ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْأَسَدِ شَخْصَةً وَأَيْمَا الْمُرَادُ أَنَّهُ فِي الشَّدَّةِ مِثْلُهُ وَالصَّفَةُ وَالْحَالُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِلْحَدِيدِ وَالْدَّرَهْمِ فَإِنَّ الْمُرَادَ جَوْهَرًا فَاعْرِضْ

فصل ١٤٣

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَيُوصَفُ بِالْمَصَادِرِ كَقَوْلِهِمْ رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ وَفِطْرٌ وَزَوْرٌ وَرِضَى وَضَرْبٌ هَبْرٌ وَطَعْنٌ نَتْرٌ ١٥ وَرَمَى سَعَرٌ وَمَرَّتْ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ وَشَرِّعَكَ وَهَدِكَ وَكَفَيْكَ وَهَبَكَ وَخَوَّكَ بِمَعْنَى مُحْسِنِكَ وَكَافِيكَ وَمُهَيِّبِكَ وَمِثْلِكَ

قَالَ الشَّارِحُ قَدْ يُوصَفُ بِالْمَصَادِرِ كَمَا يُوصَفُ بِالشَّيْئَاتِ فَيُقَالُ رَجُلٌ فَضْلٌ وَرَجُلٌ عَدْلٌ كَمَا يُقَالُ رَجُلٌ فَاضِلٌ وَعَادِلٌ وَذَلِكَ عَلَى صَرْفَيْنِ مَقْرُونٍ وَمُصَافٍ فَالْمَقْرُونُ نَحْوُ عَدْلٍ وَصَوْمٍ وَفِطْرٍ وَزَوْرٍ بِمَعْنَى الرِّبَاةِ وَلَا يَكُونُ هُنَا جَمْعٌ زَائِرٌ كَصَاحِبٍ وَهَبٍ وَشَارِبٍ لِأَنَّ الْجَمْعَ لَا يُوصَفُ بِهِ الْوَاحِدُ وَإِنْ كَانَ مُصَدَّرًا وَصَفَ بِهِ الْوَاحِدَ وَالْجَمْعَ وَقَالُوا رَجُلٌ رِضَى إِذَا كَثُرَ الرِّضَى عَنْهُ وَقَالُوا ضَرْبٌ هَبْرٌ وَهُوَ الْقَطْعُ يَفَالُ هَبْرْتُ اللَّحْمَ أَيْ قَطَعْتُهُ وَالْهَبْرَةُ الْقِطْعَةُ مِنْهُ وَقَالُوا طَعْنٌ نَتْرٌ وَهُوَ كَالْحَلَسِ يُقَالُ طَعَنَهُ فَأَنْتَرَهُ أَيْ أَرْعَفَهُ بِمَعْنَى قَتَلَهُ سَرِيعًا وَقَالُوا رَمَى سَعَرٌ أَيْ مِمَّصٌ فَحَرِيقٌ مِنْ قَوْلِهِمْ سَعَرْتُ النَّارَ وَالْحَرَبُ أَيْ أَلْهَبْتُهَا فَهَذِهِ الْمَصَادِرُ كُلُّهَا مِمَّا وَصَفَ بِهَا لِلْمُبَالَغَةِ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمَوْصُوفَ ذَلِكَ الْمَعْنَى لِكثَرَةِ حُصُولِهِ مِنْهُ وَقَالُوا رَجُلٌ عَدْلٌ وَرِضَى وَقَضَلٌ كَأَنَّهُ لِكثَرَةِ عَدْلِهِ وَالرِّضَى عَنْهُ وَقَضَلَهُ جَعَلُوهُ نَفْسَ الْعَدْلِ وَالرِّضَى وَالْفَضْلَ وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونُوا

وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً فعَدُّ بمعنى عادلٍ وما عَوَّرَ بمعنى غائرٍ ورجلٌ صَوَّوْهُ وَمُطَطَّرٌ بمعنى صائمٍ ومُطَطَّرٌ كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر في قولهم قُمْ قائماً اى قياماً وأَقْعُدْ قاعداً اى

قعوداً. وأما المصادر التى يُنْعَت بها وهى مضافةٌ فقولهم مررت برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ وبرجلٍ شَرَعَكَ

من رجلٍ وبرجلٍ هَدَكَ من رجلٍ وبرجلٍ كَفَيْكَ من رجلٍ وبرجلٍ هَبَكَ من رجلٍ وَتَحَوَّكَ من رجلٍ ه فهذه كلها على معنى واحد فحَسْبُكَ مصدرٌ فى موضعٍ مُحْسَبٍ يقال أَحْسَبْنِ الشَّيْءَ اى كَفَانِ،

وَهَبَكَ وَشَرَعَكَ وهَدَكَ فى معنى ذلك فقولهم هَبَكَ من رجلٍ بمعنى حَسْبِكَ وهو من الهِمَّةِ واحدةٍ الهِمَمِ

اى هو مِمَّنْ يُهَيِّئُكَ طَلْبُهُ وكذلك شَرَعَكَ بمعنى حَسْبِكَ من شرعتُ فى الامر اذا خُصَّت فيه اى هو

من الامر الذى تشرع فيه وتطلبه وفى المثل شَرَعَكَ ما بَلَغَكَ المحلَّ يُضْرَبُ فى التبليغ باليسير، وأما

هَدَكَ فهو من معنى القوة يقال فلانٌ يَهْدُ على ما لم يُسَمَّ فاعله اذا نُسب الى الجلالة والكفاية فالهَدُّ

١. بالفتح للرجل القوى واذا أُريد الذمُّ والوصف بالضعف كُسِرَ وقيل هَدَكَ، وقال الأزهري وأما تَحَوَّكَ

فهو من تَحَوَّتْ اى قصدت اى هو مِمَّنْ يُقْصَدُ وَيُطَلَّبُ، فهذه وما قبلها من المصادر المفردة جاريةٌ

على ما قبلها جَرَى الصفة والاصل أنها مصادرٌ لا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ ولا تُؤَنَّثُ وإن جرت على مُثَنَّى او

مجموعٍ او مؤنَّثٍ تفول هذا رجلٌ عدلٌ ورأيت رجلاً عدلاً ومررت برجلٍ عدلٍ وبامرأةٍ عدلٍ وهذان

رجلان عدلٌ ورأيت رجلين عدلاً ومررت برجلين عدلٍ وتقول هذا رجلٌ حَسْبِكَ من رجلٍ وهَدَكَ

١٥ من رجلٍ وهذان رجلان حَسْبِكَ بهما من رجلين وهؤلاء رجالٌ حَسْبِكَ من رجالٍ فيكون موحدًا

على كل حال لان المصدر موحدٌ لا بُثْنَى ولا يُجْمَعُ لانه جنسٌ يَدُلُّ بلفظه على القليل والكثير فاستغنى

عن تثنيته وجمعه الا ان بكثرة الوصف بالمصدر فيصير من حيز الصفات لَغَلَبَةِ الوصف به فيسوغ

حينئذٍ تثنيته وجمعه نحو قوله * شُهُودِي عَلَى لَيْلَى عُدُولٌ مَقَانِعُ * فان قيل فهذه مصادرٌ مضافةٌ

الى معارفٍ واصافةٌ المصدر صحيحةٌ تُعَرَّفُ فَا بِالْكُمْ وصفتهم بها النكرة فقلتم مررت برجلٍ حَسْبِكَ من

٢٠ رجلٍ وَشَرَعَكَ من رجلٍ وهَدَكَ وكذلك سائرُها قبل هذه وإن كانت مصادرٌ فهى فى معنى اسماء

الفاعلين بمعنى الحال واصافةٌ اسماء الفاعلين اذا كانت للحال او الاستقبال لا تُفِيدُ التعريف نحو هذا

رجلٌ ضاربك الآن او غداً قال الله تع قُلْنَا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّطَرٌنا فوصف

عارضاً وهو نكرةٌ مطرباً مع انه مضافٌ فلو لم يكن نكرةً لَمَا جاز ذلك منه، ومثله قول الشاعر

* يَا رَبِّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ * ألا ترى كيف أدخل رَبَّ وهى من خواص النكرات على قوله غابطنا

وهو مصاف إلى معرفة وهو كثير وكذلك هذه المصادر لما كانت في معنى اسم الفاعل لم تتعرف بالاصافة ونحو قول امرئ القيس

* وقد آغتندي والطير في وكناتها * بمُجَرَّدٍ قَبِيدِ الأوابدِ هَيْكَلِ *

ألا ترى كيف وصف متجردا بقيد الأوابد وهو مصاف إلى معرفة إذ المراد مُقَيِّدِ الأوابد والأوابد هـ الوحشي أي يذريها لشدة جريه فيمنعها من الاتبعات فكأنه قيد لها، وربما جاء من ذلك شيء بلفظ الفعل الماضي قالوا مررت برجلٍ هَذَك من رجلٍ قال القتال الكلابي

* ولي صاحب في الغار هَذَك صاحباً * أخو الجون ألا أنه لا يُعَلِّد *

يُروى برفع هَذَك ونصبه فمن رفع جعله مصدرا نعت به ومن فتح جعله فعلا ماضيا فيه ضمير فعلي هذا تقول مررت برجلين هَذَاك من رجلين وبرجالٍ هَذُوك من رجال وبامرأتين هَذَتَاك من امرأتين وبنسوة هَذَنَك من نساء وكذلك تقول مررت برجلٍ كَفَاك من رجل وبرجلين كَفَيَاك من رجلين وبرجالٍ كَفُوك من رجال وبامرأة كَفَنَك من امرأة وبامرأتين كَفَتَاك من امرأتين وبنسوة كَفَيْتَك من نسوة فما كان منها مصدرا معربا يتبع الموصوف في إعرابه إن كان الموصوف مرفوعا فالمصدر الذي هو نعتة مرفوع وإن كان منصوبا فهو منصوب وإن كان مجرورا فهو مجرور وإن كان فعلا فهو بلفظ الفعل الماضي لا يدخله شيء من الاعراب فاعرفه

١٥

فصل ١٤٤

قال صاحب الكتاب ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب وأما قوله * جاءوا بمذني هَل رَأَيْتَ الذئبَ قَطْ * فبمعنى مقول عنده هذا القول لورقته لأنه سمار ونظيره قول أبي الدرداء ٢. وجدت الناس أخبر تَقْلَهُ أي وجدتهم مقولا فيهم هذا المقال ولا يوصف بالجمل ألا النكرات

قال الشارح وقد تقع للجمل صفات للنكرات وتلك الجمل هي الخبرية المحتملة للصدق والكذب وهي التي تكون أخبارا للمبتدأ وصلات للموصولات وهي أربعة أصرب الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل والثاني أن تكون مركبة من مبتدأ وخبر والثالث أن تكون شرطا وجزاء والرابع أن تكون ظرفا فالأول قولك هذا رجل قام وقام أبوه فهذا مبتدأ ورجل الخبر وقام في موضع رفع بانه صفة قال الله نع وهذا

كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَقَوْلُهُ أَنْزَلْنَاهُ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ عَلَى الصِّفَةِ لِكِتَابٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رَفَعُ مُبَارَكٍ بَعْدَهُ
 وَفِيهِ ذِكْرٌ مَرْتَفَعٌ بِأَنَّهُ الْفَاعِلُ وَهَذَا الذِّكْرُ يَبْعُدُ إِلَى الْمَوْصُوفِ الَّذِي هُوَ رَجُلٌ وَلَوْلَا هَذَا الذِّكْرُ لَمَا جَازَ
 أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ صِفَةً لِأَنَّ الصِّفَةَ كَالْخَبَرِ فَكَمَا لَا يَدُّ مِنَ عَائِدٍ إِلَى الْمُبْتَدَأِ إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا كَذَلِكَ
 لَا يَدُّ مِنْهُ فِي الْجُمْلَةِ إِذَا وَقَعَتْ صِفَةً، وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ هَذَا رَجُلٌ أَبَوْهُ مَنْطَلَقٌ فَأَبَوْهُ مَبْتَدَأٌ وَمَنْطَلَقٌ
 هـ خَبَرُهُ وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرُ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ بِأَنَّهُ صِفَةُ رَجُلٍ وَالْهَاءُ فِي أَبَوْهُ عَائِدَةٌ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَالثَّلَاثُ
 أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الصِّفَةُ جُمْلَةً مِنْ شَرْطٍ وَجَزَاءٍ وَذَلِكَ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ تُكْرِمُهُ يُكْرِمُكَ فَقَوْلُكَ إِنْ
 تُكْرِمُهُ يَكْرِمُكَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِرَجُلٍ وَقَدْ عَادَ الذِّكْرُ مِنْهُمَا إِلَى الْمَوْصُوفِ وَلَوْ عَادَ مِنْ أَحَدِهِمَا لَكَانَ
 كَأَنَّهُ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ تَضَرَّبَتْهُ تُكْرِمُ خَالِدًا فَالذِّكْرُ هَهُنَا أَيْمَا عَادَ مِنَ الشَّرْطِ وَحَدِّهِ وَلَوْ قُلْتَ مَرَرْتُ
 بِرَجُلٍ إِنْ تَضَرَّبْتُ زَيْدًا يَضْرِبُكَ لَجَازَ أَيْضًا لِأَنَّهُ قَدْ عَادَ الذِّكْرُ إِلَى الْمَوْصُوفِ مِنَ الْجَزَاءِ وَإِنْ عَادَ مِنْهُمَا
 ١. فَأَجُودُ سَيِّءٌ، وَالرَّابِعُ الظَّرْفُ وَنَحْوُهُ مِنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فَهَذَا فِي حَكْمِ الْجُمْلَةِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْأَصْلُ فِي الْجَارِ
 وَالْمَجْرُورِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِفِعْلٍ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ أَيْمَا دَخَلَ لَا يَصِلُ إِلَى مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْمِ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي حَكْمِ
 الْجُمْلَةِ أَنَّهُ يَقَعُ صَلَةً نَحْوَ جَاعَنِي الَّذِي فِي الدَّارِ مِنَ الْكِرَامِ وَالصَّلَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً وَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ
 أَنَّ الظَّرْفَ إِذَا وَقَعَ صَلَةً أَوْ صِفَةً لِنَكْرَةٍ جَازَ دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ نَحْوَ الَّذِي فِي الدَّارِ فَلَهُ دَرَاهِمٌ وَكُلُّ رَجُلٍ
 فِي الدَّارِ فُكِّرْتُ كَمَا تَقُولُ الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دَرَاهِمٌ وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دَرَاهِمٌ وَلَوْ قُلْتَ كُلُّ رَجُلٍ قَاتِمٍ فَلَهُ
 هـ دَرَاهِمٌ لَمْ يَجْزِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ إِذَا وَقَعَ صِفَةً كَانَ حَكْمُهُ نَحْوَهُ إِذَا وَقَعَ خَبَرًا إِنْ كَانَ الْمَوْصُوفُ شَخْصًا
 لَمْ تَصِفْهُ إِلَّا بِالْمَكَانِ نَحْوَ هَذَا رَجُلٌ عِنْدَكَ وَلَا تَصِفْهُ بِالزَّمَانِ لَا تَقُولُ هَذَا رَجُلٌ الْيَوْمَ وَلَا غَدًا لِأَنَّ
 الْغَرَضَ مِنَ الْوَصْفِ تَحْلِيلَةَ الْمَوْصُوفِ بِحَالٍ تَخْتَصُّ بِهِ دُونَ مُشَارِكَةِ فِي اسْمِهِ لِيُقْصَلَ مِنْهُ وَالزَّمَانُ لَا يَخْتَصُّ
 بِشَخْصٍ دُونَ شَخْصٍ فَلَا يَحْصُلُ بِهِ فَصْلٌ، وَشَرَطْنَا فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي تَقَعُ صِفَةً أَنْ تَكُونَ مُحْتَمِلَةً لِلصَّدَقِ
 وَالْكَذِبِ نَحْوُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ نَحْوِ قُمْ وَأَقْعُدْ وَلَا تَقُمْ وَلَا تَقْعُدْ وَهَلْ يَقُومُ زَيْدٌ فَإِنَّ هَذِهِ
 ٢. لِلْجَمَلِ لَا تَقَعُ صِفَاتٌ لِلنَّكَرَاتِ كَمَا لَا تَقَعُ أَخْبَارًا وَلَا صَلَاتٌ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الصِّفَةِ الْإِيضَاحُ وَإِنْبِيَانُ
 بِذِكْرِ حَالٍ نَابِتَةٍ لِلْمَوْصُوفِ يَعْرِفُهَا الْمُخَاطَبُ لَهُ لَيْسَتْ لِمُشَارِكَةٍ فِي اسْمِهِ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ لَيْسَتْ
 بِأَحْوَالٍ نَابِتَةٍ لِلْمَذْكُورِ يَخْتَصُّ بِهَا أَيْمَا هُوَ طَلَبٌ وَاسْتِعْلَامٌ لَا اخْتِصَاصٌ لَهُ بِشَخْصٍ دُونَ شَخْصٍ، فَأَمَّا
 قَوْلُ الشَّاعِرِ أَنْشَدَهُ الْأَصْعَمِيُّ

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظُّلَامُ وَأَخْتَلَطَ * جَاءُوا بِمَدِّي هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطُّ *

وَيُرْوَى بِصَبْحٍ وَالصَّبْحُ بِالْفَتْحِ اللَّبَنُ الرَّقِيقُ الْمَزْجُ يُقَالُ صَبَّحْتُ اللَّبَنَ أَيَّ مَزَجْتُهُ وَالْمَدَنِيُّ وَالْمَذِيفُ
 مِثْلُهُ وَإِنَّمَا وَصَفَ بِهِ وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ عَلَى الْحِكَايَةِ وَإِضْمَارُ الْقَوْلِ كَأَنَّهُ قَالَ جَاءُوا بِمَذِيٍّ مَقُولٍ فِيهِ ذَلِكَ شَبَّهَ
 لَوْنَهُ بِلَوْنِ الذُّئْبِ لَوْرَقَتَهُ وَالْوَرَقَةُ لَوْنٌ كُلُّوْنِ الرَّمَادِ وَلِذَلِكَ قَالَ لَأَنَّهُ سَمَرٌ وَالسَّمَرُ اللَّبَنُ الرَّقِيقُ،
 وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرَ تَقْلَةً وَذَلِكَ أَنَّ وَجَدْتُ كَعَلِمْتُ يَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ
 ٥ وَلِخَبَرٍ فَيَنْصَبُهُمَا وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي خَبَرٌ لَا يَقَعُ فِيهِ مِنَ الْجَمَلِ إِلَّا الْخَبَرِيَّةُ وَقَوْلُهُ أَخْبَرَ تَقْلَةً أَمْرٌ لَا يَقَعُ خَبَرًا
 لِلْمَبْتَدَأِ وَكَذَلِكَ لَا يَقَعُ مَفْعُولًا ثَانِيًا لَوَجَدْتُ وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى وَجَدْتُ النَّاسَ مَقُولًا فِيهِمْ ذَلِكَ،
 وَيُرْوَى تَقْلَةً وَتَقْلَةً بِفَتْحِ اللَّامِ وَكُسْرِهَا لَأَنَّهُ يُقَالُ قَلَى يَقْلَى وَيَقْلِي ثَنٍ قَالَ يَقْلِي بِالْكَسْرِ قَالَ تَقْلَةً مَكْسُورًا
 وَالْأَصْلُ تَقْلِيهِ فَلَمَّا جُزِمَ بِالْأَمْرِ حُذِفَتِ الْيَاءُ لِلْجُزْمِ ثُمَّ دَخَلَتْ هَاءُ السَّكَنِ فَقُلْتُ تَقْلَةً بِكَسْرِ اللَّامِ
 وَسُكُونِ الْهَاءِ وَمَنْ فَتَحَ وَقَالَ يَقْلَى وَهُوَ قَلِيلٌ جُزِمَ بِحَذْفِ اللَّامِ وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا ثُمَّ دَخَلَتْ هَاءُ
 ١٠ السَّكَنِ، وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ صِفَةٌ فِيهَا وَاقِعَةٌ مَوْجِعَ الْمَفْرَدِ وَلَهَا مَوْضِعٌ ذَلِكَ الْمَفْرَدُ مِنَ الْأَعْرَابِ
 فَإِذَا قُلْتُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَضْرِبُ فَقَوْلُكَ يَضْرِبُ فِي مَوْضِعٍ ضَارِبٍ فَأَبْدَأُ تَقْدِيرَ مَا أَصْبَحَتْ مَكَانَهُ فَعَلًا بِاسْمٍ
 فَاصِلٍ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ كَذَلِكَ وَبِاسْمٍ مَفْعُولٍ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ كَذَلِكَ وَكَذَلِكَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ وَتَقْدِيرُهُ بِمَا
 يُلَاقِيهِ مَعْنَاهُ تَقُولُ فِي قَوْلِكَ هَذَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ تَقْدِيرُهُ تَمِيمِيٌّ وَتَمِيمِيٌّ مَعْنَى مَنْسُوبٌ وَفِي قَوْلِكَ
 هَذَا رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ تَقْدِيرُهُ كَرِيمٌ فَاعْرِفْ ذَلِكَ، فَإِنْ قِيلَ فَلِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْمَفْرَدَ أَصْلٌ وَالْجُمْلَةُ وَاقِعَةٌ
 ١٥ مَوْجِعَهُ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْبَسِيطَ أَوَّلَ وَالْمُرَكَّبَ ثَانٍ فَإِذَا اسْتَقْلَلَ الْمَعْنَى بِالْأَسْمِ الْمَفْرَدِ ثُمَّ وَقَعَ مَوْجِعُهُ لِلْجُمْلَةِ فَالْأَسْمُ
 الْمَفْرَدُ هُوَ الْأَصْلُ وَالْجُمْلَةُ فَرْعٌ عَلَيْهِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي الشَّرِيعَةِ شَهَادَةُ الْمَرَأَتَيْنِ فَرْعٌ عَلَى شَهَادَةِ الرَّجُلِ،
 وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُنْعَتُ بِالْجُمْلَةِ مَعْرِفَةٌ لَوْ قُلْتُ هَذَا زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ صِفَةً لَمْ يَجْزِ أَنْ تَجْعَلْتَهُ
 حَالًا جَازًا وَإِنَّمَا لَمْ تَوْصَفِ الْمَعْرِفَةَ بِالْجُمْلَةِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ نَكْرَةً فَلَا تَقَعُ صِفَةٌ لِلْمَعْرِفَةِ لِأَنَّهَا حَدِيثٌ إِلَّا تَرَى
 أَنَّهَا تَقَعُ خَبَرًا خَوَ زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ وَمُحَمَّدٌ قَامَ أَخُوهُ وَإِنَّمَا نُحَدِّثُ بِمَا لَا يُعْرَفُ فَتُنْفِيدُ السَّمَاعَ مَا لَمْ
 ٢٠ يَكُنْ عِنْدَهُ فَإِنْ أَرَدْتَ وَصَفَ الْمَعْرِفَةَ بِجُمْلَةٍ أَتَيْتَ بِالَّذِي وَجَعَلْتَ الْجُمْلَةَ فِي صَلَاتِهِ فَقُلْتُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ
 الَّذِي أَبُوهُ مَنْطَلَقٌ فَتَوَصَّلْتَ بِالَّذِي إِلَى وَصَفِ الْمَعْرِفَةِ بِالْجُمْلَةِ كَمَا تَوَصَّلْتَ بِأَيٍّ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْإِلْفُ
 وَاللَّامُ نَحْوِ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ،

فصل ١٤٥

قال صاحب الكتاب وقد ثُلِّوا نَعَتَ الشَّيْءِ بِحَالِ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ مَنْزِلَةً نَعْتُهُ بِحَالِهِ هُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَثِيرٍ عَدُوٍّ وَقَلِيلٍ مِّنْ لَا سَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ٥

قال الشارح اعلم أنهم يصفون الاسم بفعل ما هو من سببه كما يصفونه بفعله والغرض بالسبب ههنا
الاتصال أي بفعل ما له به اتصال وذلك نحو قولك هذا رجل ضارب أخوه زيدا وشاكر أبوه عمرا لما
وصفته بضارب ورفعت به الآخر وأضفته إلى ضمير الموصوف صار من سببه وحصل بذلك من الإيصاح
والبيان ما يحصل بفعله ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل قائم أبوه أو غلامه فقد تخصص وتميز من
رجل ليس بهذه الصفة كما إذا قلت مررت برجل قائم ولو قلت مررت برجل قائم عمرو أو ضارب زيد
لم يحصل بذلك تخصيص ولا تميز به من غيره إذ ذلك ليس شيئا يخصه فإذا قلت مررت برجل
١. كثير عدو فقد اتصل المصير بالفاعل وإذا قلت قليل من لا سبب بينه وبينه فقد اتصل الصير
بالفاعل وإذا قلت مررت برجل ضارب أخاه فقد اتصل الصير بالمفعول فكان من سببه لذلك فاعرفه ٥

فصل ١٤٦

١٥ قال صاحب الكتاب وكما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الإفراد والتثنية والجمع
والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث ألا إذا كانت فعل ما هو من سببه فإنها توافقه في الإعراب
والتعريف والتنكير دون ما سواها أو كانت صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث نحو فَعُولٍ وَفَعِيلٍ بمعنى
مفعول أو مؤنثة تجرى على المذكر نحو عَلَامَةٍ وَهَلْبَاجَةٍ وَرَبْعَةٍ وَبَقَّةٍ ٥

قال الشارح قد تقدم قولنا أن الصفة تابعة للموصوف في أحواله وجملتها عشرة أشياء رفعه ونصبه
٢. وخفضه وإفراده وتثنيته وجمعه وتنكيره وتعريفه وتذكيره وتأنيثه إن كان الاسم الأول الموصوف
مرفوعا فنعته مرفوع وإن كان منصوبا فنعته منصوب وإن كان مخفوضا فنعته مخفوض وكذلك سائر
الأحوال تقول هذا رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل فقد ترى كيف تبعته الصفة
الموصوف في إعرابه وإفراده وتذكيره وتنكيره ولو قلت هذا رجل الظريف أو هذا زيد ظريف على
أن تجعل ظريفا نعنا لما قبله لم يجز لمخالفته إياه في التعريف فإن جعلته بدلا جازءا وإنما وجب

للنعت أن يكون تابعاً للمنعوت فيما ذكرناه من قبل أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت وأما قلنا أنّهما كالشيء الواحد من قبل أن النعت يُخرَجُ بالمنعوت من نوع إلى نوع أخص منه فالنعت والمنعوت بمنزلة نوع أخص من نوع المنعوت وحده فالنعت والمنعوت بمنزلة إنسان والمنعوت وحده بمنزلة حيوان فكما أن إنساناً أخص من حيوان كذلك النعت والمنعوت هـ أخص من المنعوت وحده ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل فهو من الرجال الذين كل واحد منهم رجل وإذا قلت مررت برجل طريف فهو من الرجال الطرّفاء الذين كل واحد منهم رجل طريف فالرجال الطرّفاء جملة لرجل طريف كما أن الرجال جملة لرجل فرجل طريف جزء للرجال الطرّفاء وهو أخص من رجل ألا ترى أن كل رجل طريف رجل وليس كل رجل رجلاً طريفاً وقد تقدّم الكلام على شدة اتصال الصفة بالموصوف في مواضع من هذا الكتاب وقوله ألا إذا كان فعل ما هو من سببه ١. يعني أن الصفة إذا رفعت الظاهر وكان الظاهر من سبب الموصوف فإن الصفة تكون موحدة على كل حال وإن كان موصوفها مثنى أو مجموعاً نحو قولك هذا رجل قائم أخوه ورجلان قائم أخوهما ورجال قائم أخوهم لأنها هنا جارية مجرى الفعل إذا تقدّم نحو قولك قام زيد وقام الزيدان وقام الزيدون لما رفع الظاهر خلا من الضمير والتنثنية إنما هي للضمير لا للفعل نفسه فكذلك اسم الفاعل واسم المفعول إنما يُثنى كل واحد منهما ويُجمع إذا كان فيهما ضمير وأما إذا خلو من الضمير فيكونان موحدين ١٥ وكذلك لا يؤنثان ألا أن يكون المرفوع بهما مؤنثاً نحو مررت بامرأة ضاربة جارتها فإن كان الفاعل مذكراً ذكّرت الفعل نحو قولك هذه امرأة ضارب غلامها لأن الفعل للغلام لا للمرأة والفعل إنما يتأثت بتأنيث فاعله، فاما الصفة التي يسنوي فيها المذكر والمؤنث وذلك على ضربين منه ما يستوي فيه المذكر والمؤنث في سقوط علامة التأنيث ومنه ما يستوي فيه المذكر والمؤنث في لزوم تاء التأنيث فالاول نحو قول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وشكور وضروب وامرأة صبور وشكور وضروب بمعنى صابر ٢٠ وصابرة وشاكر وشاكرة وضارب وضاربة كأنهم أرادوا بسقوط التاء من المؤنث ههنا الفرق بين فعول بمعنى فاعل وبينه إذا كان معنى مفعول نحو حلوبة وحملوبة قال الشاعر

* فيها أثنتان وأربعون حلوبة * سوداً كخافية الغراب الأسحم *

أثبتت التاء لأنها بمعنى محلوقة ومثل ذلك فاعل إذا كان معنى مفعول نحو كف خصب وحيّة دهيّن المراءن محضوبة ومدهونة حذفت منه التاء للفرق بينه وبين ما كان بمعنى فاعل نحو عليم وسبيع وذلك

أما يكون فيهما عند ذكر الموصوف وفهم المعنى بذكره أو ما يقوم مقام ذكره فلما مع حذف الموصوف
 فلا لو قلت رأيت خصيباً وأنت تريد كفاً لم يجوز للأنثباس، وأما الثاني فقولهم علامة ونسابة لمن
 يكثر علمه ومعرفته بالنسب وقالوا جلباجة للأحمف وقالوا ربعة للمتوسط في الطول ليس طويلاً ولا
 قصيراً وقالوا غلام يفعلة بمعنى البافع وهو المرتفع يقال غلام يفعلة وغلمان يفعلة فهذا ونحوه لا يتبع
 الموصوف في تذكيره بل يثبت فيه التاء وإن كان الموصوف مذكراً لأن التاء فيه للمبالغة في ذلك
 الوصف ولا تدخل هذه التاء في صفات الله تع وإن كان معناها المبالغة لوجود لفظ التأنيث ولا
 يحسن إطلاقه على البارئ لأنها مبالغة بعلامة نقص،

فصل ١٤٧

١٠

قال صاحب الكتاب والمضمر لا يقع موصوفاً ولا صفة والعلم مثله في أنه لا يوصف به ويوصف بثلاثة
 بالمعروف باللام وبالمضاف إلى المعرفة والمبهم كقولك مررت بزيد الكريم وبزيد صاحب عمرو وصديقك
 وراكب الدائم وبزيد هذا والمضاف إلى المعرفة مثل العلم يوصف بما وُصف به والمعروف باللام يوصف
 بمثله وبالمضاف إلى مثله كقولك مررت بالرجل الكريم وصاحب القوم والمبهم يوصف بالمعروف باللام
 ١٥ اسماً أو صفةً واتصافه باسم الجنس ما هو مستبعد به عن سائر الأسماء وذلك قولك أبصر ذاك الرجل
 وأولئك القوم وبأبيها الرجل وبأ هذا الرجل،

قال الشارح اعلم أن المعارف خمس المضمرات نحو أنا وأنت وفو ونحو ذلك مما سيأتي وصفه والاعلام
 نحو زيد وعمرو وقد تقدم بيانها والبهيمات وهي أسماء الإشارة نحو هذا وذلك وذاك وهؤلاء ونحوها
 مما سيأتي بيانها وما عرفت بالالف واللام نحو الرجل والغلام وما اضيف إلى واحد منها نحو غلامك
 ٢٠ وغلام زيد وصاحب هذا وباب الدار ونحو ذلك، واعلم أن المعارف مرتبة في التعريف والترتيب
 المذكور فأعرفها وأخصها المضمرات وذلك لأنك لا تُضمر الاسم إلا بعد تقدم ذكره ومعرفة المخاطب
 على من يعود ومن يُعنى أو تفسير يقوم مقام الذكر ولذلك أستغنى عن الوصف ثم العلم ثم المبهم
 وما اضيف إلى معرفة من المعارف فحكمه حكم ذلك المضاف إليه في التعريف لأنه يسرى إليه ما فيه
 من التعريف ثم ما فيه الالف واللام هذا مذهب سيبويه، وذهب قوم إلى أن المبهم أعرف المعارف

لأنه يتعرف بالقلب والعين وغيره يتعرف بالقلب لا غير فكان ما يتعرف بشيئين أعرف مما يتعرف بشيء واحد ثم العلم ثم المصمر ثم ما فيه الالف واللام وهو قول ابى بكر بن السراج، وذهب آخرون الى ان أعرف المعارف العلم لأنه في أول وضعه لا يكون له مشارك ان كان علامة توضع على المسمى يعرف بها دون غيره ويميز من سائر الاشخاص ثم المصمر ثم المبهم ثم ما عرف بالالف واللام وهو قول ابى سعيد السيرافى قال ما عرف بالاضافة فتعريفه على حسب ما يضاف اليه من المصمر والعلم والمبهم وما فيه الالف واللام على اختلاف الاقوال، فاما المصمرات فلا توصف وذلك لوضوح معناها ومعرفة المخاطب بالمقصود بها ان كنت لا تضمر الاسم الا وقد عرف المخاطب الى من يعود ومن تعني فاستغنى لذلك عن الوصف ولا يوصف بها لان الصفة تحلية بحال من احوال الموصوف والمصمرات لا اشتقاق لها فلا تكون تحلية، واما العلم الخالص فلا يوصف به لعدم الاشتقاق فيه وذلك انه لم يسم به لمعنى استحق به ذلك الاسم دون غيره ويوصف لما ذكرناه من ازالة الاشتراك في اللفظ ووصفه بثلاثة أشياء بما فيه الالف واللام نحو جاعى زيد العاقل والفاضل والعالم ونحوها مما فيه الالف واللام وبما اضيف الى معرفة من المعارف الأربع نحو غلامك وغلام هذا وغلام زيد وغلام الرجل تقول جاعى زيد غلامك فزيد مرفوع بأنه فاعل وغلامك نعت له وتقول جاعى محمد عبيد خالد وغلام هذا وصاحب الأمير وما أشبه ذلك، وربما وقع في عبارة بعض الخوئين في وصف العلم .

١٥ أنه يوصف بكذا وبالمضاف الى مثله وهى من عبارات سيبويه والمراد الى مثله في التعريف لا في العلمية ويوصف بالمبهم نحو مررت بزيد هذا لان اسم الإشارة وإن لم يكن مشتقا فهو في تأويل المشتق والتقدير بزيد المشار اليه او القريب هذا مذهب سيبويه فإنه كان يرى ان العلم أخص من المبهم وشرط الصفة أن تكون أعم من الموصوف ومن قال ان اسم الإشارة أعرف من العلم لم يجز عنده ان يكون نعنا له انما يكون بدلا او عطف ببيان، واما اسماء الإشارة فتوصف ويوصف بها فتوصف لما

٢٠ فيها من الإبهام ألا ترى أنك اذا قلت هكذا وأشارت الى حاضر وكان هناك أنواع من الاشخاص التى يجوز ان تقع الإشارة الى كل واحد منها فيبهم على المخاطب الى أي الانواع وقعت الإشارة فتفتقر حينئذ الى الصفة للبيان، ويوصف بها لأنها في مذهب ما يوصف به من المشتقات نحو الحاضر والشاهد والقريب والبعيد فاذا قلت ذاك فتقديره البعيد او المتأخرى ونحو ذلك، ولا توصف الا باسم جنس لان الغرض من وصفها بيان نوع المشار اليه لا فصل المشار اليه من مشارك له بحال من احواله لان

اسم الإشارة ثابت لما وقع عليه ثم شاركه في ذلك الاسم غيره فاحتاج الى فصل بينهما بالصفة وانما أتى به وصلة الى ثقل الاسم من تعريف العهد الى تعريف الحضور والإشارة مثال ذلك أن يكون بحضرتك شخصان فتريد الإخبار عن أحدهما ولا بد من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فيدخل فيه الالف واللام فأتى باسم الإشارة وصلة الى تعريفه ونقله من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل او يفعل ونظيره دخول أي في النداء وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام ويجوز ان تتوصل بهذا الى نداء ما فيه الالف واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا أيها الرجل وقد يجوز أن لا تجعله وصلة فتقول يا هذا فاذا جعلته وصلة لزمته الصفة واذا لم تجعله وصلة لم تلمزمه فلذلك تقول هذا الرجل والغلام ولا تقول الطريف ولا العالم الا على ارادة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فيكون المراد الاسم لا الصفة ولا يجوز ان يُنعت المبهم بمضاف لانك اذا قلت هذا الرجل فالرجل وما قبله اسم واحد للزوم الصفة له لانك اذا أومأت الى شيء لزمك البيان عن نوع الذي تقصده فالبيان كاللزام له فلما كانت هي لا تصاف لانها معرفة بالإشارة والمضاف يُقدّر بالنكرة والمبهم مما لا يصح تنكيهه لأن تعريف الإشارة لا يفارقه فكما لا يصح اضافة الاول كذلك لا يصح اضافة الثاني لانهما اسم واحد ولذلك من المعنى لا يصح ان تفرق الصفة وتجمع الموصوف فتقول مررت بهذين الرجل والفرس لفصلك بين الصفة والموصوف بحرف عطف بخلاف غيره من الصفات

١٥ فانك تقول مررت برجلين كريم وفاضل ولا بد فيه من ان يكون على عدة المجموع فاما ما عرّف بالالف واللام فيوصف بشيئين بمثله مما فيه الالف واللام وبالمضاف الى ما فيه الالف واللام نحو قولك مررت بالرجل العاقل وهذا الرجل الفاضل وتقول في الصفة بالمضاف هذا الرجل صاحب المال ورأيت الأمير ذا العدل ومررت بالغلام ذي الفضل ولا يوصف ما فيه الالف واللام بغير ذينك لانه أقرب الى الإبهام من سائر المعارف ألا تراكم تصفه بما تصف به النكرات فتقول مررت بالرجل مثلك وإني لأمّر بالغلام

٢٠ غيرك فيكرمنى فاما المضاف الى المعرفة فانه يوصف بالمضاف الى مثله في التعريف وبالمضاف الى ما هو أبهم منه على حسب الغائده المذكورة وما فيه الالف واللام وبالأسماء المبهمة نحو مررت بصاحبك أخى زيد وصاحب هذا والكريم ولا تقول مررت بغلام زيد أخيك لانه أخص من الموصوف فاعرفه

فصل ١٤٨

قال صاحب الكتاب ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة أو مساوياً لها ولذلك امتنع وصف
المعرف باللام بالمُبَيَّن والمصاف إلى ما ليس معرفاً باللام لكونهما أخص منه،

قال الشارح قد تقدم قولنا أن الصفة ينبغي أن تكون وفق الموصوف فإن كان الموصوف نكرة فصفتُه
نكرة وإن كان معرفة فصفتُه معرفة ولا تكون الصفة أخص من الموصوف إنما يوصف الاسم بما هو دونه
في التعريف أو بما يُساويه وذلك لوجهين أحدهما أن الصفة تنتمي للموصوف وزيادة في بيانه والزيادة
تكون دون المرید عليه وأما أن تفوقه فلا فإذا وجه الكلام أن تبدأ بالأعرف فإن كفى والآ أتبعته ما
يزيده بياناً وأما الوجه الثاني فإن الصفة خبر في الحقيقة ألا ترى أنه بحسن أن يقال لمن قال جاعني
زيد الفاضل كذبت فيما وصفته به أو صدقت كما بحسن ذلك في الخبر وإذا كانت خبراً فكما أن
الخبر لا يكون إلا أعم من المخبر عنه أو مساوياً له فالأول نحو زيد قائم والثاني نحو الإنسان بشر إلا أن
الفرق بينهما أنك في الصفة تذكر حالاً من أحوال الموصوف لمن يعرفها تعريفاً له عند تولي الجهالة
بالموصوف وعدم الاكتفاء بمعرفته وفي الخبر إنما تذكر لمن يجهلها فتكون هي محل الفائدة فلذلك تقول
مررت بزيد الطويل والطويل نعت لزيد وهو أعم منه وحده أن الأشياء الطوال كثيرة وزيد أخص من
الطويل وحده، فإن قيل فكيف تكون الصفة بياناً للموصوف وهي أعم منه قيل البيان منه إنما حصل
١٥ من مجموع الصفة والموصوف لأن مجموعهما أخص من كل واحد منهما منفرداً فزيد الطويل أخص من
زيد وحده ومن الطويل وحده ولذلك كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد فعلى هذا تقول مررت
بزيد هذا فيكون هذا نعتاً لزيد هذا على مذهب من يرى أن هذا أنقص من العلم ومن جعل
هذا أخص من العلم جعله بدلاً لا نعتاً، وتقول جاعني هذا الرجل فتصف هذا بما فيه الالف واللام
لأن ما فيه الالف واللام أنقص تعريفاً من أسماء الإشارة ولو قلت مررت بالرجل هذا فتصف ما فيه
٢٠ الالف واللام باسم الإشارة لم يجز لأن الاسم لا يوصف بما هو أكثر تعريفاً منه فإن جعلته بدلاً أو
عطف بيان جاز فأعرفه،

فصل ١٤٩

قال صاحب الكتاب وحق الصفة أن تصاحب الموصوف ألا إذا ظهر أمره ظهراً يُستغنى عنه عن

ذِكْرُهُ فحِينَئِذٍ يَجُوزُ تَرْكُهُ وَإِقَامَةُ الصِّفَةِ مُقَامَهُ كَقَوْلِهِ

* وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَصَاثَا * دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغَ تَبَعَ *

وقوله

* رَبَّاءُ سَمَاءٍ لَا يَأْوِي لِقَلْنِهَا * إِلَّا السَّحَابُ وَالْأَوْبُ وَالسَّبَلُ *

٥ وقوله عز وجل وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ وهذا بابٌ واسعٌ ومنه قول النابغة

* كَأَنَّكَ مِنْ جِبَالِ بَنِي أَقْبِشٍ * يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بَشِيَّ *

أى جَمَلٌ مِنْ جِبَالِهِمْ وَقَالَ

* لَوْ فُلَّتْ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَبَيَّنْ * يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ *

أى ما فى قومها احدٌ ومنه * أَنَا أَبْنُ جَلَا * أى رَجُلٍ جَلَا وقوله * بَكَفَى كَانِ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ *

١٠ أى بَكَفَى رَجُلٍ وسمع سببويه بعض العرب الموثوق بهم يقول ما منهما مات حتى رأيته فى حال كذا

وكذا يريد ما منهما واحدٌ مات، وقد يبلغ من الظهور أنهم يطرحونه رأساً كقولهم الْأَجْرُ وَالْأَبْطَحُ

وَالْفَارِسُ وَالصَّاحِبُ وَالرَّكَبُ وَالْأَوْرَقُ وَالْأَطْلَسُ،

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ لَمَّا كَانَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْبَيَانُ وَالْإِيضاحُ أَنَّمَا

يُجْزَلُ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يُحْذَفُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لِأَنَّ حَذْفَ أَحَدِهِمَا نَقْصٌ لِلْغَرَضِ وَتَرَاجُعٌ

١٥ عَمَّا أُعْتَزِمَ بِهِ فَاَلْمَوْصُوفُ الْقِيَاسُ بِأَنَّى حَذْفَهُ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ وَلَاتِهِ رَبَّاهُ وَقَعَ بِحَذْفِهِ لِبَسٍّ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ

مَرَرْتُ بِطَوِيلٍ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ ظَاهِرِ اللَّفْظِ أَنَّ الْمُرُورَ بِهِ إِنْسَانٌ أَوْ رُحٌّ أَوْ ثَوْبٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ يَوْصَفُ

بِالطَّوِيلِ أَلَّا أَنَّهُمْ قَدْ حَذَفُوهُ إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُ وَقَوِيَّتِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ أَمَّا بِحَالٍ أَوْ لَفْظٍ وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ

لأنه موضع ضرورة وكلما استبهم كان حذفه أبعد فى القياس فمن ذلك قول أى ذَوْبٌ * وعليهما

مَسْرُودَتَانِ الْخ * الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ مَسْرُودَتَانِ وَالْمُرَادُ دِرْعَانِ مَسْرُودَتَانِ وَكَذَلِكَ السَّوَابِغُ الْمُرَادُ الدُّرُوعُ

٢٠ السَّوَابِغُ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُتَنَخِّلِ الْهُذَلِيِّ وَهُوَ مَالِكُ بْنُ عُوَيْرٍ وَالْمُتَنَخِّلُ لِقَبِّ * رَبَّاءُ سَمَاءٍ الْخ * الشَّاهِدُ

فِيهِ قَوْلُهُ رَبَّاءُ سَمَاءٍ وَالْمُرَادُ رَجُلٌ رَبَّاءُ رُبُوعٍ أَوْ رَابِيَّةٍ سَمَاءٌ فَهُوَ فَعَالٌ مِنْ قَوْلِكَ رَبَّوْتُ الرَّابِيَّةَ إِذَا عَلَوْتَهَا

وَضَعَفَ الْعَيْنَ لِلتَّكْثِيرِ وَالْهَمْزُ فِي آخِرِهِ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ كَهَمْزَةِ كِسَاءٍ وَغِطَاءٍ وَلَمْ يُنَوِّنْهُ

لأنه مضافٌ إلى سَمَاءٍ وَشَمَاءٍ فَعَلَاءٌ مِنَ الشَّمْرِ وَهُوَ الارتفاعُ يُقَالُ جَبَلٌ أَشْمَرٌ وَرَابِيَّةٌ سَمَاءٌ أى مرتفعةٌ

ومنه الشَّمْرُ فى الأنفِ وَهُوَ ارتفاعُ قَصَبَتِهِ وَهُوَ محفوضٌ بإضافةِ رَبَّاءِ اليه وَالْفَتْحَةُ عَلَامَةُ الْخَفْصِ لِأَنَّهُ لَا

ينصرف وهمزته للتأنيث ، ومن ذلك قوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف عِين والمراد حُور قاصرات الطرف ، قال وهذا بابٌ واسعٌ يعنى حذف الموصوف اذا كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة نحو قولك مررت بظريف ومررت بعاقل وشبههما من الاسماء الجارية على الفعل فاما اذا كانت الصفة غير جارية على الفعل نحو مررت برجل آي رجل وآيما رجل فانه يمتنع حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه لان معناه كامل وليس لفظه من الفعل ، وكذلك لو كانت الصفة جملة نحو مررت برجل نام أخوه ولقيت غلاما وجهه حسن لم يجر حذف الموصوف فيه ايضا لانه لا يحسن اقامة الصفة مقام الموصوف فيه ألا تراك لو قلت مررت بقم أخوه او لقيت وجهه حسن لم يحسن وربما جاء شيء من ذلك وما أقاله من ذلك قول النابغة * كأنك من جمال بني أقيش الخ * وقبله

* أَخَذُلْ ناصري وتغر عبسا * أيربوع بن غيظ للعين *

١. اراد جملا من جمال بني اقيش فحذف الموصوف واقام الصفة مقامه وانما قال من جمال بني اقيش لانها وحشية مشهورة بالنفور والشن القربة اليابسة واذا فعل بها هذا كان أشد لنفورها ، وسبب هذا الشعر ان بني عبس قتلوا رجلا من بني أسد فقتلت بنو أسد رجلين من عبس فأراد عيينة بن حصي القراري ان يعين بني عبس وينقض الحلف الذي بين بني ذبيان وبني أسد وبينهم حلف وتناصر فقال كأنك من جمال بني اقيش اي سريع الغضب تنفر مما لا ينبغي لعاقل ان ينفر منه ،
٢. والذي حسن حذف الموصوف ههنا كونه خبرا والخبر يكون جملة وجارا ومجرورا نحو قولك ان زيدا ابوه قائم وان زيدا من الكرام فابوه قائم في موضع الخبر وكذلك الجار والمجرور ، ومنه قول ابى الأسود الجاني * لو قلت ما في قومها الخ * والمراد انسان يفضلها فحذف الموصوف الذي هو المبتدأ واقام الجملة مقامه ، يصف امرأة فاحسب المآثر والميسم الجال وهو من الواو وانما قلبوها ياء للكسرة قبلها كانه من قولهم فلان وسيم اي حسن الوجه ، وقوله لم تيشم يريد تأثر وانما لما كسر التاء وجب قلب الهمزة ياء وانما كسروا التاء على مذهب من يرى كسر حروف المضارعة ما عدا الياء وذلك اذا كان الفعل على فعل نحو تعلم وتسلم ، ومثله في حذف الموصوف قوله تعالى واننا منا الصالحون ومنا دون ذلك اي قوم دون ذلك او ناس وقد حمل ناس قوله تعالى ومن الذين قالوا انا نصاري اخذنا ميثاقهم على هذا قالوا تغديره ومن الذين قالوا انا نصاري قوم اخذنا ميثاقهم ، ومثله وما منا الا له مقام معلوم والمراد انسان له مقام معلوم وقوله ومن الذين هادوا يحرفون الكليم اي قوم يحرفون والكوفيون

يُضْمَرُونَ موصولا وتقديره عندهم إلا من له مقام معلوم والأول أسهل لأن حذف الموصول أبعد من حذف الموصوف، ومنه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب الموقوف بهم ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا والمراد ما منهما أحد مات فحذف أحدا وهو الموصوف وهذا الحذف في المبتدأ أسهل منه مع الفاعل لو قلت جاعني قام أخوه على إرادة جاعني رجل قام أخوه لم يحسن حسنه في المبتدأ ه لأن المبتدأ قد لا يكون اسما محصيا نحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه والمراد سماعك بالمعدي خير من رؤيته وليس كذلك الفاعل، وأما قوله أنا ابن جلا من قول سُحَيْم بن وَثِيل الرياحي

* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّحُ الثَّنَائِيَا * مَتَى أَصْعَ الْعِمَامَةِ تَعْرِفُونِي *

ف قيل أنه من هذا القبيل والمراد أنا ابن رجل جلا ثم حذف الموصوف أي جلا أمره ووضح أو كشف الشدائد وقيل أنه اسم علم واحتج به عيسى بن عمر شاهداً في منع صرف كل اسم على وزن الفعل ١. سواء كان ذلك البناء مما يغلب وجوده في الأفعال أو لا يغلب، وأصحاب سيبويه يتأولونه على أنه سمي به وفيه ضمير فهو جملة والاسم المنقول من الجملة يحكى ولا يعرب فيكون من قبيل بنى شأب قرأها وقد تقدم شرح ذلك في ما لا ينصرف، وقد قيل في قول الآخر

* وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ * وَلَا مُخَالِطٍ اللَّيَانِ جَانِبُهُ *

أنه علم اسم رجل وقيل أنه على حذف الموصوف كأنه أراد ما ليلي برجل نام صاحبه ثم حذف ١٥ الموصوف، ومن ذلك قوله * جَادَتْ بِكَفَى كَانٍ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ * وقوله * مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ * وغير كبداء شديدة التوتر *

الشاهد فيه حذف الموصوف وإقامة الصفة التي هي الجملة مقامه والتقدير بكفى رجل كان من أرمى البشر وقد روى بكفى كان من أرمى البشر بفتح ميم من أي بكفى من هو أرمى البشر وكان زائدة، وكبد القوس مقبضها وقوس كبداء غليظة المقبض تملأ الكف، وجادت من الجودة لا من الجود، ٢. ولو صححت الرواية الأولى لم يجز القياس عليه لقلته وشدوده في القياس، وربما ظهر أمر الموصوف وعرف موضعه فيستغنى عن ذكره البتة وتقع المعاملة مع الصفة وتصير الصفة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف وذلك نحو قولهم الأجرع والأبطح فالأجرع مكان سهل مستو لا ينبت يقال مكان أجرع ورملة جرعاء ثم اشتهر المكان بذلك فعلم مكانه وإن لم يذكر فقيل الأجرع أن لا يوصف بذلك ألا المكان، وأما الأبطح فالمكان المتسع ومثله البطحاء وأصله أن يقال مكان أبطح ثم غلبت الصفة

وصارت كاسم الجنس ، ومثله الفارسُ والصاحبُ والراكبُ أصل ذلك كله الصفةُ وأما غلبت فصارت كاسم الجنس ولذلك يُجمع جمعه فيقال فارسٌ وقوارسٌ وصاحبٌ وصواحبٌ وراكبٌ ورواكبٌ كما يقال كاهلٌ وكواهلٌ والفارسُ راکبُ الفرس خاصةً والراكبُ راکبُ الجمل خاصةً لا يقال لغيره والصاحبُ معروفٌ ، ومثل ذلك الأورقُ والأطلسُ فالأورقُ المتغيرُ اللونُ كلونِ الرمانِ والجمانةِ ورقاءُ للونها والأطلسُ أن يضرب إلى الغبرة والذئبُ اطلسُ لونه فأصلهما الصفةُ ثم ظهر أمرهما فصار الموصوفُ نسيباً منسيباً فصارا كالجنس ، وأما الصفةُ فلا يحسن حذفها أيضاً لما ذكرناه ولأن الغرض من الصفة إنما التخصيصُ وأما التثنية والمدحُ وكلاهما من مقاماتِ الإطنابِ والإسهابِ والحذفُ من بابِ الإيجازِ والاختصارِ فلا يجتمعان لتناقضهما ، وقد حُذفت الصفةُ على قلةٍ وتذريةٍ وذلك عند قوةٍ دلالةٍ لحالٍ عليها وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم سیرَ عليه ليلٌ وهم يريدون ليلٌ طويلاً وكان هذا إنما حُذف فيه الصفةُ لما دلَّ من الحال على موضعها وذلك بأن يوجد في كلام القائل من التفعييم والتعظيم ما يقوم مقامَ قوله طويلاً وذلك إذا كنت في مدحِ انسانٍ والثناء عليه فتقول كان والله رجلاً وتريد في قوة السفسط بالله وتطيط اللام وإطالة الصوت بها فيفهم من ذلك أنك أردتَ كرمها أو شجاعاً أو كاملاً ، وكذلك في طرفِ الدَّمرِ إذا قلت سألتُ فلاناً فرأيتُه رجلاً وتزوى وجهك وتقطبه فتغنى عن بحيلٍ أو ثيابٍ ، ومنه الحديث لا صلوةَ لجارِ المسجدِ إلّا في المسجدِ والمرادُ لا صلوةَ كاملةً أو تامةً ونحو ذلك فإن عريتَ ١٥ للحال من الدلالة ثم يجوز الحذف فاعرفه

البدل

فصل ١٥.

٢.

قال صاحب الكتاب هو على أربعة أضرب بدلُ الكلِّ من الكلِّ كقوله تعالى إهدنا الصراطَ المستقيمَ صراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وبدلُ البعض من الكلِّ كقولك رأيت قومك أكثرهم وثلاثيهم وناساً منهم وصرفتُ وجوقها أولها وبدلُ الاشتمال كقولك سلب زيدٌ ثوبه وأعجبتني عمرو حُسْنُهُ وأدبه وعلمه ونحو ذلك مما هو منه أو بمنزلته في التلبس به وبدلُ الغلط كقولك مررتُ برجلٍ حمارٍ أردتُ أن

تقول بحمار فسبقتك لسانك الى رجل ثم تداركته وهذا لا يكون الا في بديهة الكلام وما لا يصدر
عن روية وقطانة

قال الشارح البديل ثان يقدر في موضع الاول نحو قولك مررت بأخيك زيد فزيد ثان من حيث كان
تابعاً للاول في اعرابه واعتباره بأن يقدر في موضع الاول حتى كأنك قلت مررت بزيد فيعمل فيه العامل
ه كأنه خال من الاول والغرض من ذلك البيان وذلك بأن يكون للشخص اسمان او اسماء ويشتهر ببعضها
عند قوم وبعضها عند آخرين فاذا ذكر احد الاسمين خاف ان لا يكون ذلك الاسم مشتقاً عند
المخاطب ويذكر ذلك الاسم الاخر على سبيل بديل احدهما من الاخر للبيان وإزالة ذلك التوهم فاذا
قلت مررت بعبد الله زيد فقد يجوز ان يكون المخاطب يعرف عبد الله ولا يعلم انه زيد وقد يجوز
ان يكون عارفاً بزيد ولا يعلم انه عبد الله فتأتى بالاسمين جميعاً لمعرفة المخاطب، وكان الاصل أن
١٠ يكون خبرتين اى جملتين مثل مررت بعبد الله مررت بزيد او يدخل عليه واو العطف لكنهم
لوفعلوا ذلك لالتبس ألا ترى أنك لو قلت مررت بعبد الله مررت بزيد او قلت مررت بعبد الله
وزيد ربما توهم المخاطب ان الثاني غير الاول فجاءوا بالبديل فراراً من اللبس وطلباً للإيجاز والسبيل
إما أن يكون الاول في المعنى او بعضه او مشتملاً عليه او يكون على وجه الغلط فالاول نحو قولك
مررت بأخيك زيد ومررت برجل صالح زيد فزيد هو الاول وقد أبدلته منه للبيان وذلك لجواز أن يكون
١٥ قد عرف ان له أخاً ولا يعرف انه زيد او يعرف زيدا ولا يعلم انه اخوه وكذلك يجوز ان يكون
يعرف زيدا ولا يعلم انه رجل صالح او يعرف انه رجل صالح ولا يعرف انه زيد فجمع بينهما للبيان
ومثله قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فالصراط الثاني بديل من الاول
وهو هو لان الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم، وأما الثاني وهو بديل الشيء من الشيء وهو
بعضه كقولك رأيت زيدا وجهه ورأيت قومك أكثرهم وثلاثيهم وناساً منهم وصرفت وجوها أولها
٢٠ فالثاني من هذه الاشياء بعض الاول وأبدلته منه ليعلم ما قصدت له وليتنبه السامع فتنبت بقولك
رأيت زيدا وجهه موضع الروية منه فصار كقولك رأيت وجه زيد وكذلك قولك رأيت قومك أكثرهم
وثلاثيهم وناساً منهم بينت من رأيت منهم فأكثرهم وثلاثيهم بعضهم وكذلك ناساً منهم قال الله تع ولله
على الناس حجب البين من استطاع اليه سبيلاً فن في موضع خفف لان المعنى على من استطاع منهم
وتقول بعنت طعامك بعضه مكيلاً وبعضه مؤزناً ويجوز ان ترفع فتقول بعضه مكبلاً وبعضه مؤزناً

والفرق بينهما أنك إذا نصبت فقد أوقعت الفعل على البعض منفصلاً من الآخر فكأنك قلت هذا البعض أسلفته بكذا كيلاً وهذا البعض أسلفته بكذا وزناً وإذا رفعت فأنما أوقعت الفعل على جملة الطعام الذي من صفته أن بعضه مكبيل وبعضه موزون قال الله تع وَيَوْمَ الثَّقِيمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ فهذا شاهد في الرفع ومن كلام العرب خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا فهذا شاهد في النصب ولو قال يداها أطول من رجليها لجاز ولا بد فيه من ضمير يُعَلِّقُهُ بِالْأَوَّلِ فأنما قولهم ضربت زيدا اليدَ والرجلَ والمراد اليد والرجل منه فحذف الضمير للعلم به ، وأما الثالث فهو بدل الاشتغال نحو قولك سلب زيد ثوبه وأعجبني عمرو علمه وحسنه وأدبه ونحوها من المعاني فالثاني بدل من الأول وليس أيّاه ولا بعضه وإنما هو منى اشتغل عليه والمراد بالاشتغال أن ينصّب الأول الثاني فيفهم من تحوى الكلام أن المراد غير المبدل منه وذلك أنك لما قلت أعجبني زيد فهم أن المأجب ليس زيدا من حيث هو كحمر وتم وإنما ذلك معنى فيه وعبرة الاشتغال أن تصح العبارة بلفظه عن ذلك الشيء فيجوز أن تقول سلب زيد وأنت تريد ثوبه وأعجبني زيد وأنت تريد علمه وأدبه ونحوها من المعاني قال الله تع قَدْ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ فَالنَّارُ بَدَلٌ لِمَنْ الْأُخْدُودِ مشتغل عليها، ومثله قوله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ فَالْقِتَالُ بَدَلٌ مِنَ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وهو معنى اشتمل عليه الشهر وسألهم عن الشهر أنما كان لأجل القتال فيه ، ومن ذلك قول عَبْدَةَ

ه ابن الطبيب

* مَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكَ وَاحِدٍ * وَلَكِنَّهُ بَيَّانُ قَوْمٍ تَهْدَمَا *

فهذا يُنشَد على وجهين بالرفع في هلك واحد والنصب فأنما الرفع فعلى أن تكون الجملة خبرا لكان وأما النصب فعلى أن يكون المفرد خبرا لكان ويكون هُلُكُهُ بدلا من اسم كان ، فأنما قول الآخر

* دَرَيْتَنِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا * وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا *

١. فهذا لا يكون إلا على البدل لأجل القافية ولا بد في بدل الاشتغال من عائد أيضا يربطه بالأول ، فأنما قوله

* لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوْبَتُهُ * تَقْصِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ *

فالمراد ثواء فيه ألا أنه حذف للعلم به والثواء الإقامة والمراد في ثواء حَوْلٍ ، وأما الرابع وهو بدل الغلط والنسيان ومثل ذلك لا يكون في القرآن ولا في شعر أئمة القرآن فهو منزه عن الغلط وكذلك الشعر

الفصيح لأن الظاهر من حال الشاعر مُعَاوَدُهُ مَا نَقَّمَهُ فَإِذَا وَجَدَ غَلْطًا أَصْلَحَهُ وَأَمَّا يَكُونُ مِثْلُهُ فِي بَدْءِ الْكَلَامِ وَمَا يَجِيءُ عَلَى سَبِيلِ سَبْقِ اللِّسَانِ إِلَى مَا لَا يَرِيدُهُ فَيُلْغِيهِ حَتَّى كَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ وَذَلِكَ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ كَأَنَّهُ أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ مَرَرْتُ بِحِمَارٍ فَسَبَقَ لِسَانُكَ إِلَى ذِكْرِ الرَّجُلِ فَتَدَارَكْتَ وَأَبْدَلْتَ مِنْهُ مَا تَرِيدُهُ وَالْأَوَّلُ أَنْ تَأْتِيَ بِبَدَلٍ لِلْأَضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ.

فصل ١٥٢

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَهُوَ الَّذِي يُعْتَمَدُ بِالْحَدِيثِ وَأَمَّا يُذَكِّرُ الْأَوَّلَ لِنَحْوِ مِنَ التَّوْطِئَةِ وَلِيُفَادَ بِمَجْمُوعِهَا فَضْلُ تَأْكِيدٍ وَتَبْيِينٍ لَا يَكُونُ فِي الْإِفْرَادِ قَالَ سَيَبَوِيهَ عَقِيبَ ذِكْرِهِ أَمِثْلَةَ الْبَدَلِ أَرَادَ رَأَيْتُ أَكْثَرَ قَوْمِكَ وَثَلَّثْتُ قَوْمِكَ وَصَرَفْتُ وَجْهَ أَوَّلِهَا وَلَكِنَّهُ ثَنَّى الْأِسْمَ تَوْكِيدًا وَقَوْلُهُمْ إِنَّهُ فِي حَكْمِ تَخْيِيزِ الْأَوَّلِ أَيْذَانُ مِنْهُمْ بِاسْتِقْلَالِهِ بِنَفْسِهِ وَمُغَارَقَتِهِ التَّأْكِيدَ وَالصِّفَةَ فِي كَوْنِهَا تَتِمَّتَيْنِ لِمَا يَتَّبَعَانِهِ لَا أَنْ يَعْنُوا أَهْدَارَ الْأَوَّلِ وَأَطْرَاحَهُ أَلَا تَرَكَ تَقُولَ زَيْدٌ رَأَيْتُ غَلَامَهُ رَجُلًا صَالِحًا فَلَوْ ذَهَبَتْ تُهْدِرُ الْأَوَّلَ لَمْ يَسُدَّ كَلَامُكَ.

قَالَ الشَّارِحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْاعْتِمَادُ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَعْنَى الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ هُوَ الْأِسْمُ الثَّانِي وَذَكَرَ الْأَوَّلَ ١٥٠ تَوْطِئَةً لِبَيَانِ الثَّانِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ظُهُورُ هَذَا الْمَعْنَى فِي بَدَلِ الْبَعْضِ وَبَدَلِ الْأَشْتِمَالِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ فَالضَّرْبُ أَمَّا وَقَعَ بِرَأْسِهِ دُونَ سَائِرِهِ وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ سُرِقَ زَيْدٌ مَالُهُ أَمَّا الْمَسْرُوقُ الْمَالُ دُونَ زَيْدٍ وَلِذَلِكَ قَدَّرَ سَيَبَوِيهَ هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ عَقِيبَ ذِكْرِهِ أَمِثْلَةَ الْبَدَلِ أَرَادَ رَأَيْتُ أَكْثَرَ قَوْمِكَ وَثَلَّثْتُ قَوْمِكَ وَصَرَفْتُ وَجْهَ أَوَّلِهَا كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْمَعْنَى مُتَعَلِّقٌ بِالثَّانِي حَتَّى لَوْ تَرَكْتَهُ وَلَمْ تَذْكُرْهُ لِأَلْبَسَ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ ضَرَبْتُ زَيْدًا وَسَكَتَ لَظَنَّ الْمُخَاطَبُ أَنَّ الضَّرْبَ وَقَعَ بِجُمْلَتِهِ وَلَمْ يَخْتَصَّ عُضْوًا ٢. مِنْهُ فَعَلِمْتَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ بِالْحَدِيثِ هُوَ الْأِسْمُ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ بَيَانٌ فَالْبَيَانُ فِي الْبَدَلِ مُقَدَّمٌ وَفِي النِّعَةِ وَالتَّأْكِيدِ مُؤَخَّرٌ. وَاعْلَمْ أَنَّكَ قَدْ اجْتَمَعَ فِي الْبَدَلِ مَا افْتَرَقَ فِي الصِّفَةِ وَالتَّأْكِيدِ لِأَنَّ فِيهِ إِبْصَاحًا لِلْبَدَلِ وَرَفَعَ لِبَسِّ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ وَفِيهِ رَفْعُ الْمَجَازِ وَإِبْطَالُ التَّوَسُّعِ الَّذِي كَانَ يَجُوزُ فِي الْمُبْدَلِ مِنْهُ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ جَاعَنِي أَخُوكَ جَازَ أَنْ تَرِيدَ كِتَابَهُ أَوْ رَسُولَهُ فَإِذَا قُلْتَ زَيْدٌ زَالَ ذَلِكَ الْاِحْتِمَالُ كَمَا لَوْ قُلْتَ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ فَلِذَلِكَ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَلِيُفَادَ بِمَجْمُوعِهَا فَضْلُ تَأْكِيدٍ

وتبيين لا يكون في الأفراد يعني أنه حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بالنفس والعين ومن البيان ما يحصل بالنعته ولو انفرد كل واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما كما لو انفرد التأكيد والمؤكد أو النعت والمنعوت لم يحصل ما حصل باجتماعهما، وقول المحررين أنه في حكم تَحْيِيَةِ الأول الذي هو المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس ذلك معنى الغائبة ه وإزالة فائدته بل على معنى أن البدل قائم بنفسه وأنه معتمد للحديث وليس مبيناً للمبدل منه كتبيين النعت الذي هو من تمام المنعوت والدليل على أن المبدل منه ليس ملغى ولا مطرحاً أنك تقول زيد رأيت أباها فاجعل عمرا بدلا من أباها فلو كان المبدل مطرحا لكان تقدير الكلام زيد رأيت عمرا فتبقى الجملة التي هي خبر بلا عائد وذلك مستبعد ومما يدل أيضا على أنه ليس ملغى قول الشاعر

* فكانه لَهْفُ السَّراةِ كأنه * ما حاجِبِيه مُعَيَّنٌ بِسَوادٍ *

١٠

فصل ١٥٢

قال صاحب الكتاب والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله عز وجل لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ وقوله لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِصَّةٍ وهذا من بدل الاشتغال،

قال الشارح وقد أكد صاحب الكتاب كون البدل مستقلا بنفسه وأنه ليس من تنمئة الأول كالنعت بكونه في حكم تكرير العامل وذلك أنك إذا قلت مررت بأخيك زيد فتفديره مررت بأخيك بزيد وإذا قلت رأيت أخاك زيدا فتفديره رأيت أخاك رأيت زيدا فذلك المقدّر هو العامل في البدل ٢. ألا أنه حذف لدلالة الأول عليه فالبدل من غير جملة المبدل منه هذا مذهب أبي الحسن الأخفش وجباة من محققى المتأخرين كآبي على والرماني وغيرهم والحجة لهم في ذلك أنه قد ظهر في بعض المواضع من ذلك قوله تعالى وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فَقوله لمن آمن منهم بدل من الذين استضعفوا وهو بدل البعض لأن المؤمنين بعض المستضعفين، ومن ذلك قوله تعالى لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِصَّةٍ فَقوله لبیوتهم بدل من من يكفر بالرحمن

وهو بدل الاشتغال وقد أظهر العامل قالوا فلو كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لآتى ذلك الى محال وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان وهما اللام الأولى واللام الثانية ان حروف الخفص لا تعلّف عن العمل، وقيل لأنى على كيف يكون البدل ايضاحا للمبدل منه وهو من غير جملته فقال لما لم يظهر العامل في البدل وإنما دلّ عليه العامل في المبدل منه واتصل البدل بالمبدل منه في اللفظ ه جاز ان يوضحه، وذهب سيبويه وأبو العباس محمد بن يزيد والسيرافي من المتأخرين الى ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كالنعت والتأكيد وذلك لتعلقهما به من طريق واحد وأما ظهور العامل في بعض المواضع فقد يكون توكيدا كما يتكرر العامل في الشيء الواحد كقوله * يا بؤس للجهل صرّارا لأقوام * فاللام زائدة مؤكدة للاضافة ولولا إرادة الاضافة لكان يا بؤسا منوئا ومن تكرار العامل للتأكيد قوله تعالى آيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ فوضع أن الثانية موضع أن الأولى وإنما كررت للتأكيد وقوله أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ فَنَّ الثانية مكررة تأكيدا فكذلك ههنا يجوز ان يكون تكرير الحرف تأكيدا ولو كان العامل مقدرا لكثير ظهوره وقشاستعماله وفي عدم ذلك دليل على ما ذكرناه، والمذهب الاول وعليه الأكثر وبوبده قولك يا أخانا زيد بالضم لا غير ولولا كان العامل الاول لوجب نصبه كالنعت وعطف البيان فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيلا بل لك ان تبدل أي النوعين شئت من الآخر قال الله عز وجل إلى صراطٍ مستقيم صراطٍ الله وقال بالناصية ناصية كاذبة خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة الا موصوفة كناصية،

٢٠ قال الشارح ليس الامر في البدل والمبدل منه كالنعت والمنعوت فيلزم تطابقهما في التعريف والتنكير كما كان ذلك في النعت لان النعت من تمام المنعوت وتحلية له والبدل منقطع من المبدل منه يقدر في موضع الاول على ما ذكرنا فذلك يجوز بدل المعرفة من المعرفة والنكرة من المعرفة والنكرة من النكرة والمعرفة من النكرة فقال الاول وهو بدل المعرفة من المعرفة قولك مررت بأخيك زيد فزيد بدل من الاخ وكلاهما معرفة ومثله قوله تعالى إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ فالصراط

الاول معرفة باللام والثاني معرفة بالاضافة وقد أبدل منه لتأكيد البيان ، ومثال الثاني وهو بدل النكرة من المعرفة قولك مررت باخيك رجل صالح فرجل صالح نكرة وهو بدل من الاخ قال الله تع لنسفعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ فناصية نكرة وقد أبدلت من الناصية الأولى وهي معرفة ، ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف نحو الآية لأن البيان مرتبط بهما جميعاً ، ومثال الثالث وهو بدل ه النكرة من النكرة قوله تعالى إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَقَارًا حَدِثًا وَأَعْنَابًا فَقوله مغازا نكرة وقد أبدل من النكرة وهو حدائق ، ومثله قول الشاعر

* وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ * وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ *

قأبدل قوله رجل صحيح من قوله رجلين وكلاهما نكرة ، ومثال الرابع وهو بدل المعرفة من النكرة قوله مررت برجل زيد قال الله تع وَأَنْتَ لَتَتَهَيَّئَ لِي صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صراط الله فالثاني معرفة بالاضافة وقد أبدله من الاول وهو نكرة فاعرفه ،

فصل ١٥٤

قال صاحب الكتاب وبُيْدَل المظهر من المضمَر الغائبِ دونَ المتكلم والمخاطب تقول رأيته زيدا ومرت به زيد وصرفت وجوهها أولها ولا تقول بِي الْمُسْكِينِ كَانَ الْأَمْرُ وَلَا عَلَيْكَ الْكَرِيمِ الْمَعُولِ والمضمَر من المظهر نحو قولك رأيته زيدا أياه ومرت بزید به والمضمَر من المضمَر كقولك رأيتهك أيك ومرت بك بك ،

قال الشارح اعلم أن البدل يتجانز به شَبَهَان شَبَهُ بِالنَّعْتِ وَشَبَهُ بِالتَّأْكِيدِ فَكَمَا أَنَّ الْمَضْمَرَاتِ تَوَكَّدُ فَكَذَلِكَ يُبَدَّلُ مِنْهَا فَهُوَ فِي ذَلِكَ كَالْمَظْهَرِ وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِيهِ كَالنَّعْتِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ بَدَلُ مُظْهِرٍ مِنْ مَضْمَرٍ وَمَضْمَرٍ مِنْ مَظْهَرٍ وَمَضْمَرٍ مِنْ مَضْمَرٍ فَمَثَلُ الْأَوَّلِ وَهُوَ بَدَلُ الْمَظْهَرِ مِنَ الْمَضْمَرِ قَوْلُكَ رَأَيْتُهُ زَيْدًا وَإِذَا جَرَى ذَكَرُ قَوْمٍ قُلْتُ أَكْرَمُونِي إِخْوَتُكَ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَأَسْرَوْا آلَ تَجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فِي أَحَدِ الْوُجُوهِ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى قُرْ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ فَالَّذِينَ ظَلَمُوا بَدَلٌ مِنَ الْمَضْمَرِ وَكَذَلِكَ كَثِيرٌ وَهَذَا مِنْ بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَهِيَ لَعَيْنٌ وَاحِدَةٌ ، وَتَقُولُ صَرَفْتُ وَجُوهَهَا أَوَّلَهَا فَأَوَّلَهَا بَدَلٌ مِنَ الْمَضْمَرِ الْمَجْرُورِ الَّذِي أَصْغَتْ الْوُجُوهُ إِلَيْهِ وَهَذَا مِنْ بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ لِأَنَّ

الاول بعض وجوه الإبدال ، ومما جاء في التنزيل من ذلك وَمَا أَنَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ أَي ذِكْرُهُ وهو بدلٌ من الهاء في أنسانيه والمعنى وما أنساني ذِكْرَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ ، ومن ذلك قول الشاعر

* على حاله لو أنّ في القوم حاتمًا * على جوده لَصَنّ بالماء حاتم *

جر حاتمًا لما جعله بدلا من الهاء في جوده ، وأمّا الثاني وهو بدلُ المصمر من المظهر فقولك رأييت زيدا ٥ أَيّاه أَيّاه مصمرٌ وزيدٌ ظاهرٌ وقد أُبدل منه للبيان ومن ذلك مررت بزيدا به الهاء ضميرٌ مجرورٌ وقد أُبدلته من زيد وأعاد الجار لأنه لا منفصل للمجرور والمتصل لا يقوم بنفسه ، وأمّا الثالث وهو بدلُ المصمر من المصمر فاحو ذلك رأيته أَيّاه أَيّاه ضميرٌ منفصلٌ وهو بدلٌ من الهاء في رأيته وهو ضميرٌ متصلٌ وساغ ذلك لأن الضمير المنفصل يجري عندهم مجرى الأجنبي ألا ترى أنهم لا يُجيزون ضربتي ويجيزون ما ضربتُ إِلَّا أَيّايَ وإيّاى ضربتُ ، وتفعل مررت به به فالضمير الثاني بدلٌ من الاول وأعدت حرفَ الجر لما ذكرناه ١. من أنّ المجرور لا منفصل له والأقرب في هذا أن يكون تأكيداً لا بدلا لأنك اذا أبدلت اسما من اسم وهما لعين واحدة كان الثاني مرادفاً للاول ليعلم السامع بمجموعهما فالما اعادة اللفظ بعينه فن قبيل التأكيد ، واعلم أنّ المصمرات كلّها لك أن تُبدل منها ألا ضمير المتكلم والمخاطب فلا يحسن البديل من كلّ واحد منهما عند أكثر النحويين لو قلت مررت بك زيدا او مررت بى زيدا او بى المسكين كان الأمر لم يجز شئ من ذلك لأن الغرض من البديل البيان وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح ٥ فلم يجتزئ الى بيان ، وقد أجاز ذلك أبو الحسن الأخفش واحتج بقوله تعالى لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ففوله الذين خسروا أنفسهم بديلٌ من الكاف والميم وهو ضمير المخاطبين ولا دليل قاطع في ذلك لأنه يحتمل أن يكون الذين خسروا أنفسهم مبتدأ مستأنفا وخبره فهم لا يؤمنون ، وقد أجمعوا في جواز ذلك في بدل الاشتمال نحو قول الشاعر

* ذريني إن أمرك لن يطاعا * وما ألقينني حليمى مضاء *

٢. وربما جاء أيضا في بدل البعض نحو قوله

* أوعدي بالسجن والأدام * رجلى فرجلي شئنة المناسم *

ففوله حليمى بدلٌ من الباء في ألقينني وهو منصوبٌ من قبيل بدل الاشتمال وكذلك رجلى بدلٌ من الباء في أوعدي والضميران للمتكلم وساغ ذلك هنا لأن فيه إبطاحا إذ كان الثاني مّا يشتدل عليه الاول او بعضا منه وهو المراد بالكلام ولا تعلم كل واحد منهما ألا ببيان فالما تمثيله بقوله رأيتهك أيك

ومررت بك بك فن قبيل إبدال الشيء من الشيء وهو هو ألا أنه أعاد حرف الجر لأن المجرور لا منفصل له فاعرفه

عطف البيان

فصل ١٥٥

قال صاحب الكتاب هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة اذا ترجمت بها وذلك نحو قوله * أَقَسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ * اراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهو كما ترى جار مجرى الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها

قال الشارح عطف البيان مجراه مجرى النعت يؤتى به لإيضاح ما يجرى عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه فهو من تمامه كما أن النعت من تمام المنعوت نحو قولك مررت بأخيك زيد بينت الأخ بقولك زيد وفصلته من أخ آخر ليس بزید كما تفعل الصفة في قولك مررت بأخيك الطويل تفصله من أخ آخر ليس بطويل ولذلك قالوا إن كان له إخوة فهو عطف بيان وإن لم يكن له أخ غيره فهو بدل وهو جار على ما قبله في اعرابه كالنعت إن كان مرفوعاً رفعت وإن كان منصوباً نصبت وإن كان محروراً خفضت ألا أن النعت إما يكون بما هو مأخوذ من فعل أو حليّة نحو ضارب ومضروب وعار ومعلوم وطويل وقصير ونحوها من الصفات وعطف البيان يكون بالاسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل كالكنى والأعلام نحو قولك ضربت أبا محمد زيدا وأكرمت خالداً أبا الوليد بينت الكنية بالعلم والعلم بالكنية قال الراجز * أَقَسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ * البيت لرؤبة وبعده

* ما إن بها من نقب ولا دبّر * اغفر له اللهم إن كان فجر *

بريد عمر بن الخطاب رضي الله عنه والشاهد أنه بين الكنية حين تولى فيها الاشتراك بقوله عمر أن كان العلم فيه أشهر من الكنية وهذا معنى قوله لقيامه بالشهرة دونها يريد لقيام الثاني إن علماً وإن كنية فالصفة تنصن حالاً من أحوال الموصوف يتميز بها وعطف البيان ليس كذلك إنما هو تفسير

الاول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن شيئاً من أحوال الذات وهذا معنى قوله ينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من العربية اذا ترجمت بها أي اذا فُسرت بها، وجملته الأمر أن عطف البيان يُشبه الصفة من أربعة أوجه أحدها أن فيه بياناً للاسم المتبوع كما في الصفة الثاني أن العامل فيه هو العامل في الاول المتبوع بدليل قولك يا زيد زيداً وزيداً ه بالرفع على اللفظ والنصب على الموضع كما تقول يا زيد الظريف والظريف وبا عبد الله زيداً بالنصب كما تقول يا عبد الله الظريف الثالث أنه جارٍ عليه في تعريفه كالصفة الرابع امتناعه أن يجرى على المصدر كما يمتنع من الصفة، ويُفارقها من أربعة أوجه أحدها أن النعت بالمشتق أو ما ينزل منزلة المشتق على ما تقدم ولا يلزم ذلك في عطف البيان لأنه يكون بالجوامد الثاني أن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف والصفة تكون في المعرفة والنكرة الثالث أن النعت حكمه أن يكون أعم من المنعوت ولا يكون أخص منه ولا يلزم ذلك في عطف البيان الا ترى أنك تقول مررت بأخيك زيد وزيداً أخص من أخيك الرابع أن النعت يجوز فيه القطع فينتصب بإضمار فعلٍ أو يرتفع بإضمار مبتدأ ولا يجوز ذلك في عطف البيان فاعرفه

قال صاحب الكتاب والذي يفصله لك من البديل شيئان أحدهما قول المَرَّار

* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍّ * عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرَقُّبُهُ وَقَوْلاً *

لأنَّ بِشَرًا لو جعل بدلًا من البكرى والبديل في حكم تكرير العامل لكان التارك في التقدير داخلا على بشر والثاني أن الاول ههنا هو ما يعتمد عليه الحديث وورود الثاني من أجل أن يوضح أمره والبديل

٢. على خلاف ذلك إذ هو كما ذكرت المعتمد بالحديث والاول كاليساط لذكره

قال الشارح عطف البيان له شبهة ببديل الشيء من الشيء وهو هو من حيث أن كل واحد منهما تابع وأن الثاني هو الاول في الحقيقة فلذلك تعرض للفصل بينهما، وجملته الأمر أن عطف البيان يُشبه البديل من أربعة أوجه أحدها أن فيه بياناً كما في البديل الثاني أنه يكون بالاسماء للجوامد كالبدل الثالث الرابع أن يكون لفظه الاسم الاول على جهة التأكيد كما كان في البديل

كذلك كقولك يا زيد زيداً كما تقول يا زيد وعلى ذلك قول الروبة
* اِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرَيْنَ سَطْرًا * لَقَائِلُ يا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا *

وبُفَارِقَهُ من اربعة اوجه احدها ان عطف البيان في التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم يا اخانا
زيدا والبدل في التقدير من جملة اخرى على الصحيح بدليل قولهم يا اخانا زيد الثاني ان عطف
البيان يجرى على ما قبله في تعريفه وليس كذلك البدل لانه يجوز ان تبدل النكرة من المعرفة
والمعرفة من النكرة ولا يجوز ذلك في عطف البيان الثالث ان البدل يكون بالمظهر والمضمر وكذلك
المبدل منه ولا يجوز ذلك في عطف البيان الرابع ان البدل قد يكون غير الاول كقولك سلب زيد
قوته وعطف البيان لا يكون غير الاول، وتبين الفرق بينهما بياناً شافياً في موضعين احدهما النداء
نحو قولك يا اخانا زيداً ولو كان بدلاً لقلت يا اخانا زيد بالمضمر ولم يجر نصبه ولا تنوينه لانه من
جملة اخرى غير الاول كقولك قلت يا اخانا يا زيد فالعامل الذي هو يا في حكم التكرير، وكذلك
تبين الفرق بينهما في قولك أنا الضارب الرجل زيد إن جعلت زيدا عطف بيان جازت المسألة وإن
جعلته بدلاً لم تجز لان حد عطف البيان أن تجرى الاسماء الصريحة بجرى الصفات فيعمل فيه
العامل وهو في موضعه بواسطة المتبوع والبدل يعمل فيه العامل على تقدير تَحْيِيَةِ الاول ووضعه موضعه
مباشراً للعامل، فاما قول المُرَّار الأَسَدِي * أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِي بِشْرِ الخ * فإن الشاهد فيه انه
۱۵ اضاف التارك الى البكري على حد الضارب الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه وخَفَضَ بشراً عطف بيان
على البكري وأجراه عليه جَرَى الصفة على الموصوف هذا مذهب سيبويه ولو كان بدلاً لم يجر التارك
بشراً لان حكم البدل أن يُقَدَّرَ في موضع الاول وقد أنكر ابو العباس محمد بن يزيد جواز الجر في بشر
عطف بيان كان او بدلاً وكان يُنشد البيت * انا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِي بِشْرًا * بالنصب والقول ما
قاله سيبويه للسمع والقياس فاما السماع فإن سيبويه رواه مجروراً قال سمعناه ممن بُوْثِقَ به عن العرب
۲۰ ولا سبيل الى رد رواية الثقة وأما القياس فإن عطف البيان تابع كالنعت وقد يجوز في التابع ما لا يجوز
في المتبوع ألا ترى أنك تقول يا أيها الرجل ذو الجمة فاجعل ذو الجمة نعتاً للرجل ولا يجوز ان يقع
موقعه وكذلك تقول يا زيد الطويل ولا يجوز يا الطويل، وأما معنى البيت فإنه وصف أباه بأنه صرع
رجلا من بكرٍ فوقعت عليه الطير وبه رَمَقَ فجعلت ترقب موته لتتناول منه والوقوع جمع واقع
كجالس وجالس وهو ضد الطائر ونصبه على الحال إما من المضمر المستكن في عليه وإما من المضمر

المرفوع في ترقبه، ومن الفصل بين البديل وعطف البيان أنّ المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأول والثاني بيان كالنعت المستغنى عنه والمقصود بالحديث في البديل هو الثاني لأن البديل والمبديل منه اسمان ياراه مسمى مترادفان عليه والثاني منهما أشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه وصار الأول كالتوسط والبساط لذكر الثاني وعلى هذا لو قلت زوجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة فإن أردت عطف البيان صح النكاح لأن الغلط وقع في البيان وهو الثاني وإن أردت البديل لم يصح النكاح لأن الغلط وقع فيما هو معتد بالحديث وهو الثاني فاعرفه.

العطف بالحرف

فصل ١٥٧

١.

قال صاحب الكتاب هو نحو قولك جاعني زيد وعمرو وكذلك اذا نصبت او جررت يتوسط الحرف بين الاسمين فيشركهما في اعراب واحد والحروف العاطفة تذكر في مكانها ان شاء الله.

قال الشارح هذا الضرب هو الخامس من التوابع ويسمى عطفًا بحرف ويسمى نسقًا فالعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين ومعنى العطف الاشتراك في تأثير العامل وأصله أميل كانه أميل به الى حيز الأول وقيل له نسق مساواته الأول في الاعراب يقال ثغر نسق اذا تساوت أسنانه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد ولا يتبع هذا الضرب الا بوسيطه حرف نحو جاعني زيد وعمرو فعمرو تابع لزيد في الاعراب بواسطة حرف العطف الذي هو الواو وكذلك النصب والجر نحو قولك رأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو، وأما كان هذا الضرب من التوابع لا يتبع الا بتوسط حرف من قبل ان الثاني فيه غير الأول فلم يتصل الا بحرف ان كان يأتي بعد ان يستوفي العامل عمله وهو غير الأول فلم يتصل الا بحرف، وأما ما كان الثاني فيه الأول فيتصل بغير حرف كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبديل وإن كان يأتي في البديل ما الثاني فيه ليس الأول الا انه بعضه او معني يشتمل عليه وهو ضمير يعلقه بالأول فلذلك لم يحتج الى حرف فاما الغلط فليس بقياس مع ان البديل مستقل بالحديث ليس في حكم التبع وإن كان ظاهر لفظه يشعر بالتبعية، فاما أدوات العطف فتذكر في

قِسْمُ الحُرُوفِ وَفَا بِنَتَرْتِيبِ الكِتَابِ فَاعْرِضْهُ ،

فصل ١٥٨

قال صاحب الكتاب والمصير منفصله بمنزلة المظهر يعطف ويعطف عليه تقول جاعني زيد وأنت ودعوت
 • عمرا وإياك وما جاعني إلا أنت وزيد وما رأيت إلا إياك وعمرا وأما متصله فلا يتأتى أن يعطف ويعطف
 عليه خلا أنه يشترط في مرفوعة أن يؤكد بالمنفصل تقول ذهبت أنت وزيد وذهبوا هم وقومك وخرجنا
 نحن وبنو تميم قال الله عز وجل فاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ وقول عمر بن أبي ربيعة * قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ
 تَهَادَى * من ضرورات الشعر وتقول في المنسوب ضربتك وزيدا ولا يقال مررت به وزيد ولكن يُعاد
 الجار وقراءة حمزة والأرحام ليست بتلك القوية ،

١. قال الشارح الاسماء في عطفها والعطف عليها على أربعة اصرب عطف ظاهر على ظاهر مثله وعطف
 ظاهر على مضر وعطف مضر على مضر وعطف مضر على ظاهر فاما عطف الظاهر على الظاهر
 فعلى ضربين أحدهما أن تعطف مفردا على مفرد نحو جاعني زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد
 وعمرو عطف عمرا على زيد وكلاهما مفرد والغرض من ذلك اختصار العامل واشتراك الثاني في تأثير
 العامل الأول فاذا قلت قام زيد وعمرو فأصله قام زيد قام عمرو فحذفت قام الثانية لدلالة الأولى عليها
 ١٥ وصار الفعل الأول عاملا في المعطوف والمعطوف عليه هذا مذهب سيبويه وجماعة من المحققين ، وكان
 غيره يزعم أن العامل في الاسم المعطوف عليه العامل المذكور والعامل في المعطوف حرف العطف
 بحكم نيابته عن المحذوف وهو رأى أنى على فاذا قلت قام زيد وعمرو فالعامل في زيد العامل الأول
 والعامل في عمرو حرف العطف ، وقال آخرون العامل في المعطوف المحذوف فاذا قلت ضربت زيدا
 وعمرا فالمراد وضربت عمرا فحذفت الثانية لدلالة الأولى عليه وبقي عمله في عمرا على ما كان كما قلت
 ٢. زيد عندك وأصله استقر عندك ثم حذفت استقر لدلالة الظرف عليه وبقي عمله فيه على ما كان
 كذلك ههنا ، والآخر عطف جملة على جملة نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد منطلق وبكر قائم ونحوها
 من الجمل والغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض واتصالها والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة
 الثانية من الأولى والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء وذلك اذا كانت الجملة الثانية
 أجنبية من الأولى غير ملتبسة بها وأريد اتصالها بها فلم يكن بد من الواو لربطها بها فاما اذا كانت

ملتبسةً بالاولى بأن تكون صفة نحو مررت برجلٍ يقوم أو حالاً نحو مررت بزيدٍ يكتب ونحوها لم تحتج
إلى الواو فاعرفه، وأمّا المضمر فعلى ضربين منفصل ومتصل فالمنفصل بمنزلة الظاهر والمراد بالمنفصل عدم
اتصاله بالعامل فيه نحو أنا وأنت وهو مستذكر في موضعها وإنما كانت بمنزلة الظاهر لعدم اتصالها بما
يعمل فيها واستقلالها بأنفسها كما كانت الظاهرة كذلك والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول إياك
ه ضربت وإيّاى ضربت كما تقول ضربت نفسك وضربت نفسي ولا تقول ضربتني ولا ضربتك لأنّ اتحاد
الفاعل والمفعول بالكليّة وإن كان الصير المنفصل عندهم جاريًا مجرى الظاهر ومتنزلًا منزلته كان حكمه
كحكمه فلذلك تعطفه وتعطف عليه كما تفعل بالاسماء الظاهرة فتقول في عطف الظاهر على المضمر
أنت وزيد قائمان وإياك أكرمت وعمرًا وتقول في عطف المضمر على الظاهر زيد وأنت قائمان وضربت
زيدًا وإياك قال الشاعر

١. * مبرأ من عيوب الناس كلهم * فالله يترعى أبا حرب وإيانا *

عطف إيانا على الظاهر الذي هو أبا حرب، وتقول في عطف المضمر على المضمر أنت وهو قائمان وإياك
وإياه ضربت قال الشاعر

* كئيت هذا الليل شهر * لا ترى فيه عريبًا *

* ليسس إيّاى وإيا * لا تحشى رقيبًا *

١٥ وأمّا المضمر المتصل فلا يصحّ عطفه لاتصاله بما يعمل فيه والعطف أنّما هو اشتراك في تأثير العامل ومحلّ
أن يعمل في اسم واحد عاملان في وقت واحد، وأمّا العطف عليه فإنّه لا يخلو من أن يكون مرفوع
الموضع أو منصوب الموضع أو مجرور الموضع فإن كان مرفوع الموضع لم يجوز العطف عليه إلا بعد تأكيد
نحو زيد قام هو وعمر وقت أنا وزيد قال الله تع أسكن أنت وزوجك الجنة لما أراد العطف على
الصير في أسكن أكدّه بالصير المنفصل ثمّ أتى بالمعطوف، ومثله قوله تعالى أنّه يراكم هو وقبيله أكد
الصير المرفوع في يراكم ثمّ عطف عليه ولو قلت زيد قام وعمر بعطف عمرو على المضمر المستكن في
الفعل لم يجوز وكان قبيحاً إلا أن يطول الكلام ويقع فصل فحينئذ يجوز العطف ويكون طول الكلام
والفاصل ساداً مسدّ التأكيد نحو قوله تعالى فاجمعوا أكمم وشركاكم بالرفع في قرآنة بعضهم فإنّه
عطف الشركاء على المضمر المرفوع في اجمعوا حين طال الكلام بالمفعول ونحو قوله ما أشركنا ولا آبائنا
عطف الآباء على المضمر المرفوع حين وقع فصل بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفي وهو

لَا فَاَمَّا قَوْلُهُ

* قُلْتُ اِنْ اَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى * كِنَعِاجُ الْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمَلًا *

* قَدْ تَنْقَبْنَ بِالْحَرِيرِ وَأَبْدَيْسْنَ عِيُونًا حَوْرَ الْمَدَامِيعِ نُجْلًا *

فَإِنَّ الشَّعْرَ لَعَرَبْنِ إِلَى رَبِيعَةٍ وَالشَّاهِدُ فِيهِ عَطْفٌ زُهْرٌ عَلَى الْمَصْرُ الْمُسْتَكِنِ فِي الْفِعْلِ ضَرُورَةٌ وَكَانَ الْوَجْهُ هُ أَن يَقُولَ اِنْ اَقْبَلْتُ هُ وَزُهْرٌ فَيُؤَكِّدُ الضَّمِيرَ الْمُسْتَكِنَ لِيَقْوَى ثُمَّ يَعِطِفُ عَلَيْهِ ، وَالزُّهْرُ جَمْعُ زَهْرَاءَ وَهُوَ الْبَيْضَاءُ الْمُشْرِقَةُ وَتَهَادَى أَيْ يَمْشِينَ مَشْيًا رَوِيدًا بِسَكُونٍ وَالنِّعَاجُ بَقَرُ الْوَحْشِ شَبَّهَ النِّسَاءَ بِهَا فِي سَكُونِ الْمَشْيِ فِيهِ وَتَعَسَّفْنَ رَكَبْنَ وَإِذَا مَشَتْ فِي الرَّمْلِ كَانَ أَسْكَنَ لَمْشِهَا لَصُعُوبَةِ الْمَشْيِ فِيهِ وَالْمَلَا الْفَلَاةُ الْوَاسِعَةُ وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَنْتَفَاوَتْ قُبْحُهُ فَقَوْلُكَ زَيْدٌ ذَهَبَ وَعَمْرٌ أَوْ قُمْرٌ وَعَمْرٌ أَقْبَحُ مِنْ قَوْلِكَ قَتَ وَعَمْرٌ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَتَ لَهُ صَوْرَةٌ وَلَفْظٌ وَلَيْسَ لَهُ فِي قَوْلِكَ قُمْرٌ وَعَمْرٌ صَوْرَةٌ وَقَوْلُكَ قَتَ زَيْدٌ أَقْبَحُ مِنْ قَوْلِكَ قُمْرًا زَيْدٌ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَتَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ لَفْظِ الْأَسْمَاءِ وَالضَّمِيرُ فِي قُمْرًا عَلَى حَرْفَيْنِ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْأَسْمَاءِ وَعَلَى هَذَا كُلُّمَا قَوِيَ لَفْظُ الضَّمِيرِ وَطَالَ كَانَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ أَقْلَ قُبْحًا ، فَإِنْ قِيلَ وَلَمْ كَانَ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ قُبْحًا قِيلَ لِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ فَاعِلٌ وَهُوَ مُتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ فَصَارَ كَحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْفِعْلِ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا زَمَّ لِلْفِعْلِ لَا بَدَّ لَهُ مِنْهُ وَلِذَلِكَ تُغَيَّرُ لَهُ الْفِعْلُ فَتَقُولُ ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا فَتُسَكِّنُ الْبَاءَ وَقَدْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً وَكَوْنُهُ مُتَّصِلًا غَيْرَ هُ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ يُؤَكِّدُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ شِدَّةِ اتِّصَالِهِ بِالْفِعْلِ وَرَبَّمَا كَانَ مُسْتَنْتَرَا مُسْتَكِنًا فِي الْفِعْلِ نَحْوَ قُمْرٍ وَإِضْرِبْ وَزَيْدٌ قَامَ وَضَرَبَ وَنَحْوَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنْهُ وَحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِهِ قُبْحُ الْعَطْفِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَالْعَطْفِ عَلَى لَفْظِ الْفِعْلِ وَعَطْفُ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْفِعْلِ مُنْتَنِعٌ وَأَمَّا كَانَ مُنْتَنِعًا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُرَادَ مِنَ الْعَطْفِ الْإِشْرَاكُ فِي تَأْثِيرِ الْعَامِلِ وَعَوَامِلُ الْأَفْعَالِ لَا تَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ لَا بَلْ رَبَّمَا كَانَ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا إِمَّا مَاضِيًّا وَإِمَّا أَمْرًا فَلَا يَكُونُ لَهُ عَامِلٌ فَلِذَلِكَ قُبْحُ أَنْ تَقُولَ قَتَ زَيْدٌ حَتَّى تَقُولَ قَتَ أَنَا وَزَيْدٌ فَتُؤَكِّدُهُ ١. فَيَكُونُ التَّأْكِيدُ مُنَبِّهًا عَلَى الْأَسْمَاءِ وَيَصِيرُ الْعَطْفُ كَأَنَّهُ عَلَى لَفْظِ الْأَسْمَاءِ الْمُؤَكَّدِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَقِيقَةِ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ أَنْ لَوْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ لَكَانَ تَأْكِيدًا مِثْلَهُ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّادَ إِشْرَاكُهُ فِي عَمَلِ الْفِعْلِ لَا فِي التَّأْكِيدِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَصْرُ الْمُنْتَصِلُ مَنْصُوبٌ الْمَوْضِعِ نَحْوَ الْهَاءِ فِي ضَرِبْتُهُ وَالْكَافِ فِي ضَرَبْتُكَ جَازَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ فَإِنْ أَكَّدْتَهُ كَانَ أَحْسَنَ شَيْءٍ فَإِنْ لَمْ تُؤَكِّدْهُ لَمْ يَمْتَنِعِ الْعَطْفُ عَلَيْهِ فَتَقُولُ ضَرِبْتُهُ وَزَيْدًا وَأَكْرَمْتُهُ وَعَمْرًا قَالَ الشَّاعِرُ * فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَقْبًا * عَطَفَ وَهَبًا عَلَى الْبَاءِ

فى يعلمنى من غير تأكيد وذلك من قبل ان الضمير المنصوب فُضِّلَ فى الكلام يقع كالمستغنى عنه ولذلك يجوز حذفه وإسقاطه نحو قولك ضربت وقتلت ولا تذكر مفعولا وإنما اتصل بالفعل من جهة اللفظ والتقدير فيه الانفصال ولذلك لا تُغَيَّرُ له الفعل من جهة اللفظ فنقول ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ فيكون آخر الفعل مفتوحا كما كان قبل اتصال الضمير به ، وأما اذا كان الضمير مخفوضا لم يجز العطف عليه إلا بإعادة الخافض لو قلت مررت بك وزيد او به وخالد لم يجز حتى تُعِيدَ الخافض فنقول مررت بك وزيد وبه وخالد من قبل ان الضمير صار عَوْضًا من التنوين والدليل على استوائيهما قولهم يا غلام فيحذفون الياء التى هى ضمير كما يحذفون التنوين وأما استنويًا لانهما يجتمعان فى انهما على حرف واحد وانهما يكملان الاسم الاول ولا يفصل بينهما ولا يصح الوقف على ما اتصل به دونهما وليس كذلك الظاهر المجرور لانه قد يفصل بالظرف بينهما نحو قوله

١. * مَا رَأَتْ سَانِدِمَا اسْتَعْبَرْتُ * لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا *

والمراد لله در من لامها اليوم ومثله قول الآخر

* كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا * أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ *

والمراد أصوات أواخر الميس ففصل بينهما بالجاء والمجرور ضرورة ، ولو كان مكان الياء ظاهر فى نحو يا عباد لما حذف ، وقال ابو عثمان لما صح مَرَّ زَيْدٌ وأنتَ صح مررت أنتَ وزيدٌ ولما صح كلمت زيدا ١٥ وإياك صح كلمتك وزيدا ولما امتنع مررت بزيد وكَ امتنع مررت بك وزيد لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يصح فى احدهما إلا ما صح فى الآخر فلما لم يكن للمخفوض ضمير منفصل يصح عطفه على الظاهر لم يصح عطف الظاهر عليه فلما لم يصح وأريد ذلك أعيد الخافض وصار من قبيل عطف الجلة على الجلة ان كان عاملا ومعمولا ولم يجز ذلك إلا فى ضرورة الشعر نحو قوله

* فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُجُونَ وَتَشْتِمُنَا * فَأَذْهَبَ فَا بَكَ وَالْآيَامُ مِنْ تَحْجَبِ *

٢٠ عطف الآيام على المصمر المتصل بالياء وذلك قبيحٌ أما يجوز فى ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسعة الكلام ، وأما قوله تع اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ بِحَرِّ الْأَرْحَامِ فى قراءة حمزة فإن أكثر النحويين قد ضَعَفَ هذه القراءة نظراً الى العطف على المصمر المخفوض وقد رد ابو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة وقال لا تحل القراءة بها وهذا القول غير مَرْصُومٍ من ابي العباس لانه قد رواها إمام ثقةٌ ولا سبيل الى رد نقل الثقة مع انه قد قرأها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس

والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ونجاشد وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل
إلى ردها ويجتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنى المحفوض أحدهما أن تكون الواو واو قسم وم
يُقَسِّمون بالارحام ويُعْظَمونها وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم ويكون قوله إن الله كان عليكم
رقيباً جواب القسم والوجه الثاني أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال وبالارحام ثم حذف
ه الباء لتقدم ذكرها كما حذف في نحو قولك بمن تمر أمر وعلى من تنزل أنزل ولم تقل أمر به ولا
أنزل عليه لأنها مثلها في موضع نصب وقد كثر عنهم حذف حرف الجر وأنشد

* رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلَةٍ * كِدْتُ أَقْصِي الْحَيَوَةَ مِنْ جَلَلَةٍ *

والمراد رَبِّ رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلَةٍ ، وكان رُبَّةً إذا قيل له كيف أصبحت يقول خير عافاك الله اى
بخير فيحذف الباء لدلالة الحال عليه ، وحذف حرف الجر ههنا وتبقى عمله من قبيل حذف
١. المضاف فى قوله

* أَكَلَ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا * وَنَارٍ تَوَقَّدَ بِاللَّيْلِ نَارًا *

والمراد وكل نار ألا أنه حذف كلاً الثانية لتقدم ذكرها وبقي عملها ومثله قول الآخر
* تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيْوفُنَا * وَمَا بَيْنَهُمَا وَالْكَعْبِ غُوْطٌ نَغَائِفُ *
 والمراد وما بينها وبين الكعب ألا أنه حذف الطرف لتقدم ذكره وبقي عمله ألا أن حذف المضاف
ه أسهل أمراً وأقرب متناولاً لأن حرف الجر يتنزل منزلة للجر مما جره ولا يجوز الفصل بينهما بظرف ولا
غيره وجُكِّم عليهما باعراب واحد وليس كذلك المضاف والمضاف اليه ، ونظير الآية قول الشاعر أنشده
المبرد في الكامل

* فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُجُونََا وَتَشْتِمُنَا * فَادَّهَبَ فَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ *

والقول فيه كالأية فاعرفه إن شاء الله تع ،

ومن اصناف الاسم المبني

فصل ١٥٩

قال صاحب الكتاب وهو الذى سكون آخره وحركته لا بعاملٍ وسبب بنائه مناسبتة ما لا تمكّن له

بوجه قريب او بعيد بتضمن معناه نحو أين وأمس او شبهه كالمبهمات او وقوعه موقعه كترال او
مشاكلته للواقع موقعه كفجارج وقساق او وقوعه موقع ما أشبهه كالمندى المضموم او اضافته اليه كقوله
عز وعلا من عذاب يومئذ وهذا يوم لا ينطقون فيمن قرأها بالفصح وقول الى قيس بن رفاعه
* لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال *

٥ وقول النابغة * على حين عاقبت المشيب على الصبي *

قال الشارح البناء يخالف الاعراب وبضاده من حيث كان البناء لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من
السكون او الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل فحركة آخره كحركة اوله في اللزوم والثبات خلاف
الاعراب وأما سمي بناء لانه لما لزماً ضرباً واحداً ولم يتغير تغيير الاعراب سمي بناء مأخوذاً من بسناه
الطين والآجر لان البناء من الطين والآجر لازم موضعه لا يزول من مكان الى غيره وليس كذلك ما
١٠ ليس ببناء من نحو الخيمة وبيت الشعر فإنها أشياء منقولة من مكان الى مكان ، والقياس في الاسماء
أن تكون معرفة كلها من قبل أنها سمات على مسميات وتلك المسميات قد بسند اليها فعل فتكون
فاعلة وقد يقع بها فعل فتكون مفعولة وقد يضاف اليها غيرها على سبيل التعريف فاستحققت الاعراب
للدلالة على هذه المعاني المختلفة وما بنى منها فبالحمل على ما لا تمكن له من الحروف والافعال لصرب
من المناسبة فالمبني من الاسماء هو الخارج من التمكن الى شبه الحروف او الافعال والمراد بالتمكن في
١٥ الاسماء تعاقب التعريف والتنكير بالعلامة عليه وأما ما لا تمكن له فلا بتعرف نكرته ولا يتنكر معرفته
فرجل وفرس متمكنان لتعاقب التنكير والتعريف عليهما نحو قولك رجل وفرس والرجل والفرس وأما
زيد وعمر ونحوهما من الاعلام فتتمكنان لانهما قد يتنكران اذا ثنيا فيقال الزيدان والعمران اذا أريد
تعريفهما وأما هذا ونحوه فإنه غير متمكن لانك لا تقول الهذان وأما كمر وكيف ونحوهما فإنهما غير
متمكنين لانهما نكرتان لا تتعرفان ، والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة تضمن معنى الحرف ومشابهة
٢ الحرف والوفوع موقع الفعل المبني فكل مبني من الاسماء فإنما سبب بنائه ما ذكر او راجع الى ما
ذكر فأين وكيف ونظائرهما بنيا لتضمنهما معنى الحرف والاسماء المضمرة والموصولة ونظائرهما مبنية
لمصارعة الحرف والفرف بين ما تضمن معنى الحرف وما صارعه أن مصارعة الحرف أما في مشابهة بينهما
في خاصية من خواص الحرف والمراد بالحرف جنس الحروف لا حرف مخصوص على ما سيذكر في موضعه
وتضمنه معنى الحرف أن ينوى مع الكلمة حرف مخصوص فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنوي

حتى كانه موجود فيه وكان الاسم وعاء لذلك الحرف ولذلك قيل تصطن معناه ان كل شيء اشتمل على شيء فقد صار متصفا له ألا ترى ان آيين وكيف يفيدان الاستفهام كما تفيد الهزة في قولك أفي الدار زيد ونزال وتراك ونحوهما من أسماء الأفعال فنبيا لأنهما وقعا موقع أنزل وأترك فهذه أصول علل البناء فقله وسبب بنائه مناسبتة ما لا تمكن له بوجه قريب أو بعيد يريد مناسبة الحرف أو فعل

ه الأمر فإنه لا تمكن لهما بوجه بخلاف الأسماء المبنية فإن لها تمكنا في الأصل وبعضها أقرب إلى المتمكنة من بعض فأقربها من المتمكنة ما كان مبنيا على حركة نحو يا زيد ويا حكر وأبعدها منها ما كان مبنيا على السكون إذ الأسماء المتمكنة منحركة متصرفة فأراد أنها في البناء محمولة على ما لا حظ له في التمكن بوجه قريب نحو الأسماء المبنية على حركة ولا بوجه بعيد نحو الأسماء المبنية على السكون وما عدا ذلك فمحمول عليها أو راجع إليها نحو فجار وفاسق فإنها وإن لم يكونا واقعين

١. موقع الفعل فإنهما مضارعان لما وقع موقعه وهو نزال وتراك فنبيا كبنائه ونحو المنادى في يا زيد ونحوه مما هو معرّف فإنه وإن لم يكن مشابها للحرف فهو واقع موقع أنت من حيث كان مخاطبا وأسماء الخطاب مبنية وستذكر مستوفى، فأما يومئذ وحينئذ وساعتئذ ففيه وجهان البناء والاعراب فالاعراب على الأصل والبناء لأنه ظرف مبهم اضيف إلى غير متمكن من الأسماء فاكتمس منه البناء لأن المضاف يكتسى من المضاف إليه كثيرا من أحكامه وقد أجروا غيرا ومثلا تجرى الظرف في

٢. ذلك لإيهامهما نحو قوله تعالى أنه نحو مثل ما أنكم تنطقون فإن مثلا مبنية لاضافتها إلى غير متمكن وهو أمثل وجوهها، فأما قوله * لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت الخ * فالبيت لأبي قيس بن رفاعه وقيل لرجل من كنانة والشاهد فيه أنه بنى غيرا على الفتح لاضافتها إلى غير متمكن وإن كان في موضع رفع، فان قيل فإن والفعل في تأويل المصدر وكذلك أن المشددة مع ما بعدها والمصدر اسم متمكن فحينئذ غير ومثل فد اضيفنا إلى متمكن فلم وجب البناء فيلزم كون أن مع الفعل في

٣. تقدير المصدر نى تقديرى والاسم غير ملفوظ به وأما الملفوظ به فعل أو حرف فلما اضيفنا إلى ما ذكرنا مع لزومهما الاضافة بنيتا معها لأن الاضافة بأبها أن تقع على الأسماء المفردة فلما خرجت ههنا عن بابها بنى الاسم وسيوضح بأكثر من ذلك، يقول لم يمنعنا من التعرّيج على الماء ألا صوت حمامة ذكرتنا من حُبّ فهيجنا وحثنا على السير، والأوقال الأعلى ومنه التوقّل وهو الصعود فيه، ونحو ذلك

قول النابغة

* على حين عاتبت المشيب على الصبي * وقلت ألمّا أصحّ والشيب وازع *

الشاهد فيه اضافة حين الى الفعل الماضى وبناءه لذلك على الفتح والاعراب جائز على الاصل غير ان البناء ههنا أوجه منه في قوله غير ان نطقت لأن الطرف ههنا مضاف الى فعل محص وفي قوله غير ان نطقت مضاف الى اسم متأول فكان الاعراب فيه أظهر. وصف انه بكى على الديار زمن مشيبه ه ومعاتبتة لنفسه على صباه وطريه والوازع الناهي وأوقع الفعل على المشيب اتساعاً والمعنى عاتبت نفسى على الصبي لمكان شيبى فاعرفه.

قال صاحب الكتاب والبناء على السكون هو الفياس والعدول عنه الى الحركة لأحد ثلاثة أسباب للهرب من التقاء الساكنين في نحو هؤلاء ولثلاً يبتدأ بساكن لفظاً او حكماً كالكاقيى التى بمعنى مثل والتى هى ضمير ولعروض البناء وذلك فى نحو با حكرم ولا رجل فى الدار ومن قبل ومن بعد ١. وخمسة عشر.

قال الشارح القياس فى كل مبنى ان يكون ساكناً وما حرك من ذلك فلعلّة فاذا وجدت مبنياً ساكناً فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه لأن ذلك مقتضى القياس فيه فإن كان متحركاً فلك أن تسأل عن سبب الحركة وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات وإنما كان القياس فى كل مبنى السكون لوجهين أحدهما أن البناء ضد الاعراب وأصل الاعراب ان يكون بالحركات المختلفة للدلالة ١٥ على المعانى المختلفة فوجب أن يكون البناء الذى هو ضده بالسكون والوجه الثانى أن الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة الى السكون فلا يؤتى بها الا لضرورة تدعو الى ذلك. والأسباب الموجبة لتحريك المبنى أحد ثلاثة اشياء الفرار من التقاء الساكنين والبداية بالحرف الساكن لفظاً او حكماً وأن يكون المبنى له حالة تمكنه فالاول نحو أئين وهؤلاء وحيت أصل حركة التقاء الساكنين الكسرة وإنما يعدل عنها لضرب من الاستحسان من قبل أنا رأينا الكسرة لا تكون اعراباً الا بافتران التنوين بها او ما يقوم مقامه وقد يكون الضمة والفتحة اعرابيين من غير تنوين يصحبهما ولا شئ يقوم مقام التنوين نحو ما لا ينصرف والافعال المضارعة فاذا اضطررنا الى تحريك الساكن حركناه بحركة لا تؤمّ فيه الاعراب وهى الكسرة. وأما تحريك الحرف لثلاً يبتدأ بساكن فحوة الاستفهام وواو العطف وثاته وانقياس فى هذه الحروف أن تكون سواكن وأما الحركة فيها لأجل وقوعها أولاً وهذا حكم كل حرف فى أول كل كلمة يبتدأ بها من اسم او فعل او حرف لا يكون الا متحركاً. وقوله لفظاً او حكماً فالمراد باللفظ ما ذكرناه

من نحو واو العطف وألف الاستفهام وكاف التشبيه في نحو زيد كالأسد فهذه الحروف ونظائرها لا تكون أبداً إلا مفتوحة لوقوعها أولاً لفظاً وأما كونها أولاً في الحكم فتحرك كاف ضمير المفعول من نحو ضربتك وأكرمك فهذه الكاف منفصلة في الحكم يبدأ بها في التقدير والمفعول فضلة غير لازم للفعل ولذلك لا تسكن له الفعل إذا اتصل بضميره كما سكتته للفاعل، وأعلم أن أصحابنا يقولون أن الابتداء ه بالساكن لا يكون في كلام العرب وقد أحال بعضهم ومنع من تصوّره ولا شبهة في الإمكان ألا ترى أنه يجوز الابتداء بالساكن إذا كان مدغماً نحو ناقَلْتُمْ تَحَدُّثُمْ في تَنَاقَلْتُمْ واتَّخَذْتُمْ ويؤيد ذلك وأنه من لغة العرب أنهم لم يُخَفِّفُوا الهمزة إذا وقعت أولاً بأي حركة تحركت نحو أَحْمَدُ وإبراهيم ونحو قوله * أَن رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى * لأن في تخفيفها تضعيفاً للصوت وتقريباً له من الساكن فامتناعهم من تخفيف الهمزة مع إمكان تخفيفها والنطق بها دليل على أن ذلك من لغة العرب وذلك من قبل ١. أن المبتدئ بالنطق مستريح فيعظم صوته والواقف تعب حَسِرَ يقف للاستراحة فيضعف صوته، وأما عروض البناء فإن المبنى من الأسماء يكون على ضربين ضرب له حالة يكون معرباً فيها وأما يعرض له البناء في بعض الأحوال نحوياً زيد في النداء وما كان مثله فإنه يكون في غير النداء معرباً وأما عرض البناء في النداء ومثله لا رجل في النفي فإن البناء عرض له في حال النفي وفي غير النفي يكون معرباً نحو هذا رجل ورأيت رجلاً ومررت برجل وكذلك لله الأمر من قبل ومن بعد ١٥ ونحوها من الغايات والأعداد المركبة من نحو خمسة عشر إلى تسعة عشر فإنه قبل التركيب كان معرباً وضرب آخر لم يكن له حالة تمكن البتة بل لا يكون قط إلا مبنياً فجعل لكل واحد منهما مرتبة غير مرتبة الآخر ولما كان السكون أنقص من الحركة بنينا عليه ما لم يكن له حظ في التمكن وبنينا على حركة ما كان له حظ في التمكن ليكون له بذلك فضيلة على المبنى الآخر فاعرفه، قال صاحب الكتاب وسكون البناء يسمى وقفا وحركته ضمّاً وفتحاً وكسراً وأنا أسوق اليك عامة ما ٢. بنته العرب من الأسماء إلا ما عسى يشد منها أو قد ذكرناه في هذه المقدمة في سبعة أبواب وهي المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات وأسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف والمركبات والكنيات، فالشارح أعلم أن سيبويه وجماعته من البصريين قد فصلوا بين ألقاب حركات الأعراب وسكونه وبين ألقاب حركات البناء وسكونه وإن كانت في الصورة واللفظ شيئاً واحداً فجعلوا الفتح المطلق لقباً للمبنى على الفتح والضم لقباً للمبنى على الضم وكذلك الكسر والوقف وجعلوا النصب لقباً للمفتوح

بعامل وكذلك الرفع والجزم ولا يقال لشيء من ذلك مضموم مطلقاً لا بدّ من تقييد لثلاً يدخل في حيز المبنيات أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينهما فإذا قال هذا الاسم مرفوع علم أنه بمعامل يجوز زواله وحدوث عامل آخر يحدث خلاف عمله فكان في ذلك فائدة وإيجاز لأن قولنا مرفوع يكفي عن أن يقال له مضموم ضمة نزول أو ضمة بمعامل، وربما خالف في ذلك بعض الكوفيين ٥ وسمي ضمة البناء رفعاً وكذلك الفتح والكسر والوقف والوجه الأول لما ذكرناه من القياس ووجه الحكمة، وتخصيص المبنيات في سبعة أبواب اسم كنى به عن اسم وهو المضمر نحو أنا وأنت وهو ونحوها واسم أشير به إلى مسمى وفيه معنى فعل نحو هذا وهذا وهؤلاء واسم قام مقام حرف وهو الموصول نحو الذي والتي ونحوها واسم سمي به فعل نحو صه ومه وشبههما والأصوات الحكيمة والظروف له تتمكن واسم ركب مع اسم مثله وسترد عليك مفصلة إن شاء الله تع

المضمرات

فصل ١٩٠

١٥ قال صاحب الكتاب في على ضربين متصل ومنفصل فالمتصل ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة كقولك أخوك وضربك ومربك وهو على ضربين بارز ومستتر فالبارز ما لفظ به كالكاف في أخوك والمستتر ما نوى كالذي في زيد ضرب والمنفصل ما جرى مجرى المظهر في استبداده كقولك هو وأنت

قال الشارح لا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة معناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ وأما البصريون فيقولون المضمرات نوع من المكنيات فكل مضمر مكنى وليس ٢٠ كل مكنى مضمرًا فالكناية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازاً وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة نحو فلان والفلان وكيت وكيت وكذا وكذا فلان كناية عن أعلام الأناسي والفلان كناية عن أعلام البهائم وكيت وكيت كناية عن الحديث المدمج وكذا وكذا كناية عن العدد المبهم وإن كانت الكناية قد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرات كانت المضمرات نوعاً من الكنايات، وأما أني بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز وأحترازاً من الإلباس فأما الإيجاز فظاهر لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم

بكماله فيكون ذلك لحرف كجزء من الاسم وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فإذا قلت زيد فعل زيد جاز أن يُنَوَّم في زيد الثاني أنه غير الأول وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفتقر بها إذا التبسست وأما يُزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات كقولك مررت بزيد الطويل والرجل البزاز والمصمرات لا تَبَس فيها فاستغنيت عن الصفات لأن الأحوال المقترنة بها قد تغنى عن الصفات ٥ والأحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما وتقدم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم فأعرف المصمرات المنكلم لأنه لا يؤمك غيره ثم المخاطب والمخاطب تلو المتكلم في الحضور والمشاهدة وأضعفها تعريفا كناية الغائب لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة حتى قال بعض الخوئين كناية النكرة نكرة، والمصمرات كلها مبنية وأما بُنيت لوجهين أحدهما شبهها بالحروف ووجه الشبه أنها لا تستنبد بأنفسها وتفتقر إلى تقدم ظاهر ترجع إليه فصارت بالحروف التي لا تستنبد بنفسها ولا تُفيد معنى إلا في غيرها فُبُنيت كبنائها والوجه الثاني أن المصمر كالجزم من الاسم المظهر أن كان قولك زيد ضربته إنما أُنبِتَ بالهاء لتكون كالجزم من اسمه دالاً عليه ألا أنك ذكرت الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه لتكون في كل ما تريد أن تُصمِرَ مما تقدم ذكره فكان لذلك كجزء من الاسم وجزء الاسم لا يستحق الأعراب، والمصمر على صريتين متصل ومنفصل فالمتصل ما كان متصلاً بعامله وأما قال ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة ولم يقل بعامل تحزراً من المضاف في نحو ١٥ أخوك وشيبيك فإنه على رأي جماعة من المحققين العامل فيه حرف الجر المقدّر لا نفس الاسم المضاف فلذلك لم يُقيد اتصاله بالعامل فيه، والمنفصل ما لم يتصل بالعامل فيه وذلك بأن يكون معرّى من عامل لفظي أو مقدّمًا على عامله أو مفصولاً بينه وبينه بحرف الاستثناء أو حرف عطف أو شيء يفصل بينهما فصلاً لازماً، فإن قيل ولم كانت المصمرات متصلة ومنفصلة وهلا كانت كلها متصلة أو منفصلة قيل القياس فيها أن تكون كلها متصلة لأنها أوجز لفظاً وأبلغ في التعريف وأما أني بالمنفصل لاختلاف ٢٠ مواقع الأسماء التي تُصمِر فبعضها يكون مبتدأ نحو زيد قائم فإذا كُنيت عنه قلت هو قائم أو أنت قائم إن كان مخاطباً لأن الابتداء ليس له لفظ يتصل به الضمير فلذلك وجب أن يكون ضميره منفصلاً وبعضها بتقدم على عامله نحو زيداً ضربت فإذا كُنيت عنه مع تعديده لم يكن إلا منفصلاً لتعذر الاتيان به متصلاً مع تعديده فلذلك تقول إياه ضربت أو إياك قال الله تع إياك نعبد وإياك نستعين أتى بالضمير المنفصل لما كان المفعول مقدّمًا وقد يفصل بين المفعول وعامله فإذا كُنِيَ عنه

لا يكون ضميره إلا مفصولاً نحو ما ضربَ زيداً إلا أنتَ وما ضربتُ إلا أياك وعلمتُ زيداً إياه فلذلك كانت متصلةً ومنفصلةً والذي يُؤيد عندك ذلك أن الاسم المجرور لما كان عاملاً لفظياً ولا يجوز تقديمه عليه ولا فصله عنه لم يكن له ضميرٌ إلا متصلٌ، والمتصل أوغُلَ في شبه الحرف لعدم استبداده بنفسه وأُعرف من المنفصل على ما ذكرنا والمنفصل جار مجرى الأسماء الظاهرة في استبداده بنفسه وعنده افتقاره إلى ما يتصل به فاعرفه،

فصل ١٩١

قال صاحب الكتاب ولكل من المتكلم والمخاطب والغائب مذكره ومؤنثه ومفردة ومثنى ومجموعه ضميرٌ متصل ومنفصل في أحوال الإعراب ما خلا حال الجر فإنه لا منفصل لها تقول في مرفوع المتصل ضربتُ ١٠ ضربتُنا وضربتُ إلى ضربتُنَّ وزيدٌ ضربَ إلى ضربنَ وفي منصوبه ضربنِي ضربنا وضربك إلى ضربكنَّ وضربهُ إلى ضربهنَّ وفي مجروره غلامِي غلامنا وغلامك إلى غلامكنَّ وغلامهُ إلى غلامهنَّ وتقول في مرفوع المنفصل أَنَا نَحْنُ وَأَنْتَ إلى أَنْتَنَّ وَهُوَ إلى هُنَّ وفي منصوبه أَيَايَ أَيَانَا وَأَيَاكَ إلى أَيَاكُنَّ وَأَيَاهُ إلى أَيَاهُنَّ،

قال الشارح المصمرات ثلثة أقسام متكلم ومخاطب وغائب وتختلف ألفاظها بحسب اختلاف محلها من الاعراب فضمير المرفوع غير ضمير المنصوب والمجرور، فان قيل كيف يختلف صيغ المصمرات والأسماء ١٥ لا تختلف صيغها قيل لما كانت الأسماء المصممة واقعة موقع الأسماء الظاهرة المعربة وليس فيها أعرابٌ يدل على المعاني المختلفة فيها جعلوا تغيير صيغها عوضاً من الاعراب إذ كانت مبنية، ولكل واحد من المصمرات ضميران متصل ومنفصل ما خلا حال الجر فإنه لا منفصل له فلا يكون إلا متصلاً فتقول في ضمير المرفوع المتصل ضربتُ إذا كان المتكلم وحده بناء مصمومة يستوى فيه المذكر والمؤنث لأن الفصل بين المذكر والمؤنث أما يحتاج إليه لئلا يتوهم غير المفصود في موضع المقصود والمتكلم ٢٠ لا بشاركة غيره في لفظه وعبارته عن نفسه وغيره إذ لا يجوز أن يكون كلام واحد من متكلمين، فان قيل ولم كانت هذه التاء متحركةً وهلا كانت ساكنةً ولم خصت حيث حركت بهذه الحركة التي هي الصم دون غيره فالجواب أما تحريكها فلأن التاء هنا اسم قد بلغ الغاية في القلة فلم يكن بد من تقويتها بالبناء على حركة لتكون الحركة فيه كحرف نون والذي يدل أن التاء اسم ههنا أنك تؤكدتها كما تؤكد الأسماء فتقول فعلتُ أنا نفسي ولو كانت حرفاً كالتاء في فعلتُ إذا أريد المؤنث لم يجوز

تأكيداً كما لم يجز تأكيد تاء التانيث في نحو قائمة وقاعدة ، وأما خص بالضم دون غيره لأمرين أحدهما أن المتكلم أول قبل غيره فأعطى أول الحركات وهي الضمة والامر الآخر أنهم أرادوا الفرق بين ضميري المتكلم والمخاطب فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل ونزلوا المخاطب منزلة المفعول من حيث كان هذا مخاطباً وذاك مخاطباً فصموا تاء المتكلم لتكون حركتها مُجانسةً لحركة الفاعل وفتحوا تاء المخاطب لتكون حركتها من جنس حركة المفعول ، فإذا تثنيت أو جمعت المتكلم كان ضميره ناً ويستوى في علامته الاثنان والجماعة تقول ذهبنا وتحدثنا ومعك واحد وذهبنا وتحدثنا ومعك اثنان فصاعداً وأما استوى في الضمير لفظ الاثنين والجمع لأن تثنية ضمير المتكلم وجمعه ليس على منهاج تثنية الاسماء الظاهرة وجمعها لأن التثنية ضم شئ الى مثله كزيد وزيد ورجل ورجل تقول فيهما الزيدان والرجلان والجمع ضم شئ الى أكثر منه من لفظه كرجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل ١. ونحو ذلك فتقول اذا جمعت الزيدون ورجلاً وليس الامر في هذا المصمر كذلك لأن المتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد فيكون اللفظ لهما لكنه قد يتكلم الانسان عن نفسه وحده ويتكلم عن نفسه وعن غيره فيجعل اللفظ المعبر به عن نفسه وعن غيره مخالفاً للفظ المعبر به عن نفسه وحده واستوى أن يكون المضموم اليه واحداً او أكثر فلذلك تقول قمنا ضاحكين وقنا ضاحكين ، فإن كان مخاطباً فصلت بين لفظ مذكّره ومؤنثه ومثناه ومجموعه فتقول في المذكر ضربت ١٥ وفي المؤنث ضربت فتفتح التاء مع المذكر وتكسرهما مع المؤنث للفرق بينهما وخصوا المؤنث بالكسر لأن الكسرة من الياء والياء مما توثت بها في نحو تفعّلين وفي ذي ولما اختصت الضمة بالمتكلم لما ذكرناه والكسرة بالمؤنث والمخاطب لم يبق إلا الفحة فخص بها المخاطب المذكر ، وأما احتيج الى الفصل بين المذكر والمؤنث والتثنية والجمع في المخاطب لأنه قد يكون بحضرة المتكلم اثنان مذكّر ومؤنث وهو مفيدٌ عليهما فيخاطب أحدهما فلا يعرف حتى يبينه بعلامة ولذلك من المعنى ثنى وجمع خوفاً من انصراف الخطاب الى بعض الجماعة دون بعض فلذلك تقول اذا خاطبت مذكراً ضربت وفعلت وفي التثنية ضربتما وفعلتما وفي الجمع ضربتم وفعلتم وفي المؤنث ضربت وفي التثنية ضربتن وفي الجمع ضربتن يستوى المذكر والمؤنث في التثنية ويفترقان في الجمع وذلك لأن التثنية ضرب واحد لا يختلف فلا تكون تثنية أكثر من تثنية فلما اتفقت معانها اتفقت لفظها ويختلف الجمع في لفظه كما اختلف معناه ، وأصل ضربتم في جمع المذكر ضربتموا بواو بعد الميم

كما كانت التثنية بألف بعد الميم فالميم في الجمع لمجاورة الواحد والواو للجمع كما كانت الميم في التثنية لمجاورة الواحد والالف للتثنية وقد جُذِف الواو من الجمع لأنّ اللبس ان الواحد لا ميم فيه والتثنية يلزمها الميم والالف فلا يُلْبَس بواحد ولا تثنية لأنّ الواحد لا ميم فيه والتثنية يلزم فيها الالف واذا حذفت الواو سكنت الميم لانه أبلغ في التخفيف ومع ذلك فالحركة قبل حرف اللين لما لم يكن بد منها كانت من لوازمه وأعراضه كالصغير لحروف الصغير والتكثير للراء فكما اذا حذفت هذه الحروف زالت هذه الأعراض معها كذلك اذا حذف حرف اللين زالت الحركة معه اذا كانت من لوازمه ، وقلت في جمع المؤنث ضربتين بتشديد النون لتكون نونان بإزاء الميم والواو في المذكرين وذلك أنّ ضمير المؤنث على حسب ضمير المذكر فإن كانت علامة المذكر حرفا واحدا فعلمة المؤنث حرف واحد وإن كانت علامة المذكر حرفين كانت علامة المؤنث حرفين فقلت الهندات ١٠ ضربين بنون واحدة حيث قلت الزيدون قاموا وقلت ضربتين بنونين حيث قالوا قد وضربتموا ليكون الزيدتان بإزاء الميم والواو في جمع المذكر ، وتقول في ضمير الغائب المذكر زيد ضرب وفي التثنية الزيدان ضربا وفي الجمع الزيدون ضربوا فيكون ضمير الواحد بلا لفظ والتثنية والجمع بعلمة ولفظ فالالف في قاما علامة التثنية وضمير الفاعل والواو علامة الجمع وضمير الفاعل واتما كان الواحد بلا علامة والتثنية والجمع بعلمة من قيل أنه قد استقرّ وعلم أنّ الفعل لا بد له من فاعل ١٥ كالكتابة التي لا بد لها من كاتب والبناء الذي لا بد له من باني ولا يحدث نبي من تلقاء نفسه فالفاعل معلوم لا محالة ان لا يخلو منه فعل وقد يخلو من الاثنين والجماعة فلما كان الفاعل معلوما لاسمحالة فعل بلا فاعل لم يحتج له الى علامة تدل عليه ولما جاز ان يخلو من الاثنين والجماعة احتج لهما الى علامة ، وقد اختلف العلماء في هذه الالف والواو فذهب سيبويه الى انها قد تكونان تارة اسمين للمضمرين ومرة تكونان حرفين دالين على التثنية والجمع فاذا قلت الزيدان قاما فالالف اسم وفي ضمير الزيدتين واذا قلت الزيدون قاموا فالواو اسم وهو ضمير الزيدتين واذا قلت قاما الزيدان فالالف حرف مؤنن بلن الفعل لاثنتين وكذلك اذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف مؤنن بأن الفعل لجماعة وفي لغة فاشبية لبعض العرب كثيرة في كلام العرب وأشعارهم وعليه جاء قولهم أكلوني البراغيث في احد الوجوه ومنه قول الشاعر

* يَلُومُونِي فِي أَشْتَرَادِ الْخَبِيرِ أَهْلِي فُكُلُهُمْ يَعْدُلُ *

وفول الآخر

* أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا * أَوَّلَى قَاوَلَى لَكَ ذَا وَاعِيَةً *

وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلى أن الالف في قاما والواو في قاموا حرفان يدلان على الفاعلين والفاعلين المضمرين والفاعل في النية كما أنك إذا قلت زيداً قام ففى قام ضمير في النية ه وليست له علامة ظاهرة فإذا نُتِيَ أو جُمع فالضمير أيضاً في النية غير أن له علامة، والمذهب الأول لأنك إذا قلت الزيدان قاما فالالف قد حلت محل أبوها إذا قلت الزيدان قام أبوها فلما حلت محل ما لا يكون إلا اسماً وجب أن يكون اسماً وتقول في الموث هندي ضربت فالفاعل في النية والتاء مؤنثة بأن الفعل لموث والذي يدل أنها ليست اسماً أشياء منها أنك تقول هندي ضربت جاريتها فترفع الجارية بأنها فاعلة ولو كانت التاء اسماً لم يجز رفع الاسم الظاهر لأن الفعل لا يرفع فاعلين ١٠ أحدهما مضمر والآخر ظاهر ومنها أنها لو كانت اسماً لكنت إذا قلت قامت هندي فقد قدمت المضمر على المظهر وذلك لا يجوز ومنها أنك تقول في التثنية قَامَتَا فتجمع بين التاء وضمير التثنية فيلزم من ذلك أن يكون الفعل خبراً عن ثلاثة من غير اشتراك فإذا لا فَرَّقَ بين قولك قامت هندي وهندي قامت في كون التاء حرفاً فإذا تثبت قلت الهندان قَامَتَا فيكون كلفظ المذكر لما ذكرناه من أن التثنية ضرب واحد، فإن جمعت الموث قلت الهندات قَمْنَ فتكون النون اسماً ضميراً لهندات فإن هـ قدمت وقلت ضرب الهندات كانت حرفاً مؤنثة بأن الفعل لجماعة الموث كما قلنا في التاء إذا قلت قامت هندي ومنه بيت الفرزدق

* وَلَكِنْ دِيَابِئِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ * بَحْوَرَانِ يَعَصِرْنَ السَّلِيْطَ أَفَارِيهَ *

فالنون في يعصرن حرف وليست اسماً فأمر النون كأم الالف والواو في قاما أخواك وقاموا أخوتك، فإن قلت فهلاً كان الاختيار هما أخواك وقاموا أخوتك وقَمْنَ الهندات إذ كُنَّ حروفاً مؤنثة بعدد الفاعلين كما كان الاختيار قامت هندي فيل الفرق بينهما أن التأنيث معنى لازم لا يفارق الاسم والتثنية غير لازمة لأنك قد تزيد عليها فنصير جمعاً وقد تنقص منها فيبقى واحد فللزم معنى التأنيث لزمت علامته ولزوال معنى التثنية لم تلزم علامته ووجهه بأن أنهم لم يختاروا قاما أخواك ولا قاموا أخوتك لئلا يتوهم أنه خبر مقدم فيلتبس الفاعل بالمبتدأ فاعرفه، وأما الضمير المنصوب المتصل فهو يوافق ضمير المجرور في اللفظ ويشاركه في الصورة وأما استنوت علامة ضمير المنصوب والمجرور

لتواخييهما في الإتيان على معنى المفعول أعني اتّهما بإتيان فضلة في الكلام ، وهو على ثلاثة أصرب
 متكلّم ومخاطب وغائب فنقول في ضمير المتكلّم ضربين فتكون العلامة الياء كما تكون في المجرور كذلك
 نحو غلامى وصاحبى ألا أنك أتيت بنون قبل الياء ليقع الكسر عليها ويسلم الفعل من الكسر كأنهم
 حرسوا أو آخر الأفعال من دخول الكسر عليها لتباعد الأفعال من الجرّ والكسر لفظه لفظ الجرّ وذلك أن
 ه ياء المتكلّم تكسر ما قبلها إذا كان ممّا يجرك ، والذي يدلّ على أن النون زيادة والضمير هو الاسم
 وحده أنه متى اتصل ضمير المتكلّم المنصوب أو المجرور بالاسم كان ياء لا نون معها وكسرت الياء ما
 قبلها فأمّا المنصوب فنحو الضاربى والمكريمى فالياء منهما في موضع منصوب والذي يدلّ على ذلك أنك
 إذا أوقعت موقعه ظاهراً لم يكن ألا منصوباً نحو الضارب زيداً والمكريم خالداً فأمّا المجرور فنحو معى
 وغلامى فعلمت بذلك أن النون في ضربين ليست من الضمير فى سىء وأما أنى بها لأمر راجع إلى
 ١٠ الفعل وهو ما ذكرناه من حراسة الأفعال من الكسر ومما يؤيد عندك زيادتها وأنها ليست من الاسم
 أنك قد حذفها فى نحو آى وآى قال الله تع أننى معكم أسمع وأرى فأنى بنون الوقاية على الأصل وقال
 آى أنا الله فحذف نون الوقاية ، والذي يدلّ على أن المحذوف منها نون الوقاية أنها قد حذفت فى
 أختيها قالوا لعلّى ولئبى قال الله تع لعلّى أطلع إلى الله موسى وقال الشاعر

* كمنية جابر إذ قال لبني * أصالحه وأفقد بعض مالى *

١٥ فالحذوف هنا نون الوقاية غير ذى شك فثبت أن المحذوف فى آى وآى نون الوقاية ، وقد اختلفوا
 فى علّة حذف هذه النون فقال سيبويه أمّا حذفت لكثرة الاستعمال واجتماع النونات وهم يستثقلون
 التصعيف ، فان قيل فإذا كانوا أمّا حذفوا نون الوقاية لثقل التصعيف واجتماع النونات فما بالهم
 حذفوها فى لعلّى ولئبى ولم يجتمع فى آخرهما نونات قيل أمّا لعلّ فأنها وإن لم يكن فى آخرها نون فإن
 فى آخرها لاماً مضاعفة واللام قريبة من النون ولذلك ندغم فيها نحو قوله تعالى من لدنه ولا يدغم
 ٢٠ فى النون غير اللام ، وأما لبى فلم يكن فى آخرها نون ولا ما يضارع النون وبغرب منها فيلزمها
 النون وقالوا لبني وقد فى كلامهم لبى وكان من فبيل الضرورة ومع ذلك فإنها حروف أجريت مجرى
 الفعل فى العمل وليست أفعالا فهى بحكم الشبهة تلزمها نون الوقاية كالفعل ومن حيث هى حروف يجوز
 إسقاط النون منها لأن الحروف فى ذلك على ضربين تأنى بالنون والياء والياء وحدها وذلك نحو قولك
 متى وعى فهذه قد لزمها النون على ما ترى وقالوا إلى ونى من غير نون لأن الحروف لا بُكره فيها

الكسر كما كره في الافعال مع أنهم قد حذفوا هذه النون مع الفعل نفسه نحو قوله

* تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلِّ مِسْكًا * يَسُوءُ الْغَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْتَنِي *

وإذا أجازوا حذفها مع الفعل كان مع الحرف أسوَعَ، فأما الفراء فإنه احتج لسقوط النون في أَنْ وَكَأَنَّ وَلَعَلَّ بأنها بُعِدَتْ عن الفعل إذ ليست على لفظه فصعف لزوم النون لها وَلَبَّيْتَ على لفظ الفعل فقوى ه فيها إثبات النون ألا ترى أَنَّ أولها مفتوحٌ ونائبها حرفٌ علةٌ ساكنٌ وثالثها مفتوحٌ فهو كَقَامَ وَبَاعَ وهو قولٌ حسنٌ ألا أنه يلزمه أَنْ يقلَّ حذفها مع أَنَّ المفتوحة لأنها على وِزَانِ الافعال المضاعفةِ حَوَرَدَ وَشَدَّ وَمَدَّ، فإذا ثَنَيْتَ أو جَمَعْتَ قُلْتَ ضَرَبْنَا فيستوى لفظُ التثنيةِ والجمعِ وقد تقدّمتْ علةٌ ذلك في ضميرِ الفاعلِ ألا أنك هنا لا تُسَكِّنُ آخِرَ الفعلِ كما فعلتَ به حين اتّصل به ضميرُ الفاعلِ نحو ضَرَبْنَا وَحَدَّثْنَا فإذا سَكَنْتَ آخِرَ الفعلِ فالضميرُ فاعلٌ وإذا حَرَّكَتْ فالضميرُ مفعولٌ، وأما المخاطبُ ١. المنصوب إذا كان مذكراً فضميره كَأَفْ مَفْتُوحَةٌ نحو ضَرَبْتُكَ وَالْمَوْتُتُ كَأَفْ مَكْسُورَةٌ نحو ضَرَبْتُكَ قَالَ اللَّهُ تَعِ فِي قِصَّةِ زَكْرِيَّا يُبَشِّرُكَ وَقَالَ فِي قِصَّةِ مَرْيَمَ يُبَشِّرُكَ فَحَوَا الْكَافَ مَعَ الْمَذَكَّرِ وَكَسَرُوا مَعَ الْمَوْتُتِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَخَصَّ الْمَوْتُتَ بِالْكَسْرِ لِأَنَّ الْكَسْرَ مِنَ الْبَاءِ وَالْيَاءِ مِمَّا يُؤْتَتْ بِهِ نَحْوُ قَوْمِي وَتُدْهِبِينَ فَهَذِهِ الْكَافُ اسْمٌ وَتُنْفِيدُ لِلخَطَابِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ أَنَّهَا وَقَعَتْ مَوْجَعٌ مَا لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا وَهُوَ الْمَفْعُولُ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ وَضَعْتَ مَكَانَهَا ظَاهِرًا لَكَانَ مَنْصُوبًا بِحَقِّ الْمَفْعُولِ نَحْوَ ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو، ٢. وقد تكون هذه الْكَافُ لِمَجْرَدِ الْخَطَابِ عَرِيَّةً مِنْ مَعْنَى الْأَسْمِيَّةِ نَحْوَ قَوْلِهِمُ الْتَجَاءَكَ فَالْكَافُ حَرْفٌ لِمَجْرَدِ الْخَطَابِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ اسْمًا لَكَانَ لَهُ مَوْجَعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ وَلَيْسَ لَهُ مَوْجَعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَوْجَعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ لَرَجَحُلُ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا لِأَنَّهُ لَا رَافِعَ هُنَاكَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا لِعَدَمِ النَّاصِبِ أَيْضًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَحْفُوضًا لِأَنَّ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَصَافَ إِلَّا فِي بَابِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَمِنْهُ الْكَافُ ٣. فِي ذَلِكَ وَأَوَّلُكَ وَحَوِيَّهَا لِعَدَمِ جَوَازِ الْإِضَافَةِ فِيهِمَا، فَإِذَا ثَنَيْتَ قُلْتَ ضَرَبْتُكَ وَبَسْتَوَى فِيهِ الْمَذَكَّرُ وَالْمَوْتُتُ وَفَدَ تَقَدَّمَتْ عِلَّةٌ ذَلِكَ، وَتَقُولُ فِي جَمِيعِ الْمَذَكَّرِ ضَرَبْتُكُمْ وَأَصْلُهُ ضَرَبْتُكُمْوَا بِوَإِ وَأَمَّا حَذَفَتْ الْوَاوُ تَخْفِيفًا وَأَسَكَنْتَ السِّيمَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَنَقُولُ فِي الْمَوْتُتِ ضَرَبْتُكَ فَتَفْصِلُ بَيْنَ ضَمِيرِ الْمَذَكَّرِ وَالْمَوْتُتِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ، وَأَمَّا ضَمِيرُ الْغَائِبِ فَإِنَّكَ تَتَنَبَّهُ وَتَجْمَعُهُ وَتَفْرِقُ بَيْنَ مَذَكَّرِهِ وَمَوْتُتِهِ كَمَا فَعَلْتَ مَعَ الْمُخَاطَبِ وَهُوَ هُنَا أَوَّلُ لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ ظَاهِرٌ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ وَالظَّاهِرُ يُثَنَّى

وَجَمَعَ وَيَذَكَّرُ وَيُؤَنِّثُ فَتَقُولُ فِي الْمَذَكَّرِ ضَرْبَتُهُ فَالضَّمِيرُ الْهَاءُ إِلَّا أَنْكَ تَزِيدُ مَعَهَا حَرْفًا آخَرَ وَهُوَ الْوَاوُ
وَذَلِكَ لِحَقَاءِ الْهَاءِ وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا وَاحِدًا لِأَنَّ الْمَصْرُوتِ وَضَعْتَ نَائِبَةً عَنْ غَيْرِهَا مِنْ
الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ لَصَرْبٍ مِنَ الْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ كَمَا جِيءَ بِحُرُوفِ الْمَعَانِي نَائِبَةً عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ فَمَا
نَائِبَةً عَنْ أَنْفَى وَالْهَمْزُ نَائِبَةً عَنْ أُسْتَفْهِمُ وَالْوَاوُ فِي الْعَطْفِ وَحَوُّهَا مِنَ الْغَاءِ وَتَمَّ نَائِبَةً عَنْ أَجْمَعَ
ه وَأَعْطَفُ فَلِذَلِكَ قُلْتُ حُرُوفُهَا كَمَا قُلْتُ حُرُوفِ الْمَعَانِي فَجَعَلْتُ مَا كَانَ مِنْهَا مُتَّصِلًا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ
كَالتَّاءِ فِي قُمْتُ وَالْكَافِ فِي صَرَبَكَ وَجَعَلْتُ بَعْضَ الْمُتَّصِلِ فِي النَّيَّةِ كَالضَّمِيرِ فِي أَفْعَلُ وَبَفْعَلُ وَتَفْعَلُ وَفِي زَيْدٌ
قَامَ وَيَقُومُ مِبَالِغَةً فِي الْإِيجَازِ عِنْدَ أَمَنِ اللَّبْسِ بِدَلَالَةِ حُرُوفِ الْمَصَارَعَةِ عَلَى الْمَصْرُومِينَ إِلَّا تَرَى أَنْكَ إِذَا
قُلْتَ أَفْعَلُ فَالْهَمْزُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحَدَّهُ وَالنُّونُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَعَهُ غَيْرُهُ وَالتَّاءُ
دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لِلْمُخَاطَبِ أَوْ الْغَائِبَةِ وَتَقَدَّمَ الظَّاهِرُ فِي قَوْلِكَ زَيْدٌ قَامَ دَلَّ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ لَهُ
١. وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِمَا قَبْلَهُ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ وَلَوْ كَانَ مُنْفَصِلًا لَكَانَ عَلَى
حَرْفَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لِأَنَّهُ لَمْ يُمْكِنْ إِفْرَادُ كَلِمَةٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَالْمُنْفَصِلُ مُنْفَرِّدٌ عَنْ غَيْرِهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ
وَتَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ ضَرْبَتُهَا وَفِي التَّنْثِيَةِ ضَرْبَتُهُمَا الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ
ضَرْبَتُهُمْ وَالْأَصْلُ ضَرْبَتُهُمُ بَوَاوٍ بَعْدَ الْمِيمِ وَتَحْذِفُ الْوَاوَ وَتُسَكِّنُ مَا قَبْلَهَا تَخْفِيفًا وَتَقُولُ فِي جَمْعِ
الْمُؤَنَّثِ ضَرْبَتُهُنَّ بَنُونٍ مُشَدَّدَةٌ لِيَكُونَ نَوْنَانٍ بِإِزَاءِ الْمِيمِ وَالْوَاوِ فِي الْمَذَكَّرِ وَأَمَّا ضَمِيرُ الْمَجْرُورِ فَهُوَ فِي
١٥ الْفَلْظِ وَالصُّورَةِ كَلْفِظِ الْمُنْصُوبِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ حَوَّ قَوْلِكَ إِذَا كُنَيْتَ عَنْ نَفْسِكَ وَحَدَّكَ مَرَّتَيْنِ وَغُلَامِي
فَالضَّمِيرُ الْيَاءُ كَمَا كَانَتْ فِي الْمُنْصُوبِ إِلَّا أَنْكَ لَا تَأْتِي هَهُنَا بَنُونُ الْوَقَايَةِ لِأَنَّهُ اسْمٌ وَالْاسْمُ لَا يُصَانُ عَنْ
الْكَسْرِ وَهَذِهِ الْيَاءُ تُفْتَحُ وَتُسَكِّنُ فَمَنْ فَتَحَهَا فَلَأَنَّهَا اسْمٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَفَوَى بِالْحَرَكَةِ كَالْكَافِ فِي
غُلَامِكَ وَمَنْ أَسَكَّنَ فَحُجَّتْهُ أَنَّهُ اسْتَعْنَى عَنْ تَحْرِيكِهَا بِحَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا مَعَ إِرَادَةِ التَّخْفِيفِ فِيهَا فَإِذَا
تَنَبَّيْتَ قُلْتَ مَرَّتَيْنِ وَغُلَامُنَا يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ التَّنْثِيَةُ وَالْجَمْعُ وَالْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ اسْتِغْنَاءً بِقَرْبِنَةِ الْمَشَاهِدَةِ
٢. وَالْحُضُورِ عَنْ عِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي فَإِذَا خَاطَبْتَ قُلْتَ بِكَ وَغُلَامُكَ فِي الْمَذَكَّرِ
بِكَافٍ مُفْتَوَحَةٍ كَمَا كَانَ الْمُنْصُوبُ كَذَلِكَ وَتَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ بِكِ وَغُلَامِكِ بِكَافٍ مَكْسُورَةٍ كَمَا فَعَلْتَ
فِي الْمُنْصُوبِ كَذَلِكَ وَتَقُولُ فِي التَّنْثِيَةِ بِكُمَا وَغُلَامُكُمَا مَذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا كَمَا كَانَ فِي الْمُنْصُوبِ كَذَلِكَ
وَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ بِكُمْ وَغُلَامُكُمْ وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ بِكُنَّ وَغُلَامُكُنَّ فَتُنْثِي وَتَجْمَعُ وَتُؤَنِّثُ وَالْعِلَّةُ فِيهِ مَا
تَقَدَّمَ فَأَمَّا الْمَصْرُ الْمُنْفَصِلُ فَإِنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ الَّذِي لَا يَبْلَى الْعَامِلَ وَلَا يَتَّصِلُ بِهِ وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ مُعْرًى

من عاملٍ لفظيٍّ كالمبتدأ والخبر في نحو قولك تحسن ذاهبون وكيف أنت وأنت هو أو يكون مقدماً على
 عامله كقولك إياك أخاطب قال الله تع إياك نعبد وإياك نستعين أو مفصلاً بينه وبينه بشيء كالاستثناء
 والعطف نحو ما قام ألا أنت وما ضربت ألا إياك ونحو ضربت زيدا وإياه ولا يخلو من أن يكون مرفوعاً
 الموضع أو منصوب الموضع ولا يكون مخفوض الموضع لأن المجرور لا يكون ألا بعاملٍ لفظيٍّ كحروف الجر
 ٥ والاضافة ولا يجوز أن يتقدم المجرور على الجار ولا يفصل بينهما فصلاً لازماً وقولنا لازماً احترازاً مما
 قد يفصل بين المصاف والمصاف اليه بالظرف فإن ذلك لا يقع لازماً لأن الظرف ليس بلازم ذكره، فاما
 ضمير المرفوع فيكون متكلماً ومحاطباً وغائباً فالمتكلم أنا إذا كان وحده فالأنف والنون هو الاسم عند
 البصريين والالف الأخيرة أنى بها في الوقف لبيان الحركة فهي كالهاء في أغزة وإرمه وإذا وصلت
 حذفها كما تحذف الهاء في الوصل، وذهب الكوفيون إلى أنها بكالها هو الاسم واحتجوا لذلك
 ١٠ بقول الشاعر

أنا سيف العشيرة فأعرفوني * حميدٌ قد تدريبت السنما

وجه الشاهد أنه أثبت الالف في حال الوصل ومنه قراءة نافع أنا أحيى قالوا فثبتتها في الوصل دليلٌ
 على ما قلناه ولا حجة في ذلك لغلته ولأن الأعم الأغلب سقوطها ونجاء البيت والقراءة على إجراء
 الوصل مجرى الوقف وهو بالضرورة أشبه كقوله * مثل الحريق صادف القصباً * وقد قالوا أنه
 ١٥ فوفقوا بالهاء حكى عن بعض العرب وقد عرقب نافته لصيف فقبل له فلا فصدتها وأطعته دمه
 مشوياً فقال هذا قصدي أنه وقال الشاعر

* إن كنت أدري فعلى بدنه * من كثرة التخليط في من أنه *

ومنهم من يسكن النون في الوصل والوقف فيقول أن فعلت وهذا مما يؤيد مذهب البصريين وأن
 الالف زائدة لبيان الحركة لوقوعها موقع ما لا شبهة في زيادتها وفي الهاء وسقوطها في هذه اللغة
 ٢٠ وقد حكى الفراء أن فعلت بقلب الالف إلى موضع العين فإن حكت هذه الرواية كان فيها تقوية
 لمذهبهم فهو عند الكوفيين مبني على السكون وفي الالف وعند البصريين مبني على الفتح وجنبد
 أنهم إنما فتحوه لئلا يشبه الأدوات، وأما نحن فلمنتكلم إذا كان معه غيره يستوى فيه المذكر
 والمؤنث والتنثنية والجمع فنقول نحن خارجان ونحن خارجون وأما استوى فيه لفظ التنثنية والجمع
 لما تقدم من أن التنثنية والجمع ههنا ليس على منهاج غيرها من الاسماء الظاهرة لأنه لم يرد ضم

متكلّم الى متكلّم كما كان التثنية ضمّ اسم الى اسم وأما المتكلّم يتكلّم عن نفسه وغيره ولم يكن
 المتكلّم ممّا يُلّيس بغيره لإدراكه بالحاسّة فلم يحتج الى الفصل بين التثنية والجمع والتأنيث والتذكير،
 وحركة النون لالتقاء الساكنين وحُصّت بالضمّ لوجوه منها أنّ الصيغة للجمع والواو من علامات الجمع
 تحوّلوا والزيدون والضمة من جنس الواو فلما وجب تحريكها حُرّكت بأقرب الحركات الى معنى الجمع
 ٥ وهذا قول أئى إسحق الزجاج ومنها قول أئى العباس المبرد أنّها شُبّهت بقَبْلُ وبعْدُ في الغايات وذلك
 من حيث صلحت لاثنيين فصاعدًا كما صلحت قبل وبعدُ للشئ والشبّهت فافقها فصارت لذلك
 غايةً كقبْلُ وبعْدُ ومنها أنّ هذا الصمير مرفوعُ الموضع فحرّك حركة المرفوع وهو قول الى الحسن
 الأخفش الصغير وقال فطربُ بُنيت على الضمّ لأن أصلها نُحْنُ بضم العين ثُمَّ نُفِلت الضمة الى اللام
 التى هي النون وكان الذى دعاه الى هذه المقالة أنّه رآهم قد يقفون عليه بنقل الضمة الى الساكن قبله
 ١٠ فيقولون نُحْنُ كما يقولون هذا بَكْرٌ قَادِى أن أصلها ذلك ثُمَّ أَسْكَنها تخفيفًا كما يقولون فى عَصْدٍ
 عَصْدٌ وكِرِ الساكنين فنقل حركته الى الساكن قبله الثانى كما قالوا يَرْدٌ وَيَفِرُّ وَيَعُضُّ لَمَّا أَسْكَنوا
 للدغام. نقلوا حركته الى الساكن قبله وهذا لا يستقيم لأنّ النقل من عوارض الوقف فلا يُجْعَل
 أصلًا يُبْنَى عليه حُكْمٌ، وأما المخاطب فأتى تفصيل بين مذكرة ومؤنثة وتثنيته وجمعه بالعلامات لأنّ
 تعريفه دون تعريف المتكلّم لأنّه قد يُلّيس بأن يُخاطب واحداً ويكون بحضرته غيره فيتولّم انصراف
 ١٥ للخطاب الى غير المقصود وليس كذلك المتكلّم لأنّه اذا تكلم لا بشئ به غيره فلذلك تقول أَأَنْتَ اذا
 خاطبت واحداً فالاسم منه الالف والنون عندنا وهى التى كانت للمتكلّم زبدت عليها التاء للخطاب
 وهى حرف معنى مجرّد من معنى الاسمية اذ لو كان اسماً لكان له موضع من الاعراب ولو اعتُقد له موضع
 من الاعراب لكان إمّا رفعا او نصبا او جرّاً فلا يجوز ان يكون مرفوعاً او منصوباً لأنّه لا رافع ولا ناصب
 ولا يجوز ان يكون محفوضاً لأنّه مصرّ والمضمرات لا تصاف من حيث كانت معرفةً واذا بطل أن
 ٢٠ يكون له موضع من الاعراب بطل ان يكون اسماً فليست التاء فى أَأَنْتَ كالتاء فى صرّبت كما ان الكاف
 فى ذَلِكَ والنجاء كى ليست كالكاف فى غلامك وصاحبك واذا نبت أنّها حرف كان حقّه السكون وأما
 حرّك لأجل الساكن قبله وحُصّ بالفتحه لحققتها بواو العطف وفائه وهجرة الاستفهام وتحوّل من حروف
 المعاني ولتكون حركتها كالتاء فى صرّبت وتلت حيث كانا جميعاً للخطاب وإن اختلف حالاهما
 وقد ذهب الكوفيون الى أنّ التاء من نفس الكلمة والكلمة بكمالها اسم عملاً بالظاهر والصواب ما ذكرناه،

فإن خاطبت الموثث كسرتها فقلت أنت وذلك لأن الفتح لما استبد به المذكر عدل إلى الكسر
 لأنه أخف من الصم ولأن الكسرة من الياء وهي مما يوث بها على ما تقدم قبله، فإن خاطبت
 اثنين قلت أنتما فاليم لجأزة الواحد وكانت الميم أولى لشبهها بحروف المد وهي من تحرج الواو والواو
 تكون للجمع في قاموا والالف للدلالة على التثنية كما كانت كذلك في قاما فإذا الاسم منه الهمزة
 ه والنون وبقي الحروف زوائد لما ذكرناه، وقيل أن الكلمة بكمالها الاسم من غير تفصيل وهو الصواب لأن
 هذه الصيغة دالة على التثنية وليست تثنية صناعية لأن حد المثني ما تتنكر معرفته والمصمر لا
 تتنكر بحال فكان صيغته لذلك ويستوى فيه المذكر والموثث كما يستوى في الظاهر نحو الزيدان والعمران
 والهندان لأن العدة واحدة، فإن خاطبت جماعة قلت أنتمو وإن شئت قلت أنتم وثبوت الواو
 هو الأصل لأن الواو تكون علامة ضمير الجمع في الفعل نحو قاموا ولأنه في مقابلة جمع الموثث نحو
 ١ قولك ضربت فها أن علامة الموثث حرفان فكذا في علامة الجمع حرفان ويؤكد ذلك عندك أن الواو
 تظهر بعد الميم مع الضمير في أعطيتكوه والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها في أكثر الأمر وحذف الواو
 تخفيف لثقلها عند أمن اللبس وزوال الإشكال لأنه لا يلبيس بالواحد لوجود الميم ولا يلبيس بالتثنية
 لأن المثني يلزمه ثبوت الالف وقد تقدم نحو ذلك في المتصل والصواب أن الكلمة بكمالها اسم كما
 ذكرنا في التثنية وهي صيغة موضوعة للجمع فإن خاطبت جماعة مؤنثات قلت أنتن بنون مشددة
 ه والكلمة بكمالها الاسم على ما قدمناه في التثنية والجمع المذكور، فاما ضمير الغائب فانه يثنى وجمع
 ويثنى بعلامة الموثث وهو أول بذلك لما ذكرناه من أنه ضمير ظاهر قد جرى ذكره والظاهر يثنى
 وجمع ويوثث فكذا ما ناب منابه فإذا كنييت عن الواحد المذكور قلت هو فائتم فهو مرفوع الموضع
 لأنه مبتدأ والمبتدأ مرفوع ولأنك لو وضعت مكانه اسما ظاهرا لكان مرفوعا نحو زيد قائم والاسم
 هو بكمالها عند البصريين وقال الكوفيون الاسم الهاء وحدها والواو مزيدة واحتجوا لذلك

٢. بقول الشاعر

* فبيناه يشرى رَحْلَه قال فائِل * لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوٌ الْمِلَاطِ عَجِيبُ *

فحذف الواو وحذفها يدل على زيادتها والصواب مذهب البصريين لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه
 يجري مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد ولأن المصمر إنما أتى به للإيجاز والاختصار فلا يليق
 به الزيادة ولا سيما الواو وثقلها ولا دليل في البيت لقلته فهو من قبيل الضرورة وبُنييت على الفتح

تقوية بالحركة ولم تصبها اتباعا لصمة الهاء لِثَقُلِ الصِّمَّةُ على الواو المضموم ما قبلها وكانت الفتحة أخف للحركات، وربما جاء في الشعر سكونها وتضعيفها قال الشاعر

* وَإِنْ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا * وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقُمُ *

والإسكان تخفيف والتضعيف لكراهية وقوع الواو طرَفًا وقبلها صمَّةٌ، وتقول في التثنية هَمَا والكلام ه عليها على نحو من الكلام على أَنَّتَمَا آلا أَنْ انتما ليس فيه حذف وقيل أَنْ أصل هَمَا هَوَمَا فحذفت

الواو قالوا لآتَمَا لو بقيت لوجب ضمها لأن هذه الميم يَصَمَّ ما قبلها والصمَّة تستثقل على الواو المضموم ما قبلها فحذفت الصمَّة للثقل ولما سكنت الواو تطرق اليها المحذف لصعفها وذلك لثلاث يتوهم أنهما

كلمتان منفصلتان أعنى مَا وَهُوَ وثبتت الالف في هـ كما ثبتت في أَنتَمَا، وتقول في جمع المذكر

هَمُوا تزيد ميما وواو علامة للجمع كما زادوها لذلك في قاموا وأنتموا هذا هو الأصل أعنى اثبات

١. الواو وقد تحذف الواو فرارا من ثقلها ولأن اللبس مرتفع لآته لا يلبس بالواحد لأن الواحد لا ميم

فيه والتثنية يلزمها الالف بعد الميم ولما حذفت الواو أسكنت الميم لأن في إبقاء الصمَّة إيذانا بإرادة

الواو المحذوفة ان كانت من أعراضها، وتقول في الواحدة المؤنثة هَيَ بفتح الياء كأنهم قووها بالحركة ان

كان الضمير المنفصل عندهم يجرى مجرى الظاهر وأقل ما يكون عليه الظاهر ثلاثة أحرف ولما كان هو

وهي على حرفين قويا بالحركة وكانت الفتحة أولى لحقتها، وذهب الكوفيون الى أن الاسم الهاء وحدها

١٥. كما ذكرنا في هو الذي للمذكر واحتجوا لذلك بحذف الياء في نحو قوله ٤ دِيَارُ سَعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ *

وليس في ذلك حجة لأن ذلك من ضرورات الشعر، وفيها ثلاث لغات هي بتخفيف الياء وفتحها لما

ذكرناه من ارادة تقوية الاسم وهي بتشديد الياء مبالغة في التقوية وتنصير على أبنية الظاهر وهي

بالإسكان تخفيفا وهي أضعف لغتها وينبغي أن يكون المحذف في قوله إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ على لغة من

أسكن لصعفها ان المفتوحة قد قويت بالحركة، فان دخلت على كل واحدة منهما واو العطف او فاعه او

٢. لام الابتداء كنت محيرا ان شئت أسكنت انهاء وان شئت بقيت الحركة فمن بقى الحركة فعلى

الأصل ومن أسكن فلان الحرف الذي قبلها لما كان على حرف واحد لا يقوم بنفسه صار منزلة جزء

منه فشبهه فيهي بكتيف وهو بعضه فك يقال في كنف وعصد كتف وعصد كذلك قالوا في فيهي فيهي

وفي فهو فهو قال الله تع فهو خير له عند ربه وقال الله تع خالف كل سي وهو على كل سي وكيد وقال

تعالى وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ولا يفعلون ذلك مع ثم

ونحوها مما هو على أكثر من حرف واحد ألا على نَدْرَةٍ نحو قوله ثُمَّ لِيَقْطَعُ قُرَى بِاسْكَانِ اللام وكسرها
فالكسر على الاصل لما ذكرناه وَمَنْ أَسْكَنَ شَبَّهَ الميمِ مِنْ ثُمَّ مع ما بعدها بكتف فأسكن لذلك وهو
قليل، وتقول في التثنية هُمَا للمذكر والمستوى المذكر والمؤنث ههنا كما استويا في المخاطب والمتصل
نحو أنتما فَعَلْتُمَا، وتقول في جمع المؤنث هُنَّ بتشديد النون ليكون حرفين فيقابل الميم والواو في
هـ جمع المذكر نحو هُمَا فعلوا، وأما الضمير المنصوب المنفصل فأثنا عشر لفظا تقول إِيَّايَ أَكْرَمْتَ اذا
أخبرت عن نفسك وفي التثنية والجمع إِيَّانَا يستوي فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع لأنَّ حالَّ
المتكلم واضحة فلم يحتج الى علامة فاصلة، فإن خاطبتَ مذكرا قلت إِيَّاكَ أَكْرَمْتَ بفتح الكاف كما
تفتحها مع المتصل نحو أَكْرَمْتُكَ، وتقول في التثنية إِيَّاكُمَا وفي الجمع إِيَّاكُمُوا وإن شئتَ حذفْتَ الواو
وسكنت الميم كما فعلت في المتصل نحو أَكْرَمْتُكُمْ، وتقول للمؤنث المخاطب إِيَّاكِ بكسر الكاف كما
١. فعلت مع المتصل نحو أَكْرَمْتُكِ، والتثنية إِيَّاكُمَا كالمذكر والجمع إِيَّاكُنَّ شددت النون في المؤنث ليكون
حرفين بإزاء الميم والواو في المذكر، وتقول في الغائب إِيَّاهُ لَقِيتُ وفي التثنية إِيَّاهُمَا وفي الجمع إِيَّاهُمُوا
فإن شئتَ أقررت الواو وإن شئتَ حذفتها وأسكنت الميم، وتقول في المؤنث إِيَّاهَا وفي التثنية إِيَّاهُمَا
كالمذكر وفي الجمع إِيَّاهُنَّ شددت النون لتكون بإزاء الميم والواو على ما ذكرناه فاعرفه،

١٥

فصل ١٩٢

قال صاحب الكتاب والحروف التي تتصل بإيّا من الكاف ونحوها لَوَاحِقٌ للدلالة على أحوال المرجوع
اليه وكذلك التاء في أَنْتَ ونحوها في أخواته ولا تحلّ لهذه اللواحق من الاعراب إنما هي علامات
كالنوين وتاء التأنيث وباء النسب وما حكاه الخليل عن بعض العرب اذا بلغ الرجل الستين فإياه
٢. وإيّا الشوابّ مما لا يُعجل عليه،

قال الشارح اعلم ان هذا الصرب من المضمرات فيه إشكالٌ ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه وأسدُّ
الاقوال اذا أُمعِنَ النَّظَرُ فيها ما ذهب اليه ابو الحسن الاخفش وهو أنَّ إِيَّا اسمٌ مضمرٌ وما بعده من
الكاف في إِيَّاكَ والياء في إِيَّايَ والهاء في إِيَّاهُ حروفٌ مجردةٌ من مذهب الاسمية للدلالة على أعداد
المضمرين وأحوالهم لا حظَّ لها في الاعراب، وإنما قلنا انَّ إِيَّا اسمٌ مضمرٌ ليس بظاهرٍ لانه في جميع

الاحوال منصوب الموضع وليس في الاسماء الظاهرة اسمٌ يلزمه النصب فلا يرتفع الا ما كان ظرفاً غير متبكين نحو ذات مرة وبُعِيدَاتِ بَيْنٍ وَدَا صَبَاحٍ وما جرى مجراهاً ونحو من المصادر نحو سُبْحَانَ وَمَعَادٍ وَلَبَّيْكَ وليس آياً واحداً منها فلما لزم النصب كلزوم أَنتَ وأخواته الرفع دل على أنه مضمرٌ مثله فإياك في المنصوب كَأَنْتَ في المرفوع، ومما يدل أيضاً على أنه ليس بظاهرٍ تغيير ذاته في حال الرفع والجر ٥ وليس كذلك الاسماء الظاهرة فإن الاسماء الظاهرة يعتقب على آخرها حركات الاعراب ويُحَكَّم لها بها في موضعها اذا لم تظهر في لفظها من غير تغييرها أنفسها فلما خالف هذا الاسم فيما ذكرناه الاسماء الظاهرة ووافق المضمرات دل على أنه مضمرٌ وليس بظاهرٍ وان ثبت أنه اسمٌ مضمرٌ كانت الكاف اللاحقة له حرفاً مجرداً من معنى الاسمية للخطاب وإنما قلنا ذلك لأنه لو كان اسماً لكان له موضعٌ من الاعراب ولو كان له موضعٌ من الاعراب لكان إما رفعاً وإما نصباً وإما جراً فلا يجوز أن يكون في موضع مرفوع لأن الكاف ليست من ضمائر المرفوع ولا يجوز أن يكون منصوباً لأنه لا ناصب له ألا ترى أنك اذا قلت إياك أخاطبُ كانت آياً هي الاسم بما ذكرناه من الدليل واذا كانت الاسم كانت مفعولة لهذا الفعل واذا كان كذلك فبقي الكاف بلا ناصب ان هذا الفعل لا يتعدى الى أكثر من مفعولٍ ولا يجوز أيضاً ان يكون محروراً لأن للجر في كلامهم اتما هو من وجهين إما بحرف جرٍ وإما باضافة اسم ولا حرف جرٍ ههنا يكون محروراً به ولا يجوز ان يكون محفوضاً باضافة آياً اليه لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسمٌ مضمرٌ والمضمر لا يضاف لأن الاضافة للتخصيص والمضمرات أشد المعارف تخصيصاً فلم تحتاج الى الاضافة واذا ثبت أنه ليس باسمٍ كان حرفاً بمعنى للخطاب مجرداً من مذهب الاسمية كالكاف في التجاءك معنى أنتج فالكاف هنا حرفٌ خطاب لأن الالف واللام والاضافة لا تجتمعان، ومثله قولهم أنظرك زيداً فالكاف حرفٌ خطاب لأن الفعل قد تعدى الى مفعوله فلم يتعد الى آخر ولأن هذا الضرب من الفعل لا يتعدى الى ضمير المأمور لا تقول اصدبك ولا اقتلك اذا امرته بصرب نفسه وقتله ٢٠ آياها وقالوا عنده رجلٌ ليسك زيداً فالكاف هنا ليست اسماً لأنك قد نصبت زيداً بأنه خبرٌ ليس ولو كانت الكاف اسماً لكانت منصوبةً ولو كانت منصوبةً لما نصبت اسماً آخر واذا كانت الكاف قد ردت مرةً اسماً دالاً على الخطاب نحو رأيتك ومررت بك ومرةً حرفاً دالاً على الخطاب مجرداً من معنى الاسمية كانت الكاف في إياك من القبيل الثاني لعيام الدليل عليه، فان قيل اذا زعمت ان الكاف في إياك حرفٌ خطاب كحالها في ذلك وما ذكرته من النضير فما تصنع بقولهم آياه وآيآي ولا كاف هناك وإنما

هنا هاء وياء ولا نعلمهم جردوا الهاء والياء في نحو هذا من مذهب الاسمية كما فعلوا ذلك في الكاف التي في ذلك وأدلتك قيل قد ثبت ذلك في الكاف ولم نجد أمراً سوغ ذلك في الكاف وأنكف عن الهاء والياء مع أنه قد جاء عنهم قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات وأنت اذا قلت الزيدان قاما فالالف اسم وضمير الفاعل واذا قلت الزيدون قاموا فالواو اسم واذا قلت قاموا الزيدون فهي حرف وكذلك النون في قولك الهندات قمن اسم وفي قولك قمن الهندات حرف وإذا جاز في هذه الاشياء أن تكون في حال دالة على معنى الاسمية ومعنى الحرفية ثم يخلع عنها معنى الاسمية في حال أخرى جاز أن تكون الهاء في ضربته والياء في ضربتي اسمين دالين على معنى الاسمية والحرفية واذا قلت إيتي وإياه تجردتا من معنى الاسمية وخلصتا لدلالة الحرفية، ويؤكد عندك كونها حرفاً غير اسماء أنه لم يسمع عنهم تأكيدها لم يقولوا إياك نفسك ولا إياكم لكم ولا إيتي نفسي ١. ولا إياهم كلهم ولو كانت اسماء لساغ فيها ذلك، وقد ذهب الخليل إلى أن إيا في إياك اسم مضمّر مضاف إلى الكاف وحكى عن المازني مثله أنه مضمّر أضيف إلى ما بعده واعتمد على ما حكاه عن العرب قال سيبويه حدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول اذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب قال وقوع الظاهر موقع هذه الحروف مخفوضاً بالاضافة يدل على أنها اسماء في محل خفض وحكى عن ابي عثمان أنه قال لولا قولهم وإيا الشواب لكانت الكاف المخاطب وحكى سيبويه عن الخليل أن قائلاً لو ١٥ قال إياك نفسك لم أعنفه يريد لو أكدها بمؤكد لم يكن تحطاً وهو قول فاسد لأنه اذا سلم أنه مضمّر لم يكن سبيل إلى اضافته لما ذكرناه من أن الغرض من الاضافة التخصيص والمضمرات أشد المعارف تخصيصاً وما اضيف من المعارف نحو زيدكم وعمركم فعلى تأويل التنكير كأنه تقول ان جماعة مستمين بهذين الاسمين فأضافهما ولولا ذلك لم تسع اضافتهما والمضمرات لا بُنصّر تنكيرها بحال فلا يمكن اضافتها وأما قولهم وإيا الشواب فاحمول على الشذوذ وذلك أسهل من القول باضافة المضمرة وأما قوله ٢. لو أن قائلاً قال إياك نفسك لم أعنفه فليس ذلك برواية رواها عن العرب ولا محض إجازة بل هو قياس على ما رواه من قولهم وإيا الشواب وأبو الحسن استقل هذه الحكاية ولم تنكث ولم يجز القياس عليها فلم يجز إياك وإيا الباطل ولم يستحسن الجميع اضافة هذا الاسم إلى الظاهر وذهب ابواسحق الزجاج إلى أن إيا اسم ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات نحو قولك إياك ضربت وإياه حدثت ولو قلت إيا زيد حدثت كان قبيحاً لأنه خص به المضمّر قال والهاء في إياه مجراها كالتي في عصاه وهذا القول

يفسد بما ذكرناه من الدلالة بأنه اسمٌ مضمرٌ ولو كان اسماً ظاهراً وألفه كالفِ عَصَى وَمَعَزَى وما أشبههما مما يُجَكَّم في حروفِ العلة منه بالنصب لثبوتِ الألفِ في إِيَا في حالِ الرفع والجَرِّ كما كانت في عَصَى كذلك وليس كذلك بل ثبتت في موضع النصب دون الموضعين فَبَانَ أَنَّ إِيَا ليس كَعَصَى وَمَعَزَى لكنه نفسه في موضع نصب كما أنَّ الكاف في رأيُنكَ في موضع نصب وأَنْتَ وهو في موضع رفع ٥ وذهب بعضهم إلى أنَّ إِيَاكَ بكالها اسمٌ حكى ذلك ابنُ كَيْسَانَ وفيه ضعفٌ من قِبَل أنه ليس في الاسماء الظاهرة والمضمرية ما يختلف أجره فيكون نارةً كافاً وتارةً ياءً وتارةً هاءً نحو قولك إِيَاكَ وإِيَايَ وإِيَاهُ فيكون هذا مثله بل لما كانت الكاف مفتوحة مع خطاب المذكر مكسورة مع خطاب المؤنث فكذلك إِيَا الاسم والكاف بعدها حرف خطاب ولذلك تقول إِيَاكَ وإِيَاكُمْ كما تقول أَنْتَ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ ١٠ وقال بعضهم الياء والكاف والهاء في الاسماء وإِيَا عِمَادٌ لِيَا وذلك لأنها في الضمائر في أَكْرَمْتَنِي وَأَكْرَمْتُكَ وَأَكْرَمْتُهُ فلما أُريد ذلك فصلها عن العامل إما بالتقديم وإما بتأخيرها عنه ولم تكن مما يقوم بنفسه لضعفها وقيل أنها فدعت ياءاً وجعلت وصلةً إلى اللفظ بها فإِذَا عندهم اسمٌ ظاهرٌ يتوصل به إلى المضمر كما أنَّ كِلَا اسمٌ ظاهرٌ يتوصل به إلى المضمر في قولك كِلَاهُمَا وهذا القول وإِياه وذلك لأنَّ إِيَا اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ بمنزلة أَنَا وَأَنْتَ وَهَؤُلَاءِ في أنها مضمراتٌ منفصلةٌ فكما أنَّ أَنا ونحن وَأَنْتَ تخالف لفظ المرفوع المتصل نحو التاء في قُمْتُ والنون والألف في قُمْنَا وفي أَلْفَاظٍ أُخَرُ غير أَلْفَاظِ المضمر المتصل وليس شيء ١٥ منها معبوداً بل هو قائمٌ بنفسه فكذلك إِيَا اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ ليس معبوداً به غيره وكما أنَّ التاء في أَنْتَ وإن كان لفظها لفظ التاء في قُمْتُ ليست إِيَا معبوداً بما قبلها وإنما الاسم ما قبلها وفي حرف معنَى وأَقْفَ لفظ الاسم كذلك ما قبل الكاف في إِيَاكَ هو الاسم وفي حرف خطاب ٢، وأما تشبيههم إِيَا بكِلَا فليس بصحيح والفرق بينهما ظاهرٌ وذلك أنَّ كِلَا اسمٌ ظاهرٌ مفردٌ متصرفٌ يدل على الاثنين كما أنَّ كُلًّا اسمٌ مفردٌ ظاهرٌ يدل على الجمع وكِلَا ليس بوصلة إلى المضمر لأنه قد أُطردت إضافته إلى الظاهر أطرادها إلى المضمر نحو قوله تعالى كِلْمَا الْجَنَّتَيْنِ أَنْتَ أَكْلَاهُمَا ونحو قول الشاعر * كِلَا يَوْمَي طَوْلَةٍ وَصَلُ أَرَوَى * ولو كانت كلا وصلة إلى الضمير لم تُصَف إلى غيره ٣، وقال سيبويه إِيَا اسمٌ لا ظاهر ولا مضمرٌ بل هو مبهمٌ كُنِيَ به عن المنصوب وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود وليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها من الأعراب ويعزى هذا القول إلى أبي الحسن الأخفش إلا أنه أشكل عليه امرٌ إِيَا فقال في مبهمته بين الظاهر والمضمر وقد قامت الدلالة على أنه اسمٌ مضمرٌ بما فيه

مَقْنَعٌ وَشَبَّهَهَا بِالتَّنْوِينِ وَتَاهُ التَّأْنِيثُ وَيَأْتِي النِّسْبَةُ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ حُرُوفًا دَالَّةً عَلَى أَحْوَالٍ فِي الْأَسْمِ
كَمَا دَلَّتْ لِحُرُوفِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ إِيَّاءٍ عَلَى أَعْدَادِ الْمَصْمُومِينَ وَلِلْخُصُورِ وَالْعَبِيدِ وَالْمَتَكَلِّمِ فِيهِ مِثْلُهَا مِنْ هَذِهِ
الْجِهَةِ وَخُلُوهَا مِنْ مَعْنَى الْأَسْمِيَّةِ فَاعْرِفْهُ

فصل ١٩٣

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَلَإِنَّ الْمُتَّصِلَ أَخْصَرُ لَمْ يُسَوِّغُوا تَرْكَهُ إِلَى الْمُنْفَصِلِ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرِ الْوَصْلِ فَلَا تَقُولُ
ضَرَبَ أُنْتُ وَلَا هُوَ وَلَا ضَرَبْتُ إِيَّاكَ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِ حُمَيْدٍ الْأَرَقِطِ * إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَّاكَ *
وَقَوْلٍ بَعْضِ اللَّصُوصِ

* كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إ * تَمَّا نَفَعُنْ إِيَّانَا *

١. وَتَقُولُ هُوَ ضَرَبَ وَالْكَرِيمُ أَنْتَ وَإِنَّ الذَّاهِبِينَ نَحْنُ وَ * مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا * وَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ
وَإِيَّاكَ أَكْرَمْتُ إِلَّا مَا أَنْشَدَهُ ثَعْلَبٌ

* وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتِنَا * إِلَّا بِجَارِنَا إِلَّاكِ دَبَّارُ *

قَالَ الشَّارِحُ قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ أَنَّ الضَّمِيرَ ضَمِيرَانِ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ فَمَا كَانَ مُتَّصِلًا كَانَ أَقْلَ حُرُوفًا مِنْ
الْمُنْفَصِلِ مِنْهُ مَا كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَالْتَاءِ فِي قُنْتُ وَالْكَافِ فِي ضَرَبَكَ طَلَبًا لِلِإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ حَتَّى
١٥ أَنَّهُمْ جَعَلُوا بَعْضَ الْمُتَّصِلَةِ فِي النِّيَّةِ كَالضَّمِيرِ فِي أَفْعَلُ وَبَفَعَلُ وَتَفَعَّلُ وَفِي زَيْدٌ قَامَ وَجَازَ أَنْ يَكُونَ عَلَى
حَرْفٍ وَاحِدٍ لَا تَتَّصِلُ بِهِ قَبْلَهُ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَأَمَّا الْمُنْفَصِلُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى حَرْفَيْنِ أَوْ
أَكْثَرٍ لِأَنَّهُ مُنْفَرِّدٌ عَنْ غَيْرِهِ بِمَنْوَلَةِ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ وَلَا يُمْكِنُ إِفْرَادُ كَلِمَةٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّ
الْمُتَّصِلَ أَقْلَ حُرُوفًا مِنَ الْمُنْفَصِلِ وَأَوْجَزُ كَانَ النُّطْقُ بِالْمُتَّصِلِ أَخَفَّ فَلِذَلِكَ لَا يَسْتَعْمِلُونَ الْمُنْفَصِلَ فِي
الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ فِيهَا الْمُتَّصِلُ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْدِلُونَ إِلَى الْأَثْقَلِ عَنِ الْأَخْفِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ إِلَّا
٢. لِمُضْرَرَّةٍ فَلِذَلِكَ لَا تَقُولُ ضَرَبَ أَنْتَ وَلَا هُوَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ هُنَا الْمُتَّصِلُ فَتَقُولُ ضَرَبْتُ وَضَرَبَ فَتَكُونُ
التَّاءُ الْفَاعِلَةَ وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْتَ وَكَذَلِكَ يَكُونُ الْفَاعِلُ مُسْتَتِرًا فِي ضَرَبَ وَلَا حَاجَةَ إِلَى هُوَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ
أَوْجَزُ وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ ضَرَبَ زَيْدٌ إِيَّاكَ وَإِنْ كَانَ فَصْلٌ بَيْنَهُمَا الْفَاعِلُ الظَّاهِرُ لِأَنَّ الْفَصْلَ لَيْسَ بِلَازِمٍ إِذَا
لَيْسَ تَقَدَّمَ الْفَاعِلُ عَلَى الْمَفْعُولِ حَتَّمًا لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ ضَرَبَكَ زَيْدٌ فَتُقَدِّمَ الْمَفْعُولَ مِنْ غَيْرِ قُبْحٍ
وَأَمَّا قَوْلُ حُمَيْدٍ الْأَرَقِطِ * إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَّاكَ * فَإِنَّهُ وَضَعَ إِيَّاكَ مَوْضِعَ الْكَافِ مُضْرَرَّةً وَالْقِيَّاسُ

بلغتكم وكان أبو اسحق الزجاج يقول تقديره حتى بلغتكم أيكم وهذا التقدير لا يُخرج عن الضرورة
سواء أراد به التأكيد أو البدل لأن حذف المؤكد أو المبدل منه ضرورة والمراد سارت هذه الناقصة
حتى بلغتكم، ومثله قول بعض اللصوص

* كَأَنَّا يَوْمَ قُرَىٰ ! * تَمَّا نَقْتُلُ إِيَّانَا *

ه البيت لدى الأصبع العدواني وقبله

* لَقِينَا مِنْهُمْ جَمْعًا * فَأَوْفَى الْجَمْعَ مَا كَأَنَّا *

وبعده

* قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ * فَتَى أَبْيَصَ حَسَانًا *

الشاهد فيه وضع إيانا موضع الضمير المتصل ألا أنه أسهل مما قبله وذلك لأنه لا يمكنه أن يأتي
١. بالمتصل فيقول نَقْتُلُنَا لأنه يتعدى فعله إلى ضميره المتصل فكان حقه أن يقول نقتل أنفسنا لأن
المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال وبقعان بمعنى نحو قولك ما أكرمت إلا نفسك وما أكرمت إلا
إياك فلما كان المتصل لا يمكن وقوعه ههنا لما ذكرناه وكان النفس والمنفصل مترادفين استعمل
أحدهما موضع الآخر، وقُرَى بضم الأول موضع والمعنى أَن قَتَلْنَا إِيَّاهُمْ بمنزلة قتلنا أنفسنا لأننا عشيرة
واحدة، قال وتقول هو ضَرَبَ والكريمُ أَنْتَ الخ يشير إلى أن المضمير إذا وقع في هذه المواقع لا
١٥ يكون إلا منفصلا ولا حظ للمتصل فيها، وجملته الأمر أن المصمرات المنفصلة تكون مرفوعة الموضع
ومنصوبة الموضع والمراد بالمنفصل الذي لا يلي العامل ولا يتصل به بأن يكون مَعْرَى من عامل لفظي
أو مقدما على عامله اللطفي أو مفصولا بينه وبين عامله، فأما المرفوع فخمسة مواضع المبتدأ وخبره
وخبر أن وأخواتها وبعد حروف الاستثناء وحروف العطف فقولنا هو ضَرَبَ فهو مبتدأ وضرب جملة
في موضع الخبر وقولنا الكريم أَنْتَ الكريم مبتدأ وَأَنْتَ الخبر والمبتدأ وخبره العامل فيهما الابتداء
٢. وهو عامل معنوي فلا يمكن وصل معوله به فلذلك وجب أن يكون ضميرها منفصلا ومثل ذلك كيف
أَنْتَ وَأَيُّنَ هُوَ فكيف وَأَيُّنَ خبران مقدمان وَأَنْتَ هُوَ مبتدآن فلذلك وجب أن يكون ضميرها
منفصلا أيضا، وقوله إِنْ الذاهبين أَحْسَنَ فَحَسُنَ خبر إِنْ ولا يكون ضميره إلا منفصلا لأنه لا يصح
اتصاله بالعامل فيه لأن مرفوع إِنْ وأخواتها لا يتقدم على منصوبها، وقوله * مَا قَطَرَ الْفَارَسَ إِلَّا أَنَا *
لما وقعت الكناية بعد حرف الاستثناء لم تكن إلا منفصلة، وقوله جاء عبد الله وَأَنْتَ أَنْتَ عطف

على عبد الله فأنفصل لأنه وقع بعد حرف العطف فلم يلتصق بالعامل فيه ، وأما المنصوب المنفصل فيقع في خمسة مواضع أيضا إذا تقدم على عامله نحو أيّاك أكرمت لأنه لا يمكن اتصّاله بالعامل مع تقدّمه أو كان مفعولا ثانيا أو ثالثا نحو علمته أيّاه وأعلمت زيدا عمرا أيّاه أو كان إغراء مخاطب نحو أيّاك والطريق وقد تقدّم شرح ذلك ، وربما اضطرّ الشاعر فوضع المتصل موضع المنفصل نحو ما أنشده أحمد بن يحيى * فا نبالى إذا ما كنت جارتنا الخ * فأنى بالكاف موضع أيّاك وهو ههنا أسهل من قوله * اليك حتى بلغت أيّاكا * لأن فيه عدولا إلى الأخف الأوجز وإلا في معنى العامل أن كانت مقويّة له كيف وقد ذهب بعضهم إلى أنها هي العاملة. وأما أنى بالصير المنصوب بعد إلا هنا لأنه استثناء مقدّم والمراد أن لا يجاورنا ديار إلا أنت أى أنت المطلوبة فإذا خلصت فلا التفتات إلى غيرك .

١.

فصل ١٩٤

قال صاحب الكتاب فإذا التقي ضميران في نحو قولهم الدرهم أعطيتك والدرهم أعطيتكموه والدرهم زيد مُعْطِيك وعجبت من ضربك جاز أن يتصلا كما نرى وأن ينفصل الثاني كقولك أعطيتك أيّاه وكذلك البواقي وينبغي إذا اتصلا أن تقدّم منهما ما للمتكلّم على غيره وما للمخاطب على الغائب فنقول أعطانيك وأعطانيه زيد والدرهم أعطاك زيد وقال الله تعالى أَنْزَلْكُمْوهَا .

قال الشارح المضمران إذا اتصلا بعامل فلا يخلو اتصّالهما إما أن يكون بفعل وإما باسم فيه معنى الفعل فإن اتصلا بفعل فإن كان أحد المضمرّين فاعلا والآخر مفعولا لزم تقديم الفاعل على كلّ حال من غير اعتبار الأقرب وذلك نحو ضربتك وضربتة وضربتني وضربتة وضربتني وضربتك وضربتة وأما لزم ٢. تقديم الفاعل مع الفعل على غيره من المضمرات لأنه كجزء منه أن كان يُغيّر بناءه حتى يختلط به كانه من صيغته كقولك ذهبت وذهبتنا وذهبتم وذهبتن فتسكن آخر الفعل وقد كان مفتوحا قبل اتصّاله به وربما اختلط به الضمير حتى يصير مقدّرا في الفعل بغير علامة ظاهرة كقولك زيد قام وأنت تقوم وأنا أقوم وحسن نقوم ولا يوجد ضمير مرفوع متصل بغير فعل ولذلك استحكمت علامة الإضمار في الفعل ، فإن كان المتصل به الضميران مصدرا نحو عجبت من ضربني أيّاك ومن ضربيك فلك في

الثاني وجهان أن تأتى بالمتصل نحو عجبك من ضربك وأن تأتى بالمنفصل نحو عجبك من ضربك أيك
والثاني هو الأجود المختار وأما كان المنفصل هنا هو المختار بخلاف الفعل لوجهين أحدهما أن ضرباً اسم
ولا يستحكم فيه علامات الاضمار استحكامها في الأفعال أن كانت علامة ضمير المرفوع لا تتصل به ولا
بما اتصل به وأما يتصل به علامة ضمير المجرور والذي يُشارِك في ذلك الأسماء التي ليس فيها معنى
ه فعل نحو غلامى وغلامك وعلامة ولا يتصل بالصير المضاف إليه الغلام ضمير آخر متصل فكان المصدر
الذى هو نظيره كذلك، والوجه الثاني أن الصير المضاف إليه المصدر مجرور حال محل التنوين
ونحن لو توأنا المصدر لما وليه ضمير متصل وأما يليه المنفصل نحو قولك عجبك من ضربك أيك ومن
ضربك أيه ومن ضربك أيى ولذلك كان الأجود المختار أن تأتى بالمنفصل مع المصدر ويجوز أن تأتى
بالم متصل معه جوازاً حسناً وليس بالمختار وأما جاز اتصال الصيرين به من نحو عجبك من ضربك
١. وإن كان القياس يقتضى انفصال الثاني من حيث كان اسماً كغيره من الأسماء غير المشتقة نحو غلامك
وصاحبك لشبهه بالفعل من حيث كان الفعل مأخوذاً منه ويعمل عمله فشبه ما اتصل بالمصدر بما اتصل
بالفعل فقولك عجبك من ضربك أيك هو الوجه والقياس وقولك عجبك من ضربك جائز حسن على
التشبيه بالفعل نحو ضربتك فالياء في ضربك بمنزلة الناء في ضربتك وإذا اتصل الصيران بالمصدر
فالاول هو الفاعل والثاني هو المفعول على الترتيب الذى ذكره من تقديم المتكلم ثم المخاطب ثم
١٥ الغائب من نحو عجبك من ضربك وضربيه ومن ضربك على الترتيب الذى رتبته صاحب الكتاب
فإن كان الفاعل المخاطب وأضفت المصدر إليه والمفعول به المتكلم لم يحسن ألا المنفصل نحو عجبك
من ضربك أيى وعجبك من ضربك أيى، فإن كان الصيران مفعولين لزم اتصال ضمير المفعول الاول
بالمفعول لانه يليه ولا فرق في ذلك بين أن يكون قد اتصل بالفعل ضمير فاعل وأن لا يكون اتصل به
لأن ضمير الفاعل يصير كحرف من حروف الفعل فيتصل به ضمير المفعول بالفعل مع ضمير الفاعل كما
٢. يتصل به خالياً من الصير فنقول ضربتك وضربتني كما نقول ضربك وضربتني فإذا جئت بعد اتصال
ضمير المفعول الاول بضمير مفعول ثانٍ جاز اتصاله وانعصده نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك إياه فاتصاله
لقوة الفعل وأنه الاصل في اتصال المنصوب ولما كان المتصل أحضر من المنفصل ومعناه كمعنى المنفصل
اختاروه على المنفصل وأما جواز الاتيان بالمنفصل فلان ضمير المفعول الثاني لا يلاقى ذات الفعل أما
يلاقى ضمير المفعول الاول وليس كذلك ضمير المفعول الاول لانه يلاقى ذات الفعل حقيقة في نحو ضربك

او ما هو منزّل منزلة ما هو حرف من حروف الفعل نحو ضربتك ألا ترى أنّه يلاقى الغاعل والغاعل
يتنزّل منزلة الجزء من الفعل - قال الله تع أَنْزَلْنَاهُ مَكُونًا فقدم ضمير المخاطب على الغائب لانه أقرب
الى المتكلم، وقد اشترط صاحب الكتاب أنّه اذا التقى ضميران متصلان بدئ بالاقرب الى المتكلم
من غير تفصيل والصواب ما ذكرته وهذا الترتيب رأى سيبويه وحكايته عن العرب والعلّة في ذلك
ه أنّ الأوّل أن يبدأ الانسان بنفسه لانها أعرف وألمّ عنده وكما كان المختار أن يبدأ بنفسه كان
المختار تقديم المخاطب على الغائب لانه أقرب الى المتكلم، وقد أجاز غيره من الخويين تقديم
الضمير الأبعد على الأقرب قباسا وهو رأى ابنى العباس محمد بن يزيد وكان يسوّى بين الغائب
والمخاطب والمتكلم في التقديم والتأخير ويجمز اعطاهوك واعطاهوني واعطاكى ويستجيده ولم
يوضّح سيبويه مقالتهم وقال هو بنى قاسوه ولم يتكلم به العرب فاعرفه

١٠ قال صاحب الكتاب واذا انفصل الثانى لم تُراع هذا الترتيب فقلت أعطاه إياك واعطاك إياى وقد
جاء فى الغائبين اعطاهاه واعطاهوك ومنه قوله

* وقد جعلت نفسى تطيب لصغمة * لصغمةهاها يفرغ العظم نابها *

وهو قليل والكثير اعطاهاه إياه واعطاه إياها والاختيار فى ضمير خبر كان واخواتها الانفصال كقوله
* لئن كان إياه لقد حال بعدنا * وقوله

* ليس إياى وإيا * كى ولا تحشى رقيباً *

١٥

وعن بعض العرب عليه رجلا لئسى وقال * إذ ذهب القوم الكرام لئسى *

قال الشارح ومضى انفصل الضمير الثانى عن الأوّل لم يلزم فيه هذا الترتيب بل يجوز لك أن تبدأ
بأيهما شئت فتقول أعطاه إياك واعطاه إياى واعطاك إياى فتكون محيراً أيهما شئت قدمت وإنما كان
كذلك من قبل أن الضمير المنفصل يجرى مجرى الظاهر لاستقلاله بنفسه وعدم افتقاره الى غيره
٢٠ فكما أنّ الاسماء الظاهرة لا يُراعى فيها الترتيب بل تُقدم أيهما شئت فكذلك الضمير المنفصل، فاذا
كان الضميران غائبين جاز لك الجمع بينهما متصلين فتقول اعطاهوك واعطاهاه وكنت محيراً فى أيهما
بدأت به وذلك من قبل أنّهما كلاهما غائب وليس فيهما تقديم بعيد على قريب قال سيبويه وهو
عربى جيد وليس بالكثير فى كلامهم بل الأكثر فى كلامهم اعطاه إياها واعطاهاه إياه فتأتى بضمير المفعول
الثانى منفصلاً وإنما قلّ فى كلامهم لانه ليس فيه تقديم الأقرب على الأبعد لتساويهما فى المرتبة

فَأَمَّا قَوْلُ مُغَلِّسِ بْنِ لَقِيطِ الْأَسَدِيِّ * وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي الْخَجْ * فَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ
ضَمِيرَيْنِ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ الْأَوَّلِ مَجْرُورًا بِإِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَيْهِ وَالثَّانِي فِي مَحَلِّ نَصَبٍ بِالْمَصْدَرِ وَالْجَيْدُ الْكَثِيرُ
لِصَّغَمِهِمَا أَيَّاهَا فَبَيَّنَّا بِهِ مَنْفَصِلًا وَاتِّصَالَ الضَّمِيرَيْنِ فِي الْبَيْتِ أَقْبَحُ لِأَنَّهُمَا اتَّصَلَا بِالْمَصْدَرِ وَهُوَ اسْمٌ وَلَمْ
يَسْتَحْكَمْ فِي اتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِهِ اسْتِحْكَامَ الْفِعْلِ يَصِفُ حَالَهُ مَعَ بَنِي أَخِيهِ مُدْرِكٍ وَمُرَّةً وَهُوَ مَنْ
ه أُبَيَاتِ أُولَاهَا

* وَأَبَقْتُ لِي الْأَيَّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكًا * وَمُرَّةً وَالْدُنْيَا كَرِيهَةً عِتَابُهَا *
* قَرِينَيْنِ كَالذِّتْبَيْنِ يَقْتَسِمَانِي * وَشَرَّ صَحَابَاتِ الرِّجَالِ ذُنَابُهَا *

الضَّغَمُ الْعَضُّ وَالضَّمِيرُ الْأَوَّلُ الْمُنْتَهَى يَعُودُ إِلَى قَرِينَيْنِ وَالضَّمِيرُ الثَّانِي يَعُودُ إِلَى النَّفْسِ وَقَوْلُهُ يَقْرَعُ الْعِظَمَ
نَابُهَا يَصِفُ شِدَّةَ الْعَضِّ بِحَيْثُ يَصِلُ نَابُهُ إِلَى الْعِظَمِ فَأَمَّا ضَمِيرُ خَيْرِ كَانٍ وَأَخَوَانِهَا فِيهِ وَجْهَانِ
١. أَحَدُهُمَا الْإِتِّصَالُ نَحْوُ قَوْلِكَ كَانَهُ وَكَأَنِّي قَالَ أَبُو الْأَسَدِ

* فَإِنْ لَمْ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَاتَّه * أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا *

وَالثَّانِي أَنْ يَأْتِيَ مَنْفَصِلًا نَحْوُ كَانَ زَيْدٌ أَيَّاهُ وَكَانَ أَيَّائِي قَالَ الشَّاعِرُ

* لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ * لَا تَرَى فِيهِ عَرِيبًا *

* لَيْسَ إِيسَى وَإِيَّا * كِ وَلَا تَخْشَى رَقِيبًا *

ه٥ وَقَالَ عَمْرِو بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ

* لَيْتُنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا * عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ *

وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ الْجَيْدُ لِأَنَّ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا يَدْخُلْنَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فَكَمَا أَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ مَنْفَصِلٌ مِنَ
الْمُبْتَدَأِ كَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ تَفْصِلَهُ مِمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ فَأَمَّا الْأَسْمُ الْمُخْتَبَرُ عَنْهُ فَإِنَّ ضَمِيرَهُ مُتَّصِلٌ لِأَنَّهُ مَمْرُورَةٌ
فَاعِلٌ هَذِهِ الْأَفْعَالُ وَلَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا فَصَارَ مَعَ الْفِعْلِ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ وَلِذَلِكَ تَتَغَيَّرُ بَنِيَةُ الْفِعْلِ لَهُ وَلَمَّا
٢. كَانَ الْخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جَمْلَةً وَظَرْفًا غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَا يَجُوزُ إِضْمَارُهَا وَلَا تَكُونُ إِلَّا مَنْفَصِلَةً مِنَ
الْفِعْلِ اخْتِيارًا فِي الْخَبَرِ الَّذِي يُمْكِنُ إِضْمَارُهُ إِذَا أُضْمِرَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مِنْهَاجٍ مَا لَا يَصِحُّ إِضْمَارُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ
فِي الْإِنْفِصَالِ مِنَ الْفِعْلِ وَوَجْهٌ نَأْنِ أَتَا لَوْ وَصَلْنَا ضَمِيرَ الْخَبَرِ بِضَمِيرِ الْأَسْمِ نَحْوُ كُنْتُكَ وَكَأَنَّنِي
فَالْفَاعِلُ فِي هَذَا الْبَابِ وَالْمَفْعُولُ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ وَفِعْلُ الْفَاعِلِ لَا يَنْتَعِدِي إِلَى نَفْسِهِ مُتَّصِلًا وَيَنْتَعِدِي إِلَى
نَفْسِهِ مَنْفَصِلًا فَلَا يَجُوزُ ضَرْبُنِي وَلَا ضَرْبَتَكَ وَجُوزَ أَيَّاهُ ضَرْبَتُ وَإِيَّاكَ ضَرْبَتَ فَأَمَّا وَجْهٌ جَوَازٌ كُنْتُكَ

وَكَاثِبِي فَعَلِي التَّشْبِيهِ بِالْفِعْلِ الْحَقِيقِيِّ حِينَ جُعِلَ الْاسْمُ وَالْخَبَرُ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي فَهُوَ حِكَايَةٌ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ قَالَ ذَلِكَ لِرَجُلٍ ذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ يَرِيدُهُ بِسُوءِ فَوْصِلِ الضَّمِيرِ بَنُونَ الْوَقَايَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْأَفْعَالِ الْحَقِيقِيَّةِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ

* عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيِّسِ * إِنْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي *

هـ فَوْصِلُهُ بِغَيْرِ نَوْنٍ تَشْبِيهِيًّا لَهَا بِالْحَرْفِ لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهَا وَعَدَمِ تَصَرُّفِهَا ،

فصل ١٩٥

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ يَكُونُ لَازِمًا وَغَيْرَ لَازِمٍ فَالْأَلَزَمُ فِي أَرْبَعَةِ أَفْعَالٍ إِفْعَلْ وَتَفْعَلْ ١. ١. لِلْمُخَاطَبِ وَأَفْعَلْ وَتَفْعَلْ وَغَيْرُ الْإِلَازِمِ فِي فِعْلِ الْوَاحِدِ الْغَائِبِ وَفِي الصِّفَاتِ وَمَعْنَى الْإِلَازِمِ فِيهِ أَنَّ إِسْنَادَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَيْهِ خَاصَّةٌ لَا تُسْنَدُ الْبَيِّنَةُ إِلَى مَظْهَرٍ وَلَا إِلَى مُصْمَرٍ بَارِزٍ وَنَحْوُ فَعَلْ وَيَفْعَلْ يُسْنَدُ إِلَيْهِمَا وَالْبَيِّنَةُ فِي قَوْلِكَ عَمَرُو قَامَ وَقَامَ غَلَامُهُ وَمَا قَامَ إِلَّا هُوَ وَمِنْ غَيْرِ الْإِلَازِمِ مَا يَسْتَكِينُ فِي الصِّفَةِ نَحْوُ قَوْلِكَ زَيْدٌ صَارِبٌ لِأَنَّكَ تُسْنَدُهُ إِلَى الْمَظْهَرِ أَيْضًا فِي قَوْلِكَ زَيْدٌ صَارِبٌ غَلَامُهُ وَإِلَى الْمُصْمَرِ الْبَارِزِ فِي قَوْلِكَ هِنْدٌ زَيْدٌ صَارِبَتُهُ هـ وَالْهِنْدَانِ الْزَيْدَانِ صَارِبَتُهُمَا هُمَا وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا أَجْرَبَتْهَا فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ لَهُ ،

١٥ قَالَ الشَّارِحُ لَمَّا كَانَتِ الْمَصْمَرَاتُ أَمَّا جِيءَ بِهَا لِلْإِيجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ قُلْتُ حُرُوفُهَا فَجُعِلَ مَا كَانَ مُتَّصِلًا مِنْهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَالْتِمَاءِ فِي قُتِّ وَالْكَافِ فِي ضَرَبِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَاءً فَإِنَّهُ يُرَدُّ بِحَرْفٍ لِيَنْ لُحْفَاتِهِ وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ لِاتِّصَالِهِ بِمَا قَبْلَهُ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ فَأَمَّا الْمُنْفَصِلُ فَيَكُونُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ لِانْفِصَالِهِ مِمَّا يَبْعَثُ فِيهِ وَاسْتِقْلَالُهُ بِنَفْسِهِ فَهُوَ جَارٍ لِذَلِكَ بِجَرَى الظَّاهِرِ ، وَجُ

بَعْضُ الْمَصْمَرَاتِ مُسْتَتِرًا فِي الْفِعْلِ مَنَوِيًّا فِيهِ غُلُوفًا فِي الْإِيجَازِ وَذَلِكَ عِنْدَ ظَهْرِ الْمَعْنَى وَأَمَّا س

٢. وَذَلِكَ فِي أَفْعَالٍ تَخْصُوصَةٍ فَمِنْ ذَلِكَ الْفِعْلُ الْمَاضِي إِذَا أُسْنَدَ إِلَى وَاحِدٍ غَائِبٍ نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو ضَرَبَ لَا يَظْهَرُ لَهُ عِلَامَةٌ فِي اللَّفْظِ فَإِنْ قُتِيَ وَجُمِعَ ظَهَرَتْ عِلَامَتُهُ نَحْوُ الزَّيْدَانِ قَامَا وَالزَّيْدُونَ قَامُوا ، فَإِنْ قِيلَ وَلَمْ يَكُنْ لَا يَظْهَرُ لَهُ عِلَامَةٌ مَعَ الْوَاحِدِ وَتَظْهَرُ مَعَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ قِيلَ قَدْ عَلِمَ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لَا يَدُّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ إِنْ لَا يَجْدُثُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مِنْ تَلَفَاءِ نَفْسِهِ فَقَدْ عَلِمَ فَاعِلٌ لَا مُحَالَةَ فَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ لَا يَخْلُو مِنْ فَاعِلٍ لَمْ يُجْتَنَبْ لَهُ إِلَى عِلَامَةٍ ، فَإِنْ قِيلَ وَلَمْ يَكُنْ الْفَاعِلُ الْغَائِبُ إِذَا أُسْنَدَ إِلَى الْمَاضِي لَا يَظْهَرُ لَهُ عِلَامَةٌ

ومع المتكلم والمخاطب يظهر له علامة نحو قُتْ وقُتْتَ قيل مع دلالة الفعل على فاعلٍ وقد تقدّم ظاهرٌ يعود اليه ذلك المضمرُ أغنى عن علامة له وليس كذلك مع المتكلم والمخاطب فإنه لا يتقدّم لهما ذكرٌ فاحتيج إلى علامة لهما لذلك فاعرفه ، ومن ذلك الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول نحو ضاربٍ ومضروبٍ ونحوهما من الصفات فإنها إذا جرت صفةً لواحد كان فيها مضمرٌ من الموصوف لما فيها من معنى الفعلية ألا أنه لا يظهر له علامة في اللفظ لما ذكرناه نحو قولك هذا رجلٌ ضاربٌ ومضروبٌ فإن وصفت بها اثنين أو جماعةً تثبت الصفة أو جمعتها فتقول هذان رجلان ضاربان وغلaman مضروبان وقامت علامة التثنية وللجمع مقام علامة المضمر وإن لم تكن إياها والذي يدل على أن التثنية ههنا قائمة مقام علامة الضمير وإن لم تكن إياها أنه إذا خلت الصفة من المضمر لم تحسن تثنيتهما ولا جمعها وذلك إذا أسندت إلى ظاهرٍ نحو قولك هذا رجلٌ ضاربٌ غلامه لم تثنيه ولم تجمعها نحو قولك هذان رجلان ضاربٌ غلامهما ومضروبٌ أخواتهما ، ومن ذلك الأفعال المضارعة نحو أقوم ونقوم ويقوم وتقوم بستوى فيها ضميرُ المخاطب والمتكلم والغائب في الاستتار وعدم ظهور علامة لأنّ تصريحَ الفعل وما في أوله من حروف المضارعة يدل على المعنى ويُغنى عن ذكر علامة له ، وهذا الضمير المستتر على ضربين لازمٌ وغير لازم والمراد بقولنا لازمٌ أن لا يُسند الفعل إلى غيره من الأسماء الظاهرة والمضمرة ذوات العلامة وذلك نحو أقوم إذا أخبرت عن نفسك وحدها وتقوم إذا أخبرت عن نفسك وعن غيرك فإنه لا يكون الفاعل فيهما ألا مستنكنا مستترا وإنما لم يُسند إلى ظاهرٍ لأنّ الظاهر موضع الغيبة والمتكلم حاضرٌ فاستحال الجمع بينهما ولم يظهر فيه علامة تثنية ولا جمع لامتناع حقيقة التثنية والجمع منه أن المتكلم لا يُشاركه متكلم آخر في خطابٍ واحد فيكون اللفظ لهما لكنه قد ينكلم عن نفسه وعن غيره فجعل اللفظ الذي يتكلم به عنه وعن غيره مخالف اللفظ الذي له وحده واستوى أن يكون غيره المضموم اليه واحداً واثنين وجماعةً وقد تقدّم نحو ذلك ، فاما قول صاحب الكتاب ٢٠ فاللزم في أربعة أفعالٍ لأمرٍ فالفاعل فيه مسنكن لا يمكن إبرازه وتفعّل للمخاطب وأفعّل للمتكلم وحده وتفعّل للمتكلم إذا كان معه غيره ومعنى اللزوم أن إسناد هذه الأفعال اليه خاصة لا تُسند إلى مظهر ولا إلى مضمر بارز والمراد بالبارز أن يكون له علامة لفظية وذلك أن إفعّل في الأمر للواحد لا يظهر ضميره ويظهر في التثنية والجمع نحو إفعّلوا وأفعّلوا وكذلك تفعّل إذا خاطبت واحداً لا يظهر له صورةً وتظهر العلامة في التثنية والجمع نحو تفعّلان وتفعّلون فاما أفعّل إذا أخبر عن نفسه وتفعّل إذا

أخبر عن نفسه وعن غيره فلا يظهر له صورة فاعل البتة استغناء عن ذلك بالعلامة اللاحقة للفعل نحو الهمزة في أَفْعَل والنون في نَفَعَل، وما عدا ما ذكر من الأفعال لا يلزم استتار الضمير فيه فأعرفه

فصل ١٩١

قال صاحب الكتاب ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كَفَعَلَ من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت وليفيد ضرباً من التوكيد ويسميه البصريون فصيلاً والكوفيون عباداً وذلك في قولك زيد هو المنطلق وزيد هو أفضل من عمرو وقال الله تعالى إن كان هذا هو الحق قال كنت أنت الرقيب عليهم وقال ولا تحسبن الذين يحلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم وقال إن ترن أنا أقل منك مالا ويدخل عليه لام الابتداء تقول إن كان زيد فهو الظريف وإن كنا نحن الصالحين وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنياً عليه عن روية أنه كان يقول أظن زيدا هو خير منك ويفرون وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وأنا أقل

قال الشارح اعلم أن الضمير الذي يقع فصلاً له ثلث شرائط أحدها أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ويكون هو الأول في المعنى الثاني أن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف نحو إن وأخواتها وكان وأخواتها وظننت وأخواتها الثالث أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات، ويقال له فصل وعباد فالفصل من عبارات البصريين كانه فصل الاسم الأول عما بعده وأذن بتمامه وأن لم يبق منه بغية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا خبر والعباد من عبارات الكوفيين كانه عباد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله وأن الذي بعده خبر وليس بنعت وقيل أني به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات، وإنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع لأن فيه ضرباً من التأكيد والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو قمت أنا وأسكن أنت وزوجك الجنة ولذلك من المعنى وجب أن يكون المضمر هو الأول في المعنى لأن التأكيد هو المؤكد في المعنى ولهذا المعنى يسميه سيبويه وصفاً كما يسمى التأكيد المحص ولو قلت على هذا

كَانَ زَيْدٌ أَنْتَ خَيْرًا مِنْهُ أَوْ ظَنَنْتُ زَيْدًا أَنْتَ خَيْرًا مِنْهُ لَمْ يَجْزِ لَأَنَّ الْفَصْلَ هَهُنَا لَيْسَ الْأَوَّلُ فَلَا يَكُونُ فِيهِ تَأْكِيدٌ لَهُ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ

* وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ * يَرَانِي لَوْ أَصَبْتُ هُوَ الْمَصَابَا *

فَإِنَّكَ لَوْ حَمَلْتَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ هُوَ فَصْلًا لَأَنَّ هُوَ صَمِيرٌ غَائِبٌ وَفِي صَمِيرٍ مُتَكَلِّمٌ فَلَا يَصَحُّ
 ٥ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لَهُ فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى حَذْفٍ مُضَافٍ كَأَنَّهُ قَالَ يَرَى مُصَابِي هُوَ الْمَصَابَا جَازَ لَأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ ، وَأَمَّا اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ أَوْ مَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا مِمَّا يَقْتَضِي الْخَبَرَ وَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنْ الْغَرَضَ بِهِ إِزَالَةُ اللَّبْسِ بَيْنَ النِّعَةِ وَالْخَبَرِ إِذْ لِلْخَبَرِ نِعَةٌ فِي الْمَعْنَى وَذَلِكَ نَحْوُ فَوَلَّكَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ لَأَنَّ الَّذِي بَعْدَهُ مَعْرُوفَةٌ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ نِعْتًا لِمَا قَبْلَهُ فَلَمَّا جِثَّتْ بِهِوَ فَاصِلَةٌ بَيَّنَّ أَنَّكَ أَرَدْتَ لِلْخَبَرِ وَأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ بِهِ لِفَصْلِكَ بَيْنَهُمَا إِذْ الْفَصْلُ بَيْنَ النِّعَةِ وَالْمَنْعُوتِ قَبِيحٌ ، فَإِنْ قِيلَ إِذَا كَانَ الْغَرَضُ
 ١٠ بِالْفَصْلِ أَمَّا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ النِّعَةِ وَالْخَبَرِ فَمَا بَالُهُ جَاءَ فِيهَا لَا لَبْسَ فِيهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى وَكُنَّا أَحْسَنَ الْوَارِثِينَ وَإِنْ تَرَى أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا وَلَا لَبْسَ فِي ذَلِكَ لَأَنَّ الْمَضْمَرَاتِ لَا تُوصَفُ بِالْجَوَابِ أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ أَنْ لَا يَقَعَ الْفَصْلُ إِلَّا بَعْدَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ مِمَّا يُوصَفُ فَلَمَّا ثَبَتَ هَذَا لِلْحَكْمِ لِلظَّاهِرِ أُجْرِيَ الْمَضْمَرُ مُجْرَاهُ وَإِنْ كَانَتِ الْمَضْمَرَاتُ لَا تُنْعَتُ إِذَا كَانَ أَصْلُهُ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي يَعِدُ وَتَعِدُ وَنَعِدُ أَصْلُ الْحَذْفِ فِي يَعِدُ لَوْ قَوِيَ الْوَلَوُ بَيْنَ بَاءٍ وَكُسْرَةٍ وَبَاقِي أَخَوَاتِهِ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهِ كَذَلِكَ هَهُنَا فَلِذَلِكَ تَقُولُ كَانَ
 ١٥ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ وَكُنْتُ أَنَا الْقَائِمُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَلَمَّا تَوَقَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتِ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَتَقُولُ ظَنَنْتُ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ وَحَسِبْتُ زَيْدًا هُوَ الْجَالِسُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَقَالَ أَنْ تَرَى أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا مِنْ رُؤْيَا الْقَلْبِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى كُنْتُ أَنْتِ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَكُنَّا أَحْسَنَ الْوَارِثِينَ وَإِنْ تَرَى أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَضْمَرُ فِيهِ فَصْلًا وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لِأَنَّهُ بَعْدَ مَضْمَرٍ وَالْمَضْمَرُ يُؤَكِّدُ بِالْمَضْمَرِ الْمَرْفُوعِ إِذَا كَانَ سَوَاءً كَانَ الْأَوَّلُ مَرْفُوعَ
 ٢٠ الْمَوْضِعِ أَوْ مَنْصُوبَهُ أَوْ مَجْرُورَهُ ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْفَصْلَ لَا يَظْهَرُ لَهُ حَكْمٌ فِي بَابٍ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا وَبَابِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَأَنَّ أَخْبَارَهَا مَرْفُوعَةٌ فَإِذَا قُلْتَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ وَإِنْ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الْمَضْمَرَ فَصْلٌ أَوْ مَبْتَدَأٌ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ وَالنِّيَّةِ وَلَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الْفِعْلِ وَيَظْهَرُ مَعَ الْفِعْلِ لَأَنَّ أَخْبَارَهُ مَنْصُوبَةٌ نَحْوُ قَوْلِكَ كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا هُوَ الْعَاقِلُ فَعُلِمَ أَنَّ هُوَ فَصْلٌ بِنَصْبِ مَا بَعْدَهُ ، وَأَمَّا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ مَعْرُوفَةٍ لَأَنَّ فِيهِ ضَرْبًا مِنَ التَّأْكِيدِ وَلَفْظُهُ لَفْظُ الْمَعْرِفَةِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الْجَارِي

عليه معرفة كما أن التأكيد كذلك ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضا لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتا لما قبله ونعت المعرفة معرفة فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين ، وقولنا أو ما قارب المعرفة إشارة إلى باب أفعل من كذا لأنه يقع بعد الفصل وإن لم يكن معرفة وذلك لأنه مشابه للمعرفة من أجل أنه غير مضاف ويمتنع دخول الالف واللام عليه لأن الالف واللام تعاقب من ه فلا يجامعها فجرى مجرى العلم نحو زيد وعمر في امتناعه من الالف واللام وليس بمضاف مع أن من تخصصه لأنها من صلته فطال الاسم بها فصارت كالصلة للموصول وذلك نحو قولك كان زيد هو خيرا منك وحسبتي أنا خيرا منك قال الله تع ولا تحسبن الذين يدخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم يقرأ تحسبن في الآية بالتاء والياء فمن قرأ بالتاء فتقديره لا تحسبن بخل الذين يدخلون بما آتاهم الله ثم حذف المضاف ومن قرأ بالياء فالذين في موضع الفاعل والمفعول الأول محذوف والتقدير البخل هو ١. خيرا لهم وحسن اضماره لما في يدخلون من الدلالة عليه وصار كقولهم من كذب كان شرا له أي كان الكذب شرا له ، ولو قلت على هذا ما ظننت أحدا هو خيرا منك لم يجز لأنه لم يأت بعد معرفة وكذلك لو قلت ما ظننت زيدا هو قائما لم يجز لأن الذي بعده ليس معرفة ولا مقاربا للمعرفة ، ويجوز رفع ما بعد هذه المضمرات سواء كان قبلها معرفة أو بعدها أو لم تكن وذلك نحو قولك ما ظننت أحدا هو خير منك فأحدا مفعول أول وقولك هو خير منك مبتدأ وخبر في موضع المفعول ١٥ الثاني وكذلك لو قلت ما ظننت زيدا هو قائم كل ذلك جائز وكذلك تقول زيد هو القائم وإن زيدا هو العامر وظننت محمدا هو الشاخص وكنت أنا الراكب وهو استعمال ناس كثير من العرب حكاه سيبويه وعن ربيعة أنه كان يقول أظن زيدا هو خير منك بالرفع وحكى عيسى بن عمر أن ناسا كثيرا من العرب يقولون وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وقال قيس بن ذريح

* تَبَكَّى عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا * وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِأَمْلًا أَنْتَ أَقْدَرُ *

٢. جاء مرفوعا لأن القافية مرفوعة والذي يفارق به المبتدأ الفصل ههنا أن الضمير إذا كان مبتدأ فإنه يغير إعراب ما بعده فيرفعه البتة بأنه خبر المبتدأ وإذا كان فضلا لا يغير الإعراب عما كان عليه بسل يبقى على حاله كما لو لم يكن موجودا فتقول في المبتدأ كان زيد هو القائم ترفع القائم بعد أن كان منصوبا وتكون الجملة في موضع الخبر وكذلك تقول ظننت زيدا هو القائم ترفعه أيضا وتكون الجملة في موضع المفعول الثاني لظننت فاما إذا كان الفصل بين المبتدأ وخبره أو بين اسم إن وخبرها فإنه لا

يظهر الفرق بينهما من جهة اللفظ لأن ما بعد المضمر فيه مرفوع في كلا الحالتين لأن خبر المبتدأ مرفوع وخبر إن مرفوع وأما يقع الفصل بينهما من جهة الحكم والتقدير فإذا جعلته مبتدأ كان اسما فله موضع من الاعراب وهو الرفع بأنه مبتدأ والمبتدأ يكون مرفوعا ويدل على ذلك أنك لو أوقعت موقعه اسما ظاهرا لكان مرفوعا نحو قولك كان زيد غلامه القائم وإذا جعلته فصلا فقد سلبته معنى الاسمية وابتززه آياه وأصرتة الى حيز الحروف وألغيتة كما تلغى الحروف نحو الغاء ما في قوله فبما رحمة من الله فلا يكون له موضع من الاعراب لا رفع ولا نصب ولا خفض وليس ذلك بأبعد من إعمال ما حمل لبس لشبهها بها والقياس أن لا تعمل ونظير ذلك من الاسماء التي لا موضع لها من الاعراب الكاف في ذلك وأولئك وروئك والنجاءك ونحو ذلك ، وربما ألنيس الفصل بالتأكيد والبدل في مواضع والذي يفصل بينهما أما الفرق بين الفصل والتأكيد فإنه إذا كان التأكيد ضميرا فلا يؤكد ١. به إلا مضمر نحو قت أنت وأنتك أنت ومررت بك أنت والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر فإذا قلت كان زيد هو القائم لم تكن هوهنا ألا فصلا لوقوعه بعد ظاهر ولو قلت كنت أنت القائم جاز أن يكون فصلا ههنا وتأكيدا ومن الفصل بينهما أنك إذا جعلت الضمير تأكيدا فهو يقي على اسميته وحكم على موضعه بإعراب ما قبله وليس كذلك إذا كان فصلا على ما بيننا ، وأما الفصل بينه وبين البدل فإن البدل تابع للمبدل منه في اعرابه كالتأكيد ألا أن الفرق بينهما أنك إذا أبدلت من منصوب أنت بضمير المنصوب فتقول ظننتك آياك خيرا من زيد وحسبته آياه خيرا من عمرو وإذا أكدت أو فصلت لا يكون ألا بضمير المرفوع ، ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أن لام التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل فتقول في الفصل إن كان زيد لهو انعاقذ وإن كنت لائح الصالحين ولا يجوز ذلك في التأكيد والبدل لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الأول في البيان ، وقد ذهب قوم الى أن هو ونحوها من المضمرات لا تكون فصلا وأما هي في هذه المواضع وصف وتأكيدي وهي باقية على اسميتها وقد يبتد فساد ذلك بوقوعه بعد الظاهر والمضمر ولا يؤكد به الظاهر وبدخول لام التأكيد عليه وعرفه ،

قال صاحب الكتاب ويُقدِّمون قبل الجملة ضميرا يسمى ضمير الشأن والقصة وهو المجهول عند الكوفيين وذلك نحو قولك هو زيد منطلق أي الشأن والحديث زيد منطلق ومنه قوله تعالى قل هو الله أحد ويتصل بارزا في قولك ظننته زيد قائم وحسبته قام اخوك وأنه آمنه الله ذاهبة وأنه من يأتينا ه نأته وفي التنزيل وأنه لما قام عبد الله ومستكننا في قولهم ليس خلق الله مثله وكان زيد ذاهب وكان انت خير منه وقوله تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم ويجيء مؤنثا اذا كان في الكلام مؤنث نحو قوله عز وجل فاقها لا تعى الابصار وقوله أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل وقال * على أنها تعفو الكلام *

قال الشارح اعلم أنهم اذا ارادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية او الفعلية فقد يُقدِّمون قبلها ضميرا ١٠ يكون كناية عن تلك الجملة وتكون الجملة خبرا عن ذلك الضمير وتفسيرا له ويوجدون الضمير لانهم يريدون الأمر والحديث لأن كل جملة شأن وحديث ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم وذلك قولك هو زيد قائم فهو ضمير ثم ينتقدمه ظاهرا أما هو ضمير الشأن والحديث وفسره ما بعده من الخبر وهو زيد قائم ولم تأت في هذه الجملة بعائد الى المبتدأ لانها هوفي المعنى ولذلك كانت مفسرة له ويسميه الكوفيون الضمير المجهول لانه ثم ينتقدمه ما يعود اليه ، فاما قوله تعالى قل هو الله أحد فقد قال جماعة البصريين والكسائي من الكوفيين أن هو ضمير الشأن والحديث أضمر ولم ينتقدمه المذكور وفسره ما بعده من الجملة وقول القراء هو ضمير اسم الله تع وجاز ذلك وإن لم يجز له ذكر لما في النفوس من ذكره وكان بحيز كان قائما زيد وكان قائما الزيدان والزيدون فيكون قائما خبرا لذلك الضمير وما بعده مرتفع به ، والبصريون لا يجيزون ان يكون خبر ذلك الضمير اسما مفردا لأن ذلك الضمير هو ضمير الجملة فينبغي ان يكون الخبر جملة كما تقول كان زيد أخاك فجعل الآخر ١٠ خبرا له ان كان هو آية غير أن الخبر اذا كان مفردا كان مفعلا وظهر الاعراب في لفظه واذا كان جملة كان الاعراب مقدرا في موضعه دون لفظه ، ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو أن وأخواتها وظننت وأخواتها وكان وأخواتها وتعمل فيه هذه العوامل ، فاذا كان منصوبا برزت علامته متصلة نحو قولهم ظننته زيد قائم وحسبته قام اخوك فإهاء ضمير الشأن والحديث وهي في موضع المفعول الأول والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني وهي مفسرة لذلك المضمرة وتقول إنه زيد

ذاهبٌ فالهاء ضميرُ الأمرِ وزيدٌ ذاهبٌ مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ خبرِ الأمرِ، ومثله إِنَّهُ أُمَةٌ اللَّهِ ذاهِبَةٌ
وَأَنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ هَاءٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ضَمِيرُ الْحَدِيثِ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْجُمْلَةِ تَفْسِيرٌ لَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ وَلَا
يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى عَائِدٍ فِي الْجُمْلَةِ لِأَنَّهَا هِيَ الضَّمِيرُ فِي الْمَعْنَى، ومثله قَوْلُهُ تَعَالَى وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ
وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ هَذِهِ الْهَاءِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ لَا يَجُوزُ فِي حَالِ الْاِخْتِيَارِ أَنَّ زَيْدًا ذَاهِبًا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ زَيْدٌ
هـ ذَاهِبٌ وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ قَالَ

* إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَيْتِ بِنْتِ حَسَا * نِ الْأُمَّةِ وَأَعَصِيهِ فِي الْخُطُوبِ *

وَقَالَ

* إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا * يَلْتَفِ فِيهَا جَادِرًا وَطِبَاءَ *

الهاء مرادةٌ والتقديرُ إِنَّهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ هَهُنَا شَرَطٌ وَلَا يَعْمَلُ فِي الشَّرْطِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ
١. فَلِذَلِكَ قُلْنَا أَنَّ الْهَاءَ مَرَادَةٌ وَكَذَلِكَ بَاقِي أَخَوَاتِهَا، وَإِذَا كَانَ مَرْفُوعًا مُتَّصِلًا اسْتَكْنَى فِي الْفِعْلِ وَاسْتَنْتَرِ
فِيهِ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا غَائِبًا اسْتَكْنَى فِي الْفِعْلِ نَحْوِ زَيْدٍ قَامَ فَلِذَلِكَ قَالُوا لَيْسَ خَلَفَ
اللَّهُ مِنْهُ فَعَلَى لَيْسَ ضَمِيرٌ مَنْوِيٌّ مُسْتَكْنَى لِأَنَّ لَيْسَ وَخَلَفَ فَعَلَانِ وَالْفِعْلُ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ فَلَا يَدْ
مِنْ اسْمٍ يَرْتَفِعُ بِهِ فَلِذَلِكَ قِيلَ فِيهِ ضَمِيرٌ، وَتَقُولُ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا وَكَانَ أَنتَ خَيْرٌ مِنْهُ فَعَلَى كَانَ ضَمِيرُ
الْأَمْرِ مُسْتَكْنَى فِيهَا وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ وَهُوَ تَفْسِيرٌ لِذَلِكَ الْمَضْمَرِ وَكَذَلِكَ بَاقِي أَخَوَاتِهَا
١٥. قَالَ الشَّاعِرُ

* إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ * وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ *

أَضْمَرَ فِي كَانَ ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْحَدِيثِ وَأَوْقَعَ الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ تَفْسِيرَةً وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخَرِ

* هِيَ الشِّفَاءُ لِدَاءٍ لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا * وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ *

جَعَلَ فِي لَيْسَ ضَمِيرًا لَمْ يَنْتَقِمْ ظَاهِرٌ ثُمَّ فَسَّرَهُ بِالْجُمْلَةِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ الَّذِي هُوَ خَبْرُهُ، فَمَا قَوْلُهُ
٢. تَعَالَى مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ قَرِيبٍ مِنْهُمْ فَقَدْ قَرَأَ حَمْرَهُ وَحَقَّقَ كَادَ يَزِيغُ بِالْبَاءِ وَفَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنَّوْ
وَفِي رَفْعِ قُلُوبٍ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا مَرْتَفَعَةٌ بِتَزْيِغٍ وَفِي كَادَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ لِأَنَّ كَادَ فَعْلٌ وَتَزْيِغُ فَعْلٌ وَالْفِعْلُ
لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ فَلَمْ يَكُنْ بَدًّا مِنْ مَرْتَفِعٍ بِهِ الثَّانِي أَنَّهَا مَرْتَفَعَةٌ بِكَادَ وَالْخَبَرُ مُقَدَّمٌ وَهُوَ تَزْيِغُ وَالْأَوَّلُ
أَجُودٌ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ الْأَوَّلُ إِلَى الْآخِرِ وَهَذَا لَا يَجْسُنُ، قَالَ وَرَبَّمَا أَتَشَوُّ ذَلِكَ الضَّمِيرُ عَلَى
إِرَادَةِ الْقِصَّةِ وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ إِضْمَارُ الْقِصَّةِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ وَإِضْمَارُهَا مَعَ الْمَذْكَرِ جَائِزٌ فِي الْقِيَاسِ لِأَنَّ

التذكير على اضمار المذتر وهو الامر والحديث فجاءت اضمار القصة والتأنيث لذلك ، وأما قوله تعالى
 أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بنى اسرائيل فإن ابن عامر وحده قرأ بالتاء ورفع آية وقرأ سائر
 السبعة بالتاء ونصب آية فالنصب على خبر كان وأن يعلمه الاسم ومن قرأ بالتاء ورفع فعلى اضمار
 القصة والتقدير أولم تكن القصة أن يعلمه علماء بنى اسرائيل آية كآية قلت علم بنى اسرائيل آية
 ٥ لما تقول لم تكن هند منطلقاً وأنت تريد لم تكن القصة وأن يعلمه مبتدأ وآية الخبر وقد تقدم
 عليه نقولهم تميمي أنا ومشنوك من يشنأك ولا يحسن ان يكون آية اسم تكن لأنها نكرة وأن يعلمه
 معرفة فاذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم هو المعرفة والخبر النكرة فلذلك عدل المحققون عن هذا الطاهر
 الى اضمار القصة ، وقد ذهب بعضهم الى ان آية اسم تكن وتأنيث الفعل لذلك وأن يعلمه الخبر قل
 لأن الاسم والخبر نية واحد مع أنه قد خصت بقوله لهم وهذا ضعيف لا يكون مثله الا في الشعر
 ١٠ وموضع الضرورة وبقي الوجه الأول قراءة الجماعة ، فأما قول الشاعر

* على أنها تعفو الكلوم وإنما * نوكل بالآدنى وإن جلت ما يحمى *

البيت من الحماسة لأبي خراش الهذلي وهو من قطعة أولها

* حيدت الإي بعد عروة إذ تجا * خراش وبعض الشر أهون من بعض *

والشاهد فيه قوله على أنها على تأنيث القصة أي على أن القصة تعفو الكلوم الكلوم جمع كلم وهي
 ١٥ الجراح تعفو أي تدرس من قولهم عفت الرياح المنزل أي درسته والمراد أن الكلوم والمصائب قد تنسى
 وأما نوكل منها بما يقرب حدوثه وإن كان ما مضى منه جليلاً فاعرفه ،

فصل ١٩

٢٠ قال صاحب الكتاب والصمير في قولهم ربه رجلاً نكرة مبهم يرعى به من غير قصد الى مضمرة له فـ
 يُفسر كما يفسر العدن المبهم في فولك عشرون درهما وحواه في الإبهام والتفسير الصمير في
 رجلاً

فالشارح هذا الصمير كالصمير المتعذر في احتياجه الى ما يفسره ألا أن ذلك الصمير يُفسر بحمله
 والصمير في رب يفسر بمفرد وأما دخلت رباً على هذا المصير ورب محتصة بالنكرات من حيث كان

ضميراً لم يتقدمه ذكر فكان مبهماً مجهولاً يحتاج إلى ما يفسره ويبيّنه فأشبهه النكرات فساغ دخولها عليه لذلك وصار كالعدد إذا قلت عشرون أو ثلثون مثلاً فإنه يُفقد مقدارا معلوماً من غير أن يدل على نوع العدود فهو مبهم ولذلك فُسّر بالواحد ليدل على نوع العدود ، ونظير هذا المصمر المضمّر في نَعَمْ وبِئْسَ في أحدٍ ضَرَقَ فاعلها فإنه يكون مضمراً لم يتقدمه ذكر ثم يفسّر بالواحد المنكور نحو ٥ نَعَمْ رجلاً زيداً وبِئْسَ غلاماً عمرو وسند ذكر حكمها في موضعها أن شاء الله تع ،

فصل ١٩٩

قال صاحب الكتاب وإذا كُنِيَ عن الاسم الواقع بعد لَوْلَا وَعَسَى فالشائع الكثير أن يقال لولا أنت ١. ولولا أنا وعسيبت وعسيبت قال الله تعالى لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ وقال قَهْلٌ عَسَيْتُمْ وقد روى الثقات عن العرب لولاك ولولاي وعساك وعسائي قال يزيد بن أم الحَكَم

* وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَاحَتْ كَمَا هَوَى * بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيفِ مُنْهَوَى *

وقال * لولاك هذا العام لم أَجْجُجْ * وقال * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ * وقال

* وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا * تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَايَ *

١٥ قال الشارح قد تقدم القول أن الاسم الواقع بعد لَوْلَا الظاهر يرتفع بالابتداء عند جماعة البصريين فإذا كُنِيَ عنه فينبغي أن لا يختلف إعرابه لأن العامل في الحالين شيء واحد فكما أنه إذا كان ظاهراً يكون مرفوعاً بالابتداء فكذلك إذا كُنِيَ عنه يكون في محل رفع بالابتداء ويكون لفظه من الضمائر المرفوعة المنفصلة هذا هو الفياس وعليه أكثر الاستعمال فعلى ذلك تقول لولا أنت ولولا أنتما ولولا أنتم قال الله تع لولا أنتم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ وقال عامر بن الأَكْوَع وهو جَدُّو برسول الله صلعم

* لَا تَمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا أَهْتَدَبْنَا * وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا *

وأمّا الكسائي فكان يرى ارتفاع الاسم بعد لولا بفعل مضمّر معناه لو لم يكن فعلى هذا فينبغي إذا كُنِيَ عنه أن تقول لولا أنا ولولا أنت لأن الفعل لم يظهر فيتصل به كنايةً فوجب أن يكون الضمير منفصلاً ، وأمّا عَسَى فهو فعلٌ من أفعال المقاربة وهو محمولٌ في العمل على كَانٍ لاقنصائه اسماً وخبراً واسمها مشبّه بالفاعل يرتفع ارتفاعه كما أن كَانٍ كذلك فإذا كُنِيَ عن اسم عَسَى فينبغي أن يكون

كالكناية عن اسم كان ضميراً متصلاً مرفوع الموضع وعليه الاستعمال نحو عَسَيْتَ وعَسَيْتَ وعَسَيْتُمَا وعَسَيْنَا وعَسَيْتُمْ قال الله تع فهل عَسَيْتُمْ فَرَى بفتح السين وكسرهما وهما لغتان والفتح أشهر ألا أنه قد ورد عن العرب لولاك ولولاي قال الثقفى * وكم موطن لولاي الخ * وقيله

* عَدُوَّكَ يَخْشَى صَوْلِيَّيْ إِنْ لَقِيْتَهُ * وَأَنْتَ عَدُوِّي لَيْسَ ذَاكَ بِمُسْتَوِي *

هـ الشاهد فيه إتيائه بضمير المجرور بعد لَوْلَا وهى من حروف الابتداء ومعنى طَحَّتْ هَلَكَتْ والأجرام جمع جِرم وهو للجسد والنيف أعلى الجبل ومنه ساقط وهو شاذ لأن نون المطاوعة إنما تدخل فعلاً متعدياً نحو كسرتُه فأنكسرتُه وحسرتُه فاحسرتُه وهو كما ترى لازم، ومنه قول الآخر * لولاك هذا العام لم أَجْجِجْ * البيت لعمر بن ابي ربيعة وصدره * أَوَمَّتْ بِكَفِّيْهَا مِنَ الْهُدُجِ * وكان ابو العباس ينكر هذا الاستعمال ويقول أنه خطأ والذي استغواهم بيت الثقفى وفي قصيدته اضطراب وإنكار مثل ١. هذا لا يحسن ان الثقفى من أعيان شعراء العرب وقد روى شعره الثقات فلا سبيل الى منع الأخذ به مع أنه قد جاء من غير جهة الثقفى نحو بيت عمر وهو قوله * لولاك هذا العام لم أَجْجِجْ * الكاف في لولاك مفتوحة ولخطاب لعمر يشير الى أنها أَوَمَّتْ اليه وقالت ذلك، ومنه قول الآخر * أَتَطْبَعُ فِينَا مَنْ أَرَأَى دِمَاءَنَا * وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْزِضْ لَأَحْسَابِنَا حَسَنَ *

ورود عنهم ايضاً عَسَاكَ وَعَسَانِي قال الشاعر * ولى نفس اقول لها الخ * البيت لعمران بن خطاب ١٥ الخارجى والشاهد فيه اتصال ضمير النصب بعسى والقياس عَسَيْتَ فتأتى بضمير الرفع كما ان الظاهر كذلك ودخول نون الوقاية فى عسانى دليل على ان الضمير فى موضع نصب يقول اذا نازعتنى نفسى فى امر الدنيا خالفنها وقلت لعلنى أنورط فيها فأكف عما تدعونى اليه، وقيل المراد اذا نازعتها لأحبلها على الأصلح لها ثم سوفتنى قلت لها لعلنى أقبل هذا وأصبر على ما تدعونى اليه، وقبل هذا البيت

* وَمَنْ يَقْصِدُ لَأَقْلِلَ لِحَقِّ مِنْهُمْ * فَإِنِّي أَتَقِيهِ بِمَا أَتَغَانِي *

يريد ان من يقصد الخوارج وبخالفها أدفعه وأحاربه وأتقيه، ومن ذلك قول ربيعة * يَا أَبْنَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ * وقيله * تقول بنى قد أنى أناكا * الشاهد فيه عساكا ووضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع والمعنى إنه قد حان وقت رحيلك فى طلب الرزق وقوله عَلَّكَ أَوْ لَعَلَّكَ إِنْ سَافَرْتَ صَبِيتَ مُلْتَمَسَكَ،

قال صاحب الكتاب واختلف في ذلك فذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل وبونس أن الكاف والياء بعد لولا في موضع الجر وأن اللوا مع المكى حالا ليس له مع المظهر كما أن اللذن مع غدوة حالا ليس له مع غيرها وها بعد عسى في محلّ النصب بمنزلهما في قولك لعلك ولعلّي ومذهب الأخفش أنّهما في الموضعين في محلّ الرفع وأنّ الرفع في لولا محمول على الجر وفي عسى على النصب كما حمل الجر على الرفع في قولهم ما أنا كَأَنْتَ والنصب على الجر في مواضع.

قال الشارح لما ورد عنهم لولاي ولولاك وعساك وعساني وليست هذه الكنايات من ضمائر المرفوع والموضع موضع رفع تشعب فيه آراء للجامعة فذهب سيبويه الى أن موضع الضمير في لولاي ولولاك خفض وحكاه عن الخليل وبونس واحتج بأن الياء والكاف لا يكونان علامة مضمر مرفوع وأنّ لولا في عملها للخفض مع المكى وإن كانت لا تعمل مع الظاهر بمنزلة عسى في عملها النصب مع المكى نحو عساك وعساني وإن كان عملها مع الظاهر الرفع فلعسى ولولا مع المضمر حالاً بخلاف الظاهر كما أن

للذن مع غدوة حالا ليست مع غيرها ألا تراها تنصبها دون أن تنصب غيرها والمراد أنه غير مستنكر أن يكون للحرف عمل في حال لا يكون له في حال أخرى وحاصله إبراز نظير ليقع الاستثناس به ومن ذلك لآت من قوله تعالى ولآت حين مناص فإنها تعمل في الاحيان عمل ليس ومع غيرها لا يكون لها عمل فان قيل اذا جعلتم لولا خافضة وحروف للخفض جىء بها لاتصال الافعال الى الاسماء د فلولاً وصلته لما ذا فالجواب أن حروف الجر قد تنفع زوائد في موضع ابتداء وذلك نحو قولهم بحسبك زيد والمراد بحسبك زيد وقولهم هل من أحد عندك والمراد هل أحد عندك فوضع الحرفين رفع بالابتداء وإن كانا عملاً للخفض فذلك لولا اذا عملت للجر صارت بمنزلة الباء في بحسبك زيد ومن في هل من أحد عندك غير متعلقة بشيء وموضعها رفع بالابتداء والخبر مقدّر محذوف كما كان مع

الرفع وقال الأخفش وهو قول الفراء أن الكاف والياء في لولاك ولولاي في موضع رفع واحتج بأن الظاهر الذى وقعت هذه الكنايات موقعه مرفوع قال وأما علامة الجر دخلت على الرفع ههنا كما دخلت علامة الرفع على الجر في قولهم ما أنا كَأَنْتَ وأنت من علامات المرفوع وهو ههنا في موضع مجرور وكذلك الكاف والياء من علامات المجرور وها في لولاي ولولاك من علامات المرفوع وبُريد ذلك أنك تجد المكى يستوى لفظه في خفض والنصب فتقول ضربتك ومررت بك ويستوى أيضا في الرفع والنصب والخفض فتقول ضربت بنا ومَرَّ بنا وثُمَّا فتكون النون والالف علامة المنصوب والمجرور والمرفوع واذا

كان كذلك جاز ان تكون الكاف في موضع أثنت وأنت في موضع الكاف ويُفَرَّق بين إعرابهما بالقراءتين ودلالات الاحوال ، وقد ردَّ سيبويه هذه المقالة فقال لو كان موضع الياء والكاف في لولاي ولولاك رفعاً وأن كناية الرفع وافقت للجر كما وافقه النصب اذا قلت معك وضربك لفصل بينهما في المتكلم فكنت تقول في الرفع لولاني وفي الجر لولاي كما تقول في النصب ضربني وفي الجر معي ه فاعرفه ، وأما عساك وعساني ففيه ثلاثة أقوال احدها قول سيبويه وهو أن عسى بمنزلة لعل ينتصب بعدها الاسم والخبر محذوف مرفوع في التقدير كما أن علك خبرها محذوف مرفوع في التقدير والكاف اسمها وهي منصوبة والذي يدل على أن الكاف في عساك منصوبة أنها ليست من ضمائر الرفع ويدخل عليها نون الوثائية في قول عمران * لعلّي او عساني * والتون والياء فيما آخره ألف لا تكون الا للنصب ، والثاني وهو قول الأخفش أن الكاف والنون والياء في موضع رفع وأن لفظ النصب استعير للرفع كما استعير له لفظ الجر في لولاي ولولاك ، والثالث قول ابن العباس المبرد وهو أن الكاف والنون والياء في موضع نصب بأنها خبر عسى وأن اسمها مضمرة فيها مرفوع وجعله كقولهم * عسى الغوير أبوساً * ألا أنه قدّم الخبر لأنها فعلٌ ونوى الاسم للعلم به كما قالوا لبس إلا فاعرفه ،

فصل ١٧

١٥

قال صاحب الكتاب وتجد ياء المتكلم اذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صونا له من أخى الجر وتحمل عليه الاحرف الخمسة لشبهها به فيعال اتنى وكذلك الباقية كما قيل ضربني ويضربني وللتضعيف مع كثرة الاستعمال جاز حذفها من أربعة منها في كل كلام وجاء في الشعر ليبي لأنها ٢٠ منها قال زيد الخيل

* كمنية جابر إذ قال ليبي * أصادفه وأفعد بعض مالي *

قال الشارح اعلم أن ضمير المنصوب اذا كان للمتكلم واتصل بالفعل نحو ضربني وخاطبني وحدتني فلاسم إنما هو الياء وحدها والنون زيادة ألا تراها مفقودة في الجر من نحو غلامي وصاحبي والمنصوب والمجرور يستويان وأما زادوا النون في المنصوب اذا اتصل بالفعل واية للفعل من ان تدخله كسرة لازمة

وذلك أن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها آلا مكسورا اذا كان حرفا صحيحا نحو غلامى وصاحبى والافعال لا يدخلها جر والكسر أخو الجر لأن مَعْدِنِهما واحد وهو الخَرْج فلما لم يدخل الافعال جر آثروا ان لا يدخلها ما هو بلفظه ومن مَعْدِنه خوفا وحِرَاسَةً من ان ينتطرق اليها للجر فجاؤا بالنون مزيدة قبل الياء ليقع الكسر عليها وتكون وقايةً للفعل من الكسر وخصوا النون بذلك لقربها من حروف المد واللين ولذلك تُجامِعها فى حروف الزيادة وتكون إعرابا فى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ه كما تكون حروف المد واللين إعرابا فى الاسماء الستة المعتلة من نحو قولك أخوك وأبوك وأخواتها وفى التثنية والجمع ولأن هذه النون قد تكون علامة إضمار فكرهوا ان يأتوا بحرف غير النون فيخرج عن علامات الإضمار فان قيل فلم يذموا فيها آخره ألف من الافعال نحو أعطانى وكسانى والكسر لا يكون فى الألف قيل لما لزمّت النون والياء فى جميع الافعال الصحيحة لما ذكرناه صارت كأنها من جملة الضمير فلم تُفارقها لذلك مع أن الحكم يُدار على المُطَنَّة لا على نفس الحكمة والياء مطنّته كسر ما قبلها. والذى يدل على أن النون مزيدة لما ذكرناه أن هذا الضمير اذا اتصل باسم لم تأت فيه بنون الوقاية نحو الصارنى والشامى فالياء ههنا فى محل نصب كما تقول الصارب زيدا ولم تأت معه بنون الوقاية لأنه اسم يدخله الجر فلما كان للجر مما يدخله لم يمتنع مما هو مقارب له فان قيل فهلا حُرست الافعال من الكسر فى مثل اضرب الرجل قيل الكسرة ههنا عارضة لالتقاء الساكنين فلا يُعتد بها موجودة ألا ترى أنك لا تُعيد الحذف لالتقاء الساكنين فى مثل زنت المرأة وبغت الأمة وإن كان أحد الساكنين قد تحرك ان الحركة عارضة لالتقاء الساكنين وقد أدخلوا هذه النون مع ان واخواتها فقالوا أَنِّى وَأَنْتِى وَلَكِنِّى وَلَعَلِّى وَلَيْتَنِى لأنها حروف أشبهت الافعال وأجريت فى العمل فجزاها فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل وقد جاءت محذوفة وأكثر ذلك فى أن وأن ولكنَّ وكانَّ فقالوا إِنِّى وَأَنْتِى وَلَكِنِّى وَأَمَّا سأل حذف النون منها لأنه قد كثر استعمالها فى كلامهم واجتمعت فى آخرها نونات وهم يستثقلون التضعيف ولم تكن أصلا فى كحاق هذه النون لها وأما ذلك بالحمل على الافعال فلاجتمع هذه الاسباب سوغوا حذفها وقد حذفوها من لعل فقالوا لَعَلِّى لأنه وإن لم يكن آخره نونا فإن اللام قريبة من النون ولذلك تُدغم فيها فى نحو قوله تعالى من لَدُنْهُ فَأُجْرِبَت فى جواز الحذف مجراها وأما لَيْتَ فلما لم يكن فى آخرها نون ولا ما يُشبه النون لزمها النون ولم يجوز حذفها آلا فى ضرورة الشعر فاما قوله * كَمَنْبِيَّ جَابِرٍ اِنْ قَالَ لَيْتَنِى الْحَجَّ *

البيت لزيد الخيل وهو زيد بن مهلهل بن يزيد بن مذهب الطائي وكان شاعرا مجيدا قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد طيبي سنة تسع فأسلم وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير وقال ما وصف لي أحد في الجاهلية إلا رأيته دون ما وصف غيرك ، وقبله

* تَمَّتْ مَرِيدٌ زيدا فَلَأَى * أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اُخْتَلَفَ الْعَوَالِي *

هـ ومريد رجل من بني أسد كان ينتمى أن يلقى زيد الخيل فلقبه زيد الخيل فطعنه فهرب منه وقوله كمنية جابر يريد أن مريدا تمي أن يلقاه كما تمي جابر وكلاهما لقي منه ما يكره ، والشاهد في البيت حذف النون من ليئي ضرورة شبهها بأخواتها يصف أن مريدا تمي لقاء فكان تمي عليه كمنية جابر ،

قال صاحب الكتاب وقد فعلوا ذلك في من وعن ولدن وقط وقد أبقا عليها من أن تُزيل الكسرة ١. سكونها وأما قوله * قَدْنِي من نَصْرِ الْخَبِيِّينَ قَدِي * فقال سيبويه لما اضطر شبهه بحسبي وعن بعض العرب ميني وعني وهو شاذ ولم يفعلوه في على وأني ولدي لأمنهم الكسرة فيها .

قال الشارح اعلم أن من وعن من الحروف المبنية على السكون ولدن وقط وقد بمعنى حسب أسماء مبنية أيضا على السكون ومن الحروف والأسماء ما هو متحرك بحركة بناء أو أعراب وباء المتكلم يكون ما قبلها متحركا مكسورا فكهوا اتصال الباء بهذه الكلمة فتكسر أو آخرها لها فتلتبس بما هو مبني على حركة أو بما هو معرب من الأسماء التي على حرفين من نحو يد وهي فجأوا بالنون حراسة لسكون هذه

الكلم وإيثارا لبقاء سكونها لثلا يقعوا في باب لبس فلذلك قالوا ميني وعني ولدني وقطني وقدني فكان لفظ المجرور هنا كلفظ المنصوب ، أما قوله * قَدْنِي من نَصْرِ الْخَبِيِّينَ قَدِي * البيت لاني بحذلة وبعده * ليس الإله بالشحيح الملهج * والشاهد فيه حذف النون من قدي تشبيها لها بحسبي إذ كان معناها واحدا وإثباتها هو المستعمل لاثنا في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن فألزموها النون قبل الباء لثلا يغير آخرها عن السكون ، والمراد بأبي خبيب عبد الله بن الزبير وكان مكثي بابي له اسمه خبيب وقتله لاقه أرادته ومضعبا وغلب أبا خبيب لشهرته كما قيل العُمران ومن قال الخبيبين بلفظ الجمع فانه أراد عبد الله وشيعته يصف رغبته عن عبد الله وأخيه إلى عبد الملك بن مروان ، وقد جاء عن بعض العرب ميني وعني بحذف نون الوقاية انشد بعضهم

* أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي * لَسْتُ مِنْ قَبِيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِي *

وهو قليل في الاستعمال وإن كان القياس لا يلبّاه كل الإباء من حيث كانت حروفاً والحروف قد يأتي بالنون والياء نحو مئتي وعنتي وقد تأتي بالياء وحدها نحو بني وفي فذلك حذفها من حذف حملاً لها على غيرها من الحروف، فاما ما في آخره الف من الحروف والاسماء غير المتمكنة نحو على وإلى ولذا فأنهم لم يأتوا فيها بالنون اذا أضافوها الى ياء النفس وإن كانت أواخرها ساكنة كما أتوا بها مع من وعن وقط وقد حبث قالوا مئتي وعنتي وقطني وقدني من قوله * اَمْتَلًا لِحَوْضٍ وَقَالَ قَطْنِي * وذلك من قبل أنهم أتوا بنون الوقاية في مئتي وعنتي حراسةً لسكونهما وشحاً عليه أن يذهب لأن ياء النفس تكسر ما قبلها وههنا الف تنقلب مع المضمر ياء والالف والياء لا تكسران لياء النفس ولا تزولان عن السكون معها أما الالف فلتنعذر تحريكها وأما الياء فلا تغامُ بحصنها من التحريك فاستغنوا عن النون التي تكون وافيةً للكسرة لذلك،

أسماء الاشارة

فصل ١٧١

١٥ قال صاحب الكتاب ذَا المذكر وملتثاه ذَان في الرفع وذَيْن في النصب والجر وجمي ذَان في بعض اللغات ومنه قوله تعالى إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَآءٍ وَتَأْتِي وَتِيَّ وَتِيَّ وَتِيَّ بالوصل وبالسكون وذِي للمؤنث وملتثاه تَانٍ وتَيْنٍ ولم يثن من لغاته إِلَّا تَا وحدها وجمعهما جميعاً أولاه بالقصر والمدة مستويًا في ذلك أولو العقل وغيرهم قال جرير

* ذُمَّ الْمَنَارِلُ بَعْدَ مَنَزِلَةِ الْوَيْ * وَالْعَبَشُ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْآيَامُ *

٢٠ قال الشارح اعلم أن هذا الضرب من الاسماء هو الباب الثاني من المبنيات وهي الاسماء التي يشار بها الى المسمى وفيها من أجل ذلك معنى الفعل ولذلك كانت عاملة في الاحوال وهي ضرب من المبهم وأما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الاشارة وذلك أن الاشارة معني والموضوع لإفادة المعاني أما هي الحروف فلما استغيد من هذه الاسماء الاشارة علم أن للاشارة حرفاً تضمنه هذا الاسم وإن لم ينطق به فبني كما بُني من وكمر ونحوهما، وقال قوم أتما بُني اسم الاشارة لشبهه بالمضمر وذلك لأنك تشير به الى ما

بَحْصَرْتِكَ مَا دَامَ حَاضِرًا فَإِذَا غَابَ زَالَ عَنْهُ ذَلِكَ الْأِسْمُ وَالْأَسْمَاءُ مُوَضَّوعَةٌ لِلزُّرْمِ مَسْمِيَاتُهَا وَلَمَّا كَانَ هَذَا
 غَيْرَ لَازِمٍ لِمَا وَضَعَ لَهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَضْمَرِ الَّذِي يُسَمَّى بِهِ إِذَا تَقَدَّمَ ظَاهِرٌ وَلَمْ يَكُنْ اسْمًا لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَهُوَ
 اسْمٌ لِلْمَسْمَى فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ فَلَمَّا وَجِبَ بِنَاءُ الْمَضْمَرِ وَجِبَ بِنَاءُ الْمُبْهَمِ كَذَلِكَ ، وَيُقَالُ لِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ
 مُبْهَمَاتٌ لِأَنَّهَا تُشِيرُ بِهَا إِلَى كُلِّ مَا بَحْصَرْتِكَ وَقَدْ يَكُونُ بَحْصَرْتِكَ أَشْيَاءٌ فَتُلْبِسُ عَلَى الْمُخَاطَبِ فَلَمْ يَدْرِ
 هـ إِلَى أَيِّهَا تُشِيرُ فَكَانَتْ مُبْهَمَةً لِذَلِكَ وَلِذَلِكَ لَزِمَهَا الْبَيَانُ بِالصِّفَةِ عِنْدَ الْإِلْبَاسِ ، وَمَعْنَى الْإِشَارَةِ الْإِيهَاءُ
 إِلَى حَاضِرٍ بِجَارِحَةٍ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْجَارِحَةِ فَيَتَعَرَّفُ بِذَلِكَ فَتَعْرِيفُ الْإِشَارَةِ أَنْ تَخْصُصَ لِلْمُخَاطَبِ
 شَخْصًا يَعْرِفُهُ بِحَاسَةِ الْبَصَرِ وَسَائِرِ الْمَعَارِفِ هُوَ أَنْ تَخْصُصَ شَخْصًا يَعْرِفُهُ الْمُخَاطَبُ بِقَلْبِهِ فَلِذَلِكَ قَالَ الْخَوَفِيُّونَ
 أَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ تَتَعَرَّفُ بِشَيْئَيْنِ بِالْعَيْنِ وَبِالْقَلْبِ ، فَذَا إِشَارَةٌ إِلَى مَذْكُورٍ وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ وَوزْنُهُ فَعَلٌّ سَاكِنٌ
 الْعَيْنِ مُحذُوفٌ اللَّامُ وَالْفَتْحُ مَنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ فَهُوَ مِنْ مَضَاعِفِ الْيَاءِ مِنْ بَابِ حَيِّيتُ وَعَيَّيْتُ هَذَا مَذْهَبُ
 ١. الْبَصْرِيِّينَ قَالُوا أَصْلُهُ ذِيٌّ عَلَى لَفْظِ حَيٍّ وَحَيٍّ ثُمَّ حُذِفَتِ اللَّامُ لِنُصْرَبِ مِنَ التَّخْفِيفِ فَبَقِيَ ذِيٌّ سَاكِنٌ
 الْيَاءُ فَقُلِبَتْ يَاءٌ أَلْفًا لَثَلًا يُشَبِّهُ الْأَدْوَاتِ حَوَكَيَّ وَأَيَّ ، فَإِنْ قِيلَ فَمِنْ أَيْنَ زَعِمْتَ أَنَّ أَلْفَهُ مَنْقَلِبَةٌ عَنْ
 يَاءٍ وَهَلَّا كَانَتْ أَصْلًا لِبُعْدِهَا مِنَ التَّمَكُّنِ وَعَدَمِ اسْتِثْنَائِهَا كَمَا قُلْتُمْ ذَلِكَ فِي أَلِفِ مَتَى وَلَدَى وَإِذَا
 وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمُتِمَكِّنَةِ فَالْجَوَابُ أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا فِي ذَا ذَا فَأَمَالُوهَا حَكَاهُ سَبِيْبُهُ فَدَلَّ أَنَّهَا مِنْ
 الْيَاءِ ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا مِنَ الْوَاوِ قَالُوا لِأَنَّ بَابَ شَوَّيْتُ وَلَوَّبْتُ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ حَيَّيْتُ وَعَيَّيْتُ وَالْأَوَّلُ
 ١٥ أَقْبَسُ فَجِيءَ بِالْإِمْلَاءِ فِيهَا ، فَإِنْ قِيلَ وَلَمْ حَكَمْتُمْ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا مِنْ ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ وَهَلَّا كَانَتْ ثُنَائِيَّةً كَمَنْ
 وَكَمْ قِيلَ لِأَنَّ ذَا اسْمٌ مَنْفَصِلٌ فَاتَمَّ بِنَفْسِهِ قَدْ غَلِبَ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ نَحْوَ وَصَفِهِ وَالْوَصْفِ
 بِهِ وَتَثْنِيَّتِهِ وَتَخْفِيرِهِ فَلَمَّا غَلِبَ عَلَيْهِ شَبَهُ الْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكِّنَةِ حُكِمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ ثَلَاثِيٌّ كَالْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكِّنَةِ وَقَدْ
 جَعَلَهُ بَعْضُهُمْ مِنَ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ وَهُوَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَفْتَقِرَ إِلَى تَقَدُّمِ ظَاهِرٍ فَيَكُونُ كُنْيَةً عَنْهُ ، فَإِنْ قِيلَ
 فَهَلَّا كَانَ مِمَّا أَضْمَرَ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ وَيَكُونُ مَا بَعْدَهُ مِنَ النِّعَتِ بَيَانًا لَهُ كَمَا فُسِّرَ الْمَضْمَرُ بِالظَّاهِرِ فِي
 ٢. قَوْلِكَ أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا قِيلَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ نَعْتُهُ وَلَمْ يَجْزِ أَنْ لَا تَذْكُرَهُ إِلَّا تَرَكَهُ تَقُولُ هَذَا
 زَيْدٌ وَرَأَيْتُ هَذَا فَلَا تَأْتِي لَهُ بِصِفَةٍ أَمَّا تَأْتِي بِهَا إِذَا اتَّئِبْتَ لِلِإِيضَاحِ فَلِذَلِكَ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا ،
 وَقَدْ أَشْكَلَ أَمْرُهُ عَلَى قَوْمٍ فَجَعَلُوهُ قِسْمًا بَالِغًا بَيْنَ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ وَالْمَضْمَرَةِ لِأَنَّ لَهُ شَبَهًا بِالظَّاهِرَةِ وَشَبَهًا
 بِالْمَضْمَرَةِ فَمِنْ حَيْثُ كَانَتْ مُبْنِيَّةً وَلَمْ يُفَارِقْهَا تَعْرِيفُ الْإِشَارَةِ كَانَتْ كَالْمَضْمَرَةِ وَمِنْ حَيْثُ صُغِّرَتْ وَوُصِفَتْ
 وَوُصِفَ بِهَا كَانَتْ كَالظَّاهِرَةِ ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْأِسْمَ أَمَّا هُوَ الذَّالُّ وَحَدُّهَا وَالْأَلِفُ مُزِيدَةٌ

لتكثير الكلمة قالوا والدليل على ذلك قولهم في التثنية دَانٍ وَدَيْنٍ فحذفوا الالف لقيام حرف التثنية مقامها في التكثير وهذا فاسدٌ لقولهم في التخفيف دَيْنًا فأطدوه الى اصله وهذا شأن التصغير وأما ذهاب ألفه في التثنية فلم يكن لما ذكره من الاستغناء عنه بحرف التثنية إنما حذفه لالتقاءه مع حرف التثنية فحذف لالتقاء الساكنين ولم يقلبوه كما قلبوه في رَحِيانٍ لبُعده من التمكن وعدم تصرفه .
 ٥ فان قيل الزيادة في حال التصغير لا تدل على أن ذلك أصلٌ فيها فإنا لو سمينا بقَدْ أو هَلْ ونحوها مهو على حرفين ثم صغرناه لزدنا فيه ما لم يكن له فكذلك اسمُ الاشارة لما كان على حرفين وصغرناه زد فيه زيادةً كملت له بناء التصغير قيل نحن اذا سمينا بقَدْ وأشباهه فإنا ننقله من الحرف الى الاسم فاد صغرناه فإما نُصغره على أنه اسمٌ فوجب أن نجعل له حرفاً يُوجبه الاسميةً واذا صغرنا ذَا ونحوه من اسماء الاشارة فإما نُصغره وهو على معناه من الاسمية الذي وضع له على أنه لو ذهب ذاهبٌ الى أن ذَا اثْنائِي وليس له أصلٌ في الثلاثية نحو مَنْ وَكَمْ في المبهمة وَأَنَّ ألفه أصلٌ كالالف في لَدَا وإِذَا لم أر به بأساً لعدم اشتقاقه وبُعده عن التصرف والذي يُؤيد ذلك أنك لو سميت بدَا لقلت هذا ذَا ذَا فتزيدها ألفاً اخرى ثم نقلتها همزةً لاجتماع الالفين كما تقول لَآءٌ اذا سميت بلأ ولو كان أصلها الثلاثية ولأُمها ياءٌ لكنت تقول اذا سميت به هذا ذَا ذَا فثانِي بالياء الاصلية ولا نقلها لوقوعها بعد الياء الاصلية كما تقول زَا ذَا ذَا ورَا ذَا ذَا فإما الامانةُ فإما ساعدت فيه لأن الالف قد تنقلب ياءً في ذِي ، ١٥ فاذا ثنيتَه قلت دَانٍ في الرفع وهذه الالف علامة الرفع وقد اُحذفت الياء الاصل لالتقاء الساكنين دل على ذلك انغلاؤها في النصب والجر من نحو رأيت دَيْنٍ ومررت بدَيْنٍ ، وقد اختلف المحوون في هذه التثنية فذهب قومٌ الى أنها تثنيةٌ صناعيةٌ والنون عوضٌ من الحركة والتنوين كما كانت في قوله الزيدان والعمران كذلك وإن كان الواحد مبنياً لا حركة ولا تنوين فيه لأنه بالتثنية فارق الحرف وعاد الى حكم التمكن فقدر فيه في التثنية الحركة والتنوين فصارت النون عوضاً منهما ، وقال آخرون ٢٠ أن النون في هَذَانِ وهَذَيْنِ عوضٌ من الالف الاصلية حين حُذفت في التثنية لالتقاء الساكنين ، وذهب آخرون الى أنها ليست تثنيةٌ صناعيةٌ وإنما هي صيغةٌ للتثنية كما صيغت اللذان واللتان للتثنية وليسست النون عوضاً من الحركة والتنوين ولا عوضاً من الحرف المحذوف وذلك أن اسماء الاشارة لا تصح تثنيةً شيء منها من قبل أن التثنية إنما تأتي في النكرات واسماء الاشارة لا يصح تنكيرها بحال فلا يصح أن يُثنى شيء منها وهو الصواب ألا ترى أن حال اسماء الاشارة بعد التثنية على حد ما كانت

اسماء الاشارة

عليه قبل التثنية وذلك نحو قولك هذان الزيدان قائمين فتنصب قائمين على الحال بمعنى الفعل الذي دل عليه الاشارة والتثنية كما كنت تنصب في الواحد نحو هذا زيداً قائماً فتجد للحال واحدة قبل التثنية وبعدها فإذا طرِيف هذان وهاتان غير طرِيف الزيدان والعمران ألا ترى ان تعريف زيد وعمر بالوضع والعلمية فاذا تثبت واحداهما تنكر حتى صار كاسماء الأجناس الشائعة فنقول هذان هـ زيدان طرِيفان ورأيت زيدَين طرِيفَين فلو لم يكونا نكرتين لما صح وصفهما بالنكرة فاذا اردت بعد ذلك التعريف فبالألف واللام او بالاضافة فتعريفهما بعد التثنية من غير وجه التعريف قبلها وان امتنع تثنية الاسماء المشار بها لامتناع تنكيرها كان قولهم هذان وهاتان وهذَين وهاتَين صيغاً موضوعةً للتثنية مخترعة لها وليسست تصم هذا الى هذا كما صممت زيدا الى زيد حين قلت الزيدان ألا اتهم جاؤا بها على منهاج التثنية الحقيقية فقالوا هذان وهذَين لثلاً يختلف طرِيف التثنية ١. ونظير ذلك الاسماء المصممة نحو قولك أنت وأنتما وهو وهما في أنها صيغ صيغت للتثنية واسماء مخترعة لها وليسست تثنية صناعية، فان قيل فاذا كان هذان وهاتان صيغاً للتثنية كهما وأنتما في المصمرات فهلا قالوا في أنت انتان وفي هو هوان كما قالوا في هذا وهانا هذان وهانان قيل اسماء الاشارة أشد شَبَهاً بالمتمكنة من المصممة ألا تراهم يصفون اسماء الاشارة وبصفون بها فيقولون مررت بهذا الرجل ومررت بزيد هذا فلما قاربت اسماء الاشارة الاسماء الممكنة هذه المقاربة ودانتها هذه المدانة صيغت ١٥ في التثنية على منهاج تثنية الاسماء الممكنة ولذلك أعربت التثنية وإن كان الواحد مبنياً كان ذلك لثلاً يختلف طرِيفهما ولما بعدت المصمرات من الممكنة وتوغلّت في شَبَهِ الحروف صاغوا لها اسماء للتثنية على غير منهاج تثنية الممكنة تمييزاً لما تارب الممكنة على ما لم يُقاربها وبعد عنها، فاما قول صاحب الكتاب وجيء ذان فيهما في بعض اللغات فإن المراد بذلك أنه يكون في حال الرفع والنصب والجر بالالف فتقول جاءني ذان ورأيت ذان ومررت بذان وليس ذلك مما يختص باسماء الاشارة بل ٢٠ يكون في جميع الاسماء المثناة نحو قولك جاءني الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان وهي لغة لبنى الحارث وبُطون من رُبْعَةٍ من ذلك قوله

* تَرَوَدُ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةٌ * دَعَتْهُ إِلَى هَالِي التُّرَابِ عَقِيمٌ *

وقال الآخر

* فَاطَرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى * مَسَاغُماً لِنَابِهِ الشُّجَاعُ لَصَمَمَا *

وَأَنشَدُوا

* إِنَّ لِسَلَمَى عِنْدَنَا دِيوَانًا * أُخْرَى فَلَانًا وَأَبْنَهُ فَلَانًا *
 * أَهْرَفُ مِنْهَا الْأَنْفُ وَالْعَيْنَانَا * وَمَتَخَرِّينَ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا *

يريد العيينين ثم جاء بمخترين على القياس وقال آخر

* طَارُوا عَلَاهُنَّ فِطْرَ عَلَاهَا * وَأَشْدَدُّ يَمْتَنِي حَقْبَ حَقْوَاهَا *
 * إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا *

٥

وهي لغة فاشية، فالما قوله تعالى إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ فَقَدْ قرأ ابن كثير وحقق أن بالتخفيف وقرأ أبو عمرو أن هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ بتشديد النون والياء في هذين وقرأ الباقر بتشديد النون والالف فالما قراءة ابن كثير وحقق فعلى أن إن المحققة من الثقيلة ودخلت اللام قرآ بينهما وبين النافية وأبطل عملها لنقص لفظها وخروجها لذلك عن شبه الفعل وهو المختار في إن المكسورة إذا حُفِّقَتْ، وقال الكوفيون إن ههنا بمعنى النفي واللام بمعنى ألا والتقدير ما هذان ألا ساحران وهو حسن على أصلهم غير أن أصحابنا لا يُتَّبِعُونَ مجيء اللام بمعنى إلا، والما قراءة للجامعة إن هذان لَسَاحِرَانِ فأمثل الأقوال فيها أن تكون على لغة بني الحارث في جعلهم المثنى بالالف على كل حال كانتهم أبدلوا من الياء ألفا لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة كفولهم في بَيَّاسُ بَاسُ، وقال أبو اسحق الهاء مرادة والتقدير إنه هذان لَسَاحِرَانِ واللام مزيدة فيه للتأكيد وحسن دخولها في الخبر حيث كانت لليلة مفسرة لذلك المضمر فكأنها في الحكم بعد أن فدخلت اللام مع الهاء للتأكيد كما تدخل مع عدمها، وقال قوم إن ههنا بمعنى نَعَمْ وانهى نَعَمْ هذان لَسَاحِرَانِ واللام مزيدة للتأكيد وكان محلها أن تكون في الاسم ألا أنهم أخروها إلى الخبر لوجود لفظ إن وإن كانت بمعنى نَعَمْ وإذا كانوا قد أخرُوا لَمْ التأكيد من الاسم إلى الخبر نحو قوله

* أُمُّ لَحْلَيْسٍ لَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ * تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظِمَ الرَّبَةِ *

٦

على توهم إن لكثرة دخولها على المبتدأ فلأن يُؤخَّرَها مع وجود لفظها أجدر وإلى هذا الوجه ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى ومحمد بن يزيد وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش، وقد جاءت إن بمعنى نَعَمْ كثيرا قال الشاعر

* بَكَرَ الْعَوَائِلُ فِي الصَّبَوِ * جَ يَلْمَنِي وَالْوَهْمَةُ *

* وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا * كَ وقد كَبِرَتْ فَقُلْتُ أَنَّهُ *

اى نَعَمْ هو كذلك والهاء لبيان للحركة وقال الآخر

* قَالُوا غَدَرْتَ فَقُلْتُ إِنَّ وَرَمًا * نَالَ الْعُلَى وَشَفَا الْغَلِيلَ الْغَادِرُ *

اى نعم ، فاذا أُشِرَتْ الى المَوْتِ فغيبه خمس لغات قالوا ذِي وَدٍّ وَتَا وَتَى وَتَهْ فَاذَى فهو تَأْنِيثٌ ذَا وَوزنه فَعْلٌ كَبِنَتْ والياء فيه أصلٌ وليسست للتأنيث إنما هي عينُ الكلمة واللام محذوفةٌ كما كانت في ذَا كذلك والتأنيثُ مستغادٌ من الصيغة وصحّت الياء لانكسار ما قبلها ، وأما ذِهْ فهي ذِي والهاء فيها بدلٌ من الياء وليسست للتأنيث ايضا فان قيل فَلَمْ قَلْتُمْ أَنَّ الهاء بدلٌ من الياء في ذِي وهَلَّا كان الامر فيها بالعكس قيل إنما قلنا أَنَّ الياء هي الاصل لقولهم في تصغير ذَا ذَيَّا وَذَى إنما هو تَأْنِيثٌ ذَا فكما أَنَّ الهاء ليس لها أصلٌ في المذكر فكذلك هي في المؤنث لانها من لفظه فان قيل فهَلَّا ١. كانت الهاء للتأنيث على حدّها في قائمة وقاعدة فالجواب انها لو كانت للتأنيث على حدّها في قائمة وقاعدة لكانت زائدةً وكان يُوْدَى الى ان يكون الاسم على حرف واحد وقد بينا ضعف مذهب الكوفيين في ذلك وأمرٌ آخرٌ أنك لا تجد الهاء علامةً للتأنيث في موضع من المواضع والياء قد تكون علامةً للتأنيث في قولك اضْرِبْ فَاثمةً وقاعدةً فَاثما التأنيثُ بالياء والهاء من تغيير الوقف ألا تراكم تجدّها تاءً في الوصل نحو طُلُحْتَانِ وهذه طلحةٌ يا فَنَى وقائمةٌ يا رجلٌ فاذا وقفت كانت هاء ١٥ والهاء في ذِهْ نابتةً وصلًا ووقفًا والكلامُ إنما هو في حقيقته وما يندرج عليه ألا ترى أننا نُبدِل من التنوين ألفا في النصب وهو في الحقيقة تنوينٌ على ما يندرج عليه الكلامُ ويؤيد ذلك ان قوما من العرب وهم طَيِّبٌ يَقْفرون على هذا البناء فيقولون شَجَرَتْ وَحَجَفَتْ فثبت بما ذكرناه أَنَّ الهاء في ذِهْ ليست كالياء في قائمة فلا تُفِيد فائدتها من التأنيث ، وقوله بالوصل وبالسكون يريد ان هذه الهاء يجوز فيها وجهان أن تكسرهما وتصلها بحرف مدّ كما تفعل بهاء الاضمار والاخر ان تُسكّنهما وصلًا ووقفًا فمن ٢. حرّكها فلاّتها هاءً في اسم مبهم غير متمكّن فشُبّهت بهاء الاضمار نحو مررت به ونظرت الى غلامه ومن سكّنها فإثّه جرى على القياس ان كانت بدلًا من حرف ساكن وهو الياء فيقول هذه أُمّةُ الله ونظرت الى هذه يا فَنَى فاذا لَقِيَهَا ساكنٌ لم يكن بدٌّ من تحريكها بالكسر فتقول هذه المرأة قائمةٌ وهذه الأُمّة عاقلةٌ ويحتمل ذلك امرين احدهما أن يكون لما صار الى موضع يُحتاج فيه الى حركة الهاء لثلاً جـ ح ساكنان عاد الى لغةٍ من يكسر ولم يجعلها في قوله هذه أُمّةُ الله لالتقاء الساكنين وذلك أقيس من

اجتلاب حركة غريبة ويدل على ذلك أن من قال **قُم** قاموا فأسكن الميم من **قُم** متى احتاج الى حركتها رد اليها الصمّة التي في لغة من يقول **قُموا** قاموا وعلى ذلك من قال **مُد** فأسكن الذال لزوال النون الساكنة من قبلها اذا احتاج الى حركة الذال ردها الى الصم فقال **مُد** اليوم وكذلك من عمل ما النافية اذا عرض ما يبطل الاعمال من اعتراض الاستثناء او تقديم الخبر صار الى لغة من لا يعمل، والامر الاخر ان تكون الكسرة للتنفاء الساكنين وكذلك الصم في **قُم** القوم للتنفاء الساكنين وأما عدل الى الصم للاتباع وكذلك الصم في **مُد** الليلة ويؤيد ما قلناه ان بعض ذلك قد جاء مكسورا قال الشاعر فيما أنشده قُطِرَب

* أَلَا إِنَّ أَصْحَابَ الْكَنِيفِ وَجَدْتَهُمْ * **قُم** الْقَوْمُ لَمَّا أَخْصَبُوا وَتَمَوَّلُوا *

وأنشد الكوفيون

* فَهُمُ بَطَانَتُهُمْ وَ**قُم** وَزَرَأَتُهُمْ * وَ**قُم** الْقُصَاةُ مِنْهُمْ لِلْكَأَمِ *

وهي لغة لبعض بني سليم وحكى اللحياني **مُد** اليوم و**مُد** الليلة والكسر لا محالة للتنفاء الساكنين فذلك يكون الصم للتنفاء الساكنين وعدلوا عن الكسرة للاتباع على حد قوله تعالى وَقَالَتْ أَخْرِجِي وَيَنْصِبِ وَعَدَابِي أَرْكُضْ واذا جاز الاتباع مع الفصل فيما ذكرناه فجاوزة مع غير الفصل أولى، فاذا تثبتت قلت تان في الرفع وتين في النصب والجر كما ذكرنا في المذكر وقال صاحب الكتاب ولم يثنى ١٥ من لغاته ألا تا وحدها والذي أراه أن ذي وذو لا يصح تثنيتهما لأنك لو فعلت لكنت تحذف الياء من ذي لسكونها والهاء من ذه لأنّها بدل من الياء وكنت تقول تان وتين فيلبس بالمذكر وأما تا وتي وته فلا مانع من تثنيتهما فاذا قلت تان جاز ان يكون على لغة من يقول تا فحذف الالف للتنفاء الساكنين وجاز ان يكون على لغة من يقول تي فحذف الياء وفتح التاء لمجاورة الف التثنية ويجوز ان يكون على لغة من يقول ته فحذف الهاء لأنها عوض من الياء في تي فأجراها ليجري الياء في الحذف وفتح التاء لمجاورة الف التثنية، فاذا اردت للجمع قلت أولا وأولاء بالقصر والمد وهذا اللفظ يعبر به عن المذكر والمؤنث وهي صيغة من غير لفظ الواحد كالإبل والحيل والعصر هو الاصل ونظيره قرى وبرى ولم يلتفت في آخره ساكنان فيكسر للتنفائهما فبقى ساكناً على ما يقتضيه الغياض في كل مبنى ومن مد فاته زاد ألفاً قبل اللام حيث أراد بناء الكلمة على المد فاجتمع ألفان الالف المبدلة من اللام وألف المد فوجب حذف أحدهما او تحريكه للتنفاء الساكنين فلم يجوز الحذف لثلاً يزول المد

وقد بنيت الكلمة على المد فوجب التحريك فلم يجز تحريك الأول لأن تحريكها يؤدي إلى قلبها همزة ولو قلبت همزة لفارقت المد فوجب تحريك الثانية فأنقلببت همزة لأنها أقرب الحروف اليها وكان القياس أن تكون ساكنة على أصل البناء وإنما كسرت لالتقاء الساكنين ، وهذه الصيغة يستوى فيها المذكر والمؤنث لأنها واقعة على جمع أو جماعة فكأنه قال أشير إلى هذه الجماعة أو إلى هذا الجمع والجمع والجماعة كل واحد منهما يقع على المذكر والمؤنث والحيوان والجماد فلذلك استوى فيه لفظ المذكر والمؤنث ووزنه فعلاً على وزن غراب ، فاما قول جرير * نمر المنازل الحج * فالشاهد فيه استعمال أولئك فيما لا يعقل وهو الأيام على حد ما يستعمل في العقلاء ألا ترى أنه قال أولئك الأيام كما يقولون أولئك القوم ومثله قول الآخر

* يا ما أميلج غزلانا شذن لنا ١ من هوئيائكن الصال والسر *

١. فجاء بأولاء الصال والسر كما جاء به جرير للأيام ،

فصل ١٧٢

قال صاحب الكتاب ويلحق حرف الخطاب بأواخرها فيقال ذاك وذاتك بتخفيف النون وتشديدها ٥ قال الله تعالى قد آتاك برهانان من ربك ودينك وتاك وتبينك وتبينك وأولان وأولسك ويتصرف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث والتنثية والجمع قال الله تعالى كذبتك قال ربك وقال ذللكم مما علمني ربي وقال ذللكم الله ربكم وقال قد لكت الذي لمتني فيه ،

قال الشارح اعلم أن كاف الخطاب على صريحتين أحدهما ما بغيد الخطاب والاسمية والآخر ما بغيد الخطاب مجرداً من معنى الاسمية فالأول نحو الكاف في أخيك وأبيك وعلامك ونحوها مما له موضع من الاعراب ٢. ألا ترى أن موضع هذه الكاف خفض باضافة الاسم الأول اليه وكذلك إذا وضعت مكانه ظاهراً كان مخفوضاً نحو أخى زيد وأنى خالد وعلام عمرو والثاني نحو الكاف اللاحقة باسماء الاشارة نحو ذان

وذاتك ودينك وتاك وتبينك وتبينك وأولئك الكاف في جميع ذلك للخطاب مجرداً

معنى الاسمية والذي يدل على تجردهما من معنى الاسمية أنها لو كانت باقية على اسميتها لكان لهما موضع من الاعراب إما رفع وإما نصب وإما خفض وذلك ممتنع ههنا وقد تقدم بيان ذلك وشرحه في

أَيَّامَكِ مِنَ الْمَضْمَرَاتِ ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ حُرُوفٌ وَلَيْسَتْ أَسْمَاءً اثْبَاتٌ نُونُ التَّنْيِينِ مَعَهَا فِي ذَانِكَ وَتَانِكَ وَلَوْ كَانَتْ أَسْمَاءً لَوَجِبَ حَذْفُ النُّونِ قَبْلُهَا وَجَرُّهَا بِالْإِضَافَةِ كَمَا تَقُولُ غَلَامَاكَ وَمَا حَبَاكَ ، وَنَظِيرُ الْكَافِ فِي ذَلِكَ وَنَحْوُهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ الْكَافُ فِي التَّجَاوُكِ بِمَعْنَى أَنْجِ الْكَافُ فِيهِ حَرْفُ خُطَابٍ إِنْ لَوْ كَانَتْ أَسْمَاءً لَمَّا جَازَتْ إِضَافَةُ مَا فِيهِ الْإِنْفِ وَاللَّامُ إِلَيْهَا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ أَنْظِرْكَ زَيْدَا الْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى ضَمِيرِ الْمَأْمُورِ الْمُتَّصِلِ وَقَوْلُهُمْ لَيْسَكَ زَيْدَا زَيْدَا هُوَ الْخَبَرُ وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ وَمِثْلُهُ أَرَأَيْتَكَ زَيْدَا مَا يَصْنَعُ الْكَافُ هُنَا لِلْخُطَابِ وَلَيْسَتْ أَسْمَاءً قَالَ اللَّهُ تَعِ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ فَإِذَا قُلْتَ لَكَ أَوْ أَلَيْكَ فَفَدِ خَاطِبَتَهُ بِاسْمِهِ كَنَائَةً وَإِذَا قُلْتَ ذَاكَ أَوْ ذَلِكَ فَقَدْ خَاطِبَتَهُ بِغَيْرِ اسْمِهِ وَلِذَلِكَ لَا يَجْسَنُ أَنْ يَفْعَلَ لِلْمُعْظَمِ مِنَ النَّاسِ هَذَا لَكَ وَلَا إِلَيْكَ وَيَجْسَنُ أَنْ يَقَالَ قَدْ كَانَ ذَلِكَ وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَقَوْلُهُ يَتَصَرَّفُ مَعَ الْمُخَاطَبِ فِي أَحْوَالِهِ مِنَ التَّنْذِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا تَخْتَلِفُ حَرَكَاتُ هَذِهِ الْكَافِ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَمْرًا عَلَى اخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْمُخَاطَبِ مِنَ التَّنْذِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَتَلَحُّفِهِ عِلَامَاتٌ تَدُلُّ عَلَى عَدَدِ الْمُخَاطَبِينَ وَيُوضِّحُ لَكَ ذَلِكَ نَعْتُ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَنَدَاءُ الْمُخَاطَبِ فَإِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلُ بَفَتْحِ الْكَافِ لِأَنَّكَ تُخَاطَبُ مَذْكُورًا قَالَ اللَّهُ تَعِ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخْنَهُ بِالْغَيْبِ وَإِذَا سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا امْرَأَةُ كَسْرَتِ الْكَافِ حَيْثُ خَاطَبْتَ مُؤَنَّثًا قَالَ اللَّهُ تَعِ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ قَيِّنٌ وَإِذَا سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلَانِ أُلْحَقَتْ الْكَافُ عِلَامَةُ التَّنْيِينِ حَيْثُ خَاطَبْتَ رَجُلَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعِ ذَلِكَمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي فَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلَيْنِ قُلْتَ كَيْفَ ذَانِكَ الرَّجُلَانِ يَا رَجُلُ ثَنِيَّتِ ذَا حَيْثُ كُنْتَ تَسْأَلُ عَنْ رَجُلَيْنِ وَفَتْحَتِ الْكَافُ حَيْثُ كُنْتَ تُخَاطَبُ وَاحِدًا وَإِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ كَيْفَ أُولَئِكَ الرِّجَالُ يَا رَجُلُ جُمِعَتْ اسْمُ الْإِشَارَةِ لِأَنَّ الْمَسْئُولَ عَنْهُ جَمْعٌ وَأُلْحَقَتْ الْكَافُ عِلَامَةُ الْجَمْعِ إِنْ كُنْتَ تُخَاطَبُ جَمَاعَةً قَالَ تَعَالَى ذَلِكَمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ جَمَاعَةٍ مَذْكُورِينَ قُلْتَ كَيْفَ أُولَئِكَ الرِّجَالُ يَا رَجُلُ فَإِنْ سَأَلْتَ نِسَاءً عَنْ نِسَاءٍ قُلْتَ كَيْفَ أُولَئِكَ النِّسَاءُ يَا نِسَاءُ قَالَ اللَّهُ تَعِ فَذَلِكَ الَّذِي لَمْ تَتَنَّى فِيهِ أُلْحَقَ عِلَامَةُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ حَيْثُ كَانَ الْخُطَابُ لِلنِّسَاءِ وَهُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ وَكَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا نِسَاءُ إِذَا سَأَلْتَ نِسَاءً عَنْ رَجُلٍ وَعَلَى هَذَا فِقْسٌ مَا يَأْتِيكَ مِنْ هَذَا هَذِهِ هِيَ اللَّغَةُ الْفَاشِيَةُ الَّتِي يَقْتَضِيهَا الْفِيَّاسُ وَعَلَيْهَا مُعْظَمُ الِاسْتِعْمَالِ ، وَفِيهَا لُغَةٌ أُخْرَى نَقَلَهَا الثَّقَاتُ وَهِيَ إِفْرَادُ عِلَامَةِ الْخُطَابِ وَفَتْحُهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ تَغْلِيْبًا لِجَانِبِ الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ

فتقول للرجل كيف ذلك الرجل يا امرأة بفتح الكاف كخطاب المذكر وكذا اذا خاطبت اثنين او جماعة وفي التنزيل وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا وقياس اللغة الأولى وكذلكم لأن الخطاب لجماعة كما في الآية الاخرى كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ ومنه قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ الى قوله ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ولم يقل ذَلِكَم والمخاطب جماعة.

فصل ١٧٣

قال صاحب الكتاب وقولهم ذَلِكَ هو ذاك زبدت فيه اللام وفُرق بين ذا وذاك وذلك فقيل الأولى للقريب والثاني للمتوسط والثالث للبعيد وعن المبرد أن ذَانِكَ مشددة تثنية ذَلِكَ ومثل ذَلِكَ في الموثث تَلْكَ وتَالِكَ وهذه قليلة.

قال الشارح قولهم ذَلِكَ الاسم فيه ذَا والكاف للخطاب وزيدت اللام لتدل على بُعد المشار اليه وكسرت لالتقاء الساكنين ولم تُفتح لثلاث تلييس بلام المِلْك لو قلت ذَا لَكَ، فذَا اشارة الى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد فكانت على بابها من إفادة قرب المشار اليه لأن حقيقة الاشارة الإيحاء الى حاضر فاذا ارادوا الاشارة الى منتج متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامة لتباعد المشار اليه فقالوا ذَاكَ فإن زاد بُعد المشار اليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذَلِكَ واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد لأن قوة اللفظ مُشْعِرَةٌ بقوة المعنى، فأما تشديد النون في ذَانٍ وهذَانِ فعوض من حرف محذوف فأما في ذَانٍ فعوض من أَلِف ذَا وهى في ذَانِكَ عوض من لام ذَلِكَ قاله المبرد فاذا قلت ذَاكَ في الواحد قلت في التثنية ذَانِكَ واذا قلت ذَلِكَ قلت في التثنية ذَانِكَ بالتشديد ويحتمل ان يكون التشديد عوضا من أَلِف ذَلِكَ واذا كان عوضا من حرف صار بمنزلة الميم المشددة في آخِرِ اللَّهُمَّ عوضا ١٥ من يَا فَشُدَّت كتشديد الميم، ويجوز ان يكون تشديد النون للفرق بين النون التى هى عوض من حرف وبين النون التى هى عوض من الحركة والتنوين جعلوا لما هو عوض من الحرف مَرِيَّةً فَشُدَّتْ، فان قيل فلم عوضوا من الحرف الذاهب وحذفه عارض لالتقاء الساكنين قيل من قبل أن التثنية لا يسقط منها تنوين لالتقاء الساكنين ألا المبهمة فلما خالف المتمكن ونقص منه حرف عوض من ذلك، وبعضهم لا يجعل التشديد في ذَانٍ عوضا بل من قبيل الادغام وذلك أننا تثينا ذَا فصار ذَانٍ ثم

دخلت اللام بعد النون للبعى الذى أريد منها وهو بُعد المشار اليه فصار قَائِلٍ فاجتمعت
النون واللام وكل واحد منهما يجوز ادغامه فى صاحبه فقلب الثانى الى لفظ الاول فصارت اللام نوناً
وادغممت فيها النون الأولى كما قالوا مُدَّكِرٌ بالذال المعجمة وأصله مُدَّتَكِرٌ ولا يكون ذلك فى هَذَانِ لَانَّ
هاء التنبيه واللام لا يجتمعان لَانَّ هَا للغريب واللام للبعيد والبُعد والقُرْبُ معنيان متدافعان، وقوله
هـ ومثُلُ ذلك فى المؤنث تَلَكَّ وتَالَكَّ يريد أنه كما زادوا اللام مع المذكر لُبُعِدَ المشار اليه فقالوا ذَلِكَ
كذلك زادوها مع المؤنث فقالوا تَلَكَّ وتَالَكَّ فَمَا تَلَكَّ فهى تى وإنما حذفوا الياء لسكونها وسكون
اللام بعدها ولم يكسروا اللام كما فعلوا فى ذَلِكَ كأنهم استثقلوا وقوع الياء بين كسرتين لوقالوا تَيْبَلَكَّ
وقالوا فى تَا تَلَكَّ فلم يحذفوا الالف كما لم يحذفوها فى ذَلِكَ وهى قليلة فى الاستعمال والقياس لا بآياها
ولم يقولوا ذِيَكَّ كأنهم استغنوا عنه بنبيك،

فصل ١٧٤

قال صاحب الكتاب وتدخل هـ التى للتنبيه على أوائلها فيقال هَذَا وَهَذَاكَ وَهَذَانِ وَهَاتَا وَهَاتِي
وَهَذِي وَهَاتِيكَ وَهَوْلَاءَ وَهَوْلَاءَ

هـ قال الشارح اعلم أن هـ كلمة تنبيه وهى على حرفين كلاً ومَا فإذا ارادوا تعظيم الامر والمبالغة فى إيضاح

المقصود جمعوا بين التنبيه والاشارة وقالوا هَذَا وَهَذِهِ وَهَاتِي وَهَاتَا وَهَاتِي قَالَ الشاعر

* وَنَبَاتِي إِيمًا الْمَوْتُ بِالْقُرَى * فَكَيْفَ وَهَاتِي هَضْبَةً وَكَثِيبُ *

وقل الآخر

* وَلَيْسَ لَعِيْشِنَا هَذَا مَهَاءُ * وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارِ *

مـ فهى للتنبيه وذى للاشارة والمراد تَنَبَّهْ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ لِمَنْ أُشِيرُ إِلَيْهِ وَتَسْقُطُ أَلْفُهُ فى لَحَظٍ لكثرة الاستعمال

وهى دابنة لفظاً وقد يكون معها خطابٌ فنقول هَذَاكَ وَهَاتَاكَ فَهَآ تنبيهٌ وَذَا وَتَا اشارةٌ والكاف حرف

خطاب، وفى التثنية هَذَاكَ وَهَاتَاكَ وَإِنْ جِئْتَ بِالْخَطَابِ قُلْتَ هَذَاكَ وَهَاتَاكَ فَهَآ تنبيهٌ وَذَاكَ

اشارةٌ الى اثنين والكاف حرف خطاب، وتقول فى الجمع هَآوَلَاءَ وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ أَشْهَرُهَا هَآوَلَاءَ بِالْمَدِّ

وهَآوَلَا بِالْقَصْرِ وَهَآوَلَاءَ بِحَذْفِ أَلِفِ هَآ التى للتنبيه كانه لكثرة استعماله صار كالكلمة الواحدة فحذفوه

بحذف ألفه قال الشاعر

* تَجَلَّدَ لَا يَقُلْ هَوْلًا هَذَا * بَكَى لَمَّا بَكَى أَسْفًا وَغَيْظًا *

وقال الأعشى

* هَوْلًا ثُمَّ هَاوَلَاثُكَ أَعْطَيْتُ نِعَالًا مَحْدُوَّةً بِنِعَالِ *

فصل ١٧٥

قال صاحب الكتاب ومن ذلك قولهم اذا أشاروا الى القريب من الأمكنة هنا وإلى البعيد هنا وقد حكي فيه الكسر وقرئ وتلحق كاف الخطاب وحرف التنبيه بهنا وهنا ويقال هنا لك كما يقال ذلك.

١. قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء من اسماء الاشارة ايضا فهي مشار بها كما يشار بهذا وهؤلاء آله ان هذه الاسماء لا يشار بها الا الى ما حضر من المكان وتلك يشار بها الى كل شيء وهي مبنية كبناء ذا وذه على السكون والعلّة في بنائها كالعلّة في بناء ذا وذه وهو تصمّنها معنى حرف الاشارة او شبهها بالمضمرات على ما تقدّم وفيها ثلاث لغات هنا وهنا وهنا فأفصحها هنا بصمّ الهاء وأردوها هنا بالكسر والفتحة هنا لام ووزنه فعّل كصرّ ونعّر وأما هنا بتضعيف العين فينبغي ان لا يكون من لفظ هنا

١٥ بل من معناه وإن وافقه في بعض حروفه كسبّط وسبّط ودمّث ودمّث وألفه زائدة ووزنه فعّلا العين واللام من واد واحد تحبّ ودرّ وذلك لقلّة ما جاء في الاسماء على وزن فعّل أيما جاء في اسماء قليلة من المعارف نحو خصّم وعثّر ويحتمل ان تكون الفة للإلحاق نحو أرطى فيمن قال أديم مأروط وعلفى ولم ينون للبناء ويحتمل ان تكون للتأنيث كسلمى ورصى، وأما من كسر الهاء فقال هنا فهي أرداء اللغات وأقلها وألفه زائدة ايضا لانه قد ثبتت زيادتها في لغة من فتح الهاء فتكون زائدة في لغة من كسر لانه لا تكون أصلا في لغة زائدة في لغة اخرى ويحتمل ان تكون الفة للإلحاق بدرّيم بمعزى ويحتمل ان تكون للتأنيث كدقلى قال ذو الرمة في التشديد

* هُنَا وَهَنَا وَمِنْ هُنَا لَهْنٌ بِهَا * ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْإِيْمَانِ هَيْئُومٌ *

فأما قول الراجز

* قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ * مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا * إِنْ لَمْ أَرَوْهَا فَمَهْ *

فَإِنَّهُ أَرَادَ هُنَا فَأَبْدَلَ مِنَ الْاَلِفِ هَاءً ۖ وَبَجَزَ إِدْخَالَ هَاءِ التَّنْبِيهِ عَلَيْهَا كَمَا تُدْخِلُهُ عَلَى ذَا فَتَقُولُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا وَهَاهُنَا قَالَ اللَّهُ تَعِ أَنَا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ۖ وَبَدَخَلَ عَلَيْهَا كَافٌ لِحَطَابٍ فَيُقَالُ هُنَاكَ فَهُنَا إِشَارَةٌ إِلَى مَكَانٍ قَرِيبٍ وَهُنَاكَ إِشَارَةٌ إِلَى مَكَانٍ مُتَبَاعِدٍ كَمَا كَانَ فِي ذَاكَ كَذَلِكَ ۖ فَإِنْ أَرَادُوا زِيَادَةَ الْبُعْدِ جَاءُوا بِاللَّامِ فَقَالُوا هُنَالِكَ كَمَا قَالُوا ذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعِ هُنَالِكَ أَلْوَلَايَةُ لِلَّهِ أَلْحَقِ ۖ وَأَمَّا ثُمَّ فَإِشَارَةٌ إِلَى الْمَكَانِ الْبَعِيدِ جَعَلُوا لَفْظَهُ وَصِيغَتَهُ تَدَلٍّ عَلَى بُعْدٍ فَلَمْ يَحْتَاجُوا مَعَهُ إِلَى قَرِينَةٍ مِنْ كَافٍ خِطَابٍ أَوْ لَامٍ إِنْ نَفَسُ الْوَصِيغَةِ تَدَلٍّ عَلَى ذَلِكَ فَإِذَا قُلْتَ هُنَاكَ دَلَّتِ الْكَافُ عَلَى مِثْلِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ثُمَّ بِمُجَرَّدِهَا وَهِيَ مُبَيِّنَةٌ لِنَتِصُّفُهَا حَرْفُ الْإِشَارَةِ أَوْ شَبَّهِ الْمَضْمَرِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي ذَلِكَ وَهُنَالِكَ وَكَانَ أَصْلُهَا أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً وَأَمَّا حُرُوكَتُهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَهِيَ الْمِيمَانُ فِي آخِرِهَا وَفُتِحَتْ طَلَبًا لِلخَفَةِ لِاسْتِنْقَالِ الْكُسْرَةِ مَعَ التَّضْعِيفِ فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهَا إِنْ شِئْتَ أَلْحَقْتَهَا هَاءَ السَّكَنِ فَقُلْتَ ثُمَّ ۖ وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَأْتِ بِهَا ۖ وَقُلْتَ ثُمَّ فَأَعْرِفْهُ ۖ

الموصلات

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ الَّذِي لِلْمَذْكُورِ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ يُشَدِّدُ يَاءَهُ وَالَّذَانِ لِمُثَنَّاوِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يُشَدِّدُ نَوْنَهُ وَالَّذِينَ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ اللَّذُونَ لِيَجْعَلَ وَالْأُكْيَ وَاللَّأُونَ فِي الرُّفْعِ وَاللَّائِينَ فِي الْجَرِّ وَالنَّصَبِ وَالَّتِي لِمُؤَنَّثَتِهِ وَاللَّانِ لِمُثَنَّاوِهِ وَاللَّائِي وَاللَّاتِ وَاللَّائِي وَاللَّاءِ وَاللَّائِي وَاللَّوَاتِي لِيَجْعَلَ ۖ

قَالَ الشَّارِحُ مَعْنَى الْمَوْصُولِ أَنْ لَا يَنْتَمِ بِنَفْسِهِ وَبِغْتَقِرَ إِلَى كَلَامٍ بَعْدَهُ تَصْلُهُ بِهِ لِيَتِمَّ اسْمًا فَإِذَا ثُمَّ بِمَا ۖ بَعْدَهُ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ التَّامَّةِ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا وَمُضَافًا إِلَيْهِ وَمَبْتَدَأً وَخَبَرًا فَتَقُولُ قَامَ الَّذِي عِنْدَكَ فَوَضَعَ الَّذِي رَفَعَ بَأْتَهُ فَاعِلٌ وَتَقُولُ ضَرَبْتُ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ فَوَضَعَهُ نَصَبٌ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ وَتَقُولُ جَاعَنِي غُلَامٌ الَّذِي فِي الدَّارِ فَيَكُونُ مَوْضِعُ الَّذِي خَفَضًا بِإِضَافَةِ الْغُلَامِ إِلَيْهِ وَتَقُولُ الَّذِي فِي الدَّارِ زَيْدٌ فَيَكُونُ مَوْضِعُ الَّذِي رَفَعًا بِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَتَقُولُ زَيْدٌ الَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ فَوَضَعَ الَّذِي رَفَعَ بِأَنَّهُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ۖ وَلِهَذَا الْمَعْنَى مِنْ اِحْتِيَاجِهِ فِي تِمَامَةِ اسْمِهِ إِلَى جُمْلَةٍ بَعْدَهُ تَوْضِيحُهُ وَجِبَ بِنَاءُهُ لِأَنَّهُ صَارَ

كبعض الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب أو لانه أشبه الحرف من حيث أنه لا يفيد بنفسه ولا بد من كلام بعده فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه إنما معناه في غيره ولذلك يقول بعضهم أن الموصول وحده لا موضع له من الإعراب وإنما يكون له موضع من الإعراب اذا تم وصلته والصواب عندي أن الإعراب للاسم الأول الموصول ومجرى الصلة من الموصول مجرى الصفة من الموصوف ه فكما لا يتوقف اعراب الموصوف على تمامه بالصفة كذلك لا يتوقف اعراب الموصول على تمامه بالصلة ويوضح ذلك لك أن المعرب من الموصول يظهر الإعراب فيه نحو آي ألا تراك تقول جاءني أيهم أبوه قائم ورأيت أيهم أبوه قائم ومررت بأيهم أبوه قائم فكما أن الإعراب هنا ظاهر في أي كذلك ينبغي أن يكون في الذي واخواتها ألا أن الفرق بين الصلة والصفة أن للصلة اذا كانت صفة كان لها موضع من الإعراب لأنها واقعة موقع المفرد ان كان الصفة تكون بالمفرد والصلة لا موضع لها من الإعراب لأنها لا تقع موقع المفرد لأن الصلة لا تكون مفردا ، واعلم أن الموصول ضرب من المبهمات وإنما كانت مبهمه لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرها كوقوع هذا وهؤلاء ونحوها من أسماء الإشارة على كل شيء ، وجملة الامر أن الموصول تسعة وهي الذي والذى وتثنيتهما وجمعهما ومن وما بمعناهما واللام بمعنى الذي وأي وذو في لغة طيبي وذا اذا كان معها ما والألى في معنى الذين ، فالما الذي فيقع على كل مذكر من العقلاء وغيرهم تقول جاءني زيد الذي قام أبوه ورأيت الثوب الذي تعرفه قال الله تعالى ه اهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا وَقَالَ تَعَالَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ وفيها أربع لغات قالوا الذي بياء ساكنة وهو الاصل فيها والذي بكسر الدال من غير ياء كأنهم حذفوا الياء تخفيفا ان كانت الكسرة قبلها تدل عليها فعلوا ذلك كما قالوا يا غلام وبا صاحب بالكسرة اجتزاء بها عن الياء الثالث الذي بسكون الدال ونجازه أنهم لما حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة منها أسكنوا الدال للوقف ثم أجروا الوصل مجرى الوقف كما قالوا * مثل للحرب صادق القصب * وهو من قبيل الضرورة وعند الكوفيين قياس لكثرته الرابع الذي بتشديد الياء للمبالغة في الصفة كما قالوا أحمري وأصقري وما قال * والدهر بالإنسان دوارى * وليس منسوبا ، واصل الذي لذ كعم وشي فاللام فاء الكلمة والدال عينها والياء لامها هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون الاصل في الذي الدال وحدها وما عداها زائد فاصل الذي كاصل هذا ولهذا عندهم اصله الدال وحدها فجوهريها واحد وإنما يفترقان بحسب ما يلحقهما من الزيادات المختلفة لاختلاف معنييهما واحتجوا لذلك بأن قالوا رأينا الياء

تسقط في التثنية نحو قولك اللذان والذَيْن وقالوا في إحدى نغاتها اللذ بسكون الذال قال الشاعر
 * كَالَّذُ تَزْنِي زُبَيْةً قَاصِطِيْدَا * وهو فاسد لاقه لا يجوز ان يكون اسم في كلام العرب على حرف
 واحد ألا أن يكون مضمرًا متصلًا ولو كان الاصل الذال وحدها كما جاز تصغيرها والتصغير مما يرد
 الاشياء الى اصولها ولا يدخل الا على اسم ثلاثي وقد قالوا في التصغير اللذيا فالياء الاولى للتصغير
 ه والالف كالعوض من ضمير اوله والموجود بعد ذلك ثلاثة أحرف اللام والياء ولا يدقع المسموع
 وما عليه اللفظ الا بدليل ان الاصل عدم الزيادة وأما احتجاجهم بحذف الياء في التثنية نحو قولهم
 اللذان فلما كان لالتقاء الساكنين كما قلنا في هذان ولم تثبت الياء وتتحرك فيقال اللذيان كما قالوا
 العبيان لنقص تمكنها وخروجها الى شبه الحروف والحروف جامدة لا تصرف لها كتصرف المتحركة وأما
 حذف الياء وإسكانها فلضرب من التخفيف كحذفهم لها في قوله تعالى مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ في قراءة
 ١. كثير من القراء ومثله

* كَنَوَاحٍ رِبِيشٍ حَمَامَةٍ تُجْدِيَّةٍ * وَمَسَاحَتٍ بِاللِّثْنَيْنِ عَصْفٍ الْاُثْمِدِ *

وأما الالف واللام في اللذى وآلتي وتثنيتهما وجمعهما فذهب قوم الى انها زائدة للتعريف على حدها
 في الرجل والغلام لانها معارف والالف واللام معرفان فكان إفادة التعريف بهما والذى عليه المحققون
 انهما زائدتان والمراد بهما لفظ التعريف لا معناه والذى يدل انهما ليستا لمعنى التعريف أمران
 ١٥ احدهما ان الالف واللام في الموصولات زيادة لازمة ولأن التعريف لا يعرفها جاءت لازمة بل يجوز إسقاطها
 نحو الرجل والغلام ورجلٌ وغلامٌ ولم نجدهم قالوا لذ كما قالوا غلام فلما خالفت ما عليه نظائرها دل
 على انها زائدة لغیر معنى التعريف كما يزداد غيرها من الحروف والامر الثاني اننا نجد كثيرا من الاسماء
 الموصولة معرفة من الالف واللام وهي مع ذلك معرفة وهي من وما وأي نحو قولك ضربت من عندك
 وأخذت ما أعطيتني ولأكرمهم في الدار فهذه الاشياء كلها معارف ولا الف ولا لأم فيها كما كانتا في
 ٢. اللذى وآلتي وانما تعرفها بما بعدها من صلاتها واذا ثبت ان الصلة معرفة لم يكن الالف واللام فيما
 دخلا فيه من الموصولات معرفة ايضا لان الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين واذا ثبت ان الالف
 واللام لا يفيدان هنا التعريف كان زيادتهما لضرب من إصلاح اللفظ وذلك ان اللذى واخواته مما فيه لأم
 انما دخل توصلا الى وصف المعارف بالجل وذلك ان الجمل نكرات ألا ترى انها تجري أوصافا على النكرات
 نحو قولك مررت برجل أبوه زيد ونظرت الى غلام قام أخوه وصفة النكرة نكرة ولولا ان الجمل نكرات لم

يكن للمخاطب فيها فائدة لأن ما تعرف لا يستفاد غلباً كانت تجري أوصافاً على النكرات لتتكبرها
أرادوا ان يكون في المعارف مثل ذلك فلم يسع ان تقول مررت بزيد ابوه كريم وأنت تريد النعت
لزيد لأنه قد ثبت ان الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة ولم يمكن إدخال لام التعريف على
الجملة لأن هذه اللام من خواص الاسماء والجملة لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية فجاءوا
ه حينئذ بالذي متوصلين بها الى وصف المعارف بالجمع فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة للذي
وهو الصفة في اللفظ والغرض الجملة كما جاءوا بآتي متوصلين بها الى نداء ما فيه الالف واللام فقالوا يا
أيها الرجل والمقصود نداء الرجل وأي وصلة وكما جاءوا بذي التي بمعنى صاحب متوصلين الى وصف
الاسماء بالاجناس ألا ان لفظ الذي قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف فزادوا
في أولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه فينتطبأ اللفظ والمعنى ، فإذا
ا تثبت الذي قلت في الرفع اللذان وفي النصب والجر اللذين ، واعلم ان جميع هذه الاسماء المبهمة
نحو الذي وآلى واسماء الاشارة ونحوها مما لا يفارقه التعريف لا يصح تثنيته فالتثنية فيه إنما هي
صيغة موضوعة للتثنية لأن التثنية إنما تكون في النكرات نحو قولك رجل ورجلان وفرس وفرسان
فأما زيد وعمر وزيدان وعمران فإتاك لم تثته إلا بعد سلبه ما كان فيه من تعريف العلية حتى صار
شائعاً كرجل وفرس وإنما كان كذلك من قبل ان المعرفة لا يصح تثنيته لأن حد المعرفة ما خص
ه الواحد من جنسه ولم يشع في أمته وإذا ثنى فقد شورك في اسمه وخرج عن ان يكون معرفة وإذا
ثبت ان المعرفة لا تصح تثنيته مع بقاء تعريفها فما لا يصح تنكيه لا تصح تثنيته ولما كانت هذه
الاسماء مما لا يصح اعتقاد التنكير فيها لم تكن تثنيته حقيقية وإنما هي صيغة موضوعة
للدلالة على التثنية ألا أنها جرت على منهاج التثنية الحقيقية في الاعراب لغربها من الاسماء المتمكنة
ومما يؤيد أنها وضعية حذف الياء في التثنية ولو كانت تثنية صناعية لثبت فيها الياء كما تثبت
٢. في عم وعيمان ، ومجرى النون فيها مجراها في هذان وكانت مكسورة لأنها جرت على منهاج التثنية
لحقيقية تقول رجلان وفرسان بكسر النون كذلك ههنا ومنهم من يقول دخلت النون في اللذان
واللتان عوضاً من الياء المحذوفة كما كانت في هذان كذلك ومنهم من لا يجعلها عوضاً من شيء
لأنها صيغة موضوعة للتثنية على ما تقدم ومنهم من يشدد النون فيقول اللذان وقد قرأ ابن كثير
واللذان يأتيانها منكم بتشديد النون فن خفف النون فقد جرى على منهاج التثنية على

حد نون رَجُلَانِ وَقُرَّسَانِ ومن شَدَّدها فَاتَّه جعل التشديد قَرًّا بين ما يضاف من المثني وتسقط نونُهُ
 للاضافة نحو غلاما زيدا وصاحباً عمرو وبين ما لا يضاف نحو أَلَدَى وَالَّتِي وسائر المبهمات ومنهم من
 يقول التشديدُ فرقٌ بين النون الداخلة عوضاً من الحركة والتنوين وبين النون الداخلة عوضاً من
 حرف ساقط من نفس الكلمة كأنهم جعلوا لما هو عوضٌ من أصل الكلمة مَزِيَّةً على ما هو عوضٌ من شيء
 ه زائد ليس من الكلمة، وتقول في الجمع أَلَدَيْنِ بالياء في الرفع والنصب والجر لا يختلف لأنه مبنيٌّ
 كالواحد ومنهم من يقول أَلَدُونِ في الرفع وَأَلَدَيْنِ في النصب والخفض يجعله كالتثنية إذ كان على
 منهاجها في الصلح والاول أكثر وأما أَلَدِي بمعنى الذين فهو جمعُ أَلَدَى من غير لفظه كَرَجُلٍ وَقَرٍّ
 وإمرأة ونسوة وهو بوزن الحُطَم واللبد وأما أَلَدَ فهو بمعنى أَلَدَى نحو جاءني أَلَدَ فَعَلَّ كذا أي أَلَدَى
 فعل فهو بوزن رجلٌ مألٌ إذا كثر ماله وكَبَشَ صافٌ إذا كثر صوفه وبومٌ راحٌ إذا كثرت فيه الرياح ويُجمع
 ١. أَلَدَ جمعُ السلامة كما فعلوا ذلك بأَلَدَى فقالوا أَلَدُونِ في الرفع وَأَلَدَيْنِ في النصب والجر، وأما أَلَتِي
 فهي عبارة عن كل مؤنث من حيوان وغيره تقول جاءتنى المرأة أَلَتِي تعرفها ورأيت الناقة أَلَتِي عندها
 وعُنيت بالشجرة أَلَتِي تحملها طيبٌ والكلامُ فيها كما انكلامٌ في أَلَدَى والالف واللام فيها زائدة كما
 كانت في أَلَدَى لإصلاح لفظها لوصف المعارف وفي ثلاثية الاسم اللام والتاء والياء لأنه الموجود والذي
 عليه اللفظ وقال الكوفيون هي منقولة من تاء في الإشارة وأصل تاء عندهم التاء وحدها والكلام عليها
 ١٥. كالكلام في أَلَدَى وفيها أربع لغات كلغات أَلَدَى يقولون أَلَتِي بإسكان الياء وَأَلَتِي بالكسر وَأَلَتِي بالسكون
وَأَلَتِي بالتشديد والكلام عليها كالكلام على أَلَدَى وقد تقدم ما فيه مَقْنَعٌ وتُنْتِى أَلَتِي فتقول أَلَتَانِ في
 الرفع وَأَلَتَيْنِ في النصب والجر وهو معربٌ لأن منهاج التثنية لا يختلف ولا تكون إلا من لفظ الواحد
 وليس كذلك للجمع فإنه يختلف فيكون جمعٌ أكثر من جمعٍ ولا تكون تثنيةٌ أكثر من تثنية ويكون
 للجمع من غير لفظ واحد كالنقر والنسوة والإبل فلذلك حافظوا على التثنية وأجروها في الاعراب على
 ٢. منهاج واحد وتركوا الجمع على حاله من البناء كواحدة ويقولون في جمع أَلَتِي أَلَدَانِ على وزن القاضى
وَأَلَدَانِ وَأَلَدَانِ بغير ياء كما قالوا في أَلَدَى أَلَدَانِ فأتوا به على غير لفظ الواحد قال الله تعالى وَأَلَدَانِ يَتَسَنَّ
مِنَ الْمَحِيصِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَأَلَدَانِ لَمْ يَحْضُنْ وربما قالوا أَلَدَانِ وَأَلَدَانِ بغير
 ياء كما قالوا أَلَدَانِ وَأَلَدَانِ فاعرفه

قال صاحب الكتاب واللام بمعنى أَلَدَى في قولهم الضاربُ أباه زيدٌ أي الذي ضرب أباه وما ومن في

قولك عرفت ما عرفتته ومن عرفتته وأيّهم في قولك إضرِبَ أيّهم في الدار وذو الطائفة اللائنة بمعنى الذي في نحو قول عاري * لَأَتَّخِيزَنَّ لِلْعَظِيمِ ذُوَ أَنَا عَارِفُهُ * وذَا في قولك ما ذا صنعت بمعنى أي شيء الذي صنعتته،

قال الشارح قد ذكرنا عدة الاسماء الموصولة وقد تقدم اللام على الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ه فاما الالف واللام فتكون موصولة بمعنى الذي في الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول هذا الضارب زيدا والمراد الذي ضرب زيدا وهذا المضروب والمراد الذي ضرب او يضرب وذلك أنهم ارادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل فلما لم يمكن ذلك لتنافيها في التعريف والتنكير توصلوا الى ذلك بالالف واللام وجعلوها بمعنى الذي بأن نَوَّوا فيها ذلك ووصلوها بالجملة كما وصلوا الذي بها الا انه لما كان من شأنها أن لا تدخل الا على اسم حولوا لفظ الفعل الى لفظ الفاعل او المفعول وهم يريدون الفعل ا. فاذا قلت الضارب فالالف واللام اسم في صورة الحرف واسم الفاعل فعل في صورة الاسم الا ترى انه لا يجوز ان تقول هذا ضارب زيدا امس فتعمله فيما بعده بل تُصيغه البتة ويجوز ان تقول هذا الضارب زيدا امس فتعمله لتك تنوي بالضارب الذي ضرب ومنى لم تنو بالالف واللام الذي لم يحسن ان يعمل ما دخلا عليه وصار كسائر الاسماء ويؤيد ما ذكرناه ان الشاعر قد يضطر فيدخل الالف واللام على لفظ الفعل من غير أن ينقله الى اسم الفاعل وما أقله قال الشاعر

* فَيُسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ * وَمِنْ خَجَرِهِ ذِي الشَّيْخَةِ أَلَيْتَقْصَعُ *

١٥

وقال الآخر

* يَقُولُ لِحَنَّا وَأَبْغَضُ النُّجْمِ نَاطِقًا * إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْجَمَارِ أَلْيَجْدَعُ *

والمراد الذي يتقصع والذي يجدع، وقد اختلف في هذه اللام فذهب قوم الى انها حرف وليست اسما وإن نوى بها مذهب الاسمية ولذلك أعرب الاسم الواقع بعدها بأعراب الذي بغير صلة ولو كانت م. اسما لكان الاعراب لها وحكم على موضعها بالاعراب الذي يسحقه الذي وذهب قوم الى انها اسم واحتجوا لذلك بعود الضمير من الصفة بعدها اليها كما يعود الى الذي من صلتها والنصواب الاول انها حرف اذ لو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب ولا خلاف انه لا موضع لها من الاعراب الا ترى انها لو كان لها موضع من الاعراب لكنت اذا قلت جاعني الضارب يكون موضعها رفعا بأنها فاعل فكان يؤتى الى ان يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تشنية او عطف الالف واللام واسم الفاعل

وإذا قلت ضربت الكاتب يكون للفعل مفعولان وذلك لا يجوز لأن هذا الفعل لا يكون له أكثر من
 مفعول واحد وإذا قلت مررت بالضارب يكون لحرف الجر مجروران وذلك محال وأما قولهم أنه يعود
 إليها الضمير من الصفة فلا تقول أن الضمير يعود إلى نفس الالف واللام بل تقول أنه يعود إلى الموصوف
 المحذوف لأنك إذا قلت مررت بالضارب فتقديره مررت بالرجل الضارب فالضمير يعود إلى الرجل الموصوف
 المحذوف لأنه في حكم المنطوق به وتارة تقول أنه يعود إلى مدلول الالف واللام وهو الذي فاعله، وأما
 من فأنها تكون بمعنى الذي وتحتاج من الصلة إلى مثل ما احتاجت إليه الذي ألا أنها لا تكون إلا
 لدوات من يعقل وهي اسم بدليل أنها تكون فاعلة نحو قولك جاءني من قام فوضع من رفع بأنه فاعل
 ومفعولة نحو رأيت من عندك فيكون موضعها نصباً بأنه مفعول به كما تكون الاسماء كذلك ولا بد
 لها من ضمير يعود إليها وذلك من خصائص الاسماء ويدخل عليها حروف الجر نحو قولك مررت بمن
 ١. عندك قال الله تعالى يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وهي مبنية كما كانت الذي كذلك لأن ما بعدها من الصلة من
 تمامها فهي بمنزلة بعض الاسم وبعض الاسم مبنى لا يستحق الأعراب وذلك نحو قولك جاءني من
 عندك أي الذي عندك قال الله تعالى وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ أَلَا أَنهـا تُفسر
 الذي في أنها لا توصف كما توصف الذي ولا يوصف بها كما يوصف بالذي ألا تراكم تقول جاءني
 زيد الذي قام وجاءني الذي قام الظريف فنصف الذي ونصف بها ولا تفعل ذلك في من خروجها
 ١٥ عن شبه الاسماء المتمكنة وشبهها بالمضمرات بنقص لفظها ألا ترى أنها على حرفين والاسماء الظاهرة لا
 تكون على أقل من ثلاثة أحرف فلما بعدت من الظاهر لم توصف ولم يوصف بها وليس كذلك الذي
 فأنها على ثلاثة أحرف إذ أصلها لذي مثل عم وشيخ، فإن قيل إذا زعمت أنها لا تقع إلا على دوات من
 يعقل فما تصنع بقوله تعالى وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى
 رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ والذي يمشي على بطنه والذي يمشي على أربع ليسوا من العقلاء
 ٢٠ لأن الذي يمشي على بطنه من جنس الحيات والذي يمشي على أربع من جنس الأنعام والخيول فالجواب
 أنه لما خلط ما يعقل وما لا يعقل غلب جانب من يعقل وذلك أنه قال فَمِنْهُمْ فجمع كناية من
 يعقل وما لا يعقل باغظ ما يعقل فلما كان كناية للجمع الذي فيه ما يعقل وما لا يعقل مثل كناية الجمع
 الذي ليس فيه ما لا يعقل كان تفصيله كذلك، ولأن مواضع غير ذلك تذكر فيما بعد، وأما ما
 فنكون موصولة بمعنى الذي نحتاج من الصلة إلى مثل ما نحتاج وهي مبنية لما ذكرناه في من من أنها

هي وما بعدها اسم واحد فكانت كـبعض الاسم وهي تقع على ذوات ما لا يعقل وعلى صفات من يعقل
قال الله تعالى يُصْهِرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ أَيْ يُذَابُ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَجُلُودُهُمْ وَقَالَ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ
اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا فَأَوْقَعَ مَا عَلَى مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنَ الْأَصْنَامِ وَقَالَ تَعَالَى
وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَقَدْ ذَهَبَ بِبَعْضِهِمْ إِلَى أَنَّهَا تَقَعُ لِمَا يَعْقِلُ بِمَعْنَى مَنْ وَاجْتَنَبَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى
ه فَائْتَكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَبِقَوْلِهِ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ
سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا فَأَجْرِي مَا عَلَى الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ وَهَذَا وَحَوْهٌ مَحْمُولٌ عِنْدَنَا عَلَى الصِّفَةِ وَقَدْ
ذَكَرْنَا أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى صِفَاتٍ مِنْ يَعْقِلُ فَقَوْلُهُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ بِمَعْنَى الطَّيِّبِ مِنْهُنَّ وَقَوْلُهُ وَالسَّمَاءِ
وَمَا بَنَاهَا بِمَعْنَى الْبَائِي لَهَا فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَالْقَوْلُ الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ أَيْ وَبِنَاءِهَا وَقَوْلُهُمْ
سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا بِمَعْنَى الْمُسَخَّرِ وَمَعَهَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَنَتَأَوَّلُ عَلَى مَا يَرْجِعُهُ إِلَى مَا أَصْلُنَا وَلَهَا
١. مَوَاضِعُ تُذَكِّرُ أَقْسَامُهَا فِيهَا فِيمَا بَعْدَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ وَأَمَّا أَيْ فَإِنَّهَا تَكُونُ مُوَصُولَةً أَيْضًا تَحْتَاجُ إِلَى كَلَامٍ
بَعْدَهَا تَتِمُّ بِهِ اسْمًا كَاِحْتِيَاجِ الَّذِي وَمَنْ وَمَا إِذَا كَانَا بِمَعْنَى الَّذِي وَبَعِلَ فِيهَا مَا قَبْلَهَا مِنَ الْعَوَامِلِ كَمَا
تَعْمَلُ فِي الَّذِي فَتَقُولُ لِأَضْرِبَنَّ أَيْهِمْ فِي الدَّارِ وَالْمَعْنَى الَّذِي فِي الدَّارِ مِنْهُمْ فَأَيُّ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي إِلَّا أَنَّهَا
تُفِيدُ تَبْعِيضَ مَا أَضِيفَتْ إِلَيْهِ وَلِذَلِكَ لَوُزِمَتْهُ الْإِضَافَةُ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لِأَضْرِبَنَّ الَّذِي فِي الدَّارِ
لَمْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ جَمَاعَةٍ كَمَا تُفِيدُ أَيْ ذَلِكَ وَقَدْ تَقَرَّرَ وَمَعْنَاهَا الْإِضَافَةُ
ه نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَالْمَعْنَى أَيْ الْأَسْمَاءُ دَعَوَتْ اللَّهَ بِهِ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى
وَلَا بَدَّ مِنْ عَائِدٍ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ صِلَةٌ لَهُ إِلَّا تَرَكَ تَقُولُ جَاعَى أَيْهِمْ قَامَ أَبُوهُ وَالْعَائِدُ الْهَاءُ فِي أَبُوهِ وَتَقُولُ
لِأَضْرِبَنَّ أَيْهِمْ قَامَ غُلَامُهُ وَأَيْهِمْ هُوَ أَحْسَنُ فَإِنْ حُذِفَتِ الْعَائِدُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَا يَحْسُنُ حَذْفُهُ فِي الَّذِي
بُنِيَ عَلَى الصِّمِّ نَحْوُ قَوْلِكَ لِأَضْرِبَنَّ أَيْهِمْ أَحْسَنُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى
الرَّحْمَنِ عُتْبِيًّا وَالْمَعْنَى أَيْهِمْ هُوَ أَشَدُّ وَأَمَّا بُنِيَتْ لِأَنَّ الْقِيَاسَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مُبْنِيَّةً عَلَى حَدِّ نَظِيرَتِهَا
٢. وَهِيَ مَنْ وَمَا لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ اسْتَفْهَامًا فَقَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى هَمزة الاستفهام وَإِذَا كَانَتْ جَزَاءً فَقَدْ تَضَمَّنَتْ
مَعْنَى حَرْفِ الْجَزَاءِ وَهُوَ أَنْ وَإِذَا كَانَتْ خَبْرًا بِمَعْنَى الَّذِي فَهِيَ كَبَعْضِ الْأَسْمَاءِ عَلَى مَا أَصْلُنَا وَأَمَّا أُعْرِبَتْ
لِتَمَكُّنِهَا بِلِزُومِ الْإِضَافَةِ لَهَا تَحْلُلًا لَهَا عَلَى نَفِيضِهَا وَنَظِيرِهَا وَهُوَ بَعْضٌ وَكُلٌّ فَلَمَّا حُذِفَ الْعَائِدُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَا
يَحْسُنُ حَذْفُهُ مَعَ الَّذِي دَخِلَهَا نَقَصَ بِإِزَالَتِهَا عَنْ تَرْتِيبِهَا فَعَادَتْ إِلَى أَصْلِهَا وَمَقْتَضَى الْقِيَاسُ فِيهَا مِنَ الْبِنَاءِ
كَمَا أَنَّ مَا لِلْجَائِزَةِ إِذَا قَدِمَ خَبَرُهَا أَوْ دَخِلَهَا الْإِسْتِثْنَاءُ الْفَائِضُ لِمَعْنَى الْجَائِدِ رُدَّتْ إِلَى قِيَاسِ نَظِيرِهَا

في الابتداء نحو هَلْ وَأَيُّهَا وَمَا يَكُونُ بَعْدَهُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ وَأَيُّهَا بَنَى عَلَى الصَّمِّ عَلَى التَّشْبِيهِ
بِقَبْلٍ وَبَعْدٍ وَيَا زَيْدٌ لَأَنَّهُ يَكُونُ مُعْرَبًا فِي حَالٍ وَمُبْتَدَأًا فِي حَالٍ كَمَا تَقُولُ جِئْتُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ وَيَا
رَجُلًا ثُمَّ تَقُولُ جِئْتُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ إِذَا ارْتَدَّتِ الْمَعْرِفَةُ وَيَا زَيْدٌ هَذَا مَذْهَبُ سَيِّبَوِيَّةٍ وَالْكَوْفِيُّونَ
يُخَالِفُونَهُ فِي هَذَا الْأَصْلِ وَيَنْصِبُونَ أَيًّا إِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا فَعَلٌّ سَوَاءٌ حَذَفُوا الْعَائِدَ مِنَ الصَّلَةِ أَوْ لَمْ يَحْذَفْهُ
هـ وَلَا فَرَقَ عِنْدَهُمْ بَيْنَ قَوْلِهِمْ لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ وَبَيْنَ لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ وَلَا يَضَرُّونَ أَيُّهُمْ إِلَّا فِي
مَوْضِعٍ رَفَعَ فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ فَأَنَّهُمْ يَقْرَأُونَهَا بِالنَّصَبِ حَكَاهُ هَارُونُ الْقَارِيُّ
عَنْهُمْ وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَتَأَوَّلُوا الصَّمَّ عَلَى وَجْهِ أَحَدِهَا أَنَّهُ مُعْرَبٌ وَأَنَّهُ رَفْعٌ بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَأَشَدُّ الْخَبَرُ وَيَكُونُ
أَيُّ هُنَا اسْتِنْفَاهَا كَأَنَّهُ اكْتَفَى بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي قَوْلِهِ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ كَمَا يَقَالُ لَأَقْتُلَنَّ مِنْ كُلِّ قَبِيلٍ وَلَا كُنَّ
مِنْ كُلِّ طَعَامٍ ثُمَّ ابْتَدَأَ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَنِيًّا وَهُوَ رَأَى الْكَسَائِي وَالْفَرَاءَ وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ
١٠ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي فِي أَيُّهُمْ أَشَدُّ مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ أَيُّهُمْ أَيْضًا اسْتِنْفَاهَا عَلَى مَا
ذَكَرْنَا وَهُوَ رَفْعٌ بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ لِقَوْلِهِ لَنَنْزِعَنَّ وَالنَّزْعُ بِمَعْنَى التَّبْيِينِ
فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْعِلْمِ فَلِذَلِكَ جَازَ تَعْلِيلُهُ عَنِ الْعَمَلِ وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ أَنْ يَكُونَ رَفْعًا عَلَى الْحِكَايَةِ وَالْمَعْنَى
ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ قَبِيلٍ تَشَابِعُوا الَّذِي يَقَالُ فِيهِ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَنِيًّا وَهُوَ رَأَى الْخَلِيلَ وَشَبَّهَهُ
بِقَوْلِ الْأَخْطَلِ * فَأَبِيتُ لَا حَرَجَ وَلَا مَحْرُومَ * وَهَذَا بِأَبْهَ الشَّعْرِ وَفِي حَالِ الْاِخْتِيَارِ عَنْهُ مَسْدُوحَةٌ
١٥ وَيُونُسُ يَجْعَلُهُ مِنْ قَبِيلِ أَشْهَدُ أَنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ فِي تَعْلِيلِ الْفَعْلِ عَنِ الْعَمَلِ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ أَفْعَالِ الْقَلْبِ
أَوْ لَا يَكُونُ وَجَبِيزَ لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ وَبُعَلِّفَ الصَّرْبَ وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ التَّعْلِيلَ صَرْبٌ مِنَ الْإِلْغَاءِ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَلِّفَ مِنَ الْأَفْعَالِ عَنِ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يَجُوزُ الْغَاءُ وَالَّذِي يَجُوزُ الْغَاءُ أَفْعَالُ الْقَلْبِ نَحْوُ ضَنْتُ
وَعَلِمْتُ وَالْكَوْفِيُّونَ لَا يَرَوْنَ لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ نَامٌ بِالصَّمِّ وَلَا بِقَوْلُونَهُ إِلَّا مَنْصُوبًا وَبَعْضُهُمْ مَا ذَلُّوا مَا حَكَاهُ
الْجَرْمِيُّ قَالَ مِنْ حِينٍ خَرَجْتُ مِنَ الْخَنْدَقِ بَعَى خَنْدَقَ الْبَصْرَةِ حَتَّى صِرْتُ إِلَى مَكَّةَ لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقُولُ
٢٠ أَضْرِبَ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ أَيْ كُلُّهُمْ بِنَّصَبٍ وَهَذِهِ الْحِكَايَةُ لَا تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ سَمِعَ خِلَافَ مَا رَوَاهُ وَيَكُونُ مَا
سَمِعَهُ لُغَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ وَذَلِكَ أَنَّ سَيِّبَوِيَّةَ سَمِعَ ذَلِكَ وَحَكَاهُ وَبَدَّلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ
قَوْلِهِمْ أَضْرِبَ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ يَعْنِي الْعَرَبُ وَقَالَ الْفِيَّاسُ هُوَ النَّصَبُ وَتَأَوَّلَ الرُّفْعَ عَلَى الْحِكَايَةِ وَأَنْشَدَ
أَبُو عَمْرٍو

* إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

وهذا نص في محل النزاع، ولأني وما ومن أقسام تذكر فيما بعد أن شاء الله، وأما ذو فإن طيًّا تقول هذا ذو قال ذاك يريدون الذي قال ذاك وهو ذو الذي بمعنى صاحب نفلوها إلى معنى الذي ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر التي توصل بها الذي وينوها لاحتياجها إلى ما بعدها كما كانت الذي مبنية فقالوا هذا زيد ذو قام ورأيت زيدا ذو قام ومررت بزيد ذو قام أبوه فيكون في حال الرفع والنصب والجر بالواو وهذه الواو عين الكلمة وليست علامة الرفع وتقول مررت بالمرأة ذو قامت وبالرجلين ذو قاما وبالرجال ذو قاموا فيستوى فيه التثنية والجمع والمؤنث قال الشاعر

* فإن الماء ماء أبي وجدي * وبثري ذو حفرته وذو طربته *

وصف البئر بذو وهي مؤنثة، ومن أبيات الحماسة لمنظور بن سحيم

* فاما كرام موسرون أتيتهم * فحسبي من ذو عندكم ما كافيا *

١. أي من الذي عندهم ووصله بالظرف كما تصل الذي به في قولك جاعني الذي عندهم، فاما قوله

* لئن لم تغيّر بعض ما قد صنعتم * لأنتحين للعظم ذو أراقه *

وقبله

* حلفت بهدي مشعر بكرانه * تخب بصحراء الغبيط دراقه *

فالببيت لعارق الطائي وعارق لقب غلب عليه لقب بذلك لقوله في آخر البيت ذو أنا عارقه وأسمه ١. قيس بن جرّوة بن سيف بن مالك بن عمرو بن أبلان ويروي لئن لم يغيّر ويروي لأنتحين العظم والشاهد فيه جعل ذو معنى الذي ووصلها بالمبتدأ والخبر وقوله لئن لم يغيّر ويروي لأنتحين العظم توطئة للقسم وجواب القسم لأنتحين للعظم يقول أليبت إن لم تغيّر بعض صنيعك لأقصدن في مقابلته كسر العظم الذي صرت أعرفه أي أنتزع اللحم منه جعل شكواه كالعرق وجعل ما بعده إن لم يغيّر معاملته تأثيرا في العظم نفسه وهذا بعيد، وذهب بعضهم إلى أنك تقول في المؤنث ذات قالت ذاك وفي التثنية والجمع ويكون مضموما في كل حال، وحكى أنه يجوز أن تقول في جماعة المؤنث ذوات قلن وفي ذلك دلالة أنه منقول من ذي الذي بمعنى صاحب، والفرق بين ذو الذي بمعنى الذي على لغة طيء وبين ذو الذي بمعنى صاحب من وجوه منها أن ذو في لغة طيء توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو الذي بمعنى صاحب ومنها أن ذو في مذهب طيء لا بوصف بها إلا المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة إن أضفتها إلى نكرة وصفت بها النكرة وإن أضفتها إلى معرفة

صارت معرفة ووصفت بها المعرفة وليست ذو التي بمعنى الذي كذلك لأنها معرفة بالصلة على حد تعريف من وما ومنها أن التي في لغة طيء لا يجوز فيها ذا ولا ذي ولا تكون ألا بالواو تقول مررت بالرجل ذو قال أي الذي قال ورأيت الرجل ذو قال وليس كذلك التي بمعنى صاحب فاعرفه ، فأما ذا من قولك ما ذا صنعت فهي على وجهين أحدهما أن تكون ما استنفها ما وهي اسم تام مرفوع الموضع بالابتداء وذا خبره وهي بمعنى ه الذي وما بعده من الفعل والفاعل صلته والعائد محذوف والتقدير صنعتك والوجه الثاني أن تجعل ما وذا جميعا بمنزلة ما وحدها وتكون قد رُكبت من كلمتين كلمة واحدة نحو أنما وحيثما ونحوها من المركبة وتكون ما مع ذا في موضع نصب بصنعت ويكون جواب الأول مرفوعا وجواب الثاني منصوبا لأن الجواب بدل من السؤال قال الله تعالى وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ قَرَأَ برفع العفو ونصبه فالرفع على أن يكون ذا بمعنى الذي والمعنى ما الذي ينفقونه قال الشاعر

١. * أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاهِلُ * أَحَبُّ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ *

والنصب على تركيب ما وذا وجعلهما معا كلمة واحدة في موضع منصوب بالفعل بعدهما قال الله تعالى مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ، فان قيل فهلا كانت ذا في قولك ما ذا صنعت زائدة ملغاة قيل عنه جوابان أحدهما أنه لو كانت ذا زائدة لقلت في الجواب عم ذا تسأل بحذف الف ما كما تقول عم تسأل لأن ما إذا كانت استنفها ما ودخل عليها حرف الجر حذفت الفها نحو قوله تعالى عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ١٥ وفيهم أنتم من ذكرها فلما ثبتت الالف وقلت عَمَّا ذا تسأل دل على أنهما رُكبا تركيبا إنما وصارت الالف حشوا والثاني لو كانت ملغاة لكان التقدير في ما ذا تصنع ما تصنع وتكون في موضع نصب فلما قال * أَحَبُّ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ * فابدل المرفوع من ما دل أنها مرفوعة بالابتداء والخبر ذا والفعل صلة على ما ذكره

قال صاحب الكتاب والموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع اليه وتسمى هذه الجملة صلة ويسميتها سيبويه الحشوة وذلك قولك الذي أبوه منطلق زيد وجاعل من عهده عمرو واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة للام ويرجع الذكر منه اليه كما يرجع الى الذي ،

قال الشارح الموصول ما لا يتم حتى تصله بكلام بعده تام فيصير مع ذلك الكلام اسماً تاماً بإزاء مسمى
 فاذا قلت جاعني الرجل الذي قام فالذي وما بعده في موضع صفة الرجل بمعنى القائم وإذا قلت
 جاعني من قام فمن وما بعدها في موضع اسم معروف غير صفة فنزلة الذي ونحوه من الموصلات وحده
 منزلة حرف من الكلمة من حيث كان لا يفهم معناه ألا بضم ما بعده اليه فصار لذلك من مقدماته
 ه ولذلك كان الموصول مبنياً بالموصول وحده اسم ناقص أي ناقص الدلالة فاذا جئت بالصلة قيل موصول
 حينئذ، وقوله لا بد له في تمامه اسماً من جملة تردفه أي تتبعه وكل شيء يتبع شيئاً فقد ردفه
 وقوله من الجمل التي تقع صفات يريد من الجمل التي توضح وتبين وهي الجمل المتمكنة في باب الخبر وصلاح
 فيها أن يقال فيه صدق أو كذب وجاز أن تقع صفة للنكرة فاما الاستفهام فلا يجوز أن يوصل به
 الذي وأخواتها لا يجوز جاعني الذي أريد أبوه قائم وكذلك الأمر والنهي لما ذكرناه من أنها لا تقع
 ا صفة للنكرة ان كانت لا تحتل الصدق والكذب، وجملة الأمر أن الصلة بأربعة اشياء الفاعل والفعل
 والمبتدأ والخبر والشرط وجوابه والظرف ولا بد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها الى
 الموصول وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ويؤنن بتعلقها بالموصول ان كانت الجملة عبارة
 عن كل كلام تام قائم بنفسه فاذا أنيت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله آتن بتعلقها به فمثال وصلك
 بالفعل قولك جاعني الذي قام فالذي الموصول وقام الصلة والعائد الفاعل وهو ضمير الموصول وأستتر في
 ه الفعل لأنه لو كان لغيره لم يستتر نحو الذي قام غلامه زيد وسواء في الفعل الفاعل اللازم والمتعدي
 والحقيقي وغير الحقيقي نحو كان وليس فمثال اللازم ما تقدم من قولنا جاعني الذي قام والذي قام
 غلامه ومثال المتعدي جاعني الذي ضرب زيدا والذي أعطى عمراً درهما والذي ظن زيدا قائماً والذي
 أعلم عمراً زيدا خبر الناس فالذي هو الموصول وصرب زيدا هو الصلة والعائد الفاعل المستتر في ضرب
 وكذلك الباقي الصلة الفعل وما يتبعه من الفاعل والمفعولين ومثال وصلك بالفعل غير الحقيقي قولك
 م جاعني الذي كان قائماً والذي ليس قائماً فكان واسمها وخبرها الصلة والعائد الاسم المستتر ولا فرق
 في ذلك بين أن تكون الجملة إيجاباً أو سلباً فمثال الإيجاب الذي قام زيد ومثال السلب الذي ما قام
 زيد وتقول في الموصول بالمبتدأ والخبر جاعني الذي أبوه قائم فالذي اسم موصول وأبوه قائم الصلة
 والعائد الهاء في أبوه ومثله جاعني الذي هو قائم فقولك هو قائم صلة وهو العائد الى الموصول ومثال
 وصلك بالشرط والخبر قولك جاعني الذي إن تأته يأتك عمرو فقولك إن تأته يأتك عمرو صلة والعائد

الهاء في تأته واعلم أن كل واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامة فلما دخل عليهما حرف الشرط ربطهما وجعلهما جملة واحدة في افتقار كل واحدة من الجملتين الى الاخرى كافتقار المبتدأ الى الخبر فالجملة الاولى التي هي شرط بمنزلة المبتدأ والجملة الثانية التي هي جزاء كالخبر واذا كان كذلك فأنت بالخيار في إلحاق العائد إن شئت أتيت به في الجملة الاولى نحو ما تقدم من قولك جاعني الذي إن تأته بأتك عمرو فالعائد الهاء في تأته وإن شئت أتيت به في الجملة الثانية نحو قولك جاعني الذي إن تكرم زيدا يشكرك فالعائد المضمر في يشكر فان جئت بالضمير فيهما فأحسن شيء نحو قولك جاعني الذي إن تزره بحسن اليك فالعائد الاول الهاء المنصوبة في تزره والآخر الضمير المرفوع في بحسن اليك كما يكون في المبتدأ والخبر اذا كانا صلة كذلك إن شئت أتيت بالعائد مع المبتدأ وحده نحو جاعني الذي ابوه قائم وإن شئت أتيت به مع الخبر وحده نحو الذي اخوك غلامه زيد وإن شئت أتيت به معهما نحو الذي ابوه اخوه زيد والذي عمه خاله عمرو وأما الصلة اذا كانت ظرفا او جاريا ومجرورا فنحو الذي عندك زيد والذي في الدار خالد واعلم أن الظرف اذا وقع صلة فإنه يتعلّق بفعل محذوف نحو استنقر او حلّ ونحوه ولا يتعلّق باسم فاعل لأن الصلة لا تكون بمفرد إنما تكون بجملة وأكثر النحويين يسمي هذه الجملة صلة وسيبويه تسميها حشواً فالصلة مصدر كالوصل من قولك وصلت الشيء وصلّا وصلة والمراد أن الجملة وصل له فاما تسمية سيبويه لها حشواً فن معنى الزيادة أي أنّها ليست اصلا وإنما هي زيادة يتم بها الاسم ويوضح بها معناه ومنه فلان من حشو بنى فلان أي من أتباعهم وليس من صميههم وقوله واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل قد تقدم القول أن الالف واللام بمعنى الذي واسم الفاعل بمعنى الفعل وذلك أنهم ارادوا ان يصفوا بالجملة الفعلية المعرفة كما وصفوا بها النكرة فلم يكتفوا بذلك لتنافيها في التعريف والتنكير فجاءوا بالالف واللام ونووها بمعنى الذي ولم يمكن إدخالها على لفظ الفعل لأنهما من خصائص الاسماء فحولوا لفظ الفعل الى لفظ اسم الفاعل فصار اسما في اللفظ وهو فعل في الحكم والتقدير وفيه ضمير يعود الى الالف واللام ان كانت في تأويل الذي والصواب أنه عائد الى مدلول الالف واللام وهو الموصوف باسم الفاعل واسم الفاعل مع ما فيه من الضمير المرفوع في تقدير الجملة كسائر الصلات

قال صاحب الكتاب وقد يحذف الراجع كما ذكرنا وسمع الخليل عربيا يقول ما أنا بالذي قاتل لك

شيئاً وقرئ تماماً على الذي أحسن بحذف شطر الجملة وقد جاءت التي في قوله بعد التثنية والتي محذوفة الصلة بأسرها والمعنى بعد الخطئة التي من فطاعة شأنها كئيت وكئيت وأما حذفوا لبوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهها،

قال الشارح اعلم أنهم قد حذفوا الرواجع من الصلة وكثر ذلك عندهم حتى صار قياساً وليس حذفها دون إثباتها في الحسن وقد جاء الامران في كتاب الله تعالى نحو قوله أهذا الذي بعث الله رسولا والمراد بعثته وقال في موضع آخر كالأذى يتخبطه الشيطان من المس فأتى بالعائد وهو الهاء وأما حذفوا العائد من الصلة لأن الأذى وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعاً كاسم واحد وكذلك كل موصل يكون هو وصلته كاسم واحد فكأنهم استطالوا الاسم وأن يكون أربعة أشياء كشيء واحد فكرهوا طوله كما كرهوا طول إشيبياب وإحجيرار فحذفوه بحذف الياء وقالوا إشيبياب وإحجيرار كذلك لما استطالوا الاسم بصلته حذفوا من صلته العائد تخفيفاً وأما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة أن لم يكن سبيلاً إلى حذف الموصول لأنه هو الاسم ولا إلى حذف الفعل لأنه هو الصلة ولا إلى حذف الفاعل لأن الفعل لا يستغنى عنه فحذفوا الراجع، ولا يحذف هذا الراجع إلا بمجموع ثلث شرائط أحدها أن يكون ضميراً منصوباً لا ضميراً مرفوعاً ولا مجروراً لأن المفعول كالفصلة في الكلام والمستغنى عنه وأن يكون الراجع متصلاً لا منفصلاً لكثرة حروف المنفصل وأن يكون على حذفه دليلٌ وذلك أن يكون ضميراً واحداً لا بد للصلة منه فتقول الذي ضربت زيداً فتحذف العائد الذي هو الهاء لأن الكلام والصلة لا يتم إلا بتقديره ولو قلت الذي ضربته في دارة زيداً لم يجز حذف الهاء لأن الصلة تتم بدونه فلا يكون في اللفظ ما يدل عليه، وقد حذفوا العائد على الموصول إذا كان مبتدأً نحو قولك جاءني الذي ضاربٌ زيداً والمراد الذي هو ضاربٌ وحكى صاحب الكتاب عن الخليل ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً أي الذي هو قائلٌ ومن ذلك قراءة بعضهم مثلاً ما بعوضةٌ برفع بعوضة كانه جعل ما موصولةً بمعنى الذي والمراد أن الله لا يستحيى أن يصير مثلاً الذي هو بعوضةٌ ومثله قراءة بعضهم تماماً على الذي أحسن أي الذي هو أحسن ومثله قوله

* لَمْ أَرِ مِثْلَ الْغَتِّيَانِ فِي غَيْرِ * الْأَيَّامِ يَنْسَوْنَ مَا عَوَّقِبُهَا *

أي ينسون الذي هو عواقبها وحذف الضمير من هذا ضعيف جداً لأن العائد هنا شطر الجملة

وليس فصلته كالهاء في قولك الذي كلمته والذي سهله قليلا العِلْمُ بموضعه ان كانت الصلة لا تكون بالمفرد ، وقد جاءت الصلة محذوفة باللتية وذلك شاذ في الاستعمال والقياس أما قَلَّتْهُ في الاستعمال فظاهر وأما في القياس فلان الصلة هي الصفة في المعنى وأما جىء بالذى وُصِلَتْهُ الى ذلك فلا يسوغ حذفها لان فيه تفويت المقصود كما لا يجوز حذف الصفة من المُبهم في قولك يَا أَبُهَا الرجل لانه هو المقصود ٥ بالنداء وأي وُصِلَتْهُ الى ذلك ، فمن ذلك قولهم في المثل بَعْدَ اللَّتْيَا وَالَّتِي بحذف الصلة من كل واحد منهما لان الغرض ان هذه الخُطَّة لعظمتها وخُطامة أمرها موصوفة بصغير المكروه وعظيمه وقيل اللَّتْيَا وَالَّتِي من اسماء الداهية كأنها سُميت بالموصول دون الصلة وأما قول الشاعر انشده ابو عثمان

* حَتَّى إِذَا كَانَا لَهَا أَلْدَبْنِ * مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحْمَلَجَيْنِ *

فانه شبه الذي بمن وما فحذف صلتها ووصفها كما يفعل بمن وما فأما على اصل الكوفيين فانهم يجعلون ١٠ الذي هنا موصولة على بابها ويصلونها بمثل لانهم يجرونها مجرى الظرف ،

فصل ١٧٨

قال صاحب الكتاب والذي وضع وُصِلَتْهُ الى وصف المعارف بالجمل وحَقَّ للجملة التي يوصل بها أن تكون ١٥ معلومة للمخاطب كقولك هذا الذي قَدِمَ من الخَصْرَةِ مَنْ بلغه ذلك ،

قال الشارح قد تقدم القول ان الذي إنما أتى بها توصلا الى وصف المعارف بالجمل حين احتاجوا الى وصفها بالجمل كما كانت النكرات كذلك وينبغي ان تكون الجملة التي تنفع صلة معلومة عند المخاطب لان الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الاخبار عنه بعد ذلك والصلة تخالف الخبر لان الخبر ينبغي ان يكون مجهولا عند المخاطب لان الغرض من الخبر افادة المخاطب ٢٠ شيئا من أحوال من يعرفه فلو كان ذلك معلوما عنده لم يكن مُفيدا له شيئا فلذلك لا تقول جاءني الذي قام الا لمن عرف قيامه وجهل تجيئه لان جاء خبر وقَامَ صلة وكذلك لا تقول أقبل الذي ابوه منطلق الا لمن عرف انطلاق أبيه وجهل إقباله فاعرف ذلك ،

قال صاحب الكتاب ولأستطالتم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا أَلْدَبْنِ بحذف الياء ثم أَلْدَبْنِ بحذف الحركة ثم حذفوه رأسا واجتزأوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف وقد

فعلوا مثل ذلك بموتته فقالوا أَلَّتْ وَأَلَّتْ وَالصَّارِبَةُ هُنْدٌ بِمَعْنَى الَّتِي صَرِبَتْهُ هُنْدٌ وَقَدْ حَذَفُوا
النون من مثناه ومجموعه قال الفرزدق

* أَبْنَى كَلِيبٌ إِنَّ عَمِّي أَلَدَا * قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ *

وقال * وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُ * وقال الله تعالى وَخُصْنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا،

٥ قال الشارح قد تقدم أنهم استطالوا الاسم الموصل بصلته ولاستطالتهم أياء تجرّوا على تخفيفه من غير
جهة واحدة فنارة حذفوا الباء منها واجتزأوا بالكسرة منها وقالوا أَلَدَا ونارة يجذفون الباء والكسرة
معاً لأنه أبلغ في التخفيف فإذا غائوا في التخفيف حذفوا أَلَدَى نفسها واقتصروا على الالف واللام
التي في أولها وأقاموها مقام أَلَدَى ونوا ذلك فيها ولم يمكن إدخالها على نفس الجملة لأنها من خصائص
الاسماء فحولوا لفظ الفعل الى لفظ اسم الفاعل وأدخلوا عليه اللام وهم يريدون أَلَدَى وقد تقدم ذلك،
١٠ وقد فعلوا في الموت مثلاً ذلك فقالوا أَلَّتْ بكسر الداء وَأَلَّتْ بسكونها كما كان في المذكر كذلك
وقالوا الصَّارِبَةُ هُنْدٌ والمراد التي صَرِبَتْهُ فحذفوا أَلَّتِي واجتزأوا بالالف واللام وحولوا لفظ الفعل الى اسم
الفاعل مبالغة في التخفيف، وقد حذفوا النون ايضاً تخفيفاً من مثناه ومجموعه فقالوا جاعنى أَلَدَا
قاما وأَلَدَى قاموا والمراد أَلَدَانِ وَالَّذِينَ فحذفوا النون تخفيفاً لطول الاسم بالصلة فاما قول الفرزدق
١٥ * أَبْنَى كَلِيبٌ إِنَّ عَمِّي أَلَدَا الْحِجْ * فَإِنَّ الشَّاهِدَ فِيهِ حَذْفُ النون من أَلَدَانِ وقوله أَلَدَا يفتخر على
جَرِيرٍ وهو من بنى كَلِيبَ بن يَرْبُوعَ بنِ اشْتَهَرَ بنِ بَنِي تَغْلِبَ كعمرو بن كُثُومَ قاتل عمرو بن هُندَ الملك
وعاصم بن النعمان بن مالك بن عَتَابِ أُنَى حَنْشَ بن حَنْشَ قاتل شَرْحَبِيلَ بن عمرو بن حُجْرَ يومَ
الْكَلَابِ الأوَّلِ وغيرها من سادات تغلب وقيل أراد بَعِيَّةَ هُذَيْلَ بن هُبَيْرَةَ التغلبي الشاعر والهذيل
ابن عِمْرَانَ الْأَصْفَرَ الَّذِي كَانَ أَخَا لَأُمَّةَ، وأما قول الآخر

* وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُ * ثُمَّ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ *

٢٠ فَإِنَّ الْبَيْتَ لِلْإِشْهَبِ بنِ رُمَيْلَةَ وَيُرْوَى زَمِيلَةَ بِالرَّأْيِ وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ النون من أَلَدَيْنِ استخفافاً
على ما تقدم والذي يدل أنه أراد للجمع قوله دِمَاؤُهُ فَعَوْدُ الصَّيْرِ مِنَ الصَّلَةِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ يَدُلُّ أَنَّهُ ارَادَ
الْجَمْعَ ومثله قوله تعالى وَخُصْنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا والمراد أَلَدَيْنِ لقوله خَاضُوا ويجوز أن يكون أَلَدَى
واحداً وَيُؤَدَّى عَنِ الْجَمْعِ فَإِنَّ عَادَ الصَّيْرِ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ فَنَظَرًا إِلَى اللَّفْظِ وَإِنْ عَادَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ فَبِالْحَمَلِ
عَلَى الْمَعْنَى عَلَى حَدِّ مَنْ وَمثله قوله تعالى وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ وَقَدْ

سجانه كمثل الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ
 فعاد الضمير مرةً بلفظ الواحد ومرةً بلفظ الجمع مجازاً على المعنى وهو يرثى قوماً قتلوا بقلج وهو
 موضع معروف بين البصرة وصريّة وهو مذكّر مصروف.

فصل ١٧٩

٥

قال صاحب الكتاب ومجال الَّذِي فِي بَابِ الْإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ مَجَالِ اللَّامِ الَّتِي بِمَعْنَاهُ حَيْثُ دَخَلَ فِي
 الْجَلْتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ جَمِيعًا وَهُوَ يَكُنْ لِلَّامِ مَدْخُلٌ إِلَّا فِي الْفَعْلِيَّةِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ
 زَيْدٍ فِي قَامٍ زَيْدٌ وَزَيْدٌ مَنْطَلَقُ الَّذِي قَامَ زَيْدٌ وَالَّذِي هُوَ مَنْطَلَقُ زَيْدٍ وَالْقَائِمُ زَيْدٌ وَلَا تَقُولُ اللَّهُوَ
 ١. مَنْطَلَقُ زَيْدٍ. وَالْإِخْبَارُ عَنْ كُلِّ اسْمٍ فِي جُمْلَةٍ سَائِعٌ إِلَّا إِذَا مَنَعَ مَانِعٌ.

قال الشارح الإخبار ضرب من الابتداء والخبر تُصَدَّرُ فِيهِ بِالَّذِي أَوْ بِالْألفِ وَاللَّامِ بِمَعْنَاهَا وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ
 الَّذِي إِذَا تَمَّ بَصَلَتَهُ كَانَ اسْمًا مَفْرُودًا كَزَيْدٍ وَعَمْرُو لَا يُفِيدُ إِلَّا بَصْمَ جُزْءٍ آخَرَ إِلَيْهِ فَإِذَا قِيلَ لَكَ أَخْبِرْ
 عَنْ اسْمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَلِمَرَادُ الْخَبَرِ الْكَلَامَ الَّذِي أَوْ الْألفِ وَاللَّامِ وَاجْعَلُهُمَا فِي مَوْضِعٍ مُبْتَدَأٍ وَأَنْزِعْ
 ذَلِكَ الْأِسْمَ مِنْ مَكَانِهِ الَّذِي كَانَ فِيهِ وَضَعُ مَوْضِعِهِ ضَمِيرًا يَقُومُ مَقَامَهُ يَكُونُ رَاجِعًا إِلَى الَّذِي أَوْ إِلَى
 ١٥. الْألفِ وَاللَّامِ وَاجْعَلْ ذَلِكَ الْأِسْمَ خَبْرًا. مِثَالُ ذَلِكَ إِذَا قِيلَ لَكَ أَخْبِرْ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ
 بِالَّذِي قُلْتَ الَّذِي قَامَ زَيْدٌ فَيَكُونُ الَّذِي مُبْتَدَأً وَقَامَ صَلَتُهُ وَفِيهِ ضَمِيرٌ قَامَ مَقَامَ زَيْدٍ فِي كَوْنِهِ الْفَاعِلُ
 وَهُوَ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى الَّذِي وَبِهِ تَمَّ الْكَلَامُ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى زَيْدٌ لِأَنَّهُ ضَمِيرُ الَّذِي وَالَّذِي هُوَ زَيْدٌ وَلِذَلِكَ
 كَانَ خَبْرًا عَنْهُ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ مَفْرُودًا هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِالْألفِ وَاللَّامِ قُلْتَ
 الْقَائِمُ زَيْدٌ فَالْألفِ وَاللَّامِ قَائِمٌ مَقَامَ الَّذِي وَاسْمُ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ قَائِمٌ عَوْضٌ عَنْ قَامَ وَفِي اسْمِ الْفَاعِلِ
 ٢. ضَمِيرٌ عَائِدٌ إِلَى الْألفِ وَاللَّامِ وَالْألفِ وَاللَّامِ هُمَا زَيْدٌ غَيْرُ أَنَّكَ أَعْرَبْتَ الْألفَ وَاللَّامَ بِتَمَامِهِ بِإِعْرَابِ الَّذِي
 وَحْدَهُمَا فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِكَ زَيْدٌ مَنْطَلَقُ الَّذِي هُوَ مَنْطَلَقُ زَيْدٍ جَعَلْتَ بَدَلُ
 زَيْدٍ ضَمِيرَهُ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ كَمَا كَانَ زَيْدٌ مُبْتَدَأً وَمَنْطَلَقُ الْخَبَرِ وَهُوَ مَنْطَلَقُ صَلَةِ الَّذِي وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى
 الَّذِي وَزَيْدٌ خَبَرُ الَّذِي لِأَنَّ زَيْدًا هُوَ الَّذِي فِي الْمَعْنَى فَلَوْ أَخَذْتَ تُخْبِرُ عَنْهُ بِالْألفِ وَاللَّامِ لَمْ يَصِحَّ
 لِأَنَّكَ تَحْتَاجُ أَنْ تَنْقُلَهُ إِلَى اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْفَاعِلِ أَمَّا يَكُونُ مِنَ الْفِعْلِ لَا مِنَ الْأِسْمِ وَلِذَلِكَ قَالَ أَنَّ

تَجَالُ الَّذِي فِي بَابِ الْإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ مَجَالِ الْإِلْفِ وَاللَّامِ لِأَنَّ الَّذِي يَكُونُ مَعَ الْجُمْلَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ وَالْإِلْفُ وَاللَّامُ لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ فَكُلُّ مَا يُخْبَرُ عَنْهُ بِالْإِلْفِ وَاللَّامِ يَصَحُّ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ بِالَّذِي وَلَيْسَ كُلُّ مَا يُخْبَرُ عَنْهُ بِالَّذِي يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ بِالْإِلْفِ وَاللَّامِ فَكَانَ الْإِخْبَارُ بِالَّذِي أَعْمَرُ، وَقَوْلُهُ وَالْإِخْبَارُ عَنْ كُلِّ اسْمٍ فِي جُمْلَةٍ سَائِعٌ يُرِيدُ لِلْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ الَّتِي يَحْسُنُ فِي جَوَابِهَا صِدْقٌ وَكَذِبٌ لِأَنَّ هَذِهِ لِلْجُمْلَةِ تَقَعُ صِلَاتٌ وَصِفَاتٌ كَمَا تَقَعُ أَخْبَارًا وَالْأَسْمَاءُ يُحْكَمُ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ سَمَاتٌ عَلَى مَسْمِيَّاتٍ يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهَا بِأَحْوَالِهَا إِلَّا إِذَا مَنَعَ مَانِعٌ وَسَنَذَكُرُ الْمَوَانِعَ فِيمَا بَعْدُ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَطَرِيقَةُ الْإِخْبَارِ أَنْ تُصَدِّرَ الْجُمْلَةَ بِالمَوْصُولِ وَتُرْخِلَ الْاسْمَ إِلَى عَجْزِهَا وَاضْعًا مَكَانَهُ ضَمِيرًا عَائِدًا إِلَى المَوْصُولِ بَيَانُهُ أَنَّكَ تَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ زَيْدٍ فِي زَيْدٍ مُنْطَلَقٌ الَّذِي هُوَ مُنْطَلَقٌ زَيْدٌ وَعَنْ مُنْطَلَقِ الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلَقٌ وَعَنْ خَالِدٍ فِي قَامَ غُلَامٌ خَالِدٍ الَّذِي قَامَ غُلَامُهُ خَالِدٌ أَوْ الْقَائِمُ ١٠ غُلَامُهُ خَالِدٌ وَعَنْ اسْمِكَ فِي ضَرَبْتُ زَيْدًا الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدًا أَوْ الضَّارِبُ زَيْدًا أَنَا وَعَنْ الذُّبَابِ فِي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ أَوْ الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ وَعَنْ زَيْدِ الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أَوْ الطَّائِرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ،

قَالَ الشَّارِحُ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ طَرِيقَةَ الْإِخْبَارِ أَنْ تُصَدِّرَ الْجُمْلَةَ بِالمَوْصُولِ الَّذِي هُوَ الَّذِي وَالَّذِي أَوْ الْإِلْفُ وَاللَّامُ بِعَيْنَاهُمَا وَتَنْزِعَ الْاسْمَ الَّذِي تَرِيدُ الْإِخْبَارَ عَنْهُ مِنَ الْجُمْلَةِ وَتَضَعُ مَوْضِعَهُ ضَمِيرًا يَعُودُ إِلَى المَوْصُولِ ١٥ يَكُونُهُ فِي الْمَعْنَى ثُمَّ تَأْتِي بِذَلِكَ الْاسْمَ الَّذِي تُخْبِرُ عَنْهُ آخِرًا تَجْعَلُهُ خَبْرًا عَنِ المَوْصُولِ، وَأَمَّا قُلُ الْخَوْبَتَيْنِ أَخْبِرَ عَنْهُ وَهُوَ فِي اللَّفْظِ خَبَرٌ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى مُحَدَّثٌ عَنْهُ إِذَا قَدْ يَكُونُ خَبَرٌ وَلَا يُخْبَرُ عَنْهُ نَحْوُ الْفِعْلِ فَأَرَادُوا التَّنْبِيهَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ وَمُحَدَّثٌ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِكَ زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ فَأَنَّكَ تَقُولُ الَّذِي هُوَ مُنْطَلَقٌ زَيْدٌ نَزَعْتَ زَيْدًا مِنَ الْجُمْلَةِ وَجَعَلْتَ بِدَلِّهِ ضَمِيرَهُ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ كَمَا كَانَ زَيْدٌ مُبْتَدَأً وَمُنْطَلَقٌ خَبَرُهُ عَلَى مَا كَانَ وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ صِلَةُ الَّذِي وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الَّذِي ٢٠ وَالَّذِي هُوَ زَيْدٌ وَلِذَلِكَ كَانَ خَبْرًا عَنْهُ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا يَكُونُ هُوَ الْمَخْبَرُ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ مُنْطَلَقٍ مِنْ قَوْلِكَ زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ قُلْتَ الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلَقٌ فَتَجْعَلُ الضَّمِيرَ مَوْضِعَ مُنْطَلَقٍ خَبْرًا عَنْ زَيْدٍ كَمَا كَانَ زَيْدٌ كَذَلِكَ وَجَعَلْتَ لِلْجُمْلَةِ صِلَةَ الَّذِي ثُمَّ أَتَيْتَ بِمُنْطَلَقٍ وَجَعَلْتَهُ خَبْرًا عَنِ المَوْصُولِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ وَلَا يَصَحُّ الْإِخْبَارُ بِالْإِلْفِ وَاللَّامِ هُنَا لِأَنَّ الْإِلْفَ وَاللَّامَ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى مَا بَيَّنَّا، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ خَالِدٍ فِي قَوْلِكَ قَامَ غُلَامٌ خَالِدٍ قُلْتَ الَّذِي قَامَ غُلَامُهُ

خَالِدٌ جعلتَ الهاءَ موضعَ خالدٍ وهي مضافٌ اليها الغلامُ كما كان خالدٌ كذلكَ وجعلتَ خالدًا خبرًا عن الموصول الذي هو الهاءُ في المعنى. فان اخبرت بالالف واللام قلت القائم غلامه خالدٌ فالقائم مبتدأٌ وغلامه مرتفع ارتفاعَ الفاعل كاتك قلت الذي قام غلامه لان الف واللام في معنى آلذي واسمُ الفاعل في معنى الفعل وجعلتَ خالدًا الخبرَ كما كان في آلذي كذلكَ، وجملَةُ الامر ه ان الاضافة تنقسم قسمين احدهما ان يدلَّ المضاف اليه على شخص بعينه والآخر ان لا يدلَّ على شخص بعينه فاما ما دلَّ على شخص مفرد فمحو غلامُ زيد وصاحبُ عمرو واما ما لا يدلَّ على شخص مفرد فمحو سامٍ أبرص وأبي الحصين فاما الثاني وهو ما لا يدلَّ على شخص مفرد فلا يجوز الاخبارُ عنه لانه لا يختص بالاضافة واما الاول وهو ما يدلَّ على شخص مفرد فانه يجوز الاخبارُ عن المضاف مفردا وعن المضاف اليه مفردا ولا يجوز الاخبارُ عنهما معا لان المضمر لا يدلَّ على اكثر من واحد ولو قيل لك اخبر عن قام من قولك نام غلامُ خالد قلت هذا لا يجوز لان الفعل لا يُضمر وقد بينا ان معنى الاخبار ان تنزع الاسمَ المخبر عنه من الكلام وتأتي موضعه بضميره ان كان مبتدأً كان ضميرا منفصلا

وان كان مفعولا او مضافا اليه كان المضمر متصلا فان اخبرت عن اسمك في ضربت زيدا قد

الاخبار بالذي الذي ضرب زيدا انا فرعت ضمير المتكلم من الفعل ووضعت مكانه ضمير الغيبة لانه راجع الى آلذي وآلذي موضوع للغيبة واستندر الضمير في الفعل لان الفعل اذا كان واحدا غائبا لم تظهر له علامة ثم جعلت ضمير المتكلم المنتزع خبرا فلما صار خبرا وجب ان يكون ضميرا مرفوعا منفصلا للمتكلم نحو انا واما كان مرفوعا لانه خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يكون الا مرفوعا واما كان منفصلا لان خبر المبتدأ ليس عامه لفظا فيتصل به وكان ضمير متكلم على حد ما كان في ضربت وتقول في الاخبار بالالف واللام الضاربُ زيد انا فالضارب مبتدأ وفيه ضمير يعود الى الف واللام وانا الخبر عن المفعول الذي هو زيد بالذي قلت الذي ضربته زيد بالذي مبتدأ ١٥ وضربته صلته والهاء عائدة اليه وزيد خبر ويجوز حذف الهاء فتقول الذي ضربت زيد قال الله نزع اهَذَا آلذي بعث الله رسولا فان اخبرت بالالف واللام قلت الضارب انا زيد فالهاء في الضاربه ترجع الى ما دل عليه الف واللام وهو آلذي وانا مرتفع بضارب وأظهرت المضمر الذي هو انا لان ضاربا لك وقد جرى على الف واللام الذي لزيد وقد جرى على غير من هو له واسمُ الفاعل اذا جرى على غير من هو له برز ضميره وتقول يطير الذباب فيغضب زيد ان اخبرت عن الذباب قلت

الذى يطير فيغضب زيد الذباب فيكون الذى فى موضع رفع لآته مبتدأً ويطير صلته وفيه ضمير يعود الى الذى وهو الفاعل استكن فيه لكونه واحداً لغائب وضمير الفاعل اذا كان بهذه الصفة كان مستكناً فى الفعل بلا علامة لفظية وقوله فيغضب زيد جملة معطوفة على يطير والمعطوف والمعطوف عليه داخل فى الصلة والذباب خبر المبتدأ وقد كان قبل الإخبار فاعل يطير فلما اخبرت عنه وضعت مكانه ضميره وأخرته فجعلته خبراً فان اخبرت بالالف واللام قلت الطائر فيغضب زيد الذباب فيكون الطائر مبتدأً وفيه ذكر يعود الى مدلول الالف واللام وهو مرتفع به وقوله فيغضب زيد معطوف عليه لآته وإن كان مفرداً فهو فى تأويل الجملة لأن الطائر معنى الذى يضير فكأنك عطفت جملة على جملة فى الحكم ومثله قوله تعالى إِنَّ الْمُسْدِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا على معنى إِنَّ الذين تَصَدَّقُوا وَأَقْرَضُوا والذباب الخبر فهو الآن مرفوع لآته خبر المبتدأ وقبل كان مرفوعاً بآته فاعل، فان اخبرت عن زيد قلت الذى يطير الذباب فيغضب زيد فالذى مبتدأً ويطير الذباب صلة وقوله فيغضب معطوف عليه وفيه ذكر يعود الى المبتدأ والموصول وهو الذى وزيد الخبر والغاء ربطت الجملتين وجعلتهما كالجملة الواحدة لأنها أحدثت فيهما معنى للجزء وصار معنى إن طار الذباب فيغضب زيد ولما كان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة فافتضى كل واحدة من الجملتين الاخرى كفى عود الضمير الى الموصول من احدهما اذا كانتا صلة نحو قولك الذى ابوه قائم زيد ولو كان مكان العاء الواو لم يصح الإخبار عن الذباب ولا عن زيد لأن الواو لا تحدث فى الكلام معنى للجزء فتبقى احدى الجملتين أجنبية عن الموصول فحلّوها من العائد وتفعل فى الإخبار بالالف واللام الطائر الذباب فيغضب زيد فالطائر مبتدأً والذباب رفع به وليس فيه ذكر لآته قد رفع ظاهراً ويغضب معطوف عليه وفيه ذكر يعود الى الموصول وبه تمت الصلة وزيد خبر المبتدأ،

قال صاحب الكتاب ومما امتنع فيه الإخبار ضمير الشأن لاستحقاقه أول الكلام والضمير فى منطلق ٢٠ فى زيد منطلق والهاء فى زيد ضربته ومنه فى السمن متوأن منه بدرهم لأنها اذا عادت الى الموصول بقى المبتدأ بلا عائد والمصدر والحال فى نحو ضربى زيدا فلما لأنك لو قلت الذى هو زيدا فلما ضربى أعملت الضمير ولو قلت الذى ضربى زيدا آياه قائم أضمرت الحال والإضمار آما يسوغ فيهما يسوغ تعريفه،

قال الشارح قد تقدم القول أن كل اسم من جملة تامة خبرية يجوز الإخبار عنه إلا أن يمنع منه مانع

فمن المواضع التي يتنوع الاخبارُ عن الاسم فيها ضميرُ الشأن والحديث لو قلت كان زيدٌ قائمٌ فأصرتَ في كَانِ ضميرَ الشأن والحديث لم يجزِ الاخبارُ عن ذلك الضمير فلا يجوز الذي كان زيدٌ قائمٌ هو ولا الكائنُ زيدٌ قائمٌ هو لأن ضميرَ الشأن والحديث لا يكون إلا أولاً غيرَ عائِدٍ على ظاهرٍ وإنما تُفسرُه الجملة بعده وأنت إذا أخبرتَ عنه أخرجته عن هذه الصفة بأن يصير متأخراً يعود على ما قبله من

ه الموصول غيرَ مفسرٍ بجملة وهذا غيرُ ما وُضع عليه ، ومن ذلك الضميرُ في منطلقٍ في قولك زيدٌ منطلقٌ لا يجوز الاخبارُ عنه لو قلت الذي زيدٌ منطلقٌ هو لم يجز لأن الضمير في منطلقٍ كان عائداً الى المبتدأ الذي هو زيدٌ وأنت حينَ أخبرتَ عنه نزعته منه ذلك الضميرَ وجعلت فيه ضميراً يعود الى الموصول وأخرت الضميرَ الذي كان مستكناً فيه الى موضع الخبر وجعلته منفصلاً فبقى المبتدأ الذي هو زيدٌ بلا عائِدٍ اليه فإن أعدت الضمير الى زيدٍ بقى الموصول بلا عائِدٍ فكانت المسئلة باطلةً من هذا الوجه ، ومثله امتناعُ الاخبارِ عن الهاء في زيدٌ ضربته لأن هذه الهاء عائدةٌ الى زيدٍ ولو أخبرتَ عنه لنزعتَ هذا المضميرَ وجعلت مكانه ضميراً آخرَ يعود الى الموصول وأخرت الضميرَ الذي في ضربته الى موضع الخبر على القاعدة المذكورة وكنت نجعله منفصلاً لتعذر الإتيان بالمتصل ولو فعلت ذلك لأخليت المبتدأ الذي هو زيدٌ من عائِدٍ عليه ، ومثله امتناعُ الاخبارِ عن الهاء في منه من قولك اسمي منولٌ منه بدرمٍ لأنك لو أخبرتَ عنها لكنت قائلاً الذي السمن منولٌ منه ١٥ بدرمٍ هو فتجعل الهاء في منه عائدةً على الموصول ويبقى المبتدأ الذي هو السمن بلا عائِدٍ وذلك ممنوعٌ ، ومن ذلك قولك ضربى زيداً قائماً لا يجوز الاخبارُ عن المصدر ههنا ولا عن الحال لأنك إن أخبرتَ عن المصدر لزمك إضماره وكنت تقول الذي هو زيداً قائماً ضربى فكنت تنصب زيداً قائماً بهو لأنها كنايةٌ عن المصدر الناصب والمصدر إذا أُضمر لا يعمل نوفلت مَروري بنزید حسنٌ وهو بعمرٍ قبيحٌ لم يجز لأن المصدر إنما عمل بما فيه من حروف الفعل وتقديره بأن والفعل وبعد الكناية

٢. تزول منه حروف الفعل ويتنوع تقديره بأن والفعل وكذلك لو أخبرتَ عن الحال فقلت الذي ضربى زيداً أيّه قائمٌ لم يجز لأن الحال لا يكون إلا نكرةً وأنت إذا كنيته عنه عرفته وذلك لا يجوز في الحال فلو أخبرتَ عن المفعول وهو زيدٌ لحاز وكنت تقول الذي ضربى أيّه قائماً او ضربته قائماً زيداً فاعرفه

فصل ١٨٠

قال صاحب الكتاب وما اذا كانت اسما على اربعة اوجه موصولة كما ذكر وموصوفة كقوله

* رَبِّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ تَحِلُّ الْعِقَالِ *

ونكرة في معنى شئ من غير صلة ولا صفة كقوله تعالى فَنِعْمَ هِيَ وَقَوْلُهُمْ فِي التَّعْجِبِ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا
هـ ومضمنة معنى حرف الاستفهام والجزاء كقوله تعالى وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ وَقَوْلُهُ وَمَا تُفَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ
٥ تَجْدُّهُ عِنْدَ اللَّهِ

قال الشارح لما ذكر الموصلات وذكر في جملتها ما أتبعها ذكر أقسامها وهي على اربعة اصناف احدها
أن تكون موصولة معرفة بمنزلة الذي والآخر أن تكون منكورة غير موصولة والثالث أن تكون استفهاما
والرابع أن تكون جزاء فاما الاول منها وهو أن تكون بمعنى الذي وتوصل بما يوصل به الذي فقد
١ تقدم الكلام عليها وأما الثاني وهو أن تكون منكورة فهي على ضربين احدهما أن تكون غير موصوفة
والآخر أن تكون موصوفة فاما الموصوفة فكقوله تعالى هَذَا مَا لَدَى عَتِيدٍ عَتِيدٌ خَيْرٌ نَانَ او صفة دنية
وجوز أن تكون ما بمعنى الذي ولدى بعده الصلة وهو خبر عن هَذَا وعَتِيدٌ خَيْرٌ نَانَ على حد
هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ والفصل بين الصفة والصلة أن الصلة لا تكون الا جملة والصفة قد تكون اسما
مفردا فاذا وقعت للجملة صفة للنكرة فاما تقع من حيث توصف النكرات بالجل لا أن ذلك ازم بخلاف
٥ الصلة والفرق بين الجمل التي تكون صلة لما وبين الجمل التي تكون صفة لها أن الجمل التي تكون صفة
لها لها موضع من الاعراب بحسب اعراب موصوفها والجمل التي تكون صلة لا موضع لها من الاعراب
ومما جاءت فيه منكورة موصوفة قوله تعالى مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ أَجَارَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ مَا نَكْرَهُ وَبَعُوضَةٌ
وصف لها على أن تكون ما في موضع البدل من مثلا فان قبل كيف ساغ وصفها ببعضه وهو نوع
قيل لا يبعد ذلك ههنا لأن ما اسم عام قربت في الإبهام والعموم من ذا وحكم هذه الاسماء ان تبيين
٢ باسماء الانواع وقد تقدم علته ذلك وكذلك ما الثانية في قوله فَمَا قَوْفَهَا يجوز أن تكون نكرة ويكون
فوقها صفة والتقدير إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلا شيئا بعوضه فشيئا فوقها فاما قول الشاعر
* رَبِّ مَا تَكْرَهُ الْخ * فالبيت لأمية بن أبي الصلت والشاهد فيه كون ما نكرة وما بعدها صفة لها
والذي يدل أنها نكرة دخول رَبِّ عليها وهي بمعنى شئ والعائد من الصفة محذوف والمعنى رَبِّ سَي
تكرهه النفوس من الأمور للحادثة الشديدة وله فَرَجَةٌ نَعْقُبُ الضَّيِّقَ تَحِلُّ عِقَالِ المَعِيدِ والفَرَجَةُ بفتح

في الأمر وبالضم في الحائط ونحوه مما يرى حكى أبو عبيدة عن ابن عمرو بن العلاء قال أخافنا الحجاج
فهرب إلى نحو اليمن وهرب معه فبينما نحن نسير وقد دخلنا إلى أرض اليمن كحقتنا أعرابي على
بغير بُشيد

* لا تصيقل بالأمور فقد يكتشف غماؤها بغير احتيال *

* رب ما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال *

فقال أبو عمرو وما الخبر قل مات الحجاج قال أبو عمرو وكنت بقوله فرجة بفتح الفاء أشد فرحاً من قوله
مات الحجاج والصواب الآخر من ضرب النكرة هو أن تكون نكرة غير موصوفة وذلك من نحو قوله تعالى
إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ فَمَا ههنا نكرة غير موصوفة والذي يدل على ذلك أنها لو كانت موصوفة
لكان بعدها صفة وليس بعدها ما يصلح أن يكون صفة لأن الصفة إنما تكون مفردة أو جملة وإذا
كان الموصوف مفرداً وجب أن يكون نكرة لإبهام الموصوف وليس ما بعده نكرة ولا جملة فيكون صفة
فثبت بما ذكرناه أنها غير موصوفة وأنها نكرة لعدم الصلة وإذا كانت نكرة فهي في موضع نصب كما
لو كانت النكرة مفعولاً بيا والتقدير إن تبدوا الصدقات فإلصاقات نعم شيئاً أبدوها أي نعم الشيء
شيئاً أبدوها هو المخصوص بالمدح فحذف الموصوف الذي هو الإبداء وأقيم المضاف إليه وهو ضمير
الصدقات مفعولاً للدلالة عليه وإنما فلذا ذلك لأن في ضمير الصدقات غير ذي شك فلا يخلو إما أن
يكون على تقدير حذف الموصوف الذي هو الإبداء أو لا على تقديره فلو لم يكن المضاف مفرداً لكان
المعنى فنعم شيء الصدقات ونكون الصدقات في الممدوحة وليس المعنى على ذلك إنما المدح راجع
إلى إبداء الصدقات أي أتيب نفسها وإخفاها وإيتاءها الفقراء خيراً ومن ذلك ما في التعجب نحو
فولك ما أحسن زيدا ومنه قوله تعالى قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ فَمَا نكرة غير موصوفة في موضع رفع
بالابتداء وأخبر الخبر ومعناه التعجب أي هو من بتعجب منه ومثله قَمَا أَصْبَرْتُمْ عَلَى النَّارِ أَي مَن
٢. يقل فيهم ذلك وقيل إن ما استفهام وهو ابتداء وأكفره الخبر أي أي شيء حملهم على الكفر مع ما
يرون من الآيات الدالة على التوحيد وأما القسم الثالث وهو كونها استفهاماً فهي فيه غير موصولة
ولا موصوفة وهي سؤال عن ذوات غير الأناس وعن صفات الأناس نحو قوله تعالى وَمَا تِلْكَ يَبِيبُكَ يَا
مُوسَى وَقَوْلَهُ تَعَالَى مَا هَذِهِ الْتَمَائِيلُ أَلَيْسَ أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ فَمَا اسم نكرة في موضع رفع بالابتداء والتقدير
أي شيء تلك يبيبك وهي مبنية لتضمنها هرة الاستفهام وإنما جرى بها لضرب من الاختصار وذلك

أنتك اذا قلت ما بيدك فكذلك قلت أعصى بيدك ام سيف ام خنجر ونحو ذلك مما يكون بيده وليس عليه إجابته عما بيده اذا لم تأت على المقصود فجاءوا بما وهو اسم واقع على جميع ما لا يعقل مبهمة فيه وصنوه بهزة الاستفهام فاقتضى الجواب من اول وهلة فكان فيه من الإيجاز ما ترى ، وأما كونها جزءا فحوقولك ما تصنع أصنع مثله ونحو قوله تعالى وما تقدّموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله ونحو قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وحكمها في الجراء في حصرها الاسماء ووقوعها عليها تحكمها في الاستفهام فاذا قال ما تأكل آكل فتقديره إن تأكل خبزا أو إن تأكل لحما أو غير ذلك مما يؤكل فما قامت مقام هذه الاشياء وأغنت عن تعدادها كما كانت في الاستفهام كذلك فالما موضعها من الاعراب فعلى حسب العامل كما أنها في الاستفهام كذلك إن كان الشرط فعلا غير متعد كان الموضع رفعا بالابتداء نحو ما تقم أقم وما تقم أضرب كما أنها في الاستفهام كذلك وإن كان متعديا ١٠ كانت منصوبة الموضع به وإن دخل عليها حرف جر أو أضيف اليها اسم كانت مجرورة الموضع به كما أنها في الاستفهام كذلك فالما اجزاء الفعل بعدها وبعد غيرها من اسماء الجراء فينبغي ان يكون بتقدير ان ولا يكون بالاسم لأننا لم نجد اسما عاملا في فعل وإنما الافعال تعمل في الاسماء ،

قال صاحب الكتاب وفي في وجوها مبهمة تقع على كل شيء نقول لشبح رفع لك من بعيد لا تشعُر به ما ذاك فاذا شعرت أنه انسان قلت من هو وقد جاء سجان ما ستحركن لنا وسجان ما سبج ١٥ الرعد بحمده ،

قال الشارح قد تقدم القول ان ما في وجوها الاربعة تقع على ذوات غير الانثى وعلى صفات الانثى فاذا قلت ما في الدار فجوابه ثوب او فرس ونحو ذلك مما لا يعقل واذا قلت ما زيد فجوابه ثوب او أسود او سمين فتقع على صفاته وقد تقام الصفة مقام الموصوف في الخبر نحو ميرت بعامل وكاتب فذلك يجوز ان تقوم مقامه في الاستخبار فاذا قيل ما عندك قلت زيد او عمرو ونحوها من اشخاص الانثى ٢٠ وذلك على اقامة ما وهو استخبار عن الاوصاف مقام من في الاستخبار عن المعارف لما أفتت انك كتب مقام زيد وكما أفتت مقامه في الاستخبار كذلك يجوز ان تقيمه مقامه في الخبر وعليه قوله تعز الآ على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ومن ذلك ما حكى عن ابي زيد سجان ما سبج الرعد بحمده وسجان ما ستحركن لنا فالما اذا قلت في جواب ما عندك رجلا او فرسا فليس على اقامة الصفة مقام الموصوف لان ما يسأل بها عن الانواع والاشياء الى تدل على اكثر من واحد من رجل

وفرُس نوعَيْنِ يَبْعَانِ جَمَاعَةً كَثِيرَةً جَازَ أَنْ يَقْعَا فِي جَوَابٍ مَا وَلَيْسَ ذَلِكَ بِاتِّسَاعٍ كَمَا كَانَ وَقُوعُ زَيْدٍ وَعَمْرُو فِي جَوَابِهَا اتِّسَاعًا وَقَوْلُهُ تَقُولُ لَشَبَحٍ رَفَعَ لَكَ مِنْ بَعِيدٍ لَا تَشْعُرُ بِهِ مَا ذَاكَ يَرِيدُ أَنْكَ إِذَا رَأَيْتَ شَخْصًا مِنْ بَعْدٍ وَلَا تَحْقُقْ أَنَّهُ مِنَ الْعُقَلَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ عَبَّرَتْ عَنْهُ بِمَا لَا نَهَا تَقَعُ عَلَى الْأَنْوَاعِ فَكَانَ السُّؤَالُ وَقَعَ عَنْ نَوْعِ الشَّبَحِ انْتَرَعَى فَإِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّهُ إِنْسَانٌ قُلْتَ مَنْ هُوَ فَتُعَبِّرُ عَنْهُ بِمَنْ إِذَا كَانَتْ هـ مَخْتَصَّةً بِالْعُقَلَاءِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا

فصل ١٨

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَبُصِيبُ أَلْفَهَا الْقَلْبُ وَالْحَذْفُ فَالْقَلْبُ فِي الْأَسْنَفِهَا مِيَّةٍ جَاءَ فِي حَدِيثٍ إِلَى ذُوَيْبٍ ١. قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَلَأَقْلَهَا صَاحِبِيٌّ بِالْبُكَاءِ كَصَاحِبِيٍّ الْحَجِيجِ أَهْلُوا بِالْإِحْرَامِ فَقُلْتُ مَهْ فْقِيلَ هَلَاكَ رَسُولُ اللَّهِ

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمَ أَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَتَشَعَّبَتْ مَوَاضِعُهَا وَأَوْقَعُوهَا عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ وَعَلَى صِفَاتٍ مِنْ يَعْقِلُ وَرَبَّمَا اتَّسَعُوا فِيهَا وَأَوْقَعُوهَا عَلَى ذَوَاتِهِمْ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ اجْتَرَأُوا عَلَى أَلْفِهَا تَارَةً بِالْقَلْبِ وَتَارَةً بِالْحَذْفِ فَأَمَّا الْقَلْبُ فَفِي الْأَسْنَفِهَا مِيَّةٍ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ مَهْ وَالْمُرَادُ مَا الْأَمْرُ أَوْ مَا الْخَبْرُ فَقَلَبُوا الْأَلْفَ هـ لَآئِهَا مِنْ تَحَرَّجِهَا وَتَجَانُسِهَا فِي الْخَفَاءِ إِلَّا أَنَّهَا أُبَيِّنُ مِنْهَا قَالَ الرَّاسِخُ ٥

٤ قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمَكِنَةٍ * مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا ن لَمْ أَرَوْهُ صِه

فَعَوْلُهُ قَمَهْ أَيْ مَا أَصْنَعُ أَوْ مَا قُدِّرُنِي ٥ وَنَحْوُ ذَلِكَ حَدِيثُ إِلَى ذُوَيْبٍ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ الْحَجَّ وَالْمُرَادُ مَا الْخَبْرُ أَوْ مَا الْأَمْرُ فَقَلَبُوا الْأَلْفَ هـ وَحَذَفُوا الْخَبْرَ لِدَلَالَتِهِ لِحَالِ عَلَيْهِ ٥ وَأَبُو ذُوَيْبٍ هَذَا هُوَ الشَّاعِرُ كَانَ مُسْلِمًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَرَهُ وَكَانَ جَاهِلِيًّا أَسْلَمِيًّا وَاسْمُهُ خُوَيْلِدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ مَحَرِّبٍ وَهَذَا ٢. الْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ يَسَارٍ يَرْفَعُهُ إِلَى ابْنِ ذُوَيْبٍ أَنَّهُ قَالَ بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا فَاسْتَشَعَرْتُ خُرْنًا فَبِتُّ بِأَطْوَلِ لَيْلَةٍ لَا يَنْجَابُ دَيْجُورُهَا وَلَا يَطْلُعُ نُورُهَا وَظَلَمْتُ أَفَاسِي طَوَّلَهَا حَتَّى إِذَا كَانَ قَرِيبُ السَّحَرِ أَغْفَيْتُ فَهَنَفْتُ فِي هَاتِفٍ وَهُوَ يَقُولُ

* خَطْبُ أَجَلُ أُنَاحٍ بِالْإِسْلَامِ * بَيْنَ الْخَيْلِ وَمَقْعِدِ الْأَطَامِ *
* فَبِضِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ فَعْيُونُنَا * نُدْرِي الدُّمُوعَ عَلَيْهِ بِالتَّسْجَامِ *

قال أبو ذؤيب فوثبت من نومي قزعا فنظرت الى السماء فلم أر الا سعد الذابح فتغالت به ذكحا يقع في العرب وعلمت ان النبي صلعم قد قبض وهو مبتئ من علته فركبت ناقتي وسرت فلما أصبحت طلبت شيئا أزجر به فعن لي شبيههم يعنى الغنقد وقد قبض على صلي يعنى الحية فهي تلنوى والشبيههم يعصها حي أكلها فزجرت ذلك فعلت شيههم سي مههم والتواء الصل التواء الناس على العائم بعد رسول الله ثم أولت أكل الشيههم غلبنة الغائم بعده على الارض فحننت ناقتي حي اذا كنت بالغابة زجرت الطائر فأخبرني بوفاته ونعب غراب سائح فنطق بمثل ذلك فتعذت بالله من شر ما عسى لي في طريقى وقدمت المدينة ونهم صاجيج بالكاء كصاجيج الحاجيج اذا أهلوا بالاحرام فعلت مة نلوا قبض رسول الله صلعم فجئت الى المسجد فوجدته خاليا فأنيت بيت رسول الله فوجدت بابه مرسجا وقيل هو مسجى وقد خلا به اهله فعلت انن الناس فعالوا في سعيقة بنى ساعدة صاروا الى الانصار ١. فجئت الى السفيفة فوجدت ابا بكر وعمر واما عبيدة بن الجراح وسائلا وجماعة من قرنس ورأت الانصار فيهم سعد بن عبادة وفيهم شعراءهم حسان بن ثابت وكعب بن مالك وملا منهم فأوبت الى فربس وتكلمت الانصار فأطالوا الخطاب وأكثروا الصواب وتكلم ابو بكر فلله دره من رجل لا بظيل الكلام ويعلم مواضع فصل الحصام والله لقد تكلم بكلام لا بسمعه سامع الا أنقاد له ومال اليه ثم تكلم عمر بعده بدون كلامه ثم مد يده اليه وبأيعه وبأبعوه ورجع ابو بكر ورجعت معه قال أبو ذؤيب فشهدت الصلاة ١٥ على محمد صلعم وشهدت ذفته ثم انشد أبو ذؤيب ببكى النبي صلعم شعر

* لما رأيت الناس في عسلانهم * ما بين ملخود له ومصرح *
 * متبادرين لشرج بأكفهم * نص الوب لفقد أروع أروح *
 * فهناك صرت الى الهموم ومن يبيت * جار الهموم ببيت غير مروح *
 * كسفت مضرعه الجوم وبدرها * وترعرت أطام بطن الأبطح *
 * وترعرت أجبال ينرب كلها * وتخيّلها لحول خطب مفدح *
 * ولقد رجرت الصبر قبل وفاته * بمصابه وزجرت سعد الأذبج *
 * وزجرت ان نعب المشحج سائح * متغائلا فيه بقال أفبح *

ثم انصرف أبو ذؤيب الى باديته وثوق أبو ذؤيب في خلافة عثمان بن عفان بطريق مكة ذاهبا اليها ودفنه ابن الزبير

LEH JAHN
COMMENTAR

ZU

ZAMACHSARI'S MUFASSAL.

NACH DEN HANDSCHRIFTEN

ZU

LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO

AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLÄNDISCHEN GESELLSCHAFT

HERAUSGEGEBEN VON

Dr. G. JAHN,

OBERLEHRER AM KOELLNISCHEN GYMNASIUM IN BERLIN.

DRITTES HEFT.

LEIPZIG,

IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.

1877.

شرح مَقْصَدِ الزَّمَاعِشِيِّ

عَلَّامَهُ الْمُحَقِّقُ أَبِي الْبَقَاءِ ابْنُ يَعِيشَ

الجزء الرابع

فيل التصحيحات

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٤٨٨	٦	حيوة	حيوة
٤٨٨	٨	يُونَسَ	يُونَسَ
٤٨٩	١٩	الانسان	الأنساب
٥٠٩	٨	قَاطَوْنَتِ	قَاطَوْنَتِ
٥١٠	٨ و ٧	وتقoul طاعى وطاءوا وطاروا وهامى كما تقول طاعى	وتقoul طأى وتأوا وطأوا وهأى كما تقول طأى
٥١٥	١٢	وبقول	وبقال
٥١٩	٤	دَفْرَة	دَفْرَة
٥٢٢	٢١	مُسَيِّلَمَة	مُسَيِّلَمَة
٥٣٣	١٣	صرفه	صرفه
٥٣٩	٥	أَفْرِيقِيَّة	الرقى
٥٣٩	٧	أَفْرِيقِيَّة	أَفْرِيقِيَّة
٥٣٣	٥	قصره	قصره
٥٣٧	١٨	يقدم	يُقدِّم
٥٣٨	٨	زائدة	زائدة
٥٣٩	٦	وهسايس	وهسايس
٤٤٢	٥	أَغَضَّ	أَغَضَّ
٥٤٢	٢٢	كجلمود	كجلمود
٥٥٨	١١	فيمنع	فيمنع
٥٩٠	١٢	حرقى	حرقى
٦٠٧	١٥	فدججروه	فدججرونه
٦١١	٢٢	أَرَعَفَة	أَرَعَفَة

فل صاحب الكتاب وانجزائية وذلك عند الحاق ما المزيدة بآخرها كقوله تعالى مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ

قال الشارح وقد قلبوا ألفه هاء ايضا اذا كانت جراء فعالوا مَهْمَا وأصلها عند التحليل ما وحروف الجزاء قد تزداد فيها ما كفونك مى ما تَدْنِي آتَكَ وَأَيِّنَ ما تكن أكن فزادوا ما على ما كما يزيدون ما على مَتَى فصار مَامَا فاستغفحوا هذا اللفظ لتكرار الحرفين فأبدلوا من الالف الاولى هاء فقالوا مَهْمَا اذ الالف وانتهاء من مَخْرَج واحد وقال آخرون في مركبة من مَهْ بمعنى أَكْفَفَ وَمَا الشرطية والمعنى عندكم اكفف عن كل شئ ما تفعل أفعل وقال غيرهم في اسم مفرد معناه العموم قالوا لان الاصل عدم التركيب وبوتيد العول الاول عَوْدَ الضمير الى مَهْمَا كما يعود الى ما قال الله تع مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ وبوتيد الثاني قول الشاعر

١. * أَمَاوِي مَهْمَنْ يَسْتَمِعَ فِي صَدِيقِهِ * أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِي يَنْدِمُ *

فركب مَهْ مع مَنْ كما ركبناها مع مَا فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والحذف في الاستفهامية عند ادخال حروف الجر عليها وذلك قولك فيم وبم وعم ولم وحتام والام وعلام ،

قال الشارح اعلم ان الف ما اذا كانت استفهاما ودخل عليها حرف جار فاتها تحذف لفظا وخطا ١٥ نحو قولك فيم وبم وعلام وعم ولم وحتام والام وانما حذفوها لان الاستفهام له صدر الكلام ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من انعوامل اللفظية الا حروف الجر وذلك لثلا يخرج عن حكم الصدر وانما وجب لحروف الجر ان تعمل في اسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزاء من الاسم بحكم عليهما جميعا بالنصب ولذلك يعطف عليهما بالنصب نحو قوله * فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ * واذا دخل على ما الاستفهامية حرف جر بعد من الاستفهام حيث عمل فيه ما قبله ٢٠ وحرف من الخبرية فحذفوا ألفه للفرق بين الخبر والاستخبار فعالوا فيم وعم والاصل فيما وعم قال الله تع فيم انت من ذكرائي وقد عم يتساءلون ، وانما خصوا الف الاستفهامية بالحذف دون الخبرية لان الخبرية تلزمب الصلة والصلته من تمام اتوصول فكان ألفها وقعت حشوا غير متطرفة فتحصنت عن الحذف ، وربما انبتوها في انشعر وهو قليل قال الشاعر

* عَلَى مَا دَمَ يَشْتَمِي كَثِيمٌ * كَحَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ *

فصل ١٨٣

قال صاحب الكتاب ومن كما في أوجهها ألا في وقوعها غير موصولة ولا موصوفة وهي تختص بأولي العلم ، قال الشارح اعلم ان من اسم مبهم يقع على ذوات ما يعقل والدليل على أنه اسم أنه يقع فاعلا ومفعولا ويدخل عليه حروف الجر ويعود عليه الضمير وهذه الاشياء من خصائص الاسماء فاما وقوعها فاعلة ه ففى غير الاستفهام والجزاء وذلك اذا كانت موصولة او نكرة لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والفاعل لا يكون الا بعد فعل واما المفعول فيكون فى جميع ضروبها لان المفعول يجوز تقديمه على فعله نحو قولك من ضربت فن فى موضع نصب ، وأقسامها كأقسام ما فى جميع مواضعها ألا فى وقوعها نكرة غير موصوفة على ما ذكرناه فى ما فى نحو قنيتها فى وفى التعجب نحو ما أحسن زيدا عند سيبويه وأصحابه فان من لا تستعمل فى ذلك ، ولها ثلاثة مواضع الاول ان تكون موصولة بمعنى الذى تحتاج الى جملة بعدها تنتم بها اسما وقد تقدم شرحه الثانى ان تكون استفهاما نحو قولك من قام ومن عندك فن فى موضع رفع بالابتداء وما بعدها للخبير والذى يدل على ذلك أنك لو اوقعت موقعها اسما معروفا مما يظهر فيه الاعراب لظهر فيه الرفع نحو قولك أى انسان عندك وأى رجل قام قال الله تسع من ذا الذى يشفع عنده ألا بانه وقال من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا وقال الشاعر * من رأيت المنون خلدن أم من * ذا عليه من أن يضام خفير *

ه فن هنا استفهام فى موضع رفع اذا رفع المنون وألغى الفعل الذى هو رأيت فان عملت الفعل نصبت المنون وكانت من فى موضع نصب بخلدن وهى مبنية لتضمنها همزة الاستفهام وذلك أنك اذا قلت من هذا فكأنك قلت أزيد هذا عمرو هذا والاسماء لا تخصى كثرة فأتوا باسم يتضمن جميع ذلك وهو من فاستغنى به عن تعدد الاسماء كلها على ما تقدم فى ما ، الموضع الثالث أن تقع للمجازاة وتختص ايضا بذوات من يعقل وهى مبنية ايضا لتضمنها حرف الجزاء وهو أن وذلك نحو قولك من يأتني آتية ومن يكرمنى أشكره كأنك قلت إن يكرمنى زيد أو عمرو ونحوها ممن يعقل اشكره قال الله تع ومن يتوكل على الله فهو حسبه ، الرابع ان تكون نكرة موصوفة نحو قوله تعالى كل من عليها فان فى احد الوجهين أى كل شىء عليها هالك ألا وجهه ومثله قول الشاعر

* يا رب من يبغض أذوانا * رحن على بغضائه وأعتدين *

ومثله قول الآخر

* رَبِّ مَنْ أَنْصَحْتُ غَيْظًا صَدْرُهُ * قد تَمَّتْ لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ *

فَمِنْ فِي ذَلِكَ كَلِمَةٌ نَكْرَةً لِدُخُولِ رَبِّ عَلَيْهَا وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْجُمْلَةِ صِفَةٌ لَهَا وَقَدْ وَصَفْتَ بِالْمُفْرَدِ نَحْوَ قَوْلِهِ * وَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا * حُبِّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا *

فَقَوْلُهُ غَيْرِنَا مُخْفِوْصٌ عَلَى أَنَّهُ نَعَتْ مَنْ ء وَالْكُوفِيُّونَ يَزِيدُونَ فِي أَقْسَامِهَا قِسْمًا خَامِسًا يَجْعَلُونَهَا زَائِدَةً ه مُؤَكَّدَةٌ كَمَا تُرَادُ مَا وَأَنْشُدُ الْكِسَائِيَّ لِعَنْتَرَةَ

* يَا شَاةَ مَنْ قَنْصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ * حَرَمَتْ عَلَى وَلَيْتَتَهَا لَمْ تَحْرَمْ *

قَالَ أَرَادَ يَا شَاةَ قَنْصَ وَأَحْبَابُنَا يُنْشِدُونَهُ يَا شَاةَ مَا قَنْصَ فَإِنْ صَحَّتْ رَوَايَتُهُمْ نُحْمَلُ عَلَى أَنَّهَا مُوصُوفَةٌ وَقَنْصَ الصِّفَةُ فَهُوَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى قَانَصٍ كَمَا قَالُوا مَا غَوَّرَ أَيْ غَاثَرُ وَرَجُلٌ عَدْلٌ أَيْ عَادِلٌ وَالْمُرَادُ يَا شَاةَ إِنْسَانٍ قَانَصٍ ء وَأَمَّا قَالَ تَخْتَصُّ بِأَوَّلِ الْعِلْمِ وَلَمْ يَقُلْ بِأَوَّلِ الْعَقْلِ عَلَى عَادَةِ النَحْوِيِّينَ لِأَنَّهُ رَأَاهَا تُطْلَقُ عَلَى الْبَارِي ١. سُبْحَانَهُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَنَحْوِ قَوْلِهِ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَالْبَارِي سُبْحَانَهُ يَوْصَفُ بِالْعِلْمِ وَلَا يَوْصَفُ بِالْعَقْلِ فَاعْرِفْ ء

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَتَوَقَّعْ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ وَالْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَلَفْظُهَا مَذَكَّرٌ وَلَحْمٌ عَلَيْهِ هُوَ الْكَثِيرُ وَقَدْ نُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى وَقُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَنْ يَفْقَهُ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا بِتَذْكِيرِ الْأَوَّلِ وَتَأْنِيثِ الثَّانِي وَقَالَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ * نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَاحِبَانِ * ١٥ قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ مَنْ لَفْظُهَا وَاحِدٌ مَذَكَّرٌ وَمَعْنَاهَا مَعْنَى الْجِنْسِ لِإِبْهَامِهَا تَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ وَالْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ فَإِذَا وَقَعَتْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَرَدَّتْ إِلَيْهَا الضَّمِيرُ الْعَائِدُ مِنْ صِلَتِهَا أَوْ خَبَرِهَا عَلَى لَفْظِهَا نَفْسِهَا كَانَ مُفْرَدًا مَذَكَّرًا لِأَنَّهُ ظَاهِرُ اللَّفْظِ سِوَاكَ أَرَدْتَ وَاحِدًا مَذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا أَوْ اِثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً وَإِنْ أَعْدَتِ الضَّمِيرُ إِلَيْهَا عَلَى مَعْنَاهَا فَهُوَ عَلَى مَا يَقْصِدُهُ الْمُتَكَلِّمُ مِنَ الْمَعْنَى فَأَمَّا مَا أُعِيدَ إِلَيْهِ عَلَى اللَّفْظِ فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ وَقَوْلُهُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأِسْتِعْمَالِ وَأَمَّا مَا أُعِيدَ إِلَيْهِ عَلَى مَعْنَاهُ فِي الْجَمْعِ فَنَحْوُ قَوْلِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَعْوِضُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ وَأَمَّا مَا أُعِيدَ بِلَفْظِ التَّنْيِيزِ فَنَحْوُ قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ

* تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تُخَوِّنِي * نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَاحِبَانِ *

وَيُروى تَعَالَى وَقَبْلَهُ

* وَأَطْلَسَ عَسَالٍ وَمَا كَانَ صَاحِبًا * رَفَعْتُ لِنَارِي مَوْهِنًا فَأَتَانِي *

الشاهد فيه قوله يصطاحبان فتنى الضمير الراجع الى مَنْ من حيثُ أنّه اراد معنى التثنية لانه على نفسه والذئب وصف انه أوقد نارا وطرقه الذئب قدماه الى العشاء وقد فرق بين الصلة والوصول بقوله يا ذئب وساغ ذلك لان النداء موجود في الخطاب وإن لم يذكره فإن قدرت مَنْ نكرةً ويصطاحبان ه في موضع الصفة كان الفصل بينهما سهلاً، وأما الموثث فتحولهم فيما حكاه يونس مَنْ كانت أمك أثبت كانت حيث كان فيها ضمير مَنْ وكان موثثا لانه هو الأثر في المعنى هذا اذا نصبت أمك فإن رفعت الأم كان اسم كان وكان التانيث ظاهرا ان كان الفعل مسندا الى موثث ظاهر وتكون مَنْ في موضع نصب خبر كان وعلى الوجه الاول تكون في موضع رفع بالابتداء ومن ذلك قراءة الزعفراني والجدري وَمَنْ تَقَنْتَ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا بالتاء فيهما حيث اراد واحداً من النساء ١. جعل صلتها ان على الموثث كصلة ألني وقرأ حمزة والكسائي يَقَنْتَ وَيَعَمَلْ بالياء على التذكير حملاً على اللفظ فيهما وقرأ الباقون من السبعة يَقَنْتَ بالتذكير على اللفظ وتَعَمَلْ بالتانيث على المعنى، وذلك بعض الكوفيين اذا حمّل على المعنى لم يجوز ان يُرَدَّ الى اللفظ واذا حمّل على اللفظ جاز حمّله على المعنى وهو ضعيف لانه لا فرق بينهما وقد جاء ذلك في التنزيل قال الله تعالى وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا فجمع حملاً على المعنى ثم قال قد أحسن ١٥ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا

فصل ١٨٣

قال صاحب الكتاب واذا استفهم بها الواقف عن نكرة قابل حركته في لفظ الذاكر من حروف ائمة ٢. بما يجانسها يقول اذا قال جاءني رجلٌ منو واذا قال رأيت رجلاً منا واذا قال مررت برجلٍ مني وفي التثنية مَنَانٌ وَمَنَيْنٌ وفي الجمع مَنُونٌ وَمَنِينٌ وفي الموثث مَنَةٌ وَمَنْتَانٌ وَمَنْتَيْنٌ وَمَنَاتٌ وَالنَّوْنُ والتاء ساكنتان

قال الشارح اعلم ان الاستفهام هنا استنباط وهو ضرب من الحكاية والغرض به إعلام السامع انه قد تقدم كلام هذا اعرابه خوفاً من ان يكون عرض له غفلة عن استماع الكلام المتقدم وكان القياس ان

تُعَاد الكلمة جَمْعَاءً بِالْألف واللام أو تُصَمَّر لآئِهَا تصِير معهودَةً لِنَقْدُمِ ذِكْرَهَا قَالَ اللَّهُ تَع كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ إِلَّا أَنَّهُمْ عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ لَشَلٍّ لَبِثُوا فِيهِ أَنَّهُ مَعُودٌ غَيْرُ الْأَوَّلِ فَوَادُوا عَلَى مَنْ فِي الْوَقْفِ زِيَادَةً تُؤَدِّنُ بَاقَهُ قَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ هَذَا إِعْرَابُهُ وَأَنَّ الْقَصْدَ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ وَكَانَتْ تِلْكَ الزِّيَادَةُ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ لِأَنَّهَا تُجَانِسُ الْحَرَكَاتِ فَقَابِلُوا كُلَّ حَرَكَةٍ فِي لَفْظِ الْمَذْكُورِ بِمَا يُجَانِسُهَا هـ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا زِدْتَ فِي أَدَاةِ الِاسْتِفْهَامِ وَادَا وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا زِدْتَ أَلِفًا وَإِنْ كَانَ مُجَرَّرًا زِدْتَ يَاءً فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ هَذَا رَجُلٌ قُلْتَ فِي جَوَابِهِ مَنْوًى وَإِذَا قَالَ رَأَيْتَ رَجُلًا قُلْتَ فِي جَوَابِهِ مَنْأً وَإِذَا قَالَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُلْتَ مَنِىً وَتَثْنِيًى وَتَجْمَعُ وَتُثْنِثُ فَتَقُولُ إِذَا قَالَ هَذَانِ رَجُلَانِ مَنْأَنَّ وَإِذَا قَالَ رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ أَوْ مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قُلْتَ مَنَيْنً وَإِذَا قَالَ هَؤُلَاءِ رَجُلٌ قُلْتَ مَنُونٌ وَإِذَا قَالَ رَأَيْتَ رَجُلًا أَوْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُلْتَ مَنِىً فَإِنْ قَالَ رَأَيْتَ امْرَأَةً قُلْتَ مَنَّةً وَمَنْتً كَمَا يَقَالُ ابْنَةُ وَبِنْتُ وَإِذَا قَالَ هَاتَانِ امْرَأَتَانِ قُلْتَ مَنَّتَانِ وَإِذَا قَالَ رَأَيْتَ امْرَأَتَيْنِ أَوْ مَرَرْتُ بِامْرَأَتَيْنِ قُلْتَ مَنَتَيْنِ بِاسْكَانِ النُّونِ كَأَنَّهُ ثَنَى مَنَّتَ فَقَالَ مَنَّتَانِ كَمَا يَقَالُ بِنَّتَانِ وَفَتَنَّتَانِ وَإِذَا قَالَ فِي الْجَمْعِ رَأَيْتَ نِسَاءً قُلْتَ مَنَاتٌ بِاسْكَانِ التَّاءِ وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ فِي الِاسْتِنْبَاتِ مَنْوًى أَوْ مَنْأً أَوْ مَنِىً فَنَّ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ بِحَذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ مَنْ الْمَذْكُورُ أَوْ مَنْ الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ أَوْ يَكُونُ خَبَرًا وَلِحَذُوفٍ هُوَ الْمُبْتَدَأُ وَهَذِهِ الزِّيَادَاتُ لَيْسَتْ إِعْرَابًا لِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَأَمَّا هِيَ عَلَامَاتٌ يُحْكَمُ بِهَا حَالُ الْأَسْمِ الْمُنْتَقَدِمِ وَأَمَّا قُلْتَ ذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ مَنْ مَبْنِيَّةٌ هـ لِتَضْمُنْهَا حَرْفَ الِاسْتِفْهَامِ وَذَلِكَ مُسْتَمِرٌّ فِيهَا وَإِذَا كَانَ مُسْتَمِرًّا فِيهَا اسْتَمَرَ الْبِنَاءُ لِاسْتِمْرَارِ سَبَبِهِ وَالْأَمْرُ الثَّانِي أَنَّ هَذِهِ الْعَلَامَاتُ لَا تَثْبُتُ إِلَّا فِي الْوَقْفِ وَالْإِعْرَابُ لَا يَثْبُتُ فِي الْوَقْفِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي كَيْفِيَّةِ دُخُولِ هَذِهِ الْحُرُوفِ فَقَالَ قَوْمٌ أَمَّا دَخَلَتْ الْحَرَكَاتُ الَّتِي هِيَ الصَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ وَالْكَسْرَةُ مَنْ فِي حَالِ الْوَقْفِ حِكَابَةً لِإِعْرَابِ الْأَسْمِ الْمُنْتَقَدِمِ وَلَمْ تَكُنْ الْحَرَكَةُ مَتَا بُوْقَفَ عَلَيْهَا فَوَصَلُوهَا بِهِذِهِ الْحُرُوفَ لِتَبْيِينَ مَا فَصَدُوهُ مِنَ الدَّلَالَةِ فَوَصَلُوا الصَّمَّةَ بِالْوَاوِ وَالْفَتْحَةَ بِالْألفِ وَالْكَسْرَةَ بِالْيَاءِ كَوَصَلُوهُمُ الْقَافِيَةَ ٢. الْمُطْلَقَةَ بِهِذِهِ الْحُرُوفِ نَحْوُ قَوْلِهِ * سَقِيَتِ الْعَيْثُ أَتَيْتُهَا لِحَيَاْمُو * وَنَحْوُ قَوْلِهِ * أَفَلَى الْيَوْمِ عَدِلَ وَأَعْتَابًا * وَنَحْوُ * بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوْمِنِي * وَقَالَ الْمُبَرِّدُ أَدَخَلُوا هَذِهِ الْحُرُوفَ قَبْلَ الْحَرَكَاتِ فَالْوَاوُ فِي مَنْوَقَبَلِ صَمَّةِ النُّونِ وَالْألفُ فِي مَنْأَ قَبْلَ الْفَتْحَةِ وَالْيَاءُ فِي مَنِىً قَبْلَ الْكَسْرَةِ وَأَمَّا حَرَكُوا النُّونَ وَأَصْلُهَا الْبِنَاءُ عَلَى السَّكُونِ لِعَلَّتَيْنِ أَحَدَاهُمَا أَنَّكَ تَقُولُ فِي النِّصْبِ مَنْأَ فَتَفْتَحُ النُّونَ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْألفِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا فَلَمَّا وَجِبَ تَحْرِيكُهَا فِي النِّصْبِ حَرَكُوهَا فِي الرِّفْعِ وَلِجَرِّ لِيَكُونَ لِلْجَمْعِ عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ لَا يَخْتَلِفُ

والعلة الثانية ان الواو والياء خَفِيَّتَانِ فاذا جعلوا قبل كل واحد منهما الحركة التي هي منها ظهرت وتبينتا واما مَنَّةٌ فلما فُتحت النون لان هاء التأنيث لا يكون ما قبلها الا مفتوحا واما تحريكها في التثنية والجمع فن قبل انهم ارادوا ان يكون الاستثبات في التثنية والجمع على منهاج التثنية والجمع الحقيقي فلما كان ما قبل حرف التثنية مفتوحا فتحوا النون في حكايته ولما كان ما قبل الواو في الجمع مضموما وما قبل الياء مكسورا اعتمدوا مثل ذلك في حكايته اذا استثبتوا فالما مَنَّتَانِ وَمَنَّتَيْنِ بسكون النون في حكاية تثنية المَوْث فكانه ثنى مَنَّتْ بسكون النون كما تقول بَنَّتَانِ وَأَخْتَانِ جعل التاء للإلحاق بقلس وكعب كما كانت في بَنَّتٍ وأُخْتٍ ملحقتين بعدلٍ وبرٍ، قال صاحب الكتاب واما الواصل فيقول في هذا كله من يا فتى بغير علامة وقد ارتكب من قال * أَتَوْا نَارِي فقلت مَنُونٌ أَنْتُمْ * شذوذَيْنِ إلحاق العلامة في الدرَج وتحريك النون،

١. قال الشارح قد تقدم القول ان هذه العلامات اما تلحق في حال الوقف فقط فاذا وصلت عادت الى حالها من البناء على السكون ومقتضى القياس فيها فلذلك اذا قال في الوقف مَنُونٌ وَمَنَا وَمَنِي يقول اذا وصل من يا فتى وكذلك اذا قال رأيت نساء فقال في الوقف مَنَاتٌ واذا قال رأيت رجلا فقال مَنِينٌ واذا قال رأيت امرأة فقال مَنَّةٌ او مَنَّتٌ فانه اذا وصل قال من يا فتى باسكان النون وكذلك اذا قال رأيت رجلا وامرأة فبدأ بالمذكر قلت في السؤال من ومَنَّةٌ وإن بدأ بالوثة قلت من ومَنَا لان العلامة اما تلحق الذي تقف عليه وهو الثاني والاول لا تلحقه علامة لانه موصول بالثاني هذا مذهب الخليل وسيبويه، واما يونس فكان يجيز مَنَّةٌ وَمَنَّةٌ وَمَنَّةٌ في الوصل كما يكون مع الوقف وبغيسه على أي وزعم انه سمع عربيا يقول ضرب من مَنَّا وعلى هذا ينبغي اذا ثنى او جمع فقال منان او منون ان لا يغيره ويثبتته وصلاً ووقفاً واستدل على ذلك بقول شمر بن الحرث الطائي الشاعر

* أَتَوْا نَارِي فقلت مَنُونٌ أَنْتُمْ * فقالوا لِجْنٍ قلت عَمُوا ظَلَامًا *

* فقلت الى الطعام فقال منهم * زَعِيمٌ تَحْسِدُ الْأَنْسَ الطَّعَامًا *

٢.

وبعضهم يرويه عَمُوا صَبَاحًا والاکثر ظَلَامًا ويؤيده البيت الثاني وهو شاذ وشذوذه من وجهين احدهما انه أثبت الزيادة في الوصل وهي اما تكون في الوقف لا غير والثاني انه فتح النون وحققها السكون وكان ابو اسحق يقول فيه ان الشاعر اعتقد الوقف على منون ثم ابتدأ بما بعده، واما قياس من على أي فليس بصحيح لان أيًا معربةً ومن مبنيةً واما ما حكاها من قولهم ضرب من مَنَّا فهي حكاية

نَادِرَةً لَا يُؤْخَذُ بِهَا وَقَدْ اسْتَبْعَدَهَا سَبِيْبِيَّةٌ فَقَالَ لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ الْعَرَبُ وَوَجْهَهُ مِنَ الْقِيَاسِ أَنَّهُ جَرَّدَ مَنْ
 مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ حَتَّى صَارَتْ اسْمًا كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ يَجُوزُ اِعْرَابُهَا وَتَثْنِيَتُهَا وَجَمْعُهَا كَمَا جَرَّدُوا
 أَيَّامًا مِنَ الِاسْتِفْهَامِ حِينَ وَصَفُوا بِهَا فَقَالُوا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيَّ رَجُلٍ أَيْ كَامِلٍ وَقَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ فَمِنْ
 ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ

٥ * أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ * أَثَرُ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيِّنِ مَشْكُومٌ *

فَهَذَا اعْتَقَدَ خَلَعَ الِاسْتِفْهَامِ مِنْ هَلْ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ اسْتِفْهَامَيْنِ وَهِيَ أَمْ وَهَلْ وَأَمَّا حِكْمُنَا عَلَى
 خَلْعِ دَلِيلِ الِاسْتِفْهَامِ مِنْ هَلْ دُونَ أَمْ لِأَنَّ هَلْ قَدْ اسْتُعْمِلَ غَيْرَ اسْتِفْهَامٍ نَحْوَ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ
 حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ أَيْ قَدْ أَتَى وَنَحْوَ قَوْلِهِ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ وَالْمُرَادُ النَّفْيُ أَيْ مَا جَزَاءُ
 الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ فَكَانَ اعْتِقَادُ نَزْعِ الِاسْتِفْهَامِ مِنْهَا أَسْهَلَ مِنْ اعْتِقَادِ نَزْعِهِ مِنْ أَمْ فَامَّا
 ١٠ قَوْلُ الشَّاعِرِ

* أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعُلُوقُ بِهِ * رُغْمَانَ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِالْبَيْنِ *

فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ نَزْعُ دَلِيلِ الِاسْتِفْهَامِ مِنْ أَمْ وَقَصْرُهَا عَلَى الْعُطْفِ لَا غَيْرَ أَلَا تَرَى أَنَّا لَوْنَزَعْنَا
 الِاسْتِفْهَامَ مِنْ كَيْفٍ لَزِمَ اِعْرَابُهَا كَمَا أُعْرِبْتُ مَنْ فِي هَذَا الْوَجْهِ فَاعْرِفْهُ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَزِيدُ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ وَحَدَّ ام تَثْنِيَّ ام أَنْتَ ام جَمَعَ،

١٥ قَالَ الشَّارِحُ قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ لَا يَجْعَلُونَ إِلَّا الْاِعْرَابَ لَا غَيْرَ فَيَقُولُونَ فِي الرِّفْعِ مَنُوءَ وَفِي النِّصْبِ مَنَّا وَفِي
 الْجَرْمِ مَنِي سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْوَاحِدُ وَالْاِثْنَانِ وَالْجَمْعُ وَالْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوتُ حَكَى سَبِيْبِيَّةٌ عَنْ يُونُسَ أَنَّ قَوْمًا
 مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ ذَلِكَ وَكَانَ الَّذِينَ يَقُولُونَهُ اِكْتَفَوْا بِمَا ضَمَّنُوهُ مِنْ عَلَامَاتِ الْاِعْرَابِ وَجُجِرُونَ مَنْ عَلَى
 أَصْلِهَا مِنْ كَوْنِهَا تَصْلُحُ لِلوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ فَاعْرِفْهُ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَذَهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِيهِ إِذَا كَانَ عَلَمًا أَنْ يَحْكِيَهُ الْمُسْتَفْهِمُ كَمَا نُطْقَ بِهِ

٢٠ فَيَقُولُ لِمَنْ قَالَ جَاعَنِي زَيْدٌ وَلِمَنْ قَالَ رَأَيْتُ زَيْدًا وَلِمَنْ قَالَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مَنْ زَيْدٍ وَإِذَا
 كَانَ غَيْرَ عَلَمٍ رَفَعَ لَا غَيْرُ يَقُولُ لِمَنْ قَالَ رَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنَ الرَّجُلِ وَمَذْهَبُ بَنِي تَمِيمٍ أَنْ يَرْفَعُوا فَمِنْ
 الْمَعْرِفَةِ الْبَيِّنَةُ،

قَالَ الشَّارِحُ قَدْ اخْتَلَفَتْ الْعَرَبُ فِي الْأَسْمِ الْمَعْرُوفِ فَذَهَبَ أَهْلُ الْحِجَازِ إِلَى حِكَايَةِ لَفْظِهِ وَهِيَ أَنْ يَجْرَى

الْأَسْمُ عَلَى اِعْرَابِ الْأَسْمِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ فَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِرَجُلٍ جَاعَنِي زَيْدٌ قُلْتُ فِي جَوَابِهِ مُتَثَبِتًا مَنْ

زَيْدٌ وَإِذَا قَالَ رَأَيْتَ زَيْدًا قُلْتَ مَنْ زَيْدًا وَإِذَا قَالَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قُلْتَ مَنْ زَيْدٍ وَإِنَّمَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الْعَلَمِ
 خَاصَّةً وَإِنَّمَا بَنُو تَمِيمٍ فَيَرْفَعُونَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَيَقُولُونَ مَنْ زَيْدٌ بِالرَّفْعِ لَا غَيْرُ سِوَاهُ قَالُوا جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ
 رَأَيْتُ زَيْدًا أَوْ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَحَرَّزُوا بِالْحِكَايَةِ لِمَا قَدْ يَعْصِرُ فِي الْعَلَمِ مِنَ التَّنْكِيرِ بِالْمُشَارَكَةِ
 فِي الْأَسْمِ حُجَاؤًا بِلَفْظِهِ لَعَلَّ يَتَوَقَّعُ الْمَسْئُولُ أَنَّهُ يُسْأَلُ عَنْ غَيْرٍ مِنْ ذِكْرِهِ مِنَ الْأَعْلَامِ ، وَخَصَّوْا الْأَعْلَامَ بِذَلِكَ
 ٥ لِكثْرَةِ دَوْرِهَا وَسِعَةِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْإِخْبَارَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ وَحُجُومِهَا وَلِأَنَّ الْحِكَايَةَ صَرْبٌ مِنَ التَّغْيِيرِ إِذَا كَانَ
 فِيهَا عَدُولٌ عَنْ مَقْتَضَى عَمَلِ الْعَامِلِ وَالْأَعْلَامُ مَحْصُوصَةٌ بِالتَّغْيِيرِ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا رَجَاءُ بْنُ حَبِوَةَ وَقَالُوا
 قُحْبَبٌ وَمَكْكَوْزَةٌ وَسَاغَ فِيهَا التَّرْخِيمُ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهَا فِي أَصْلِهَا مُغَيَّرَةٌ بِنَقْلِهَا إِلَى الْعَلَمِيَّةِ
 وَالتَّغْيِيرُ يُؤَنَسُ بِالتَّغْيِيرِ وَوَجْهٌ تَانٍ أَنَّ الْأَعْلَامَ إِنَّمَا سَوَّغُوا لِلْحِكَايَةِ فِيهَا لِمَا تَوَقَّعُوا مِنْ تَنكِيرِهَا وَوُجُودِ
 التَّرَاحُمِ لَهَا فِي الْأَسْمِ فَجَاؤًا بِالْحِكَايَةِ لِإِزَالَةِ تَوَقُّعِ ذَلِكَ وَهَذَا الْمَعْنَى لَيْسَ مَوْجُودًا فِي غَيْرِهَا مِنَ
 ١٠ الْمَعَارِفِ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ اعْتِقَادُ التَّنْكِيرِ فِيهَا فِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ مَعَ وَجُودِهَا وَلَا فِيهَا هُوَ مُصَدَّفٌ مَعَ وَجُودِ
 الْإِضَافَةِ وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْمَعَارِفِ ، وَكَانَ يُونُسُ يُجَرِّي لِلْحِكَايَةِ فِي جَمِيعِ الْمَعَارِفِ وَيُرَى بِأَبْهَا وَبَابِ الْأَعْلَامِ
 وَاحِدًا وَحَكَى سَبَبِيَّةً عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ دَعَانَا مِنْ ثَمَرَتَانِ كَأَنَّهُ قَالَ مَا عِنْدَهُ ثَمَرَتَانِ فَحَكَ قَوْلَهُ وَقَدْ سَمِعْتُ
 عَرَبِيًّا يَقُولُ لِرَجُلٍ سَأَلَهُ أَلَيْسَ قُرْشِيًّا فَقَالَ لَيْسَ بِقُرْشِيًّا حِكَايَةً لِقَوْلِهِ فَعَلَى هَذَا إِذَا قَالَ رَأَيْتُ أَخَا زَيْدٍ
 جَاؤَانِ يَقُولُ مَنْ أَخَا زَيْدٍ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْخِتَارِ وَالْوَجْهُ الرَّفْعُ فِي جَمِيعِ الْمَعَارِفِ مَا خَلَا الْأَعْلَامَ نَحْوُ
 ١٥ قَوْلِكَ فِي جَوَابِ جَاءَنِي أَخُو زَيْدٍ مَنْ أَخُو زَيْدٍ وَرَأَيْتُ أَخَا زَيْدٍ مَنْ أَخُو زَيْدٍ وَمَرَرْتُ بِأَخِي زَيْدٍ مَنْ
 أَخُو زَيْدٍ وَكَذَلِكَ بَاقِي الْمَعَارِفِ ، فَإِنْ قِيلَ إِذَا كَانَ الْغَرَضُ مِنَ حِكَايَةِ الْعَلَمِ إِزَالَةُ تَوَقُّعِ أَنَّ الْأَسْمَ الْإِنْدَى
 غَيْرُ الْأَوَّلِ فَهَلَّا زَادُوا عَلَى مَنْ زِيَادَةً تُنَبِّئُ عَنْ حَالِ الْأَسْمِ الْمَذْكُورِ فَيَعْلَمُ أَنَّهُ الْمُرَادُ دُونَ غَيْرِهِ كَمَا فُعِلَ
 بِالنِّكَرَةِ حَيْثُ قَالُوا مَنُومَنَا وَمَنِي قَبِيلَ كَانَ الْقِيَاسُ فِي النِّكَرَةِ لِلْحِكَايَةِ كَالْعَلَمِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ غَيْرَ أَنَّ إِعَادَةَ
 لَفْظِ النِّكَرَةِ لَمْ تَجْزِ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ فِيهَا إِذَا أُعِيدَتْ إِدْخَالُ الْإِلْفِ وَاللَّامِ فِيهَا لِأَنَّهَا تُصِيرُ مَعَهُودَةً نَحْوَ قَوْلِكَ
 ٢ جَاءَنِي رَجُلٌ وَفَعَلَ الرَّجُلُ كَذَا وَإِذَا أُدْخِلَ عَلَيْهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ لَمْ يُمْكِنْ إِعَادَةُ لَفْظِ الْأَوَّلِ فَلَمَّا لَمْ تَسْغِ
 لِلْحِكَايَةِ فِي النِّكَرَةِ عُدِلُوا إِلَى مَا فَعَلُوا مِنْ زِيَادَةٍ عَلَى لَفْظِ مَنْ لِنَتَوَقُّعِ مَنَابِ الْحِكَايَةِ وَإِنَّمَا الْعَلَمُ الْمَعْرُفُ فَلَا
 يُلْزَمُ فِيهِ مَا لُزِمَ فِي النِّكَرَةِ مِنَ الْإِتْيَانِ بِالْإِلْفِ وَاللَّامِ لِنَتَعَرُّفِهِ فَسَاغَتْ فِيهِ الْحِكَايَةُ ، وَإِنَّمَا بَنُو تَمِيمٍ فَانْهَمِ
 جَرُّوْا فِي ذَلِكَ عَلَى الْقِيَاسِ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ أَنْ لَا خِلَافَ أَنَّ مُسْتَفْهَمَهُمَا لَوْ ابْتَدَأَ السُّؤَالُ لَعَالَ مَنْ
 زَيْدٌ شَنْ مَبْتَدَأٌ وَزَيْدٌ الْخَبَرُ أَوْ زَيْدٌ مَبْتَدَأٌ وَمَنْ الْخَبَرُ فَكَذَلِكَ إِذَا وَفَعَ السُّؤَالُ جَوَابًا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا

ولأن الحكاية إنما كانت في النكرة لتُنَبِّه أن الاستفهام إنما كان عن الاسم المتقدم لا عن غيره مما يُشارِكه في اسمه وليس هذا المعنى في المعرفة فكان منزلة بنى تميم منزلة من أتى بالكلام من غير تأكيد نحو قولك أنا في القوم ومنزلة أهل الحجاز منزلة من أتى بالتأكيد نحو قولك أنا في القوم كلهم لأن التأكيد يُزيل تولُّم اللبس كما تُزيله الحكاية، فان جئت مع من بواو عطف أو فاء نحو قولك فمن أو ومن لم يكن فيما بعده إلا الرفع وبطلت الحكاية وذلك قولك إذا قال الغائل رأيت زيدا ومن زيدا أو فمن زيدا وإنما كان كذلك من قبل أنك لما أتيت بحرف العطف علم المسؤول أنك تعطف على كلامه وتُخَوِّضه فاستغنيت عن الحكاية فاعرفه.

قال صاحب الكتاب وإذا استفهم عن صفة العلم قيل إذا قال جاعني زيد المني أي القرشي أم الثقفي والمينيان والمينيون.

١. قال الشارح قد يحتاج الإنسان إلى معرفة نسب من يُذكر له وإن كان معروف العين عنده فإذا أراد ذلك أدخل الألف واللام على من من أولها وأتى ببياء النسب من آخرها وأعربها بأعراب الاسم المسؤول عنه فإذا قال جاعني زيد قال المني وإذا قال رأيت زيدا قال المني وإذا قال مررت بزيد قال المني كأنه قال آثقفني أم القرشي وإذا قال جاعني الريدان قلت المينيان وفي النصب ولجّر المينيّين فجئت بمن لأن من يُسأل بها عن الرجل المنسوب أو الموصوف وأما علامة النسب التي هي الباء فليعلم أنه يُسأل عنه منسوباً وأما الألف واللام فلأنه يُسأل عن صفة العبارة عنها بالألف واللام ولو صرحت مكان المني بالثقفي أو القرشي لكان أعرباً المني على حسب الاسم المتقدم ويجوز رفعه البتة على إضمار مبتدأ تقديره أهو الثقفي أو القرشي كما إذا قيل كيف أنت قلت صالح أي أنا صالح ولا يحسن أن يقع في جواب المني غير النسب إلى الأب نحو الثقفي والقرشي ولا يحسن البصري أو المكي لأن أكثر أغراض العرب في المسألة عن الإنسان، وحكى عن المبرد أنه سُئل عن الرجل بقول رأيت زيدا فأردت أن تسأله عن صفته فقال أقول المني كافي أقول الظريفي أو العالمي فعلى هذا يجوز في كل صفة والأول أكثر فعلى هذا لو قيل رأيت لاحقاً وأريد البعير وأردت أن تسأله عن صفته فالغياس أن نقول المائي أو المائي لأن ما تختص بما لا يعقل فاعرفه.

قال صاحب الكتاب وَأَيَّ كَمَنْ فِي وُجُوهِهَا تَقُولُ مُسْتَفْهِمًا أَيُّهُمْ حَصَرَ وَمُجَازِيًا أَيُّهُمْ يَأْتِي أَكْرَمُهُ وَوَاصِلًا
أَضْرِبُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ وَوَاصِفًا يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَهِيَ عِنْدَ سَبْيُوهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ إِذَا وَقَعَتْ صَلَتُهَا مَحذُوفَةٌ
الضَّادُ كَمَا وَقَعَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ لَتَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا وَأُنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو
هـ الشَّيْبَانِيُّ فِي كِتَابِ الْحُرُوفِ

* إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

فَإِذَا كَمِلَتْ فَالْنَصْبُ كَقَوْلِهِمْ عَرَفْتُ أَيُّهُمْ هُوَ فِي الدَّارِ وَقَدْ قُرِئَ أَيُّهُمْ أَشَدُّ،

قال الشارح قد تقدّم القول على أَيَّ وَأَنَّ معناها تبعيض ما اصبفت اليه ولذلك لزمتهما الاضافة
وأقسامهما كأقسام مَنْ فِي وُجُوهِهَا وَهِيَ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامُ تَكُونُ اسْتَفْهِمًا وَجَزَاءً وَمَوْصُولَةً وَمَوْصُوفَةً فَإِذَا كَانَتْ
١. اسْتَفْهِمًا أَوْ جَزَاءً كَانَتْ تَامَّةً لَا تَحْتَاجُ إِلَى صَلَةٍ وَتَكُونُ مَرْفُوعَةً وَمَنْصُوبَةً وَمَجْرُورَةً فَرَفْعُهَا بِالْإِبْتِدَاءِ لَا غَيْرُ
وَنَصْبُهَا بِمَا بَعْدَهَا مِنَ الْعَوَامِلِ وَلَا يَجْعَلُ فِيهَا مَا قَبْلُهَا لِأَنَّ الاسْتَفْهِامَ وَالْجَزَاءَ لِهَما صدرُ الكلام فمثالُ
الاسْتَفْهِامِ أَيُّهُمْ حَصَرَ وَأَيُّهُمْ يَأْتِي فَأَيُّ هُنَا اسْمٌ تَامٌّ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى صَلَةٍ وَهُوَ رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَمَا بَعْدُهُ لِلْخَبَرِ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَيُّكُمْ يَأْتِيَنِي بِعَرْشِهَا وَتَقُولُ أَيُّهُمْ تَضْرِبُ فَأَيُّ نَصْبٌ بِمَا بَعْدَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَيُّكُمْ يَنْقَلِبُونَ
فَأَيُّ نَصْبٌ بَيْنَقَلِبُونَ لَا بِمَا قَبْلَهُ، وَمِثَالُهُمْ إِذَا كَانَتْ جَزَاءً أَيُّهُمْ يَأْتِي أَكْرَمُهُ وَأَيُّهُمْ تُكْرِمُ فَأَيُّ
٢. نَصْبٌ بِمَا بَعْدَهُ مِنَ الْفِعْلِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَأَيُّ نَصْبٌ بِتَدْعُوا وَمَا زَائِدَةٌ،
وَإِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً اِحْتِاجَتْ إِلَى وَصْلِهَا بِكَلَامٍ بَعْدَهَا يُتِمُّهَا وَتَصِيرُ اسْمًا بِهِ كَاحْتِياجِ الَّذِي وَمَنْ وَمَا
إِذَا كَانَا بِمَعْنَى الَّذِي وَيَجْعَلُ فِيهَا مَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدَهَا كَمَا يَجْعَلُ فِي الَّذِي وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ
مُسْتَقْصًى فِي الْمَوْصُولَاتِ، وَأَمَّا كَوْنُهَا مَوْصُوفَةً فَفِي النِّدَاءِ خَاصَّةً إِذَا أَرَدْتَ نِدَاءً مَا فِيهِ الْاَلِفُ وَاللَّامُ
فَتَجِيءُ بِهَا مُجَرَّدَةً مِنْ مَعْنَى الاسْتَفْهِامِ وَتَجْعَلُهَا وَصْلَةً إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْاَلِفُ وَاللَّامُ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ يَا
٣. أَيُّهَا الرَّجُلُ وَيَا أَيُّهَا الْغُلَامُ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ نَحْوُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَيَا أَيُّهَا النَّاسُ وَلِزِمَتْهَا
هَؤُلَاءِ التَّنْبِيهِ كَالْعَوَصِّ مِنَ الْمِصْطَفِ إِلَيْهِ فَأَيُّ مُنَادًى مَضْمُونٌ كَيَّا زَيْدٌ وَهِيَ لِلتَّنْبِيهِ وَمَا بَعْدَهُ صِفَةٌ لَهُ وَقَدْ
تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي النِّدَاءِ،

قال صاحب الكتاب وَإِذَا اسْتَفْهِمَ بِهَا عَنْ نَكْرَةٍ فِي وَصْلٍ قِيلَ لَنْ يَقُولَ جَاعِلٌ رَجُلٌ أَيُّ بِالرَّفْعِ وَلَمْ يَقُولْ

رَأَيْتَ رَجُلًا أَيًّا وَلَمْ يَقُولْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيٍّ فِي التَّنْبِيْهِ وَالْجَمْعِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثُ أَيَّانَ وَأَيُّونَ وَأَيِّينَ وَأَيَّيْنَ
وَفِي الْمَوْتِ أَيَّةٌ وَأَمَّا فِي الْوَقْفِ فَاسْقَاطُ التَّنْوِينِ وَتَسْكِينُ النُّونِ،

قَالَ الشَّارِحُ سَبِيلُ أَيٍّ فِي الْأَسْتِثْنَاتِ سَبِيلُ مَنْ وَكَانَ الْأَصْلُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ رَأَيْتَ رَجُلًا أَنْ تَقُولَ أَيُّ
الرَّجُلِ لِأَنَّ النُّكْرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ عُرِفَتْ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ لِأَنَّهَا تَصِيرُ مَعْهُدَةً بِتَقْدِيمِ ذِكْرِهَا فَاقْتَصَرُوا عَلَى أَيٍّ
هـ وَأَعْرَبُوهُ بِأَعْرَابِ الْأَسْمِ الْمَتَقَدِّمِ وَحَكَوْا أَعْرَابَهُ وَتَثْنِيَّتَهُ وَجَمْعَهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيٍّ أَوْ مَجْمُوعًا لِيُعْلِمُوا بِذَلِكَ أَنَّهُ

الْمَقْصُودُ دُونَ غَيْرِهِ فَإِذَا قَالَ جَاعَنِي رَجُلٌ قُلْتُ أَيٌّ وَإِذَا قَالَ رَأَيْتَ رَجُلًا قُلْتُ أَيًّا وَإِذَا قَالَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
قُلْتُ أَيٍّ وَإِذَا قَالَ جَاعَنِي رَجُلَانِ قُلْتُ أَيَّانِ وَفِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ أَيِّينَ وَإِذَا قَالَ رَجُلًا قُلْتُ أَيُّونَ وَفِي
النِّصْبِ وَالْجَرِّ أَيِّينَ وَإِذَا قَالَ جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ قُلْتُ أَيَّةً وَإِذَا قَالَ امْرَأَتَانِ أَوْ امْرَأَتَيْنِ قُلْتُ أَيَّتَانِ أَوْ أَيَّتَيْنِ
وَأَنْ قَالَ جَاعَنِي نِسَاءٌ قُلْتُ أَيَّاتٍ وَكَانَ ذَلِكَ أَخْصَرَ وَأَوْجَزَ مِنْ أَنْ يَأْتُوا بِزِيَادَةِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَالْجَلَّةِ بِأَسْرَافِهَا
١٠ مَعَ حَصُولِ الْمَقْصُودِ بِدُونِهَا وَرَبَّمَا وَقَعَ عِنْدَ ظَهْرِ الْخَبَرِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي الْخَبَرِ لِبَسِّ بَأَنَّ الْمَذْكُورَ مَعْهُدٌ
غَيْرُ الْأَوَّلِ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ لَوْ ذَكَرْتَ الْخَبَرَ وَأَظْهَرْتَهُ لَمْ تَكُنْ أَيُّ إِلَّا مَرْفُوعَةً نَحْوَ قَوْلِكَ أَيُّ مَنْ
ذَكَرْتَ أَوْ أَيُّ هَؤُلَاءِ وَلَمْ تَحْسَنْ الْحِكَايَةَ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِذَا ظَهَرَ عُلِمَ أَنَّ الْمَتَقَدِّمَ مُبْتَدَأٌ فَجُعِلَ مُخَالَفَةً مَا
يَقْتَضِيهِ أَعْرَابُ الْمُبْتَدَأِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ أَجَازُوا الْحِكَايَةَ مِمَّنْ فِي الْعِلْمِ فَقَالُوا فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ رَأَيْتَ زَيْدًا مَنْ
زَيْدًا لِعَدَمِ ظَهْرِ الْأَعْرَابِ فِي مَنْ وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ مَعَ أَيٍّ لظهور الأعراب فيها فَاسْتَقْبَحُوا مُخَالَفَةً مَا يَقْتَضِيهِ
هـ ظَاهِرُ اللَّفْظِ وَكَذَلِكَ رَدَّ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ بِرَفْعِ أَجْمَعِينَ عَلَى الْمَوْضِعِ لَمَّا لَمْ يَظْهَرِ فِي
الْمَكْنَى الْأَعْرَابُ وَلَمْ يُجَبِّزُوا أَنَّ الْقَوْمَ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ عَلَى الْمَوْضِعِ لظهور الأعراب في القوم، وَاعْلَمْ
أَنَّ أَيًّا لَمَّا كَانَتْ مُخَالَفَةً لِمَنْ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ أَيًّا مَعْرَبَةٌ وَمَنْ مَبْنِيَّةٌ كَانَ مَا يَلْحَقُ أَيًّا أَعْرَابًا يَثْبُتُ وَصَلًا
وُجُذِفَ وَقَفًا وَيُبَدَّلُ فِي الْوَقْفِ مِنْ تَنْوِينِهِ فِي النِّصْبِ الْفَ وَلَمَّا كَانَتْ مَنْ مَبْنِيَّةٌ لَمْ يَكُنْ مَا يَلْحَقُهَا
أَعْرَابًا وَأَمَّا هُوَ عِلَامَاتٌ وَدَلَالَاتٌ عَلَى الْمَسْئُولِ عَنْهُ وَلِذَلِكَ كَانَ بَابُهُ الْوَقْفُ وَجُذِفَ فِي الْوَصْلِ فَاعْرِفْ،
٢٠ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَمَحَلُّهُ الرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا وَمَا فِي لَفْظِهِ مِنَ الرُّفْعِ وَالنِّصْبِ
وَالْجَرِّ حِكَايَةٌ وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ مَنْ زَيْدٌ وَمَنْ زَيْدًا وَمَنْ زَيْدٍ مَنْ وَالْأَسْمُ بَعْدَهُ فِيهِ مَرْفُوعًا لِلْحَلِّ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا
وَيَجُوزُ إِفْرَادُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَأَنْ يُقَالَ أَيًّا لِمَنْ قَالَ رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ أَوْ امْرَأَتَيْنِ أَوْ رَجُلًا أَوْ نِسَاءً وَيُقَالُ فِي
الْمَعْرِفَةِ إِذَا قَالَ رَأَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ أَيْ عَبْدُ اللَّهِ لَا غَيْرُ،

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمَ أَنَّكَ إِذَا حَكَيْتَ وَقُلْتَ أَيًّا فِي جَوَابِ رَأَيْتَ رَجُلًا قَائِيًا فِي مَحَلِّ مَرْفُوعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ

والخبر محذوف والتقدير أَيَّا مَنْ ذَكَرْتَ أَوْ أَيَّا الْمَذْكُورَ ويجوز أن يكون خبر ابتداءٍ ولحذف هو المبتدأ والنصب في لفظه على حكاية اعراب الاسم المتقدم كما أنك إذا حكيت بمن عن العلم فقلت في جواب من قال رأيت زيدا مَنْ زيدا يكون زيدا في موضع رفع بآته خبر المبتدأ وإن كان منصوبا على الحكاية كذلك إذا قلت أَيَّا كان في موضع مرفوع وإن كان منصوبا في اللفظ على الحكاية وكذلك الجر إذا قلت أَيَّ في جواب مررت برجل في موضع رفع بالابتداء وخفضه حكاية اعراب الاسم المتقدم وإذا قيل جاعني رجل قلت أَيَّ فرفعت فالرفع على الحكاية لأنك إنما تستفهم عما وضع المتكلم كلامه عليه وليس الرفع الذي يوجب الابتداء إنما هو في محل مبتدأ ويجوز أن يقال أَيَّا مَنْ قال رأيت رجلين أو امرأتين أو رجلا أو نساء فتقدها مع الاثنين والجماعة وتذكرها مع المؤنث لأن لفظ أَيَّ يجوز أن يقع للأثنين والجماعة على لفظ الواحد ويفع على المؤنث بلفظ المذكر كما كانت مَنْ كذلك فإذا استثبتت بأي عن معرفة لم يكن بد من الإتيان بالخبر وبطلت الحكاية فإذا قال جاعني عبد الله قلت أَيَّ عبد الله وإذا قال رأيت عبد الله قلت أَيَّ عبد الله وإذا قال مررت بعبد الله قلت أَيَّ عبد الله بالرفع لا غير لم يكتفوا في المعرفة ألا بذكر الاسم والخبر، وفصلوا بين المعرفة والنكرة لاختلاف حالتيهما في السؤال وذلك أن السؤال في النكرة إنما هو عن ذاتها وفي المعرفة إنما هو عن صفتها فإذا سألت عن منكر فأنما سألت عن شائع في الجنس ليخصه لك باللفظ أو بغيره من المعرفات وإذا سألت عن معرفة فأنما سألت عن معروف وقع فيه اشتراك عارض فأردت أن يخصه لك بالنعته فإذا قال جاعني عبد الله قلت أَيَّ عبد الله فالجواب الطويل أو العالم ونحوها من الصفات المميزة ممن له مثل اسمه فلما كان للجواب بالنعته لم يكن بد من ذكر المنعوت فاعرفه

فصل ١٨٩

٢

قال صاحب الكتاب لم يُثَبِّتْ سببويه ذَا بمعنى الَّذِي إِلَّا فِي قَوْلِهِمْ مَا ذَا وَقَدْ أَثْبَتَهُ الْكُوفِيُّونَ وَأَنْشَدُوا

* عَدَسٌ مَا لَعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ * أَمِنَتْ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيفٌ *

أى والذى تحمليته طليق وهذا شأن عند البصريين وذكر سببويه فى مَا ذَا صنعت وجهين

أحدها أن يكون المعنى أى شئ الذى صنعتَه وجوابه حَسَنَ بالرفع وانشد للبيد
* أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ * أَتَحِبُّ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ *

والثانى أن يكون مَاذَا كما هو بمنزلة اسم واحد كانه قيل أى شئ صنعتَ وجوابه بالنصب وقرئ
قوله تعالى مَاذَا يَنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ

ه قال الشارح قد تقدم القول فى ذَا من قولك مَاذَا صنعتَ أَنَّهَا تكون على وجهين أحدها ان تكون
بمعنى الذى وما بعده من الفعل والفاعل صلته وهو فى موضع مرفوع لانه خبر المبتدأ الذى هو مَا
والوجه الثانى ان يكون مَاذَا جميعا اسما واحدا يستفهم به معنى مَا وموضعه نصب بالفعل بعده
وقد مضى مشروحا فاما البيت الذى انشده وهو * أَلَا تَسْأَلَانِ الْخ * البيت للبيد والشاهد
فيه رفع أَتَحِبُّ وضلالاً على البدل من مَا فدل ذلك على ان ذَا فى موضع رفع بانه خبر مَا وهو بمعنى
الذى وما بعده صلته والتَّحِبُّ النَّدْرُ يقال سار فلان على تحب اذا سار فأجهد السير كانه خاطر على
شئ فجاء فى السير كانه يعنف الانسان على جدته فى أمر الدنيا وتعبه لها أى يفعل ذلك لئلا
يقضيه ام لضلالي وأمر باطل ولا يكون ذَا ولا شئ من اسماء الاشارة موصولا عند البصريين ألا فيما
ذكرناه من ذَا اذا كان معها مَا وذهب الكوفيون الى ان جميع اسماء الاشارة يجوز ان تقع موصولة
وان لم يكن معها مَا واحتجوا بأشياء منها قوله تعالى وَمَا تِلْكَ يَبِيبُكَ يَا مُوسَى ومن ذلك ما قاله
ه تَعَلَّبُ فى قوله تعالى قَدْ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ أَنْ هَؤُلَاءِ بمعنى الذين والمراد الذين تقتلون
انفسكم ومن ذلك قوله * عدس ما لعباد الخ * البيت ليزيد ابن مفرغ والشاهد فيه قوله
وهذا تخمين جعل هَذَا بمعنى الذى موصولا وتخمين صلته أى والذى تخمينه طليق يصف أمته
بحروجه عن ولاية عبادة وبخاطب بغلته فقوله عَدَسٌ زَجَرٌ للبلغة كانه زجرها ثم قال ما لعباد عليك
إمارة أمنت ويجوز ان يكون عدس اسما للبلغة نفسها سُميت بذلك لانه مما تُزَجَرُ به كما قال
ه * اذا تَمَلَّطُ بِنِى عَلَى عَدَسٍ * والصواب ما ذهب اليه اصحابنا وما تعلفوا به لا حجة فيه فاما قوله
تعالى وَمَا تِلْكَ يَبِيبُكَ يَا مُوسَى فَالجار والمجرور فى موضع الحال وما استفهام فى موضع رفع بالابتداء
وتلك الخبر كما يكون للجار والمجرور صفة اذا وقع بعد نكرة نحو هذه عصا يمينك وصفة النكرة تكون
حالا للمعرفة وكذلك تخمين من قوله وهذا تخمين طليق فهذا مبتدأ وطييف الخبر وتخمين فى
موضع الحال والتقدير هذا محمولا طليق واما قوله قَدْ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ فَانتم مبتدأ وهؤلاء

الخبر وتقتلون أنفسكم في موضع الحال التقدير ثم أنتم هؤلاء قاتلين أنفسكم وذهب أبو العباس المبرد إلى أن هؤلاء منادى والتقدير يا هؤلاء فهو في موضع اسم مضموم وأنتم مبتدأ والخبر تقتلون ولو كان تقدير هؤلاء الذين كما ذهبوا إليه لكان تقتلون بلفظ الغيبة لأن الذي اسم ظاهر موضوع للغيبة هذا هو الأكثر وربما جاء لا بلفظ الغيبة جملاً على المعنى دون اللفظ نحو قوله * وأنا الذي قتلْتُ بكراً بالقنا * وتركْتُ مرةً غير ذاتِ سنام * وهو قليلٌ من قبيل الشاذِّ فاعرفه ١

أسماء الأفعال والأصوات

فصل ١٨٧

قال صاحب الكتاب في على ضربين ضربٌ لتسمية الأوامر وضربٌ لتسمية الأخبار والغلبة للآول وهو ينقسم إلى متعدٍ للمأمور وغير متعدٍ له فالتعدي نحو قولك رويدَ زيداً أى أروده وأمهله ويقدل تبيدَ زيداً بمعنى رويدَ وهلمَ زيداً أى قرَّبه وأحصَّره وهاتِ الشىء أى أعطنيهِ قال الله تعالى هاتُوا بُرْهَانَكُمْ وهاءَ زيداً أى خُذْهُ وحيَّهَلْ التَّريْدَ أى إينِه وبَلَّهَ زيداً أى دَعِه وتراكهَها ومناعهَها أى أنزلْها وامنعْها وعَلَيْكَ زيداً أى إلزَمْه وَعَلَى زيداً أى أولَيْنيه ١

قال الشارح اعلم أن معنى قول الخوئين أسماء الأفعال المراد به أنهم وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها فقولنا بعدَ دال على ما تحتها من المعنى وهو خلاف الغُرب وصوتك هيَّهَاتِ اسم للفظ بعدَ دال عليه وكذلك سائرُهم والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة ولولا ذلك لكانت الأفعال إلى هذه الأنفاظ أسماء لها أولى بموضعها ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتنثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة ألا ترى أنك تقول في الأمر للواحد صَهْ يا زيدُ وفي الاثنين صَهْ يا زيدان وفي الجماعة صَهْ يا زيدون وفي الواحد صَهْ يا هندان وصَهْ يا هندات ولو جئتُ بمسمى هذه اللفظة وهو أَسْكُتْ وأُسْكُتْ ولاتنين وأُسْكُتُوا للجماعة وأُسْكُتْ للواحدة المخاطبة وأُسْكُتْنِ لجماعة المؤنث فتركهم إظهار علامة التثنية والتنثنية والجمع مع أن في كل

واحد من هذه الاسماء ضميراً للمأمور والمنهى بحكم مشابهة الفعل ونيايته عنه دليل على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار وأما المبالغة فإن قولنا صه أبلغ في المعنى من أسكت وكذلك البواقى، وأعلم أن هذه الاسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حدة في الفعل ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة وليست هذه الاسماء كذلك بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حدة في اسم الفاعل واسم المفعول والظرف والذي يدل على أن هذه الالفاظ أسماء مفردة إسناد الفعل اليها قال زهير

* وَلِنَعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنتَ إِذَا * دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ *

فلو كانت نزال بما فيها من الضمير جملة لما جاز اسناد دُعِيَتْ اليها من حيث كانت للجل لا يصح كون شيء منها فاعلاً وأما لم يصح أن تكون الجملة فاعلاً لأن الفاعل يصح إضماره والجملة لا يصح إضمارها لأن المصير لا يكون إلا معرفة والجل ممّا لا يصح تعريفها من حيث كانت معاني الجمل مستفادة ولو كانت معرفة لم تكن مستفادة فلما تدافع الأمران فيها وتنافيا لم يجتمعا والذي يدل أن هذه الالفاظ أسماء أمور الأول منها جواز كونها فاعلة ومفعولة فن الفاعل ما ذكرناه من إسناد الفعل اليها في قوله إذا دُعِيَتْ نزال والفعل لا يُسند إلا إلى اسم تحض ومن المفعول قول الآخر

* فَدَعَوْا نَزَالٍ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ * وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ *

١٥ فان قيل فقد قال الشاعر

* وَمَا رَاعِي إِلَّا يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ * وَعَهْدِي بِهِ قَبِيْنَا يَغْشَى بِكَبِيرِ *

فجعل يسير فاعلاً وهو فعل مضارع وقال جميل

* جَزَعْتُ حِذَارَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا * وَحَقَّ لِمَثَلِي يَا بُثَيْنَةَ يَجْزَعُ *

فأسند حَقَّ إلى يجزع وهو فعل قيل أن مراده ههنا معنى الفعلين والتقدير أن يسير وأن يجزع فالفعل فيهما مسند إلى المصدر المنوي لا إلى الفعل لأن أن والفعل مصدر والمراد وما راعى ألا سبّره وحَقَّ لمثلي للجزع وقد أطرّد حذف أن وإرادتها نحو قوله

* أَلَا أَيُّهَاذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى * وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ نُحْلِدِي *

والمراد أن أحضر فلما حذف أن ارتفع الفعل وإن كانت مرادة ومثله قوله * فَعَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ أَلَهُو * والمراد أن ألهو أي اللهو والثاني حكاية بنائه إذا نُقل إلى العلميّة وسُمي به وفي آخره الراء

فأنه يجتمع القبيلان بنو تميم وأهل الحجاز على بنائه نحو قولك حصار وسفار فحالته بعد التسمية بحالته قبل التسمية في بنائه لأنه اسم نُقل فبقى على بنائه ولم يُعرب ولو كان فعلاً لوجب إذا نُقل إلى العلمية أن يُعرب نحو كعسب وتغلب واضرب فان قيل فهلاً كان أعراب بنو تميم من ذلك في التسمية ما لم يكن آخره راءً نحو نزال ودراكٍ دليلًا على أنه فعلٌ قيل لا يدل ذلك على كونه فعلاً لأنهم أجزوا ذلك هـ تُجْرَى أَيْنَ وَكَيْفَ وَكَمْ إذا سُمي به وإجماعهم مع المجازيين على بناء ما كان آخره راءً بعد التسمية به دلالة على أنه اسمٌ عندهم ، الثالث أنه يُنَوَّن فرقاً بين المعرفة والنكرة وذلك إذا قلت صه كان معرفة وإذا قلت صه كان نكرة والتعريف من خصائص الاسماء ويؤيد ما قلناه جمودها وعدم تصرفها ، فان قيل هذه تعمل عمل الافعال وتفيد فائدة الافعال من الأمر والنهي والزمان الخاص ألا تسراك إذا قلت هيئات فهمت البعد في زمانٍ ماضٍ وهذه دلالة الفعل فهلاً قلت أنها أفعال وتكون من قبيل ١. الالفاظ المترادفة فصه وأُسْكُتْ منزلة ذهب ومضى وقعد وجلس قيل قد تقدمت الدلالة على اسمية هذه الكلم مما فيه مَقْنَعٌ وأما إعمالها عمل الافعال فللشبه الواقع بينها وبين الافعال وأما دلالتها على ما تدل عليه الافعال من الأمر والنهي والزمان الخاص فأنما استفيد من مدلولها لا منها نفسها فإذا قلت صه دل ذلك على أُسْكُتْ والأمر مفهوم منه أى من المسمى الذى هو اسكنت وهيئات اسمٌ ومسماه لفظ آخر وهو بعد فالزمان معلوم من المسمى لا من الاسم ، ولما كانت هذه الالفاظ أسماءً للافعال ١٥ كالاعلام عليها كان فيها كثيرٌ من احكام الاعلام وذلك ان فيها المرتجل والمنقول والمشتق فالمرتجل نحو صه ومه والمنقول كعليك وأليك ودونك والمشتق كَنَزَالٍ وَحَذَارٍ وَبِدَادٍ ، وهذه الاسماء على ضربين كما ذكر ضرب لتسمية الأوامر وضرب لتسمية الأخبار والغلبة للاول وأما كان الغالب فيها الأمر لما ذكرته من أن الغرض بها الإيجاز مع ضربٍ من المبالغة وذلك بأنه الأمر لأنه الموضع الذى يجتزأ فيه بالاشارة وقربة حال او لفظ عن التصريح بلفظ الأمر ألا ترى أنك تقول لمن أشال سوطاً او سدد سهماً او شهر سيفاً زيداً او عمراً فتستغنى بشاهد الحال عن أن تقول أوجع أو أرم أو اضرب ويكفى من ذلك الاشارة وشاهد الحال وقامت المخاطبة وحضور المأمور مقام اللفظ بالأمر وإذا جاز حذف فعل الأمر من غير خَلْفٍ لشاهد حالٍ كان حذفه لقيام غيره مقامه أولى بالجواز وليس كذلك الغائب والخبر فلذلك قل استعمال هذه الكلم في الخبر وكثر في أمر الحاضر ووجهٌ بان الأمر لا يكون إلا بالفعل فلما قويت الدلالة على الفعل حسن حذفه وإقامة الاسم المناب عنه خلفاً منه ، ولما كانت هذه الاسماء عوضاً

عن اللفظ بالفعل ونائبته عنه أُصِلَتْ مَعَهُ وَلَمَّا كَانَتْ الْأَفْعَالُ الَّتِي فِي مَسْمِيَّاتِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مِنْهَا مَا هُوَ
 مُتَعَدٍّ لِلْفَاعِلِ مُتَجَاوِزٌ لَهُ إِلَى غَيْرِهِ نَحْوُ خُذْ زَيْدًا وَالزَّمْ عَمْرًا وَمِنْهَا مَا هُوَ لَازِمٌ لَهُ لَا يَتَجَاوِزُهُ إِلَى مَفْعُولٍ
 نَحْوُ أَسْكَنْتُ وَأَكْفَفْتُ كَانَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ كَذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَسْمِيَّاتِهَا مِنْهَا مَا هُوَ مُتَعَدٍّ لِلْمَأْمُورِ وَمِنْهَا
 مَا هُوَ لَازِمٌ لَهُ لَا يَتَجَاوِزُهُ إِلَى غَيْرِهِ فَمِنْ الْمُتَعَدِّ قَوْلُهُمْ رَوَيْدٌ زَيْدًا أَيْ أَرَوْدُهُ وَأَمَّهْلُهُ فَهُوَ اسْمٌ لِهَذَا اللَّفْظِ
 ٥ وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ مَسْمَاةٍ الَّتِي هُوَ أَرَوْدٌ وَأَصْلُهُ الْمَصْدَرُ الَّتِي هُوَ أَرَوْدٌ وَصُغِرَ بِحَذْفِ الرَّوَاثِدِ تَصْغِيرَ
 التَّرْخِيمِ فَقَالُوا رَوَيْدٌ كَمَا قَالُوا سَوَيْدٌ فِي أَسْوَدَ وَزُهَيْرٌ فِي أَزْهَرَ وَقَالَ الْفَرَّاءُ رَوَيْدٌ تَصْغِيرُ رُوْدٍ وَالرُّوْدُ الْمَهْلُ
 يُقَالُ فُلَانٌ يَمْشِي عَلَى رُوْدٍ أَيْ عَلَى مَهْلٍ قَالَ الشَّاعِرُ * كَأَنَّهَا تَمِلُّ يَمْشِي عَلَى رُوْدٍ * وَقَالُوا تَبَيْدٌ زَيْدًا
 فِي مَعْنَى رَوَيْدٌ زَيْدًا فَهُوَ اسْمٌ لِقَوْلِكَ أَرَوْدٌ وَأَمَّهْلُ وَهُوَ مَبْنِيٌّ لَوْقَعِهِ مَوْقِعَ فِعْلِ الْأَمْرِ وَتَضَمُّنِهِ مَعْنَى لَامِ
 الْأَمْرِ وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ سَاكِنٌ الْآخِرَ إِلَّا أَنَّهُ التَّقْيُّ فِي آخِرِهِ سَاكِنَانِ الْبَاءُ وَالذَّالُ فَتَفَاتَحَتِ الدَّالُ
 ١ لِاتِّفَاعِ السَّاكِنِينَ لِثِقَلِ الْكُسْرَةِ بَعْدَ الْبَاءِ عَلَى حَدِّ صَنِيعِهِمْ فِي رَوَيْدٍ وَأَيِّنَ وَكَيْفَ وَحِكَى الْبَغْدَادِيِّينَ
 تَبَيْدَكَ زَيْدًا وَبِحَتْمَلِ أَنْ يَكُونَ الْكَافُ اسْمًا فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ وَيَكُونُ انْتِصَابُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ بِمَنْزِلَةِ صَرْبٍ
 زَيْدٍ عَمْرًا وَبِجُوزِ أَنْ تَكُونَ لِلخُطَابِ مُجَرَّدَةً مِنْ مَعْنَى الْأَسْمِيَّةِ بِمَنْزِلَةِ رَوَيْدَكَ زَيْدًا وَالْأَقْرَبُ فِي هَذِهِ
 اللَّفْظَةِ أَنْ تَكُونَ مَأْخُذَةً مِنَ التَّوَدَةِ الْفَاءُ وَأَوْ أَبْدَلُ مِنْهَا التَّاءُ وَلَزِمَ الْبَدْلُ عَلَى حَدِّ تَيَقُّرٍ وَتَوَرُّاءٍ وَالْعَيْنُ
 هَمْزٌ أَبْدَلَتْ يَاءً لَصَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ كَمَا قَالُوا فِي قَرَأْتُ قَرَيْتُ وَفِي بَدَأْتُ بَدَيْتُ وَفِي
 ٥ تَوَضَّأْتُ تَوَضَّيْتُ ، وَمِنْ ذَلِكَ قُلْتُ زَيْدًا أَيْ قَرَيْتُ وَأَحْضَرْتُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
 قَرَيْتُ وَأَحْضَرْتُ وَأَمَّا قُلْتُ اسْمٌ لِهَذَا اللَّفْظِ الَّتِي هُوَ قَرَبٌ وَأَحْضَرْتُ وَلَهُ مَوْضِعٌ يُذَكَّرُ فِيهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ
 هَاتِ الشَّيْءَ أَيْ أَعْطِنِيهِ وَهُوَ اسْمٌ لَأَعْطِنِي وَتَأْوِلُنِي وَحَوِيَّهَا وَهُوَ مَبْنِيٌّ لَوْقَعِهِ مَوْضِعَ الْأَمْرِ وَنُسِرَ لِاتِّفَاعِ
 السَّاكِنِينَ الْآلِفِ وَالتَّاءِ وَكَانَتْ مِنْ لَفْظِ هَيْتٍ وَمَعْنَاهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ مَنْ آتَى يَوَائِي وَالْهَاءُ فِيهِ بَدَلٌ مِنْ
 الْهَمْزَةِ وَنُعَزِّي هَذَا الْقَوْلَ إِلَى الْخَلِيلِ وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِتَضَرُّفِهِ نَحْوَ قَوْلِهِ * اللَّهُ مَا يُعْطَى وَمَا يُهَانِي *
 ٢. مِنَ الْمُهَاتَاةِ وَيُلْحِقُونَهُ صَمِيرَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَعْلَ لِقَوَّةِ شَبَهِ الْفِعْلِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ
 وَفِي الْحَدِيثِ هَاتُوا رُبْعَ عَشْرٍ أَمْوَالَكُمْ كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي قُلْتُمْ حِينَ قَالُوا هَلُمَّا وَهَلُمَّا وَفِي هَاءٍ حِينَ قَالُوا
 هَاوَمَا وَهَؤُمَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى هَؤُمَ أَفَرُّوا كِتَابِيَّةً ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ حَيَّهْلَ الثَّرِيدَ جَعَلُوا حَيَّ وَهَلَّ بِمَنْزِلَةِ
 نَبِيٍّ وَاحِدٍ وَفَاتَحُوا بِخَمْسَةِ عَشَرَ وَسَمَّوْا بِهِمَا الْفِعْلَ فَحَيَّهْلَ الثَّرِيدَ بِمَنْزِلَةِ إِيْتَوَا الثَّرِيدَ ، وَقَالُوا بَلَّهْ زَيْدًا
 وَالْمُرَادُ دَعَّ زَيْدًا وَقَالُوا تَرَاكِبَهَا وَمَنَاعِيهَا وَالْمُرَادُ أَتَرَكَّهَا وَأَمْنَعَهَا وَقَالُوا عَلَيْكَ زَيْدًا أَيْ الزَّمَمَ وَقَالُوا عَلَيَّ زَيْدًا

أى أَوْنِيْبِهِ فهذه كلها أسماء لما ذكرناه من الدلالة وكلها متعدية ضمير المأمور الى المفعول كما كانت مسمايتها كذلك فاعرفه

قال صاحب الكتاب وغير المتعدى نحو قولك صَءْ اى اُسْكُتْ وَمَءْ اى اُكْفُفْ وَاِيَهْ اى حَدِّثْ وَهَيَّتْ وَهَلْ اى اَسْرِعْ وَهَيْكْ وَهَيْكْ وَهَيَّا اى اَسْرِعْ فيما اُنت فيه فال * فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا * ونزول ه اى اَنْزِلْ وَقَدْكَ وَقَطَّكَ اى اِكْتَفِ وَأَنْتَهْ وَالْيَكْ اى تَنْجَ وسمع ابو الخطاب من يقال له اَلْيَكْ فيقول اَلَّى كانه قيل له تَنْجَ فقال اَتَنْحَى وَنَحْ اى اِنْتَعَشْ يقال دَعَا لَكَ وَدَعَدَا وَأَمِينَ وَأَمِينَ بمعنى اِسْتَجَبْ

قال الشارح هذه الالفاظ كلها مما سُمى به الفعل في حال الامر وهي لازمة لا تُجَاوِزُ مأمورها لانها نائية عن افعال لازمة غير متعدية واذا كان الاصل الذى هو المسمى لازما كان الاسم الذى هو فرع بالزوم وعدم التعدى اولى فن ذلك صَءْ بمعنى اُسْكُتْ وَمَءْ بمعنى اُكْفُفْ وَاِيَهْ بمعنى حَدِّثْ فكلها أسماء لما تقدم بيانه وكلها لازمة لانها اسم لفعل لازم وكلها مبنية لوقوعها موقع الفعل المبني وهو الامر فان قيل فعل الامر مختلف في بنائه واعرابه على ما هو معلوم فما بال الإجماع وَقَعَ على بناء هذه الكلم قيل فعل الامر مبني عند المحققين على انا نقول ان وقوع هذه الاسماء موضع ما اصله البناء وجريها مجراه فسي الدلالة سبب كاف في البناء ولا خلاف عند الجميع في ان اصل ما وقعت هذه الكلم موقعه البناء وهو الفعل على الإطلاق فكان مبنيا لهذه العلة فصَءْ وَمَءْ مبنيان لما ذكرناه ولانها صوتان سُمى بهما وحكى حالهما قبل التسمية وبعد التسمية وهما لازمان على حسب مسماهما فصَءْ نائب عن اُسْكُتْ وَمَءْ نائب عن اُكْفُفْ وهما مبنيان على الوقف وذلك هو الاصل في كل مبني وانما حرك منه ما حرك لعلته وحال اِيَهْ كحال صَءْ وَمَءْ في البناء وكان القياس ان تكون ساكنة الآخر كصَءْ وَمَءْ الا انه التفتى في آخرها ساكنان الياء والهاء فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين واحتمل ثقل الكسرة بعد الياء اذ لو فتحت لانتبس بابيها التى للكف وهي نائية عن زِدْ او حَدِّثْ وذكرها مع اللازمة نظرا الى الاستعمال اذ لا يكادون يقولون اِيَهْ للحديث وان كان القياس لا ياباه بل يقتضيه لانه اسم ناب عن فعل متعد نحو حَدِّثْ او زِدْ وكل واحد من هذين الفعلين متعد فوجب ان يكون كذلك لانه عبارة عنها قال ذو الرمة

* وَقَفْنَا وَقُلْنَا اِيَهْ عَنْ اُمِّ سَالِمٍ * وما بال تكليم الديار البلاقع *

وكان الأصمعي يُنْكَرُ على ذى الرمة هذا البيت ويزعم ان العرب لم تقل الا اِيَهْ بالنون وجب

الخويين صوبوا قول ذي الرمة وقسموا ايه الى قسمين معرفة ونكرة فاذا استزادوا منكورا قالوا ايه بالتنوين واذا استزادوا معرفة قالوا ايه من غير تنوين على حد صه وصهء ومن ذلك هيئت وهو اسم للفعل وفيه ضمير المخاطب كصه ومهء ومسماه أسرع يقال هيئت اذا دعاه قال الشاعر

* أبلغ أمير المؤمنين أخا العراقي اذا أتيتنا *

* أن العراقي وأهله * سلم اليك فهيئت هيئتنا *

٥٠

يريد علي بن أبي طالب رضوان الله عليه وهو لازم لا يتعدى الى مفعول كما أن مسماه كذلك وفيه ثلاث لغات هيئت بالفتح وهيئت بالضم وهيئت بالكسر وأصله البناء على السكون كصه إلا أنه التقى في آخره ساكنان الياء والتاء فحركات التاء لالتقاء الساكنين فن فتح فطلبا للتحفة لثقل الكسرة بعد الياء كما قالوا أين وكيف ومن ضم فإنه شبهه بالغايات نحو قبل وبعد وذلك لأن معنى هيئت دعائي لك فهو في معنى الاضافة واستعماله من غير اضافة كقطعه عن الاضافة فيبني على الصم كبناء قبل وبعد ومن كسر فقال هيئت وهي أقلها فكسر على أصل التقاء الساكنين ولم يبال الثقل لقلته استعمالها وتدرجها في الكلام فجاء بها على الأصل كجبرء ولك من قولك هيئت لك تبين للمخاطب جىء به بعد استغناء الكلام عنه كما كان كذلك في سقيا لك ألا ترى أن سقيا غير محتاج الى لك لأن معناه سقاك الله سقيا وأما جىء بلك تأكيداً وزيادة فهي في هيئت لك كذلك، وأما هل فهو من الاصوات ٥١ المسمى بها ايضا ومعناها أسرع وتعال يعال هل وهل وهو مبني لأنه صوت وقع موقع الفعل المبني وسكن على اصل البناء وتنوينه يدل على أنه صوت كصه وإيه قال الشاعر

* فظننا أنه غالبه * فدعونا بهاب ثم هل *

وأصله زجر للغرس ثم سمي به الفعل قال الشاعر انشده ابو عبيدة

* فعرفنا هزة تأخذه * فزجرناه وقلنا هل هل *

٢. وقالوا هيئك مصغف الياء والمراد أسرع والاسم هي والكف حرف خطاب كالتي في رويدك زيدا وهو مبني وحرك آخره لالتقاء الساكنين وفتح لثقل التصغير ويخفف بحذف احدى الياءين فيقال هيئك كما قالوا في ببح ببح فحذفوا احدى الخاءين وكما قالوا في أف أف فحذفوا احدى الغاءين فاذا لم يلحقوا الكاف جاؤا بالالف للوقف فقالوا هيئا كما جاؤا بها للوقف في أنا قال ابن ميادة

* لتفربن قريبا جلدنيا * ما دام فيهن فصيل حيا * وقد دجا الليل فهيئا هيئا *

أى أَسْرَعَى أَسْرَعَى . يخاطب ناقته ولذلك كسر الباء من لتقربن وجلدياً أى سريعاً يجتئها على سرعة السيور ، ومن ذلك قولهم نَزَالٍ فى الامر والمراد انزل فهو لازم غير متعدي على حد لزوم مسماه وهو انزل وسيوضح امره فى موضعه بعد ، ومن ذلك قَدْكَ وَقَطَّكَ وهما اسمان ومسماهما اِكْتَفٍ وَاِنْتَه فهما لازمان على حسب ما سُميا به من الافعال وهما مبنيان لوقوعهما موقع الفعل المبني وجريهما مجراه فى الدلالة . وسكن آخرها على حد التنسكين فى صَهْ وَمَهْ لانه الاصل فى البناء ولم يلتفت فى آخرها ساكنان فتجيب* للحركة لاجتماعهما والكاف فيهما ليست اسمها وانما هى حرف خطاب على حدها فى التجاءك ورويتك وقد مُحَقَّقَةٌ وأصلها قَدْ مُثَقَّلَةٌ فحذفت احدى الدالين تخفيفاً على حد قولهم بَخْ خفيفة فى بَخْ مثقلة لانه مأخوذ من قددت الشئ اذا قطعته طويلاً وكذلك قَطَّكَ مُحَقَّقَةٌ من قَطَّ مأخوذة من قَطَطْتُ الشئ أى قطعته عَرَضاً كان الاكتفاء قطع عما سواه فاعرفه ، ومن ذلك اَلَيْكَ بمعنى تَنَجَّ قال ١. الأعرشى

* قَاذِىِّ مَا اِلَيْكَ اَذْرَكْنِى لِلْـمُ عَدَانِى عَنْ هَيْجِكُمْ اَشْغَالِ *

وَأَنْشَدَ تَعْلَبُ

* اِذْهَبْ اِلَيْكَ فَاِىَّ مِنْ بَنَى اَسَدٍ * اَهْلِ الْقِيَابِ وَاَهْلِ الْخَيْلِ وَالنَّادِى *

كانه قال اذهب تَنَجَّ فالكاف فى محل خفض بحرف الجر والتسمية وقعت بالجاء والمجرور ولذلك حُكِيَ ١٥ لفظهما وجرياً فى التسمية مجرى الاصوات المسمى بها من نحو صَهْ وَمَهْ ، وحكى ابو الخطاب انه سمع من يقال له اَلَيْكَ فيقول اَلِىَّ كانه قيل له تَنَجَّ فقال اَتَنَحَّى لم يأت ذلك الا فى هذا الحرف وحده فلا يقال دُونِى وَلَا عَلَيَّ وذلك من قَبْلِ اَنْ يَابَ هذا الأمر فاذا قلت اَلَيْكَ فقال اَلِىَّ فقد جعل اَلِىَّ بمعنى اَتَنَحَّى وهذا خبر ليس بأمر وقد تقدم ان باب هذه الاسماء انما الامر للمخاطب لان أمر المخاطب يُكْتَفَى معه بشاهد الحال على ما سبق ، ومن قولهم نَحْ ومعناه اِنْتَعَشْ يقال ذلك للعائر او لمن أصابته حادثة ٢. قال الشاعر

* لَحَى اللّهُ قَوْمًا لَمْ يَقُولُوا لِعَائِرٍ * وَلَا لِابْنِ عَمٍّ نَالَهُ الدَّهْرُ دَعْدَا *

وهو صوت سُمى به يقال دَعْدَعْتُ بِالْعَزْ اذا دعوتها وهو مبني على السكون وعلة بنائه كعلة صَهْ وَمَهْ ، فاما قولهم دَعَا لَكَ وَدَعْدَا فهو مصدر معرب كقولهم سَقَبًا لَكَ ، ومن ذلك قولهم فى الدعاء آمِينَ ومعناه اِسْتَجِبْ فهو اسم لهذا الفعل وفيه لغتان آمِينَ بالقصر على زنة فَعِيل وَاَمِينَ بالمد على زنة

قَاعِيل قال الشاعر

* يَا رَبِّ لَا تَسْلِبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا * وَبِرَحْمِ اللَّهِ عَبْدًا قَالَ آمِينَ *

فجاء بها مدودة وقال الآخر في المقصورة

* تَبَاعَدَ عَنِّي قَطْعَلٌ إِذْ رَأَيْتُهُ * آمِينَ فَرَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا *

ه والاصل القصر والمد أشباع فتحة الهمزة ومنه قول الهدلي

* بَيْنَا تَعْنَقُهُ الْكُفَاةُ وَرَوْعُهُ * يَوْمًا أُتْبِحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلَفُ *

والمراد بين أوقات تعنقه قالوا في بين بينا، وفي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر وفتحت لالتقاء الساكنين على حد رويّد وأين وكيف فلما قول ابي العباس في آمين بمنزلة عاصين فانه انما يريد به ان الميمر خفيفة كصا عاصين لا انه جمع وقال ابو الحسن آمين اسم من اسماء الله تع والوجه الاول ان لو كان كذلك لم يكن مبنيا ويؤيد ذلك قوله تعالى قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ مُوسَى كَانَ يَدْعُو أَخَاهُ كَانَ يُؤْمِنُ وَالْأَسْمُ الْوَاحِدُ لَا يُقَالُ لَهُ دَعَا.

قال صاحب الكتاب واسماء الأخبار نحو هيئات ذاك اى بعد وشتان زيد وعمر اى افتراقا وتباينا وسرعان ذا اهالة اى سرع وشكان ذا خروجاً اى وشك وأق بمعنى اتصاجر وأوه بمعنى اتوجع،

قال الشارح قد ذكرنا ان باب اسماء الافعال الأغلب فيها الامر لان الغرض منها مع ما فيها من المبالغة ه الاختصار والاختصار يقتضى حذفاً والحذف يكون مع قوة العلم بالمحذوف وهذا حكم مختص بالامر لما ذكرناه لان الامر يستغنى فيه في كثير من الامر عن ذكر ألفاظ افعاله بشواهد الافعال والخبر ليس كالامر في ذلك فلذلك قل في الخبر الا انه لما كان الحذف ايضا قد يقع في بعض الأخبار لدلالة الحال على المراد ووضوح الامر فيه وكونه محذوفاً منطوق به لوجود الدليل عليه استعمل في الخبر بعض ذلك فجاءت فيه كما جاءت في الامر الا انها قليلة بالاضافة الى ما جاء في الامر وبأبه السماع دون الفياس ٢. فن ذلك قولهم هيئات وهو اسم لبعد وانما عدلوا عن لفظ الفعل لضرب من المبالغة فاذا قال هيئات زيد فكأنه قال بعد جداً او بعد كل البعد ولعله يخرج في كثير من الامر الى ان يؤنس منه وهو مبنى لوقوعه موقع الفعل المبنى وهو بعد ويقع الاسم بعدها مرفوعاً بها ارتفاع الفاعل بفعله لانها جارية مجرى الفعل فاقتضت فاعلاً كاقتنصاته الفعل قال جرير

* فَمِیْهَاتَ هِیْهَاتَ الْعَفِیْفُ وَأَهْلُهُ * وَهِیْهَاتَ خِلٌ بِالْعَقِیْفِ نُوْاصِلُهُ *

العقيق وإد بالمدينة وقال أيضا

* هيهات مَنَزَلْنَا بَنَعِفِ سَوَيْقَةٍ * كانت مُبَارَكَةً من الأيام *

فالعقيق ومنزلنا مرتفعان بانهما فاعل هيهات فاما قوله تعالى هِيَهَاتَ هِيَهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ فقبيل اللام زائدة وما الفاعلة والتقدير هيهات هيهات ما توعدون وقيل الفاعل محذوف والتقدير بعد الصديق ه لما توعدون فاللام على بابها لانه لم تؤلف زيادة اللام في نحو هذا وانما تُراد لتمكين معنى الاضافة نحو قوله

* يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الْبَنَى * وَصَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا *

وقوله * يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضَرَارًا لَأَقْوَامٍ * وقد استبعد بعضهم القول بحذف الفاعل وزعم انه مصر فيه والتقدير هيهات بعثكم وإخراجكم لتقدم ذكر الإخراج ، ومما سُمي به الفعل في حال الخبر شَتَان ١٠. ومما افتترق وتباعد وهو مبني على الفتح وربما كسروا نونه والفتح المشهور وانما بُني لوقوعه موقع الفعل المبني وهو الماضي نحو افتترق وبعد وقال الرجاء انما بُني لانه على زنة فعلان فهو مخالف لأخواته اذ ليس في المصادر ما هو على هذه الزنة فبني لذلك وهذا ضعيف لانه قد جاء عنهم لَوَاهُ لَيَّانًا قال الشاعر

* تُطِيلِينَ لَيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيئَةٌ * وَأُحْسِنُ يَا ذَاتَ الْوِشَاحِ التَّفَاصِيَا *

١٥ وتحريكه لالتقاء الساكنين وهما النون والالف قبلها وانما فُج اتبعاً للفتح قبله وقيل انما فُج لان الفتح حركته مستماه وهو الفعل الماضي وزعم ابو حاتم ان شَتَان كَسْبَحَان وهو وَّجَّ لان شَتَان مبني وسبحان معرب لكنه لا ينصرف للتعريف والالف والنون ولذلك لما نُكر في قوله

* سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ * وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجَمْدُ *

انصرف ونون ولفظه مأخوذ من الشَّت وهو التفرق والتباعد يقال شَتَّ الشَّمْلُ يَشْتُّ اذا تَفَرَّقَ ٢. وقيل ان شَتَّ الذي شَتَّان مصدره فَعَلَ مضموم العين وانما حذفت الضمة للاذغمار قال الله نع ان سَعَيْكُمْ كَشَتَّى ولا بد له من فاعل فيقال شَتَّان زيد وعمر قال الشاعر

* شَتَّانَ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ * وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي طَلِّ الدَّوْمِ *

ويقال شَتَّان ما زيد وعمر والمراد شَتَّان زيد وعمر وما زائدة قال الاعشى

* شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا * وَيَوْمَ حَبَّانَ أَخِي جَابِر *

* آوَهَ مِنْ ذِكْرِي حُصْبَيْنَا وَدُونَهُ * نَقًا هَائِلٌ جَعْدُ الثَّرَى وَصَفِيحُ *

وقالوا فيه آوَهَ بالمد وتشديد الواو وفتحها ساكنة الهاء وكل ذلك من التَّأَوُّهِ ومنه قوله

* إِذَا مَا نُنْتُ أَرْحَلُهَا بَلِيلُ * تَأَوَّهُ آهَةً الرَّجُلُ لِلزَّيْنِ *

ومن ذلك قوله تعالى إِنَّ أَبْرَهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ فالهمزة فاء والواو عين والهاء لام فمن قال آوَهَ فأنه كسر الهاء ه لسكون الواو قبلها ومن قال آه فأنه قلب الواو ألفاً للفتحة قبلها كما قالوا في الندوة داوِيٌّ ومن قال آوَهَ بتشديد الواو وسكون الهاء فأنه ضعف العين للمبالغة وكسرها لالتقاء الساكنين وسكن الهاء لتحريك ما قبلها ومن قال آوَهَ فكسر الهاء مع كسر الواو وتشديدها فقد كان القياس أن تسكن الهاء انتهى في لام لأن ما قبلها منحرك إلا أنه حرك الآخر إتباعاً لكسر الواو وقد فعلوا نحواً من ذلك ببعض العرب نحو أَخُوكَ وَأَبُوكَ وَأُمُّكَ وَأَبْنَمُ ومن قال آوَهَ بالمد فيجتمل أن يكون أشبع فتحة الهمزة فصدارت ألف لم قالوا آمين في آمين وفتحوا الواو إتباعاً للفتحة قبلها وقد قالوا أوت في معنى آوه وجاءوا فيب بلسغت قريبة من لغات آوه وينبغي أن لا تكون من لفظها بل من معناها لأن آوَهَ هي جمع اللام فهو من باب حَوْضٍ وَفَوْزٍ وَأَوْتِ الهمزة فاء والعين واللام وأو فهو من باب الهُوَّةِ وَالْفَوْةِ فهي كَلَمٌ تعاربت العندة واتحدت معانيها

فصل ١٨

١٥

قال صاحب الكتاب في رُوَيْدَ أَرْبَعَةَ أَوَّجَهَ هو في أحدها مبنى وهو إذا كن اسماً للفعل وعن بعد التعريب والله لو أردت الدراية لأعطيتك رُوَيْدَ ما الشعر

قال الشارح لرُوَيْدَ أَرْبَعَةَ مواضع أحدها أن يكون اسماً للفعل نحو ما تقدم ومستمه أُرُوْدُ وَأَمِيلُ وغيره متعدي إلى مفعول واحد نحو رُوَيْدَ زَيْدًا على حسب تعدى مستمته نحو فَوَيْكَ أُرُوْدُ زَيْدًا وَأَمِيلًا ومسته ضمير منوي وهو ضمير المخاطب إن كان المخاطب واحداً كان الضمير واحداً وإن دن اثنين فضمير اثنين وإن كان الخطاب لجماعة فالضمير لجماعة إلا أنه لا يظهر لذلك صورته لفظ لا في تنبيه ولا جمع بخلاف الفعل فإن الضمير تظهر صورته في التثنية والجمع لأن الفعل هو الأصل في العمل وهذه الأسماء فروع ونائبة عنه فلذلك انحطت عن درجته قال الشاعر

* رُوِيْدَ عَلِيًّا جَدًّا مَا قَدَدَى أَمَّهُمْ * إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ *

فنصب علياً برُوِيْدَ كأنه قال أَرُوْدُ علياً أي أُمَّهُلَهُمْ وَعَلَى قَبِيلَةٍ وَجَدَّ قُطِعَ نَسَبُهُمْ بِنَا وَكَتَبَ بِالتَّدْيِ
 عن القَرَابَةِ لَأَنَّ الرِّضَاعَ سَبَبُ القَرَابَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ وَاللَّهِ لَوِ ارْتَدَّتِ الدِّرَاهِمُ لَأَعْطَيْتُكَ رُوِيْدَ مَا الشَّعْرَ فَالْمُرَادُ
 أَرُوْدُ الشَّعْرَ وَمَا زَائِدَةٌ كَأَنَّهُ قَالَ لَوِ ارْتَدَّتِ الدِّرَاهِمُ لَأَعْطَيْتُكَ فَدَخَلَ الشَّعْرَ لَا حَاجَةَ بِكَ إِلَيْهِ وَقَدْ تَدْخُلُهُ
 ٥ كَأَنَّ لِلْخَطَابِ فَيُقَالُ رُوِيْدَكَ زَيْدًا جَاءُوا بِهَا لِنُبَيِّنَ مَنْ يُعْنَى بِالْخَطَابِ لَعَلَّ يَلْتَبِسُ بِمَنْ لَا تَعْنِيهِ كَمَا
 جَاءُوا بِهَا فِي هَلَمْ لَكَ وَسَقِيَا لَكَ أَلَّا إِنَّ الْكَافَ فِي لَكَ فِي مَحَلِّ خَفَضَ بِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْخَافِضِ وَالْكَافُ فِي
 رُوِيْدَكَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ وَإِنْ كَانَ طَرِيقُهُمَا فِي الْبَيَانِ وَاحِدًا ، فَإِنْ كَانَ الْخَاطِبُ مَذْكُورًا فَتَحْتَهَا
 وَإِنْ كَانَ مَوْثِقًا كَسَرْنَاهَا وَتَثْنِيَّاهَا وَتَجْمَعُهَا إِذَا ارْتَدَّتِ تَثْنِيَّةٌ أَوْ جَمْعًا فَتَقُولُ رُوِيْدَكَ يَا زَيْدُ وَرُوِيْدَكَ يَا
 هِنْدُ وَرُوِيْدَكَ يَا زَيْدَانِ وَرُوِيْدَكَ يَا زَيْدُونَ ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْكَافِ فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ
 ١٠ مَوْضِعُهُ مِنَ الْأَعْرَابِ رَفَعُ وَقَالَ آخَرُونَ مَوْضِعُهَا نَصَبٌ وَذَهَبَ سَيِّبِيهٌ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ مُجَرَّدٌ مِنْ مَعْنَى
 الْأَسْمِيَّةِ لِلْخَطَابِ كَالْكَافِ فِي ذَلِكَ وَأُولَئِكَ وَالنَّجَاءُ وَالصَّحْبُ مَذَهَبُ سَيِّبِيهٍ فِيهَا لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ فِي
 مَوْضِعٍ رَفَعُ بِأَنَّهَا فَاعِلٌ لَمْ يَجْزِ حَذْفُهَا وَأَنْتَ قَدْ تَقُولُ رُوِيْدَ زَيْدًا فَتَحْذِفُهَا وَتَجْعَلُ فِي رُوِيْدَ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا
 فِي النِّيَّةِ يَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ وَأَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ بِحَسَبِ مَا يَجُوزُ فِي ضَمَائِرِ الْفَاعِلِينَ نَحْوَ قَوْلِكَ رُوِيْدَكَ أَنْتُمْ
 وَزَيْدُ رُوِيْدَكَ أَجْمَعُونَ كَمَا تَقُولُ قُمْ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ وَقَوْمُوا أَجْمَعُونَ فَلَمَّا سَأَلَ فِيهَا ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّ
 ١٥ الْكَافَ لَيْسَتْ فَاعِلَةٌ ، وَلَا تَكُونُ أَيْضًا فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ لِأَنَّ رُوِيْدَ اسْمٌ أَرُوْدُ وَأَمَّا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ
 وَاحِدٍ فَلَوْ كَانَتْ الْكَافُ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ لَكُنْتَ إِذَا قُلْتَ رُوِيْدَكَ زَيْدًا مُعَدِّيًا لَهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَحَدُهُمَا
 مَضْمُونٌ وَهُوَ الْكَافُ وَالْآخَرُ ظَاهِرٌ وَهُوَ زَيْدٌ وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ رُوِيْدَ زَيْدًا خَالِدًا وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ
 وَلَوْ كَانَتْ مَنْصُوبَةً أَيْضًا لَجَازَ أَنْ تَقُولَ رُوِيْدَكَ نَفْسَكَ إِذَا ارْتَدَّتِ تَأْكِيدُ الْكَافِ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ مُجَرَّوَةٌ
 لَجَازَ أَنْ تَقُولَ رُوِيْدَكَ نَفْسَكَ عَلَى أَنَّهُ تَأْكِيدٌ وَلَا يُسْمَعُ مِثْلُ ذَلِكَ ،

٢٠ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَهُوَ فِيمَا عَدَاهُ مُعَرَّبٌ وَذَلِكَ أَنْ يَقَعَ صِفَةٌ كَقَوْلِكَ سَارُوا سِيرًا رُوِيْدًا وَضَعَهُ وَضَعًا
 رُوِيْدًا وَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ يُعَالِجُ شَيْئًا رُوِيْدًا أَوْ عِلَاجًا رُوِيْدًا وَحَالًا كَقَوْلِكَ سَارُوا رُوِيْدًا وَمَصْدَرًا فِي مَعْنَى
 إِرْوَادٍ مَصَافًا كَقَوْلِكَ رُوِيْدَ زَيْدٍ وَسَمِعَ بَعْضُ الْعَرَبِ رُوِيْدَ نَفْسِهِ جَعَلَهُ مَصْدَرًا كَضَرَبَ الرِّقَابِ ،

قَالَ الشَّارِحُ الْمَوْضِعَ الثَّانِي مِنْ مَوَاضِعِ رُوِيْدَ أَنْ تَكُونَ صِفَةً نَحْوَ قَوْلِكَ سَارُوا سِيرًا رُوِيْدًا وَتَكُونُ مَعْرَبَةً
 مَصْدَرًا وَصَفَ بِهِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ رَجُلٌ عَدْلٌ وَمَا غَوَّرَ وَيَكُونُ أَصْلُهُ أَرَوَادًا أَلَّا أَنَّهُ صَغُرَ بِحَذْفِ زَوَائِدِهِ

كما قالوا في أَسَوَدَ سَوِيْدٌ وفي أَزْهَرَ زَهِيْرٌ ويجوز أن يكون تصغير مُرَوْدٍ أو مَرَوْدٍ فحذفوا الروائد الموضع الثالث أن يكون حالا ويكون معرباً ايضاً نحو قولهم ساروا رويداً أي مُرَوْدِيْنَ إذا ذكرت المصدر كان صفة له وإذا لم تذكره كان حالا لضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ويجوز أن يكون المراد ساروا سيرا رويداً ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وهو ضعيف، والموضع الرابع أن يكون ه مصدرًا بمعنى أرواد ويكون معرباً فتقول رويداً رويداً بمعنى أرواد زيدا إرواداً فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه كما قالوا سَقِيًّا ورَعِيًّا والمراد سَقَاكَ اللهُ ورَعَاكَ اللهُ وقد يضاف إلى المفعول فيقال رُوِيْدَ زَيْدٍ كما قال فَضْرَبَ الرِّقَابِ فهو باقٍ على مصدرِيَّتِهِ غير مسمًى به ولا مُغَيَّرٍ عن جهته قال الشاعر

* رُوِيْدًا بَنَى شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيْدِكُمْ * تَلَاقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفَوَانِ *

ويروى رُوِيْدَ بَنَى شَيْبَانَ من غير تنوين ويحتمل أن يكون مصدرًا مضافاً إلى ما بعده ويُويِّدُهُ رواه ١٠ من نون ويجوز أن يكون أراد اسم الفعل ويكون بنى شيبان منصوباً به كقوله رويداً علياً،

فصل ١٨٩

قال صاحب الكتاب قَلَمٌ مركبة من حرف التنبيه مع لَمْ محذوفة من هـ ألفها عند أصحابنا وعند الكوفيين من هَلْ مع أَمْ محذوفة همزتها والحجازيون فيها على لفظ واحد في التننية والجمع والتذكير والتأنيث وبنو تميم يقولون هَلَمَّا هَلَمُوا هَلَمِي هَلُمَّنَّ وهي على وجهين متعدية كهات وغير متعدية بمعنى تَعَالَى وَأَقْبَلَ قال الله تعالى قُلْ هَلَمْ شَهِدْكُمْ وقال هَلَمْ إِلَيْنَا وحكى الأصمعي أن الرجل يعد: ن هَلَمْ فيقول لا أَهَلَمْ،

قال الشارح قد تقدم أن هَلَمْ اسم من أسماء الأفعال ومسماه إِبْتِ وتَعَالَى وهو مبني لوقوعه موقع الفعل ٢٠ المبني وأصله أن يكون ساكناً على أصل البناء وإنما حُرِّكَ آخره لالتقاء الساكنين وهما الميبان في آخره وفتح تخفيفاً لثقل التضعيف وهو مركب قال الخليل أصله هَا لَمْ فها للتنبيه وَمْ من قولهم لَمْ اللهُ شَعْنُهُ أي جَمَعَهُ كانه أراد لَمْ نَفْسَكَ إِلَيْنَا أي أَقْرَبُ وإنما حُذِفَت أَلِفُ هَا تخفيفاً لكثرة الاستعمال ولأن اللام بعدها وإن كانت منحركة في حكم الساكن ألا ترى أن الأصل وأقوى اللغتين وهي الحجازية أنك تقول هَا أَلَمْ فلما كانت اللام في حكم الساكن حُذِفَت لها أَلِفُ هَا كما نُحَذِفُ لالتقاء الساكنين وجُعِلَا

اسما واحداً ، وقال الفراء أصله هَلْ أَمْ اى اُتَصِدَ فَخَفَّتْ الهمزة بأن أُلْقِيَتْ حركتها على اللام وحذفت فصارت هَلَمْ وقد أنكر بعضهم ذلك وقال أنه ضعيف من جهة المعنى ان كانت هَلْ للاستفهام ولا مَدْخَل للاستفهام ههنا والقول ان هَلْ التى رُكِبَتْ مع أَمْ ليست التى للاستفهام وإنما هى التى للزجر ولحَث من قوله * وَلَقَدْ تَسْمَعُ قَوْلِي حَتَّى هَلْ * وفيها مذهبان احدهما وهو مذهب اهل الحجاز ان تكون بلفظ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث نحو هَلَمْ يا رجل وهَلَمْ يا رجلان وهَلَمْ يا رجال وهَلَمْ يا امرأة وهَلَمْ يا امرأتان وهَلَمْ يا نسوة يستوى فى اللفظ الواحد وَلَجَّ كما كان كذلك فى ضَمٍّ وَمَعٍّ ونحوهما وهو القياس وبه ورد التنزيل قال الله تَعِ وَالْفَاقِلِينَ لِأَخَوَانِهِمْ هَلَمْ أَيْنَا أُفْرِدَ والمخاطبون جماعة وعليه قوله * يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا هَلُمَّ * وإنما كان هذا هو القياس لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسمٌ وليس القياس فى الاسماء ان تتصل بها علامة الضمير المرفوع أما ذلك بالانفعال والذى يدل على ١. خروجه عندهم عن حكم الافعال مخالفتهم مجراه فى لغتهم لأن لغتهم أن يقولوا للواحد أَلَمْ بإظهار التضعيف نحو أَرَدَدَ وأَشَدَّدَ فلما رُكِبَ مع غيره وسموا به خرج عن حكم الفعل فلم تظهر فيه علامة تثنية ولا جمع ، والمذهب الثانى وهو مذهب بنى تميم اعتبار الفعل وهو لَمْ وتغليب جانبه فيثبتون ويجمعون نحو قولهم هَلَمْ يا رجل وهَلَمْ يا رجلان وهَلَمْ يا رجال وهَلَمْ يا امرأة وهَلَمْ يا نسوة تفتح الهاء وتسكن اللام وتنضم الميم الأولى وتسكن الثانية وتفتح النون محققة هذا مذهب البصريين وأكثر الكوفيين وأما كان كذلك لأن لام الكلمة تسكن عند اتصال هذه النون بها ان كانت ضمير مرفوع كما تقول ضَرَبْتَ وَخَرَجْتَ واذا سَكَنَ ما قبلها بطل الادغام وصار بمنزلة أَشَدَّدَ وأَرَدَدَ وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هَلَمْ بفتح الهاء وضَمِّ اللام وفتح الميم وتشديد هاء وفتح النون ايضا مشددة قل والذى اوجب ذلك ان هذه النون التى هى ضمير الجماعة لا تُوجَدُ ألا وقبلها ساكن فزادوا نونا نافية قبلها ليقع السكون عليها وتسلم فتحة الميم فى هَلَمْ فتكون نافية لها من السكون كما قالوا مَتَى وَعَتَى ٢. فزادوا نونا نافية لتسلم نون مِّنْ وَعَن من الكسر ان كانت ياء المتكلم ابداً تَكْسِرُ ما قبلها وحكى ايضا عن بعضهم هَلَمَّينَ يا نسوة يُجْعَلُ الزائد للوقاية ياء وهذا شاذ ، واعلم ان بنى تميم وإن كانوا يُجرونها تُجْرَى الفعل فى اتصال الضمير بها لشدة شبهها بالفعل وإفادتها فائدة الفعل فهى عندهم ايضا اسم للفعل وليست مُبَقَّاةً على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم والذى يدل على ذلك ان بنى تميم يختلفون فى آخر الامر من المضاعف فمنهم من يُتَّبِعُ فيقول رُدَّ بالضم وفِرَّ بالكسر وعَصَّ بالفتح ومنهم من

يكسر على كل حال فيقول رَدَّ وفَرَّ وَعَصَّ ومنهم من يفتح على كل حال ثم رأيناهم كلهم مجتمعين على فتح الميم من هَلَمْ ليس احداً يكسرها ولا يصمها فدل ذلك على انها خرجت عن طريق الفعلية وأخلصت اسماً للفعل نحو دَوَّكَ وَرَوَّيْدَكَ وَعِنْدَكَ . وهي تكون على وجهين متعديّة وغير متعديّة فالمتعديّة نحو قولهم هَلَمْ زيداً بمعنى قَرَّبَهُ وَأَحْضَرَهُ فتكون كهاتِ قال الله تع هَلَمْ شَهِدَاكُمْ وغير المتعديّة قوله هَلَمْ يا زيد بمعنى اَيْتِ وَأَقْرَبْ قال الله تع هَلَمْ اَلَيْنَا فَعْدَاهُ بحرف الجر فيكون مجراه مجرى الافعال التي تستعمل لازمة ومتعديّة نحو رَجَعَ وَرَجَعْتُهُ وَشَا فَوْهُ وَشَا فَأَهُ وَحَوَّهَا وحكى الاصمعي هَلَمْ الى هذا فيقال لا أَهَلَّم اليه وهَلَمْ كذا فيقال لا أَهَلَّمُهُ بفتح الالف والهاء وضَمّ اللام والميم والاصل في ذلك لا أَهَلُّ كما تقول لا أَرُدُّ كانه يردّه الى اصله قبل التركيب وهو شاذّ.

فصل ١٩.

١٠.

قال صاحب الكتاب ها بمعنى خُذْ وتلحق الكاف فيقال هَاكَ فتصوّف مع المخاطب في أحواله وتوضّع الهمزة موضع الكاف فيقال هَاءُ وتصوّف تصريفها وتُجمَع بينهما فيقال هَاءُكَ بإقرار الهمزة على الفتح وتصريف الكاف ومنهم من يقول هاء كَرَامٍ ويُصوّفه تصريفه ومنهم من يقول هَاً بوزن هَبْ ويُصوّفه ١٥ تصريفه

قال الشارح اعلم انّ هَا من الاصوات المسمّى بها الفعل في الامر ومسمّاه خُذْ وتناوَلْ وَحَوَّهَا ومنهم من يجعله ثنائياً مثل صَهْ وَمَهْ وتلحقه كاف الخطاب فيقال هَاكَ يا رجلُ وهَاكُمَا يا رجلان وهَاكُمْ يا رجل وهَاكِ يا امرأة وهَاكُمَا يا امرأتان كالمذكرين وهَاكُنَّ يا نسوة فالاسم هَا وفيه ضمير بحسب المخاطبين إن كان واحداً ففيه ضمير واحد وإن كان اثنين ففيه ضمير اثنين وإن كان جماعة ففيه ضمير جماعة ٢٠ ألا انه لا يظهر ذلك الضمير والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب وتختلف بحسب اختلاف المخاطبين في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع فتفتحها اذا كان المخاطب مذكراً وتكسرها اذا كان مؤنثاً وتثنيها وتجمعها اذا كان المخاطب مثنى او مجموعاً ومنهم من يقول هَاءَ بهمزة بعد الالف يجعله ثنائياً كخَافَ وَهَابَ ويفتح الهمزة مع المذكر وبكسرها مع المؤنث فيقول هَاءُ يا رجلُ وهَاءُ يا امرأة ويكون فيه ضمير مستتر فإن ثُنِيَ او جُمِع ظهر ذلك الضمير فتقول في تثنية المذكر وَجَمَعَهُ هَاؤُمَا وهَوُمَا

قال الله تع هَؤُمَ أَقْرَوُا كِتَابِيَّةً وفي جماعة الموثث هَؤُونٌ يا نسوة وهذه أجد لغاتها وبها ورد الكتاب العزيز، وأعلم أن الباب والقياس في هذه الأسماء أن لا يلحقها ضمير تثنية ولا جمع لأن هذه الأسماء إنما سميت بها الأفعال لصرب من الاختصار ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه اللفاظ أسماء موجودة هنا غير معوض عنها ووجه الاختصار مجيئها للواحد والواحدة فافوقهما على صورة واحدة ه تقول هاء يا رجل وهاء يا امرأة وكذلك التثنية والجمع وعلى هذه اللغة أكثر الاستعمال وإنما لما نابت عن الأفعال وقامت مقامها قويت الدلالة على معناها فصارت كالمردفة لها فظهر الضمير في بعض الاحوال ليؤذن بقوة الشبه بهذه الأفعال التي هي في معناها وليعلم أيضا بظهوره أن في باب صَة ومَة ضميرا كما قالوا المقورون والحوكة وأغيلت المرأة و * صَدَدَتْ قَاطُونِ الصَّدُودَ * ليكون ذلك منبهة وأما على أن الأصل ذلك ولما ظهر الضمير ظهر على صورة غريبة ليدل ذلك على أن الموضع ليس من مواضع ظهور انصير وإنما كانت غريبة لأنها ليست على حدِّ أَفْعَلْ وإِفْعَلْ وإِفْعَلُوا إنما ذلك هاء وهاء وهاءوا فلما هَؤُمَ فغريب من نادر العربية لأن الميم إنما توجد في ضمير المخاطب إذا كان غير أمر نحو قُمْتُمْ وقُمْتُمَا وضربتكم وضربتكما وهذا مما يؤكد كون هذه اللفاظ أسماء وليست أفعالا وذلك أنه لما اتصل الضمير بما اتصل به منها اتصل على غير حدِّ اتصاله بالفعل إنما جاء على نحو أنتم وأنتم فدل ذلك على أنها أسماء لا أفعالا على أن بعضهم قد قال هَؤُا يا رجل وهَؤُا وهَؤُوا على حدِّ إِصْرِيَا وإِصْرِبُوا حتى ذلك أبو ه عمر الجرمي وأبو بكر بن السراج قال أبو عمر وذلك قليل، ومنهم من يقول هاء يا رجل على وزن عَاطٍ وِرَامٍ يجعل أصله هاءى بالياء فثأله من الفعل فاعِلٌ كَقَاتِلٌ وسقطت الياء للأمر ومثله هَاتِ وتقول للثنين هَاتِيَا وللجمع المذكر هَؤُوا وللمرأة هَؤُى والتثنية هَاتِيَا كالمذكرين وتقول في جماعة الموثث هَاتِيَنَ قال الشاعر

* فقلتُ لها هَؤُى ففالت براحَة * تَرى زَعْفَرَانًا في أُسْرَتِهَا وَرَدَا *

٢. فلما قول على رضى الله عنه * أَفَاطِمَ هَؤُ السَّيْفِ غَيْرَ دَمِيمٍ * فإنه يحتمل أن يكون من اللغة الأولى ويحتمل أن يكون من هذه اللغة وحذف الياء لسكون اللام بعدها، فإن قيل فهلا حكتم عليه بأنه فعل لاتصال الضمير به على حدِّ اتصاله بالفعل كما قلتم في ليس أنها فعل مع عدم دلالتها على الزمان الماضي لاتصال الضمير بها على حدِّ اتصاله بالأفعال قيل الجواب أنه قد قامت الدلالة بما سبق أنه اسم ومن قال هَؤُا أو هَؤُوا فلقوة شبهه بالفعل ووقوعه موقعه أجراه مجراه في اتصال الضمير به وعامله

معاملةً مُقابِلَه وهو هاتٍ وهاتِيَا وهاتُوا وهاتِيْنَ كما شَبَّهَ لَيْسَ بِمَا من قال ليس الطيبُ إلا المسسِكُ
فعاملها معاملتها في إبطال عملها عند دخول حرف الاستثناء على خبرها، ومما يدلُّ أنه ليس فعلاً
أنك تقول في امرٍ الواحد هاء ولو كان فعلاً لقليل هاءٌ كَخَفَ فلماً لم يُقْلَ دَلَّ على أنه اسمٌ وليس فعلاً
على أن منهم من يقول هاءٌ يا رجلُ على زينة خَفَ بهمزة ساكنة هاء أو هاءى يا امرأة وهاءُوا وعَنَ مِثْل
ه خَفْنَ فهأولاء يجعلونه فعلاً ويؤيد ذلك ما حكاه الكسائى من قول الرجل إذا قيل له هاء ممَّنْ أهـ
واهـ كما تقول ممَّنْ أخاف وقياس هذا المذهب أن يكون على فَعَلٍ يَفْعَلُ كَعَلِمَ يَعْلَمُ تَخَلَّتْ أَخَذَ
ولذلك جاز كسر الهمزة من أوله فقالوا اهـ كما قالوا اخأء ومنهم من يقول هاء بهمزة ساكنة وعـ
وهاءُوا كما تقول طأ وطأء وطاؤوا وهاءى يا امرأة كما تقول طاعى وهأَنَّ كما تقول طانَ وفيسْ غده
اللغة أن تجعلها من باب وَهَبَ يَهَبُ مِمَّا فاءه وأوَّ وسقطت الواو على حدِّ سقوطها في وهب يسهب ،
١٠ وقوله وتَلَحَّنَ الكاف فيقال هاكَّ يعنى للخطاب فتُصَرَّفُ مع المُخاطَب في احواله يعنى إن كان المُخَنَّبُ
مذكراً فتُحْتِ وإن كان مؤنثاً كُسرَتْ وإن كان مثنى ثُنيت وإن كان مجموعاً جُمعت على ما تقدّم ،
وقوله وتَوَضَّع الهمزة موضع الكاف يعنى أنهم يخاطبون بها فيفتخونها مع المذكر وبكسروني مع المؤنث
كما يفعلون بالكاف ولا يريد أنها زائدة للخطاب كالكاف أما الهمزة لأم والكلمة بها ثَلَاثِيَّةٌ فبـ بانف
وهزة بعدها من غير لَفْظٍ هـ بالفاء وحدها وإن كانا بمعنى واحد على حدِّ ثَوَلُّوْا وَلَالِ وَسَبَّحْ وَسَبَّحْ .
١٥ وقوله ويجمع بينهما يريد بين الهمزة والكاف لتأكيد الخطاب كما تقول أَرَأَيْتَكَ زيدا ما صَنَعَ والجمع
بينهما يؤيد أن الهمزة ليست زائدة كزيادة الكاف فاعرفه

فصل ١٩١

٢٠ قال صاحب الكتاب حَيَّهْلَ مَرَكَّبٌ من حَيَّ وَهَلْ مَبْنِيٌّ على الفتح ويقال حَيَّهْلًا بالتثنية وحَيَّهْلًا بالرفع
تَكَرَّرَ هذه اللغات سيمويه وزاد غيره حَيَّهْلَ وحَيَّهْلَ وحَيَّهْلًا ،

قال الشارح قد تقدّم القول أن حَيَّهْلَ اسمٌ من أسماء الأفعال وهو مركَّبٌ من حَيَّ وَهَلْ وهـ صَوْر
معناها اللَّحْتُ والاستعجالُ فجمع بينهما وسمي بهما للمبالغة فكان الوجه أن لا ينصرف كـ كن
حَضَرَمَوْتُ وَبَعْلَبَكُّ كذلك ألا أنه ههنا وقع موقع فعلٍ الامر فبنى كصه ومه وفيه لغاتٌ هـ حَضَر

بفتحهما شبيهوه بخمسة عشر وبابه وفي الحديث اذا ذكر الصالحون فحيَّهَلْ بعمر اى اُنْحَ عمر اَنه من اهل هذه الصفة وقالوا حيَّهَلْ فنوتوه للتكثير كما قالوا في صَهْ صِهْ وفي ايه ايه وقالوا حيَّهَلْ بألف من غير تنوين وأصلها ان تُلَحَفَ في الوقف على حدِّ الحاق الهاء في كِتَابِيَّةٍ وَحِسَابِيَّةٍ للوقف ونظيرُ الالف هنا الالف في أَنَا من قولك أَنَا اذا وَقَفْتَ عليها من قولك أَن فعلت وإثباتها في الوصل لغةً رديئةً وبابه ه الشعر نحو قوله

* فكيف أَنَا وَأَنَا حَالِي الْقَوَافِىَ بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا *

وحكى غيرُ سيبريه حيَّهَلْ بسكون اللام على اصل البناء كَصَهْ وَمَهْ لآنه لا يُلَحَفُ في آخره ساكنان فبقى على أصله من البناء قال ليبيد

* يَتَمَارَى فِي الْدَى قُلْتُ لَهُ * وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي حَيَّهَلْ *

١٠ وقالوا حيَّهَلْ بسكون الهاء وفتح اللام وحيَّهَلْ بسكون الهاء مع الالف وأما أَسْكَنُوا الهاء لأنها لما رُكِبَتْ وصارت كلمة واحدة استثقلوا اجتماع المتحرّكات فسكَنُوا الهاء كما سَكَنُوا الشين في أَحْدَى عَشْرَةَ ونظائره لاجتماع المتحرّكات،

قال صاحب الكتاب وقد جاء مُعْدَى بنفسه وبالباء وبعلى وبألى وفي الحديث اذا ذكر الصالحون فحيَّهَلْ بعمر وقال

* بِحَيَّهَلْ يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ * أَمَامَ الْمَطَايَا سَيَّرَهَا الْمُتَفَانِفُ *

١٥

وقال الآخر

* وَهَيَّجَ الْحَى مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ * يَوْمَ كَثِيرٍ تَنَادِيهِ وَحَيَّهَلْ *

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء لما كانت اسما للفاظ الافعال وواقعة موقعها ومؤنثة معناها قويت دلالتها عليها فكان حكمها في الزوم والتعدى حكمها فتكون لازمة اذا كانت اسما لفعل لازم غير متناول مفعولا نحو صَهْ وَمَهْ فهذان اسمان لازمان لانهما وقعا موقع فعل هو كذلك فكان ما ناب عنه كذلك لا يتعدى الا بواسطة حرف جر، وتكون متعدية وذلك اذا كانت اسما لفعل متعد نحو رَوَيْدَكَ زيدا اى اَمِهَلْ وعليك بكرا بمعنى اِلْزَمْهُ وَخُذْهُ مِنْ قَوْكَ وَدُونَكَ بَكْرًا اى تَنَاوَلْهُ مِنْ تَحْتِكَ ومنها ما استعمل تارة لازما متعديا كَرَوَيْدَ وَهَلْمْ ونظير الاسمر من هذه الاسماء ما استعمل تارة لازما لا يتعدى الا بواسطة حرف الجر وتارة متعديا بنفسه في الافعال الصريحة ما جاء على صيغة واحدة نحو

وَزَنْتُ زَيْدًا وَوَزَنْتُ لَهُ وَكَلَنْتُهُ وَكَلَنْتُ لَهُ قَالَ اللَّهُ تَع وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ، وَحَيْهَلْ أَيْضًا مِمَّا يُسْتَعْمَلُ لَازِمًا وَمَتَعَدِيًا بِنَفْسِهِ وَذَلِكَ عَلَى اخْتِلَافٍ تَقْدِيرِ الْفِعْلِ الْمُسَمَّى فَإِذَا قُلْتَ حَيْهَلْ الثَّرِيدَ مَعْنَاهُ أَحْصِرْهُ وَقَرِّبْهُ فَلَمَّا كَانَا الْفِعْلَانِ مَتَعَدِيَيْنِ كَانَ الْأِسْمُ الْوَاقِعُ مَوْقِعَهُمَا كَذَلِكَ وَتَقُولُ حَيْهَلْ بَعْلَانِ مَعْنَى إِيَّتَ بِهِ فَتَصِلُ الْأِسْمَ بِالْبَاءِ كَمَا كَانَ الْفِعْلُ الْمُنُوبُ عَنْهُ كَذَلِكَ وَتَقُولُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ أَيْ أَفْبِلُوا عَلَيْهِمْ ه وَالْوَاوُ حَيَّ عَلَى الصُّبُوحِ وَرَمَّا قَالُوا حَيَّ إِلَى كَذَا بِمَعْنَى سَارِعُوا إِلَيْهِ وَابْدُرُوا قَالُوا مَا أَنْشَدَهُ مِنْ فُسُوهِه * بَحْيَهْلَا بِزَجُونِ الْخ * فَشَاهَدْتُ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهَا الْأَسْحَاثُ وَالْعَجَلَةُ وَالْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ لِلْجَعْدِيِّ أَدْحَلُ حَرْفَ الْجَرِّ عَلَى حَبْهَلَا وَتَرْكُهُ عَلَى لَفْظِهِ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا وَابْتِئَانًا مَتَعَلِّفَةً بِبِزَجُونِ يَقُولُ لَعَجَلَنَّهُمْ بَرْجُونِ الْمَطَايَا بِحْيَهْلَا عَلَى أَنَّهَا مَتَقَدِّمَةٌ فِي السَّيْرِ مَتَفَادِفَةٌ فِيهِ أَيْ مَتَرَامِيَّةٌ وَجَعَلَ النِّقَازَ لِلْسَّيْرِ تَوْسُعًا لِأَنَّهُ يَكُونُ فِيهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ * وَهَيْجَ لَلْحَيِّ الْخ * فَهُوَ مِنْ أُبْيَاتِ الْكِتَابِ وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَعْرَابُ حَتَّى ١. وَرَفَعَهُ جَعَلَهُ وَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا مِنْ شَيْئَيْنِ اسْمًا وَاحِدًا لِلصَّوْتِ وَلَمْ يُرِدْ بِهِ الدِّعَاءُ أَيْ كَثِيرٌ فِيهِ عَذَا الْعَصُوبِ الَّذِي مَعْنَاهُ الدِّعَاءُ ، وَمِثْلُهُ فِي جَعَلَهُ اسْمًا وَاحِدًا قَوْلُ الْآخَرِ * هَيْهَاءُ وَحْيَهْلَةُ * وَصِفَ جَنْسُ سَمِعَ بِهِ وَخِيفَ مِنْهُ فَانْتَقَلَ عَنْ الْحَلِّ لِأَجَلِهِ وَبُودِرَ بِالِانْتِفَالِ قَبْلَ لِحَاقِهِ ، قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ يُسْتَعْمَلُ حَيَّ وَحْدَهُ بِمَعْنَى أَفْبِلْ وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَدِّنِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ وَهَلَا وَحْدَهُ ، قَالَ * أَلَا أَبْلَغًا لِيَلَى وَقَوْلًا لَهَا هَلَا * ١٥ قَالَ الشَّارِحُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ حَيَّ وَهَلْ صَوْتٌ مَعْنَاهُ اللَّحْثُ وَالِاسْتَعْجَالُ فَهُوَ مُسَبِّعٌ بِنِدَاءِ الْغَائِثَةِ وَأَمَّا جُمْعُ بَيْنَهُمَا مِبَالِغَةٌ فِي إِفَادَةِ هَذَا الْمَعْنَى فَإِذَا أَرَدْتَ الْمِبَالِغَةَ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا ، وَإِذَا أَرَدْتَ أَصْلَ الدِّعَاءِ مِنْ غَيْرِ مِبَالِغَةٍ فِيهِ جِئْتَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا فَهُوَ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ أَحْمَرَ * أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ مَا بَالُ رَفَعْتَهُ * حَيَّ لِحُمُولٍ فَإِنَّ الرُّكْبَ قَدْ دَهَبَا * وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُؤَدِّنِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ أَمَّا هُوَ دَعَاءٌ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِلَى الْفَلَاحِ وَرَمَّا انْعَمُوا بَيْنَهُ وَحْدَهُ دَلِ ٢. النَّابِغَةُ لِلْجَعْدِيِّ * أَلَا حَيِّيَا لِيَلَى وَقَوْلًا لَهَا هَلَا * أَيْ تَعَالَى وَأَفْبِلِي وَاسْتَعْمَلْ حَيَّ وَحْدَهُ الْمَرْسُومِ اسْتِعْمَالِ هَلْ وَحْدَهَا ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ بَلَّهَ عَلَى ضَرْبَيْنِ اسْمُ فِعْلٍ وَمَصْدَرٌ بِمَعْنَى التَّرَكُّ وَبِضَافٍ فَيَعْمَلُ بَلَّهَ زَيْدٌ كَاتِبٌ مِلْ

شرح مُفَصَّلِ النِّمَاطِ شَرِيٍّ

لِلْعَلَّامَةِ الْمُحَقِّقِ أَبِي الْبَقَاءِ ابْنِ يَعْيشَ

القسم الثالث

ذيل التصحيحات

صفحة	سطر	غلط	صحیح
٣٣٧	٢	آتِيكَ	آتِيكَ
٣٤٠	٢١	تقول	يقول
٣٩٧	١٩		بحلقه
٣٨٨	٤	ذلك معنى	ذلك على معنى
٣٨١	٢٤	بالرحمن	بالرحمن
٣٩٨	٢١	الراى	المراد
٣٩٩	٢٣	وهذا	وهذا
٤٠٢	٢٠	او حرف	وحرف
٤١٠	٢٢	تلمر علامته	تلمر علامتها
٤١٢	٢٤	صمير ظاهر	صمير ظاهر
٤١٦	٧	تننكر	يتنكر
٤٣٨	٢٤	صبت	أصببت
٤٥٧	٢٠		معرفة
٤٩٠	٥	المعول	المفعول

٣٣٧

٣٣٧

B e m e r k u n g.

Das Verzeichniss der Emendationen ist von Herrn Geheimrath Fleischer. Demselben verdanke ich die Durchsicht dieses Heftes sowie der drei letzten Bogen des vorigen.

G. Jahn.

Vorwort.

welche in den europäischen Bibliotheken handschriftliches Material zur Genüge vorhanden war, und welche weit beliebter gewesen wäre; aber einerseits befand sich diese bereits in guten Händen, andererseits wies Prof. Fleischer unausgesetzt darauf hin, dass durch die Edition eines Werkes späterer Zeit und gereifterer begrifflicher und terminologischer Durchbildung und Festsetzung erst das Verständniss des Sibawehi aufgeschlossen werden würde, dass das Studium der arabischen Grammatiker nicht von vorn, sondern von hinten zu beginnen habe.

Bei dieser immer deutlicher mir entgegentretenden Nothwendigkeit, entweder eine Edition des Ganzen zu veranstalten, oder dieselbe ganz zu unterlassen, war es unumgänglich nothwendig, neues handschriftliches Material herbeizuschaffen. Nun war in den europäischen Bibliotheken nur noch eine einzige Handschrift, die der Bodlejana in Oxford, aufzutreiben, deren Benutzung mir, wenn auch nur für kurze Zeit, von den Curatoren derselben mit dankenswerther Bereitwilligkeit zugestanden wurde. Dieselbe besteht aus zwei Bänden, deren erster, Cod. Huntington 152, das erste Drittel bis zum Commentar über Mufasssal p. ۷^m ed. Broch, und der zweite, Cod. Huntington 151 (sic), das letzte Drittel von Mufasssal p. ۱۲^f bis zum Schluss enthält; das zweite Drittel fehlt. Sie ist sehr deutlich geschrieben, aber grösstentheils ohne diakritische Zeichen, übertrifft stellenweise Cod. Lips. an grammatischer Correctheit, leidet aber an grösseren Auslassungen. Sie ist nach der Unterschrift im Jahre 681 vollendet. Merkwürdigerweise stehen diese beiden Handschriften meist vereint den späteren von mir in orientalischen Bibliotheken gefundenen gegenüber und scheinen ebenso, wie diese andererseits, aus einer gemeinsamen Quelle geflossen zu sein. Die kurze Benutzungsfrist reichte kaum aus, um die erst durch diese Collation ermöglichte Abschrift des dritten Drittels zu Ende zu führen, und ich rechne für die Edition desselben auf eine erneute Collation.

Da auch diese Handschrift noch keineswegs genügte, um einen überall correcten Text herzustellen, fand ich endlich in den im 7. Band von Flügel's Hâgî-Chalfa abgedruckten (übrigens mit den jetzigen geschriebenen Katalogen der Bibliotheken nach meinen Erfahrungen nicht übereinstimmenden) Katalogen der konstantinopolitanen Bibliotheken mehrere Handschriften des Ibn Ja'îs. Anfragen an die deutsche Botschaft über die Möglichkeit der Uebersendung derselben blieben unbeantwortet, wohl weil an eine solche bei moslemischen Grundsätzen über das Wakf nicht zu denken war; Herr Prof. Sachau, so eben aus Konstantinopel zurückgekehrt, hatte die Güte, mir mitzutheilen, dass er eine Versendung der Handschriften für absolut unthunlich halte und bei der Nachfrage nach den von mir bezeichneten Handschriften solchen Schwierigkeiten begegnet sei, dass er nicht ein einziges Mal die betr. Bibliotheken habe betreten dürfen. In Folge dessen hätte ich nicht nur von dem Versuch, eine Uebersendung zu ermöglichen, sondern auch von der mir immer nothwendiger erscheinenden Reise nach Konstantinopel, ja vielleicht von der ganzen Edition Abstand genommen, wenn nicht der jetzige Kanzler-Dragoman in Beirut Dr. Hartmann, welcher damals in Konstantinopel

beschäftigt war, zufällig beim Besuch der Muhammed-Fâtih-Moschee auf eine einfache Anfrage eine gute Handschrift gefunden hätte, über welche er sofort Prof. Fleischer Mittheilung machte, ebenso über die Leichtigkeit, mit welcher ihm dieselbe zur Collation eines von mir früher edirten Abschnittes überlassen worden sei. Meine amtlichen Verhältnisse fügten es grade damals so, dass ich ohne Schwierigkeit für drei Monate Urlaub zu einer Reise nach Konstantinopel erhielt — eine kurze Zeit für Collation eines so voluminösen Werkes, zumal in Anbetracht des Reichthums der Hülfsmittel. Meine dortigen Erlebnisse habe ich in meinem Reisebericht in der Zeitschrift der D. M. G.*) auseinandergesetzt; nur die Bemerkung kann ich hier nicht unterdrücken, dass ich stets mit Dankbarkeit der bereitwilligen Unterstützung gedenken werde, die ich in den Bibliotheken der Moscheen gefunden, dass eine Aufopferung, wie die des Bibliothekars der Lâleli-Moschee Jûsuf-Dijâ Efendi, welcher sich schon bei meinem zweiten Besuch unter Zurtückweisung jeglicher Entschädigung erbot, meiner wegen täglich zwei Stunden über seine Dienstzeit hinaus in der Bibliothek zu bleiben, und auch am Dienstag, an welchem sonst die Bibliotheken geschlossen sind, mit mir allein während des grössten Theils des Tages dort verweilte, der seine Gebete verrichtete, während ich collationirte, der mir die seltensten Koranexemplare in der Moschee sowie in der Mahmûd-Turbe, deren *ترجمہ دار* er ist, zeigte und auch den Zutritt zu den Bibliotheken anderer Moscheen vermittelte und lange noch mit mir correspondirt hat, unauslöschlich in der Erinnerung haftet. Jeder Sachkenner weiss, dass eine Collation in so kurzer Zeit nur mit Mühe und nicht ohne eine gewisse Hast durchzuführen ist, dass die ungemein reichen grammatischen und lexicalischen Hülfsmittel der Bibliotheken nur ganz obenhin benutzt werden konnten. Eine Handschrift, die der Muhammed-Fâtih-Moschee, habe ich ganz durchcollationirt, wenn auch selbstverständlich nicht überall mit gleicher Genauigkeit. Sie besteht aus zwei Bänden, deren erster, vollendet im Regeb 648, die erste Hälfte bis zum Ende des Abschnitts über das *مصطفی*, der zweite, vollendet im Şafar 651, den Rest des Werkes enthält. Diese sehr sorgfältig geschriebene Handschrift war besonders wichtig für die Herstellung des Textes der Şawâhid, sowie für die zweite Hälfte des Werkes, deren Text in der Leipziger und Oxforder Handschrift bisweilen ausserordentlich verderbt ist. Dass ich ausserdem die meisten Anstoss darbietenden Stellen noch mit den Handschriften der Lâleli, Bâjazîd und Wâlîde-Moscheen collationirt habe, habe ich in meinem Reisebericht auseinandergesetzt. Für die Benutzung der vielleicht noch in anderen Moscheen befindlichen Handschriften fehlte mir die Zeit.

Der Text der Şawâhid ist ausserdem grösstentheils theils durch Vergleichung der Stellen der Dichter, worüber der Commentar den Nachweis liefern wird, theils durch Şawâhid-Commentare sicher gestellt. Von letzteren habe ich benutzt den grossen und kleinen von El-'Ainî, jener in Konstantinopel mehrfach, z. B. in der Fâtih- und Lâleli-

*) Band XXX, Heft 1, S. 125—131. Vergl. auch die Beilage.

Moschee, dieser in Berlin, den Commentar des Sujûfi zum مغنى اللبيب des Ibn Hisâm in Berlin, den Commentar von El-Santamarî zu den Sawâhid des Sibaweihî in Oxford und Konstantinopel und einen Herrn Professor Socin angehörenden جامع الشواهد, welcher den Commentar zu Versen aus 15 grammatischen Werken enthält.

Schon vor meiner Reise nach Konstantinopel hatte mir mein Freund Dr. Goldziher in Budapest während seines Aufenthalts in Cairo Nachricht von einer dort in der vice-königlichen Bibliothek befindlichen Handschrift des Ibn Ja'îs gegeben, welche er mir als fehlerhaft und grösstentheils der diakritischen Zeichen ermangelnd schilderte. Trotz dieser grossen Mängel, welche von Herrn Dr. Spitta-Bey bestätigt wurden, war sie mir, welchem damals nur die Leipziger und Oxforder Handschrift zu Gebote standen, ein so willkommenes Hilfsmittel, dass ich mir eine Abschrift anfertigen liess. Bei meiner im Sommer 1880 stattgehabten vierzehntägigen Anwesenheit in Cairo musste ich diesem Urtheil zustimmen und kam zu der Einsicht, dass die in der Abschrift befindlichen diakritischen Zeichen trotz aller Zusagen einer genau mit dem Original übereinstimmenden Copie grösstentheils vom Abschreiber hinzugesetzt sind. Die Handschrift enthält, ebenso wie der erste Band der Handschrift der Fâtih-Moschee in Konstantinopel, die erste Hälfte bis zum Ende des Abschnitts über das مصغر. Die Abschrift leidet an grossen Lücken, ist nur stellenweise brauchbar, stellenweise dagegen gradezu sinnlos. Hatte ich die Konstantinopolitanen Handschriften schon damals gekannt, so hätte ich sie schwerlich anfertigen lassen. Ausserdem fand ich in Cairo noch folgende Fragmente von Handschriften, welche mir der Aufseher über die arabisch-persisch-türkische Abtheilung der Bibliothek, Ḥasanein-Efendi, sofort zur Benutzung in der Bibliothek überliess.

1, Ein Fragment, beginnend mit dem المجردات ذكر Mufaṣṣal ed. Broch S. ٣٦ bis zum Ende des Abschnitts über die كنايات Muf. S. ٧٣, zum Theil vocalisirt, welches mir bei der kurzen Durchsicht, die mir verstattet war, als recht correct erschien.

2, Ein Stück, beginnend mit dem Anfang des Werkes, bis zum Ende des Abschnitts über das وقف Muf. p. ١٩٣, auch gut und zum Theil vocalisirt, aber mit grossen Lücken.

3, Ein Stück, beginnend mit den كنايات Muf. S. ٧٢ bis zu dem Verse درت ودر Ibn Ja'îs S. ٧٨ Z. 9; sehr deutlich geschrieben, aber zum Theil ohne diakritische Zeichen.

4, Ein Stück, beginnend mit dem Commentar über Muf. S. ٢٨ Z. 11 ff. bis zum Commentar über Muf. S. ٥١ Z. 12 ff., nachlässig geschrieben, zum Theil vocalisirt.

Die Cairensen Handschriften ergänzen sich also so, dass der Commentar zum ganzen Text, stellenweise mehrfach, vorhanden ist, bis zum Ende des Abschnitts über das وقف, immerhin ein ärmliches Material verglichen mit den Reichthum der Konstantinopolitanen Bibliotheken.

Ich habe den Auftrag gegeben, mir eine Abschrift von No. 2 zunächst für den mir noch zur Edition vorliegenden Abschnitt anzufertigen, von welcher ich die ersten Bogen bereits benutzt habe. Es war mir von Hasanein-Efendi zugesagt worden, dass auch die im Original befindlichen Vocale und Randbemerkungen aufgenommen werden würden, und dass er für eine nachträgliche Collation mit dem Original Sorge tragen werde. Lieber wäre mir allerdings eine, übrigens leicht zu vermittelnde, Abschrift und Collation der Konstantinopolitanen Codd. gewesen, die ich noch nicht verglichen habe, und die vollständiger und ohne Zweifel besser sind als die Cairensen; doch ist die Preisdifferenz zwischen einer Copie in Konstantinopel und einer solchen in Cairo eine so beträchtliche, dass ich mich mit der letzteren begnügt habe.

Aber alle diese Hilfsmittel reichen nicht aus, um einen Text mit derjenigen Sicherheit herzustellen, wie sie für die Edition des Kitâb oder des Mufaṣṣal möglich ist. Offenbar ist dem Studium des Ibn Jaʿīṣ im Orient nicht die Gunst widerfahren, wie dem anderer Grammatiker. Das Geschäft der Textkritik, welche hier besonders thätig sein muss, wird erschwert durch die oft nachlässige Stilistik des Ibn Jaʿīṣ, die besonders in der wenigstens in den Handschriften oft vernachlässigten und bei Wörtern, welche generis communis sind, unstät von einem Genus auf das andere überspringenden Concordanz, bisweilen auch in der fehlenden Apodosis längerer Bedingungs- und Temporalsätze¹⁾, in der Nichtbeachtung der Regeln der strengen

1) Ueber die Möglichkeit der Auslassung der Apodosis in Bedingungssätzen vgl. De Sacy gr. ar. II. § 463. Doch kommt sie auch noch in anderen Fällen vor; vgl. Muf. S. 101 Z. 2, wozu Ibn Jaʿīṣ bemerkt:

قال اصحابنا ان حذف الجواب ابلغ من اظهاره الا ترى انك اذا قلت لعبدك والله لئن مت السبك وسكت عن الجواب ذهب فكره الى اشياء من انواع المكروه فلم يدر ايها بيعى ولو قلت لأضربتك لم تنبئ شيئاً غير الضرب.

Ueber die Auslassung der Apodosis nach ١٢ vgl. Beidāwī zu Sure 12, 15 (zu den Worten
فلما ذهبوا به

وجواب لما محذوف مثل فعلوا به ما فعلوا من الأدنى.

Feiner den Kaṣṣāf zu Sure 2, 16 (zu den Worten حوله

جواب لما محذوف وأما جاز حذفها لاستطاعة الكلام مع أمن الالباس للدلالة عليه وكان الحذف أو من الانبات لما فيه من الوجازة مع الاعراب عن الصفة الى حصل عليها المستوقد ما هو أبلغ من اللفظ في اداء المعنى كانه قبل فلما اصاعت ما حوله خمدت فبغوا خابطين في طلام متحيرين متحسرين على فوت الصوء خائبين بعد الكدح في احباء النار.

Aehnlich in der Moʿallāḩa des Imruʿulkeis V. 27, wozu Zauzanī bemerkt
حذف جواب لما كثير في التنزيل وكلام العرب

To: www.al-mostafa.com